

سلسلة جمعية دار البر للرسائل العلمية (٩)



جمعية دار البر  
Dar Al Ber Society

# شرح المختصر الكبير

لأبي بكر محمد بن عبد الله المالكي الأبهري (٥٢٧٥هـ)

اعتنى بوضوحه وعلق عليه  
أحمد عبد الله

المجلد الرابع

جمعية دار البر

الإمارات العربية المتحدة - دبي

شرح المختصر الكبير

المجلد الرابع

رقم التصريح: ٣٥٤٩ / ٢٠٢١ م

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري - دبي



جَمْعِيَّةُ دَارِ الْبَرِّ

Dar Al Ber Society

الإمارات العربية المتحدة - دبي ص.ب ٥٧٣٢

هاتف: ٠٠٩٧١٤٣١٨٥٠٠٠

فاكس: ٠٠٩٧١٤٣٣٠٦٣٣٦

[daralber@emirates.net.ae](mailto:daralber@emirates.net.ae)

[www.daralber.ae](http://www.daralber.ae)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

# شرح المختصر الكبير

لأبي بكر، محمد بن عبد الله المالكي الأبهري (٣٧٥هـ)

(مع ضبط متن المختصر الكبير)

لعبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري (٤١٤هـ)

اعتنى به وصحّوه وعلّق عليه

أحمد عبد الله حسن

المجلد الرابع

جمعية دار البر

الإمارات العربية المتحدة - دبي





## بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَطْعِ

[٢٥٣٩] قال مالك: وَمَنْ سَرَقَ مِنْ: حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِمَّنْ قَدْ بَلَغَ الْمَحِيضَ مِنَ النِّسَاءِ وَالْحُلُمَ مِنَ الرِّجَالِ، فَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ<sup>(١)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيَّدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَقْدَارَ الَّذِي يُقْتَطَعُ فِيهِ.

وَاتَّفَقَ جَمَلَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى شَرْطِ السَّرْقَةِ: أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ فِي الْحِرْزِ.  
 فَإِذَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ، قُطِعَ السَّارِقُ إِذَا كَانَ بَالِغًا عَاقِلًا مُمَيِّزًا، سِوَاءً كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمَلَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا - أَعْنِي: قَطْعَ السَّارِقِ إِذَا كَانَ بِهَذَا الْوَصْفِ -.

وَاخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ الْمَسْرُوقِ، فَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُقْتَطَعُ إِذَا سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَهُ مَالِكٌ، مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَأَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ<sup>(٢)</sup> ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٤)، مختصر أبي مصعب، ص (٤٤١)، التفریع [٢/٢٢٧].

(٢) قوله: «فِي مِجَنٍّ»، هو الترس، ينظر: النهاية في غريب الحديث [١/٣٠٨].

(٣) رواية مالك في الموطأ [٥/١٢١٥]، ورواية عبيد الله في البخاري (٦٧٩٧)، ورواية

وروى ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، وعمره، عن عائشة، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «السَّارِقُ يُقَطَّعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي حازم، عن ابن الهاد، عن أبي بكر بن محمد، عن عمره، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَطَعَ سَارِقًا فِي رُبْعِ دِينَارٍ»<sup>(٢)</sup>.

وروى عبد الوهاب<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن عمره، عن عائشة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مثله<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل: قد روي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قيمته عشرة دراهم<sup>(٥)(٦)؟</sup>

قيل له: نحن نقول بالخبرين جميعاً، يُقَطَّعُ فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَفِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، وَفِي رُبْعِ دِينَارٍ أَيْضًا؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، نَسْتَعْمَلُ الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا وَلَا نَتْرُكُ بَعْضَهَا.

أَيُوبُ فِي مُسْلِمٍ [١١٣/٥]، وَالْحَدِيثُ فِي التَّحْفَةِ [٥٥/٦].

(١) متفق عليه: البخاري (٦٧٩٠)، مسلم [١١٢/٥]، وهو في التَّحْفَةِ [٤١٧/١٢].

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٢٥/٧] بهذا الإسناد، وهو في مسلم [١١٢/٥]، وفي التَّحْفَةِ [٤٢٩/١٢].

(٣) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٦٣٣).

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٢٤/٧].

(٥) أخرجه أبو داود [٧٧/٥]، وهو في التَّحْفَةِ [٧٩/٥].

(٦) ينظر الاعتراض في: شرح مختصر الطحاوي للجصاص [٢٥١/٦].

وهذا قولُ الصحابةِ والتابعين<sup>(١)</sup>.



[٢٥٤٠] مسألة: قال مالكٌ: وإنَّما يُنظرُ إلى قيمةِ السرقةِ حين تُسرق.

وإن استأخر قطعُهُ - إمَّا بسجنٍ أو هربٍ - حتَّى أُخذَ، [ج ١٠٨ / ب] فرخصت تلك السلعةُ أو غلت، فلا يُنظرُ إلى ذلك، وإنَّما يُنظرُ إلى قيمتها يومَ سرقها<sup>(٢)</sup>.

هـ إنَّما قالَ ذلكَ؛ لأنَّ القطعَ إنَّما وجبَ من أجلِ الفعلِ الَّذي هو السرقةُ، فوجب أن تراعى قيمةَ المسروقِ يومَ فعلِ السارقِ، لا ما بعدَ ذلك، كما وجب أن يراعى حالَ الزاني عندَ الزنا، لا ما بعدَ ذلك، فلو أنَّ عبداً زنا، ثمَّ عتقَ، لكان عليه حدُّ العبد؛ لأنَّه عبدٌ وقتَ الفعلِ المنهيِّ عنه، وكذلك السرقةُ مثله.



[٢٥٤١] مسألة: قال مالكٌ: وإذا دخل القومُ جميعاً منزلاً فسرَقوا منه:

لـ فإن كان مثل: مِكتَل<sup>(٣)</sup>، أو الخشبةُ يحملونها جميعاً، أو الشَّيء يحمله بعضهم على بعضٍ، قُطِعوا جميعاً، وإن لم تكن تبلغ سرقتهم جميعاً كلّها إلّا ربع دينارٍ.

(١) ينظر: سنن الترمذي [١١٦ / ٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٤)، الموطأ [١١١٦ / ٤]، المدونة [٥٣٩ / ٤].

(٣) قوله: «مِكتَل»، هو ما يعمل من الخوص يحمل فيه التمر وغيره، ينظر: المصباح

المنير، ص (٥٢٥).



﴿وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا دَخَلَ كُلُّ وَاحِدٍ فَأَخَذَ شَيْئًا بِيَدِهِ وَخَرَجَ بِهِ، فَمَنْ بَلَغَ قِيَمَةَ مَا مَعَهُ رُبْعَ دِينَارٍ قُطِعَ، وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ يُقَطَّعْ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ عَلَيْهِمُ الْقَطْعَ إِذَا سَرَقُوا جَمِيعًا مَا قِيَمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ»؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اشْتَرَكُوا فِي فِعْلِ السَّرْقِ الَّذِي هُوَ تَنَاوُلُ الْمَسْرُوقِ، وَلَيْسَ يَتَمَيَّزُ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ فِعْلِ الْآخَرِ، فَوَجِبَ قَطْعُهُمْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، كَمَا يَجِبُ قَتْلُ الْجَمَاعَةِ إِذَا قَتَلُوا رَجُلًا فَاشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غَيْرُ مَتَمَيِّزٍ، فَوَجِبَ قَتْلُهُمْ كُلَّهُمْ؛ إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمْ أَوْلَى بِالْقَتْلِ مِنَ الْآخَرِ، وَلَوْ لَمْ يُقْتَلُوا، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْهَرَجِ وَالْفُسَادِ. وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ تُقَطَّعِ الْجَمَاعَةُ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي سَرَقَةِ رُبْعِ دِينَارٍ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى سَرَقِ أَمْوَالِ النَّاسِ، فَوَجِبَ رَدُّ السَّرْقِ الَّذِي هُوَ جُنَايَةٌ إِلَى الْقَتْلِ الَّذِي هُوَ جُنَايَةٌ.

فَأَمَّا إِذَا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ انْفَرَدَ بِقَتْلِ مَنْ لَا يَجِبُ الْقَوْدُ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ حَكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّارِقِينَ مَنْفَرْدٌ بِنَفْسِهِ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَتْلَةِ بِقَتْلِ رَجُلٍ، كَانَ حَكْمُهُ مَعْتَبَرًا فِي نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.



[٢٥٤٢] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ فَاخْتَلَفَ فِي قِيَمَةِ سَرَقَتِهِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ عَدْلَانِ عَلَى قِيَمَةِ السَّرْقَةِ أَنَّهَا رُبْعُ دِينَارٍ، قُطِعَ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٤)، الموطأ [٥/ ١٢٢٤]، التفریع مع شرح التلمساني [١٠/ ٢٦٤].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠/ ٢٤٨]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٤)، المدونة [٤/ ٥٤٥]، مختصر أبي مصعب، ص

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ قَدْ سَرَقَ مَا يُقْطَعُ فِيهِ بِشَهَادَةِ [ج ١٠٩/١] عَدْلَيْنِ عَلَى أَنَّ قِيمَتَهَا رُبْعُ دِينَارٍ، فَوَجِبَ قَطْعُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.



[٢٥٤٣] مسألة: قال مالك: وَيُقْطَعُ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، رَخِصَتِ الدَّرَاهِمُ أَوْ غَلَتْ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ أَصْلٌ فِي نَفْسِهَا، كَمَا أَنَّ الدَّنَانِيرَ أَصْلٌ فِي نَفْسِهَا، فَمَنْ سَرَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَقْدَارٍ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِي نَفْسِهِ مِنَ الْآخَرِ.

ولو جاز لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: تُقَوِّمُ الدَّرَاهِمَ بِالذَّهَبِ، لَجَازٌ لآخر أَنْ يَقُولَ: بَلْ يُقَوِّمُ الذَّهَبُ بِالْفِضَّةِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا غَيْرَ جَائِزٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: «إِنَّ الدَّرَاهِمَ تُقَوِّمُ بِالذَّهَبِ».

ولو كان كذلك، لم يكن لحديث ابن عمر معني، وهو قوله: «قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مَجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ»<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ بِمَنْزِلَةِ الْعَرَضِ عِنْدَ مُخَالَفِنَا<sup>(٣)</sup> فِي الْقَطْعِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «قَوِّمِ الْمَجَنِّ بِعَرَضٍ»، أَوْ: «بِمَجَنٍّ آخَرَ قِيمَتَهُ ذَلِكَ الْعَرَضُ كَذَا وَكَذَا»، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ.

(٤٤٤).

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٤)، الموطأ [١٢١٨/٥]، المدونة [٥٢٦/٤].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٣٩.

(٣) المخالف هنا هم الشافعية: ينظر: الأم للشافعي [٣٧٤/٧]، الحاوي للماوردي

وَلَمَّا كَانَتِ الدَّرَاهِمُ أَصْلًا فِي نَفْسِهَا كَالدَّنَانِيرِ فِي الزَّكَاةِ وَفِي الرِّبَا، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَكَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ هُمَا فِي الْقَطْعِ.

وَلَمَّا كَانَتِ الدَّرَاهِمُ ثَمَنًا لِلْأَشْيَاءِ وَقِيمًا لِلْمَتَلَفَاتِ كَالدَّنَانِيرِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي الْقَطْعِ، فَمَنْ سَرَقَ مِنَ الدَّنَانِيرِ أَوِ الدَّرَاهِمِ إِذَا كَانَ مَقْدَارُ مَا يَقْطَعُ فِيهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ رُبْعَ دِينَارٍ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ.

فَأَمَّا الْعُرُوضُ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ بِأَحَدِهِمَا، فَإِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتَهَا رُبْعَ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، قُطِعَ سَارِقُهَا.

وَمَالِكٌ فَيَسْتَحِبُّ أَنْ تُقَوَّمُ الْعُرُوضُ بِالدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ بِهَا أَضْبَطُ وَأَحْصَرُ إِذَا كَانَ بِلَدٍّ يُتَعَامَلُ فِيهِ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ بِلَدٍّ يُتَعَامَلُ فِيهِ بِالدَّنَانِيرِ قُوِّمَتْ بِالذَّهَبِ.



[٢٥٤٤] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق مراراً قبلَ يُقام عليه الحدُّ، ثُمَّ أُقِيمَ

عليه، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ، وَإِنْ سَرَقَ بَعْدَ مَا قُطِعَ، قُطِعَ أَيْضًا<sup>(١)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ عِقَابٌ عَلَى السَّارِقِ بِفَعْلٍ مَا فَعَلَهُ مِنْ

السَّرْقِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ لِكُلِّ مَا تَقْدَمُ مِنْ فَعْلِهِ عِقَابٌ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا

زنا مراراً أو شرب مراراً، فعليه حدٌّ واحدٌ، وكذلك إذا وطئ في نكاح فاسدٍ مراراً، فعليه مهرٌ واحدٌ، وهذا قول جماعة فقهاء أهل الأمصار الذين يُعتمدُ عليهم.



[٢٥٤٥] مسألة: قال مالكٌ: ومن أقرَّ لرجلٍ سَمَاءً بسرقةٍ، ثمَّ رجع، فيُدْرأ عنه القطع، ويُؤخذ منه قيمةُ [ج ١٠٩/ب] السرقة إذا كان له مالٌ، ويُتبع به ديناً عليه إن لم يكن له مالٌ<sup>(١)</sup>.

هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ الحدَّ في السرقة هو حقٌّ لله عزَّ وجلَّ، كالحدِّ في الزَّنا، فيقبل رجوعه في حدِّ الزَّنا والسَّرق على إحدى الروايتين عن مالكٍ، وقد بيَّناه قبل هذا<sup>(٢)</sup>.

فأمَّا ما كان من المال الَّذي أقرَّ به، فلا يسقط عنه؛ لأنَّه حقُّ آدميٍّ، كما يُقرُّ له بدينٍ، ثمَّ يرجع عنه، فلا يقبل ذلك منه.



[٢٥٤٦] مسألة: قال مالكٌ: ومن امتحن في سرقةٍ فأخرجها، فإنَّه يُقطع، إلَّا أن يقول: «دفعها إليَّ فلانٌ، وإنَّما أقررتُ لما أصابني من العذاب».

وإن لم يخرجها ولم يُسمِّ البيت الَّذي قد سُرقت منه، فلا قطع عليه<sup>(٣)</sup>.

هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّه إذا أقرَّ وثبتَّ على إقراره الَّذي هو عن المحنة،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٥)، النوادر والزيادات [٤٢٨/١٤].

(٢) ينظر: المسألة [٢٤٠١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٥).



وجب قطعه؛ لأنَّ له أن يدفعه عن نفسه بأن يقول: «أقررت بكذا»، فإذا لم يقل، فقد ثَبَّتَ على نفسه الحدَّ.

وفي المسألة نظرٌ، والصَّحيح أن لا يُقطع من أقرَّ في مِحْنَةٍ، ولا يُحدُّ من أقرَّ بشيءٍ يجب عليه الحدُّ إذا أقرَّ عن مِحْنَةٍ - أعني: الضَّرْب والعذاب - حتَّى يُقرَّ طَوْعًا، أو تَقَوُّمَ عليه بِنَيْتٍ عادلةً.



[٢٥٤٧] مسألة: قال مالكٌ: وَمَنِ اتَّهَمَ بِسَرْقَةٍ، فَسُئِلَ: «أَسَرَفْتَ؟»، قال: «نعم، وقد ذهبَ، وليس معي منه إلَّا هذه الدِّراهمُ»، فلا قَطَعَ عليه؛ لأنَّه لم يُعَيَّن ولم تُعرَفِ الدِّراهمُ بأعيانها، فأرى أن يعاقب<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ هذا يحتمل أن تكون الدِّراهمُ الَّتِي أخرجها دون ثلاثة دراهم، فلا قَطَعَ عليه؛ لأنَّه لا يُدرى هل سرق ما وجب عليه القطع أم لا، وما مقدار الدِّراهم الَّتِي ذهبت.

فأمَّا إذا كانت الدِّراهمُ الَّتِي ذكرها ثلاثة دراهم فأكثر، فيجب أن يُقطع؛ لإقراره بالسَّرقة مع المقدار، والجِرْز، ولا أعرف للمسألة معنىً غير هذا.



[٢٥٤٨] مسألة: قال مالكٌ: ومن أتى تائبًا وأقرَّ على نفسه بالسَّرقة، فَيُحدُّ، هو بمنزلة من جاء تائبًا فأقرَّ على نفسه بالزَّنا<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٥)، البيان والتحصيل [٢١٩ / ١٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٥)، النوادر والزيادات [٤٤٧ / ١٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُسْقِطُ الْحَدَّ فِي السَّرْقِ، كَمَا لَا يَسْقُطُ الْحَدُّ فِي الزَّانِ وَالْقَذْفِ، وَقَدْ رَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا عَزَا وَقَدْ جَاءَ تَائِبًا <sup>(١)</sup>.



[٢٥٤٩] مسألة: قال مالك: ومن سرق متاعاً:

﴿ فَإِنْ وَجَدَهُ رَبُّهُ بَعِينَهُ، أَخَذَهُ.

﴿ وَإِنْ اسْتَهْلَكَهُ وَلَهُ مَالٌ، أَخَذَ مِنْهُ قِيمَتَهُ، وَأَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، لَمْ يُتَّبَعْ بِهِ دِينَارًا <sup>[ج ١٠ / ١]</sup> عَلَيْهِ.

﴿ وَإِنْ بَاعَهُ السَّارِقُ فَوَجَدَهُ رَبُّهُ بِيَدِ مُشْتَرِيهِ، أَخَذَهُ، وَيُتَّبَعُ الْمُشْتَرِي السَّارِقُ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ رَبَّ الْمَسْرُوقِ يَأْخُذُ مَتَاعَهُ إِذَا وَجَدَهُ بَعِينَهُ»؛ فَلَأَنَّهُ عَلَىٰ مَلِكِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِالسَّرْقَةِ عَنْ مَلِكِهِ.

فَأَمَّا إِذَا اسْتَهْلَكَهُ، فَعَلَىٰ مُسْتَهْلِكِهِ قِيمَتُهُ - وَهُوَ السَّارِقُ لَهُ - إِنْ كَانَ مُوسِرًا، بَدَلًا مِمَّا أَتْلَفَهُ مِنْ مَالِهِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعْسِرًا، لَمْ يُتَّبَعْ بِقِيمَتِهِ دِينَارًا؛ لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ بِالذَّيْنِ عِقَابٌ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِجَنَايَةِ تَقَعِ أَوْ عَوْضٍ مِنْ مَالٍ يَأْخُذُهُ الْمَدِينُ، وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُجْمَعَ عَقُوبَتَيْنِ عَلَى السَّارِقِ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا، أَحَدَاهَا الْقَطْعُ وَالْآخَرُ الدَّيْنُ.

(١) متفق عليه: البخاري (٥٢٧١)، مسلم [١١٦/٥]، وهو في التحفة [٤١٠/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٥).

فإن قيل: هل رأيتم حقاً يجب في مال الإنسان إذا كان موسراً، ولا يتعلّق بذمّته إذا كان معسراً<sup>(١)</sup>؟

قيل: نعم، حقوق كثيرة، منها نفقة الأبوين، تجب على الإنسان في ماله، ولا تتعلّق بذمّته، ومنها نفقة الولد، ومنها المُعْتَق لِشَقْصٍ له في عبدٍ بينه وبين آخر، إن كان موسراً فعليه قيمته، وإن كان معسراً لم يُتْبَع في ذمّته ديناً.

فإن قيل: أليس الرّجل لو غَصَبَ حرّاً فوطئها، لكان عليه الحدّ والمهر، وكذلك يجب أن يكون على السّارق القطع والغرم، يُتْبَع في ذمّته ديناً<sup>(٢)</sup>؟

قيل له: القطع في السّرْق إنّما وجب على السّارق من أخذه المال على وجه السّرْق، ومُنِعَ من أخذه كذلك من أجل حقّ الآدميّ.

ألا ترى: أنّ الآدميّ لو أباحه أخذه، كان له أن يأخذه.

وليس مَنعُ الزّنا من أجل حقّ المَزْنِيّ بها.

ألا ترى: أنّها لو أباحت نفسها لكان عليه الحدّ واجباً وعليها، ولَمَّا جاز له استباحتها.

وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، قال: حدّثنا عمران بن بكّارٍ

(١) لم أقف على من قال بهذا الاعتراض.

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٧/٢٢٢].

(٣) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ثقة، من الثانية عشرة. تقريب التهذيب، ص (٤٩٠).

الْحِمَصِيُّ<sup>(١)</sup>، قال: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ طَالِبٍ<sup>(٢)</sup>، قال: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ الْقُتُبَانِيُّ<sup>(٣)</sup>، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَخِيهِ الْمِسُورِ<sup>(٥)</sup>، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِذَا قُطِعَ السَّارِقُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>.

وروى ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: «إِذَا قُطِعَ وَهُوَ مُوسِرٌ، أَرَى أَنْ تَوْخَذَ السَّرَقَةَ مِنْ مَالِهِ»، وهو قول يحيى بن سعيد، والليث بن سعد.

وقوله: «وإن باعه السَّارِقُ، أَنَّ الْمَسْرُوقَ مِنْهُ يَأْخُذُهَا مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي»؛ فَلَأَنَّ

(١) عمران بن بكار بن راشد الكلاعي البراد المؤذن، ثقة، من الحادية عشرة. تقريب التهذيب، ص (٧٤٩).

(٢) عباس بن طالب الأزدي البصري نزيل مصر، وهى أبو حاتم الرازي أمره قليلاً، وقال أبو زرعة: ليس بذلك. الجرح والتعديل [٢١٦/٦].

(٣) المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القتباني المصري، ثقة فاضل عابد، من الثامنة. تقريب التهذيب، ص (٩٦٧).

(٤) قوله: «سعيد بن إبراهيم»، كذا في جه، وصوابه: «سعد بن إبراهيم»، وهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ثقة فاضل عابد، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٣٦٧).

(٥) المسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، مقبول، من الرابعة، وروايته عن عبد الرحمن بن جده مرسلة. تقريب التهذيب، ص (٩٤٣).

(٦) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٤٤ / ٧]، والدارقطني في سننه [٢٤٠ / ٤]، وهو في التحفة [٢١٣ / ٧].



السَّلعة على ملك ربِّها المسروق منه، فله أخذ[ها] <sup>(١)</sup> [جه ١٠/ب] من يد المشتري، ويرجع المشتري على السَّارق بالثَّمن فيأخذه منه.



[٢٥٥٠] مسألة: قال مالك: ومن سرق حيواناً فهلك بعد يومٍ أو يومين، فيضمَّنُ في ماله إن كان له مالٌ يومئذٍ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ تَضْمِينَ قِيمَتِهِ إِذَا كَانَ مُوسِراً لَيْسَ هُوَ دِينَ يُتَّبَعُ بِهِ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ إِتْبَاعُهُ فِي ذِمَّتِهِ مَتَى قُطِعَ. ﴾



[٢٥٥١] مسألة: قال مالك: ومن دخل منزلاً يسرق، فأفسد متاعاً قبل يخرج، كان عليه غُرْمٌ ما أفسد، وإن كان لا مال له، أُتْبِعَ به ديناً عليه، ولا قَطَعَ عليه إلا أن يخرج بشيءٍ قيمته بعد الفساد ربع دينارٍ <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّمانَ قَدْ لَزِمَهُ بِالْفَسَادِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْحِرْزِ، فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ مُوسِراً كَانَ أَوْ مُعْسِراً، وَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصَلْ سَارِقاً. ﴾

فإن كان قيمة ما أخرجه بعد الفساد ربع دينارٍ، فعليه القطع؛ لأنَّه قد سرق وأخرج من الحرز ما قيمته ربع دينارٍ، فعليه القطع.



(١) ما بين [ ]، مطموس، والسياق يقتضيه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٥)، المدوَّنة [١٨٣/٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٥)، المدوَّنة [٥٣٩/٤]، النوادر والزيادات [٤٣٤/١٤].

[٢٥٥٢] مسألة: قال مالك: ومن سرق تمرًا معلقًا، أو حريسة<sup>(١)</sup> جبل، أو ما كان على سبيله، أو في رعي، أو ما لا قطع فيه، فإنه يغرم قيمته إن كان له مال، وإلا أتبع به دينًا عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا كُلَّهُ لَا قَطْعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ أَوْ الْمَرَّاحُ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ»<sup>(٣)</sup>.

فإذا سرق ما يجب فيه القطع، كان عليه غرمه إن كان له مال، وإن لم يكن له مال، أتبع به دينًا عليه؛ لأنَّ حكم القطع في السرقة لم يجب عليه، فثبت عليه حكم الدين على ما بيَّناه.



[٢٥٥٣] مسألة: قال مالك: ومن دخل بيتًا فسرَق منه وترك بابه مفتوحًا، فهلك منه بعض ما فيه:

﴿ فَإِنْ كَانَ مَقْفَلًا لَا أَحَدَ فِيهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِكُلِّ مَا عُلِمَ هَلَكَهُ بَعْدَهُ.

﴿ وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَهْلُهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «حريسة»، هي الماشية المحروسة، ينظر: المنتقى للباجي [٦/ ٦٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، التفرع [٢/ ٢٢٨].

(٣) أخرجه أبو داود [٢/ ٣٩٦]، وابن ماجه [٣/ ٦٢٢]، والنسائي في الكبرى [٧/ ٣٣]،

وهو في التحفة [٦/ ٣٢٩].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، المدونة [٤/ ٤٥٩]، النوادر والزيادات [١٤/ ٤٢٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَّضَهُ لِلتَّلَفِ بِتَرْكِهِ الْبَابَ مَفْتُوحًا وَلَا حَافِظَ لَهُ فِي الْبَيْتِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ مَا تَلَفَ بِسَبَبِهِ.

فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَحَدٌ، فَهُوَ حَافِظٌ لَهُ، فَلَمْ يَعْرِضْهُ هُوَ لِلتَّلَفِ، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ.



[٢٥٥٤] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق دَابَّةً فَمَاتَتْ أَوْ نَقَصَتْ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهَا، أَوْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ الْفَسَادُ عِنْدَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا [ج ١١١/أ] قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّارِقَ سَبَبُ تَلْفِهَا أَوْ نَقْصِهَا، فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٌّ بِالسَّرْقَةِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْغَاصِبِ إِذَا تَلَفَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ صَنْعِهِ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَكَذَلِكَ السَّارِقُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا مِثْلَهُ.



[٢٥٥٥] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق دَابَّةً مِنَ الرَّبِيعِ، فَوَجَدَهَا صَاحِبِهَا بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ، فَقَالَ: «قَدْ حَبَسْتَهَا عَنْ أَسْوَاقِهَا، فَأَنَا أُلْزِمُكَهَا بِقِيَمَتِهَا»، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يَجِدْهَا إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا دَابَّتُهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَاتَتْ، أَوْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا فَنَقْصَ ثَمَنِهَا، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا.

وَإِنْ أَرَادَ أَخْذَهَا وَكَرَاءَ مَا اسْتَعْمَلَهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، المدونة [١٨٣/٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، المدونة [١٨٢/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَسْرُوقَ مِنْهُ قَدْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ، فَهُوَ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْزَمَ السَّارِقُ قِيَمَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ دُونَ سَوْقِهِ.

هذا قول مالك في الغصب والسَّرْق؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْقِيَمَةُ تَلْزُمَهُ بِتَغْيِيرِ الْعَيْنِ وَنَقْصِهَا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي بَدَنِهِ وَلَا دَخَلَهُ نَقْصٌ، فَلَا قِيَمَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَكُونُ لِلشَّيْءِ الْمُتَلَفِ.

فَأَمَّا فِي الْمُكْتَرِي إِذَا تَعَدَّى، فَرُبُّ الدَّابَّةِ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْكِرَاءِ أَوْ الْقِيَمَةِ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي بَدَنِهَا؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مَا أَخَذَهُ عَلَيْهِ أَمَانَةٌ، ثُمَّ تَعَدَّى فِيهِ، فَخِيَّرَ رَبُّ الدَّابَّةِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

وكَذَلِكَ يَقُولُ مَالِكٌ فِي الْمُسْتَعِيرِ إِذَا تَعَدَّى، وَالْمُقَارِضِ إِذَا تَعَدَّى: إِنَّ رَبَّ الشَّيْءِ بِالْخِيَارِ عَلَى الْمُتَعَدِّي؛ لِعِلَاطِ أَمْرِهِمْ بِجَنَائِهِمْ بَعْدَ الْأَمَانَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ.

وقوله: «لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْكِرَاءِ فِيمَا اسْتَعْمَلَهَا»؛ فَلَأَنَّهُ كَانَ ضَامِنًا لَهَا لَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ، فَالْخَرَجُ لَهُ بِالضَّمَانِ.



[٢٥٥٦] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ وَهُوَ مُوسِرٌ، ثُمَّ أُقِيمَ عَلَيْهِ وَهُوَ

مَعْسِرٌ، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَرَقَ مَعْسِرٌ، ثُمَّ أَيْسَرَ، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ مَرَاعَاةُ يَسَارِهِ مِنْ حِينَ يَسْرِقُ إِلَى حِينَ يُقْطَعُ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، المدونة [٥٣٩ / ٤].



فإذا اتَّصل ذلك، كان عليه قيمة ما أتلَّفه إذا قُطِع، فأَمَّا إذا انقطع يساره ما بين هذا الوقت، لم يكن عليه عُزْمٌ.

وكذلك حكم القيمة في أحد الشريكين يُعْتَقُ حصَّته في عبدٍ، في إلزامه القيمة على هذا المعنى.



[٢٥٥٧] مسألة: قال مالكٌ: وإذا كانت [ج ١١١/ب] الدَّابَّةُ مربوطةً بفناءٍ معروفٍ لها، أو على مذودٍ<sup>(١)</sup> تأكل، أو بعيرٌ معقولٌ يعتلف بموضعٍ يُعرَفُ له، فعلى من سرقه القطع، وإن لم يكن بفناءٍ معروفٍ، وكان مُحَلَّى سبيله، فليس على من سرقه قطعٌ؛ لأنَّه لو شاء قال: «وجدتُه ضالًّا فأردت أن أعرفه»<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَهُ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ هَكَذَا يُحْرِزُونَ إِبِلَهُمْ وَدَوَابَّهُمْ، بَأَن تَكُونَ فِي أَفْنِيَّتِهِمْ وَمَوَاضِعِهَا الْمَعْرُوفَةِ لَهَا؛ لِأَنَّ حِرْزَ الْأَشْيَاءِ هُوَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِي حِرْزٍ مِثْلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، مِنَ الْمَالِ وَالْعُرُوضِ وَالدَّوَابِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.﴾

فإذا سرق السَّارق من حِرْزه، وجب عليه القطع إذا كان قيمته ما يُقَطَّع فيه، فأَمَّا إذا كان مُحَلَّى فلا قطع عليه؛ لأنَّه لم يسرقه من حِرْزٍ.



(١) قوله: «مذود»، هو موضع علف الدَّابَّة، ينظر: لسان العرب [٣/ ١٦٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، النوادر والزيادات [١٤/ ٤٢١].

[٢٥٥٨] مسألة: قال مالك: وإذا كان البعير معقولا بالسوق ليحمل عليه

صاحبه طعاما، فسرق من عقاله، فعلى من سرقة القطع<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ يُحْرَزُونَ الْإِبِلَ وَالْدَّوَابَّ إِذَا أَرَادُوا الْحَمْلَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي الْحِرْزِ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ وَجَرِي عَادَتِهِمْ، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ مُحْرَزًا عَلَى حَسَبِ عَادَةِ النَّاسِ، فَعَلَى مَنْ سَرَقَهُ مِنْ حِرْزِهِ الْقَطْعُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْرَزًا، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ فَرَطَ فِي حَفَظِهِ وَحِرْزِهِ. ﴾



[٢٥٥٩] مسألة: قال مالك: ومن سرق شاة من موقعها الذي تباع فيه في

السوق، فعليه القطع، وإن كانت مربوطة، فهو أبين<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا حِرْزٌ مِثْلُهَا إِذَا أُريدَتِ لِلْبَيْعِ. ﴾



[٢٥٦٠] مسألة: قال مالك: ومن سرق ثيابا من الحمام وعليها من يحفظها،

أو أَدْخَلَتْ بَيْتًا فِي الْحَمَّامِ، أَوْ أَغْلِقَ عَلَيْهَا، فَكَسَرَ الْغُلُقَ وَأَخَذَهَا، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٦)، النوادر والزيادات [٤٢٠ / ١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، المدونة [٥٣٣ / ٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، النوادر والزيادات [٤١٢ / ١٤]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ مِنَ الْحِرْزِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ يُخْرِزُونَ ثِيَابَهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْحَمَّامَ. ﴾



[٢٥٦١] مسألة: قال مالكٌ: ومن أخرج من قبر قيمته<sup>(١)</sup> ربع دينارٍ، قطع، ولا قطع عليه حتى يخرج به من القبر، وعليه العقوبة<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ حِرْزٌ لِّلْمَيِّتِ وَلِكَفْنِهِ الَّذِي لَا بَدَلَ لَهُ مِنْهُ، كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ حِرْزٌ لِّلْحَيِّ وَلِمَالِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾<sup>(٣)</sup> أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴿[المرسلات: ٢٥-٢٦]﴾<sup>(٣)</sup>، وَالْكِفَاتُ مَعْنَاهُ: الْحِرْزُ، أَي: أَنَّهَا تَكْفُتُهُمْ وَتَضُمُّهُمْ وَتَحْرِزُهُمْ، وَالْمَيِّتُ فَهُوَ مَالِكٌ لِّلْكَفَنِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْكَفْنَ يُبَدَّى عَلَى الدَّيْنِ وَغَيْرِهِ، وَمُحَالٌّ أَنْ يُكْفَنَ فِيهَا لَا يَمْلِكُهُ، كَمَا أَنَّهُ مُحَالٌّ أَنْ يُقْضَى دَيْنُهُ مِنْ تَرْكْتِهِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهَا.

أَلَا تَرَى: أَنَّ وَصِيَّتَهُ وَمِيرَاثَهُ بَعْدَ قَضَاءِ دَيْنِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَمْلِكُهُ.

وقوله: «لَا يُقَطَّعُ حَتَّى يُخْرِجَهُ مِنَ الْقَبْرِ»؛ فَلِأَنَّ الْقَبْرَ هُوَ حِرْزٌ لِّلْكَفَنِ، فَلَا يُقَطَّعُ حَتَّى يُخْرِجَهُ مِنْهُ، كَمَا لَا يُقَطَّعُ السَّارِقُ حَتَّى يُخْرِجَ الْمَسْرُوقَ مِنَ الْحِرْزِ.

(١) قوله: «قبر قيمته»، كذا في جه، ولعلها: «قبر ما قيمته».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، الموطأ [١٢٢٧/٥].

(٣) تبدأ اللوحة عند قوله تعالى: ﴿كِفَاتًا﴾.

وعليه العقوبة؛ لكشفه القبر وهتكه حرمة الميِّت.



[٢٥٦٢] مسألة: قال مالك: وإذا سرق الرجل من متاع امرأته أو المرأة من

متاع زوجها، وكان ذلك في بيت سوى البيت الذي هما فيه، فعلى من سرق منهما القطع<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لعموم قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فوجب بهذا العموم قطع كل سارق، إلا ما قامت الدلالة على المنع من قطعه.

ولأنَّ كل واحدٍ من الزوج والزوجة غير مالِكٍ لِمَالِ صاحِبِهِ، فإذا سرقه من حِرْزِهِ، وجب عليه القطع.

وإذا سرقه من البيت الذي هما فيه، لم يَجِبْ عليه القطع؛ لأنَّه خائنٌ، ولا قطع على خائنٍ.



[٢٥٦٣] مسألة: قال مالك: ومن سرق متاعاً، فأخذ في البيت قبل أن

يُخْرِجَ، فلا قطع عليه، وهو بمنزلة من وَضَعَ بين يديه خَمْراً يَشْرَبُهَا، فلم يَشْرَبْهَا، أو جلس بين رجلَي امرأة وهو يُريد أن يُفْضِيَ إِلَيْهَا، فلا حَدٌّ عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، الموطأ [١٢٢٦/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، الموطأ [١٢٣١/٥]، التفريع مع شرح التلمساني

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ سِرْقَتَهُ لَمْ تَتَمَّ، وَإِنَّمَا تَتَمُّ بِإِخْرَاجِهَا مِنَ الْحِرْزِ، فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ. ﴾



[٢٥٦٤] مسألة: قال مالك: وَمَنْ كَانَ فِي دَارٍ وَحْدَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَسَرَقَ مِنْهُ إِنْسَانٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الدَّارِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَتِ الدَّارُ مُشْتَرَكَةً، فَإِذَا خَرَجَ بِهِ إِلَى الدَّارِ، قُطِعَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الدَّارَ كُلَّهَا حِرْزٌ لَهُ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً فَلَيْسَتْ بِحِرْزٍ لَهُ، وَإِنَّمَا حِرْزُ الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، دُونَ مَا هُوَ مُشْتَرِكٌ لِلْجَمَاعَةِ. ﴾



[٢٥٦٥] مسألة: قال مالك: وَمَنْ جَمَعَ مَتَاعَ رَجُلٍ وَنَاوَلَهُ آخَرَ خَارِجًا: ﴿ فَإِنْ كَانَ الدَّاخلُ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحِرْزِ فَتَنَاوَلَهُ الْآخَرُ، قُطِعَ الدَّاخلُ وَعُوقِبَ الْآخَرُ. ﴾

﴿ وَإِذَا كَانَ الْخَارِجُ أَدْخَلَ يَدَهُ حَتَّى أَخْرَجَهُ، قُطِعَ الْخَارِجُ وَعُوقِبَ الدَّاخلُ. ﴾  
وقد قال مالك: «للخارج»<sup>(٢)</sup>، والأوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، الموطأ [١٢٢٥ / ٥].

(٢) يعني: أَنَّ الْخَارِجَ لَا يَقْطَعُ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا الْقَطْعُ عَلَى الدَّاخلِ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٧)، المدونة [٥٣٢ / ٤]، التفريع مع شرح التلمساني

[جه ١١٢/ب] **ك**هَ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الدَّاخل يُقَطَّعُ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الحِرْزِ فَنَاولَ المَسْرُوقَ آخَرَ خَارِجَ»؛ فَإِنَّ الدَّاخل هُوَ السَّارِقُ الَّذِي أَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الحِرْزِ دُونَ الخَارِجِ، فَكَانَ عَلَيْهِ القَطْعُ دُونَ الخَارِجِ.

وَعَوِيبُ الخَارِجِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ فَعَلُهُ مِنْ تَنَاوُلِهِ الشَّيْءِ المَسْرُوقِ، وَإِعَانَتِهِ السَّارِقَ عَلَى السَّرْقِ.

وَلَمْ يُشَبِّهْ هَذَا الجَمَاعَةَ إِذَا أَخْرَجُوا شَيْئًا يَحْمِلُونَهُ بَيْنَهُمْ مِنَ الحِرْزِ أَنَّهُمْ يُقَطَّعُونَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَؤُلَاءِ مُتَّصِلٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، وَفِعْلُ الْآخَرِ مُنْفَصِلٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الخَارِجِ مُنْقَطِعٌ عَنِ فِعْلِ الْأَوَّلِ، وَهُمَا فِي زَمَانَيْنِ مُفْتَرِقَيْنِ، وَكَانَ الدَّاخل هُوَ السَّارِقُ بِفَعْلِهِ دُونَ الخَارِجِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ أَدْخَلَ الخَارِجُ يَدَهُ إِلَى الحِرْزِ فَأَخَذَ المَسْرُوقَ قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّارِقُ دُونَ الدَّاخلِ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ السَّرْقَةَ مِنَ الحِرْزِ دُونَ الدَّاخلِ.

وَوَجْهُ قَوْلِهِ: «إِنَّ الخَارِجَ لَا يُقَطَّعُ بَوَاجِهُ»؛ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلِ الحِرْزَ وَإِنَّمَا دَخَلَهُ غَيْرُهُ، فَكَانَ الدَّاخلُ هُوَ السَّارِقُ دُونَ الخَارِجِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.



[٢٥٦٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ دُهْنًا فَادَّهَنَ بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَإِنْ كَانَ

ثَمَنُهُ بَعْدَ مَا خَرَجَ بِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ القَطْعُ، قُطِعَ<sup>(٢)</sup>.

[٢٤٣/١٠].

(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠/٢٤٤]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، المدونة [٤/٥٣٩].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ مِنَ الْحِرْزِ عَلَى وَجْهِ السَّرِقَةِ مَا يَسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ ، فَعَلِيهِ فِي ذَلِكَ الْقَطْعُ . ﴾



[٢٥٦٧] مسألة: قال مالك: ومن دخل بيتاً فسرَق طعاماً يجب في مثله القطع، فأكله قبل أن يخرج به، فلا قَطَعَ عليه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَتْلَفَهُ بِأَكْلِهِ وَلَمْ يَسْرِقْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْهُ مِنَ الْحِرْزِ وَإِنَّمَا أَتْلَفَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ ، فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ فِي رَدِّهِ ، وَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ . ﴾



[٢٥٦٨] مسألة: قال مالك: ومن ذبح شاةً وخرج بها مذبوحةً، وهي لا تسوي مذبوحةً رُبْعَ دِينَارٍ، وهي تسوي حَيَّةً ما يجب فيه القطع، فلا قطع عليه، وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهَا حَيَّةً<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ مَا يَسَاوِي رُبْعَ دِينَارٍ وَيَخْرُجْهُ مِنَ الْحِرْزِ ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ . ﴾

وعليه قيمتها حَيَّةً لصاحبها؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهَا عَلَيْهِ بِالذَّبْحِ، فَإِنْ شَاءَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا مَذْبُوحَةً، وَأَلْزَمَهُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهَا صَحِيحَةً وَقِيَمَتِهَا مَذْبُوحَةً.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، المدونة [٤ / ٥٣٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، المدونة [٤ / ٥٣٩]، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٣١].

[٢٥٦٩] مسألة: قال مالك: [ج١١٣/١] ومن سرق من الثياب التي تُغسلُ على

البحرِ وتُجفف ويشتغل أهلها عن حراستها بما يغسلون، فلا قطع عليه، وهي بمنزلة غنمٍ في الرعي<sup>(١)</sup>.

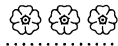
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ سَرَقَهَا مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ سَرَقَ ثَمَرًا مَعْلَقًا أَوْ غَنَمًا رَاعِيًا، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ»<sup>(٢)</sup>. وَفِي خَيْرٍ آخَرَ: «وَلَا فِي حَرِيسَةِ جَبَلٍ»<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ الْغَنَمُ فِي الرَّعْيِ.



[٢٥٧٠] مسألة: قال مالك: وإذا كانت الدار مشتركة وهي طريق، لرجل

فيها شاة، ولاخر شاتان، فأغلق الباب بالليل، فتسور رجل من الجدار فسرق شاة منها، فعليه القطع<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ شَاةً مِنْ حَرْزِهَا، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ إِذَا كَانَ قِيمَتُهَا رِبْعَ دِينَارٍ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، النوادر والزيادات [٤٠٩/١٤]، البيان والتحصيل [٢٠٨/١٦].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٥٢.

(٣) هو نفسه الحديث المتقدم.

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، النوادر والزيادات [٤١٩/١٤]، البيان والتحصيل [٢١٧/١٦].



[٢٥٧١] مسألة: قال مالكٌ: ومن كان باب داره مفتوحاً، أو لا باب لها، تُدْخَلُ بغير إذنٍ، وقد حَجَرَ عَلَى نفسه في بعضها<sup>(١)</sup>، وليس معه فيها غيره، فسرق إنسانٌ من منزله شيئاً، فَأُخِذَ فِي الدَّارِ الَّتِي تُدْخَلُ بغير إذنٍ، فلا قَطَعَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْرَجَ بِهِ مِنَ الدَّارِ كُلِّهَا، وليست بمنزلة الدَّارِ المشتركة<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّارَ كُلَّهَا حِرْزٌ لِمَا فِيهَا، إِذَا كَانَتْ لِسَاكِنٍ وَاحِدٍ، فلا قَطَعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهَا حَتَّى يُخْرِجَهُ مِنَ الدَّارِ كُلِّهَا.﴾

فَأَمَّا الْمَشْتَرَكَةُ فَلَيْسَتْ بِحِرْزٍ إِنْ سَرَقَ مِنْهُ، فَإِذَا أَخْرَجَ مَا سَرَقَهُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الدَّارِ الْمَشْتَرَكَةِ، كَانَ عَلَى السَّارِقِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ حِرْزِهِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ السَّرَقَةِ.



[٢٥٧٢] مسألة: قال مالكٌ: وَإِذَا اقْتَسَمَ قَوْمٌ دَاراً، فَحَظَرَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى نَفْسِهِ بِقَصْبٍ وَأَدْخَلَ فِيهِ دَابَّتَهُ، فَاحْتَلَّهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فلا قَطَعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «أُمْطِرْنَا وَخِفْتُ»، أَوْ: «وَجَدْتُهَا قَدْ انْفَلَتَتْ»، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَابِ الدَّارِ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «وقد حجر على نفسه في بعضها»، أي: اتَّخَذَ حُجْرَةً لِنَفْسِهِ، فحجرتها عن الناس، وترك باب داره مفتوحاً لمن جاء إليه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، البيان والتحصيل [٢٠٧/١٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٨)، النوادر والزيادات [٤١٩/١٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أُخِذَ فِي الدَّارِ وَلَمْ يُخْرِجْهَا مِنَ الْحِرْزِ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ الدَّارِ قُطِعَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحِرْزِ. ﴾



[٢٥٧٣] مسألة: قال مالك: وإذا كانت الدَّارُ طريقًا، مثل دار أنس<sup>(١)</sup>، فإذا رَجُلٌ فِيهَا نَائِمٌ عَلَى لِحَافِهِ وَفِرَاشِهِ، فَسَرَقَهُ إِنْسَانٌ هُوَ عِنْدَهُ، أَوْ قَدْ قَامَ عَنْهُ لِبَعْضِ حَاجَتِهِ، أَوْ رُبِطَ دَابَّتُهُ بِفِنَائِهِ، فَعَلَى مَنْ سَرَقَهَا الْقَطْعُ، وَأَمَّا مَا وَجَدَ مَطْرُوحًا أَوْ سَقَطَ مِنْ صَاحِبِهِ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا [ج ١١٣/ب] قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَحْرَزَ مَا قَدْ نَامَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِقُرْبِهِ وَهُوَ غَيْرُ نَائِمٍ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ قِصَّةُ سَارِقِ رِذَاءِ صَفْوَانَ، سَرَقَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ إِذَا سُرِقَتْ مِنَ الْفِنَاءِ، فَكُلٌّ مِنْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحْرَزُ فِي مِثْلِهِ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ. ﴾



[٢٥٧٤] مسألة: قال مالك: ومن سرق رِذَاءَ رَجُلٍ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ حِينَ يَأْخُذُهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أنس بن مالك، كما ذكر ابن أبي زيد في النوادر والزيادات [٤١٩/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [٤١٩/١٤].

(٣) أخرجه مالك في الموطأ [١٢٢٠/٥]، وأبو داود [٨١/٥]، وابن ماجه [٦٢١/٣]،

والنسائي في الكبرى [٩/٧]، وهو في التحفة [١٨٦/٤].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [٤١٤/١٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَهُ مِنْ حِرْزِهِ، وَقَدْ قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَارِقَ رِدَاءِ صَفْوَانَ، سَرَقَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ يُحْرِزُونَ أَرْذِيَّتَهُمْ إِذَا نَامُوا فِي الْمَسْجِدِ.

وقد روى مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية<sup>(١)</sup>: «أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ نَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ بِيَسَارِهِ، فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ، فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أُرِدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»<sup>(٢)</sup>.



[٢٥٧٥] مسألة: قال مالكٌ: وإذا كان القَوْمُ جميعاً في منزلٍ واحدٍ، فَسَرَقَ بعضهم من بعضٍ من ذلك المنزلِ شيئاً، فلا قطعَ عليه، وإن سَرَقَ لأحدهم من منزلٍ له آخر - يُحْرِزُ فِيهِ مَتَاعَهُ دُونَهُمْ - ما قيمته ربعُ دينارٍ قُطِعَ، وَالْآخِرُ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٤٥٤).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة السابقة.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٠٥]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ مِنَ الْحِرْزِ إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

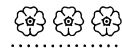
وإذا سرق من منزلٍ آخر مُحَرِّزٍ عنه وجب عليه القطع؛ لَأَنَّهُ قد سرق من حِرْزٍ.

وقد روى أبو عاصمٍ، عن ابن جُرَيْجٍ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ»<sup>(١)</sup>.



[٢٥٧٦] مسألة: قال مالكٌ: ومن أدخل خِيَاطًا، أو إِسْكَافًا<sup>(٢)</sup>، أو بَعْضَ أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ مَنْزِلَهُ، يعمل له عملاً، فسرق من بعض البُيُوتِ التي قد خُلِّيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دُخُولِهَا، فلا قطع عليه، وعليه الغُرْمُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قد ائْتَمَنَهُ حِينَ أَدْخَلَهُ مَنْزِلَهُ، فَخَانَهُ، وَلَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وعليه الغُرْمُ بدل ما أْتلف من ماله.



[٢٥٧٧] مسألة: [ج١١/١] قال مالكٌ: ومن دخل على قومٍ على وجه الائتمانِ

(١) أخرجه ابن ماجه [٣/٦١٨]، بهذا الإسناد، وهو عند أبي داود [٥/٨٠]، والترمذي

[٣/١١٨]، والنسائي في الكبرى [٧/٣٨]، وفي التحفة [٢/٣٠٦].

(٢) قوله: «إِسْكَافًا»، هو الصانع، أيًا كان، وخصّه بعضهم بالنجار، ينظر: لسان العرب

[٩/١٥٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [١٤/٤١٧].

له، فسرق، فلا قَطَعَ عليه، ويُعاقَبُ، ويُتَبَعُ بقيمة ما سرقَ دَيْنًا عليه إن لم يَكُنْ له مالٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ، وَلَا قَطَعَ عَلَى خَائِنٍ.

ويعاقَبُ؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ.

وَيُتَبَعُ بقيمة ما سرقَ دَيْنًا عليه؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي سِرْقَتِهِ قَطْعٌ، فَوَجِبَ إِتْبَاعُهُ فِي ذِمَّتِهِ دَيْنًا عليه، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.



[٢٥٧٨] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ كَانَ لَهُمَا طَعَامٌ فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ، قَدْ أَغْلَقَا

عليه بابًا، فَأَتَى أَحَدُهُمَا فَكَسَّرَ ضَبَّتَهُ، وَسَرَقَ زِيَادَةً عَلَى حَقِّهِ قَدْرَ رُبْعِ دِينَارٍ، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْحِرْزَ لَهُمَا جَمِيعًا، فَإِذَا فَتَحَهُ أَحَدُهُمَا، لَمْ يُقَطَعْ؛

لَأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ حِرْزِ نَفْسِهِ مَالَهُ وَغَيْرَ مَالِهِ، فَهُوَ فِي غَيْرِ مَالِهِ خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ.



[٢٥٧٩] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا دَخَلَ قَوْمٌ مَنْزِلًا لِصَنِيعٍ، فَسَرَقَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ

شَيْئًا، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [١٤/٤١٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، المدونة [٤/٥٣٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٤٩)، النوادر والزيادات [١٤/٤١٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَائِنٌ حِينَ سَرَقَ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ فِي الدُّخُولِ، وَلَا يُقَطَّعُ خَائِنٌ. ﴾



[٢٥٨٠] مسألة: قال مالكٌ: ومن أَدْخَلَ رَجُلَيْنِ حَانُوتَهُ، فَعَرَضَ عَلَيْهِمَا بَزًّا<sup>(١)</sup>، فَسَرَقَ أَحَدُهُمَا مِنْهُ ثَوْبًا، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

وقد قال مالكٌ: إذا كانَ إِنَّمَا يَدْخُلُ، فَهَذَا يَسُومُ وَهَذَا يَسْرِقُ، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَجْهُ قَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ»؛ فَلَأَنَّ هَذِهِ حِيلَةٌ وَخِيَانَةٌ، وَلَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ بِإِذْنٍ. ﴾

ووجهُ قَوْلِهِ: «إِنَّهُ يُقَطَّعُ»؛ فَلَأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي السَّرَقِ، وَإِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ لِيَشْتَرِيَ.



[٢٥٨١] مسألة: قال مالكٌ: وإذا كانَ الْقَوْمُ فِي الْمَحْرَصِ<sup>(٣)</sup>، فَعَلَّقُوا

(١) قَوْلُهُ: «بَزًّا»، هُوَ نَوْعٌ خَاصٌّ مِنَ الثِّيَابِ، وَقِيلَ: هِيَ أَمْتَعَةُ التَّاجِرِ مِنَ الثِّيَابِ، يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص (٤٧).

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٤٤٩)، النُّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [١٤ / ٤١٥]، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ [١٦ / ٢٢٤].

(٣) قَوْلُهُ: «الْمَحْرَصِ»، كَذَا رَسَمَهَا، وَلَعَلَّهَا: «الْمَحْرَسُ»، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَحْرُسُ فِيهِ،

أَسَيَّافُهُمْ، ثُمَّ قَامَ بَعْضُهُمْ لِيَتَوَضَّأَ، فَسُرِقَ سَيْفُهُ، فَلَا قَطْعَ عَلَى سَارِقِهِ، وَلَوْ كَانَ صَاحِبُهُ عِنْدَهُ، لَكَانَ فِيهِ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ عِنْدَهُ، فَلَيْسَ هُوَ فِي حَرْزٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ، فَهُوَ فِي حَرْزٍ. ﴾



[٢٥٨٢] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَدْخَلَ رَجُلًا مَنْزِلَهُ، فَعَمِدَ إِلَى تَابُوتٍ فِي

الْبَيْتِ - صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ - فَدَقَّهُ وَأَخَذَ مَا فِيهِ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

وكَذَلِكَ لَوْ عَمِدَ إِلَى خِزَانَةٍ مُغْلَقَةٍ، فَكَسَرَهَا وَأَخَذَ مَا فِيهَا، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَائِنٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُ فِي الدَّخُولِ، فَخَانَ بِمَا

أَخَذَهُ مِنَ الْبَيْتِ أَوِ الصُّنْدُوقِ، وَسَوَاءٌ سَرَقَ التَّابُوتَ بِمَا فِيهِ، أَوْ كَسَرَهُ، ثُمَّ سَرَقَ مَا

فِيهِ، هُوَ فِي كُلِّ ذَلِكَ خَائِنٌ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ [ج٤/١١٤ ب] غَرَامَةٌ مَا خَانَ فِيهِ.

كما في جمهرة اللغة [١/٥١١]، وفي المطبوع من النوادر والزيادات [١٤/٤١٤]:

«وقال مالك: في محارس الإسكندرية وغيرها، يعلّق الناس فيها السيوف».

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، النوادر والزيادات [١٤/٤١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، وقد نقل ابن عبد البر في الاستذكار [٢٤/٢٣٤]، هذه

المسألة عن ابن عبد الحكم.

وقال عبد الملك بن عبد العزيز: إذا سرق من تابوت كبير فعليه القطع<sup>(١)</sup>؛  
لأنه بمنزلة بيتٍ أحرز عنه ولم يؤذن له في دخوله، وهو قول له وجهٌ.



[٢٥٨٣] مسألة: قال مالكٌ: ومن أغلق حائوته ودفع مفتاحه إلى أجيرٍ له،  
فخالفه إليه فسرق منه، فلا قطع عليه<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ، وَقَدْ رَوَى أَبُو الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ،  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ»<sup>(٣)</sup>.



[٢٥٨٤] مسألة: قال مالكٌ: وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ حُلِيِّ الْكَعْبَةِ؛ لَأَنَّهُ  
يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْبَيْتِ<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هَذَا خَائِنٌ وَلَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ، وَكُلٌّ مِنْ سَرَقَ مِنْ  
مَوْضِعٍ أُذِنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ إِلَيْهِ، فَهُوَ خَائِنٌ؛ لَأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ.



(١) لم أقف عليه عن عبد الملك، وهو في النوادر والزيادات [٤١٦ / ١٤]، والجامع لابن  
يونس [٢٢ / ١٣٠]، عن سحنون.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، وقد نقل ابن عبد البر في الاستذكار [٢٤ / ٢٣٤]، هذه  
المسألة عن ابن عبد الحكم.

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٧٥.

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤١١]، التفریع [٢ / ٢٣٠].



[٢٥٨٥] مسألة: قال مالكٌ: وإن دخلت امرأة على بزازٍ تباع منه ثوباً،

فخرج يتناول شيئاً، فسرقت ثوباً، فلا قطع عليها<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا دَخَلَتْ بِإِذْنٍ، ثُمَّ خَانَتْ، كَانَتْ خَائِنَةً غَيْرَ سَارِقَةٍ

مِنْ حَرَزٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا.



[٢٥٨٦] مسألة: قال مالكٌ: ومن أدخل رجلاً منزله، فسرق ما في كُمِّه<sup>(٢)</sup>،

قَطَعَهُ أَوْ اخْتَلَّه<sup>(٣)</sup>، فهو بمنزلة امرأته، فلا قطع عليه<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَائِنٌ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ امْرَأَتِهِ إِذَا خَانَتْهُ فِي

الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ مَعَهُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا، فَكَذَلِكَ هَذَا.



[٢٥٨٧] مسألة: قال مالكٌ: ومن اعترف من العبيد بأمرٍ يقع عليه الحدُّ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، النوادر والزيادات [٤١٥ / ١٤].

(٢) قوله: «كُمِّه»، كم الثوب معروف، وهو مدخل اليد ومخرجها، وقديماً كان الكم يربط فيصير كالصرة، ويحفظ فيه، ينظر: لسان العرب [٥٢٦ / ١٢]، تفسير القرطبي [٤٦٦ / ٧].

(٣) قوله: «اختله»، لعل المراد، أنه حل الحبل الذي ربط به الكم.

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، النوادر والزيادات [٤١٥ / ١٤]، البيان والتحصيل [٢٢٤ / ١٦].

والعقوبة بجسده، فاعترافه جائز، وما كان من أمرٍ إنَّما يكون غُرماً على سيِّده، ليس في جسده منه شيءٌ، فلا يقبل قوله<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَبِيدَ لَا يُتَّهِمُونَ فِي إِقْرَارِهِمْ بِمَا يُلْزَمُونَ أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْعُقُوبَةِ، كَالْقَتْلِ وَالْقَذْفِ وَالسَّرْقِ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ وَلَا يَجْلِدُهَا لِيُضَرَّ بغيره، ليس هذا هو الأغلب من الناس.

وأمَّا ما لا تقع العقوبة بجسدهم، فلا يقبل إقرارهم؛ لأنَّهم يُلْزَمُونَ ذلك ساداتهم، وإقرار الإنسان على غيره غير مقبول، وقد بيَّنا هذا في غير هذا الموضع.



[٢٥٨٨] مسألة: قال مالك: وإذا دُخِلَ على عبيدٍ وعندهم شاتانٍ مذبوحتان لبعض جيرانهم، فسئلوا عن ذلك، فأقرَّ اثنانٍ وحده الثالث، فإن كانوا احتَرَسُوها<sup>(٢)</sup>، فأرئى غُرْمَ الشَّاتَيْنِ [ج ١١/١]<sup>(٣)</sup> على سَادَتِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قُبِلَ إِقْرَارُهُمْ هَاهُنَا؛ بِقُوَّةِ التُّهْمَةِ بِوُجُودِ الشَّاتَيْنِ مَذْبُوحَتَيْنِ، فَهَذِهِ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ انْضَمَّتْ إِلَى إِقْرَارِهِمْ، فَقُبِلَ قَوْلُهُمْ لَذَلِكَ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٠)، المختصر الصغير، ص (٦٣٢)، التفريع مع شرح التلمساني [٢٥٩/١٠].

(٢) قوله: «احتَرَسُوها»، يعني: سرقوها من المرعى، ينظر: لسان العرب [٤٨/٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، الموطأ [١١١٩/٤]، النوادر والزيادات [٤٥٤/١٤].

[٢٥٨٩] مسألة: قال مالك: ولا قَطَعَ على عبدٍ ولا أمةٍ سرق من متاع سيِّدته ولا سيِّده؛ كان ذلك مِمَّا اتُّمِّنَ عليه أو لَمْ يُؤْتَمَنَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْقَطْعَ فِي السَّرْقِ إِنَّمَا هُوَ لِحِفْظِ مَالِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتْلَفَ مَالُهُ أَيْضًا بِقَطْعِ عَبْدِهِ.

ولأنَّ العَبْدَ لَهُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ حَقٌّ وَشُبْهَةٌ، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ إِذَا سَرَقَ مِنْهُ، وَلَا خِلَافٌ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ نَعْلَمُهُ<sup>(٢)</sup>.



[٢٥٩٠] مسألة: قال مالك: وإذا كان للرجل خادمٌ، ليس مِمَّنْ يَدْخُلُ مَنْزِلَهُ، ولا مِمَّنْ يَأْمَنُ عَلَى مَتَاعِهِ، فدخل سِرّاً فسرَق من متاع امرأته، أو جاريةً للمرأة ليس مِنْ خَدَمِهَا ولا مِمَّنْ تَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهَا، دخلت سِرّاً فسرقت من متاع الزوج، فعليهم القَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فَكُلُّ سَارِقٍ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِعُمُومِ هَذِهِ الْآيَةِ، إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْهَا بِدَلِيلٍ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، الموطأ [١٢٢٥ / ٥]، التفريع مع شرح التلمساني [٢٥٧ / ١٠].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٥٨ / ١٠]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، الموطأ [١٢٢٦ / ٥].

وقَوْلُ عمر بن الخطاب: «خَادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ»<sup>(١)</sup>، إِنَّمَا أراد الخادمَ الَّذِي معها في البيت؛ لَأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ خَانَ، أو كان عبداً لهما، فَأَمَّا إِذَا كان على ما وصفه مالكٌ فَإِنَّهُ يُقَطَّعُ؛ لَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي عُمومِ الآيَةِ؛ ولأنه سرق من حِرْزٍ مَا لَا شَبَهَةَ لَهُ فِيهِ.



[٢٥٩١] مسألة: قال مالكٌ: وإذا سرق المُكَاتَبُ من مالِ سيِّدهِ، فلا قُطْعَ عليه<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ سَرَقَ مِنْ مَوْلَاهُ؛ لِأَنَّ المُكَاتَبَ أَحْكَامُهُ أَحْكَامُ الْعَبْدِ حَتَّى يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ.



[٢٥٩٢] مسألة: قال مالكٌ: وإذا سرق العبد من متاع ابن سيِّدهِ، قُطْعَ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ مُلْكًا لابن سيِّدهِ، وَلَا شَبَهَةَ لَهُ فِي مالِ ابنِ سيِّدهِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقُطْعُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

(١) أخرجه مالك [١٢٢٩/٥]، وابن أبي شيبة [٤٧٣/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، المدونة [٥٤٩/٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، النوادر والزيادات [٤٢٢/١٤]، البيان والتحصيل

ولعموم قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾

[المائدة: ٣٨].



[٢٥٩٣] مسألة: قال مالك: ومن سَرَقَ صغيراً أو أعجمياً من حِرْزِهِمَا، فعليه القطع، وإذا خَرَجَا من حِرْزِهِمَا، فليس على من سرقهما قطع؛ هُم بمنزلة ثَمَرٍ مَعْلَقٍ وَحَرِيسَةٍ جَبَلٍ، وسواءٌ كان حُرّاً أو عبداً<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لعموم قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فوجب بعموم هذه الآية قطع سارق كل شيء إلا ما قامت [ج ١١٥/ب] الدلالة عليه أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ فِيهِ.

فإن قيل: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى سَارِقِ الْأَمْوَالِ<sup>(٢)</sup>، لم يجز أن يكون القطع في غيرها<sup>(٣)</sup>؟

قيل له: بيان النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، لَا يَمْنَعُ أَنْ يُقْطَعَ سَارِقُ غَيْرِ الْمَالِ؛ لعموم القرآن؛ كما أَنَّ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ، لم يمنع أَنْ تُؤْخَذَ الزَّكَاةُ مِنَ الْعُرُوضِ؛ بعموم قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، الموطأ [١٢٢٧/٥].

(٢) كما في حديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً»، تقدّم في المسألة رقم ٢٥٣٩.

(٣) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٧١/١٧].

مَعْلُومٌ ﴿[المعارج: ٢٤]؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِنَّمَا أَخَذَ الزَّكَاةَ مِنْ بَعْضِ الْأَمْوَالِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ.

فكذلك قوله: «الرَّبَا: فِي الْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ»<sup>(١)</sup>، وغير ذلك مما ذكره، لم يمنع أن يكون ذلك في الأرز الذي لم يذكره بالمعنى المفهوم من قوله: فيما ذكره [حَكَرَ بِهَذَا] <sup>(٢)</sup> به.

فكذلك قطع السَّارِق مثله، لا يمنع قطع النَّبِيِّ ﷺ سَارِقِ الْمِجَنِّ أَنْ يُقَطَّعَ سَارِقُ الْحُرِّ الصَّغِيرِ بِإِيجَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فإن قيل: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَطَعَ فِي الْمَالِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَيْءٍ لَهُ قِيمَةٌ أَوْ جازِ الْعَوَضِ عَلَيْهِ أَنْ يَقَطَعَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>؟

قيل له: الْحُرُّ لَهُ بَدَلٌ وَقِيمَةٌ وَهِيَ الدِّيَّةُ، فَوَجِبَ الْقَطْعُ فِيهِ، بَلْ هَذِهِ الْعِلَّةُ أَوْلَى لِأَنَّهَا أَهَمُّ، وَهُوَ أَنَّ الْحُرَّ لَمَّا كَانَ لَهُ بَدَلٌ هُوَ الْمَالُ - وَهِيَ الدِّيَّةُ -، وَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ.

وقد قال بعض أصحابنا: لَمَّا كَانَ سَارِقُ الْمَالِ يُقَطَّعُ مِنْ أَجْلِ إِدْخَالِهِ الضَّرَرَ فِي الْمَالِ، كَانَ الْمُدْخَلُ لِلضَّرَرِ عَلَى نَسَبِ الْإِنْسَانِ وَحُرْمَتِهِ أَوْلَى بِالْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ

(١) متفق عليه: البخاري (٢١٧٠)، مسلم [٤٣/٥]، بلفظ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا، إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا، إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا، إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ»، وهو في التحفة [١٠١/٨].

(٢) ما بين [ ]، كلمة لم أستظهرها، ولعلها: «وقال به».

(٣) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١٧١/١٧].

قصد إخراجه من حال الكمال إلى النقص، وأدخل عليه بذلك الضرر العظيم الذي هو أكبر من ضرر المال، وأباح الفرج بغير الوجه الذي أباحه الله عز وجل لذلك؛ لأنها إن كانت امرأة وطئت على أنها مُلْكٌ يمين، وليس يجوز وطؤها كذلك؛ لأنها حُرَّةٌ.

وقد روى وكيع، عن شريك، عن الشَّيْبَانِيِّ، عن الشَّعْبِيِّ: «فِي رَجُلٍ سَرَقَ صَغِيرًا حُرًّا، أَنَّهُ يُقَطَّعُ»<sup>(١)</sup>.

وروى معن<sup>(٢)</sup>، عن ابن أبي ذئب، عن الزَّهْرِيِّ، قال: «فِي الَّذِي يَسْرِقُ الصَّبِيَّانَ وَالْأَعَاجِمَ: تُقَطَّعُ يَدُهُ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا قول الفقهاء السبعة، قالوا: «من سرق عبداً صغيراً أو أعجمياً لا حيلة له قُطِعَ».

وروى ابن جريج قال: «أُخْبِرْتُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ [ج ١١٦/١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ رَجُلًا فِي غُلَامٍ سَفِيهِهِ سَرَقَةً»<sup>(٤)</sup>.

(١) لم أقف عليه.

(٢) معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولا هم المدني القزاز، ثقة ثبت، من كبار العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٩٦٣).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [١٤ / ٤٣٠].

(٤) أخرجه عبد الرزاق [١٠ / ١٩٦]، وابن أبي شيبة [١٤ / ٤٣٠].

وقوله: «إِذَا خَرَجَا مِنَ الْحِرْزِ فَلَا قَطْعَ»؛ لَأَنَّهُمَا سُرِقَا مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ.



[٢٥٩٤] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ قَطَعَ نَفَقَةً مِنْ كُفٍّ رَجُلٍ، أَوْ حَلَّهَا نَائِمًا وَمُسْتَيْقِظًا<sup>(١)</sup>، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ؛ لِأَنَّ النِّفْقَةَ هَكَذَا تُحْرَزُ.



[٢٥٩٥] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ خَلْخَالَ<sup>(٣)</sup> صَبِيٍّ أَوْ قُرْطَةً:

لَهُ فَإِنْ كَانَ فِي دَارِ أَهْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ.

لَهُ وَكَأَنَّهُ لَا يَرَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي دَارِ أَهْلِهِ قَطْعًا<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ مِنَ الصَّبِيِّ وَهُوَ فِي حِرْزٍ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ.

(١) قوله: «ومستيقظًا»، كذا رسمها في جه، ولعلها: «أو مستيقظًا»، كما في النوادر [٤١٨/١٤]. من نقل ابن المواز.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، المدونة [٥٣٨/٤]. مختصر أبي مصعب، ص (٤٤٣)، النوادر والزيادات [٤١٨/١٤].

(٣) قوله: «خَلْخَالَ»، هو السوار من الحلي، الذي يلبس في الرجل، ينظر: طلبة الطلبة، ص (٧٢).

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٥١)، التفريع مع شرح التلمساني [٢٥٦/١٠]، النوادر والزيادات [٤١٠/١٤].



وإن كان في غير دارٍ، أو ليس معه من يحفظه، فلا قطع عليه؛ لأنَّه سرق من غير حرزٍ؛ لأنَّ الصبيَّ والمجنون لا يحفظُ ما عليه، وإنَّما يحفظُهُ عليه غيره، أو أن يكون في دار أهله.

وقد قال مالكٌ: هذا عندي بمنزلة الخُلْسَةِ<sup>(١)</sup>، فلا قطع عليه.

ووجهُ هذا القول؛ هو أنَّ الصبيَّ لا يؤخذ منه الشيء على وجه السرِّق، وإنَّما يؤخذ منه على وجه الخُلْسَةِ والخُدعة، ولا قطع فيهما.

وقد قال مالكٌ: إن كان كَابِرُهُ<sup>(٢)</sup> لم يُقطع، وإن كان استسرَّ قطع.

ووجهُ هذا القول: هو أنَّ النَّاسَ إنَّما يحرزون حُلِيِّ الصبيان بلبسهم إيَّاه، فمن سرق ذلك منهم فعليه القطع إذا كان أخذُهُ ذلك منه على وجه الاستِسْرارِ والخفاء، فإن كَابِرُهُ لم يُقطع؛ لأنَّه بمنزلة الخُلْسَةِ، ولا قطع على خائنٍ ولا مُخْتَلِسٍ. وهذا إذا كان الصبيُّ في حرزِهِ.



[٢٥٩٦] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق من أمتعة النَّاسِ التي تكون مَوْضُوعَةً

(١) قوله: «الخُلْسَةُ»، هي أخذ المال بحضرة صاحبه، على حين غفلةٍ من صاحبه، ينظر: شرح حدود ابن عرفة، ص (٥٠٣).

(٢) قوله: «كَابِرُهُ»، المكابر: هو الذي يأخذ المال من يد صاحبه، على وجه القهر، وهو الغاصب، ينظر: حاشية العدوي [٣٣٣/٢].

بالأسواق مُخْرَزَةً قد أَحْرَزَهَا أَهْلُهَا، فعليه القطع، سرقها ليلاً أو نهاراً، كان عندها صاحبها أو لم يكن<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا كَذَلِكَ تُحْرَزُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْحِرْزَ لِلْأَشْيَاءِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُمْ فِيهِ، فَإِذَا سَرَقَ سَارِقٌ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الْحِرْزِ الْمَعْرُوفِ عَنْهُمْ، قُطِعَ إِذَا كَانَ مَقْدَارُ سَرْقَتِهِ مَا يُقْطَعُ فِيهِ.

وسواءً كان عندها من يحفظها أو لا، إذا كان ذلك الموضع المعروف ممّا يحرز فيه، فأما إذا لم يكن ذلك موضع حرزها، لم يقطع مَنْ سَرَقَهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَنْدها من يحفظها.



[٢٥٩٧] مسألة: قال مالك: وإذا نزل المسافرون بفلاة من الأرض، فأناخوا إبلهم، وضربوا أخبيتهم<sup>(٢)</sup> [ج ١٦ / ب] وأدخلوا بعض متاعهم الأخبية، وتركوا بعضها على هيئتها:

﴿فَمَنْ سَرَقَ مِنْ أَمْتَعَتِهِمْ شَيْئًا أَوْ مِنْ إِبِلِهِمُ الْمُنَاخَةَ، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ - وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُعَقَّلَةٍ - إِذَا كَانَتْ بِقَرَبِ صَاحِبِهَا.

﴿وَمَا كَانَ مِنْ إِبِلٍ فِي الرَّعْيِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهَا شَيْئًا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، الموطأ [١٢٢٣ / ٥].

(٢) قوله: «أخبيتهم»، هي جمع خباء، وهي الخيمة من الصوف، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (١٣٧).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، النوادر والزيادات [٤٠٥ / ١٤]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هَذَا قَدْ سُرِقَ شَيْئًا مِنْ حَرْزِ مِثْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ الْمَسَافِرِينَ كَذَلِكَ يَحْرُزُونَ أَمْتَعَتَهُمْ وَإِبْلَهُمْ.

فَأَمَّا مَا كَانَ فِي الرَّعْيِ مِنَ الْإِبِلِ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ سُرِقَ غَنَمًا رَاعِيَةً، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا حَرِيسَةِ جَبَلٍ»<sup>(١)</sup>، وَهِيَ الْغَنَمُ الرَّاعِيَةُ.



[٢٥٩٨] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سُرِقَ مِنَ الْمَغَانِمِ وَالْأَهْرَاءِ<sup>(٢)</sup> وَبَيْتِ مَالِ

الْمُسْلِمِينَ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ فِي ذَلِكَ لِمَنْ سُرِقَ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْقِسْمِ أَوْ الْعَطِيَّةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْغَنِيمَةِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى الْغَانِمِ، مِثْلَ ابْنِهِ وَأَبِيهِ، لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ مَا يُحْصِيهِ مِنْهُ حَتَّى يُقْسَمَ وَيَصِيرَ فِي مِلْكِهِ، فَثَبَتَ بِهَذَا أَنَّ مِلْكَهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ وَيَسْتَقَرُّ بِالْقِسْمِ لَا بِالْغَنِيمَةِ.

[٢٢١/١٦].

(١) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ رَقْمَ ٢٥٥٢.

(٢) قَوْلُهُ: «الْأَهْرَاءُ»، هُوَ جَمْعُ هُرِّيٍّ، وَهُوَ بَيْتٌ ضَخْمٌ يَجْمَعُ فِيهِ طَعَامُ السُّلْطَانِ، يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ [٣٦١/١٥].

(٣) الْمَخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٤٥٢)، الْمَدُونَةُ [٥٤٩/٤]، التَّفْرِيعُ مَعَ شَرْحِ التَّلْمِسَانِيِّ [٢٣٢/١٠].

ألا ترى: أنَّه لو ورثَ بعض ابنه أو أبيه، لعتق عليه ما ورثه قبل قسمة الميراث وبعده؛ لأنَّ ملكه بالميراث مستقرٌّ قبل القسم وبعده، وليس كذلك الغنيمة<sup>(١)</sup>.

وكذلك الأهرأءُ وبيتُ المالِ إذا سرق منها، فعليه القطع؛ لأنَّه لا مِلْكَ للَسَّارق فيما سرقه لا مَحالة، وإنَّما يصير له ملكاً إذا أُعطي منها شيءٌ، فأَمَّا قبل ذلك فلا؛ لأنَّه يجوز أن يُصَرَّف ذلك إلى غيره.

وقد روى سعيد<sup>(٢)</sup>، قال: سألتُ حمَّاداً<sup>(٣)</sup> عن الرَّجل يسرق من بيت المال، فقال: يُقَطَّعُ، وقال الحسن<sup>(٤)</sup>: لا يُقَطَّعُ<sup>(٥)</sup>.

وقد روي عن مالكٍ أنَّه قال: «لا قطعَ على مَنْ سرق من المغنم، إلَّا أن يأخذ أكثرَ ممَّا يخصه، ما تُقَطَّعُ اليَدُ فيه».

ووجه هذا القول: أن القطعَ لا يجوز في سرقةٍ ما يملكه الإنسان، أو فيما له فيه شُبْهَةٌ مِلْكٍ مستقرٌّ، وهذا الغانم له شُبْهَةٌ مِلْكٍ مستقرٌّ.

ألا ترى: أن الرَّجل لا يُقَطَّعُ إذا سرق من مال ابنه؛ لأنَّ له في مال ابنه شُبْهَةٌ

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٢٣٣ / ١٠]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٢) قوله «سعيد»، كذا في جه، وصوابه: «شعبة»، كما في التخريج.

(٣) هو: حماد بن أبي سليمان.

(٤) قوله: «الحسن»، كذا في جه، وفي مصنف ابن أبي شيبة: «الحكم».

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٧٢ / ١٤].

ملك، فكَذَلِكَ هذا مثله، فَأَمَّا إِذَا زَادَ عَلَى مَا يَخْصُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ لَا شَبَهَةَ لَهُ فِيهِ.



[٢٥٩٩] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ دَخَلَ بَيْتًا فَسَرَقَ [ج١١٧/١] دُهْنًا فَأَذْهَنَ بِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ إِذَا كَانَ قِيَمَةُ الدُّهْنِ بَعْدَ مَا خَرَجَ رُبْعَ دِينَارٍ، يَعْنِي: إِذَا سُلِّيتِ الدُّهْنُ فَكَانَ بَعْدَ السَّلْتِ إِذَا أُخِذَ مِنْ رَأْسِ الْإِنْسَانِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ قِيَمَتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ أَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ إِذَا سُلَّتْ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ مِنَ الْحَرَزِ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ. وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِمَا كَانَ فِي الْحَرَزِ قَدْ أَتْلَفَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَزِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَهُ مِنْهُ. ﴾



[٢٦٠٠] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَلَا قَطْعَ فِي كَثَرٍ، وَالْكَثَرُ: الْجُمَارُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي يَكُونُ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، المدونة [٥٣٩/٤].

(٢) قوله: «الْجُمَارُ»، هو شحم النخل، واحده جمارة، وجمارة النخل: شحمته التي في قمة رأسه تقطع قمته، ثم تكشط عن جمّارة في جوفها بيضاء كأنها قطعة سنام ضخمة،

وهي رخصة تؤكل بالعسل، ينظر: لسان العرب [١٧٤/٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، المنتقى للباجي [١٨٢/٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْكَثَرَ لَيْسَ مِمَّا أَحْرَزَهُ الْإِنْسَانُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْحَرَزُ إِنَّمَا يَكُونُ مَا أَحْرَزَهُ الْآدَمِيُّ إِذَا قَصَدَ بِهِ الْحَرَزَ.

وقد روى مالكٌ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع بن جريج<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرٍ، وَالْكَثَرُ الْجُمَارُ»<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع<sup>(٣)</sup>، عن رافع عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِثْلَهُ<sup>(٤)</sup>.



[٢٦٠١] مسألة: قال مالكٌ: ولا قطع في النَّخْلَةِ الصَّغِيرَةِ، ولا الكبيرة<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ النَّخْلَةَ لَا تُغْرَسُ فِي مَوْضِعِهَا لِلْحَرَزِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا

(١) قوله: «جريج»، كذا في جه، وصوابه: «خديج».

(٢) أخرجه مالك [١٢٢٨/٥]، وأبو داود [٧٧/٥]، والترمذي [١١٩/٣]، وابن ماجه

[٦٢٠/٣]، النسائي في الكبرى [٣٥/٧]، وهو في التحفة [١٥٦/٣].

(٣) واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني المدني، صحابي ابن صحابي، وقيل: بل ثقة، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (١٠٣٣).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٧٢/٣]، بهذا الإسناد.

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، النوادر والزيادات [٣٩٩/١٤]، الاستذكار

أَنْ تَنْبَتَ، وَقَدْ بَيْنَا أَنَّ الْحَرْزَ هُوَ مَا يَضَعُ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ فِي الْمَوْضِعِ لِلْحَرْزِ، لَا لْغَيْرِهِ مِنْ غَرْسٍ أَوْ زَرْعٍ.



[٢٦٠٢] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ نَخْلَةً مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ، أَوْ نَخْلَةً قَدْ احْتَلَبَتْ <sup>(١)</sup> وَبَقِيَ أَصْلُهَا، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

وَأِنْ أُلْقِيَتْ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ سَرَقَهَا رَجُلٌ، فَبَلَغَ ثَمَنُهَا مَا فِيهِ الْقَطْعُ، قُطِعَ <sup>(٢)</sup>.  
 كَمَا إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا قُطِعَتْ وَجُعِلَتْ فِي مَوْضِعٍ مَا، فَقَدْ احْتَرِزَتْ، بِمَنْزِلَةِ الثَّمَرِ إِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ، وَالْغَنَمَةِ إِذَا آوَاهَا الْمُرَّاحُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَائِمَةً فِي مَوْضِعِهَا، لَمْ يُقَطَّعْ سَارِقُهَا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُجْعَلْ فِي الْمَوْضِعِ لِلْحَرْزِ، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ بِهَا النَّبَاتُ وَزَكَاةُ الْمَوْضِعِ وَطِيبِهِ، لَا حِرْزُهَا فِيهِ.



[٢٦٠٣] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اسْتَعَارَ عَارِيَّةً، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَجَحَدَهُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «احتلبت»، كذا رسمها، ولم أقف على معناها، ولعلها: «اجتثت»، وفي النوادر والزيادات [٣٩٩/١٤]، من رواية ابن وهب عن مالك: «ولا يقطع إن سرق نخلة صغيرة أو كبيرة، ولو اجتثها وهي مقطوعة الرأس وخرج لم يقطع».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، المدونة [٥٣٧/٤]، النوادر والزيادات [٣٩٩/١٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، الموطأ [١٢٣١/٥].

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «لَا قَطْعَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ»<sup>(١)</sup>.

وأما قصّة المخزومية، فقد ذُكر في بعض الآثار أنَّها سرقت حُلِيًّا<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الصَّحيح؛ [ج١٧/ب] لقبول الأصول إيَّاه؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ جعل القطع على السَّارقِ دونَ الجاحِدِ للحقِّ الَّذي هو عليه<sup>(٣)</sup>، ولو جازَ أن يُقَطَّعَ من جَحَدِ حُلِيًّا استعاره، لجازَ أن يُقَطَّعَ كُلُّ من جَحَدَ حقًّا عليه، وهذا فاسدٌ بإجماعٍ.



[٢٦٠٤] مسألة: قال مالكٌ: ومن وُجد معهم سرقةٌ وهم مُتَّهَمُونَ، فقالوا: «ابْتَعْنَا»، أو: «اسْتَوْدَعْنَا»، فَيُحْبَسُوا بِقَدْرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ، ثُمَّ يُخْلَوُا، وَلَا يُحْبَسُوا حَتَّى يَمُوتُوا<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَخَذُوا غَيْرَهُمْ أَوْ سَرَقُوهُ، فَيَجُوزُ حَبْسُهُمْ إِذَا كَانُوا مُتَّهَمِينَ حَتَّى يُكْشَفَ أَمْرُهُمْ.

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٧٥.

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٤٧٥)، مسلم [١١٤/٥]، وهو في التحفة [٧١/١٢]، ورواية الحلبي جاءت عند ابن سعد في الطبقات [٢٥٠/١٠].

(٣) هذا التعليل من الشارح، لتوجيه الرواية التي جاءت عند النسائي في السنن الكبرى [١٤/٧]، بلفظ: «كانت مخزومية تستعير متاعاً فتجحده».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٥٢)، النوادر والزيادات [٤٥٠/١٤].



وقد روى بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَهْمَةٍ»<sup>(١)</sup>.

ورواه عراك بن مالك، عن أبي هريرة، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثله<sup>(٢)</sup>.



[٢٦٠٥] مسألة: قال مالك: وَلَا يُقْطَعُ الْغُلَامُ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَلَا الْجَارِيَةُ حَتَّى

تَحِيضَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِلَامَ وَالْحِيضَ مِنْ أَحَدِ عِلَامَاتِ الْبُلُوغِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيمَا تَقْدُمُ أَنَّ حَدَّ الْبُلُوغِ فِي الرِّجَالِ: الْإِحْتِلَامُ أَوِ الْإِنْبَاتُ.

وقد قال مالك: أَوْ يَبْلُغُ مِنَ السِّنِّ مَا إِذَا بَلَغَهُ مِثْلُهُ فَقَدْ بَلَغَ، وَلَمْ يَحُدَّهُ.

وحُدُّ الْبُلُوغِ فِي النِّسَاءِ: الْحِيضُ، أَوِ الْإِحْتِلَامُ، أَوِ الْإِنْبَاتُ، أَوِ الْحَمْلُ.

وليس بلوغ خمس عشرة سنةً حَدُّ الْبُلُوغِ عِنْدَ مَالِكٍ، لَا فِي الرِّجَالِ، وَلَا فِي

النِّسَاءِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ.



(١) أخرجه أبو داود [٢٣٢ / ٤]، والترمذي [٨٥ / ٣]، والنسائي في الكبرى [٨ / ٧]، وهو

في التحفة [٤٢٨ / ٨].

(٢) أخرجه البزار [٣٩٨ / ١٤]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥٦٤ / ١١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٥٤٧ / ٤].

[٢٦٠٦] مسألة: قال مالكٌ: وإذا أُمِرَ بقطع السَّارِقِ فَقُطِعَت يَسَارُهُ، فلا أرى أن تُقَطَعَ يَمِينُهُ بعد يساره<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقُطْعَ قَدْ حَصَلَ فِيهِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقُطْعِ يَدٍ وَاحِدَةٍ فِي سَرَقَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا قُطْعَ يَدَيْنِ.

وهذا إذا غَلِطَ الْقَاطِعُ، فَأَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ قُطْعَ يَسَارِهِ، فَفِيهَا نَظَرٌ، قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ عَلَيْهِ الْقَوْدَ.



[٢٦٠٧] مسألة: قال مالكٌ: وَمَنْ سَرَقَ فَقُطِعَت يَدُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَت رِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَت يَدُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَت رِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ لَمْ أَرْ عَلَيْهِ إِلَّا الْعُقُوبَةَ وَالْحَبْسَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فَوَجِبَ قُطْعُ يَدِ السَّارِقِ كُلَّمَا سَرَقَ، إِذَا كَانَتْ سَرَقَتُهُ الثَّانِيَةَ بَعْدَ أَنْ قُطِعَ فِي الْأُولَى.

وقد روى عائذ بن حبيب<sup>(٣)</sup>، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المُنْكَدِرِ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، النوادر والزيادات [١٤/٢٢٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٤/٥٣٩]، النوادر والزيادات [١٤/٤٤٢].

(٣) عائذ بن حبيب بن الملاح الكوفي، صدوق رُمِيَ بالتشيع، من التاسعة. تقريب التهذيب، ص (٤٧٩).

عن جابر: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَطَعَ سَارِقًا سَرَقَ مِرَارًا، قَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ رَجَلَهُ، ثُمَّ يَدَهُ، ثُمَّ رَجَلَهُ»<sup>(١)</sup>، هذا معنى الحديث.

وروى مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَطَعَ رَجُلًا أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ، سَرَقَ حُلِيًّا فَأَقْرَبَهُ، فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى»<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عُليّة، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «رَأَيْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ بَعْدَ يَدِهِ وَرَجْلِهِ»<sup>(٣)</sup>، وَرَوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»<sup>(٤)</sup>.

وهو قول سعيد بن المسيب، وربيعه بن أبي عبد الرحمن، وعمر بن عبد العزيز، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير.

وروى فُلَيْحٌ<sup>(٥)</sup>، عن نافع، عن ابن عمر، عن أبي بكر رضي الله عنه: «أَنَّهُ

(١) أخرجه الدارقطني في سننه [٢٣٨ / ٤]، بهذا الإسناد، وهو عند أبي داود [٨٨ / ٥]، والنسائي في الكبرى [٤١ / ٧]، من طريق آخر عن ابن المنكدر، وفي التحفة [٣٧٥ / ٢].

(٢) أخرجه مالك [١٢٢١ / ٥]، وعبد الرزاق [١٨٧ / ١٠].

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [٤٠٢ / ١٤] بهذا الإسناد، وهو عند الدارقطني [٢٤٠ / ٤].

(٤) لم أقف عليه.

(٥) فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي المدني، صدوق كثير الخطأ، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٧٨٧).

قَطَعَ رَجُلًا أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ، سَرَقَ حُلِيًّا، فَأَمَرَ بِهِ فَقَطَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ الرَّابِعَةُ فَقَطَعَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى»<sup>(١)</sup>.

فوجب بعموم الآية وبما ذكرنا قطع يده بعد رجليه، ورجله بعد يده، إذا سرق الرابعة، ولا يجوز ترك ذلك، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢]، يعني: في إقامة الحدود على من وجبت عليه.

وقوله: «إِنَّ مَنْ سَرَقَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ حُبْسَ وَضَرْبَ»؛ فلائنه لا يُقَدَّر في أمره على أكثر من ذلك.



[٢٦٠٨] مسألة: قال مالك: ومن سَرَقَ وَيَدُهُ الْيُمْنَى شَلَاءً، فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ؛

لأنه بمنزلة اليد المقطوعة<sup>(٢)</sup>.

كما إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْيَدِ الشَّلَاءَ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ السَّرَقِ؛ لِأَنَّهُ يَسْرِقُ بِالْيَدِ الصَّحِيحَةِ، فَجَوَّبَ قَطْعَ رِجْلِهِ الصَّحِيحَةِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَلِأَنَّ الْيَدَ الشَّلَاءَ مَعْدُومَةُ الْمَنَافِعِ، فَكَأَنَّهَا مَعْدُومَةُ الْخِلْقَةِ.



(١) لم أفق عليه من طريق فليح، وقد تقدّم ذكر الخبر عن أبي بكر قبل قليل.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٤ / ٥٤٣]، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٤٢].

[٢٦٠٩] مسألة: قال مالك: ومن سرق فوجب عليه القطع، فعدا عليه رجلٌ

فقطع [يده] <sup>(١)</sup> اليمنى - قد وجب عليه فيها القطع -، فلا قطع عليه <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَاطِعَ فَعَلَ بِالسَّارِقِ مَا لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ فَعْلِهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا

يَجُوزُ تَرْكُ قَطْعِهِ بِوَجْهِهِ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ قَطَعَهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

وعليه الأدب بافتياته على الإمام.



[٢٦١٠] مسألة: قال مالك: وَيُقْطَعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ،

وَيُقْطَعُ مَنْ سَرَقَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا

أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وهذا على عموميه في كل سارق، ومن كل مسروق منه، إلا

ما قامت الدلالة على تخصيصه من الآية.

ولأن القطع في السرقة يجري مجرى حقوق الأدميين؛ لأن في ذلك الردع

والكف عن أخذ أموالهم وسرقتها.

وليس ذلك كحد الزنا والخمر الذي لا يقام على أهل الكتاب؛ لأن ذلك

(١) ما بين [ ] مطموس، والسياق يقتضيه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٤/ ٥٤٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٤/ ٥٣٠]، النوادر والزيادات [١٤/ ٤٦١].

من حقوق الله عَزَّ وَجَلَّ، وقطعُ السَّرْقِ فكألفِصاصٍ والقذفِ، فالكافرُ والمسلمُ في ذلك [ج ١١٨/ب] سَوَاءٌ، أعني: أَنَّ الكافرَ يُقَطَّعُ إذا سرق، ويُحَدُّ إذا قذف.



[٢٦١١] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق خمرًا من نصرانيٍّ أو معاهدٍ، فلا قطعَ عليه، وعليه غُرْمُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَمْرَ لَيْسَتْ مِمَّا لَهَا قِيَمَةٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْقَطْعُ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَا يُسْرَقُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُسْلِمُونَ، أَوْ يَجُوزَ لَهُمْ مِلْكُ بَدْلِهِ إِذَا أُتْلِفَ عَلَيْهِمْ.﴾

وقوله: «عليه غُرْمُ ذَلِكَ»؛ فَلَأَنَّ الْخَمْرَ مَالٌ لِأَهْلِ الْكُفْرِ، فَإِذَا أُتْلِفَ عَلَيْهِمْ، وَجِبَ عَلَى مُتْلِفِهَا قِيَمَتُهَا، كَمَا لَوْ غَضِبَهَا مِنْهُمْ غَاصِبٌ، وَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّهَا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا وَجِبَ رَدُّهَا إِذَا غُصِبَتْ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَجِبْ رَدُّ الْخَمْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا أُخِذَتْ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ وَجِبَ إِغْرَامُ قِيَمَتِهَا إِذَا أُتْلِفَتْ عَلَى النَّصْرَانِيِّ؛ لِإِنِّهَا مَالُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٢٦١٢] مسألة: قال مالكٌ: وَتُقَطَّعُ يَدُ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فَوَجِبَ قَطْعُ كُلِّ سَارِقٍ، إِلَّا مَا خَصَّته الدَّلَالَةُ.﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، المدونة [٤/ ٥٣٦]، النوادر والزيادات [١٤/ ٣٩٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، الموطأ [٥/ ١٢٢٠].

وقد روى مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ عَبْدًا لَهُ سَرَقَ، فَأَرْسَلَ بِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، فَقَطَعَ يَدَهُ»<sup>(١)</sup>. وقد رُوِيَ عن ابن عمر أيضاً: «أَنَّهُ أَمَرَ بِقَطْعِ يَدِ عَبْدٍ لَهُ سَرَقَ»<sup>(٢)</sup>.



[٢٦١٣] مسألة: قال مالك: وإذا امتنع السَّارِقُ وَقَاتَلَهُمْ حَتَّى تُصَابَ نَفْسُهُ،

فَهِىَ هَدْرٌ<sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قِتَالَهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بَاغٍ مُتَعَدٍّ بِهَذَا الْفِعْلِ، وَقَدْ أَبَاحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قِتْلَ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(٤)</sup>، فَلَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِهِ، كَمَا لَا شَيْءَ عَلَى قَاتِلِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الْبَغْيِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.



(١) أخرجه مالك [١٢١٨/٥]، وعبد الرزاق [٢٤٠/١٠].

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٣٣٠/١٧]، من طريق ابن أبي ليلى، عن نافع: «أَنَّ غَلامًا لابن عمر أَبَقَ فَسَرَقَ فِي إِبَاقِهِ، فَأَتَى بِهِ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: لَنْ يَنْجِيكَ إِبَاقُكَ مِنْ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، قَالَ: فَقَطَعَهُ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٣)، النوادر والزيادات [٤٥٨/١٤].

(٤) متفق عليه: البخاري (١٤٨٠)، مسلم [٨٧/١]، وهو في التحفة [٣٦٧/٦].

[٢٦١٤] مسألة: قال مالك: وإذا كان قومٌ نيامٌ في بيتٍ وبأبْهُم مفتوحٌ، فسرقَ منه إنسانٌ ما يجب فيه القطعُ، قُطِعَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّارِقَ مِنْهُمْ قَدْ سَرَقَ مِنَ الْحَرَزِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ. ﴾



[٢٦١٥] مسألة: قال مالك: ومن سرق طيراً قُطِعَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]. ﴾

ولأنَّ الطَّيْرَ مِمَّا يَجُوزُ مِلْكُهُ لِمُسْلِمٍ، بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَالتَّبَرِّ<sup>(٣)</sup>، أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مَبَاحًا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى مَنْ سَرَقَ الطَّيْرَ أَوْ صَيْدًا، إِذَا سَرَقَ مِمَّنْ صَادَهُ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ مَبَاحًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ قَدْ صَارَ مِلْكًا لِمَنْ صَادَهُ.



[٢٦١٦] مسألة: قال مالك: وإذا سرق نصرانيٌّ، ثُمَّ أَسْلَمَ، قُطِعَ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ فِي السَّرْقِ هُوَ حَقٌّ لَأَدْمِيٍّ، بِمَنْزِلَةِ الْحَدِّ فِي

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، المدونة [٤/٤٥٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، المدونة [٤/٥٣٦].

(٣) قوله: «والتَّبَرِّ»، هو ما كان من الذهب والفضة، غير مصوغٍ أو مضروبٍ، ينظر: طلبه الطلبة، ص (١٨).

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، النوادر والزيادات [١٤/٣٥٩].



القذف، فلا يسقط عنه بإسلامه، وإنما يسقط عنه ما كان من حقوق الله عز وجل دون حقوق الأدميين.

وهذا في أهل الذمة، وأمّا أهل الحرب إذا أسلموا، فإنّه يسقط عنهم ما كان من حقّ الله وحقّ الأدميين.

ألا ترى: أنّ الحربيّ إذا قتل حرّاً، ثمّ أسلم، أو أتلف ماله، ثمّ أسلم، لم يجب عليه قودٌ، ولا ديةٌ، ولا غرمٌ مالٍ، ولو فعل ذلك الذميّ، ثمّ أسلم، لوجب عليه القودُ والديةُ وغرمُ ما أتلف من المال.



[٢٦١٧] مسألة: قال مالك: ومن أخذ بالليل أو بالسحرٍ ومعه متاعٌ، فيقول: «لم أسرق، ولكنّ فلانٌ أرسلني»، فإذا كان بالليل، فهو غير مأمونٍ، لم أر أن يُصدّق، ويُقطع<sup>(١)</sup>.

﴿إنّما قال ذلك؛ لأنّه يريد إسقاط القطع بقوله: «أرسلني فلان»﴾. ولأنّ هذه الحال التي وجد عليها ليست بحال أهل الأمانة والسّتر، فلم يُقبل قوله فيما يذكره، وأخذ بظاهر حاله.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، المدوّنة [٤ / ٥٢٧]، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٠٣].

[٢٦١٨] مسألة: قال مالكٌ: وإذا أُخِذَ سارقان، أحدهما في أسفل البيت، والآخر في أعلاه يَجُرُّ بالحبل، فيَقْطَعُ الأعلى؛ لَأَنَّهُ الَّذِي أَخْرَجَ المتاعَ من حرزه<sup>(١)</sup>.  
 قد ذكر مالكٌ عِلَّةَ قطعِ الأعلى وحده؛ وهو أَنَّهُ أَخْرَجَ المتاعَ من البيت دون الآخر.

وقد قال في نحو هذه المسألة: «إِنَّ القطعَ عليهما جميعاً»؛ لأنَّ الَّذِي فِي عُلُوِّ البَيْتِ لم يصل إلى إخراجِ المتاعِ من الحرزِ إلاَّ بمعاونةِ صاحبه الأسفلِ له على ذلك، وقد بينَّا هذا فيما تقدَّم<sup>(٢)</sup>.



[٢٦١٩] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق من ثياب الصَّبَاغِينِ النَّبِيِّ عَلَى الحبالِ، فلا قَطَعَ عليه<sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لم تُجْعَلْ عَلَى الحبالِ للحرزِ فيها، وَإِنَّمَا قُصِدَ بِهَا التَّجْفِيفُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ، لَا قَطَعَ عَلَى مَنْ سَرَقَهَا.



[٢٦٢٠] مسألة: قال مالكٌ: ومن كان متاعُهُ بَفَنَاءِ حَانُوتِهِ فِي السُّوقِ، وَلَهَا

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، التفریع [٢/٢٢٩].

(٢) ينظر: المسألة [٢٦٢٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، النوادر والزيادات [١٤/٤٠٩]، البيان والتحصيل

حَظَائِرُ مِنْ قَصَبٍ يُجْعَلُ عَلَيْهَا وَتَبِيْتُ فِي مَكَانِهَا، وَرَبِمَا أَغْلَقَ الرَّجُلُ حَانُوتَهُ  
وَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ وَتَرَكَهَا كَمَا هِيَ، فَعَلَى مِنْ سَرَقَهَا الْقَطْعُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كَذَلِكَ تُحَرِّزُ، وَهَذِهِ مَوَاضِعُهَا، وَلَا بَدَّ  
لِلنَّاسِ مِنْ ذَلِكَ، فَعَلَى مِنْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ هُوَ حَرِزٌ مِثْلِهِ عَلَى مَا يَعْرِفُهُ  
النَّاسُ الْقَطْعُ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.



[٢٦٢١] مسألة: [ج١٩٩/ب] قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَرَقَ نَعْلَ سَيْفٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ الْحِلَقَ الَّتِي  
تَكُونُ فِي الْحَوَانِيتِ، أَوْ قَطَعَ أَطْرَافَ الْحَمَائِلِ<sup>(٣)</sup> بِمَا فِيهَا مِنَ الْوَرَقِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛  
وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا قُطِعَ مِنْ كُمِّ الرَّجُلِ، وَبِمَنْزِلَةِ الَّذِي يَسْرِقُ مِنَ الْمَحْمَلِ<sup>(٤)</sup> وَالْمُنَاخِ<sup>(٥)</sup>

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، النوادر والزيادات [٤٠٧/١٤].

(٢) قوله: «نَعْلَ سَيْفٍ»، هي حديدة تكون في أسفل غمد السيف، ينظر: لسان العرب [٦٦٩/١١].

(٣) قوله: «الحمائِل»، هي جمع حِمَالَةٍ، وهي عِلَاقَةُ السَيْفِ الَّتِي تَقَعُ عَلَى الْعَاتِقِ، ينظر: المخصص لابن سيده [١٩/٢].

(٤) قوله: «المحمل»، هو شِقَاقَانِ عَلَى الْبَعِيرِ، يُحْمَلُ فِيهِمَا الْعَدِيلَانِ، ينظر: لسان العرب [١٧٨/١١].

(٥) قوله: «والمُنَاخ»، هو الموضع الذي تناخ فيه الإبل، أي: تُبْرِكُ فِيهِ، ينظر: لسان العرب [٦٥/٣].

وَالْقِطَارِ<sup>(١)</sup>، أَرَى أَنْ يُقْطَعَ، وَهَذَا أُبَيِّنُ مِنَ الْحَمَامِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ سَرَقُوا الشَّيْءَ مِنْ حَرَزٍ مِثْلِهِ عِنْدَ النَّاسِ، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ الْحَرَزَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَرَقَ فِيهِ السَّارِقُ. ﴾



[٢٦٢٢] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اخْتَلَّ بَعِيرًا مِنْ قِطَارٍ، قُطِعَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَرَزَ الْبَعِيرِ فِي السَّيْرِ هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي قِطَارِهِ، فَإِذَا سُرِقَ مِنْهُ، قُطِعَ سَارِقُهُ. ﴾



[٢٦٢٣] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَتَى إِلَى مَنْزِلِ رَجُلٍ، فَكَسَرَ بَابَهُ وَأَخَذَ مَتَاعَهُ، ثُمَّ أَخَذَ، فَقَالَ: «أُرْسَلَنِي صَاحِبُهُ»، وَصَاحِبُهُ بِالشَّامِ، وَالسَّارِقُ بِالْمَدِينَةِ، فَيُقْطَعُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلِهِ؛ مَا مَنْ يَأْتِي بِاللَّيْلِ مُسْتَتِرًا، حَتَّى يَكْسِرَ بَابَ رَجُلٍ أَوْ يَرْمُقَهُ فَيَأْخُذَ مَتَاعَهُ بِرَسُولٍ!<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: «وَالْقِطَارِ»، يعني: قطار الإبل، وهو أن تقطر الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد، ينظر: لسان العرب [١٠٧/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٤)، النوادر والزيادات [٤١٨/١٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، المدونة [٤/٥٣٧]، النوادر والزيادات [٤٢٠/١٤].

(٤) يعني: أن هذا ليس بفعل الرسول.

ولو قَدِمَ صاحِبُهُ فقال: «أنا بعثته»، لم يُقبل قوله، ويُقَطَعُ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ بِظَاهِرِ حَالِهِ، فَلَا يُقْبَلُ  
قَوْلُهُ: «إِنَّ صَاحِبَ الشَّيْءِ أَرْسَلَهُ»؛ لِأَنَّهُ أَتَى الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ، فَهُوَ الْجَانِي  
عَلَى نَفْسِهِ.

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ صَاحِبِهِ: «إِنَّهُ أَرْسَلَهُ»؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ إِسْقَاطَ حَدِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.



[٢٦٢٤] مسألة: قال مالك: ومن كانت له مَطَامِيرُ<sup>(٢)</sup> يَحْرُزُ فِيهَا مَتَاعَهُ، بِفَلَاةٍ

مِنَ الْأَرْضِ أَوْ بِحَضْرَةِ مَنْزِلِهِ:

﴿فَمَا كَانَ مِنْهَا بِفَلَاةٍ قَدْ عَفَا عَلَيْهِ وَأَسْلَمَهُ صَاحِبُهُ وَأَخْفَاهُ، فَلَا أَرَى فِيهِ  
قِطْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿وَمَا كَانَ بِحَضْرَةِ أَهْلِهِ مَعْرُوفًا بِهِ بَيِّنًا، فَالْقِطْعُ فِيهِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهُ ثَلَاثَةَ  
دِرَاهِمَ فَصَاعِدًا<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا قَدْ عَفَا عَلَيْهِ وَأَسْلَمَهُ صَاحِبُهُ، فَقَدْ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ  
حِرْزُهُ، فَلَا قِطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ مِنْهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٠٤].

(٢) قوله: «مَطَامِيرُ»، هو جمع مَطْمُورَةٍ، وهي حفرة تحفر تحت الأرض، يوضع فيها  
الطعام ونحوه، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٢٩٤).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٠٥].

فَأَمَّا مَا قَرَّبَ مِنْ أَهْلِهِ فَهُوَ فِي حِرْزِهِمْ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ حِرْزِهِ.



[٢٦٢٥] مسألة: قال مالكٌ: وإذا كان رجلٌ في أسفل البيت، ورجلٌ على ظهر البيت، ورجلٌ في الطريق، فناولَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ، وتناولَ الَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ لِلَّذِي فِي الطَّرِيقِ، فَيُقْطَعُ الَّذِي فِي الْبَيْتِ وَالَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْبَيْتِ وَالَّذِي عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ قَدْ [ج ١٢٠/١]﴾  
اشتركا جميعاً في إخراج الشيء من الحرز، فعليهما القطع، وهذا إذا كانت الدار كُلُّهَا للمسروق منه.

وَلَا قَطْعَ عَلَى الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الشَّيْءَ مِنْ حِرْزِهِ.

وقد قال مالكٌ في نحو هذا: «إِنَّ الْقَطْعَ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ، دُونَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ»؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى إِخْرَاجَ الشَّيْءِ مِنَ الْحِرْزِ وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>.



[٢٦٢٦] مسألة: قال مالكٌ: وَمَنْ اخْتَلَّ بَعِيرًا مِنْ عِقَالِهِ، أَوْ قَطَعَ سِرَارًا، أَوْ فَتَحَ بَابًا فَأَخْرَجَ مَتَاعًا، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، التفریع مع شرح التلمساني [١٠/٢٤٥].

(٢) ينظر: المسألة [٢٦٨١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، النواذر والزيادات [١٤/٤٢٠].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ سَرَقُوا الشَّيْءَ مِنْ حِرْزِهِ، فَعَلِيهِمُ الْقَطْعُ. ﴾



[٢٦٢٧] مسألة: قال مالك: ومن لقي رجلاً في السَّحَرِ، فابْتَزَّهُ ثوبَهُ<sup>(١)</sup>، فَلَا

قَطَعَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحَارِبًا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا مُخْتَلِسٌ، وَلَا قَطَعَ عَلَى مُخْتَلِسٍ. ﴾

فَإِنْ كَانَ مُحَارِبًا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْمُحَارِبَةِ، وَاجْتَهَدَ الْإِمَامُ فِي حَدِّهِ، فَإِنْ رَأَى

قَطَعَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ، قَطَعَهُ.



[٢٦٢٨] مسألة: قال مالك: ومن أتى بحديدةٍ أو بحجرٍ إلى كُمِّ رَجُلٍ،

فَضْرَبَهُ بِذَلِكَ وَأَخَذَهُ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ. ﴾



(١) قوله: «فابْتَزَّهُ ثوبَهُ»، يعني: سلبه وغصبه، ينظر: لسان العرب [٣١٢ / ٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، النوادر والزيادات [٣٨٥ / ١٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، النوادر والزيادات [٤١٧ / ١٤].

[٢٦٢٩] مسألة: قال مالك: ومن قَرَطَ<sup>(١)</sup> من السَّيْفِ - وصاحبه متقلِّده - ما

فيه القَطْعُ، قُطِعَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ يَحْرِزُونَ سِوْفَهُمْ وَمَا عَلَيْهَا إِذَا كَانُوا مَتَقَلِّدِينَ لَهَا. ﴾



[٢٦٣٠] مسألة: قال مالك: ومن دخل بيتاً، فأخذ ثوباً فشَقَّه في البيت، ثمَّ

خرج به، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ بَعْدَ مَا خَرَجَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، قُطِعَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ وَأَخَذَ مِنَ الْحِرْزِ مَا فِيهِ الْقَطْعُ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ. ﴾

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهُ وَقْتَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ مَا فِيهِ الْقَطْعُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ غَرْمُ قِيَمَتِهِ لَصَاحِبِهِ.



[٢٦٣١] مسألة: قال مالك: ومن سَرَقَ ثوباً لَا يَجِبُ فِي مِثْلِهِ الْقَطْعُ، وَفِيهِ

مَضْرُورٌ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَيَقُولُ: «لَمْ أَعْلَمْ بِمَا فِيهِ»، قُطِعَ وَلَا يُصَدَّقُ.

وَمَا كَانَ يُخَبِّئُ فِيهِ، مِثْلُ الثَّوْبِ وَالْكَيْسِ، فَلَا يُصَدَّقُ وَيَقْطَعُ.

(١) قوله: «قَرَطَ»، يعني: قطع، ينظر: لسان العرب [٣٧٥ / ٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٥).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٥)، البيان والتحصيل [٢٣٣ / ١٦].



وما كان لا يُحْبَأُ في مثله، مثلُ الخَشَبَةِ تُنْقَرُ، وإِدَاوَةِ المَاءِ، فلا أَرَى عليه القطع<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قد سَرَقَ ما يَجِبُ فيه القطعُ، فعليه القطعُ.  
ولا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لم يَقْصِدْ سرقةً ما فيه القطعُ» إذا كان ما سرَقَهُ مثله يُحْبَأُ وكاءَ لِلشَّيْءِ الَّذِي فِيهِ - في الأغلب عند الناس -.

[ج ١٢٠/ب] فَأَمَّا إِذَا كَانَ شَيْئًا لَا يُحْرَزُ فِي مِثْلِهِ المَالُ فِي الأَغْلَبِ، قُبِلَ قَوْلُهُ وَلَا يُقْطَعُ؛ لَأَنَّهُ لم يَقْصِدْ سرقةً ما يَجِبُ فيه القطعُ.



[٢٦٣٢] مسألة: قال مالكٌ: وَإِذَا لَمْ يَشْهَدْ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا شَاهِدٌ وَاحِدٌ، لم يُقْطَعْ وَعُوقِبَ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ القطعَ حُكْمٌ فِي البَدَنِ، فلا يَجِبُ بِأَقْلٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ، أو إقرارِ السَّارِقِ.

فَأَمَّا الشَّاهِدُ الْوَاحِدُ، فلا يَثْبُتُ بِهِ حَقٌّ، وَيَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ مَعَ يَمِينِ الطَّالِبِ فِي حَقْقِ المَالِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، المدونة [٤/٥٣٨]، البيان والتحصيل [١٦/٢٦٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، المدونة [٤/٤٩٠].

[٢٦٣٣] مسألة: قال مالكٌ: ومن سَرَقَ سَرِقَةً فرمى بها من حرزها إلى خارجٍ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ، فعليه القطعُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهَا مِنَ الْحَرَزِ، فعليه القطعُ.﴾

ولو لم يُقَطَّعْ فِي هَذَا، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى سَرَقِ أَمْوَالِ النَّاسِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ عَلَى مَنْ سَرَقَهُمُ الْقَطْعُ، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ.



[٢٦٣٤] مسألة: قال مالكٌ: وإذا خرج القوم مسافرين، مثلُ: حَاجٍّ مِصْرَ، وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ رَفَقَاءَ بَعْضٍ، فَنَزَلُوا مَنْزِلًا، فَسَرَقَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فعليه القطعُ؛ هُمْ بِمَنْزِلَةِ الدَّارِ فِيهَا سُكَّانٌ يَسْرِقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فعلى مَنْ سَرَقَ مِنْهُمْ الْقَطْعُ<sup>(٢)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ سَرَقُوا مِنْ حَرَزِ مِثْلِهِمْ فِي حَالِ سَفَرِهِمْ، فعليهم القطعُ.﴾



[٢٦٣٥] مسألة: قال مالكٌ: ومن سَرَقَ مَا لَا قِطْعَ فِيهِ، ثُمَّ سَرَقَ مَا لَا قِطْعَ فِيهِ، وَفِيهِمَا جَمِيعًا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَلَا قِطْعَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْرِقْ فِي سَرِقَةٍ وَاحِدَةٍ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَجِبُ فِي مِثْلِهِ الْقَطْعُ، فَلَا قِطْعَ عَلَيْهِ حَتَّى يَجْتَمَعَ فِي السَّرِقَةِ الْوَاحِدَةِ: الْمَقْدَارُ، وَالْحَرَزُ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، المدونة [٥٣١ / ٤]، النوادر والزيادات [٣٩١ / ١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، المدونة [٥٣٧ / ٤]، النوادر والزيادات [٤٠٥ / ١٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، النوادر والزيادات [٣٨٨ / ١٤].

وغير ذلك من الأوصاف التي يجب باجتماعها القطع على السارق، فمتى عُدِمَ وَصِفٌ منها، لم يجب عليه القطع.



[٢٦٣٦] مسألة: قال مالك: ولا قطع في الغُلُول<sup>(١)</sup>، وعلى صاحبه العقوبة<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْغَالَّ خَائِنٌ وَلَيْسَ بِسَارِقٍ، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ. وَعَلَيْهِ الْعُقُوبَةُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ فَعْلُهُ. ﴾



[٢٦٣٧] مسألة: قال مالك: ومن وُجِدَ معه متاعٌ، فسُئِلَ، فأخبر: «أَنَّهُ أَخَذَهُ

وهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ السَّرْقَةَ»، فيُقَطَّعُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا لَا يُصَدَّقُ فِيمَا يَدْعِيهِ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ السَّرْقَةَ،

وتحريمها مشهورٌ عند عامة الناس من المسلمين وغيرهم.



[٢٦٣٨] مسألة: قال مالك: وإذا دخل ثلاثةً منزلاً، فأخذوا متاعاً

(١) قوله: «الغلول»، هو السرقة من الغنيمة التي يغنمها المجاهدون، ينظر: المنتقى

لللباجي [١٩٩/٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٦).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، النوادر والزيادات [٤٥٥/١٤].

فحملوه على واحدٍ منهم فخرج به يحمله، فعليهم القطع إذا عُلِمَ أنهم حملوه، وهو بمنزلة ما لو حملوه على حمارٍ أو جملٍ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اشْتَرَكُوا فِي السَّرْقِ وَإِخْرَاجِ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ مِنَ الْحَرْزِ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخْرَجَهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ وَحْدَهُ دُونَ مُعَاوَنَةِ الْآخَرِينَ لَهُ بِحَمْلِهِمْ عَلَيْهِ، فَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ جَمَاعَةٍ قَتَلُوا رَجُلًا، فَعَلَيْهِمُ الْقَتْلُ؛ لِأَنَّ فِعْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غَيْرٌ مُمَيِّزٌ فِي الْقَتْلِ وَالسَّرْقِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>.



[٢٦٣٩] مسألة: قال مالك: وإذا كان صبيٌّ مع خادمٍ يحمله، في رجلٍه خَلْخَالَ، فسرقه رجلٌ، فعليه القطع.

وقد قال مالك في الصَّبِيِّ يُسْرِقُ ما عليه أو يُخْدَعُ، مثل أن يُقال: «أَهَبْ لَكَ شَيْئًا»: فلا قطع عليه، وإن أخذه خَفِيًّا فما هو بالْبَيِّنِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ وَجِهَ قَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَقْطَعُ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ الْخَلْخَالَ مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ يَحْرِزُونَ الْحُلِيَّ عَلَى الصَّبِيَّانِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ مَعَهُمْ حَافِظٌ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٦)، المدونة [٥٢٩/٤].

(٢) ينظر: المسألة [٢٥٤١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، التفريع [٢٣٠/٢].

ووجه قوله: «إنه لا يقطع»؛ فلائنه لم يقصد السرقة بهذا الفعل، وإنما أخذه على وجه الحيلة والخديعة، فلا قطع عليه.



[٢٦٤٠] مسألة: قال مالك: ومن سرق من مَحْمَلٍ ثوباً على وجه السرقة، فعليه القطع<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ.



[٢٦٤١] مسألة: قال مالك: وإذا دخل قومٌ منزلاً على أن يسرقوا، فأخذ كل واحدٍ منهم شيئاً بيده وخرج به، وهم يشتركون<sup>(٢)</sup>:  
لله فلا قطع على مَنْ لم يبلغ ما خرج به ربع دينار.  
لله ومن بلغ ما خرج به ربع دينار، فُطِعَ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَشْتَرِكُوا فِي السَّرْقَةِ عَلَى فِعْلِ وَاحِدٍ، مِثْلُ مَا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْحِرْزِ إِخْرَاجاً وَاحِداً، أَوْ يَحْمِلُونَهُ عَلَى وَاحِدٍ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، المدونة [٥/ ٥٣٧].

(٢) قوله: «يشتركون»، كذا في جه، ولعلها: «لا يشتركون»، والله أعلم.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، الموطأ [٥/ ١٢٢٤].

الواحد حملة إلا بمعونتهم، فلم يكن عليهم؛ لافتراق فعلهم، كما لا يجب القتل على المنفردين به، أعني: أنه لا يُقتل أحدهم بقتل الآخر على الانفراد.



[٢٦٤٢] مسألة: قال مالك: وليس على من سرق خمراً ولا خنزيراً قطعاً، ولكن عليه الغرم مع العقوبة الموجهة<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَا تَكُونُ لَهُ قِيَمَةٌ وَبَدَلٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْخَمْرُ وَالْخَنزِيرُ لَيْسَ لِهَمَا قِيَمَةٌ وَلَا بَدَلٌ إِذَا أُتْلِفَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ ذَلِكَ إِذَا أُتْلِفَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَالٌ مِنْ [ج ١٢١/ب] أَمْوَالِهِمْ، فَعَلَى مَنْ أَتْلَفَهُ قِيَمَتُهُ، كَمَا لَوْ غَصَبَهُ مِنْهُمْ غَاصِبٌ، وَجِبَ رَدُّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.



[٢٦٤٣] مسألة: قال مالك: ومن سرق من قمح الفطرة<sup>(٢)</sup> وعليه حارس، فعليه القطع، خرج به أو لم يخرج به في المسجد<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ قَمْحَ الْفِطْرِ مِنْ حَرْزِ مِثْلِهِ، وَلَا مَلِكٌ لَهُ فِيهِ وَلَا شَبْهَةٌ مَلِكٍ، فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، المدونة [٥٣٦/٤].

(٢) قوله: «قمح الفطرة»، يعني: القمح الذي يدفع لزكاة الفطرة، حيث كان يجمع عند العامل قبل العيد بيوم أو يومين.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، النوادر والزيادات [٤١١/١٤].

[٢٦٤٤] مسألة: قال مالك: ومن سرق من رجل سرقةً فعفا عنه، ثم رفعه قومٌ آخرون إلى السلطان، فيُقطع، وليس للسلطان إذا انتهى إليه حدُّ أن يتركه، وليس لصاحب السرقة في هذا عفو<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَدَّ السَّرْقَةِ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَرْكُ حَقِّ الزَّنا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَصَفْوَان: «هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: «مَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ يَنْتَهِي إِلَيْهِ حَدُّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَتْرُكَهُ»<sup>(٣)</sup>، وَرُويَ عَنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتِيَ بِهِ إِلَى الْإِمَامِ، فَلَا عَفَاَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ أَعْفَاهُ»<sup>(٤)</sup>.



[٢٦٤٥] مسألة: قال مالك: وإذا دخل سارقان منزلاً، فكان أحدهما داخلياً والآخر خارجاً، والداخل يُخرج إليه وهو ينقل، فالقطع على الداخل، ولا قطع على الخارج<sup>(٥)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، المدونة [٥٤٤ / ٤].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٧٣.

(٣) لم أقف عليه مرفوعاً عن النبي ﷺ بهذا اللفظ.

(٤) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥١٨.

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٥٧)، المدونة [٥٣٢ / ٤]، النوادر والزيادات [٣٩١ / ١٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّاخلَ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الشَّيْءَ مِنَ الْحَرَزِ دُونَ  
الخارج، فَالْقَطْعُ عَلَيْهِ دُونَ الْخَارِجِ.



[٢٦٤٦] مسألة: قال مالك: وَلَا يُشْفَعُ لِلسَّارِقِ إِذَا صَارَ فِي يَدَيِ الْإِمَامِ أَوْ  
الْحَرَسِ، وَأَمَّا قَبْلَ بَصِيرِ إِلَيْهِمْ:

﴿ فَذَلِكَ حَسَنٌ لِمَنْ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَتْ مِنْهُ زَلَّةٌ.

﴿ وَأَمَّا مَنْ قَدْ عَرَفَ أَذَاهُ النَّاسُ، فَتَرَكْ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ يُشْفَعَ لَهُ <sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ أَوْ مَنْ هُوَ فِي جُمْلَتِهِ مِنْ أَعْوَانِهِ، فَقَدْ  
تَعَلَّقَ بِذَلِكَ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا تَجُوزُ الشَّفَاعَةُ فِي تَرْكِهِ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا  
تَجُوزُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» <sup>(٢)</sup>، حِينَ عَفَا  
عَنْ سَارِقِهِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالسَّرْقِ وَأَذَى النَّاسِ، فَلَيْسَ يُحِبُّ أَنْ يُشْفَعَ فِي مِثْلِهِ؛  
لِأَنَّ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى مِثْلِهِ صَلاَحًا لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا يُحِبُّ أَنْ يُشْفَعَ فِيمَنْ كَانَتْ  
مِنْهُ زَلَّةٌ لَا يَعُودُ إِلَى مِثْلِهَا فِي الْأَغْلَبِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:  
«أَقِيلُوا ذَوِي [ج ١٢٢/أ] الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ» <sup>(٣)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، المدونة [٤/ ٥٣١]، التفريع [٢/ ٢٢٦].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٧٣.

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢١٥٢.



[٢٦٤٧] مسألة: قال مالكٌ: ومن حَلَّ دَابَّةً من باب المسجد، فلا قطع عليه،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا أَحَدٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهَا مِنْ يَحْفَظُهَا، فَقَدْ سَرَقَهَا مِنْ حَرْزِهَا،  
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مِنْ يَحْفَظُهَا، فَلَيْسَتْ فِي حَرْزٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ. ﴾



[٢٦٤٨] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق من متاعِ الحَمَّامِ - مِمَّنْ لَمْ  
يَدْخُلْهُ -، فعليه القَطْعُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ الشَّيْءَ مِنْ حَرْزِ مِثْلِهِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يُؤْذَنْ لَهُ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ. ﴾

فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ بِإِذْنٍ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَائِنٌ غَيْرُ سَارِقٍ.



[٢٦٤٩] مسألة: قال مالكٌ: ومن سرق قمحاً، فجعل ينقل قليلاً قليلاً، في  
كُلِّ نَقْلَةٍ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فعليه القَطْعُ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ سَرْقَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ وَجْهَ سَرْقَةِ الْقَمْحِ وَشِبْهِهِ مِنَ الْمَكِيلِ وَالْمَعْدُودِ  
الصَّغَارِ هَكَذَا، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤١٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، المدونة [٤ / ٥٣٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، النوادر والزيادات [١٤ / ٣٨٨].

ولو لم يُقَطَّع في مثل هذا، لأدَّى ذلك إلى إتلاف أموال الناس.



[٢٦٥٠] مسألة: قال مالكٌ: ومن جاء إلى صبيِّ باب المسجد أو كبيرٍ، فخلَبَهُ<sup>(١)</sup> فأعطاه فلو سَأَ على أن أعطاه الدَّابَّةَ، أو قال له: «أرسلني مولاك، وقال: جِئني بالثَّوب من البيتِ»، فلا قطع عليه.

وإن قطع الرَّكَّابَيْنِ<sup>(٢)</sup> والغلام على الدَّابَّةِ، فعليه القطعُ، وإن كان نائمًا فلا قطع عليه.

وهو بمنزلة الدَّابَّةِ تكونُ مربوطةً لا أحدَ معها فيأخذها، أو يأخذ الرَّكَّابَيْنِ أو الثَّوبَ، ولا يشبهُ الدَّابَّةَ المربوطةَ بفِئَاءِ صاحبِها<sup>(٣)</sup>.

كَمَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ هذا احتال في الأخذِ منه بما أعطاه إيَّاه، ولم يأخذه على وجه السرقة.

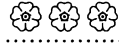
فأمَّا إذا قطع الرَّكَّابَيْنِ والغلام على الدَّابَّةِ، فعليه القطعُ؛ لأنَّهُ أخذها على وجه السرقة من حرزها.

(١) قوله: «فخلَبَهُ»، يعني: خدعه، ينظر المصباح المنير، ص (١٧٦).

(٢) قوله: «الرَّكَّابَيْنِ»، هو مشئى الرَّكَّابِ، وهو الموضع الذي توضع فيه رِجْلُ الراكب على الدَّابَّةِ، ينظر: لسان العرب [١/٤٣٠].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، النوادر والزيادات [١٤/٤٠٩ - ٤١٠]، البيان والتحصيل [١٦/٢٢٥].

فإن كان الغلام نائماً، فلا قطع عليه؛ لأنَّه أخذها من غير حرزها؛ لأنَّ النائم غير حافظٍ للدَّابة، وليست بمنزلة الثوب يكون نائماً عليه أو تحت رأسه. فأما الدَّابة المربوطة بموضعها أو بفناء صاحبها، فعلى من سرقها القطع؛ لأنَّه سرقها من حرزٍ مثلها. أو الدَّابة الواقعة في موضعٍ لم تُربط فيه، فليس هو موضعها، فليست في حرز، إلا أن يكون معها من يحفظها.



[٢٦٥١] مسألة: قال مالك: ومن سرق من المحمل وصاحبه فيه أو ليس فيه، ففيه القطع، إلا أن يكون محملاً مخلياً [ج١٢٢/ب] هكذا، فلا قطع عليه<sup>(١)</sup>.  
 ٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ المحمل حرزٌ لِمَا فيه، كان فيه صاحبه أو لم يكن إذا كان بقربه، فأما ما بُعد عنه فليس مثله في حرز، فلا قطع على من سرقه أو سرق منه شيئاً فيه.



[٢٦٥٢] مسألة: قال مالك: وإذا قُطِرَت الإبل، فاختلَّ سارقٌ بغيراً من آخرها، فعليه القطع.  
 وإذا كانت مجتمعةً تُساقُ ليست مقطورةً، فدخل في وسطها فسرق، فعليه القطع.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، النوادر والزيادات [١٤/٤١٠].

وَأَمَّا إِنْ أُخِذَ وَهُوَ مَعَهُ، فَقَالَ: «وَجَدْتُهُ شَدَّ عَنِ الْإِبْلِ» أَوْ: «تَخَلَّفَ يَعْتَلِفُ»،  
فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ؛ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَقْطُورَةِ لَوْ انْقَطَعَ بِهِ الْقَطَارُ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَطْعُ<sup>(١)</sup>.  
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ الْبَعِيرَ مِنْ مَوْضِعٍ هُوَ حَرَزُ مِثْلِهِ فِي السَّيْرِ،  
وَسَوَاءٌ كَانَ مَقْطُورًا أَوْ مُجْتَمِعًا مَعَ غَيْرِهِ تَسَاقُ كُلُّهَا.  
فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْرِقْهُ كَذَلِكَ فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ؛ لَجَوَازِ مَا يَقُولُ: «إِنَّهُ وَجَدَهُ شَدَّ عَنِ  
الْإِبْلِ، فَأَخَذَهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ السَّرَقَةِ».



[٢٦٥٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتِ الدَّوَابُّ عَلَيْهَا الزَّوَامِلُ<sup>(٢)</sup>، فَوْقَ  
لِهَا سَارِقٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَ مِنْهَا دَابَّةً فَتَنَحَّى بِهَا، فَيُقْطَعُ<sup>(٣)</sup>.  
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ الدَّابَّةَ مِنْ حَرَزِ مِثْلِهَا فِي السَّيْرِ، وَلَا بُدَّ  
لِلنَّاسِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِدَوَابِّهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ فِيهَا، فَإِذَا سَرَقَهَا مِنْ حَرَزِهَا كَذَلِكَ، فَعَلَيْهِ  
الْقَطْعُ.



[٢٦٥٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أَشَارَ إِلَى شَاةٍ بَعْلَفٍ حَتَّى تُخْرَجَ فَسَرَقَهَا،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٨)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٢٠].

(٢) قوله: «الزَّوَامِلُ»، هي جمع زاملة، ما يحمل فيه المسافر حاجته من خرج ونحوه،  
ينظر: حاشية الدسوقي [٤ / ٢٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٩)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤٢٢].

فلا قطع عليه، وهو بمنزلة ما لو أتى معه بإنسانٍ فأرسله فأخرجها له، فلا قطع عليه<sup>(١)</sup>.

كَمَّا إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا احتال في أخذِ الشاة من حرزها، ولم يُخرجها هو بنفسه من الحرز، فلا قطع عليه.

وَالرَّامِي بِالشَّيْءِ مِنَ الْحَرَزِ إِلَى خَارِجِ الْحَرَزِ، فَقَدْ أَخْرَجَ هُوَ الشَّيْءَ مِنَ الْحَرَزِ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ.

وَأَحْسَبُ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ - فِيمَنْ أَخْرَجَ شاةً مِنْ حَرَزِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ - : «إِنَّ عَلَيْهِ الْقَطْعَ».



[٢٦٥٥] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا حُصِدَ الزَّرْعُ وَوُضِعَ فِي الْغَائِطِ<sup>(٢)</sup>، فَضُمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، فَسَرَقَ مِنْهُ إِنْسَانٌ شَيْئًا، وَعِنْدَهُ حَارِسٌ أَوْ لَا حَارِسَ عِنْدَهُ، فَعَلِيهِ الْقَطْعُ؛ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجَرِينِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الزَّرْعِ الْقَائِمِ، وَلَا الثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ<sup>(٣)</sup>.

كَمَّا إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا قد سرق الزَّرْعَ مِنْ حَرَزِ مِثْلِهِ؛ [ج ١/٢٣٠] لَأَنَّ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٥٩)، النوادر والزيادات [١٤ / ٤١٩]، البيان والتحصيل [٢٢٧ / ١٦].

(٢) قوله: «الغائط»، يعني: الأرض المتسعة، ينظر: لسان العرب [٧ / ٣٦٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٥٩)، البيان والتحصيل [١٦ / ٢١٨].

النَّاسَ كَذَلِكَ يَحْرُزُونَ غَلَّاتِهِمْ وَمَا قَدْ حَصَدُوهُ، كَمَا يَحْرُزُونَ ثَمَرَهُمْ فِي الْجَرِينِ وَغَنَمِهِمْ فِي الْمُرَاحِ.

وقد قال رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ: «إِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ أَوْ الْمُرَاحُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ»<sup>(١)</sup> يعني: فِي الثَّمَرِ وَالْغَنَمِ، إِذَا جُعِلَ الثَّمَرُ فِي الْجَرِينِ وَالْغَنَمُ فِي الْمُرَاحِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَرْزٌ لَهُمَا، وَكَذَلِكَ الزَّرْعُ إِذَا حُصِدَ فَهُوَ حَرْزٌ إِذَا جُعِلَ فِي مَوْضِعٍ وَجُمِعَ فِيهِ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يُحْصَدِ الزَّرْعُ وَلَمْ يُجَدَّ الثَّمَرُ، فَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ حَرْزٍ جَعَلَهُ فِيهِ صَاحِبُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ أُخْرِجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ غَيْرِ جَعَلَ آدَمِيُّ فِيهِ.



[٢٦٥٦] قَالَ أَشْهَبُ وَابْنُ الْقَاسِمِ: وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْإِمَامِ سُرْقَةً، وَشَهِدَ عَلَيْهِ الْعَدُولُ، فَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَهُ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ بِالْغُرْمِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُ.

وَيَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ، فَيَغْرُمُهُ ذَلِكَ فِي مَالٍ إِنْ كَانَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَقْطَعُهُ إِذَا شَهِدَ عَدُولٌ عَلَى سَرْقَتِهِ مِنْهُ»؛ لَزَوَالِ الثُّمَّةِ فِي ذَلِكَ بَقِيَامِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ فِي السَّرْقَةِ، كَمَا لَوْ زَنَا بِأَمَّتِهِ، لَحَدَّهَ الْإِمَامُ إِذَا

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٥٥٢.

(٢) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: النوادر والزيادات [١٤/٤٥٧]، البيان والتحصيل [١٦/٢٦٤].

شهد على ذلك غيره؛ لأنَّ ذلك حدُّ لله عزَّ وجلَّ، لا يجوز للإمام تركه، فكذلك حدُّ السرِّق مثله، لا يجوز للإمام تركه.

فأمَّا حُكْمُهُ بالمال لنفسه فلا يجوز؛ لأنَّه لا يجوز للحاكم أن يحكم لنفسه، بل يرفع ذلك إلى غيره حتَّى يحكم له به.

وقد فعل ذلك غير واحدٍ من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ، تحاكموا إلى من هو دونهم ممَّنْ وَلَّوه في خصومةٍ كانت بينهم وبين غيرهم، منهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفَّان، وعلي بن أبي طالب<sup>(١)</sup>، وغيرهم من الصَّحابة رضي الله عنهم.

فكذلك لا يجوز للحاكم أن يحكم لنفسه، كما لا يجوز للشَّاهد أن يشهد لنفسه، وإنَّما يجوز أن يحكم على غيره لغيره لا له، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم، والله أعلم.



(١) ينظر أثر عمر عند البيهقي في السنن الكبرى [٤٠٣/٢٠]، وأثر عثمان ذكره ابن قدامة في المغني [٩١/١٤]، ولم أقف عليه، وأثر علي عند البيهقي في السنن الكبرى [٤٠٤/٢٠].

## كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

[٢٦٥٧] قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ الْأَمَةَ إِذَا وَلَدَتْ

مِنْ سَيِّدِهَا؟

قَالَ: لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى بَيْعِهَا، وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا<sup>(١)</sup>، فَإِذَا مَاتَ، فَهِيَ حُرَّةٌ مِنْ

رَأْسِ مَالِهِ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر<sup>(٣)</sup>: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا قَدْ ثَبَتَ لَهَا مِنَ الْحَرَمَةِ وَعَقْدِ الْحَرِيَّةِ؛

لِاتِّصَالِ حَرَمَتِهَا بِحَرَمَةِ الْوَلَدِ الْحَرِّ الَّذِي هُوَ مَتَوَلَّدٌ عَنْهَا، فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَنْ قَدْ أَعْتَقَ سَيِّدُهَا بَعْضُهَا، فَوَجِبَ عَلَيْهِ عِتْقُ كُلِّهَا.

وقد روى [ج١٢٣/ب] شريك، عن حسين بن عبد الله<sup>(٤)</sup>، عن عكرمة، عن

(١) قوله: «مِنْهَا»، كذا في شب، وفي جه: «بها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٥)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٤)، النوادر والزيادات [١٣/١٢١]، التفرع مع شرح التلمساني [٩٩/٦].

(٣) قوله: «قال أبو بكر»، مثبت في جه، دون شب.

(٤) قوله: «حسين بن عبد الله»، كذا في جه، وفي شب: «حسن بن عبد الله»، وهو الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني، ضعيف، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٢٤٨).



ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمُّهُ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرٍ»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: «أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبِئُهَا وَلَا يُورَثُهَا، وَيَسْتَمْتَعُ مِنْهَا»<sup>(٢)</sup> مَا عَاشَ، فَإِذَا مَاتَ، فَهِيَ حُرَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

وروى الأعمش، عن إبراهيم، قال: «أَتَتْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمُّ وَلَدٍ، فَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ قَدْ أَعْتَقَكَ»<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وقال الشعبي، عن عبيدة، عن علي عليه السلام: «اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنْ لَا تُبَاعَ أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ، فَلَمَّا وُلِّيتُ الْأَمْرَ، رَأَيْتُ أَنْ أَرْقَّهَا»<sup>(٦)</sup>.

ومما يدل على منع بيع أم الولد، ما رواه مالك، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وعن محمد<sup>(٧)</sup> بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، أنه قال: «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبْيِ

(١) أخرجه ابن ماجه [٥٥٩/٣]، وهو في التحفة [١١٩/٥].

(٢) قوله: «مِنْهَا»، كذا في شب، وفي جه: «بها».

(٣) أخرجه مالك [١١٢٧/٥]، وعبد الرزاق [٢٩٢/٧].

(٤) قوله: «أَعْتَقَكَ»، كذا في شب، وفي جه ومصدر التخریج: «أَعْتَقَكُنَّ».

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٢٠٨/١١]، وعبد الرزاق [٢٩٣/٧].

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة [٢٠٧/١١]، وعبد الرزاق [٢٩١/٧].

(٧) قوله: «وعن محمد»، كذا في شب، وفي جه ومصادر التخریج: «عن محمد».

العَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ، وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ؟، فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>، إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ<sup>(٢)</sup>، فَعَلِمَ بِهَذَا الْخَبَرِ أَنَّ الْحَمْلَ مِنْهُنَّ يَمْنَعُ الْفِدَاءَ وَيَذْهَبُ بِالْثَمَنِ.

ولا نعلم خلافاً أن بيعها في حال حملها غير جائز، فإذا وضعت، فهي على الأصل الذي اتفقوا عليه من منع البيع، ولا يجوز الانتقال عنه إلا بحُجَّةٍ.

وقوله: «له أن يستمتع منها ما عاش»؛ فلأن الحرية إنما تثبت لها من جهة الوطء، فلم يجز أن يُمنع منه، وكذلك روي عن عمر أنه قال: «له أن يستمتع بها ما عاش»<sup>(٣)</sup>، ولا نعلم خلافاً في جواز وطئه إياها حتى يموت أو يعتقها.

وقوله: «إنها تخرج حرة من رأس المال»، فبمنزلة العتق في الصحة، أن ذلك يخرج من رأس المال دون الثلث.



(١) قوله: «مَا مِنْ نَسَمَةٍ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، كذا في شب، وفيه ومصادر التخريج: «مَا مِنْ

نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(٢) أخرجه مالك [٨٥٧ / ٤]، وهو في الصحيحين: البخاري (٤١٣٨)، مسلم [٤ /

١٥٨]، وهو في التحفة [٣ / ٣٧٨].

(٣) تقدم ذكره في أول المسألة.

[٢٦٥٨] مسألة: قال <sup>(١)</sup>: وتكون كل أم ولد، بكل ما أسقطت مما يُعرف أنه ولد: دم، أو مضغة، وفي ذلك تجب الغرة <sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَمْلِ، فَإِذَا حَمَلَتْ، فَقَدْ صَارَ لَهَا حَرَمَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِحَرَمَةِ الْوَلَدِ، [ج٤/١٢٤] فَوَجِبَ عَتْقُهَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [١٣] ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٢]، فَلَمَّا كَانَتِ الْمُضْغَةُ وَالْعَلَقَةُ مُخَلَّقَةً، وَقَعَتِ الْحَرَمَةُ بِهَا، وَوَجِبَتِ الْعِدَّةُ بِهَا، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا تَبَيَّنَ خَلْقُهُ.



[٢٦٥٩] مسألة: قال ومن نكح أمة فولدت منه، ثم ابتاعها، فهي له أمة، وليست له أم ولد <sup>(٤)(٥)</sup>.

- (١) قوله: «مسألة: قال:»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال مالك».
- (٢) قوله: «الغرة»، كذا في شب، وفي جه: «العدة».
- (٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٥)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٤)، التفریع مع شرح التلمساني [٦/ ١٠٤]، النوادر والزيادات [١٣/ ١٢٣].
- (٤) قوله: «وليست له أم ولد»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٦/ ب: «وليست له بذلك الولد أم ولد».
- (٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، الموطأ [٣/ ٧٧١]، المدونة [٢/ ٥٣٥]

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْوَلَدَ حِينَ خُلِقَ هُوَ عَبْدٌ لَيْسَتْ لَهُ حُرْمَةُ الْحَرِّ، فَلَمْ تَكُنْ أُمُّهُ بِذَلِكَ أُمَّ وَلَدٍ. ﴾

وإِنَّمَا تَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ: بَوْلَدٍ يُخْلَقُ حُرّاً فِي حَالٍ مَا تَحْمِلُ، أَوْ يَصِيرُ حُرّاً قَبْلَ وَضْعِهَا إِيَّاهُ؛ لِاتِّصَالِ حُرْمَتِهَا بِحُرْمَتِهِ، فَأَمَّا مَا لَا حُرْمَةَ لَهُ مِنَ الْوَلَدِ، أَعْنِي: [حُرْمَةُ الْحَرِّيَّةِ] <sup>(١)</sup>، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ بِهِ أُمَّ وَلَدٍ.



[٢٦٦٠] مسألة: قَالَ وَإِذَا [حَمَلَتْ] <sup>(٢)</sup> مِنْهُ، ثُمَّ ابْتَاعَهَا، فَوَلَدَتْ عِنْدَهُ، فَهِيَ بِذَلِكَ الْوَلَدِ أُمَّ وَلَدٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا لَا تَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهَا فَتَحْمِلَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ إِيَّاهَا، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ إِذَا اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ»؛ فَلَأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ صَارَ حُرّاً بِاشْتِرَاءِ الْأَبِّ لَهُ، وَقَدْ صَارَتْ حُرْمَةُ أُمِّهِ مُتَّصِلَةً بِحُرْمَتِهِ، فَوَجِبَ أَنْ تَصِيرَ أُمَّ وَلَدٍ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ إِذَا حَمَلَتْ بِهِ وَهُوَ حُرٌّ لِاتِّصَالِ حُرْمَتِهَا بِحُرْمَتِهِ وَاخْتِلَاطِ بَعْضِ ذَلِكَ بِبَعْضٍ، فَصَارَ الْوَلَدُ إِذَا صَارَ حُرّاً قَبْلَ أَنْ تَضَعَهُ بِمَنْزِلَةِ عَتَقٍ بَعْضُهَا. ﴾

وَوَجْهُ قَوْلِهِ: «إِنَّهَا لَا تَكُونُ أُمَّ وَلَدٍ»؛ فَلَأَنَّ الْوَلَدَ لَمْ يُخْلَقْ حُرّاً، وَإِنَّمَا صَارَ

(١) ما بين [ ]، مطموس من شب، والمثبت من جه.

(٢) ما بين [ ]، مطموس من شب، والمثبت من جه.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، الموطأ [٣/ ٧٧١]، المدونة [٢/ ٥٣٥]

حُرّاً بِمُلْكِ أَبِيهِ إِيَّاهُ، فَضَعَفَتْ حَرَمَتَهُ عَنْ حَرَمَةِ الْوَلَدِ الْمَخْلُوقِ حُرّاً، فَوَجِبَ أَيْضاً أَنْ تَضَعِفَ حَرَمَةُ أُمِّهِ، فَلَا تَصِيرُ بِذَلِكَ الْوَلَدَ حُرَّةً، وَلَا أُمَّ وَلَدٍ بِهِ.



[٢٦٦١] قال: <sup>(١)</sup> وليس للسيد أن يؤاجر أم ولد له، ولا يُتعبها في الخدمة إلا برضاها، ولا يَهَبُ خدمتها، ولا يؤجرها غرماءه، ولا يَمْتَنُّها وإن كان مثلها يُمْتَنُّ، إلا برضاها، ولا يكتبها، فإن كاتبها فأدرك، فُسِّخَ، وإن أدَّت، عَتَقْتُ <sup>(٢)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَهُ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا» <sup>(٣)</sup>، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا فِي الْخِدْمَةِ الَّتِي لَا تُتَعَبُّهَا إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ زَوْجَةَ الرَّجُلِ تَخْدُمُهُ بِالْمَعْرُوفِ، [ج ١٢٤/ب] وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَعَبُّهَا فِي ذَلِكَ.

فَأَمَّا امْتِنَاعُهُ مِنْ إِجَارَتِهَا؛ فَلَمَّا ثَبَتَ لَهَا مِنْ عَقْدِ حُرِّيَّةِ آتِيَةِ الْحُرَّةِ <sup>(٤)</sup> لَا مُحَالَةَ،

(١) قوله: «قال:»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال:».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، المختصر الصغير، ص (٤٤٦)، المدونة [٢/٥٣٨ - ٥٣٩]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٥).

(٣) تقدّم أثر عمر في المسألة رقم ٢٦٥٧.

(٤) قوله: «الحرّة»، كذا في المخطوط، كما في الصورة التالية: [REDACTED]، وقد تكون مقحمة؛ إذ يستقيم النص بدونها.

وأشبهت الحرَّ<sup>(١)</sup> في أَنَّهُ لا تجبر على العقد عليها للإجارة وغيرها إلا بإذنها، وكذلك أمُّ الولد.

ولهذا قال مالك: «لا يزوّجها كرهاً، كما لا تُزوّج الحرّة كرهاً»، وكذلك قال: «لا يؤاجرها غرماءً».

وقوله: «لا يُكاتبها»؛ فلأنَّ الكتابة فيها ضربٌ من المعاوضة على بقيتها<sup>(٢)</sup>، وليس يجوز له ذلك، إلا أن برضاها بذلك، فيجوز ذلك.

وليس يشبه هذا بيعها من غيرها؛ لأنَّ الكتابة تؤدّي إلى الحرّية، ويكون الولاء لسيّدها، فهو بمنزلة ما يعتقها وشرّئ غيرها، فقد لا يؤدّي إلى الحرّية، ومع ذلك يكون الولاء لغير سيّدها لو جُوز بيعها، وهذا هو غير جائز.



[٢٦٦٢] مسألة: قال وإذا كاتب العبد وله أمةٌ حاملٌ، فتلد في كتابته، فإنّها

لا تكون أمّ وليدٍ<sup>(٣)</sup>، وإذا ولدت<sup>(٤)</sup> في كتابته فعَتَقَتْ<sup>(٥)</sup>، كانت به أمّ وليدٍ.

(١) قوله: «الحرّ»، كذا في شب، وفي جه: «الحرّة».

(٢) قوله: «بقيتها»، كذا في شب، وفي جه: «رقبتها».

(٣) قوله: «لا تكون أمّ وليدٍ»، كذا في شب، وفي جه: «لا تكون به أمّ وليدٍ»، وفي عز ١٦/ب: «لا تكون له به أمّ وليدٍ».

(٤) قوله: «ولدت»، كذا في شب، وفي جه: «حملت»، وفي عز ١٦/ب: «حملت فولدت».

(٥) قوله: «فَعَتَقَتْ»، كذا في شب، وفي جه: «فعتق».

وإن عَتَقَ المكاتب - وليس له يوم يَعْتَقُ منها ولدٌ حيٌّ -، فهي أمٌّ ولدٍ<sup>(١)</sup>.  
 ٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ خُلِقَ رَقِيقًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ، أَعْنِي: فِي  
 أُمَّةِ الْعَبْدِ إِذَا حَمَلَتْ مِنْهُ ثُمَّ كَاتَبَ الْعَبْدَ.  
 فَأَمَّا إِذَا حَمَلَتْ فِي حَالِ كِتَابَتِهِ، فَلِلْوَلَدِ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ حِينَ خُلِقَ؛ لِأَنَّ أَبَاهُ لَهُ  
 عَقْدُ حُرِّيَّةٍ، فَتَبَتْ بِذَلِكَ لِأُمِّهِ حَرَمَةً، فَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لِلْمَكَاتِبِ.  
 وَسَوَاءٌ حَيٌّ هَذَا الْوَلَدُ أَوْ مَاتَ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهُ قَدْ سَرَتْ إِلَى أُمِّهِ حِينَ كَانَ حَيًّا،  
 فَصَارَتْ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ.



[٢٦٦٣] مسألة: قَالَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الْعَبْدُ أُمَّ وَلَدِهِ.  
 وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُرْهَقَهُ دِينٌ، وَلَسَيِّدُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، وَهَذَا أَحَبُّ  
 إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّ وَلَدِ الْعَبْدِ لَا حَرَمَةَ لَهَا، إِذْ لَا حَرَمَةَ لَوْلَاهَا -  
 أَعْنِي: حَرَمَةَ الْحُرِّيَّةِ -، وَهِيَ أُمَّةٌ لَهُ، فَلَا بَأْسَ بِبَيْعِهَا.  
 وَوَجْهُ قَوْلِهِ الْآخِرُ: فَلَأَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْعٌ وَلَدَهُ لِحَرَمَتِهِ، فَكَذَلِكَ يَبِيعُ  
 أُمَّهُمْ، إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِذَلِكَ السَّيِّدُ، فَيَكُونُ كَأَنَّ السَّيِّدَ بَاعَهَا، كَمَا يَكُونُ لِلْسَّيِّدِ بَيْعُ  
 وَلَدِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْعَبْدِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، المدونة [٥٨ / ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٠)، النوادر والزيادات [١٣٢ / ١٣].

والقول الأوّل أصح؛ لأنّ العبد لا يملك ولده؛ لأنّ ملك ولده لسيّده دونه، وهو يملك أمّته وأمّ ولده، فكان له بيعها؛ لأنّ ذلك<sup>(١)</sup> له دون سيّده، وإنّما لسيّده أن ينتزع ملكه، فإذا انتزعه، كان ملكاً له دون عبده، وقبل أن ينتزعه، [جه ١٢/١] فهو ملك لعبده، وسواء كان ماله عيناً أو عرضاً أو رقيقاً.



[٢٦٦٤] وللسيد<sup>(٢)</sup> أن ينتزع أمّ ولدٍ مدبّرٍ، إلّا أن تكون حاملاً؛ لأنّ ولده منها بمنزلته.

وأمّ ولد المدبّر إذا ولدت في تدبيره، أمّ ولدٍ إذا عتق.

وقد قيل: إنّها لا تكون أمّ ولدٍ بذلك، والأوّل أعجب إلينا<sup>(٣)</sup>.

وجه قوله: «إنّها تكون أمّ ولدٍ للمدبّر»؛ فلأنّ المدبّر قد ثبت له عقدُ حرّية، فوجب أن يثبت ذلك لولده من أمّته، كولد الحرّ من أمّته فهو حرٌّ بحرّيته، ثمّ تثبت لأُمّه حرمةُ الحرّية لحرمة ولدها، فكذلك ولد المدبّر من أمّته له حرمة حرّية، فوجب أن يثبت ذلك لأُمّه.

وجه قوله: «إنّها لا تصير أمّ ولدٍ»؛ فلأنّ عقد التدبير ضعيفٌ؛ لأنّ لسيّده أن يستدين ديناً فيؤدّي ذلك إلى إبطال التدبير<sup>(٤)</sup>، فضعف ذلك عن عقد الكتابة؛

(١) قوله: «ذلك»، كذا في شب، وفي جه: «ملكه».

(٢) قوله: «وللسيد»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال: وللسيد».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، الموطأ [١١٨٣/٥]، النوادر والزيادات [١٢/٤٥٠].

(٤) ينظر: المسألة [٢٦٧٨].



لأنَّه لا سبيل له إلى إبطالها، فكان ولد المُكاتب من أمته مكاتباً وثبت لأُمِّه حرمةٌ صارت بها أمٌّ ولدٍ للمكاتب، ولم يثبت ذلك للمدبِّر؛ لضعف عقد حرَّيته؛ ولأنَّه أيضاً يُخْرَج من الثلث دون رأس المال.

وقوله: «إنَّ للسَّيِّد أن ينتزع أمٌّ ولد مُدبِّرٍه إلا أن تكون حاملاً»؛ فلأنَّ حكم المدبِّر حكم عبدٍ، وللسَّيِّد أن ينتزع مال عبده.

وقوله: «إلا أن تكون حاملاً»؛ فلأنَّ الولد بمنزلته في التدبير، فليس للسَّيِّد بيعه، لكنه ينتظر حتَّى تضع، ثمَّ يبيع أمُّه<sup>(١)</sup> من العبد إن شاء، وهذا على القول الَّذي لا يجعلها أمٌّ ولدٍ له.



[٢٦٦٥] مسألة: قال: وللسَّيِّد أن ينزع مال أمٍّ ولده، ما لم يكن مريضاً

يُحجَّبُ<sup>(٢)</sup> عنه القضاء في ماله.

وليس للغرماء أن ينتزعوا مال أمٍّ ولده في دَيْنِه، ما لم يكن توليجاً<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «يبيع أمُّه»، كذا في شب، وفي جه: «ينتزع أمته».

(٢) قوله: «مريضاً يُحجَّبُ»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٦/ب: «مريضاً أو يُحجَّبُ».

(٣) قوله: «توليجاً»، التوليج هو المحاباة، من الولوج، يعني: أن يعطيها المال محاباةً للإضرار بالغرماء، ينظر: الذخيرة للقرافي [٧/٦١]، ومراد المصنف: أن يعطي الغريم أمٍّ ولده مالاً من باب المحاباة والإضرار بالغرماء، كما في كلام الشارح.

وكذلك الابن، يهب له الأب الهبة مما يجوز له فيها العُصْرَة<sup>(١)</sup>، ثمَّ يفلس، فليس للغرماء أن يأخذوا ذلك في دَيْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكَمَ أُمِّ الْوَلَدِ حَكَمُ أُمِّهِ، فَلَهُ انْتِزَاعُ مَالِهَا إِذَا كَانَ انْتِزَاعُهُ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ.

فَأَمَّا إِذَا مَرَضَ مَرَضًا مَخُوفًا، كَانَ انْتِزَاعُهُ لغيره، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهَا.

وكذلك لَا يَجُوزُ لِلْغَرَمَاءِ انْتِزَاعُ مَالِهَا؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُسَلِّطِينَ عَلَيْهَا.

وكذلك لَا يَجُوزُ لْغَرَمَاءِ الرَّجُلِ أَنْ يَنْتَزِعُوا مَالَ ابْنِهِ؛ لِأَنَّهُمْ<sup>(١)</sup> لَا حَقَّ لَهُمْ فِي مَالِ ابْنِهِ وَلَا ذِمَّتَهُ، وَسِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ مِمَّا وَهَبَهُ لَهُ أَبُوهُ أَوْ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ لِأَبِيهِ فِي اعْتِصَارِ مَا وَهَبَهُ لَهُ دُونَ غَرَمَاءِ الْأَبِ.

فَأَمَّا إِذَا أُعْطِيَ الْغَرِيمُ أُمُّ وَلَدِهِ مَالًا أَوْ غَيْرُ [ج ١٢٥/ب] أُمِّ وَلَدِهِ عَلَى وَجْهِ التَّوْلِيغِ وَالْإِضْرَارِ بِالْغَرَمَاءِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، وَلِلْغَرَمَاءِ أَنْ يَنْتَزِعُوا ذَلِكَ مِمَّنْ أَعْطَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَصْدُ بِهِذَا الْفِعْلِ الْإِضْرَارُ بِهِمْ.

(١) قوله: «العُصْرَة»، من الاعتصار، وهي أخذ الهبة بلا عوض، ينظر: منح الجليل [٢٠٥/٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، التفریع مع شرح التلمساني [١٠٧/٦].

(١) قوله: «لأنهم»، كذا في شب، وفي جه: «لأنه».

وهذا إذا كان دينهم مُحيطاً بماله، فلا يجوز حينئذٍ هبته لماله، ولا صدقته، ولا عتقه، إلا بإذن غرمائه؛ للحقِّ الَّذِي لهم في ماله، وقد بيَّنا هذا فيما تقدَّم.



[٢٦٦٦] مسألة: قال وإذا تُوفِّي عن أمِّ الولد سيِّدُها، وفي يدها متاعٌ وهبُهُ لها، فهو لها؛ لأنَّ ما أعطى الرَّجلُ أمَّ ولده في صحَّته عن غير توليِّج جاز لها: من الحلِّي والثَّياب.

وإن أوصى: «إن أقامت أمُّ ولده على ولدها، فلها ما كان لها من حلِّي أو كسوة، وإن تزوجت فخذوه»، فليس ذلك له، وهو لها حين مات، إذا كانت تستمتع<sup>(١)</sup> بالثَّياب ويُعرف أنَّها كانت تلبسها، وإن لم يكن لها شهودٌ على عطِّيَّته، فهو لها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا قَدْ مَلَكَتْ مَا وَهَبَ لَهَا فِي حَالِ الصَّحَّةِ ﴾<sup>(٣)</sup> منه، فلا يجوز أخذ ذلك منها لأحدٍ من ورثته، كما لو وهبَ لغيرها في صحَّته وقبض ذلك، لم يجز لأحدٍ من ورثته أخذ ذلك من الموهوب له لقبضه ما وهبَ له في حال الصَّحَّة، فكذلك أمُّ الولد مثله إذا كان ما وهبه لها في حال صحَّته، وكانت قد قبضت ذلك.

(١) قوله: «إذا كانت تستمتع»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٦/ب: «وإذا كانت تستمتع».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، النوادر والزيادات [١٣/ ١٨٥]، البيان والتحصيل [٩١/ ٤].

(٣) قوله: «ما وهبه لها في حال الصَّحَّة»، كذا في شب، وفي جه: «ما وهبه لها سيِّدُها في حال الصَّحَّة».

وقوله: «ليس لسيدها أن يوصي بأخذ مالها إن تزوجت»؛ فلائنه لا سبيل له إلى انتزاع مالها في مرضه، فكذلك بعد موته.

ولا تجوز وصيته بذلك؛ لأن مالها لها، سواء أقامت مع ولده أو لم تقم، تزوجت أم لا؛ لائنه لا يجوز لسيدها منعها من التزويج بعد موته؛ لأن ذلك خلاف شرط الله عز وجل، فهو باطل.



[٢٦٦٧] مسألة: قال: ووصيته لها جائزة<sup>(١)</sup>.

كما إنما قال ذلك؛ لائنها غير وارثة، والوصية لغير الوارث جائزة.



[٢٦٦٨] مسألة: قال: وإذا جرح أم الولد، فليس إلى إسلامها سبيل،

والسيد بالخيار:

لله في أن يخرج الأقل من قيمتها يوم يحكم فيما أصابت.

لله أو في دية الجرح الذي جرح.

أي ذلك شاء أن يغرمه غرمه، وهي كذلك في كل جرح تجرحه ما دامت أم

ولد<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، التفريع مع شرح التلمساني [١٠٦/٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، المختصر الصغير، ص (٤٤٧)، الموطأ [١٠٧٥/٤]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٥).

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا سَبِيلَ لِسَيِّدِهَا إِلَى إِسْلَامِهَا إِذَا جَرَحَتْ»؛ فَلَمَّا قَدْ ثَبِتَ لَهَا مِنْ عَقْدِ الْحَرِّيَّةِ، وَلَيْسَ يَجُوزُ إِبْطَالُ ذَلِكَ فِيهَا.

وَعَلَى السَّيِّدِ أَنْ يَفْدِيَهَا؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ مَنَعِهَا مِنَ التَّسْلِيمِ؛ لِمَا حَدَّثَ عَنْ وَطْئِهِ مِنْ عَقْدِ الْحَرِّيَّةِ لَهَا، فَكَانَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ [ج ١٢٦/١] قِيمَتِهَا؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ رَقَبَتِهَا؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ تَسْلِيمِ رَقَبَتِهَا إِنْ شَاءَ، أَوْ افْتِكَاكِهَا بِأَرْشِ الْجَنَايَةِ، فَكَذَلِكَ أُمُّ الْوَلَدِ مِثْلُهُ، عَلَيْهِ إِخْرَاجُ قِيمَتِهَا بَدَلِ رَقَبَتِهَا، أَوْ دَفْعِ أَرْشِ الْجَنَايَةِ إِلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ، الْخِيَارُ إِلَيْهِ فِي دَفْعِ أَقْلِ ذَلِكَ، مِنْ: قِيمَتِهَا أَوْ أَرْشِ الْجَنَايَةِ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّهَا فِي جِرَاحِهَا كَذَلِكَ حُكْمُهَا كُلَّمَا جَرَحَتْ»، فَذَلِكَ كَالْعَبْدِ إِذَا جَرَحَ، ثُمَّ افْتَكَّهَ سَيِّدُهُ بِأَرْشِ جِرَاحِهِ، ثُمَّ جَرَحَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَلَى سَيِّدِهِ أَنْ يَفْتَكَّهُ أَيْضًا بِأَرْشِ جِرَاحِهِ أَوْ يَسْلِمَ رَقَبَتَهُ، فَكَذَلِكَ أُمُّ الْوَلَدِ مِثْلُهُ إِذَا جَرَحَتْ ثَانِيَةً، إِمَّا أَخْرَجَ بَدَلِ رَقَبَتِهَا وَهِيَ الْقِيَمَةُ، أَوْ أَرْشِ جِرَاحِهَا، لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ مَنَعِهَا مِنْ تَسْلِيمِهَا إِلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا لَمْ يُسْلِمِ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْعَبْدَ إِلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ فِي الْجَنَايَةِ الْأُولَى، ثُمَّ جَنَى ثَانِيَةً، كَانَ حُكْمُ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجِرَاحِ كَالأُولَى، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَأُمُّ الْوَلَدِ مِثْلُهُ سَوَاءً؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْأَمَةِ.



[٢٦٦٩] قَالَ<sup>(١)</sup>: وَمَا جُرِحَتْ بِهِ مِنْ جُرْحٍ، فَعَقْلُهُ لِسَيِّدِهَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ أُمِّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْأَمَةِ، فَعَقْلُ جِرَاحِهَا وَمَا جُنِيَ

(١) قَوْلُهُ: «قَالَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «مَسْأَلَةٌ: قَالَ».

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٤٦١)، التَّفْرِيعُ مَعَ شَرْحِ التَّلْمِصَانِيِّ [١٠٩/٦].

عليها من قطع أعضائها، فبدل ذلك لسيِّدها، فكذلك<sup>(١)</sup> قيمة أعضائها وبدل جرحها له.



[٢٦٧٠] قال<sup>(٢)</sup>: وإذا جُرِحَتْ أُمُّ الولد، فلم يقبضه سيِّدُها حتَّى مات<sup>(٣)</sup>،

فقد اختلَّف فيه:

❧ فقليل: يُسَلَّمُ لها؛ لأنَّ حرمتها ليست كغيرها.

❧ وقيل: إنَّه لسيِّدها، وهذا أحبُّ إلينا<sup>(٤)</sup>.

❧ وجه قوله: «إنَّ ذلك لسيِّدها»؛ فلائنه قد وجب له أرش الجناية عليها، فهو له دونها، والمراعاة الوجوب لا القبض، كالميراث أنَّه يجب بالموت لا القبض، وهذا هو القول الصَّحيح.

❧ ووجه القول الآخر: أنَّ حكم أرش الجناية حكم رقبته، فلمَّا زال ملك سيِّدها عنها بموته، فكذلك يزول ملكه عن أرش الجناية؛ لأنَّه بدلٌ من بعضها.



(١) قوله: «لسيِّدها، فكذلك»، كذا في شب، وفي جه: «لسيِّدها، كما لو قُتِلَت لكان قيمتها لسيِّدها، فكذلك».

(٢) قوله: «قال»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال».

(٣) قوله: «مات»، كذا في شب، وفي جه: «ماتت».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦١)، التفريع مع شرح التلمساني [١١٠/٦]، البيان والتحصيل [٩١/١٦].

[٢٦٧١] مسألة: قال: وولد أمّ الولد بمنزلتها، يَعْتَقُونَ بِعَتَقِ لَهَا<sup>(١)</sup>، كانوا من

حلالٍ أو حرامٍ.

ولو ماتت، أَوْقِفُوا لِمَا كَانَتْ تُوقِفُ لَهُ، حَتَّى يَعْتَقُوا أَوْ يَمُوتُوا<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ أُمِّ الْوَلَدِ ثَبَتَتْ، فَكَذَلِكَ يَثْبُتُ لَوْلَدِهَا؛ لِتَعَدِّي

حُرْمَةِ الْأُمِّ إِلَيْهِمْ.

فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ أُعْتِقَتْ بِتَعْجِيلِ السَّيِّدِ عِتْقَهَا، بَقِيَ وَلَدُهَا عَلَى حَالِهَا، وَلِلْسَيِّدِ

أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ وَيُؤَاجِرَهُمْ، وَإِنْ جَنَوا أَسْلَمَ خِدْمَتَهُمْ.

وَإِنَّمَا صَارَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي [ج١٢٦/ب] لِلْسَيِّدِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ الْوُطْءُ دُونَ

غَيْرِهِ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَلَيْسَ لَهُ وَطْءٌ وَلَدِهَا، وَكَانَ لَهُ أَنْ يُؤَاجِرَهُمْ وَيَتَنَفَّعَ

بِإِجَارَتِهِمْ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.



[٢٦٧٢] مسألة: قال: وإذا أسلمت أمّ ولد النّصرانيّ، عُرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ،

فَإِنْ أَبَى أَنْ يُسْلِمَ، عَتَقَتْ، وَلَا تُحْبَسُ إِذَا كَانَ إِسْلَامُهَا صَحِيحًا.

وقد قيل: إنها تُبَاعُ إِذَا أُسْلِمَتْ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ إِنَّمَا بَقِيَ لِسَيِّدِهَا فِيهَا الْوُطْءُ، فَإِذَا أُسْلِمَتْ،

(١) قوله: «بعثت لها»، كذا في شب، وفي جه وعز ١٧: «بعثتها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٢)، التفريع مع شرح التلمساني [١٠٨/٦]، النوادر

والزيادات [١٨٤/١٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٢)، المدونة [٥٣٧/٢]، النوادر والزيادات [١٣٥/١٣].

لم يجز له أن يطأها لكفره، فإن أسلم وإلا عتقت؛ إذ لم يبق<sup>(١)</sup> له فيها شيء يستمتع به منها.

ووجه قوله الآخر؛ فلأن الكافر لو أعتق عبدا نصرانياً، ثم أراد [بـ] بيعه، لم يُمنع منه، فكذلك أمُّ ولده؛ لأنَّ حرمتها ثبتت في حال حملها لا في حال إسلامها، فجاز له بيعها ولم يُمنع من ذلك؛ لأنَّ الكافر لا يؤخذ بإقامة حدود<sup>(٢)</sup> الله عزَّ وجلَّ وتحريمها، كما لا يؤخذ بتحريم الربا وشرب الخمر والزنا.

والقول الأول أصحُّ؛ لأنَّ حرمة أمِّ الولد إنَّما ثبتت لحرمة الولد الذي يثبت نسبه في حال الكفر والإسلام، فكذلك حرمتها ثبتت<sup>(٣)</sup> في حال الكفر والإسلام وهو النسب.

وأيضاً فلأنَّها حرمة فعل لا قول، فكانت أوكد وأثبت.

ألا ترى: أن المريض لو وطئ أمته وهي كلُّ ماله، لصارت أمَّ ولدٍ، ولو أعتقها بالقول، لم تصر حرةً كلَّها إذا مات؛ لقوَّة سبب النسب وضعف العتق بالقول عنه، والله أعلم.



(١) قوله: «يبق»، كذا في شب، وفي جه: «يبين».

(٢) قوله: «حدود»، كذا في شب، وفي جه: «حقوق».

(٣) قوله: «فكذلك حرمتها ثبتت»، كذا في شب، وفي جه: «فكذلك حرمتها ثبتت؛ لأنَّها متولدة عن أصلٍ يثبت».



[٢٦٧٣] مسألة: قال: ومن أ[س]لم وله أمٌ ولِد نصرانيةٍ أو مسلمةٍ، فهي أمٌ ولِدٍ وإن كانت لم تلد منه إلّا في الكفر، فلا سبيل له إلى بيعها.

وإن أراد النصراني أن يبيع أمٌ ولده النصرانية، لم يُحلّ بينه وبين ذلك<sup>(١)</sup>.  
 ❦ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَسْتَمْتَعُ بِأُمِّ وَلَدِهِ بِالْوِطْءِ إِنْ شَاءَ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً، وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَيْضًا، مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ نَصْرَانِيَّةً؛ لِمَا قَدْ ثَبَتَ لَهَا مِنْ عَقْدِ الْحَرِيَّةِ.

فأمّا النصراني في أمٌ ولده النصرانية، فلا يُمنع من بيعها، كما لو أراد بيع عبدٍ قد أعتقه، لم يُمنع منه إذا كان نصرانيًا.

وإن كان العبد الَّذي أعتقه مسلمًا، لم يجز له بيعه؛ لثبوت حرمة العبد المسلم عن حرمة<sup>(٢)</sup> العبد الكافر.



[٢٦٧٤] مسألة: قال: ولا نحبُّ للرجُل أن يُنكحَ أمٌ ولده، وليس له أن يُزوّجَها إذا لم ترض، وإن رضيت فلا نحبّ ذلك له، إلّا أن يكون ذلك نظرًا لها، مثل أن يُزوّجَ ويشترط فيها، فلا نرى بذلك بأسًا إذا رَضِيت، [ج١٢٧/١] إذا كان هكذا أحبّ إلينا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٢)، النوادر والزيادات [١٣/١٣٧]، البيان والتحصيل [١١٦/٤].

(٢) قوله: «عن حرمة»، كذا في شب، وفي جه: «وضعف حرمة».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٢)، التفريع مع شرح التلمساني [١٠٧/٦]، البيان

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ [السَّيِّدَ] إِنَّمَا لَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ بِأَمٍّ وَلَدَهُ دُونَ سَائِرِ الْمَنَافِعِ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ، فَلِذَلِكَ كَرِهَ تَزْوِيجَهَا وَإِنْ رَضِيَتْ <sup>(١)</sup>.

وَحَكَى مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ: أَنَّهُ كَرِهَ تَزْوِيجَهَا لِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ جَوَّزَهُ مَالِكٌ إِذَا رَضِيَتْ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّهَا، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا إِذَا رَضِيَتْ، كَمَا يُزَوِّجُ وَلِيِّتَهُ بَرَضَاهَا فِيَجُوزُ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْبَرَهَا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا لَا يُجْبَرُ الْوَلِيُّ وَلِيِّتَهُ - أَعْنِي: غَيْرَ الْأَبِ -.



[٢٦٧٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْكَحَ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ الْحَسَنَاءُ الْوَعْدَ مِنَ الْعَبِيدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى الضَّرُورَةِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا تُزَوِّجُ الْجَارِيَةَ الْمَرْتَفَعَةَ لِلْوَعْدِ الْأَسْوَدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُرَاعَى فِي الرِّجَالِ حُسْنُ الصُّورَةِ فِي الْمَنَاحِكِ، وَإِنَّمَا يُرَاعَى حُسْنُ الْأَفْعَالِ: مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْمَالِ وَالْأَعْمَالِ، جَازَ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ لَيْسَ بِحَسَنِ الْخِلْقَةِ إِذَا كَانَ حَسَنَ الْفِعْلِ.

وَوَجْهٌ مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَأَنَّ الضَّرَرَ يَلْحَقُهَا فِي تَزْوِيجِهَا بِالْوَعْدِ، كَمَا يَلْحَقُهَا

وَالْتَحْصِيلُ [٤ / ٣٠٤].

(١) نَقْلُ الْبَاجِي فِي الْمَتَقَى [٦ / ٢٥]، هَذَا التَّعْلِيلُ عَنِ الْبَهْرِيِّ.

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٤٦٢).

الضَّرَرُ فِي ذِي الْعَيْبِ وَالْجَنُونِ، فَلَمْ يَجْزْ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ»<sup>(١)</sup>.



[٢٦٧٦] مسألة: قال: ومن كانت له أمٌ وليدٌ، فذَهَبَ ذلك منه<sup>(٢)</sup> ولا يَقْدَرُ عليها، فليس عليه شيءٌ في تركها، وقد كان بعض من مضى يخيِّرها في عتقها أو حبسها، وذلك حسنٌ وليس بواجبٍ على الناس<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ وَأُمَّ الْوَلَدِ لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ فَيَكُونُ لَهَا حَقٌّ فِي الْوِطْءِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوِطْءِ لِلزَّوْجَاتِ دُونَ الْإِمَاءِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَيْعُ الْأُمَّةِ وَلَا عِتْقُ أُمَّ الْوَلَدِ.﴾

فإن خيَّرها كما قال مالكٌ، كان ذلك حسنًا؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ خَيْرٌ، وليس بواجبٍ عليه.



[٢٦٧٧] مسألة: قال: وعدَّةُ أمِّ الولدِ حيضةٌ، وإذا لم تحض، فثلاثة أشهرٍ<sup>(٤)</sup>.  
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِدَّتَهَا اسْتِبْرَاءٌ وَلَيْسَتْ عِبَادَةٌ؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا بِمَلِكٍ

(١) أخرجه مالك [٤/ ١٠٧٨].

(٢) قوله: «ذلك منه»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٧: «ذلك منه يعني الجماع».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٣).

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦٣)، الموطأ [٤/ ٨٨٥]، التفريع مع شرح التلمساني

[٦/ ١١١]، النوادر والزيادات [١٣/ ١٢٣].

اليمين لا بعقد النكاح، والعدة إنما تجب على الزوجات بموت الأزواج عنهن، أو طلاقهم إياهن.

وقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «عدة أم الولد إذا تُوفِّي عنها سيدها حيضة»<sup>(١)</sup>.

فإذا لم تحض، فثلاثة أشهر؛ لأن الله تعالى جعل عدة من لا تحيض [جه ١٢٧/ب] لصغير أو إياسٍ ثلاثة أشهر<sup>(٢)</sup>، فكذا أم الولد إذا لم تحض، استبرأت نفسها بثلاثة أشهر؛ لجواز أن تكون حاملاً؛ لأن الحمل لا يتبين بأقل من ثلاثة أشهر.



(١) أخرجه مالك [٨٥٥ / ٤]، وابن أبي شيبة [١٠٠ / ١٠].

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَلِسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤].



كِتَابُ الْمُدَبِّرِ<sup>(١)</sup>

[٢٦٧٨] قال عبد الله: قلت لمالك: المُدَبِّرُ، أبيعُه صاحبه؟

قال: المدبر لا يبيعه صاحبه، ولا يُغَيَّرُه عن موضعه ما عاش سيِّده على حالٍ،  
لا في دينٍ<sup>(٢)</sup> ولا في غيره ما عاش.

فإذا مات:

لَهُ عَتَقَ مِنْ ثَلَاثَةِ إِنْ خَرَجَ كُلُّهُ، أَوْ مَا خَرَجَ مِنْهُ.

لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup> يَخْرُجُ مِنْهُ وَلَا بَعْضُهُ، فَهُوَ رَقِيقٌ.

فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ، عَتَقَ ثَلَاثَةَ وَرَقَّ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَسْتَسْعَ<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) قوله: «المدبر»، المدبر من العبيد، مأخوذٌ من الدُّبر؛ لأنَّ السيد أعتقه بعد مماته،  
والممات دبر الحياة، والفقهاء يقولون للمعتق عن دبر أي: بعد الموت، ينظر: المنتقى  
للباجي [٤٠ / ٧].

(٢) قوله: «لا في دينٍ»، يعني: حين يحدث بعد تدبيره، لا قبل ذلك، كما ذكر الشارح،  
وتنظر المسألة [٢٩٣٣].

(٣) قوله: «شيء»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٥ / أ: «مال».

(٤) قوله: «يَسْتَسْعَ»، يعني: يطلب منه السعاية في قيمة ما لم يعتق منه، ينظر: طلبه الطلبة،  
ص (٢٦).

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، المختصر الصغير، ص (٤٤٩)، الموطأ [١١٨٨ / ٥]،،

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْمَدْبَرَّ لَا يُبَاعُ فِي دَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ فِي حَيَاةِ مُدْبَرِّهِ»؛ لَأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، والتدبير عقد طاعة يلزمه الإنسان نفسه، فلا سبيل له إلى رَفْعِهِ وَلَا حَلِّهِ، والرَّجُوعُ فِيهِ وَبَيْعُهُ إِبْطَالُ عَقْدِ حَرِيَّتِهِ، فلا سبيل له إلى إِبْطَالِ ذَلِكَ وَلَا رَدِّهِ؛ لَأَنَّ التَّدْبِيرَ هُوَ عَقْدُ حَرِيَّةٍ بِصِفَةِ آتِيَةٍ لَا مُحَالَةٍ، فلا سبيل إلى رَدِّهِ وَلَا حَلِّهِ.

فإن قيل: قد روى حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ مُدْبَرًّا» (١)(٢).

قيل له: هذا خبرٌ مجملٌ، لم يُذكر فيه لأيِّ معنى يبيع، وقد فسره خبرٌ آخر. فروى الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن عطاء، عن جابر، قال: «أُعْتَقَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، يُسَمَّى مَذْكُورًا، قَبْطِيًّا، وَكَانَ مُحْتَاجًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَأَعْطَاهُ وَقَالَ لَهُ: اقْضِ دَيْنَكَ» (٣)، فثبت بهذا الحديث أَنَّ بَيْعَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ تَدْبِيرِهِ، فلا سبيل إلى بيعه.

مختصر أبي مصعب، ص (٢٧١)، النودار والزيادات [١٣/٦].

(١) أخرجه مسلم [٩٧/٥]، بهذا الإسناد، وهو في البخاري (٢٢٣١)، من غير طريق حماد، وفي التحفة [٢/٢٥١].

(٢) ينظر الاعتراض في: الحاوي للماوردي [١١٧/٢٢]، المغني لابن قدامة [٤٢٠/١٤].

(٣) هو نفسه الحديث المتقدم، وهذه الرواية عند النسائي في السنن الكبرى [٤٤/٥].

فإن قيل: إن التدبير<sup>(١)</sup> يجرى مجرى الوصية، يجوز الرجوع فيه، كما يجوز الرجوع في الوصية<sup>(٢)</sup>؟

قيل له: ليس كونه وصية يجوز الرجوع فيه، كما كان العتق في المرض بطلاً لا يجوز الرجوع فيه، وإن كان يُخرج من الثلث، فكذلك المدبر.

فإن قيل: إذا كان المُعتق<sup>(٣)</sup> بصفة قد يجوز بيعه عندكم قبل مجيء الصفة، فكذلك يجب أن يجوز بيع المدبر، وإن كان مُعتقاً بصفة<sup>(٤)</sup>؟

قيل له: العتق بالصفة على وجهين:

❖ صفة آتية لا محالة، كموت زيد ومجيء الشهر، فمتى [ج ١٢٨ / ١] علق العتق بهذه الصفة، لم يجز بيعه في دين ولا غيره.

❖ صفة أخرى ليست آتية لا محالة، بل قد يجوز أن تأتي ولا تأتي، كقدوم زيد، ودخول الدار، فليس يقع العتق إلا بمجيئها.

وقد روى سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: «أنه كره بيع المدبر»<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «التدبير»، كذا في شب، وفي جه: «المدبر».

(٢) ينظر الاعتراض في: المغني لابن قدامة [٤٢١ / ١٤].

(٣) قوله: «المُعتق»، كذا في شب، وفي جه: «العتق».

(٤) ينظر الاعتراض في: المغني لابن قدامة [٤٢٠ / ١٤].

(٥) أخرجه الدارقطني [٥ / ٢٤٥]، وابن أبي شيبة [١٠ / ٦٤٤].



وروى أبو خالدٍ وحفصٌ، عن الحجاج<sup>(١)</sup>، عن الحسن بن حكيم<sup>(٢)</sup>، عن زيد بن ثابتٍ.

وعن الحجاج، عن الحكم، عن شريح، قالاً: «الْمُدَبَّرُ لَا يُبَاعُ»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي معاوية، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: «الْمُدَبَّرُ لَا يَبِيعُهَا سَيِّدُهَا وَلَا يَهْبُهَا، وَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا»<sup>(٤)</sup>.

وهذا قول جماعةٍ من علماء أهل المدينة والكوفة.

وقوله: «إِذَا مَاتَ عَتَقَ مِنْ ثُلْثِهِ إِنْ خَرَجَ كُلُّهُ، أَوْ مَا خَرَجَ مِنْهُ؛ فَلَأَنَّ الْمُدَبَّرَ أضعف سبيّاً من أمّ الولد؛ لأنّ عتقه يتقرّر بعد موت سيّده بالقول الَّذِي كَانَ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ، لَا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْوُطْءُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ، فَكَانَ عَتَقُهُ فِي ثُلْثِهِ دُونَ رَأْسِ مَالِهِ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَخْرُجُ كُلُّهُ مِنْ ثُلْثِهِ، عَتَقَ كُلَّهُ، وَإِلَّا فَبَقِيَ ذَلِكَ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، عَتَقَ ثُلْثَهُ وَرَقَّ ثُلَاثُهَا لِلْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ فِي مَرَضِهِ وَلَا بَعْدَ مَوْتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِهِ.

وَكَذَلِكَ رَوَى الْحَسَنُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ

(١) هو ابن أُرطأة.

(٢) الحسن بن حكيم بن طهمان الثقفي، وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، ينظر: الجرح والتعديل [٦/٣]، الثقات لابن حبان [٦/١٦٣].

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [١٠/٦٤٢].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [١٠/٦٤٢].

أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِدٍ لَهُ فِي مَرَضِهِ، ثُمَّ مَاتَ، فَأَقْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَّ أَرْبَعَةً<sup>(١)</sup>.

وكذلك قال لسعيد: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» حيث سألَه أن يوصي بماله كله أو شطر ماله، وقال: «لأنَّ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «لا يُسْتَسْعَى المدبِّرُ فيما بقي عليه من الرقِّ للورثة»؛ فلأنَّ ذلك حقٌّ للورثة، ليس يلزمهم استسعاؤه ولا عتقه بفعل غيرهم. ولأنَّ السَّعاية أيضاً تَخْرُجُ عن العدل؛ لأنَّ فيها إلزام العبد مالا بغير اختياره ولا جناية كانت منه.

وقد روى مالكٌ وعبيد الله وأيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٤٣٦ / ٢]، بهذا الإسناد، وهو عند مسلم [٩٧ / ٥]، من غير طريق الحسن، وفي التحفة [١٨٦ / ٨].

(٢) أخرجه مالك [١١٠٦ / ٤]، ومن طريقه البخاري (١٢٩٥)، وهو في مسلم [٧١ / ٥] من غير طريق مالك، وفي التحفة [٢٩٦ / ٣].

(٣) حديث مالك في الموطأ [١١٢١ / ٥]، ومن طريقه البخاري (٢٥٢٢)، ومسلم [٤ / ٤] / ٢١٢، وحديث عبيد الله عند البخاري (٢٥٢٣) ومسلم [٤ / ٢١٢]، وحديث أيوب عند البخاري (٢٤٩١)، ومسلم [٤ / ٢١٢]، والحديث في التحفة [٦١ / ٦].

فإن قيل: إن النبي ﷺ قد قال في حديث سعيد، عن قتادة، عن النضر بن أنس<sup>(١)</sup>، عن بشير بن نهيك<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَقَصًا فِي مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ فِي قِيمَتِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>؟

قيل له: هذا حديث الشيوخ، ليس مثل حديث مالك عن نافع عن ابن عمر، ولا يعارض حديث مالك بغيره.

وقد قيل: إن ذكره السعاية إنما هو من قول قتادة، كذلك قال همّام<sup>(٥)</sup>.

وليس يجوز أن يأخذ أحد الشريكين ناضاً والآخر ديناً.

وقد روى عمران بن حصين: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ عَبْدَيْنِ وَأَرْقَّ أَرْبَعَةً»<sup>(٦)</sup>، ولم يستسعهم - وإن كان المُعتَق لهم قد أشاع الحرية فيهم كلهم -، فمن قال بالسعاية خالف حديث عمران بن حصين وحديث ابن عمر، وهما صحيحان،

(١) النضر بن أنس بن مالك الأنصاري أبو مالك البصري، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٠٠١).

(٢) بشير بن نهيك السدوسي البصري، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٧٣).

(٣) كذا في شب، وهو الموافق لمصادر التخريج، وفي جه: «مشقوق».

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٤٩٢)، مسلم [٢١٢ / ٤]، وهو في التحفة [٣٠٢ / ٩].

(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر [١٨٧ / ٥].

(٦) تقدّم ذكره في بداية المسألة.

إلى حديثٍ غير صحيحٍ في السَّنَدِ<sup>(١)</sup> ولا في المعنى، لأنَّه يُلْزَمُ العبد ما لم يُلْزَمْ نفسه باختيارٍ، ولا لزمه ذلك بجنايته.



[٢٦٧٩] مسألة: قال وإذا قال المدبّر لسيّده: «عَجِّلْ لي العتق بخمسين ديناراً مُنْجَمَةً لك عَلَيَّ»، فرضي بذلك، ثمَّ هلك السيّد بعد ذلك بيوم<sup>(٢)</sup>، فهو حرٌّ، والخمسون عليه<sup>(٣)</sup>.

✎ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّه قد تَنَجَّزَ عتقه في حال صحّة سيّده، ولم يبق فيه رِقٌّ، وإنَّما عليه الخمسون ديناراً ديناً لسيّده، فإن مات ورثها عنه ورثته، فأما المدبّر فقد عَتَقَ بعتق سيّده إيّاه في حال حياته وصحّته.



[٢٦٨٠] مسألة: قال: وإذا هلك الرّجل وله مالٌ غائبٌ وحاضرٌ ومُدبّرٌ، ولم يكن في الحاضر ما يُخْرُجُ منه، وُقِفَ المدبّرُ بماله وُجِمِعَ خراجُه حتّى يَتَبَيَّنَ المال، فَيُعْتَقُ منه ما حمل ثلث سيّده<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «غير صحيح في السند»، يعني: الزيادة التي قيل: إنها من قول قتادة، وإلا فأصل الحديث ثابتٌ كما في الصّحيحين.

(٢) قوله: «بيوم»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٢٥/أ: «يوم أو يومين».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، الموطأ [١١٨٤/٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٢)، النوادر والزيادات [٤٥٧/١٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، الموطأ [١١٨٤/٥]، مختصر أبي مصعب، ص

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ عِتْقَهُ لَا يَجُوزُ حَتَّىٰ يَجْتَمَعَ مَالُ الْمَدْبَرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَىٰ كَمْ يَعْتَقُ مِنْهُ قَبْلَ اجْتِمَاعِ الْمَالِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَتْلَفَ الْمَالُ.



[٢٦٨١] مسألة: قال: وَمَنْ دَبَّرَ ثَلَاثَ عِبْدِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ التَّدْبِيرَ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ، فَإِذَا دَبَّرَ بَعْضُهُ، لَزِمَهُ تَدْبِيرُ كُلِّهِ، كَمَا إِذَا أَعْتَقَ بَعْضُهُ، لَزِمَهُ عِتْقُ كُلِّهِ.



[٢٦٨٢] مسألة: قال: وَالْمَرْأَةُ ذَاتُ الزَّوْجِ كَذَلِكَ، يَعْنِي: فِي التَّدْبِيرِ<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ التَّدْبِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الثَّلَاثِ، وَلَهَا التَّصَرُّفُ [ج ١٢٩/١] فِي ثَلَاثِ مَالِهَا عَلَىٰ غَيْرِ وَجْهِ الْمَعَاوِضَةِ.



(٢٧٢).

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، التفریع مع شرح التلمساني [١٣٢ / ٦]، الكافي لابن عبد البر [٩٨٣ / ٢].

(٢) قوله: «يعني: في التدبير»، مثبت في شب وجه، دون مك ٢٥/أ.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، النوادر والزيادات [٢١ / ١٣]، البيان والتحصيل [١٥٢ / ١٥].

[٢٦٨٣] مسألة: قال: وإذا أقام المدبرُ شاهداً<sup>(١)</sup> أن سيده دبره، لزم ورثته أن يحلفوا بالله ما علموا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَبْدَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ شَبْهَةٌ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ التَّدْبِيرِ بِالشَّاهِدِ الَّذِي أَقَامَهُ، فَوَجِبَ عَلَى وَرَثَةِ الْمَيِّتِ أَنْ يَحْلِفُوا مَا عَلِمُوا بِتَدْبِيرِهِ؛ لَأَنَّ الْمَوْرُوثَ لَوْ كَانَ بَاقِيًا، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِفَ، فَكَذَلِكَ وَرَثَتُهُ.

ولم يحلف العبد؛ لَأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ فِي الْعَتَقِ وَلَا التَّدْبِيرِ، وَإِنَّمَا يُحْكَمُ بِهِ فِي الْمَالِ وَحْدَهُ.



[٢٦٨٤] قال<sup>(٣)</sup>: وإذا أسلم مُدَبِّرُ النَّصْرَانِيِّ، خُورَجَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، وَدُفِعَ إِلَى سَيِّدِهِ خَرَاجُهُ، وَلَا يَبَاعُ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ فَيُعْتَقَ فِي ثَلَاثَةِ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةِ<sup>(٦)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَبْدَ قَدْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ بِتَدْبِيرِ سَيِّدِهِ إِيَّاهُ، فَإِذَا

(١) قوله: «شاهداً»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٥/أ: «شاهداً واحداً».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٤)، المدونة [٥٢٧/٢].

(٣) قوله: «قال»، كذا في شب، وفي جه «مسألة: قال»، وسيتكرر نحو هذا في مواضع عدة، ولذا سأهمل بيانه.

(٤) قوله: «خُورَجَ عَلَيْهِ»، يعني: اتفقا على ضريبة يردها عليه عند انقضاء كل شهر، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (١٤٢).

(٥) قوله: «فيعتق في»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٥/أ: «فيعتق عليه في».

(٦) المختصر الكبير، ص (٤٦٥)، الموطأ [١١٩٠/٥]، مختصر أبي مصعب، ص

أسلم، لم يجز له بيعه؛ لجواز أن يخرج من ثلثه فيعتق، ولا يجوز أن يُبطل ما قد ثبت له من عقد الحرية.

ووجب أن يُخرج على سيده؛ لأن له فيه بقية رق، فلا يجوز أن يُنجز عتقه حتى يموت سيده؛ لأنه إنما ألزم نفسه عتقه بعد موته، لا في حال حياته.



[٢٦٨٥] مسألة: قال: وإذا كان عبدٌ بين رجلين، فدبره أحدهما، تقاوماه<sup>(١)</sup>:

لله فإن صار للذي دبر، صار مُدبراً كله.

لله وإن صار للآخر، انتقض تدبيره، إلا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يُسلمه بقيمته، فيلزمه، ويكون مُدبراً كله.

وكذلك لو أذن أحدهما لصاحبه أن يدبر حصته، تقاوماه، بمنزلة من لم يأذن.

وقد قيل: إن ذلك يُمضى إذا ترك الشريك حقه، والأول أعجب<sup>(٢)</sup> إلينا<sup>(٣)</sup>.

لله إنما قال: «إن العبد إذا دبره أحد الرجلين، تقاوماه على ما وصفه مالك»؛ لأن الذي لم يدبر يقول: «ليس التدبير مؤدياً إلى الحرية لا محالة، فلا يلزم مني أن أسلمه وأخذ القيمة، كما يلزم ذلك في العتق».

(١) قوله: «تقاوماه» كذا في شب، ومك ٢٥/أ، ومعناه: قوموا ثمنه، ينظر: تاج العروس

[٣٣/٣١٨]، وفي جه: «فقاوماه».

(٢) قوله: «أعجب»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٥/أ: «أحب».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٥)، الموطأ [١٩٠/٥]، المدونة [٤١٩/٢].

ولم يجز أيضاً إبطال التدبير؛ لأنه عقد حرية يجوز أن يتم بموت المدبر، فكان الوجه في ذلك المقاومة، إلا أن يختار الذي لم يدبر أخذ القيمة فيكون ذلك له؛ لأنه قد سلم ما كان له من الرق في عبده وأخذ قيمته؛ لأن شريكه قد أدخل عليه ضرراً في ملكه، فجاز له تسليمه إليه وأخذ قيمته، ويصير العبد مدبراً كله، كما يصير حراً كله إذا أسلم شريكه حصته بعد أخذ القيمة من شريكه الذي أعتقه. وتديره بإذن شريكه وغير إذنه سواء في وجوب المقاومة؛ لأن ذلك حق للعبد يتعلق به حق لله عز وجل، كما لو أذن له شريكه في عتق حصته، وجبت عليه القيمة [ج ١٢٩/ب] في حصة شريكه وعتق العبد كله؛ لأنه حق لله عز وجل.

ووجه قوله الآخر: «إنه لا يقوم إذا ترك شريكه حقه»؛ فلأن التدبير ليس بمؤد إلى العتق لا محالة كالعتق إذا وقع، فلا قيمة فيه لحصة شريكه إذا لم يرد ذلك شريكه، وكان تدبير شريكه في حصته بإذنه.



[٢٦٨٦] مسألة: قال: وإذا تقاوم الشريكان المدبر، فصار للذي لم يدبر، فما صار للذي دبر من الثمن، فإنه يصنع به ما شاء<sup>(١)</sup>.

هـ إنمّا قال ذلك؛ لأن التدبير لما كان قد يجوز أن لا يؤدي إلى حرية لا محالة، جاز للشريك الذي دبر الانتفاع بالثمن الذي أخذه بدل حصة عبده الذي كان دبره.



ولأنَّ بيع المُدَبِّرِ قد جَوَّزه قومٌ من أهل العلم<sup>(١)</sup>.



[٢٦٨٧] مسألة: قال: وَإِذَا دَبَّرَ الرَّجُلَانِ عَبْدًا، ثُمَّ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا بَتْلًا، قَوْمٌ عَلَيْهِ وَعَتَقَ كُلُّهُ.

وقد قيل: لَا يُعْتَقُ وَلَا يُعَيَّرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بَيْعُ الْوَلَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَ أَحَدُهُمَا بَتْلًا أَوْ كَدَّ مِنْ تَدْبِيرِ الْآخِرِ لِحَصَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ قَدْ حَصَلَ بِالتَّنْجِيزِ وَالتَّدْبِيرِ، فَلَا يُدْرَى أَيْكُونُ مَعَهُ الْعَتَقُ أَمْ لَا، فَلَمْ يَبْطُلْ مَا قَدْ ثَبَتَ وَوَجِبَ مِنْ تَكْمِيلِ الْحَرِيَّةِ بِشَيْءٍ لَا يُدْرَى يَحْصُلُ أَمْ لَا.

ووجه القول الآخر: أَنَّ التَّدْبِيرَ عَقْدُ حَرِيَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْطُلَ.

ولأنَّه قد تَعَلَّقَ فِيهِ الْوَلَاءُ الَّذِي هُوَ كَالنَّسَبِ، لَكِنَّهُ يُنْتَظَرُ بِهِ، فَإِنْ خَرَجَ حَرًّا بِالتَّدْبِيرِ، وَإِلَّا قَوْمٌ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَعْتَقِ.

وكذلك قال مالكٌ فِي الْمَدْبَرَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، إِذَا وَطَّئَهَا أَحَدُهُمَا فَحَمَلَتْ، أَنَّهُ يُنْتَظَرُ بِهَا مَوْتَ الْمَدْبَرِ الَّذِي لَمْ يَطَّأ، فَإِنْ خَرَجَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَا عَتَقَتْ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ وَلَا عَلَى الْغَيْرِ الْوَاطِئِ.

(١) منهم: عائشة، وابن عمر، وجابر، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء، وطاوس، ومجاهد،

والشافعي، وأبي ثور، وأحمد، ينظر: الحاوي للماوردي [١١٦/٢٢]، المغني لابن

قدامة [٤٢٠/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٥).

والقول الأول أصحُّ، أنه يعتق كله بالقيمة على الذي أعتق حصته منه بتلاً.



[٢٦٨٨] مسألة: <sup>(١)</sup> قال: وإذا دبّر الرّجلان جاريةً، فوطئها أحدهما فحملت منه، فإنّها تُقوّم عليه وتكون أمّ ولده، وينتقض التدبير.

وقد قيل: يُقوّم عليه نصف الولد، ويُمنع من وطئها، وتكون على حالها، فإن هلك الذي له نصفها وله وفاء <sup>(٢)</sup>، عتق نصفها، وإن لم يترك وفاءً، قوّمت على الذي وطئ وكانت أمّ ولدٍ، والأوّل أعجب إلينا <sup>(٣)</sup>.

كما إنّما قال: «إنّها تصير أمّ ولدٍ للذي وطئها»؛ فلأنّ حرمة أمّ الولد أوكد من حرمة المدبرة؛ لأنّ أمّ الولد تعتق لا محالة، وليس كذلك المدبرة؛ لجواز أن ترقّ، [كما] <sup>(٤)</sup> وجب عتق كلّ المدبر على الشريك الذي أعتق حصته منه بتلاً على ما ذكرناه <sup>(٥)</sup>؛ لأنّ العتق البتل [ج ١٣٠/١] أوكد من التدبير، فوجب تقدمته عليه، فكذا كونها أمّ ولدٍ أوكد من التدبير، فوجب أن تصير كلّها أمّ ولدٍ للواطئ بعد أن يدفع إلى الشريك الذي لم يطأ نصف قيمتها.

(١) قوله: «مسألة»، مثبت في جه، دون شب.

(٢) قوله: «وله وفاء»، كذا في شب، وفي جه: «وترك وفاءً».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٥)، المدونة [٢ / ٥٢٤]، النوادر والزيادات [١٣ / ١٦٢]،

الجامع لابن يونس [٧ / ٨٦١]

(٤) قوله: «كما»، مطموسة في شب، والمثبت من جه.

(٥) قوله: «ذكرناه»، مطموسة في شب، والمثبت من جه.

ووجه القول الآخر: فلأن التدبير عقد حرية يتقرر في ثانٍ، فلا يجوز إبطاله. ولأن في إبطاله إبطال ولاء الذي قد دبره، وليس يجوز إبطال الولاء ولا نقله عن صاحبه إلى غيره، كما لا يجوز ذلك في النسب.

وقد روى ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ»<sup>(١)</sup> وإذا كان كذلك، وجب أن يفعل ما وصفه مالك، بأن ينتظر: فإن خرجت إلى حرية بتدبير سيدها، وإلا عتقت على الذي أعتق حصته منها بتلا، أو صارت كلها أم ولد له بعد أخذ القيمة منه لورثة الميت الذي دبر ولم يترك وفاء لِمَا تَعْتَقُ مِنْهُ.



[٢٦٨٩] مسألة: قال: ولا يجوز أن يدبر رجلان غلاماً، على أنه: أيهما مات كان للآخر محبوساً عليه، فإذا هلك، صار حراً.

وقد كره أن يدبر الرجلان العبد، ولو فعلاه، لجاز ولم يُرد<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَيَّرَ لَهُ خِدْمَةَ حَصَّتْهُ مِنْ عَبْدِهِ مُدَّةَ عَمْرِهِ، عَلَى أَنْ صَيَّرَ لَهُ الْآخِرَ خِدْمَتَهُ مِنْ حَصَّتْهُ مَدَّةَ عَمْرِهِ، وَهَذِهِ مَخَاطَرَةٌ وَقِمَارٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ. ﴾

فأما كراهته أن يدبر الرجلان العبد، فذلك لجواز أن يعتق بعضه بالتدبير

(١) أخرجه ابن حبان [١١ / ٣٢٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٦).

على أحدهما، ولا يكون للآخر مالٌ، فيؤول أمره إلى أن أعتق بعض عبدٍ لم يُقَوِّم عليه باقيه، فكرهه لهذه العلة، لا أنه منع منه.



[٢٦٩٠] مسألة: قال: وولد المدبر من أمته بمنزلته، وكذلك كل من وطئ جارية له فولدت، كان ولده بمثابة.

وولد الحر حرٌّ، [وولد] <sup>(١)</sup> المكاتب مكاتبٌ، والمعتق بعضه <sup>(٢)</sup> كذلك، والمدبر كذلك.

وإن هلك سيّد [المدبر]، ولم يكن في ثلثه ما يسع عتق المدبر وولده، عتق من كل إنسانٍ منهم بقدر ما يعتق من صاحبه <sup>(٣)</sup>.

كما إنما قال: «إن ولد المدبر من أمته بمنزلته في الحرمة»؛ فلأن:

كل من وطئ بملك اليمين، فولده بمنزلته في الحرية والعبودية والحرمة التي له، الأصل في ذلك: الحر إذا وطئ أمته فولده حرٌّ مثل أبيه:

- فكذلك المدبر إذا وطئ أمته، فولده مدبرٌ مثله.

- وكذلك المكاتب إذا وطئ أمته.

(١) ما بين [ ]، مطموس في شب، والمثبت من جه.

(٢) قوله: «بعضه»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٥/ب: «نصفه».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، المختصر الصغير، ص (٤٥٠)، المدونة [٥١٤/٢]،

التفريع مع شرح التلمساني [١١٦/٦].

- وكذلك الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ، إِذَا وَطِئَ أُمَّتَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ.

﴿وَكُلٌّ مِنْ وَطِئَ بِعَقْدٍ [ج ١٣٠/ب] النِّكَاحِ، فَوَلَدَهُ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ، الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ الْحُرِّ إِذَا تَزَوَّجَ بِأُمِّهِ، فَوَلَدَهُ عَبْدٌ لِسَيِّدِ الْأُمَةِ، وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ بِحُرَّةٍ، فَوَلَدَهُ حُرٌّ.

وقوله: «إِنْ هَلَكَ سَيِّدُ الْمَدْبَرِ وَلَمْ يَسْغِ مَالَهُ عِتْقُهُ وَوَلَدَهُ، عَتَقَ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ مَبْلَغُ الثُّلُثِ»؛ فَلَأَنَّ التَّدْبِيرَ قَدْ ثَبِتَ لَوْلَدِ الْمَدْبَرِ إِذَا وُلِدُوا مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ تَدْبِيرِهِ، كَمَا قَدْ ثَبِتَ لَهُ، فَوَجِبَ عَتَقُ وَلَدِهِ كَمَا وَجِبَ عَتَقُهُ؛ لِأَنَّ كُلَّهُمْ مُدَبَّرُونَ، وَبِمَنْزِلَةِ الْأُمَةِ إِذَا وَلَدَتْ بَعْدَ التَّدْبِيرِ، أَنْ وَلَدَهَا يَعْتَقُ بِعِتْقِهَا.



[٢٦٩١] مسألة: قال: وَإِذَا عَتَقَ الْمَدْبَرُ، تَبِعَتْهُ أُمُّ وَلَدِهِ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ مَالِهِ، وَالْعَبْدُ إِذَا عَتَقَ، تَبِعَهُ مَالُهُ.

وقد روى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بَكِيرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا، تَبِعَهُ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَنْتِيَهُ سَيِّدُهُ»<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، قَدْ ثَبَّتَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، الموطأ [١١٨٣/٥].

(٢) أخرجه أبو داود [٣٦٣/٤]، وابن ماجه [٥٦٩/٣]، والنسائي في الكبرى [٣٧/٥]،

وهو في التحفة [٨٤/٦].

[٢٦٩٢] مسألة: قال: ومن دَبَّرَ جاريةً له وهي حاملٌ، لم يعلم بحملها، فولدها على مثل حالها، وكذلك لو أعتقها، وكذلك لو اشترى جاريةً حاملاً<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْحَرِيَّةِ قَدْ ثَبِتَ لِلْحَمْلِ كَمَا ثَبِتَ لِلْأُمِّهِ، فَكَانَ<sup>(٢)</sup> حُكْمُ وَلَدِهَا حُكْمَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلاً أَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ؛ بِدَلَالَةٍ: أَنَّ وَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ الْحَادِثِ بَعْدَ أَنْ تَصِيرَ أُمٌّ وَلَدٍ بِمَنْزِلَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَكَذَلِكَ وَلَدُ الْمُدَبِّرَةِ وَالْمُكَاتِبَةِ وَالْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجْلِ وَأَشْبَاهِهِنَّ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلَّ عَقْدٍ ثَبِتَ لِلْأُمِّ، فَإِنْ ذَلِكَ يَثْبِتُ لِلْوَلَدِ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ إِذَا كَانَ عَقْدَ حَرِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ رَهْنًا، ثَبِتَ فِي الْوَلَدِ مَا كَانَ فِي الْأُمِّ.



[٢٦٩٣] مسألة: قال: وإذا ولدت المدبرة بعد التدبير، ثم مات قبل السيد، فولدها بمنزلتها.

وكل ذات رحمٍ، فولدها بمنزلتها: حرةً كانت أو مكاتبةً، أو مدبرةً، أو معتقةً إلى سنين، أو بعضها حرٌّ، أو مُخْدَمَةٌ، أو مرهونةً، أو أمٌّ وليدٍ، فولد كل واحدٍ<sup>(٣)</sup> منهنَّ بمنزلتها<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، الموطأ [١١٨٣/٥].

(٢) قوله: «فكان»، كذا في شب، وفي جه: «فكذلك».

(٣) قوله: «فولد كل واحدٍ»، كذا في شب، وفي جه: «فكل واحدٍ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، المختصر الصغير، ص (٤٥٠)، الموطأ [١١٨٢/٥]،

مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٠).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا: أَنَّ كُلَّ عَقْدٍ ثَبَتَ لِلْأُمِّ لَمْ يَكُن طَرِيقَهُ الْمَعَاوِضَةُ عَلَى مَنَافِعٍ فِي رَقَبَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا، كَانَ ذَلِكَ الْعَقْدُ لَوْلَدِهَا إِذَا حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّ وَلَدَ أُمِّ الْوَلَدِ [ج ١٣١/١] حَكَمَهُ حَكْمُ أُمِّهِ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ كَوْنِهَا أُمًّا وَلَدٍ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكْمُ وَلَدِ الْمُدَبَّرَةِ وَالْمُكَاتِبَةِ وَالْمُخْدَمَةِ وَالْمَرْهُونَةِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ حَكْمُ السَّخَالِ حَكْمَ الْأُمَّهَاتِ فِي الزَّكَاةِ، وَاعْتِبَارَ حَوْلَ السَّخَالِ بِحَوْلِ الْأُمَّهَاتِ، وَكَذَلِكَ كَمَالُ عَدَدِ النَّصَابِ بِهِمْ، فَكَذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ حَكْمُ وَلَدِ كُلِّ ذَاتِ رَحِمٍ بِمَنْزِلَتِهَا، مِمَّنْ قَدْ ذَكَرَهُ مَالِكٌ.



[٢٦٩٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ فِي جَارِيَةٍ لَهُ: «إِنَّهَا مُدَبَّرَةٌ تُعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ لَمْ أُحْدِثْ فِيهَا حَدَثًا قَبْلَ ذَلِكَ»، فَهِيَ وَصِيَّةٌ وَلَيْسَ بِتَدْبِيرٍ<sup>(١)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ هُوَ مَا يَثْبِتُ مَعَهُ عَقْدُ حَرِيَّةٍ، لَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَغْيِيرُهُ.



[٢٦٩٥] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ مُدَبَّرَتَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، النوادر والزيادات [١١/ ٣٣٠]، الجامع لابن يونس [٧/ ٨١٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٦)، المختصر الصغير، ص (٤٥١)، التفریع مع شرح التلمساني [٦/ ١١٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ التَّدْبِيرِ ضَعُفٌ عَنْ عَقْدِ الْعَتَقِ إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَدِينَ فِيرُدَّ الْمُدَبِّرُ، وَلَا يَرُدُّ الْمُعْتَقَ إِلَى أَجَلٍ، فَجَازَ لَهُ وَطْءُ الْمَدْبَرَةِ، وَلَمْ يَجْزَلْهُ وَطْءُ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ.﴾

وَلَمَّا جَازَ وَطْءَ أُمِّ الْوَلَدِ وَهِيَ أَوْكَدُ سَبَبًا مِنَ الْمَدْبَرَةِ، جَازَ وَطْءُ الْمَدْبَرَةِ.  
وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ دَبَّرَ جَارِيَتَيْنِ لَهُ، فَكَانَ يَطْوُهُمَا»<sup>(١)</sup>.



[٢٦٩٦] مسألة: قال: وَيُقَوِّمُ وَلَدَ الْمَدْبَرَةِ مَعَ أُمِّهِمْ قِيَمَةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ تُقَوِّمُ أُمُّهُمْ، ثُمَّ يَتَّبِعُونَهَا<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ وَلَدِ الْمَدْبَرَةِ حَكْمُهَا، فَهَمُ بِمَنْزِلَةِ بَعْضِهَا، فَجُوبَ أَنْ يُقَوِّمُوا قِيَمَةً وَاحِدَةً، إِذْ لَيْسَ أُمُّهُمْ بِالْعَتَقِ أَوْلَى مِنْهُمْ بِهِ.﴾



[٢٦٩٧] مسألة: قال: وَإِذَا أَعْتَقَ الرَّجُلُ مُدَبَّرَتَهُ وَلَهَا وَلَدٌ وَلَدَتْهُمْ بَعْدَ التَّدْبِيرِ، فَلَا عِتْقَ لَهُمْ، وَلَا يُعْتَقُ إِلَّا أُمُّهُمْ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ إِذَا فَعَلَ «أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَ الْأُمَّ وَحْدَهَا».

(١) أخرجه مالك [١١٨٨/٥]، وعبد الرزاق [١٤٧/٩].

(٢) قوله: «يتبعونها»، كذا في مك ٢٥/ب، وهي مهملة في شب، وفي جه: «يبيعونها».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الموطأ [١١٨٣/٥]، المدونة [٥١٤/٢].



وكذلك لو عَجَّلَ العتقَ لِمَدْبَرِهِ وله وَلَدٌ من أُمِّهِ ولدتهم بعد تدبيره، فلا يَعْتَقُونَ حَتَّى يَمُوتَ سَيِّدُهُمْ<sup>(١)</sup>.

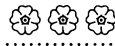
هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَ أُمَّهُمْ بغير وجه التَّدْبِيرِ الَّذِي قد ثبت لهم من أَجْلِهَا، فلم يتبعوها<sup>(٢)</sup> في العتق.

وكذلك إِذَا أُعْتِقَ المَدْبَرُ وله وَلَدٌ من أُمِّهِ، لم يتبعه ولده<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ لم يُعْتَقْ بوجه التَّدْبِيرِ الَّذِي ثبت عتقهم من أَجْله، فلم يتبعوه في العتق لهذه العلة، وإِنَّمَا يَعْتَقُونَ بِمُوتِ سَيِّدِ أُمَّهُمْ أو أَبِيهِمْ، أو بَأَن يُعَجَّلَ عتقهم كما عَجَّلَ لِأَبِيهِمْ أو أُمَّهُمْ.



[٢٦٩٨] مسألة: قال: ومن زَوْجٍ مَدْبَرًا<sup>(٤)</sup> أُمُّهُ بعد التَّدْبِيرِ، فولدت، فهم رقيقٌ لِسَيِّدِهِمْ<sup>(٥)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ وَلَدٍ حَدَثَ بِعَقْدِ النِّكَاحِ، [ج ١٣١/ب] فهو تَبْعٌ لِلْأُمِّ فِي الْحَرِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ؛ بِدَلَالَةِ: أَنَّ الْحَرَّ إِذَا تَزَوَّجَ بِأُمِّهِ رَجُلٍ، فولده رقيقٌ لِسَيِّدِ الْأُمِّ، فكذلك ولد المَدْبَرِ، هم رقيقٌ لِسَيِّدِهِ إِذَا تَزَوَّجَ بِأُمِّهِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، المدونة (٢/ ٥٧).

(٢) قوله: «يتبعوها»، كذا في شب، وفي ج: «يبيعوها».

(٣) قوله: «ولده»، مثبت في شب، دون ج.

(٤) قوله: «مدبراً»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٥/ب: «مدبره».

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، المدونة (٢/ ٥٢١).

[٢٦٩٩] مسألة: قال: وللرَّجل أن يرجع من وصيته فيما شاء، إلا التدبير، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِع فِيهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ التَّدْبِيرِ عَقْدُ حَرِيَّةٍ ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الرَّجُوعِ فِيهِ ، كَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى الرَّجُوعِ فِي عَقْدِ الْكِتَابَةِ ، وَالْعَتَقِ الْبَتْلَ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ . وَلَهُ الرَّجُوعُ مِنَ الْوَصِيَّةِ فِيمَا عَدَا التَّدْبِيرَ وَالْعَتَقَ الْبَتْلَ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا تَنْفُذُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، لَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَغَيِّرَ مِنْهَا مَا شَاءَ قَبْلَ مَوْتِهِ .

فَأَمَّا مَا يُلْزِمُهُ إِذَا صَحَّ مِنْ مَرَضِهِ ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الرَّجُوعِ فِيهِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بَدَيْنَ فِي مَرَضِهِ لِأَجْنَبِيٍّ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ فِي حَالِ مَرَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ عَقْدُ الْعَتَقِ وَالتَّدْبِيرِ مِثْلُهُ ، لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الرَّجُوعِ فِيهِ .



[٢٧٠٠] مسألة: قال: ومن أوصى بِعَتَقِ أُمَّتِهِ، فولدت ولدًا، فلا يَعْتَقُ ولدها إذا ولدته في حياة سيِّدها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ : « إِنْ وَلَدَهَا لَا يَعْتَقُ إِذَا وَلَدَتْهُ فِي حَيَاةِ سَيِّدِهَا » ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْوَصِيَّةِ بِالْعَتَقِ يَتَهَيَّأُ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ ، فَلَمْ يَتَقَرَّرْ حُكْمُهُ بَعْدَ ، فَجَازَ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ .

وَإِنَّمَا الَّذِي يَتْبَعُهَا وَلَدَهَا ، هُوَ فِي كُلِّ عَقْدٍ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الرَّجُوعِ فِيهِ ، كَعَقْدِ الْكِتَابَةِ ، وَالتَّدْبِيرِ ، وَالْعَتَقِ إِلَى أَجْلِ ، وَعَقْدِ أُمِّ الْوَلَدِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الموطأ [٤/١١٠٣ و ٥/١١٨٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الجامع لابن يونس [١٩/٨٦٨].

فولد<sup>(١)</sup> هؤلاء يتبع الأم في العتق؛ لأنَّه لا سبيل إلى تغيير عقد الأم ولا ردّه، ويجوز تغيير الوصية في عقد عتق الأمّة بعد موت الموصي، فلم يدخل ولدها في عتقها إذا ولدتهم قبل موت الموصي.

فأمّا إذا ولدتهم بعد موت الموصي، فإنهم يعتقون بعتقها؛ إذ لا سبيل إلى ردّ عقد عتقها بعد موت الموصي.



[٢٧٠١] مسألة: قال: ومن دبّر رقيقاً له، ليس له مالٌ غيرهم، بُدئ بالأوّل فالأوّل.

فإن كان دبّرهم جميعاً، فقال: «فلانٌ حرٌّ، وفلانٌ حرٌّ إن حدث بي من مرضي هذا حدٌّ»، فإنّما هي وصية<sup>(٢)</sup>.

كـ إنّما قال: «إنّه يُبدأ بالأوّل فالأوّل»؛ لثبوت حرمة بالعقد، فلا يجوز أن يرفعها بما يُحدثه من وصية أو تدبير أو عتق.

فأمّا إذا كان في حالٍ واحدة، أو جمّعهم في كلمة واحدة، فلم تتقدّم لأحدهم حرمة، فكانوا في العتق [ج١/١٣٢] سواءً.



(١) قوله: «فولد»، كذا في شب، وفي جه: «قوله».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الموطأ [١١٨٦/٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٢).

[٢٧٠٢] مسألة: قال: ومن دَبَّرَ عبداً له، ثمَّ أعتق نصف آخر وهو مريضٌ، فليُبدَأَ بالمدبِّرِ.

وكذلك لو أعتق بتلاً عند الموت<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا بَدَأَ التَّدْبِيرَ <sup>(٢)</sup>؛ لَتَقْدَّمَ عَقْدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَ حَرِيَّةً، ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا مَا يَرْفَعُهَا أَوْ يَنْقُضُهَا.

وسواءٌ كان العتق وصيةً أو بتلاً، فتبدئة المدبِّرِ أولى؛ لَتَقْدَّمَ عَقْدُهُ.

وكذلك إذا أعتق بتلاً، ثمَّ دَبَّرَ عبداً بعد ذلك، كان العتق البتل أولى؛ لَتَقْدَّمَ عَتَقُهُ <sup>(٣)</sup>.

فإن كان عَتَقُ وصيةٍ، فَالتَّدْبِيرُ أولى؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ التَّدْبِيرِ عَقْدُ حَرِيَّةٍ قد ثبت في حال الصَّحَّةِ أو المرض، وليس كذلك الموصى بعَتَقِهِ.



[٢٧٠٣] مسألة: قال: ومن دَبَّرَ عبداً في صحَّته، وآخر عند موته، بُدِئَ بالأوَّلَ منهما.

وكذلك لو دَبَّرَ في مرضه واحداً بعد واحدٍ، بُدِئَ بالأوَّلَ فالأوَّلَ، ما لم يكن ذلك في كلامٍ نَسَقٍ <sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الموطأ [١١٨٧/٥].

(٢) قوله: «إِنَّمَا بَدَأَ التَّدْبِيرَ»، كذا في شب، وفي جه: «إِنَّمَا قَالَ: إِنَّهُ يُبَدَأُ بِالتَّدْبِيرِ».

(٣) قوله: «عَتَقُهُ»، كذا في شب، وفي جه: «عَقْدُهُ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦٧)، الموطأ [١١٨٦/٥]، المدونة [٥١٢/٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «يُبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ»؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: مِنْ تَقَدُّمِ عَقْدِ حُرِّيَّتِهِ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهَا، وَلَا رَفْعُ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا تَغْيِيرُهُ.

ولا فصل بين أن يكون ذلك العقد في الصّحة أو المرض في وجوب تقدمه المتقدّم<sup>(١)</sup>؛ لأنّ العاقد قد ألزم نفسه تنفيذ ذلك، فلا يجوز له فعل شيء يُبطله أو ينقضه.

فأمّا إذا كان في كلامٍ واحدٍ، فلم يتقدّم عقد أحدهم، وكذلك إذا كان ذلك في نسقٍ واحدٍ، فوجب أن يستووا في العتق؛ وليس<sup>(٢)</sup> أحدهم أولى من الآخر.



[٢٧٠٤] مسألة: قال: ومن هلك وترك مدبراً لا مال له غيره، وللمدبر مال، أُعْتِقَ ثُلُثُ الْمَدْبَرِ، وَوُقِفَ مَالُهُ فِي يَدِهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ انْتِزَاعُ مَالِ الْمَدْبَرِ مِنْهُ؛ لِمَا قَدْ ثَبَتَ لَهُ مِنَ الْحُرِّيَّةِ.

وهو خلاف كسبه؛ لأنّ كسبه لسيّده الَّذِي دَبَّرَهُ، وماله له دون سيّده.



(١) قوله: «في وجوب تقدمه المتقدّم»، كذا في شب، وفي جه: «في وجوبه بعد المتقدّم».

(٢) قوله: «وليس»، كذا في شب، وفي جه: «إذ ليس».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٨)، الموطأ [١٨٧/٥]، الكافي لابن عبد البر [٢/٩٨٤].

[٢٧٠٥] مسألة: قال: وإذا هلك الرجل ولا مال له إلا مدبر، كان دينه فيه،

ثم عتق ثلث ما بقي<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ التَّدْبِيرِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ يَجْرِي مَجْرَى الوَصِيَّةِ: أَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَمَا كَانَ مِنَ الثَّلَاثِ فَالدَّيْنُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١].

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، سمعت النبي ﷺ يقول: «الدَّيْنُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ»<sup>(٢)</sup>.



[٢٧٠٦] مسألة: قال: وإذا هلك السَّيِّدُ وترك مدبراً ومالاً لا يخرجُ المدبرُ

من ثلثه، ثم جاء مالٌ لم يكن عِلْمَ به<sup>(٣)</sup>:

﴿ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا فِيمَا<sup>(٤)</sup> عِلْمٌ، [جه ١٣٢/ب] بمنزله الوصية.

﴿ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَعْتَقُ فِي الْمَالَيْنِ جَمِيعاً<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «يَعْتَقُ فِي الْمَالَيْنِ جَمِيعاً»؛ لِحُرْمَةِ الْعَتَقِ، فَصَارَ أَقْوَى مِنْ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٨).

(٢) أخرجه الترمذي [٣/٦٠٠]، وابن ماجه [٤/١٩]، وهو في التحفة [٧/٣٥٤].

(٣) قوله: «عِلْمَ به»، يعني: السيد الموصي.

(٤) قوله: «فِيمَا»، كذا في شب، وفي جه: «قيمة ما».

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٨)، التفريع مع شرح التلمساني [٩/٤٩٦].

الوصايا، فوجب تقدمته على الوصايا كما وجب تقدمته في الوصايا<sup>(١)</sup>، وهذا هو المشهور من قول مالك.

ووجه قوله الآخر: «إنه لا يعتق إلا فيما عِلِمَ»؛ فلأنه لم يقصد عتقه إلا في المال الذي علمه، كالوصية أنها لا تدخل إلا فيما قد علم من ماله دون ما لم يعلم<sup>(٢)</sup>، وهذا أصح على أصوله<sup>(٣)</sup>.



[٢٧٠٧] مسألة: قال: وإذا قُومَ المدبّر، فلم يُنفذ عِتْقُهُ ليجتمع المال، ثم هلك من المال شيء، فإنما يُنظر إلى ما بقي من المال يوم يَعْتَق، فيُجعل ثلث<sup>(٤)</sup> ذلك في عِتْقِ المدبّر<sup>(٥)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأن المراجعة في عتق المدبّر حصول المال، فوجب أن يعتق حين حصول المال لا ما قبله؛ لأنه إنما يعتق منه بحسب مال الميِّت.



(١) قوله: «فوجب تقدمته على الوصايا كما وجب تقدمته في الوصايا»، كذا في شب، وفي جه: «فوجب تقديمه في الوصايا».

(٢) ينظر: المسألة [١٨٩٨].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفرع [٩/٤٩٧]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٤) قوله: «ثلث»، مثبت في شب وجه، دون مك ٢٥/ب.

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٨)، النوادر والزيادات [١١/٤٨٤].

[٢٧٠٨] مسألة: قال: ولا أرى لأحدٍ له مدبرٌ أن يُعْتَقَهُ عن أَحَدٍ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ نَقْلَ الْوَلَاءِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْوَلَاءَ عِنْدَ مَالِكٍ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَ أَحَدٌ مَدْبَرًا لَهُ عَنْ غَيْرِهِ. ﴾



[٢٧٠٩] مسألة: قال: ومن دبرَ عبدًا في صحَّته، وأوصى بـزكاةٍ في مرضه،

فَالْمَدْبَرُ يُبَدَأُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْمَدْبَرَ عَقْدُ تَدْبِيرِهِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى وَصِيَّتِهِ بِالزَّكَاةِ، لَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ مَا يَرْفَعُهُ أَوْ يَنْقُضُهُ. ﴾



[٢٧١٠] مسألة: قال: ومن دبرَ رقيقًا له جميعًا في صحَّته، ثمَّ مات ولم

يترك غيرهم، أُعْتِقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ مَا يُعْتَقُ مِنْ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَبَّرَ بَعْضَهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا يُعْتَقُ فِي مَرَضِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عِبِيدِهِ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٨).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٨)، النوادر والزيادات [٣٨٦/١١].

(٣) قوله: «عَقْدُ تَدْبِيرِهِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى وَصِيَّتِهِ بِالزَّكَاةِ، لَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «عَقْدَ تَدْبِيرِهِ فِي الصَّحَّةِ، فَيُقَدِّمُ عَلَى وَصِيَّتِهِ بِالزَّكَاةِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٦٨)، المدونة [٥١٢/٢]، البيان والتحصيل [٦٠/١٥]



ثلثه، فلا يُقرَع بينهم للعتق؛ لأنَّه أخذ من كلِّ واحدٍ ما له أن يأخذه، فكذلك إذا دبَّره، فكأنَّه قد أخذ من كلِّ واحدٍ منهم ثلثه، فلا معنى للقرعة فيهم.



[٢٧١١] مسألة: قال: وللسيّد أن يأخذ مال مدبّره ما لم تحضره الوفاة أو

يفلس، فليس<sup>(١)</sup> للغرماء أن يأخذوا ماله<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَدْبَّرَ بِمَنْزِلَةِ الْعَبْدِ، وَلَهُ أَخْذُ مَالِ عَبْدِهِ.

فَإِذَا مَرَضَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ قَدْ قَرُبَ.

وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُهُ لغيره.

وَكَذَلِكَ لَيْسَ لِلْغُرَمَاءِ أَنْ يَأْخُذُوا مَالَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِسَيِّدِهِ دُونِهِمْ.



[٢٧١٢] مسألة: قال: ومن انتزع أمَّ وَلَدٍ مُدْبَّرِهِ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ، فَهِيَ عَلَى

حَالِهَا عِنْدَهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَنْتَزَعَ مَالَهُ، ثُمَّ رَدَّهَ إِلَيْهِ، [ج١/١٣٣]

(١) قوله: «فليس»، كذا في شب، وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، وقوله: «ماله»، يعني: مال العبد، كما بيّنه الشارح.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، النوادر والزيادات [١٢/ ٤٥٠ و ١٣/ ١٣٣].

كان له على حاله، فكَذَلِكَ أُمٌ وَلِدَ مَدْبَرَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهَا، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ.



[٢٧١٣] مسألة: قال: ومن دَبَّرَ عبده وشرط ماله بعد موته، كان ذلك جائزاً له<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ»، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ وَشَرَطَ مَالَهُ<sup>(٢)</sup>، كَانَ ذَلِكَ جَائِزاً، وَالْعَتَقُ أَوْلَى مِنَ التَّدْبِيرِ، فَكَانَ ذَلِكَ فِي التَّدْبِيرِ أَوْلَى أَنْ يَجُوزَ.



[٢٧١٤] مسألة: قال: ومن كاتب مَدْبَرَهُ، ثُمَّ هَلَكَ السَّيِّدُ وَفِي مَالِهِ وَفَاءٌ، عَتَقَ وَسَقَطَتِ الْكِتَابَةُ، وَإِنْ لَمْ يَتْرِكْ غَيْرَهُ، عَتَقَ ثُلُثُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ ثَلَاثُ الْكِتَابَةِ، وَبَقِيَ ثَلَاثُهَا مَكَاتِبًا<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَرْفَعُ عَقْدَ التَّدْبِيرِ، بَلْ هُوَ بِحَالِهِ، فَوْجِبَ عَتَقُهُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِلَّا فَبَقْدَرُ مَا يَخْرُجُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ إِنَّمَا عَقَدَتْ لَهُ الْحَرِيَّةَ، يَعْتَقُ بِأَدَائِهَا فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ الْمَدْبَرِ لَهُ، فَإِذَا لَمْ يُوَدِّهَا حَتَّى يَمُوتَ السَّيِّدُ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، المنتقى للباجي [٤٣/٧]، البيان والتحصيل [١٤٩/١٥].

(٢) قوله: «وَشَرَطَ مَالَهُ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «وَشَرَطَ مَالَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٢)، النوادر والزيادات [٧٤/١٣].

عَتَقَ بِالتَّدْبِيرِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثَلَاثَ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، عَتَقَ ثُلُثَهُ بِالتَّدْبِيرِ،  
وَسَقَطَتْ عَنْهُ ثَلَاثُ الْكِتَابَةِ، وَرَقٌّ ثَلَاثُهَا لِلْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَقُ أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِهِ فِي  
التَّدْبِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَدْبَرِّ مَالٌ وَلَا غَيْرَ الْمَدْبَرِّ<sup>(١)</sup>.



[٢٧١٥] مسألة: قال: وإذا هلك سيده وعليه دين، بيعت كتابته ولم تُبَعِ

رقبته<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمَكَاتِبِ<sup>(٣)</sup> لَا يَجُوزُ، فَلَا يَبَاعُ فِي دِينِ سَيِّدِهِ بَعْدَ

مَوْتِهِ.

وَبِيعَتْ كِتَابَتُهُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَ يَمْلِكُهَا سَيِّدُهُ، وَلَا يَمْلِكُ رَقْبَتَهُ مَلَكًا

مُسْتَقَرًّا بَعْدَ كِتَابَتِهِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ رَقْبَتِهِ إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ فَيَعُودَ إِلَى الرَّقِّ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ

كِتَابَتَهُ، فَجَازَ بَيْعُهَا فِي دِينِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ.



[٢٧١٦] مسألة: قال: ومن دبّر غلامًا له لا مال له غيره، ثم قال له وهو

(١) قوله: «مَالٌ وَلَا غَيْرَ الْمَدْبَرِّ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «مَالٌ غَيْرَ الْمَدْبَرِّ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، النوادر والزيادات [١٣ / ٧٤].

(٣) قوله: «بَيْعَ الْمَكَاتِبِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «بَيْعَ رَقْبَةِ الْمَكَاتِبِ».

صحيحٌ: «أَخْدِمَ فَلَانًا ثَلَاثَ سَنِينَ وَأَنْتَ حُرٌّ»، فهلك السيّد، فَإِنَّهُ يُطْرَحُ عَنْهُ ثَلَاثُ الخِدمَةِ، يَخْدُمُ نَفْسَهُ يَوْمًا وَالْآخِرَ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ هُوَ حُرٌّ بَعْدَ السَّنِينَ<sup>(١)(٢)</sup>.

[٢٧١٧] وَإِنْ قَالَ لَهُ<sup>(٣)</sup>: «مَتَى جِئْتَ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا فَأَنْتَ حُرٌّ»، فهلك السيّد، طُرِحَ عَنْهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ<sup>(٤)</sup>، وَأَدَّى عَشْرِينَ، ثُمَّ عَتَقَ<sup>(٥)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَهُ إِلَى أَجَلٍ مَعَ عَقْدِ التَّدْبِيرِ، وَلَيْسَ هَذَا بَرَفٍ لِعَقْدِ التَّدْبِيرِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ: أُعْتِقَ ثَلَاثُهُ وَسَقَطَتْ خِدْمَةُ سَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فِي هَذَا الْعَبْدِ غَيْرَ خِدْمَةِ ثَلَاثَ سَنِينَ، فَلَمَّا عَتَقَ ثَلَاثُهُ، سَقَطَتْ ثَلَاثُ خِدْمَتِهِ وَبَقِيَ ثَلَاثُهَا لِلْوَرَثَةِ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَخْرُجُ الْعَبْدَ الْمَدْبَرَّ مِنْ ثَلَاثِهِ: عَتَقَ بِالتَّدْبِيرِ، [ج ١٣٣ / ب] وَسَقَطَتْ الخِدْمَةُ عَنْهُ كُلُّهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهُ بِصَفَةٍ هِيَ أَداءُ الْمَالِ، فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى هَذَا الَّذِي وَصَفْنَاهُ: لَمْ يَعْتَقْ كُلَّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَخْرُجُ مِنْهُ - أَعْنِي: لِلسَّيِّدِ -.

(١) قوله: «بعد السنين»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٦/أ: «بعد الثلاث سنين».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، النوادر والزيادات [١٣ / ١٤].

(٣) قوله: «وإن قال له»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال: وإن قال له».

(٤) قوله: «دنانير»، مثبت في شب، دون جه.

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، النوادر والزيادات [١٣ / ١٥].

لله وإن لم يكن له مالٌ غيره، عتق ثلثه وسقط عنه ثلث المال، وبقي ثلثا المال لورثته.



[٢٧١٨] مسألة: قال: ولا يجوز بيع المُدَبَّرِ، إلا أن يشتري المُدَبَّرُ نفسه من سيِّده، أو يعطي أحد سيِّده مالا ويُعتقه.

ولا يجوز بيع خدمته؛ لأنَّه غَرَرٌ.

فإن بيع المُدَبَّرِ وعتق، مضى عتقه، ويكون الولاء لمشتريه.

وقد قيل: إنَّ بيعه يُردُّ، والأوَّلُ أعجب إلينا.

وإن لم يعتق حتَّى مات سيِّده، وكان له مالٌ، فُسِّخَ بيعه ورُدَّ ثمنه وعتق<sup>(١)</sup>.

هـ إنما قال: «إنَّ بيع المُدَبَّرِ لا يجوز»؛ لأنَّ عقد التدبير عقد حرِّيَّة، وهي قرينة إلى الله عزَّ وجلَّ، فلا يجوز رفعه ولا الرجوع فيه؛ لقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقد بينَّا هذا فيما تقدَّم<sup>(٢)</sup>.

فأما إذا اشترى المُدَبَّرُ نفسه، أو أعطى أحد سيِّده مالا فأعتقه عن نفسه، جاز؛ لأنَّه ليس في هذا إبطال التدبير، وإنَّما هو عتق المُدَبَّرِ عن المُدَبِّرِ، وذلك جائزٌ، سواءً أعتقه بمالٍ أخذه أو بغير مالٍ؛ لأنَّ الولاء في ذلك للمدبِّر لا لغيره،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٦٩)، الموطأ [١١٨٩ / ٥]، مختصر أبي مصعب، ص

(٢٧١)

(٢) ينظر: المسألة [١٩٤٧].

وإنما الَّذِي لا يجوز بيعُهُ إذا كان ذلك يودِّي إلى إبطال تدبيره أو <sup>(١)</sup> يَقِلُّ الولاء عن المدبِّر إلى غيره.

وقوله: «لا يجوز بيع خدمته»؛ فلأنَّ ذلك غررٌ؛ لأنَّه لا يُدرى متى يموت سيِّده، وذلك بيع منفعة مجهولة، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر <sup>(٢)</sup>.

وقوله: «فإن بيع المدبِّر وعَتَق، مضى عتقه ويكون الولاء لمشتريه»؛ فلأنَّ عتق المدبِّر قد حصل له، ولا يُدرى أيعتق بالتدبير أم لا، وبيعه أيضاً مُختلفٌ، فيه فجاز عتقه لهذه العلة؛ لأنَّه قد صار إلى حريَّة، فلا يجوز رُدُّه إلى الرقِّ.

ووجه قوله: «إنَّه يردَّ عتقه»؛ فلأنَّ عقد التدبير قد ثبت به عقد ولائٍ للمدبِّر له، فلا يجوز بيعه، سواء أعتقه الَّذِي اشتراه أم لا؛ لأنَّ في بيعه بَيْعُ الْوَلَاءِ وَنَقْلُهُ عَمَّنْ ثَبَتَ لَهُ، وقد نهى رسول الله ﷺ [ج٤/١٣٤] عن بيع الولاء وهبته <sup>(٣)</sup>، وكأنَّ القول الأوَّل أصحَّ.

وقوله: «إن لم يعتق حتَّى مات سيِّده - يعني: المدبِّر - فُسِخَ بيعه وعتق»؛ فلأنَّ العتق كَمَا لم يحصل له من جهة المشتري، وجب أن يردَّ إلى ما كان عليه من التدبير، فيعتق في مال مدبِّره؛ لأنَّ العتق قد حصل له من جهته.



[٢٧١٩] مسألة: قال: وإن بيع على وجه الجهالة، فمات عند المشتري، فقد

(١) قوله: «تدبيره أو»، كذا في شب، وفي جه: «التدبير لو».

(٢) أخرجه مالك [٤/ ٩٦٠]، وعبد الرزاق [٨/ ١٠٩].

(٣) ينظر تخريجه في المسألة ٢٧٤٢.

مضى البيع، ولا يرجع على البائع بالثمن، ولكن يقوم المدبر لو بيع مدبراً على ما فيه من الغرر والرجاء لو كان يحل بيعه، ثم تكون تلك القيمة للبائع، وينظر إلى فضل قيمته، فيشتري به رقبةً فيجعله مدبراً مثل<sup>(١)</sup> الأول<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمَدْبَرِّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَإِذَا بَاعَ ثُمَّ مَاتَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، لَمْ يُنْقَضْ بَيْعُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ.﴾

وكذلك كل بيع مختلف فيه إذا فات، لم ينقض عند مالك، وإنما ينقض البيع الحرام المتفق على منعه، سواء فات أو لم يفت.

فأما قوله: «إِنَّ الْبَائِعَ يَشْتَرِي بِفَضْلِ الثَّمَنِ عَنِ الْقِيَمَةِ رَقَبَةً فَيَجْعَلُهَا مَدْبَرَةً»؛ فلأن ذلك كأنه أخذه على غير بدلٍ أخذ منه؛ لأن قدر القيمة هو بدل المدبر، فكان ذلك له؛ لأنه لو قُتِلَ لأخذ قيمته.

وما زاد عليها كأنه ليس له، فوجب أن يصرفه في رقبة يدبرها، كما كان عليه المدبر قبل بيعه.

وأظنه<sup>(٣)</sup> قد حكي عن مالك أنه قال: «يشتري بقيمة المدبر رقبةً فيعتقها، لا بفضل القيمة»، وهذا أشبه؛ لأنه قد أخرج المدبر من ماله بعقد التدبير فيه، وتتم حرّيته بموت سيده، فوجب أن لا يملك بدله الذي هو القيمة.

(١) قوله: «فيجعله مثل»، كذا في شب، وفي جه: «فيجعله مدبراً مثل».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٠)، المدونة (٢/ ٥٢٠)، البيان والتحصيل [١٩٢/ ١٥].

(٣) قوله: «وأظنه»، مثبت في شب، دون جه.

فأَمَّا ما زاد عليه، فكأنَّ المشتري قد وهبه له، فجاز له ملكه، لأنَّه ليس ببدلٍ  
لرقبة المدبِّر.

ويشبه أن يكون هذا كَلَه من مالكٍ على وجه الاختيار لا الوجوب، والله  
أعلم.



[٢٧٢٠] مسألة: قال: ولا يشتري الرَّجُلُ ابْنَهُ إذا كان مُدَبِّرًا، ولكن يعطيه  
شيئًا على أن يُعْتِقَهُ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي بَيْعِهِ إِبْطَالُ التَّدْبِيرِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وفيه أيضًا نقل الولاء عن المدبِّر، ولا يجوز ذلك.

فأَمَّا إِذَا أَعْتَقَهُ الْمَدَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ جاز، سواء كان بمالٍ أخذه أو غير مالٍ؛ لأنَّه  
يحز حريَّته، وثبت الولاء له، ولم ينقله إلى غيره، وذلك جائزٌ.



[٢٧٢١] مسألة: قال: وإذا جَرَحَ المدبِّر، خَيْرٌ سَيِّدُهُ:

لله فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَفْتَكَّهُ بِدِيَّةٍ مَا جَرَحَ.

لله [ج ١٣٤/ب] وإن شاء سلَّم خدمته يُخْتَدَم، ويُقَاصَّ بها مِمَّا عليه من جنايته.

فإن أدَّى والسيد حيٌّ رجع، وإن لم يؤدِّ حتَّى هلك السيد وله مالٌ:

لله عَتَقَ فِي ثَلَاثِهِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ مِنْ دِيَةِ الْجَرَحِ عَلَيْهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٠)، المدونة [٥١٩/٢].



﴿وإن كان لم يترك<sup>(١)</sup> مالا غيره، عَتَقَ عليه ثلثه ورَقَّ ثلثاه، وكان ثلث ما بقي من العقل<sup>(٢)</sup> على الثلث الحرّ.

وَيُخَيَّرُ الورثة في أن يفتكوا ما صار لهم من الثلثين بثلثي ما صار عليه من الجناية، وبين أن يُسَلِّمُوا الثلثين إلى المجني عليه<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُسَلِّمُ خدمته»؛ لَأَنَّ سَيِّدَهُ لَا يَمْلِكُ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ غَيْرَ خدمته، فوجب عليه إسلامها إن شاء، أو يفتكها بأرْشِ الجناية، كما لو كان عبداً فَنَاقِجَتِي، لوجب عليه إسلام رقبته أو افتداؤها بأرْشِ الجناية، فكان مثل ذلك في خدمة المدبّر سواء؛ لَأَنَّ سَيِّدَ المدبّرِ لَا يَمْلِكُ رقبته<sup>(٤)</sup> ملكاً مستقراً؛ لَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهَا، كما لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِ رقبَةِ أُمِّ الْوَلَدِ.

فإن مات السَيِّدُ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّيَ أَرْشَ الجناية، عَتَقَ فِي ثَلَاثِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَكَانَتْ جَنَايَتُهُ فِي ذِمَّتِهِ<sup>(٥)</sup>؛ لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَرّاً، بِمَنْزِلَةِ جَنَايَةِ الْحَرِّ هِيَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا كَانَتْ عَمْداً.

وإن لم يكن له مالٌ غيره، عَتَقَ ثَلَاثَهُ، وَكَانَ ثَلَاثُ الجناية فِي ذِمَّتِهِ، وَثَلَاثُهَا فِي

(١) قوله: «يترك»، كذا في شب، وفي جه: «يشرك».

(٢) قوله: «من العقل»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٦/أ: «من دية العقل».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٠)، الموطأ [١١٩١/٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٢).

(٤) من قوله: «أو افتداؤها»، إلى هذا الموضع، ساقط من جه.

(٥) قوله: «ذمته»، كذا في شب، وفي جه: «رقبته».

ثُلثِي رقبته، يُخَيَّر الورثة بين إسلامها أو افتكاكها بثُلثي أرش الجناية على ما فسرهُ مالكٌ.

وإن أَدَّى أرش الجناية في حياة سيِّده، رجع إلى خدمة سيِّده كما كان عليه قبل الجناية؛ لأنَّه على حكم الرِّقِّ، لأنَّ المجني عليه قد استوفى حقَّه من أرش الجناية.



[٢٧٢٢] مسألة: قال: وإن كان على سيِّده دينٌ، بيعَ من العبد بقدر الجرح والدين، ثمَّ بُدِيَ بالعقل فقُضِيَ من ثمن العبد، ثمَّ قُضِيَ دين سيِّده.

ثمَّ نُظِرَ إلى ما بقي من العبد، فَعُتِقَ ثلثه، ويكون ثلثاه لورثته؛ لأنَّ الدين أولى من التدبير، وجناية العبد أولى من دين السيِّد.

وإن لم يكن له مال غير المدبِّر، وكان عليه دينٌ، فقال الورثة: «نحن نُسَلِّمُهُ إلى صاحب الجرح»، فذلك لهم إذا لم يكن فيه وفاءٌ، إلَّا أن يقول الغريم: «أنا أزيد ويَحْطُّ من ديني بقدر زيادتي»، فذلك له، وإن لم يزد شيئاً، لم يأخذ العبد<sup>(١)</sup>.

كما إنَّما قال: «إنَّ أرش الجناية قبل الدين»؛ لأنَّ أرش<sup>(٢)</sup> الجناية متعلِّقة برقبة العبد، ودين السيِّد هو في ذمَّة السيِّد، فما تعلَّق بالعين أولى من غيره، كما

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧١)، الموطأ [١١٩٣/٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٧٣).

(٢) قوله: «أرش»، مثبت في شب، دون جه.

كان دين المُرْتَهَنِ أُولَى بِالرَّهْنِ؛ لتعلق حَقِّه في الرَّهْنِ دون سائر غرماء الرَّاهِنِ،  
وفذلك جناية المَدْبَرِ أُولَى بَثْمَنِهِ من غرماء سيِّده [جه ١٣٥/أ] إذا بيع في دين سيِّده.

وقوله: «إِنَّ الْوَرِثَةَ إِذَا سَلَّمُوا رَقَبَتَهُ إِلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ،  
فَلِلْغَرْمَاءِ أَنْ يَأْخُذُوهُ بِدَيْنِهِمْ إِذَا زَادُوا»<sup>(١)</sup> عَلَى قِيَمَتِهِ وَحَطَّوْا ذَلِكَ مِنْ دَيْنِهِمْ؛ فَلَأَنَّ  
فِي ذَلِكَ مَنَفْعَةً لِلْمَيْتِ وَلِلْغَرْمَاءِ أَيْضًا، وَلَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُجْنِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ  
يُعْطَى أَرْضُ جَنَايَتِهِ.

فَكَانَ الْغَرْمَاءُ أُولَى بِرَقَبَةِ الْمَدْبَرِ إِذَا زَادُوا عَلَى قِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَنَفْعَةً  
لْجَمِيعِهِمْ، وَلَا مَضَرَّةَ عَلَيْهِمْ فِيهِ، وَفِيهِ حَطٌّ مِنْ دَيْنِ الْمَيْتِ وَتَخْفِيفٌ عَنْهُ.



[٢٧٢٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا جَرَحَ الْمَدْبَرُ وَلَهُ مَالٌ، فَأَبَى سَيِّدُهُ أَنْ يَفْتَدِيَهُ،

فُدِّيَ<sup>(٢)</sup> بِمَالِ الْمَدْبَرِ:

لَهُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ، رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ.

لَهُ وَإِنْ لَمْ<sup>(٣)</sup> يَكُنْ فِيهِ وَفَاءٌ، اسْتُعْمِلَ بِمَا بَقِيَ مِنْ دِيَةِ جَرَحِهِ.

وَأَصْحَابُ الْجَرَحِ أُولَى مِنْ أَصْحَابِ الدَّيْنِ بِالْمَدْبَرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «زادوا»، كذا في شب، وفي جه: «أرادوا».

(٢) قوله: «فدي»، كذا في شب، وفي جه ومك ٢٦/أ: «بدئ».

(٣) قوله: «لم»، غير مثبت في جه.

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧١)، الموطأ [١١٩٣/٥]، مختصر أبي مصعب، ص

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَدْبِرَ لَوْ كَانَ عَبْدًا قَنَّا فَأُسْلِمَ بِجَنَانِيَّتِهِ، تَبِعَهُ مَالُهُ، فَإِذَا لَمْ يُمْكِنَ إِسْلَامُ رَقَبَتِهِ، أُسْلِمَ مَالُهُ. ﴾

فإن عجز ماله عن أرش الجناية، اختدَم في باقي أرشها، كما يُخدم لو لم يكن له مالٌ إذا لم يفتد سيده خدمته <sup>(١)</sup> بأرش الجناية، على ما بيناه.



[٢٧٢٤] مسألة: قال: وإذا جَرَحَ المدبرُ فأُسْلِمَ يُخْتَدَم، فاخْتَدَمَ أياماً، ثم جَرَحَ آخَرَ، فإنَّهُما يتحاصَّان، وليس بمنزله العبد المملوك الذي يجرحُ فتُسَلَّم رقبته <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ الْمَمْلُوكَ، قَدْ مَلَكَهُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ إِذَا أُسْلِمَ إِلَيْهِ، فَإِذَا جَنَى، خَيْرٌ هَذَا الَّذِي قَدْ مَلَكَهُ كَمَا خَيْرُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَلِكَ الثَّانِي عَلَيْهِ ثَابِتٌ، كَمَا كَانَ مَلِكَ الْأَوَّلِ <sup>(٣)</sup>. ﴾

والمجنِّي عليه في المدبر فلم يملك الخدمة؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَحَبُّ لَهُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا، فإذا جنى على آخر قبل استكمال المجنِّي عليه الأول أرش جنانيته، دخل معه المجنِّي عليه الثاني، إذ ليس أحدها أولى من الآخر.



(١) قوله: «خدمته»، كذا في شب، وفي جه: «جنانيته».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧١)، المدونة [٤ / ٦٤١]، التفريع مع شرح التلمساني [١٢٧ / ٦].

(٣) قوله: «الأول»، مثبت في شب، وساقطة من جه.

[٢٧٢٥] مسألة: قال: ولو مات المدبّر وقد جرح رجلين وترك مالا، كان

مال المدبّر بين المجروحين، يتحصّان فيه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَرْشَ جَرَحِيهِمَا قَدْ وَجِبَ فِي خِدْمَةِ الْمُدَبِّرِ وَمَالِهِ،

فَوَجِبَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي خِدْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ عَلَى حَسَبِ جَرَحِيهِمَا، كَمَا يَشْتَرِكَانِ فِي رَقَبَةِ

العبدِ الْقَنَّْ إِذَا جَرَحِيَهُمَا، عَلَى حَسَبِ أَرْشِ جَنَايَتِهِمَا.



[٢٧٢٦] مسألة: قال: وإن جنت المدبّرة - وهي صغيرة لا عمل فيها -،

تُرِكَتْ حَتَّى تَبْلُغَ وَتَعْمَلَ، فَإِنْ هَلَكْتَ هَلَكَ حَقُّ الْمَجْرُوحِ، وَالصَّغِيرِ [مثل]<sup>(٢)</sup>

ذلك<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ بَيْعُ الْمَدْبَرَةِ، وَلَا إِسْلَامُ رَقَبَتِهَا فِي أَرْشِ

الْجَنَايَةِ، وَإِنَّمَا جَنَايَتُهَا [ج ١٣/ب] فِي خِدْمَتِهَا، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهَا خِدْمَةٌ، فَلَا سَبِيلَ فِي

أَمْرِهَا غَيْرَ أَنْتَظَارِهَا إِلَى أَنْ تَبْلُغَ الْخِدْمَةَ.

فَإِنْ هَلَكْتَ قَبْلَ ذَلِكَ، تَلَفَ حَقُّ الْمَجْرُوحِ، كَمَا لَوْ تَلَفَ الْعَبْدُ الْقَنَّْ إِذَا جَنَى،

تَلَفَ حَقُّ الْمَجْرُوحِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧١)، المدونة [٤ / ٦٤١].

(٢) ما بين [ ]، مطموس في شب، والمثبت من جه، ومك ٢٦/ب.

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧١)، البيان والتحصيل [١٦ / ١٢٥].

[٢٧٢٧] مسألة: قال: وجراح المدبر لسيده، وإن قُتل، فقيمه يوم قُتل عبداً،

ولا يُقَوِّمُ مُدَبِّرًا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ حَكْمَ الْمَدْبَرِ حَكْمُ الْعَبْدِ حَتَّى يَعْتَقَ، فَجَرَّاحَهُ

لَسِيَّده - أعني: أرش جرحه - .

وكذلك قيمته إذا قُتِلَ لَسِيَّده، وَيُقَوِّمُ قِيَمَهُ عَبْدٌ؛ لَأَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ الْعَبْدِ.



[٢٧٢٨] مسألة: قال: وإذا افتدى المدبر سيده، لم يتبعه بما افتداه به، ولا

يكون ديناً عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا<sup>(٣)</sup> افْتَدَى خِدْمَتَهُ، فَلَهُ أَنْ يَخْتَدِمَهُ، كَمَا لَوْ افْتَدَى

عَبْدًا لَهُ قَنًا، لَمْ يَتَّبِعْ بِأَرْشِ مَا افْتَدَاهُ بِهِ مِنَ الْجَنَايَةِ، فَكَذَلِكَ لَا يَتَّبِعُ مُدَبِّرَهُ بِأَرْشِ مَا

افْتَدَاهُ بِهِ مِنَ الْجَنَايَةِ<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا افْتَدَى خِدْمَتَهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٢)، المدونة [٤ / ٦٠١]، التفريع مع شرح التلمساني [١٢٥ / ٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٢)، المدونة [٤ / ٥٩٠]، النوادر والزيادات [١٣ / ٣٦٢].

(٣) قوله: «إنما»، كذا في شب، وفي جه: «إذا».

(٤) قوله: «من الجناية»، مثبت في شب، دون جه.

[٢٧٢٩] مسألة: قال: وإذا أُسْلِمَ المُدَبِّرُ يُخْتَدَمُ، ثُمَّ هَلَكَ وَتَرَكَ مَالاً، اسْتَوْفَى

المجروح ما بقي له، وكان الفضل لسيِّده<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْمَجْرُوحَ يَبْدَأُ بِأَرْشِ جَرْحِهِ، فَيَأْخُذُهُ مِنْ مَالِ الْمَدَبِّرِ»؛

لِقُوَّةِ سَبَبِهِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي خِدْمَةِ الْمَدَبِّرِ وَمَالِهِ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، كَالْمَرْتَهَنِ أَنََّّهُ أَوْلَى بِالرَّهْنِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ فِيهِ دُونَ سَائِرِ غَرَمَاءِ الرَّاهِنِ.

ثُمَّ يَكُونُ مَا فَضَلَ مِنْ مَالِ الْمَدَبِّرِ عَنْ أَرْشِ جَنَائِيَتِهِ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ وَحُكِمَ

حُكْمَ الْعَبْدِ، فَكَانَ مَالُهُ لِسَيِّدِهِ.



[٢٧٣٠] قال<sup>(٢)</sup>: وإذا قُتِلَ الْمَدَبِّرُ فَأَخَذَ سَيِّدُهُ ثَمَنَهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي

مِثْلِهِ، وَلَكِنْ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ، وَكَذَلِكَ جَرَا حُكْمُهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَرْ إِبْطَالَ تَدْبِيرِهِ وَلَا نَقْضَ بَيْعِهِ، وَلَا أَرَادَ ذَلِكَ،

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْخُذُ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ جَعْلُ الْقِيَمَةِ فِي مِثْلِهِ إِذَا اخْتَارَ بَيْعَهُ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ<sup>(٤)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٢)، النوادر والزيادات [٣٨٢ / ١٣].

(٢) قوله: «قال»، كذا في شب، وفي جه: «مسألة: قال».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٢)، شرح التلمساني للتفريع [١٢٥ / ٦].

(٤) ينظر: المسألة [٢٧١٩].

[٢٧٣١] مسألة: قال: وإذا اختلس المُدَبِّرُ أو سرق مالا قُطِعَ فيه، فذلك

بمنزلة جراحه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ جُنَايَةٌ ، وَجُنَايَةُ الْعَبْدِ فِي رِقْبَتِهِ ، كَمَا لَوْ جُنِيَ عَلَى  
إِنْسَانٍ فَكَانَتْ فِي رِقْبَتِهِ ، فَكَذَلِكَ جُنَايَتُهُ عَلَى مَالِهِ .

وَجُنَايَةُ الْمُدَبِّرِ فِي خِدْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .




---

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٢)، المدونة [٤ / ٥٣٤ و ٥٤٧].





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المكاتب<sup>(١)</sup>

[٢٧٣٢] قلت: أ رأيت العبد، أعلى سيّده أن يُكاتبه إذا سأله؟

قال: ليس ذلك عليه، وإنّما ذلك أمرٌ أذن الله عزّ وجلّ فيه للنّاس، وليس

بواجبٍ [ج١٣٩/١] عليهم<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ ضَرْبٌ مِنَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهَا بَيْعُ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ بِمَالٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ، أَبَاحَنَا اللَّهُ سَبْحَانَهُ ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ غَرَرٌ -؛ لِحُرْمَةِ الْعَتَقِ، وَلِأَنَّهُ تَتَعَلَّقُ بِهِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَبِيعَ عَبْدَهُ إِذَا سَأَلَهُ الْعَبْدُ ذَلِكَ - مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ مِنْ سَيِّدِهِ -، فَكَذَلِكَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُكَاتِبَهُ إِذَا سَأَلَهُ.

وقول الله جلّ وعزّ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] هو على وجه الإرشاد والإباحة، لا على الوجوب، وذلك بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ

(١) قوله: «المكاتب»، هو المعتق على مال مؤجل يدفعه لسيده مقسّطاً، في مدّة معلومة،

ينظر: طلبة الطلبة، ص (٦٤)، الفواكه الدواني [١٣٢/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٣)، المختصر الصغير، ص (٤٥٢)، الموطأ [١١٤٧/٥]،

البيان والتحصيل [١٨٥/١٨].

فَأَصْطَادُوا ﴿[المائدة: ٢]﴾، وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾  
[الجمعة: ١٠].



[٢٧٣٣] مسألة: قال: وإذا كاتبه، وَضَعَ عنه من آخر كتابته شيئاً مُسَمًّى،  
وذلك تأويل قوله عز وجل: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]،  
وَيَتْرُكُ<sup>(١)</sup> ذلك من آخر كتابته<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾،  
فندب الله سبحانه إلى أن يُتْرِكَ للمكاتبِ شيءٌ من كتابته.

وليس ذلك فرضاً على السيّد، ولو كان فرضاً، لكان معلوماً؛ إذ الفرائض  
الواجبة في الأموال معلومة، فلمّا كان هذا غير معلوم، دلّ على أنه ليس بفرضٍ.  
ولو كان فرضاً لا يُعْلَم مقداره، لكان ما يحب أدائه ممّا وقعت الكتابة به  
مجهولة، ولا يجوز أن تكون<sup>(٣)</sup> الكتابة مجهولة عند العلماء.

وقد روي عن جماعة من الصّحابة والتّابعين أنّهم قالوا: يُوضَع عنه من

(١) قوله: «وَيَتْرُكُ»، كذا في شب، وفي جه ومك ٢٦/ب: «ويكتب».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٣)، المختصر الصغير، ص (٤٥٣)، الموطأ [١١٤٨/٥]،  
المدونة [٤٥٤/٢].

(٣) قوله: «تكون»، كذا في شب، وفي جه: «تقع».

آخر كتابته شيءٌ، منهم: عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>، وابن عمر، وابن عباس<sup>(٢)</sup>، وأنس<sup>(٣)</sup>،  
رحمة الله عليهم.

وقد روى مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ كَاتِبَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى خُمْسَةِ  
وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَوَضَعَ عَنْهُ مِنْ آخِرِ<sup>(٤)</sup> كِتَابَتِهِ خُمْسَةَ أَلْفٍ<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.



[٢٧٣٤] مسألة: قال: ولا بأس بمكاتبة العبد الذي لا حرفة له، ولا نُحْبُ

مكاتبة الأمة غير ذات الصنعة ولا العمل المعروف<sup>(٧)</sup>.

﴿ إِنَّمَا جَوَّزَ كِتَابَةَ الْعَبْدِ الَّذِي لَا حِرْفَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَقُ بِصَفَةٍ، فَتَجُوزُ

فِي مَنْ لَهُ حِرْفَةٌ وَفِي مَنْ لَا حِرْفَةَ لَهُ، وَفِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [١١ / ١٥٤].

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٢١ / ٤٨٠].

(٣) لم أقف عليه.

(٤) قوله: «آخِرِ»، غير مثبت في جه.

(٥) قوله: خُمْسَةَ أَلْفٍ، كذا في شب، وفي جه: «خُمْسَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ».

(٦) لم أقف عليه من طريق مالك مسنداً، وهو في الموطأ [٥ / ١١٤٨]، بلاغاً، وقد أسنده

سحنون في المدونة [٢ / ٤٥٤] من طريق ابن وهب، عن مخزومة بن بكير، عن أبيه،

عن نافع، ورؤي عن نافع من طرق أخرى.

(٧) المختصر الكبير، ص (٤٧٣)، المدونة [٢ / ٤٧٣].

فأما الأمة غير ذات الصنعة، فإنَّما كره ذلك؛ لما روي عن عثمان رضي الله عنه أنَّه قال: «لا تُكَلِّفُوا الْأُمَّةَ الْكَسْبَ فَتَزْنِي»<sup>(١)</sup>، يعني: غير ذات الصنعة.



[٢٧٣٥] مسألة: قال: وإذا كُوتِبَ الْمُكَاتَبُ، تبعه ماله، ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم.

فإن اشترطهم ومات وترك مالا، ورثوا ما بقي من ماله بعد قضاء كتابته، للذكر مثل حظ الأنثيين.

ومن وُلِدَ في كتابته، [ج ١٣٦/ب] بمنزلة من كاتَبَ عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَقْدٌ حَرِيَّةٌ عَلَى مُعَاوَضَةٍ، فَيَتَّبَعُ الْمُكَاتَبُ مَالَهُ، كَمَا يَتَّبَعُ الْعَبْدُ مَالَهُ إِذَا أَعْتَقَهُ.﴾

وقد روى بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا، تَبِعَهُ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ»<sup>(٣)</sup> سَيِّدُهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مالك [١٤٢٨/٥]، وابن أبي شيبة [٣٩٩/١١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٣)، المختصر الصغير، ص (٤٥٣)، الموطأ [١١٤٨/٥]، المدونة [٤٧٢/٢].

(٣) قوله: «يَشْتَرِطُهُ»، كذا في شب، وفي جه: «يستثنيه».

(٤) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٠٢٦.

فأمّا ولده فلا يتبعه؛ لأنّه لا يملكهم كما يملك ماله، فإذا شَرَطَ دخولهم في الكتابة، فقد شَرَطَ<sup>(١)</sup> السَّيِّدَ لهم عقد الكتابة كما عقد لأبيهم.

وكذلك ولده إذا وُلِدُوا من أمته، فهم بمنزلته في الكتابة؛ لأنّ كلّ ولدٍ يحدث بملك اليمين فهو مثل أبيه في الحرمة والحرية والعبودية؛ بدلالة: أنّ ولد الحرّ من أمته حرٌّ، فكذلك كان ولد المكاتب من أمته مكاتباً مثله.

فإن مات المكاتبُ وترك مالاً، أدّيت كتابته، وكان ما فضل من المال لولده المكاتبين؛ لأنّهم مثله في الحرمة والدين، فوجب أن يكون الميراث لهم؛ لأنّهم مثله في الكتابة.

ولم يكن لولدٍ آخر - إن كان له -، حرٌّ، أو عبداً، أو مكاتباً<sup>(٢)</sup> في غير كتابة أبيه؛ لأنّ هؤلاء مخالفون له في الحرمة والكتابة، والمواريث فإنّما تُستحقُّ باتّفاق الدين والحرمة.

ألا ترى: أنّ الكافر لا يرث المسلم، ولا العبد الحرّ؛ لاختلاف حرّهم.



[٢٧٣٦] مسألة: قال: ومن كاتَبَ وله أُمّةٌ حَامِلٌ - عِلِمَ بها أو لم يعلم بها -، أنّه لا يَتَّبِعُهُ ذلك الولد، وتتبعه أُمّةٌ<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ ولده ليس له بمالٍ، وأُمّته مالٌ له.

(١) قوله: «شَرَطَ»، كذا في شب، وفي جه: «عَقَدَ».

(٢) قوله: «لولدٍ آخر - إن كان له -، حرٌّ، أو عبداً، أو مكاتباً»، كذا في شب، وفي جه: «لولدٍ حرّ - إن كان له -، أو عبداً، أو مكاتباً».

(٣) قوله: «أُمّة»، كذا في جه، وشب، وفي مك ٢٦/ب: «أُمّته».

وَيُنْتَظَرُ بِهَا حَتَّى تَضَعَ، وَيَكُونُ الْوَلَدُ لِلسَّيِّدِ، وَالْوَلِيدَةُ لِلْمُكَاتَبِ<sup>(١)</sup>.

قد ذكر مالكُ العلةَ في أن ولده لا يتبعه، قال: «لأنَّه لا يملكه»؛ لأنَّ ولده ملكٌ لسيِّده.

وتتبعه أُمُّهُ لِأَنَّهَا مَلِكُهُ.



[٢٧٣٧] مسألة: قال: ومن كاتب أُمَّةٌ له فستمرُّ حاملاً، أو كان بها حملٌ لم يعلمه أو علمه، فذلك كله سواءً، يكون ولدها معها في كتابتها<sup>(٢)</sup>.

إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ ولدها - إذا كانت حاملاً - بمنزلة عضوٍ منها، فلا يجوز أن يكاتبَ بَعْضُهَا أو عضوٌ منها<sup>(٣)</sup> دون كَلِّها، فوجب أن يتبعها ولدها إذا كانت حاملاً، أو حملت بعد ذلك، كما يتبعها إذا أعتقها.



[٢٧٣٨] مسألة: قال: ولا بأس بشراء كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ إن كانت ذهباً أو فضَّةً، بعرضٍ مُعَجَّلٍ، ولا يُؤَخَّرُ، وإن كانت عرضاً، [ج١/١٣٧] فَبَذْهَبٍ أَوْ وَرَقٍ مُعَجَّلَةٍ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٣)، الموطأ [١١٤٩/٥]، المدونة [٤٧٢/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٣).

(٣) قوله: «أو عضوٌ منها»، مثبت في الحاشية في شب، وجزؤها الأسفل غير ظاهر بسبب التصوير، والمثبت في النص من جه.

والمكاتب أحقُّ بها ممَّن اشتراها إذا قوِيَ على أداء الثَّمَنِ إلى سيِّده؛ لِأنَّها عَتَاقَةٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْمُكَاتَبِ مَالِكٌ لِمَكَاتِبَةِ مُكَاتِبِهِ، فَجَازَ لَهُ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ مَلَكَ شَيْئًا، فَجَازَتْ لَهُ بَيْعُهُ وَهَبُهُ وَالْمَعَاوِضَةُ عَلَيْهِ، إِلَّا الْوُطْءَ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ بَعْوَضٍ وَغَيْرِ عَوْضٍ.﴾

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، جَازَ بَيْعُ كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ؛ إِذْ لَيْسَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَمْنَعُ مِنْ بَيْعِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَدْرِي هَلْ يُوَدِّعُهَا الْمُكَاتَبُ إِلَيْهِ أَوْ يَعْجِزُ<sup>(٢)</sup>؟

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي يَحْصُلُ لَهُ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ:

﴿ إِمَّا كِتَابَةُ الْمُكَاتَبِ إِنْ أَدَّاهَا إِلَيْهِ.

﴿ أَوْ رَقْبَتَهُ إِنْ عَجَزَ.

وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ إِذَا أَسْلَمَ فِي ثَوْبٍ مَوْصُوفٍ إِلَى أَجَلٍ، أَنَّ الْبَائِعَ عَلَيْهِ دَفْعُ الثَّوْبِ إِلَى الْمُشْتَرِي عَلَى صِفَتِهِ، أَوْ رَدُّ ثَمَنِهِ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ الْبَيْعُ مَمْنُوعًا، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي لَا يَدْرِي مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الثَّوْبِ أَوْ ثَمَنِهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٤)، المختصر الصغير، ص (٤٥٤)، الموطأ [١١٦١ و ١١٦٢].

(٢) ينظر الاعتراض في: الأم للشافعي [٩/ ٤٣٠].

(٣) قوله: «إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ».



فكذلك لا يُمنع من بيع كتابه المَكَاتِبِ، وإن كان المشتري لا يدري ما يحصل له من: رقة المَكَاتِبِ إذا عجز، أو كتابته.

وقوله: «إنه يبيعها بعَرَضٍ إن كانت عينا، أو بعينٍ إن كانت عرضاً»؛ فلأن لا يدخل في ذلك رباً إذا باعها بجنسٍ مخالفٍ له؛ لأنَّه إذا باعها بجنسٍ موافقٍ له بزيادةٍ دخله الربا، وكذلك إذا باع عينا بعينٍ متأخرةٍ أو بزيادةٍ أو نقصانٍ، دخل في ذلك الربا، وكان ذلك غير جائز.

وقوله: «إنَّ المَكَاتِبَ أحقُّ بها»؛ فلأنَّها عتاقةٌ، ولها حرمةٌ، فالمكاتبُ أولىُّ بشرائها؛ لأنَّ أمره يؤدِّي إلى حرّيته وكمال حرّمته؛ فكان أولىُّ بها لهذه العلة؛ إذ ليس على سيّده ضررٌ في بيعها من المكاتبِ، وعلى المكاتبِ ضررٌ بشراء غيره إيّاها؛ لأنَّه يصير إلى رُقٍّ، وإذا اشتراها المُكَاتِبُ صار إلى حرّيةٍ، فوجب أن لا يُضَرَّ به، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ»<sup>(١)</sup>.

وهذا إذا بيع كلُّ الكتابة، فأما إذا بيع بعضها، فليس المكاتبُ أولىُّ ببعضها؛ لأنَّ شراء بعضها ليس فيه حصول حرّيته، ولا كمال حرّمته، فسواء كان في ملك سيّده، أو ملك من يشتريه.



[٢٧٣٩] مسألة: قال: وإن باع بعض من كاتَبَ المُكَاتِبَ نصف المُكَاتِبِ<sup>(٢)</sup>

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٧٥.

(٢) قوله: «المُكَاتِبِ»، كذا في شب، ومك ٢٦/أ، وفي جه: «الكتابة».

أو ثلثه، فليس للمُكَاتَبِ فيه شفعةٌ؛ [ج ١٣٧/ب] لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْقُطَاعَةِ<sup>(١)</sup>، ولا يجوز له أن يُقَاطَعَ بعض من كاتبه<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ شِرَاءَ بَعْضِهِ لَيْسَ فِيهِ كِمَالُ حُرِّيَّتِهِ، وَلَا تَمَّةُ حَرَمَتِهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَكَاتَبُ أَوْلَىٰ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.﴾

وليس يجوز أيضاً أن يشتريها المكاتب؛ لأنَّ ذلك بمنزلة المقاطعة له على مالٍ، ولا يجوز أن يفعل ذلك أحد الشريكين دون إذن شريكه له في ذلك؛ لِأَنَّهُ يَسْتَبَدُّ بِمَالٍ يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَكَاتَبِ دُونَ شَرِيكِهِ.



[٢٧٤٠] مسألة: قال: ولا يحل بيع نجم<sup>(٤)</sup> من نجوم المكاتب<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «الْقُطَاعَةُ»، هي عتق على مالٍ معجل، بخلاف الكتابة، فإنها عتق على مالٍ مؤجل، ينظر: شرح حدود ابن عرفة، ص (٥٢٤).

(٢) قوله: «كاتبه»، كذا في شب، وفي جه: «كتابته»، وفي مك ٢٦/ب زيادة، هي: «إلا بإذن شركائه».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٤)، الموطأ [١١٦٢/٥].

(٤) قوله: «نجم»، هو نجم الكتابة، وهو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل، لكونهم لا يعرفون الحساب، فسميت الأوقات نجوماً بذلك، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً، ينظر: فتح الباري لابن حجر [٢١٩/٥].

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٧٤)، الموطأ [١١٦٣/٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ ﴾<sup>(١)</sup>، لَا يُدْرَى كَمْ حَصَّتْهُ مِنَ الْكِتَابَةِ، أَوْ هَلْ يُؤَدِّي ذَلِكَ أَمْ لَا، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.



[٢٧٤١] مسألة: قال: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَّاعَ الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيهِ مِنْ سَيِّدِهِ بَعِيْنٍ أَوْ عَرْضٍ مُعَجَّلٍ أَوْ مُؤَخَّرٍ.

فَأَمَّا مَنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ لِمَا كَاتَبَ عَلَيْهِ، يُعَجَّلُ وَلَا يُؤَخَّرُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا أَجَازَ بَيْعَ ذَلِكَ مِنَ الْمُكَاتَبِ، بِمِثْلِ مَا كَاتَبَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، مِنْ جَنْسِهِ وَغَيْرِ جَنْسِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَالْمَسَامَحَةِ فِيمَا بَيْنَ الْمُكَاتَبِ وَسَيِّدِهِ، فَجَازَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُهُ الْمَعْرُوفُ وَالْمَسَامَحَةُ، لَا الْمَتَاجَرَةُ، فَجَازَ فِيهَا مَا جَازَ فِي الْعَرِيَّةِ وَالْحَوَالَةِ وَالْقَرْضِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَى الْمَعْرُوفِ لَا الْمَتَاجَرَةِ.

وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَالْأَجْنَبِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُبَايَعَةِ وَالْمَكَايَسَةِ، فَيَدْخُلُ فِيمَا بَيْنَهُمَا الرَّبَا وَالذَّيْنَ بِالذَّيْنِ، فَوْجِبَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْهُ بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ لَهُ، كَمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ.



[٢٧٤٢] مسألة: قال: وَإِذَا هَلَكَ الْمُكَاتَبُ وَقَدْ اشْتَرَيْتَ كِتَابَتَهُ قَبْلَ<sup>(٣)</sup> أَنْ

(١) قوله: «لَأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «لَأَنَّ بَيْعَ ذَلِكَ غَرَرٌ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٤)، الموطأ [١١٦٣/٥]، وينظر: المسألة [٢٧٣٨].

(٣) قوله: «كِتَابَتَهُ قَبْلَ»، كَذَا فِي شَبِّ وَجِه، وَفِي مَك ٢٦/ب: «كِتَابَتَهُ فَمَاتَ قَبْلَ».

يؤدّي، ورثه الذي اشترى كتابته، وإن عجز فله رقبته، وإن أدّى، صار<sup>(١)</sup> ولاؤه للذي عقد كتابته<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ، مَاتَ عَبْدًا، فَمَالَهُ لِمَنْ اشْتَرَى كِتَابَتَهُ.﴾

وكذلك إن عجز؛ لأنّه بالعجز قد صار عبداً، فله رقبته.

وإن أدّى إلى المشتري الكتابة، فولاؤه لمن عقد كتابته؛ لأنّه هو المعتق له، فكان ولاؤه له؛ لأنّه لا يجوز له نقله عنه ببيع ولا هبة.

وقد روى مالكٌ وشعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.



[٢٧٤٣] مسألة: قال: ومن أوصي له بدراهم ممّا على مكاتبٍ، فليس له أن يبيعها، ولا يبيعها أيضاً من المكاتب نفسه إلا بإذن أهله<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا أَوْصِيَ لَهُ [ج١٣٨/١] بِمَنْزِلَةِ نَجْمٍ مِنْ نَجُومِهِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى كَمْ حَصَّةُ ذَلِكَ مِنْ قِيَمَةِ الْكِتَابَةِ، فَبَيْعُهَا مَجْهُولٌ.﴾

(١) قوله: «صار»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٦/ب: «عتق وصار».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٤)، الموطأ [١١٥٣/٥].

(٣) حديث مالك في الموطأ [١١٣٧/٥]، وحديث شعبة، أخرجه البخاري (٢٥٣٥)،

ومسلم [٢١٦/٤]، والحديث في التحفة [٤٥٢/٥].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧٥).

ولا تباع من العبد نفسه؛ لأنَّ ذلك بمنزلة القطاعة، ولا يجوز أن يقاطع أحد الشريكين عبداً على حصَّته منه بمالٍ يعطيه؛ لأنَّ في ذلك أخذ مال العبد بغير إذن شريكه الآخر، وذلك غير جائز.



[٢٧٤٤] مسألة: قال: ومن أفلس وله مُكَاتَبٌ، بيعت كتابته، ولا يُؤخَّر الغرماء في حقوقهم إلى نجومه، ولكن يباع مُكَاتَبًا على حاله<sup>(١)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ إِلَى إِيصَالِ الْغُرَمَاءِ إِلَى حَقُوقِهِمْ بِبَيْعِ الْكِتَابَةِ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُمْ عَنْ إِعْطَاءِ حَقُوقِهِمْ إِذَا طَلَبُوا ذَلِكَ.﴾



[٢٧٤٥] مسألة: قال: ومن وُهِبَ له مُكَاتَبٌ، فعجز، فهو له كَلَّةٌ<sup>(٢)(٣)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَقَبَتُهُ تَصِيرُ لِلْمُوْهَبِ لَهُ إِذَا عَجَزَ، كَمَا تَصِيرُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا عَجَزَ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْهَبَةِ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ: إمَّا كِتَابَتَهُ إِنْ أَدَّاهَا، أَوْ رَقَبَتَهُ إِنْ عَجَزَ، كَمَا يَمْلِكُ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي مِنْهُ سِوَاهُ.﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٥)، المدونة [٢/ ٤٨٤].

(٢) قوله: «له كَلَّةٌ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٦/ ب: «له كلة رقيقٌ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٥).

[٢٧٤٦] مسألة: قال: وإذا كاتب النصراني عبداً، ثم أسلم المُكاتبُ، بيعت

كتابته<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إنما قال: «تباع كتابته»؛ لأنه لا يجوز بقاء ملك الكافر على المسلم، ولم يجر فسح الكتابة؛ لأن ذلك عقد حرّيّة؛ لجواز أن يتم له بالأداء، فوجب بيعه عليه لهذه العلة.



[٢٧٤٧] مسألة: قال: وإذا جاء المكاتب بنجومه كلّها، عتق، ولم يكن

لسيّده أن يأبى ذلك عليه.

وإن مرض المُكاتبُ ففعل، فذلك له<sup>(٣)(٤)</sup>.

﴿إنما قال ذلك؛ لأن في امتناع السيّد من قبوله الكتابة إضراراً منه بالمُكاتب وتأخيراً له عن حرّيته، فليس ذلك له إذا أداها إلى سيّده.

ولا يشبه ذلك السّلع تكون<sup>(٥)</sup> في ذمّة الرّجل يعجلّها للمشتري قبل الأجل؛ لأنّ هذا دينٌ، والكتابة ليست بدين ثابت.

(١) قوله: «بيعت كتابته»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٦/ب: «بيعت كتابته من مسلم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٥)، النوادر والزيادات [١٣٧/١٣].

(٣) قوله: «وإن مرض المُكاتبُ ففعل»، يعني: أن يكاتب السيد عبده وهو مريض، من غير محاباة، ينظر: المدوّنة [٤٩٧/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧٥)، الموطأ [١١٦٧/٥].

(٥) قوله: «السّلع تكون»، كذا في شب، وفي جه: «السّلم يكون».

ولأنَّ الكتابة أيضاً هي عتقُ بصفة الأداء، فإذا جاءت الصِّفة - وهي الأداء -، وجب عتقه، ولزم السيّد قبولها من المكاتب؛ لأنَّه قد ألزم نفسه قبولها منه إذا أُدِّيت إليه.



[٢٧٤٨] مسألة: قال: ومن شرط على مكاتبه سفرًا أو خدمةً أو ضحيةً، ثمَّ أدَّى النُّجوم قبل محلّها، فإنَّه يَعتَقُ، ويسقط عنه كلُّ ما شرط من عملٍ أو خدمةٍ أو سفرٍ يعالجه بنفسه، وما كان من ضحيةٍ أو كِسْوةٍ، قوِّمَ ذلك كله، ثمَّ دفعه مع نجومه، ولا يَعتَقُ حتَّى يدفع ذلك كله.

وقد قيل: إنَّ عليه أن يأتي بالكِباش، إلّا أن يُصَالِحَ منها، وذلك أحبُّ إلينا<sup>(١)</sup>.

﴿إنَّما قال: «إنَّ الخدمة تسقط عنه»؛ لأنَّها ليست كتابةً؛ إنَّما الكتابة تكون

[ج١٣٨/ب] على [مال].

فأمَّا الكباش فهي مالٌ، وكذلك الكسوة، فعليه قيمتها؛ لأنَّ أعيانها تختلف.

ووجه القول الآخر: فعليه أن يأتي بالكباش؛ لأنَّ الكتابة عليها جائزة، كما

تجوز على الوصفاء<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الكتابة فيها ضربٌ من المسامحة؛ لأنَّه يدخلها عتقُ

بصفة، وليس هي كالبيع المجرد الذي يجري مجرى المكايسة والمتاجرة.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٥)، المختصر الصغير، ص (٤٥٥)، الموطأ [٥/١١٦٧] و

[١١٦٩].

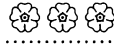
(٢) قوله: «الوصفاء»، هو جمع وصيف، والوصيف العبد، ينظر: طلبة الطلبة، ص (٤٥).

وقوله: «إنَّ الخدمة تسقط عنه»؛ لأنَّ في بقاء الخدمة عليه بقاء الرقِّ، ولا يجوز أن يبقى على المكاتب رقٌّ بعد أداء كتابته.



[٢٧٤٩] مسألة: قال: ومن بعث بأخر نُجومه إلى سيِّده وأشهدَ عليها، وكذلك فعل<sup>(١)</sup>، فهلك قبل<sup>(٢)</sup> أن تصل<sup>(٣)</sup>، فميراثه لسيِّده<sup>(٤)(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَتَقَ الْمَكَاتِبِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ إِلَى السَّيِّدِ، فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ، مَاتَ عَبْدًا ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْأَدَاءِ لَمْ تَحْصُلْ فِيهِ قَبْلَ مَوْتِهِ.﴾



[٢٧٥٠] مسألة: قال: وإن استأجره سيِّده وله عليه من كتابته مئة درهم، بإجارة حلَّ له بها على سيِّده مئة<sup>(٦)</sup> وأكثر، ثمَّ مات قبل أن يدفع ما عليه، فهو عبدٌ حتَّى يقضي ما بقي عليه من الكتابة<sup>(٧)</sup>.

- (١) قوله: «وكذلك فعل»، كذا في شب، وفي جه ومك ٢٧/أ: «وكذلك كان يفعل».
- (٢) قوله: «فهلك قبل»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٧/أ: «فهلك العبد قبل».
- (٣) قوله: «تصل»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٧/أ: «تصل لسيده».
- (٤) توجد زيادة في مك ٢٧/أ، غير مثبتة في شب وجه، هي: «ولا يرث ولده الأحرار منه شيئاً».

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٧٦).

(٦) قوله: «مئة»، مثبت في شب ومك ٢٧/أ، دون جه.

(٧) المختصر الكبير، ص (٤٧٦).



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَ الْمَكَاتِبِ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ كُلِّهَا، فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا أَوْ قَبْلَ تَقْضِي مَدَّةِ الْإِجَارَةِ الَّتِي اسْتَأْجَرَهُ سَيِّدُهُ بَقِيَّةَ كِتَابَتِهِ، مَاتَ عَبْدًا. ﴾



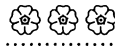
[٢٧٥١] مسألة: قال: ومن كاتب عبدًا، فاقتضى نجمًا، ثمَّ اسْتُحِقَّ الْعَبْدُ بِسَرِقَةٍ، فَمَا اقْتَضَى فَهُوَ لِلَّذِي كَاتَبَهُ، وَيَرْجِعُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا اقْتَضَاهُ مِنْ كِتَابَتِهِ بِمَنْزِلَةِ خَرَاغِهِ، فَهُوَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخَرَاغَ لَهُ بِالضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ كَانَ تَلَفُهُ مِنْهُ. ﴾



[٢٧٥٢] مسألة: قال: وَإِذَا عَتَقَ الْمُكَاتِبُ<sup>(٢)</sup>، فَمِيرَاثُهُ لِأَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ كَاتَبَهُ يَوْمَ يَمُوتُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَصْبَةٍ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْمُعْتَقُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ يَرِثُهُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصْبَةِ الْمُعْتَقِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ مُورُوثٌ بِالْكُبْرِ وَهُوَ الْقُرْبُ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ بَعْدَهُمْ. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٦)، البيان والتحصيل [٢٢٢/١٥].

(٢) قوله: «عتق المكاتب فميراثه»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٢٧/أ: «عتق المكاتب ومات سيده فميراثه».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٦)، الموطأ [١١٦٨/٥].

[٢٧٥٣] مسألة: قال: ومن كاتب رقيقاً له جميعاً لا رحم بينهم يتوارثون بها، فإنهم حملاء بعضهم عن بعضٍ، ولا يَعْتَقُ بعضٌ دون بعضٍ.

فإن هلك واحدٌ منهم، أُدِّيَ عنهم<sup>(١)</sup> من ماله، وكان فضله للسيد، ويتبعهم السيد بما أُدِّيَ عنهم من مال الميت ديناً.

[ج١/١٣٩] وكذلك لو عجزوا فسعى واحدٌ فأدَّى عنهم وعَتَّقُوا، كان ما أُدِّيَ عنهم ديناً يتبعهم به<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ وَضْعَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْحِمَالَةِ تَأْكِيدٌ لِحُرْمَةِ الْعَتَقِ، وَأَنْ يَتَعَاوَنَ الْجَمِيعُ عَلَى الْأَدَاءِ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمْ وَكَانَ لَهُ مَالٌ، أُدِّيَتِ الْكِتَابَةُ مِنْ مَالِهِ؛ لِمَا لَزِمَهُ مِنَ الْحِمَالَةِ، ثُمَّ رَجَعَ السَّيِّدُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. ﴾

وكذلك لو أُدِّيَ أحدهم، رجع على الباقيين، وكذلك إذا عجز بعضهم، إلا أن يكون الذي أُدِّيَ عنه مِمَّنْ يلزمه عتقه إذا ملكه، فلا يرجع عليه بشيء؛ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ مَلَكَهُ فَعَتَّقَ عَلَيْهِ.



[٢٧٥٤] مسألة: قال: وإذا هلك المُكَاتَبُ عن فضلٍ، فإنما يرثه ولده الَّذِينَ معه في الكتابة، ولا يرثه ولده الأحرار.

(١) قوله: «هلك واحدٌ منهم، أُدِّيَ عنهم»، كذا في شب، وجه، وفي مك ٢٧/أ: «هلك واحدٌ منهم وترك مالا، أُدِّيَ عنهم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٦)، الموطأ [٥/١١٥٣ و ١١٦٦].

والإخوة بمنزلة الولد إذا كانوا معه في كتابةٍ واحدةٍ، يتوارثون بها، فإن هلك ولأحدٍ منهم ولدٌ؛ كان ميراثه لهم دون إخوته<sup>(١)</sup>.

كما إنما قال: «إنه يرثه ولده الَّذِينَ معه في الكتابة»؛ لاستواء أحوالهم في الحرمة - وهي الكتابة -؛ لأنَّ حكمهم في الحرمة والكتابة واحدٌ، فكان الميراث لهم دون الأحرار من ولده والعيبد؛ لأنَّ الميراث يُسْتَحَقُّ بتساوي الأحوال والحرمة.

ألا ترى: أنَّ العبد لا يرث الحرَّ، ولا الكافر المسلم.

فإن قيل: إنَّ المكاتب لا يخلو من:

﴿ أن يكون حرّاً، فيجب أن يكون ميراثه لكل ولده: الَّذِينَ عتقوا بالأداء، وغيرهم من الأحرار.

﴿ أو يكون عبداً، فيجب أن لا يرثه ولدٌ له، حرّاً كان أو عبداً أو مكاتباً<sup>(٢)</sup>؟

قيل له: قد خلا ممّا ذكرت، وهو أَنَّهُ مُكَاتَبٌ لا حرٌّ ولا عبداً؛ لأنَّ المكاتب له أحكامٌ ليست حكم الحرِّ المحض، ولا العبد المحض، وإذا كان كذلك، كان المكاتبُ أصلاً في نفسه، وله حكم نفسه دون حكم الأحرار.

وفي المسألة كلامٌ يطول اختصرناه.

وقوله: «إنَّ الإخوة بمنزلة الولد إذا كانوا في كتابةٍ واحدةٍ يتوارثون بها»؛

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٦)، الموطأ [٥/ ١١٥٣ و ١١٦٩].

(٢) لم أقف على من قال بهذا الاعتراض.

فلأنَّ حكم الإخوة في الميراث وأنَّهم يرثون به كحكم الولد؛ لأنَّهم عصبَةٌ، فوجب أن يرث كلُّ من كان من عصبَةِ المكاتب معه.

فإن كان معه في الكتابة ولدٌ وإخوةٌ أو غيرهم من العصبَةِ، كان ميراثه لولده؛ لأنَّهم أقرب إليه من غيرهم من عصبته.

وكذلك على هذا الترتيب<sup>(١)</sup>، فميراثه لمن قَرَّبَ منه دون من بَعُدَ منه، على حكم المواريث سواءً.



[٢٧٥٥] قال: وإذا ورث المكاتب رجلٌ من امرأته وابنتها<sup>(٢)</sup>، فهلك قبل أن يؤدِّيَ، [ج١٣٩/ب] اقتسما ميراثه على كتاب الله عزَّ وجلَّ. فإن أدَّى ومات<sup>(٣)</sup>، فميراثه للابن<sup>(٤)</sup>.

كهِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ، مَاتَ عَبْدًا، فَمَالُهُ مَقْسُومٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَرِثُهُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، فَكَانَ لِلزَّوْجِ حَصَّتُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ - وَهُوَ الرَّبْعُ -، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَبْنِ.

(١) قوله: «وكذلك على هذا الترتيب»، كذا في شب، وفي جه: «وكذلك من كان على هذا الترتيب».

(٢) يعني: أن المرأة هي التي كاتب العبد، وهلك ولها زوج وابن.

(٣) يعني: أنه مات وليس له ورثة من عصبته، فيرثه مولاه وهي المرأة التي أعتقته، ثم يكون الولاء لابنها.

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، الموطأ [١١٤٩/٥ و ١١٦٤].

فإذا أدّى كتابته فقد عتق، فماله إن مات لابن المرأة دون زوجها؛ لأن ابنها عصبتها، وهو أقرب إليها من زوجها أن لو كان من عصبتها.



[٢٧٥٦] قال: وقد اختلّف في ميراث امرأة المكاتب مع ولده:

لله فقيل: ترثه.

لله وقيل: لا ترثه.

وأحبّ إلينا أن لا ترثه<sup>(١)</sup>.

وجه قوله الذي ترث امرأته منه: فلائها متساوية له في الحرمة والكتابة، فلا فرق بينها وبين سائر ورثته، فوجب أن ترثه كما يرث سائر ورثته.

ويرث على هذا القول، كلّ قريبٍ معه في كتابته، وكلّ عصبية تكون معه في كتابته، على ما بيناه قبل هذا.

ووجه القول الآخر: أنّه إنّما يرثه من إذا ملكه عتق عليه؛ لقوّة سببه، وليس كذلك امرأته ولا غيرها من ذوي رحمه وعصبتها، ما عدا الآباء<sup>(٢)</sup>، والأجداد، والإخوة والأخوات، على ما فسرناه ممّن يجب عتقه على الإنسان إذا ملكه، فأما غيرهم فإنّه لا يرثه إذا مات، ولا يعتق عليه إذا ملكه.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، المدونة [٥٠٧/٢].

(٢) قوله: «ما عدا الآباء»، كذا في شب، وفي جه: «ما عدا الأبناء والآباء».

[٢٧٥٧] مسألة: قال: وإذا هلك المكاتبُ وترك ولدًا قد كان كاتب عليهم،

ثم أعتق السيّد أحدهم، فميراثه لمن معه في الكتابة، وليس للحرّ منه شيء<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَرَ لَمَّا عَتَقَ، خَرَجَ عَنْ مَسَاوَاةِ أَبِيهِ فِي الْكِتَابَةِ، فَلَمْ يَرِثْهُ؛ لِأَنَّ الْمَوَارِيثَ تَجِبُ بِمَسَاوَاةِ الْأَحْوَالِ وَالْحَرَمِ وَالِدَيْنِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. ﴾



[٢٧٥٨] مسألة: قال: وَيُقَسِّمُ<sup>(٢)</sup> ولد المكاتب ميراثه، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ

الأنثيين<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وَهَذَا عَلَى عَمُومِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ وَلَدِ الْمَكَاتِبِ وَغَيْرِهِ. ﴾



[٢٧٥٩] قال: وإذا كان المكاتبُ بين رجلين، فأعتق أحدهما نصيبه، ثمّ

مات المكاتبُ وعليه دينٌ، فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِدِينِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الَّذِي تَمَسَّكَ مَا بَقِيَ لَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مَا بَقِيَ لِهَمَا<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٧).

(٢) قوله: «ويقسّم»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٧/أ: «ويقتسم».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، المدونة [٥٠٣/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، الموطأ [١١٥٤/٥ و ١١٦٨].

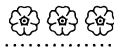
﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُبْدَأُ بِدِينِهِ»؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ قَدْ أَخَذَ عِوَضَهُ، فَهُوَ أَوْلَى مِنْ الْكِتَابَةِ.﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ، فَكَذَلِكَ [ج ٤٠ / ب] يُقَدَّمُ عَلَى الْكِتَابَةِ.

وقوله: «يَأْخُذُ الَّذِي تَمَسَّكَ مَا بَقِيَ لَهُ»، يَعْنِي: الَّذِي لَمْ يَضَعْ عَنْهُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ.

ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَاتَ عَبْدًا لِهَمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الَّذِي أَعْتَقَهُ إِنَّمَا وَضَعَ عَنْهُ مَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ، لَا أَنَّهُ ابْتَدَأَ عَتَقَهُ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ أَحَدَ الْوَرِثَةِ إِذَا وَضَعَ عَنِ الْمَكَاتِبِ حَصَّتْهُ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِابْتِدَاءٍ عَتَقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَضَعَ دَرَاهِمَ، فَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ نَفْسَهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَلَيْسَ هُوَ بِعَتَقٍ.



[٢٧٦٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَطَأُ الرَّجُلُ مُكَاتِبَتَهُ، فَإِنْ وَطِئَ فَحَمَلَتْ فَهِيَ

بِالْخِيَارِ:

لِلَّهِ إِنْ شَاءَتْ كَانَتْ أُمًّا وَلَدٍ.

لِلَّهِ وَإِنْ شَاءَتْ قُرَّتْ عَلَى كِتَابَتِهَا.

وَإِنْ لَمْ تَحْمَلْ فَهِيَ عَلَى كِتَابَتِهَا<sup>(١)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، الموطأ [٥ / ١١٥٠]، المختصر الصغير، ص (٤٥٨).

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَطْأُ الْمَكَاتِبَةَ»؛ فَلَأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَقَ عَلَى عَوْضٍ بَعْدَ قَدْ عَقَدَهُ السَّيِّدُ عَلَى نَفْسِهِ، فَأَشْبَهَ ذَلِكَ الْبَيْعَ، فَلَا يَجُوزُ وَطْءُ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهَا.

فَإِنْ وَطِئَهَا فَحَمَلَتْ، كَانَ لَهَا الْخِيَارُ:

﴿ فِي أَنْ تَمْضِيَ عَلَى كِتَابَتِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهَا عَقْدُ الْكِتَابَةِ، لَتَعْتَقَ بِأَدَائِهَا قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا.

﴿ أَوْ تَمْسُخَ كِتَابَتِهَا وَتَصِيرَ أُمًّا وَلَدٍ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ أَنْ تَسْعَى فِي أَدَاءِ الْكِتَابَةِ عَنْهَا إِنْ لَمْ تَخْتَرْ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَكْتَابَ إِنْ لَمْ تَحِبَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي لِلْسَّيِّدِ فِي أُمِّ وَلَدِهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا بِالْوَطْءِ، دُونَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْكِتَابَةِ.



[٢٧٦١] مسألة: قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَكَاتِبَهُ، أَذِنَ فِي ذَلِكَ شَرِيكُهُ أَوْ لَمْ يَأْذِنْ.

فَإِنْ جُهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يُؤَدِّيَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ: رَدَّ الَّذِي كَاتَبَهُ مَا قَبِضَ مِنَ الْمَكَاتِبِ<sup>(١)</sup> وَاقْتَسَمَاهُ، وَكَانَ عَبْدًا عَلَى حَالَتِهِ الْأُولَى<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ لِحَصَّتِهِ مِنَ الْعَبْدِ، قَدْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنْ خَرَاஜِهِ مِنْ شَرِيكِهِ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ يَأْخُذُهُ مِنَ الْعَبْدِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ بَيْعُ شَيْءٍ مَجْهُولٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، وَيَدْخُلُهُ بَيْعُ ذَهَبٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ.

(١) قوله: «المكاتب»، كذا في شب، وفي جه: «الكتابة».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٧)، الموطأ [١١٥٠ / ٥].



ولأنَّ هذا يُوَدِّي إلى ترك العتق على شريطه حصّة شريكه الَّذِي لم يعتق إذا كاتبه بإذنه، وذلك خلاف لما أمر به رسول الله ﷺ من إيجابه العتق في حصّة شريكه على الَّذِي أعتقه<sup>(١)</sup>.

ولو أعتقناه عليه، كان ذلك ضرراً بالذي كاتبه؛ لأنّه إنّما طلب الفضل بكتابته، ولم يطلب وجه القربة الّتي توجب تكميل الحرية عليه.  
فوجب لهذه [جه ١٤٠/ب] العلة أن لا يجوز لأحد الشريكين أن يكاتب حصّته من العبد، إذن له في ذلك شريكه أم لم يأذن.



[٢٧٦٢] مسألة: قال: وإذا كان كاتباه جميعاً، فأنظره أحدهما بحقه وأبى الآخر، فاقترضى الَّذِي أبى، ثمّ مات المُكاتب ولم يترك وفاءً، فإنهما يتحصّان بقدر ما بقي لكل واحد منهما.

وإن ترك فضلاً عن كتابته، كان ما بقي بينهما سواء<sup>(٢)</sup>.  
هم إنّما قال ذلك؛ ليأخذ كلّ واحدٍ من السيّدِين بقدر ما بقي له من الكتابة؛ ليكون كلّ واحدٍ منهما قد أخذ حقه، ولا يفضل أحدهما الآخر.  
ثمّ يقتسمان الباقي؛ لأنّه مات عبداً لهما.



(١) ينظر: الحديث في المسألة رقم ٢٦٧٨.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٨)، الموطأ [١١٥٠/٥].

[٢٧٦٣] مسألة: قال: فإن عجز<sup>(١)</sup> ولم يقتضِ الَّذِي لم يُنْظَر، كان بينهما شطرين، ولم يرجع على صاحبه بشيءٍ مما اقتضاه.

ولو وضع أحدهما له نصيبه، ثم عجز وقد اقتضى الَّذِي لم يضع، فإنه لا يرجع على صاحبه بشيءٍ.

وكذلك الدَّيْنُ يكون بين الرَّجُلَيْنِ، فينظره أحدهما ويشح الآخر، ثم يفلس الغريم، فلا يردّ الَّذِي اقتضى شيئاً<sup>(٢)</sup>.

كـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَضَى أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ شَيْئاً مِنَ الْكِتَابَةِ، ثُمَّ عَجَزَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ الْآخَرَ، لَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ الَّذِي لَمْ يُقْضَ؛ لِأَنَّ الَّذِي اقْتَضَى إِنَّمَا أَخَذَ حَصَّتَهُ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، وَلَمْ يَتَعَدَّ بِمَا فَعَلَ، كَمَا يَأْخُذُ حَصَّتَهُ مِنْ دَيْنِهِ الَّذِي لَهُ عَلَى غَرِيمِهِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ.

وليس هذا بمنزلة ما يكاتبه أحدهما أو يقاطعة؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخْذِ مَالِهِ دُونَ صَاحِبِهِ.



[٢٧٦٤] مسألة: قال: وإذا ترك له أحدهما حصته من الكتابة، ثم عجز، رجع عبداً بينهما<sup>(٣)</sup>.

(١) إلى هذا الموضع تنتهي القطعة الموجودة من مك من كتاب المكاتب، وما بعدها مفقود.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٨)، الموطأ [٥/ ١١٥٠].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٨)، الموطأ [٥/ ١١٥٠].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَرْكَ أَحَدِهِمَا نَصِيْبَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ لِلْعَبْدِ، إِنَّمَا هُوَ وَضَعَ دِرَاهِمَ لَهُ، وَلَيْسَ بِابْتِدَاءِ عَتَقٍ، فَإِذَا عَجَزَ، رَجَعَ عَبْدًا بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ وَضْعَ كِتَابَتِهِ لَيْسَ هُوَ ابْتِدَاءُ حُرِّيَّةٍ.

ولو كان كذلك، لوجب على من وضع كتابة عبده - أعني: حصّته منها -، أن يعتق عليه حصّة شريكه، كما يعتق عليه حصّة شريكه إذا أعتق الشريك حصّته.



[٢٧٦٥] مسألة: قال: وإذا كان العبد نصفه حرّاً، فلا بأس بكتابه النصف

الباقى<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَكْتَابَتِهِ هَذَا النُّصْفَ، لَيْسَ يَكُونُ فِيهِ أَدَاءُ مَنْ مَخْتَلِفَانِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي حَصَّتِهِ إِذَا كَاتَبَهُ دُونَ شَرِيكِهِ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.



[٢٧٦٦] مسألة: قال: وإذا كان المُكَاتَبُ [ج ١/١٤١] بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأَرَادَ

أَحَدُهُمَا بَيْعَ نَصِيْبِهِ مِنْهُ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ: فَأَجِيزٌ، وَكُرَّةٌ، وَإِجَازَتُهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ بَيْعَ حَصَّتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَقَاطَعَةٍ لَهُ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ دُونَ شَرِيكِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَوَجْهُ إِجَازَتِهِ لَذَلِكَ: فَلَأَنَّهُ لَمَّا جَازَ بَيْعُهُ كُلَّهُ إِذَا كَانَ مُكَاتَبًا - أعني: بَيْعَ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٨).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٨)، البيان والتحصيل [٢١٩/١٥].

كتابه -، فكَذَلِكَ يجوز بيع نصفها، وكما جاز بيع نصف رقبته إذا كان عبداً،  
فكَذَلِكَ يجوز بيع نصف كتابته.



[٢٧٦٧] مسألة: قال: وإذا أعتق أحد الشريكين من المكاتب نصيبه، لم  
يُقَوِّم عليه؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ دَرَاهِمَ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقًا كُلَّهُ.  
ولو ورث قومٌ مَكَاتِبًا فَأَعْتَقَ بَعْضُهُمْ<sup>(١)</sup> نصيبه، ثُمَّ عَجَزَ، رَجَعَ حَصَّةُ الْمُعْتَقِ  
رَقِيقًا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِعَتَقٍ مُبْتَدَأٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَرْكُ مَالٍ، وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ، كَانَ عَبْدًا لِكُلِّهِمْ إِذَا عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُمْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ  
مِنَ الْكِتَابَةِ.



[٢٧٦٨] مسألة: قال: وإذا كان عبدٌ بين ثلاثة، فكتابته اثنان بإذن شريكهما، ثُمَّ  
قَاطَعَاهُ بِإِذْنِهِ، وَعَتَقَ نَصِيبَهُمَا، ثُمَّ إِنْ الَّذِي لَهُ فِيهِ الرِّقُّ مَاتَ وَوَرِثَهُ وَرِثَتُهُ، وَخَدَمَهُمْ  
سَنِينَ، فَهُوَ رَقِيقٌ، لَا يَنْفَعُ مَا كَاتَبَاهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَذِنَ شَرِيكُهُمَا، وَلَا قِطَاعَتُهُمَا وَإِنْ  
أَذِنَ<sup>(٣)</sup>، فَهُوَ رَقِيقٌ، يَرُدُّانِ مَا أَخَذَا مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرِّقُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «بعضهم»، كذا في شب، وفي جه: «أحدهم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٨)، الموطأ [١١٧٣ / ٥].

(٣) قوله: «ولا قِطَاعَتُهُمَا وَإِنْ أَذِنَ»، كذا في شب وجه، وفي عز ٥/ب: «ولا يَنْفَعُهُ مَا  
قَاطَعَاهُ وَإِنْ أَذِنَ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، البيان والتحصيل [٢١١ / ١٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَكَاتِبَ حَصَّتَهُ مِنَ الْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَصِيرُ مُؤَدِّيًا لَخَرَاجَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَكَأَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ قَدْ تَرَكَ خَرَاجَهُ مِنْهُ بِشَيْءٍ ضَمِنَهُ لَهُ شَرِيكُهُ أَوْ الْعَبْدُ عَنْ شَرِيكِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. ﴾

وإذا كان أصل الكتابة فاسداً، فكذلك القطاعة منها، فهو عبدٌ بينهم كما كان، ويرث الميِّتَ ورثته ويقومون مقامه.

وعلى الشريكين أن يَرُدَّأ ما أخذَا منه إلى شريكهما بقدر ما يحصُّهُ، أو إلى ورثته إن كان قد مات؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَبَدَّ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِنْ خَرَاجِهِ دُونَ شِرْكَائِهِ.



[٢٧٦٩] مسألة: قال: وإذا كان القوم في كتابةٍ واحدةٍ، فأدَّى واحدٌ عنهم، فَإِنَّهُ يَتَبَعُهُمْ بِقَدْرِ ذَلِكَ، عَلَى قَدْرِ كِتَابَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ صَاحِبِهِ بِقَدْرِ مَا كَانَ يَطِيقُ مِنْهَا، وَبَعْضُهُمْ فِي الْكِتَابَةِ حُمَلَاءَ عَنْ بَعْضٍ.

فإن ألقى أحدهم بيديه وقال: «قد عجزت»، فلهم أن يستعملوه ما يطيق من العمل<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ تَقْتَضِي الْحِمَالَةَ؛ لِحُرْمَةِ الْعَتَقِ وَوُكُودِ سَبَبِهِ. ﴾

[ج ١٤١/ب] فإذا أدَّى أحدهم عنهم، رجع عليهم، كما يرجع الحميل على المتحمِّل عنه إذا أدَّى عنه بقدر ما أدَّى، وهكذا يرجع هذا على كلِّ واحدٍ بقدر ما كان يطيق من الأداء؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الَّذِي كَانَ يُلْزَمُهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، الموطأ [١١٥٢/٥].

وإن عَجَزَ أحدهم نفسه لم يقبل منه، ووجب عليه السَّعي في الكتابة كما ألزم نفسه، إِلَّا أن يُعْلَمَ عَجْزُهُ فيسقط عنه السَّعي.



[٢٧٧٠] مسألة: قال: ولا ينبغي للمُكَاتِبِ أن يُحْمَلَ<sup>(١)</sup> لسيِّده بكتابته أحدٌ، ولكن بعض المكاتبين حملاء عن بعضٍ. ولا يَعْتَقُ أحدٌ منهم دون بعضٍ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الكتابة ليست بَدَيْنٍ ثابتٍ، فلا تجوز الحماله فيها؛ لِأَنَّ المُكَاتِبَ قد يعجز، فلا يرجع الحميل إذا أَدَّى عنه إلى أخذ ما قد أَدَّى عنه، وفي ذلك إتلافٌ لماله وتركه على غير عوضٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَدَّى عن المكاتب ليأخذ بدله منه، ولم يؤدِّه عنه على وجه القربة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ والحسبة، فلا يكون له الرُّجوع.

وقوله: «لا يعتق بعض المكاتبين دون بعضٍ»؛ فلأنَّ في عتق بعضهم قد يكون عجزاً للباقيين؛ لقوَّة سعي الَّذي أعتقه دونهم.

فإن كان الَّذي أعتقه لا سعي فيه، مثل: صغيرٍ، أو كبيرٍ لا سعي فيه، فعتقه جائزٌ؛ لِأَنَّ عتق مثل هذا لا يؤدِّي إلى عجز الباقيين.



(١) قوله: «يُحْمَلُ»، كذا في شب، وفي جه وعز: «يتحمل»، وفي الموطأ [١١٥٢/٥]: «يَتَحْمَلُ له بكتابة عبده أحدٌ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، الموطأ [١١٥٢/٥].

[٢٧٧١] مسألة: قال: ومن مات منهم وترك فضلاً، أدَّى عنهم جميع كتابتهم، وكان الفضل للسَّيد، ويتبعهم بقدر حصصهم ممَّا أدَّى من مال الميِّت عنهم<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُؤَدِّي عَنْهُمْ مِنْ مَالِهِ الْكِتَابَةَ بِالْحِمَالَةِ الَّتِي قَدْ لَزِمَتْهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ السَّيِّدُ عَلَيْهِمْ مِمَّا أُدِّيَ عَنْهُمْ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَالُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمُكَاتَبُ حَيًّا لَرَجَعَ عَلَيْهِمْ، إِلَّا عَلَى مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ. »



[٢٧٧٢] مسألة: قال: فَإِنْ كَانَ لِلْمُكَاتَبِ وَلَدٌ أَحْرَارٌ، لَمْ يَرِثُوهُ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ عَبْدًا، وَيَرِثُهُ وَلَدُهُ الَّذِينَ مَعَهُ<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْمِيرَاثَ إِنَّمَا يَكُونُ بِتَسَاوِي الْحَرَمِ وَالذِّينِ، فَالْمُكَاتَبُ مُسَاوِي الْحَرَمَةِ لَوْلَدِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ، دُونَ وَلَدِهِ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ، فَلَمْ يَرِثُوهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. »



[٢٧٧٣] مسألة: قال: وَلَا يَعْتَقُ أَحَدٌ مِنَ الْمُكَاتِبِينَ دُونَ مُؤَامَرَةٍ<sup>(٤)</sup> أَصْحَابِهِ.

فَإِنْ كَانُوا صَغَارًا، فَلَيْسَ مُؤَامَرَتُهُمْ بِشَيْءٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ [ج ٢/ ١٤٢] عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عَجْزَهُمْ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، الموطأ [١١٥٣/٥].

(٢) قوله: «ولده الَّذِينَ مَعَهُ»، كذا في شب وجه، وفي عزه/ ب: «ولده الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، الموطأ [١١٥٣/٥].

(٤) قوله: «مؤامرة»، يعني: مشاورة، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٢٨).

وإن أحب السَّيِّد أن يُعْتَقَ من المكاتبين كبيراً فانياً، أو صغيراً لا يؤدِّي،  
فذلك له، وإن كان الصَّغير منهم يبلغ الحلم قبل أن يؤدِّي النُّجُوم، فيُعْتَقَ.  
ولا يُقْبَل قولهم بغير قيمةٍ ولا مُحَاصَّةٍ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَعْتَقُ أَحَدٌ مِنْهُمْ دُونَ أَصْحَابِهِ»؛ لِأَنَّ فِي عَتَقِهِ قَدْ يَكُونُ  
عَجْزٌ لَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا سَعْيَ فِيهِ، كَالصَّغِيرِ  
وَالشَّيْخِ الْفَانِي، فَيَجُوزُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ عَجْزٌ لَهُمْ.  
وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي تَعَجِيزِ الْمَكَاتِبِ نَفْسَهُ: فَأَجَازَهُ مَرَّةً، وَمَنْعَ مِنْهُ أُخْرَى.  
فَوَجْهُ إِجَازَتِهِ: هُوَ أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَهُ، فَإِذَا تَرَكَهُ، جَازَ.  
وَوَجْهُ مَنْعِهِ: فَلِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَهِيَ الْحَرِيَّةُ -، فَلَا  
يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ قَوِيًّا عَلَى الْأَدَاءِ.



[٢٧٧٤] مسألة: قال: وإذا كان للمكاتب حَمْلٌ فَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ، فَقَالَ: «لَا  
حَاجَةَ لِي بِذَلِكَ، أَوْدِّي وَبِعْتَقْ وَلَدِي مَعِي»:  
للَّهِ فَقَدْ قِيلَ: يَعْتَقُ وَتَتِمُّ حَرِيَّتُهُ، وَيُؤدِّي عَنْ ابْنِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لَوْ طَلَبَهُ  
الْوَالِدُ<sup>(٢)</sup>.

للَّهِ وَقَدْ قِيلَ: لَا يَعْتَقُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٧٩)، الموطأ [١١٧٤/٥].

(٢) قوله: «الوالد»، كذا في شب، وفي جه وعز ٥/ب: «الولد».



ولا يَعْتَقُ أَحَبَّ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.

هـ وجه قوله: «يعتق»؛ فلأنَّ عتقه في هذه الحال متيقَّنٌ، فلا يُرْفَعُ لشيءٍ قد يكون أو لا يكون - وهو أداء الكتابة -.

ووجه القول الآخر: أنَّ الأب يقول: «إنَّما دخلت في الكتابة على أن ولدي يكون معي فيها، وحكمهم حكمي، فإذا متُّ ورثني، وإذا مات ورثته، فإذا أُعْتِقَ قبلي، لم أرثه ولم يرثني، فقد بطل ما أردته»، وذلك له، ولا يعتق على هذا القول إلا باختياره.



[٢٧٧٥] مسألة: قال: وإذا قاطَعَ المكاتبُ وله أولادٌ، عَتَقُوا كُلَّهُمْ، هم وهو<sup>(٢)</sup>.

هـ إنَّما قالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ عِتْقَهُمَ بِالْقُطَاعَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْأَدَاءِ، فَيَعْتَقُ هُوَ وَوَلَدُهُ بِالْأَدَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ دَخَلَ.



[٢٧٧٦] مسألة: قال: وإذا كانَ لِلْمَكَاتِبِ الْوَلَدُ الصَّغَارُ، فَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ، فَلَا يَجُوزُ عِتْقُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٠).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٠).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ <sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: «أُرِيدُ أَنْ يَعْتَقَ بَعْتَقِي؛ لِيرِثَنِي وَأَرِثُهُ».



[٢٧٧٧] مسألة: قال: فَإِنْ مَاتَ الْمَكَاتِبُ وَكَانَ لَهُ مَالٌ، أُدِّيَ عَنْ وَلَدِهِ نَجْمًا نَجْمًا حَتَّى يَبْلُغُوا السَّعْيَ، ثُمَّ يَسْعَوْنَ إِنْ كَانُوا أَمْنَاءَ، وَيُدْفَعُ الْمَالُ إِلَيْهِمْ. وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَأْمُونِينَ، أُدِّيَ عَنْهُمْ نَجْمًا نَجْمًا حَتَّى يَنْفَدَ <sup>(٢)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ: «يُدْفَعُ [ج ٢/١٤٢ ب] إِلَيْهِمُ الْمَالُ»؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ قَدْ وَجِبَ لَهُمْ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ لِيَنْتَفِعُوا بِهِ وَيَتَصَرَّفُوا فِيهِ وَيُؤَدُّوا مِنْهُ الْكَتَابَةَ إِنْ كَانُوا أَمْنَاءَ.  
 فَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مَأْمُونِينَ، لَمْ يُدْفَعْ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِتْلَافَ حَقٍّ لِلسَّيِّدِ، وَفِيهِ ضَرَرٌّ عَلَيْهِمْ أَيْضًا.

وَلَكِنْ يُؤَدَّى عَنْهُمْ نَجْمًا نَجْمًا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ صِلَاحًا لَهُمْ وَلِلسَّيِّدِ، فَوَجِبَ فَعْلُهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨].



[٢٧٧٨] مسألة: وَإِذَا كَاتَبَ الرَّجُلُ عَبْدَيْنِ، جَعَلَ <sup>(٣)</sup> عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْكَتَابَةِ بِقَدْرِ الْاجْتِهَادِ.

(١) قوله: «أحد القولين»، كذا في شب، وفي ج: «إحدى الروايتين»، وينظر: المسألة [٢٧٧٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٠)، النوادر والزيادات [٨٤ / ١٣].

(٣) قوله: «جعل»، كذا في شب، وفي ج: «عز ٥/ب»: «وضع».

وكذلك إذا أوصى بكتابة عبدٍ، كوتب على قدر حاله وقوّته، وعلى قدر ناحيته<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ قَدْرَ كِتَابَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ الْعَدْلُ، وَعَلَى ذَلِكَ دَخَلًا، فَوَجِبَ أَنْ يُلْزَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكِتَابَةِ بِقَدْرِ مَا يَحْصُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَيُلْزِمُهُ بِالْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ، وَلَا يَحْمِلُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. ﴾



[٢٧٧٩] مسألة: قال: ومن كان له وصيفٌ وله أبٌ حرٌّ، فكاتب أبوه عنه وضمن ذلك: يؤدّيها على النجوم، فلا خير في ذلك؛ لأنّه إن عجز ذهب ماله باطلاً<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْحِمَالَهَ فِي الْكِتَابَةِ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ. وَلَوْ أَدَّى الْحَمِيلَ عَنْهُ ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ، لَمْ يَرْجَعْ الْحَمِيلَ عَلَى الْمُكَاتِبِ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّ الْكِتَابَةَ تَسْقُطُ عَنْهُ بِالْعَجْزِ. فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ: «يَذْهَبُ مَالُهُ بَاطِلًا». ﴾



[٢٧٨٠] مسألة: قال: ومن كاتب على نفسه وبنيه، ثم مات، سعى بنوه، ولم يوضع عنهم لموت أبيهم شيءٌ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٠)، البيان والتحصيل [٢١٤/١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٠)، النوادر والزيادات [١٣/١٠٨].

وإذا كانوا صغاراً لا سعاية فيهم، لم يُتَنَظَرْ بهم ورَقُوا.

وقد قيل: لا يَرَقُّوا حَتَّى يُرَفَّعُوا إِلَى السُّلْطَانِ، وذلك أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «لَا يُوضَعُ عَنْهُمْ شَيْءٌ بِمَوْتِ آبِيهِمْ»؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَقُ بِصِفَةِ الْأَدَاءِ، وَعَلَى ذَلِكَ دَخَلُوا، فَمَتَّى لَمْ يُوَدُّوا كُلُّ مَا دَخَلُوا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْعَتَقُ.

وقوله: «إذا كانوا صغاراً لا سعاية فيهم، أَنَّهُمْ قَدْ رَقُّوا»؛ فَلَأَنَّهُمْ قَدْ عَجَزُوا عَنِ التَّصَرُّفِ، وَعَجَزُهُمْ ظَاهِرٌ لَيْسَ فِيهِ إِشْكَالٌ، فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى رَفْعِهِمْ إِلَى الْإِمَامِ. ووجه قوله الآخر: هو أَنَّ الْكِتَابَةَ عَقْدَ حَرِيَّةٍ، لَا يَرْفَعُهَا غَيْرُ الْحَاكِمِ، حَتَّى يَنْظُرَ فِي ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ عَجْزٌ مِنْهُمْ.



[٢٧٨١] مسألة: قال: وإذا ترك ولداً وأمّاً ولداً ومالاً، فأرادت أن تسعى عنهم وكانت مأمونة قويةً على [١/١٤٣] السَّعْيِ، فذلك لها، وإن لم تكن كذلك، لم تعطَ شيئاً، ورَقَّتْ هي وولده.

وإن لم يترك مالاً غير أمٍّ وولده، رَقَّتْ ولم تسع، ولا عتق لها<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهَا تَسْعَى»؛ لِأَنَّ فِي سَعْيِهَا عَتَقاً لِلْوَلَدِ الَّذِينَ قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ عَقْدُ حَرِيَّةٍ، وَهِيَ تَبْعٌ لَهُمْ، فَجَائِزٌ سَعْيُهَا عَنْهُمْ؛ لِبَقَاءِ مَنْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ الْكِتَابَةِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨١)، الموطأ [١١٦٤ / ٥]، المختصر الصغير، ص (٤٥٦).

(٢) قوله: «ولا عتق لها»، كذا في شب وجه، وفي عز ٦/ أ: «ولا عتق لها حَتَّى يَعْتَقَ هُوَ أَوْ يَدَعَ وَلِداً فَيَعْتَقُونَ، فَتَعْتَقُ أُمُّهُمْ مَعَهُمْ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨١)، الموطأ [١١٦٥ / ٥].

فأما إذا لم يكن هناك ولدٌ، رَقَّتْ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِمَّنْ عُقِدَ عَلَيْهَا الْكِتَابَةُ، وَلَا حُكْمُهَا حُكْمُ مَنْ عُقِدَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هِيَ مَالُ الْمَكَاتِبِ يَتَّبِعُهُ فِي الْكِتَابَةِ، كَمَا يَتَّبِعُهُ سَائِرُ مَالِهِ.



[٢٧٨٢] قال: وإذا خيف على ولده العجز، بيعت أمٌ ولد أبيهم - كانت أمهم أو غير أمهم -، وَكَذَلِكَ الْأَبُ لَمْ يَكُنْ يُمْنَعُ بَيْعَهَا إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ. وإن لم يكن في ثمنها ما يؤدوا حتَّى يبلغوا، رَقُّوا جميعاً<sup>(١)</sup>.

لأنَّ في ذلك منفعة<sup>(٢)</sup> لهم ومعونة على العتق، فجاز بيعها؛ لِأَنَّهَا مَالٌ مِنْ مَالِ أَبِيهِمْ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ أُمُّهُمْ أَوْ غَيْرَ أُمُّهُمْ، فَجَازَ لَهُمْ بَيْعُهَا كَمَا كَانَ يَجُوزُ لِأَبِيهِمْ إِذَا خَافَ الْعِجْزَ.



[٢٧٨٣] مسألة: قال: وإذا عجز المكاتبُ عن نجمٍ، لم يَرَقَّ حتَّى يُوَجَّلَ أَجْلاً<sup>(٣)</sup>.

لأنَّما قال ذلك؛ لجواز أن يؤدِّي كتابته بعد يسيرٍ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨١)، الموطأ [١١٦٣/٥].

(٢) قوله: «لأنَّ في ذلك منفعة»، كذا في شب، وفي جه: «إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ منفعةً».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨١).

ولأنَّ عجزه لا يجوز إلاَّ عند السُّلطان.



[٢٧٨٤] مسألة: قال: والمكاتبُ إذا خاف العجز عن نجمٍ - وإن لم يكن آخر نجومه -، فله أن يبيع أمَّ ولده، ويبيعها من غير مؤامرة السُّلطان.

وليس يُضْرَبُ له أجلٌ في نجمه إذا كانت له أمٌّ وليدٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَثْبِتْ لَهَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ مُسْتَقَرَّةٍ، فَجَازَ لَهُ بَيْعُهَا فِي أَوَّلِ نَجْمٍ وَآخِرِهِ.

ولم يحتج إلى ضرب أجلٍ له؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَقْدَرُ عَلَى الْأَدَاءِ بَيْعَ أُمِّ وَلَدِهِ.



[٢٧٨٥] مسألة: قال: ولا يبيع المكاتبُ ولده إذا عجزَ.

وإن اشترى المكاتبُ ابنه، ثمَّ عجز، فليس له أن يبيعه، ويدخلُ معه في كتابته إذا كان شراؤه بإذن سيِّده.

وكذلك أبوه، لا يشتريه إلاَّ بإذن سيِّده، فإن اشتراه بإذنه كان مُكاتبًا معه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ وَلَدُهُ، وَهُمْ عِبِيدٌ لِسَيِّدِهِ، سَوَاءٌ كَانُوا مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ أَوْ اشْتَرَاهُمْ بَعْدَ كِتَابَتِهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨١)، الموطأ [١١٦٣/٥]، المدونة [٤٩٤/٢ و ٥٠١]،

البيان والتحصيل [٢٦٠/١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨١)، المدونة [٤٩٢/٢].

فأما قوله: «إِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ إِذَا اشْتَرَاهُمْ بِإِذْنِ سَيِّدِهِمْ»؛ فَلَأَنَّ كُلَّ مَنْ مَلَكَ وَلَدَهُ صَارَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ؛ بدلالة: [ج ٣/ ١٤٣ ب] أَنَّ الْحَرَّ إِذَا مَلَكَ وَلَدَهُ صَارَ حَرًّا مِثْلَهُ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الْمَكَاتِبِ إِذَا مَلَكَهُ مِثْلَهُ. وَكَذَلِكَ أَبُوهُ، يَصِيرُ حُكْمُهُ حُكْمَهُ إِذَا اشْتَرَاهُ وَهُوَ مُكَاتَبٌ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَرًّا فَاشْتَرَى أَبَاهُ صَارَ حَرًّا مِثْلَهُ<sup>(١)</sup>.



[٢٧٨٦] قَالَ: وَإِذَا هَلَكَ الْمَكَاتِبُ وَلَهُ أَوْلَادٌ صَغَارُ، فَأَرَادَ عَمُّهُمْ الْقِيَامَ بِكِتَابَتِهِمْ، فَلَا تَجُوزُ حِمَالَةٌ فِي مِثْلِ هَذَا. وَإِنْ تَرَكَ مَا لَا يُبَلِّغُهُمُ الْحُلَمَ وَالْقُوَّةَ عَلَى الْعَمَلِ: حُكِمَ عَلَيْهِ أَوْ تَجَرَّبَهُ، وَأَدَّى عَنْهُمْ مِنْهُ نَجْمًا نَجْمًا حَتَّى يَبْلُغُوا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِمْ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يُبَلِّغُهُمْ، رَقُّوا<sup>(٢)</sup>. هـ إِنَّمَا قَالَ: «لَا تَجُوزُ الْحِمَالَةُ فِي الْكِتَابَةِ»؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى الْمَكَاتِبِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ سَقَطَتْ عَنْهُ، وَلَوْ أَدَّاهَا عَنْهُ الْحَمِيلُ، ثُمَّ عَجَزَ، لَمَا جَازَ أَنْ يَرْجَعَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ غَرُّ. وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ يَعْمَلُ بِمَالِ الْمَكَاتِبِ مَا وَصَفَهُ»؛ فَلَأَنَّ فِي ذَلِكَ نَظْرًا لَوْلَدِهِ

(١) توجد في هذا الموضوع مسألة مثبته في عز ٦/ أ، دون شب، وجه، هي:

[٢٧٨٥-١] وَيَبِيعُ الْمَكَاتِبَ أُمُّ وَلَدِهِ فِي دِينِهِ، كَمَا يَبِيعُهَا فِي رِقْبَتِهِ.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، الموطأ [١١٥٢/٥]، المختصر الصغير، ص (٤٥٦).

الأصاغر؛ لأن في ذلك معونة لهم على العتق، ونظراً لسيده أيضاً؛ لأن في ذلك أخذ حقه من الكتابة.

ولا يُدفعُ إلى سيده مع إمكان تصرفهم فيه؛ لأن في ذلك عجزهم.  
فأما إذا لم يكن مَنْ يَتَصَرَّفُ فيه ويسعى في عتقهم، دُفعَ إلى سيدهم ورقُّوا؛  
لأنَّهم قد عجزوا عن السَّعي.



[٢٧٨٧] مسألة: قال: وليس للسيّد أن يمنع مكاتبه أن يَدَّان فيقضيّه نجومه،  
وله أن يمنعه أن يَدَّان في سَفَهٍ أو فسادٍ.

وليس لسيده أن يأبى أن يقبل الكتابة مِمَّنْ أعطاه إياها مِنَ الخَلْقِ عن عبده<sup>(١)</sup>.  
هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ العبد بكتابة سيده له صار مأذوناً له في التَّجارة  
والتَّصرف، فله أن يستدين فيما كان صلاحاً له، مِمَّا يُوَدِّي إلى عتقه والزَّيادة في  
ماله.

فأما في السَّفَه والفساد، فلم يأذن له فيه سيده، فلا يجوز له أن يستدين في  
ذلك.

وقوله: «إنَّ على السيّد قبول الكتابة مِمَّنْ أعطاهَا عن عبده»؛ فلا نَّ الكتابة  
عقد حريّة بصفة الأداء، فكلُّ من أدَّى إلى السيّد الكتابة عن عبده، فقد جاءت<sup>(٢)</sup>

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٢).

(٢) قوله: «جاءت»، كذا في شب، وفي جه: «حلَّت».



صفة العتق، فلزمه قبولها؛ لأنَّ غرض السيّد في الكتابة أخذ المال، فإذا دُفع إليه، وجب عليه قبوله، وصار المكاتب [ج٤٤/١] حُرّاً.



[٢٧٨٨] مسألة: قال: ولا يدخل مع المُكاتبِ أخوه إذا اشتراه، ولا يدخل معه إلا الولد والوالد<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخَ لَمَّا ضَعَفَتْ حَرَمَتَهُ عَنِ الْأَبِ وَالابْنِ، وَضَعَفَتْ أَيْضاً حَرَمَةَ الْكِتَابَةِ عَنِ الْعَتَقِ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَسَاوِيَهُ فِيهَا كَمَا يَسَاوِيهِ فِي الْحَرِيَّةِ إِذَا مَلَكَه.﴾

وحكى أشهب عن مالك<sup>(٢)</sup>: أنَّ الإخوة يدخلون معه في الكتابة إذا اشتراهم، وهو أقيس<sup>(٣)</sup>.

وذلك أنَّ كلَّ من يعتق على الحرِّ إذا ملكه، يدخل مع المكاتبِ في كتابته إذا

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، وقد أشار ابن عبد البر في الكافي، ص (٥٢٥)، إلى هذا النقل عن ابن عبد الحكم، وينظر قول مالك في: النوادر والزيادات [٨٢/١٣]، البيان والتحصيل [٢٢٣/١٥].

(٢) قوله: «أشهب عن مالك»، كذا في شب، وفي جه: «أشهب بن عبد العزيز عن مالك».

(٣) لم أقف عليه، والذي في النوادر والزيادات [٨٢/١٣]، من سماع أشهب عن مالك: «قال مالك في المكاتب يشتري أخاه، هل يدخل في كتابته؟، قال: ما سمعت ذلك».

ملكه واشتراه بإذن سيده؛ لأنه لما وجب أن يساويه في الحرية إذا ملكه، وجب أن يساويه في عقد الحرية إذا ملكه، وسواء كان ذلك عقد كتابة أو غيرها.



[٢٧٨٩] مسألة: قال: وإذا مات المكاتب وترك ولداً وأمّاً ولداً، فسعوا، ثم هلكوا وتركوا أموالاً فيها وفاءً، وتركوا أمهم، فهي أمة، وما تركوا من المال لسيدهم<sup>(١)</sup>.

✎ إنما قال ذلك؛ لأنه لم يبق أحد ممن ثبت له عقد الكتابة ولا وجب له حكمها؛ لأن أم ولد المكاتب تبع له ولم يقع عليها عقد كتابة. ألا ترى: أنها تباع إذا احتاج المكاتب أو ولده إلى بيعها.



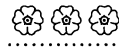
[٢٧٩٠] مسألة: قال: وإذا ترك المكاتب ولداً ومالاً ليس فيه وفاءً من كتابته، دفع ذلك إليهم إذا كانوا مأمونين.

وإن ترك مالاً فيه وفاءً، فدعوا إلى أخذه والقيام بالنجوم، فليس ذلك لهم<sup>(٢)</sup>. ✎ إنما قال: «إن مال المكاتب يدفع إلى ولده إذا كانوا أمناء؛ ليسعوا فيه؛ فلائنه قد وجب لهم من عقد الكتابة ما وجب لأبيهم، فكان لهم أن يسعوا في ماله ليؤدوا الكتابة، كما كان يسعى أبوهم.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، الموطأ [١١٧٥ / ٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، المدونة [٥٠٦ / ٢].

فإن كان في المال وفاءٌ بالكتابة، أخذه السَّيِّدُ بكتابتِهِ وَعَتَّقُوا، ولم يُدفع إليهم ليؤدُّوه على نجومه؛ خيفة أن يتلفوه فيبطل حقَّ السَّيِّدِ ولا يحصل لهم عتق. فإن كانوا غير مأمونين، فليس على السَّيِّدِ دفع ذلك إليهم، وله أخذ المال؛ لأنَّهم قد عجزوا عن السَّعي ورجعوا عبيداً له.



[٢٧٩١] مسألة: قال: وإذا أعتق المكاتِبُ عبده أو تصدَّق بشيءٍ من ماله، ولم يعلم بذلك سيِّده حتَّى عتق المكاتِبُ، نفَّذ ذلك عليه. وإن علم السَّيِّدُ قبل ذلك فردّه، ثمَّ عتق المكاتِبُ، [ج٤؛ ١٤/ب] لم يكن عليه إخراجُه، إلَّا أن يفعل ذلك من عند نفسه<sup>(١)</sup>.

﴿ه﴾ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ المكاتِبَ إنَّما كان ممنوعاً من العتق والصدقة من أجل حقِّ سيِّده، فإذا زال ذلك عنه، نفَّذ عليه، كالمدين إذا أعتق، ثمَّ قضى الدين بعد العتق، نفَّذ عتقه.

وإن ردَّ السَّيِّدُ بطل ذلك، كما يُردُّ عتق المولَّى عليه إذا أعتق. ولا يلزم المكاتِبَ عتق من أعتق بعد ذلك، كما لا يلزم المحجور عتق ما أعتقه في حال الحجر، وكذلك السَّفيه والعبد إذا أعتقا في حال الحجر والعبودية،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، الموطأ [١١٧٥ / ٥].

فليس يلزم كل واحدٍ منهما تنفيذ ما أعتقه إذا ولي نفسه بالرشد أو الحرية، إذا كان من يلي عليهما قد ردّه، من: السيّد والوصي.



[٢٧٩٢] مسألة: قال: ولا بأس أن يُكاتبَ المكاتبُ عبده على وجه الرغبة وطلب المال، فإن كان ذلك لمحاباةٍ، فلا يجوز<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ الْمَكَاتِبِ عَبْدَهُ عَلَى وَجْهِ الرَّغْبَةِ وَطَلَبِ الْمَالِ، ضَرْبٌ مِنَ الْمَتَاوَجِرَةِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَحَابَاةٌ أَوْ عَتَقَ بغير عوضٍ، فلا يجوز ذلك؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَالٍ بغير عوضٍ، وَلَمْ يَأْذِنْ لَهُ سَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ.



[٢٧٩٣] مسألة: قال: ولا يجوز للمكاتب أن يُعتَقَ عبده إلا بإذن سيِّده، فإن أذن له، ثُمَّ عَتَقَ الْمُكَاتِبُ، كَانَ وَلَاؤُهُ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمَكَاتِبُ قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ، كَانَ وَلَاؤُهُ لِسَيِّدِ الْمَكَاتِبِ.

وَإِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يَعْتَقَ الْمَكَاتِبُ، وَرَثَةُ سَيِّدِ الْمَكَاتِبِ.

وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ يَكْتَابُ عَبْدَهُ فَيُعْتَقُ مَكَاتِبُهُ قَبْلَهُ، فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ، فَإِنْ عَتَقَ

رَجَعَ إِلَيْهِ.

وإن مات قبل أن يؤدّي وله ولدٌ أحرارٌ، لم يرثوا ولاءَ مُكَاتَبِ أبيهم؛ لأنّه لم يثبت لأبيهم ولاءٌ، ولا يثبت ولاءٌ حتّى يَعْتَقَ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ ولاء ما أعتق المكاتب له»؛ لأنّه ممّن قد ثبت له عقد حرّية في حال عتقه عبده، فإذا أدّى الكتابة، ثبت له حكم الولاء.

فإن مات المكاتب قبل أن يؤدّي الكتابة، كان ولاء مُعْتَقِهِ لسيّد المكاتب؛ لأنّ المكاتب لم يتقرّر له ولاءٌ من أعتقه؛ لأنّه لم تتم له حرّية حين مات مكاتباً. وكذلك المُكَاتَبُ إذا كاتب عبده، فقد ثبت له عقد ولاءٍ على مُكَاتَبِهِ، فإن مات المُكَاتَبُ الأعلى قبل أن يؤدّي المكاتب الأسفل، كان ولاء الأسفل لسيّد المُكَاتَبِ الأعلى، ولم يكن لولد المكاتب الأعلى؛ [ج ٥٥/١] لأنّ أباهم لم يثبت له ولاءٌ.

وإن أدّى المكاتب الأسفل الكتابة، ثمّ أدّى المكاتب الأعلى الكتابة، كان ولاء المكاتب الأسفل للمكاتب الأعلى، وولاء المكاتب الأعلى لسيّده، على هذا الترتيب يكون حكم الولاء في هذا.

فأما العبد القنّ إذا أعتق بإذن سيّده، فالولاء للسيّد دون العبد؛ لأنّ العبد لم يثبت له عقد حرّية يكون له بها الولاء، كما ثبت ذلك للمكاتب.



(١) قوله: «يثبت ولاءٌ حتّى يَعْتَقَ»، كذا في شب، وجه، وفي عز ٦/ب: «يثبت لهم ولاءٌ حتّى يَعْتَقَ أبوهم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٢)، الموطأ [٥/ ١١٧١]، المختصر الصغير، ص (٤٥٧).

[٢٧٩٤] مسألة: قال: وإذا كاتب النصراني عبده النصراني، ثم أسلم المكاتب فبيع، فأدّى كتابته، ثم عتق، فولاؤه للمسلمين حتى يُسلم سيده، فإذا أسلم، انتقل ولاؤه إليه.

وإن كاتبه بعد أن يسلم العبد، لم ينتقل إليه ولاؤه، وكان بمنزلة العبد المسلم يُعتقه النصراني.

فإن رضي العبد أن يكون مكاتباً للنصراني وهو مسلم، لم يكن ذلك له، وبيعت كتابته<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى لكَافِرٍ رِقٌّ عَلَى مُسْلِمٍ، فَوَجِبَ أَنْ تَبَاعَ كِتَابَةُ الْعَبْدِ الْمَكَاتِبِ إِذَا أَسْلَمَ، كَمَا وَجِبَ أَنْ يَبَاعَ الْعَبْدُ إِذَا أَسْلَمَ مَتَى كَانَ مُلْكًا لَكَافِرٍ. ﴾

فإذا أدّى المكاتب الكتابة إلى من اشتراه وعتق، كان ولاؤه للذي عقد كتابته - وهو النصراني -؛ لأنه قد كان ثبت له عقد الولاء حين كاتبه وهو نصراني مثله، إذا كان العبد ممن جاز له ملكه في حال كتابته.

فأما إذا كاتبه بعد أن أسلم العبد، فإنه تُباع كتابته، فإذا أداها إلى المشتري، كان ولاؤه للمسلمين؛ لأن سيده الكافر لم يجز له ملكه في حال ما كاتبه.

وذلك بمنزلة ما لو أعتقه بعد أن أسلم العبد، لم يكن له الولاء؛ من قبل أن ملك الكافر على المسلم غير مستقر.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، المدونة [٢/ ٤٨٥].

ألا ترى: أنه يجب إزالته عنه؛ لنقصان حرمة ملك الكافر عن ذمة<sup>(١)</sup> المملوك المسلم، فلم يكن له الولاء لهذه العلة.

فإن قيل: أليس الحرُّ إذا ملك أباه أو ابنه، وجب عتقه عليه، ثمَّ يكون له الولاء، فكَذلك يجب أن يكون في الكافر إذا أعتق عبده المسلم<sup>(٢)</sup>؟

قيل: لا يجب أن يكون كذلك؛ من قِيلَ أن عتق الأب على ابنه إذا ملكه والابن على أبيه إذا ملكه، إنّما هو من أجل حرمة كلّ واحدٍ منهما على الآخر ووجوب حقّه عليه؛ لا لنقصان حرمة عن حرمة ماله، والكافر فإنّما أزيل ملكه عن عبده المسلم؛ [جه ١٤٥/ب] لنقصان ملكه، لا من أجل حرمة، فافترقا لهذه العلة.

[٢٧٩٤-٢] مسألة<sup>(٣)</sup>: قال: ولا يجوز أن تبقى كتابة الكافر على المسلم حتّى يؤدّيها، وإن رضي بذلك المكاتب<sup>(٤)</sup>.

لأنّ في ذلك ملك الكافر للمسلم، كما لا يجوز أن يبقى رِقُّ الكافر على المسلم وإن رضي بذلك العبد، وإذا كان الأمر على ما وصفنا، لم يجز أن يبقى ملك الكافر على المسلم، بل تجب إزالته عنه، ولم يكن له الولاء إذا كان عتقه له بعد إسلامه، أو كتابته له بعد إسلامه، على ما بيّناه.



(١) قوله: «ذمة»، كذا في شب، وفي جه: «حرمة».

(٢) لم أقف على من قال بهذا الاعتراض.

(٣) قوله: «مسألة»، مثبت في شب دون جه، إذ هي في جه متصلة بالمسألة السابقة.

(٤) هذه المسألة غير مثبتة في المطبوع، وينظر: المدونة [٢/٤٨٥].

[٢٧٩٥] مسألة: قال: وإذا كاتب الرجل على نفسه وعلى ولده، ثم أدّى

عنهم، لم يرجع عليهم، وكذلك الإخوة، لا يرجع بعضهم على بعض<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا مَلَكَهُمْ الْحُرُّ وَجِبَ عَلَيْهِ عَتَقُهُمْ، فَلَمَّا مَلَكَهُمْ الْمَكَاتِبُ بِالْأَدَاءِ عَنْهُمْ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى عَنْهُمْ فَقَدْ أَعْتَقَهُمْ، كَمَا لَا يَرْجِعُ الْحُرُّ إِذَا مَلَكَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ فَعَتَّقَ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُمْ بِهِ أَوْ بَقِيمَتِهِمْ، فَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ مِثْلُهُ إِذَا أَدَّى عَمَّنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، إِذَا مَلَكَه لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ. ﴾



[٢٧٩٦] مسألة: قال: ولا بأس بمُقَاطَعَةِ الْمَكَاتِبِ، بِأَنْ يَعَجِّلَهُ بَعْضُ مَا

كَاتَبَ عَلَيْهِ وَيُضَعُ عَنْهُ بَعْضُهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ ضَرْبٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَفِعْلُ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهَا عَتَقٌ بِصِفَةٍ، فَجَازَ ذَلِكَ فِيهَا، وَلَيْسَتْ أَيْضًا دَيْنًا ثَابِتًا فَيَدْخُلُهُ وَضْعٌ وَتَعَجُّلٌ، كَمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ الثَّابِتِ. ﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّهَا تَسْقُطُ بِعَجْزِ الْمَكَاتِبِ عَنِ الْأَدَاءِ، وَلَيْسَ يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِعَجْزِ

الْمَدِينِ عَنِ الْأَدَاءِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، النوادر والزيادات [١٣ / ٨٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، الموطأ [٥ / ١١٥٨]، المختصر الصغير، ص (٤٥٧).



[٢٧٩٧] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين الشريكين، فلا تجوز مُقَاطَعَةُ

أحدهما إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ<sup>(١)</sup>، ولا يجوز له أَنْ يأخذ من ماله شيئاً إِلَّا بِإِذْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ بِمُقَاطَعَتِهِ لَهُ دُونَ شَرِيكِهِ، يَسْتَبَدُّ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الْمَكَاتِبِ دُونَ شَرِيكِهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمَكَاتِبِ لِشَرِيكِهِ فِيهِ حَقٌّ مِثْلُ مَا هُوَ لَهُ، كَمَا أَنَّ رَقَبَةَ الْمَكَاتِبِ مِلْكٌ لِهَمَا جَمِيعًا، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَقَبَتِهِ وَلَا مِنْ مَالِهِ شَيْئًا بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ. ﴾



[٢٧٩٨] مسألة: قال: وإذا قاطع أحد الشريكين المكاتبَ بإذن صاحبه، ثمَّ

اقتضى الَّذِي لم يقاطع مثل ما قاطع [ج١/١٤٦] عليه صاحبه أو أكثر، ثمَّ عجز، فهو بينهما نصفين.

وإن اقتضى أقلَّ، ثمَّ عجز المكاتبُ، فَأَحَبُّ الَّذِي قاطع أن يترك<sup>(٣)</sup> نصف ما يفضل به ويكون العبد بينهما، فذلك له، وإن أبى، فجميع العبد للَّذِي لم يقاطعه. فإن مات المكاتب عن مالٍ؛ استوفى الَّذِي لم يقاطع ما بقي من كتابته، وكان الفضل بينهما شطرين<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ - الَّذِي قَاطَعَهُ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ -، قَدْ

(١) قوله: «بإذن شريكه»، كذا في شب، وفي جه: «بإذنه».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، الموطأ [١١٥٤/٥].

(٣) قوله: «يترك»، كذا في شب، وفي جه وعز: «يرد».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، الموطأ [١١٥٤/٥ و ١١٥٥ و ١١٥٦].

اختار جعل المكاتب لشريكه الَّذِي لم يقاطعه، بتركه أن يردَّ إليه ما فضلهُ به ممَّا أخذه من مال المكاتبِ؛ لأنَّ مال المكاتب فيه حقٌّ للشريكين جميعاً، فليس لأحدهما أن يفضل شريكه بشيءٍ من ماله، فإذا لم يردَّ إليه ما يخص شريكه من الفضل، اختار إسلامه، فصار المكاتب كله لشريكه، أو بمقدار ما فضله شريكه الَّذِي قاطع عليه.

وأشبه ذلك سيّد العبد الجاني إذا اختار إسلامه بتركه أن يفديه.

وقوله: «إن مات المكاتب عن مالٍ، استوفى الَّذِي لم يقاطع ما بقي من كتابته<sup>(١)</sup>، ثمَّ يكون الفضل بينهما شطرين»، فلأن يستوفي كل واحدٍ من السيدين حقه من الكتابة<sup>(٢)</sup>، ولا يفضل أحدهما الآخر، ثمَّ يكون ما فضل بينهما شطرين؛ لأنَّهُ مات عبداً لهما، فورثاه بالرقِّ، وليس أحدهما أولى بماله من الآخر.



[٢٧٩٩] مسألة: قال: وإذا قاطع أحدهما على نصف حقه بإذن صاحبه، ثمَّ

اقتضى الَّذِي تمسك أقلَّ ممَّا قاطع عليه صاحبه، ثمَّ عجز، فشاء الَّذِي قاطع أن يردَّ نصف ما فضله به، فعل وكان العبد بينهما على حاله.

(١) قوله: «ما بقي من كتابته»، كذا في شب، وفي جه: «ما بقي من حقه من الكتابة، ولا يفضل أحدهما الآخر».

(٢) من قوله: «ثم يكون»، إلى هذا الموضع، غير مثبت في جه.

فإن أبا، فللذي تمسك بالرق حصّة صاحبه الذي قاطع عليه المكاتب، وهو ربه، فصار له ثلاثة أرباع العبد، وللذي قاطع ربع<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: مِنْ وَجوب مساواة الشريكين في مال المكاتب بحسب ما يملكه منه، كما وجب مساواتهما في رقبته، فمتى قاطع أحد الشريكين في نصف الكتابة واقتضاها من العبد، ثم عجز المكاتب، كان عليه أن يردّ على شريكه ما يخصّه منها ممّا فضل عليه.﴾

فإن أبا، كان مقدار ذلك من رقبته لشريكه؛ لأنّه قد اختار إسلامه إليه، كاختيار سيّد العبد الجاني رقبة<sup>(٢)</sup> العبد إلى المجني عليه، إذا لم يفتده بأرش الجناية.



[٢٨٠٠] مسألة: قال: وإذا قاطع المكاتب سيّده فعجل له العتق، وكتب عليه ما بقي عليه من قطاعته، ثم مات المكاتب وعليه دين، فإن السيّد لا يحاصّ بذلك غرماءه، وهم يُبدّون قبله<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْغُرْمَاءَ قَدْ أَخَذَ مِنْهُمْ مَالٌ، فَكَانُوا أَحَقَّ بِمَالِ الْغَرِيمِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانَتْهُمْ وَجَدُوا [جه ١٤٦/ب] عين أموالهم.﴾

ألا ترى: أن بائع السلعة أولى بها إذا وجدها بعينها عند المفلس من سائر

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٣)، الموطأ [١١٥٦/٥].

(٢) قوله: «الجاني رقبة»، كذا في شب، وفي جه: «الجاني إسلام رقبة».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، الموطأ [١١٥٣/٥ و ١١٥٧].

غرمائه؛ لقوة سببه، فكذلك غرماء المكاتب إذا عتق أولى بماله من سيده؛ لأن سيده ليس له عين مالٍ كان دفعه إليه؛ لأن العتق ليس هو مالاً، فكان الغرماء أولى بماله لهذه العلة.



[٢٨٠١] مسألة: قال: وليس للمكاتب أن يقاطع سيده إذا كان عليه دين، فيعتق ويصير لا شيء له؛ لأن أهل دينه أحق بماله<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَاطِعُ سَيِّدَهُ عَلَى مَالِ الْغُرْمَاءِ<sup>(٢)</sup>، وَلَيْسَ يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.﴾



[٢٨٠٢] مسألة: قال: ولو قاطع سيده بأموال الناس وهي عليه دين ودفع إليه ذلك، لم يكن ذلك جائزاً<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ أَمْوَالَ النَّاسِ هِيَ حَقُوقٌ لَهُمْ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْرِجَهَا عَنْهُمْ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَكَانَ لَهُمْ أَخْذُهَا مِنْ يَدِ سَيِّدِ الْمَكَاتِبِ.﴾



[٢٨٠٣] مسألة: قال: ومن قاطع سيده على رقيق، فوجد منهم جارية حاملاً، ردّها وأخذ قيمتها.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، الموطأ [١١٥٨/٥]، المدونة [٤٧٠/٢].

(٢) قوله: «على مال الغرماء»، كذا في شب، وفي جه: «بأموال الناس».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، المدونة [٤٧٠/٢].

فإن لم يكن له مالٌ، لم تَتَمَّ عَتَاقَتُهُ إِلَّا بِذَلِكَ.

فإن زعم أنَّ الولد منه، أُخِذَ منه قيمتها<sup>(١)</sup>، ولا تُؤْخَذُ قيمة ولدها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ السَّيِّدَ يَأْخُذُ قِيَمَةَ الْجَارِيَةِ إِذَا رَدَّهَا عَلَى الْمَكَاتِبِ لِعَيْبٍ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَهُ بِصَفَةِ مَا، وَهِيَ أَدَاءُ الْكِتَابَةِ، فَإِذَا لَمْ تَقْعِ الصَّفَةُ، لَمْ تَقْعِ الْعِتَاقَةُ، وَكَانَ لَهُ أَخْذُ قِيَمَتِهَا إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْقِيَمَةَ، كَمَا يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي ثَمَنَهَا إِذَا رَدَّهَا بَعِيْبٍ: مِنْ حَمْلٍ بِهَا أَوْ غَيْرِهِ. »

فإن لم يجد المكاتب قيمتها، عجز وصار عبداً؛ لأنَّ سيِّده إِنَّمَا أَعْتَقَهُ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وكذلك إن زعم المُكَاتِبُ أنَّ الولد منه، لحق به، وكان عليه قيمتها لسيِّده دون قيمة ولدها؛ لأنَّ الولد في حال حملة لم تثبت له قيمةٌ، فلم يدخل السيِّد على أنَّ له قيمته، فلم تجب على المكاتب قيمة الولد.



[٢٨٠٤] قال: ومن قاطع مكاتبه بعبدٍ فاعْتُرِفَ، رَجَعَ عَلَى الْمَكَاتِبِ

بقيمته<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ قَدْ رَضِيَ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ الَّذِي قَاطَعَهُ بِهِ دُونَ قِيَمَةِ

(١) قوله: «منه قيمتها»، كذا في شب وجه، وفي عز/٦ ب: «منه قيمتها وحدها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٤).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، المدونة [٢/٤٧٠]، النوادر والزيادات [١٣/١١٧]،

البيان والتحصيل [١٥/٢٢٣].

المكاتب، فوجب أن يرجع بقيمة العبد بدلاً من الكتابة؛ لأنه رضي بذلك حين قاطع مكاتبه على العبد، فإذا استُحِقَّ، كانت له قيمته.



[٢٨٠٥] مسألة: قال: وإذا قاطع المكاتب سيده بحليٍّ استُرِفَعَهُ، أو ثيابٍ استُودِعَهَا، ثمَّ اعترفَ ذلك في يدي سيده، لم تجزِ قَطَاعَتُهُ، ولم يؤخذ الحقُّ بالباطل<sup>(١)</sup>.

[ج٤٧/١] **ك**هَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَطَاعَةَ الْمَكَاتِبِ سَيِّدَهُ إِنَّمَا كَانَتْ بِصِفَةٍ مَا، وَهِيَ أَنْ يَصَحَّ لَهُ مُلْكُ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْحَرِيَّةِ الَّتِي يَوْعُهَا عَلَى الْمَكَاتِبِ، فَإِذَا لَمْ يَصَحَّ مَلِكُ السَّيِّدِ عَلَى مَا دُفِعَ إِلَيْهِ، لَمْ تَثْبُتِ الصِّفَةُ، وَرَجَعَ الْمَكَاتِبُ عَبْدًا كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّ الْحَرِيَّةَ تَجِبُ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ، أَوْ أَدَاءِ مَا قَاطَعَهُ السَّيِّدُ عَلَيْهِ مِنْهَا.



[٢٨٠٦] قال: وإذا كان العبد بين الرَّجُلَيْنِ، فقاطعه أحدهما بغير إذن شريكه، فمات المكاتب وله مالٌ أو عَجَزَ، فليس لمن قاطعه شيءٌ من ماله، ولم يكن له أن يردَّ ما قاطعه عليه ويُرجعَ حقَّه في رقبته.

وقد قيل: إنه إذا قاطع بغير إذن شريكه<sup>(٢)</sup> ثمَّ مات عن مالٍ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الَّذِي

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، النوادر والزيادات [١٣/١١٧]، البيان والتحصيل

[٢٢٢/١٥].

(٢) قوله: «شريكه»، كذا في شب، وفي جه وعز/ب: «سيده».

لم يقاطع بما بقي له من المال، ثُمَّ يَقتَسِمَانِ الفضل، فَإِنْ عَجَزَ فَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ نصف ما يفضله به ويكون على نصيبه في العبد، فذلك له.

والإذن وغير الإذن سواءً إذا أراد أن يردَّ ما يفضل به، وإنما يفترق إذا أراد الْمُقَاتِعُ أَنْ يَحْبِسَ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ وَيُسَلِّمَ حَصَّتَهُ فِي الْعَبْدِ، وَيَأْبَى ذَلِكَ الَّذِي لَمْ يُقَاتِعْ، فَذَلِكَ لِلَّذِي أَبَى، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلَّذِي قَاطَعَ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَاطَعَ الْمَكَاتِبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ عَلَى مَا أَخَذَهُ مِنْهُ، فَقَدْ اخْتَارَ تَرْكَ حَصَّتِهِ لَشَرِيكِهِ بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ وَيُرْجَعَ حَقُّهُ فِي رَقَبَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِتَرْكِ ذَلِكَ لَشَرِيكِهِ بَدَلًا مِمَّا أَخَذَهُ مِنْ مَالِ الْمَكَاتِبِ، كَمَا يَسْلَمُ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْجَانِي عَبْدَهُ بِجَنَايَتِهِ، فَلَيْسَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ وَيَخْتَارَ دَفْعَ أَرْشِ الْجَنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ تَرْكَ ذَلِكَ.

ووجه قوله الآخر: «إِنَّ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى شَرِيكِهِ مَا فَضَّلَهُ بِهِ، وَيَكُونُ حَقُّهُ بَاقِيًا فِي الْعَبْدِ»؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ قَاطَعَ الْمَكَاتِبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ فِي الْكِتَابَةِ، فَلَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا بِهَذَا الْفِعْلِ.

وليس كذلك سَيِّدُ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَارَ بَعْدَ جَنَايَةِ الْعَبْدِ أَنْ يَسْلَمَ الْعَبْدَ إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَالْمُقَاتِعُ لِلْمَكَاتِبِ فَلَمْ يَخْتَرْ تَرْكَ نَصِيبِهِ مِنَ الْعَبْدِ بِمَا قَاطَعَهُ.

وسواءً كان ذلك بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَرُدَّ مَا فَضَّلَهُ بِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَصِيبُهُ لَشَرِيكِهِ، فَيَكُونُ قَدْ اخْتَارَ تَرْكَ نَصِيبِهِ بِمَا [ج ١٤٧/ب] فَضَّلَ عَلَى شَرِيكِهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٤)، الموطأ [٥/ ١١٥٠ و ١١٥٤].

ويشبه سيّد العبدِ الجاني في هذا الوقت<sup>(١)</sup>، إذا اختار تسليم عبده الجاني بترك أن يفتديه بأرش الجناية.

وهذا القول هو أصحّ عندي وأولى، والله أعلم، وهو الَّذِي حكاه غير واحدٍ من أصحاب مالِك.



[٢٨٠٧] مسألة: قال: وإذا كان المكاتبُ بين الرجلين، فترك أحدهما للمكاتبِ ما عليه، ثمّ مات المكاتبُ عن مالٍ، فليست تلك بعتاقةٍ، ولكن يقتضي الَّذي لم يَضَعْ ما بقي له، ويقتسمان الفضل<sup>(٢)</sup>.

هـ إنّما قال ذلك؛ لأنّ هذا إنّما وَضَعَ عنه دراهم عليه وليست عتاقةً، ولو كانت عتاقةً، لكان باقي المال للَّذي فيه الرقّ.

ألا ترى: أنّه لا يجب أن يُقَوِّم باقي المكاتب على الشريك الَّذي وضع عنه الكتابة، ولو كان ذلك عتقاً، لوجب أن يَقَوِّم عليه.

وكذلك لو مات فأدّى إلى ورثته، كان ولاؤه لمن عقد كتابته، لا لمن قبضها منه بعد موته.



(١) قوله: «الوقت»، كذا في شب، وفي جه: «الموضع».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٥)، الموطأ [١١٧٢/٥].



[٢٨٠٨] قال: وإذا هلك الرجل وترك مكاتبًا وولدًا: بنين ونساءً، فأعتقَ

بعضهم حصته، لم تكن تلك عتاقةً، ولا يثبت له من الولاء شيءٌ.

فإن عجز المكاتب، لم يَقُومَ على من أعتقه، والولاء لمن عقد الكتابة.

وليس لمن ورث السيّد من النساء شيءٌ، وإن أعتقن نصيبهنَّ.

والمكاتبُ بمنزلة عبدٍ أعتقه سيّده بعد خدمته<sup>(١)</sup> سنين، فإذا هلك سيّده

قبلها، خَدَمَ ورثته بقيّتها ثمَّ عَتَقَ، وكان ولاؤه لمن عقد عتقه، وللرجال من ولده أو عصبيته<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ عَتَقَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ لِلْمَكَاتِبِ، إِنَّمَا هُوَ وَضَعُ حَقِّهِ<sup>(٣)</sup>،

وهو ترك دراهم عليه، وليست بعتاقةٍ مُبْتَدَأَةٍ، فلم يجب أن يَقُومَ عليه نصيب شريكه في حال كتابته، ولا إذا عجز، ورجع متى عجز عبداً لهما.

والولاء لمن عقد كتابته؛ لَأَنَّهُ الْمُعْتَقُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ.

وترث النساء الكتابة؛ لِأَنَّهَا مَالٌ.

ولا يَرِثُنَ ولاءه إذا عتق المكاتبُ؛ لَأَنَّ النِّسَاءَ لَا يَرِثُنَ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْئًا؛

لضعف حرمتهم عن حرمة الرجال.

وللنساء من الولاء ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو أولاد من أعتقن؛ لَأَنَّ

(١) قوله: «خدمته»، كذا في شب، وفي جه: «حرية».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٥)، الموطأ [١١٧٠ / ٥]، المختصر الصغير، ص (٤٥٧).

(٣) قوله: «إنما هو وضعُ حقه»، كذا في شب، وفي جه: «إنما هو وضعُ حقه من الكتابة».

ذلك عن مباشرة العتق، فأما ما يؤخذ بِمِراثٍ، فلا تَرثُ النِّساءُ منه شيئاً؛ لأنَّ  
الولاءَ إِنَّمَا يُورَثُ [ج ٨/١٤٨] بالتَّعْصِيبِ لا الرَّحْمِ.

وقوله: «إِنَّ الْمَكَاتِبَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ خِدْمَةِ سَنِينَ»، يعني  
بذلك: أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ عَقَدَ كِتَابَتَهُ - وَهُوَ السَّيِّدُ -، دُونَ وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَعْتَقَهُ  
فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ عَتَقَهُ يَتِمُّ بَعْدَ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ، كَمَا يَتِمُّ عَتَقُ  
الْمُخْدَمِ<sup>(١)</sup> بَعْدَ سَنِينَ بِتَمَامِ الْخِدْمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ.

وَالْوَلَاءُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِمَنْ عَقَدَ حُرِّيَّتَهُ دُونَ وَرَثَتِهِ، وَإِنَّمَا يَرِثُ الْوَلَاءَ عَنْهُ  
عَصْبَتُهُ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.



[٢٨٠٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا وَرِثَتْ امْرَأَةٌ مَكَاتِبًا مِنْ أَبِيهَا - لَمْ يَصِرْ<sup>(٢)</sup> لَهَا مِنْ  
مِيرَاثِهِ غَيْرُهُ<sup>(٣)</sup> -، ثُمَّ أَعْتَقَتْهُ، فَلَيْسَ لَهَا مِنْ وَلَائِهِ شَيْءٌ، وَوَلَاؤُهُ لِمَنْ عَقَدَ كِتَابَتَهُ<sup>(٤)</sup>.  
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا وَضَعَتْ عَنْهُ دِرَاهِمَ كَانَتْ لَهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لَا  
تَمْلِكُ رَقَبَتَهُ فَتَعْتَقَهُ، وَالْمَعْتَقُ لَهُ هُوَ أَبُوهَا الَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ دُونَهَا.



(١) قوله: «المخدّم»، هو الرقيق الذي يعطى لخدمة شخصٍ آخر، ينظر: شرح حدود ابن  
عرفة، ص (٣٤٩).

(٢) قوله: «يصر»، كذا في شب وجهه، وفي عز ٧/أ: «يكن».

(٣) قوله: «من ميراثه غيره»، كذا في شب، وفي جه: «من ميراثه شيئاً غيره».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٨٥)، الموطأ [١١٧٣/٥].

[٢٨١٠] مسألة: قال: ومن قاطع عبده على دنائير وأسفار يسافرهما، فلا

ينبغي له؛ لأنه لا تتم حرمة، وذلك عليه، ولكن يعطيه مكان تلك الأسفار شيئاً  
ويُضِي له عتقه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَدَّى كِتَابَتَهُ وَجَبَ عَتَقُهُ؛ وَالْأَسْفَارُ لَيْسَتْ بِكِتَابَةٍ؛

لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَالٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِطَهَا السَّيِّدُ عَلَى مَكَاتِبِهِ؛ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ قَدْ شَرَطَ  
عَلَيْهِ بَعْدَ عَتَقِهِ خِدْمَةً، وَذَلِكَ يُكْرَهُ.



[٢٨١١] مسألة: قال: ومن قاطع مكاتباً له وبَتَّ عَتَقَهُ وَنَجَّمَ عَلَيْهِ النُّجُومَ،

ثُمَّ إِنْ الَّذِي أُعْتِقَ مَاتَ وَأَقَامَ نَحْواً مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً، ثُمَّ جَاءَ الَّذِي قَاطَعَهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ  
لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ كَانَ يَبَايِعُ النَّاسَ وَيَشْتَرِي، فَلَا شَيْءَ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ مِنْ أَمْرِ الْإِنْسَانِ أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ حَقَّهُ هَذِهِ الْمَدَّةَ

الطَوِيلَةَ وَلَا يَتَقَاضَاهُ وَلَا يَذْكُرُهُ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ عَادَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ كُلَّ  
مَنْ ادَّعَى دَعْوَى يَخْرُجُ بِهَا مِنْ عَرَفِ النَّاسِ لَمْ يَقْبَلْ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٥).

(٢) في المطبوع من النوادر والزيادات [١٣/١٠٨]: «ثُمَّ قَامَ السَّيِّدُ يَطْلُبُ ذَلِكَ مِنْ وَلَدِهِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٥)، النوادر والزيادات [١٣/١٠٨].

[٢٨١٢] مسألة: قال: ومن وَهَبَتْ لَهُ كِتَابَةٌ مُكَاتَبٍ، فلا بأس أن يقاطعه بذهبٍ أو وَرَقٍ أو عَرَضٍ، مثل ما كان يفعل <sup>(١)</sup> سيِّده <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَهَبَ لَهُ الْمَكَاتِبُ أَوْ اشْتَرَاهُ، فَقَدْ قَامَ فِي ذَلِكَ مَقَامَ بَائِعِهِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَقَاطِعَهُ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لِبَائِعِهِ، وَكَمَا جَازَ لِمُشْتَرِي الْعَرِيَّةِ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَبِيعَهَا وَيَأْكُلَهَا وَيَتَصَرَّفَ فِيهَا كَمَا كَانَتْ تَجُوزُ لِلْمُعْرِِي، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِمَنْ اشْتَرَى كِتَابَةَ مَكَاتِبٍ أَوْ وَهَبَتْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا مَا كَانَ [ج ١٤٨ ب] يَفْعَلُ سَيِّدُهُ الْأَوَّلُ.



[٢٨١٣] مسألة: قال: ومن كاتب مُكَاتَبًا بطعامٍ، فلا بأس أن يقاطعه بعَرَضٍ أو ذَهَبٍ، إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ هُوَ الَّذِي يَقَاطِعُهُ، وَنَكَرَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ <sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ الَّذِي كَاتَبَهُ إِذَا قَاطَعَهُ مِنْ كِتَابَتِهِ عَلَى شَيْءٍ، فَ[ك] أَنَّهُ إِنَّمَا كَاتَبَهُ بِمَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ دُونَ الطَّعَامِ الَّذِي كَاتَبَهُ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَالِ، فَجَازَ ذَلِكَ لَهُ.

فَأَمَّا غَيْرُ صَاحِبِهِ: فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ؛ لَزَوَالِ مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ، وَبَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ غَيْرُ جَائِزٍ.

(١) قوله: «يفعل»، كذا في شب وجه، وفي عز ٧/أ: «يعطي».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، النوادر والزيادات [٩٢ / ١٣].

(٣) قوله: «العَرِيَّة»، العرية: هي أن يجعل الرَّجُلُ ثَمْرَ نَخْلَتِهِ لِرَجُلٍ محتاجٍ بأكل ثمرتها سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك. ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٩٦)، المغرب للمطرزي، ص (٣١٣).

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، المدونة [٤ / ١٣٠]، الجامع لابن يونس [٣٩٣ / ١].

وكذلك بيع الذهب بالذهب والورق بالورق متفاضلاً أو نسيئاً غير جائز.



[٢٨١٤] مسألة: قال: ولا بأس على من اشترى كتاباً مكاتباً، أن يقاطعه

بمثل ما كان يقاطعه به سيده<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ قَدْ قَامَ فِي الْمَكَاتِبِ مَقَامَ الْبَائِعِ لَهُ، فَجَاز أَنْ يَفْعَلَ فِي كِتَابَتِهِ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ مِنَ الْمَقَاطَعَةِ. ﴾



[٢٨١٥] مسألة: قال: ومن قاطع عبداً، فإن جاء به إلى الأجل، فذلك له،

وإلا أُخِّرَ شهراً ونحوه كما يُؤَخَّرُ الغريمُ، فإن جاء به، وإلا فلا قَطَاعَةَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُؤَخَّرُ شَهْرًا وَنَحْوَهُ - حَسَبَ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ -»؛ حَتَّى يَحْتَالَ فِيهِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَوْ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ مِنْهَا؛ لِيَصِيرَ إِلَى الْحَرِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ. ﴾

فإن وجد ذلك وإلا فقد عجز؛ لأنه لا يجوز أن يؤخر سيده عن أداء الكتابة،

أو المقاطعة إليه، أو عجز العبد؛ لأن في ذلك ضرراً عليه.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، الجامع لابن يونس [٩٠٣/٨]، البيان والتحصيل [٢١٠/١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، ديوان الأحكام الكبرى، ص (٥٢٠)، البيان والتحصيل [٢٠٩/١٥].

[٢٨١٦] مسألة: قال: ومن قاطع مكاتباً على جارية، فزعمت أنها حاملٌ

منه، فاختصما، فعلى من النفقة إلى أن يُقضى بينهما؟

قال: النفقة على الذي الجارية في يديه، وإن قضي بها على المكاتب<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي يَدِهِ الْجَارِيَةُ هِيَ عَلَىٰ مَلَكِهِ فِي الظَّاهِرِ، فَهِيَ عَلَىٰ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يُعْلَمَ زَوَالُهَا عَنْهُ بِثَبُوتِ الْحَمْلِ، فَالِنَفَقَةِ عَلَيْهِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.﴾



[٢٨١٧] مسألة: قال: وليس للمكاتب أن ينكح، ولا يسافر، ولا يخرج من

أرض سيده، إلا بإذنه، اشترط ذلك عليه أو لم يشترطه.

فإن شرط عليه: «إن هو فعل، فمحو كتابته بيده»، ففعل، فليس ذلك بيده،

وليرفعه إلى السلطان، ولا [ج٩٤/١] يفسخ الكتابة إلا السلطان<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ إِذْنٌ لِلْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ، وَلَيْسَتْ تَقْتَضِي إِذْنًا

لَهُ فِي النِّكَاحِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَأْذُونِ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ<sup>(٣)</sup> بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ.﴾

وكذلك لا تقتضي الكتابة السفر، فلا يجوز له أن يسافر إلا بإذن سيده.

فمتى فعل ذلك، لم يجز فسخ كتابته؛ لأنه لا يجوز فسخ الكتابة دون أن

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، النوادر والزيادات [١٩١ / ٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٦)، الموطأ [١١٧٠ / ٥]، المختصر الصغير، ص (٤٥٧).

(٣) قوله: «للمأذون له أن يتزوج»، كذا في شب، وفي جه: «للمأذون له في التجارة أن يتزوج».

يصحّ عجز المكاتب عن أدائها، وليس يُعلم ذلك إلا بأن ينظر السلطان فيه، ويثبت عنده، فيجوز حينئذٍ فسخها.



[٢٨١٨] مسألة: قال: وإذا ولدت المُكاتبَةُ من زوجٍ أو من غير زوجٍ، وأبت الأمُّ أن تُقْضِيَ الكتابةَ والابن قَوِيَ عليها، فليس ذلك لها<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَفِي بِمَا عَقَدَتْ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ إِذَا قَوِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ عَقْدٌ ثَابِتٌ<sup>(٢)</sup>، لَا يَزُولُ إِلَّا بِعِجْزِ الْمَكَاتِبِ عَنِ الْأَدَاءِ. ﴾



[٢٨١٩] مسألة: قال: ومن عَجَزَ نفسه وله مَالٌ وَقُوَّةٌ، فَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، مَضَى إِذَا كَانَ طَائِعًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ - يَعْنِي: صَغِيرًا -، فَلَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ.

وقد قيل: إنه ليس له أن يُعَجَزَ نفسه إذا كان له مَالٌ، وذلك أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.  
﴿ قَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي تَعْجِيزِ الْمَكَاتِبِ نَفْسَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَلَدٌ صَغِيرٌ: ﴾

﴿ فَقَالَ: يَجُوزُ إِذَا اخْتَارَ ذَلِكَ السَّيِّدُ وَالْمَكَاتِبِ. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٦).

(٢) قوله: «ثابت»، كذا في شب، وفي جه: «لازم».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، المدونة [٢/ ٤٦٨]، النوادر والزيادات [١٣/ ٧٧].

ووجه هذا القول: أنَّهما فسخا عقد الكتابة باختيارهما، فجاز لهما ذلك، كما يفسخان عقد البيع والإجارة فيجوز؛ لأنَّ ذلك عقدٌ على معاوضة، كالبيع والإجارة، فجاز فسخهما له إذا لم يتعلَّق بذلك حقٌّ لغيرهما من الولد، فلا<sup>(١)</sup> يجوز إذا كان في ذلك حقٌّ لغيرها.

﴿ ووجه القول الآخر: «إنَّ ذلك لا يجوز وإن اتَّفقا على فسخها»؛ لأنَّ الكتابة عقد حرِّيَّة، والحرِّيَّةُ يتعلَّق بها حقٌّ لله عزَّ وجلَّ، فلا يجوز لهما رفعه. وهي مخالفةٌ للبيع والإجارة؛ لأنَّهما قد عريا من حقوق الله تعالى، والكتابة بالعتق أشبه، - الَّذي لا يجوز رفعه ولا إبطاله، وإن اتَّفقا على ذلك العبد والسيد - .

وكلا القولين له وجهٌ، وهذا القول أشهر قوليه، وهو أصحُّ، والله أعلم.



[٢٨٢٠] مسألة: قال: ومن كاتب عبده وشرط: «أنَّ ما وُلِدَ له من ولدٍ فهم عبيدٌ»، فيُفسخ ذلك، إلَّا أن يشاء السيِّد أن يضع ما شرط من رِقِّ الولد، فتمضي [ج٤٩/ب] الكتابة<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ ولد المكاتب من أمِّته بمنزلته في الكتابة؛ لأنَّ حكم ولد الرِّجل من أمِّته أن يكون مثله في الحرِّيَّة والرِّقُّ؛ بدلالة: أنَّ ولد الحرِّ من أمِّته

(١) قوله: «فلا»، كذا في شب، وفي جه: «ولا».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، البيان والتحصيل [١٥/٢٢٥].



حرّ، فكذلك ولد المكاتب من أمّته مُكَاتَبٌ مثله، وكذلك ولده من زوجته - إذا كانت معه في كتابته - مُكَاتَبٌ مثله.

ومتنى شَرَطَ عليه السيّد: «أنّ ولده لا يدخلون في هذه الكتابة»، كان شرطه فاسداً؛ لأنّه شرطٌ خلاف كتاب الله عزّ وجلّ.

فإن وَضَعَ الشَّرطَ صحّت الكتابة؛ لتغليب أمر الحرية، ولم يُرَفَع عقدها.

وليس يشبه عقد الكتابة عقد البيع والإجارة الَّذي لا يجوز ترك ذلك مع الشرط الفاسد؛ لأنّ عقدهما هو على معاوضةٍ ومُتَاجَرَةٍ، فلا يجوز أن يقعا إلّا على صحّة، وعقد الكتابة يقع على الصّحة وغيرها؛ لأنّ العتق يقع في الملك الصّحيح وشبهة الملك، ويلزم الإنسان عتق ملك غيره إذا كان مشاركاً لمُلكه، وكلّ ذلك لتغليب العتق ووجوب إنفاذه.

وكذلك هذا في المكاتب مثله، تنفّذ الكتابة إذا شَرَطَ الشرط الفاسد فيها.



[٢٨٢١] مسألة: قال: ومن كاتب عبداً على ألف درهم: يُعْطِي كُلَّ شَهْرٍ ديناراً، فأقام عنهم، ثمّ جاءهم بمالهم، فأراد أن يحاسبهم بصرف يومه، فقالوا هم: «بل بصرف ذلك اليوم»، فإنّ الصَّرْفَ صَرَفُ الْيَوْمِ الَّذِي يَدْفَعُهُ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدَّرَاهِمَ عَلَى الْمَكَاتِبِ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ

(١) قوله: «صَرَفُ الْيَوْمِ الَّذِي يَدْفَعُهُ»، كذا في شب وجه، وفي عزّ ٧/ ب: «صرف ذلك اليوم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٧).

بالكتابة، فكأنَّهم يبيعونها منه بالدنانير، فوجب مراعاة ذلك وقت الدَّفْع، لا وقت الصرف.



[٢٨٢٢] مسألة: قال: وإذا خرج المكاتبُ إلى بعض الأغراض وهو مُسْتَقِلُّ بنجومه، فلسادته أن يردُّوه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ إِلَّا بِأَمْرِ<sup>(٢)</sup> سَيِّدِهِ..  
وَلأنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْجِزَ فِي سَفَرِهِ وَيَعُودَ رَقِيقًا، فَلَا يَصِلُ السَّيِّدُ إِلَى خِدْمَتِهِ.



[٢٨٢٣] مسألة: قال: ومن لم يوجد عنده ما يَحِلُّ من نجومه، فليُرْفَعْ إِلَى السُّلْطَانِ، فليضرب له أَجَلًا يَتِمَحَّلُ<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فسخ الكتابة إِلَّا بِنَظَرِ الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ، وَبَعْدَ أَنْ يَتَلَوَّمَ لَهُ وَيؤْخِرَهُ قَلِيلًا لِيَحْتَالَ لَهَا، فَإِنْ وَجَدَهَا، وَإِلَّا فَقَدْ عَجَزَ [ج٥٠/١] وَصَارَ عَبْدًا لَا كِتَابَةَ لَهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٧).

(٢) قوله: «بأمر»، كذا في شب، وفي جه: «بإذن».

(٣) قوله: «يتمحل»، يعني: يسعى، ينظر: لسان العرب [١١/٦١٨].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، المدونة [٢/٤٦٨]، الجامع لابن يونس [٨/٩٢٩].

[٢٨٢٤] مسألة: قال: ومن كاتب على دراهم، فجاء بدراهم عدداً، فأبى أهله أن يأخذوا منه إلا كيلاً<sup>(١)</sup> - ولم يشترطوا كيلاً ولا عدداً -، فإن أعطاهم فرادى وازنةً، فذلك عليهم أن يأخذوها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ <sup>(٣)</sup> قَدْ أَعْطَاهُمْ مَا وَقَعَ عَقْدُ الْكِتَابَةِ بِهِ مِنْ عَدَدِ الدَّرَاهِمِ، وَوَقَّاهُمْ الْوِزْنَ أَيْضًا، فَلَزِمَهُمْ أَخْذُهَا مِنْهُ، وَيَصِيرُ بِأَدَائِهَا حَرًّا. ﴾



[٢٨٢٥] مسألة: قال: ومن قاطع مكاتبه على نجومٍ، وشرط: «إن لم يستقم بها، فلا كتابة له»، فعجز، فلا تفسخ الكتابة إلا بعد بلوغ السلطان<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي فُسْخِهَا بَغِيرَ السُّلْطَانِ وَنَظَرِهِ فِيهَا تَطَرُّقًا إِلَى رَفْعِ عَقْدِ الْحَرِيَّةِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُوجِبُ رَفْعَهُ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ ذَلِكَ غَيْرَ السُّلْطَانِ إِذَا ثَبِتَ عِنْدَهُ عَجْزُ الْمَكَاتِبِ. ﴾



(١) في البيان والتحصيل [٢١٨/١٥]: «فأبى أهله أن يأخذوا إلا كيلاً وفيها زيادة في وزنها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، البيان والتحصيل [٢١٨/١٥].

(٣) قوله: «لأنهم»، كذا في شب، وفي جه: «لأنه».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، المدونة [٤٥٦/٢].

[٢٨٢٦] مسألة: قال: وإذا كان المكاتبُ صانعاً بيده، ثم عَجَزَ نفسه، فإذا لم يُعَلِّمْ كَذِبُهُ، جاز ذلك<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ عَجْزُهُ، وَجِبَ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَجَّزَ نَفْسَهُ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَىٰ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ. ﴾



[٢٨٢٧] مسألة: قال: وإذا جَرَحَ المكاتبُ:

﴿ فَإِنْ قَوِيَ عَلَىٰ أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ مَعَ كِتَابَتِهِ، أَذَاهُ وَمَضَىٰ. ﴾  
 ﴿ فَإِنْ لَمْ يَقْوَ فَقَدْ عَجَزَ. ﴾

وَعَقْلَ الْجَرَحِ قَبْلَ الْكِتَابَةِ، وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ:

﴿ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ الْجَرَحِ وَيُمْسِكَ الْغَلَامَ، فَعَلَ. ﴾  
 ﴿ وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُسَلِّمَهُ، أَسْلَمَهُ<sup>(٣)</sup>. ﴾

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ عَقْلَ الْجَنَايَةِ قَبْلَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالرَّقَبَةِ، وَلَيْسَتْ الْكِتَابَةُ كَذَلِكَ، فَكَانَتِ الْجَنَايَةُ مُبَدَّأَةً عَلَى الْكِتَابَةِ، فَإِنْ أَذَاهَا وَإِلَّا فَقَدْ عَجَزَ، وَخَيْرٌ سَيِّدُهُ فِي افْتِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجَنَايَةِ، أَوْ إِسْلَامِ رَقَبَتِهِ، كَمَا يُخَيَّرُ فِي الْعَبْدِ الْقَنَّ. ﴾



(١) توجد في هذا الموضوع زيادة مثبتة في حاشية عز ٧/ب، دون شب وجه، وهي: «لم تُفَسِّخِ الكتابة إلا ببلوغ السلطان»، كذا في الحاشية، ولعلها: «ولم تُفَسِّخِ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٧)، الجامع لابن يونس [٩٢٩/٨].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٨)، الموطأ [١١٥٩/٥].

[٢٨٢٨] مسألة: قال: وإذا كاتبوا جميعاً كتابةً واحدةً، فَجَرَحَ واحدٌ، قيل له ولمن معه: «أَدَّوْا عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ واثبتوا على كتابتكم»، فإن لم يفعلوا، فقد عجزوا وصاروا عبيداً، ويُخَيَّرُ السَّيِّدُ في إسلام الجارح وحده، وفي افتكاكه بعقل جرحه.

وكذلك لو جَرَحَ بعض ولده الذين معه في الكتابة أو كاتب عليهم<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ: تُؤَدُّونَ أَرْشَ الْجَنَايَةِ مَعَ الْجَانِي»؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ مَوْضُوعَةٌ عَلَى [جـ ١٥٠/ب] الْحِمَالَةِ؛ لِحَرَمَةِ الْعَتَقِ وَفُضِيلَتِهِ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ حَمَلَاءَ عَنْ بَعْضٍ، وَدَخَلُوا عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالْجَنَايَةِ.

فَإِنْ أَدَّوْا وَإِلَّا فَقَدْ عَجَزُوا؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَكَمَا يَعْجِزُونَ بِتَرْكِ أَدَاءِ الْكِتَابَةِ، فَكَذَلِكَ يَعْجِزُونَ بِتَرْكِ أَدَاءِ الْجَنَايَةِ، بَلْ هِيَ أَوْلَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مُبَدَّأَةٌ عَلَى الْكِتَابَةِ.

فَإِذَا لَمْ يُؤَدِّوْا، فَقَدْ عَجَزُوا وَبَطَلَتِ الْكِتَابَةُ، وَخُيِّرَ السَّيِّدُ فِي: إِسْلَامِ الْجَارِحِ وَحَدِهِ، أَوْ افْتِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجَنَايَةِ، عَلَى مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ الْقَنَّ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَجْزِ قَدْ صَارَ عَبْدًا لَا كِتَابَةَ فِيهِ.

وَحَكَمَ وَلَدَهُ الَّذِينَ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ أَوْ وَلَدُوا فِي الْكِتَابَةِ حَكْمَ آبِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ هُوَ وَوَلَدُهُ فِي الْكِتَابَةِ سَوَاءً.



[٢٨٢٩] مسألة: قال: وإذا أصيب المكاتبُ بجرحٍ يكون له فيه عقلٌ، أو أحدٌ من ولده، فإنَّ عقلَهُم عقلُ العبيدِ في قيمتهم، ويُدفعُ ما وجب لهم إلى سيِّدهم، ويُحسَبُ لهم في آخر الكتابة:

﴿فإن كانت هي تمام ما عليهم، عتقوا.

﴾ وإن كان أكثر، ردَّ الفضل إلى المكاتبِ<sup>(١)</sup>.

﴿إنَّما قال: «إنَّ عقلَ المكاتبِ عقلُ العبدِ في قيمته»؛ فلأنَّ المكاتبَ عبدٌ ما بقي عليه من كتابته شيءٌ، فكانت قيمته إذا قُتِلَ قيمة عبدٍ؛ لأنَّ أحكامه في الحدود والموارِيث حُكْمُ عبدٍ لا حكم حرٍّ، فكذلك إذا قُتِلَ ففيه قيمة عبدٍ لا دية<sup>(٢)</sup> حرٍّ.

وقوله: «يُدفعُ ذلك إلى سيِّده ويُحسَبُ للمكاتب من آخر كتابته»؛ فلأنَّ السَّيِّدَ له في ذلك حقٌّ؛ إذ هو بدل ما جُنِيَ على عبده، أو بدل عُضْوٍ من أعضاء عبده المكاتب - الَّذِي مُلْكُهُ للسَّيِّد -.

ولم يُدفعْ إلى المكاتب؛ لجواز أن يُتلفَه ويرجع ناقصاً إلى السَّيِّد متى عجز، ويكون المكاتبُ قد أسقط بأداء ذلك بعض ما عليه من الكتابة، فيصل كلُّ واحدٍ إلى غرضه: من الحرية للعبد، والأداء للسَّيِّد، وأن لا يرجع ناقصاً إن عجز.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٨)، الموطأ [٥/ ١١٦٠].

(٢) قوله: «دية»، كذا في شب، وفي جه: «قيمة».

ومتى فَضَّلَ أرش الجرح<sup>(١)</sup> عن الكتابة، كان ذلك للمكاتب؛ لَأَنَّهُ قد صار  
حرّاً بأداء الكتابة، فكان ما فضل له.



[٢٨٣٠] مسألة: قال: وليس [جه ١٥١/١] للمكاتب أن يَسْتَقِيدَ مِنْ جُرْحِهِ بغير  
رضا سيِّده، وإن كان له مالٌ فيه وفاءً من كتابته<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْ جُرْحِهِ بغير إِذْنِ سيِّده؛ فَلَأَنَّ  
فِي ذَلِكَ إِتْلَافَ مَالٍ لِلسيِّدِ فِيهِ حَقٌّ. »

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْ جُرْحِهِ إِلَّا بِإِذْنِ سيِّده، فَكَذَلِكَ  
لَا يَجُوزُ لِلْمُكَاتِبِ؛ لِبَقِيَةِ أَحْكَامِ الرِّقِّ فِيهِ، حَتَّى يُؤَدِّيَ الْكِتَابَةَ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلسيِّدِ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْ جُرْحِ مُكَاتِبِهِ بغير إِذْنِ الْمُكَاتِبِ؛ لِأَنَّ  
الْمُكَاتِبَ يَقُولُ: «أَنَا آخِذٌ بِدَلِهِ مَالاً أَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى أَدَاءِ الْكِتَابَةِ، وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ  
عَجْزٌ لِي»، فَكَانَ ذَلِكَ لَهُ.



[٢٨٣١] مسألة: قال: وَإِذَا قُتِلَ الْمُكَاتِبُ، قُومَ عَبْدًا عَلَيْهِ كِتَابَةٌ قَدْ اخْتَبِرَ

فِيهَا:

﴿ فَعُرِفَ جَزَاؤُهُ مِنْهَا، فَيَزَادُ فِي ثَمَنِهِ. »

(١) قوله: «الجرح»، كذا في شب، وفي جه: «الجنابة».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٨).

﴿ أَوْ عُرِفَ عَجْزُهُ، فَيُنْقَضَ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَلَا يُقَوِّمُ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُقَوِّمُ مُكَاتَبًا»؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ فِي حَالِ الْكِتَابَةِ، فَوَجِبَ قِيَمَتُهُ عَلَى الْحَالِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا، كَمَا كَانَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ تَجِبُ لِأَنَّهُ حُرٌّ، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ وَهُوَ عَبْدٌ، فَكَذَلِكَ قِيَمَةُ الْمَكَاتَبِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتَبٌ؛ لِأَنَّهُ تُرَاعَى الْحَالُ الَّتِي أُتْلِفَ فِيهَا، فَتُجْعَلُ فِيهِ الْقِيَمَةُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ.



[٢٨٣٢] قَالَ: وَإِذَا شَجَّ السَّيِّدُ مَكَاتَبَهُ مُوَضِّحَةً، كَانَ عَلَيْهِ نِصْفُ عَشْرِ

ثَمَنِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَكَاتَبِ حُكْمُ الْعَبْدِ فِي شَجَاغِهِ، وَفِي مُوَضِّحَةِ الْعَبْدِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُوَضِّحَهُ سَيِّدُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتَبَ قَدْ صَارَ لَهُ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ بِعَقْدِ الْكِتَابَةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِسَيِّدِهِ بَيْعُهُ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ أَرْشُ مَا جَنَى عَلَيْهِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٨)، المدونة [٦١٧/٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٨)، الموطأ [١٢٦٦/٥].



[٢٨٣٣] مسألة: قال: وإذا أعتق المكاتب سيده عند الموت، فإنه يقوم ما

بقي عليه من الكتابة وتقام رقبته:

❧ فإن كانت قيمة الكتابة أقل من قيمة رقبته، وُضِعَ ذلك في ثلث سيده.

❧ وإن كان قيمة رقبته أقل من قيمة كتابته، وضع ذلك في ثلثه.

إنما يوضع في الثلث الأقل منها، ثم يخرج حراً بتلك القيمة<sup>(١)</sup>.

❧ إنما قال ذلك؛ ليتوفر حظُّ الثلث متى وُضِعَ فيه أقل من قيمته أو من قيمة

الكتابة؛ وليخرج المكاتب حراً أيضاً إذا فعل ذلك.

وليس في ذلك حجة للورثة بأن يقولوا: [جه ١٥١/ب] «اجعلوا في الثلث الأكثر

من القيمة أو الكتابة»؛ لأنه لو قُتِلَ المكاتب، كما كان على قاتله غير قيمته، وإن

كانت أقل من الكتابة، ولو أدَّى الكتابة، لخرج حراً وإن كانت أقل من قيمة رقبته.

فلذلك وجب اعتبار الأقل من الكتابة أو القيمة في الثلث؛ ليتوفر حظُّ

العتق، والوصايا بعده.



[٢٨٣٤] وإن أوصى أن يُكاتب عبده<sup>(٢)</sup>، وإن أوصى معه بوصايا غيره ليست

عتاقة، خير الورثة:

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٨)، وقد نقل ابن عبد البر في الاستذكار [٣٥٦/٢٣] هذه

المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: الموطأ [١١٧٦/٥].

(٢) يوجد في هذا الموضع نص ساقط من شب وجه، وهو مثبت في عز ٧/ب، هو: «جُعِلَ

في الثلث قيمة رقبته، فإن خرج من الثلث، كانت كتابته لورثة سيده».

﴿ بين أن يدفعوا إلى أهل الوصايا وصاياهم، وتكون كتابة المُكَاتِبِ لهم. ﴿ وبين أن يُسَلِّمُوا كِتَابَةَ المُكَاتِبِ إليهم، يتحصَّونَ فيها بقدر وصاياهم، فإن أدَّى عَتَقَ، وإن عجز كان عبداً لهم، وإن مات عن مالٍ كثيرٍ أكثر ممَّا بقي عليه، فهو لأهل الوصايا، وإن عَتَقَ المُكَاتِبُ، فولاؤه إلى عَصْبَةِ الَّذِي عقد كتابته<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ وَرْثَةَ المِيتِ بالخيار: بين أن يُخْرِجُوا وصِيَّةَ المِيتِ وتكون كتابة المكاتب لهم إذا كانت قيمة المكاتب مُحِيطَةً بِالثُلْثِ كُلِّهِ، أو يُسَلِّمُوا كتابة المكاتب إلى أهل الوصايا يتحصَّونَ فيها بقدر وصاياهم»؛ لأنَّ الوصِيَّةَ قد وجبت في كتابة المكاتب، لا يجوز أن تُنْقَلَ إلى غيره؛ لجواز أن يؤدِّي المكاتبُ الكتابة فيصير حرّاً، ولا يجوز إبطال هذه الحرِّيَّة، فإنَّ أخرج الورثة الوصايا، وإمَّا أسلموا كتابة المكاتب إلى الموصى لهم، لا بدَّ لهم من أحد هذين الأمرين.

وهذا هو خَلْعُ الثُّلْثِ: إذا امتنع الورثة من تنفيذ الوصايا، وقالوا: «هي أكثر من الثُّلْثِ»، يقال لهم: «إمَّا أنفذتم الوصايا، وإمَّا أسلمتم الثُّلْثَ؛ لتعلَّق الوصايا فيه»، كما يجب إسلام رقبة العبد الجاني إن لم يفتده السَّيِّدُ بأرْش جنائته؛ لتعلَّق الجنائية فيه، وقد ذكرنا هذا في غير هذا الكتاب<sup>(٢)</sup>.

فإذا أسلَّمُوا المُكَاتِبَ إلى الموصى لهم، تحصَّوا في كتابته بقدر وصاياهم، فإذا أدَّى الكتابة، صار حرّاً، وكان ولاؤه لمن عقد كتابته؛ لأنَّه المَعْتَقُ له في الحقيقة.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٩).

(٢) ينظر: المسألة [١٩٠٨].

وإن عجز صار عبداً لأهل الوصايا دون الورثة؛ لأنَّ الورثة قد اختاروا تسليمه إلى الموصي لهم.



[٢٨٣٥] قال: ومن كاتب مكاتبه على عشرة آلاف درهم، فَوَضَعَ عنه ألف درهم<sup>(١)</sup>، [ج ١/١٥٢] فَإِنَّهُ يُطْرَحُ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ، الْأَقْلُ: من عُشْرِ قيمة رقبته، أو من عُشْرِ كتابته.

ولو وَضَعَ عنه نصف كتابته أو ثلثها كان كذلك، ثُمَّ يُوَضَعُ عن المكاتبِ من كُلِّ نَجْمٍ عُشْرُهُ، ويعتق منه عُشْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُطْرَحُ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ، الْأَقْلُ من: عُشْرِ قيمة رقبته، أو من عشر كتابته»؛ لَتَتَوَفَّرَ حَصَّةُ الْحَرِيَّةِ، ويتوفر أيضاً على أهل الوصايا حظُّهم، باعتبار الْأَقْلُ من هذين في الثلث، وقد بَيَّنَّا حُجَّةَ ذَلِكَ.

ثم يعتق المكاتبُ بقدر ما يصيبه في القيمة من الثلث، ثُمَّ يُوَضَعُ عنه من الكتابة بقدر ذلك؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَرّاً بقدر ما أوصى له سيِّده بعتقه.



[٢٨٣٦] مسألة: قال: وإذا أوصى الرَّجُلُ بَأَن يُوَضَعَ عن مكاتبه ألف درهمٍ من أَوَّلِ كتابته، قُومَ المكاتب قيمة التَّقْدِيمِ، ثُمَّ قُسِمَتِ تلك القيمة على الآلاف

(١) في الموطأ [١١٧٩/٥]: «فيضع عنه عند موته ألف درهم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٩)، الموطأ [١١٧٩/٥].

الَّتِي عَلَيْهِ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى كُلِّ أَلْفٍ بِقَدَرِهَا، ثُمَّ يَوْضَعُ فِي ثُلُثِ الْمَيْتِ <sup>(١)</sup> قَدْرَ مَا أَصَابَ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ تَوْضَعُ تِلْكَ الْأَلْفُ بَعِينَهَا، ثُمَّ يَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا صَارَ لَهَا مِنَ الْقِيَمَةِ، إِنْ كَانَتْ النِّصْفُ عَتَقَ النِّصْفَ، وَإِنْ كَانَ الرَّبْعُ، عَتَقَ الرَّبْعَ <sup>(٢)</sup>.  
 ۞ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ نَجْمِ الْمَكَاتِبِ أَكْثَرُ قِيَمَةً مِنَ الْآخِرِ إِذَا بَاعَ؛ لِأَنَّ مَا تَنْجِزُ مِنَ الْمَالِ عِنْدَ النَّاسِ أَكْثَرُ قِيَمَةً مِمَّا تَأْخُرُ، فَيَعْتَقُ مِنْهُ مَقْدَارَ قِيَمَةِ الْأَلْفِ: يُنْظَرُ كَمْ قِيَمَةُ الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ يُنْظَرُ كَمْ قِيَمَةُ النَّجْمِ الَّذِي وُضِعَ مِنْ جُمْلَةِ الْكِتَابَةِ، فَيَعْتَقُ بِقَدَرِ ذَلِكَ بِالْغَا مَا بَلَغَ مِنَ الْكِتَابَةِ، كَانَ ذَلِكَ نِصْفَهَا، أَوْ رُبْعَهَا، أَوْ مَا كَانَ مِنَ الْأَجْزَاءِ.



[٢٨٣٧] مسألة: قال: ومن أوصى لرجلٍ بِرُبْعِ مُكَاتِبٍ وَأَعْتَقَ رُبْعَهُ، ثُمَّ هَلَكَ الْمَكَاتِبُ، فَيُعْطَى وَرَثَةُ السَّيِّدِ وَالَّذِي أُوصِيَ لَهُ مَا بَقِيَ لَهُمْ عَلَى الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ يَقْتَسِمُونَ مَا فَضَلَ أَثْلَاثًا، لِلْمَوْصَى لَهُ بِرَبْعِهِ ثُلُثٌ، وَلِوَرَثَةِ السَّيِّدِ الثُّلَاثَانُ؛ لِأَنَّهُ وَرِثَ بِالرَّقِّ <sup>(٣)</sup>.

۞ إِنَّمَا قَالَ: «يَقْتَسِمُونَ أَثْلَاثًا»؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْتَسِمُونَ ذَلِكَ بِالرَّقِّ؛ لِأَنَّ حَصَّةَ الْحَرِيَّةِ الَّتِي لِلرَّبْعِ لَا يُوْخَذُ لَهَا شَيْءٌ، فَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى النِّصْفِ وَالرَّبْعِ، فَصَارَ

(١) قوله: «ثلث الميِّت»، كذا في شب، وفي جه: «ثلث مال الميت».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٩)، الموطأ [١١٧٩/٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٨٩)، الموطأ [١١٨٠/٥].

لِلنَّصْفِ الثَّلَاثَانِ، وَلِلرُّبْعِ الثَّلَاثَ بِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مِنْ حَصَّةِ الْحَرِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَقَ بَعْضُهُ إِذَا مَاتَ، كَانَ مَالُهُ لِمَنْ لَهُ فِيهِ الرُّقُّ، وَلَيْسَ لِمَنْ أَعْتَقَهُ مِنْهُ شَيْءٌ.



[٢٨٣٨] مسألة: قال: ومن أعتق مكاتبه عند الموت: إنه إن لم يحمله الثلث، وُضِعَ عنه [جه ١٥٢/ب] من الكتابة بقدر ذلك<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْتَقَ مَكَاتِبَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَعْتَقَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْ حَمَلَهُ الثَّلَاثُ، وَإِلَّا فَمَقْدَارُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَصِّيَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلَاثِهِ فِي عَتَقٍ أَوْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَرِثَةِ. ﴾



[٢٨٣٩] مسألة: قال: ومن قال: «غلامي حرٌّ، وكاتبوا فلانًا»، بُدِيَ بِالْعِتَاقَةِ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ: خَيْرُ الْوَرِثَةِ؛  
﴿ بَيْنَ أَنْ يُمَضَّوهُ مُكَاتِبًا. ﴾

﴿ وَبَيْنَ يُعْتَقُوا مَا حَمَلَ الثَّلَاثُ مِنْهُ بَتَلًا<sup>(٢)</sup>. ﴾

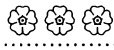
﴿ إِنَّمَا قَالَ: «يُبْدَأُ بِالْعِتَاقَةِ»؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهَا وَوَكُودِ حَرَمَتِهَا. وَلِأَنَّهُ عَتَقَ عَبْدًا بَعِينَهُ، فَكَانَتْ أُولَى. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٤٨٩)، الموطأ [١١٨١/٥]، الاستذكار [٣٥٦/٢٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٨٩)، البيان والتحصيل [٤٣٠/١٢].

ثمَّ المكاتب بعده؛ لقوَّة سببه أيضاً؛ لأنَّه عقد حرِّيَّةٍ يُقدِّمُ<sup>(١)</sup> على غيره من الوصايا.

وَيُخَيَّرُ الْوَرَثَةُ بَيْنَ أَنْ يُكَاتِبُوهُ فِي بَاقِي الثَّلَاثِ - عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ - ، أَوْ يُعْتَقُوا مَا حَمَلَ الثَّلَاثُ مِنْهُ بَتَلَاءً ، لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِتَعْلُقِ الْوَصِيَّةُ فِيهِ كَتَعْلَقِهَا فِي الثَّلَاثِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .



[٢٨٤٠] مسألة: قال: ومن أوصى: «أَنْ يُكَاتَبَ عَبْدُهُ بِخَمْسِينَ»، وهو يُخْرَجُ من الثَّلَاثِ، فَيَأْبَى الْوَرَثَةُ، فَلَيْسَ لَهُمْ فِي هَذَا قَوْلٌ، وَلَا يُخَيَّرُوا إِذَا حَمَلَ الثَّلَاثُ<sup>(٢)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَمْ يَتَعَدَّ بِأَخْذِ مَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ - وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِهِ -؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ ثَلَاثَهُ أَوْ أَقَلَّ.

وليس للورثة أن يأبوا ذلك، ولا تخيير لهم في هذا الموضع، وإنَّما يُخَيَّرُونَ: إِذَا زَادَتِ الْوَصِيَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ.

أَوْ أَخَذَ نَاضِجًا وَتَرَكَ لَهُمْ دِينَارًا أَوْ عَرْضًا.

ففي مثل هذا يُخَيَّرُ الْوَرَثَةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «قَدْ تَعَدَّى فِي فِعْلِهِ مَا لَيْسَ لَهُ». فَأَمَّا إِذَا فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ، فَعَلَيْهِمْ إِنْفَازُ مَا أَوْصَى بِهِ جَبْرًا.



(١) قوله: «يُقدِّمُ»، كذا في شب، وفي جه: «يُبَدِّلُ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٠).

[٢٨٤١] مسألة: قال: ومن أوصى لمكاتبٍ له بألف درهم: <sup>(١)</sup> «من أول

كتابته»، ولم يترك مالا غيره، فشَحَّ الورثةُ على المئة الأولى وقالوا: «لا نسلِّمها» - وهي أقلُّ من ثلثه - فليس ذلك لهم، ويُبدَأُ عليهم.

وإنما يكون ذلك لهم، إذا كان أوصى بأكثر من الثلث <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ <sup>(٣)</sup> فِيمَا أَوْصَى بِهِ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَ أَقْلَ مِمَّا لَهُ أَخَذَهُ

وَالْوَصِيَّةُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُمُ الْمَقَالُ إِذَا تَعَدَّى مَا لَهُ أَخَذَهُ.



[٢٨٤٢] مسألة: قال: وإذا أوصى الرجلُ <sup>(٤)</sup> بنجمٍ من نجوم مكاتبِهِ، ثُمَّ عَجَزَ

المكاتبُ، كان له في رقبته بقدر ذلك <sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَوْصَى لَهُ بَكِتَابَةِ عَبْدٍ، ثُمَّ عَجَزَ، فَلَهُ رَقْبَتُهُ، كَمَا لَوْ

اشْتَرَاهُ رَجُلٌ فَعَجَزَ، فَرَقْبَتُهُ لَهُ؛ لَأَنَّهُ <sup>[ج١٥٣/١]</sup> قَدْ قَامَ مَقَامَ سَيِّدِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَكَذَلِكَ

(١) في النوادر والزيادات [٩١ / ١٣]، والجامع لابن يونس [٩٩٥ / ٨]: أن المسألة في

مكاتب عليه عشرة أنجم، وأوصي له بالنجم الأول.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٠).

(٣) قوله: «يتعدَّ»، كذا في شب، وفي جه: «يتعمَّد».

(٤) قوله: «الرَّجُلُ»، كذا في شب، وفي جه: «لرجل».

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٩٠)، النوادر والزيادات [٩٢ / ١٣]، الجامع لابن يونس

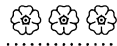
إذا أوصى لرجلٍ بنَجْمٍ من نجوم مكاتبِهِ، ثمَّ عجز، كان له من رقبة المكاتبِ بقدر ذلك النَجْم.

والوصية بنجمٍ من نجوم المكاتبِ جائزةٌ، وليس يجوز بيع نجمٍ من نُجُومِهِ؛ لأنَّ الوصايا يجوز فيها الغرر، وكذلك العتق يجوز فيه ذلك، ولا يجوز في البيع.



[٢٨٤٣] مسألة: قال: وإذا وضع الرجل عن مكاتبِهِ ما عليه عند موته، وله وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ، أُقِيمَ هو وولده معه، ثمَّ وُضِعَ في الثلث: الأقلُّ من قيمتهم، أو من قيمة الكتابة<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَكْمَ وَلَدِهِ حَكْمَهُ؛ إِذْ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ مِنْ عَقْدِ الْحَرِيَّةِ مَا ثَبِتَ لِأَبِيهِمْ، فَجَبَّ أَنْ يَعْتَقُوا بَعْتَهُ مَتَى كَانَ عَتَقَهُ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابَةِ. فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَهُ هُوَ بِالْعَتَقِ دُونَ وَلَدِهِ، وَكَانَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْأَدَاءِ، كَانَ الْعَتَقُ لَهُ دُونَهُمْ.



[٢٨٤٤] مسألة: قال: وإذا كاتب رجلٌ عبده على نجومٍ، من كلِّ سَنَةٍ نَجْمٌ، وأوصى: «إِنْ أَدَّى مِنْهَا الْأَرْبَعَةَ الْأَنْجُمَ الْأُولَى، وَوُضِعَ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ خَمْسُونَ»، فَتَكَامَلَتْ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ سِوَى الْأُولَى، فَقَالَ الْعَبْدُ: «قَاضُونِي بِهَا فِيمَا وَضَعَ عَنِّي

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٠)، النوادر والزيادات [٨٩ / ١٣]، البيان والتحصيل



سيدي»، فَإِنَّهُ تُقَسَّمُ الخمسون على النُّجوم الَّتِي قد حَلَّتْ والتي لم تحل، فيوضع عنه ما يصيب كلَّ نجمٍ من الخمسين<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ إِنَّمَا أَوْصَى بِأَنْ يَوْضَعَ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ خَمْسُونَ، فَذَلِكَ مَقْسُومٌ عَلَى كُلِّ نَجْمٍ مِنْ كِتَابَتِهِ دُونَ الْأُنْجُمِ الَّتِي قد حَلَّتْ أَوْ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَطَالِبَ بِأَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّجُومِ دُونَ بَعْضٍ. ﴾



[٢٨٤٥] مسألة: قال: ولا بأس أن يَكَاتِبَ الرَّجُلُ عَبْدَ يَتِيمَةٍ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ

له<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْمَعَاوِضَةِ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَكَاتِبَ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ، عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ<sup>(٣)</sup>. ﴾



[٢٨٤٦] مسألة: قال: وإذا أفلس المكاتبُ، لم يدخل غرماؤه على سيِّده في

شيءٍ من خَرَاجِهِ، ولا في كَسْبِهِ بِيَدِهِ، وهم أولى بما في يديه من ماله<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٠)، النوادر والزيادات [٨٩ / ١٣]، البيان والتحصيل [٢١٣ / ١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٠)، المدونة [٤٨٠ / ٢]، النوادر والزيادات [٢٩٥ / ١١].

(٣) قوله: «على وجه النظر»، كذا في شب وهو مثبت في الحاشية، وفي جه: «كما يجوز له أن يبيعه على وجه النظر».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٠)، الموطأ [١١٥٣ / ٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ خَرَجَهُ وَكَسْبَهُ لِسَيِّدِهِ، وَلَيْسَ هُوَ لِلْعَبْدِ، فَلَا شَيْءَ لِعَرْمَاءِ الْعَبْدِ وَلَا الْمَكَاتِبِ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الْحَقُّ فِي مَالِهِ - أَعْنِي: مَالِ الْعَبْدِ وَالْمَكَاتِبِ، دُونَ مَالِ سَيِّدِهِ وَحَقِّهِ - .



[٢٨٤٧] قال: وَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَضْرِبَ مُكَاتِبَهُ إِذَا حَبَسَهُ بِيَعْضِ

نَجْوَمِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي ضَرْبِهِ [ج ١٥٣/ب] إِيَّاهُ ظُلْمًا لَهُ وَضُرْرًا بِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ مَلِيًّا أُخِذَتْ مِنْهُ الْكِتَابَةُ، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا فَقَدْ رَجَعَ عَبْدًا.



[٢٨٤٨] قال: وَمَنْ اتَّهَمَ مُكَاتِبَهُ عَلَى التَّزْوِيجِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَهُ بِطُلَاقِ

كُلِّ امْرَأَةٍ هِيَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ سَيِّدَهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجِهِ إِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى اسْتِحْلَافِهِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ.



[٢٨٤٩] مسألة: قال: وَلَا بَأْسَ بِالْكِتَابَةِ عَلَى الْوُصَفَاءِ، وَهُوَ مِنَ الْأَمْرِ

الْقَدِيمِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩١).

وإن لم تُسمَّ قِيمَةً، فَلْيُسْأَلْ عن ذلك أصحاب الرِّقِيق في قيمة الوصفاء:  
الحُمْرَان والسُّودَان<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَمَّا كَانَتْ مَوْضُوعَةً عَلَى الْمَسَامَحَةِ؛ - لِإِنَّهَا عَتَقُ بَصْفَةٍ -، جَازَ أَنْ يُتَسَاهَلَ فِيهَا بِمَا لَمْ يُتَسَاهَلَ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَاوِضَةٌ مُحَضَّةٌ لَيْسَ يَدْخُلُهُمَا مَعْرُوفٌ وَلَا عَتَقٌ، وَيَدْخُلُ ذَلِكَ فِي الْكِتَابَةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْكِتَابَةَ هِيَ شِرَاءُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَى مَالِ سَيِّدِهِ بِمَالِ سَيِّدِهِ، ثُمَّ جَازَ ذَلِكَ لِحَرَمَةِ الْعَتَقِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى الْوَصْفَاءِ.

وَالْوَصْفَاءُ هُمُ الرِّقِيقُ، يَكُونُ لِلْسَيِّدِ مِنْ وَسْطِ رَقِيقِ ذَلِكَ الْبَلَدِ، حُمْرَانًا كَانُوا أَوْ سُودَانًا، لَا أَعْلَى مَا فِي الْبَلَدِ مِنَ الْوَصْفَاءِ، وَلَا أَدْنَاهُ.



[٢٨٥٠] قَالَ: مَالِكٌ: وَالْكِتَابَةُ عَلَى الْوَصْفَاءِ مِنَ الْأَمْرِ الْقَدِيمِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى الْوَصْفَاءِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ لِأَنَّ النِّكَاحَ أَيْضًا يَجْرِي مَجْرَى الْمَكَارِمَةِ وَالْمَسَامَحَةِ وَالْمَوَاصِلَةِ، وَلَيْسَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُتَاجِرَةِ وَالْمَكَايِسَةِ، كَمَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَصَحُّ بَغِيرِ ثَمَنِ مَسْمًى، وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ لَا تَصَحُّ بَغِيرِ أَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِيهِمَا الْمَعَاوِضَةُ، وَيَجُوزُ عَقْدُ النِّكَاحِ بَغِيرِ مَهْرٍ مَسْمًى،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، المدونة [٤٥٥/٢]، لتفريع مع شرح التلمساني [١٣٩/٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩١).

ثُمَّ يُسَمَّى بعد ذلك أو يجب بالدُّخُول؛ لأنَّ الغرض ليس فيه المال، وإنَّما الغرض فيه وقوع المواصلة وثبوت الحرمة والنَّسب، والله أعلم.



[٢٨٥١] مسألة: قال: وإذا أُعِينَ المَكَاتِبُ في كتابته، فَأَذَى وَفَضْلٌ<sup>(١)</sup>، دَفَعَ ذلك إلى من أَعَانَهُ، فإن لم يقدر عليه، تصدَّقَ بذلك عنهم، أَحَبَّ إِلَيَّ من أن يدفع ذلك إلى مكاتبٍ فيأْكُلَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ فِي وَجْهِ مَا أَوْ عَلَى صِفَةٍ مَا، ثُمَّ [ج ١٥٤/١] فَضَّلَ عَنْهُ وَاسْتَغْنَى، وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى رَبِّهِ إِنْ وَجَدَهُ، وَإِلَّا تَصَدَّقَ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: «وَقَدْ كَانَ يُفْعَلُ ذَلِكَ قَدِيمًا»<sup>(٣)</sup>.



[٢٨٥٢] مسألة: قال: ولا بأس أن يستأجر المَكَاتِبَ سَيِّدُهُ، فإن قاصَّه به من كتابته فلا بأس<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ إِتْيَاهُ جَائِزٌ، كَمَا يَجُوزُ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ سَلْعَةً، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَيَقَاصُّهُ بِهَا.

(١) قوله: «فَأَذَى وَفَضْلٌ»، كذا في شب وجهه، وفي عز ٨/ ب: «فَأَذَى وَفَضْلٌ فَضْلٌ مِنْ ذَلِكَ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، المدونة [٢/ ٤٧٣ و ٤٧٣].

(٣) في المدونة [٢/ ٤٧٣]: «وقد فعله زياد مولى ابن عياش، ردَّ عليهم الفضلة بالحصص».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، المدونة [٢/ ٤٦٢]، الجامع لابن يونس [٨/ ٩٠٣].

ولا يدخل هذا دينٌ بدينٍ، كما لا يدخل ذلك بيعه الكتابة من المكاتبِ بشيءٍ إلى أجلٍ؛ لأنَّ الكتابة يدخلها ضربٌ من الحرية والمسامحة، فجاز فيها ما لا يجوز في غيرها من البياعات والإجازات التي طريقها المتاجرة لا غير.



[٢٨٥٣] مسألة: قال: وإذا هلك المكاتبُ عن مالٍ كثيرٍ، فأراد أن يوصي عن ثلث ماله ولم يقض كتابته، فلا يكون ذلك له حتَّى يَقْضِيَ كتابته<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ قَبْلَ أَنْ يُوَدِّيَ كِتَابَتَهُ كُلَّهَا - الَّتِي هِيَ صِفَةُ عَتَقِهِ -، فَلَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ بِمَالِهِ؛ لِأَنَّ لِسَيِّدِهِ فِيهِ حَقًّا، كَمَا لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ الْعَبْدِ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ مِثْلُهُ. ﴾



[٢٨٥٤] قال: وإذا أُعِينَ المكاتبُ بما لم يكن فيه ما يَعْتَقُ بِهِ مِمَّا قَاطَعَ عَلَيْهِ، فَلِيرُدَّهُ إِلَى أَهْلِهِ، فَإِنْ طَابَتْ أَنْفُسُ الَّذِينَ أَعَانُوهُ أَنْ يَدْفَعُوا ذَلِكَ إِلَى مُكَاتِبٍ آخَرَ، فَلَا بَأْسَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّهُ أُعْطِيَ عَلَى صِفَةٍ مَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَغَيِّرَ ذَلِكَ، وَلَا يَصْرِفَهُ إِلَى غَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ رُدُّهُ إِلَى مَنْ أَعَانَهُ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي صَرْفِ ذَلِكَ فِي وَجْهِ آخَرَ فَيَجُوزُ. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، الموطأ [١١٤٩/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، المدونة [٢٥٦/١٢].

[٢٨٥٥] مسألة: قال ومن كانت له مكاتبَةٌ، فجاءه رجلٌ فقال: «افسخ كتابتها وزوجنيها، وأضمنها لك، فيكون ذلك لك عليّ»<sup>(١)</sup> على أن تزوجني، ففعل، ففسخ الكتابة وزوجها، وولدت، ثم هلك الرجل، فليس لها ميراثٌ في ماله، وهي أمةٌ، وبَنَوْهَا كَذَلِكَ، وليس ذلك حمالةً، وهي أمةٌ حين فَسَخَ كتابتها ولم يؤدِّ كتابتها حتَّى مات<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَمَالَةَ غَيْرَ جَائِزَةٍ فِي الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ.

وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ غُررًا وَمُخَاطَرَةً عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَلَمَّا لَمْ تَصَحَّ الْحَمَالَةُ، لَمْ يَصَحَّ الْعَتَقُ، وَكَانَتِ الْكِتَابَةُ بِحَالِهَا، وَوَلَدَهَا مَكَاتِبُونَ، وَالنِّكَاحُ ثَابِتٌ بِحَالِهِ.

فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهَا مِيرَاثٌ؛ لِأَنَّهَا أَمَةٌ، وَلَا تَرِثُ الْأُمَةُ مِنْ زَوْجِهَا [ج٤/١٥٤ ب] وَلَا غَيْرَهُ.

وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ قِيمَةٌ فِي ابْتِنِهَا وَلَا تَكُونُ<sup>(٣)</sup> حُرَّةً؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ جَاءَ مِنْ قَبْلِ السَّيِّدِ فِي تَرْكِ تَعْرِفِ أَنْ هَذَا لَا يَجُوزُ، فَكَانَ مُخَالَفًا لِلْمَغْرُورِ الَّذِي يَتَزَوَّجُ بِأَمَةٍ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ، أَنَّ وَلَدَهُ أَحْرَارٌ وَتَوَخَّذَ مِنْهُ قِيمَتَهُمْ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْأُمَةِ لَمْ يَغْرَ وَلَمْ يَقْصُرْ فِي هَذَا، كَمَا قَصَّرَ فِي تَزْوِيجِهِ الْمَكَاتِبَةَ بِتَرْكِ تَعْرِفِهِ أَنَّ مَا فَعَلَهُ غَيْرُ جَائِزٍ.



(١) قوله: «عليّ»، مثبت في شب، دون جه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩١)، المدونة [٢/٤٩١].

(٣) قوله: «ولا تكون»، كذا في شب، وفي جه: «وتكون».

[٢٨٥٦] مسألة: قال: وإذا كان على المكاتب دينٌ، فُدفع إلى سيِّده عشرة دنائير، ثمَّ عجز، فطلبها الغرماء، فإنَّ عُلِمَ أنَّها من أموالهم التي دأينوه فيها، أخذوها من سيِّد المكاتب<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَمْوَالِ الْغُرَمَاءِ، كَانَ لَهُمْ أَخْذُهَا مِنَ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحَقُّ بِأَمْوَالِهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ، كَمَا أَنَّ الْمُرْتَهْنَ أَحَقُّ بِالرَّهْنِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مُفْلِسٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ، فَكَذَلِكَ الْغُرَمَاءُ هُمْ أَوْلَى بِأَمْوَالِهِمْ مِنْ سَيِّدِ الْمَكَاتِبِ؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِمْ.﴾



[٢٨٥٧] مسألة: قال: وإذا كاتب رجلٌ عبده، ثمَّ كتب عليه ذِكْرَ حَقٍّ - بعد الكتابة - بدينٍ له عليه، ثمَّ عجز المُكَاتِبُ وباعه سيِّده رَقَبَةً، فَعَتَقَ وعليه ذِكْرُ الْحَقِّ، ثمَّ ثاب له مالٌ، فإنَّ السَّيِّدَ يَحَاصُّهُمْ بِدَيْنِهِ مَعَ غُرَمَائِهِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ قَدْ أَخَذَ عَوِضَ هَذَا الدَّيْنِ الَّذِي هُوَ لِلْسَّيِّدِ مِنْ سَيِّدِهِ، فَكَانَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَحَاصَّ الْغُرَمَاءَ بِدَيْنِهِ؛ لِأَنَّ مَنَزَلَتَهُ وَمَنَزَلَتَهُمْ سَوَاءٌ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنَزَلَةٍ مَا يَكُونُ لِلْسَّيِّدِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالْعَتَقِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَالٍ، فَلَا يَحَاصُّ السَّيِّدُ الْغُرَمَاءَ بِدَلِّ الْعَتَقِ وَالْكِتَابَةِ، وَيَحَاصُّهُمْ بِدَلِّ الدَّيْنِ الَّذِي أَخَذَ الْمَكَاتِبُ عَوِضَهُ مِنْهُ.﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٢)، المدونة [٢/ ٤٧٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٢).

## كتاب العتق

[٢٨٥٨] قال عبد الله بن عبد الحكم: قلت لمالك: أرأيت من أعتق بعض عبده بعد موته، أيعتق عليه في ثلثه كله؟

قال: لا يعتق عليه إلا ما أعتق منه، ويكون ما بقي رقيقاً لورثته.  
وإن أعتق فبث عتقه في مرضه، أعتق عليه بقيته في ثلثه<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي وَصِيَّتِهِ، لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ إِلَّا مَا أَوْصَىٰ بِعَتَقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرْ عِتْقَهُ [ج ١/١٥٥] فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ غَيْرِهِ، فَإِنَّمَا يَقَعُ الْعَتَقُ وَقَدْ صَارَ سَائِرُ مَالِهِ لَوَرَثَتِهِ، إِلَّا مَا أَوْصَىٰ فِيهِ بِعَتَقِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْمَلَ عَتَقَ كُلِّهِ عَلَيْهِ؛ لِزَوَالِ مُلْكِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ فِي حَالِ عَتَقِهِ.

أَلَا تَرَىٰ: أَنَّهُ لَوْ بَرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ مَا أَوْصَىٰ بِعَتَقِهِ.

فَأَمَّا إِذَا بَثَّ عَتَقَهُ فِي مَرَضِهِ، أَعْتَقَ عَلَيْهِ كُلَّهُ فِي مَرَضِهِ مِنْ ثَلَاثِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَاشَرَ الْعَتَقَ وَأَوْقَعَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَفِي وَقْتِ هُوَ مَالِكٌ لِمَالِهِ، فَكَمَلَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ الَّذِي لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ، كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ، لَكَمَلَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الْمَرِيضِ فِي ثُلُثِ مَالِهِ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ وَلِزَوْمِ الْأَحْكَامِ فِيهِ، كَسَبِيلِ الصَّحِيحِ فِي مَالِهِ كُلِّهِ.



ألا ترى: أن المريض إذا صحَّ [م]ـن مرضه، لزمه عتق العبد كله، أعني:  
الذي كان أعتقه في المرض، ولم يلزمه عتق ما كان أوصى بعتقه بعد موته، فدلَّ  
ما ذكرناه على افتراق حكمهما.



[٢٨٥٩] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً له فبِتَّ عِتْقُهُ، فليس له أن يجعل عليه  
خدمةً بعد عِتْقِهِ، ولا شيئاً من الرقِّ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، فَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْئاً مِنْ أَحْكَامِ الرِّقِّ،  
ولا يجوز أن يفعل ذلك به بعد عتقه.



[٢٨٦٠] مسألة: قال: وإذا كان عبداً بين رجلين، فغاب أحدهما فأعتق  
الحاضر نصيبه، قوِّم عليه، ولم يُتَنَظَرِ الغائبُ.

وقد قيل: إلا أن يكون قريباً لا يُخَافُ في مثل قُرْبِهِ على العبد تغيير شيء من  
حاله، فَإِنَّهُ يُتَنَظَرُ، وذلك أحبُّ إلينا<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لَازِمٌ، - أعني: تكميل حرية العبد المُعْتَقِ  
بعضه -؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، من وجوب تكامل الحرية.  
ولأن في القيمة وصول كل واحدٍ إلى حقه، فوجب عتقه.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٣)، النوادر [١٣ / ٦٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٣).

ولا يجوز إسقاطه ولا تأخيرَه، كان الشَّريك الَّذِي لم يُعْتَق حاضراً أو غائباً؛ لأنَّ في تقويمه تنفيذ حقٍّ قد وجب لله تعالى وحقٌّ لآدميٍّ، فلا يجوز تأخير ذلك عن وقت وجوبه.

فأمَّا إذا كانت غيبته قريبةً، لا يكون في تأخيرَه مضرَّةٌ على العبد ولا على السيِّد الغائب الَّذِي لم يُعْتَق - من تغيير قيمته ونقصها -، انْظُرْ به؛ حتَّى يكون هو الَّذِي يطالب به ويحضر القيمة؛ لجواز أن يعرف من عبده ما يزيد في قيمته، ما لا يعرف ذلك غيره.



[٢٨٦١] مسألة: قال: ومن أعتق شُرْكَاءَ له في عبدٍ، فَرَفَعَ إلى الإمام، فلم يُقَوِّم عليه؛ لأنَّه لم يكن له مالٌ، ثمَّ أيسر بعد ذلك، لم يُقَوِّم عليه.

وإن [ج ١٥٥/ب] لم يُنْظَرْ في شأنه حتَّى أيسرَ، قُوِّم عليه.

وقد قيل: إنَّه إن كان يوم أعتق، يُعْلَمُ منه: أن لو قام العبد لم يدرك شيئاً لِعُسْرِهِ، فلا شيء عليه إذا أيسر، إلَّا أن يكون العبد غائباً، فيُعْتَق عليه إذا أيسر<sup>(١)</sup>.

هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ المُعْتَق إذا لم يكن موسراً في الحالين جميعاً: حال العتق والقيمة عند نظر الحاكم، فلا قيمة عليه على كلا القولين.

وإنَّما اختلفَ قوله إذا كان معسراً في حال العتق، ثمَّ أيسر قبل القيمة:

فقال: لا يعتق عليه؛ لأنَّ المراعاة في وجوب القيمة يُسْرَهُ في الحالين

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٣)، المدونة [٤١٨/٢]، النوادر والزيادات [٢٨٧/١٢].

جميعاً، وأن يدوم اليسر أيضاً من حين العتق إلى حين القيمة، من قَبْلِ أَنْ العتق  
 إِنَّمَا يجب في المال لا الذمّة، فمتى كان الْمُعْتَقُ موسِراً فـ[ي] حال العتق إلى  
 حال القيمة، وجب عليه عتق حصّة شريكه في ماله، ومتى زال يَسَارُهُ بين ذلك،  
 لم تجب عليه القيمة؛ لأنّا لو أوجبنا ذلك عليه، كنّا قد ألزّمنا ذمّته قيمة ذلك حين  
 كان مُعْسِراً، ثمّ أخذناها من ماله إذا أيسر، وهذا غير جائز؛ لأنّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أُلْزِمَ  
 القيمة للمُعْتَقِ إذا كان موسِراً، ولم يُلْزَمْه إذا كان مُعْسِراً<sup>(١)</sup>.

ووجه قوله الآخر: «إنه يعتق إذا لم يُنْظَر في شأنه حتّى أيسر»؛ فلأنّ المراجعة  
 في اليُسْرِ إِنَّمَا تجب في حال<sup>(٢)</sup> الحكم؛ لأنّ العتق به يقع لا ما قبل ذلك، فإذا كان  
 موسِراً في حال القيمة، وجب عليه عتق حصّة شريكه؛ لأنّ اعتبار عسره ويسره  
 حين الحكم لا حين العتق، والله أعلم.

والقول الأوّل كأنّه أقيس وأصحّ على قول مالك.



[٢٨٦٢] قال: ومن أعتق شُرْكَاءَ له في عبدٍ وهو معسرٌ، فلم يُقَوِّم عليه،  
 فأعتق شريكاً آخر بعده، فلا قيمة عليه؛ لأنّه زاده خيراً<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنّ الْمُعْتَقَ الثاني لم يبتدئ الفساد في إيقاع الحرية  
 وإدخال الضرر على شريكه، فلم تلزمه القيمة، وإنّما الَّذِي فعل ذلك الشّريك

(١) ينظر الحديث في المسألة رقم ٢٨٦٤.

(٢) قوله «في حال»، مثبت من شب، وفي جه: «في وقت».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٣)، التفريع مع شرح التلمساني [١٩٣/٦].

الأوّل؛ لأنّه لا فرق في الحرّيّة إذا كانت في العبد بين أن تكون في ثلثه أو نصفه، وإذا كان كذلك، لم تكن على المعتق الثاني القيمة في حصّة شريكه؛ لأنّه لم يبتدئ بإدخال الضّرر على شريكه، وإنّما زاد العبد في جزء الحرّيّة الّتي فيه، فهذا معنى قول مالك: «[لأنّه] <sup>(١)</sup> زاده خيراً».



[٢٨٦٣] مسألة: [١٥٦/ب] قال ومن أعتق شركاً له في عبدٍ ولا مال له، وللعبد مالٌ، أوقف مال العبد به <sup>(٢)</sup>، فإن عتق يوماً ما تبعه ماله <sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُ بِعَتَقِ بَعْضِهِ حَرَمَةٌ لَهُ وَلِمَالِهِ، فَلَا يَجُوزُ نَزْعُهُ مِنْهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ نَزْعُ مَالِ الْمَكَاتِبِ؛ لِمَا قَدْ ثَبِتَ لَهُ مِنْ عَقْدِ الْحَرِيَّةِ.﴾



[٢٨٦٤] قال: ومن أعتق شركاً له في عبدٍ ولا مال له، رَقَّ الباقي منه ولم يَسْعَ، إلّا أن يتطوّع بذلك سيّده <sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، قُومَ عَلَيْهِ»

(١) ما بين [ ]، غير ظاهره في شب، وهي في جه.

(٢) قوله: «به»، كذا في شب، وفي جه وعز ٩/أ: «بيده».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٣)، الموطأ [١١٨٧/٥].

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٣)، التفریع مع شرح

التلمساني [١٨٥/٦].

قِيَمَةُ الْعَدْلِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ.

رواه مالك، وعبيد الله، ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>.

فَلَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ مُعْسِرًا، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ»، لَمْ يَعْتَقِ عَلَى الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ حِصَّتَهُ.

وَلَمْ تَجِبْ سَعَايَةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ فِي سَعَايَتِهِ إِخْرَاجَ مَلِكِ السَّيِّدِ عَنْهُ بِغَيْرِ فِعْلٍ كَانَ مِنْهُ، وَلَا جَنَايَةٍ، وَلَا شَيْءٍ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِلْزَامًا لِدَمَةِ الْعَبْدِ شَيْئًا لَمْ يُلْزَمِهِ، وَلَا كَانَ مِنْهُ فِعْلٌ أَوْجَبَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَى قَتَادَةُ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ مَالٌ، اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>؟

قِيلَ لَهُ: لَا يُعَارِضُ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ مَالِكٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الصُّحَّةِ، وَلَا هُوَ صَحِيحٌ فِي الْمَعْنَى.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذِكْرَ السَّعَايَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ، قَالَ هَمَّامٌ: وَقَالَ قَتَادَةُ: «وَيُسْعَى الْعَبْدُ».

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٧٨.

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٧٨، وينظر الاعتراض والجواب عليه في نفس

ومما يدلّ على إبطال السّعاية، ما رواه مسدّدٌ، قال: حدثنا حمّاد بن زيد، عن يحيى بن عتيق<sup>(١)</sup> وأيوب، عن الحسن وابن سيرين، عن عمران بن حصين: «أنّ رجلاً أعتق أعبداً له، ستّةً عند موته، ولم يكن له مالٌ غيرُهم، فبلغ ذلك النّبيّ ﷺ، فأقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرقّ أربعة»<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن عليّة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب<sup>(٣)</sup>، عن عمران بن حصين، عن النّبيّ ﷺ مثله<sup>(٤)</sup>، قال محمّد<sup>(٥)</sup>: «لو لم يبلغني ذلك، لكان رأيي».

ففي هذا الحديث: بيان أنّ السّعاية غير واجبة؛ لأنّ النّبيّ ﷺ أعتق اثنين من العبيد وأرقّ [ج ١٥٦/ب] أربعة، ولم يُعتق من كلّ عبدٍ حصّة الثلث، ثمّ استساعاه في الباقي.

(١) يحيى بن عتيق الطّفاوي البصري، ثقة، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٠٦٢).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٣٤٧/٢١]، بنحو هذا الإسناد، وقد تقدّم ذكر الحديث في المسألة رقم ١٩٠٨.

(٣) أبو المهلب الجرمي البصري، عم أبي قلابة، اسمه: عمرو، أو عبد الرحمن بن معاوية، أو ابن عمرو. وقيل: النضر، وقيل: معاوية، ثقة، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (١٢١١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [٧١١/١١] بهذا الإسناد.

(٥) هو ابن سيرين، وقوله عند البيهقي [٣٤٨/٢١].

فمن قال: «إِنَّ الْعَبْدَ يَسْعَىٰ فِي بَقِيَّةٍ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ»، خالف هذا الخبر،  
وخبر ابن عمرٍ أيضاً، إلى غير خبرٍ صحيحٍ، ولا نظراً مستقيماً<sup>(١)</sup>.



[٢٨٦٥] قال: ومن أعتق شركاً له في عبدٍ، فلم يكن عنده من المال ما  
يخلّصه كله، وكان عنده ما يخلّص بعضه، عتق منه بقدر ماله، وكان الباقي منه  
لسيده<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِزَالَهَ شَيْءٍ مِنَ الضَّرَرِ عَنِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ  
وَعَنِ الْعَبْدِ أَيْضاً، فَيَجِبُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> بِقَدْرِ مَالِ الْمُعْتَقِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ عِتْقُهُ حَصَّةُ  
شَرِيكِهِ كُلِّهَا إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ، وَجِبَ عِتْقُهَا بِقَدْرِ مَالِهِ؛ لِإِزْوَالِ الضَّرَرِ بِقَدْرِ ذَلِكَ عَنِ  
السَّيِّدِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، وَلِيَتَوَفَّرَ مِنْ حَرِيَّةِ الْعَبْدِ أَيْضاً.﴾



[٢٨٦٦] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين المسلم والنصراني، فأعتق المسلم  
نصيبه، قوّم عليه بقيته<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَقّاً لِلْمُسْلِمِ وَعَلَيْهِ، فَوَجِبَ النَّظَرُ بَيْنَهُمَا  
وَالْحُكْمُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ النَّظَرَ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ.﴾

(١) ينظر الكلام على هذه المسألة والأحاديث الواردة فيها تحت المسألة [٢٨٧٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، المتقن للباجي [٢٥٨/٦].

(٣) قوله: «فيجب ذلك»، كذا في شب، وفي جه: «فيجب أن يفعل ذلك».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، النوادر والزيادات [٣٠٧/١٢].

فأما إذا كان العبد بين نصرانيّين، فأعتق أحدهما<sup>(١)</sup>، لم يُقَوِّم عليه؛ لأنَّ الحاكم لا يحكم بينهم في حقوق الله عَزَّ وَجَلَّ وإن تَعَلَّقَ بها أيضاً حقٌّ لآدميٍّ، وإنَّما يحكم بينهم في حقوق الآدميين مجرَّدةً.

ألا ترى: أنَّه لا يحكم بينهم في شرب الخمر والزَّنا.



[٢٨٦٧] قال: وإذا كان العبد بين النَّصْرَانِيَّين، فأعتق أحدهما نصيبه، فلا يُقَوِّم عليه<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْعَتَقَ هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِإِقَامَةِ حُقُوقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَحْدُثَهُمْ فِي شَرْبِ الْخَمْرِ وَالزَّانَا، وَنَمْنَعَهُمْ مِنَ الرِّبَا وَأَكْلِ الْخَنْزِيرِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فوجب إقرارهم، مع أنَّهم لا يقيمون حقوق الله تعالى، ولا يجتنبون انتهاك حرمه.

فإن كان العبد مسلماً، وجب عتقه كلّهُ على من أعتق بعضه؛ لأنَّه قد تَعَلَّقَ بالعتق حقٌّ لمسلمٍ وهو العبد، فوجب تكميل ذلك له والنَّظَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ النَّصْرَانِيٍّ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالنَّصْرَانِيٍّ فِي حُقُوقِ الْمَالِ وَغَيْرِهَا.



(١) قوله: «فأعتق أحدهما»، كذا في شب، وفي جه: «فأعتق أحدهما نصيبه».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، النوادر والزيادات [١٢/٣٠٧].



[ج ١٥٧/١] [٢٨٦٨] قال ومن وُهِبَ له نصف أبيه <sup>(١)</sup> فقبِلَه، كان عليه استتمام ما بقي له من رقبته <sup>(٢)</sup>.

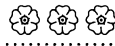
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قبوله سبب عتقه، فلزمه استكمال عتقه، كما لو اشترى بعض أبيه، لزمه عتق كله. ﴾



[٢٨٦٩] مسألة: قال: ومن أعتق شريكاً له في عبدٍ، وعنده المال الكثير الَّذِي يَسْعُهُ، أَنَّهُ لَا عَتَقَ لَهُ حَتَّى يُقَوِّمَ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ مَاتَ <sup>(٣)</sup> عَبْدًا <sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ العتق إِنَّمَا يجب بعد وجوب القيمة - أعني: حصّة الشريك الَّذِي لم يعتق -، والقيمة إِنَّمَا تجب بحكم الحاكم، وقد قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: «قَوِّمَ عَلَيْهِ قِيَمَةَ الْعَدْلِ» <sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ إعطاءه القيمة بمنزلة شرائه، ثُمَّ يُعْتَقُهُ؛ لِأَنَّهُ ليس يقع العتق على الإنسان فيما لا يملكه. ﴾

ولهذا قال مالك: «إِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ شَرِيكَهُ النِّصْفَ الْبَاقِي، أَنَّ ذَلِكَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ ما يملكه، فجاز عتقه له».



- 
- (١) قوله: «أبيه»، كذا في شب، وفي جه: «ابنه».
- (٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، المدونة [٢/ ٤٢٥]، النوادر والزيادات [١٢/ ٣٨٥].
- (٣) قوله: «فإن مات قبل ذلك مات»، كذا في شب وجه، وفي عز ٩/ أ: «فإن مات قبل ذلك أو قتل، مات».
- (٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، التفريع مع شرح التلمساني [٦/ ١٨٩].
- (٥) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٧٨.

[٢٨٧٠] مسألة: قال: ومن أعتق شُرْكَاءَ له في عبدٍ، فقال العبد: «لا حاجة

لي بِعِتْقِ ما بقي»، فليس ذلك له<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي الْعِتْقِ حَقَّيْنِ: حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى، وَحَقًّا لِأَدَمِيٍّ،  
أَعْنِي: فِي تَكْمِيلِ عِتْقِ الْعَبْدِ مَتَى أُعْتِقَ بَعْضُهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَجْزِ لِلْعَبْدِ تَرْكُ  
الْعِتْقِ وَلَا لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ حَقِّ اللَّهِ عَزَّ  
وَجَلَّ، وَعَلَى الْحَاكِمِ تَنْفِيزَ ذَلِكَ.﴾



[٢٨٧١] مسألة: قال: ومن أعتق حصّةً له في عبدٍ، فأقام شهرًا، ثُمَّ أَعْتَقَ

شَرِيكَهُ، فَذَلِكَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُقَوِّمُ عَلَيْهِ إِذَا أَبَى<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي عِتْقِ الْعَبْدِ كُلِّهِ تَكْمِيلَ حُرِّيَّتِهِ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ  
الشَّرِيكَ الْآخَرَ، ثَبَتَ عِتْقَهُ وَلَمْ يُقَوِّمَ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَلَكَهُ، وَإِنَّمَا يَعْتَقُ عَلَى  
الْأَوَّلِ بَعْدَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ إِلَى الثَّانِي، فَإِذَا أَعْتَقَهُ الثَّانِي قَبْلَ ذَلِكَ، جَازَ عِتْقَهُ.﴾



[٢٨٧٢] مسألة: قال: ومن أعتق حصّةً له في عبدٍ بإذن شريكه، قُوِّمَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، النوادر والزيادات [٢٨٥ / ١٢]، الجامع لابن يونس [٦٤٧ / ٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، المختصر الصغير، ص (٤٦٢)، النوادر والزيادات [٢٨٤ / ١٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، النوادر والزيادات [٢٨٤ / ١٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِكْمَالَ الْحَرِيَّةِ، وَهُوَ حَقٌّ لِلَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَوْجِبَ إِكْمَالُهَا، سِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، أَوْ أَرَادَ الْعَبْدُ ذَلِكَ أَوْ أَبَاهُ. ﴾



[٢٨٧٣] مسألة: قال: ومن أعتق شُرَكَاءَ له في عبيدٍ، فَقَوِّمَ الباقي، فزعم الْمُعْتَقُ: «أَنَّهُ سَارِقٌ أَبَقَ وَشَرِيكُهُ يَعْلَمُ»:

﴿ فَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِذَلِكَ الشَّرِيكَ، فَذَلِكَ لَهُ. ﴾

﴿ [ج ١٥٧/ب] وَإِنْ أَنْكَرَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَقَوِّمَ عَلَيْهِ صَاحِبًا، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الْمُعْتَقُ بِبَيِّنَةٍ<sup>(١)</sup>. ﴾

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ»؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُنْقِصَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ بِمَا يَدَّعِيهِ فِيهِ مِنَ السَّرْقِ وَغَيْرِهِ. ﴾

ولم يحلف شريكه؛ لعدم شيءٍ يَقْوِي سَبَبَ الْمَدَّعِي لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ مَالِكُ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا قَوِيَ سَبَبُ الْمَدَّعِي فِي دَعْوَاهُ، مِنْ: خِلْطَةٍ، أَوْ شَبْهَةٍ، أَوْ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٤)، الجامع لابن يونس [٦٥٥/٧]، ديوان الأحكام الكبرى، ص (١٦٦)، البيان والتحصيل [٤٥٨/١٤].

[٢٨٧٤] مسألة: قال: وإذا كان العبد الذمي بين المُسْلِمَيْن، فأعتق أحدهما نصيبه، قُوِّمَ عليه ما بقي منه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا حَكْمٌ وَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَوَجِبَ الْحَكْمُ عَلَيْهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ الْعَبْدُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، كَمَا لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِمَا حَقٌّ أُخِذَ مِنْهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ لِمُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ. ﴾



[٢٨٧٥] مسألة: قال: ومن وَرِثَ أَحَدًا مِنْ قَرَابَتِهِ الَّذِينَ يَعْتَقُونَ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُمْ، وَرِثَ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِلَّا مُصَابَتَهُ الَّتِي وَرِثَ. وإن وَهَبَ لَهُ بَعْضُ مَنْ مَعَهُ مُصَابَتَهُ فَقَبْلَهَا، أُعْتِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الَّذِي وَهَبَ لَهُ<sup>(٣)</sup> مع مُصَابَتِهِ الَّتِي وَرِثَ، وَلَا قِيَمَةَ عَلَيْهِ فِيمَا بَقِيَ<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهُ فِي الْمِيرَاثِ وَإِدْخَالِهِ فِي مَلَكَه؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ بِغَيْرِ فَعْلِهِ وَلَا اخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ اسْتِكْمَالُ عَتَقِهِ. ﴾

فَأَمَّا إِذَا وَهَبَ لَهُ فَقَبْلَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ، لَزِمَهُ اسْتِكْمَالُ عَتَقِ الْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا وَقَعَ بِإِدْخَالِهِ مَلَكَه وَاخْتِيَارِهِ لذلِكَ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، النوادر والزيادات [٣٠٧ / ١٢].

(٢) قوله: «وَرِثَ ذَلِكَ وَغَيْرُهُ»، كذا في شب وجه، وفي عز ٩ / أ: «وَرِثَ ذَلِكَ هُوَ وَغَيْرُهُ».

(٣) قوله: «أُعْتِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الَّذِي وَهَبَ لَهُ»، كذا في شب وجه، وفي عز ٩ / أ: «عتق عليه

تلك المصابة التي وهب له».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، التفريع مع شرح التلمساني [١٩٤ / ٦]

فأما إذا ورث شقصاً منه، ثم وهب له بعد ذلك شقص آخر فقبله أو اشتراه، فأعتق عليه أيضاً، لم يلزمه استكمال عتق الباقي؛ لأنه لم يتدئ العتق بفعل اختاره، فلم يجب عليه استكمال عتق باقيه، وإنما يجب عليه العتق متى كان وقوع العتق عن فعل اختاره - أعني: ابتداء وقوع العتق -.

فأما وجوب عتق ما يملكه الإنسان، مثل الوالد وإن علا، والولد وإن سفل، والإخوة والأخوات كلهم:

﴿فالدليل على عتق الولد: قول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ، بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ (٨٨) ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَفْقَطْنَ مِنْهُ﴾، إلى قوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٨٨-٩٣]، فدل هذا على أن الولد لا ينبغي أن يكون [ج ١/٨٥] عبداً؛ لأنه لو كان ولداً لم يكن عبداً، ولا خلاف في عتق الولد عليه إذا ملكه الإنسان بين أهل العلم.

﴿والدليل على عتق الوالدين: قول الله عز وجل: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام: ٣٦]، فليس من الإحسان إليهما استرقاقهما؛ لأن في ذلك ذلةً لهما، ولا خلاف في هذا أيضاً.

﴿فأما وجوب عتق الإخوة والأخوات: فلائهم يحجبون الأم، فيجرون مجرى الولد، فيحجبون الأم عن الثلث إلى السدس، فكان سببهم أقوى من غيرهم ممن هو أبعد درجة منهم.

ولأن أنثاهم تأخذ مع الذكر كما تأخذ أنثى الولد مع الذكر، فجروا مجرى الولد في وجوب عتقهم لهذه العلة.

فإن قيل: قد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، فَهُوَ حُرٌّ»<sup>(١)(٢)؟</sup>

قيل له: هذا حديثٌ رواه الحسن، عن سمرة، عن النَّبِيِّ ﷺ، وقد قال أحمد بن حنبل: «إِنَّ الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً»<sup>(٣)</sup>.  
ولو وجب عتقهم للحرمة، لوجب عتق الأم والأخت من الرِّضاعة؛  
لحرمتهم.



[٢٨٧٦] مسألة: قال: ومن أوصى بِعَتَقِ عبده، فلم يحمل ذلك ثلثه، فأجاز له بعض من وَرَثَته نصيبه، فلا قيمة عليه<sup>(٤)(٥)</sup>.

كهِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الموصي بعتقه هو الْمُعْتَقُ، والولاء له دون الَّذِي أجازَه، فلا قيمة على الَّذِي أجازَه فيما بقي لشركائه من الورثة.

ولأنَّ الوارث لو كان مُعْتَقًا لَحَصَّتْهُ، لم تجب عليه القيمة؛ لِأَنَّهُ لم يبتدئ

(١) أخرجه أبو داود [٣٥٨ / ٤]، والترمذي [٣٩ / ٣]، وابن ماجه [٥٦٥ / ٣]، والنسائي

في الكبير [١٣ / ٥]، وهو في التحفة [٦٣ / ٤].

(٢) ينظر الاعتراض في: المبسوط [٦٩ / ٧] المغني [٢٢٤ / ٩].

(٣) نقله ابن قدامة في المغني [٦٦ / ٦]، عن الأثرم.

(٤) قوله: «فلا قيمة عليه»، يعني: لا قيمة على من أجاز من الورثة.

(٥) المختصر الكبير، ص (٤٩٥).

بالتعق فيكون مبتدئاً بإدخال الضرر على شريكه، وإنما كان المبتدئ بعته الموصي.



[٢٨٧٧] مسألة: قال: ومن اشترى شقصاً من بعض من يعتق عليه إذا ملكه، استتم الباقي عليه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ شَرَاءَهُ لَهُ سَبَبَ عَتَقِهِ، فَوَجِبَ تَكْمِيلُهُ عَتَقَهُ كُلَّهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا وَهَبَ لَهُ فَقْبَلَهُ؛ لَأَنَّ<sup>(٢)</sup> بَقُولِهِ لَهُ مَا عَتَقَ، فَلَزِمَهُ اسْتِكْمَالُ الْحَرِيَّةِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْمِيرَاثُ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهُ فِي دَخُولِهِ فِي مَلَكِهِ.



[٢٨٧٨] مسألة: قال: ومن أوصي له بثلاث رقيق، منهم أخوه، فإن قبل، عتق عليه كله<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ بَقُولَهُ الْوَصِيَّةَ مَا عَتَقَ بَعْضُهُ، فَهُوَ سَبَبُ عَتَقِهِ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ تَكْمِيلُ الْعَتَقِ كُلِّهِ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِذَا اشْتَرَى بَعْضَهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، المدونة [٢/ ٤٢٥]، النوادر والزيادات [١٢/ ٣٨٥].

(٢) قوله: «إِذَا وَهَبَ لَهُ فَقْبَلَهُ؛ لَأَنَّ»، كذا في شب، وفي جه: «إِذَا وَهَبَ لَهُ فَقْبَلَهُ، أَوْ أَوْصِي لَهُ فَقْبَلَهُ؛ لَأَنَّ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٥).

[٢٨٧٩] مسألة: قال: ومن أعتق شُرْكَاءَ له في جارية، فلم يُقَوِّم ذلك عليه حتَّى ولدت، فإنَّ ولدها بمنزلتها، [ج٥٨/ب] يقوِّمون عليه جميعاً، وإنَّما تكون القيمة قيمتهم يوم يقوِّمون ويعتقون<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ثَبَتَ لَهَا عَقْدُ حُرِّيَّةٍ مِنَ الْإِمَاءِ لَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِهِ، فَذَلِكَ ثَابِتٌ لَوْلَاهَا الَّذِي هِيَ حَامِلٌ بِهِ، أَوْ حَدَثَ مِنْ بَعْدِ الْعَقْدِ. ﴾

ألا ترى: أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَ أُمَةً حَامِلاً، لَعَتَقَ وَلَدَهَا.

وكذلك أمُّ الولد، ولدها يعتق بعثتها، وكذلك ما يحدث لها من ولدٍ بعد كونها أمَّ ولدٍ يعتق بعثتها، وكذلك المدبرة.

فوجب أن تُقَوِّم هذه الأمة وولدها قيمةً واحدةً؛ لِأَنَّ حَكْمَ وَلَدِهَا حَكْمَهَا، ثُمَّ يَعْتَقُونَ عَلَى السَّيِّدِ الَّذِي أَعْتَقَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ دَفْعِ قِيَمَتِهِمْ إِلَى الشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقَ.



[٢٨٨٠] مسألة: قال: ومن أعتق شُرْكَاءَ له في عبدٍ بَتْلًا، وأعتق شريكه إلى سنة، فليس ذلك له، إِمَّا أَعْتَقَ بَتْلًا، وَأَمَّا قَوِّمَ عَلَى شَرِيكِه كُلَّهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ الْبَتْلَ أَوْ كَدَّ مِنَ الْعَتَقِ إِلَى سَنَةٍ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ قَدْ ثَبَتَتْ فِي الْحَالِ، وَالْعَتَقُ إِلَى سَنَةٍ إِنَّمَا ثَبَتَ حُرْمَتَهُ إِلَى سَنَةٍ، وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبْدُ قَبْلَهَا، فَوْجِبَ تَكْمِيلُ حُرِّيَّةِ الْعَبْدِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ قَدْ وَجِبَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، البيان والتحصيل [٤٦٢/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، البيان والتحصيل [٣٦٥/١٤].



وللعبد، إِلَّا أَنْ يُعْتَقَ الشَّرِيكَ الَّذِي أَعْتَقَ إِلَى سَنَةِ الْعَبْدِ عِتْقًا مَنْجَزًا فَيَجُوزَ ذَلِكَ؛  
لأنه أعتق ما يملكه.



[٢٨٨١] مسألة: قال: ومن أوصى بحصّة من عبدٍ لصبيٍّ يتيماً مِمَّنْ يُعْتَقُ  
عليه إذا ملكه، أُعْتِقَ عَلَى الصَّبِيِّ تِلْكَ الْحَصَّةَ وَحَدَهَا، وَلَا يُلْزَمُ اسْتِمَامُ مَا بَقِيَ،  
وإن قَبَلَ ذَلِكَ لَهُ وَلِيُّهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا سَبَبَ لَهُ فِي الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا يَصَحَّ  
منه قبولٌ.﴾

وكذلك إن قبله وليه لم يلزم<sup>(٢)</sup> العتق؛ لأنه لا يجوز له أن يُتْلَفَ مال اليتيم  
بأن يفعل فعلاً يلزمه منه عتقٌ.



[٢٨٨٢] مسألة: قال: وإذا قاطع الرجل عبداً له فيه شَرِكَةً بغير إذن شريكه،  
فإنه يُرَدُّ الْعَبْدُ رَقِيقًا، وَيُرَدُّ السَّيِّدُ مَا قَاطَعَ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَوِّمُ عَلَيْهِ فَيُعْتَقَ.

وقد قيل: إنه يُرَدُّ، ثُمَّ يُعْتَقُ عَلَى الَّذِي قَاطَعَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ وَجْهَ الْكِتَابَةِ،  
وإذا كانَ إِنَّمَا أَرَادَ الْعِتْقَ، رَدَّ ذَلِكَ، وَيُقَوِّمُ الْعَبْدَ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بَعْتَهُ الْقُرْبَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا قَصَدَ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٥)، المدونة [٢/ ٤٢٥]، النوادر والزيادات [٣١٧/ ١٢].

(٢) قوله: «يلزم»، كذا في شب، وفي جه: «يجز».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، الموطأ [٥/ ١١٥٤].

طلب الفضل والمال، فلم يجز أن يُلزم القيمة لتكميل الحرية؛ [جه ١٥٩/أ] لأنه لم يقصدها للقربة.

فأما إذا أراد وجه العتق لا الكتابة، فإنه يعتق عليه؛ لوجوب تكميل الحرية التي فيها حق لله عز وجل، وحق آدمي.

ولأن المعتق إنما أراد بالعتق وجه القربة إلى الله تعالى، لا طلب الفضل في العتق كما يطلبه المكاتب للعبد.



[٢٨٨٣] مسألة: قال: ومن أعتق ثلث عبد له وهو صحيح، فلم يقوم عليه حتى مات، فلا يعتق منه إلا ثلثه<sup>(١)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأن المال قد صار لغيره قبل استكمال<sup>(٢)</sup> الحرية، وذلك أنها تكون بعد [د] دفع قيمة نصيب الشريك الذي لم يعتق إليه، وقد فات ذلك.

وكذلك إذا كان العبد كله للمعتق بعضه، ثم مات قبل حكم الحاكم عليه بعتقه، لم يعتق منه إلا ما أعتقه؛ لأن باقي العبد قد صار لورثته وهم لم يعتقوه، فلم يجب تكميل عتقه عليهم، والله أعلم.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، البيان والتحصيل [١٤/ ٥٤٠].

(٢) قوله: «قبل استكمال»، كذا في شب، وفي جه: «قبل وقوع استكمال».

[٢٨٨٤] مسألة: قال: وإذا أعتق الرّجل شَقَصًا له يسيراً في جارية مرتفعة، مضى ذلك عتقاً، وإن لم يكن له مالٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَرِيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ فَلَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً.﴾

ولو جاز رفع الحرّية إذا تقرّرت، جاز استرقاق الحرّ من غير سببٍ أوجب استرقاقه، وهذا فاسدٌ.



[٢٨٨٥] مسألة: قال: ومن أراد أن يُدَبِّرَ عبداً له بينه وبين يتيمٍ له، فليأت السلطان حتّى يكون النّاظر لليتيم، ولا يعاملُ هو نفسه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَبَّرَ حِصَّتَهُ فِي عَبْدٍ، احتيج إلى مقاواته<sup>(٣)</sup>، ولا يجوز أن يُقَوِّمَ هو حصّة يتيمه على نفسه حتّى يُقَوِّمَهَا الإمام؛ لجواز أن يحابي نفسه في القيمة.﴾



[٢٨٨٦] قال: ومن أعتق حصّةً له في عبدٍ، فلم يُقَوِّمَ عليه حتّى مات، فإن

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٦).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، النوادر والزيادات [٢٨ / ١٣]، البيان والتحصيل [١٥٥ / ١٥].

(٣) قوله: «مقاواته»، المقاواة هي المزايدة، ينظر: مواهب الجليل [١٣٣ / ٥].

كان موته بحداثه العتق - لم يطل ولم يؤخر - ، قُومَ عليه في رأس ماله، ولا يكون في الثلث.

وقد قيل: إنه لا يعتق منه إلا النصف الذي عتق، والأول أحب إلينا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَعْتَقُ بَاقِيَ الْعَبْدِ»<sup>(٢)</sup> فِي رَأْسِ مَالِهِ وَإِنْ مَاتَ؛ فَلَأَنَّ عَتَقَهُ مِنْ<sup>(٣)</sup> قَدْ لَزِمَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَ أَعْتَقَ كَانَ مُوسِرًا، فَلَزِمَتْهُ قِيَمَةُ حَصَّةِ شَرِيكِهِ، كَمَا يَلْزِمُهُ أَرْشُ الْجَنَايَةِ وَقَضَاءُ الدَّيْنِ وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَيُخْرَجُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ. وَوَجْهُ قَوْلِهِ الْآخَرُ: [ج ١٥٩/ب] هُوَ أَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا يَلْزِمُهُ بِالْقِيَمَةِ، فَمَتَى بَقِيَ مُلْكُهُ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ، قُومَ عَلَيْهِ، وَمَتَى زَالَ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَمْ يَعْتَقْهُ، فَلَا يَلْزِمُهُ عَتَقَ حَصَّةَ شَرِيكِهِ.



[٢٨٨٧] مسألة: قال: ومن أعتق ثلث عبد له في صحته بتلاً، ثم علم به في

مرضه، عتق الباقي منه في ثلثه<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ قَدْ لَزِمَهُ فِي كُلِّ الْعَبْدِ بِعَتَقِ بَعْضِهِ، فَلَزِمَهُ أَنْ يَنْفُذَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِهِ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ الْمَرِيضِ فِي ثَلَاثِهِ وَمَا يَلْزِمُهُ فِيهِ مِمَّا يَتَصَرَفُ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مُعَاوَضَةٍ - مِنَ الْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ -، كَسَبِيلِ الصَّحِيحِ فِي مَالِهِ كُلِّهِ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، النوادر والزيادات [٢٩١ / ١٢].

(٢) قوله: «العبد»، كذا في شب، وفي جه: «العتق».

(٣) قوله: «من»، كذا في شب، وفي جه: «حق».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، البيان والتحصيل [١٤ / ٥١٩ و ٥٤٠ و ٣٩ / ٣٩].

فلَمَّا كان يلزم ذلك الصَّحيح في ماله كلّه لو أعتق بعضه، لزم المريض ذلك في ثلثه.



[٢٨٨٨] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين ثلاثة نفرٍ: لأحدهم نصفه، ولآخر ثلثه، وللآخر سدسه، فأعتق صاحب الثلث والسُّدس في كلمةٍ واحدةٍ، قُومَ عليهما نصيب صاحبهما بقدر أنصبايهما منه، ولا يُقَوِّم شطرين. فإن لم يكن لأحدهما مالٌ، قُومَ ذلك على شريكه كلّه الَّذي أعتق معه في صفقةٍ واحدةٍ<sup>(١)</sup>.

كهِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَدْخَلَ الضَّرْرَ عَلَى شَرِيكَه بِسَبَبِ عَتَقِهِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، فَمَتَى كَانَتْ حَصَّتُهُ أَكْثَرَ، فَالضَّرْرُ الَّذِي أَوْقَعَهُ أَكْثَرَ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ عَلَيْهِ عَلَى حَسَبِ مَا أَدْخَلَ مِنَ الضَّرْرِ. وذلك بمنزلة الشَّفْعَةِ، أَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْأَنْصِبَاءِ لَا الرُّؤُوسِ؛ لِأَنَّهُ يُرَاعَى فِيهَا دَفْعُ الضَّرْرِ.

وَأَحْسَبُ أَنَّ مَالَكًا قَدْ قَالَ: «إِنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ فِي الْقِيَمَةِ»؛ لِأَنَّ الضَّرْرَ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ كَهُو فِي كَبِيرِهِ؛ لَدُخُولِ جِزَاءِ الْحَرِيَّةِ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup>. ومنزلة ذلك منزلة نفقة الأبوين، أَنَّهُ يَسْتَوِي فِيهَا مِنْ كَثَرِ مَلِكِهِ وَمِنْ قَلِّ.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، التفريع مع شرح التلمساني [١٩٢/٦]، النوادر والزيادات [٢٨٨/١٢].

(٢) ينظر: النوادر والزيادات [٢٨٨/١٢].

وقوله: «إِنَّهُ يَعْتَقُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْآخَرِ مَالٌ»؛ فَلأنَّه قد أدخل الضَّرْرَ عَلَى شريكه بعتقه حصَّته من العبد، فوجب عتقه عليه؛ لأنَّه ليس أحد الشَّرِيكَيْنِ بالعتق عليه أولى من الآخر؛ لأنَّه لم يتقدَّم عتق أحدهما الآخر، كما إذا تقدَّم عتق أحدهما ويكون معسراً، فلا يَقُومُ عَلَى الْمُعْتَقِ الْآخَرِ؛ لأنَّ الْمُعْتَقَ الثَّانِي لَمْ يَبْتَدِ الضَّرْرَ، وإنَّما ابتدأه الأوَّل، وإذا أَعْتَقَا معاً في كلمةٍ واحدةٍ أو حالٍ واحدةٍ، فلم ينفرد [ج ١٦٠/١] أحدهما بإدخال الضَّرْرَ بعتق حصَّته دون الآخر، فاستويا في وجوب القيمة عليهما للشَّريك الَّذِي لَمْ يُعْتَق.



[٢٨٨٩] مسألة: قال: ومن قال لعبده وهو صحيح: «ثلثك حرٌّ»، أُعْتِقَ

كُلُّهُ<sup>(١)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لوجوب تكميل الحرية كُلِّها؛ لأنَّه لَمَّا لَزِمَهُ تكميل حرية العبد كُلِّه إذا كان بينه وبين شريكه متى أُعْتِقَ حصَّته، كان ذلك في العبد إذا انفرد بملكه أولى، ولا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وقد رُوي: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ حِصَّتَهُ مِنْ عَبْدٍ، فَأَعْتَقَهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ كُلُّهُ، وَقَالَ: لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ»<sup>(٢)</sup>، هذا معنى الحديث.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٦)، البيان والتحصيل [١٤ / ٤٦٤].

(٢) أخرجه أبو داود [٤ / ٣٥٣]، والنسائي في الكبرى [٥ / ٣٤]، وهو في التحفة

[٢٨٩٠] مسألة: قال: ومن أعتق شُرَكَاءَ له في عبدٍ، فجهلت القيمة، والمعتق

مُوسِرٌ، حتَّى باع الشَّريك، فالبيع مفسوخٌ، ويُردُّ حتَّى يَقَوَّمَ على المعتق<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَكْمِيلَ الْعَتَقِ قَدْ لَزِمَ الْمَعْتِقَ فِي الْعَبْدِ كُلِّهِ مَتَى أَعْتَقَ

حَصَّتْهُ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمَكَاتِبِ وَالْمَدَبَّرِ.



[٢٨٩١] مسألة: قال: ومن وهب شركةً في عبدٍ لعبده، قوِّمَ عليه الباقي

منه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ شَيْئًا مِنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ عِتْقُهُ، فَوُجِبَتْ عَلَيْهِ

الْقَلِيمَةُ [لشريكه في حصته].



[٢٨٩٢] مسألة: قال: ومن أعتق ثلث عبده، وأخدم ثلثه، وباع ثلثه، ثم

مات، فليس يعتق من العبد إلا ما أعتق<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا يُلْزِمُهُ مَعَ بَقَاءِ مَلَكِهِ، فَإِذَا زَالَ مَلَكُهُ، لَمْ

يَجُزَّ عَتَقَ بَاقِيَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ لغيره الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْئًا.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٧)، المدونة [٢/٤١٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).

وكذلك لو أعتقه وهو موسرٌ، ثمَّ أعسر، لم تلزمه القيمة لشريكه.



[٢٨٩٣] مسألة: قال: ومن أعتق ثلث عبده، ثمَّ رهقه دينٌ، أُعتِقَ ثلثه، وكان

الدينُ أولى بما بقي<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَكْمِيلَ حَرِيَّةِ مَا بَقِيَ فِي الْعَبْدِ، إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَنْظُرَ الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ؛ لِثَلَا يَكُونُ عَلَى الْمَعْتَقِ دَيْنٌ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ الْعَتَقُ فِي الْبَاقِي مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا بَعْدَ نَظَرِ الْحَاكِمِ فِيهِ، فَمَتَى رَهَقَهُ دَيْنٌ، لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ بَاقِيهِ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الدَّيْنِ أَوْلَى مِنَ الْعَتَقِ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ كَمَا ذَكَرْنَاهُ. ﴾

وكذلك المريض يُعتَقُ عبده ثمَّ يطرأ دينٌ بعد عتقه؛ لوجوب تقدمة الدين على العتق.



[٢٨٩٤] مسألة: قال: ومن أعتق شركاً له في عبدٍ، وقد كان تصدَّقَ بخدمته

حياته، أُعتِقَ عليه؛ لِأَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ صَدَقَتَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ [ج ١٦٠/ب] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلِ الْخِدْمَةَ،

فَجَازَ عَتَقَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ فِيهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).



ولو كان قَبْلَ الخدمة، لم يجز عتقه حَتَّى تنقضي الخدمة، كما لو أجره، ثُمَّ أعتقه، لم يجز عتقه؛ لثبوت حَقِّ المستأجر والمُخْدَم في العبد.



[٢٨٩٥] مسألة: قال: ومن أعتق شِرْكَاءَ له في عبدٍ وهو زَرَّاعٌ، قَوْمٌ في موضعه الَّذِي يُعْرِفُ فِيهِ عَمَلُهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي قِيَمَتِهِ هُنَاكَ تَوْفِيرَ لِحَقِّ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، فَوَجِبَ أَنْ يُقَوِّمَ حَيْث لَا يَضُرُّ بِهِ. ﴾



[٢٨٩٦] مسألة: قال: ومن أعتق شِرْكَاءَ له في عبدٍ بعد موته، وأوصى بعتق ما لشركائه، أُعْتِقَ في ثلثه، وبُدِّيَ عَلَى الوصايا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عِتَقَ عَبْدٍ بَعِينَهُ، فَوَجِبَ تَقْدِمَتُهُ عَلَى الوصايا؛ لِحُرْمَةِ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَثْبِتُ فِي الْبَدَنِ. ﴾

ووجب عتق ما لشركائه؛ لو صيَّته بذلك؛ لا لعتق حصَّته في وصيَّته، وقد فسَّرنا هذا فيما تقدَّم.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٧)، النوادر والزيادات [٣٢٢ / ١٢]، البيان والتحصيل [٤١٨ / ١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٧)، المختصر الصغير، ص (٤٦٢).

[٢٨٩٧] مسألة: قال: ومن أعتق شِرْكَاءَ له في عبيدٍ، فبلغ صاحِبُهُ فقال: «لا أُعْتِقُ، ولكن أطلب حَقِّي»، وكان صاحِبُهُ موسراً، ثُمَّ بدا له أن يرجع إلى العتق، فليس ذلك له، ويُعْتَقُ على الأوَّلِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْوَلَاءُ كُلَّهُ لِلَّذِي أَعْتَقَهُ بِقَوْلِهِ: «لَا أُعْتِقُ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَضِيَ بِالْقِيَمَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى عَتَقِهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْطَالَ حَقٍّ غَيْرِهِ.﴾



[٢٨٩٨] مسألة: قال: ومن أعتق عبيداً له عند الموت، ليس له مالٌ غيرهم، قَسَّمُوا أَثْلَانًا، ثُمَّ أَشْهَمَ بَيْنَهُمْ، فَيَعْتَقُونَ بِالسَّهْمِ، وَيَرِيقُ مَا بَقِيَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ فَضْلٌ، رُدَّ السَّهْمُ عَلَيْهِمْ، فَأَعْتَقَ الْفَضْلُ، تَرَكَ مَا لَآ غَيْرَهُمْ أَوْ لَمْ يَتَرَكَ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بَعْتَقَ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَالَهُ وَمَالَ الْوَرِثَةِ، فَوَجِبَ رَدُّ تَعْدِيهِ وَقَصْرُهُ عَلَى مَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ - وَهُوَ الثَّلَاثُ -، وَكَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.﴾

فروى ابن عليّة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ لَهُ سِتَّةُ أَعْبِيدٍ، فَأَعْتَقَهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَعْتَقَ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةً»<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٧)، البيان والتحصيل [٤٣٨ / ١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٨٦٤.

وروى عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا إسرائيل، عن عبد الله بن المختار<sup>(١)</sup>، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله<sup>(٢)</sup>.



[ج ١٦١ / ٢٨٩٩] مسألة: قال: ومن أعتق رقيقاً له عند الموت، وعليه دينٌ يحيط بنصفهم، فإن استطيع أن يُعتقَ من كلِّ واحدٍ منهم نصفه، فَعِلَ ذلكَ بهم<sup>(٣)</sup>.  
 ١٦١ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ بَعْضَهُ بَتَلًا، فَوَجِبَ أَنْ يُقْضَى دِينُهُ، ثُمَّ يَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ بِقَدَرِ مَا بَقِيَ مِنْ ثُلُثِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ [يُؤْ] قِعِ الْحَرِيَّةَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ، وَإِنَّمَا أَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ حَصَّةَ الثَّلَاثِ<sup>(٤)</sup>، فَوَجِبَ تَقْدِمْ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَقَ بَعْضُهُ إِذَا بَاعَ نَقَصَ ثَمَنَهُ عَنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عَتَقٌ، فَقُدِّمَ الدَّيْنُ، ثُمَّ الْحَرِيَّةُ بَعْدَهُ لِأَنَّهَا الْوَصِيَّةُ، ثُمَّ الْمِيرَاثُ بَعْدَهَا.  
 وهكذا الحكم فيمن أعتقَ في مرضه من كلِّ عبدٍ يملكه ثُلُثُهُ، أَنَّهُ يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ مَا يَحْمِلُ الثَّلَاثَ مِنْهُ، وَيَكُونُ بَاقِي الثَّلَاثِينَ لَوْرَثَتِهِ.



[٢٩٠٠] مسألة: قال: ومن أعتق رأساً من رقيقه بعد موته، وله عشرة، ولم يسمه: قَوْمُوا جميعاً، ثُمَّ قُسِمَتِ الْقِيَمَةُ أَعْشَارًا، ثُمَّ أَفْرَعُ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ طَارَ لَهُ السَّهْمُ

(١) عبد الله بن المختار البصري، لا بأس به، من السابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٢٠ / ٦٥].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٧).

(٤) ما بين [ ]، مطموس في شب، والمثبت من جه.

أُعْتِقَ بتلك القيمة، إن خرج كله أو خرج بعضه، فإن كانت قيمته أقل من ذلك، أُقْرِعَ بين من بقي، فَيُعْتَقَ ذلك الفضل منه.

وكذلك من أوصى ببيعٍ من إبله، أو بنخلةٍ من نخله<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَسْمِ الرَّأْسَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَكَذَلِكَ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ نَخْلٍ، لَمْ يَجْزْ أَنْ نُعْتِقَ أَعْلَى ذَلِكَ وَلَا نُنْفِذَهُ فِي الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى الْوَارِثِ.

وَلَا نُخْرِجُ أَدْنَى ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصِي أَرَادَ أَعْلَاهُ.

فَكَانَ الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ: أَنْ نَنْظُرَ إِلَى جُزْءٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَاءِ الرَّقِيقِ الَّذِي أَسْمَى وَاحِدًا مِنْهُمْ، فَنَعْتَقَهُ بِالْقِيَمَةِ، أَوْ نَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَى الْمَوْصِي لَهُ عَلَى مَا فَسَّرَهُ مَالِكٌ؛ لثَلَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَمْلٌ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ.

وَجَعَلْنَا قَوْلَهُ: «رَأْسًا مِنْ عَشْرَةٍ»، كَأَنَّهُ قَالَ: «جُزْءًا مِنْ عَشْرَةٍ».

فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ، فِي الْعَتَقِ وَالْوَصِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ مَالَ الْمَوْصِي قَدْ ثَبِتَ مَلَكُهُ عَلَيْهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَرِثَهُ عَنْهُ وَرَثَتُهُ، وَلَا يُنْقَلُ إِلَى غَيْرِهِمْ إِلَّا بَيِّقِينَ؟

قِيلَ لَهُ: بَلِ الْوَصِيَّةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ، فَوَجِبَ أَنْ تَنْفُذَ الْوَصِيَّةَ، ثُمَّ يَرِثُ الْوَرِثَةُ، وَلَيْسَ يُتَيَقَّنُ أَنَّ الْمَوْصِي أَرَادَ أَدْنَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ أَوْ أَعْلَاهُ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، لَمْ يُتَيَقَّنْ بَقَاءُ [ج ١٦١/ب] ذَلِكَ عَلَى مَلَكِهِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَلَا زَوَالُهُ عَنْهُ، فَكَانَ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، التفرع مع شرح التلمساني [٩/ ٤٩٩].

ذلك محتملاً، فوجب أن يفعل في ذلك ما هو عدلٌ بين الموصي لهم والورثة؛ لاحتمال ما ذكرناه، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥] (١).



[٢٩٠١] مسألة: قال: وإذا أعتق الرَّجل عبده وعليه دينٌ: بيع منه بقدر الدين، وعُتِقَ ثلث ما بقي، إذا لم يكن له مالٌ غيره (٢).

إنَّما قالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الدَّيْنَ أَوْلَى من العتق؛ لأنَّ العتق وصِيَّة وتطوُّعٌ، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١].

ثمَّ أعتق منه ثلثه بعد الدَّيْن؛ لوجوب إنفاذ وصيته.

وكذلك إذا أعتق الصَّحيح عبداً لا يملك غيره وعليه دينٌ، كان للغرماء ردُّ ذلك إن شاؤوا؛ لأنَّ أداء الدَّيْن أَوْلَى من العتق؛ لأنَّ أداءه فرضٌ والعتق تطوُّعٌ، فوجب تقدمة الفرض على التطوُّع.

ولأنَّ الدَّيْن قد أُخِذَ عوضه، فكان أَوْلَى ممَّا لم يؤخذ عوضه وهو العتق. ألا ترى: أنَّ الله تعالى قد أوجب تقدمة الدَّيْن على الميراث؛ لأنَّ الدَّيْن قد أُخِذَ عَوَضُهُ ولم يؤخذ عوض الميراث، فكان الدَّيْن لهذه العلة مقدِّماً على العتق.



(١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٥٠٠ / ٩]، شرح المسألة عن الأبهري بتصرف.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، النوادر والزيادات [٤٠٣ / ١٢]، البيان والتحصيل

[٢٩٠٢] مسألة: قال: وإذا أعتق الرَّجل عبده عند موته، قوَّم العبد بماله:

﴿فإن لم يكن له مالٌ غيره، عتَقَ ثلثه، وكان ماله موقوفاً بيده، ولا يُحدثُ فيه شيئاً إلا ما أكل واكـ[ت]سى.﴾

﴿وإذا كان للسَّيد<sup>(١)</sup> مالٌ، فإنَّ العبد بماله يُضَمُّ إلى ما ترك الميِّت، ثمَّ يَعتَقُ من العبد بقدره<sup>(٢)</sup>.﴾

﴿إنَّما قال: «يُقَوِّمُ العبد بماله»؛ لأنَّه لا يجوز انتزاع ماله منه، فوجبت قيمته على أوفر أحواله وصنائه، فكذلك بماله.

ووقِفَ بيده؛ لأنَّه ملكه، لا يجوز انتزاعه منه، لِما قد ثبت له من الحرِّيَّة.



[٢٩٠٣] مسألة: قال: ومن أعتق رقيقاً له في وصيَّة في أيَّام مفترقة، فإنَّه لا يُبدَأُ بعضهم على بعضٍ.

وإن أعتق واحداً بتلاً وآخر في وصيَّته، بُدِئَ بالبتل على غيره.

وإن بتَلَ واحداً وأوصى بآخر بعد خدمة<sup>(٣)</sup> عشر سنين، بُدِئَ بالمُبتَلِ<sup>(٤)</sup>.

﴿إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ حرمتهم واحدة، وسببهم واحدٌ في العتق؛ لأنَّ كلَّهم إنَّما يَعتَقُ بعد الموت إذا أعتقهم في وصيَّة، فلا وجه لتبدُّة أحدهم على الآخر.

(١) قوله: «السَّيد»، كذا في شب وجه، وفي عز ٩/ ب: «للعبد».

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٨).

(٣) قوله: «بعد خدمة»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٠/ أ: «بعد موته بخدمة».

(٤) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، المدونة [٣٥٣/٤].

فَأَمَّا إِذَا بَتَلَ عَتَقَ أَحَدَهُمْ وَأَعْتَقَ الْآخَرَ [ج ١٦٢/أ] فِي وَصِيَّتِهِ، بُدِيَ بِالْمَبْتَلِ؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ؛ لِأَنَّ الْمَبْتُولَ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِيهِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْعَتَقِ يَجُوزُ فِيهَا الرَّجُوعُ. وَكَذَلِكَ الْمُعْتَقُ بَعْدَ خِدْمَةِ عَشْرِ سَنِينَ، يُبَدَأُ الْمَعْتَقُ بِتَلَاً عَلَيْهِ؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَمُوتَ الْمَخْدُمُ إِلَى سَنِينَ قَبْلَ تَقْضِي السَّنِينَ، فَوْجِبَ تَقْدِمَةُ مَنْ تَنْتَجِزُ حُرِّيَّتُهُ فِي حَالٍ.

وَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ، أَنَّهُ يُبَدَأُ الْأَوْكَدَ فَالْأَوْكَدُ؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «بَدُّوا غَيْرَهُ»، فَيُبَدَأُ مَا قَالَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ أَوْكَدَ مِنْهُ، مَا لَمْ تَكُنْ حُرِّيَّةُ مَنْجَزَةٍ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِمَةُ غَيْرِهَا عَلَيْهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، مِثْلُ: الزَّكَاةِ، وَالنُّذُورِ، وَكُفَّارَاتِ الْأَيْمَانِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا أُولَى بِالتَّقْدِمَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْوَصَايَا الَّتِي لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ تَطَوُّعٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ.



[٢٩٠٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَعْتَقَ رَأْسًا مِنْ رَقِيْقِهِ لَيْسَ بَعِيْنُهُ، وَلَهُ عَشْرُونَ، ثُمَّ مَاتَ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ، فَإِنَّهُ يَعْتَقُ مِنَ الْبَاقِيْنَ عَشْرَهُمْ بِالْقِيَمَةِ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَنْ مَاتَ<sup>(١)</sup>.  
 ۞ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ مَوْتِهِ، فَقَدْ سَقَطَ مِنْ مَالِهِ، وَإِنَّمَا تَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ مِنَ الثَّلَاثِ الَّذِي يَخْلُفُهُ الْإِنْسَانُ، فَأَمَّا مَا تَلَفَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ قَبْلَ اجْتِمَاعِ الْمَالِ، فَلَا يَعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثِ وَلَا الثُّلُثِيْنَ.

وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ؛ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِنْفَازُ الْوَصِيَّةِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي، وَإِعْطَاءُ الْوَرِثَةِ الْمِيرَاثِ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْرُوثِ؛ لِأَنَّا لَوْ أَدْخَلْنَا مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ فِي الْقِرْعَةِ،

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، التفرع مع شرح التلمساني [٥٠١/٩].

لكان إذا وقعت القرعة في حيز الثلث، فقد صار حرّاً قبل موت الموصي، وإنّما أوصى أن يكون حرّاً بعد موته، وفي هذا إخراج الوصية قبل موت الموصي، أو تكون إذا وقعت في الثلثين من الورثة ومات منهم، فقد ورثوا الميّت قبل موته، وهذا فاسدٌ بإجماع<sup>(١)</sup>.

ولهذا المعنى قال مالك: **إنّه لا اعتبار لمن مات من العبيد قبل موت المُعتق، وكذلك من مات بعد موته قبل اجتماع المال؛ لأنّ المراعاة في ماله والعتق فيه إنّما هو وقت حصوله واجتماعه، لا ما قبل ذلك، فوجب عتق ما سمّي من العُشر أو غيره من الجزء فيما بقي من رقيقه بالقيمة على ما بيّناه، كان ذلك في رأسٍ أو أكثر منه أو أقل، على ما تخرجه [ج ١٦٢/ب] القرعة.**



[٢٩٠٥] قال: ومن قال: «غلامي حرٌّ»، أو قال: «رقيقِي أحرارٌ»، فذلك كلّهُ سواءٌ، **يَعْتَقُونَ كُلَّهُمْ**<sup>(٢)</sup>.

**إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنّ حكم هذا اللفظ واحدٌ في وجوب الحرّية، فاستوى أمر اللفظ في ذلك؛ لاتّفاقه في المعنى.**



(١) نقل التلمساني في شرح التفرع [٥٠٢/٩]، هذه المسألة عن الأبهري.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، النوادر والزيادات [٢٦٧/١٢]، البيان والتحصيل



[٢٩٠٦] مسألة: قال: ومن قال عند الموت: «ثلث رقيقي حرٌّ»، أُسْهِمَ بينهم، وإن أعتقهم كلَّهم، أُسْهِمَ بينهم.

وإن قال: «ثلث كلِّ رأس»، أو: «نصفه»، لم يُسْهِمَ بينهم<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ رَقِيقَهُ كُلَّهُمْ ، أَعْتَقَ ثَلَاثَهُمْ بِالْقِيَمَةِ - عَلَى مَا فَسَّرْنَاهُ - ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ مَا لَهُ أَخَذَهُ وَمَا لَيْسَ لَهُ أَخَذَهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَقْتَصِرَ بِهِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهُ أَخْذُهُ - وَهُوَ الثَّلَاثُ - ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي حَدِيثِ عُمَرَانَ بْنِ الْحَصِينِ .

فَأَمَّا إِذَا أَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ نَصْفَهُ أَوْ ثَلَاثَهُ ، لَمْ يُقْرَعْ بَيْنَهُمْ ، وَأَعْتَقَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرَّرَ الْحَرِيَّةَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَبِيدِ ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهَا عَنْهُ . وَلِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَعَلَهُ بَعْتَهُ ثَلَاثَ مَالِهِ دُونَ كُلِّهِ .



[٢٩٠٧] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً له، تَبِعَهُ مَالُهُ، ولم يتبعه ولده<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ : « إِنَّ مَالَهُ يَتْبَعُهُ فِي الْعَتَقِ » ؛ لِتَكَامُلِ حُرْمَةِ الْعَتَقِ بِتَوَابِعِهَا . وَلِأَنَّ الْعَتَقَ خُرُوجٌ مِنْ رَقٍّ إِلَى حَرِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا تَسْلِيْطٌ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْبَيْعُ وَغَيْرُهُ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ رَقٍّ إِلَى رَقٍّ ، فَكَانَ مَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرطَهُ الْمُبْتَاعُ ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٨)، النوادر والزيادات [١٢/ ٣٣٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، الموطأ [٥/ ١١٢٥]، المختصر الصغير، ص (٤٦٣).

وقد روى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا تَبِعَهُ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَنْبِيَهُ سَيِّدُهُ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لا يتبعه ولده»؛ فلأنَّ ولده ملكٌ لسيِّده، وهو خلاف ماله الذي [هـ] ملكٌ للعبد، فلم يحب أن يتبعه ولده في العتق؛ لأنَّ سيدهم لم يُعتقهم، وإنما أعتق العبد وحده.



[٢٩٠٨] مسألة: قال: ومن أعتق عبده إلى سنين، فله أن يأخذ ماله، ما لم يُقَارِبْ عِتْقَهُ مثل الشهر ونحوه، أو في وصية؛ لأنَّ ذلك قد تبيَّن أمره<sup>(٢)</sup>.  
فإن قال: «أخِدم فلانًا عشر سنين»، فلا يأخذ ماله<sup>(٣)</sup>.

هـ إنَّما قال في المُعْتَقِ إلى أجلٍ: «إنَّه [ج١٦٣/١] يؤخذ ماله»؛ لأنَّ أحكامه أحكام العبد ما لم يأت الأجل، فكذلك حكم ماله.  
فأمَّا إذا قُرِبَ الأجل لم يأخذه؛ لقرب عتقه.  
فأمَّا مال المخدَمِ فإنَّه لا يأخذه؛ لأنَّ المخدَمَ له في مال العبد المخدَمِ حمالٌ وقوَّةٌ على الخدمة، فلا يجوز له أخذه.



(١) تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٢٠٢٦.

(٢) قوله: «أمره»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٠/أ: «ضرره».

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، النوادر والزيادات [٤٤٩/١٢ و ٥٤/١٣].

[٢٩٠٩] مسألة: قال: وإذا أعتق العبد وله أمٌ وليدٌ حاملٌ منه، تبعته، ولا يعتق

ما في بطنها<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «تَبِعَهُ أُمُّ وَلَدِهِ»؛ لِأَنَّهَا مَالِهِ.

فَأَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ مَلِكٌ لِسَيِّدِهِ، فَلَا يُعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَقْهُ، وَإِنَّمَا أَعْتَقَ الْأَبَ.



[٢٩١٠] مسألة: قال: وإذا أعتق أمتُهُ، ولم يستثن مالها، ولها على زوجها

صداقٌ، فالصِّدَاق من مالها.

ويكون ذلك للمشتري لو اشترطَ مالها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصِّدَاقَ عِنْدَهُ مِلْكٌ لِلْأُمَةِ، بِمَنْزِلَةِ مَالِهَا، حَتَّى يَنْتَزِعَهُ

السَّيِّدُ مِنْهَا، فَإِذَا أَعْتَقَهَا، تَبِعَهَا مَالُهَا مِنَ الصِّدَاقِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَثْنِي سَيِّدُهَا

الْمَعْتَقُ مَالَهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ، صَدَاقُهَا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ.

وكذلك إن اشترط المشتري مالها، فالصِّدَاق له، بِمَنْزِلَةِ مَالِهَا، أَعْنِي: أَنَّ

مَلِكُهَا يَتَقَرَّرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْبَائِعِ، فَيَكُونُ فِيهِ كَمَا كَانَ لِلْبَائِعِ قَبْلَهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، البيان والتحصيل [٩٥ / ١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٩).

[٢٩١١] مسألة: قال: ولا يُنَزَّعُ مال العبد المعتق نصفه<sup>(١)</sup>، ويأكل ويكتسي ولا يسرف، ولا يتصدَّق ولا يُعْتَق، فإذا مات، وَرَثَهُ الَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرُّقُّ. ولا بأس أن يَتَجَرَ بِمَالِهِ التَّجَارَةُ الْمَأْمُونَةُ، ويعمل في ماله ما شاء<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْتَقَ بَعْضُهُ قَدْ ثَبَّتَ لَهُ حُرِّيَّةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَخْذُ مَالِ الْمَكَاتِبِ، إِلَّا أَنْ يَتَّفَقَ هُوَ وَسَيِّدُهُ عَلَى ذَلِكَ فِيَجُوزُ. وقوله: «إذا مات فماله للذي له فيه الرق، دون الذي أعتق بعضه»؛ فلأنَّ أحكامه أحكام العبد في الحدود والشَّهادة؛ لأنَّ حرمة الحرِّية لم تتمَّ فيه بعد، فوجب أن يكون حكمه في الميراث حكم العبد أنَّه يورث بالرق.

ألا ترى: أنَّه لا يورث بالنَّسب بمقدار الحرِّية فيه، والنَّسب أقوى من الولاء، فكذلك وجب أن لا يورث بالولاء بمقدار الحرِّية؛ لأنَّ النَّسب والولاء إذا اجتمعا، كان الميراث بالنَّسب أقوى، فلمَّا لم يورث هذا ببعض النَّسب، فكذلك لا يورث ببعض الولاء.



[٢٩١٢] مسألة: قال: ومن أعتق نصف عبدٍ بينه وبين رجلٍ واستثنى ماله، لم يكن ذلك له، وقُومٌ عليه بماله<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «نصفه»، كذا في شب وهي مهملة، وفي عز ١٠/أبنون معجمة، وجاءت معجمة في جه: «بصفة»، وسياق الشارح وما في النواذر والزيادات [٤٥١/١٢]، وغيرها من الكتب يقتضي ما أثبتُّه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، البيان والتحصيل [٤٦٦/١٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، البيان والتحصيل [٤٦٦/١٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ هُوَ بِانْتِزَاعِ مَالِهِ دُونَ شَرِيكِهِ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ وَاسْتَشْنَى مَالَهُ، فَقَدْ انْفَرَدَ بِأَخْذِ بَعْضِ مَالِهِ دُونَ شَرِيكِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَقَوْلُهُ: «يُقَوِّمُ عَلَيْهِ بِمَالِهِ»؛ فَلَأَنَّ بِالْعَتَقِ قَدْ وَجِبَ أَنْ يَتَّبِعَهُ مَالُهُ، فَوَجِبَ قِيَمَتُهُ بِهِ.



[٢٩١٣] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً بينه وبين رجلٍ واستثنى ماله، لم يجز، وكذلك من أعتق نصفَ عبدٍ نصفُهُ حرٌّ واستثنى ماله، فليس ذلك له، ويتبعه ماله<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ لَهُ بَعْتُهُ، فَلَا يَجُوزُ لِسَيِّدِهِ اسْتِثْنَاؤُهُ بَعْدَ ذَلِكَ.



[٢٩١٤] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً له، وله مالٌ لم يعلم به، فهو للغلام<sup>(٢)</sup>. ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَتَقَ قَدْ ثَبَتَ لِلْعَبْدِ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَّبِعَهُ مَالُهُ، وَسِوَاءُ عِلْمٍ بِهِ سَيِّدِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، كَالْأَمَةِ إِذَا أَعْتَقَهَا سَيِّدُهَا وَهِيَ حَامِلٌ، تَبِعَهَا حَمْلُهَا، عِلْمَ سَيِّدِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.



(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، البيان والتحصيل [٤٦٦/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، المدونة [٥٦٤/٢]، البيان والتحصيل [٥١٦/١٤].

[٢٩١٥] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً وله جاريةً حاملاً، فأعتق الغلام الجارية، لم يجز ذلك، وكانت في حالها حال أمةٍ حتّى تَضَعَ ويأخذ السيّد عبده، وتعتق هي بعد الوضع<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مَلِكٌ لِلْعَبْدِ، وَمَا فِي بَطْنِهَا مَلِكٌ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حُرَّةٌ فِي بَطْنِهَا عَبْدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ الْأَصُولِ.﴾

ألا ترى: أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ إِنَّمَا ثَبَتَ لَهَا عَقْدُ حُرِّيَّةٍ؛ لِأَنَّ فِي بَطْنِهَا حُرّاً.

ومعنى آخر، وهو: أَنَّ الَّذِي فِي بَطْنِهَا بِمَنْزِلَةِ عَضْوٍ مِنْهَا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَ عَضْوٌ مِنْهَا دُونَ عَضْوٍ.

ولهذا قال مالك: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْغُلَامِ عِتْقُ الْجَارِيَةِ، فَمَتَى أَعْتَقَهَا، كَانَ عِتْقُهَا مَوْقُوفاً حَتَّى تَضَعَ، ثُمَّ تَصِيرُ حُرَّةً.



[٢٩١٦] مسألة: قال: ومن قال لعبده: «أنت حرٌّ إذا مات فلانٌ»، فله أن يأخذ من ماله ما شاء<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَقَ إِلَى أَجَلٍ حُكْمُهُ حَكْمُ الْعَبْدِ فِي حُدُودِهِ

(١) المختصر الكبير، ص (٤٩٩)، البيان والتحصيل [٩٥ / ١٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، المدونة [٤٣٠ / ٢].

وشهادته وموارثه، فكَذَلِكَ حكم ماله حكم مال العبد، فللسيد أخذه ما لم يأت الأجل.



[٢٩١٧] مسألة: قال: ومن مثل بعده، أعتقه عليه السلطان، وولاه له. والمثلة: أن يقطع يده، أو أذنه، أو بعض جسده، أو يسحل أسنانه، أو يضربه بالنار.

فأما ما كان على وجه التأديب، فأصاب منه ما لم يُرد: [ج٤/١٦٤] من فقء عين، أو طرح سن، فلا عتق عليه، وإنما يعتق عليه من تعمده بذلك. وإذا أُعتق بالمثلة، تبعه ماله<sup>(١)</sup>.

إنما قال: «إن المائل بعده يعتق عليه»؛ عقوبة له؛ لأنه قد فعل به شيئاً محرماً عليه، ولا يمكن رده بالقصاص؛ لامتناعه بينهما، فوجب أن يُخرج عن ملكه بالعتق عقوبة له؛ لئلا يعود فيمثل به ثانية، والعقوبة جائزة في المال.

ألا ترى: أن الكفارة إنما هي إخراج مال.

وهذا إذا قصد التعذيب بما فعله به، فأما إذا كان عن غير قصدٍ لتعذيبه، أتى على يده على وجه الأدب له، فلا عتق عليه؛ لأنه لم يقصد تعذيبه بفعل شيء محظورٍ عليه، فلم يجب عتقه عليه.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، المختصر الصغير، ص (٤٦٤)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٤).

وقد روى ليث ابن أبي سليم، عن سلمة بن كهيل، قال: «أَعْتَقَ ابْنُ عُمَرَ غُلَامًا لَهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَجْرَكَ اللَّهُ، فَقَالَ: مَالِي مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ ضَرَبَ مَمْلُوكَهُ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ، فَكَفَّارَتُهُ عِتْقُهُ، وَإِنِّي ضَرَبْتُهُ حَدًّا فِي غَيْرِ حَدٍّ»<sup>(١)</sup>.

حدَّثنا عبد الله بن دينار<sup>(٢)</sup> بالكوفة، قال: حدَّثنا أبو كريپ<sup>(٣)</sup>، قال: حدَّثنا وكيع، عن سفيان، عن فراس<sup>(٤)</sup>، عن أبي صالح، عن زاذان<sup>(٥)</sup>: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَعْتَقَ عَبْدًا، فَقَالَ: مَالِي مِنْ أَجْرِهِ<sup>(٦)</sup>، وَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ مَا يَزْنُ هَذِهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ عِتْقُهُ»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق [١٣٧/٣١]، بهذا الإسناد.

(٢) قوله: «دينار»، كذا في شب، وفي جه: «زيدان»، وهو الصواب، وهو: عبد الله بن زيدان بن بريد بن رزين بن ربيع بن قطن البجلي، قال الذهبي في السير [٤٣٦/١٤]: «الإمام، الثقة، القدوة، العابد».

(٣) محمد بن العلاء بن كريپ الهمداني الكوفي، ثقة حافظ، من العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٨٨٥).

(٤) فراس بن يحيى الهمداني الخارفي الكوفي المكتب، صدوق ربما وهم، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (٧٨٠).

(٥) زاذان الكندي البزاز، صدوق يرسل، وفيه شيعية، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٣٣٢).

(٦) قوله: «مِنْ أَجْرِهِ»، كذا في شب، وفي جه: «مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ».

(٧) أخرجه مسلم [٩٠/٥]، من طريق وكيع به، وهو في التحفة [٣٤٤/٥].



وروى ابن إدريس، عن مُطَرِّف<sup>(١)</sup>، عن الحارث: «أَنَّ عَبْدًا أَتَى عَلِيًّا عَلَيْهِ  
السَّلَامُ، قَدْ وَسَمَهُ أَهْلُهُ، فَأَعْتَقَهُ»<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: ألا أخرجته عن ملكه بالبيع دون العتق<sup>(٣)</sup>؟

قيل له: لو بيعَ عليه، لم يكن في ذلك ردُّ له؛ لأنَّه يأخذ بدله ثمنه، ولا  
يلحقه في ذلك ضررٌ ولا عقوبةٌ، فلم يجب بيعه لهذه العلة، ووجب عتقه لِمَا  
ذكرناه.



[٢٩١٨] مسألة: قال: ومن قطع أُصْبُعَ عبده أو طرفَ أنفه، أُعْتِقَ عليه.

وإن مات العبد قبل يُعْتَقَهُ السُّلْطَانُ، مات عبداً<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْتَقُ بِالْحَكْمِ لَا بِنَفْسِ الْمَثَلَةِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ  
ذلك، مات عبداً.



(١) مطرّف بن طريف الكوفي، ثقة فاضل، من صغار السادسة. تقريب التهذيب، ص  
(٩٤٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤٣/١٤].

(٣) لم أقف على من قال بهذا الاعتراض.

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، النوادر والزيادات [٣٩٤/١٢].

[٢٩١٩] مسألة: قال: وإذا نزل الحريون بأمان، فأخصوا رقيقهم، لم يعتقوا عليهم<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَتَقَ فِي الْمَثَلَةِ هُوَ مِنْ أَجْلِ حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْحَرِيُّونَ، فَلَا تَقَام عَلَيْهِمْ حُدُودُ اللَّهِ وَلَا حَقُّهُ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِمْ حَدُّ شَرْبِ [ج ١٦٤/ب] الْخَمْرِ وَالزَّانَا، وَلَا يَمْنَعُونَ مِنْ أَكْلِ الرِّبَا وَالْخَنْزِيرِ.



[٢٩٢٠] مسألة: قال: ومن مثل بعبده أو جاريته بالعض الكثير في جسده، حتَّى يؤثر ذلك في جسده، فإنها تباع ولا تعتق<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَثَلَةٍ؛ لَأَنَّ الْمَثَلَةَ إِنَّمَا هِيَ بِقَطْعِ عَضْوٍ مِنْهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعَقْلِ الْفَاحِشِ بِهِ، فَأَمَّا الْعَضُّ فَهُوَ أَمْرٌ خَفِيفٌ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ السَّيِّدِ عَلَى وَجْهِ الْأَدَبِ.



[٢٩٢١] مسألة: قال: ويعاقب السُّلْطَانُ الْمَائِلَ بَعْبِدَهُ مَعَ عِتْقِهِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي الْمَثَلَةِ حَقَّينِ:

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، البيان والتحصيل [٤٦٧/١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، النوادر والزيادات [٣٩٥/١٢]، الجامع لابن يونس

[٧٧٠/٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، النوادر والزيادات [٣٩٣/١٢].

⇐ حَقًّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مفرداً، وهو نهيه عنها.

⇐ وحَقًّا للعبد، وهو المنع من قتله وتعذيبه.

فإذا أُعْتِقَ عليه بالمثلة، فإنَّما ذلك من أجل حقِّ العبد، وبقي حقُّ الله تعالى، فوجب أن يُضْرَبَ ليرتدع هو وغيره عن فعل مثل ما فعله.



[٢٩٢٢] قال: وإذا كُوِّتِ الجاريةُ بالكيَّة للبول لينقطع عنها، ففشا حتَّى بلغ منها مبلغاً شديداً:

لَّه فإن كان ذلك إنَّما هو على وجه العلاج للبول أو الأدب عليه، فلا تَعْتَقُ عداها.

لَّه وإن كانت إنَّما عذبتها، أُعْتِقَتْ<sup>(١)</sup>.

هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ فعل مثل هذا بالجارية، ليس هو على وجه القصد لتعذيبها، وإنَّما هو لضربٍ من العلاج لها والدَّواء، فلا عتق على سيِّدها في ذلك.



[٢٩٢٣] مسألة: قال: ولا تجوز عتاقة الرّجل وعليه دينٌ يحيط بماله.

ولا عتاقة المولَّى عليه وإن كان كبيراً.

ولا عتاقة الغلام حتَّى يحتلم أو يبلغ ما يبلغ المحتلم<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، المدوَّنة [٢/ ٤٤٤]، الجامع لابن يونس [٧/ ٧٦٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٠)، الموطأ [٥/ ١١٢٧]، المختصر الصغير، ص (٤٦٥)،

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الدَّيْنِ فَرَضٌ، وَالْعَتَقُ تَطَوُّعٌ، فَكَانَ الْفَرَضُ أَوْلَى مِنْ التَّطَوُّعِ.

وَلِأَنَّ الدَّيْنَ قَدْ أَخَذَ بَدْلَهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ عَوَضَ الْعَتَقِ، فَكَانَ أَدَاءُ مَا قَدْ أَخَذَ عَوَضَهُ أَوْلَى.

أَلَا تَرَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ أَدَاءَ الدَّيْنِ قَبْلَ الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ لَمْ يَأْخُذْ عَوَضَهُ، وَالدَّيْنَ قَدْ أَخَذَ عَوَضَهُ، فَكَانَ رَدُّهُ أَوْلَى.

وَقَوْلُهُ: «لَا تَجُوزُ عِتَاقَةُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ»؛ فَلِأَنَّ الْمَوْلَى عَلَيْهِ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، لِثَلَاثِ تِلْكَ مَالِهِ، وَلِيُحْفَظَ عَلَيْهِ، فَلَوْ جَازَ عِتْقُهُ، لَمَّا نَفَعَ<sup>(١)</sup> الْحَجْرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ<sup>(٢)</sup>.

وكَذَلِكَ الْغُلَامُ لَا يَجُوزُ عِتْقُهُ؛ لِثَبُوتِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي عِتْقِهِ إِتْلَافَ مَالِهِ وَخِيفَةَ الْفَقْرِ عَلَيْهِ، [ج ١/١٦٥] وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾، - أَرَادَ أَمْوَالَهُمْ -، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥].



[٢٩٢٤] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَيَجُوزُ عِتْقُ السَّفِيهِ إِذَا كَانَ لَا يُؤَلَّى<sup>(٣)</sup>.

مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٤).

(١) قوله: «نَفَعَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «يَقَع».

(٢) قوله: «شَيْءٌ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «شَيْئًا».

(٣) قوله: «إِذَا كَانَ لَا يُؤَلَّى»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه وَعَزَّ ١٠/ أ: «إِذَا كَانَ لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِ».

ويجوز على المولى عليه عتق أم ولده، ويتبعها مالها<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّفِيهَ فِي أَعْمَالِهِ وَدِينِهِ، عَتَقُهُ جَائِزٌ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ. ﴾

فأما إذا كان محجوراً عليه، فلا يجوز عتقه؛ لأنه ممنوع من التصرف في ماله؛ لئلا يتلفه.

فأما عتقه أم ولده فجائز عليه؛ لأنها ليست بمالٍ فيتلفه بالعتق.

وكذلك الطلاق يجوز عليه؛ لأنه ليس فيه إتلاف مالٍ.

وقوله: «يتبعها مالها»؛ فلما ذكرنا: أن العبد يتبعه ماله إذا أعتقه سيده؛

لوجوب تكميل الحرية وتوابعها، وقد روينا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا تَبِعَهُ مَالُهُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَشْنِيَهُ سَيِّدُهُ»<sup>(٢)</sup>.



[٢٩٢٥] مسألة: قال: وإذا أعتق المحتلم غلامه ولم يدفع إليه ماله، ولا

يُعرف منه إلا الخير، فلا يجوز ذلك إلا بالسلطان إذا رأى له وجهاً.

وقد قال: إنه لا يجوز عتقه.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، المختصر الصغير، ص (٤٤٦)، البيان والتحصيل

[٤٦٨/١٤ و ٤٧١].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٠٢٦.

وإن رُدَّ على المولَّى عليه عِتْقُهُ، ثُمَّ وَلِيَ نَفْسَهُ، فليس عليه عتقه، إِلَّا أن يحب أن يَتَنَحَّى<sup>(١)</sup> مِنْ ذَلِكَ.

وإذا أراد<sup>(٢)</sup> الغرماء عِتْقَ الْمَدْيَانِ، فلا عِتْقَ لَهُ، إِلَّا أن يكون في رقيقه فَضْلٌ عن دَيْنِهِ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَلَامَ إِذَا احْتَلَمَ فَهُوَ فِي الْحَجْرِ بَعْدُ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ آنَسَ رُشْدَهُ، فَيُفَكَّ بَعْدَ ذَلِكَ حَجْرُهُ، فلا يجوز عتقه قبل ذلك.

وإنَّمَا يُعْلَمُ هَذَا بِنَظَرِ الْحَاكِمِ فِيهِ، فَإِنْ رَأَاهُ قَدْ آنَسَ رُشْدَهُ، أَجَازَ عِتْقَهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ.

ووجه قوله: «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتْقُهُ»؛ فَلأنَّهُ أَعْتَقَ فِي حَالٍ هُوَ مُحَجَّورٌ عَلَيْهِ فِيهَا، وعتق المحجور عليه غير جائز.

وإذا رَدَّ الْحَاكِمُ عِتْقَهُ، ثُمَّ وَلِيَ نَفْسَهُ، لم يلزمه العتق؛ لِأنَّهُ أَعْتَقَ وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ عِتْقُهُ لِصِغَرٍ أَوْ سَفَهٍ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَلَّقَ فِي حَالِ صِغَرِهِ، فَإِذَا بَلَغَ، لم يلزمه ذلك.

وقوله: «لَا عِتْقَ لِلْمَدْيَانِ، إِلَّا أن يكون في رقيقه فَضْلٌ عن دَيْنِهِ»؛ فَلَمَّا

(١) قوله: «يتنحى»، كذا في شب، وفي جه: «يتمخى»، يعني: يخرج منه تأثماً، ينظر: تاج العروس [٥١٣/٣٩].

(٢) قوله: «أراد» كذا في شب، وفي شب وعز ١٠/ب: «رد».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، النوادر والزيادات [٤١٢/١٢]، البيان والتحصيل [٤٦٩/١٤].

ذكرناه: أن أداء الدين واجبٌ والعق تطوُّعٌ، فكان أداء الواجب أولى من التطوع، فكان للغرماء ردُّ عتقه إذا أحاط الدينُ بماله.



[٢٩٢٦] مسألة: قال: وإذا أعتقت العاتق<sup>(١)</sup> - وإن بلغت أربعين [١٦٦/]

سنةً - جاريةً لها، لم يجز عتقها<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَجْرِ حَتَّى تَتَزَوَّجَ وَيَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُعْلَمُ رُشْدُهَا وَإِصْلَاحُهَا لِمَالِهَا؛ لِأَنَّهَا تَخَالُطُ النَّاسَ وَتَعْرِفُهُمْ وَتَعَامِلُهُمْ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يُعْرَفُ حَالُهَا، فَلَمْ يَجْزِ عَتْقُهَا؛ لَكُونِهَا فِي حَجَرِ أَبِيهَا، أَوْ وَصِيِّهَا، أَوْ الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ. ﴾



[٢٩٢٧] مسألة: قال: ولا يجوز عتق المديان، ولا هبته، ولا صدقته - وإن

كانت الديون آجلةً بعيدةً -، إلا بإذن غرمائه.

وبيعه وابتاعه ورهنه جائز<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَدْيَانِ أَنْ يُخْرِجَ مَالَهُ عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ ﴾

(١) قوله: «العاتق»، هي المرأة الشابة، وقيل: هي البكر التي لم تن عن أهلها، وقيل: هي

التي بين التي أدركت وبين التي عنست، ينظر: لسان العرب [١٠ / ٢٣٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، النوادر والزيادات [١٢ / ٤١٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، المدونة [٤ / ١٢٠].

يأخذه عليه؛ لأنَّ في ذلك إتلاف حقِّ الغرماء، ولا يجوز ذلك له؛ لوجوب أداء الدَّين عليه.

فأمَّا على عوضٍ فإنَّه يجوز؛ لأنَّه ليس فيه إتلاف ماله؛ لأنَّه يأخذ للغرماء مثل ما أخرج من ماله، فجاز بيعه وشراؤه إذا لم يكن فيه محاباةً. وكذلك يجوز رهنه؛ لأنَّه وثيقةٌ، وهو على ملكه، وليس هو إخراج مالٍ على غير عوضٍ.



[٢٩٢٨] مسألة: قال: ولا ينبغي أن يطأ جاريةً ردَّ عليه عتقها؛ لأنَّ الغرماء إن أجازوا ذلك، مضى، وإن أيسرَ قبل أن يُحدِّث فيها بيعاً، أُعْتِقَتْ<sup>(١)</sup>.  
 قد ذكر مالكٌ علَّةَ منع الوطء، وهو قوله: «إنَّ الغرماء إن أجازوا عتقه مضى، وإن أيسرَ قبل أن تباع عليه، جاز عتقه».  
 ولأنَّ عتق المدين لم يُمنع من أجل نفسه ونقصها كما مُنع السَّفيه والصَّغير، وإنَّما مُنِعَ من أجل غيره، فأشبهه المريض الَّذي يعتق جاريته بتلاً وهي أكثر من ثلثه، فلا يجوز لها وطؤها.



[٢٩٢٩] مسألة: قال: وإن اتَّخَذَ المِديَّانَ أمَّ ولدٍ، مضت أمُّ ولدٍ ولم تردَّ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠١).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، المعونة للقاضي عبد الوهاب [٣/ ١٤٤٧].



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَرَمَتَهَا قَدْ ثَبَتَتْ بِكُونِهَا أُمَّ وَلَدٍ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِهَا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا ثَبَتَتْ حَرَمَتَهَا مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ لَا الْقَوْلِ، وَكَانَ مَا ثَبَتَ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ أَقْوَى مِنْهُ مِنْ جِهَةِ الْقَوْلِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا فَحَمَلَتْ، صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ، وَلَمْ يَرِثْ وَرَثَتُهُ مِنْهَا شَيْئًا، وَلَوْ أَعْتَقَهَا بَتْلَاءً، ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ، لَوَرِثُوا ثَلَاثُهَا وَعَتَقَ ثَلَاثَهَا.

فثَبَتَ بِمَا قُلْنَا أَنَّ حَرَمَةَ الْفِعْلِ أَوْكَدُ مِنْ حَرَمَةِ الْقَوْلِ، فَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: «إِنَّ الْمَدْيَانَ إِذَا وَطِئَ جَارِيَةً [ج ١٦٦/أ] فَحَمَلَتْ، أَنَّهَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدٍ، وَإِذَا أَعْتَقَهَا بِالْقَوْلِ، لَمْ يَجْزِ عَتَقُهُ إِذَا كَانَ الدِّينُ مُحِيطًا بِمَالِهِ، إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمَائِهِ».



[٢٩٣٠] مسألة: قال: ويجوز عِتْقُ السَّكَرَانِ الْمُتَلَطِّخِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّكَرَانَ، الْقَلَمُ عَنْهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ عَلَيْهِ مَا أَزَالَ عَقْلَهُ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا بِزَوَالِ عَقْلِهِ كَعَذْرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالنَّائِمِ الَّذِينَ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْهُمْ، فَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ السَّكَرَانُ بِمَا يَرْتَكِبُهُ مِنْ حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحَقِّ لَادِمِيٍّ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةُ لَزِمَهُ الْعِتْقُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَذَلِكَ يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا طَلَّقَ، وَالْقَوْدُ إِذَا قَتَلَ.

وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يُجْعَلَ حُكْمُهُ كَحُكْمِ مَنْ الْقَلَمُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ الْقَلَمُ عَنْهُ مَرْفُوعًا غَيْرَ عَاصٍ فِيمَا فَعَلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّكَرَانُ؛ لِأَنَّهُ عَاصٍ فِيمَا يَفْعَلُهُ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، المدونة [٢/٤٣٦].

ويأتيه من حقوق الله تعالى وحقوق الآدميين، فوجب أن يُلْزَمَ ذلك ويؤخذ بها، سواءً كان حقَّ حدٍّ أو إتلاف مالٍ.



[٢٩٣١] قال: وإذا كان في العبد الَّذِي يُعْتَقُهُ الْمَدْيَانُ فَضْلٌ، بَيْعَ مِنْهُ بِقَدَرِ الدَّيْنِ، ثُمَّ أُعْتِقَ الْفَضْلُ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ بَعْضَهُ كَانَ أَقَلَّ لَقِيمَتِهِ<sup>(١)</sup>.

ولا يكون له عتقٌ حَتَّى يُقْضَى الدَّيْنُ، رَبَّمَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ عَشْرِينَ، فَإِذَا دَخَلَهُ الْعَتَقُ، كَانَ نِصْفَ قِيَمَتِهِ خَمْسَةً<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَ الْمَدْيَانِ إِنَّمَا يُرَدُّ مِنْ أَجْلِ الدَّيْنِ، فَوَجِبَ أَنْ يُرَدَّ بِقَدَرِهِ دُونَ مَا فَضَّلَ عَنِ الدَّيْنِ.﴾

ويجوز فيما فضل، غير أَنَّهُ يُبَاعُ مِنَ الْعَبْدِ بِقَدَرِ الدَّيْنِ، ثُمَّ يَعْتَقُ بَعْدَ ذَلِكَ م[ل] فضل عنه.

ولا يُقَدَّمُ الْعَتَقُ عَلَى الْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَقْصٌ وَضَرَرٌ عَلَى الْغُرَمَاءِ، كَمَا فَسَّرَهُ مَالِكٌ.



[٢٩٣٢] مسألة: قال: ومن دَبَّرَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّيْنِ، فَهُوَ مَاضٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «أقل لقيمته»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٠/ب: «أكثر لثمنه».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠١)، المدونة [٢/٤٨٤]، النوادر والزيادات [١٠/٥١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٢)، وقد تقدَّم كلام الشارح عليها، في المسألة [٢٦٧٩].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ فِي حَالٍ مَا دَبَّرَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ، فَجَازَ تَدْبِيرَهُ لَهُ. ﴾

وكذلك لو أعتق عبده قبل أن يكون عليه دينٌ، جاز عتقه.



[٢٩٣٣] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً له، فقام غرماًؤه، فردَّه السلطان، ثم أفاد مالاً والعبد في يده، فإنَّ العبد يعتق عليه، ويأخذ الغرماء ديونهم. ولو أمر السلطان ببيعه فبيع، ثم أفاد الغريم مالاً بحدَّ ثانٍ بيَّعه، أخذ الغرماء أموالهم وأمُضي عتق الغلام إذا لم يفت، ويقتسم<sup>(١)</sup> الغرماء أموالهم وأمُضي عتق الغلام، وكان ذلك قريباً.

ولو ورثه، [جه ١٦٦/ب] لم يكن عليه عتق.

ولو أفاد مالاً فاشتراه، لم يعتق عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا يُرَدُّ مِنْ أَجْلِ الْغُرْمَاءِ، فَإِذَا أَفَادَ مَالاً، أَخَذُوا حَقُّوqَهُمْ مِنَ الْمَالِ وَنَفَذَ الْعَتَقَ؛ لَأَنَّهُ مِمَّنْ يَجُوزُ عَتَقُهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّفِيهِ وَالْمَحْجُورِ عَلَيْهِ الَّذِي لَا يَجُوزُ عَتَقُهُ. ﴾

وقوله: «إنَّه إذا بيع العبد، ثم أفاد الغريم مالاً بحدَّ ثانٍ بيَّعه، أَنَّهُ يُرَدُّ وَيَعْتَقُ»، فيشبه أن يكون هذا إذا كان في أيام الخيار أو العهدة أو المواضعة، فأما إذا خرج ممَّا ذكرناه، فَإِنَّهُ لَا يُنْقَضُ الْبَيْعُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ.

(١) قوله: «ويقتسم»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٠/ب: «ولم يقتسم».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٢)، المدونة [٢/٤١٤]، النوادر والزيادات [١٢/٤٠٦].

وقوله: «لو ورثه لم يكن عليه عتقه، وكذلك لو اشتراه»؛ فلأن ميراثه له وشراءه هو استئناف ملك له، لم يوقع فيه على العبد عتقاً فيلزمه ذلك.

فأمّا الملك الذي كان أعتقه فيه، ثم ردّ عتقه الغرماء، فإنّه إذا أفاد في هذا الملك مالاً مضى عتقه، وقضى الغرماء دينهم من المال الذي أفاده؛ لأنّ حكم الملك الذي أعتق فيه العبد باقٍ، وما استأنفه من الملك له بالميراث أو الشراء فحكم الأوّل غير باقٍ.

وذلك بمنزلة الرجل يطلق امرأته ثلاثاً، ثمّ ترجع إليه بعد زوج، فإنّها ترجع على نكاح مُستأنف؛ لأنّ حكم النكاح الأوّل قد تقضى كلّ، فإن كان طلق واحدة أو اثنتين، ثمّ تزوّجها بعد أن تنقضي العدة، رجعت إليه على حكم النكاح الأوّل، أعني: في عدد طلاقه؛ لبقاء أحكامه، فكذلك العتق مثله.



[٢٩٣٤] مسألة: قال: وإذا ابتاع الرجل الجارية الرّفيعة بالثمن الكبير ولا مال عنده، فحملت، كانت أمّ ولدٍ، ويُتبع بالثمن.

فإن لم تحمل، أو أعتقها<sup>(١)</sup> ولا مال عنده، لم يكن ذلك له<sup>(٢)</sup>.

﴿إنّما قال: «إنّ المدين إذا وطئ جاريته صارت أمّ ولدٍ؛ لقوّة سبب الوطء»؛ لأنّه فعل لا سبيل إلى رفعه، فثبتت حرمة؛ لأنّه أقوى من القول.

ألا ترى: أنّه لو وطئ في نكاح فاسدٍ، لثبتت حرمة النكاح، ولو لم يطق، لم تثبت بالقول.

(١) قوله: «أو أعتقها»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٠/ب: «فعتقها».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٢)، المدونة [٢/٥٥٥].

وكذلك المريض، إذا وطئ أمته وهي كلّ ماله، فحملت، صارت أمّ ولدٍ، ولو أعتقها قولاً، لم يصحّ عتقها كلّها، وإنّما يصحّ من [ج ١٦٧/١] ذلك ثلثها إذا مات.



[٢٩٣٥] مسألة: قال: وإذا كان الشَّيْخُ به البُهِرُ<sup>(١)</sup> والبلغم، لا يستطيع القيام ولا الخروج، أقام كذلك سنين، فعتقه جائزٌ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَبِيرَ لَيْسَ بِمَرَضٍ مَخُوفٍ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ الْإِنْسَانُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ عَلَى غَيْرِ عَوَظٍ فِي الْمَرَضِ الْمَخُوفِ، وَأَمَّا فِي الْأَمْرَاضِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَخُوفَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ الْكَبِيرُ الَّذِي لَا مَرَضَ بِهِ مَخُوفٌ، أَوْ لَوْ أَنَّ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَقْلِ. ﴾



[٢٩٣٦] قال: وإذا أعطى العبدُ رجلاً دنائير يشترى به من سيِّده فيعتقه، ففعل، ثمَّ علِمَ بذلك سيِّدُه، فالثَّمَنُ الَّذِي قَبَضَ لَهُ، وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي بِالْثَّمَنِ فَيَأْخُذُهُ، وَيَمْضِي الْعَتَقُ.

فإن لم يكن له مالٌ، لم يكن للمشتري عتقٌ، ورجع العبد إلى سيِّده. فإن كان لم يُعتقه، دفع ثمنه، إلّا أن يكون معسراً فيرجع العبد إلى سيِّده<sup>(٣)</sup>. ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ فِيهِ حَقٌّ، وَإِذَا بَاعَهُ سَيِّدُهُ، صَارَ مَالُهُ

(١) قوله: «البهر»، تقدّم ذكره، وأنه انقطاع النَّفْسِ مِنَ التَّعَبِ، ينظر: لسان العرب [٨٢/٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٢)، النوادر والزيادات [٣٢٧/١١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٢)، المدونة [٤٣٧/٢]، النوادر والزيادات [٤٦٠/١٢].

للبيع، إلا أن يشترطه المشتري [ي]، فوجب أن يؤخذ من المشتري ثمن العبد؛ لأنَّ الثمن الأوّل كان مالاً للبيع.

ويجوز عتق المشتري للعبد؛ لأنّه أعتق بشبهة الملك، وكلّ من أعتق [بمـ] لك صحيح أو شبهة ملك فعتقه جائز.

فإن كان معسراً لم يجز عتقه؛ لأنَّ البائع إنّما باع ليأخذ ثمنه في الحال، لا أن يأخذه إلى أجل.

ولأنَّ عتق من عليه الدين أيضاً لا يجوز.



[٢٩٣٧] قال: ومن أعتق رقيقاً وعليه دينٌ يحيط بماله، فعلم بذلك الغرماء، فلم يعرضوا لهم حتّى نكحوا الحرائر وكتبوا شهادتهم في الحقوق وقُطِعَ بها، ثمّ قاموا بعد ذلك يريدون أن يبطلوا عتقه، فليس ذلك لهم، ولو قاموا بحضرة ذلك أو جهلوا، لكان وجهاً<sup>(١)</sup>.

هم إنّما قال ذلك؛ لأنَّ سكوتهم طول هذه المدة مع علمهم بعتقه وتصرفهم تصرف الأحرار، دلالة على إجازتهم العتق والرضا به، فلا سبيل لهم إلى الرجوع في ذلك، إلا أن يقوموا وينكروا ذلك عند العتق وقربه، فيكون ذلك لهم.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٢).

[٢٩٣٨] مسألة: قال: ولا يشتري الرّقة الواجة بشرطٍ، ولا بأس بها في

التّطوع<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا بِشَرَطِ الْعَتَقِ، فَكَأَنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَعْتَقْهَا عَتَقًا مُبْتَدَأً؛ لِمَا شَرَطَ عَلَيْهِ بَائِعُهَا [ج١٦٧/ب] مِنَ الْعَتَقِ، وَالْعَتَقُ فِي الرَّقَابِ الْوَاجِبَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ حُرِّيَّةٍ تَقَدَّمَتْ فِي الْعَبْدِ، وَلَا شَرَطٌ ثَبَتَ لَهُ لِلْحُرِّيَّةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ أُمٌّ وَلَدَهُ، وَلَا مُكَاتَبًا، وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكَهُ؛ لَوْ جُوبَ عَتَقُ هَؤُلَاءِ بِمَا قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ مِنْ حُرْمَةِ الْحُرِّيَّةِ وَعَقْدِهَا. فَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ فَذَلِكَ جَائِزٌ، لَجَوَازِ الْإِشْتِرَاطِ فِي الْعَتَقِ التَّطَوُّعِ، وَامْتِنَاعِهِ فِي الْعَتَقِ الْوَاجِبِ.



[٢٩٣٩] مسألة: قال: ولا يجوز في الرّقاب الواجة نصرانيٌّ، ولا يهوديٌّ،

ولا مُكَاتَبٌ، ولا مُدَبَّرٌ، ولا مُعْتَقٌ إِلَى سَنِينَ، ولا أُمٌّ وَلَدٍ، ولا أَعْمَى، ولا بأس بذلك في التّطوع.

ولا بأس بِعَتَقِ وَلَدِ الزَّنا فِيهَا.

ولا يُعْتَقُ فِيهَا أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِهِ: مَنْ إِذَا مَلَكَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ غَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ مَلَكَهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، الموطأ [١١٣١/٥]، النوادر والزيادات [٥١٧/١١].

ولا نحبُّ أن يُعتَقَ المُرضَعُ في كفَّارةِ القتلِ وما أشبهه، نَسَمَةٌ تامَّةٌ مُصلِّيَّةٌ أحبُّ إلينا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا شَرَطَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ أَنْ تَكُونَ الرِّقَبَةُ مُؤَمَّنَةً فِيهَا، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ كُلُّ كَفَّارَةٍ وَاجِبَةٍ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا مُؤَمَّنَةٌ.

كما أَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَطَ الْعَدَالَةَ فِي الشَّهَادَةِ فِي الرَّجْعَةِ، كَانَ كُلُّ شَهَادَةٍ مِثْلِهَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ هِيَ لِلْوَثِيقَةِ، وَلَا يُتَوَثَّقُ بِقَوْلِ غَيْرِ الْعَدُولِ.

وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ عَتَقُ الْأَعْمَى وَالزَّمَنُ - لِلنَّقْصِ الَّذِي فِيهِمَا - فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، لَمْ يَجْزِ أَيْضًا عَتَقُ الْكَافِرِ؛ لِلنَّقْصِ الَّذِي فِيهِ.

وَلِأَنَّ عَتَقَ الْكَافِرِ غَيْرِ مُتَقَرَّرٍ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يُلْحَقَ بِدَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ يَسْبِيهِ الْمُسْلِمُ فَيَكُونَ عَبْدًا لَهُ، وَيَبْطُلَ عَتَقُ الْأَوَّلِ إِيَّاهُ.

وقوله: «لَا يُعْتَقُ مَكْتَابٌ وَلَا مُدَبَّرٌ وَلَا مُعْتَقٌ إِلَى سَنَيْنٍ وَلَا أُمَّ وَلَدٍ»؛ فَلِأَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ عَقْدُ حُرِّيَّةٍ لَا سَبِيلَ إِلَى رَفْعِهَا، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ، فَإِنَّمَا أُلْزِمَ مَنْ عَلَيْهِ عَتَقُ رَقَبَةٍ وَاجِبَةٍ أَنْ يَبْتَدِيَ عَتَقَهَا مِنْ غَيْرِ عَقْدِ حُرِّيَّةٍ تَقَدَّمَتْ فِيهَا قَبْلَ عَتَقِهِ، فَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣]، هَذَا فِي الظَّهَارِ، وَقَالَ فِي الْقَتْلِ: ﴿فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فَأَوْجِبَ عَلَيْهِ أَنْ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، المختصر الصغير، ص (٤٦٥)، الموطأ [١١٣١ / ٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٥).



يبتدئ بعثق [ج ١٦٨/أ] رقية يستأنف عتقها، وكذلك قال تعالى في كفارة اليمين: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

وقوله: «لا يجوز فيها أعمى»؛ فلأن العمى نقض لا يمكنه معه التصرف في معاشه، وليس يجوز له أن يعتق من لا يقدر على التصرف في معاشه لزمانة به، مثل: العمى، وقطع اليد، أو الرجل، وما أشبه ذلك.

وقوله: «يعتق ولد الزنا»؛ فلأنه رقية كاملة.

وقوله: «لا يعتق فيها أحداً من أقاربه ممن يلزمه عتقه إذا ملكه»؛ فلأنه يلزمه عتقه بنفسه ملكه، سواء أراد عتقه أو لم يرد، والعتق في الكفارات فإنما يقع بإيقاع المعتق لا بملكه الرقية.

وإذا كان كذلك، لم يجز عتق من يعتق عليه بملكه إياه؛ لتقدم عتقه عليه بالملك على العتق في الكفارة، فيكون كأنه أعتق من لا يجوز له عتقه.

وقوله: «لا نحب أن يعتق المرضع»؛ فلأن الله عز وجل لما قال: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وجب أن يعتق رقية قد عقلت الإيمان وصلّت وصامت، فإن أعتق غيرها جاز - أعني: الصغيرة -؛ لأنها في حكم المؤمنين، فهي مؤمنة بالحكم.

ألا ترى: أن حكم الصغير حكم المؤمن في الغسل له والصلاة عليه وأشباه ذلك.



[٢٩٤٠] قال: ومن وجبت عليه رقبان في كفارتين، فأعتق رقية عن واحدة

بعينها يسميها، ثم أعتق عنها أخرى وهو يظن أنها التي بقيت عليه، فلا تجزئ عنه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِالْعَتْقِ الْكُفَّارَةَ الَّتِي قَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ عَنْ غَيْرِهَا عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ صُورَةُ الْعَتْقِ وَاحِدَةً. ﴾

ألا ترى: أنه لو كان عليه صلاة فريضة فصلّى مثلها في العدد نفلاً، لم يُجزَّه عن فرضه، وإن كانت صورة الصلاة واحدة؛ لأنه لم ينو بها الصلاة التي عليه.

وكذلك الصوم، إذا صام عن نذرٍ أو فرضٍ غير رمضان عدد أيام رمضان، لم يجزه ذلك عن رمضان؛ لأنه لم ينو، وإن كانت صورة الصوم واحدة؛ لاختلاف النية في ذلك، فكَذلك لا يجزئ عتق [ج ١٦٨/ب] في كفارة عن كفارة، وإن كانت صورة العتق واحدة، والله أعلم.



[٢٩٤١] مسألة: قال: ومن كان عليه رقبة شكرٍ، فغَيَّرَ الْمَرْضِعَ أَحَبَّ إِلَيْنَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ قَدْ أَعْتَقَ رَقَبَةً كَامِلَةً قَدْ صَلَّتْ وَصَامَتْ؛ لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِالْعَتْقِ فِي الشُّكْرِ وَاجِبٌ، وَهُوَ النَّذْرُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْكُفَّارَةِ. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، التفريع مع شرح التلمساني [١٤٧/٧].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٣).

[٢٩٤٢] قال: ويجوز في الرّقاب الواجبة: الخَصِيّ، والأعرج، والأعور، ولا يجوز المُقْعَدُ، إِنَّمَا العَرَجُ وجُعٌ من الأوجاع.

وغير ولد الزّنا أعجب إلينا في الرّقاب الواجبة، وهي نَسَمَةٌ تُجَزَى<sup>(١)</sup>.  
 ٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هذه العيوب يسيرةٌ، لا تمنع من التّصرف في المعاش، فجاز عتقه، أعني: الخَصِيّ والأعرج والأعور.  
 فأما المُقْعَدُ فلا يجوز عتقه؛ لَأَنَّهُ لا يقدر على التّصرف في منفعه ومعاشه.  
 وكرِهَ عتق ولد الزّنا؛ لَأَنَّ غيره أفضل منه، فإن أعتقه جاز؛ لَأَنَّهُ رَقَبَةٌ كاملةٌ.



[٢٩٤٣] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً في رقبةٍ واجبةٍ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ، فأخذ قيمته من البائع، فليُعِنُ به في رقبةٍ.  
 فإن كان تطوّعاً، صنع به ما شاء<sup>(٢)</sup>.

٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ عتق المعيب في الرّقاب الواجبة غير جائزٍ، فعليه بدل ما أعتق، ويمضي عتق المعيب، لا يُرَدُّ، بمنزلة عتق التّطوّع لا يجوز ردُّه.  
 ويستعين بما أخذ في أرش العيب في الرّقبة الّتي يشتريها إن أحبّ؛ لَأَنَّ ذلك كسائر ماله.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، البيان والتحصيل [١٤ / ٤٨١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، النوادر والزيادات [٥ / ٣٠٤].

فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فيصنع به ما شاء، ولا بدل عليه في العتق؛ لأنَّ عتق المعيب جائزٌ في التَّطَوُّعِ، ولا يجوز في العتق الواجب.



[٢٩٤٤] مسألة: قال: ولا نحبَّ عتق الأصمِّ في الرِّقاب الواجبة<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ عَيْبٌ خَفِيفٌ، فَكَرِهَ عَتَقَهُ.﴾

ولم يمنع منه رأساً؛ لأنَّ الأصمَّ يقدر على التَّصَرُّفِ في معاشه ومنافعه، كقدرة الأعور عليها، فجاز عتقه في الرِّقبة الواجبة.



[٢٩٤٥] مسألة: قال: ولا يجوز عِتْقُ العبد - يُخْنَقُ في كلِّ شهرٍ مرَّةً - في

الرِّقاب الواجبة<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْجَنُونَ عَيْبٌ يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَنَافِعِ لَصَاحِبِهِ [ج١٦٩/١] فِي كُلِّ أَوْقَاتِهِ، فَلَمْ يَجْزِ عِتْقُهُ فِي الرِّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ.﴾

وإنَّما يجوز عتق من يقدر أن يتصرَّف في معاشه ومصالحه في كلِّ أوقاته عمره في حال ما يعتقه، إلَّا أن يحدث بعدما يعتقه ما يمنعه، فلا يكون عليه مراعاة ذلك بإجماع، وإنَّما يجب عليه مراعاة ذلك في حال ما يريد عتقه.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، النوادر والزيادات [١٢ / ٥٠٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، النوادر والزيادات [١٢ / ٥٠٤].

[٢٩٤٦] مسألة: قال: ومن كان عليه رقبة مؤمنة، فغير الأعجمية أفضل، فإن كان من قصر البضاعة<sup>(١)</sup>، فأرجو أن يجرى<sup>(٢)(٣)</sup>.

هم إنما قال ذلك؛ لأن الأعجمي غير متكامل الأحوال؛ لأنه لا يعرف ما عليه من صلاة وصيام.

قال مالك: «من صلى وصام أحب إلي»<sup>(٤)</sup>؛ لأنها أكمل حالاً.

ولأن الله جل وعز شرط الإيمان في الرقبة الواجبة - أعني: في القتل -، فاستحب أن يعتق من قد عرف الإيمان.

فإن اعتق غيره جاز - إذا كان مؤمناً في الحكم -، وإن قصرت معرفته عنه أو إقامته له؛ لصغر أو عجمته.



[٢٩٤٧] مسألة: قال: ومن أوصى بعق رقبة، فلا بأس أن يشتري أباه أو أخاه<sup>(٥)</sup>، فإن كانت واجبة فلا<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: «قصر البضاعة»، يعني: أنه لا يملك ما يعتق غير أعجمية.

(٢) توجد في هذا الموضع زيادة مثبتة في عز ١١/أ، دون شب وجه، وهي: «عنه إذا عرف الله وشرحه للإسلام».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٣)، النوادر والزيادات [٥٠٧/١٢].

(٤) ينظر: المدونة [٣٢٩/٢].

(٥) قوله: «يشتري أباه أو أخاه»، كذا في شب، وفي جه: «يشتري أبوه أو أخوه».

(٦) المختصر الكبير، ص (٥٠٤).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَتَقُ تَطَوُّعًا، فَاشْتَرَاءٌ مِنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِيهِ ثَوَابٌ مِنْ جِهَةِ الْعَتَقِ وَصَلَةِ الرَّحِمِ.

فَإِنْ كَانَ الْعَتَقُ وَاجِبًا، لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَعْتَقُ عَلَى الْمَالِكِ لَهَا بِنَفْسِ الْمُلْكِ قَبْلَ عِتْقِهِ عَمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ.



[٢٩٤٨] قال: ومن اشترى عبدًا رَقَبَةً، فلا بأس أن يبدله بخير منه، ما لم يشترط عِتْقَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شِرَاءَهُ لَهُ لَا يُوْجِبُ الْحَرِيَّةَ حَتَّى يُعْتَقَهُ، فَإِنْ نَوَى فِيهِ الْعَتَقَ، جَازَ أَنْ يَبْدُلَهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ.

فَإِنْ شَرَطَ عِتْقَهُ، لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَبْدُلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُلْزِمَ نَفْسَهُ عِتْقَهُ بِالْقَوْلِ، وَسَوَاءٌ اشْتَرَطَ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ لَهُ.



[٢٩٤٩] مسألة: قال: ومن أوصى بخمسمئة درهم في رقبة، فَوُجِدَ بخمسمئة بشرط ثَمَنٍ سَبْعَمِئَةٍ، فَإِنْ اشْتَرَى بِخَمْسَمِئَةٍ بَغِيرِ شَرْطٍ لَمْ يَشْتَرِ<sup>(٢)</sup> مِثْلَهَا، فَيَشْتَرِي بَغِيرِ شَرْطٍ - وَإِنْ كَانَ دُونَهَا - أَحَبُّ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، البيان والتحصيل [٤١١ / ١٤].

(٢) قوله: «لم يشتر مثلها»، يعني: لم يجد مثلها، كما في البيان والتحصيل [٤٤٤ / ١٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، البيان والتحصيل [٤٤٣ / ١٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا بِشَرطِ الْعَتَقِ، فَكَأَنَّ الْمَوْصِيَّ بِالْعَتَقِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالْعَتَقِ، وَقَدْ شَارَكَهُ فِيهِ الْبَائِعُ، وَإِنَّمَا أَوْصَى بِعَتَقِ رَقَبَةٍ مَفْرُودَةٍ، فَكَانَ الْإِنْفِرَادُ بِالْعَتَقِ أَوْلَى مِنَ الْمِشَارَكَةِ فِيهِ. ﴾



[٢٩٥٠] مسألة: قال: وَلَا يَعْتَقُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ [ج١٦٩/ب] الْقِرَابَةِ إِذَا مَلَكَهُمْ، إِلَّا: الْوَلَدَ، وَالْوَالِدَيْنِ، وَالْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ، وَالْإِخْوَةَ لِلْأَبِ، وَوَلَدَ الْوَلَدِ، وَالْجَدَّاتِ وَالْأَجْدَادِ، بَعْدُوا أَوْ قَرَّبُوا. وَلَا يَعْتَقُ عَمٌّ، وَلَا عَمَّةٌ، وَلَا خَالَ، وَلَا خَالَةٌ، وَلَا ابْنِ أَخٍ، وَلَا نَسَبٍ، وَلَا رِضَاعَةً<sup>(١)</sup>، قَرَبٌ أَوْ بَعْدٌ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَ الْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا، وَاجِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا مَلَكَهُمْ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْحُجَّةَ فِيهِ فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٣)</sup>. ﴾

فَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ كُلَّهُمْ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا عَتَقَهُمْ عِنْدَ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْرُونَ مَجْرَى الْوَلَدِ فِي حِجَابِ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ، وَلَيْسَ يَحْجِبُهَا وَلَدُ الْأَخِ، فَوَجِبَ عَتَقُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ كُلِّهِمْ إِذَا مَلَكَهُمْ، كَمَا وَجِبَ عَتَقُ الْوَلَدِ إِذَا مَلَكَهُمْ.

(١) قوله: «وَلَا نَسَبٍ، وَلَا رِضَاعَةً»، كَذَا فِي شَبِّ وَجْهِ، وَفِي عَزِ ١١/أ: «وَلَا نَسَبٍ مِنَ الرِّضَاعَةِ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، المختصر الصغير، ص (٤٦٦)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٥)، النواذر والزيادات [٣٨٣/١٢].

(٣) ينظر: المسألة رقم ٢٨٧٥.

ولأن الإخوة والأخوات قد شاركوا أيضاً في الولادة، وكان قرباهم سواءً، وليس كذلك بنو الإخوة.

ألا ترى: أن الإخوة، يرث ذكورهم وإناتهم كما يرث ذكور الولد وإناتهم، وليس كذلك ولد الأخ؛ لبعد ولادتهم، وإنما يرث بنو الأخ دون البنات، يرث بنو الأخ بالتعصيب كما يرث العم بالتعصيب دون العمّة، فلهذا قال مالك: إن الإخوة والأخوات يعتقون كما يعتق الولد والوالد.

وقوله: «لا يعتق عم ولا عمّة، ولا خال ولا خالة»؛ فلأن سبب هؤلاء أضعف من سبب الولد والوالد والإخوة، فلم يجب عتقهم؛ لقصور حرمتهم عن حرمة الأب والابن والإخوة.

فإن قيل: قدرُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ»<sup>(١)</sup>؟ قيل: هذا حديثٌ رواه الحسن عن سمرة، وهو مرسل؛ لأن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً فيما قاله أصحاب الحديث.

ولمّا لم يجب عتق من يملكه من الرّضاة مثل أمّه وأخته وإن كان له حرمة، فكذلك لا يجب عتق العمّة والخالة وأشباههما وإن كانت لهم حرمة.



[٢٩٥١] مسألة: قال: ومن اشترى ممن يَعْتَقُ عليه - مِمَّنْ سَمِيَتْ لكَ -، فهو حرٌّ حين يملكه، بغير سلطانٍ يُنْفِذُهُ، ولا عتقٍ يَبْتَدِي فِيهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دِينٌ يحيط بماله فلا يَعْتَقُ، ويكون الدّين أولى به<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدّم ذكر الحديث والاعتراض في المسألة رقم ٢٨٧٥.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، المختصر الصغير، ص (٤٦٧)، النوادر والزيادات



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ سَبَبَ عِتْقِهِ عَلَيْهِ هُوَ الْمُلْكُ، فَإِذَا [ج ١٧٠/١] اسْتَقَرَّ مَلَكُهُ عَلَيْهِ، عَتَقَ مَنْ غَيْرَ سُلْطَانٍ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بَعْتَقِهِ؛ لَأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى حُكْمِهِ فِيمَا قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَالْعَتَقُ هَاهُنَا فَوَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلَا مَعْنَى لِنَظَرِ الْحَاكِمِ فِيهِ وَإِقَاعِهِ لَهُ.



[٢٩٥٢] مسألة: قال: ومن اشترى العبدَ مِمَّنْ يَعْتَقُ عَلَى السَّيِّدِ إِذَا مَلَكَهُ، فَإِنَّهُ يَعْتَقُ حِينَ اشْتَرَاهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ مَلِكَ الْعَبْدِ لَسَيِّدِهِ فِيهِ حَقٌّ وَشُبْهَةٌ مَلِكٍ مُسْتَقَرٍّ، فَإِذَا اشْتَرَى الْعَبْدُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَى سَيِّدِهِ إِذَا مَلَكَهُ، كَأَبِيهِ وَأَخِيهِ وَابْنِهِ، أُعْتِقَ عَلَى السَّيِّدِ؛ لَأَنَّ الْعَتَقَ يُلْزَمُ الْإِنْسَانَ بِمَلِكٍ مُسْتَقَرٍّ وَشُبْهَةٌ مَلِكٍ مُسْتَقَرٍّ.



[٢٩٥٣] مسألة: قال: وإذا اشترى العبدَ ابْنَ نَفْسِهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَلَا نَرَى لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ حُكْمَ الْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَبِيعَ ابْنَهُ، سِوَاءَ كَانَ عَبْدًا أَوْ حُرًّا. فَإِنْ أَرَادَ سَيِّدُهُ أَنْ يَبِيعَهُ بَاعَهُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْعُهُ مُتَتَرِّعًا مِنْ عِبْدِهِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْتَرَعَ مَالَهُ؛ لِلْحَقِّ الَّذِي لَهُ فِيهِ.



[٣٨٤ / ١٢]

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، النوادر والزيادات [٣٨٩ / ١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٤).

[٢٩٥٤] مسألة: قال: وإذا اشترت البنت أباها، فعَتَقَ، ثُمَّ مات ولا وارث له غيرها، ورِثَتْهُ النِّصْفَ بِالرَّحِمِ، والنِّصْفَ بالولاء، وكذلك كُلٌّ من اشترى ذا رحمٍ يرثه، ثُمَّ مَاتَ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا وَرِثَتْ النِّصْفَ بِالنِّسْبِ الَّذِي لَهَا مِنْهُ، وَالنِّصْفَ الْبَاقِي بِالْوَلَاءِ الَّذِي لَهَا عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وكذلك كُلٌّ من أعتق ذا رحمٍ منه، وَرِثَ حَقَّهُ مِنْهُ بِالرَّحِمِ، وَالْبَاقِي يَرِثُهُ بِالْوَلَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ بِمَنْزِلَةِ التَّعْصِيبِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِحُكْمَةِ كُلِّ حِمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ»<sup>(٣)</sup>.



[٢٩٥٥] مسألة: قال: ومن وَرِثَ عَبْدًا ذَا قَرَابَةٍ - مِمَّنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ -، أَعْتَقَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، ومن وَرِثَ مِنْهُ شَقْصًا، عَتَقَ ذَلِكَ الشَّقْصُ بَعِيْنَهُ، وَلَا يَسْتَتِمُّ الْبَاقِي عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٤)، النوادر والزيادات [٢٥٢ / ١٣]، البيان والتحصيل [١٠٨ / ١٥].

(٢) أخرجه مالك [١١٣٥ / ٥]، ومن طريقه البخاري (٢١٦٩)، ومسلم [٢٦٣ / ٤]، وهو في التحفة [٤٦٦ / ١١].

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٤٤٤.

(٤) قوله: «ومن وَرِثَ عَبْدًا ذَا قَرَابَةٍ - مِمَّنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ -، أَعْتَقَ عَلَيْهِ»، كذا في شب وجه، وفي عز ١ / ١: «ومن وَرِثَ ذَا قَرَابَةٍ عَتَقَ عَلَيْهِ».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٠٥)، المختصر الصغير، ص (٤٦٧)، النوادر والزيادات

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مِنْ يَلْزَمُهُ عِتْقُهُ ، وَجِبَ عَلَيْهِ عِتْقُهُ ، سِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ بِمِيرَاثٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ شَرِيٍّ .

فَأَمَّا إِذَا وَرِثَ بَعْضُهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ مَا وَرِثَهُ ، وَلَمْ يَكْمَلْ عَلَيْهِ عِتْقُ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صَنْعَ لَهُ فِي دُخُولِ الْمِيرَاثِ فِي مَلَكِهِ .

فَأَمَّا إِذَا وَهَبَ لَهُ فَقَبِلَهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ بَاقِيَهُ مَعَ مَا قَبِلَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ وَقَعَ بِسَبَبِ قَبُولِهِ ، فَوَجِبَ اسْتِكْمَالُ الْحَرِيَّةِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى بَعْضَ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ ، لَزِمَهُ عِتْقُ بَاقِيهِ ، وَكَمَا لَوْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ ، لَزِمَهُ عِتْقُ كُلِّهِ .



[٢٩٥٦] مسألة: قال: ومن أوصى لرجلٍ بأن يُعْطَى ثَمَنُ أُمِّهِ<sup>(١)</sup> - والثَلَاثُ يحملها - ، فَلَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ ، وَتُبَاعَ وَيُعْطَى ثَمَنُهَا<sup>(٢)</sup> .

[ج ١٧٠/ب] ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ لَهُ مُلْكٌ عَلَى أُمِّهِ ، وَإِنَّمَا أَوْصَى لَهُ بِثَمَنِهَا ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ عِتْقُهَا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَنْ يَمْلِكُهُ مَتَى مَلَكَهُ ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ .



[٣٨٥/١٢]

(١) قوله: «أمه»، كذا هي مضبوطة بالشكل في شب، وهو الموافق لسياق المسائل، وفي

جه: «أمة»، وفي المطبوع: «أمتة».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٥).

## كتاب الولاء

[٢٩٥٧] قال: ولا يحلُّ بيعُ الولاء ولا هبته<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ تَثَبَّتْ حَرَمَتُهُ كَمَا تَثَبَّتْ حَرَمَةُ النَّسَبِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هَبُّهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي النَّسَبِ.

وقد روى مالكٌ، وشعبة، عن عبد الله بن دينارٍ، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ»<sup>(٢)</sup>، وهذا ما لا خلاف فيه بين العلماء.



[٢٩٥٨] مسألة: قال: ومن ابتاع نفسه من سيِّده على أن يُؤَالِيَ من شاء، لم يكن ذلك له، والولاء لمن أَعْتَقَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ خِلَافَ شَرْطِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَجُوزُ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، المختصر الصغير، ص (٤٦٨)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٦).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٧٤٢.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، الموطأ [١١٣٧/٥]، المختصر الصغير، ص (٤٦٨).

شرطه؛ لأنَّ مِنْ شَرْطِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»<sup>(٢)</sup>.

وَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ<sup>(٣)</sup>.



[٢٩٥٩] مسألة: قال: وليس للرجل أن يأذن لمولاه أن يوالي مَنْ شاء<sup>(٤)</sup>.  
 هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِبَةُ الْوَلَاءِ وَنَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ الْمُعْتَقِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لَنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهْبَتِهِ.



[٢٩٦٠] مسألة: قال: ولو وهبَ رجلٌ عبداً وشرطَ أن يُعْتَقَ، كان ذلك جائزاً<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٣٧٠ / ١٠]، وابن ماجه [٥٦٣ / ٣]، بهذا اللفظ، وهو في التحفة [٤٢٥ / ١٢].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٩٥٤.

(٣) أخرجه مالك [١١٣٤ / ٥].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، الموطأ [١١٣٧ / ٥]، النوادر والزيادات [٢٣٨ / ١٣].

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، النوادر والزيادات [٤١١ / ١٢]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ وَهَبَ رَقَبَةَ الْعَبْدِ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ عِتْقَهُ، فَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا. ﴾

وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهُ، ثُمَّ أَعْتَقَهُ، كَمَا لَوْ بَاعَهُ مِنْهُ وَشَرَطَ عَلَيْهِ عِتْقَهُ، كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي عِتْقُهُ بِالْشَّرْطِ وَالْوَلَاءِ لَهُ، [ج ١٧١ / ١] فَكَذَلِكَ الْهَبَةُ.



[٢٩٦١] مسألة: قال: والولد الذُّكُورُ أَحَقُّ بِمَوَالِي أَبِيهِمْ مِنْ جَدِّهِمْ، وَالْجَدُّ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْعَمِّ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ جَدِّهِ، فَكَانَ الْوَلَاءُ لَوْلَدِهِ دُونَ جَدِّهِ؛ لِقُرْبِهِ مِنْهُمْ؛ وَلِقُوَّةِ تَعْصِيهِمْ. ﴾

وكذلك الجدُّ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْعَمِّ؛ لِأَنَّ جَدَّ الْإِنْسَانِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ بَنِي عَمِّهِ؛ لِأَنَّ بَنِي الْعَمِّ إِنَّمَا يَنْتَسِبُونَ بِالْعَمِّ، وَالْعَمُّ بِالْجَدِّ، فَكَانَ الْجَدُّ أَوْلَى مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ، وَالْوَلَاءُ يُسْتَحَقُّ بِالْقُرْبِ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.



[٢٩٦٢] مسألة: قال: والأخ، وبنو الأخ، أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ<sup>(٣)</sup>.

[٤٩٧ / ١٤].

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، النوادر والزيادات [٢٥١ / ١٣].

(٢) ينظر: مصنف عبد الرزاق [٣٠ / ٩]، مصنف ابن أبي شيبة [٣٥٧ / ١٦]، مسند

الدارمي [١٩٦٦ / ٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، المدونة [٥٨٨ / ٢]، النوادر والزيادات [٢٥١ / ١٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِيهِمْ قَرَبًا وَقُوَّةَ تَعَصُّيبٍ، فَكَانُوا أَوْلَىٰ مِنَ الْجَدِّ؛ لَأَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالْقَرَبِ مَعَ قُوَّةِ التَّعَصُّيبِ، فَمَنْ قَوِيَ تَعَصُّيبُهُ فَهُوَ أَوْلَىٰ.

فَأَوَّلُ ذَلِكَ: الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْأَخُ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ؛ لَأَنَّ الْأَخَ وَابْنَهُ أَقْوَىٰ تَعَصُّيبًا مِنَ الْجَدِّ؛ مَنْ قَبِلَ أَنَّ الْأَخَ فِيهِ تَعَصُّيبٌ مُحَضَّرٌ، وَكَذَلِكَ ابْنُهُ، وَلَيْسَ فِيهِمْ وَلَادَةٌ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَخُ وَابْنُهُ أَوْلَىٰ مِنَ الْجَدِّ بِالْوَلَاءِ.

وليس كذلك ميراث المال؛ لَأَنَّ الْمَالَ يَوْرَثُ بِقُرْبِ الرَّحِمِ وَتَأْكُذِهِ وَبِالْأَسْبَابِ دُونَ قُوَّةِ التَّعَصُّيبِ، فَطَرِيقُهُمَا مُخْتَلَفٌ.

وكذلك مَنْ جَمَعَ الْقَرَبَ وَالتَّعَصُّيبَ، هُوَ أَوْلَىٰ بِالْوَلَاءِ وَبِالْمَالِ أَيْضًا، وَذَلِكَ كَالْإِبْنِ وَالْأَبِ، وَالْإِبْنُ أَوْلَىٰ بِالْوَلَاءِ، وَكَذَلِكَ الْأَبُ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ جَمَعَا قَرَبًا وَتَعَصُّيبًا.

فَأَمَّا مَنْ جَمَعَ تَعَصُّيبًا دُونَ الْقَرَبِ، فَإِنَّ مَنْ جَمَعَ قُرْبًا مَعَ التَّعَصُّيبِ أَوْلَىٰ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْجَدِّ وَالْعَمِّ، أَنَّ الْجَدَّ أَوْلَىٰ بِالمِيرَاثِ وَالْوَلَاءِ مِنَ الْعَمِّ وَابْنِهِ؛ لَأَنَّ الْجَدَّ قَدْ جَمَعَ تَعَصُّيبًا وَقَرَبًا؛ وَلَأَنَّ تَعَصُّيبَهُ أَقْوَىٰ مِنْ تَعَصُّيبِ الْعَمِّ.

ومما يدلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَخَ وَابْنَ الْأَخِ أَوْلَىٰ بِالْوَلَاءِ مِنَ الْجَدِّ، أَنَّ الْوَلَاءَ لَا مَدْخَلَ لِلرَّحِمِ عَلَى التَّجْرِيدِ فِي أَخْذِهِ وَإِزْثِهِ، وَلِلتَّعَصُّيبِ عَلَى التَّجْرِيدِ مَدْخَلٌ فِي الْإِرْثِ بِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ قُوَّةً سَبِيهُمَا هُوَ بِالتَّعَصُّيبِ، كَانَا أَوْلَىٰ بِالْوَلَاءِ مِنَ الْجَدِّ الَّذِي لَيْسَ سَبِيهُ بِالتَّعَصُّيبِ دُونَ الرَّحِمِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَمَّا كَانَ الْأَبُ أَوْلَىٰ بِالْوَلَاءِ مِنَ الْأَخِ - وَإِنْ كَانَ فِيهِ وَلَادَةٌ

وَتَعَصُّيبٌ -، وَجِبَ [ج ١٧١/ب] أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ الْجَدُّ؟

قيل له: الأب هو أقرب إلى المُعتق من الأخ وابن الأخ، لأنَّ الأخ وابنه ينتسبان بالأب، فكان الأب أولى لقربه وقوة تعصبيه بالقرب، وليس كذلك الجدُّ.

ألا ترى: أنَّ ولد الأب، يستوي حكم الذكر والأنثى في أنَّهم يرثون كما يرث الولد من أبيهم، وليس يستوي حكم ولد الأخ الذكور والإناث منهم، ولا حكم العمِّ والعمَّة في الميراث؛ وذلك لقرب سببهم من الميِّت، فوجب أن لا يكون حكم الجدِّ كحكم الأب في الولاء؛ لبعده من الميِّت وقرب الأخ وابنه منه.

فإن قيل: لَمَّا كان الأخ للأب والأمَّ أولى بالولاء من الأخ للأب؛ لأنَّ الأخ للأب والأمَّ يجمع تعصياً ورحماً، فكذلك يجب أن يكون الجدُّ أولى بالولاء؛ لأنَّه يجمع تعصياً ورحماً من الأخ وابنه؟

قيل: الأخ للأب والأمَّ سببه أقوى؛ لأنَّ أُخُوَّتَهُ أوكد؛ لأنَّ فيه الأُخُوَّة من وجهين، فأكد بعضها بعضاً، فكان أوكد أُخُوَّة من الأخ للأب، وليس كذلك الجدُّ؛ لأنَّ الولادة ليست من جنس التَّعصيب فتقوَّيه.

ألا ترى: أنَّ الولادة تكون مِمَّنْ لا تعصيب فيه، كالأمِّ والجدَّة، فلم يقوَّ ذلك تعصيب الجدِّ.



[٢٩٦٣] قال: والأبُّ أولى من بني الأخ.

وإنَّما كان بنو الأخ أولى بالولاء من الجدِّ، والجدُّ أولى بالميراث؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ رَجُلًا لو هَلَكَ وترك ولداً ذَكَراً، وترك أبويه، كان لكلِّ واحدٍ منهما السُّدُس وما بقي فللولد، فلو هَلَكَ بعض موالِي الميِّت، كان ميراثه لولده دون أبويه.



وكذلك الجدُّ أولى بالمال من ابن الأخ، وابن الأخ أولى بالموالي منه<sup>(١)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ طَرِيقَ مِيرَاثِ الْوَلَاءِ مُخَالَفٌ لَطَرِيقِ  
 مِيرَاثِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ يَكُونُ بِالرَّحِمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا تَعْصِيبٌ، وَيَكُونُ  
 بِالسَّبَبِ مِنْ غَيْرِ رَحِمٍ وَلَا تَعْصِيبٍ، وَهِيَ الزَّوْجِيَّةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مِيرَاثُ الْوَلَاءِ؛  
 لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّعْصِيبِ دُونَ الرَّحِمِ، وَقَدْ بَيَّنَّ مَالِكٌ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرَهُ.



[٢٩٦٤] مسألة: قال: وإذا تزوج العبدُ الحرَّة فولدت، ثم أُعْتِقَ العبدُ، جرَّ  
 ولاءَ ولده.

وكذلك ابن الملاءنة، [ج ١٧٢/١] يكون موالي أمِّه مَوالِيه، فإن اعترف به أبوه،  
 جرَّه إلى مَوالِيه.

وكذلك ابن الملاءنة العريَّة، إذا أقرَّ به أبوه رجع إليه، وإن مات كان ميراث  
 عصبته منه للمسلمين<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ يَجُرُّ وِلَاءَ وَلَدِهِ إِذَا أُعْتِقَ»، وَكَذَلِكَ الْجَدُّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ  
 عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ اذْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥]، فَأَمَرَ بِدَعْوَةِ  
 الْوَلَدِ لِلْأَبِ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ الْوَلَاءُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، النوادر والزيادات [٢٥١ / ١٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٦)، المختصر الصغير، ص (٤٦٨)، الموطأ [١١٣٩ / ٥]،  
 مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٧).

كالنَّسب، وإنَّما كان لموالي الأمِّ حين كانت نعمة الحرِّيَّة عليه من جهة الأمِّ دون الأب، فلمَّا أُعْتِقَ الأبُّ، صار ذلك إليه.

وجَرُّ الولاءِ إنَّما يكون في ولد المولاة الحرَّة دون ولد الأمَّة؛ لأنَّ ولد الأمَّة إذا أُعْتِقُوا معها أو منفردين، فقد مَسَّهم الرِّقُّ، ولا ينتقل الولاء الحادث عن الرِّقِّ. وقد روى أحمد بن حنبل، عن عبد الرزَّاق، عن معمرٍ قال: سمعت الحجاج يحدث عن عامرٍ، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه أنَّه قال: «يَرْجِعُ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ إِذَا أُعْتِقَ»، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

وروى الثَّوري، عن جابرٍ، عن الشَّعْبِيِّ، عن الأسود، عن عبد الله قال: «إِذَا أُعْتِقَ الْأَبُّ، جَرَّ الْوَلَاءُ»<sup>(٢)</sup>، وهذا قول جماعةٍ من التَّابعين ومن بعدهم.

وقوله في ولد المُلاعِنَةِ: «إِنَّ وِلَاءَهُ لِمَوَالِي أُمِّهِ»؛ فَلَأَنَّ نَسَبَهُ مِنْ أَبِيهِ لَمَّا انْقَطَعَ مِنْهُ، صَارَ وَلاؤُهُ إِلَى مَوَالِي أُمِّهِ، فَإِنْ اسْتَلْحَقَهُ الْأَبُ عَادَ نَسَبُهُ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ مَا زَادَ عَلَى حَقِّ أُمِّهِ لِمَوَالِي أُمِّهِ.

وكذلك ابن المُلاعِنَةِ العَرَبِيَّةِ مثله، إِلَّا فِيمَا فَضَّلَ عَنْ حَقِّ أُمِّهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلاءَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أُمِّهِ، وَهِيَ عَرَبِيَّةٌ وَلَيْسَتْ بِمَوْلَاةٍ.

وقد روى أحمد بن حنبل، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ:

(١) لم أقف عليه من طريق أحمد، وقد أخرجه ابن أبي شيبة [٣٥٣ / ١٦].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٣٥٤ / ١٦]، وعبد الرزاق [٤٠ / ٩].

«أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ قَالَا فِي مِيرَاثِ ابْنِ الْمُلَاعَنَةِ: لِأُمِّهِ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ فَلَبِيتِ الْمَالِ»<sup>(١)</sup>.

وروى سعيدٌ، عن قتادة، عن خلاصٍ: «أَنَّ عَلِيًّا وَزَيْدًا قَالَا ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وقال مالكٌ: «ذلك الأمر المجتمع عليه عندنا»<sup>(٣)</sup>.



[٢٩٦٥] مسألة: قال: ومن أعتق عبده - وله ولدٌ من حُرَّةٍ - عند موت

العبد، جرَّ المُعتقُ ولاءً [جه ١٧٢/ب] ولده<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: مِنْ رَجُوعِ نَسَبِهِ إِلَى أَبِيهِ وَدَعْوَتِهِ بِهِ،

فكَذَلِكَ يَجِبُ رَجُوعُ الْوَلَاءِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لِحِمَّةِ كَلْحِمَةِ النَّسَبِ، كَمَا قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٥)</sup>.



[٢٩٦٦] مسألة: قال: ومن كان لعبده ولدٌ من امرأةٍ حُرَّةٍ، وللعبد أبٌ حرٌّ،

(١) لم أقف عليه من طريق أحمد، وقد أخرجه عبد الرزاق [١٢٥/٧].

(٢) ذكره البيهقي في السنن الكبرى [٥٨٧/١٢]، من طريق سعيد به، ورواه سحنون في المدونة [٥٩٦/٢]، من طريق الخليل بن مرة عن قتادة.

(٣) ينظر: المدونة [٥٨٠/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، النوادر والزيادات [٢٤١/١٣] و [٢٦١].

(٥) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٤٤٤.

أَنَّهُ يَجْرُ وَلَاءٌ وَلَدُ ابْنِهِ مَا دَامَ أَبُوهُمْ عَبْدًا، فَإِذَا أُعْتِقَ، رَجَعَ إِلَيْهِ الْوَلَاءُ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عَبْدٌ، كَانَ ذَلِكَ لِلْجَدِّ.

ولو كان للعبد ابنان حرّان، فهلك أحدهما، جرّ الجدّ الولاء والميراث<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْجَدَّ يَجْرُ الْوَلَاءُ كَمَا يَجْرُ الْأَبُ - إِذَا كَانَ الْأَبُ عَبْدًا وَالْجَدُّ حُرًّا -»؛ فَلَأَنَّ الْجَدَّ لَمَّا كَانَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ النَّسَبُ كَمَا يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْأَبِ، وَجَبَّ أَنْ يَجْرَ الْجَدُّ الْوَلَاءَ إِلَى مُوَالِيهِ كَمَا يَجْرُ ذَلِكَ الْأَبُ إِلَى مُوَالِيهِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ فِي رَجُوعِ الْوَلَاءِ هُوَ النَّسَبُ، فَمَنْ كَانَ نَسَبُ الْمُعْتَقِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ جَرَّ الْوَلَاءِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْأَبُ أَوِ الْجَدُّ.

والجدّ يرث المال ويجرّ الولاء، كما يرث ذلك الأب ويجرّ الولاء.



[٢٩٦٧] مسألة: قال: ولا يجرّ الأخ ولا العم ولا أحدٌ من القربات ولاءً،

إِلَّا الْجَدُّ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَخَ وَالْعَمَّ لَا يَرْجِعُ النَّسَبُ إِلَيْهِمْ وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْقَرَابَاتِ، كَمَا يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ، فَلَمْ يَكُنْ حُكْمُهُمْ فِي جَرِّ الْوَلَاءِ حُكْمَ الْأَبِ وَالْجَدِّ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا يَرْجِعُ بِرَجُوعِ النَّسَبِ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرَّحِمِ وَالتَّعَصُّيبِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، الموطأ [١١٤٠ / ٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، النوادر والزيادات [٢٤٢ / ١٣].

[٢٩٦٨] مسألة: قال: وإذا أُعْتِقَتِ الأُمّةُ وهي حاملٌ وزوجها مملوكٌ، ثم أُعْتِقَ زوجها قبل الولادة أو بعدها، فولاء ما في بطنها لمن أعتق أُمّةً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ مَسَّهُ الرُّقُّ وَوَقَعَ الْعَتَقُ عَلَيْهِ بِالْمُبَاشَرَةِ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَجُرُّ الْأَبُ وَلَاؤَهُ؛ لِأَنَّ جَرَّ الْوَلَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَنْ لَمْ يَمْسَهُ الرُّقُّ وَلَمْ يَبْشَرْ بِالْعَتَقِ، وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمَوْلَاةٍ قَوْمِ حُرَّةٍ بَعْتَقَهُمْ لَهَا، لَا فِيمَنْ قَدْ مَسَّهُ رُقٌّ؛ لِأَنَّ وَلَاؤَهُ مِنْ قَدْ مَسَّهُ الرُّقُّ لَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بَبَيْعٍ وَلَا هِبَةٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ. ﴾



[٢٩٦٩] مسألة: قال: ومن قال لعبده: «أنت حرٌّ وعليك خمسون ديناراً»،

فذلك جائزٌ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ جَبْرًا عَلَى مَالٍ يُلْزِمُهُ مِنْ أَجْلِ حُرْمَةِ الْحُرِّيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَعْتَقَهُ عَلَى مَالٍ يُلْزِمُهُ إِثْبَاطَ جَبْرًا. ﴾

وقال ابن القاسم في هذه المسألة: العتق يقع ولا يلزمه المال؛ إِلَّا أَنْ يَقُولَ:

«أعتقتك على مالٍ»<sup>(٣)</sup>.

وكأن هذا القول أقيس؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُلْزِمَهُ مَالًا بَعْدَ عَتَقِهِ إِثْبَاطَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، الموطأ [٥ / ١١٤٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، الموطأ [٥ / ١١٨٤]، النوادر والزيادات [١٢ / ٤٥٧].

(٣) ينظر: النوادر والزيادات [١٢ / ٤٥٧].

ملك نفسه وصار حرّاً، فلا يلزمه شيءٌ من المال ولا الخدمة، إلا أن يُلْزَمَ ذلك نفسه على وجه الاختيار له.



[٢٩٧٠] مسألة: قال: وولاء ما أُعْتِقَ في الظُّهَار والكفَّارات لمن أُعْتِقَ<sup>(١)</sup>.  
 ❦ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أُعْتِقَ فِي الظُّهَار والكفَّارات ما يَمْلِكُهُ؛ فَكَانَ الْوَلَاءُ  
 لَهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ»<sup>(٢)</sup>.  
 وليس كذلك الْمُعْتَقُ مِنَ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لِلزَّكَاةِ، وَإِنَّمَا أُعْتِقَهُ عَنِ  
 الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ الْوَلَاءُ لَهُمْ.



[٢٩٧١] مسألة: قال: ومن أسلم على يدي رجلٍ، فولأؤه للمسلمين<sup>(٣)</sup>.  
 ❦ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ لَمْ يُعْتِقْهُ، وَالْوَلَاءُ إِنَّمَا يَثْبُتُ  
 بِالْعَتَقِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ».  
 وقد روى عبد الله بن مَوْهَبٍ<sup>(٤)</sup>، عن تميم الداريّ قال: «سَأَلْتُ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، النوادر والزيادات [٢٤١ / ١٣].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٩٥٤.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، المختصر الصغير، ص (٤٧٢)، التفرع مع شرح التلمساني [٣٠٨ / ١٠].

(٤) عبد الله بن مَوْهَبٍ الهمداني الشامي، ثقة، لكن لم يسمع من تميم الداري، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٥٥٠).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا السُّنَّةُ فِي الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ يُسَلِّمُ عَلَى يَدَيِ الرَّجُلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: هُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَا [حَيَاهُ] وَمَمَاتِهِ<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن موهب مجهول لا يحتج به.

وليس في الحديث دليل أن له الولاء، ولو ثبت له الولاء، كما جاز أن ينقله عنه.

ومخالفنا<sup>(٢)</sup> يقول: «له أن ينقله عنه قبل أن يعقل عنه»<sup>(٣)</sup>.  
ولو جاز ذلك مع ثبوت الولاء، لجاز ذلك في العتق مع ثبوت الولاء، وقد قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ»<sup>(٤)</sup>.



[٢٩٧٢] مسألة: قال: وإذا أعتق رجلان رجلاً، فلينتسب إليهما<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود [٤٢٠ / ٣]، والترمذي [٦١٣ / ٣]، وابن ماجه [٥٠ / ٤]، والنسائي في الكبرى [١٣٦٣ / ٦]، وهو في التحفة [١١٥ / ٢].

(٢) المخالف هنا هم الأحناف، ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن [٢٥٢ / ٥]، مختصر اختلاف العلماء للجصاص [٤٤٤ / ٤].

(٣) ينظر: الأصل لمحمد بن الحسن [٢٥٤ / ٥].

(٤) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٨٨.

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٠٧)، النوادر والزيادات [٢٦٦ / ١٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لَهُمَا، وَالْوَلَاءُ كَالنَّسَبِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَيْهِمَا؛ لِثَلَا يَنْقَطِعَ وِلَاءُ أَحَدِهِمَا وَيُجْهَلَ مَتَى لَمْ يَنْتَسِبْ إِلَيْهِ.



[٢٩٧٣] مسألة: قال: وتجرُّ المرأة ولاء مَوَالِيهَا الَّذِينَ أَعْتَقَتْ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ [ج ١٧٣/ب] اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>، فللمرأة ولاء ما أعتقت، وولاء موالِي من أعتقت، وولاء أولاد من أعتقت؛ لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وِلَاءٍ هُوَ عَنْ مَبَاشَرَتِهَا الْعَتَقَ.

ولا ترث ولاء من أعتق غيرها، مثل: أبيها وابنها وأخيها؛ لضعف سببها عن سبب الرِّجَالِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَعْصِبُ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَعْصِبُهَا غَيْرُهَا، وَالرِّجَالُ فِيهِمْ تَعْصِيبٌ، وَهُمْ الْقَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤].



[٢٩٧٤] قال: وإذا أسلم النصرانيُّ، فتسمَّى فقال: «أنا فلان بن عبد الله»، وأبوه نصرانيُّ، فلا نحبُّ ذلك له<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، المختصر الصغير، ص (٤٧٠)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٨).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٩٥٤.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، النوادر والزيادات [٢٦٦/١٣].



﴿ إِنَّمَا كره ذلك ؛ لأن في ذلك إيهاماً أنه ابن فلانٍ وليس بابنه ، فكأنه قد انتفى من أبيه .



[٢٩٧٥] مسألة: قال: ومن أُعْتِقَ من الزَّكَاةِ، فولأؤه للمسلمين، ولا ينبغي أن يَشْتَرِطَ الولاءَ للَّذي يَشْتَرِي منه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لأنَّ الْمُعْتَقَ من الزَّكَاةِ غير مالِكٍ للزَّكَاةِ ، فلا يجب أن يكون له ولاء ما أعتق منها .

ولا يجوز أن يَشْتَرِطَ ذلك للبائع ولا لأحدٍ بعينه ؛ لأنَّه للمسلمين جملةً ؛ لأنَّ الْمُعْتَقَ من الزَّكَاةِ إِنَّمَا أَعْتَقَ بِمالٍ كأنَّه يملكه المسلمون ، وكذلك ولاء ما أَعْتَقَ بذلك المال هو لهم ، لا يختصُّ به أحدٌ .



[٢٩٧٦] مسألة: قال: ومن كان له عبدٌ تحتَهُ حُرَّةٌ، فولدت غلاماً، فاشترى الغلام أباه فأُعْتِقَ عليه، فولأؤه لموالي أمِّ ابنه، ينتقل ذلك إليهم .  
وإنَّما جرَّ الابن من ذلك، ما كان يجرُّه غيره لو اشتراه<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لأنَّ ولاء الأب قد صار لموالي أمِّ ابنه ؛ لأنَّه لَمَّا اشترى

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، المدونة [٥٧٨/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، النوادر والزيادات [٢٤٤/١٣].

أباه فَعَتَقَ عليه، صار ولاؤه لمواليه، وهم موالي أمّه، كما لو اشتراه غير ابنه فأعتقه، كان ولاؤه لموالي مشتريه.



[٢٩٧٧] مسألة: قال: ولا ترث المرأة إلّا<sup>(١)</sup> ما أَعْتَقَتْ، أو أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقَتْ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرِثُ وَلَا عَمَّا أَعْتَقَ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّهَا لَا [ج ١٧٤/١] تَعْصِبُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ يورث بالتَّعْصِيبِ.

وترث ولاء من باشرت عتقه وولاء ولده وولاء مواليه؛ لأن ذلك يرجع إلى أصل هو المباشرة، وهي أقوى من إرث الولاء، فورثت به.



[٢٩٧٨] مسألة: قال: وإذا كاتب نفرٌ مُكَاتَبًا<sup>(٣)</sup>، فَعَتَقَ، ثُمَّ مَاتَ، وَقَدْ مَاتَ اثْنَانِ مِنْ مَوَالِيهِ وَتَرَكََا وَارِثًا<sup>(٤)</sup>، وَبَقِيَ وَاحِدٌ، فَإِنَّهُ يَرِثُهُ الْبَاقِي وَوَلَدُ اللَّذَيْنِ أَعْتَقَاهُ. فَإِنْ كَانَ الَّذِي كَاتَبَ الْعَبْدَ أَبَا الثَّلَاثَةِ، وَرِثَهُ الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) قوله: «ولا ترث المرأة إلّا»، كذا في شب وجه، وفي عز ١١/ب: «ولا ترث المرأة ولاءً، إلّا».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، المدونة [٢/ ٥٩٠]، النوادر والزيادات [١٣/ ٢٥٢].

(٣) قوله: «نفرٌ مُكَاتَبًا»، كذا في شب وجه، وفي عز ١١/ب: «نفرٌ ثلاثة مُكَاتَبًا».

(٤) قوله: «وتركا وارثًا»، كذا في شب وجه، وفي عز ١١/ب: «وتركا ولداً».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، النوادر والزيادات [١٣/ ٢٥٠].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءَ لَيْسَتْ قَرَابَتُهُمْ وَاحِدَةٌ فِيرْأَعِي قُرْبَهُمْ مِنَ الْمُعْتَقِ، فَوْجِبَ أَنْ يَرِثَ وَلَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَلَاءِ مَا كَانَ يَرِثُهُ أَبُوهُ، إِذْ لَا قَرَابَةَ بَيْنَهُمْ. ﴾

فَإِنْ كَانَ أَبُو أَحَدِهِمْ هُوَ الْمُعْتَقُ، كَانَ الْوَلَاءُ لِلْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمُعْتَقِ مِنْ وَلَدِ أَخِيهِ، وَالْوَلَاءُ يُسْتَحَقُّ بِالْقُرْبِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.



[٢٩٧٩] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً عن أبيه وهو حيٌّ، فالولاء للأب، ولو وهبه للأب حتَّى يكون هو الَّذي يعتقه، كان أفضل. وما أُعْتِقَ عن الميِّت فولاؤه له<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُعْتِقَ عَنْ أَبِيهِ، فَقَدْ مَلَكَ الْعَبْدَ أَبَاهُ، ثُمَّ أَعْتَقَ عَنْهُ، فَكَانَ الْوَلَاءُ لِلْأَبِ، كَمَا إِذَا أُعْتِقَ الْوَكِيلُ، فَالولاء للموكل. وكذلك إِذَا أُعْتِقَ عَنْ الميِّت، فالولاء للميِّت. ﴾

وكذلك إِذَا أُعْتِقَ سَائِبَةً، فولاؤه للمسلمين؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ يَثْبِتُ لِلْإِنْسَانِ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرَهُ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الرَّجُلَ يُعْتِقُ الْعَبْدَ فَيَثْبِتُ وَلَاؤُهُ لِبَنِي عَمِّهِ وَعَصْبَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْتَارُوا ذَلِكَ، وَلَوْ جَنَى الْعَبْدُ الْمُعْتَقَ جَنَائَةً، كَانَتْ عَلَى الْمُعْتَقِ لَهُ وَعَلَى عَصْبَتِهِ،

---

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٨)، المختصر الصغير، ص (٤٧٠)، المدونة [٥٥٨/٢]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٦).

بمنزلة النسب، فكَذَلِكَ يجوز أن يُعْتَقَ الإنسانُ عن غيره بغير أمره فيثبت له الولاء، وقد قال سعدٌ لرسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمِّي أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ، أَفَيَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا، فَقَالَ: نَعَمْ»<sup>(١)</sup>، فلمَّا كان لها ثواب العتق وإن لم تأمر هي بالعتق، فكَذَلِكَ لها ولأولاد المُعْتَقِ، وإن لم تأمر به.



[٢٩٨٠] مسألة: قال: وإذا كانت الأمة تحت الحرِّ فأُعْتِقَتْ، فلا يكفَّ عن وطئها<sup>(٢)</sup> حتَّى يتبيَّن حملها؛ لمكان الولاء<sup>(٣)</sup>.  
 ❦ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي الظَّاهِرِ غَيْرُ حَامِلٍ، فَالْوَطْءُ جَائِزٌ لَهُ عَلَى الْأَصْلِ، فَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ لِلْإِمْكَانِ.



[٢٩٨١] مسألة: قال: وإذا أَعْتَقَ الرَّجُلُ عَبْدًا، وَأَعْتَقَ أَبَا الْعَبْدِ آخَرَ،

- 
- (١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [١٦٤ / ٦]، وهو في التحفة [٢٧٥ / ٣].  
 (٢) قوله: «فلا يكفَّ عن وطئها»، كذا في شب، وجه، والذي في التبصرة للخمّي [٤١٣٨ / ٩]، وعنه في التوضيح للشيخ خليل [٣٩٧ / ٨]، نقلاً عن المختصر الكبير: «يكف عنها حتَّى يتبيَّن هل بها حملٌ أم لا لمكان الولاء»، يعني: أن الزوج يكف عن وطئها، حتَّى يعرف هل هي حامل أم لا، فيكون الولد لسيد الأمة أو حرّاً، وهذا مخالف لما قرّره الشارح، من أن الأصل جواز الوطء، والله أعلم.  
 (٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، وقد نقل للخمّي في التبصرة [٤١٣٨ / ٩]، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر قول مالك في: النوادر والزيادات [٢٤٥ / ١٣]، الجامع لابن يونس [١١٧٣ / ٨].

فَيَكْتُبُ إِذَا كَتَبَ: فلان بن فلانٍ، ويجعل نفسه في ذلك: «مولى فلانٍ»، يجمعهما جميعاً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِكَيْلَا يَنْقُطَعَ وِلَاءُ أَحَدِهِمَا وَيُنْسَى بِتَرْكِ ذِكْرِهِ، فَيَكْتُبُ: «فُلَانٌ مُوَلَّى فُلَانٍ، بَنَ فُلَانٍ مُوَلَّى فُلَانٍ».



[٢٩٨٢] مسألة: قال: ومن أعطى بغيلاً للعتق خمسين ديناراً، وأبى سيده إلا ستين، فقال العبد لسيده: «بِعْنِي بِخَمْسِينَ وَاكْتُبْ عَلَيَّ عَشْرَةَ دنانيرٍ، ديناراً في كلِّ شهرٍ» - بعلم من المشتري -، فاشتراه فأعتقه، فالولاء للذي اشتراه كله، وليس للبائع فيه شيء<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَيْسَ بِشَرِيكِ فِي الْعَتَقِ لِلْمُشْتَرِي، فَلَا وِلَاءَ لَهُ، وَإِنَّمَا لَهُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ دِينَ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَرَضَا الْمُشْتَرِي لَهُ.



[٢٩٨٣] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً، فرحمه أولى بميراثه، فإن لم يكن له رَحِمٌ، فمولاه يرثه<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّحِمَ أَقْوَى مِنَ الْوِلَاءِ وَأَوْكَدُ سَبَباً، فَوْجِبَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، النوادر والزيادات [٢٦٦/١٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، النوادر والزيادات [٥١٤/١٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، النوادر والزيادات [٢٥٠/١٣].

وكذلك التَّعْصِيبُ مُقَدَّمٌ عَلَى الرَّحْمِ، - وهذا ما لا خلاف فيه -، لأنَّ الولاء مُشَبَّهٌ بِالنَّسَبِ، والنَّسَبُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْوَلَاءُ فَرْعُهُ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَوْلَىٰ بِالْمِيرَاثِ إِذَا وُجِدَ مِنَ الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْوَلَاءُ.



[٢٩٨٤] قال: وإذا وهب الرَّجُلُ لابنته جاريةً، والبنت قد بلغت وحاضت، فولدت الجارية ولدين، فوهبت لأمِّها واحداً فأعتقته، ووهبت لأبيها آخر، فقال: «هو حرٌّ»، وقالت البنت: «هو حرٌّ»، فلا قول لها، هو حرٌّ من أبيها والولاء له<sup>(١)</sup>.  
 كِهْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَبَ يَجُوزُ لَهُ عِتْقُ عَبِيدِ وَلَدِهِ الَّذِينَ هُمْ فِي حِجْرِهِ، فَلَمَّا أَعْتَقَ وَلَدَ جَارِيَةِ ابْنَتِهِ، كَانَ عِتْقُهُ جَائِزاً، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلْبْنْتِ إِنْ كَانَ مُوسِرّاً، وَإِنْ كَانَ مَعْسِراً فَعِتْقُهُ غَيْرُ جَائِزٍ.

وكذلك يجوز عتق الأمِّ لجارية ابنتها على هذا الوجه.



[٢٩٨٥] مسألة: قال: وميراث السَّائِبَةِ<sup>(٢)</sup> للمسلمين، وعقله عليهم؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أُعْتِقَ عَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٠٩).

(٢) قوله: «السَّائِبَةُ»، هو العبد يعتقه الرَّجُلُ عند الحادث، مثل البرء من المرض أو غيره من وجوه الشكر، ينظر: الأم للشافعي [٤٨٥ / ٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، المختصر الصغير، ص (٤٧١)، الموطأ [١١٤٤ / ٥]، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٦).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَعْتَقَهُ سَائِبَةً - وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْتَ حُرٌّ سَائِبَةٌ» - كَانَ قَدْ أَعْتَقَهُ [ج٥ه١٧/أ] عَنِ الْمُسْلِمِينَ، فَكَانَ وَلَاؤُهُ لَهُمْ، بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ إِذَا أَعْتَقَ عَنْ مَوْكَلِهِ، فَالْوَلَاءُ لِلْمَوْكَلِ دُونَ الْوَكِيلِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْوَلَاءَ يَثْبِتُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ<sup>(١)</sup>.



[٢٩٨٦] قَالَ: وَوَلَاءُ الْمَنْبُودِ<sup>(٢)</sup> لِلْمُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا عَصَبَةَ لَهُ تُعْرَفُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَاتَ وَلَا عَصَبَةَ لَهُ، فَمَالَهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَتُهُ، يَرِثُونَهُ وَيَعْقِلُونَ عَنْهُ.

وَلَا يَكُونُ وِلَاءُ الْمَنْبُودِ لِمَنْ التَّقَطُّهُ؛ لِأَنَّهُ:

﴿ إِنْ كَانَ ابْنُ أُمَةٍ، فَهُوَ عَبْدٌ لِسَيِّدِ الْأُمَةِ.

﴿ وَإِنْ كَانَ ابْنُ حُرَّةٍ مَوْلَاةٍ، فَوَلَاؤُهُ لِمَوَالِيهَا.

﴿ وَإِنْ كَانَ ابْنُ حُرَّةٍ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>، فَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.

(١) ينظر: المسألة رقم ٢٩٧٩.

(٢) قوله: «المنبوذ»، هو ولد الزنا في عرف أهل المدينة، ينظر المسألة (٢٤٤٦).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٦).

(٤) قوله: «عليه»، كذا في شب، وفي جه: «عليها».

وقول عمر رضي الله عنه لسُنين<sup>(١)</sup> حين التقط لقيطاً: «اذهبْ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ وَرِضَاعُهُ»<sup>(٢)</sup>، معناه: أي: هو حرٌّ [الرُّأ] صل، «ولك ولاؤه»: أي: القيام به، «وعلينا رضاعه ونفقته»: أي: مؤونة ما يحتاج إليه.

وروى شعبة، عن يونس، عن الحسن، عن عليٍّ: «أَنَّهُ قَضَى فِي اللَّقِيطِ أَنَّهُ حُرٌّ، وَقَرَأَ: ﴿وَشَرُّهُ شَمَنٌ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾»<sup>(٣)</sup>، وهذا قول عامة العلماء<sup>(٤)</sup>.



[٢٩٨٧] مسألة: قال: وإذا أذن السيّد لعبده بأن يُعتق عبده، ففعل، فولّاه للسيّد، لا يرجع للعبد وإن أُعتق، وكذلك ما أعتق المُدبّر وأمّ الولد<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لِعَبْدِهِ فِي الْعَتَقِ، فَالسيّد هو المُعتق؛ لأنَّ بأمره وقع العتق، فهو كالموكل.﴾

(١) سُنين، أبو جميلة السلمي، صحابئي صغير، له في البخاري حديث واحد. تهذيب التهذيب، ص (٤١٨).

(٢) أخرجه مالك [٤/ ١٠٦٨]، وابن أبي شيبة [١١/ ٢٨٢]، عن ابن عيينة، وعبد الرزاق [٧/ ٤٥٠]، عن معمر، وغيرهم، عن الزهري، عن سُنين أبي جميلة، به.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [١٢/ ٣٩٨].

(٤) قوله: «عامة العلماء»، كذا في شب، وفي جه: «عامة علماء المدينة».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٠٩)، المدونة [٢/ ٥٦٤].



وكذلك ما أعتقه المُدَبَّرُ وأُمُّ الولدِ بإذن سيدهم، فالولاء للسيد؛ لأنَّهم غير مالكين لأموالهم، وليس لهم فيها عقودٌ يمتنع السيدُ معها من نزع مالهم.



[٢٩٨٨] مسألة: قال: وإذا أعتقَ المكاتبُ بإذن سيده، كان الولاءُ للسيد حتَّى يعتقَ المكاتبُ، فإن مات قبل أن يعتقَ، كان الولاءُ للسيد، وإن مات العبد المعتقُ، ورثه سيّدُ المكاتبِ<sup>(١)</sup>.

هـ إنَّما قالَ ذلكَ؛ لأنَّ المكاتبَ إذا أعتقَ بإذن سيده، فالولاءُ له متى عتقَ المكاتبُ؛ لأنَّه ممَّنْ قد ثبت له عقد ملكٍ، لا يجوز لسيده انتزاع ملكه بعقد الحرية له، فثبت له من أجل ذلك عقد الولاء، فإذا صار له الولاء، ورث به.

فأمَّا ما دام لم يؤدِّ الكتابة، [ج ١٧٥/ب] فالولاء لسيده؛ لأنَّ المكاتبَ لم يستكمل حرَّيته في هذه الحال.

وكذلك إن مات المكاتبُ قبل أن يؤدِّي الكتابة، كان ولاء ما أعتقه المكاتبُ لسيّد المكاتبِ دون ولد المكاتبِ.



[٢٩٨٩] مسألة: قال: وإذا أعتقَ المُكاتبُ رَقَبَةً، ولم يعلم به السيّد حتَّى عتقَ المكاتبُ، مضى حرّاً، وكذلك ما تصدَّق به المكاتبُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٠)، المدونة [٥٦٦/٢].

فإن علم السَّيِّدُ فردَّه، ثُمَّ عَتَقَ المَكَاتِبَ، لم يكن عليه أن يُعْتِقَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ لِّلْسَيِّدِ أَنْ يَرُدَّ عَتَقَ مَا أَعْتَقَهُ الْمَكَاتِبُ»؛ فَلَأَنَّ لِّلْسَيِّدِ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ حَقًّا، فَلَا يَجُوزُ لِّلْمَكَاتِبِ أَنْ يُبْطَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ إِنَّمَا كَاتَبَهُ لِيُطْلَبَ الْفَضْلُ فِيهِ، فَيُؤَدِّي مِنْهُ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ وَعَقْدَ لَهُ الْكِتَابَةَ، فَأَمَّا أَنْ يُخْرِجَهُ بغير عوضٍ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ، كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَيُعْتِقَ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ لَمْ يَأْذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لَهُ فِي طَلَبِ الْفَضْلِ، فَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ مِثْلُهُ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهُ بِذَلِكَ حَتَّى عَتَقَ الْمَكَاتِبَ، مَضَى الْعَتَقُ وَالصَّدَقَةُ وَالْهَبَةُ؛ لِزَوَالِ حَقِّ السَّيِّدِ فِي مَالِ الْمَكَاتِبِ بِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدَ عَبْدَهُ بغير إِذْنِ سَيِّدِهِ فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ سَيِّدُهُ حَتَّى أُعْتِقَ الْعَبْدُ، مَضَى عَتَقُهُ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ قَدْ زَالَ حَقُّهُ عَنِ الْعَبْدِ وَمَالُهُ بَعْدَ عَتَقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



[٢٩٩٠] مسألة: قال: وإذا حلف المدبِّرُ بعد موت سَيِّدِهِ بعتق غلامٍ له

فَحَنَثَ، نُظِرَ:

﴿ فَإِنْ كَانَ خَرَجَ الْمَدْبِّرُ حُرًّا، عَتَقَ الْعَبْدَ.

﴿ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ، لَمْ يَعْتِقْ.

﴿ وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهُ حُرًّا، فَكَذَلِكَ.

وإن عَتَقَ المدبّر والعبد في يده، لم يَعْتَقُ عليه<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَقَدَ عَقْدَ حُرِّيَّةٍ: إِنْ تَمَّ مُلْكُهُ عَلَى الْمَعْقُود فِيهِ، تَمَّتِ الْحُرِّيَّةُ فِيهِ، وَذَلِكَ بَعْتَقَ الْمَدْبَرِّ كُلَّهُ دُونَ بَعْضِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ: «إِنْ مَلَكَتُ عَبْدًا فَهُوَ حُرٌّ»، فَمَلَكَهُ كُلَّهُ، فَإِنَّهُ حُرٌّ كُلُّهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَلَكَ بَعْضَهُ فَهُوَ حُرٌّ.

فكَذَلِكَ عَتَقَ الْمَدْبَرِّ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ مَوْقُوفٌ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَدْبَرَّ قَدْ ثَبَتَتْ لَهُ حُرْمَةُ الْحُرِّيَّةِ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ، فَصَارَ لَهُ بِهَا أَنْ يَعْقِدَ عَقْدَ حُرِّيَّةٍ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ لغيره مِمَّنْ لَهُ الْحُرِّيَّةُ.

ومتى لم يَخْرُجِ الْمَدْبَرُّ حُرًّا كُلَّهُ، لم يعتق من عبده شيء؛ لِأَنَّ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ لَا يَجُوزُ عِتْقُ عَبْدِهِ وَلَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ [ج ١٧٦/١] إِذَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ حَقٌّ لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ أَنْ يَصِيرَ حُرًّا كُلَّهُ.

وهذا معنى قول مالك: «وإن خرج بعضه حرّاً فكذلك»، أي: لا يكون من العبد الَّذِي كَانَ لِلْمَدْبَرِّ فَحَلَفَ بِحُرِّيَّتِهِ، ثُمَّ حَنَثَ شَيْءٌ مِنْهُ حُرًّا؛ لِأَنَّ الْمَدْبَرَّ لَوْ ابْتَدَأَ عَتَقَهُ لَمْ يَجْزِ لَهُ عَتَقُهُ، فَكَذَلِكَ إِذَا حَنَثَ بَعْتَقَهُ.



[٢٩٩١] مسألة: وَإِذَا أَعْتَقَ الْعَبْدُ عَبْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَتَّى

أَعْتَقَ الْعَبْدُ، نَفَذَ عَتَقُهُ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلْعَبْدِ الْمُعْتَقِ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٠)، المدونة [٥٦٤ / ٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ إِنَّمَا كَانَ لَهُ رَدُّهُ مَا دَامَ لَهُ فِي مَالِ عَبْدِهِ حَقٌّ،  
فَإِذَا أَعْتَقَهُ، فَقَدْ زَالَ حَقُّهُ مِنْهُ، فَثَبَّتَ عَتَقَ الْعَبْدَ لَهُ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلْعَبْدِ الَّذِي أَعْتَقَ.



[٢٩٩٢] مسألة: قال: وإذا أعتق المسلم النصراني، ثم يموت وهو نصراني،  
وترك ورثةً من أهل دينه، فقد اختلف فيه:

❖ فقيل: لا يرثه ورثته من أهل دينه، ويُطرح ماله في بيت المال، كما صنع  
عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.

❖ وقيل: يرثه ولده الَّذِينَ عَلَى دينه إذا كانوا أحراراً، ولا يرثه إخوته ولا  
غيرهم من قرابته، وإنما ورثته وَلَدُهُ؛ لأنَّهم موالیه.  
❖ وقيل: يرثه إخوته، وهذا أَحَبُّ إلینَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُعْتَقَ لَا حُرِّيَّةَ عَلَيْهِ،  
فَلَا يَرِثُهُ أَهْلُ الْحُرِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُمْ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْمَوَارِيثَ تَجِبُ بِتَسَاوِي  
الْحَرَمِ وَالْأَحْوَالِ، مِنْ: الْحُرِّيَّةِ وَالْدِّينِ وَالْحَرَمَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، فَلَمَّا اختلفَ حَرَمُهُمْ  
وَحَالُهُمْ فِي الْحُرِّيَّةِ، لَمْ يَرِثُهُ أَهْلُ دِينِهِ؛ إِذْ لَا حُرِّيَّةَ عَلَيْهِ كَهَيْ عَلَيْهِمْ.  
ولأنه لو جنى هذا الْمُعْتَقُ، كانت جنائته على المسلمين دون أهل دينه،  
فكذلك ماله فيءٌ للمسلمين.

(١) أخرجه سحنون في المدونة [٥٧٦/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٠)، المدونة [٥٧٦/٢]، النوادر والزيادات [٢٥٧/١٣].

ووجه قوله: «إنَّه يرثه ولده دون سائر قرابته»؛ فلأنَّ ولده لَمَّا كان في مثل حاله، وحُكْمُهُ حُكْمُهُ، ورثُوه.

الأترى: أن ولد الحرِّ حرٌّ إذا كان من أُمَّتِهِ، ومسلمٌ بإسلامه.

ووجه قوله: «إنَّه يرثه كلُّ قرابته»؛ فلأنَّ الميراث بالقربة والنَّسب مُقَدَّمٌ على الولاء، فلمَّا كان مواليه يرثونه إذا كانوا على دينٍ واحدٍ، فكذلك يرثه قرابته إذا كانوا على دينٍ واحدٍ؛ لأنَّ النَّسب أوكد من الولاء وهو مُقَدَّمٌ عليه، وهذا أصحُّ الأقاويل.



[٢٩٩٣] قال: وإذا مات النَّصرانيُّ وليس عليه ولاءٌ لأحدٍ، فميراثه لأهل دينه وأهل سُنته الَّذِينَ [ج١٧٦/ب] عليهم الجزية معه، ولا يُطرح ماله في بيت مال المسلمين<sup>(١)</sup>.

كهم إِمَّا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ أهل دينه هم عصبته، يعقلون عنه إذا جنى، فكذلك يرثونه إذا مات، كالمسلم إذا مات ولا وارث له من قرابة، فالمسلمون يرثون ماله كما يعقلون عنه جنايته؛ لأنَّ المواريث تكون بالأنساب والقربة، فإذا عُدِمَتْ، فَبُؤْلَايَةِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِمَسَاوَاةِ الدِّينِ وَالْحَرِيَّةِ، فكذلك يجب أن يرث الذميُّ أهل دينه إذا مات ولا وارث له من قرابته.



(١) المختصر الكبير، ص (٥١١)، النوادر والزيادات [٢٥٨/١٣].

[٢٩٩٤] قال: ولا ينتسب النصراني، يُسَلِّمُ فيقول: «عبد الله بن عبد الرحمن»، وكذلك الذي لا يُعرَفُ أبوه في الإسلام.

ولا بأس أن يغيِّرَ النصرانيُّ اسمه بالعربيَّة إذا أسلم<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ انتساباً منه إلى غير أبيه، وذلك لا يجوز؛ لِأَنَّ اسم أبيه ليس هو الاسم الذي قد انتسب إليه.

فأمَّا تغيير اسمه فلا بأس به، وقد غيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أسماءَ جماعةٍ من أصحابه<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّهُ ليس في ذلك انتسابٌ إلى غير نسبه.



[٢٩٩٥] مسألة: قال: وإذا أعتق المسلمُ النصرانيَّ فمات<sup>(٣)</sup>، فليُجْعَلَ ماله

في بيت مال المسلمين فيئاً للمسلمين، ولا يكون وقفاً<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١١)، النوادر والزيادات [٢٦٧ / ١٣].

(٢) كما في صحيح مسلم [١٧٢ / ٦]، من حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ غير اسم عاصية، وقال: أنت جميلة».

وفي صحيح مسلم [١٧٣ / ٦]، عن ابن عباس قال: «كانت جويرية اسمها برة، فحوَّلَ رسول الله ﷺ اسمها جويرية».

(٣) يعني: مات ولا وارث له من أهل دينه، وقد تقدَّمت مسألة النصراني يعتق ويترك ورثة من أهل دينه، ينظر: المسألة [٢٩٩٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥١١)، المدونة [٥٧٦ / ٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ الْمَغْنُومَةِ بِالسَّيْفِ،  
فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ فَإِنَّهُ:

﴿ إِنْ كَانَ أُخِذَ بِغَيْرِ إِيجَافٍ: فَهُوَ فِي ٢٩.

﴿ وَإِنْ كَانَ أُخِذَ بِإِيجَافٍ وَقِتَالٍ: فَخُمْسُهُ يُفَرَّقُ فِي الْوَجُوهِ الَّذِي ذَكَرَهَا اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ فِي آيَةِ الْخُمْسِ وَغَيْرِهَا مِنْ وَجُوهِ الْخَيْرِ، وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِلْجَيْشِ.

فكَذَلِكَ مَالُ هَذَا النَّصْرَانِيِّ الَّذِي أَعْتَقَهُ الْمُسْلِمُ، يَفْرَقُهُ الْإِمَامُ فِي وَجُوهِ  
الْخَيْرِ عَلَى مَا يَرَاهُ، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِمَالِ الْفِيءِ.



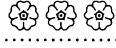
[٢٩٩٦] مسألة: قال: وإذا أسلم النصراني على يدي رجلٍ من قريشٍ أو  
الأنصار، فلا يَكُتَبُ شهادته: «الأنصاري» أو: «القرشي»، ولا بأس أن يَكُتَبَ:  
«المعتق الأنصاري» و«القرشي»<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ لَمْ يُعْتَقْهُ، وَالْوَلَاءُ إِنَّمَا يَثْبُتُ  
بِالْعَتَقِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١١)، المدونة [٥٧٦/٢].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٩٥٤.

فإذا أعتقه، جاز أن يتنسب إليه؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ»<sup>(١)</sup>، وقال: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.



[٢٩٩٧] مسألة: قال: ويرث [ج١٧٧/١] المسلم مولاه النصراني إذا أسلم<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الولاء قد ثبت عليه بالعتق كما يثبت النسب، فإذا أسلم المعتق، ثمَّ مات، ورثه سيِّده الَّذِي أعتقه، كما يكون ذلك في النسب؛ لأنَّ الميراث يكون في النسب باستواء الحرِّية والدين مع النسب، فكذلك يكون في الولاء باستواء الحرِّية والدين مع الولاء.



[٢٩٩٨] مسألة: قال: ويرث المسلم عبده النصراني واليهودي<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ المسلم إِنَّمَا يرث عبده الكافر إذا مات بالرقِّ وبالولاء ولا النسب، فلا فرق بين كافرٍ ومسلمٍ إذا كان إِنَّمَا يورث بالرقِّ.

(١) تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٢٤٤٤.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦١)، من حديث أنس، وهو في التحفة [١/٤٠٩]، وأخرجه أبو داود [٢/٣٦٨]، والترمذي [٢/٣٨]، والنسائي في الكبرى [٣/٥٨]، من حديث أبي رافع، وهو في التحفة [٩/٢٠٠].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥١١).

(٤) المختصر الكبير، ص (٥١١).



وإنما يختلف ذلك إذا كان الإرث بالنسب أو الولاء، فيجب أن يكون حينئذٍ بمساواة الحرية والدين مع النسب أو الولاء.



[٢٩٩٩] مسألة: قال وإذا هلك الرَّجُلُ، فشهد بعض ورثته: «أَنَّ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا مِنْ عبيده»، لم تجز شهادته، فإن مَلَكَهُ، أُعْتِقَ عليه، وإن أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ، جَعَلَهُ فِي رَقَبَةٍ أَوْ فِي مُكَاتَبٍ مُقَاطَعٍ، يُشَارُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَا يُقْضَى بِهِ. وسواء كانت شهادته في عبدٍ: تُنْقِصُ شهادته ثَمَنَهُ أَوْ لَا تُنْقِصُ إِذَا أَعْتَقَ تِلْكَ الْحَصَّةَ.

ولو كان معه وَرَثَةٌ صَغَارٌ أَوْ كِبَارٌ وَهُوَ كَانَ الْوَصِيُّ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ، فَإِنْ رَضِيَ الْوَصِيُّ أَنْ يَعْتَقَهُ<sup>(١)</sup> عَنْ أَبِيهِ وَيَغْرَمَ لِلْأَصَاغِرِ مُصَابَتَهُمْ، فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ شهادته لا تجوز»؛ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ إِدْخَالَ الضَّرَرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ، فَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ.

ولا يلزمه عِتْقُ كُلِّ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرْهُ عِتْقَهُ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَعْتَقَهُ، فَلَوْ قُبِلَ مِنْهُ، كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْزِمَهُ هُوَ فِي ذَلِكَ قِيمَةً.

(١) قوله: «أَنْ يَعْتَقَهُ»، كَذَا فِي شَبِّ وَجْهِهِ، وَفِي عَزِّ ١٢/ب: «أَنْ يَقِيْمَهُ وَيَعْتَقَهُ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١١)، المدونة [٥٨٢/٢]، النوادر والزيادات [٤٧٤/١٢]،

البيان والتحصيل [٥٢٢/١٤].

فَأَمَّا مَا يَصِيرُ إِلَيْهِ مِنْ ثَمَنِهِ: فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي رَقَبَةٍ إِنْ بَلَغَتْ، أَوْ قِطَاعَةٍ مُكَاتَبٍ تَتَمُّ لَهُ بِهَا حُرِّيَّةٌ، أَوْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

وَلَا يَمْلِكُهُ: لِأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ بَدْلٌ حَرٌّ لَا يَجُوزُ لَهُ تَمْلِكُهُ.

وَلَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِ بِذَلِكَ: لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ كَمَا قَالَهُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ إِدْخَالَ الضَّرْرِ عَلَىٰ غَيْرِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ بِمَا قَالَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ وَصِيًّا: جَازَ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ الْعَبْدَ كُلَّهُ وَيَغْرَمَ لِلْأَصَاغِرِ حَصَّتَهُمْ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ الْعَبْدِ عَلَيْهِمْ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقَهُ هُوَ عَلَىٰ [١٧٨/١] مَالٍ يُعْطِيهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ شَرَاءٌ مِنْهُ، وَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَحَاطَ بِنَفْسِهِ، وَكَانَ فِيمَا يَفْعَلُهُ نَظَرٌ لِلْأَصَاغِرِ.



[٣٠٠] مسألة: قَالَ: وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَبْدَادِ - يَعْنِي: مُفْتَرِقِينَ - فِي الْعَتَقِ، يَشْهَدُ رَجُلٌ: «أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ مِيمُونًا فِي شَعْبَانَ»، وَيَشْهَدُ آخَرُ: «أَنَّهُ أَعْتَقَهُ فِي رَمَضَانَ»<sup>(١)</sup>.

كَهـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ بِالْقَوْلِ يَتَهَيَّأُ تَكَرَّارَهُ، فَالشَّهَادَةُ فِيهِ جَائِزَةٌ وَإِنْ افْتَرَقَ الشُّهُودُ فِي سَمَاعِ الْقَوْلِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ عَلَىٰ إِقْرَارِ رَجُلٍ لَزِيدٍ بِمِئَةِ فِي وَقْتٍ مَا، وَشَهِدَ آخَرُ عَلَىٰ إِقْرَارِهِ لَهُ بِمِئَتَيْنِ فِي وَقْتٍ آخَرَ، لَثَبَّتِ الشَّهَادَةُ لَزِيدٍ بِمِئَةٍ، وَإِنْ افْتَرَقَ الشُّهُودُ فِي سَمَاعِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَرِّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهَادَةٍ كَانَتْ عَلَى الْقَوْلِ فَهِيَ جَائِزَةٌ، وَإِنْ افْتَرَقَ الشُّهُودُ فِي سَمَاعِهَا.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٢)، النوادر والزيادات [٩٥ / ٩].

فأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى فَعْلٍ: لَمْ تَجْزِ حَتَّى يَتَّفَقَ الشُّهُودُ عَلَى رُؤْيَةِ الْفَعْلِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الزَّانَا لَا تَجُوزُ حَتَّى يَتَّفَقَ الشُّهُودُ عَلَى رُؤْيَةِ الزَّانَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ السَّرْقُ مِثْلُهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهَادَةٍ كَانَتْ عَلَى الْفَعْلِ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا.



[٣٠٠١] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ حَلَفَ بِعِتْقِ عَبْدِهِ إِنْ لَمْ يَضْرِبْهُ فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا، فزَعَمَ الْعَبْدُ: «أَنَّهُ لَمْ يَضْرِبْهُ»، وَقَالَ السَّيِّدُ: «قَدْ ضَرَبْتَهُ»، فَالسَّيِّدُ مُصَدِّقٌ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُشْهَدَ.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَحْلِفُ فِي امْرَأَتِهِ<sup>(١)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ يَرِيدَانِ الْخُرُوجَ عَنْ مُلْكٍ ثَابِتٍ عَلَيْهِمَا بِمَا يَدْعِيَانِهِ، وَفِي ذَلِكَ إِسْقَاطُ حَقِّ غَيْرِهِمَا، فَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُمَا إِلَّا بِشَيْءٍ يَثْبُتُ. فَالْعَبْدُ يَرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ مُلْكِ سَيِّدِهِ وَإِسْقَاطُ مَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الرِّقِّ، وَالْمَرْأَةُ تَرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَصْمَةِ زَوْجِهَا وَالْحَقُّ الَّذِي لَهُ فِيهَا، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.



[٣٠٠٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَإِذَا أَوْصَى رَجُلٌ أَنْ تُشْتَرَى رَقَبَةٌ لَيْسَتْ بِعَيْنِهَا، فَشَهِدَ عَلَى ذَلِكَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عِتْقٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٢)، النوادر والزيادات [٤٦٨/١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٢)، النوادر والزيادات [٤٦٨/١٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي الْعَتَقِ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ شَيْءٌ يَثْبِتُ فِي الْبَدَنِ، وَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ فِيمَا يَثْبِتُ فِي الْبَدَنِ إِلَّا شَهَادَةُ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ. ﴾

ألا ترى: أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي [ج ١٧٨/١] الْحُدُودِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَثْبِتُ فِي الْبَدَنِ.

وكذلك لَا تَجُوزُ فِي التَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ يَثْبِتُ فِي الْبَدَنِ، وَكَذَلِكَ الْعَتَقُ وَالطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ مُنْفَرِدَاتٍ فِيهِ، وَلَا مَعَ الرِّجَالِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الرِّجَالِ.



[٣٠٠٣] مسألة: قال: وَإِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ فِي مَرَضِهِ وَلَمْ يُشْهَدْ إِلَّا وَاحِدًا، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ الْوَرِثَةَ: «مَا عَلِمُوا»<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْوَرِثَةَ يَحْلِفُونَ»؛ لِمَا قَدْ ثَبِتَ لِلْعَبْدِ مِنَ الشُّبْهَةِ فِيمَا يَدَّعِيهِ بِالشَّاهِدِ. ﴾

ولم يَجْزْ أَنْ يُحْكَمَ لِلْعَبْدِ بِالْحُرِّيَّةِ بِالشَّاهِدِ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَمْوَالِ.

ويحلفون على علمهم؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ عَلَى الْبَتِّ إِلَّا فِيمَا كَانَ طَرِيقَ نَقْلِهِ إِلَيْهِ التَّوَاتُرُ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ عِلْمُهُ بِغَيْرِ التَّوَاتُرِ، فَإِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى عِلْمِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الظَّاهِرَ قَدْ يَقَعُ بِغَيْرِ نَقْلِ التَّوَاتُرِ، وَقَدْ يَكُونُ عِلْمٌ وَإِنْ

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٢)، النوادر والزيادات [١٢/٤٦٨].

لم يقطع على غيب ما قد علمه ولا على حقيقته، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠]، وإنما هذا علم الظاهر لا الحقيقة؛ لأنَّ عِلْمَ أَنَّ الإنسان مؤمنٌ، حقيقةٌ لا يعلمها إلا الله سبحانه؛ لأنَّه إِنَّمَا يكون كذلك باعتقاد القلب للإيمان، وذلك لا يعلمه أحدٌ إلا الله تعالى، فأما الظاهر بالقول أو الفعل فيعلمه الناس، وهو علمٌ ظاهرٌ ودلالةٌ على الإيمان لا على الحقيقة.



[٣٠٠٤] مسألة: قال: ومن حلف: «بعتق جارية»، على أمرٍ إن لم يفعله، فولدت الجارية، ثمَّ حنثَ، فإنَّها تعتقُ وولدها. وإذا حلف: «إنَّ كَلِمَ رَجُلًا فجاريته حرَّةٌ»، فولدت، ثمَّ حنثَ، فإنَّ ولدها يعتقون معها<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عَقَدَ فِي أَمْتِهِ عَقْدَ حُرِّيَّةٍ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى حَلِّهِ، فولدت بعد ذلك العقد ولداً، فولدها بمنزلتها في ذلك العقد، يعتقون بعثتها، بدلالة: أَنَّ ولدَ أمِّ الولد، والمدبرة، والمكاتبة، بمنزلة أمِّهم، فكذلك ولد المعقود عليها عقد الحرية في يمينٍ أو صفةٍ بمنزلتها إذا حنث بعد العقد؛ لأنَّه لا سَبِيلَ إِلَى رفع هذا العقد.

وكذلك ولد المعتقة إلى أجلٍ، وولد المعتق بعضها؛ لأنَّه لا سَبِيلَ إِلَى [ج ١٧٨/ب] رفع ما قد ثبت لها من الحرية وعقدها، فكذلك يدخل ولدها معها في الحرية.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٢)، البيان والتحصيل [١٤ / ٤١٨ و ٤٣٩].

وكلُّ عقدٍ حرِّيَّةٍ يمكن رفعه، فولد المعقود عليها لا يدخل في العقد، بمنزلة الموصي بعقدها إذا ولدت قبل موت سيدها، فإن ولدها لا يعتقون بعقدها؛ لأنَّ العقد على الأمِّ يمكن الرجوع فيه.



[٣٠٠٥] مسألة: قال: والمعتق إلى سنة، إذا ولد له ولدٌ من أمِّته، كان بمنزلته، وكذلك المعتق نصفه<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَطءٍ بملك يمينٍ، فولده بمنزلته في الحرمة من الحرِّيَّة والرقِّ، بدلالة: أَنَّ الحرَّ إذا وطئ أمَّته، فولده حرٌّ، فكذلك المعتق إلى سنة، والمعتق بعضه، والمدبر، والمكاتب، إذا وطئوا إماءهم فأولادهم بمنزلتهم. وكلُّ من وطئ بعقد النكاح، فولده بمنزلة أمِّه في الحرِّيَّة والعبودية، بدلالة: أَنَّ الحرَّ إذا تزوج بأمِّه، فولده عبدٌ لسيِّد الأمِّه، وكذلك العبد إذا تزوج بحرَّة، فولده أحرارٌ.



[٣٠٠٦] مسألة: قال: ومن قال في وصيته: «إن حدث بي حدثٌ، فجاريته حرَّة»، فمات، ثمَّ وَلَدَتْ بعده ولداً، ومنهم من كانت به حاملاً، فإنَّها تُقام هي وهم فيعتقون جميعاً<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَلَدَتْ بعد موت سيدها، فلا سبيل إلى رفع

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٢).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٢).

عقدها، فثبت ذلك لولدها على ما بيناه، كما يثبت ذلك لو لد أم الولد والمكاتبَة والمدبَّرة؛ بثبوت العقد على أمهم، فوجب أن يكون حكمهم في العتق حكماً واحداً، ويقومون قيمةً واحدةً، فيعتقون في الثلث إن خرجوا منه، أو بقدر ذلك.



[٣٠٠٧] مسألة: قال: ومن أوصى بعْتق جاريته، فولدت في صحته، ثم مات، أُعْتِقَتِ الجارية ولم يُعْتَقْ ولدها<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الوصِيَّةَ بالعتق، يجوز للموصي أن يرجع فيها، ولم يكن عقد الحرية لازماً على الأم لا يمكن الرجوع فيه؛ كما يكون ذلك في عقد أم الولد والمكاتبَة والمدبَّرة، فلم يدخل ولد الموصي بعْتقها في الحرية مع عقد الأم إذا كان عقدها غير لازم على ما بيناه.

فأما إذا ولدت بعد موت سيدها، أُعْتِقَ الولد مع أمه؛ لِأَنَّ عقد الأم [ج ١٧٩/١] قد ثبت ولا سبيل إلى رفعه.



[٣٠٠٨] مسألة: قال: وإذا أوصى رجل في جارية حامل: «أَنْهَا حُرَّةٌ وما في بطنها رقيقٌ»، فولدت بعد موت السيد، فهي حُرَّةٌ وما في بطنها<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ أُمُّهُ وَيَسْتَتِي مَا فِي بطنها؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ أَعْتَقَهَا وَاسْتَتِي عَضْواً مِنْهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَقَدْ قَالَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٣).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٣).

رسول الله ﷺ: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ»<sup>(١)</sup>، فجعل حكم الجنين حكم أمه في الذكاة، فإذا خرج من أمه، ثَبَتَ له حكم نفسه.

وكذلك جعل في جنين الحرّة خمساً من الإبل، وهي عُشْرُ دية الأم<sup>(٢)</sup>، فإذا زایل أُمُّهُ واستهلّ صارخاً، كان له حكم نفسه ودِيَّتِهِ.



[٣٠٠٩] مسألة: قال: وإذا كان في الجارية أو العبد عتق سَهْمٍ، فلا يُقَاسِمُوهَا يوماً بيوم، ولكن من كلّ شهرٍ عَشْرٌ، أو من كلّ ثلاثة أشهرٍ شهر. ويأكل ويكتسي من ماله، وليس له أن يُحْدِثَ فيه شيئاً. فإن مات، ورثته الَّذِي له فيه الرقُّ. فإن أَبَقَ فأقام أشهراً، لم يُقَاصَّه الَّذِي له فيه الرقُّ بأيامه يَخْتَدِمُهُ مثله. ولا ينبغي له أن يَضْرِبَهُ إِلَّا بالسُّلْطَانِ. وإن أراد أن يسافر به ويأبى الغلام: لله فإن كان ذلك قريباً، فذلك له.

- 
- (١) أخرجه أبو داود [٣٧٤/٣]، من حديث جابر، وهو في التحفة [٣٣٢/٢]، وأخرجه أبو داود [٣٧٤/٣]، والترمذي [١٤٣/٣]، وابن ماجه [٣٦٠/٤]، من حديث أبي سعيد، وهو في التحفة [٣٣٨/٣].
- (٢) ينظر: المسألة (٣٢٣).



لله وإن كان بعيداً، كتب له القاضي كتاباً يكون معه، وشهوداً من أهل البلد الذي يخرج إليه، ثم يخرج به إن كان مأموناً، فإن لم يكن مأموناً مُنِعَ منه.

وعلى السيد الكراء والنفقة إذا خرج به، حتَّى يَقَرَّ بموضع يكون له فيه عملٌ ومُكْتَسَبٌ، ثم يكون للسيد أياماً وللعبد أياماً، وإذا كان سفرهم في موضع ليس فيه [هـ] عملٌ ولا مُكْتَسَبٌ، فالنفقة على السيد حتَّى يَقْدُمَ به<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي مَقَاسَمَتِهِ يَوْمًا بِيَوْمٍ ضَرَرًا عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْمَقَاسِمَةُ مَدَّةً يَتَهَيَّأُ لَهَا التَّصَرُّفُ فِيهَا وَالِانْتِفَاعُ بِهَا بِالْإِجَارَةِ أَوْ الْعَمَلِ. وقوله: «يَأْكُلُ وَيَكْتَسِي مِنْ مَالِهِ»؛ فَلَأَنَّ هَذَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مِنْهُ.

ولا يجوز له أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، لِلْحَقِّ الَّذِي لِسَيِّدِهِ فِي مَالِهِ.

وقوله: «إِنَّهُ يَرِثُهُ الَّذِي لَهُ فِيهِ الرُّقُّ دُونَ مَنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ»؛ فَلَأَنَّ أَحْكَامَهُ لَمَّا كَانَتْ أَحْكَامَ الْعَبِيدِ فِي حُدُودِهِ وَشَهَادَتِهِ؛ لِنَقْصَانِ حُرْمَتِهِ عَنْ حُرْمَةِ الْحُرِّ، [جـ ١٧٩ / ب] وجب أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ فِي الْمِيرَاثِ حُكْمَ الْعَبْدِ، يُوْرَثُ بِالرُّقِّ دُونَ الْحَرِيَّةِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يُوْرَثُ بِالنَّسَبِ إِذَا كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ لَا يُوْرَثَ بِالْوَلَاءِ إِذَا كَانَ بَعْضُهُ عَبْدًا؛ لِأَنَّ النَّسَبَ أَقْوَى مِنَ الْوَلَاءِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يُوْرَثُ بِالْوَلَاءِ مَعَ النَّسَبِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٣)، النوادر والزيادات [١٢ / ٣٢٨].

وقوله: «إِنَّهُ لَا يُقَاصُّهُ بِأَيَّامِهِ الَّتِي أَبَقَ»؛ فَلَأَنَّ الْمَدَّةَ الَّتِي مَضَتْ فِي أَيَّامِهِ هِيَ بَيْنَهُمَا، وَمَا يَسْتَأْنِفُهُ أَيْضًا مِنَ الْمَدَّةِ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُقَاصَّهُ بِشَيْءٍ قَدْ مَضَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ قَدْ تَلَفَ مِنْهُمَا.

وقوله: «لَا يَضْرِبُهُ إِلَّا بِالسُّلْطَانِ»؛ فَلَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ كُلَّهُ.

ولجواز أن يتعدَّى عليه في ضربه، فإذا فعل ما يوجب الأدب، أدَّبَهُ السُّلْطَانُ.

وقوله: «إِنْ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِهِ إِذَا كَانَ قَرِيبًا»؛ فَلَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْعَبْدِ فِي ذَلِكَ.

وَلَأَنَّ حَالَ الْعَبْدِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْحَرِيَّةِ يُعْرَفُ عَنْ قَرَبٍ إِذَا ادَّعَى سَيِّدُهُ رَقَّه كُلَّهُ.

وإن كان سفرًا بعيدًا، كَتَبَ لَهُ الْحَاكِمُ كِتَابًا بِمَا لَهُ مِنَ الْحَرِيَّةِ؛ حُجَّةً لَهُ،

وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ شَهودًا؛ لِئَلَّا يَدَّعِي سَيِّدُهُ رَقَّه كُلَّهُ، ثُمَّ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ بِهِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُونًا عَلَيْهِ مُنِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا بِالْعَبْدِ الَّذِي فِيهِ الْحَرِيَّةُ، وَإِتْلَافًا لِحَقِّهِ الَّذِي لَهُ، وَهُوَ جُزْءُ الْحَرِيَّةِ.

وقوله: «إِنَّ عَلَى سَيِّدِهِ الْكَرَاءَ وَالنَّفَقَةَ إِذَا خَرَجَ بِهِ فِي سَفَرِهِ»؛ فَلَأَنَّ الْعَبْدَ لَا

يُمْكِنُهُ الْكَسْبُ فِي حَالِ سَفَرِهِ، وَسَبَبُ مَنْعِهِ سَيِّدُهُ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى الْعَبْدِ حَتَّى يَسْتَقَرَّ بِمَوْضِعٍ يَسْتَغْنِي بِكَسْبِهِ عَنْ نَفَقَةِ سَيِّدِهِ.

وكذلك إذا كان الموضع الَّذِي يَسَافِرُ إِلَيْهِ لَا كَسْبَ فِيهِ لِلْعَبْدِ، فَعَلَى السَّيِّدِ

أَنْ يَنْفِقَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ فِي فَقْدِ كَسْبِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِيمَا يَسْتَغْنِي بِهِ عَنْ نَفَقَةِ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَحْوَجُهُ إِلَى ذَلِكَ.



[٣٠١٠] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين الشريكين، فليس لأحدهما أن

يضر به إلا بإذن صاحبه، فإن فعل ضمن، إلا أن يكون ضرباً لا يُعَنَّتُ أحدٌ في مثله،  
أو في أدب أدبه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ الْعَبْدُ كُلُّهُ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهُ، كَمَا لَا  
يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ كُلُّهُ، فَإِنْ فَعَلَ ضَمْنٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ لَا  
يُعَدُّ تَعَدِّيًا، [ج ١٨٠/أ] فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.﴾



[٣٠١١] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين الرجلين، فيؤاجرُهُ أحدهما في  
أيامه بإجارة عظيمة، ويؤاجرُهُ الآخرُ في أيامه بدون ذلك أو لا يجد له شيئاً، فيريد  
أن يرجع على صاحبه فيما أخذ، فليس ذلك له.

وَأَمَّا أَنْ يَعْمَدَ إِلَيْهِ فَيُؤَاجِرُهُ - وَإِنَّمَا هُوَ غَلَامٌ خَرَجَ، وَلَيْسَ بِغَلَامٍ خِدْمَةٍ -  
بِإِجَارَةٍ عَظِيمَةٍ، ثُمَّ يَجِيءُ إِلَى صَاحِبِهِ فَيَقُولُ: «خَذْهُ أَنْتَ فَوَاجِرُهُ شَهْرًا»، فليس  
ذلك له، ويقاسم صاحبه تلك الإجارة، وليس هذا بالذي يُبْطَلُ خَرَجُهُ.

وليس لهما أن يقتسما خراج شهرٍ بشهرٍ، فيقول: «لك خراج شهرٍ، ولي  
خراج شهرٍ»، ولكن ما جاء به من شيءٍ اقتسماه.

وَأَمَّا غَلَامُ الْخِدْمَةِ الَّذِي يَخْدُمُ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا، فَيُؤَاجِرُهُ أَحَدُهُمَا فِي  
يَوْمِهِ، فَتِلْكَ الْإِجَارَةُ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٣)، النوادر والزيادات [١٢ / ٣٢٤]، البيان والتحصيل  
[٨ / ١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٣)، النوادر والزيادات [١٢ / ٣٢٦].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى قِسْمَةِ الْأَيَّامِ وَكَانَ غَلَامَ خَدْمَةٍ، فَقَدْ صَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْأَيَّامُ الَّتِي اقْتَسَمَاهَا، فَلَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهُ إِنْ شَاءَ، وَلَهُ أَنْ يُوَاجِرَهُ. ﴾

وليس لكل واحدٍ منهما الاعتراض على الآخر في ذلك؛ لَأَنَّهُمَا قَدْ رَضِيََا بِهِ وَاتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ فِعْلِهِمَا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدٌ خَرَّاجٌ وَغَلَّةٌ وَكَسْبٌ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْخُذَ خَرَّاجَهُ مَدَّةً وَيَأْخُذَ الْآخَرَ خَرَّاجَهُ مَدَّةً؛ لِأَنَّهُ يُصِيرُ دِرَاهِمَ بَدْرَاهِمٍ أَقَلَّ مِنْهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ تَرَكَ نَصِيبَهُ مِنَ الْكَسْبِ فِي أَيَّامٍ مَا يَنْصِبُ شَرِيكَهُ فِي الْعَبْدِ فِي أَيَّامٍ أُخَرَ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ يُصِيرُ ذَهَبًا بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةً بِفِضَّةٍ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.



[٣٠١٢] مسألة: قال: وإذا كان العبد بين الرجلين وله مالٌ، فقال أحدهما: «أنا أريد أن آخذ من مال العبد، فخذ مثله»، فقال: «لا أريد ذلك»، فليس للذي أراد أن يأخذ منه شيئاً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ وَمَالَهُ لِهِمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ دُونَ شَرِيكَهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى شَرِيكَهِ، حَتَّى يَتَّفَقَا جَمِيعًا عَلَى أَمْرِ مَا فِيْجُوزُ. ﴾



[٣٠١٣] مسألة: قال: وإذا حلفت المرأة بعِتقٍ جاريةٍ لها، فحنت، فردَّ ذلك عليها زوجها، فذلك له، ولا عِتقٌ لها<sup>(١)</sup>.

[ج ١٨٠/ب] **كَمْ** إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ فِي حَجَرِ زَوْجِهَا، لَا يَجُوزُ لَهَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْمَعَاوِضَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا إِلَّا فِي الثَّلَاثِ، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ إِلَّا بِإِذْنِ وَرَثَتِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لِلزَّوْجِ الْحَجَرَ عَلَى امْرَأَتِهِ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وقال النَّبِيُّ ﷺ: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةُ لِدِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا»<sup>(٢)</sup>، فَدَلَّ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى أَنَّ فِي مَالِ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ الْمَنْفَعَةَ وَالْقُوَّةَ، كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي جَمَالِهَا وَدِينِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِجَمَالِهَا وَدِينِهَا بِمَا لَا خِفَاءَ بِهِ عَلَى النَّاسِ، فَكَذَلِكَ مَالُهَا.

وقد روى طائوس، عن ابن عمر وابن عباس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِامْرَأَةٍ مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا»<sup>(٣)</sup>، هَذَا مَعْنَى الْخَبَرِ.



[٣٠١٤] مسألة: قال: وإذا أعتقت المرأة ذات الزوج رقيقها:

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٤).

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٠٩٠)، مسلم [١٧٥/٤]، وهو في التحفة [٣٠٢/١٠].

(٣) لم أقف عليه من حديث طائوس مرفوعاً، وقد رواه عبد الرزاق [١٢٥/٩]، من

﴿فَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَ مَالِهَا أَوْ أَدْنَىٰ، عَتَقُوا.﴾

﴿وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، لَمْ يَعْتَقْ مِنْهُمْ أَحَدٌ، إِلَّا أَنْ يَجِيزَ الزَّوْجُ، - لَا ثُلْثٌ وَلَا غَيْرُهُ - .﴾

ويجوز لها الثلث وإن كانت أرادت ضروره.

وإن كانت سفيهةً تُولَّى، فلا عتق لها، لا في ثلثٍ ولا في غيره<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ، عَلَيْهَا حَقٌّ لِلزَّوْجِ فِي مَالِهَا كَمَا ذَكَرْنَاهُ، بِدَلَالَةٍ: أَنَّ الصَّدَاقَ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ بِحَسَبِ مَالِهَا وَجَمَالِهَا، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَامْرَأَةٍ: «أَرْضَيْتِ مِنْ مَالِكَ وَنَفْسِكَ بِنَعْلَيْنِ؟»<sup>(٢)</sup>، وإذا كان كذلك، لم يجز لها التصرف في مالها بغير عوضٍ في أكثر من ثلثها؛ من أجل الزوج، كما لا يجوز ذلك للمريض من أجل ورثته.

فإن أعتقت أكثر من ثلث مالها أو تصدقت به، رُدَّ ذلك كله؛ لأنها قصدت الإضرار بالزوج ولم تُردِّ القربة، فَرُدَّ فِعْلُهَا كُلَّهُ.

وإذا كان ذلك قدر الثلث، مضى فعلها؛ لأنها لم تقصد الضرر، وإنما

[جه ١٨١/أ] أرادت القربة.

طريق طاوس مرسلًا، ورواه أبو داود [١٩٨/٤]، والنسائي في الكبرى [٥٣/٣]، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو في التحفة [٣٠٦/٦].

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٤)، المدونة [١٢٤/٤]، الأحكام لابن حبيب، ص (٢١٦)، النوادر والزيادات [١٠٤/١٠].

(٢) أخرجه الترمذي [٤٠٥/٢]، وابن ماجه [٨٤/٣]، وهو في التحفة [٢٢٨/٤].

فأما إذا كانت سفيهةً تُولِّي، فلا يجوز تصرّفها في مالها في ثلثٍ ولا غيره، كما لا يجوز ذلك للسّفيه والمحجور عليه؛ لنقصانهم في أنفسهم وقلة تمييزهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]، أي: أموالهم؛ لأنّه يجب علينا حفظها عليهم.



[٣٠١٥] مسألة: قال: وللمرأة ذات الزوج أن تبيع وتشتري بغير إذن زوجها، إذا كان غير فسادٍ ولا سَفِهٍ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ البيع والشراء هو تصرفٌ في المال على وجه المعاوضة، وذلك جائزٌ لها إذا لم تحدث فيه؛ لأنها تأخذ بدل ما تُخرجه، كما يجوز ذلك للمريض.

فأما العتق والصّدقة، فلا يجوز إلّا من الثلث؛ لأنّه إخراج مالٍ بغير عوضٍ.



[٣٠١٦] مسألة: قال: وإذا حلفت الجارية البكر بعِتقٍ ما تملك: «إن نكحت رجلاً»، فأنكحها أبوها، فالنكاح ماضٍ ولا عِتقٌ لها؛ لأنّها في حِجرِ أبيها<sup>(٢)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ المحجور عليه لا يجوز عِتْقُهُ ولا تلزمه العقود التي يعقدها على نفسه بالعتق وغيره.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٤)، المدونة [٤/ ٧٣ و ١٢٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٤)، البيان والتحصيل [٤/ ٢٧٨].

ولأنَّ الأبَ أيضاً هو يُجبرُها على العقد، فهي بمنزلة المكرهَةِ، ولا يلزم  
المكرهَ ما يُكرهُ عليه من يمينٍ أو غيرها.



[٣٠١٧] مسألة: قال: وليس على المفتي أن يُلقِّنَ الزوج: «أن يرُدَّ على  
المرأة عِتْقَ رَقِيقِهَا إذا كانوا أكثر من ثُلُثِهَا»، ولكن إن رَدَّ ذلك وسأل عنه، أُفنيَ  
بِهِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِتْقَ الْمَرْأَةِ مَالَهَا كُلَّهُ وَتَصَرُّفُهَا فِيهِ عَلَى وَجْهِ  
الْمَعَاوِضَةِ<sup>(٢)</sup>، مِمَّا قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ<sup>(٣)</sup>، وَإِنَّمَا رَدُّهُ هُوَ بَوَاجِهُ الْجَاهِدِ لَا هُوَ  
بِنَصِّ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَبْتَدِئِ الْمَفْتِي بِقَوْلِ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ لِيَرُدَّهُ، لَكِنْ  
إِنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ، عُرِّفَ ذَلِكَ.



[٣٠١٨] مسألة: قال: وإذا قال الرَّجُلُ: «ما في بطن جاريِتي حُرٌّ»، ثُمَّ مَاتَ:  
لِلَّهِ أَنْ الْأُمَّةُ تُبَاعَ وَمَا فِي بَطْنِهَا إِنْ قَامَ غَرْمَاؤُهُ أَوْ احْتِاجَ وَرَثَتُهُ.  
لِلَّهِ وَإِنْ تَأَخَّرَ بَيْعُهَا حَتَّى تَضَعَ، فَهُوَ حُرٌّ<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [٢١٢ / ٢١٢].

(٢) قوله: «على وجه المعاوضة»، كذا في شب، وفي جه: «على غير وجه المعاوضة».

(٣) ينظر اختلاف أهل العلم في: مختصر اختلاف العلماء [٣٤١ / ٢]، المحلى

[٣٠٩ / ٨]، المغني لابن قدامة [٦٠٢ / ٦].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [٥٧٤ / ١١].



﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهَا تُبَاعُ وَمَا فِي بطنِهَا»؛ لَأَنَّ عتقَ مَا فِي بطنِهَا إِنَّمَا يَقَعُ بِالْوَضْعِ لَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَمْخَلُوقٌ هُوَ أَمْ لَا؟

وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْتَقِ إِلَى أَجْلِ الَّذِي لَا يَرُدُّهُ الدِّينُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ [ج ١٨١/ب] عَقْدَ عَتَقِهِ وَتَيَقُّنَ وَجُودِهِ.

وَمَنْزِلَةُ عَتَقِ الْحَمْلِ: بِمَنْزِلَةِ عَتَقِ الْعَبْدِ بِصِفَةٍ غَيْرِ آتِيَةٍ لَا مُحَالَةٍ، كَدُخُولِ الدَّارِ وَقُدُومِ زَيْدٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْعَتَقُ حَتَّى تَقَعَ الصِّفَةُ. فَأَمَّا إِذَا وَضَعْتَ الْحَمْلَ قَبْلَ بَيْعِهَا، وَقَعَ الْعَتَقُ؛ لِمَجِيءِ صِفَةِ الْعَتَقِ.



[٣٠١٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِأَمَتِهِ: «إِذَا وَضَعْتَ فَأَنْتِ حُرَّةٌ»، فَلَيْسَ الْحَمْلُ بِأَجَلٍ، وَمَا هَذَا مِنْ عَمَلِ النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

﴿ يَعْنِي: أَنَّ وَضْعَ الْحَمْلِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ أَجَلٍ آتٍ لَا مُحَالَةٍ، كَمَجِيءِ الشَّهْرِ وَالسَّنَةِ الَّذِي إِذَا أَعْتَقَ إِلَيْهِمَا لَمْ يَجْزِ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِفَةُ آتِيَةٍ لَا مُحَالَةٍ. وَوَضْعَ الْحَمْلِ فَلَيْسَ بِصِفَةٍ آتِيَةٍ لَا مُحَالَةٍ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ غَيْرَ مُتَيَقَّنٍ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ بِالظَّاهِرِ وَالْأَغْلَبِ، لَا بِالْحَقِيقَةِ.



[٣٠٢٠] مسألة: قال: ومن قال لأُمته: «إن جئتني بغلامٍ، فهو حرٌّ»، فوضعت غلامين، قال: لا يَعْتَقُ إِلَّا الْأَوَّلُ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ عِتْقَ غَيْرِ الْأَوَّلِ، فَلَا يُلْزِمُهُ الْعِتْقُ فِي غَيْرِهِ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ قَالَ لِعَبْدِيهِ: «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ مِنْكُمَا أَوَّلُ، فَهُوَ حُرٌّ»، فَدَخَلَ جَمِيعًا وَاحِدًا بَعْدَ آخَرٍ، فَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا دَخَلَ حُرًّا دُونَ الْآخَرِ.



[٣٠٢١] مسألة: قال: ومن اشترى جاريةً للعتق ولها زوجٌ، فكتموه، فله قيمة العيب<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَرْوِجُ الْأُمَةَ عَيْبٌ يُنْقِصُ ثَمَنَهَا، فَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهَا بِالْعَيْبِ، فَإِنْ فَاتَتْ بِالْعِتْقِ فَلَهُ قِيَمَةُ الْعَيْبِ.



[٣٠٢٢] مسألة: قال: ومن ابتاع عبدًا رَقَبَةً واستقال صاحبه:

﴿فَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ لِيَتَخَيَّرَ فِيهِ وَيَنْظُرَ وَيَسْتَشِيرَ حَتَّىٰ إِنْ شَاءَ أَوْجَبَهُ، فَذَلِكَ لَهُ.

﴿وَإِنْ اشْتَرَاهُ عَلَىٰ الْإِسْتِجَابِ<sup>(٣)</sup>، فَلَا أَرَىٰ ذَلِكَ لَهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [١٢ / ٤٤٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [٦ / ٢٦٠].

(٣) قوله: «الاستيجاب»، كذا في شب، وفي جه: «الاستنجاز».

وقد قيل: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ شَرَاهُ لَهُ مُعْتَقِدًا لِعِتْقِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ عِتْقَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِيلَ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْعِتْقَ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الرَّجُوعِ فِيهِ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَرِهِ مُعْتَقِدًا لِعِتْقِهِ، فَلَهُ أَنْ يَقِيلَ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ عِتْقًا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ.

وَوَجْهُ كَرَاهِيَتِهِ لِلْإِقَالَةِ: فَلَأَنَّهُ رُجُوعٌ فِي شَيْءٍ قَدْ نَوَاهُ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَهُ.



[٣٠٢٣] مسألة: قال: وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا بِشَرْطِ أَنَّهُ يُعْتَقُّهُ، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَيَوْضَعُ لَهُ مِنْ ثَمَنِهِ<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لو وجده آبقًا أو سارقًا<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَوْنَهُ آبقًا وَسَارِقًا عَيْبٌ فِيهِ، فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ.

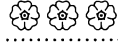
وليس له ردُّ العبد؛ لَأَنَّهُ قَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ عِتْقَهُ حِينَ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ عِتْقِهِ، فَلَا

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٥).

(٢) توجد في هذا الموضوع زيادة في عز ١٣/أ، هي: «ويأخذ قيمة العيب ويعتقه».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [٣٠٤/٥].

يجوز [جه ١٨٢/أ] له ردّه، ولا مخالفة ما ألزمه نفسه بالشّرط من عتقه، وقد قال عزّ وجلّ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].



[٣٠٢٤] مسألة: قال: ومن اشترى عبداً بشرطٍ للعتق، فليس له ردّه، وله

قيمة العيب<sup>(١)</sup>.

وهذا لما ذكرناه: لأنّه قد ألزم نفسه عتقه، فوجب عليه الوفاء بما ألزم نفسه.

وله قيمة العيب؛ لأنّه اشتراه على السّلامة لا العيب.



[٣٠٢٥] مسألة: قال: ومن ابتاع عبداً على أن يُعتقه، ويشترط عليه: «أن لا

يفارقه حتّى يموت»، فليس ذلك له، ويذهب العبد إذا أُعتق حيث شاء<sup>(٢)</sup>.

إنّما قال ذلك؛ لأنّه إذا أعتقه صار حرّاً، ولا يجوز له أن يستخدم حرّاً

عن غير طيب نفسه؛ لأنّ في ذلك بقاء أحكام الرّق عليه، ولا يجوز أن يشترط مع إيجاب الحرّية له بقاء الرّق عليه؛ لأنّ الحرّية مباينة للرّق.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٥)، النوادر والزيادات [٣٠٤/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٦)، النوادر والزيادات [٥١٩/١٢].

وفي شرطه لذلك خلاف شرط الله عَزَّ وَجَلَّ، وكلُّ شرطٍ خلاف كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ فهو باطلٌ، كما قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.



[٣٠٢٦] مسألة: قال: ومن أعطى بعبدٍ للعتق أربعين، فأبى سيِّده إلا بخمسين، فقال العبد للسيد: «أنا أُشهدُ لك عليَّ بعشرةِ دنانير»، ولم يعلمِ المشتري، فأشهد عليه، ثمَّ باعه فأعتق، فليس ذلك بجائزٍ، ولا شيء له على العبد<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِيما شَرَطَ إلزام ذمَّة العبد دينًا بغير إذن سيِّده الذي اشتراه، فلا يلزمه ذلك، إلا أن يرضى به المشتري. ﴾



[٣٠٢٧] مسألة: قال: وإذا كان للرجل عبْدٌ فأراد عتقه، وله قرابةٌ محايِجٌ، فالصدقة عليهم أحبُّ إلينا من عتقه<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ في الصَّدقة عليهم أجرًا وصلةَ رحمٍ، وفي العتق أجرٌ دون صلة رحمٍ، فكانت الصدقة عليهم أولى. ﴾



(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٤٢٥.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٦)، النوادر والزيادات [٢٦٥ / ٦]، البيان والتحصيل [٢٨٠ / ٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥١٦)، النوادر والزيادات [٢٦٩ / ١١].

[٣٠٢٨] مسألة: قال: وإذا أعتق الرَّجُلُ الْعَبْدَ، ثُمَّ يقيم عنده يعمل له، فَنَرَى أَن يُعْلِمَهُ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُقِيمَ عنده بعد المعرفة بذلك، فلا بأس به. وقد قيل: لا يُحِبُّ أَنْ يَخْتَدِمَهُ، فَأَمَّا الْيَوْمَ وَالْأَيَّامُ شَبَهًا بِالْمَعُونَةِ مِنْ غَيْرِهِ، فلا بأس، والأَوَّلُ أعجب إلينا<sup>(١)</sup>.

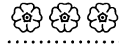
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لَا يَعْرِفُ حَكْمَ الْعَتَقِ -؛ لِلْعُجُومَةِ الَّتِي فِيهِ -، وَلَا أَنَّ الْخِدْمَةَ قَدْ زَالَتْ عَنْهُ، فَاسْتَحَبَّ مَالِكُ أَنْ يُعَرِّفَهُ ذَلِكَ بَعْدَ عَتَقِهِ. فَإِنْ أَحَبَّ الْمَقَامَ بَعْدَ ذَلِكَ، جَازَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَسْتَخْدِمَهُ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ لَذَلِكَ. فَأَمَّا وَجْهُ كِرَاهَتِهِ [ج ١٨٢/ب] خِدْمَتِهِ وَإِنْ اخْتَارَ ذَلِكَ الْمُعْتَقُ؛ فَلَأَنَّهُ كَأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِشَيْءٍ أَخْرَجَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ.

أَلَا تَرَى: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْفَرَسَ الَّذِي كَانَ حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٢)</sup>؛ كِرَاهِيَةً أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيْءٍ قَدْ أَخْرَجَهُ لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٦).

(٢) متفق عليه: البخاري (١٤٩٠)، ومسلم [٥ / ٦٣]، من طريق مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرَخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتِعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ»، وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ [٢ / ٤٠٠]، والتحفة [٨ / ٥].

وهذا إذا اختار هو الانتفاع به وردّه إلى ما كان عليه، فأما إذا ردّه الميراث<sup>(١)</sup> عليه فلا بأس؛ لأنّه لا صنع له في رجوعه إليه.



[٣٠٢٩] قال: ومن أخذ أبقاً فباعه من رجلٍ فأعتقه، ثمّ جاء سيّدُهُ، فسَخَّ عَتَقُهُ وَأَخَذَهُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَهُ غَيْرَ مَالِكٍ لَهُ، فَإِذَا جَاءَ مُسْتَحِقُّهُ، أَخَذَهُ. ﴾  
وليس هذا بمنزلة ما يشتريه من مالكة فيعتقه، ثمّ يتبيّن فساد البيع أو يظهر على عيبٍ، فيجوز عتقه؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ هَاهُنَا هُوَ مَالِكٌ لِلْعَبْدِ، وَالْمُشْتَرِي أَعْتَقَ بِتَسْلِيْطِ مَالِكِهِ لَهُ عَلَيْهِ وَتَمْلِيْكِهِ إِيَّاهُ، فَجَازَ عَتَقُهُ، وَلَمْ يَجْزِ بِتَمْلِيْكِ الْغَاصِبِ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ لَا مَلِكَ لَهُ.



[٣٠٣٠] مسألة: قال: ومن باع أمةً، ثمّ اختلط عقله فقال: «قد كنت أعتقتها»، ثمّ مات، فليس على ورثته أن يشتروها ويُعْتَقُوهَا، وَلَا يَشْتَرُوا رَأْسًا<sup>(٣)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِ عَقْلِهِ لَيْسَ مِمَّا يُقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ

(١) قوله: «رده الميراث»، يعني أن يرد الميراث للشخص شيئاً أخرجه في سبيل الله عزَّ وَجَلَّ.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٦).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥١٦).

له حكمٌ، ولا يجوز العمل على قوله ولا الأخذ به، وقوله بمنزلة قول السَّفيه وفعله الَّذي لا يؤخذ به ولا يلتفت إليه.



[٣٠٣١] مسألة: قال: ومن قال لغلام غيره: «أنت حرٌّ من مالي»، فليس عليه شيءٌ، ولو قال له سيِّدُه: «هو لك بالقيمة»، ما كان ذلك لازماً له<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُهُ، فَعَتَقَهُ غَيْرَ جَائِزٍ وَلَا لَازِمٍ لَهُ إِنْ مَلَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وذلك بمنزلة طلاقه امرأةً أجنبيةً منه، فذلك غير لازمٍ له في حاله ولا بعد تزويجه بها.

وقد روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «لَا طَلَّاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عِتْقَ قَبْلَ مِلْكٍ»<sup>(٢)</sup>، وقال في قصة الغضباء<sup>(٣)</sup>: «لَا نَذْرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ»<sup>(٤)</sup>، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم: أنَّ عتقه في ملك غيره غير لازم. وكذلك طلاقه فيمن لا يملكه عقد نكاحه، إلَّا أن يعقد الطلاق والعتق فيما

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٦).

(٢) أخرجه أبو داود [٦٩/٣]، والترمذي [٤٧٢/٢]، وابن ماجه [٢٠٢/٣]، والنسائي في الكبرى [٤٤٢/٤]، وهو في التحفة [٣١٨/٦].

(٣) قوله: «الغضباء»، هي ناقة رسول الله ﷺ، كما في الحديث الآتي ذكره.

(٤) أخرجه مسلم [٧٨/٥]، وهو في التحفة [٢٠٢/٨].



سيملكه في ثانٍ فيلزمه ذلك، كما يلزم النذر فيما سيملكه، وقد ذكرنا هذا فيما تقدّم.



[٣٠٣٢] مسألة: قال: ومن حلف [ج ١٨٣ / ١] لرجل: «بعتق ما يملك أبداً إن كَلَّمَهُ»<sup>(١)</sup>، فلا شيء عليه.

ومن قال: «كلّ جاريةٍ أشتريها فهي حُرّة»، ففعل، فلا عِتْقَ عليه<sup>(٢)</sup>.  
 ٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ جَمِيعَ مَلِكِ الْيَمِينِ، فَهُوَ عَاصٍ بِهَذَا الْعَقْدِ، فَلَا يُلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْمَعْصِيَةِ لَا يُلْزَمُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك إذا منع نفسه من ملك جاريةٍ أبداً وحلف بحريّتها، لم يلزمه ذلك؛ لأنّه قد منع نفسه الوطء بملك اليمين، فهو مُحَرَّمٌ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئاً قَدْ أَبَاحَهُ اللَّهُ لَهُ، وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، فلم يلزمه ما عقد على نفسه مِمَّا هُوَ مُتَعَدٍّ بِهِ.

وكذلك إذا قال: «كلّ امرأةٍ أتزوجها فهي طالق»، لم يلزمه ذلك؛ لأنّه قد

(١) قوله: «إِنْ كَلَّمَهُ»، كَذَا فِي شَبِّ وَجْهِهِ، وَفِي عَزْ ١٣ / ب: «إِنْ كَلَّمَهُ كَلِمَةً».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٧)، المدونة [٢ / ٣٩٠].

(٣) أخرجه مالك [٣ / ٦٧٨]، ومن طريقه البخاري (٦٦٩٦)، وهو في التحفة [١٢ /

منع نفسه من الوطء بعقد النكاح الَّذِي أباحه الله إِيَّاه، فهو متعدِّ عاصٍ، ولا يلزمه عقد معصية، وقد بيَّنَّا هذا فيما مضى<sup>(١)</sup>.



[٣٠٣٣] مسألة: قال: ومن حلف بعثق غلام - لابنه صغير - إن لم يضربه، فلم يفعل، فَإِنَّهُ يَعْثِقُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ يَلِيهِ وَيَمُونُهُ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لَابْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

✍ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ عَتَقَهُ يَلْزِمُهُ»، لِمَعْنِيَيْنِ:

✍ أَحَدُهُمَا: الْوَلَايَةُ.

✍ وَالْآخَرُ: أَنَّ لَهُ شَبَهَةً فِي مَالِ ابْنِهِ.

فلزمه عتقه لهذه العلة؛ لَأَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ عَلَيْهِ جَازَ بَيْعِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهُ مَضَى عَتَقَهُ.

وعليه قيمته؛ لَأَنَّهُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ ابْنِهِ لِنَفْسِهِ، وَشَرَاءُ الْأَبِ مَالِ ابْنِهِ لِنَفْسِهِ وَبَيْعُهُ مِنْهُ جَائِزٌ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ لَابْنِهِ، وَكَذَلِكَ بَيْعُهُ مِنْ غَيْرِهِ جَائِزٌ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِبْنُ كَبِيرًا يَلِي نَفْسَهُ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِبْنِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِ ابْنِهِ الْكَبِيرِ فِي بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ بَغَيْرِ إِذْنِ ابْنِهِ.



(١) ينظر: المسألة [٩١٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٧).

[٣٠٣٤] مسألة: قال: وإذا اشترت امرأة غلاماً من مالها، ثم وهبته لابنها

وأعتقته عنه وهو صغير:

لله فإن كانت الهبة على شرط: «أَنَّهَا تُعْتَقَ»، فذلك جائز.

لله وإن لم تكن على شرط، وكان لها مال يكون فيه وفاءً من ثمن العبد، جاز عِتْقُهُ وَأُعْطِيَ الثَّمَنُ.

لله وإن لم يكن لها مال، لم يجز ذلك إذا كانت تليه<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى شَرْطِ الْعَتَقِ جَازَ الْعَتَقُ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا مَلَكَتْهُ الْوَلَاءُ، كَأَنَّهَا أَعْتَقَتْهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ جَائِزٌ.

وإن لم يكن كذلك، لم يجز عتقها؛ لأنَّ في ذلك إتلاف مال الصَّغير، إلَّا أن تكون موسرةً فتلزمها القيمة ويجوز عتقها لِمَا ذَكَرْنَاهُ: لِأَنَّ لَهَا شَبَهَةً فِي مَالِ ابْنِهَا؛ وَلِأَنَّهَا تَلِي عَلَيْهِ.

وإن لم تل عليه [ج ١٨٣/ب] لم يجز عتقها على ما ذكرناه.



[٣٠٣٥] قال: ومن أوصى: «بِعِتْقِ غُلَامٍ لَوْلَدٍ لَهُ صَغَارٍ يَلِيهِمْ»<sup>(٢)</sup>:

لله فإن كان له مال، جاز عتقه بالقيمة في الثلث، وأُعْطِيَهَا<sup>(٣)</sup> وَلَدُهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٧)، النوادر والزيادات [١٢/٤٢٧].

(٢) قوله: «صغار يليهم»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٣/ب: «صغار في ثلثه».

(٣) قوله: «وَأُعْطِيَهَا»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٣/ب: «وَأُعْطِيَهُ».

﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، لَمْ يَجْزْ <sup>(١)</sup> .

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ، فَكَأَنَّهُ أَوْصَىٰ بِيَعِهِ عَلَىٰ وَلَدِهِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ بَاعَهُ عَلَيْهِمْ.

وكان لولده قيمة العبد من ثلثه؛ لأنَّ عتقه عبد ابنه الصَّغير في حياته جائزٌ، وعليه قيمته في ماله، بمنزلة ما يبيعه له من غيره، فكذلك تجوز وصيَّته له بعتقه، وتكون قيمة العبد لولده في ثلثه.

﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، لَمْ يَجْزْ عتقه في حال حياته ولا بعد موته في وصيَّة.



[٣٠٣٦] قال: ومن أعتق جارية ابنٍ له صغيرٍ، ولا مال له:

﴿ فَيُرَدُّ الْعِتْقُ مَا لَمْ يَطْلُ.

﴿ فَإِنْ طَالَ لَمْ يُرَدْ.

﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، جَازَ عَتَقَهُ.

وقد قيل: إنه إن لم يكن له مالٌ، لم يُجْزَ ما صَنَعَ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُرَدُّ عَتَقُهُ إِذَا طَالَ»؛ فَلَأَنَّ لِلْأَبِ شَبَهَةً فِي مَالِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وولاية له عليه، فجاز عتقه لعبد ابنه الصَّغير، وتكون عليه قيمته إذا حدث له مالٌ، كما يجوز أن يبيعه بدَيْنٍ، فهذا وجه قوله: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ إِنْ طَالَ».

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٧).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٧).

ووجه قوله: «إنَّه يُرَدُّ إذا لم يكن له مالٌ، طال ذلك أو لم يطل»؛ فلأنَّ فعله هذا فيه إتلافٌ مالِ ابنه الصَّغير، وذلك لا يجوز له، وإنَّما يجوز له فعل ما كان لابنه فيه نظرٌ.

ألا ترى: أنَّه لو أعتق عبد ابنه عن ابنه لم يجز؛ لأنَّ في ذلك إتلاف ماله، وكذلك إذا أعتقه عن نفسه ولا مال له، فهو أولى ألاَّ يجوز، وهذا القول أقيس.



[٣٠٣٧] مسألة: قال: ومن فرَّ عبْدُه، فقال: «اخرج يا فلان وأنت حرٌّ»، ثمَّ خرج، فقال: «أردت أن أستخرجه»:

لله فإن كان أشهد: «أنَّه إنَّما يقول ذلك ليستنقذه»، فلا عتق عليه.

لله وإن لم يُشْهَدْ به، فهو حرٌّ<sup>(١)</sup>.

لله إنَّما قال ذلك؛ لأنَّه إذا أشهد: «أنَّه لا يريد بقوله ذلك الحرِّيَّة»، لم يلزمه العتق؛ لأنَّه قد علِمَ أنَّه لم يقصد بهذا القول حرِّيَّةً.

فأمَّا إذا لم يُشْهَدْ قَبْلَ قوله، لم يُقْبَل قوله فيما بعد؛ لأنَّ ظاهر هذا القول يوجب الحرِّيَّة، فلا سبيل له إلى رفعها.



(١) المختصر الكبير، ص (٥١٧)، النوادر والزيادات [٤٨٦/١٢]، البيان والتحصيل

[٣٠٣٨] مسألة: قال: ومن سُئِلَ عن أُمٍّ وَلَدِهِ، فقال: «ما هذه إِلَّا حُرَّةٌ»، فإن

لم يكن أراد العتق، فلا شيء عليه<sup>(١)</sup>.

[ج٤/١٨٤] **هـ** إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «ما هي إِلَّا حُرَّةٌ»، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ

أَرَادَ: أَنَّهَا كَالْحُرَّةِ فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنْ بَيْعِهَا وَإِجَارَتِهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وكذلك قال مالك، فيمن قال لخدمه: «ما أنت إِلَّا حُرٌّ»، فلا شيء عليه؛

لأنَّه يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنَّكَ لَا تَمَثِّلُ أَمْرِي<sup>(٢)</sup>، فهذا منه على وجه التوعد له، لا على الحرية<sup>(٣)</sup>.



[٣٠٣٩] مسألة: قال: ومن قال لخدمه: سيعلم<sup>(٤)</sup> الحرُّ، ولم يُرِدْ بِهِ عِتْقًا،

فلا عتق له<sup>(٥)</sup>.

**هـ** إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا الْقَوْلِ وَجْهَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعْدِ،

لَا الْحَرِيَّةَ، فلا عتق عليه.



(١) المختصر الكبير، ص (٥١٧)، النوادر والزيادات [٢٦١ / ١٢].

(٢) ينظر: المدونة [٤٠٤ / ٢].

(٣) توجد مسألة مثبتة في هذا الموضع في عز ١٣ / ب، دون شب وجهه، هي:

[٣٠٣٨-٢] ومن قال لجارية: «ما أنت إِلَّا حُرَّةٌ»، فلا شيء عليه.

(٤) قوله: «سيعلم»، كذا في شب، وفي جه: «ستعلم».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥١٨)، النوادر والزيادات [٢٦٢ / ١٢].

[٣٠٤٠] مسألة: قال: ومن آجر عبده سنين، ثم أعتقه، فلا يجوز عتقه حتى يمضي الأجل، إلا أن يشاء المستأجر<sup>(١)</sup>.

وإن مات قبل السنين وله ولدٌ أحرارٌ، لم يرثوه، ولو مات السيّد قبل السنين، لم يعتق حتى يمضي.

ويعتق من رأس المال<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ فِي الْعَبْدِ كَعَقْدِ الرَّهْنِ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ عَتَقِ الْعَبْدِ الرَّهْنِ إِلَّا أَنْ يُعْطَى الْمُرْتَهَنُ حَقَّهُ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ عَتَقُ الْعَبْدِ الْمُوَاجِرِ إِلَّا بِتَوْفِيقِ الْمُسْتَأْجِرِ حَقَّهُ مِنَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْتَأْجِرِ قَدْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ الْمُوَاجِرَ لَوْ أَفْلَسَ، لَكَانَ الْمُسْتَأْجِرُ أَحَقُّ بِعَيْنِ الْعَبْدِ وَاسْتِخْدَامِهِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ.

فلهذا قال مالك: إِنَّ الْحَرِيَّةَ لَا تَتَقَرَّرُ إِلَّا بِمَضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، وَحُكْمِهِ حُكْمُ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ إِلَى أَجَلٍ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَعْتَقَهُ إِلَى أَجَلٍ آتٍ لَا مُحَالَةَ.

ويخرج من رأس المال، كما يخرج المعتق إلى أجلٍ من رأس المال؛ لجواز أن يأتي الأجل قبل موت سيّده، فلهذه العلّة قال: إِنَّهُ يَكُونُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

وقوله: «إِنَّهُ إِنْ مَاتَ قَبْلَ تَقْضِيِ السَّنِينَ، لَمْ يَرِثْهُ وَلَدُهُ الْأَحْرَارُ»؛ فَلِأَنَّهُ مَاتَ

(١) قوله: «يشاء المستأجر»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٤/أ: «يشاء المستأجر أن يفسخ الإجارة».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٨)، النوادر والزيادات [١٢/٤٢٢].

عبدًا؛ لأنَّه إنَّما يعتق بمضيِّ مدَّة الإجارة، كما يعتق المُعتقُ إلى أجلٍ بمجيء الأجل.

فإن مات سيِّده قبل مضيِّ مدَّة الإجارة، أُعتِقَ العبد بعد مضي مدَّة الإجارة من رأس مال سيِّده الَّذي أعتقه؛ لأنَّ عقد حرِّيته قد ثبت في حال صحَّته، وقد كان يجوز أن يأتي الأجل مع بقاء سيِّده، فكان من رأس المال.



[٣٠٤١] مسألة: قال: ومن أَعَمَّرَ<sup>(١)</sup> أُمُّهُ عبيدين حياتها: «فإن مات قبلها فهما لها، وإن مات قبله فهما عليه ردٌّ»، فحضرته الوفاة فأعتق أحدهما:  
 ﴿فإن أجازت ذلك أُمُّه، فذلك جائزٌ.﴾  
 ﴿[جه ١٨٤/ب] وإن لم تُحرز، عتق إذا ماتت أُمُّه<sup>(٢)</sup>.﴾

﴿إنَّما قال: «إن عتقه يجوز بإجازة الأمِّ»؛ لأنَّه قد تعلَّق لها حقُّ في العبد، فلا يجوز له أن يُبطل ذلك بعتقه وإن كان العبد مُلكًا له، كما لا يجوز ذلك للمؤاجر لعبده - على ما ذكرناه -؛ لتعلُّق حقِّ المستأجر في رقبة العبد. وكذلك العبد المرهون لا يجوز عتقه؛ لتعلُّق حقِّ المريتهن في رقبته.

فإذا أجازت الأمُّ عتقه، جاز، وإن لم تُحرزه، عتق بعد موتها من ثلثه؛ لأنَّه

(١) قوله: «أعمر»، يعني: وهبه منفعة العبد مدَّة عمره، حتى يموت، ينظر: المنتقى للباجي

[١١٩/٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٨)، النوادر والزيادات [٩٢/١٢].



أعتق ذلك في وصيته، فكان في ثلثه، ولو كان أعتقه في صحته، كان من رأس ماله.



[٣٠٤٢] مسألة: قال: ومن حبس عبداً على رجلٍ ما عاش العبد، ثم قال السيد: «هو حرٌّ»، فلا عتق عليه، إنما هو للذي حبسه عليه، إذا حبسه عليه ما عاش العبد فقد أعطاه إياه أبداً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ الْمَحْبَسَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ لَمَّا حَبَسَهُ عَلَيْهِ حَيَاةَ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَهُ كَذَلِكَ فَقَدْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الرُّجُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَرْجِعَ لِلْعَبْدِ بَتَّةً إِلَى الَّذِي أُعْطِيَ ، فَلَا يَجُوزُ عَتَقُهُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا لَا يَمْلِكُهُ .



[٣٠٤٣] مسألة: قال: ومن حلف: «بعتق ممالكه إن فعل شيئاً»، فباعهم ثم فعل، وقد كان أبوه أخذم إنساناً عبده حياته، ثم مرجعه إلى ابنه، ثم رجع العبد إليه بعد حنثه<sup>(٢)</sup>، فعليه عتقه<sup>(٣)</sup>.

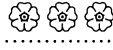
﴿ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : يَكُونُ الْحَالِفُ بِعَتَقِهِمْ إِنَّمَا حَلَفَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ الْعَبْدُ الْمُخْدَمُ لَهُ ، فَقَدْ عَقَدَ فِيهِ الْحَرِّيَّةَ ، وَلَوْلَا الْخِدْمَةُ

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٨)، النوادر والزيادات [١٢ / ٤٢٤].

(٢) قوله: «حنثه»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٤ / أ: «حياته».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥١٨).

لَعَتَّقَ بِالْحَنْثِ، إِذَا رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ تَقْضِيِ الْخِدْمَةِ، عَتَّقَ عَلَيْهِ بِالْحَنْثِ الْمَتَقَدِّمَ  
قَبْلَ رَجُوعِ الْعَبْدِ إِلَيْهِ.



[٣٠٤٤] مسألة: قال: ومن قال لغلّامه: «إِنْ أَسْلَمْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ»، فَإِنَّهُ يُقَالُ  
لَهُ: «أَسْلَمَ الْآنَ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَكَ»، وَلَا يُتْرَكُ حَتَّى يُسَلِّمَ أَوْ يَمُوتَ<sup>(١)</sup>.  
﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقْتَضِي الْإِسْلَامَ فِي الْحَالِ لَا مَا بَعْدَ  
ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: «إِنْ شِئْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ أَمْرُكَ بِيَدِكَ»، إِنَّمَا هُوَ فِي  
الْحَالِ وَالْمَجْلِسِ لَا مَا بَعْدَهُ.



[٣٠٤٥] مسألة: قال: ومن بلغه أَنَّ أَبَاهُ قَادِمٌ، فَقَالَ: «إِذَا قَدِمَ أَبِي فَأَنْتَ حُرٌّ»،  
فَلَا يَبِيعُهُ.

وكَذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: «إِذَا وَلَدَتْ غُلَامًا - وَهِيَ حَامِلٌ -، فغُلَامِي  
حُرٌّ»، فَلَا يَبِيعُهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ امْرَأَتُهُ حَامِلًا، فَلْيَبِيعْهُ إِنْ شَاءَ<sup>(٢)</sup>.

[ج ١٨٥/١] ﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْعَتَقِ إِلَى أَجْلِ آتٍ، وَلَا يَجُوزُ  
بِيعُهُ؛ لِأَنَّ «إِذَا»، إِنَّمَا تَلِي شَيْئًا يَقَعُ لَا مُحَالَةً، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا الشَّمْسُ  
كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١]، وَقَالَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ مَا بَيْنَ قَوْلِهِ: «أَنْتَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٨).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٨).

حرٌّ» وبين قدوم أبيه من الوقت، لا أراد القدوم على الحقيقة، فلهذا قال: لا يجوز بيعه، كما لا يجوز بيع المعتق إلى أجلٍ.

وقد قال مالك: «إنَّه يجوز بيعه»؛ لجواز أن لا يقدم أبوه، كما يقول ذلك في قوله: «إن قدم أبي»، لا فصل بينهما.

وقوله: «لا يبيعه - إذا كانت امرأته حاملاً - متى أعتقه بوضع امرأته»؛ فلأنَّ الحمل سبب الوضع، فإذا كان الحمل ظاهراً، فوضعه واقعٌ لا محالة، فلم يجز أن يبيع العبد المعتق بوضع الحمل؛ لأنَّه بمنزلة أجلٍ يأتي لا محالة، كما لا يجوز بيع العبد المعتق إلى أجلٍ آتٍ لا محالة.



[٣٠٤٦] قال: ومن قاطع مكاتباً له، على: أسفارٍ يسافرهما، ودنانير يعطيه، فلا ينبغي؛ لأنَّه لا تتمُّ حرمة ولا تجوز شهادته، وذلك عليه، ولكن يعطيه مكان تلك الأسفار شيئاً يُمضي له عتقه<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ هَذَا عَلَيْهِ فِي قَطَاعَتِهِ تَبْقِيَةَ لِحْكَمِ الرُّقِّ عَلَيْهِ بَعْدَ عَتَقِهِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ.﴾

لكن يُحبُّ أن تكون قطاعته على مالٍ يعطيه العبدُ، تَنْجِزُ حُرِّيَّتَهُ مَعَهُ، لَا عَلَى خِدْمَةٍ يَشْتَرِطُهَا عَلَيْهِ بَعْدَ عَتَقِهِ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، النوادر والزيادات [١٣ / ٦٥].

[٣٠٤٧] مسألة: قال: ومن قال لغلّامه: «ابن لي هذه الدّار وأنت حرٌّ»،

فمرض وأتى بمثله يُعِثُّ ذلِكَ له، فأبى السيّد، فذلِكَ على سيّده<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكْ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ صِفَةَ عَتَقِهِ بِنَاءَ الدَّارِ الَّتِي شَرَطَهَا عَلَى عَبْدِهِ،

فَمِنْ بِنَائِهَا فَقَدْ عَتَقَ الْعَبْدَ، كَالْكِتَابَةِ، مِنْ أَذَاهَا عَنِ الْعَبْدِ إِلَى السَّيِّدِ عَتَقَ.

وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ الْامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ الْإِضْرَارَ بِالْمُكَاتَبِ، فَكَذَلِكَ مَنْ

بَنَى الدَّارَ لَهُ، كَانَ الْعَبْدُ حُرًّا، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ الْامْتِنَاعُ مِنْ ذَلِكَ.



[٣٠٤٨] مسألة: قال: ومن قال لعبده: «أنت حرٌّ وعليك خمسون ديناراً»،

فذلِكَ جائِزٌ ثابِتٌ عَلَيْهِ، وَلَا يُحَاصُّ بِهِ الْغَرْمَاءَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ وَجْهَ الْكِتَابَةِ، فَيَكُونُ مَكَاتَبًا.

ولو قال العبد: «لا أقوى على ذلك» - إذا أراد وجه الكتابة -، فذلِكَ له<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يُكْرِهَ عَبْدَهُ عَلَى الْكِتَابَةِ، فَكَذَلِكَ

لَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ عَلَى مَا لِيُزِمُهُ إِيَّاهُ بَعْدَ الْعَتَقِ.

وقال ابن [جه ١٨٥/ب] القاسم: «يكون حرّاً ولا يلزمه المال»، وكأنّ هذا أقيس؛

لأنّ المال إنّما ألزمه بعد الحرّية.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، النوادر والزيادات [٥٣/١٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، المدونة [٤٣٨/٢]، النوادر والزيادات [٤٥٩/١٢].

ولو قال: «أنت حرٌّ إن أدَّيت إليَّ خمسين ديناراً»، لزمه ذلك على قول مالكٍ وابن القاسم.

وقوله: «لا يحاصُّ الغرماء»؛ لأنَّ العتق ليس مالاً، وسبَّبُ الغرماءِ أوكد، فكانوا أولى؛ لأنَّه قد أخذ مالهم.

وقوله: «إن أراد وجه الكتابة»، فمعناه: أنَّه لا يعتقُّ إلاَّ بالأداء.



[٣٠٤٩] مسألة: قال: وإذا مرض الرَّجُلُ، فجعل لله عليه عتقاً إن صحَّ، فصَحَّ إلاَّ أنَّه يجد ضَعْفًا، فما عَجَّلَ من ذلك فهو أفضل<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّرْعَةَ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ أَفْضَلُ، لَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ قَدْ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَزِمَهُ ذَلِكَ بِمَجِيءِ الصِّفَةِ وَهِيَ الصَّحَّةُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾﴾ [المؤمنون: ٦١].



[٣٠٥٠] قال: ومن قال لعبده: «اعمل كذا وكذا وأنت حرٌّ»، فردَّ العبد، ثمَّ قال: «أنا أعمله»، فليس ذلك له<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا كَمَا يَدْعُوهُ إِلَى الْكِتَابَةِ فَيَكْرَهُهَا، ثُمَّ يَسْأَلُهُ بَعْدَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٩).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، النوادر والزيادات [٢٦٦/١٢].

ذلك، فليس ذلك على السيّد، إلّا أن يحبّ ذلك؛ لأنّه قد ترك العبد ما بذله له سيّده.



[٣٠٥١] قال: ومن أعتق جاريةً إلى سنين، فلا يطأها.

وقد اختلفَ في تزويجها: فقليل: لا يُزوَّجها إلا برضاها، وقيل: ذلك له<sup>(١)</sup>.  
 ٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَمْتِعًا بِفَرْجٍ يَخْرُجُ عَنْ مَلِكِهِ بَعْدَ مُدَّةٍ آتِيَةٍ  
 لَا مُحَالَةَ بَغَيْرِ اخْتِيَارِهِ لِلخُرُوجِ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْوَاطِئِ بِنِكَاحِ الْمُتَمَتِّعِ، وَذَلِكَ غَيْرُ  
 جَائِزٍ.

وكما لا يجوز وطء المُكَاتَبَةِ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ إِلَى مُدَّةٍ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَطْءُ  
 الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ آتٍ لَا مُحَالَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُكَاتَبَةَ لَمْ يَجْزِ وَطْؤُهَا؛ لَدُخُولِ الْمَعَاوِضَةِ فِي ذَلِكَ، لَا مِنْ  
 أَجْلِ الْأَجَلِ<sup>(٢)</sup>؟

قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَكَانَ إِذَا قَالَ لِحَارِيته: «إِنْ أَدَّيْتِ إِلَيَّ دَرَهْمًا أَوْ  
 جِئْتِنِي بِدَرَهْمٍ إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ، فَأَنْتِ حُرَّةٌ»، لَمْ يَجْزِ وَطْؤُهَا؛ لَدُخُولِ الْعَوَاضِ فِي  
 ذَلِكَ، وَوَطْءُ هَذِهِ جَائِزٌ مَعَ دُخُولِ الْعَوَاضِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، المختصر الصغير، ص (٤٧٣)، مختصر أبي مصعب، ص (٢٥٧).

(٢) تقدّم ذكر الاعتراض في المسألة (٨٥٧)، حيث ذكر الشارح المسألة في ذلك الموضع.

وقوله: «لا يزوّجها إلّا برضاها»؛ فلأنّه قد ثبت لها عقد حرّيّة واقعة لا محالة، فلا يجوز تزويجها إلّا برضاها، كما لا يجوز ذلك في الحرّة.

ووجه قوله: «يزوّجها بغير رضاها»؛ فلأنّها في أحكام الرقّ في حدودها وشهادتها، فكذلك هي في تزويجها في حكم الرقّ، يزوّجها بغير رضاها.



[ج١٨٦/١] [٣٠٥٢] قال: ومن قال لأمتيه: «أنت حرّة، على أن تخدميني أشهراً»، فذلك جائز<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا عِتْقٌ بِصِفَةٍ، وَهُوَ خِدْمَتُهَا لَهُ أَشْهُرًا، فَذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهَا إِلَى شَهْوٍ أَوْ سَنِينَ، كَانَ لَهُ خِدْمَتُهَا إِلَى ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ لَوْ أَعْتَقَهَا وَشَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، أَعْنِي: أَنَّهُ يُعْتَقُهَا بَعْدَ شَهْوٍ مِنْ خِدْمَتِهَا. ﴾



[٣٠٥٣] مسألة: قال: وإذا قال الرجل لعبده: «إذا مات فلان، فأنت حرّ»، ثمّ مات السيّد، خدَمَ الوَرَثَةُ حَتَّى يَمُوتَ الرَّجُلُ، ثُمَّ يَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا مُعْتَقٌ إِلَى أَجَلٍ آتٍ لَا مُحَالَةَ، وَهُوَ مَوْتُ فَلَانٍ، فَإِنَّمَا لَهُ فِيهِ خِدْمَتُهُ تِلْكَ الْمُدَّةَ، فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَهَا كَانَ ذَلِكَ لَوَرَثَتِهِ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ<sup>(٣)</sup>. ﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، المدونة [٥٢٨/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥١٩)، المدونة [٥٢٧/٢].

(٣) قوله: «ذلك في حياته»، كذا في شب، وفي جه: «ذلك له في حياته».

فإذا مات فلان، خرج العبد حرّاً من رأس مال السيّد؛ لأنّه أعتقه في حال صحّته بصفةٍ قد كان يجوز وقوعها في حال حياة السيّد المُعتَق.



[٣٠٥٤] مسألة: قال: ومن أعتق عبده إلى سنة، فمات السيّد قبل السنة، كان العبد حرّاً من رأس المال عند السنة<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنّه قد أعتقه إلى أجلٍ يأتي لا محالة، وقد يجوز أن يأتي في حال حياة السيّد، ولا يجوز للسيّد الرجوع في عتقه، فكان خروجه من رأس المال لهذه العلة.﴾

ولم يشبه ذلك المُدبّر؛ لأنّ عتقه يقع بعد موت سيّده، لا في حال حياته. فأما أمّ الولد فهي من رأس المال؛ لأنّ سببها أقوى من سبب المُدبّر والمُعتَق إلى أجل؛ لثبوت حرمتها بحرمة الولد وتعلّق ذلك بالسبب، فكان أمرها أوكد من أمر المُعتَق إلى أجلٍ والمُدبّر.



[٣٠٥٥] مسألة: قال: ومن قال لجاريته: «أنت حُرّة عند الصّدر»، فذلك له، يستخدمها، ثمّ هي حُرّة، ولا تُمسّ، ولا تُبّع، ولا يلحقها دين<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنّ الصّدر هو شيءٌ واقعٌ لا محالة، وهو صدور النّاس

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٠)، المدونة [٤٤٦/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٠)، النوادر والزيادات [٢٨٢/١٢].



من الحجّ، فقد أعتقها إلى أجلٍ آتٍ لا محالة؛ لأنّه أراد وقت الصّدر، كما يقول لها: «أنت حرّة عند الموسم»، فإنّما أراد الوقت.

وقوله: «لا يبيعها»؛ فلاّنه قد عقد فيها عقد حرّية لا سبيل إلى رفعه، وهو بصفة آتية لا محالة.

وقوله: «لا يلحقها دينٌ»؛ فلو جوب عتقها بمجيء الصّفة من رأس المال، كما يجب عتق أمّ الولد بموت سيّدها، فلم يلحقها الدين، فكذاك المعتقدة [جه ١٨٦/ب] إلى أجلٍ، لا يلحقها الدين إذا كان أجلاً آتياً لا محالة.

فأمّا إذا كان أجلاً قد يأتي ولا يأتي، فلا عتق لها حتّى يأتي، ويجوز بيعها؛ لجواز أن لا يأتي الأجل، فليس أمرها إلى حرّية لا محالة، كأمر المعتقدة إلى أجلٍ آتٍ لا محالة أن أمرها إلى حرّية لا محالة إن كانت حيّة عند الأجل.



[٣٠٥٦] مسألة: قال: ومن قال لعبده: «إذا مات فلانُ فأنت حرٌّ»، فله أن

يأخذ من ماله ما شاء<sup>(١)</sup>.

هم إنّما قال ذلك؛ لأنّ حكمه حكم عبّد ما لم يأت الأجل، فله أن يأخذ ماله، كما له أخذ مال أمّ ولده ما لم يمرض، وكذلك ما لم يقارب أجل العتق، فيكون أخذه حينئذٍ إنّما هو على وجه الضرر، وذلك غير جائز.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٠)، المدونة [٢/٤٣٠].

[٣٠٥٧] مسألة: قال: ومن قال لأَمَتِهِ: «اخدمني ابنتي، فإذا ماتت، فأنتِ حُرَّةٌ»، فهلك السيّد، ثمّ ماتت الأُمّةُ وتركت مالاً، فهو لورثة السيّد<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي حَكْمِ الْإِمَاءِ حَتَّى يَأْتِيَ أَجَلُ الْعَتَقِ، فَمَالُهَا لِمَنْ يَمْلِكُهَا إِذَا مَاتَتْ قَبْلَ الْأَجْلِ الَّذِي عَتَقُهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَجِيئِهِ. ﴾



[٣٠٥٨] مسألة: قال: ولو قال رجلٌ لعبده: «اخدم فلاناً سنةً وأنت حرٌّ»، ثمّ مات العبد قبل السنة، فالميراث للسيّد<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُلْكَهُ لِسَيِّدِهِ، فِيرِثَ مَالُهُ إِذَا مَاتَ بِالرَّقِّ؛ لِأَنَّ الْمُخْدَمَ لَا يَمْلِكُ رَقَبَتَهُ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ مَنْفَعَةَ رَقَبَتِهِ مَدَّةً مَا، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَأْجِرِ لَهُ مَدَّةً مَا، ثُمَّ يَمُوتُ الْعَبْدُ، أَنَّ مَالَهُ لِسَيِّدِهِ دُونَ الْمُسْتَأْجِرِ. ﴾



[٣٠٥٩] مسألة: قال: وَالْعَتَاقَةُ تُبَدَأُ عَلَى مَا سِوَاهَا مِنَ الْوَصَايَا، إِذَا كَانَتْ عَتَاقَةً عَبْدٍ بَعِيْنَهُ أَوْصَى بِعِتْقِهِ، أَوْ أَوْصَى أَنْ يُشْتَرَى فَيُعْتَقَ عَنْهُ.

وَأَمَّا مَنْ أَوْصَى أَنْ تُشْتَرَى رَقَبَةٌ لَيْسَتْ بِعَيْنِهَا فَتُعْتَقَ عَنْهُ، فَإِنَّ تِلْكَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْوَصَايَا سِوَاءٍ، يَتَحَاصُّونَ فِي ثَلَاثِ الْمَيِّتِ جَمِيعاً<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٠).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٠)، المختصر الصغير، ص (٤٧٤)، مختصر أبي مصعب،

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْعَتَاقَةَ تُبَدَّلُ عَلَى الْوَصَايَا إِذَا كَانَتْ فِي عَبْدٍ بَعِينَهُ»؛ لِأَنَّهَا حُرْمَةٌ تَثْبَتَ فِي الْبَدَنِ، فَلَهَا مُطَالِبٌ بَعِينُهُ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى وَجِبَ تَقْدِمُهَا. فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي عَبْدٍ بَعِينَهُ، لَمْ تُبَدَّلْ؛ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ مُطَالِبٌ بَعِينُهُ، فَكَانَتْ كَسَائِرِ الْوَصَايَا، يُحَاصُّ بِهَا مَعَ الْوَصَايَا.



[٣٠٦٠] مسألة: قال: ومن أوصى: «بعتق ثلث رقيقه»، فهلك بعضهم قبل القيمة، كان ثلث الباقي حراً، ولم يدخل فيهم من مات.

وما هلك من المال قبل أن تُنفذ الوصايا، [ج ١٨٧/١] لم يُعتدَّ به، وكانت الوصايا في ثلث ما بقي، كانت الوصايا تُخرج يوم هلك الميِّت وقبل يهلك المال أو لا تُخرج، ذلك كله سواء<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يُرَاعَى ثَلَاثُهُمْ حِينَ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حِينَ تَنْفِذِ الْوَصِيَّةِ، فَأَمَّا مَا تَلَفَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ فَلَا يُرَاعَى أَمْرُهُ، كَمَا لَا يُرَاعَى أَمْرُ الْمَالِ الَّذِي قَبْلَ الْوَصِيَّةِ.

ألا ترى: أَنَّهُ لَوْ أَفَادَ مَالاً بَعْدَ الْوَصِيَّةِ عَلِمَ بِهِ، لَدَخَلَ فِيهِ الْعَتَقُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَلَكِهِ حِينَ تَنْفِذِ الْوَصِيَّةِ، فَكَذَلِكَ مَا تَلَفَ مِنْ مَلَكِهِ، لَا يُرَاعَى فِي تَنْفِذِ وَصِيَّتِهِ، لَكِنَّهُ يُرَاعَى مَا يَحْصُلُ فِي وَقْتِ تَنْفِذِ الْوَصِيَّةِ، لَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٠)، النوادر والزيادات [١١/٤٨٣].

[٣٠٦١] مسألة: قال: وإذا أوصى بِعَتَقِ عبده، فكان في الثلث ما يَخْرُجُ العبدُ منه، عَتَقَ ولم يُؤَخَّرْ بعد اجتماع المال، ولا يُعَجَّلُ قَبْلَهُ.

وإن مرض العبد، قُومَ مريضاً، ولا تُنْتَظَرُ به الصَّحَّةُ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ، فَيَكُونُ قَدْ أَعْتَقَ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وَلَا يُؤَخَّرُ عِتْقُهُ عَنْ جَمْعِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ عِتْقِهِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ مَرَضَ الْعَبْدُ لَمْ يُؤَخَّرْ عِتْقُهُ؛ لِأَنَّ مَرَضَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ عِتْقِهِ.



[٣٠٦٢] مسألة: قال: وإذا أوصى رجلٌ لعبده بثلثه - وقد مَلَكَ مِنْ نَفْسِهِ -

وهو يَعْتَقُ فِي رَقَبَتِهِ إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ:

﴿ فَإِنْ فَضَّلَ فَضْلٌ عَنْ رَقَبَتِهِ، أُعْطِيَهِ.

﴿ وَإِنْ قَصَرَ عَنْهُ، عَتَقَ مِنْهُ قَدْرَ مَا وَسَّعَ الثُّلُثُ.

وإن لم يترك إلَّا العبدَ نَفْسَهُ، وفي يد العبد ألف دينارٍ، فلا يعتق من العبد إلَّا

ثلثه، ويكون بيده<sup>(٢)</sup> على هيئته<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٠).

(٢) قوله: «ويكون بيده»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٤ / ب: «ويكون المال بيده».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢١)، المدونة [٤ / ٣٤١]، النوادر والزيادات [١١ / ٤٩٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَلَكَ الْعَبْدُ بَعْضَ نَفْسِهِ ، فَقَدْ عَتَقَ بَعْضَهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يُكَمِّلَ عَتَقَهُ فِي ثَلَاثِهِ ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ مُقَدَّمٌ عَلَى سَائِرِ الْوَصَايَا .

وَلَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا مَلَكَ أَبَاهُ أَوْ ابْنَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا مَلَكَ نَفْسَهُ كُلَّهَا أَوْ شَيْئًا مِنْهَا عَتَقَ .

وقوله : « إِنْ فَضَلَ الثَّلَاثُ عَنْ رَقَبَتِهِ أُعْطِيَهِ » ؛ فَلَأَنَّ السَّيِّدَ قَدْ أَوْصَى لَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْصَى لِلْعَبْدِ بِثَلَاثِ كُلِّ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ رَقَبَتِهِ وَسَائِرِ مَالِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ يُعْطَى مِنَ الثَّلَاثِ مَا فَضَلَ عَنْ رَقَبَتِهِ .

وقوله : « إِنْ الْعَبْدُ لَا يَعْتَقُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَبْدِ » ؛ فَلَأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَتَقُهُ فِي ثَلَاثِ مَالِ السَّيِّدِ لَا مَالِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَمْلِكُ مَالَ عَبْدِهِ ، بَلْ مَلَكَه لِعَبْدِهِ حَتَّى يَنْتَزِعَهُ سَيِّدُهُ [ج ١٨٧ / ب] مِنْهُ .

وقوله : « يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ بِيَدِهِ عَلَى هَيْئَتِهِ » ؛ فَلَأَنَّ الْمُعْتَقَ بَعْضُهُ يَكُونُ مَالَهُ مَوْقُوفًا مَعَهُ ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .



[٣٠٦٣] مسألة : قال : وَإِذَا أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِدَنَانِيرٍ مَسْمَاةٍ ، أَوْ دَابَّةٍ <sup>(١)</sup> ، أُعْطِيَ ذَلِكَ وَلَمْ يُجْعَلْ فِي رَقَبَتِهِ <sup>(٢)</sup> .

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْصَى لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ غَيْرَ رَقَبَتِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُغَيَّرَ ذَلِكَ ، وَلَا يُعْطَى غَيْرَ مَا أَوْصَى لَهُ بِهِ .

(١) قوله : « أَوْ دَابَّةٍ » ، كَذَا فِي شَبِّ وَجْهِهِ ، وَفِي عَزِّ ١٤ / ب : « أَوْ دَابَّةٍ مَسْمَاةٍ » .

(٢) المختصر الكبير ، ص (٥٢١) ، النَوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ [١١ / ٤٩٥] .

ولأنه لم يوص بعقته فيكون ذلك في رقبته، ولا ملكه من رقبته شيئاً فيكمل باقيه في الثلث.



[٣٠٦٤] مسألة: قال: ومن مات وعليه رقبة من قتل، وأوصى بها، بُدِّت في ثلثه، وإن لم يوص، فليس ذلك على ورثته<sup>(١)</sup>.

كـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُبَدُّ بِهَا إِذَا أَوْصَى بِهَا»؛ لِأَنَّهَا شَيْءٌ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، فَوَجِبَ تَبَدُّثُهَا عَلَى غَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَوْصَ بِهَا، فَلَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ إِخْرَاجُهَا؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَدْ أَخْرَجَهَا.

وَلَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فَعْلُ مَا فَرَّطَ فِيهِ مِنْ حَقِّقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، لَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصْلُوهَا عَنْهُ وَيَصُومُوا مِمَّا كَانَ فَرَّطَ فِيهِ.



[٣٠٦٥] مسألة: قال: ومن أوصى بعق رقيقه، فورث رقيقاً في اليمن حين أوصى، لم يعلم بهم حتى مات، فلا يعتق إلا من علمه، ولا يعتق عليه من غاب عنه علمه<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢١)، المدونة [٣٥١ / ٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢١).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ عِتْقَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مَلَكَهُ وَلَمْ يُرِدْهُ ،  
فليس على الورثة أن يُعْتَقُوا مَنْ لَمْ يُرِدِ الْمُوصِي عِتْقَهُ .

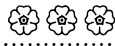


[٣٠٦٦] مسألة: قال: ومن أوصى بدنانير في رقية، فاشترت وأعتقت،  
وفضل الدينار أو نحوه، فيُدْفَعُ ذلك إلى مُكَاتَبٍ في عِتْقِ رَقَبَتِهِ .  
وإن لم توجد بما أوصى به رَقَبَةٌ، فليُعَنَ به في رَقَبَةٍ .  
وآخر الوصايا وأولها سواء<sup>(١)</sup> .

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْصَى بِهِ فِي رَقَبَةٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا فَضَلَ مِنْ  
ثَمَنِهَا فِي الرَّقَبَةِ .

وكذلك إن لم توجد - بما أوصى أن يُشْتَرَى به - رَقَبَةٌ، جُعِلَ ذلك في ثمن  
رَقَبَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُوصِيَّ إِنَّمَا أَرَادَ الْعِتْقَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ .

وقوله: «وآخر الوصايا وأولها سواء»، يعني: في وجوب إخراجها؛ لأنَّ  
كُلَّهَا وَصِيَّةٌ، وَالْوَصِيَّةُ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا، وَلَا تَرْكُ تَنْفِيزِهَا كُلَّهَا .



[٣٠٦٧] مسألة: قال: ومن أوصى أن تُشترى رَقَبَةٌ مَنَعُوتَةٌ أَوْ مُعَيَّنَةٌ بِعَيْنِهَا<sup>(١)</sup>، فدخل المَالَ العَوْلُ، فليس تدخل الرَّقَبَةُ، وتُبدَأُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَصَفَهَا وَنَعْتَهَا، صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَانَتْ بِعَيْنِهَا، فَوَجِبَ تَقْدِيمُهَا [ج ١/١٨٨] عَلَى الوَصَايَا. ﴾



[٣٠٦٨] مسألة: قال: ومن أوصى بعَتَقِ غَلامٍ بَتْلًا، وآخر بعد عشر سنين، فَيُبدَأُ المَعْتَقُ بَتْلًا، ثُمَّ الَّذِي بعد عشر سنين بعده<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «يُبدَأُ بِالْمُبْتَلِ»؛ لِقُوَّةِ سَبَبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَنَجِّزُ الْعَتَقِ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ، ثُمَّ الَّذِي إِلَى عَشْرِ سَنِينَ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ أضعف من المُبْتَلِ. ﴾

وهذا أصل قول مالك، أَنَّهُ يُبدَأُ الأوكد في الوصايا فالأوكد، والأوجب فالأوجب، إِلَّا أن يقول الموصي: «بدؤوا شيئًا ما»، فَيُبدَأُ وإن كان غيره أوجب منه؛ لِأَنَّهُ لَا يجوز تغيير ما أوصى به، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بِعَدَمِ سَمْعِهِ، فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبدِلُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨١].

وهذا إذا كان ما أوصى به ليس بمعصية لله عَزَّ وَجَلَّ، فَأَمَّا إذا كان معصيةً، رُدَّ وَلَمْ ينفذ؛ لِأَنَّهُ لَا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى.



(١) قوله «أَوْ مُعَيَّنَةٌ بِعَيْنِهَا»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٤/ب: «أَوْ مُعَيَّنَةٌ بِعَيْنِهَا فَتُعْتَقُ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢١)، البيان والتحصيل [١٣/٦٩].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢١).



[٣٠٦٩] مسألة: قال: ومن أوصى أن يُباع عبده رَقَبَةً، بُدِيَ عَلَى الوصايا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا عَتَقَ عَبْدٌ بَعِينُهُ، فَوَجِبَ تَقْدِمُهُ عَلَى مَا بَيْنَاهُ.

ومعنى قوله: «رَقَبَةً»، أي: يباع للعتق، فوجب أن يُبَدَأَ لِقَوَّةِ سَبِيهِ.



[٣٠٧٠] قال: وإذا أوصى رجلٌ بعتق عبده، فمات العبد، لم يُحَسَّبَ من

الثَلَاثِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْعَبْدُ، طُرِحَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ،

ثُمَّ تُخْرَجُ الْوَصَايَا مِنْ ثَلَاثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ.



[٣٠٧١] مسألة: قال: وإذا هلك الرجل وترك دُورًا، وأوصى بِعَتَقٍ، والعبيد

يَسْأَلُونَ الْعَتَاقَةَ، فَأَرَى أَنْ يُعْتَقُوا وَلَا يُؤَخَّرُوا حَتَّى يَبِيعُوا الدُّورَ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَتَقَ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدِ وَقَعَ فِي الْأَغْلَبِ إِذَا كَانُوا يَخْرُجُونَ

مِنَ الثَّلَاثِ وَكَانَ مَالُ الْمَيِّتِ مَأْمُونًا لَا يُخَافُ تَلْفَهُ، كَالْعَقَارِ وَالْأَرْضِينَ، فَلَا وَجْهَ

لِتَأْخِيرِ عَتَقَهُمْ.


(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٢)، النوادر والزيادات [١١ / ٥٠٤].


(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٢).


(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٢)، النوادر والزيادات [١١ / ٤٠٥].

وقد قال مالك: «إنَّهم لا يعتقون حتَّى يُباع العقار ويحصِّل المال»؛ لجواز أن يتلف المال قبل بيعه، وهذا القول أولى.



[٣٠٧٢] مسألة: قال: ومن قال في وصيَّته: «فُلانٌ حُرٌّ، وكاتبُوا فلانًا»، فإنَّ العتاقة تُبدَأُ، فإن فضل شيءٌ، خَيْرُ الورثة:  بين إمضاء المكاتبِ.

 وبين أن يُجعل ما حمل الثلث فيه عتاقةً بتلاً<sup>(١)</sup>.

 إنَّما قال: «يُبدَأُ بالعتاقة إذا كانت بتلاً»؛ لقوَّة سببها؛ لأنَّها واقعةٌ في الحال، ثمَّ الكتابة بعدها.

فإن كاتبوا العبد كما أوصى به الميِّت، وإلَّا جعلوا بقيَّة الثلث في العبد الَّذي أوصى بكتابته، يَعتَقُ منه بقدر ما بقي من الثلث بتلاً؛ لأنَّ سيِّده إنَّما أراد عِتْقَهُ مِمَّا أوصى بكتابته.



[٣٠٧٣] مسألة: قال: ومن أوصى بعتق مُكاتبٍ، وبعث عبداً له لا [جه ١٨٨/ب]

كتابة فيه، فإنَّهم يتحصَّون<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٢)، الموطأ [١١٨١/٥].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٢).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ قُوَّةَ سَبِيهِمْ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهَا حُرِيَّةٌ مُتَنَجِّزَةٌ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَحَاصُّوا فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا.



[٣٠٧٤] مسألة: قال: وإذا أوصى رجل: «بعتق ثلث عبده»، وعليه عشرة دنانير دين، فَإِنَّهُ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِي الدِّينِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ عِتْقٌ حَتَّى يُقْضَى الدِّينُ؛ لِأَنَّهُ رَبَّمَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ خَمْسَةَ عَشَرَ، فَإِذَا دَخَلَهُ عِتْقٌ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثَانَ عَشْرَةً، فَيُبَاعُ فِي الدِّينِ، فَإِنْ بَاعَ كُلَّهُ، ثُمَّ يُعْتَقُ<sup>(١)</sup> ثُلُثُ الْفَضْلِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ قد ذكر مالكُ العلةَ في ذلك، لَأَنَّ الدِّينَ أَوْلَى مِنَ الْعِتْقِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَاعَ مِنَ الْعَبْدِ بِقَدْرِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ فِي الْوَصِيَّةِ عَلَى الْعِتْقِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ يُعْتَقُ مِنْهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ، وَيَكُونُ ثُلَاثًا لِلْوَرِثَةِ.



[٣٠٧٥] مسألة: قال: ومن أوصى: «بعتق عبده»، وترك ما لَا يُشَكُّ فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْمَالِ وَأَمْنِهِ، فَإِنَّهُ حُرٌّ حِينَ مَاتَ الْمَوْصِي، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقَامَ، وَرَثَتَهُ وَرَثَتُهُ مِنَ الْأَحْرَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْمُونًا فَلَا<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْمَالَ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْعَبْدَ يُعْتَقُ لَا

(١) قوله: «ثُمَّ يُعْتَقُ»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٥/أ: «لَمْ يُعْتَقُ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٢).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٢).

محالة، فلا معنى لحبسه عن الحرية، وأحكامه أحكام الحر، يرث ويورث؛ لأنه حرٌّ في الأغلب، إذ هو خارج من الثلث.

وقد قال مالك: «إنَّه لا يَتَعَتَّقُ حَتَّى يُقَامَ فِي الثُّلْثِ»؛ لجواز أن يتلف المال، وليس هو حرّاً لا محالة إذ كان تَلَفُ المال قد يجوز، ولا يجوز إيقاع الحرية في الثلث حَتَّى يأخذ الورثة أيضاً الثلثين، وكلا القولين له وجه، وهذا أصح.



[٣٠٧٦] مسألة: قال: وإذا أوصى الرَّجُلُ: «بعتق عبدي»، أو<sup>(١)</sup>: «أوصي به لرجلٍ»، فَوَمَّ قِيَمَةً، ولم يُرفع في المَزَايِدَةِ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَبِيعَهُ فِي الْمَزَايِدَةِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ جَازَ إِذَا رَأَى فِيهِ حِظًّا وَصِلَاحًا. ﴾



[٣٠٧٧] مسألة: قال: ومن أوصى: «بثلثه في رَقَبَةٍ»، فَتُشْتَرَى بِهِ كَلَّهُ، وَلَا يُبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ لِكَسْوَةِ الرَّقَبَةِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْصَى بِهِ فِي عِتْقٍ، وَلَيْسَتْ الْكَسْوَةُ عِتْقًا، وَلَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ مَا أَوْصَى بِهِ. ﴾



(١) قوله: «أو»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٥/أ: «و».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٢)، النوادر والزيادات [١١/٤٧٤].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٣).

[٣٠٧٨] مسألة: قال: ومن أعتق عبداً في وصيته، ولعبده مالاً، فإنه يعتق ثلثه ويترك ماله وقفاً بيده، ولا يؤخذ من ذلك المال شيءٌ للورثة لِيَتَمَّ عتقه، بمنزلة عبدٍ أعتق وفي يده ألف دينارٍ، فيعتق ثلثه وتترك الألف في يده، يأكل ويكتسب بالمعروف<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِيَّ إِنَّمَا أَوْصَى أَنْ يُعْتَقَ عَبْدُهُ مِنْ مَالِهِ دُونَ مَالِ عَبْدِهِ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُضَافَ مَالُ الْعَبْدِ إِلَى مَالِهِ فَيُعْتَقَ الْعَبْدُ مِنْهُ، بَلْ وَجِبَ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدُهُ فِي ثُلْثِ مَالِهِ.

ويترك مال العبد في يده، لا يجوز للورثة انتزاعه، بمنزلة العبد بين الشريكين، لا يجوز لأحدهما انتزاع ماله؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ مُفْرَدًا حَتَّى يَتَّقَا عَلَى شَيْءٍ مَا. وقد قال مالك: «إِنَّهُ يُضَافُ مَالُ الْعَبْدِ إِلَى مَالِ سَيِّدِهِ فَيُعْتَقَهُ».

ووجه هذا: أَنَّ لِلْسَيِّدِ فِي مَالِ عَبْدِهِ حَقًّا؛ لِأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهُ، فَوَجِبَ أَنْ يُعْتَقَ الْعَبْدُ فِي كُلِّ مَالٍ فِيهِ حَقٌّ لِلْسَيِّدِ، مِنْ مَالِهِ وَمَالِ عَبْدِهِ، حَتَّى تَتِمَّ حُرِّيَّتُهُ، وَفِي ذَلِكَ حِظٌّ لِلْعَبْدِ أَيْضًا.

وأحسب هذا رأي ابن القاسم أيضاً.



[٣٠٧٩] مسألة: قال: ومن ابتاع رَقَبَةً فأعتقها عَمَّنْ أَوْصَى إِلَيْهِ، ثُمَّ لَحِقَ الرَّقَبَةَ عَوْلٌ، فيمضي العتق، ويكون على الَّذِي اشْتَرَى وَأَعْتَقَ الْعَوْلُ<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٣)، الموطأ [١١١٧/٤]، النوادر والزيادات [٤٧٧/١١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٣)، البيان والتحصيل [٧٦/١٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَشَبَّهَ وَيَنْظُرُ وَلَا يَعْتِقَ أَكْثَرَ مِمَّا يَخْصُّ الْعَتَقَ، فَإِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ أَخْطَأَ، لَزِمَهُ مَا زَادَ عَلَى حَصَّةِ الْعَتَقِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِتْلَافَ مَالِ الْمُوصَى لَهُمْ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ غَرَمُ ذَلِكَ لَهُمْ.



[٣٠٨٠] مسألة: قال: ومن أوصى: «بِعَتَقٍ عَبْدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلٍ»، فأراد العبد أن يُخْرِجَ تَمَامَ مَا بَقِيَ وَيَعْتَقَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ يَلْزَمُ ذَلِكَ سَيِّدَهُ الَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ بَعْدُ الرِّقِّ، إِلَّا أَنْ يَحِبَّ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُعْتَقِ هُوَ مِنْهُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَعْتَقَ غَيْرَهُ.

وَلِأَنَّ الْمُعْتَقَ لَهُ أَيْضًا لَمْ يُعْتَقِ أَكْثَرَ مِمَّا أَوْصَى بِعَتَقِهِ.



[٣٠٨١] مسألة: قال: ومن أعتق في وصيته رقيقًا في أَيَّامٍ مَفْتَرِقَةٍ، فَكُلُّهُمْ سِوَاهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَعْتَقَ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي مَرَضِهِ بَتْلًا، وَآخِرَ بَعْدِ الْمَوْتِ، فَإِنَّهُ يُبَدِّلُ الْمَبْتَلُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَهُمْ فِي وَصِيَّتِهِ فَلَا فَضِيلَةَ لِأَحَدِهِمْ عَلَى

(١) قوله: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ»، كذا في شب وجهه، وفي عز ١٥ / أ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ سَيِّدَهُ الَّذِي لَهُ فِيهِ الرِّقُّ».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٣).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٣)، النوادر والزيادات [١١ / ٣٩٥].

الآخر ولا سَبَبَ قُوَّةٍ، فكلُّهم سواءٌ، فوجب أن يَسْتَوُوا في العتق، لا يُقَدَّم أحدهم على الآخر.

إِذَا بَتَّلَ <sup>(١)</sup> عِتَقَ أَحَدَهُمْ وَآخَرَ بَعْدَهُ، بُدِيَ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَرَفَعَ عِتْقًا قَدْ أَوْقَعَهُ أَوْ يَنْقُضَهُ.

وَلِأَنَّهُ قَدْ قَدَّمَ عِتْقَهُ أَيْضًا عَلَى غَيْرِهِ.



[٣٠٨٢] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى: «أَنْ غَلَامًا لَهُ حُرٌّ، وَأَنْ نَصْفَ غَلَامٍ لَهُ آخَرُ حُرٌّ وَيُكَاتَبُ النِّصْفُ الْآخَرُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، أُعْتِقَتْ فَلِأَنَّهُ جَارِيَتُهُ»، فَيُمَضَى ذَلِكَ لَهُ، وَتُؤَخَّرُ الْجَارِيَةُ، وَيُضْرَبُ لِلْمَكَاتَبِ أَجَلٌ، وَيُكَاتَبُ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ <sup>(٢)</sup>.  
 ۞ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِي كَذَلِكَ أَوْصَى، فوجب أن ينفذ ذلك على ما أوصى به.



[٣٠٨٣] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى بِرَقَبَةٍ، لَمْ يُنْظَرْ إِلَى ثَمَنِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَلَكِنْ يُقَوِّمُهُ أَهْلُ الرِّضَا قِيَمَةَ عَدْلٍ عَلَى <sup>[ج ١٨٩ / ب]</sup> نَحْوِ حَالِهِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَمَ مُحْتَرَفُهُ عِنْدَ قِيَمَتِهِ؛ خَوْفًا مِنْ ارْتِفَاعِ ثَمَنِهِ <sup>(٣)</sup>.

۞ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الْعَبْدِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَزِيدُوا فِي ثَمَنِهِ؛ لِمِيلِهِمْ

(١) قوله: «إِذَا بَتَّلَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «وَإِذَا بَتَّلَ».

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٥٢٣).

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٥٢٣).

إليه؛ ولأنّه موافقٌ لهم، فلا يُنظرُ إلى ذلك منهم، ولكن يُقوّمُ قيمة عدلٍ في ثلثه، ثمّ يعتق.

وكذلك إن أوصى بأن يُشترى فيعتق، نُظرَ إلى قيمته، فإن باعوه وإلا زيد على ذلك مثل ثلثيها، فإن لم يبيعه، لم يكن على الورثة أكثر من ذلك.



[٣٠٨٤] مسألة: قال: ومن قال في مرضه، وسُئِلَ عن غلامٍ له ليُعتقه، فقال: «قد كنت أعتقته»:

✍ فلا يكون له عتقٌ في رأس ماله؛ لأنّه لا بينة له.

✍ ولا في ثلثه؛ لأنّه لم يُرد أن يجعله فيه، إلّا أن يقول: «أنفذوه»، فيكون ذلك في ثلثه.

وقد قيل: إنه يعتق في الثلث، والأوّل أحب إلينا<sup>(١)</sup>.

✍ إنّما قال ذلك؛ لأنّ قوله في مرضه: «قد كنت أعتقته في الصّحة»، غير مقبولٍ منه؛ لأنّه يريد إخراجه من كلّ ماله في حال مرضه، فبطل ما قاله.

ولم يكن أيضاً في الثلث؛ لأنّه لم يوص به، ولا يُخرج في الثلث إلا ما أمر بإخراجه فيه.

ووجه القول الآخر: هو أنّه قد ألزم نفسه حرّيته بإقراره بها، فوجب إخراجه من ثلثه؛ لأنّه لو كان صحيحاً لكان ذلك في ماله كلّّه، وحكم المريض في ثلثه

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٣)، البيان والتحصيل [١١٣/١٣].



كحكم الصَّحيح في ماله، فلهذه العلة وجب عتقه عليه في ثلثه وإن لم يقل: «أنفذه»، وهذا القول كأنه أصح.



[٣٠٨٥] مسألة: قال: ومن أوصى في جارية له أن تُخَيَّرَ: «فإن شاءت بيعت، وإن شاءت أُعْتِقَتْ»، فَيُعْتَقُهَا بعض من وَرَثَتِهَا، فليس عِتْقُهُ بشيءٍ، فإن اختارت البيع بِيَعْتِ<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُوصِي قد جعل الخيار إلى الجارية في ذلك، وذلك جائز له إذا كانت ثلث ماله، فلا يجوز لأحد أن يُبْطَلَ لها الخيار؛ لِأَنَّ فِي إِبْطَالِ ذَلِكَ إِبْطَالَ الْوَصِيَّةِ، وذلك غير جائز.

فلذلك قال: «إِنْ عِتَقَ وَارِثُهَا لَيْسَ بِشَيْءٍ»؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا أَوْصَى بِهِ الْمُوصِي. ولا يجوز أيضاً عتق الوارث لها عن نفسه؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا، فَكَانَ لَهَا الْخِيَارُ عَلَى مَا أَوْصَى سَيِّدُهَا.



[٣٠٨٦] مسألة: قال: ومن أوصى: «فِي جَارِيَةٍ لَهُ أَنْ تُبَاعَ رَقَبَةً»، فَأُحْبِتَ الْبَيْعَ عَلَى الْعِتْقِ:

لأنه إن كانت رائعة، بيعت بغير شرط.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، البيان والتحصيل [١٢ / ٤٤٧].

﴿ وَإِنْ كَانَتْ خَادِمًا ثَمَنَ السَّتِينِ، بِيَعْتَ رَقَبَةً <sup>(١)</sup> .

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَالَ: «إِنْ أَحَبَّتْ ذَلِكَ»، فَيُخَيَّرُهَا فِيهِ.  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِذَا كَانَ عِتْقُهَا [ج ١٩٠/١] ضَرَرًا عَلَيْهَا، لَمْ تُبْعَ بِشَرَطِ الْعَتَقِ.



[٣٠٨٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى: «لِرَجُلٍ بَعِيدٍ فِي وَصِيَّتِهِ»، فَمَالُهُ لِمَنْ

أَوْصَى لَهُ بِهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلصَّدَقَةِ، وَالْهَبَةِ، وَهُوَ بِالْعَتَقِ أَشْبَهُ <sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يَرَادُ بِهَا فِي الْأَغْلَبِ الْقَرَبَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،  
فَوَجِبَ أَنْ يَتَّبَعَ الْعَبْدَ مَالَهُ، كَمَا يَتَّبَعُهُ فِي الْعَتَقِ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ قَرَبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ فِي حَالِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ  
ذَلِكَ لِسَبَبٍ غَيْرِ الْقَرَبَةِ، كَاتِّخَاذِ يَدٍ عِنْدَهُ، أَوْ مَكَافَأَةٍ عَلَى يَدٍ.

وَقَدْ قَالَ مَالُكَ فِيمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بَعِيدٍ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ: «فَمَالُهُ  
لِلْمَوْصِي وَالْوَاهِبِ وَالْمَتَصَدِّقِ»، بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْعَتَقِ.

وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ خُرُوجٌ مِنْ حَالِ الرِّقِّ إِلَى حَالِ الْحَرِيَّةِ الَّتِي لَا تُجَوِّزُ  
لِأَحَدٍ مَالَهُ، فَوَجِبَ أَنْ يَتَّبَعَهُ مَالَهُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ إِلَى رِقٍّ، فَمَالُهُ لِلَّذِي كَانَ لَهُ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ  
خُرُوجٌ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، النوادر والزيادات [١١/٥١٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، البيان والتحصيل [١٢/٤٦٢].

أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»<sup>(١)</sup>، رواه الزُّهْرِيُّ، عن سالمٍ، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ، وقال: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا، تَبِعَهُ مَالُهُ»، رواه اللَّيْثُ بن سعدٍ، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن الأشجِّ، عن ابن عمر<sup>(٢)</sup>، عن النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٣)</sup>.



[٣٠٨٨] مسألة: قال: ومن أوصى في أمة له: «أَنْ تُعْتَقَ إِنْ وَسَعَهَا ثُلُثِي»،

فلم تخرُج:

لأنَّه إِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ<sup>(٤)</sup> شَيْئًا لَهُ بَالٌ، لَمْ تُعْتَقْ.

لأنَّه إِنْ كَانَ يَسِيرًا، لَمْ أَرَأْ أَنْ تُمْنَعَ مِنَ الْعَتَقِ<sup>(٥)</sup>.

هـ إِنْمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَسِيرَ، مِثْلُ: الدِّينَارِ أَوْ نَحْوِهِ، لَا يَجِبُ مِنْعُهَا مِنَ الْحَرِيَّةِ مِنْ أَجْلِهِ، فَوَجِبَ عَتَقُهَا، وَتُبِعَ فِي ذِمَّتِهَا بِمَا بَقِيَ عَلَيْهَا مِنْ زِيَادَةِ الثُّلْثِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَنْفِيزَ الْوَصِيَّةِ، وَحَصُولَ حَرِيَّتِهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَبَعُونَهَا فِي ذِمَّتِهَا بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ.



(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٠٣٩.

(٢) قوله: «عن بكير بن الأشجِّ، عن ابن عمر»، كذا في شب، وفي جه: «عن بكير بن الأشجِّ، عن نافع، عن ابن عمر»، وهو الصواب.

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٠٢٦.

(٤) قوله: «الَّذِي بَقِيَ»، كذا في شب وجه، وفي عز: «١٥/أ»: «الَّذِي بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، المدونة [٤/١٢٣]، البيان والتحصيل [١٢/٤٣٧].

[٣٠٨٩] مسألة: قال: ومن أوصى: «أن تُشترى رَقَبَةٌ<sup>(١)</sup>»، ف قيل له: «جاريةُ فلانٍ لها فضلٌ»، قال: «اشتروها»، فاشتريت بعشرين، ثمَّ مات، قال: هي من الثُّلث<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الْمَوْصِي إِنَّمَا خَرَجَ عَلَى عَتَقٍ يَقَعُ فِي الثُّلَثِ، فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الثُّلَثِ. ﴾



[٣٠٩٠] مسألة: قال: ومن أوصى: «بِعَتَقِ رَقِيقِهِ»، أُعْتِقُوا وَلَمْ يُعْتَقِ رَقِيقُهُمْ، [جه ١٩٠/ب] وَأَقْرَبُوا مَمَالِيكَ فِي أَيْدِيهِمْ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَقِيقَ عَبِيدِهِ لَيْسُوا بِمَلِكٍ لِلسَّيِّدِ فَيَجِبُ عَتَقُهُمْ، وَإِنَّمَا أَوْصَى بِعَتَقِ عَبِيدِهِ دُونَ عَبِيدِ عَبِيدِهِ، فَوْجِبَ عَتَقُ عَبِيدِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ. ﴾



[٣٠٩١] مسألة: قال: ومن أوصى: «بِدَيْنٍ لَوَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ»، فَأُبْطِلَ<sup>(٤)</sup> بعض ذلك، عَتَقَ الْعَبْدَ وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ إِلَّا بِهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) في النوادر والزيادات [٥١٢/١١]: من كتاب ابن المواز: «قال مالك: ومن أوصى بعَتَقِ رَقَبَةٍ بِسِتَّةِ عَشَرَ دِينَارًا، ف قيل له:».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، النوادر والزيادات [٥١٢/١١].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، البيان والتحصيل [٤٧٢/١٢].

(٤) قوله: «فَأُبْطِلَ»، كَذَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «وَبِعَتَقَ عَبْدَهُ لَهُ فَأُبْطِلَ».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، البيان والتحصيل [٤٢٦/١٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَالٌ لَهُ قَدْ عَلِمَهُ، فَوَقَعَ الْعَتَقُ فِيهِ، - أَعْنِي: مَا بَطَلَ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالَّذِينَ لِلْوَارِثِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَهُ - .

وقد قال مالك: إِنَّ الْمَدْبَرَّ يَدْخُلُ فِيْمَا عَلِمَ مِنْ مَالِهِ وَفِيْمَا لَمْ يَعْلَمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَتَقُ مِثْلَهُ، لِتَأْكِيدِ حُرْمَتِهِ وَقُوَّةِ سَبِيهِ.



[٣٠٩٢] مسألة: قال: وَإِذَا أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ لِّوَارِثٍ أَوْ غَيْرِ وَارِثٍ، عَتَقَ الْعَبْدُ وَلَمْ تَضُرَّهُ الْوَصَايَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِقُوَّةِ حُرْمَةِ الْحُرِّيَّةِ وَوُجُوبِ تَقْدِمَتِهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْوَصَايَا.

وهذا إِذَا كَانَ عِتْقُ عَبْدٍ بَعِيْنِهِ يَمْلِكُهُ، أَوْ أَوْصَى بِشِرَاءِ عَبْدٍ بَعِيْنِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ وَسَائِرُ الْوَصَايَا سِوَاهُ.



[٣٠٩٣] مسألة: قال: وَمَنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ: «بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ مِنْ ثَمَنِهِ»، فَلَيْسَ ذَلِكَ عِتْقًا فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه المسألة تَمَّةٌ لِلْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، كَمَا فِي الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ [٤٢٦/١٢]

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٤)، الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ [٤٢٦/١٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ [٤٥١/١٢].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُمَلِّكِ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْئًا يَجِبُ عِتْقُهُ بِهِ، وَإِنَّمَا مَلَكَهُ دَنَانِيرُ أَوْصَىٰ لَهُ بِهَا، فَوَجِبَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ. ﴾



[٣٠٩٤] مسألة: قال: ومن أوصى من هؤلاء الملوك في جَوَارٍ له: «أَنْ يُعْتَقْنَ إِلَى سَبْعِينَ سَنَةً»، فذلك ضررٌ، وَلَا تَنْفُذُ وَصِيَّتَهُ، وَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ: فَإِمَّا بَاعَ، وَإِمَّا أَعْتَقَ<sup>(١)</sup>.

﴿ قَدْ ذَكَرَ مَالِكُ الْعَلَّةِ فِي ذَلِكَ وَقَالَ: «لَأَنَّهُ ضَرَرٌ»، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ». ﴾

رواه مالكٌ، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وقد وصله عن أبي سعيدٍ، عن النَّبِيِّ ﷺ، غير مالكٍ<sup>(٣)</sup>.

فوجب رفع الضرر عنهن؛ لأنَّ الموصي إذا أوصى بمعصية لم تَنْفُذْ وَصِيَّتَهُ؛ إِذْ لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى.



[٣٠٩٥] مسألة: قال: ومن أوصى: «بِعَتَقِ رَقَبَةٍ»، بدنانير مُسَمَّاةٍ، فَوُجِدَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، النوادر والزيادات [٣٤٨ / ١١].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٧٥.

(٣) أخرجه الدارقطني في السنن [٥١ / ٤]، من طريق الدراوردي، عن عمرو بن يحيى به مرفوعاً من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

رَقَبَةً، فَأَبَى أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِذَلِكَ، فَأَعْطَتْهُمْ الْجَارِيَةَ دَنَانِيرَ نَقَدَتِهِمْ إِيَّاهَا عَلَى أَنْ يَبِيعُوهَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ أَنْ تَكْتُبَهَا عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أُعْطَتْهُمْ الدَّنَانِيرَ نَقْدًا، فَكَأَنَّهُمْ انْتَزَعُوا مَالَهَا وَبَاعُوهَا، وَذَلِكَ [ج ١٩١/١] جَائِزٌ، وَإِذَا كَتَبُوا دِينَغًا عَلَيْهَا، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى الْمُشْتَرِي، وَلَمْ يَأْذَنْ فِي ذَلِكَ.



[٣٠٩٦] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى: «أَنْ كُلَّ عَبْدٍ لِي مُسْلِمٌ حُرٌّ»، وَلَهُ عَبِيدُ مُسْلِمُونَ وَنَصَارَى يَوْمَ أَوْصَى، فَأَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بَعْضُ رَقِيقِهِ، فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ كَانَ مُسْلِمًا يَوْمَ أَوْصَى.

وكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «إِنْ مِتُّ فِي سَفَرِي هَذَا، فَكُلَّ مَمْلُوكٍ لِي مُسْلِمٌ حُرٌّ»<sup>(٢)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا عَتَقَ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا فِي وَقْتِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ مَرَضِهِ أَوْ سَفَرِهِ، فَلَا يَعْتَقُ غَيْرَهُ مِمَّنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ عَتَقَهُ.



[٣٠٩٧] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى: «بِعَتَقِ رَقَبَةٍ»، وَلَمْ يُسَمِّ ثَمَنًا، وَأَوْصَى بِوَصَايَا، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى مَالِ الْمَيِّتِ:

﴿ فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا، رُفِعَ فِي قِيَمَةِ الرَّقَبَةِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، المدونة [٣٢٩/٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، المدونة [٣٢٨/٤].

﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاسِعًا، جُعِلَتْ مِنْ قَدْرِ الْمَالِ، ثُمَّ يَحَاصُّ بِهَا أَهْلُ  
الْوَصَايَا <sup>(١)</sup> 》.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ قَدْرُ قَلَّةِ الْمَالِ وَكَثْرَتِهِ، يَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ  
الْوَصِيُّ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى، إِذْ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ. 》



[٣٠٩٨] مسألة: قال: «وَمَنْ أَوْصَى: «أَنْ يَبَاعَ غُلَامُهُ مِمَّنْ أَحَبَّ»، وَلَمْ يَتْرَكْ  
مَالًا يَكُونُ فِي ثُلُثِهِ، فَإِمَّا بَاعُوا، وَإِمَّا أَعْتَقُوا ثُلْثَهُ بَتْلًا <sup>(٢)</sup> 》.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِ أَرَادَ بِوَصِيَّتِهِ بَيْعَهُ مِمَّنْ أَحَبَّ إِدْخَالَ  
الْمَنْفَعَةِ عَلَى الْعَبْدِ، فَإِمَّا بَاعَهُ الْوَرِثَةُ مِمَّنْ أَحَبَّ، وَإِمَّا أَعْتَقُوا ثُلْثَهُ، لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ  
أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَنْفِيزِ الْوَصِيَّةِ، إِمَّا عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمُوصِي، أَوْ جَعَلَ  
ذَلِكَ فِي الثُّلُثِ إِنْ كَانَ فِيهَا تَعَدُّ أَوْ حُمِلَ عَلَى الْوَرِثَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ <sup>(٣)</sup> 》.



[٣٠٩٩] مسألة: قال: «وَمَنْ قَالَ: «اشْتَرَوْا هَذَا الْغُلَامَ بِمَا قَامَ فَأَعْتَقُوهُ فِي  
ثُلْثِي»، فَاْمْتَنَعَ الْقَوْمُ إِلَّا بِالثُّلُثِ، فَلَا يُزَادُوا عَلَى: الْقِيَمَةِ وَثُلْثِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ <sup>(٤)</sup> 》， فَإِنْ  
بَاعُوا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ. 》

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، الجامع لابن يونس [١٩/٦٧٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، الجامع لابن يونس [١٩/٦٨٣].

(٣) ينظر: المسألة [١٩٠٨].

(٤) قوله: «على: القيمة وثُلْثِ قيمة العبد»، كذا في شب وجه، وفي عز ١٥/ب: «على



ولا يُعْجَلُ في ذلك، فعسى أن تطيب أنفسهم، أو يموت فيملك العبدَ غيره.  
ولنُنظر على قدر ما يُرى في الاجتهاد، فإذا بلغ ذلك، فليس على الوارث أن  
يبتاع رقبةً بقضاءٍ من السلطان، فإن طاب نفساً بذلك فهو أفضل<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا أَرَادَ شِرَاءَهُ، وَالنَّاسَ لَا يَشْتَرُونَ الشَّيْءَ إِلَّا  
بِمِثْلِ ثَمَنِهِ أَوْ أَزِيدَ مِنْهُ قَلِيلًا، وَذَلِكَ بِزِيَادَةِ الثَّلَاثِ مِنْ ثَمَنِهِ، هَذَا [ج ١٩١/ب] هُوَ الْغَالِبُ  
مِنْ حَالِ النَّاسِ.

فإن لم يبيعوا<sup>(٢)</sup> به، فليس على الورثة غير ذلك؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ عَتَقَهُ إِلَّا بِأَنْ  
يُشْتَرَى بِثَمَنِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةٍ تَشْبَهُ الزِّيَادَةَ فِي مِثْلِهِ عَلَى الْمَعْرُوفِ، لَا عَلَى الشَّطْطِ  
وَالْحَمْلِ عَلَى الْوَرِثَةِ، فليس على الورثة أكثر من ذلك.



[٣١٠٠] مسألة: قال: ولو قال: «بيعوا غلامي مِمَّنْ أَحَبَّ»، فَأَحَبَّ رَجُلًا،  
فقال: «لا آخذه إِلَّا بعشرة»، قيل للورثة: «بيعوه، وضعوا له ثلث الثمن»، فليس  
عليهم أكثر من ذلك<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بَيْعَهُ بِمَا يَبَاعُ مِثْلَهُ، وَذَلِكَ بِثَمَنِهِ، أَوْ أَقَلَّ

ثلث قيمة العبد».

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٥)، النوادر والزيادات [١١/٥١٢].

(٢) قوله: «بيعوا»، يعني من يملك العبد.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، المدونة [٤/٣٢٥].

منه بمقدار ثلث ثَمَنِهِ<sup>(١)</sup>، فإذا طلب بأقل من ذلك، فليس ذلك على الوارث؛ لأنَّ الموصي لم يرد ذلك.



[٣١٠١] مسألة: قال: وإذا أوصى: «أن يُشترى عبدٌ لبعض ورثته فيعتقُ

عنه»:

﴿ فقد قيل: إنَّ الوارث والأجنبيَّ سواء.﴾

﴿ وقيل: إذا أبى أن يبيعه بقيمته، لم يُزَدْ كما يُزَادُ في الأجنبيِّ<sup>(٢)</sup>، وهذا أحبُّ إلينا<sup>(٣)</sup>.﴾

﴿ إنما قال: «إنَّ الوارث والأجنبيَّ سواء»؛ لأنَّه أراد إيصال المنفعة إلى العبد الموصي بعتقه، ولم يرد بذلك إيصال المنفعة إلى الوارث، فلا فرق في ذلك بين الوارث والأجنبيِّ؛ لأنَّه لم يكن قصده في هذا الوصية للوارث.

ووجه القول الآخر - أنه لا يُزَادُ - : لأنَّ في ذلك وصيةً لوارث، ولا تجوز

(١) قوله: «ثلث ثمنه»، لأنَّ الثلث هو ضابط اليسير عند المالكية، كما ذكره الشارح في عدد من المواضع.

(٢) قوله: «الأجنبي»، هو المذكور في المسألة السابقة، وأنه يزاد في قيمة العبد بمقدار الثلث، فهذه المسألة في الوارث، وما قبلها في الأجنبي.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، النوادر والزيادات [٥١٣ / ١١].

الوصية للوارث، إلا أن يجيز الورثة، ولم يُرد بهذا العبد، وإنما أراد المنفعة لو ارثه مع عتق العبد، وهذا القول كأنه أولى، والله أعلم.



[٣١٠٢] مسألة: قال: ومن أوصى: «أن يباع عبده مِمَّنْ يُعْتَقُهُ»، فَإِنَّهُ يَوْضَعُ ثُلْثُ ثَمَنِهِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهِ إِلَّا بِالنِّصْفِ، فَلَا يُوَضَعُ إِلَّا الثُّلُثُ.

وقد قيل: يباع بما أُعْطِيَ، وَيُجْعَلُ فِي ثُلْثِ الْمِيتِ، وَالْأَوَّلُ أَعْجَبُ إِلَيْنَا<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَبَاعُ بِحَاطِطَةٍ أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِ ثَمَنِهِ»؛ فَلَأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْصَى بِبَيْعِهِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ مِنْ بَيْعِهِمْ، وَلَيْسَ يَعْرِفُونَ فِي بَيْعِهِمْ حَاطِطَةً أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَمْ يُرَدِّ إِخْرَاجَهُ عَنْ مَلَكِهِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْبَيْعِ.

ووجه القول الآخر: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْوَصِيَّةِ أَيْضًا<sup>(٢)</sup> الْمَنْفَعَةَ لِلْعَبْدِ بَعْتَقَهُ، فَإِمَّا بَاعُوهُ بِمَا جَاءَ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِلَّا أَعْتَقُوهُ مِنْ ثَلَاثِهِ، بِالْغَا مَا بَلَغَ ثَلَاثُهُ، وَكَأَنَّ وَجْهَ الْقَوْلِ الْأَوَّلُ أَبْيَنُ.



[٣١٠٣] مسألة: قال: ومن [ج ١٩٢/١] قال: «بَيَعُوا عَبْدِي مِمَّنْ أَحَبُّ»، فَقَالَ: «أَحَبُّ فَلَانًا»، فَبَاعُوهُ مِنْهُ بِثَمَنِ هُوَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ، وَلَمْ يُعْلِمُوهُ مَا أَوْصَى بِهِ الْمِيتُ، فَطَلَبَ ذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، المدونة [٤/٣٢٥]، النوادر والزيادات [١٢/٥١١].

(٢) قوله: «أَيْضًا»، كَذَا رَسَمَهَا فِي شَبِّ، وَفِي جِه: «إِصَال».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، البيان والتحصيل [١٣/٦١].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْصِ لِلْمَبْتَاعِ لِلْعَبْدِ بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا قَصَدَ بِالْوَصِيَّةِ الْعَبْدَ، فَإِذَا اشْتَرَاهُ بَثْمَنٍ مِثْلِهِ، فَقَدْ وَصَلَ الْعَبْدَ إِلَى مَا أُرِيدَ بِهِ مِنَ الْمَنْفَعَةِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمَبْتَاعِ فِي الْوَصِيَّةِ. ﴾



[٣١٠٤] مسألة: قال: ومن أوصى في عبدٍ له: «أَنْ يُبَاعَ مِمَّنْ يُعْتَقُّ، وَلَا يُخْرَجُ مِنْ ثُلْثِهِ»، قال: فَيُخَيَّرُ الْوَرِثَةُ فِي ثُلْثِهِ<sup>(١)</sup>:

⇐ بَوْضَعُ ثَلَاثِ ثَمَنٍ رَقْبَتَهُ.

⇐ وَفِي أَنْ يَقْطَعُوا بِثَلَاثِ مَالِ الْمَيِّتِ<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَنْفِيزِ وَصِيَّةِ الْمَيِّتِ، إِمَّا بِمَا أَوْصَى بِهِ، أَوْ إِخْرَاجِ الثَّلَاثِ فِيمَا أَوْصَى بِهِ إِنْ كَانَ مَا أَوْصَى بِهِ فِيهِ حَيْفٌ عَلَى الْوَرِثَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup>. ﴾



[٣١٠٥] مسألة: قال: ومن أخدم عبداً رجلاً سنيّاً [ن] ثمَّ هو حرٌّ، ثمَّ مات المُخْدَمُ، فَإِنَّهُ يَخْدُمُ وَرَثَتَهُ بِقِيَّتِهَا، ثُمَّ يَعْتَقُ.

(١) قوله: «في ثلثه»، كذا في شب، وفي جه وعز ١٥/ب: «في بيعه».

(٢) قوله: «بثلث مال الميِّت»، كذا في شب وجه، وقد كتب فوق السطر في نسخة عز ١٥/ب: «في العبد».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، المدونة [٤/٣٢٥].

(٤) ينظر: المسألة [١٩٠٨].

وإن مات الخادم وترك مالا، رجع إلى ورثة الموصي<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمُخْدَمَ قَدْ مَلَكَ خِدْمَةَ الْعَبْدِ السَّانِنِ الَّتِي أَخْدَمَهَا، فَإِذَا مَاتَ، وَرَثَ ذَلِكَ وَرَثَتَهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ مَلَكَوا عَنْهُ مَا كَانَ يَمْلِكُهُ مِنْ مَنَافِعِ الْمَالِ وَالْخِدْمَةِ. ﴾

ومال العبد المخدّم إذا مات قبل تَقْضِي الخِدمة لورثة الموصي ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ عَبْدًا، فَيُورَثُ بِالرَّقِّ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَهُ أَحْكَامُ الْعَبْدِ حَتَّى تَنْقُضِيَ سَنَوَاتُ الْخِدْمَةِ، بِمَنْزِلَةِ الْعَبْدِ الْمَعْتَقِ إِلَى أَجَلٍ، إِنَّمَا يَعْتَقُ بِمَجِيءِ الْأَجَلِ لَا مَا قَبْلَهُ.



[٣١٠٦] مسألة: قال: وإذا أوصى رجل لرجل: «بخدمَةِ عبْدٍ حَيَاتِهِ»، فإذا مات، رجع العبد إلى ورثته، «خَيْرَ الْوَرِثَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَإِنْ أَجَازُوا، وَإِلَّا أَعْطَوْهُ ثُلْثَ الْعَبْدِ بَتَلًا»<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْصَى بِمَا لَيْسَ لَهُ، خَيْرٌ وَرَثَتُهُ بَيْنَ إِجَازَةِ ذَلِكَ، أَوْ قَطْعِ ثُلْثِهِ وَجَعَلَ الْوَصِيَّةَ فِيهِ »<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا الْمَوْصِي لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَوْصِيَ بِخِدْمَةِ الْعَبْدِ حَيَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ حَصَّةِ الثَّلْثِ، فَوَجِبَ رَدُّ ذَلِكَ إِلَى الثَّلْثِ إِنْ لَمْ يُجْزَ الْوَرِثَةُ، فَكَانَ ثُلْثُ الْعَبْدِ مُلْكًا لِلْمَوْصِي لَهُ بِالْخِدْمَةِ. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٦)، النوادر والزيادات [١٣ / ٤٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٦).

(٣) ينظر: المسألة [١٩٠٨].

[٣١٠٧] مسألة: قال: ومن أوصى في عبدٍ - ليس له عبدٌ غيره - : «أن يخدم وارثاً من ورثته سنين، ثمَّ هو حرٌّ»، فعليه أن يخدم إلى تلك السنين، ثمَّ يعتق، وإن أجاز الورثة للوارث الخدمة، فهو جائزٌ، وإن أبوا، فهي بينهم على كتاب الله عزَّ وجلَّ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ [ج ١٩٢/ب] ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ مَدَّةِ الْخِدْمَةِ، فَلَا يَعْتَقُ قَبْلَهَا. وَالْخِدْمَةُ فَهِيَ بَيْنَ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ إِنْ لَمْ يَجِزْ وَهِيَ لِلْوَارِثِ الَّذِي أَوْصَى لَهُ الْمَيِّتُ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَرِثَةِ، وَلَمْ يَجُزْ رَدُّ عِتْقِهِ الَّذِي قَدْ أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ. »



[٣١٠٨] مسألة: قال: وإذا أوصى رجلٌ: «بثلثٍ ما لي لرجلٍ، وبغلامٍ يخدم رجلاً ما عاش، ثمَّ هو حرٌّ»، فكان العبد هو الثلث، بُدِيَ بالعبد، ثمَّ نُظِرَ إلى الخدمة فتَحَاصَّ<sup>(٢)</sup> فيها جميعاً، الَّذِي أَوْصَى له بثلثه، والَّذِي أَوْصَى له بهذا، قُومٌ<sup>(٣)</sup> له من خدمته أو إجارته إن كانت له إجارة.

فإذا مات الَّذِي له خِدْمَةُ الْعَبْدِ ما عاش، عَتَقَ الْعَبْدُ<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٦).

(٢) قوله: «فتَحَاصَّ»، كذا في شب، وفي ج ١٦/أ: «فتَحَاصَّ».

(٣) قوله: «والَّذِي أَوْصَى له بهذا، قُومٌ»، كذا في شب، وفي ج ١٦/أ: «والَّذِي أَوْصَى له بما قُومٌ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، الموطأ [١١٠٨/٤].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْحَرِيَّةِ قَدْ ثَبَتَ لِهَذَا الْعَبْدِ، لَا يَجُوزُ رَدُّهَا،  
فِيَجِبُ أَنْ يَعْتَقَ بَعْدَ تَقْضِي خِدْمَتِهِ لِلْمُخْدَمِ.

فَلَمَّا أَوْصَىٰ مَعَ عَتَقِهِ بِوَصَايَا، لَمْ تَكُنْ لَهُ غَيْرَ هَذِهِ الْخِدْمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ  
إِلَىٰ أَخْذِ أَكْثَرِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَرِثَةِ.

فاجْتَمَعَ الْمَوْصِيُّ لَهُ بِالْخِدْمَةِ وَالْمَوْصِيُّ لَهُ بِالثُّلْثِ فِي الْخِدْمَةِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ  
بِقَدْرِ مَا أَوْصَىٰ لَهُ، تُقَوِّمُ الْخِدْمَةَ، ثُمَّ يُنْظَرُ كَمْ مَقْدَارِهَا مِنْ ثُلْثِهِ، فَيَجْتَمِعَانِ فِي  
الْخِدْمَةِ بِحَسَبِ ذَلِكَ.

فَإِذَا مَاتَ الَّذِي أَوْصَىٰ لَهُ بِالْخِدْمَةِ، عَتَقَ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ يَحْبِسُهُ عَنْ  
الْحَرِيَّةِ الْخِدْمَةَ.

وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَوْصِيِّ لَهُ بِالثُّلْثِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ أَوْلَىٰ مِنْ سَائِرِ الْوَصَايَا، - إِذَا  
كَانَ عِتْقُ عَبْدٍ بَعِيْنِهِ -، لِقُوَّةِ سَبَبِهِ وَوَكُودِ حَرَمَتِهِ.



[٣١٠٩] مسألة: قال: ومن أوصى فقال: «جَارِيتِي تَحْضِنُ فَلَانًا ابْنِي إِلَيَّ  
أَجَلٍ، ثُمَّ هِيَ حَرَّةٌ»، فَمَاتَ الصَّبِيُّ، فَإِنَّهَا حَرَّةٌ حِينَ مَاتَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي كَانَ يَحْبِسُهَا عَنْ الْحَرِيَّةِ حِضَانَةُ الصَّبِيِّ فَإِذَا  
مَاتَ، صَارَتْ حَرَّةً.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، النوادر والزيادات [١٣/ ٥١].

وهذا إذا لم تكن الجارية من جوارى الخدمة، وإنما هي للحضانة، وقد قال مالكٌ هذا في غير هذا الموضع<sup>(١)</sup>.

فأمّا إذا كانت من جوارى الخدمة، خَدَمَتْ وَرَثَةَ الْمَيْتِ إِلَى تَقْضِي مَدَّةِ الْحَضَانَةِ، ثُمَّ تَكُونُ حُرَّةً؛ لَأَنَّهَا كَذَلِكَ أُعْتِقَتْ.



[٣١١٠] مسألة: قال: ومن أخدم رجلاً عبده حياته، ثمّ هو حرٌّ، فأعتقه الذي له الخدمة، فإنّ عتقه جائزٌ، وإنّ أعتقه السيّد لم يَجْزُ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِتْقَ مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ لَيْسَ فِيهِ إِبْطَالُ حَقِّ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَرَكَ مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْخِدْمَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْبِسُهُ عَنِ الْحَرِيَّةِ.

وَعِتْقُ سَيِّدِهِ فِيهِ [ج ١٩٣/١] إِبْطَالُ حَقِّ الْمُخْدَمِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ الَّذِي لَهُ الْخِدْمَةُ فَيَجُوزَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ حَقَّهُ مِنَ الْخِدْمَةِ.



[٣١١١] مسألة: قال: ومن قال له<sup>(٣)</sup>: «اخدمني سنةً وأنت حرٌّ»، فأَبَقَ أَوْ مَرَضَ حَتَّى مَضَى الْأَجَلَ، فَهُوَ حُرٌّ، وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المسألة [٣١١٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، النوادر والزيادات [٤٨/١٣].

(٣) قوله: «ومن قال له»، كذا في شبّ، وفي جه وعز ١٦ أ: «ومن قال لغلام له».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، المدونة [٥٢٨/٢].



﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يَعْتَقُ»؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَلَّقَ عَتَقَهُ بِمَجِيءِ السَّنَةِ، فَإِذَا جَاءَتِ السَّنَةُ، عَتَقَ، وَسَوَاءٌ كَانَ أَبَقًا أَوْ مَرِيضًا؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْعَتَقِ قَدْ أَتَتْ، فَوَقَعَ الْعَتَقُ لَهَا.



[٣١١٢] مسألة: قال: ومن أوصى: «أَنَّ جَارِيَتَهُ تَخْدُمُ ابْنَهُ، ثُمَّ هِيَ حُرَّةٌ، فَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ، فَتُلْثِي يُحِبُّ بِهِ»، فَإِنَّ الْخِدْمَةَ بَيْنَ الْوَرِثَةِ حَتَّى يَبْلُغَ وَتَعْتَقَ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا قَصْدُ الْإِضْرَارِ بِالْوَرِثَةِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْقُرْبَةَ فِي وَصِيَّتِهِ بِالْحَبِّ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ خِدْمَةُ الْجَارِيَةِ حَتَّى يَبْلُغَ بَيْنَ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ، ثُمَّ تَعْتَقَ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بَعْتَقُهَا لَا يَجُوزُ رَدُّهَا، وَخِدْمَتُهَا لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِأَمْرِ الْوَرِثَةِ، فَكَانَتْ بَيْنَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.



[٣١١٣] مسألة: قال: ومن قال لجاريته في حياته أو موته: «أَرْضِعِي هَذَا الصَّبِيَّ سَنَتَيْنِ وَأَنْتِ حُرَّةٌ»، فَمَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ السَّنَتَيْنِ، فَذَلِكَ يَخْتَلِفُ:

﴿ أَمَّا الْجَارِيَةُ الَّتِي لِلْخِدْمَةِ وَالْإِمْتِهَانِ، فَلَا تَعْتَقُ حَتَّى تَمْضِيَ السَّنَتَانِ.

﴿ وَأَمَّا الَّتِي لَيْسَتْ لِلْخِدْمَةِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ وَلَا تُمْتَهَنُ، وَتَعْتَقُ<sup>(٢)</sup> مَكَانَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدَّ مِنْهَا غَيْرُ الْحَضَانَةِ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، النوادر والزيادات [١١ / ٣٥١]، الجامع لابن يونس

[١٩ / ٨٧٩]، البيان والتحصيل [١٢ / ٤٧٤].

(٢) قوله: «فَلَا تُسْتَعْمَلُ وَلَا تُمْتَهَنُ، وَتَعْتَقُ»، كَذَا فِي شَبِّ وَجْهِهِ، وَفِي عَزْ ١٦ / أ: «وَلَا تُسْتَعْمَلُ وَلَا تُمْتَهَنُ، فَتَعْتَقُ».

وكذلك الذي يوصي في الجارية بحضانة ولده، ثم هي حُرَّةٌ، ثم يموت الولد عن إثره، فإن كانت من جوارى المهنة، ورث ما بقي من خدمتها ورثة الموصي، ولا يرثه ورثة الموصي له<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا قُلْنَا: إِنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ عَتَقَهَا بَعْدَ الْأَجَلِ، فَلَا تَعْتَقُ قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْجَوَارِي الَّتِي فِيهَا الْخِدْمَةُ. ﴾

وتكون خدمتها بين ورثته على كتاب الله تعالى على ما بينناه، إلا أن يُجيزوا ذلك لابنه.

فأما إذا كانت لغير خدمة، وإنما هي للحضانة والرّضاع، فإنّها تعتق بعد موت ابنه؛ لأنّه لم يُرِدْ منها خدمة ولده، فكذلك لا تخدم ورثته.

وقوله: «إِنَّ خِدْمَتَهَا، يَرِثُهَا وَرَثَةُ الْمَوْصِي»؛ فَلَا تُنْهَمُ قَدْ مَلَكَوْا ذَلِكَ عَنِ الْمَوْصِي.

ولا يملكها ورثة الموصي له؛ لأنّ الموصي إنّما جعل ذلك له، ولو مات في حال حياة الأب، لرجع ذلك إلى أبيه، فكذلك يرجع إلى ورثته لا إلى ورثة الابن.



[٣١١٤] مسألة: قال: ومن أوصى: «أَنْ تُشْتَرَى لَهُ رَقَبَةٌ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا»،

فسام الوصي بـ غلام، وأبى سيده إلا [ج ١٩٣/ب] أربعين، فقال أخ له: «بِعْهُ، وَلَكَ عَلَيَّ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، النوادر والزيادات [١٣/٥٢].

عشرة دنانير»، ولم يعلم بذلك الوصي، فباعه وأعتقه، ثم عَلِمَ بذلك، فله في ذلك مُتَكَلِّمٌ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَارَكَهُ فِي الْعَتَقِ وَفِي ثَوَابِهِ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ بِأَنْ يَقُولَ: «أَنَا إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَنْفِرَ بِالثَّوَابِ فِي الْعَتَقِ لِلَّذِي أَوْصَانِي بِهِ».



[٣١١٥] مسألة: قال: وإذا [أُعْطِيَ]<sup>(٢)</sup> المملوك رجلاً مالاً على أن يشتريه من سيده ويُعْتِقَهُ، فاشتراه بذلك المال وأعتقه، فالعتق ماضٍ، والمال الذي اشتراه به لسيّد العبد؛ لِأَنَّهُ مَالُ عَبْدِهِ، وَيَتَّبَعُهُ بِثَمَنِهِ يَأْخُذُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ. وإن لم يكن عنده شيءٌ، لم يكن له عِتْقٌ، ورجع العبد إلى سيده. وإن لم يكن أعتقه، رجع العبد إلى سيده إذا كان معسراً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي مَالِ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ حَقًّا، فَمَا دَفَعَهُ إِلَى مَنْ اشْتَرَاهُ بِهِ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالُهُ، وَيَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرِي ثَمَنُهُ ثَانِيَةً بَدَلَ عَبْدِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ، وَيَنْفِذُ عَتَقَهُ -؛ لِأَنَّهُ أَعْتَقَ مَا قَدْ مَلَكَهُ بِالْشِرَاءِ -، إِنْ كَانَ مُوسِراً.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٧)، البيان والتحصيل [٤٦٧/١٢].

(٢) ما بين [ ]، مشار إليها بعلامة إلحاق في شب، ولكن الحاشية مطموسة، وهي مثبتة في جه وعز ١٦/أ.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٨)، النوادر والزيادات [٤٦٠/١٢].

فإن لم يكن موسراً لم يجز عتقه؛ لأنَّ عِتْقَ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ لَهُ الدَّيْنُ.

ولأنَّ البائع له إِنَّمَا بَاعَهُ بِالنَّقْدِ، فإذا لم ينقده المشتري الثمن، لم يجز عتقه؛ لأنَّ البائع إِنَّمَا أَخْرَجَ مَا لَهُ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بِدَلِهِ فِي الْحَالِ - وَهُوَ الثَّمَنُ -، فإذا لم يكن ذلك عند المشتري لِعُسْرِهِ، لم يجز عتقه، ورجع عبداً للبائع، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ بَعْتَهُ إِيَّاهُ وَيَتَّبِعُهُ بِثَمَنِهِ فِي ذِمَّتِهِ، فيجوز ذلك؛ لأنَّ البائع ترك حقه.



[٣١١٦] مسألة: قال: وَمَنْ أَعْطَى بَعْبِدٍ أَرْبَعِينَ لِيُعْتِقَهُ، فَأَبَى سَيِّدُهُ إِلَّا خَمْسِينَ، فَقَالَ الْعَبْدُ: «لَا تَحْرَمْنِي، وَخُذْ مِنْهُ أَرْبَعِينَ، وَارْتَبْ عَلَيَّ عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ»، - يعني: دِينَاراً -، وَذَلِكَ بِعِلْمِ الْمَشْتَرِي، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَالْعِتْقُ مَاضٍ، وَالْوَلَاءُ لِلْمَشْتَرِي<sup>(١)</sup>.

كَهْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ الْمَشْتَرِي، فَقَدْ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ، فَيُلْزَمُهُ ذَلِكَ، كَمَا يَأْذُنُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَيُلْزَمُهُ الَّذِي يَسْتَدِينُهُ.

وإن كان بغير علم المشتري، لم يلزم العبد ذلك، كما لو استدان العبد بغير إذن سيِّده، أَنَّ ذَلِكَ لَا [ج٤١٩٤/١] يُلْزَمُهُ، وَلِلْسَيِّدِ أَنْ يُبْطِلَ ذَلِكَ عَنْهُ.



[٣١١٧] مسألة: قال: وَإِنْ أَعْطَى بِالْعَبْدِ أَرْبَعِينَ، فَأَبَى السَيِّدُ إِلَّا خَمْسِينَ،

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٨)، البيان والتحصيل [٤٣٠ / ١٤].

فقال العبد للسيد: «أنا أُشهدُ لك عليّ بعشرة»، ولم يعلم المشتري، ففعل فأشهدَ عليه، ثمَّ باعه، فأعتق، فليس ذلك بجائرٍ، ولا شيء له على العبد<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْبَائِعِ أَنْ يُلْزَمَ ذِمَّةَ الْعَبْدِ الَّذِي بَاعَهُ دِينًا بغير إذن المشتري، فإذا فعل ذلك، لم يلزم ذِمَّةَ العبد ذلك، ولم يكن له أن يتبعه في دينه وإن أُعتق، كالعبد إذا استدان بغير إذن سيده، لم يلزمه ذلك في ذمته إذا أُعتق إذا أبطل السيد عنه.

وكذلك المحجور عليه إذا استدان بغير إذن وليه، لم يلزمه الدين إذا صَلَحَتْ حاله وزال الحجر عنه<sup>(٢)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٨)، وقد تقدمت هذه المسألة في [٣٠٢٦].

(٢) جاء بعد هذا الموضع في جه، وفي منتصف الصفحة: كتاب الفرائض، وما بعده من مسائل الفرائض، بينما في شب، وفي منتصف الصفحة: كتاب الجامع، وما بعده من المسائل، وفي عز في صفحة جديدة: [ما] جاء في أمّهات الأولاد، مما يبين الاختلاف بين النسخ في ترتيب الكتاب، وقد تقدّم الكلام على هذا في المقدمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الفرائض<sup>(١)</sup>

[٣١١٨] قال عبد الله: قال مالك: الأخ للأب والأم، أولى بالميراث من

الأخ للأب<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكر: هذا لأنه أقوى سبباً منه؛ لأنه قد جمع رَحِمًا وتعصبًا،

فكان أولى، ولا خلاف فيه بين أهل العلم.

قال أبو بكر: ما كان فيه خلاف بين أهل العلم، ذكرت بعض الحجاج فيه،

وما كان وفاقًا، ذكرت معنى القول فيه.



[٣١١٩] مسألة: قال: والأخ للأب، أولى من ابن الأخ للأب والأم<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا جاء كتاب الفرائض في هذا الموضع في جه، وفي منتصف الصفحة، بينما جاء

كتاب الجامع في نسخة شب، وهو في منتصف الصفحة.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٨/٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٩/٣]، التفريع مع شرح التلمساني

﴿ هذا؛ لأنَّ أخا الإنسان أقرب إليه من ابن أخيه، وهذا ما لا خلاف فيه. ﴾



[٣١٢٠] مسألة: قال: وابن الأخ مِنْ قَبْلِ الأبِّ والْأُمِّ، أولى من ابن الأخ من

قَبْلِ الأبِّ<sup>(١)</sup>.

﴿ هذا لأنَّه أوكد سبباً؛ لأنَّه يَنْسَبُ إلى المَيِّتِ بمن جمع رَحِمًا وتعصياً، فصار أولى مِمَّنْ يَنْسَبُ إليه بالتَّعْصِيبِ وحده، وهذا ما لا خلاف فيه. ﴾



[٣١٢١] مسألة: قال: وابن الأخ مِنْ قَبْلِ الأبِّ، أولى من ابْنِ ابْنِ الأخ مِنْ

قَبْلِ الأبِّ والْأُمِّ<sup>(٢)</sup>.

﴿ هذا لأنَّه أقرب إلى المَيِّتِ، فهو أولى بالميراث؛ لقربه وقوَّة سببه، وهذا ما لا خلاف فيه. ﴾



[٣١٢٢] مسألة: قال: وابنُ ابْنِ الأخِ للأبِّ، أولى من العمِّ - أخِي الأبِّ

للأبِّ والْأُمِّ<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٩ / ٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٩ / ٣]، التفريع مع شرح التلمساني [٣٢١ / ١٠].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٩ / ٣]، التفريع مع شرح التلمساني [٣٢١ / ١٠].

﴿ هذا لأنَّ ولد أخِي الإنسان أقرب إليه من عمِّه؛ لأنَّ ولد أخيه هو من ولد أبيه، وعمُّه ولد جدِّه دون أبيه، وهذا لا خلاف فيه. ﴾



[٣١٢٣] مسألة: قال: والعمُّ - أخو الأب من قِبَلِ الأب والأمِّ -، أولى من العمِّ - أخِي الأب [ج٤/١٩ ب] من قِبَلِ الأب - (١).

﴿ هذا لأنَّه أقوى سبباً؛ لأنَّه قد اجتمع له القربى من جهة أبيه وأمِّه، كالأخ للأب والأمِّ، هو أولى بالميراث من الأخ للأب؛ لقوة سببه، وهذا لا خلاف فيه. ﴾



[٣١٢٤] مسألة: قال: والعمُّ - أخو الأب من قِبَلِ الأب -، أولى من ابن العمِّ - أخِي الأب من قِبَلِ الأب والأمِّ - (٢).

﴿ هذا لأنَّه أقرب إلى الميِّت وأقوى سبباً منه، فصار أولى، كما أنَّ الأخ للأب أولى بالميراث من ابن الأخ للأب والأمِّ؛ لقرب الأخ للأب من أخيه، وبُعدِ ابن الأخ والأمِّ منه. ﴾



(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٣/٧٣٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٣/٧٣٩].



[٣١٢٥] مسألة: قال: وابن العمّ - من قَبَلِ الأب والأمّ -، أولى من ابن العمّ من قَبَلِ الأب<sup>(١)</sup>.

هـ هذا؛ لأنّه أقوى سبباً؛ لأنّه يتوصّل إلى الميّت بمن جمع رَحِمًا وتعصياً، ولا خلاف في ذلك.



[٣١٢٦] مسألة: قال: وابن العمّ - للأب -، أولى من عمّ الأب - أخي الأب من قَبَلِ الأب والأمّ -<sup>(٢)</sup>.

هـ هذا؛ لأنّه أقرب إلى الميّت؛ لأنّه من ولد جدّه، والآخر من ولد أبي جدّه، وجدّ الإنسان أقرب إليه من أبي جدّه، وكذلك ولده.

ألا ترى: أنّ أخا الإنسان أقرب إليه من عمّه، لأنّ أخاه من ولد أبيه، وعمّه من ولد جدّه.

قال أبو بكر: وقد ذكر مالكُ جملة ذلك بأن قال: «أولاهم بالميراث أقعدهم به نسباً، ولو بأبٍ واحدٍ، فإذا اجتمعوا جميعاً من النسب بالميت فلقوه إلى أبٍ واحدٍ، فهم في الميراث سواء، فإن كان بعضهم يُفْضَلُ بأنه ابن أخٍ للأب الذي التقوا إليه لأبيه وأمّه، ومن بقي إنّما هم بنو أخيه من قَبَلِ أبيه فقط، فالميراث للذي يفضلهم بولادة الأمّ دونهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٩).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٧٣٩ / ٣].

(٣) ينظر: الموطأ [٧٣٩ / ٣].

فهذا جملة ما ذكره، والأصل في هذا، أَنَّهُ يُرَاعَى فِي الْأُولَى بِالْمِيرَاثِ قُوَّةُ

السَّبَبِ:

❖ فتارةً يكون باجتماع شيئين: رَحِمٍ وَتَعْصِيبٍ، وَإِنْ بَعُدَتِ الْوَلَادَةُ.

❖ وتارةً بأن يُقَارَنَ قَرُبُ الْوَلَادَةِ مِنَ الْمَيِّتِ التَّعْصِيبَ وَالرَّحِمَ، فَيَكُونُ

أُولَى مِمَّنْ فِيهِ التَّعْصِيبُ وَالرَّحِمَ وَلَيْسَ لَهُ قَرَبٌ وَلَادَةٍ، وَهَذِهِ جَمْلَةٌ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهَا.



[٣١٢٧] مسألة: قال: والجَدُّ أَبُو الْأَبِ، أُولَى مِنْ ابْنِ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ<sup>(١)</sup>.

❧ هذا؛ لِأَنَّ الْجَدَّ يَتَوَصَّلُ إِلَى الْمَيِّتِ بِأَبِيهِ، يَقُولُ: «أَنَا [جده ١٩/١] أَبُو أَبِيهِ»،

وَإِبْنُ الْأَخِ إِنَّمَا يَتَوَصَّلُ بِالْأَبِ، فَصَارَتْ وَصْلَةُ ابْنِ الْأَخِ أَبْعَدَ مِنَ الْجَدِّ، فَضَعَفَ سَبَبُهُ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْجَدُّ أُولَى بِالْمِيرَاثِ مِنْهُ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.



[٣١٢٨] مسألة: قال: وابنُ الْأَخِ - مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ -، أُولَى مِنَ الْعَمِّ -

أَخِي الْأَبِ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ -<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٣/ ٧٤٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٢٩)، الموطأ [٣/ ٧٤٠].

هَذَا؛ لِأَنَّ ابْنَ الْإِخْ مِنْ وَلَدِ الْأَبِّ، وَالْعَمُّ مِنْ وَلَدِ الْجَدِّ، وَوُلِدَ الْأَبُّ أَوَّلِيَّ  
بِالْمِيرَاثِ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنَ الْمَيِّتِ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ.



[٣١٢٩] مَسْأَلَةٌ: قَالَ: وَلَا يَرِثُ: ابْنُ الْإِخْ لِلْأُمِّ، وَلَا الْجَدُّ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، وَلَا  
عَمُّ - أَخُو أَبِي لِلْأُمِّ -، وَلَا خَالَ، وَلَا جَدَّةً - أُمُّ أَبِي الْأُمِّ -، وَلَا بِنْتَ أَخٍ، وَلَا عَمَّةً،  
وَلَا خَالَهٗ<sup>(١)</sup>.

هَـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءَ لَيْسَ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَرُضٌ، وَلَا فِي سُنَّةِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مُسَمًّى، وَلَا وَجِبَ إِعْطَاؤُهُمْ شَيْئًا مِنْ جِهَةِ  
الْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَّا الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الْمَوَارِيثَ وَدَلَّاهُمْ عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا  
لَمْ يَكُنْ لَهُؤُلَاءَ ذِكْرٌ نَصٌّ وَلَا دَلَالَةٌ، لَمْ يَجْزِ إِعْطَاؤُهُمْ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ لَا يَسْتَحِقُّونَ شَيْئًا مِنْ  
الْمِيرَاثِ: قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، وَقَالَ:  
﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، فَلَمَّا قَدَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا  
لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَحَصَرَهُ، لَمْ يَجْزِ أَنْ يُزْدَنَ عَلَيْهِ، فَتَصِيرَ الْبِنْتُ فِي اسْتِحْقَاقِ كُلِّ  
الْمَالِ كَالابْنِ، وَهَذَا يَبْعَدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نَصًّا وَلَا  
اسْتِدْلَالًا، قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْجَدَّةِ حِينَ سَأَلَتْهُ الْمِيرَاثَ: «مَا

أَعْلَمُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْئًا، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وكذلك قال عمر للجدة الأخرى<sup>(٢)</sup>، ولو كان لهما في كتاب الله شيءٌ، لم يذهب ذلك على أبي بكر وعمر.

فإن قيل: إن الله قال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup>﴾

[الأنفال: ٧٥]؟

قيل له: هذا إِنَّمَا يَثْبُتُ به ميراث ذوي الأرحام الَّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ، من: العصبه، والوالد، وغيرهم؛ لأنَّ الميراث كَانَ يُسْتَحَقُّ بالهجرة والإيمان دون القرابة والرحم، فنسخ الله ذلك بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>﴾ [الأنفال: ٧٥].

فإن قيل: فقد قال الله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا<sup>(٥)</sup>﴾؟ [جه ١٩٥/ب] <sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه مالك [٣/٧٣٢]، ومن طريقه أبو داود [٣/٤٠٩]، وابن ماجه [٤/٢٦]، وهو عند الترمذي [٣/٦٠٤]، والنسائي في الكبرى [٦/١١١]، وهو في التحفة [٨/٣٦١].

(٢) هو نفسه الأثر المتقدم.

(٣) ينظر الاعتراض في: أحكام القرآن للجصاص [٣/١١٣]، المبسوط للسرخسي [٣/٣٠].

(٤) ينظر: تفسير الطبري [١١/٣٠١].

(٥) ينظر الاعتراض في: أحكام القرآن للجصاص [٢/١٠٢].

(٦) الصفحة تبدأ عند قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ

قيل له: هذا لا يدلُّ على إعطائهم بالرحم.

ألا ترى: أنه قال: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾، وهؤلاء فلا يستحقُّون بالفرض، وإنما النساء هاهنا من جُعِلَ له فرضٌ مسمًى.

والدليل على أن ذوي الأرحام لا يستحقُّون الميراث برحمهم: أننا رأينا العمّة لا ترث مع العمّ شيئاً، فلو كانت ممّن يستحق الميراث بالرحم، لورثت مع أخيها، كالأخت أنّها ترث مع أخيها؛ لأنّها لمّا كانت ترث مُفْرَدَةً عن أخيها، فكذلك ترث إذا كانت معه، ولمّا لم ترث العمّة مع أخيها، علِمَ بهذا أنّها لا ترث إذا انفردت.



[٣١٣٠] مسألة: قال مالك: وميراث الولد من والدهم ووالدته: للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين إذا كانوا رجالاً ونساءً، فإن كُنَّ نساءً فوق اثنتينِ فلهنَّ ثلثا ما ترك، وإن كانت واحدةً فلها النصفُ، فإن كان معهم أحدٌ من أهل الفرائض وكان الولد ذكراً، بُدِيََ بأهل الفرائض فأعطوا فرائضهم، وكان ما بقي: للذكرِ مثل حظِّ الأنثيين<sup>(١)</sup>.

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾

[النساء: ١١].

الْوَلَدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴿١٠﴾

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٧١٩/٣].

وللأنثيينِ الثُّلثانِ، بدلالة: أَنَّ الواحدة إذا كانت مع الابن فلها الثلث، وهو أقوى سبباً من البنت، فوجب أن لا تنقُصَ عن الثلث مع من هو مثلها في القوة. وشيءٌ آخر، وهو أَنَّ الله لَمَّا جعل للأختين الثلثين لقوله: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وهما أبعد من البنات، فكان البنات أولى ألا تنقُصَ البنات منهنَّ عن الثلثين.



[٣١٣١] مسألة: قال: وولد الأبناء الذكور إذا لم يكن دُونهم ولدٌ، بمنزلة الولد سواءً، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ<sup>(١)</sup>.

هـ هذا، لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وولد الولد يقعُ عليهم اسم الولد، كما يقع على الولد الدُّنْيَةُ، فهذا ما خِلَافَ فيه<sup>(٢)</sup>، أَنَّهُمْ يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُ الْوَلَدُ الدُّنْيَةُ، إذا لم يكن [جه ١/١٩٦] ولدٌ دُنْيَةً.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٣/ ٧٢٠]، التفريع مع شرح التلمساني [٣٢٧/ ١٠].

(٢) قوله: «ما خِلَافَ فيه»، كذا رسمها في جه، ولعلها: «ما لا خِلَافَ فيه»، وقد حكى ابن عبد البر في الاستذكار [١٥/ ٣٩٤]، الإجماع على أن بني البنين، يقومون مقام ولد الصلب - عند عدم ولد الصلب -، يرثون كما يرثون، ويحجبون كما يحجبون.

[٣١٣٢] مسألة: قال: وإذا اجتمع ولد الصُّلبِ وولد الابن للصُّلبِ، فكان في ولد الصُّلبِ ذَكَرٌ، فلا فريضة لولد الابن معهم<sup>(١)</sup>.

☞ هذا لأنَّ ولد الصُّلبِ أقرب، فهم أولى بالميراث، ولا خلاف في ذلك.



[٣١٣٣] قال مالك: وإن لم يكن فيهم ذَكَرٌ، وكانت ابنتان فأكثر ذلك، فَإِنَّهُ لا ميراث لبنات الابن، إِلَّا أن يكون مَعَهُنَّ ذَكَرٌ - هو مِنَ الْمُتَوَفَّى - في قرابتهنَّ أو أبعد منهنَّ، فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَى من معه في درَجَتِهِ ومن فوقه فَضْلاً إِنْ كان، فيقتسمونه: للذَّكر مثل حظِّ الأنثيين<sup>(٢)</sup>.

☞ قال أبو بكر: إذا استحقَّ بنات الصُّلب الثُّلثين، لم يكن لمن دونهم من بنات الابن شيء؛ لأنَّهنَّ قد استغرقتن فرض البنات.

فإذا كان مَعَهُنَّ ذَكَرٌ في درجتهنَّ أو أسفلَّ منهنَّ، كان ما بقي للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين؛ لأنَّهم كلَّهم ولد الميِّت، والذَّكرُ يُعَصِّبُهُنَّ، كما يُعَصِّبُ ذَكَورُ وَلَدِ الصُّلبِ للبنات اللَّواتي معهم، حتَّى يصير ما تأخذ البنات أكثر ممَّا يأخذه الذكور الَّذِينَ مَعَهُنَّ، فكذلك لا يُمْنَعُ أن يُزَادَ بنات الابن على السِّدْسِ إذا كان ذلك من جهة القسمة الَّتِي طريقها التَّعْصِيبُ لا الرَّحْم.

---

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٣/ ٧٢٠]، التفريع مع شرح التلمساني [٣٢١/ ١٠].

(٢) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: الموطأ [٣/ ٧٢٠].

وهذا على ما قاله علي بن أبي طالب، وزيد بن ثابت، وغيرهم من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.



[٣١٣٤] مسألة: قال: وميراث الرجل من امرأته إذا لم تترك ولداً أو ولداً ابناً، النصف، فإن تركت ولداً أو ولد ابناً ذكر أو أنثى، فلزوجها الربع<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا؛ لأن الله جلَّ وعلا قال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾ [النساء: ١٢]، وهذا الإجماع.



[٣١٣٥] مسألة: قال: وميراث المرأة من زوجها إذا لم يترك ولداً أو ولداً ابناً، الربع، فإن ترك ولداً أو ولد ابناً ذكر أو أنثى، فلأمرأته الثمن<sup>(٣)</sup>.  
 وهذا، فلأن الله تعالى قال: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء: ١٢]، وولد الولد بمنزلة الولد، لا خلاف في ذلك.



(١) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة [٢٢٤ / ١٦]، الاستذكار لابن عبد البر [٣٩٥ / ١٥]، المغني لابن قدامة [١٢ / ٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٧٢١ / ٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٧٢١ / ٣].



[٣١٣٦] مسألة: قال: وميراث الأب من ابنه أو ابنته إذا مات أحدهما وترك ولداً، أو ولد ابن ذكرٍ أو أنثى، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلأبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً<sup>(١)</sup>.

[ج ١٩٦/ب] هـ هذا؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]<sup>(٢)</sup>، وهذا لا خلاف فيه.



[٣١٣٧] مسألة: قال: فإن لم يترك ولداً، ولا ولد ابن ذكرٍ أو أنثى، فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بأهل الفرائض، فيُعْطَوْنَ فَرَائِضُهُمْ، ويكون ما بقي للأب، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَقْلٌ مِنَ السُّدُسِ، فلا يُنْقَصُ منه شيئاً<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قال: «إِنَّهُ يُبْدَأُ بأهل الفرائض قبل الأب»؛ فَلَا تُهْمُ يَسْتَحِقُّونَ بالفرض المفرد، فيجب تبدُّلُهُمْ به، ثُمَّ يُعْطَى الأب ما بقي؛ لأنَّ فيه رَحِمًا وتعصيباً، يُعْطَى ما يستحقُّه بالرَّحِمِ، وما فَضِّلَ عن أهل الفرض يأخذه بالتَّعْصِيبِ.

فإن لم يُصِبْهُ بالتَّعْصِيبِ شيءٌ، لم يُنْقَصْ عن الفرض، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم.

فإن انفرد الأبوان بالمال، كان للأُمُّ الثُّلُثُ، وما بقي فللأب؛ لقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، والباقي للأب بالظَّاهِرِ والإجماع.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٣/٧٢٢].

(٢) قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ غير ظاهر في المخطوط.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٠)، الموطأ [٣/٧٢٢].

[٣١٣٨] مسألة: قال: وميراث الأم من ابنها وابنتها إذا مات أحدهما وترك ولداً، أو ولد ابن ذكرٍ أو أنثى، أو اثنين من الإخوة فصاعداً، ذكوراً أو إناثاً، من أم وأب، أو من أب، أو من أم، السدس.

فإن لم يترك ولداً، ولا ولد ابن، ولا اثنين من الإخوة فصاعداً، فإن للأم الثلث كاملاً، إلا في فريضتين فقط:

✽ إحداهما: أن يتوفى الرجل، ويترك امرأته وأبويه، فيكون لامرأته الربع، ولأمه الثلث ممّا بقي، وهو الربع من رأس المال.

✽ والأخرى: أن تتوفى المرأة، وتترك زوجها وأبويها، فلزوجها النصف، ولأمها الثلث ممّا بقي، وهو السدس من رأس المال.

والسنة: أن الإخوة في الفرائض، اثنان فصاعداً<sup>(١)</sup>.

✽ إنما قال ذلك؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، فعلم أن للأم السدس مع الولد.

وقال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، فحجبت الأم عن الثلث إلى السدس بالأخوين فصاعداً.

وأما إذا خلفت زوجاً وأبوين، فلأم ثلث ما تبقى؛ لأن سبيل الأبوين فيما يبقى من الميراث بعد أهل الفرائض، كسبيلهما ما لو انفردا به.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣١)، الموطأ [٧٢٢/٣]، شرح التفریع للتلمساني

وشيء آخر، وهو أن الله عزَّ وجلَّ إنّما جعل للأُم الثلث، حيث [جه ١٩٧/١]  
 جعل للأب الثلثين، فلا يجوز أن يُزاد عليه.  
 وكذلك إذا خَلَفَ زوجةً وأبوين، فإنَّ للأُم ثلث ما تبقى؛ لِمَا ذكرناه من  
 الدلالة.

وهذا قول علي وزيد وغيرهما من الصحابة<sup>(١)</sup>، وهو القياس.



[٣١٣٩] مسألة: قال مالك: والإخوة للأُم، لا يرثون مع الأب، ولا مع الجدّ  
 - أبي الأب -، ولا مع الولد، ولا مع ولد الابن الذَّكر والأنثى شيئاً، ويرثون فيما  
 سوى ذلك سواءً، يُفَرَضُ للواحد منهم السُّدُسُ، ذكراً أو أنثى.  
 فإن كانوا اثنين، فلكلٍّ واحدٍ منهما السُّدُسُ، فإن كانوا أكثر من ذلك، فهم  
 شركاء في الثلث، يقتسمونه بينهم، الذَّكر والأنثى فيه سواءً<sup>(٢)</sup>.

وهو وأما قوله: «لا يرث الإخوة من الأم مع من ذَكَرَ»؛ فلأنَّ الله عزَّ وجلَّ  
 قال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢]، فقيل:  
 إنَّ الكلاله هاهنا من لا وَلَدَ له ولا والد، فمتى كان له وَلَدٌ وإن سَفَلَ، أو والدٌ  
 وإن عَلَا، فلا يرث إخوته لأمه شيئاً؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ إنّما أعطاهم بِعَدَمِ هَؤُلَاءِ،  
 وعلى ذلك أجمع أهل العلم، وثبت بذلك مراد الله تبارك وتعالى.

(١) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة [١٦/٢١٧-٢١٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣١)، الموطأ [٣/٧٢٤]، التفريع مع شرح التلمساني

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَسْتَوِي ذِكْرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ فِي الْأَخْذِ»؛ فَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢].

وَلَا نُهُم لَمَّا اسْتَوَوْا فِي النَّسَبِ الَّذِي بِهِ [أَخْذُوا]<sup>(١)</sup>، وَهِيَ الْأُمُّ، وَجِبَ أَنْ

يَسْتَوُوا فِي الْمِيرَاثِ، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضًا.



[٣١٤٠] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ

شَيْئًا، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ، وَلَا مَعَ الْأَبِ دُنْيَا شَيْئًا، وَهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الْبَنَاتِ، وَبَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، إِذَا لَمْ يَتْرِكْ [الْمُتَوَفَّى]<sup>(٢)</sup> جَدًّا - أَبَا أَبٍ - .

فَمَا فَضَلَ مِنَ الْمَالِ يَكُونُونَ عَصَبَةً، يُبْدَأُ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطُونَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ، كَانَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، يَقْتَسِمُونَهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ بِالْتَّعَصُّبِ كَمَا يَأْخُذُ الْبَنُونَ وَالْبَنَاتُ، فَيَقْسِمُ الْمَالُ بَيْنَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ.



(١) مَا بَيْنَ [ ]، شَبَهَ مَطْمُوسَ، وَالسِّيَاقُ مَعَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ يَقْتَضِيهِ، وَنَحْوُهَا فِي شَرْحِ التَّفْرِيعِ

لِلتَّلَمْسَانِيِّ [٣٣٥ / ١٠]، نَقْلًا عَنِ الْأَبْهَرِيِّ.

(٢) مَا بَيْنَ [ ] شَبَهَ مَطْمُوسَ، وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْمَوْطَأِ [٧٢٥ / ٣]، مَعَ مَا يَظْهَرُ.

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٥٣١)، الْمَوْطَأُ [٧٢٥ / ٣].

[٣١٤١] مسألة: قال: ولا يَرِثُ الإخوة للأب والأم مع الولد الذكور، ولا مع وَلَدِ الابن الذكور<sup>(١)</sup>.

هم مِنْ قَبْلِ أَنْ [هؤلاء]<sup>(٢)</sup> أقرب إلى الميِّتِ وأَمْسَ رحماً به.

وكذلك الأب أقرب إليه [وأوكد]<sup>(٣)</sup> سبباً، فوجب تبدئة الأب والولد على الإخوة والأخوات، و[هذا]<sup>(٤)</sup> ما لا خلاف فيه بين أهل العلم.



[٣١٤٢] قال مالك: فإن لم يترك المتو[فياً]<sup>(٥)</sup> [جـ ١٧/ب] أباً، ولا جدّاً - أبا أبٍ -، ولا ولد<sup>(٦)</sup> ابنٍ ذَكَرٍ ولا أنثى، فإنَّ للأخت الواحدة [للأب]<sup>(٧)</sup> والأم النّصف. فإن كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الأخوات، فُرِضَ لهنَّ الثّلثانِ، وإن كان معهنَّ أخٌ، فلا فريضة لأحدٍ من الأخوات.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣١)، الموطأ [٣/٧٢٥]، التفریع مع شرح التلمساني [٣٤٤/١٠].

(٢) ما بين [ ]، شبه مطموس، والسياق مع ما يظهر يقتضيه.

(٣) ما بين [ ]، مطموس، والمثبت من شرح التفریع للتلمساني [٣٤٦/١٠]، نقلاً عن الأبهري.

(٤) ما بين [ ]، مطموس، والمثبت من شرح التفریع للتلمساني [٣٤٦/١٠]، نقلاً عن الأبهري.

(٥) ما بين [ ]، مطموس، والسياق يقتضيه.

(٦) قوله: «ولا ولد ابنٍ»، كذا في جه، وفي الموطأ [٣/٧٢٥]: «ولا ولداً، ولا ولد ابنٍ».

(٧) ما بين [ ]، مطموس في جه، والمثبت من الموطأ [٣/٧٢٥].

وَيُبْدَأُ بِأَهْلِ الْفَرَايِضِ فَيُعْطُونَ فَرَايِضَهُمْ، فَمَا فَضَّلَ فَبَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطِ اشْتَرَكُوا وَبَنُو الْأُمِّ فِيهَا، حِينَ لَمْ يَفْضُلْ لَهُمْ شَيْءٌ<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿إِنْ أُمْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَأُولَٰئِكَ يَنْصُبُ مَا تَرَكَ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجُلًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾﴾ [النساء: ١٧٦]، فَوَجِبَ أَنْ يُفْرَضَ لِلْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفُ، وَلِلْأُخْتَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلَاثِينَ.

فَإِنْ اجْتَمَعَ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوْ لِلْأَبِ، كَانَ الْمَالُ بَيْنَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مِنْ لَهُ فَرَضٌ مُسَمًّى، بُدِيَ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَا الْفَرَضِ أَقْوَى مِمَّنْ يَأْخُذُ بِالتَّعْصِيبِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَهُ الْفَرَضُ لَا يَسْقُطُ بَوَجْهِهِ، وَمَنْ يَأْخُذُ بِالتَّعْصِيبِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ إِذَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ، فَوَجِبَ تَبَدُّلُ أَهْلِ الْفَرَايِضِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

فَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ: فَهِيَ امْرَأَةٌ هَلَكَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا وَإِخْوَتَهَا لِأَبِيهَا وَأُمِّهَا، وَإِخْوَتَهَا لِأُمِّهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْإِخْوَتِهَا لِأُمِّهَا الثُّلَاثُ، وَلَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَشْتَرِكُ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ؛ مِنْ أَجْلِ أَنََّّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَسْتَوُوا فِي مِيرَاثِهِمْ عَنْ أُمَّهِمْ؛ لِأَنَّ أُمَّهُمْ كُلُّهُمْ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ لَمْ يُوَكَّدِ الْأَبُ حَالَهُمْ، فَلَيْسَ يَنْقُصُهُمْ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣١)، الموطأ [٣/ ٧٢٥].

وهذه المسألة تسمى «الْحِمَارِيَّةُ»، وذلك أَنَّ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ قَالُوا: هَبْكَ  
أَنَّ أَبَانَا حِمَارٌ، أَلَيْسَ أُمَّنَا وَاحِدَةً، فَشَرَّكَ بَيْنَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(١)</sup>.

وهذا هو القول الصَّحيح، والله أعلم، وهو مذهب أهل الحجاز.



[٣١٤٣] مسألة: قال مالك: وميراثُ الإخوة للأب، كميراث الإخوة للأب  
والأم، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَشَارِكُونَ بَنِي الْأُمِّ فِي  
الْمُشْتَرَكَةِ؛ لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ الَّتِي جَمَعَتْ أُولَئِكَ<sup>(٢)</sup>.

هـ هذا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ [ج ١٩٨/١] وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً  
فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ بعد أن قال: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا  
نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾  
[المائدة: ١٧٦]، ولا فرق في ذلك بين الإخوة والأخوات للأب والأم، والإخوة  
والأخوات للأب، إذا لم يكن إخوة للأب وأم، وهذا ما لا خلاف فيه أيضاً بين  
أهل العلم.



[٣١٤٤] فإن لم يكن الأخوات للأب والأم إلا واحدة، فُرِضَ لَهَا النِّصْفُ،  
وَيُفَرِّضُ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلَاثِينَ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [٢٣٣/١٦]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥٧٧/١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٢)، الموطأ [٧٢٧/٢].

فإن كان مع الأخوات للأب ذكرٌ، فلا فريضة لهنَّ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ يُكَمِّلُ الثَّلَاثَانَ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ»، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لَمْ يَسْتَكْمِلْنَ فَرَضَهُنَّ، فَوَجِبَ إِكْمَالُهُ لِمَنْ هُوَ مِنْ جَنْسِهِنَّ إِذَا وَجَدَ. فَأَمَّا إِذَا اسْتَكْمَلْنَ الثَّلَاثِينَ - أعني: الأخوات للأب والأُم -، لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ شَيْءٌ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْتَحِقُّ الْأَخَوَاتِ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِينَ، سَوَاءً كَانُوا مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ، أَوِ الْأَبِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ذَكَرٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ: لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَأْخُذُونَهُ بِالتَّعْصِيبِ لَا بِالْفَرْضِ<sup>(٢)</sup>. »

وكذلك إذا كانت الأخت للأب والأُم واحدةً، وكان إخوةً وأخواتٌ لأبٍ، فَإِنَّ النِّصْفَ الْبَاقِي لَهُمْ يَتَقَسَّمُونَهُ بَيْنَهُمْ: لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.



[٣١٤٥] قَالَ: وَيُفَرِّضُ لِبَنِي الْأُمِّ مَعَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَمَعَ بَنِي الْأَبِ، لِلوَاحِدِ السُّدُسُ، وَلِلثَّانِيَيْنِ فِصَاعِدًا ثَلَاثًا، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى، هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، سَوَاءُ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ<sup>(٣)</sup>.

﴿ هَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ

(١) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: الموطأ [٣/٧٢٧]، التفرع مع شرح التلمساني [١٠/٣٢٩].

(٢) نقل التلمساني في شرح التفرع [١٠/٣٣٠]، شرح المسألة عن الأبهري.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٢)، الموطأ [٣/٧٢٨].



أَمْرًا وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴿١٢﴾ [النساء: ١٢]، فقيل: إِنَّ الكِلَالَةَ مِنْ لَا وَالِدَ لَهُ وَلَا وَلَدَ، فوجب بهذا الظاهر إعطاؤهم ما قد جُعِلَ لهم، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَوْ وَالِدٌ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ قَبْلَ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.



[٣١٤٦] مسألة: قال: ولا يرث الجدُّ - أبو الأب - مع الأب شيئاً، وهو يُفَرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ وَمَعَ ابْنِ الْإِبْنِ السُّدُسُ.

وفيما سوى ذلك: إذا لم يترك الميت أخاً أو أختاً لأبيه، بُدِيَءَ بِمَنْ شَرَكَهُ [هـ] <sup>(١)</sup> [ج ١٩٨/ب] من أهل الفرائض، فيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ، كَانَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ، فُرِضَ لَهُ السُّدُسُ فَرِيضَةً <sup>(٢)</sup>.

فهذا؛ لأنَّ الأبَّ أقرب من الجدِّ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْجَدُّ يُدْلِيَ بِالْأَبِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ يُدْلِي بِهِ بَاقِيًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْمِيرَاثِ.

ويُفَرَضُ لَهُ السُّدُسُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَورِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ؛ مِنْ أَجْلِ وَلَادَتِهِ لَا مِنْ أَجْلِ التَّعْصِيبِ، كَمَا يُفَرَضُ لِلْجَدَّةِ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَورِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَورِ.

فإذا لم يكن ولدٌ ذكراً ولا ولدٌ ابنٌ ذكراً، وكان أحدٌ من أهل الفرائض، بُدِيَءَ

(١) ما بين [ ]، مطموس، والسياق يقتضيه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٢)، الموطأ [٧٢٩/٣]، التفريع مع شرح التلمساني

بهم، ثمَّ كان ما بقي له إذا كان أكثر من السُّدُس؛ من قِبَلِ تعصبيه، فيستحقُّ به إذا لم يكن من هو أقوى تعصيباً منه.

ولا يُنْقَصُ عن السُّدُس؛ لأنَّ السُّدُسَ يأخذه بالولادة، ولا سبيل إلى تغيير فرض الولادة؛ لأنَّها لا تتغيَّر بوجهٍ.

ألا ترى: أنَّ فرض الأمِّ - الَّذِي هو السُّدُس - لا يتغيَّر، وكذلك الأخت للأمِّ والأخ للأمِّ؛ من قِبَلِ أنَّ سهمهم لا يتغيَّر، ولا يختلف، وهذا ما لا خلاف فيه<sup>(١)</sup>.



[٣١٤٧] مسألة: قال مالك: والجَدُّ والإخوة للأب والأم إذا اجتمعوا، فشرَكْهُم أحدٌ بفريضة، بُدِئَ بمن شرَكْهُم فأعطُوا ما فُرِضَ لهم، وما بقيَ بعد ذلك فلإخوة والجَدِّ، للذكرِ مثل حظِّ الأنثيين، إلَّا في فريضة الغراءِ وحدها.

وهي: امرأةٌ تُوفِّيت، وتركت زوجها، وأمَّها، وجدَّها، وأختها لأبيها وأمَّها، فللزَّوجِ النِّصف، وللامِّ الثُّلث، وللجدِّ السُّدُس وللأخت النِّصف، ثمَّ يُجمَع سُدُسُ الجدِّ ونصف الأخت، فيقسَّمُ بينهم، للذكرِ مثل حظِّ الأنثيين، للجدِّ ثلثاه، وللأخت ثلثه<sup>(٢)</sup>.

قال أبو بكرٍ: إنَّما يُبدَأُ بأهل الفرائض قبل الجدِّ والإخوة؛ لأنَّ من يستحقُّ بالفرض فهو أكَّد سبباً ممَّنْ يستحقُّ بالتَّعصيب؛ لأنَّ أهل الفرائض لا

(١) نقل التلمساني في شرح التفريع [٣٣٨/١٠]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٢)، الموطأ [٧٣٠/٣]، التفريع مع شرح التلمساني

يسقطون بوجهه، وأهل التعصيب إنما يأخذون ما يفضل، فإن لم يفضل شيء لم يأخذوا شيئاً، وهذا ما لا خلاف فيه.

ومذهب مالك في الجد مع الإخوة، مذهب زيد، يُقاسم به الإخوة متى كانت المقاسمة أحظ له من ثلث كل المال، متى انفرد الجد<sup>(١)</sup> والإخوة بالمال، أو ما يفضل عن الفرض إن كان معهم من له فرض؛ [لأن]<sup>(٢)</sup> يكون السدس من كل المال أحظ للجد من المقاسمة ومن ثلث ما [جـ ١٩٩/١] تبقى بعد أهل الفرائض.

فنعطيه السدس من المال كله؛ من قبل أنه يستحق السدس بالولادة، فلا يجوز أن يُنقص من السدس؛ لأنه لا يخلو منها، فوجب أن لا يُنقص عما يستحقه بها.

فأما مقاسمة الإخوة إلى الثلث دون السدس؛ فلأن الجد لما كان يأخذ مع الولد الذكور السدس، وليس يأخذه الإخوة بوجهه، عُلِمَ بهذا أن سبب الجد أكد من الإخوة، فوجب أن يزداد عليهم، فأعطى السدس بالولادة، والسدس الآخر زيادةً عليهم؛ لما فيه من التأكيد.

وليس في الأصول فرض يأخذه أحد بسبب قربي ورجمه أقل من السدس،

(١) ما بين [ ]، غير ظاهر، ويقضيه السياق.

(٢) ما بين [ ] فيه طمس خفيف، وكذا يمكن أن يقرأ.

فأضيف إلى سدسه التي<sup>(١)</sup> يستحقه بالرحم سدسًا آخر؛ لتأكيد قرباه وسببه، فأعطي الثلث.

وشيء آخر، وهو أنه لما كان يحجب الإخوة والأخوات للأُم فيمنعهم الثلث الذي لولاه أخذه، أُعطي هو الثلث، فهذا معنى قول مالك وحجته، والله أعلم.

وفي المسألة أدلة كثيرة، اقتصرنا على ما ذكرناه؛ كراهية التطويل.

فأما مقاسمة الجد مع الأخوات، وتركه أن يفرض للأخوات مع الجد، فالحجة لذلك، أن الأخ لما كان يقاسم الأخت - وهو أضعف حالاً وسبباً من الجد -، وكانت الأخت تأخذ مع أخيها الثلث، وجب أن تكون كذلك مع الجد في ألا تأخذ أكثر من الثلث، ولم يجز أن يُنقص الجد من الثلثين معها إذا كان أقوى سبباً من أخيها.

فأما الغراء - وهي الأكدرية -، فإنه لما لم يبق للأخت شيء تأخذه، ولم يجز إسقاطها، فرض لها ضرورة؛ لأنه لا يجوز أن تدخل في سدس الجد، ولا ثلث الأم، ولا نصف الزوج، ولا بد من أن تُعطى، إذ ليس في المسألة من يمنعها ويحجبها، فاحتيج حينئذ إلى الفرض؛ للضرورة إلى ذلك، ثم رجع إلى الأصل

(١) قوله: «التي»، كذا في جه.

الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَجوب مقاسمة الجدِّ للأخت؛ لقوَّة سببه على سبب أختها التي تقاسمها، فهذا حُجَّة مسألة الغرَّاء الأَكْدَرِيَّة<sup>(١)</sup>.



[٣١٤٨] مسألة: قال مالك: وميراث الإخوة للأب مع الجدِّ إذا لم يكن معهم أخت<sup>(٢)</sup> لأبٍ وأمٍّ، كميراث الإخوة للأب والأمِّ سواءً، ذكرهم كذكرهم، وأنثاهم كأنثاهم.

فإذا اجتمعوا جميعاً مع الجدِّ، فإنَّ الإخوة من الأب والأمِّ يُعَادُونَ<sup>(٣)</sup> الجدَّ بِإِخْوَتِهِمْ لِأَبِيهِمْ، فيمنعوه كثرة الميراث، وَلَا يُعَادُونَهُ بِإِخْوَةِ لَأُمِّ، فما صار للإخوة من الأب من ذلك ردُّوه على الإخوة للأب والأمِّ.

[ج١٩٩/ب] وكذلك لو لم يكن من إِخْوَةِ الأب والأمِّ إِلَّا أختٌ واحدةً، وما بقي فللأب، فَإِنَّهَا تُعَادُ الجدَّ بِإِخْوَتِهَا لِأَبِيهَا، للذكر مثل حظَّ الأنثيين، فما حصل لها ولهم، كان لها حتَّى تستكمل النِّصف من رأس المال كلِّه، ويكون ما فضل عنه لإخوتها لِأَبِيهَا، للذكر مثل حظَّ الأنثيين، فإن لم يفضل لهم شيءٌ، فلا شيء لهم<sup>(٤)</sup>.

(١) نقل التلمساني في شرح التفرع [٣٤٨/١٠]، عن الأبهري هذه الفقرة.

(٢) قوله: «أختٌ»، كذا في جه، ولعلها: «إخوة»، والله أعلم، ونحوها في الموطأ [٧٣١/٣].

(٣) قوله: «يُعَادُونَ»، يعني: يدخلون في عدادهم، ينظر: كفاية الطالب الرباني [٥٠٩/٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٣٣)، الموطأ [٧٣١/٣].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ يَأْخُذُونَ بِالتَّعْصِيبِ، كَمَا يَأْخُذُ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، فَوَجِبَ أَنْ يَرِثُوا مَعَ الْجَدِّ، كَمَا يَرِثُ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ. ﴾

فَأَمَّا مُعَادَّةُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ الْجَدَّ بِالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ لِيَمْنَعُوهُ كَثْرَةَ الْمِيرَاثِ، فَالْحُجَّةُ لَذَلِكَ: أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يَحْتَجُّونَ عَلَى الْجَدِّ فَيَقُولُونَ لَهُ: «إِذَا كَانَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ لَوْ أَنْفَرَدُوا مَعَكَ أَيُّهَا الْجَدُّ فِي الْمِيرَاثِ، لَوَرِثُوا وَلَمْ تَمْنَعَهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّا نَحْنُ مَعَهُمْ، فَلَيْسَ يَمْنَعُ ذَلِكَ مَنْ أَنْ يَرِثُوا مَعَكَ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَحْنُ مَعَهُمْ إِلَى الْأَصْلِ فَنَقُولُ لَهُمْ: أَنْتُمْ لَا تَرِثُونَ مَعَنَا شَيْئًا، فَنَأْخُذُ مِنْ أَيْدِيهِمْ مَا كَانُوا أَخْذُوهُ مَعَ الْجَدِّ.

فَإِنْ كَانَتْ أَخْتًا وَاحِدَةً لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، رَجَعَتْ عَلَيْهِمْ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ نِصْفَ الْمَالِ، وَمَا تَبَقَّى فَلِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَسْتَحِقُّونَ بِالتَّعْصِيبِ إِذَا كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ لِأَبٍ، وَالْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ فَإِنَّمَا تَسْتَحِقُّ بِالْفَرَضِ، فَكَانَتْ أَوْلَى؛ وَلِأَنَّهَا أَقْرَبُ أَيْضًا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ أَخْتًا وَاحِدَةً لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَإِخْوَاتٍ لِلْأَبِ، فَإِنَّ الْأَخْتَ تَرْجِعُ عَلَيْهِمْ إِلَى تِمَامِ النِّصْفِ، وَمَا بَقِيَ فَلَهُمْ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَمْ يَجْزَ أَنْ يُفْرَضَ لَهُنَّ مَعَ الْجَدِّ، وَكَانَتْ الْقِسْمَةُ حَكْمَهُمْ، لَمْ يَكُنْ بُدٌّ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا وَصَفْنَاهَا، ثُمَّ يُرْجَعُ إِلَى الْأَصْلِ فِي مِيرَاثِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ، فَيَكُونُ الْحَكْمُ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ، ثُمَّ عَلَى مَا فَسَّرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣١٤٩] مسألة: قال مالك: والجدة - أم الأم - لا ترث مع الأم شيئاً،  
والجدة - أم الأب - لا ترث مع الأب شيئاً، وهي فيما سوى ذلك، يُفَرَضُ لها  
السُّدُسُ فريضة<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْجَدَّةَ - أُمَّ الْأُمِّ - لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ شَيْئاً»؛ لَأَنَّهَا إِنَّمَا تُدْلِي  
بِهَا، فَمَحَالٌ أَنْ تَأْخُذَ سَهْمٌ مِنْ تَدْلِي بِهَا مَعَ وَجُودِهَا، كَمَا كَانَ الْجَدُّ لَا يَرِثُ مَعَ  
الْأَبِ؛ لِأَنَّهُ يُدْلِي بِالْأَبِ فَلَا يَرِثُ مَعَهُ.

[ج٢٠٠/١] وكذلك الجدة - أم الأب - لا ترث مع الأب؛ لأنها تُدْلِي به، فلا  
يجوز أن تأخذ الميراث، وَمَنْ تُدْلِي به مُسْتَحِقٌّ للميراث.

وقوله: «يُفَرَضُ لِلْجَدَّةِ السُّدُسُ»، فكَذَلِكَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
أَعْطَاهَا السُّدُسَ.

ولأن لها ولادةً، فوجب أن تستحقَّ بها السُّدُسَ، كما كان الجدُّ يستحقُّ  
السُّدُسَ مع الولد الذَّكَورَ لولادته، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.



[٣١٥٠] مسألة: قال: ولا ترث الجدة - أم الأب - مع الأم شيئاً<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٣)، الموطأ [٧٣٤/٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٣)، الموطأ [٧٣٤/٣].

﴿ هذا؛ لأنَّ الأمَّ لَمَّا كانت تمنع الجدَّة أمَّ الأمِّ الميراث - وهي أقوى الجدَّات سبباً؛ لأنَّها تُدلي بالأمِّ -، وجب أن تمنع التي من جهة الأب. ﴾



[٣١٥١] مسألة: قال: وإذا اجتمع الجدَّتان جميعاً، وليس معهما أمٌّ ولا

أب:

﴿ فإن كانت أمُّ الأمِّ أفعدهما<sup>(١)</sup>، فلها السُّدس دونها. ﴾

﴿ وإن كانت أمُّ الأب أفعد، أو كانتا في القُعدِ سواءً، فإنَّ السُّدس بينهما نصفان. ﴾

ولا يرث من الجدَّات إلا جدَّتان<sup>(٢)</sup>.

﴿ إنَّما قال: «إذا كانت أمُّ الأمِّ أفعد كانت أولى بالسُّدس»؛ من قبْلِ أنَّها قد جمعت أمرين: قرب المنزل، وتأکید القرابة. ﴾

ألا ترى: أنَّ ابتها - التي هي الأمُّ - تمنع الجدَّات الميراث؛ لقوَّة سبب الأمِّ، فكذلك الجدَّة التي هي أمُّها، يجب أن تمنع غيرها من الجدَّات الميراث إذا

(١) قوله: «أفعدهما»، كذا في جه، وفي الموطأ: «أفعدهما»، يعني: أقربهما للمتوفى، والقُعدُ الأقرب إلى الأب الأكبر، ينظر: شرح الموطأ للزرقاني [٣/ ١٧٠]، المصباح المنير، ص (٥١٠).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٣)، الموطأ [٣/ ٧٣٤]، التفريع مع شرح التلمساني [١٠/ ٣٤١].



كانوا في درجتها، إِلَّا أَنْ يَبْعُدَ قُرْبَهَا وَمَنْزِلَتَهَا وَيَقْرِبَ مَنْزِلَةَ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ،  
 فَيَقَاوِمَ قُرْبَهَا وَتَأْكِيدَ سَبَبِهَا قُرْبُ مَنْزِلَةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، فَيَشْتَرِكَا فِي السُّدُسِ.  
 وَلَا يَرِثُ غَيْرُهُمَا مِنَ الْجَدَّاتِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصْلَ مِيرَاثِ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ  
 الْأَبْوَانِ، فَإِذَا عُدِمُوا، وَرِثَ اللَّذَانِ يَدْلِي بِهِمَا، وَهُمُ الْجَدُّ وَالْجَدَّاتُ، فَالْجَدُّ - أَبُو  
 الْأَبِ -، وَالْجَدَّاتُ - أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِ - دُونَ مَنْ سِوَاهُم مِنَ الْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ.  
 وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَغَيْرِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ  
 بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ كُلِّهِ.



## كتاب الفرائض

### السُّنَّةُ فِي الْمَوَارِيثِ

[٣١٥٢] مسألة: قال مالكٌ: ولا يرث المسلمُ الكافرَ، ولا العبدُ الحرَّ، ولا يتوارث أحدٌ من الأعاجم، إِلَّا أَحَدٌ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «لا يرث المسلمُ الكافرَ»؛ فلما رواه مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن علي بن حسينٍ، عن عمرو بن عثمان<sup>(٢)</sup>، عن أسامة بن زيدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا يَرِثُ [جه ٢٠٠/ب] الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»<sup>(٣)</sup>.

وروى سفيان، عن عمرو بن شعيبٍ<sup>(٤)</sup>، عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى».

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، الموطأ [٧٤٣/٣]، المدونة [٥٠٥/٢]، التفریع مع شرح التلمساني [٣١٣/١٠].

(٢) عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٧٤١).

(٣) أخرجه مالك [٧٤١/٣]، وهو في الصحيحين: البخاري (٦٧٦٤)، مسلم [٩/٥]، وقوله: «وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، ليس في رواية مالك، كما في موطأ يحيى، وغيره.

(٤) قوله: «سفيان، عن عمرو بن شعيبٍ»، كذا في جه، ولعل فيه خطأ، إذ إنَّ سفيان ليس هو ابن عيينة، حيث ولد ابن عيينة سنة ١٠٧هـ، وتوفي عمرو بن شعيب في ١١٨هـ.

وقوله: «لا يرث العبد الحر»؛ فلعدم التساوي بينهما في الحرم واختلافهما،  
 والمواريث إنما تكون باتفاق الحرم، فمتى اختلفت بكفر أو رِق، لم يكن التوارث.  
 وقوله: «لا يتوارث أحدٌ من الأعاجم إلا من وُلِدَ في العرب»؛ فلائنا لا نعلم  
 صحّة نسبهم الذي يدّعون، فلم يجوز أن يتوارثوا به؛ لأنّهم قد يدّعون أرحاماً  
 وقرابةً ليست بينهم.

وقد روى إبراهيم الحربي<sup>(١)</sup>، عن ابن عائشة<sup>(٢)</sup>، عن حماد<sup>(٣)</sup>، عن حميد<sup>(٤)</sup>

وليس هو الثوري؛ إذ لم يذكر في الرواة عن عمرو بن شعيب، كما في التهذيب،  
 وروايته عنه في مواضع عدة بواسطة، ولا أظنه سفيان بن حسين، حيث أطلق الأبهري  
 اسم سفيان، ولعل المراد، ما في سنن النسائي الكبرى [١٢٥ / ٦]، من طريق سفيان  
 ابن عيينة، عن يعقوب بن عطاء وغيره، عن عمرو بن شعيب، والله أعلم.  
 والخبر في سنن أبي داود [٤٥١ / ٣]، من طريق حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب  
 به، وهو في التحفة [٣٠٦ / ٦].

(١) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، بن بشير البغدادي الحربي، قال الدارقطني:  
 «إبراهيم الحربي كان إماماً، وكان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورع»،  
 وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: «جبل نفخ فيه الروح»، تنظر ترجمته في: تاريخ  
 بغداد [٥٢٢ / ٦]، سير أعلام النبلاء [٣٥٦ / ١٣].

(٢) عبيد الله بن محمد بن حفص بن عمر بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي، وقيل  
 له: ابن عائشة، نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذريتها، ثقة جواد، رُمي بالقدر ولم  
 يثبت، من كبار العاشرة. تقريب التهذيب، ص (٦٤٤).

(٣) هو حماد بن سلمة.

(٤) هو حميد الطويل.

قال: «إِنَّمَا مَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُورَثَهُمْ، أَنْ أَحَدَهُمْ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرْأَةِ: «هَذِهِ عَمَّتِي، هَذِهِ خَالَتِي»، فَلَا يَثْبُتُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا»<sup>(١)</sup>.

وروى حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس رضي الله عنه: «كَانَ لَا يُورَثُ الْحُمَلَاءُ»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

وروى جرير، عن ليث، عن حماد، عن إبراهيم: «لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ وَلَا وَلَا عُمَرُ وَلَا عُثْمَانُ يُورَثُونَ الْحَمِيلَ»<sup>(٥)</sup>، يعني: إذ لم تكن له بيعة.



[٣١٥٣] مسألة: قال: مالك: ومن قُتِلَ في حرب، أو سقط عليهم هدم، أو

(١) لم أقف على هذا التفسير من حميد، وخبر منع عمر تورثهم، في الموطأ [٧٤٣/٣]، والمدونة [٥٥٠/٢].

(٢) يوسف بن مهران البصري، لم يرو عنه إلا ابن جدعان، وهو لئِن الحديث، من الرابعة. تهذيب التهذيب، ص (١٠٩٦).

(٣) قوله: «الحملاء»، هو جمع حميل، وهو الولد المحمول من بلد آخر، من فعيل بمعنى مفعول، كالقتيل بمعنى المقتول، أي: الذي لا يعرف نسبه حقيقة؛ لكونه غيباً، ينظر: طلبه الطلبة، ص (١٣٥).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٤٢٣/١٨]، من طريق حماد، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَا يُورَثُ الْحَمِيلَ»، هو مروي عن عمر من غير طريق ابن عباس.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [٣١٣/١٦].

غرقوا في نهرٍ، وهم قرابةٌ يتوارثون، فلم يُدرَ من مات منهم قبل صاحبه، فلا يرث بعضهم بعضاً، ويرثهم ورثتهم من الأحياء<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوَارِيثَ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ بِقِيَمِ مَوْتِ الْمَوْرُوثِ قَبْلَ وَارِثِهِ، فَإِذَا لَمْ يُتَيَقَّنْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَوْرَثَ بِالشَّكِّ؛ لِأَنَّ مَلِكَ الْإِنْسَانَ ثَابِتٌ، فَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَوَارِيثِ، وَلَيْسَ يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ وَارِثُهُ.﴾

فلهذا قال: «إِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرِثُ بَعْضًا، وَيَرِثُ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَرَثَتَهُ الْأَحْيَاءُ»؛ لِأَنَّهُ يُتَيَقَّنُ أَنَّ هَؤُلَاءَ وَرَثَتُهُ، وَمَا عَدَاهُمْ فَمَشْكُوكٌ فِيهِ.

وقد روى أحمد بن حنبل، قال: ثنا يعقوب بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا أبي<sup>(٣)</sup>، عن ابن إسحاق، قال: حدثني [م]ـن<sup>(٤)</sup> لا أتتهم، عن أبي الزناد، عن خارجة بن زيد<sup>(٥)</sup>، عن أبيه زيد، قال: «أَمَرَنِي [أَبُو بَكْرٍ<sup>(٦)</sup> الصَّدِّيقُ، فَقَسَمْتُ مِيرَاثَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، [وَوَارَثْتُ<sup>(٧)</sup> الْأَحْيَاءَ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَلَمْ أُورَثِ الْأَمْوَاتِ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، الموطأ [٣/ ٧٤٥].

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، نزيل بغداد، ثقة فاضل. تقريب التهذيب، ص (١٠٨٧).

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا قَادِح. تقريب التهذيب، ص (١٠٨).

(٤) ما بين [ ]، غير ظاهر في المخطوط، والسياق يقتضيه.

(٥) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني، ثقة فقيه، من الثالثة، ص (٢٨٣).

(٦) ما بين [ ]، غير ظاهر في المخطوط، والمثبت من التخريج.

(٧) ما بين [ ]، غير ظاهر في المخطوط، والسياق يقتضيه.

بَعْضُهُمْ [ج ٢٠١/أ] مِنْ بَعْضٍ، وَأَمَرَنِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي طَاعُونِ عَمَوَاسٍ،  
فَفَعَلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

وقال خارجة بن زيد: «قَسَمْتُ مِيرَاثَ أَهْلِ الْحَرَّةِ، وَالَّذِينَ أُصِيبُوا بِهَا  
عَامَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَوَافِرُونَ، فَوَرَّثْتُ الْأَحْيَاءَ مِنَ  
الْأَمْوَاتِ، وَلَمْ أُورِثِ الْأَمْوَاتَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>.

وروى عبيد الله بن عمر، عن نافع، قال: «مَاتَ زَيْدُ بْنُ عُمَرَ وَأُمُّهُ - أُمُّ كُلْثُومٍ  
بِنْتُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يُدْرَأَ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، فَصَلَّى عَلَيْهِمَا  
ابْنُ عُمَرَ، وَجَعَلَ زَيْدًا مِمَّا يَلِيهِ، وَلَمْ يُورَثْ بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ»<sup>(٣)</sup>.



[٣١٥٤] مسألة: قال مالك: وإذا سقط الجنين فاستهَلَ صارخًا، وَرِثَ<sup>(٤)</sup>.

.... فَإِذَا لَمْ يَسْتَهَلَّ صارخًا، لَمْ تُتَقَنَّ حَيَاتُهُ، فَلَا يَرِثُ.

(١) لم أقف عليه من طريق أحمد بن حنبل، وقد رواه عبد الرزاق [٢٩٨/١٠]، والبيهقي

في السنن الكبرى [٤٥٩/١٢] من طريق أبي الزناد، عن خارجة بن زيد، به.

(٢) أخرجه عبد الرزاق [٢٩٨/١٠]، من طريق خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت قوله.

(٣) لم أقف عليه من رواية عبيد الله عن نافع، وقد رواه الدارقطني [١٢٩/٥]، من طريق

عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن عمر بن حفص قوله، ورواه أيضاً [١٤٢/٥]، من

طريق الدراوردي، عن جعفر بن محمد عن أبيه.

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، التفرع مع شرح التلمساني [٣٠٥/١٠]، المنتقى

لللباجي [٣٥٣/٦]، البيان والتحصيل [٢٩٩/١٤].

(٥) توجد مقدمة لشرح المسألة، غير مثبتة في المخطوط؛ وقد جعل الناسخ عبارة: «فَإِذَا

﴿فإن قيل: فلم لا قلت: «إن الحركة تدلُّ على حياته»؟

قيل له: الحركة قد كانت موجودةً فيه قبل أن يظهرَ وتضعه أمه، ولم يجز أن يرثَ بها، فكَذلك إذا ظهرت منه بعد الوضع، إذ ليس تُتيقَّنُ حياته بها على استهلاله قبل حركته وعطاسه.

وقد روى معمر، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ إِلَّا نَخَسَهُ الشَّيْطَانُ، فَيَسْتَهْلُ صَارِخًا مِنْ نَخْسِهِ، إِلَّا ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ»<sup>(١)</sup>.

وروى العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ إِنْسَانٍ تَلِدُهُ أُمُّهُ، يَلْكُزُهُ الشَّيْطَانُ فِي حِضْنِهِ، إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا»<sup>(٢)</sup>.  
ألا ترى: أن الصبي إذا سقط من أمه كيف يصيح، فذلك حين يلكزه الشيطان.



[٣١٥٥] مسألة: قال مالك: وميراث المرتدَّ لجماعة المسلمين<sup>(٣)</sup>.

﴿إنما قال ذلك؛ لأنَّ المرتدَّ كافرٌ، فماله لجماعة المسلمين.

لَمْ يَسْتَهْلُ صَارِخًا، لَمْ تُتَيَقَّنْ حياته، فلا يرث»، من كلام ابن عبد الحكم، وما أثبتَّ هو ما يقتضيه السياق، وقد نقله التلمساني في شرح التفریع [٣٠٦ / ١٠]، وجعله من كلام الأبهري، والله أعلم.

(١) متفق عليه: البخاري (٤٥٤٨)، مسلم [٩٦ / ٧]، وهو في التحفة [٥١ / ١٠].

(٢) أخرجه مسلم [٥٣ / ٨]، وهو في التحفة [٢٣٤ / ١٠].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، التفریع مع شرح التلمساني [٢٦١ / ١٠].

﴿ ولا يجوز أن يرثه ورثته المسلمون؛ لأنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يرثُ المُسْلِمُ الكَافِر»<sup>(١)</sup>.

﴿ ولا أولاده الكفار؛ لاختلاف حرمة دينهما؛ لأنَّ المرتد لا يُبْقَى على دينه، ولا تؤخذ منه الجزية، فكان مخالفاً لمن يُبْقَى على دينه وتؤخذ منه الجزية.



[٣١٥٦] مسألة: قال مالك: وميراث المنبوذ للمسلمين، وعقله عليهم<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لأنَّ المنبوذ لَمَّا لم تكن [جـ ٢٠١/ب] له عصبَةٌ من جهة القرابة، كان المسلمون عصبته، فكما يعقل المسلمون عنه، فكذلك يرثونه.

وقد روى سليمان بن بلبل<sup>(٣)</sup>، عن جعفر، عن أبيه، عن عليّ قال: «الْمَنْبُذُ حُرٌّ». فلا يجوز أن يملكه من التقطه؛ لأنَّه:

﴿ لا يخلو من أن يكون ابن حرّة، فهو حرٌّ كأّمّه.

﴿ أو ابن أمة، فيكون عبداً لسيد أمة<sup>(٤)</sup>.

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣١٥٢.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، التفریع مع شرح التلمساني [٣٠٧/١٠].

(٣) قوله: «سليمان بن بلبل»، كذا في جه، وهو تصحيف، لعل صوابها: «سليمان بن بلال»، ولم أقف عليه من طريق سليمان بن بلال، وقد أخرجه ابن أبي شيبة [١٠٢/١١]، عن حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، به.

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٠٨/١٠]، هذا الشرح عن الأبهري.



والحديث الذي رواه مالك، عن الزُّهري، عن ابن حنبل<sup>(١)</sup>: «أَنَّهُ التَّقَطَّ مَبْنُودًا، فَأَتَى بِهِ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا جَرَّأَكَ عَلَى أَخْذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ؟، قَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً، قَالَ: أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ وَرِضَاعُهُ»<sup>(٢)</sup>، فمعنى قول عمر رضي الله عنه: «هو حرٌّ»، إخبارٌ عن حرِّيته، لا أَنَّهُ استأنف حرِّيته.

وقوله: «ولك ولاؤه»، أي: إن مات وترك شيئاً فهو لك؛ لأنَّ للإمام أن يضع ماله حيث يراه صلاحاً.

فكذلك من أسلم من الأعاجم، فحكمه حكم المبنوذ، في أن عصبته المسلمون.



[٣١٥٧] مسألة: قال مالك: ولا يرث أحدٌ إلَّا بِنَسَبٍ قَرَابَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ<sup>(٣)</sup>.

يعني: أن أحداً لا يرث، إلَّا بِنَسَبٍ، أَوْ سَبَبٍ مِنْ صِهْرٍ، أَوْ عَتَاقَةٍ:

فأمَّا الأنساب، فقد ورث الله عزَّ وجلَّ بها بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وفي توريث الله عزَّ وجلَّ الوالدين والإخوة وغيرهم من ذوي الأنساب والأقرباء.

ومن ورث بسببٍ، فالزَّوج والزَّوجة.

وأمَّا الولاء، فيجري مجرى الأنساب في الإرث به؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال:

(١) قوله: «ابن حنبل»، كذا في جه، وهو تصحيف، صوابه: «أبي جميلة»، كما في مصادر

التخريج، وهو: سُنين أبو جميلة، صحابي صغير. تقريب التهذيب، ص (٤٨١).

(٢) تقدّم ذكره في المسألة ٢٩٨٦.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، المدونة [٢/ ٥٧٥]، الجامع لابن يونس [٨/ ١١٨٨].

«الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ»<sup>(١)</sup>، وقال النبي ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَي رَجُلٍ، فَلَا وِلَاءَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْتَقْهُ، وَلَا بَيْنَهُمْ قُرَابَةٌ وَنَسَبٌ. وَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَتُهُ، يَرِثُونَهُ وَيَعْقِلُونَهُ عَنْهُ.



[٣١٥٨] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أُلْحِقَ بِأَبِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَقَدْ وَجِبَ حَقُّهُ فِي مِيرَاثِهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَسَبُهُ قَدْ ثَبِتَ مِنْ أَبِيهِ، فَوَاجِبٌ مِيرَاثُهُ مِنْهُ؛ لِثُبُوتِ نَسَبِهِ.﴾



[٣١٥٩] مسألة: قَالَ مَالِكٌ: وَيَرِثُ وَلَدُ الْمُلَاعَنَةِ وَوَلَدُ الزَّانَا أُمَّهُ، وَتَرِثُ حَقَّهَا مِنْهُ، وَيَرِثُ مَا بَقِيَ مَوَالِيهَا إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا، وَوَرِثَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ الْمُسْلِمُونَ<sup>(٤)</sup>.

﴿أَمَّا تَوْرِيثُهُ أُمَّ وَلَدِ الزَّانَا وَالْمُلَاعَنَةِ؛ فَلَا تُنْهَمَا [ج ٢٠٢/٢] مِنَ الْأُمَّهَاتِ الَّتِي

(١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٦٨٨.

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٢٩٩٦.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، الموطأ [١٠٧٤/٤].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٣٤)، الموطأ [٧٤٦/٣]، التفريع مع شرح التلمساني

قد فرض الله عَزَّ وَجَلَّ لهنَّ في كتابه بقوله: ﴿وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١]، وهذا ما لا خلاف فيه.

فأما سائر ما بقي من ماله، فلموالي أمه؛ لأنهم موالیه؛ لأن النعمة وصلت إليه من قبلهم لما أنعموا على أمه، فكان ميراثه لهم.

فإن كانت عريضة فلا ولاء عليها لأحد، ولا على ولده<sup>(١)</sup>، فما فضل من ميراثها<sup>(٢)</sup> للمسلمين؛ لأنهم عصبتها؛ لأن أولى عصابات الإنسان أقاربه، فإن لم يكونوا فأهل دينه.

فعصبة المسلمون<sup>(٣)</sup> أقاربه من المسلمين، فإن لم يكن أقارب، فالمسلمون كلهم عصبته، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١].

فإن كان لولد الملاعنة أو لولد الزنا إخوة لأم، ورثوا منه حقوقهم، إن كان واحداً السُّدس، وإن كان اثنين فصاعداً الثلث، على ما ذكره الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه فقال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً﴾، إلى قوله: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]<sup>(٤)</sup>.



(١) قوله: «ولده»، كذا في جه، ولعل الصواب: «ولدها».

(٢) قوله: «ميراثها»، كذا في جه، ولعلها: «ميراثه».

(٣) قوله: «المسلمون»، كذا رسمها في جه، ولعلها: «المسلم».

(٤) نقل التلمساني في شرح التفریع [١٠ / ٣١٠]، شرح المسألة عن الأبهري بتصرف.

[٣١٦٠] مسألة: قال مالك: ومن هلك وترك ورثته ومالاً، وأوصى بثلثه:

﴿ فَإِنَّهُ يُبْدَأُ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِكَفَنِهِ وَحَنَوطِهِ.﴾

﴿ ثُمَّ يُقْضَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنُهُ.﴾

﴿ ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَىٰ مَا بَقِيَ بَعْدَ كَفْنِهِ وَحَنَوطِهِ وَدَيْنِهِ، فَيُخْرَجُ مِنْهُ ثُلُثُهُ لِمَنْ أَوْصَىٰ

به، وَيُقَسَّمُ الثَّلَاثَانِ الْبَاقِيَانِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ عَلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفَرَائِضُهُ<sup>(١)</sup>.﴾

وهذا الَّذِي قَالَه لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ أَوْلَى النَّاسِ بِمَا

يَسْتَرِهِ مِنَ الْكَفَنِ<sup>(٢)</sup>، مُقَدِّمًا عَلَى الدَّيْنِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

فَإِذَا التَّبَدُّةُ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ؛ فَلَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنْ بَعْدِ

وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١].

وَقَدْ رَوَى الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقٍ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَقْرَأُونَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وَإِنْ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَىٰ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٣٥)، النوادر والزيادات [٣٤٨ / ١١]، التفریع [٣٢١ / ٢].

(٢) يظهر أَنَّ ثَمَّةَ نَصٍّ سَاقِطٍ مِنَ الْمَخْطُوطِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَلَعَلَّ مِنَ الْقَدْرِ السَّاقِطِ، مَا فِي شَرْحِ التَفْرِيعِ لِلتَّلْمِصَانِي [٤٤٤ / ٩]: «قَالَ الْأُبْهَرِيُّ: وَلِأَنَّ الْكَفْنَ وَالْحَنُوطَ لَمَّا كَانَ مَقْدَمَيْنِ عَلَى الدَّيْنِ وَالْوَصِيَّةِ، وَكَانَ الدَّيْنُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا كَانَ مَقْدَمًا عَلَى الدَّيْنِ وَهُوَ أَكْدَ مِنْهُ، أَنْ يَكُونَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، قَالَ: وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ».

(٣) أخرجه الترمذي [٦٠٠ / ٣]، وابن ماجه [١٩ / ٤]، وهو في التحفة [٣٥٤ / ٧].

فأما جعله حدّ الوصية الثلث، فلما روي عن سعد بن أبي وقاصٍ، أنه قال للنبي ﷺ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كَثِيرُ الْمَالِ، وَلَا يَرْتُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ [ج ٢٠٢ / ب] تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»<sup>(١)</sup>.

روى<sup>(٢)</sup> عمران بن حصين: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِدٍ فِي مَرَضِهِ، لَا مَالَ لَهُ غَيْرَهُمْ، فَأَقْرَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً»<sup>(٣)</sup>.

فثبت بما ذكرناه، أَنَّ الَّذِي يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُوَصِيَ بِهِ وَيُنْفِذَهُ فَيَلْزِمُ وَرَثَتَهُ أَنْ يُنْفِذُوهُ الثُّلُثَ مِنْ مَالِهِ، فَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَلْزِمُهُمْ، إِلَّا أَنْ يَجِيزُوهُمْ، وَهَذَا مَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.<sup>(٤)</sup>



- (١) تقدّم ذكره في المسألة رقم ١٩١٥.
- (٢) قوله: «روى»، كذا في جه، ولعلها: «وروى».
- (٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ١٩٠٨.
- (٤) نقل التلمساني عن الأبهري شرحاً لميراث المفقود، غير موجود في القطعة التي عندي، وهو:

[\*\*] (ومن فقد فلم يعلم خبره، عمّر تمام سبعين سنة على ما مضى من عمره، وقد قيل: تسعين سنة، ثم كان ماله لورثته. ومن مات منهم قبل تعميره، فلا شيء له من ميراثه).

قال في شرح التفريع [٣٠٣ / ١٠]: «قال الأبهري: ولأنّ السبعين نهاية العمر المعتاد غالباً، وإنّما يزيد على ذلك النادر، ولا يحكم بذلك؛ لأنّه لم يعمر عليه حق في ذلك، فيجب أن يراعي حقّ الجانبين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الجامع

قال أبو بكر: لم أعارض به سماعي، فلا يؤخذ عني على وجه السماع.

### باب ما جاء في السمّة في وجوه البهائم<sup>(١)</sup>

[٣١٦١] قال عبد الله بن عبد الحكم<sup>(٢)</sup>: قال مالك في السمّة في وجوه

البهائم: لم أزل أسمع أنّه يُكره.

ولا بأس<sup>(٣)</sup> بالوسم في آذان الغنم؛ لأنّه ليس فيها موضع للوسم غيره، فإنّ

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٧/ب، دون شب وجه.

(٢) جاء في مك ٢٧/ب: حدثنا أبو جعفر، أحمد بن عون الله بن حدير، قال: حدثنا أبو العباس، أحمد بن إبراهيم بن جامع، بمصر في المسجد الجامع العتيق، قال: أخبرنا أبو عمرو، المقدم بن داود الرعيني، قال: أخبرنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: أخبرنا عبد الله بن وهب، قال مالك بن أنس في السمّة..

(٣) قوله: «ولا بأس»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٧/ب: «قال ابن وهب ولا بأس».

سائرها الشعر والصوف<sup>(١)(٢)</sup>.

(١) إلى هذا الموضع تنتهي المسألة في شب وجهه، وفي مك ٢٧/ ب زيادة هي: «قال ابن

وهب: سُئِلَ مالِكٌ عن الوسم في الدواب؟

قال: أكره ذلك في الوجه، ولا بأس به في سائر ذلك.

ف قيل له: وإن التَّحَمَّ؟

فقال: لا أراه يسم إلا وهو يلحم.

قال مالِكٌ: وقد بلغني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِحِمَارٍ قَدْ كُويَ فِي وَجْهِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

قال ابن القاسم: قال مالِكٌ: أكره أن توسم الغنم في وجوهها، ولا أرى بأذنها بأساً أن تُسَمَّ فيها؛ وذلك أَنَّ الشعر والصوف يغطِّي جسدها كلَّه فتغيب السَّمة، وأمَّا الإبل والبقر فتوسم في غير ذلك من جسدها؛ لأنها ليست في أوبارها وأشعارها مثل الضَّأن والمعز.

قال ابن القاسم: قال مالِكٌ: لا بأس بالوسم للحمير والبغال إذا لم يكن في الوجه، وأنكر أن تُسَمَّ في الوجه.

قيل له: فالغنم في الأذان؟

قال: إنَّه ليكره أن توسم في الوجه.

قال عبد الله بن عبد الحكم: سمعت مالكا سُئِلَ عن الوسم في الغنم؟

فقال: إنَّ الغنم يطول شعرها، فليس فيها موضع للوسم، فلا بأس في الوسم في الأَفخاذ.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٦)، الجامع لابن يونس [١٨٦/٢٤]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ السَّمَةِ فِي الْوَجْهِ <sup>(١)</sup>، وَأَرَخَصَ فِي السَّمَةِ فِي الْأَذَانِ <sup>(٢)</sup>.

وكذلك سائر بدن الحيوان تجوز فيه السَّمة؛ لِأَنَّ السَّمة علامةٌ فيها، وبالنَّاس حاجةٌ إلى ذلك.

فأمَّا الوجه، فيكره ذلك فيه من وجهين:

﴿ أحدهما: لشدَّة ضرر ذلك بالبهيمة وما يلحقها من الألم منه.

﴿ والآخر: أَنَّ الوجه مُشَرَّفٌ في جملة الحيوان.

ألا ترى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ» <sup>(٣)</sup>، فلهذا المعنى كُرِهَتِ السَّمة في الوجه.

(١) كما في حديث جابر الآتي في المسألة رقم ٣١٦١: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ عليه حمارٌ قد وُسمَ في وجهه، فقال: لعن الله الذي وسمه».

(٢) كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «رَأَيْتُ فِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَيْسَمَ، وَهُوَ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ»، متفق عليه: البخاري (١٥٠٢)، مسلم [١٦٤/٦]، وهو في التحفة [٨٣/١].

(٣) أخرجه أبو داود [١٢٧/٥]، بهذا اللفظ من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وهو في التحفة [٤٦٩/١٠]، وفي الصحيحين: البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم [٣١/٨]، من غير طريق أبي سلمة، بلفظ مقارب.



قال مالك: وقد بلغني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ حِمَارٌ قَدْ كُويَ فِي وَجْهِهِ،  
فَعَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup> «(٢)».

وَجُوزَ فِي الْغَنَمِ أَنْ تُوسَمَ فِي آذَانِهَا؛ لِأَنَّ سَائِرَ أَبْدَانِهَا الصُّوفَ وَالشَّعْرَ، فَلَا  
يُمْكِنُ السِّمَةُ فِيهَا.

فَأَمَّا الْإِبِلَ وَالْبَقَرُ وَالْحَمِيرَ وَالْبُغَالَ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا تُوسَمُ فِي أَجْسَادِهَا  
كُلِّهَا، إِلَّا الْوَجْهَ وَالرَّأْسَ؛ لِشَرْفِهِمَا، وَشِدَّةِ الْخَوْفِ عَلَيْهَا، وَأَنَّ فِيهِمَا السَّمْعَ  
وَالْبَصَرَ وَاللِّسَانَ وَالشَّمَّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَنَافِعِ الَّتِي بِالْحَيَوَانِ ضَرُورَةٌ إِلَيْهَا.



(١) أخرجه مسلم [٦/١٦٣]، وهو في التحفة [٢/٣٤٧].

(٢) حكاه عن مالك، ابن أبي زيد، كما في كتاب الجامع من مختصر المدونة، ص (٢٥٢).

## باب ما جاء في إخصاء البهائم<sup>(١)</sup>

[٣١٦٢] قال مالك<sup>(٢)</sup> في خصاء الأنعام: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، الْخِصَاءُ صَلَاحٌ لِلْحَوْمِهَا، فَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا.

قال: وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْبَغَالِ، وَأَكْرَهُ خِصَاءَ الْخَيْلِ.

وَسُئِلَ مَالِكُ<sup>(٣)</sup> عَنْ خِصَاءِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ؟

قال: لَيْسَ بِخِصَائِهَا بَأْسٌ، الْخِصَاءُ يُطَيَّبُ [ج ٢٠٣/ب] لِحُومِ الْغَنَمِ<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٧/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «قال مالك»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٧/ب: «قال ابن وهب، قال مالك».

(٣) قوله: «وسئل مالك»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٧/ب: «قال أخبرني أشهب: سئل مالك».

(٤) قوله: «الخصاء يطيب لحوم الغنم» مثبت في شب وجه، دون مك، وفي مك ٢٧/ب/ تنمة للمسألة، هي: «قال أشهب: سئل مالك عن خصي البهائم: البقر والغنم؟ فقال: ليس بإخصائها بأْس، الخصاء يطيب لحوم الغنم».

قال أشهب: سئل مالك [عن إخصاء] الخيل والبغال والحمير من التحصن؟ فقال: ليس بخصاء البغال والحمير بأْس، وقد سمعت أنه يكره [.....]، ولا أرى بأسًا بخصاء ما سوى الخيل: البغال، والحمير، وكل ما عدا الخيل».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٣٧)، الجامع لابن يونس [١٨٧/٢٤]، البيان والتحصيل

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْخِصَاءَ فِيمَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ مَبَاحٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُطَيَّبُ لَحْمَهُ ، كَمَا قَالَ مَالِكٌ ، وَيُسَمَّنُ الْحَيَوَانُ ، وَفِي ذَلِكَ صِلَاحٌ لِلنَّاسِ ، فَهُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْإِبَاحَةِ ، إِلَّا مَا مَنَعَتِ الدَّلَالَةُ مِنْهُ .

فَأَمَّا خِصَاءُ الْخَيْلِ ، فَمَكْرُوهٌ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّهُ نَهَى عَنْ خِصَاءِ الْخَيْلِ »<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الْخَيْلَ يُجَاهَدُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَيُسْتَحَبُّ كَثَرَتُهَا وَيَكْرَهُ خِصَاؤُهَا ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ قِطْعًا لِنَسْلِ مَا قَدْ خُصِيَ مِنْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَائِرُ الْحَيَوَانِ .

أَلَا تَرَى : أَنَّ الْخَيْلَ يُسَهَّمُ لَهَا<sup>(٢)</sup> ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَلَا يُسَهَّمُ لغيرها ؛ إِذْ لَيْسَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهَا كَالضَّرُورَةِ إِلَى الْخَيْلِ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ »<sup>(٣)</sup> .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ خِصَاءِ غَيْرِ الْخَيْلِ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ مَوْجِيَّيْنِ »<sup>(٤)</sup> ، مَعْنَى مَوْجِيَّيْنِ خَصِيَّيْنِ ، فَلَوْلَمْ يَجْزِ خِصَاؤُهَا ؛ لِأَنكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ وَلَنَهَى عَنْهُ ، وَلَا مَتْنٌ مِنْ ذَبْحِهَا ؛ لِمَتْنِ النَّاسِ مِنْ خِصَائِهَا ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَضَحَّى بِهَا ، دَلَّ عَلَى أَنَّ خِصَاءَهَا مَبَاحٌ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِصْلَاحُ فِي ذَلِكَ ، لَا التَّعْذِيبُ وَالْإِفْسَادُ .



(١) أخرجه ابن عدي في الكامل [٥٠٦/٦] ، والأزدي في الأوهام التي في مدخل

الحاكم، ص (٥٣)، من حديث عائشة.

(٢) تنظر المسألة رقم ١٧٤١ .

(٣) أخرجه مسلم [٣٦/٦] ، وهو في التحفة [٤٣٤/٢] .

(٤) أخرجه أبو داود [٣٥٨/٣] ، والترمذي [١٨٠/٣] ، وابن ماجه [٣٠١/٤] ، وهو في

التحفة [٤٦٤/١٠] .

## باب ما جاء في إلقاء الدواب في النار ودفنها في الأرض<sup>(١)</sup>

[٣١٦٣] قال ابن وهب: سألت مالكا عن إلقاء القملة في النار والماء؟

قال<sup>(٢)</sup>: ما زلت أسمع أن ذلك مُثَلَّةٌ.

فقلت لمالك: أفرأيت إن ألقاها في التراب؟

فقال: لا بأس بذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال مالك<sup>(٤)</sup> في القملة والبرغوث وإلقائهما في الماء: إن كان ذلك من

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/أ، دون شب وجهه.

(٢) قوله: «قال»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٢٨/أ: «قال مالك».

(٣) توجد تتممة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٢٨/أ، دون شب وجهه، هي: «فقلت: أفرأيت البرغوث؟

فقال: أحب إليّ ألا يلقىها في النار والأرض».

(٤) قوله: «وقال مالك»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٢٨/أ: «قال ابن وهب: قال مالك».

ضرورة، أو كان في الماء، فذلك خفيف<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا كره إلقاء القملة وغيرها في النَّار؛ لشدة عذاب النَّار في الدنيا والآخرة، وقد قيل في الخبر: «لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>، وإذا كان كذلك، كره أن يقتلها بالنَّار؛ لأنَّ له في قتلها بغير هذا الوجه مندوحة.



(١) توجد تمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٨/أ، دون شب وجهه، هي: «قال أشهب: سئل مالك عن طرح القملة في النَّار، فإنَّ الرَّجُلَ في السَّفر يشتغل حتى يتفلى بالليل على النَّار، لا يجد من ذلك بدًّا؟

فقال: لا، وهذه مثله، وأنا أكرهه، وقد قيل: «نَزَلَ نَبِيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَسَعَتْهُ نَمْلَةٌ، فَقَتَلَ نَمْلًا كَثِيرًا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: أَفَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ». قال أشهب: سئل مالك عن طرح القملة والبرغوث في النَّار؟ فقال: إنَّ ذلك ليكره.

قال ابن وهب: سئل مالك عن الرَّجُلِ يؤذيه القمل، فينصب ثوبه على النَّار؟ فقال: أمَّا النَّار، فلم أزل أسمع بكرايتها؛ لأنَّها مثله.

قيل لمالك: فالبرغوث؟

قال: إنَّه يدخل ويفرُّ، ويمشي في الأرض.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٨)، المنتقى للباجي [٧/ ٣٠١]، البيان والتحصيل [٢/ ٩١ و ٢٠٦/ ١٨].

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٦)، وهو في التحفة [١٠/ ١٠٥].

## باب ما جاء في غسل اليد من الطعام<sup>(١)</sup>

[٣١٦٤] قال ابن وهب: سمعت مالكا وسئل عن الحديث الذي جاء: «مَنْ

بَاتَ وَفِي يَدِهِ عَمْرٌ<sup>(٢)</sup>، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(٣)</sup>؟

فقال مالك: لا أعرف هذا الحديث، وقد سمعت أنه كان يقال: «مَنْ دِيلُ عَمْرٍ

بَطْنُ قَدَمَيْهِ»<sup>(٤)</sup>، وما كان هذا الْأَشْنَانُ<sup>(٥)</sup> إِلَّا حَدِيثًا<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/أ، دون شب وجهه.

(٢) قوله: «عَمْرٌ»، هو الدَّسَمُ والزُّهومة من اللحم، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٣/٣٨٥].

(٣) أخرجه أبو داود [٤/٣١٧]، والترمذي [٣/٤٣٥]، وابن ماجه [٤/٤٢٣]، وهو في التحفة [٩/٤٠٣].

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات [٣/٢٩٦]، من طريق السائب بن يزيد أنه قال: «ربما تعشيت عند عمر بن الخطاب، فيأكل الخبز واللحم، ثم يمسح يده على قدمه، ثم يقول: هذا منديل عمر وآل عمر».

(٥) قوله: «الْأَشْنَانُ»، هو الْحُرْضُ أو الغاسول، يستعمل للغسل مثل الصابون، ينظر: المصباح المنير، ص (١٦)، حاشية العدوي [١/٤١٢].

(٦) المختصر الكبير، ص (٥٣٩)، وقد نقل ابن بطال في شرح البخاري [٩/٥٠٥]، هذه المسألة عن ابن وهب.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ غَسْلَ الْيَدِ بَعْدَ الْأَكْلِ مَبَاحٌ، فَإِنْ غَسَلَ لِلنَّظَافَةِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بِأُسٌّ.

وقال [ج ٢٠٣ / ب] المغيرة بن شعبة: «أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَنْبَ شِوَاءٍ، فَأَذَنُهُ بِإِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، فَمَسَحَ يَدَهُ بِمَسْحٍ تَحْتَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى»<sup>(١)</sup>.

وروى مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو الزبير، عن جابر: «أَنَّ امْرَأَةً دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ، فَأَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِبَقِيَّةِ الطَّعَامِ فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً»<sup>(٣)</sup>.



(١) أخرجه أبو داود [٢٣٩ / ١]، وهو في التحفة [٤٩٢ / ٨].

(٢) أخرجه مالك [٣٤ / ٢]، ومن طريقه البخاري (٢٠٧)، ومسلم [١٨٨ / ١]، وهو في التحفة [١٠٦ / ٥].

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط [٤١ / ٨]، من طريق أبي الزبير عن جابر، وهو عند أبي داود [٢٤١ / ١]، والترمذي [٢٢١ / ١]، من طريق محمد بن المنكدر عن جابر، وفي التحفة [٢١٢ / ٢].

## باب ما جاء في آنية الفضة وما فُضِّضَ من الخشب وغيره<sup>(١)</sup>

[٣١٦٥] قال ابن وهب: سمعت مالكا يكره أن يُشْرَبَ فِي الْقَدَحِ<sup>(٢)</sup> الَّذِي

فِيهِ الْحَلَقَةُ الْوَرِقُ، وَالْقَدَحُ الْمَضْبَبُ بِالْوَرِقِ<sup>(٣)</sup>.

قال ابن القاسم: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ مَدَاهِنِ<sup>(٤)</sup> الْفِضَّةِ؟

- 
- (١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/أ، دون شب وجهه.
- (٢) قوله: «القدح»، هو ما يُشْرَبُ بِهِ، وجمعه أقداح، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٣٧٣).
- (٣) توجد تنمة للمسألة في هذا الموضع في مك ٢٨/أ، غير مثبتة في شب وجهه، هي: «وقال أشهب: سألت مالكا عن القدح، تكون في أذنه الحلقة من الفضة، أَيُشْرَبُ بِهِ؟ قال: ما يعجبني، وأحب إلي أن يترك ذلك. فقلت له: فالمرأة تكون فيه الحلقة من الفضة، ينظر فيها الوجه؟ فقال: ما يعجبني ذلك، وترك ذلك أحب إلي».
- (٤) قوله: «مداهن»، هو جمع مُدْهِن، وهو ما يجعل فيه الدهن، ينظر: النهاية في غريب الحديث [١٤٦/٢].



فقال: إني لأكرهها ولا أحبها<sup>(١)(٢)</sup>.

هم إنما قال ذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: «الذي يشرب في آنية الذهب<sup>(٣)</sup>، فكأنما يجرجر في بطنه نار جهنم»<sup>(٤)</sup>، ونهى عن استعمال آنية الذهب والفضة، وقال: «هي لهم في الدنيا، ولنا في الآخرة»<sup>(٥)</sup>، هذا معنى الحديث، فكره لهذه العلة أن يشرب في إناء الذهب والفضة، أو يستعمل في شيء مما يتفَع به.

وكذلك لا يجوز للرجال لبس الذهب والحريز، ويجوز ذلك للنساء؛ لأن النبي ﷺ قال: «حرام لذكور أمتي، حل لنائها»<sup>(٦)</sup>، يعني: الذهب والحريز. وكذلك لبس الحلي كله، جائز للنساء، مكروه للرجال، إلا الخاتم من الفضة، والسيف المفضض وعلاقته<sup>(٧)</sup>.

(١) توجد تمة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٢٨/ب، دون شب وجه، هي: «[.....] وسمعت مالكا وسئل عن مداهن الفضة؟ فقال: ما يعجبني».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٣٩)، المدونة [٢٤/٣].

(٣) قوله: «آنية الذهب»، كذا في شب، وفي جه: «آنية الذهب والفضة».

(٤) متفق عليه: رواه مالك في الموطأ [١٣٥٣/٥]، ومن طريقه البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم [١٣٤/٦]، وهو في التحفة [١٩/١٣].

(٥) متفق عليه: البخاري (٥٨٣١)، مسلم [١٣٦/٦].

(٦) أخرجه أبو داود [٤٠٣/٤]، وابن ماجه [٥٩٤/٤]، والنسائي في الكبرى [٣٥٧/٨]، وهو في التحفة [٤٠٧/٧].

(٧) قوله: «وعلاقته»، علاقة السيف، هي ما في مقبضه من السير، ينظر: لسان العرب

ويكره لبسُ المِنْطَقَةِ<sup>(١)</sup> المَفْضُضَةِ؛ لأنها ليست من لبس العرب، وهي من لبس العجم.

وكذلك يكره أن تكون الفضة أو الذهب في السُّرْجِ أو اللِّجَامِ أو السَّكِينِ وأشباه ذلك.

وتجوز حِلْيَةُ الْمُصْحَفِ، كما يجوز ذلك في السَّيْفِ.



[٢٦٥/١٠].

(١) قوله: «المنطقة»، هي شبه الهميان، يربطها المسافر على وسطه يضع فيها نفقته، ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، ص (٤٤).

## باب ما جاء في غسل اليد بالطعام<sup>(١)</sup>

[٣١٦٦] قال ابن وهب: سئل مالك عن الدقيق، تُغسلُ به اليدُ؟

قال مالك: غيره أعجب إليّ، ولو فُعِلَ، لم أرَ به بأساً، فقد كان عمر بن

الخطّاب رضي الله عنه يَتَمَنَّدُ ببطون رجله<sup>(٣)</sup>.

قال مالك: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَدُهْنُ بعض جسده بالسَّمن أو الزَّيت من الشُّقوق<sup>(٤)(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا مَبَاحٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَلاَحًا وَمَنَفَعَةً لِلْإِنْسَانِ إِذَا لَمْ

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجه.

(٢) يوجد قبل المسألة نص مثبت في مك ٢٨/ب، دون شب وجه، هو: « [قال ابن

وهب: سمعت مالكا يقول في الجلبان والفل وما أشبهه من الطعام: لا بأس أن يتوضأ به، [ويت]ذلك به في الحمام.

قال مالك: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَدُهْنُ جسده بالسَّمن أو الزَّيت من الشُّقوق».

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣١٦٤.

(٤) من قوله: «قال مالك: إِنَّ الرَّجُلَ»، إلى هذا الموضع، تقدّم أنه جواب مالك عن غسل اليد بالفل والجلبان، في أول المسألة.

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٤٠)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص

(٢٢١)، شرح البخاري لابن بطال [٥٠٦/٩].

يقصد به السَّرف، فجاز له الانتفاع به واستعماله بكل وجهٍ: من الأكل، والتدهن به، وغسل البدن، [ج٤/٢٠٤] وأشباه ذلك.



[٣١٦٧] قال ابن وهب: سمعت مالكا وسئل عن وضوء اليدين قبل

الأكل؟

فقال: إني لأكره ذلك، وقد دخلت على عبد الملك بن صالح<sup>(١)</sup>، فقرَّب إلينا وضوءاً لغسل أيدينا قبل الطَّعام، فأبيت أن أفعل، فقال لي: «أَوْتُنْكِرَ ذلك؟»، فقلت: «نعم»، فانتَهَى عن ذلك.

ف قيل له: ترى ذلك مِنْ فعل الأعاجم؟

قال: نعم<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر مالكٌ علَّةَ كراهيته لذلك، وهو أنَّه من فعل الأعاجم، وأنَّ ذلك

(١) هو عبد الملك بن صالح بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، ولأه الأمين على الشام والجزيرة سنة أربع وتسعين، وولي المدينة والصوائف في أيام الرشيد، وروى عن أبيه وعمه ومالك، وروى عنه عدة، ينظر: ترجمته في: تاريخ دمشق [٢١/٣٧]، سير أعلام النبلاء [٩/٢٢١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٤٠)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٢٢)، شرح البخاري لابن بطال [٩/٥٠٥].

ليس من فعل العرب، ولا حُفِظَ عن رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم، وقد روت عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً»<sup>(١)</sup>.

ومالكٌ فيكره الخروج عن زيِّ العرب وأفعالهم وآدابهم، حتَّى إنَّه ليكره الكلام بالفارسية لمن يحسن العربيَّة، وقد رُوِيَ عن عمر: «أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الرَّطَانَةَ»<sup>(٢)</sup>، يعني: الكلام بالعجمية.

وقد قيل: «لا يزال العرب بخيرٍ ما انتعلت، ولزمت العمائم، وتقلَّدت السُّيُوف»<sup>(٣)</sup>، معنَى هذا: أنَّها إذا فعلت ذلك، كانت الغلبة لها، فظهر زِيَّها، وإذا تركت زِيَّها، فهي تابعةٌ لغيرها، وفي ذلك ضررٌ عليها وذلةٌ.

فلهذا ونحوه كَرِهَ مالكٌ التَّزْيِيَّ بِزِيِّ الْأَعْجَمِ والتَّخَلُّقَ بِأَخْلَاقِهِمْ،

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد روى أبو داود [٢٥٩ / ١] وغيره، من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جُنُبٌ من غير أن يمس ماءً»، ليس فيه ذكر الأكل، وفي رواية عند البيهقي [١٢٤ / ٢]: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ، يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ إِنْ شَاءَ».

(٢) أخرجه عبد الرزاق [٤١١ / ١].

(٣) حكاه الجاحظ كما في المطبوع من رسائله [٣٦١ / ١]، عن غيلان بن خرشة الضبي، وقيل: الأحنف بن قيس.

وَيَسْتَحِبُّ الاقْتِدَاءَ بِزِيِّ الْعَرَبِ وَالتَّخَلُّقَ بِأَخْلَاقِهَا، مَا لَمْ تَفْعَلْ شَيْئًا قَدْ نَهَى عَنْهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَلْمَانَ فِيمَا رُوي عَنْهُ: «يَا سَلْمَانُ،  
لَا تَبْغُضْنِي فَتَفَارِقَ دِينَكَ، قَالَ: فَقُلْتُ: كَيْفَ أَبْغُضُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَبِكَ  
هَدَانِي اللَّهُ؟، قَالَ: تَبْغُضُ الْعَرَبَ فَتَبْغُضْنِي»<sup>(١)</sup>، وَكَانَ يُقَالُ: «حُبُّ الْعَرَبِ إِيْمَانٌ  
وَبُغْضُهَا نِفَاقٌ»<sup>(٢)</sup> وَكَذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ إِيْمَانٌ، وَبُغْضُهَا  
نِفَاقٌ»<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهَا نَصَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.



(١) أخرجه الترمذي [٢٠٨/٦]، وهو في التحفة [٢٦/٤].

(٢) رُويَ هَذَا حَدِيثًا عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا، أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ [١٨٣/٤].

(٣) أخرجه مسلم [٦٠/١]، وهو في التحفة [٢٩/١٠].

## باب ما جاء في اختناث الأسقية، والشرب من ثلثة القدح<sup>(١)</sup>

[٣١٦٨] قال ابن وهب: سألت مالكا عن اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ<sup>(٢)</sup>؟

فقال: أَمَا أَنَا فَلَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَكْرَهُهُ.

قال ابن القاسم: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السَّقَاءِ؟

فقال: مَا بِذَلِكَ بِأَسٍّ، وَمَا بِلَغْنِي نَهْيٌ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ثُلْمَةِ الْقَدَحِ<sup>(٣)</sup> وَمَا يَلِي الْأُذُنَ<sup>(٤)</sup>؟

فقال مالك: قَدْ سَمِعْتُ سَمَاعًا - وَكَأَنَّهُ ضَعَّفَهُ - وَمَا عَلِمْتُ فِيهِ بِنَهْيٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجهه.

(٢) قوله: «اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ»، الأسقية هي جمع سقاء، وهي قربة الماء التي تصنع من جلد السخلة، وَاخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ، ثني فاهها إلى الخارج والشرب منه، وقيل: هو الشرب من في القربة، ينظر: لسان العرب [٣٩٢/١٤]، فتح الباري لابن حجر [٩١/١٠]، وقد جاءت لفظة: «اختناث» في طبعة الغرب: «اجتناب».

(٣) قوله: «ثُلْمَةِ الْقَدَحِ»، هو موضع الكسر منه، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٢٢٠/١].

(٤) قوله: «يَلِي الْأُذُنَ»، يعني: أذن القدح، وهو مقبضه، ينظر: لسان العرب [١١/١٣].

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٤١)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٢١)، التفرع مع شرح التلمساني [٣٦٩/١٠].

﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ اخْتِنَاثَ الْأَسْقِيَةِ وَالشُّرْبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ مَبَاحٌ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنْهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ نَهْيٌ صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

وكذلك [جهه ٢٠٤/ب] الشُّرْبُ مِنْ ثَلَمَةِ الْقَدَحِ مَبَاحٌ؛ إِذْ لَا نَهْيٌ فِيهِ صَحِيحٌ.

وقد قيل: إِنَّهُ إِنَّمَا كُرِهَ اخْتِنَاثُ الْأَسْقِيَةِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا شَيْءٌ لَا يَرَاهُ الشَّارِبُ، فَيَنْزِلُ فِي حَلْقِهِ.

وقد قيل: إِنَّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّقَدُّرِ؛ لِأَنَّهُ يُدْخِلُهَا فِي فِيهِ.




---

(١) في الصحيحين: البخاري (٥٦٢٥)، ومسلم [٦/١١٠]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن اختِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ».



## باب ما جاء في قطع السدر<sup>(١)</sup>

[٣١٦٩] قال ابن وهب: سمعت مالكا يكره طعام العمال<sup>(٢)</sup> الذين تحدث لهم الأموال في أعمالهم ولم تكن لهم قبل ذلك أموال<sup>(٣)</sup>.  
 ١٠ إنما كره أكل طعامهم؛ لأنهم لا يأخذون الشيء من وجهه، فيكره لأهل الورع أن ينتفعوا من أموالهم بشيء.



[٣١٧٠] قال ابن القاسم وابن وهب: سمعنا مالكا يقول: ليس يقطع السدر بأش.

قال مالك<sup>(٤)</sup>: ولا يقطع من شجر الحرم شيء<sup>(٥)</sup>.  
 ١٠ إنما قال ذلك؛ لأن قطع السدر وغيره مباح إذا لم يكن من شجر الحرم.

- 
- (١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجهه.  
 (٢) قوله: «طعام العمال»، لعل المراد: من تهدي لهم الهدايا بسبب عملهم، حيث جاء النهي عنه، كما في البخاري (٧١٧٤)، وغيره.  
 (٣) المختصر الكبير، ص (٥٤١)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (١٨٩)، التمهيد لابن عبد البر [١١٨/٤].  
 (٤) قوله: «قال مالك» كذا في شب وجهه، وفي مك ٢٨/ب: «قال ابن القاسم: قال مالك».  
 (٥) المختصر الكبير، ص (٥٤١)، معالم السنن للخطابي [٢٢٣/٢].

وليس السِّدْرُ بِنافع للنَّاس ولا أَفْضَلُ مِنَ النَّخْلِ، والنَّخْلُ فمباحٌ قطعه، وكذلك غيره من الشَّجرِ.

وقد رُوِيَ في قطع السِّدْرِ نهْيٌ عن رسول الله ﷺ، وليس بالصَّحيح<sup>(١)</sup>.

فأمَّا شجر الحرم فلا يجوز قطعه؛ لأنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يُقَطَّعُ شَجَرُهَا، ولا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ»<sup>(٢)</sup>، فمَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ من قطع شجر الحرم بمكة والمدينة جميعاً.

وهذا إذا كان أصل الشَّجر مباحاً، فأمَّا ما يُنبِتُهُ النَّاسُ، فَإِنَّ قطعه يجوز؛ لأنَّ ذلك بمنزلة الزَّرْع الَّذِي يزرعونه، فقطعه جائزٌ لهم، وكذلك ذبح الصَّيْد الَّذِي يُدْخِلُونَهُ مِنَ الْحِلِّ جائزٌ لهم<sup>(٣)</sup>.

فأمَّا ما لم يَغرِسْهُ مِنَ الشَّجَرِ ويَزرعْهُ مِنَ الزَّرْعِ، فلا يجوز لهم قطعه؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك نهياً عاماً.

ألا ترى: أَنَّهُ استثنى من جملة الشَّجر والنبت الإِذْخِرَ، بعد أن سألَه العباس وقال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِبَيْوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ: إِلَّا الإِذْخِرَ»<sup>(٤)</sup>.



(١) تنظر الأحاديث الواردة في السنن الكبرى للبيهقي [١٢/ ١٨٩].

(٢) أخرجه مسلم [٤/ ١١٣]، وهو في التحفة [١١/ ٦٩].

(٣) تنظر المسألة: (٣٢٨).

(٤) متفق عليه: البخاري (١١٢)، مسلم [٤/ ١١٠]، وهو في التحفة [١١/ ٦٧].

## باب ما جاء في الانتعال<sup>(١)</sup>

[٣١٧١] قال ابن وهبٍ وأشهب: قال مالك: لا بأس أن ينتعل الرجل قائماً.

ولا يمشي<sup>(٢)</sup> الرجل في نعلٍ واحدة<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِعَالَ مَبَاحٌ عَلَى كُلِّ وَجْهِ: مِنْ قِيَامٍ، وَقُعُودٍ؛ إِذْ لَمْ

يَرُدُّ فِي ذَلِكَ نَهْيٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «ولا يمشي»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٨/ب: «قال ابن وهب، قال أشهب: قال مالك: ولا يمشي».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٢)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٢٩)، الجامع لابن يونس [١٤٧/٢٤]، البيان والتحصيل [٥٠/١٨].

(٤) لعل قوله: «إذ لم يرد في ذلك نهْيٌ»، يعني: لم يرد حديث صحيح، فقد روى الترمذي [٣٧٥/٣] من حديث عمار بن أبي عمار، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهَى رسول الله ﷺ أن ينتعل الرجل وهو قائم».

وروى أبو داود [٤٣٤/٤]، من حديث أبي الزبير عن جابر، قال: «نهَى رسول الله ﷺ أن ينتعل الرجل قائماً».

وروى الترمذي [٣٧٥/٣] من حديث قتادة عن أنس: «أن رسول الله ﷺ نهَى أن ينتعل الرجل وهو قائم».

فأما المشي في نعلٍ واحدةٍ، فذلك مكروهٌ؛ لأنَّ فاعل ذلك يُنسب إلى  
اختلال رأيه.

وقد روى مالكٌ، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أنَّ  
رسول الله ﷺ قال: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، [جه ٢٠٥/١] لِيَتَعْلَهُمَا جَمِيعًا،  
أَوْ يُخْفِهَمَا جَمِيعًا»<sup>(١)</sup>.



وروى ابن ماجه [٦٠٧/٤]، من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة  
قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يتعل الرجل قائمًا».

وروى ابن ماجه [٦٠٨/٤]، من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: «نهى  
النبي ﷺ أن يتعل الرجل قائمًا».

(١) أخرجه مالك [١٣٤٣/٥]، ومن طريقه البخاري (٥٨٥٥)، ومسلم [١٥٣/٦]، وهو  
في التحفة [٣٢٣/١٠].

باب ما جاء في صبغ الشعر<sup>(١)</sup>

[٣١٧٢] قال ابن وهب: قال مالكٌ في صَبْغِ السَّوَادِ لِلشَّعْرِ: لَمْ أَسْمَعْ فِي

ذَلِكَ بِنَهْيٍ<sup>(٢)</sup> مَعْلُومٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصَّبْغِ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال ابن وهب: وَسُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يَسْتَحِبُّ تَرْكَ الصَّبْغِ كُلِّهِ، أَوْ يَسْتَحِبُّ

الصَّبْغُ، أَيْ ذَلِكَ أَحْسَنُ؟

قال: ذَلِكَ وَاسِعٌ لِلنَّاسِ، لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهِ ضَيْقٌ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَحِبُّ

الصَّبْغَ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ<sup>(٣)(٤)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «بنهي»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٩/أ: «بشيء».

(٣) توجد تنمة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٢٩/أ، دون شب وجه، هي: «قال [.....]»

سمعت مالكا يقول: صَبَغَ أَبُو بَكْرٍ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ.

قال ابن وهب: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الصَّبْغِ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ؟

قال: ذَلِكَ [.....]، وَمَا سَمِعْتُ فِيهِ بِنَهْيٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّبْغِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

قال أشهب: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْخَضَابِ بِالسَّوَادِ؟

فقال: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِمَّنْ مَضَى كَانَ يَصْبِغُ بِهِ، وَمَا بَلَغَنِي فِيهِ نَهْيٌ، وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّبْغِ

أَحَبُّ إِلَيَّ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٤٢)، الموطأ [١٣٨٥/٥].

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ [مب]اح، وتركه مباح، كل ذلك واسعُ فعله. فأما اختياره لغير السَّواد؛ فلأنَّ السَّواد قد يدخله ضربٌ من اغترار النَّاسِ به، ولا سيَّما إن كان مِمَّنْ يريد التَّزويج، يُظَنُّ به أنَّه شابٌّ، ورغبة النَّساء في الشَّباب خلاف رغبتهنَّ في الشَّيوخ.

وقد اختار النَّبِيُّ ﷺ أيضاً ترك الصَّبْغ بالسَّواد، فقال حين أُتِيَ بأبي قحافة إليه يوم الفتح، قال لأبي بكرٍ الصِّديق رضي الله عنه: «أَلَا تَرَكَتَ الشَّيْخَ نَأْتِيهِ، وَرَأَى رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ أَيْضَ كَالنَّعَامَةِ، فَقَالَ: اخْضِبُوا رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ، وَجَنِّبُوهُ السَّوَادَ»<sup>(١)</sup>، وخضب أبو بكرٍ بالحناء<sup>(٢)</sup>، وكذلك عثمان رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup>.

فأما ترك الصَّبْغ كله؛ فلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يخضب، ولا عمر<sup>(٤)</sup>، ولا علي<sup>(٥)</sup> رضي الله عنهما.

وحكى ابن وهبٍ، قال: قيل لمالك بن أنسٍ: لم لا تخضب يا أبا عبد الله؟

(١) أخرجه مسلم [١٥٥/٦]، وأبو داود [٤٦١/٤]، وليس في رواية مسلم «وجنبوه السَّواد»، وهو في التحفة [٣٤٢/٢].

(٢) أخرجه مسلم [٨٤/٧ و ٨٥]، ومالك [١٣٨٥/٥]، وأبو داود [٤٦٢/٤].

(٣) لم أقف عليه، والذي في مسند أحمد [٥٥٢/١]، من طريق بنانة قالت: «ما خضب عثمان قطُّ»، وحكم عليه محققو طبعة الرسالة بالضعف.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار [٣٠٧/٩]، وعند مسلم [٨٤/٧ و ٨٥]، وأبي داود [٤٦٢/٤]، أن عمر رضي الله عنه خضب.

(٥) لم أقف عليه، وقد حكاه مالكٌ عن عليٍّ، كما سيأتي.

فقال: كان عليّ لا يخضب.

وذكر مالك، أنّ بعض ولاية المدينة قال له: لم لا تخضب يا أبا عبد الله؟

فقال: لم يبق من عدلك إلا أن أخضب أنا، كان عليّ بن أبي طالب لا

يخضب<sup>(١)</sup>.



[٣١٧٣] قال ابن وهب: وسمعت مالكا وسئل عن نتف الشيب؟

قال: لا بأس به.

قيل: أنتفأ أحب إليك أم تركه؟

قال: تركه أحب إلي<sup>(٢)(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَتْفَهُ مَبَاحٌ، وَكَذَلِكَ تَرَكَهُ، إِذْ لَيْسَ فِي النَّهْيِ عَنْ نَتْفِهِ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup>، فَكَانَ نَتْفُهُ جَائِزًا.

(١) حكاه ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص (٤١).

(٢) توجد تمة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٢٩/أ، دون شب وجه، هي: «قال: وسمعت مالكا يقول: سألتني أبو عبد الله عن لباس الخزّ وصبغ السّواد، فقلت: ما أراه حراماً، وتركه أحب إليّ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٣)، المنتقى للباجي [٧/٢٧٠]، البيان والتحصيل [١٧/٣٩٩]، الجامع لابن يونس [٢٤/١٥٤].

(٤) أخرج أبو داود [٤/٤٦٠]، والترمذي [٤/٥١١]، وابن ماجه [٤/٦٦٧]، والنسائي

وتركه أحب إليه؛ لأنَّ فيه وقاراً وجمالاً، على ما رُوِيَ في الأثر<sup>(١)</sup>.



في الكبرى [٣٢٣/٨]، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتفوا الشيب، ما من مسلم يشيب شيبة في الإسلام، إلا كانت له نوراً يوم القيامة»، وفي رواية: «إلا كتب الله له بها حسنة وحط بها عنه خطيئة»، وهو في التحفة [٣٣٧/٦].

(١) أخرجه مالك [١٣٤٩/٥]، وعبد الرزاق [١٧٥/١١]، عن سعيد بن المسيب أنه قال: «كان إبراهيم أول الناس ضَيْفَ الضيف، وأول الناس اختتن، وأول الناس قص شاربه، وأول الناس رأى الشيب، فقال: يا رب ما هذا؟، فقال الله تبارك وتعالى: وَقَارُ يا إبراهيم، فقال: رب زدني وقاراً».



## باب ما جاء في حلاق بعض الرأس وترك بعضه<sup>(١)</sup>

[٣١٧٤] قال: وسمعت مالكا يكره أن يُترك من شعر الصبي شيء إذا حلق،

قال مالك: وبلغني أن القزع مكروه.

والقزع: أن يُترك للصبي شعر متفرق في رأسه<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ: «النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ».

رواه مالك، عن أبي بكر بن نافع، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>،

قال: «والقزع: أن يُحلق بعض رأس الصبي ويترك بعضه»<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٨/ب، دون شب وجه.

(٢) توجد تامة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٢٩/أ، دون شب وجه، هي: «قال ابن

وهب: سمعت مالكا يكره القزع للصبيان، قال: هو الشعر المبدد في الرأس.

قال ابن وهب: قال مالك: سمعت أن القزع يكره للصبيان».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٣)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص

(٢٠٥)، المنتقى للباجي [٢٦٧/٧]، البيان والتحصيل [٣٧٠/٩].

(٤) لم أقف عليه بهذا الإسناد، والخبر في الصحيحين: البخاري (٥٦٩٦)، ومسلم

[١٦٤/٦]، من طريق عبيد الله بن حفص، عن عمر بن نافع، عن أبيه، وهو في التحفة

[١٩٠/٦].

(٥) القائل هو عبيد الله بن حفص، كما في فتح الباري لابن حجر [٣٧٧/١٠].

ولأنَّ ذلك أيضاً من زيِّ الأعاجم، واستعمال زيِّهم مكروهٌ على ما ذكرناه.  
والسُّنَّة في الشَّعر: أن يُتْرَكَ حتَّى يطول، [ج ٢٠٥/ب] ثمَّ يُفْرَق كما كان  
رسول الله ﷺ يفعلُه<sup>(١)</sup>.

فإن لم يفعل هذا الرَّجل<sup>(٢)</sup> فقصره كله أو حلقه كله<sup>(٣)</sup>، فأما أن يقصر بعضاً  
أو يحلق بعضاً ويدع بعضاً، فذلك مكروهٌ.



[٣١٧٥] قال ابن وهب: سمعت مالكا ينكر الحجامة التي تكون في وسط  
الرَّأس إنكاراً شديداً، ويقول: هذا عمل النَّصارى<sup>(٤)</sup>.

قال مالك: ولا يعجبني هذا الحِلاقُ الذي يكون في النُّقرة<sup>(٥)</sup>، ولكن يجعلُ

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس: البخاري (٣٥٥٨)، مسلم [٨٢/٧]، وهو في التحفة  
[٦٠/٥].

(٢) قوله: «الرجل»، كذا رسمها، ولعلها من الترجل.

(٣) قوله: «أو حلقه كله»، كذا في شب، وفي جه: «أو حلقه كله، جاز».

(٤) توجد تنمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/أ، دون شب وجه، هي: «قال: وقال عبد الله بن  
أبي حبيبة: ما هذا إلَّا شيءٌ سنَّ النَّصارى يعملون به».

(٥) قوله: «النقرة»، هي الحفرة، ونقرة الرأس هي موضع مؤخرة الدماغ، ينظر: زاد المعاد  
[٥٣/٤].

عليه خَطْمِيًّا<sup>(١)</sup> ويحتجم، ولا يحلق موضعه<sup>(٢)</sup>.....

(١) قوله: «خَطْمِيًّا»، هو نبت بالعراق، طيب الرائحة، يعمل عمل الصابون، ينظر: حاشية العدوي [١٢٨/١].

(٢) قوله: «موضعه»، يعني: لا يحلق موضع الحجامة، وقد جاء في طبعة الغرب: «موجعه»، وفي مك ٢٩/أ، تنمة للمسألة، غير مثبتة في شب وجه، هي: «فقلت لمالك: وثبتت المحاجم بغير حلاق؟

قال: نعم، هي أثبت من الأخرى، قال: وإنما أحجم أنا الكاهل النقرة. فذكرت له ما يذكر من الحجامة التي تكون وسط الرأس؟ فأنكره ولم يعرف الحديث<sup>(١)</sup>..

قال ابن وهب: سُئِلَ مالكٌ عن الحجامة والذي يحلق في وسط رأسه؟ فاستسمح ذلك وما رآه حراماً.

قال: وسمعت مالكا وسُئِلَ عن حلاق وسط الرأس للحجامة؟ فقال: ما يعجبني.

قال ابن وهب: سُئِلَ مالكٌ عن الذوائب للغلمان؟ فقال: سمعت أن القزع يكره.

فقليل له: ما القزع؟

قال: يحلق من الرأس أماكن ويترك فيه أماكن.

فقليل له: فحلق الرأس للصبي وتترك له قُصَّةً من شعر؟

فكره ذلك وقال: رأيت ذؤابةً على صبي لابن أمير كان علينا، فنهيته عن ذلك.

وقال: المثلُّ تركه، وهو إذا حلق منه شيء وترك شيء.

[..... وسئل مالك عن القراط للصبي؟

فقال: أخفُّ عندي من القزع.

(١)

قال أشهب: سألت مالكا عن الرجل يحتجم، [أيحلق مو] ضع<sup>(٢)</sup> المحاجم في القفا ووسط الرأس؟

فقال: ما أحبه، وإنِّي لأكرهه، ولا فعلته قط، ولا هممت به، ولقد [أدرك]ت<sup>(٣)</sup> من يكره هذا.

فقلت له: كيف يصنع؟

قال: يحتجم بالخطمي.

قال أشهب: سئل مالك عن حلاق الصبيان «[قَصَّ]ة<sup>(٤)</sup> وَقَفَا؟» فقال: ما يعجبني.

فقلت له: من الجواري والغلمان؟

فقال: ما يعجبني من الجواري والغلمان، إن كانوا يريدون أن يدعوا شعره كله، فليدعوه، وإن كانوا يريدون أن يحلقوا، فليحلقوا كله، وقد كلّمت في ذلك بعض الأمراء، وأمرته أن ينهئ عنه.

فُسئِلَ عن القصة وحدها بلا قَفَا؟

فقال مثل ما قال في القصة والقَفَا.

(١) متفق عليه: البخاري (٥٦٩٨)، ومسلم [٢٢ / ٤]، من حديث عبد الله بن بحينة:

«أنَّ رسول الله ﷺ احتجم بلحْيٍ جميلٍ من طريق مكة وهو محرّمٌ في وسط رأسه»، وهو في التحفة [٤٧٧ / ٦].

(٢) ما بين [ ] في موضع خرم، والمثبت من المنتقى للباجي [٢٩٨ / ٧].

(٣) ما بين [ ] في موضع خرم، والمثبت يقتضيه السياق.

(٤) ما بين [ ] في موضع خرم، والمثبت من البيان والتحصيل [٣٧٠ / ٩].

(١) المختصر الكبير، ص (٥٤٤)، البيان والتحصيل [٢٠٤ / ١٨].

﴿ إِنَّمَا كرهَ الْحِجَامَةُ فِي وَسْطِ الرَّأْسِ، فَلَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِمَّا نُقِلُ فِي أَمْرِ الْحِجَامَةِ، وَإِنَّمَا [ذُكِرَ أ] نَّهَا كَانَتْ فِي الْأَخْدَعِينَ <sup>(١)</sup>.

ولأنَّ في ذلك معنى القزع؛ لأنَّه يحلق بعض الرأس ويترك بعضاً.  
فإن احتيج إليها للضرورة، جاز ذلك من غير حلق الشعر، وذلك أن يُجْعَلَ عليه ما يُلْزَمُ الْمَحَاجِمَ، كَالْخِطْمِيِّ وَغَيْرِهِ.




---

(١) قوله: «الأخْدَعِينَ»، هما عرقان في جانبي العنق، ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير [١٤ / ٢].

## باب ما جاء في وصل الشعر ونتفه، وحدّ الأسنان، والاستئذان<sup>(١)</sup>

[٣١٧٦] قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول: يُكرهُ الوصل في الشعر، والوشم، وحدّ الأسنان، يُترَين بذلك<sup>(٢)(٣)</sup>.

كما إنما كره ذلك؛ لأنّ في ذلك قصداً لتغيير الخلقة من غير حاجةٍ إليه، وليس في ذلك نظافةٌ فيكون ذلك مستحبّاً، وقد نهى رسول الله ﷺ عن وصل الشعر والوشم<sup>(٤)</sup>.



[٣١٧٧] قال ابن وهب: قال مالك: الاستئذان ثلاثاً أحبُّ إليّ، ولا يزيد<sup>(٥)</sup> عليها، إلّا مَنْ عَلِمَ أنّه لم يسمع، فلا أرى بأساً أن يزيد إذا استيقن.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجه.

(٢) توجد تمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/ب، دون شب وجه، هي: «قال ابن وهب: سُئِلَ مالك عن نتف الشَّيب؟

فقال: ما أعلم حراماً، وتركه أحبُّ إليّ من نتفه».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٥).

(٤) متفق عليه: البخاري (٥٩٣٧)، ومسلم [١٦٦/٦]، وهو في التحفة [١٤٣/٦]، ولفظه: «لعن الله الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة».

(٥) قوله: «ثلاثاً أحبُّ إليّ، ولا يزيد»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٩/ب: «ثلاثاً، لا

قال ابن وهب: قال مالك: الاستئناس الجلوس، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا مُسْتَأْنَسِينَ لِحَدِيثٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقال عمر حين دخل على النبي ﷺ: «أَسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ لَهُ: نَعَمْ، فَجَلَسَ عُمَرُ»<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الاستئذان ثلاثاً؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: «الاستئذان ثلاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ فَادْخُلْ، وَإِلَّا فَارْجِعْ»»<sup>(٣)</sup>.

رواه مالك، عن الثقة<sup>(٤)</sup> عنده، عن بكير بن عبد الله ابن الأشج، عن بسر بن سعيد<sup>(٥)</sup>، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى الأشعري، عن رسول الله ﷺ.

أحبُّ أن يزيد.

(١) متفق عليه: البخاري (٥١٩١)، مسلم [١٩٢/٤]، وهو في التحفة [٤٦/٨]، ومن قوله: «قال ابن وهب: قال مالك: الاستئناس الجلوس» إلى هذا الموضع، مثبت في شب وجه، دون مك، وفي مك ٢٩/ب تمة للمسألة، هي: «قال ابن وهب: قال مالك: الاستئناس فيما نرى - والله أعلم - الاستئذان».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٤٦)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (١٩٧)، التفرع [٣٤٩/٢].

(٣) متفق عليه: البخاري (٦٢٤٥)، مسلم [١٧٨/٦]، وهو في التحفة [٣٣٣/٣].

(٤) قال ابن عبد البر في التمهيد [٢٤/٢٠٢]: «يقال: إن الثقة هاهنا عن بكير، هو مخرمة بن بكير، ويقال: بل وجده مالك في كتب بكير، أخذها من مخرمة».

(٥) بسر بن سعيد المدني، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (١٦٦).

ولأنَّ المُسْتَأْذِنَ إِذَا كَرَّرَ الاستئذان فلم يؤذن له، فكأنَّهم كَرُّهُوا دخوله عليهم له في نفسه، أو من أجل حالٍ هم عليها أو وقتٍ.

فإن كان عنده أنَّه لم يسمع، جاز له أن يزيد على الثلاث؛ لأنَّه لم يعلم [جه ٢٠٦/١] منهم كراهية دخوله عليهم، كما يعلم ذلك بسكوتهم عن إجابته بعد علمهم بموضعه.





باب ما جاء في السَّلام على النَّصارى والرَّدِّ عليهم والخروج من الهجرة<sup>(١)</sup>

[٣١٧٨] قال ابن وهبٍ: قال مالكٌ: لا تُسَلِّم على اليهوديِّ ولا النَّصرانيِّ<sup>(٢)</sup>.

وقال مالكٌ<sup>(٣)</sup>: لا تُرَدِّ على<sup>(٤)</sup> النَّصرانيِّ السَّلام، فإن رددت فقل: عليك<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: «لَا تَبَدُّوهُمْ بِالسَّلام، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ».

- (١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجه.
- (٢) توجد تنمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/ب، دون شب وجه، هي: «قال ابن وهبٍ: سُئِلَ مالِكٌ عَمَّنْ سَلَّمَ عَلَى يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ، هَلْ يَسْتَقِيلُهُ ذَلِكَ؟ قال: لا».
- (٣) قوله: «وقال مالكٌ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٩/ب: «قال ابن وهبٍ: سمعت مالكا يقول».
- (٤) قوله: «لا ترد»، كذا في شب وجه، وفي مك ٢٨/ب: «لا يرد المسلم».
- (٥) توجد تنمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/ب، دون شب وجه، هي: «قال أشهب: سُئِلَ مالِكٌ عَنِ السَّلامِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ والرَّدِّ عَلَيْهِمْ؟ فقال: لا».

رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

وروى ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ قَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>.



[٣١٧٩] قال ابن وهب سمعت مالكا يقول في الرجل المهاجر للرجل: إذا سلم عليه فقد خرج من الهجرة<sup>(٣)</sup>.

عن إسماعيل قال ذلك؛ لما رواه مالك، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»<sup>(٤)</sup>.

وروى مالك وابن عيينة، عن ابن شهاب، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ

(١) أخرجه مسلم [٥/٧]، وهو في التحفة [٩/٤١١].

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٢٥٧)، مسلم [٤/٧]، وهو في التحفة [٥/٤٤٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٨)، التفریع [٢/٣٤٨].

(٤) أخرجه مالك [٥/١٣٣٢]، ومن طريقه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم [٨/٩]، وهو في

التحفة [٣/٩٨].

أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ»<sup>(١)</sup>، فلماذا قال مالك: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْهَجْرَةِ إِذَا لَقِيَهِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ.

ولأنَّ الهَجْرَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالتَّقَاطُعِ، وَذَلِكَ خِلَافُ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿رُحَمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وَخِلَافُ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ.




---

(١) حديث مالك في الموطأ [١٣٣٣/٥]، ومن طريقه البخاري (٦٠٧٦)، ومسلم [٨/٨]، وحديث ابن عينة في صحيح مسلم [٩/٨]، والخبر في التحفة [١/٣٩٠].

## باب ما جاء في الدعاء<sup>(١)</sup>

[٣١٨٠] قال ابن وهب: سمعت مالكا وسئل عن الرجل إذا لم يُدرك أبويه أو أحدهما، أنه لا بأس أن يقول: «اللهم ارحمهما كما ربياني صغيراً».

قال مالك: وقد يكون مع أبيه فلا يربيّه، ويغيب عنه الزمان الطويل<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْأَبَوَيْنِ وَاجِبٌ عَلَى الْوَلَدِ، بِإِجَابِ اللَّهِ ذَلِكَ لَهُمَا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَشْكُرْ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، فقرن شكر والديه بشكره تبارك وتعالى، وقال سبحانه: ﴿وَلَا نَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فجاز أن يدعو لهما بكل وجه، وإن لم يليا تربيته؛ لأنهما الأصل في وجوده وولادته، فجاز أن يقول: «اللهم ارحمهما كما ربياني صغيراً».



[٣١٨١] قال ابن القاسم: سئل مالك عن الذي يدعو، يقول: «يا سيدي»؟

فقال: يدعو كما دعت الأنبياء: «رَبَّنَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٤٩)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٠١).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٤٩)، البيان والتحصيل [١٦/٤٠٠]، المقدمات الممهّدة

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ دُعَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ، هُوَ: «يَا رَبَّنَا، يَا رَبَّنَا»، أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُذَكَّرْ عَنْهُمْ: «يَا سَيِّدُنَا»، فَاسْتَحَبَّ مَالِكٌ الدُّعَاءَ بِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَسَامِي، وَكَذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ يَدْعُو فَيَقُولُ: «يَا رَبَّ يَا رَبَّ».

فَإِنْ قَالَ: «يَا سَيِّدِي»، لَمْ يُحَرَّجْ، وَالْاِخْتِيَارُ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.



(١) كما في دعاء آدم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]، وإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وموسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، وعيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٤].

(٢) يوجد عنوان باب ومسألة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٣٠/أ، دون شب وجه، هو: باب ما جاء في ركوب البريد.

[٢١٨١-مك] قال ابن وهب: قال مالك: لا بأس بركوب البريد ما لم تكن مظلمة.

باب ما جاء في اتخاذ الكلاب وقتلها<sup>(١)</sup>

[٣١٨٢]<sup>(٢)</sup> قال مالك: لا بأس باتخاذ كلب الصيد والماشية والحرث،

والكلاب التي تسرح مع الماشية وترجع معها، فليس بذلك بأس<sup>(٣)(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ فِي اتِّخَاذِ كَلْبِ الصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ؛

لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا، وَكَذَلِكَ كَلْبُ الزَّرْعِ، فَقَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «قال مالك: لا بأس باتخاذ كلب»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٠/أ فقرة قبل

ذلك، هي: «قال ابن وهب: سألت مالكا عن الدور التي تكون فيها الكلاب بالريف،

وفي تلك الدور المواشي والبقر، فإذا كان النهار رعت، فإذا أمسّت رجعت إلى

الدور، وفي تلك الدور كلابٌ تكون فيها بالليل والنهار، ومع المواشي كلابٌ تسرح

معهما بالنهار وترجع معها إذا رجعت؟

قال: أمّا ما سمعنا فيما أُذِنَ به من إمساكها، فكلاب».

(٣) توجد تتمّة للمسألة، مثبتة في مك ٣٠/أ، دون شب وجه، هي: «وأما الكلاب الأخرى

التي لا تسرح مع الماشية؛ إنّما هي مقيمة في الدور خوفاً من السرّ، فأنا أكرهه».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٥٠)، مختصر كتاب الجامع من المدوّنة لابن أبي زيد، ص

مَا شِئَةٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ<sup>(١)</sup>، فلا يجوز اتّخاذها لغير هذه الوجوه الثلاثة.



[٣١٨٣] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول في قتل الكلاب: لا أرى بأساً  
أن يأمر الوالي بقتلها<sup>(٢)</sup>.....

- (١) متفق عليه: البخاري (٥٤٨٠)، مسلم [٣٧/٥]، وهو في التحفة [٣٧٣/٥].
- (٢) توجد تمة للمسألة، مثبتة في مك ٣٠/أ، دون شب وجه، هي: «قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ عن الحاضر يَتَّخِذُ الكلب الضَّاري يصيد به؟ قال: إنَّما الكلاب لأهلها الذين يصيدون بها ويتخذونها لعيشهم. فقيل له: إنَّهم يصيدون بها ويتخذونها للذَّة؟ قال: ما يعجبني ذلك، أن يتخذوها على ذلك، إلَّا أن يكون مَنْ لعلَّه يريد الصَّيد. فقيل له: أفترى من يخرج إلى مثل هذا يسافر ما تقصر فيه الصَّلَاة، أيقصر؟ قال: لا، إنَّما يقصر المسافر، وأمَّا من يَتَّخذها لهواً ويخرج بها، وأقول له: أقصُر!! فقيل له: أفترى إن فعل أن يقصر؟ قال: أمره ألا يفعل.
- قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ عن أهل الرِّيف، يتخذون الكلاب في دورهم لموضع ما فيها من دوابِّهم؛ لكيلا تفتح أبوابهم، ولا يُقْتَحَمَ عليهم جدرانهم ففسق دوابِّهم؟ قال مالِكُ: ما أرى ذلك، إنَّما جاء الحديث: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا»<sup>(١)</sup>.

قال ابن القاسم عن مالكٍ نحوه.

قال عبد الله بن عبد الحكم: سمعت مالكا وسُئِلَ عن قتل الكلاب؟

(١)

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ: «النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ».

رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ (٢).

ومعناه - والله أعلم -، إذا كانت تؤذي النَّاسَ وتُضُرُّ بهم، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تُوْذِهِمْ وَلَمْ تُضُرَّ بِهِمْ، فَتَرَكَ قَتْلَهَا أَحَبُّ إِلَيْنَا.



قال: أرى أن تقتل ويقتل منها ما يؤدي في المواضع التي لا ينبغي أن تكون فيه.  
فقل مثل الفسطاط؟

قال: نعم، فأَمَّا المواضع التي تكون فيها المواشي، فلا أرى أن تقتل».

(١) متفق عليه: أخرجه مالك [٥/١٤١١]، ومن طريقه البخاري (٢٣٢٣)، ومسلم [٥/٣٨]، وهو في التحفة [٤/١٩].

(١) المختصر الكبير، ص (٥٥٠)، الموطأ [٥/١٤١٢]، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٤٤)، الاستذكار [٢٧/١٩٦].

(٢) أخرجه مالك [٥/١٤١٢]، ومن طريقه البخاري (٣٣٢٣)، ومسلم [٥/٣٥]، وهو في التحفة [٦/٢١٣].



## باب ما جاء في تعلقة المرضى وما يُتداوى به<sup>(١)</sup>

[٣١٨٤] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: لا بأس بالكتاب الحَسَن

الَّذِي فِيهِ مَا لَا يُنْكَرُ، يُعَلَّقُ عَلَى الْمَرْضَى<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك<sup>(٣)</sup>: لا بأس أَنْ تُعَلَّقَ الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ وَغَيْرُ مَتَوَضِّئٍ

الْكِتَابُ فِيهِ التَّعَوُّذُ مِنَ الْقُرْآنِ، إِذَا كَانَ فِي شَيْءٍ يُكِنُّهُ قَصْبُهُ<sup>(٤)</sup>، .....

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجهه.

(٢) توجد تمة للمسألة، مثبتة في مك ٣٠/أ، دون شب وجهه، هي: «قال ابن وهب: وسمعت مالكا يكره خرزة الحمرة (١) تُعَلَّقُ عَلَى الْإِنْسَانِ، قَالَ مَالِكٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا رِيحٌ أَوْ يَمْسَحَ بِهَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

(١) قوله: (خرزة الحمرة)، وفي الجامع من مختصر المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٣٩): «الخرزة من الحمرة»، هي خرزة من العقيق، حكى عن أرسطوطاليس أنه قال: من تختم به سكنت روعته عند الخصام وانقطع عنه نزف الدم من أي موضع كان من البدن، ينظر: الجامع لمفردات الأدوية [٣/ ١٧٤]، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار [٢٢/ ٢٨٦].

(٣) قوله: «وقال مالك»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٠/أ: «قال ابن وهب: قال مالك».

(٤) في البيان والتحصيل [١/ ٤٣٨]: «إِذَا جَعَلَ فِي كَفِّهِ قَصْبَةً حَدِيدًا أَوْ جِلْدَ يَخْرُزُ عَلَيْهِ».

وَيُخْرَزُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ أَدَمُ<sup>(٢)</sup> (٣).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ التَّدَاوِي بِالْقُرْآنِ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالرُّقْيَةِ بِذَلِكَ

مَبَاحٌ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ، وَقَالَ لِمَنْ رَقَى بِكِتَابِ اللَّهِ: «لِنِعْمِ

مَا أَكَلْتُمْ بِرُقِيَّتِكُمْ، اضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ»<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ فِي الْخَبَرِ: «خَيْرُ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ: آيَةُ

مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ شَرْطَةُ مُحَجَّمٍ»<sup>(٥)</sup>.



[٣١٨٥] قَالَ مَالِكٌ فِي أَلْبَانِ الْأُتْنِ<sup>(٦)</sup> وَأَبْوَالِ الصَّبِيَانِ وَمَرَارَةِ السَّبْعِ<sup>(٧)</sup>

(١) قوله: «ويخرز»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٠/أ: «أو تُخرز».

(٢) قوله: «ويخرز عليه آدم»، الخرز هو خياطة الأدم، والأدم: اسم لجمع أديم، وهو الجلد المدبوغ، ينظر: لسان العرب [٣٤٤/٥]، المغرب للمطرزي، ص (٢٢).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٥١)، النوادر والزيادات [١٢٣/١ و ٥٣٢]، البيان والتحصيل [٤٣٨/١]، الجامع لابن يونس [٦٩٣/٢]، المتتقى للباجي [١٢٠/١].

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٢٧٦)، مسلم [١٩/٧]، وهو في التحفة [٤٢٧/٣].

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٦) قوله: «الأُتْنِ»، هي جمع أتان، وهي أنثى الحمار، ينظر: لسان العرب [٦/١٣].

(٧) قوله: «ومَرَارَةُ السَّبْعِ»، المرارة: هي التي في جوف الشاة وغيرها، يكون فيها ماء أخضر مر، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٣١٦/٤].

يُتَدَاوَى بِهِ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، وَأَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا أَرَى أَنْ تُشْرَبَ أَبْوَالُ الصَّبِيَّانِ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ: «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ».  
رواه مالك، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبد الله<sup>(٣)</sup>.....

(١) توجد تامة للمسألة، مثبتة في مك ٣٠/ب، دون شب وجه، هي: «قال ابن وهب: سألت مالكا عن المرأة التي ترقى بالحديدة والملح، [وعن التي] (١) تكتب الكتاب للإنسان ليعلقه عليه من الوجع، وتعد في الخيط الذي يعقد به الكتاب سبع عقد، [والتي] (٢) تكتب خاتم سليمان في ذلك الكتاب؟ فكره ذلك مالك، قال: ولم يكن هذا من أمر الناس القديم، وكان العقد عنده أشد كراهية، كره العقد جدا.

قيل له: فالشيء يُنَجَّمُ تحت السماء فيجعل عليه حديدة (٣)؟ قال: أما التنجيم فأرجو أن يكون خفيفا، وإنه يقع في قلبي، إنما التنجيم لطول الليل. (١) و (٢): ما بين [ ]، في موضع خرم، والمثبت من: شرح البخاري لابن بطال [٩/٤٢٨]، المنتقى للباجي [٧/٢٦١].

(٣) قوله: «فالشيء يُنَجَّمُ تحت السماء فيجعل عليه حديدة»، أي: يصنع منه آلة يُستدل بها على معرفة النجوم، فرآه مالك خفيفا، لما جعل الله تعالى في النجوم من المنفعة، ينظر: البيان والتحصيل [١٧/١٦٥]، الذخيرة للقرافي [١٣/٣١١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٢)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٣٧)، النوادر والزيادات [٤/٣٧٥].

(٣) عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، ثقة، قرنه الزهري بأخيه الحسن، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٥٤٣).

والحسن<sup>(١)</sup>، عن أبيهما<sup>(٢)</sup>، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

[جه ٢٠٧/١] ورواه مالك، عن الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة

الخشني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»<sup>(٤)</sup>، فلهذا كره

أَنْ تُشْرَبَ أَلْبَانُ الْأَتْنِ وَالسَّبَاعِ، وَأَكْلُ لَحُومِهِنَّ.

فَأَمَّا شَرْبُ أَبْوَالِ الصَّبِيَّانِ: فَذَلِكَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ أَبْوَالَهُنَّ نَجَسَةٌ، وَلَا يَجُوزُ

التَّدَاوِي بِشَيْءٍ نَجَسٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»<sup>(٥)</sup>.

وَلَمَّا لَمْ يَجْزِ التَّدَاوِي مِنَ الْمَرَضِ بِالْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ؛ لِنَجَاسَتِهِمَا، فَكَذَلِكَ

لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِكُلِّ نَجَسٍ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَجُوزُ، أَكْلُ الْمَيْتَةِ عِنْدَ

(١) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فقيه، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (٢٤٣).

(٢) محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة عالم، من الثانية. تقريب التهذيب، ص (٨٨٠).

(٣) أخرجه مالك [٧٧٨/٣]، ومن طريقه البخاري (٤٢١٦)، ومسلم [١٣٤/٤]، وهو في التحفة [٤٤١/٧].

(٤) أخرجه مالك [٧٠٩/٣]، ومن طريقه البخاري (٥٥٣٠)، ومسلم [٦٠/٦]، وهو في التحفة [١٣٤/٩].

(٥) أخرجه ابن حبان [٢٣٣/٤]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥٩١/١٩].

الخوف على النَّفْسِ من التَّلَفِ، فَأَمَّا التَّدَاوِي به من المرض فغير جائز؛ لمنع رسول الله ﷺ من ذلك.

ولأنَّنا لا نعلم أنَّ ذلك ينفع من المرض لا محالة، كما نعلم أنَّ الأكل ينفع الجوع ويزيله لا محالة، فافترقا لهذه العلة أيضاً.



[٣١٨٦] سُئِلَ مَالِكٌ<sup>(١)</sup> عَنْ شَرْبِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ فِي الدَّوَاءِ؟

فقال: لا بأس بذلك، ولا بأس بشرب أبوال الأنعام: البقر والغنم.

قيل له: فأبوال الخيل<sup>(٢)</sup>؟

قال: لا خير فيه.

قيل: فأبوال الناس؟

قال: لا خير فيه.

قيل له: الإبل<sup>(٣)</sup> تُحَلَبُ فتبول في اللبن؟

قال: أرجو أن لا يكون به بأس<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «سُئِلَ مَالِكٌ»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٠/ب: «قال أشهب: سُئِلَ مَالِكٌ».

(٢) قوله: «الخيـل»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٠/ب: «الأتن».

(٣) قوله: «الإبل»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٠/ب: «الشاة».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٥٢)، المتتقى للباجي [٢٦٢/٧].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي قِصَّةِ الْعَرَنِيِّينَ: «اشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا»<sup>(١)</sup>، يَعْنِي: الْإِبِلَ، فَأَبَاحَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ شَرْبَ بَوْلِهَا، كإِبَاحَتِهِ شَرْبَ لبنِهَا.

وَكذلك البقر والغنم، يَجُوزُ شَرْبُ بَوْلِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَاهِرٌ عِنْدَ مَالِكٍ لِلأَكْلِ وَغَيْرِهِ كُلِّحَوْمِهَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ إِبَاحَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعَرَنِيِّينَ شَرْبَ بَوْلِ الْإِبِلِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ الْمَرَضِ، لَا أَنَّهُ طَاهِرٌ حَلَالٌ شُرْبُهُ فِي غَيْرِ الْمَرَضِ<sup>(٢)</sup>؟

قِيلَ لَهُ: الْمَرَضُ لَا يَبِيحُ شَرْبَ الْمَحْرَمِ.

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَرْبُ الْخَمْرِ فِي الْمَرَضِ، وَلَا أَكْلُ لَحْمِ الْخَنزِيرِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُبَحِّثْهُمْ شَرْبَ بَوْلِ الْإِبِلِ إِنْ كَانَ نَجَسًا مِنْ أَجْلِ الْمَرَضِ.



[٣١٨٧] قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْحَقْنَةِ؟

قَالَ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٣)، مسلم (١٠٢/٥)، وهو في التحفة [٢٥٣/١].

(٢) ينظر الاعتراض في: المحلى لابن حزم [١٧٥/١].

(٣) قوله: «قال: وسئل مالك»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٠/ب: «قال عبد الله بن عبد

الحكم: سمعت مالكا وسئل».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٥٣).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا ضَرْبٌ مِنَ الدَّوَاءِ، وَفِيهَا مَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ، وَقَدْ أَبَاحَ النَّبِيُّ ﷺ التَّدَاوِي وَأَذِنَ فِيهِ، فَقَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً، إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ، فَتَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.



(١) أخرجه أحمد [٥٠ / ٦]، وابن ماجه [٤٩٨ / ٤]، من حديث ابن مسعود، وهو في التحفة [٦٥ / ٧]، ونحوه في البخاري (٥٦٧٨)، من حديث أبي هريرة.

باب ما جاء في قتل الحيات<sup>(١)</sup>

[٣١٨٨] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول في الحية توجد في الصحراء:

إِنَّهَا تُقْتَلُ، وَلَا يُتَقَدَّمُ إِلَيْهَا إِلَّا فِي الْبُيُوتِ<sup>(٢)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ الْحَيَّةَ مَأْمُورٌ بِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقْتُلُوا الْحَيَّةَ

[ج٢٠٧/ب] وَإِنْ كُنْتُمْ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ فِي الْمَحْرَمِ: «إِنَّهُ يُقْتَلُ الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ»<sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا مَا كَانَ فِي الْبُيُوتِ، فَإِنَّهَا تَوْذَنُ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَتْ.

رواه مالك، عن صَيْفِيٍّ مَوْلَى أَفْلَحَ<sup>(٥)</sup>، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٠/ب، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٣)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (٢٤٨).

(٣) أخرجه أبو داود [٢٧/٢]، والترمذي [٤١٤/١]، وابن ماجه [٢٩٩/٢]، والنسائي في الكبرى [٢٨٢/١]، وهو في التحفة [١١٧/١٠].

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر: البخاري (١٨٢٧)، مسلم [١٩/٤]، وهو في التحفة [١١٧/١٣].

(٥) قوله: «صَيْفِيٍّ مَوْلَى أَفْلَحَ»، كذا في جه وهو الصواب، وفي شب: «صَيْفِيٍّ مَوْلَى أَفْلَحَ»، وهو صَيْفِيٌّ بْنُ زِيَادِ الْأَنْصَارِيِّ، مَوْلَاهُمْ، الْمَدْنِيُّ، ثِقَةٌ، مِنَ الرَّابِعَةِ، يَنْظُرُ: التَّارِيخُ الْكَبِيرُ [٣٢٣/٤]، الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ [٤٤٨/٤]، تَقْرِيْبُ التَّهْذِيبِ، ص (٤٥٦).



زهرة<sup>(١)</sup>، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جَنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا بَدَأَ لِأَحَدِكُمْ مِنْهُمْ شَيْءٌ، فَلْيُؤْذِنْهُ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَتَلَهُ»<sup>(٢)</sup>.



(١) أبو السائب الأنصاري المدني، مولى ابن زهرة، ثقة، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١١٥١).

(٢) أخرجه مالك [١٤٢٢/٥]، ومن طريقه مسلم [٤٠/٧]، والنسائي في الكبرى [١٤٠/٨]، وهو في التحفة [٤٨٧/٣].

## باب ما جاء في الوليمة بغير دعوة<sup>(١)</sup>

[٣١٨٩] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: لا يدخل الرجل إلى الوليمة، وإن كان صاحب الوليمة بابه مفتوحاً، إلا بإذن<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ إِلَيْهِ مَنْ يَكْرَهُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ دُخُولَهُ إِلَيْهِ وَأَكَلَ طَعَامَهُ، فَلَا يَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ﴾

وقد روي عن النبي ﷺ: «مَنْ مَشَى إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ دَاعٍ<sup>(٣)</sup>، مَشَى فَاسِقًا، وَأَكَلَ حَرَامًا»<sup>(٤)</sup>.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٠/ب، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٣).

(٣) قوله: «غير داعٍ»، كذا في شب، وفي جه: «من غير داعٍ».

(٤) أخرجه محمد بن سلامة القضاعي في مسند الشهاب [٣١٤ / ١].

باب ما جاء في الضيافة، وأكل طعام المسلم والذمي بغير إذنه<sup>(١)</sup>

[٣١٩٠] قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول في حديث النبي ﷺ في الضيافة: «جَائِزُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»<sup>(٢)</sup>، قال: يحسن ضيافته ويكرمه.

وقال أشهب عن مالك في ذلك: يُكْرِمُهُ وَيُتَحِفُّهُ، وَيَخُصُّهُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ضَيَافَةً، وَمَا بَعْدَ الثَّلَاثِ صَدَقَةٌ<sup>(٣)</sup>.

قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول في المسافر ينزل بالذمي: إنه لا يأخذ منه شيئا إلا بطيب نفسه.

فقل لمالك: الضيافة<sup>(٤)</sup> التي جُعِلَتْ عليهم ثلاثة أيام؟

قال: كانوا يومئذٍ يُخَفَّفُ عنهم بذلك<sup>(٥)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ غَيْرِهِ - مِنْ غَيْرِ حَقٍّ

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٢٩/ب، دون شب وجه.

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٠١٩)، مسلم [١٣٧/٥] وهو في التحفة [٢٢٣/٩].

(٣) هذه الفقرة، رواها أبو داود في سننه [٢٧٧/٤]، عن الحارث بن مسكين، عن أشهب.

(٤) قوله: «الضيافة»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٠/ب: «أفرايت الضيافة».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٥٣)، الاستذكار [٢٧/٢١١]، المتقى للباجي [٧/٢٩١]،

يوجب عليه - بغير إذنه، وقد قال النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ عَنْ غَيْرِ طَيْبِ نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.



[٣١٩١] قال ابن وهب وابن القاسم: سُئِلَ مالِكٌ عن الرَّجُلِ يكون لابنه المال قد ورثه من أُمِّهِ: الضَّيْعَةُ تكون لها، فيأتيها أبوه ويأكل منها<sup>(٢)</sup>؟  
قال: لا بأس بذلك<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا لِلْأَبِ فِي مَالِ ابْنِهِ مِنَ الشَّبْهِ، فَجَازَ لَهُ أَكْلُ ثَمَارِهِ مِنْ حَائِطِهِ عَنْ غَيْرِ إِذْنِهِ. ﴾

ولأنَّ أمرَ الثَّمَرِ خَفِيفٌ أَيْضًا، قد أُبِيحَ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَأْكُلَهُ - إذا احتاجَ إليه للحاجة - بغيرِ إذنِ صاحبه<sup>(٤)</sup>.



(١) أخرجه الدارقطني في سننه [٤٢٤ / ٣].

(٢) قوله: «ويأكل منها»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٠/ب: «يأكل منها؟».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٥٤)، البيان والتحصيل [٤٨٠ / ١٢].

(٤) كما في سنن أبي داود [٣٩٦ / ٢]، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ عَمْرٍو سَأَلَ عَنْ الثَّمَرِ الْمَعْلُوقِ؟، فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بَفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مَتَّخِذٍ حُبْنَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»، وهو في التحفة [٣٣٦ / ٦].

[٣١٩٢] قال أشهب: وسئل مالك عن الثمار<sup>(١)</sup>، تُجَذُّ ثُمَّ يُخَلَّى عنها،

فيكون فيها الشيء المعلق؟

قال: إن كان يعلم أن أنفسهم طيبة بأخذه إيّاه، فليأخذه.

قال أشهب: وسئل مالك عن الزرع يُخَصَّد، فيبقى منه السنبُل والشيء

يُخَلَّى عنه أهله، يأكله؟

فقال: لا يأكل إلا ما يعلم أنه حلال، وقد [ج٢٠٨/٢] كان يقال: «دَعْ مَا يَرِيكَ

إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»<sup>(٢)(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوز لِأَحَدٍ أَكْلَ مَالٍ غَيْرِهِ، وَلَا أَخْذَهُ

بِغَيْرِ إِذْنِهِ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَيْهِ بَدَلُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ تَرَكَهُ - مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ - لِلنَّاسِ، فَأَخْذُهُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ

أَهْلَهُ قَدْ أَبَاحُوا النَّاسَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا يَأْذَنُونَ لَهُمْ فِي أَخْذِهِ.



[٣١٩٣] قال: وسئل مالك: أيجوز للمسافر أن يُصِيبَ مِنَ الثَّمَرِ؟

(١) قوله: «الثمار»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٠/ب: «النخل».

(٢) أخرجه الترمذي [٢٨٦/٤] من حديث الحسن بن علي مرفوعاً، وهو في التحفة [٦٣/٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٥٤)، الجامع لابن يونس [١٣٧/٢٤]، البيان والتحصيل [٢٠٧/١٨].

فقال: إن كان من ضرورة، وإلا فلا، قال رسول الله ﷺ: «لا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>(١)</sup>، ففي هذا بيانٌ، وليس شيءٌ من الأشياء أيسر من اللبن، يُحْلَبُ بُكْرَةً وَيَرْجَعُ عَشِيَّةً، والثَّمَر لا يَرْجَعُ حَتَّى عامٍ قَابِلٍ<sup>(٢)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذكرنا: أَنْ أَخَذَ مالَ الإنسان من الثَّمَر والزَّرْع وغيره غيرُ جائِزٍ، وكذلك أَكله بغيرِ إِذنه، فلا يجوز لمُساوٍ ولا غيره أَنْ يأخذ ثمر غيره وزرعه ولا يأكله إِلَّا من ضرورة.

ومِمَّا يَدُلُّ على ذلك ما قاله مالكٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ منع من أَنْ يَحْلِبَ الإنسان مَاشِيَةً غيره بغيرِ إِذنه، واللبن طعامٌ مع سرعة عَوْدِ مِثْلِهِ، كان الثَّمَر أُولَى الْأَيُّوْخِذِ إِذَا كان لغيره بغيرِ إِذنه، مع طول مدَّة عود مثله.



[٣١٩٤] سئل مالكٌ<sup>(٣)</sup> عَمَّنْ مَرَّ على جَنَانِ أَبِيهِ أو أُمِّهِ أو أُخْتِهِ، أَيَأْخُذُ مِنْهُ ما

يَأْكُلُ؟

فقال: لا يأكلها إِلَّا ما أَذْنوا له<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مالك [١٤١٤/٥]، ومن طريقه البخاري (٢٤٣٥)، ومسلم [١٣٧/٥]، وهو في التحفة [٢١٤/٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٥)، البيان والتحصيل [٢٠٨/١٨].

(٣) قوله: «سئل مالكٌ»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣١/أ: «قال أشهب: سئل مالكٌ».

(٤) قوله: «أذنوا له»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣١/أ: «أذنوا له قبل ذلك».

قال: ولا يأكل ما يُطعمه حارس الجنان أو يبيعه منه، إلا أن يكون كهية القيم<sup>(١)</sup> في الغنم والحائط فيجوز ذلك<sup>(٢)</sup>، فأما العبد الأسود الذي يُستحقر، فلا خير فيه<sup>(٣)(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوز لِأَحَدٍ أَكْلَ مَالٍ غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ،

(١) من قوله: «ولا يأكل ما يُطعمه حارس الجنان»، إلى هذا الموضع كذا في شب وجهه، وفي مك ٣١/ أتممة للمسألة هي: «قيل له: أرأيت إن أطعمني حارس الجنان أو باعني؟

قال: إن كنت تعلم أن قد أُذن لهم في ذلك.

فقيل له: كيف نعلم؟

قال: ذلك يختلف، أن يقول له أصحاب الحوائط والأحبة حين يسألهم: «قد رأيناها يبيع ويصنع»، ويكون كهية القيم».

(٢) قوله: «فيجوز ذلك»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣١/ أ: «فذلك لا بأس أن يُشترى منه».

(٣) توجد تتممة للمسألة، مثبتة في مك ٣١/ أ، دون شب وجهه، هي: «قال أشهب: سُئِلَ

مالك عن الحائط من الثمار وليس عليها جدار، يأكل منها ابن السبيل؟

فقال: لا يأكله، ولا يأكل إلا طيباً، وقد قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، وما يُعلم شيئاً أسرع رجوعاً من اللبن، يُحلبُ ويرجع من الغد، وإذا جُدَّ الثمر، لم يرجع من الغد.

قيل له: أرأيت ما سقط بالأرض؟

فقال: ألم يك بالأرض، وكرهه».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٥٥)، البيان والتحصيل [٢٠٩/ ١٨].

سواءً كان ثمرًا أو غيره، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ فَيَأْكُلُهُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ الْبَدَل، وسواءً كان ذلك مال ذي رَحِمِهِ، أو أَجْنَبِيٍّ مِنْهُ.

وكذلك لا يجوز أن يأكله وإن أُذِنَ لَهُ فِي أَكْلِهِ غَيْرَ مَالِكِهِ، وكذلك إن باعه غير مَالِكِهِ.

فأَمَّا إِذَا كَانَ الْقِيَمَ بِذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ وَإِطْعَامَهُ عَنْ إِذْنِ صَاحِبِهِ، إِذَا كَانَ مِثْلَهُ مَنْ يَقُومُ بِالْحَائِطِ أَوْ الْغَنَمِ، وَإِذَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَقُومُ فِيمَا يُعْلَمُ فِي الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ، لَمْ يَجْزِ الشَّرَاءُ مِنْهُ، وَلَا أَكَلَ مَا يُطْعَمُ مِنَ الثَّمَرِ.



[٣١٩٥] قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَرْعَى فِي الْأَقْرَاطِ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ صَاحِبَهُ أَذِنَ فِيهِ.

[ج ٢١٠/ب] قِيلَ لَهُ: إِنَّ صَاحِبَهُ يَرَاهُ؟

قَالَ: مَا أَحَبُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَلَعَلَّهُ يَرَاهُ فَيَسْتَحْيِي وَهُوَ لَذَلِكَ كَارُهُ، أَوْ يَخَافُ مِنْ نَاحِيَتِهِ، فَلَا أَحَبُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَذِنَ فِيهِ<sup>(١)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا ذَكَرْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْإِنْتِفَاعَ بِمَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَلَا فَصْلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقُرْطِ - وَهُوَ الْعَلْفُ -، وَبَيْنَ الثَّمَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ فِي ذَلِكَ صَاحِبُهُ، أَوْ يُعْلَمَ بِالْعَادَةِ وَالْعَرَفِ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُبِيحُهُ النَّاسُ، فَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ قَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ إِبَاحَتُهُ ذَلِكَ لِلنَّاسِ وَتَرْكُهُ لَهُمْ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٥٦)، الجامع لابن يونس [٢٤/١٣٧].



## باب ما جاء في اللهو وسماعه<sup>(١)</sup>

[٣١٩٦] قال ابن وهب: سألت مالكا عن ضَرْبِ الْكَبَرِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمِزْمَارِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللّٰهُو، يَنَالُكَ سَمَاعُهُ وَتَجِدُ لَذَّتَهُ وَأَنْتَ فِي طَرِيقٍ أَوْ مَجْلِسٍ غَيْرِهِ، أَيُّوْمَرُ مِنْ ابْتِلَايِ بِذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ يَقُومَ مِنَ الْمَجْلِسِ؟، وَمَا الْأَمْرُ الَّذِي تَسْتَحِبُّ مِنْ ذَلِكَ؟

قال مالك: أرى أن يقوم من ذلك المجلس، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَالِسًا لِحَاجَةٍ، أَوْ يَكُونَ عَلَى حَالٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ، وَإِنْ كَانَ جَالِسًا لَغَيْرِ حَاجَةٍ، فَأَرَى أَنْ يَقُومَ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهُ، أَوْ يَجِدُ لِسَمَاعِهِ لَذَّةً.

فَأَمَّا صَاحِبُ الطَّرِيقِ، فَأَرَى أَنْ يَرْجِعَ، أَوْ يَقِفَ، أَوْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ.

قال ابن وهب: وسمعت مالكا وسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْضُرُ الصَّنِيعَ فِيهِ اللّٰهُو:

الْبَرَابِطُ<sup>(٣)</sup> أَوْ نَحْوَهَا؟

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣١/أ، دون شب وجه.

(٢) قوله: «الكبر»، هو الطبل، وقيل: هو الطبل ذو الرأسين، وقيل: الطبل الذي له وجه واحد، ينظر: لسان العرب [٥/١٣٠].

(٣) قوله: «البرابط»، هي عيدان الغناء بالفارسية، واحدها بَرَبَط، ينظر: التنبيهات المستنبطة

قال مالكٌ: ما يعجبني للرجل ذي الهيئة أن يحضر اللعب<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّعْبَ وَاللَّهُوَ، حَضُورَهُمَا وَسَمَاعُهُمَا مَكْرُوهٌ، قَدْ ذَمَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [لقمان: ٦]، قِيلَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ: بَيْعُ الْمَغْنِيَّاتِ وَشُرَائِهِنَّ<sup>(٢)</sup>.

وقد روى محمد بن جحادة<sup>(٣)</sup>، عن أنسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْبِ الزَّمَارَةِ»<sup>(٤)</sup>.

وقال نافعٌ: «كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، فَسَمِعَ زَمَارَةَ رَاعٍ، فَجَعَلَ إِصْبَعِي فِي أُذُنِيهِ وَمَشَى، ثُمَّ جَعَلَ يَقُولُ لِي: أَتَسْمَعُ يَا نَافِعُ، فَقُلْتُ: لَا، فَنَحَى يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعَ زَمَارَةَ رَاعٍ، فَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ»<sup>(٥)</sup>.

وقد روى عبد الله بن عمرو، عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْكَبْرِ، وَهُوَ الطَّبْلُ»<sup>(٦)</sup>.

فكُلُّ سَمَاعٍ: كَانَ لَهْوَاً أَوْ غِنَاءً، فَفَعَلَهُ مَكْرُوهٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ؛ [ج ٢١١/١] لِأَنَّ ذَلِكَ

(١) المختصر الكبير، ص (٥٥٦)، الجامع لابن وهب، كتاب الشعر والغناء، ص (٥٦)، البيان والتحصيل [٥/ ١١٣].

(٢) ينظر: تفسير الطبري [١/ ٥٣٢].

(٣) محمد بن جحادة، ثقة، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٨٣٢).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا، في ذم الملاحي، ص (٦٤).

(٥) أخرجه أبو داود [٥/ ٣٢٤]، وهو في التحفة [٦/ ٩٨].

(٦) أخرجه أبو داود [٤/ ٢٥٥]، والبيهقي في السنن الكبرى [٢١/ ١٣٥]، وهو في

التحفة [٥/ ١٩٧].

يُشْغِلُ وَيَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَوَجِبَ الْمُنْعُ مِنْهُ، كَمَا مُنِعَ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ؛  
لأنَّهَا تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ.

وقد سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ سَمَاعِ الْغَنَاءِ؟

فَقَالَ: لَا يَجُوزُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]،  
وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْحَقِّ.

فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يَقَالُ: «إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْمَعُونَهُ»؟

فَقَالَ: إِنَّمَا يَسْمَعُ ذَلِكَ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ<sup>(١)</sup>.



(١) نقله ابن بطال في شرح البخاري [٧٢ / ٩].

## باب ما جاء في موقف من أراد السلام على النبي عليه السلام<sup>(١)</sup>

[٣١٩٧] قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ: أين يقف من أراد التَّسليم على

رسول الله ﷺ من القبر؟

فقال: عند الزَّاوِية الَّتِي تَلِي القِبْلَةَ مِمَّا يَلِي المنبر، مستقبل القبلة.

ولا أحبُّ أن يمسَّ القبر بيده<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ شَهِدَ النَّاسُ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،

فَاسْتَحَبَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِمْ.

ولا يمسُّ قبره ولا حائطه؛ تعظيماً له.

ولأنَّ ذلك لم يكن عليه فِعْلٌ من مضى.



[٣١٩٨] قال ابن وهب: وسُئِلَ مالِكُ عن قبر رسول الله ﷺ، يأتيه الغربُ

كلَّ يومٍ؟

فقال: ما سمعت.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣١/أ، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٧)، المتقن للباجي [٢٩٦/١].

ف قيل: يأتية الرَّجل عند دخوله وخروجه<sup>(١)</sup>؟

ف قال: ذلك الَّذي كنت أسمع.

قال ابن وهب: وسُئِلَ مالكٌ عن السَّلام على النَّبيِّ ﷺ؟

قال: لا يَلصَقُ بجدار القبر<sup>(٢)</sup>.

قال: فأسَلَّمُ على أبي بكرٍ وعمر؟

قال: نعم إن شئتَ<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَذَلِكَ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ عَلَى

أبي بكرٍ وعمر، وكذلك رُوِيَنا عن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ<sup>(٤)</sup>، فَاسْتَحَبَّ الْاِقْتِدَاءَ

بِهِمْ.



(١) قوله: «عند دخوله وخروجه»، يعني: من المدينة، ينظر: المتقّى للباجي [٢٩٦/١].

(٢) قوله: «القبر»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣١/ب: «القبر أو القبلة».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٥٧)، البيان والتحصيل [٤٤٤/١٨].

(٤) أخرجه مالك [٢٣١/٢]، وابن أبي شيبة [٣٥٩/٧].

## باب ما جاء في كتاب الرسائل وتقدمة الرجل بنفسه<sup>(١)</sup>

[٣١٩٩] قال ابن وهب وابن القاسم: سُئِلَ مالِكُ عن الرَّجُلِ يكتبُ إلى

الرَّجُلِ: «بسم الله الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، لفلان بن فلانٍ؟»

قال: لا بأس بذلك.

فقيل له: إِنَّ ناساً يقولون: اجعل فيما بين ذلك شيئاً: «أَمَّا بعد، لفلانٍ؟»

قال: لا بأس بذلك، ولم يره شيئاً<sup>(٢)(٣)</sup>.

كهِ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنَا شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنْهُ، فَإِنْ وَصَلَ كَلَامُهُ جاز،

وإن فصل بـ «أَمَّا بعد» جاز، وكلّ ذلك واسعٌ.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣١/أ، دون شب وجهه.

(٢) توجد تتمّة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/ب، دون شب وجهه، هي: «قال ابن وهب:

رأيت بعض جلساء مالِكٍ قد كتب لمالكٍ رسالةً، فمطَّ حين أراد أن يكتب «بسم الله

الرحمن الرحيم»، فقيل لمالكٍ: هل بلغك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن هذا، فَإِنَّ بعض النَّاسِ

يُحَدِّثُونَ عَنْهُ بِذَلِكَ؟

فقال مالِكُ: ذلك أحد الكذابين، وقد كذب من قال ذلك، ولم يره به بأساً.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٥٨).

[٣٢٠٠] قال أشهب: سُئِلَ مالِكٌ عَنِ الَّذِي يَبْدَأُ فِي الْكِتَابِ بِأَصْغَرِ مِنْهُ، وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِأَفْضَلَ مِنْهُ، أَتَرَى بِذَلِكَ بِأَسْأ؟

قال: لا والله، ما أرى بذلك بأساً، أَرَأَيْتَ لَوْ أَوْسَعَ لَهُ إِذَا جَاءَ يَجْلِسُ؛ إِعْظَامًا لَهُ.

وقال: إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: «لَا تَبْدَأُ بِأَحَدٍ قَبْلَكَ، وَإِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَكْبَرَ مِنْكَ»، يَعِيبُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ عِيبًا شَدِيدًا<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَن فِعْلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَبَاحٌ، إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ يُمْنَعُ مِنْهُ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ بغيره عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ لَهُ؛ لَدِينِهِ [ج ٢١١/ب] وَفَضْلِهِ، وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ ﴿الحج: ٣٠﴾.



(١) توجد تنمة للمسألة، مثبتة في مك ٢٩/ب، دون شب وجه، هي: «وقال: جاء رجلا، أراد أحدهما أن يتكلم عند النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: «كَبُرَ كَبْرٌ»<sup>(١)</sup>، للذي هو أكبر منه، وقد سمعت أن أبا بكر الصديق حين جاء رسول الله ﷺ بأبيه، فقال: «لَوْ تَرَكْتُ الشَّيْخَ فِي مَنْزِلِهِ لَجِئْتُاهُ»<sup>(٢)</sup>».

(١) تقدّم ذكره في المسألة [٢٠٤٣].

(٢) تقدّم ذكره في المسألة [٣١٧٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٨)، البيان والتحصيل [٣٣٧/١٨].

## باب ما جاء في فرق الشَّعْرِ والإِحْسَانِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>

[٣٢٠١] قال ابن وهب وابن القاسم: سُئِلَ مالِكٌ عن الشَّعْرِ، هل فيه من حدٍّ إذا انتهى إليه الشَّعْرُ فَرَّقَهُ صاحبه؟

قال مالِكٌ: ما أعلم في ذلك حدًّا، وقد كان النَّاسُ قبل اليومَ لهم شَعْرٌ يُطِيلُهُ الرَّجُلُ، وما أعلم فيه حدًّا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مُبَاحٌ، إِطَالَتُهُ وَقَصْرُهُ. ﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّ حَلْقَ الرَّأْسِ مُبَاحٌ وَقَصْرُهُ مُبَاحٌ، وَإِنْ كَانَ الْإِخْتِيَارُ تَرْكَ الشَّعْرِ وَفَرَّقَهُ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٠٢] قال ابن وهب وابن القاسم: سُئِلَ مالِكٌ عَمَّا ذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣١/أ، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٥٩).

(٣) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣١٧٤.

(٤) يوجد عنوان ومسألة مثبتة في مك ٣١/ب، قبل هذا الموضع، دون شب وجه، هي:

باب ما جاء في الرجل يُحَمِّلُ الرَّجُلَ السَّلَامَ إِلَى قَوْمِهِ

[٢٢٠١-مك] قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكٌ عن الذي يكتب إلى الرَّجُلِ: «أَقْرِئْ فُلَانًا

السَّلَامَ»، فيترك ذلك؟



«حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»<sup>(١)</sup>؟

فقال: لم أسمع به من ثبَّت، فأما ما كان مِنْ كَلَامٍ حَسَنٍ، فلا بأس به<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ يُعْلَمُ فِي الْأَغْلَبِ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَذِبٍ، جاز الحديث

به، وما يُعْلَمُ فِي الْأَغْلَبِ أَنَّهُ كَذِبٌ، لم يجز الحديث به، وقد قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٣)</sup>، وهذا معنى قوله:

«حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»، أي: لا تتحدثوا بما يخرج الإنسان.

وقد قيل، معناه: أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم، والأوَّلُ أصحُّ.



قال: أرجو أن يكون من ذلك في سعةٍ أو يكون له عذرٌ، قال: وقد كتب رجلٌ إلى

رجلٍ: «أن أقرئ فلاناً وفلاناً السَّلام» حتى [عد]<sup>(١)</sup> [.....]<sup>(٢)</sup> عشر إنساناً، فمن

يطيق هذا!

(١) ما بين [ ] في موضع خرم، والسياق يقتضيه.

(٢) ما بين [ ]، في موضع خرم، والسياق أنه ذكر رقم، لعله: «أحد» أو «اثنا»، ونحوه.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١)، والترمذي [٤٠٢ / ٤]، وهو في التحفة [٣٩٩ / ٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٠)، البيان والتحصيل [٥٢٤ / ١٧].

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه [٧ / ١]، والترمذي [٣٩٧ / ٤]، وابن ماجه

[٢٧ / ١]، وهو في التحفة [٤٩٢ / ٨].

## ما جاء في صعود منبر رسول الله عليه السلام<sup>(١)</sup>

[٣٢٠٣] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: استشارني بعض ولاة المدينة

أن يرقى منبر رسول الله ﷺ بخفين أو نعلين، فنهيته عن ذلك، ولم أر له أن يرقى عليه بخفين ولا نعلين.

ف قيل له: فالكعبة تُدخَلُ بنعلين؟

فقال: لا.

ف قيل له: فيجعل نعليه في حِجْرَتِهِ<sup>(٢)</sup>؟

فقال: لا بأس بذلك<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ تعظيماً لأمر الله عَزَّ وَجَلَّ، وأمر رسوله ﷺ؛ لأنَّ في

ذلك تعظيم حرَمَاتِ الله وشعائره، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ

فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقال: ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ،

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/أ، دون شب وجه.

(٢) قوله: «حِجْرَتِهِ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «حِزَّتِهِ».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٠)، الجامع من مختصر المدونة لابن أبي زيد، ص

(١٤٠)، النوادر والزيادات [٥٠٣/٢].

عِنْدَ رَبِّهِ ﴿[الحج: ٣٠]﴾، ولهذا المعنى، نهى النبي ﷺ عن استقبال القبلة بالغائط والبول، فيجب أن يُعْظَم الإنسان أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ.

فمن ذلك: أن لا يرقى منبر رسول الله ﷺ، ولا يدخل الكعبة بنعل ولا خُفٍّ؛ لأنَّ ذلك من التَّواضع، وقد يجوز أن يكون في نعله وخفه شيءٌ من قَدَرٍ لا يعلم به.



باب ما جاء في الرطانة في المسجد<sup>(١)</sup>

[٣٢٠٤] قال ابن وهب: وسمعت مالكا وسئل<sup>(٢)</sup> عن لـ[سـ]ان الأعاجم،

يُتَكَلَّمُ بها في المساجد؟

فقال: ما يعجبني<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِسَانَ الْعَرَبِ وَكَلَامَهَا [ج ٢/٢١٢] هُوَ أَوْلَى كَلَامٍ يَتَكَلَّمُ بِهِ وَأَفْضَلُهُ إِذَا قَدِرَ عَلَيْهِ، فَيَكْرَهُ أَنْ يَعْدَلَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا لُغَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهِيَ أَفْضَلُ لُغَةٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فَيَكْرَهُ الْكَلَامَ بِغَيْرِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَبِخَاصَّةٍ فِي الْمَوَاضِعِ الشَّرِيفَةِ، مِثْلَ: الْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا.

وقد كرهه عمر بن الخطاب وقال: «مَا تَعَلَّمَ أَحَدٌ مِنَ الْكَلَامِ بِالْعَجَمِيَّةِ، إِلَّا صَارَ فِيهِ خَبٌّ<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/أ، دون شب وجه.

(٢) قوله: «وسمعت مالكا وسئل»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «سألت مالكا».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٠)، المدونة [١/ ١٦١]، الجامع لابن يونس [٢/ ٤٦٨].

(٤) قوله: «خَبٌّ»، يعني: خِدَاعٌ، ينظر: لسان العرب [١/ ٣٤٢].

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة [١٣/ ٤٠٢]، والمعافى بن عمران في الزهد، ص (٢٨٨).

## باب ما جاء في التقنيع<sup>(١)</sup>

[٣٢٠٥] قال ابن وهب: سألت مالكا عن التقنيع<sup>(٢)</sup> بالثوب؟

فقال: أمّا الذي يجد الحرّ أو البرد، أو الأمر الذي له فيه عذر، فلا بأس به، ولقد كان أبو النضر<sup>(٣)</sup> يلزم ذلك للبرد يجده، وما بذلك بأس، وأمّا مثل ما يجعله بعض الناس، فلا أرى ذلك<sup>(٤)</sup>.

هـ إنمّا قال ذلك؛ لأنّه إذا فعل ذلك من حرّ أو برد، فإنمّا يفعله لدفع مضرة عنه، وذلك مباح.

فأمّا إذا كان لغير ذلك، فإنّه يكره؛ لأنّه من فعل أهل الرّيب، ويكره أن يفعل شيئا يظنّ به الرّيبة<sup>(٥)</sup>.

ولأنّ ذلك، ليس فعل من مضى أيضا.



- (١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/أ، دون شب وجه.
- (٢) قوله: «التّقنُع»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «التّقنِيع».
- (٣) هو سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيد الله وكاتبه، ثقة ثبت، وكان يرسل، من الخامسة. تقريب التهذيب، ص (٣٥٩).
- (٤) المختصر الكبير، ص (٥٦١)، الجامع من مختصر المدوّنة، ص (٢٢٧)، شرح صحيح البخاري لابن بطال [٩٢/٩].
- (٥) نقل ابن الملقن في التوضيح [٦٢٨/٢٧]، هذا التعليل عن الأبهري.

## باب ما جاء في السرعة على الدواب وتنخيسها<sup>(١)</sup>

[٣٢٠٦] وسُئِلَ مالِكُ<sup>(٢)</sup> عن سُرْعَةِ السَّيْرِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الْحَجِّ؟

فَقَالَ: لَا بِأَسْ بَذَلِكَ، ذُكِرَ ذَلِكَ عَنْ<sup>(٣)</sup> رِجَالٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ السَّيْرَ<sup>(٤)</sup>.

كَهْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ سُرْعَةَ السَّيْرِ مَبَاحٌ عَلَى الدَّوَابِّ إِذَا لَمْ يُعْتَنَفَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ يَبْلُغَ حَاجَتَهُ وَلَا تَفُوتَهُ.

فَأَمَّا أَنْ يَضْرِبَهَا وَيَقْدَحَهَا، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ.



[٣٢٠٧] وسُئِلَ مالِكُ<sup>(٥)</sup> عَنِ الْمَهَامِيزِ<sup>(٦)</sup> الَّتِي تُهْمَزُ بِهَا الدَّوَابُّ؟

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/أ، دون شب وجه.

(٢) قوله: «وسُئِلَ مالِكُ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ».

(٣) قوله: «ذُكِرَ ذَلِكَ عَنْ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «وَذَكَرَ عَنْ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٦١)، المنتقى [٣٠٤/٧].

(٥) قوله: «وسُئِلَ مالِكُ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/أ: «قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ».

(٦) قوله: «المهاميز»، هي جمع مهماز، وهي حديدة تكون في خف الفارس، يغمز بها الدَّابَّةُ، ينظر: لسان العرب [٤٢٦/٥].

فكره ذلك، وقال: لا يُصلِحُ الفسادُ، قال: وإن كان أكثر<sup>(١)</sup> من ذلك خَرَقَهَا،  
ولقد بلغني أن رسول الله ﷺ مرَّ به حمارٌ قد كُوي وجهه، فعاب ذلك<sup>(٢)</sup>.

ثم سئل مالكٌ بعد ذلك، فقيل له: يَنخُسُهَا الرَّجُلُ حَتَّى يُدَمِّمَهَا؟  
قال: أرجو أن يكون ذلك خفيفاً<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره المَهميز للَدَّواب؛ لأنَّ ذلك يضرُّ بها ويؤذيها، ولا ضرورة به  
إلى فعله، فيكره ذلك له؛ لجواز أن يخرق ذلك بعض جسدها، وذلك مكروهٌ.﴾

ولم يكن لرسول الله ﷺ ولا لأصحابه مهميز يحركون بها دوابَّهم، وإنَّما  
ذلك من فعل الأعاجم، ويكره الاقتداء بفعل الأعاجم في كلِّ شيءٍ، ويستحبُّ  
الاقتداء بالنبيِّ ﷺ وأصحابه في كلِّ شيءٍ.



(١) قوله: «وإن كان أكثر»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٢/أ: «وإن أكثر».

(٢) تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٣١٦١.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦١)، النوادر والزيادات [١/ ٥٤٠]، الجامع لابن يونس

[٢٤/ ١٨٦]، البيان والتحصيل [١/ ١٧٥]، المتقى للباقي [٧/ ٣٠٤].

## باب ما جاء في التجارات في أرض العدو وفي الولايات<sup>(١)</sup>

[٣٢٠٨] قال ابن القاسم وابن وهب: سُئِلَ مالِكُ عن الخروج إلى أرض

العدوّ؟

فقال: كنت أرى أن يُمنَعُوا من ذلك - يريد<sup>(٢)</sup> التُّجَّارَ<sup>(٣)</sup> -<sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْفِتْنَةَ، [ج ٢١٢/ب] وَيَتَعَجَّلُ الذَّلَّ

بِالدُّخُولِ إِلَى أَرْضِهِمْ وَحَيْثُ يَجْرِي حُكْمُهُمْ عَلَيْهِ، وَيَأْخُذُونَ مِنْهُ الْعَشْرَ أَوْ الْجُزْئِ

مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ بِهِ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَسَّعَ عَلَيْهِ بِالتَّجَارَةِ فِي أَرْضِ

الْمُسْلِمِينَ وَطَلَبَ الْمَعَاشَ بَيْنَهُمْ، فَيَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ ذَلِكَ فِي أَرْضِ الشُّرْكِ، وَمِنْ

أَهْلِ الشُّرْكِ.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «ذلك - يريد»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/ب: «ذلك من يريد».

(٣) قوله: «التُّجَّارَ»، كذا في جه، وفي شب، ومك ٣٢/ب: «التجارة».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٦٢)، المدونة [٣/٢٩٤]، البيان والتحصيل [٤/١٧٠].



[٣٢٠٩] قال: وسمعت<sup>(١)</sup> مالكا وقيل له: «إِنَّ فُلَانًا لَا يَعْمَلُ»<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ يُشِيرُ

بِرَجُلٍ يَعْمَلُ؟

فقال: إِنْ كَانَ يُشِيرُ بِرَجُلٍ مَأْمُونٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

ف قيل: أَفَيَطْلُبُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يُؤَلَّى؟

فقال: إِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهِ خَيْرًا لِلْمُسْلِمِينَ، أَشَارَ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي مَشُورَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ لِأَهْلِ الصَّالِحِ وَالْفَضْلِ -

لِتَوَلَّى أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ - فِعْلٌ خَيْرٌ وَصَلَحًا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مِنْهُ، بَلْ يُسْتَحَبُّ

لَهُ ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وَقَالَ: ﴿لَا

خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾

[النساء: ١١٤].

وَدَلَّاهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ لِيُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ مَعْرُوفٌ وَفِعْلٌ

(١) قوله: «قال: وسمعت»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/ب: «[قال ابن وهب وابن القاسم، قالوا: سمعنا].»

(٢) قوله: «لَا يَعْمَلُ»، يعني: لا يعمل عند السلطان.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٢)، النوادر والزيادات [١٧/ ٤٢١]، البيان والتحصيل

[١٧/ ٤٢١].

خَيْرٍ، وقد يجوز أن لا يقدر المشير على العمل بنفسه؛ لأنَّه يضعف عنه، فيُحِبُّ أن يشير بغيره إذا عرفه، وقد قال رسول الله ﷺ: «الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ»<sup>(١)</sup>.



[٣٢١٠] قال ابن وهب: وسُئِلَ مالِكٌ عن الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الْعَمَلِ، فَيُكْرَهُ أَنْ يَجِيبَ إِلَيْهِ، وَيَخَافُ عَلَى دَمِهِ، أَوْ جُلْدِ ظَهْرِهِ، أَوْ هَدْمِ دَارِهِ، كَيْفَ تَرَى فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مالِكٌ: أَمَّا هَدْمُ دَارِهِ وَجُلْدُ ظَهْرِهِ أَوْ سَجْنُهُ، فَإِنْ يَصْبِرُ عَلَى ذَلِكَ وَيَتْرَكَ الْعَمَلَ خَيْرٌ لَهُ وَإِنْ ضُرِبَ، وَأَمَّا أَنْ يَبْلُغَ بِهِ دَمَهُ، فَلَا أُدْرِي مَا حَدَّ ذَلِكَ، وَلَعَلَّ لَهُ فِي ذَلِكَ سَعَةٌ إِنْ عَمِلَ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَرِيدُهُ عَلَى الْعَمَلِ لَهُ:

﴿إِنْ كَانَ غَيْرَ عَدْلٍ: فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ إِعَانَتُهُ عَلَى أُمُورِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ فِيمَا يَفْعَلُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى الْمَكْرُوهِ وَيَدَعَ الْعَمَلَ مَعَهُ، إِلَّا أَنْ يُكْرَهُ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِنَ الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ بَعْدَ أَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ وَالْإِنْصَافَ إِنْ أَمَكْنَهُ، وَإِنْ لَمْ يَمَكْنَهُ، لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَعْدِلَ الْحَقَّ عَنْ أَهْلِهِ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا يُلْحَقُهُ مِنَ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّ حِفْظَ حُرْمَتِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَحَرِيمِهِ لَيْسَتْ بِأَوَّلَى مِنْ حُرْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَهْتَكَ حُرْمَةَ غَيْرِهِ وَيُبْطِلَ حَقَّهُ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ أَوْ عَرْضٍ، لِحِفْظِ حُرْمَتِهِ فِي ذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم [٦/٤١]، وهو في التحفة [٧/٣٢٩].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٢).

﴿ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ دَعَاہ [جہ ۲۱۳/۱] إِلَى الْعَمَلِ لَهُ عَدْلًا: فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَعِينَهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ وَاتَّسَعَ صَدْرُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ فِي إِعَانَتِهِ لَهُ فَعْلَ خَيْرٍ وَقُرْبَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ۲]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ كَالْبُنْيَانِ، يُشَدُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»<sup>(۱)</sup>.

وَرَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ<sup>(۲)</sup>، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَضْبِرُ عَلَىٰ أَذَاهُمْ، خَيْرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَضْبِرُ عَلَىٰ أَذَاهُمْ»<sup>(۳)</sup>.



(۱) متفق عليه: البخاري (۲۴۴۶)، مسلم [۸/ ۲۰]، وهو في التحفة [۶/ ۴۳۷].

(۲) يحيى بن وثاب الأسدي مولا هم الكوفي، ثقة عابد، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (۱۰۶۸).

(۳) أخرجه الترمذي [۴/ ۲۷۸]، وابن ماجه [۵/ ۱۶۰]، وهو في التحفة [۶/ ۲۶۱].

## باب ما جاء في نظر العبد إلى شعر مولاته<sup>(١)</sup>

[٣٢١١] قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكٌ عن المرأة، لها العبد نصفهُ حُرٌّ، أيرى

شعرها؟

قال: لا.

ف قيل له: لو كان لها كلُّه، أيرى شعرها؟

قال: أمَّا العبد الوغد من العبيد، فلا أرى بذلك بأسًا، وإن كان عبدًا فارهاً،

فلا أرى ذلك لها.

قال مالِكٌ: والسَّتر أحبُّ إليَّ<sup>(٢)</sup>.

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْضُهُ حُرًّا، ففِيهِ مِنْ حُرْمَةِ الْحُرِّيَّةِ شَيْءٌ،

ويكره لها أَنْ يَرَى شعرها مَنْ فِيهِ حُرِّيَّةٌ وَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدًا لَهَا، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَى شعرها؛ لَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا

وَهُوَ عَبْدٌ لَهَا، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْرَمِ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدًا لَهُ حُسْنٌ وَجَمَالٌ، كُرِّهَ ذَلِكَ لَهَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ؛ خَوْفَ

الْفِتْنَةِ عَلَيْهَا وَعَلَيْهِ بِنَظَرِهِ إِلَى مُحَاسِنِهَا.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/ب، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٣)، المدوَّنة [١٣٥/٢]، النوادر والزيادات [٤/٦٢٢]،

البيان والتحصيل [٤٠١/١٨].

## باب ما جاء في النوم بعد صلاة الصبح<sup>(١)</sup>

[٣٢١٢] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّوْمِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ؟

فَقَالَ: غَيْرُهُ أَحْسَنُ مِنْهُ، وَلَيْسَ بِحَرَامٍ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى السَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّبُ نَوْمَةُ اللَّيْلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصَلِّي اللَّيْلَ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنَامَ إِذَا أَصْبَحَ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ مَنْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «النَّوْمُ أَوَّلُ النَّهَارِ خَرَقٌ، وَوَسَطُهُ خُلُقٌ، وَآخِرُهُ حُمَقٌ»<sup>(٣)</sup>.



[٣٢١٣] قَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَلْبَسُ الْحَاتَمَ،

يَكُونُ نَقْشُ فُصِّهِ تَمَثَالًا؟

فَقَالَ: لَا خَيْرَ<sup>(٤)(٥)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَ التَّمَثَالِ وَلُبْسَ مَا هُوَ فِيهِ مَكْرُوهٌ.

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/ب، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٣)، النوادر والزيادات [٥٣٨/١]، البيان والتحصيل [٣٥٣/١].

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة [٥٧٢/١٣]، عن خوات بن جبير رضي الله عنه موقوفًا.

(٤) قوله: «لا خير»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/ب: «لا خير فيه».

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٦٣).

ولأنَّ ذلك من فعل الأعاجم، ويكره الاقتداء بهم، ويستحبُّ الاقتداء بفعل رسول الله ﷺ وأصحابه، ولم يكن ذلك من زيَّهم.



[٣٢١٤] قال ابن القاسم: سألت مالكا عن الرجل [جه ٢١٣/ب] يلبس الخاتم فيه ذكر الله عزَّ وجلَّ، ألبسه في الشمال وهو يستنجي به؟ فقال: أرجو أن يكون خفيفاً<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَن نَزَعَهُ خَاتَمَهُ كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَبُولَ أَوْ يَسْتَنْجِيَ يَشُقُّ عَلَيْهِ، فجاز له أن يستنجي بيده وإن كان فيها خاتمٌ فيه ذكر الله؛ للحاجة إلى ذلك. ألا ترى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ»<sup>(٢)</sup>، وقد كتب إليهم كُتُبًا فيها يسيرٌ من القرآن، فجاز ذلك للضرورة إليه، فكذلك هذا<sup>(٣)</sup>.



[٣٢١٥] سئل مالك<sup>(٤)</sup> عن لبس الخاتم، يُجعل فيه المسمار من الذهب في فضّه؟

فكره ذلك أن يُجعل فيه.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٣)، التفریع مع شرح التلمساني [٣٤٦/١٠]، البيان والتحصيل [٧١/١].

(٢) متفق عليه: البخاري (٢٩٩٠)، مسلم [٣٠/٦]، وهو في التحفة [٢١٣/٦].

(٣) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٧٥/١٠]، عن الأبهري شرح المسألة.

(٤) قوله: «سئل مالك»، كذا في شب وجهه، وفي مك ٣٢/ب: «قال: وسمعت مالكا وسئل».

قيل له: الرَّجُلُ يَجْعَلُ فِي فَصِّ خَاتَمِهِ الْحَبَّةَ أَوْ الْحَبَّتَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ، يُخَلِّطُ بِالْفِضَّةِ لئَلَّا تَصْدَأَ الْفِضَّةُ؟

فكره ذلك، وقال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ نَبَذَهُ فَرَمَى بِهِ، فَرَمَى النَّاسُ بِخَوَاتِيمِهِمْ حِينَ رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ رَمَى بِخَاتَمِهِ» (١)(٢).

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَى لُبْسِ الذَّهَبِ أَوْ شَيْءٍ فِيهِ ذَهَبٌ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى الرِّجَالَ عَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ، وَنَبَذَ خَاتَمَ الذَّهَبِ. ﴾



[٣٢١٦] قال ابن وهب: قال مالكٌ في التَّخْتُمِ بالحديد والنُّحاس: لم أزل أسمع أَنَّ الحديدَ مَكْرُوهٌ، فَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا (٣).

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ لُبْسَ خَاتَمِ الْحَدِيدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْأَعَاجِمِ، فَيَكْرَهُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِمْ، وَأَحْسَبُ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِيهِ نَهْيٌ (٤). ﴾



- 
- (١) متفق عليه: البخاري (٥٨٦٦)، مسلم [١٥٠ / ٦]، وهو في التحفة [١٢٧ / ٦].
- (٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٤)، البيان والتحصيل [٤٤٧ / ٦].
- (٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٤)، فتاوى ابن سحنون، ص (٤٤٠).
- (٤) أخرج أبو داود [٤٦٩ / ٤]، والترمذي [٣٨١ / ٣]، والنسائي في الكبرى [٣٧٥ / ٨]، من حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ شَبِّهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا لِي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ، فَطَرَحَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حَلِيَةَ أَهْلِ النَّارِ، فَطَرَحَهُ»، وهو في التحفة [٨٦ / ٢].

## باب ما جاء في شرب الحامل الدواء<sup>(١)</sup>

[٣٢١٧] قال ابن وهب وابن القاسم: سُئِلَ مالِكُ عن الحامل، يُوصَفُ لها

الشَّرَابُ من أَلَمٍ<sup>(٢)</sup> تجده في جوفها؟

قال: أَمَّا كُلُّ شَرَابٍ يُخَافُ منه، فلا خَيْرَ فيه، وَأَمَّا كُلُّ شَرَابٍ لَا يُخَافُ منه،

فلا بأس به.

قال مالِكُ: مِنَ الْأَشْرِبَةِ أَشْرِبَةٌ مَعْرُوفَةٌ، لَا بِأَسَ بَهَا، وَإِنَّ أَهْلَ هَذَا الزَّمانِ فِيهِ

اجْتَرَأُوا فِيهِ عَلَى الطَّبِّ<sup>(٣)</sup>(٤).

كَمْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ شَرْبَ الدَّواءِ الَّذِي هُوَ سَلِيمٌ فِي الْغالبِ مَبَاحٌ، وَقَدْ

قال النَّبِيُّ ﷺ: «تَدَاوَوْا عِبَادَ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup>، وقال: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً، إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً،

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٢/ب، دون شب وجه.

(٢) قوله: «أَلَمٍ»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٢/ب: «وجع».

(٣) قوله: «هذا الزَّمان فيهِ اجْتَرَأُوا فِيهِ عَلَى الطَّبِّ»، كذا في شب، وفي جِه ومك ٣٣: «هذا الزَّمان قد اجْتَرَأُوا فِيهِ عَلَى الطَّبِّ».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٦٤).

(٥) أخرجه أبو داود [٣١٨/٤]، والترمذي [٥١٦/٣]، والنسائي في الكبرى [٧٨/٧]،

وهو في التحفة [٦٢/١].



عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ»<sup>(١)</sup>، فجائزٌ للحامل وغيرها شرب الدواء السَّليم في الأغلب.

فأمَّا ما لم يكن [٢١٤/ب] سليماً في الأغلب، لم يجوز للحامل ولا غيرها شربه، وبخاصَّةٍ الحامل؛ لخوفها على حملها.




---

(١) أخرجه ابن ماجه [٤/٤٨٦]، والبيهقي في السنن الكبرى [١٩/٥٢٢]، وهو في التحفة [٦٥/٧].

## باب ما ينبغي للوالي أن يتعاهده من أمور الناس<sup>(١)</sup>

[٣٢١٨] قال ابن وهب وابن القاسم: سألتنا مالكا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين كان يخرج إلى الحوائط، فيخفف عمن أثقل من الرقيق في عمله، ويزيد في رزق من قل رزقه<sup>(٢)</sup>، أكان ذلك في رقيق الناس؟

قال مالك: نعم، وغيرهم من الأحرار إذا كلفوا من العمل ما لا يطيقون. فقيل لمالك: فإن الولاة عندنا يوكلون الشرط بمن مر بهم ببيعير مثقل، أو بغل، أن يخففوا عنه، أفترى ذلك؟ قال: نعم، أرى أن قد أصابوا<sup>(٣)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَكْلِيفَ الرَّقِيقِ وَالْأَحْرَارِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُونَ ظُلْمًا، وَكَذَلِكَ الْحَمْلُ عَلَى الدَّوَابِّ مَا لَا تَطِيقُهُ ظُلْمًا، فَيَجِبُ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَمَنْ يَنْظُرُ فِي أُمُورِهِمْ مِنْ قَبْلِهِ، أَنْ يَزِيلَ الظُّلْمَ عَنِ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَعَنِ الدَّوَابِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٌ عَنِ مَنكَرٍ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، وَقَالَ: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فوجب ذلك على أئمة المسلمين، وعلى كل من يطبق تغيير ذلك من المسلمين.



(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٣، دون شب وجه.

(٢) ذكره مالك في الموطأ [٥/١٤٢٨]، عن عمر بلاغا.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٥)، البيان والتحصيل [١٧/٥٠٩].

باب ما جاء في تقبيل يد الرجل ومعاينته، ومصافحته غير المسلم<sup>(١)</sup>

[٣٢١٩] قال ابن القاسم: وسُئِلَ مالِكٌ عن الرَّجُلِ، يَأْتِيهِ المولى وما أشبهه

فَيَقْبَلُ يده؟

فأنكر ذلك وقال: ما أحبه، وليس من عمل من مضى<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ هَذَا فِيهِ كِبَرٌ وَتَعْظِيمٌ لِمَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَاضَعَ لِلَّهِ عِزًّا وَجَلًّا وَلَا يَتَكَبَّرَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِظْمَةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي كِبَيْتُهُ لَوَجْهِهِ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا»<sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا إِذَا قَبَّلَ إِنْسَانٌ يَدَ إِنْسَانٍ، أَوْ وَجْهَهُ، أَوْ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ - مَا لَمْ يَكُنْ عَوْرَةً - عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ إِلَى اللَّهِ عِزًّا وَجَلًّا؛ لِدِينِهِ، أَوْ لِعِلْمِهِ، أَوْ لَشَرَفِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وقد قبل أصحاب رسول الله ﷺ يده، قال ابن عمر في قصّة السّريّة،

(١) هذا العنوان للباب، مثبت من مك ٣٣، دون شب وجه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٥)، البيان والتحصيل [٨٥ / ١٧].

(٣) أخرجه مسلم [٣٥ / ٨]، وهو في التحفة [٣٣٢ / ٣].

(٤) أخرجه البخاري (٥٧٨٨)، وهو في التحفة [١٩٦ / ١٠].

حيث فرُّوا ورجعوا إلى المدينة: «فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: نَحْنُ الْفَرَّارُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: بَلْ أَنْتُمْ الْعَكَارُونَ، قَالَ: فِئَةُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: فَقَبَّلْنَا يَدَهُ»<sup>(١)</sup>.

وقَبَّلَ أبو لبابةٍ وكعب بن مالكٍ وصاحبهما يد رسول الله ﷺ حين تاب الله عليهم<sup>(٢)</sup>.

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يُقَبِّلُونَ رسول الله ﷺ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>(٣)</sup>.

وقَبَّلَ [ج٤/٢١٤ ب] أبو عبيدة بن الجراح يدَ عمر بن الخطاب<sup>(٤)</sup>.

﴿فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، جاز.

(١) أخرجه أبو داود [٣/٢٧٥]، والترمذي [٣/٣٣٢]، وابن ماجه [٤/٦٥٥]، وهو في التحفة [٥/٤٧٩].

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أخرجه أبو داود [٥/٤٣٩]، من حديث أسيد بن حضير، قال: «بينما هو يحدث القوم وكان فيه مزاح، بَيْنَا يَضْحَكُهُمْ، فَطَعَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خَاصِرَتِهِ بَعْدَ، فَقَالَ: أَضْبِرْنِي، قَالَ: أَضْطَبِّرْ، قَالَ: إِنَّ عَلَيْكَ قَمِيصًا وَلَيْسَ عَلَيَّ قَمِيصٌ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَمِيصِهِ، فَاحْتَضَنَهُ وَجَعَلَ يَقَبِّلُ كَشْحَهُ، قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ»، وهو في التحفة [١/٧٢].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة [١٣/٣٦٦].

﴿وَكُلُّ مَا كَانَ تَعْظِيمًا لَهُ: لَدُنْيَا، أَوْ سُلْطَانٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ التَّكَبُّرِ<sup>(١)</sup> وَالْفَخْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ.



[٣٢٢٠] قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ التَّصَافِحِ؟

فَقَالَ: مَا كَانَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ، وَكَرِهَ مَعَانِقَةَ<sup>(٢)</sup> الرَّجُلِ الرَّجُلَ.

وَقَالَ: لَا أَرَى بَأْسًا بِعِبَادَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُكْنِيَ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ عَلَيْهِ، فَكَرِهَ أَنْ يَعْمَلَ بِشَيْءٍ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ السَّلَفُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٍ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، كَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٥)</sup>.

وَإِنَّمَا الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، سَلَامٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

(١) قوله: «التكبر»، كذا في شب، وفي جه: «البطر».

(٢) قوله: «وكره معانقة»، كذا في شب وجه، وفي مك ٣٣: «وكره المعانقة، معانقة».

(٣) توجد تتممة للمسائل، مثبتة في مك ٣٣، دون شب، وجه، هي: «قال ابن وهب: وسئل عن تقبيل يد الرجل الشريف إذا قدم من سفر أو غير ذلك؟ فقال: ما التقبيل من أمر الناس».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٦٥)، الجامع لابن يونس [١٤٢ / ١٤]، البيان والتحصيل [٢٠٥ / ١٨].

(٥) أخرجه عبد الرزاق [١١٦ / ١١].

وقد رُوِيَ في المصافحة وجوازها حديثٌ غير صحيح<sup>(١)</sup>.

فأمّا عيادة اليهوديّ والنّصرانيّ، فلا بأس بذلك؛ لأنّ في ذلك أجراً ومكرمةً، وقد عاد النّبِيُّ ﷺ جارا له يهودياً، وأسلم على يد النّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أيضاً أن يُسلمَ اليهوديّ والنّصرانيّ إذا عاده وحثّه على الإسلام، وذلك مُجَوِّزٌ؛ لأنّه فعل خيرٍ ودعاءٌ إليه.

فأمّا كنيته، فلا بأس بذلك، وقد قال النّبِيُّ ﷺ لصفوان قبل أن يسلم: «انزل أبا وهب»<sup>(٣)</sup>. وقد روينا عن جماعة أنّهم أجازوا ذلك<sup>(٤)</sup>.



(١) لعله يشير إلى ما رواه أبو داود [٤٣٥ / ٥]، من حديث البراء بن عازب، قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان فتصافحا وحمدا الله واستغفراه، غفر لهما»، وهو في التحفة [٣٦ / ٢]، وفي صحيح البخاري (٦٢٦٣)، من حديث قتادة قال: «قلت لأنس: أكانت المصافحة في أصحاب النّبِيِّ ﷺ؟، قال: نعم».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٦)، من حديث أنس، قال: «كان غلامٌ يهوديّ يخدم النّبِيَّ ﷺ، فمرض، فأتاه النّبِيُّ ﷺ يعبده، فقعده عند رأسه، فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم ﷺ، فأسلم، فخرج النّبِيُّ ﷺ وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار»، وهو في التحفة [١١١ / ١].

(٣) من قوله: «وقد قال النّبِيُّ، إلى هذا الموضع، مثبت في حاشية شب، وبعضه مطموس، وهو في جه، والحديث في الموطأ [٧٨٠ / ٣]، عن الزهري مرسلًا.

(٤) ينظر: مصنف عبد الرزاق [١٢٢ / ٦].

[٣٢٢١] قال أشهب: وسُئِلَ مالِكُ عن الرَّجُلِ يَقدُمُ من سَفرٍ أو غيرِه، فتلقاه

ابنته فتقبَّله؟

فقال: لا بأس بذلك.

ف قيل له: فأخته وأهل بيته؟

قال: لا بأس بذلك.

قلت له: لا بأس بذلك كلّه يا أبا عبد الله؟

قال: نعم، إنَّما هو على وجه الرِّقَّة، ليس مِنْ قِبَلِ اللَّذَّة<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>.

(١) توجد تنمة للمسئلة، مثبتة في مك ٣٣، دون شب، وجه، هي: «قال أشهب: سُئِلَ مالِكُ

عن تعانق الرجلين إذا قدما من سفرٍ؟

قال: ما ذلك من عمل النَّاسِ.

ف قيل له: فالمصافحة؟

فكرهها، وقال: هذا أخفُّ.

قال أشهب: سُئِلَ مالِكُ عن مصافحة الرَّجُلِ أخاه إذا قدم من سفرٍ؟

فقال: ما ذلك من عمل النَّاسِ.

قال أشهب: سُئِلَ مالِكُ عن معانقة الرَّجُلَيْنِ أحدهما صاحبه إذا التقيا، أترى بأساً؟

فقال: نعم.

ف قيل له: فالمصافحة؟

فقال: ما كان ذلك من أمر النَّاسِ، وهو أيسر.

قال ابن القاسم: وسُئِلَ مالِكُ عن الرَّجُلِ يَقدُمُ من سَفرٍ، فتلقاه ابنته أو أخته فتقبَّله؟

فقال: لا بأس بذلك.

ف قيل له: أفترى أن تقبَّله ختنته؟

فقال: لا تقبَّله ختنته.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٦)، شرح البخاري لابن بطال [٢١٢/٩]، الجامع لابن

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي فِعْلِ ذَلِكَ صَلَةً رَحِمَ وَقَرَبَةً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَحَبُّبًا إِلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِ.

وقد كان النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَلَدَهُ، وَبِخَاصَّةٍ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

وكذلك أَبُو بَكْرٍ يَقْبَلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَفَعَلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ بَعْدَهُمْ.

وَلِأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ هُوَ عَلَى وَجْهِ الرَّحْمَةِ وَالرَّقَّةِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنَزِّعُ الرَّحْمَةَ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ»<sup>(٣)</sup>.

فَأَمَّا قُبُلَتُهُ غَيْرُ ذِي رَحِمِهِ، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْفِتْنَةُ فِي ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>.



يونس [١٤ / ١٤٢]، البيان والتحصيل [٤ / ٣٢٤].

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٧ / ٣٩٣]، وأصله في الصحيحين، وهو في التحفة [١٢ / ٤٠٥].

(٢) أخرجه البخاري (٣٩١٧).

(٣) أخرجه أبو داود [٥ / ٣٣٠]، والترمذي [٣ / ٤٨٢]، وهو في التحفة [١٠ / ٧٩].

(٤) يوجد عنوان باب ومسألة في هذا الموضع، مثبتة في مك ٣٣، دون شب وجه، وهي:

باب ما جاء في إنزاع الفحول بعضها على بعض

[٣٢٢-مك] قال ابن وهب: سئل مالك عن الفحل يتخنث، فينزا عليه ذكر مثله؛

لأن ذلك يكسره، أترى بذلك بأسًا؟

فقال: ما أعلم حرامًا، وما هو بالأمر الحسن<sup>(١)</sup>.



[٣٢٢٢] قال ابن وهب: سئل مالك عن النصارى، أيلزمون المناطق<sup>(١)</sup>؟

[ج ٢١/١] قال: نعم، إن أحب إلي أن يلزموا ذلك، وإني لأحب لهم الذل

والصغار.

قال مالك: وقد كانوا يلزمون ذلك فيما مضى.

قيل له: فيكنون؟

قال: لا أحب أن يرفعوا، وأحب أن يذلوا<sup>(٢)</sup>.

ثم إنمّا قال ذلك؛ لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمرهم بشد المناطق<sup>(٣)</sup>؛ لأن يخالف زبهم زي المسلمين، فيعرفوا ويفرق بينهم وبين المسلمين في المعاملة، ولا يعظموا كما يعظم المسلمون بعضهم بعضاً، ويؤذي بعضهم حق بعض، كما قال النبي ﷺ: من السّلام إذا لقيه، والإجابة إذا دعاه، وأشبه ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) إلى هنا تنتهي القطعة الموجودة من متن المختصر الكبير، وما بعدها مفقود.

(١) قوله: «المناطق»، هي جمع منطقة، وهي الزنار، ينظر: تاج العروس [٤٢٧/٢٦].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٧)، النوادر والزيادات [٣/٣٧٥]، البيان والتحصيل [٣٢٢/٩].

(٣) أخرجه عبد الرزاق [٣٣١/١٠].

(٤) متفق عليه: البخاري (١٢٣٩)، مسلم [١٣٥/٦]، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: «أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع، أمرنا باتباع الجنائز، وعيادة المريض، وإجابة الداعي، ونصر المظلوم، وإبرار القسم، ورد السلام،

فَأَمَّا الْكِنْيَةُ لَهُمْ، فَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> وَقَدْ كَرِهَهَا، فَكَانَ وَجْهُ الْكَرَاهَةِ أَوَّلَى؛  
لَأَنَّ فِي ذَلِكَ ذِلَّةً لَهُمْ، وَفِي الْكِنْيَةِ لَهُمْ رِفْعَةٌ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يُرْفَعَ مِنْهُمْ، كَمَا لَا  
يُحِبُّ أَنْ يُبَدَّوْا بِالسَّلَامِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبَدُّوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا  
لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ» <sup>(٢)</sup>، يَعْنِي: الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى.



[٣٢٢٣] قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْقُصَاصِ إِذَا هُمْ قَصُّوا بَعْدَ الْعَصْرِ  
وَبَعْدَ الصُّبْحِ، أَتَرَى عَلَى النَّاسِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوهُمْ بِوُجُوهِهِمْ؟  
فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ كَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرُهُ يَتَحَلَّقُونَ وَالْقَاصُّ  
يُقَصُّ <sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَمَاعُ الْقُصَصِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى النَّاسِ، بَلْ ذَلِكَ  
مَبَاحٌ لَهُمْ إِذَا كَانَ الَّذِي يَقَصُّ مِمَّنْ يَحْسَنُ الْقُصَصَ، وَيَقَصُّ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
وَأَصْحَابِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْأَثَارِ.

وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَنَهَانَا عَنْ آتِيَةِ الْفُضَّةِ، وَخَاتَمُ الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ، وَالدِّيَاجِ،  
وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ»، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٦٣ / ٢].

(١) تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ [٣٢٢٠].

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٥ / ٧]، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٤٠٥ / ٩].

(٣) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٥٦٧).

فأما إذا كان يقصُّ بغير ما جاء عن السَّلف، فَإِنَّهُ يجب على الإمام أن يمنعه من ذلك، لئلا يُضِلَّ النَّاسَ ويعَلِّمَهُمْ ما لا أصل له في العلم.



[٣٢٢٤] قال ابن وهب: سئل مالك عن الَّذي يَعْتَمُّ بِالْعِمَامَةِ ولا يجعلها من

تحت حَلْقِهِ؟

فأنكرها، وقال: ذلك من عمل النَّبط.

ف قيل له: فَإِنَّهُ صَلَّى بها كذلك؟

قال: لا بأس، وليست من عِمَّةِ النَّاسِ، إِلَّا أن تكون عمامة قصيرة لا تبلغ<sup>(١)</sup>.

كهِ إِنَّمَا كره ذلك؛ لأنَّ ذلك ليس من تعميم العرب، إِنَّمَا ذلك من تعميم العجم، وقد ذكرنا كراهية الاقتداء بزَيِّ الأعاجم وأفعالهم، واستحباب الاقتداء بزَيِّ العرب وما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه.



[٣٢٢٥] قال مالك: ومن شأن الميِّت عندنا أن يُعَمَّم. [جه ٢١/ب]

ف قيل له: أَيْعَمَّمُ كما يُعَمَّمُ الْحَيُّ؟

قال: لم تبلغنا صفة ذلك، ولكن ذلك شأن الميِّت<sup>(٢)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٧)، وقد نقل ابن شاس في عقد الجواهر الثمينة [٣/ ١٢٩١]،

هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: البيان والتحصيل [١٨/ ٢٠٤].

(٢) نقل ابن القاسم في المدونة [١/ ١٨٧]، ط. دار صادر، هذه المسألة عن مالك، وهي

قال ابن وهب: وقال مالك: العِمة، والاحتباء، والانتعال، من عمل العرب، وليس ذلك في العجم.

قال ابن وهب: حدّثني مالك: أنّه لم يدرك أحداً من أهل الفضل: يحيى بن سعيد، وربيعه، وابن هرمز، إلّا وهم يعمّون، ولقد كنت أعدّ في مجلس ربيعة أحداً وثلاثين رجلاً، ما منهم رجلٌ إلّا وهو مُعتم، وأنا منهم.

قال مالك: ولقد كنت أراهم يعمّون في العشاء والصُّبح، وكان ربيعة لا يدع العِمة حتّى تطلّع الثّريّا.

قلت لمالك: يعمّ الرّجل وهو ينظر في المرأة؟

قال: ما أرى بذلك بأساً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّعَمُّمَ فِي الْمَرْأَةِ مَبَاحٌ، وَفِي فَعْلِهِ ضَرْبٌ مِنَ الْجَمَالِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ. ﴾



[٣٢٢٦] قال أشهب: سئل مالك عن الأربعة يَكُونُونَ جميعاً، يتناجى ثلاثة

دون واحدٍ؟

ساقطة من طبعة دار الكتب العلمية.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٧)، وقد نقل ابن بطال في شرح البخاري [٨٩ / ٩]، وابن

الملقن في التوضيح [٢٧ / ٦٢١]، هذه المسألة عن ابن وهب.

قال: لا، قد نُهيَ أن يُتركَ واحدٌ، ولا أرى ذلك ولو كانوا عشرةً أن يتركوا واحداً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَخْرَجُوهُ مِنَ الْمَنَاجَاةِ، ظَنَّ أَنَّهُمْ يَجْرُونَ فِي شَيْءٍ يَكْرَهُهُ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَحْزَنَ أَوْ يَتَّهِمُهُمْ فِيمَا يَأْتِمُ فِيهِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُحْزِنُهُ»<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا زَادَ، إِذَا تَنَاجَوْا وَتَرَكَوا وَاحِدًا مَفْرَدًا، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ.



[٣٢٢٧] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ، تَسَافَرُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ؟

قال: إِنَّ ذَلِكَ لِيُكْرَهُ أَنْ تَسَافِرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ<sup>(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

رواه مالكٌ، عن سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وهذا إذا كان سفرًا في غير أداء واجبٍ عليها، فأما إذا كان سفرًا تؤدِّي واجبًا

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٨)، البيان والتحصيل [٢٢٦/١٨].

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٢٩٠)، مسلم [١٣/٧]، وهو في التحفة [٥٦/٧].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٨)، التفریع [٣٥٤/٢]، البيان والتحصيل [٢٢٨/١٨].

(٤) أخرجه مالك [١٤٢٥/٥]، ومن طريقه مسلم [١٠٣/٤]، وهو في البخاري

(١٠٨٨)، وفي التحفة [٤٨٤/٩].

عليها، فإنَّها تخرج في جملة النَّاسِ، بدلالة: أنَّها لو أسلمت في دار الحرب، [ج٢١٦/١] لوجب عليها أن تخرج منها وتسافر إلى دار الإسلام مع غير ذي محرم؛ لأنَّ خروجها من دار الحرب واجبٌ عليها، وكذلك تخرُجُ من دار الحرب إذا أُسِرَتْ وأمكنها الهرب منهم مع غير ذي محرم؛ لأنَّ ذلك واجبٌ عليها، فكَذلك يلزمها أن تؤدِّيَ كلَّ فرضٍ عليها إذا لم يكن لها محرمٌ، من حجٍّ وغيره.



[٣٢٢٨] وسُئِلَ مالِكٌ عن المرأة، تُرَضِعُ الصَّبِيَّ بِلَبَنِ بعض ولدها، ثمَّ تريد ابنةً لتلك المرأة - لم تُرَضِعِ المرأةَ بِلَبَنِهَا - أن تسافر معه، أتراها لها ذا محرمٍ؟ فقال: نعم، هو أخوها.

فَقِيلَ لِمَالِكٍ: فَالْمَرْأَةُ الْمُتَجَالَّةُ<sup>(١)</sup> تَسَافِرُ مَعَ غَيْرِ وَلِيٍّ؟

فَقَالَ: إِلَى أَيْنَ؟

فَقِيلَ: إِلَى مَكَّةَ.

فَقَالَ: تَخْرُجُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ النِّسَاءِ وَنَاسٍ مَأْمُونِينَ لَا تَخَافُهُمْ عَلَى نَفْسِهَا وَحَيْثُ تَأْمَنُ<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهَا تَسَافِرُ مَعَ ابْنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعْتُهَا»؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، [وَصَارَتْ] الْمُرْضِعَةُ أُمَّهُمَا جَمِيعًا، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) قوله: «الْمُتَجَالَّةُ»، هي المرأة الكبيرة في السن، ينظر: لسان العرب [١١٦/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٨)، البيان والتحصيل [١٤٩/٥].

«يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»<sup>(١)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ  
مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]، فصارت مُحَرَّمَةً عليه مؤبَّدةً، كتحریم أخته من الولادة  
مؤبَّدة.



[٣٢٢٩] قال أشهب: سئل مالكٌ عَمَّنْ أَحْفَى شاربِه؟

فقال يُوجَعُ ضَرْبًا، وليس حديث<sup>(٢)</sup> النَّبِيِّ ﷺ في الإحفاء.

قال: وكان يقال: «حتَّى يبدو حرف الشفتين»<sup>(٣)</sup>، وهو الإطار.

وقال: لِمَ يَخْلُقُ<sup>(٤)</sup> شاربِه؟ وهذه بدعةٌ، ذكر زيد بن أسلم: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ  
الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا أَكْرَبَهُ أَمْرٌ، يَنْفُخُ، يَقُولُ: «آه»، فَجَعَلَ رَجُلٌ يُرَادُّهُ، وَهُوَ يَفْتِلُ  
شَارِبَهُ بِيَدِهِ»<sup>(٥)</sup>، فقال: لو كان شاربِه مقصوراً، ما وجد ما يفتل<sup>(٦)</sup>.

(١) متفق عليه: البخاري (٢٦٤٦)، مسلم [٨٧٦/١]، وهو في التحفة [٧/١٢].

(٢) قوله: «وليس حديث»، كذا في شب وجهه، وفي العتبية، كما في البيان والتحصيل  
[٣٧٢/٩]: «وليس هذا حديث».

(٣) قوله: «يبدو حرف الشفتين»، كذا في شب وجهه، وفي الموطأ [١٣٤٩/٥]: «حتَّى  
يبدو طرف الشفة»، وعند البيهقي في السنن الكبرى [٤٣٢/١] عن مالكٍ مسنداً:  
«ولكن يبدو حرف الشفتين».

(٤) قوله: «لِمَ يَخْلُقُ»، كذا ضبطها بالشكل في شب.

(٥) أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة [٨٣٩/٣].

(٦) المختصر الكبير، ص (٥٦٨) الجامع من مختصر المدونة، ص (٢٠٢)، الاستذكار

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّارِبَ هُوَ مَا شَرِبَ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُقَصَّ ذَلِكَ مِنْهُ، وَهُوَ مَا كَانَ بِحِيَالِ الشَّفَةِ. ﴾

وقد روى عبد الله بن بسر، قال: «كَانَ شَارِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِيَالَ شَفَتِهِ»<sup>(١)</sup>، وقال المغيرة بن شعبة: «قَصَّ النَّبِيُّ ﷺ شَارِبِي - وَرَأَهُ وَافِرًا - بِشَفْرَةٍ فِي يَدِهِ»<sup>(٢)</sup>.

فوجب لِمَا ذكرناه، قَصَّ الشارب دون حلقه؛ لِأَنَّ حلقه خلاف ما كان عليه السَّلف الَّذِينَ أدركهم مالكٌ، وإِنَّمَا أدرك مالكٌ وجالس التابعين في الأكثر دون غيرهم، والتَّابعون جالسوا أصحاب [ج ٢١٦/ب] رسول الله ﷺ، فاستحبَّ الأخذ بما وَجَدَ عليه النَّاسَ، دون ما أُحْدِثَ.



[٣٢٣٠] سُلِّ مالِكٌ عن الرَّجُلِ يَخْرُجُ بِالشَّيْءِ إِلَى الْمَسْكِينِ لِيُعْطِيَهُ إِيَّاهُ،

فيجده قد ذهب؟

قال: يعطيه غيره<sup>(٣)</sup>.

[٢٧/٦٢]، التمهيد [٢١/٦٤]، البيان والتحصيل [٩/٣٧٢]، الجامع لابن يونس

[٢٤/١٥٢].

(١) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين [٢/١٣٠].

(٢) أخرجه أبو داود [١/٢٣٩]، وهو في التحفة [٨/٤٩٢].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٦٩)، البيان والتحصيل [١٨/٢٣٣].



﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ قَصِدَ إِخْرَاجَ مَا أَرَادَ دَفْعَهُ إِلَى الْمَسْكِينِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّهُ فِي مَالِهِ إِذَا لَمْ يَجِدْهُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُعْطِيَهُ غَيْرَهُ. ﴾



[٣٢٣١] قال أشهب: سُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُسَمِّيَ يَاسِينَ؟

قال: مَا أَرَاهُ يَنْبَغِي، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسَّ (١) وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ١-٢]،

يقول: هَذَا اسْمِي يَاسِينَ.

وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَكْرَهُ أَنْ يُسَمِّيَ الرَّجُلَ مَهْدِي، وَيَقُولُ: مَا يَدْرِيهِ، مَهْدِيٌّ هُوَ أَمْ لَا؟

فَقِيلَ لَهُ: فَالْهَادِي؟

قال: الْهَادِي أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْهَادِي يَهْدِي إِلَى الطَّرِيقِ <sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُتَسَمَّى بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فَلَا يُحِبُّ أَنْ يُتَسَمَّى أَحَدٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُصَفُ نَفْسَهُ بِصِفَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أَسْمَائِكُمْ: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ» <sup>(٢)</sup>.

وكَذَلِكَ يَكْرَهُ أَنْ يُتَسَمَّى بِمَهْدِي؛ لِأَنَّ الْمَهْدِيَّ هُوَ نَعْتُ الْإِمَامِ الْعَادِلِ الَّذِي

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٩)، البيان والتحصيل [٢٣٥ / ١٨].

(٢) أخرجه مسلم [١٦٩ / ٦]، وهو في التحفة [١٤١ / ٦].

يظهر، كما قال رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>، فيكره للإنسان أن يلقب نفسه بهذا اللقب؛ لأنه ليس بالمهدي.



[٣٢٣٢] قال أشهب: سألت مالكا عن الأحاديث، يُقَدَّم فيها ويُوَخَّرُ والمعنى واحد؟

فقال: أمّا ما كان منها من قول رسول الله ﷺ، فإنّي أكره ذلك، وأكره أن يُزَادَ فيها أو يُنْقَصَ، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ، فلا أرى بذلك بأساً إذا كان المعنى واحداً<sup>(٢)</sup>.

إنّما كره تغيير كلام رسول الله ﷺ؛ لأنّ في كلامه من الفوائد والمعاني ما ليس في كلام غيره، فوجب نقلها على ما سُمِعَتْ منه؛ لأنّه قد يجوز أن يفقه منها المنقول إليه ما لا يفقهه النّاقِل، وقد قال رسول الله ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَادَّاهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه [٥/٢١٣]، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمَهْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، يُصَلِّحُهُ اللهُ فِي لَيْلَةٍ»، وهو في التحفة [٧/٤٤٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٩)، وقد روى الخطيب في الكفاية [١/٤٢١]، من طريق الأبهري، بإسناده إلى ابن عبد الحكم هذه المسألة.

(٣) أخرجه أبو داود [٤/٢٤٤]، والترمذي [٤/٣٩٣]، وابن ماجه [١/١٥٦]، وهو في التحفة [٣/٢٠٦].

فلهذا استحَبَّ مالكٌ أن يُؤدِّيَ حديثُ رسول الله ﷺ على لفظه وحروفه؛ لأنَّ الفقه والأحكام يُستنبطُ من كلامه وحروفه.

فأمَّا كلام غيره، فالاختيار أن يُؤدِّيَ كذلك، فإن أدَّاه على المعنى جاز؛ لأنَّه لا يُستنبط من كلام غيره وحروفه ما يُستنبط ويُفهم من كلامه صلى الله عليه. ولأنَّه لا يجوز مخالفة ما فهم من كلام النَّبي ﷺ، ويجوز مخالفة ما فهم من كلام غير النَّبيِّ إلى كلام غيره.



[٣٢٣٣] قال أشهب: سئل مالك: يؤخذ ممَّن لا يحفظ وهو ثقةٌ صحيحٌ؟

أتؤخذ عنه الأحاديث؟

قال: لا.

فقيل له: يأتي بِكُتُبٍ قد سمعها وهو ثقةٌ، أيؤخذ عنه؟

فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يُزاد في كتبه<sup>(١)</sup>.

قد ذكر مالكٌ علَّةَ كراهيته الأخذ ممَّن لا يحفظ وإن كان ثقةً صحيح الكتاب، وهو أن يُزاد في كتابه ويُغيَّر وهو لا يعلم، فكره الأخذ عن مثله والاحتجاج به.

---

(١) المختصر الكبير، ص (٥٦٩)، وقد روى الخطيب في الكفاية [١/ ٤٧٩]، من طريق الأبهري، بإسناده إلى ابن عبد الحكم هذه المسألة.

ويجب أن يؤخذ عن العالم الحافظ؛ لأنَّه إذا كان كذلك لم يُمكن أحدًا الإدخال عليه ولا تغيير ما يعرفه.

وكذلك كان شرط مالك في أخذ العلم، أنَّه كان لا يأخذ إلاَّ عمَّن يعرف ما يحدث به ويُتقنه، ولا يأخذ عنه إذا كان لا يعرف، وإن كان ثقةً.

قال مالك: أدركت في هذا المسجد سبعين رجلاً، عامَّتْهم يقول: «حدَّثني فلان، قال رسول الله ﷺ»، وأحدهم لو اتَّمَّنَ على بيت مالٍ، كان مأمونًا عليه، ولم آخذ عن أحدٍ منهم حرفًا.

قيل له: ولم ذلك يا أبا عبد الله؟

قال: لأنَّهم لم يكونوا يعرفون هذا الشَّأن.

وقال معن: سمعت مالكا يقول: «لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عمَّن سواهم:

- لا يؤخذ عن مبتدع يدعو الناس إلى بدعته.

- ولا عن سفیه معلنٍ للسَّفه.

- ولا عمَّن يكذب في أحاديث النَّاس، وإن كان يصدق في حديث

رسول الله ﷺ.

- ولا عمَّن لا يعرف هذا الشَّأن.

ولو أخذ النَّاس على شرط مالك العلم، لصعَّب عليهم، وقد قال مالك: «إنَّ

هذا العلم دينٌ، فانظروا عمَّن تأخذونه»، وقد قال [ج ٢١٧/ب] هذا القول قبل مالك

جماعة، منهم محمد بن سيرين، قال: «إِنَّ هذا العلم دينٌ، فانظروا عَمَّنْ تأخذون دينكم»<sup>(١)</sup>.



[٣٢٣٤] قال ابن وهب وابن القاسم: سئل مالك عن الرَّجُلِ، يقول له العالم: «هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه»؟

قال: لا أرى هذا يجوز، ولا يعجبني ناسٌ يفعلون ذلك، وإنما يريد هؤلاء الحِملَ، يريد بذلك الحِملَ الكثيرَ بالإقامة اليسيرة، وما يعجبني ذلك<sup>(٢)</sup>.

كما إنَّما كره الإجازة؛ لأنَّ فيها ترك سماع العلم وعرضه على العالم، وذلك مكروهٌ، ولم يزل أصحاب رسول الله ﷺ يسمعون من النَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ، ويسمع بعضهم من بعضٍ.

وكذلك سمع التَّابعون من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك من بعدهم، فوجب أن يكون أخذ العلم على ما أخذه السَّلَفُ. ولأنَّ ذلك شهادةُ الآخذ على المأخوذ منه.

وقد أجاز مالك في غير هذا الموضع الإجازة وخففها، ووجه ذلك هو: لأنَّ المحدث قد أقرَّ بحديثه وعِلْمِهِ، فجاز أن يشهد عليه ويخبر عنه، كما يجوز

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه [١١ / ١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٦٩)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٥٢)، شرح البخاري لابن بطلال [١٤٧ / ١]، البيان والتحصيل [٣٣١ / ١٧]، وقد نقل ابن عبد البر في جامع بيان العلم [١١٥٩ / ٢]، عن ابن عبد الحكم هذه الفقرة.

ذلك على الشهادة على الكتاب المطوي، وإن لم يقرأه الشاهد على المشهود، إذا أقر بما فيه.



[٣٢٣٥] قال ابن وهب وابن القاسم: وسئل مالك فقيل له: أرأيت ما عرّضه<sup>(١)</sup> عليك، أنقول: «حدّثنا»؟

قال: نعم، قد يقول الرَّجُلُ يقرأ على الرَّجُلِ: «أقراني فلان»، وإنما يقرأ عليه، ولقد قال ابن عباس: «كُنتُ أُقْرئُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ»<sup>(٢)</sup>.

فقيل له: أفيعرضُ الرَّجلُ أحبَّ إليك أم يحدثُ؟

(١) قوله: «عرضه»، كذا في شب، وفي جه: «عرضنا»، ونحوه في الكفاية للخطيب [٧٤ / ٢]، حيث روى بإسناده من طريق الأبهري: «قال: حدثنا عبيد الله بن الحسين الصابوني، قال: حدثنا مالك بن عبد الله بن سيف التجيبي بمصر، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: وقال ابن وهب وابن القاسم: سئل مالك فقيل له: أرأيت ما عرضنا عليك».

(٢) متفق عليه: البخاري (٦٨٣٠)، مسلم [١١٦ / ٥]، وهو في التحفة [٤٧ / ٨]، قال الحافظ في الفتح [١٢ / ١٥٠]: «قال الداودي فيما نقله ابن التين: معنى قوله: «كنت أقرئ رجلاً» أي: أتعلم منهم القرآن، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ إنما حفظ المفصل من المهاجرين والأنصار»، ثم نقل تعقب ابن التين للداودي بأن المراد ظاهر اللفظ، وقوّاه.

قال: بل يعرضه إذا كان يتثبت في قراءته، وربما غلط الذي يحدث أو سها، وإن الذي يعرض أعجبها إلي في ذلك<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ المحدث إذا قرئ عليه فأقر به وعرفه، فقد أخبر الذي قرأ عليه، وإذا كان كذلك، فلا بأس أن يقول فيه: «حدثني فلان»، و«أخبرني فلان»؛ لأن الحديث والخبر معناهما واحد وإن اختلف لفظهما.

ألا ترى: أنه لا فصل بين أن يقول الإنسان: «حدثني فلان»، و«أخبرني فلان»، فإذا قرأ هو أو قرئ عليه فأقر به، كان مُخبراً له ومحدثاً له، وذلك سواء.



[٣٢٣٦] قال ابن وهب: قال مالك: ما كان أوّل هذه الأمة بأكثر الناس مسائل، ولا هذا التعمّق، ولقد أدركت هذه البلاد وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي في الناس اليوم.

[٣٢٣٧] قال مالك: لا أحبّ الإكثار - يُحذّرني كثرة المسائل والأحاديث وينهاني عن ذلك -<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى عن قيل وقال، وكثرة

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٠)، وقد روى الخطيب في الكفاية [٢ / ٧٤]، من طريق الأبهري، بإسناده إلى ابن عبد الحكم هذه المسألة.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٠)، الجامع لابن وهب [٢ / ٢١٢]، جامع بيان العلم [١٠٦٦ / ٢].

السؤال<sup>(١)</sup>، معنى ذلك: فيما لا يعني الإنسان، وقد قال رسول الله ﷺ: « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ »<sup>(٢)</sup>.

فإذا كانت المسائل مِمَّا لَا تَعْنِي النَّاسَ وَلَا تَنْزِلُ بِهِمْ، كُرهَ الخوض فيها؛ لَأَنَّهَا تُشْغِلُ عَمَّا يَهُمُّ، وَلِلنَّاسِ فِيهَا يَعْنِيهِمْ شُغْلٌ عَمَّا لَا يَعْنِيهِمْ.



[٣٢٣٨] قال مالك: كَانَ النَّاسُ إِنَّمَا يُفْتُونَ بِمَا سَمِعُوا وَعَلِمُوا، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي فِي النَّاسِ الْيَوْمَ<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٣٩] وقال مالك: إِنَّ مِنْ إِذَالَةِ الْعَالَمِ<sup>(٤)</sup>، أَنْ يُكَلِّمَ الْعَالَمُ كُلَّ مَنْ سَأَلَهُ<sup>(٥)</sup>.



[٣٢٤٠] قال مالك: أَمَّا أَنْتَ فَخُذْ بِالْحَزْمِ فِي نَفْسِكَ<sup>(٦)</sup>.



(١) متفق عليه: البخاري (١٤٧٧)، مسلم (١٣٠ / ٥)، وهو في التحفة [٤٩٤ / ٨].

(٢) أخرجه الترمذي [١٤٨ / ٤]، وابن ماجه [١١٨ / ٥]، وهو في التحفة [٤١ / ١١].

(٣) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: الجامع لابن وهب [٢١٢ / ٢].

(٤) قوله: «إِذَالَةُ الْعَالَمِ»، الإذالة هي الإهانة، ينظر: لسان العرب [٢٦١ / ١١].

(٥) هذه المسألة ساقطة من المطبوع، وينظر: الجامع لابن وهب [٢١٣ / ٢].

(٦) هذه المسألة ساقطة من المطبوع.



[٣٢٤١] قال ابن وهب: وسُئِلَ مالِكُ عن العَالِمِ، يُسْأَلُ عن الشَّيْءِ فيُخْطِئُ؟

فقال: ما قال في الخير الَّذِي يَرُدُّ عليه أكثر من خطئه.

قال مالِكُ: ومن هذا الَّذِي لا يخطئ؟

قال مالِكُ: قال ابن هرمرز: ما طلبنا هذا الأمر حقَّ طلبه.

وقال مالِكُ: قومٌ يُفْتَنُونَ النَّاسَ، لا يَتَّبِعُونَ هذا الأمر حقَّ اتِّباعه<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْعَالِمَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَخْطِئَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْتَ لَجَازَ الْخَطَأُ عَلَيْهِ؛ لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَرْكِ الْعِلْمِ وَطَلْبِهِ، وَتَرْكِ النَّاسِ الْعَمَلَ بِالْعِلْمِ، وَذَلِكَ خَطَأٌ، وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فَصَوَّبَ سُلَيْمَانُ وَمَدَحَهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَصَوَابِهِ، وَلَمْ يَذُمَّ دَاوُدَ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْاجْتِهَادِ مَعَ عَدَمِ النَّصِّ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»<sup>(٢)</sup>، فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ فِي الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ وَالْعَمَلِ بِهِ مَعَ جَوَازِ الْخَطَأِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ مِنْ أَحَدِ أَصُولِ الْعِلْمِ الَّذِي لَا بَدَّ لِلْعُلَمَاءِ مِنْهُ، إِذَا أَصَلَ الْعِلْمَ: الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ، وَالْاجْتِهَادَ فِيمَا لَا نَصْرَ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، جَازَ لِمَنْ عَرَفَ جُمْلَةَ الْعِلْمِ أَنْ يَجْتَهِدَ مَعَ جَوَازِ الْخَطَأِ فِيمَا يَقُولُهُ، وَلِهَذَا مَوْضِعٌ هُوَ أَوْلَى بِالْكَلَامِ فِيهِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَسَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٠)، البيان والتحصيل [١٧ / ٥٢٠].

(٢) متفق عليه: البخاري (٧٣٥٢)، مسلم [٥ / ١٣١]، وهو في التحفة [١١ / ٨٢].

[٣٢٤٢] قال وسُئِلَ مالِكٌ عن طلب العلم، أفريضةٌ هو على الناس؟

فقال: لا والله، ولكن يَطْلُبُ منه ما ينتفع به في دينه، ولقد أدركت رجالاً يقولون: «ما طلبنا هذا العلم حين طلبناه لتحمّل أمور الناس، وما طلبناه إلا لأنفسنا»، ونحو هذا من الكلام<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ طلب العلم الخاصّ، إِنَّمَا هو فرضٌ على جملة المسلمين، وهو على طريق الكفاية [ج ٢١٨/ب] من بعضهم لبعض، بمنزلة غسل الموتى والصلاة عليهم ودفنهم، وبمنزلة الجهاد، أَنَّ ذلك كلّ على جملة المسلمين، ليس هو على عين كلّ واحدٍ منهم، فإذا قام به بعضهم، سقط عن الباقي فرضه، فكذلك طلب العلم الخاصّ بهذه المنزلة.

فأما طلب العلم الَّذِي يلزم كلّ واحدٍ في نفسه، فهذا علمٌ يلزم العامة كلّهم تعلّمه في الأمر الَّذِي يلزمهم فعله، أو ما ينزل بهم من الحوادث.

وذلك بمنزلة علم الطّهارة والصلاة والصّيام وما أشبه ذلك من فرائض الأبدان، وكذلك الحجّ مثله لمن عليه الحجّ، وكذلك علم الزّكاة وأداؤها لمن تجب عليه الزّكاة، وكذلك علم البيوع مثله، على من مارس ذلك أن يتعلّمه؛ ليؤدّي في ذلك الفرض الَّذِي أمره الله سبحانه ورسوله ﷺ في ذلك كلّ، فهذا هو علم الأعيان الَّذِي يلزم كلّ واحدٍ في نفسه أن يتعلّمه، وهو علم العامة.

فهذا الَّذِي قال مالِكٌ: إِنَّهُ الفرض الَّذِي على الناس تعلّمه.

وأما الَّذِي ليس عليهم تعلّمه، أعني: كلّ واحدٍ منهم، فهو على الخاصّة،

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٠)، الجامع لابن وهب [٢/٢١٤].

كعلم: المكاتب، والمدبّر، والجنایات، والقصاص، علوم العلماء الخاصة، فإنّ فرض تعلّم هذا إنّما هو على الكفاية لا على الأعيان، كما ذكرنا من الجهاد وغسل الموتى والصلاة عليهم ودفنهم.

وقد روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، ومعنى هذا الخبر: هو علم العامة، كعلم الطّهارة، والصلاة، والصيام، والحجّ، وأشباه ذلك، أن على كلّ مسلم في نفسه تعلّم ذلك، إذا كان ممّن يلزمه إقامة ذلك.

وعلم الخاصة إذا تعلّمه الإنسان، كان في أمم الأنبياء خليفة الأنبياء، وكذلك روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ»<sup>(٢)</sup>، وقال النبي ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ»<sup>(٣)</sup>، وقال صلى الله عليه وآله فيما روي عنه: «بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

فكلّ من زاد علمه زادت فضيلته، إذ ليس بعد العقل شيء أفضل من العلم والدين، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ

(١) أخرجه ابن ماجه [١/١٥١]، وهو في التحفة [١/٣٧٤].

(٢) أخرجه أبو داود [٤/٢٣٧]، والترمذي [٤/٤١٤]، وابن ماجه [١/١٥٠]، وهو في التحفة [٨/٢٣٠].

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى [٢١/٩٤].

(٤) أخرجه الدارمي [١/٣٦٨]، عن الحسن مرسلاً.

فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿البقرة: ٣١﴾ [جه ٢١٩/١] <sup>(١)</sup> فَعَرَفَهُمْ فَضِيلَةَ  
آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمُ بِالْعِلْمِ الَّذِي عَلَّمَهُ.

وكانت موهبة العقل أفضل من العلم؛ لأنَّ بالعقل يُعَلَّمُ العلمُ وَيُتَعَرَّفُ،  
وبوجوده تلزم الحُجَّةُ وبعدهم تسقط.

ألا ترى: أنَّ المجنون والطفل لا حُجَّةَ عليهم، بمنزلة البهائم أنَّه لا حُجَّةَ  
عليهم، فثبت بهذا أنَّ العقل أفضل قِسْمٍ، ثمَّ العلم، ثمَّ العمل به.



[٣٢٤٣] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ، فِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ؟

فَقَالَ: لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلَقَدْ أَدْرَكَتِ النَّاسَ قَدِيمًا  
يَعِيبُونَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ مَنْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي مَجْلِسِهِ، وَيَعْرِفُ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ وَيَعْتَذِرُ  
مِنْهُ.

وما للعلم تُرْفَعُ فِيهِ الْأَصْوَاتُ؟، إِنِّي لَأُكْرَهُ ذَلِكَ وَلَا أَرَى فِيهِ خَيْرًا <sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّ الْأَصْوَاتَ لَا تُرْفَعُ فِي الْمَسْجِدِ»؛ تَعْظِيمًا لِلْمَسْجِدِ  
وَإِجْلَالًا لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةِ فِيهَا، لَا لِلصِّيَاحِ.

ألا ترى: أنَّه قد كُرِهَ رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْقِرَاءَةِ جَدًّا، فَكَيْفَ فِي غَيْرِهَا!.

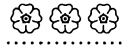
(١) تبدأ الصفحة عند قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنْبِئُونِي﴾.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧١)، وقد نقل ابن عبد البر في جامع بيان العلم [١/ ٥٥٤]،  
وابن بطال في شرح البخاري [٢/ ١١٩]، عن ابن عبد الحكم هذه الفقرة.

فأما رفع الصوت في العلم ومذاكرته، فإنَّ ذلك مكروهٌ، وإنَّما يجب أن يكون ذلك على أحسنه، على وجه الهدى<sup>(١)</sup> والسكينة؛ لأنَّ ذلك:

❧ أنفع وأبلغ في باب التبيين للعالم وتعليم المتعلِّم، من الصياح الذي لا يفهم معه؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى الغضب والخروج إلى ما لا يصلح مثله في العلم.

❧ وفي ذلك أيضاً مخالفة السلف الصالح مما كانوا عليه من طلب العلم ومذاكرته.



[٣٢٤٤] قال أشهب: سئل مالك عن لباس المظال؟

فقال: ما كانت من لباس الناس، وما أرى بلْبُسَهَا بأساً<sup>(٢)</sup>.

❧ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ لبس كلِّ ثوبٍ، وكيف لبسه الإنسان مباحٌ، إلا أن

تمنع من ذلك دلالةٌ.

(١) قوله: «الهدى»، هو عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من السكينة والوقار

وحسن السيرة والطريقة، ينظر: لسان العرب [٢٤٨ / ١١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧١)، البيان والتحصيل [٢٥٠ / ١٨].

وأحسب المَظَالَ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا البرانس<sup>(٢)</sup>، وقال مالك: إِنِّي أدركت النَّاسَ على لبسها، وهي من لباس المصلِّين.



[٣٢٤٥] قال أشهب: سألت مالكا عن لُبْسِ الرِّجَالِ الثَّيَابِ الرَّقَاقِ؟

فقال: إِنَّ الشَّانَ كُلَّهُ يصير إلى الإزار، قال:

لَمْ يَلْبَسْ فُلُو لَمْ يَكُنْ عَلَى رَجُلٍ إِلَّا إِزَارٌ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بِأَسْ.

وَإِذَا كَانَ الْإِزَارُ رَقِيقًا وَالْقَمِيصُ رَقِيقًا، فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

لَمْ يَلْبَسْ وَإِذَا كَانَ الْإِزَارُ ثَخِينًا وَالْقَمِيصُ رَقِيقًا، فَلَيْسَ بِذَلِكَ بِأَسْ إِذَا كَانَ قَصْدًا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ السَّرَفِ<sup>(٣)</sup>.

كَهْ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِبْسَ كُلِّ ثَوْبٍ - رَقِيقًا كَانَ أَوْ غَلِيظًا - مَبَاحٌ، مَا لَمْ تَمْنَعْ مِنْهُ دَلَالَةً مِنْ سَرَفٍ وَغَيْرِهِ.

فَإِذَا كَانَ الْمُنْزَرُ كَثِيفًا، جَازَ أَنْ يَلْبَسَ مَا عَدَاهُ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا، وَجَازَ أَنْ يَصْلِيَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَرِ عَوْرَتَهُ، وَهِيَ مِنْ دُونِ السَّرَّةِ [ج١٩٩/ب].

(١) حكى أبو الوليد محمد بن رشد في البيان والتحصيل [٢٥١ / ١٨]، أن المظال هي

القلانس التي لها ظل، تقي من الشمس.

(٢) قوله: «البرانس»، هي جمع بُرْنُس، وهي كل ثوب رأسه منه ملتزق به، دراعة كان أو

ممطرًا أو جبة، ينظر: لسان العرب [٢٦ / ٦]، يعني: أن للثوب غطاءً يغطي به الرأس،

ويكون مخيطًا ملتصقًا به، ويشبه في زماننا لباس أهل المغرب (الثوب المغربي).

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٧١)، البيان والتحصيل [٣٣٤ / ١٨].

إلى الرّكبة، فإذا ستر ذلك، لم يكن عليه فرض غيره للصّلاة ولا غيرها، أعني: أنّه ليس عليه أن يستر ما عدا ذلك عن النّاس، وإن كان الأجل أن لا يلبس الرّفاق من الثياب بين النّاس.



[٣٢٤٦] قال: وسمعت مالكا، وسئل عن الرّجل يكون عليه القميص، فيشتمل عليه اشتمال الصّماء؟ فقال: ما يعجبني<sup>(١)</sup>.

هـ إنّما قال ذلك؛ لأنّ النّبيّ ﷺ نهى عن اشتمال الصّماء<sup>(٢)</sup>، وهو: أن يجعل الإنسان ثوبه على أحد شقيّه، ويسدله على سائر بدنه، ويكون أحد شقيّه مكشوفاً من ثوبه الذي اشتمل به، وسواء كان عليه ثوبٌ غيره أم لا.



[٣٢٤٧] قال: وسمعت مالكا، وسئل عن لبس البرانس، أكرهه، فإنّها تشبه لباس النّصارى؟ قال: ليس بها بأس.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧١)، التفریع [٣٥٣/٢].

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧)، وهو في التحفة [٣٩٣/٣].

وقال: أما إنها قد كانت تُلبَس هاهنا، قال عبد الله بن أبي بكر<sup>(١)</sup>: «ما كان هاهنا أحدٌ من القُرَّاءِ إلَّا وإنَّ له بُرْنَسًا يَغْدُو فيه وخميصةٌ يروح فيها»<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِبَسَ الْبِرَانِسِ مَبَاحٌ، وَهُوَ يَدْفَى ظَهْرَ الْإِنْسَانِ وَرَأْسَهُ، وَفِي ذَلِكَ مَنْفَعَةٌ لَهُ، فَفَعَلَ ذَلِكَ مَبَاحٌ؛ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ يَمْنَعُ مِنْهُ. ﴾



[٣٢٤٨] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ الْقَبَاءَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْوَصِيفَةِ<sup>(٤)</sup>؟

قال مالكٌ: لا أحبُّ ذلك.

قيل: فالرَّجُلُ؟

قال: الرَّجُلُ يَشُدُّهُ عَلَيْهِ، وَأَرَى الْجَارِيَةَ إِذَا لَبَسَتْهُ أَيْضًا بَدَتْ عَوْرَتَهَا، وَكَانَ أَخْرَجَ لِعَجْزِهَا، وَذَلِكَ مِنْهَا مُنْكَرٌ<sup>(٥)</sup>.

﴿ قَدْ ذَكَرَ مَالِكٌ عِلَّةَ كِرَاهَةِ لِبَسِ النِّسَاءِ لِلْقَبَاءِ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَصِفُهُنَّ. ﴾

(١) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، من شيوخ مالك، تقدّم ذكره في المسألة (١٠٥).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧١)، شرح البخاري لابن بطال [٨٧ / ٩]، البيان والتحصيل [٢٤٨ / ١].

(٣) قوله: «القباء»، تقدّم ذكره في المسألة (١٦٩١)، وأَنَّهُ ثَوْبٌ ضَيِّقٌ مِنْ ثِيَابِ الْعِجَمِ، ينظر: طرح الشريب [٢ / ٢٣٧].

(٤) قوله: «الوصيفة»، هي الجارية، ينظر: المغرب للمطرزي، ص (٤٨٧).

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، المدونة [١ / ٤٦٣]، البيان والتحصيل [٢٢ / ١٨].



ويكره للزَّجُل أيضاً؛ لأنَّ لبسه ليس من زيِّ العرب، بل هو من زيِّ العجم، ويكره التزيِّي بزيِّهم والتَّشبه بهم.



### [٣٢٤٩] وسُئِلَ مالِكٌ عن خروج الإمام في الإزار؟

فقال: خروجهنَّ في الإزارِ من الباطل، ولا أرى أن يُقرَّوا على ذلك<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لثلاث تشبَّه بالحرَّة؛ لأنَّه يجب عليها أن يخالف زيَّها زيَّ الحرَّة؛ لِيُفَصِّلَ بينهما، فتوفَّى الحرَّة حقوقها الَّتِي لا يجب للأمة مثلها؛ لنقصان حرمة الأمة عن حرمة الحرَّة.

ألا ترى: أَنَّهُ قد فُرِّقَ بين زيِّ المسلم والكافر؛ ليعرَفَ المسلم من الكافر بالزيِّ، فيوفَّى المسلم حقوقه الَّتِي تجب له، ويكرَّم على حسب ما يستحقُّه، ويمنع ذلك الكافر.

وقد رُوِيَ عن عمر بن الخطاب: «أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ الْأُمَّةَ إِذَا رَأَاهَا قَدْ تَقَنَّعَتْ، وَيَقُولُ: لَا تَشَبَّهَنَّ [ج٢٢٠/١] بِالْحَرَائِرِ»<sup>(٢)</sup>.

ولأنَّ الأمة قد تُؤذَى وتُمتَّهَنُ ما لا يُفَعَّلُ ذلك بالحرَّة، فإذا تشبَّهت بالحرَّة، نال ذلك الحرَّة مِمَّنْ لا يعرفُها، فوجب مخالفة زيَّهما، وقد قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، فأمر الله تعالى نبيَّه ﷺ، أن يُلْزِمَ نساءه وبناته

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، البيان والتحصيل [٢٢ / ١٨].

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة [٣٤٤ / ٤]، وعبد الرزاق [١٣٦ / ٣].

ونساء المؤمنين من أصحابه أن يخالفن بين زيهنّ وزيّ غيرهنّ من النساء؛ ليعرف حقهنّ من حقوق غيرهنّ من النساء اللّاتي لسن في مثل حرمتهنّ.



[٣٢٥٠] قال ابن وهب: سمعت مالكا يكره الصّور كلّها، ما كان منها منصوباً، وما كان في البسط والوسائد والشّتور، قال: ترك ذلك كلّه أحبّ إليّ ما كان منصوباً.

وما كان يُوطأ رَقْمًا<sup>(١)</sup> فلا بأس به<sup>(٢)</sup>.

إنما كره الصّور كلّها؛ لأنّه يكره تصويرها، وترك اتّخاذها يدعو إلى ترك تصويرها الذي هو مكروه فعله ومنهّي عنه.

وقد روى مالك، عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها، أنّها أخبرت: «أنّها اشترت نُمُرَقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورَةُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «رقماً»، يعني: نقشاً، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٢/٢٥٣].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، المدونة [١/١٨٢]، الجامع لابن يونس [٢/٥٨٠].

(٣) متفق عليه: البخاري (٥٩٥٧)، مسلم [٦/١٦٠]، وهو في التحفة [١٢/٢٨٧].

فَأَمَّا إِذَا كَانَ رَقْمًا يُوطَأُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي

ذلك<sup>(١)</sup>.



[٣٢٥١] قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَلْبَسَ ابْنَهُ - صَغِيرًا - ثَوْبًا مِنْ

حَرِيرٍ، أَوْ حُلِيًّا مِنْ ذَهَبٍ؟

فَكَرِهَ ذَلِكَ لِلْغُلَمَانِ.

وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَكْرَهُ مِنَ الثِّيَابِ مَا كَانَ سُـ[دَاوُهُ] حَرِيرًا<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا كَرِهَ لُبْسَ الْحَرِيرِ وَحُلِيِّ الذَّهَبِ لِلْغُلَمَانِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي

الذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ: «حَرَامٌ عَلَيَّ ذُكُورُ أُمَّتِي، حَلَائِلُ إِنَائِهَا»<sup>(٤)</sup>، فَيَكْرَهُ ذَلِكَ لِلْغُلَمَانِ

أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ ذُكُورٌ.

(١) متفق عليه: البخاري (٣٢٢٦)، مسلم [١٥٧/٦]، وهو في التحفة [٢٤٨/٣].

(٢) قوله: «سُدَاوُهُ حَرِيرًا»، كَذَا رَسَمَهَا فِي جِه، وَفِي شَبِّ فِيهَا بَعْضُ الطَّمَسِ، وَقَدْ جَاءَ فِي

طَبْعَةِ الْغَرْبِ: «سُدَا وَحَرِيرًا»، وَتَابِعَهُمْ عَلَيْهَا مُحَقِّقُ الْمَخْتَصَرِ الْكَبِيرِ.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، المدونة [١/٤٦٢].

(٤) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣١٦٥.

ويكره لبس كل ثوب فيه حرير، سواء كان ذلك سداً، أو لحمة<sup>(١)</sup>، أو كان مُصمّتا<sup>(٢)</sup>؛ لأن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير.

فأما لبس الخز<sup>(٣)</sup>، فلا يستحبّه مالك؛ من طريق السرف، فإن لبسه جاز؛ لأنه ليس بحرير.



[٣٢٥٢] قال ابن وهب: سألت مالكا عن الركوب على جلود السباع والنمور؟

فقال: ما علمت [ج ٢٢٠/ب] بأساً<sup>(٤)</sup>.

إنما قال ذلك؛ لأن الانتفاع بكل جلد جائز - سبعا كان أو نمرا أو غيره - إذا كان مذكياً، أو مدبوغاً إن كان ميتة فدبغ؛ لأن النبي ﷺ أذن في الاستنفاع بالإهاب إذا دبغ وكان ميتة، فأبي إهاب دبغ جاز الانتفاع به إذا كان ممّا تقع الذكاة فيه إذا كان حيّاً.

(١) قوله: «سداً، أو لحمة»، لحمة الثوب ما في عرضه من الخيوط عند النسج، وسداً ما في طوله، ينظر: تهذيب الأسماء واللغات [٤/١٢٦].

(٢) قوله: «مُصمّتا»، يعني: أنه ما كان حريراً كله، ينظر: مشكل الآثار للطحاوي [٤/٤٩].

(٣) قوله: «الخبز»، ثوب الخبز يطلق على الثوب الذي سداً من حرير، ولحمته من غيره، كالصوف مثلاً، ويطلق على الثوب المنسوج من الصوف والإبريسم، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٢/٢٨]، شرح الموطأ للزرقاني [٤/٤٢٦].

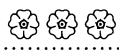
(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، المدونة [١/٥٥٢]، اختلاف أقوال مالك وأصحابه، ص (٣٣).

فأمّا ما لا تكون الذّكاة فيه، فإنّه لا يجوز الانتفاع به - وإن ذكّي أو دبّع - إن مات، وذلك بمنزلة ابن آدم والخنزير؛ لأنّ الذّكاة لا تصحّ فيهما.

فأمّا السّباع ففيها الذّكاة؛ بدلالة: أنّه لمّا جاز الانتفاع بها في حال حياتها بالبيع وغيره، جاز أن تُذكّي ليُتفّع بجلدها من غير دباغ؛ لأنّ الذّكاة أقوى من الدّباغ؛ إذ كانت الذّكاة تبيح الأكل وتطهّر له، أعني: فيما يجوز أكله، وليس كذلك الدّباغ لأنّه لا يبيح الأكل بوجه.

فلمّا كانت الدّباغة تجوز الانتفاع بجلود السّباع عند مخالفتها - وهي أضعف من الذّكاة -، كانت الذّكاة أولى أن تبيح ذلك؛ لأنّها أقوى من الدّباغ.

فأمّا الخنزير: فلمّا لم يجر أن يُدبّع جلده، لم يجر أن يُذكّي؛ لأنّ ما جاز أن يُدبّع جلده، جاز أن يُذكّي، وما جاز أن يُذكّي، جاز أن يُدبّع جلده، والله أعلم.



[٣٢٥٣] قال مالك في الملاحف المعصفرة<sup>(١)</sup> للرّجال في البيوت والأقبية:

لا أعلم من ذلك شيئاً حراماً، وغير ذلك من اللباس أحبّ إليّ<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله: «الملاحف المعصفرة»، الملاحف: هي جمع ملحفة، وهو اللباس الذي فوق سائر اللباس، من دثار البرد ونحوه، وكل شيء تغطيت به فقد التحفت به، والمعصفرة: يعني المصبوغ بالعصفر، وهو نبت يهري اللحم الغليظ، ولونه قريب من الزعفران، ينظر: لسان العرب [٣١٤ / ٩]، غذاء الألباب [١٧٦ / ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، الموطأ [١٣٣٨ / ٥].

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لِبَسَ كُلِّ ثَوْبٍ مَبَاحٌ، مَعْصِفَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، إِلَّا مَا نُهِيَ عَنْهُ، فَكَانَ لِبَسُهُ مَبَاحًا. ﴾

قال مالك: أدركت أهل العلم يلبسون ذلك، منهم ربيعة بن أبي عبد الرحمن.

وقوله: «وغير ذلك من اللباس أحب إلي»، يعني: أن لبس البياض أحب إليه للرجال؛ لأن النبي ﷺ قال: «خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ، فَلْيَلْبِسْهَا أَحْيَاؤُكُمْ، وَكَفُّنَا فِيهَا مَوْتَاكُمْ»<sup>(١)</sup>.



[٣٢٥٤] قال ابن وهب: سُئِلَ مالِكُ عَنِ الْخُرْصِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الذَّهَبِ، يُجْعَلُ فِيهِ اللَّوْلُؤُ، ثُمَّ يُجْعَلُ فِي أُذُنِ الصَّبِيِّ؟

فقال: إِنِّي لِأَكْرَهُ الذَّهَبَ لِلْغُلَّامَانِ.

فقليل له: أفترجو أن يكون خفيفاً إذا كان قليلاً؟

قال: أرجو ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود [٤/٤٠٤]، والترمذي [٢/٣٠٩]، وابن ماجه [٢/٤٥٣]، وهو في التحفة [٤/٤٢٠].

(٢) قوله: «الخرص»، هو الحلقة من الذهب أو الفضة، وقيل: هو القرط إذا كان بحبة واحدة، ينظر: فتح الباري لابن حجر [٢/٥٢٦].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٧٢)، الموطأ [٥/١٣٣٨].

﴿ إِنَّمَا كره ذلك للغلمان؛ لِمَا [ج ٢٢١/٢] ذكرنا من نهى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب والحريير للذكور من أمته.



[٣٢٥٥] قال ابن وهب: سئل مالك عن المِثْرَةِ<sup>(١)</sup>، أترى أن يُركَبَ عليها؟

فقال: ما أعلم حراماً، ثم قرأ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾

[الأعراف: ٣٢]<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الانتفاع بكل ثوبٍ والركوب به مباحٌ، إلا أن يمنع من ذلك دليلٌ.

وقد رُوِيَ في ركوب المِثْرَةِ نهْيٌ، وليس بصحيح<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٥٦] قال ابن وهب: سئل مالك عن لبسِ الحَزْرِ؟

فقال: أمّا أنا فما يعجبني، وما أحرمُّه<sup>(٤)</sup>.

(١) قوله: «المِثْرَةُ»، هي من مراكب العجم، تعمل من حرير أو ديباج، ينظر: النهاية لابن

الأثير [١٥٠ / ٥]، ولها إطلاقات أخرى، تنظر في فتح الباري لابن حجر [٣٠٦ / ١٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٣)، وقد نقل ابن بطال في شرح البخاري [١٢٤ / ٩]، هذه المسألة عن ابن وهب.

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى [٣٦٤ / ٨]، وهو في التحفة [٤٥٤ / ٧].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٣)، وقد نقل ابن بطال في شرح البخاري [٨٧ / ٩]، هذه

المسألة عن ابن وهب، وينظر: المدونة [٤٦٢ / ١]، التفرغ [٣٥١ / ٢].

﴿ إِنَّمَا كره ذلك، لِمَا فيه من القَزِّ <sup>(١)</sup>، وكرهه؛ من أجل السَّرَف. ولم يحَرِّم لُبْسَه؛ لِأَنَّهُ قد لبسه جماعةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ <sup>(٢)</sup>، وكره لبسه جماعةٌ منهم: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله <sup>(٣)</sup>.



[٣٢٥٧] وسُئِلَ مالِكٌ عن قميص الحرير، يَلْبَسُهُ الصَّبِيُّ؟  
قال: أَمَّا الغلمان فلا أَحَبَّ ذلك، وأَمَّا الجواري فنعم <sup>(٤)</sup>.  
﴿ إِنَّمَا كره ذلك للغلمان؛ لنهي رسول الله ﷺ عن لُبْسِ الذُّكُورِ ذلك، وإِباحِ الإناث لبسه، وقد ذكرناه فيما تقدَّم <sup>(٥)</sup>.



[٣٢٥٨] قال أَشْهَبُ: سُئِلَ مالِكٌ عن القِراءَةِ في الحَمَّامِ؟  
فقال: القِراءة في كُلِّ مكانٍ حَسَنَةٌ، وليس الحَمَّامُ بموضع قِراءةٍ.  
وَقِيلَ مَالِكٌ <sup>(٦)</sup> عن قِراءَةِ القرآن في الطَّرِيقِ؟

(١) قوله: «القَزِّ»، هو الرديء من الحرير، ينظر: عمدة القاري للعيني [١٥٩ / ٢٠].

(٢) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة [٤٣٩ / ١٢]، مصنف عبد الرزاق [٧٥ / ١١].

(٣) قوله: «وابنه عبد الله»، كذا في شب، وفي جه: «وعبد الله بن عمر»، وينظر: المحلى لابن حزم [٣٥٨ / ٢].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٣)، المدونة [٤٦١ / ١].

(٥) ينظر: المسألة رقم ٣١٦٥.

(٦) قوله: «وقيل مالِكٌ»، كذا في شب، وفي جه: «وسُئِلَ مالِكٌ»، ونحوها في العتبية، كما



فقال: أَمَّا الشَّيْءُ اليسير فنعم، وَأَمَّا الَّذِي يديم ذلك فلا، وَإِنَّ ذَلِكَ يختلف،  
يكون الغلام يتعلَّم القرآن.

فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يطوف بالكعبة يقرأ القرآن، فليس هذا من الشَّانِ الَّذِي  
مضى عليه أمر النَّاسِ<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره القراءة في الحَمَامِ؛ تعظيماً للقرآن وتشريفاً له، لئلا يُقرأ في  
كلِّ موضعٍ مكروهٍ.﴾

أَلَا تَرَى: أَنَّهُ لَا يجوز أن يقرأ الإنسان في حال الجنابة، وفي حال ما يبول،  
وفي حال ما يجامع؛ لِأَنَّ فِي ترك القراءة في هذه المواضع تعظيماً لأمر الله تعالى،  
قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال  
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، ولهذا  
المعنى، قال النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحْمِلُ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»<sup>(٢)</sup>؛ تعظيماً له، فَكَرِهَ القراءة  
في الحَمَامِ وفي الطَّرِيقِ لهذه العلة.

وَلِأَنَّ القراءة يُحْتَاجُ معها إِلَى تدبُّرٍ وَتَفَكُّرٍ وَتَفَهُمٍ، وليس يمكن هذا في  
الحَمَامِ والطَّرِيقِ وَأشباه ذلك.

في البيان والتحصيل [٢٧٦ / ١٨].

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٣)، المنتقى للباقي [٣٤٦ / ١]، البيان والتحصيل

[٢٧٦ / ١٨]، المسالك في شرح موطأ مالك [٣٧٠ / ٣].

(٢) أخرجه مالك [٢٧٨ / ٢].

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فِي الطَّوَافِ، فَلَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ فِيهِ الذِّكْرُ [ج ٢٢١/ب]  
وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّسْبِيحُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْضِعُهُ.

أَلَا تَرَى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نَهَى عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرَّكْعِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الرَّكْعَ  
مَوْضِعَهُ التَّعْظِيمَ، وَإِنْ كَانَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَفْضَلَ مِنْ ذِكْرِ التَّعْظِيمِ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَمَوْطِنٍ ذِكْرٌ مَا جُعِلَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَعْظَمَ وَأَشْرَفَ مِنْهُ.

فَأَمَّا تَلْقِينِ الْقُرْآنِ فِي الطَّرِيقِ لِلْمَتَعَلِّمِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلصِّبْيَانِ إِمْسَاكَ الْمَصْحَفِ وَاللُّوحَ لِلتَّعْلِيمِ؛ لَضَرُورَتِهِمْ  
إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ لغير متوضِّعٍ، ثُمَّ جاز ذلك للصِّبْيَانِ؛ لِلْحَاجَةِ  
إِلَى ذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ تَعْلِيمِهِمْ.



[٣٢٥٩] قَالَ أَشْهَبُ: سَأَلَ مَالِكٌ عَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ إِذَا

قَدِمُوا الْمَدِينَةَ، أَيُضْرَبُ لَهُمْ أَجَلٌ؟

قَالَ: نَعَمْ، يُضْرَبُ لَهُمْ أَجَلٌ ثَلَاثَ لَيَالٍ، يَتَسَوَّقُونَ وَيَنْظُرُونَ فِي حَوَائِجِهِمْ،

قَدْ ضَرَبَ ذَلِكَ لَهُمْ عَمْرٌ، وَقَالَ لَهُ رَئِيسُ الْيَهُودِ - حِينَ أَجْلَاهُمْ -: «تُجْلَيْنَا وَقَدْ

أَقْرَنَا مُحَمَّدٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَتَرَانِي نَسِيتُ قَوْلَهُ: «كَيْفَ بِكَ لَوْ قَدْ رَقَصْتَ بِكَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٤٨/٢]، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٤٩/٥].

قَلَوْصُكَ لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ»، قَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ هُزْنَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَذَبْتَ<sup>(١)(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ: «لَا يَبْقَيْنَ دِينَانٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَقَبْلَ ذَلِكَ.

ولهذا القول أجلاهم عمر بن الخطاب، فلم يجوز أَنَّهُ يُقِيمُوا بالحجاز مقام استقرار، وإنَّما يجوز لهم أن يقيموا مقام سفر، ومقدار ذلك ثلاثة أَيَّام.

أَلَا تَرَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ منع المهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه أكثر من ثلاث<sup>(٤)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا تَجُوزُ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي أَرْضٍ قَدْ تَرَكَهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَهَاجَرَ مِنْهَا، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْكُفَّارِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ ذَلِكَ اسْتِقْرَارًا وَإِقَامَةً، وَالثَّلَاثُ قَدْرُ مَا يَجُوزُ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَأْذِنُ اسْتِقْرَارًا وَإِقَامَةً، وَقَدْ أَخَّرَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ الْعَذَابَ عَمَّنْ اسْتَحَقَّهُ ثَلَاثًا فَقَالَ: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ يُؤَخَّرُ قَتْلُهُ ثَلَاثًا وَيُسْتَتَابُ.



[٣٢٦٠] قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يُكْرَهُ إِدَامَةُ النَّظَرِ إِلَى الْمَجْذُومِ؟

- 
- (١) متفق عليه: البخاري (٢٧٣٠)، مسلم [٢٧ / ٥]، وهو في التحفة [٦٨ / ٨].
  - (٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٣)، البيان والتحصيل [٢٥٩ / ١٨].
  - (٣) أخرجه أحمد [٣٧١ / ٤٣]، من حديث عائشة.
  - (٤) متفق عليه: البخاري (٣٩٣٣)، مسلم [١٠٩ / ٤]، وهو في التحفة [٢٤٧ / ٨].
  - (٥) قوله: «قدر ما يجوز»، كذا في شب، وفي جه: «فدونها يجوز».

فقال: أمّا في الفقه، فلم أسمع بكراهيةٍ، ولا أرى ما جاء من النهي عن ذلك<sup>(١)</sup> إلا مخافة أن يفرع أو يقع في نفسه من ذلك شيءٌ يخيفه<sup>(٢)</sup>.

هـ إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ النَّظر إلى المجذوم وغيره من أصحاب البلاء مباح؛ لأنَّه إذا نظر إليهم ورأى بلاءهم، شكر [ج ٢٢٢/١] الله عزَّ وجلَّ على عافيته ممَّا أبلاهم به.

وقد روي عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَا رَأَى أَحَدٌ مُبْتَلًى فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي مِمَّا أَبْلَاهُ بِهِ، إِلَّا عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>، هذا معنى الخبر.

فأمّا ما جاء من النهي عن النَّظر إلى المجذوم وغيره وإدامة ذلك، فيشبهه أن يكون ذلك كما قال مالكٌ، وهو أن يفرع المبتلى؛ لأنَّه يقع له أنَّه ينظر إليه لشدة علته وبلائه، فيغتمُّ لذلك، فيكرهه إدامة النَّظر إليه لهذه العلة.



[٣٢٦١] سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْحَجَامَةِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَالسَّبْتِ؟

فقال: لا أرى بأساً بالحجامة يوم الأربعاء والسَّبت، والأيَّام كُلُّهَا لله عزَّ

(١) أخرج ابن ماجه [٤/ ٥٦٤]، من حديث ابن عباسٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا تديموا النَّظر إلى المجذومين»، وهو في التحفة [٥/ ٢٨٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٤)، الجامع من مختصر المدونة، ص (٢٤٢)، البيان والتحصيل [١٨/ ٢٦١]، المفهم للقرطبي [٥/ ٦١٤].

(٣) أخرجه الترمذي [٥/ ٤٣٠]، وهو في التحفة [٨/ ٥٩].

وَجَلَّ، وإني لأكره أن يترك أحدُ الحجامة على هذا، قالوا: «لا يحتجم يوم كذا وكذا، ولا يسافر يوم كذا وكذا»، والأيام كلها لله تعالى<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْحِجَامَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ التَّدَاوِي مَبَاحٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَبَيَّعَ<sup>(٢)</sup> بِأَحَدِكُمْ الدَّمُ فَلْيَحْتَجِمْ»<sup>(٣)</sup>، وليس وقتٌ من الأوقات أولى إذا احتيج إليه من الآخر.

ولم يرد نهْيٌ في يومٍ ولا وقتٍ علمناه، وكان يقال: «لا تعادِ الأيام فتعاديك». ويكره ترك ذلك أيضاً من جهة النجوم؛ لأنَّه لا يحبُّ الأخذ بالنجوم وأحكامها، وقد نهى النبي ﷺ عن النظر في النجوم<sup>(٤)</sup>.



[٣٢٦٢] قال أشهب: وسُئِلَ مالِكٌ عن حمل الصَّبِيان الصَّغَارِ على الخيل؛

يُجْرُونَهَا لِلرَّهَانِ، فربَّما سقط أحدهم فمات؟

قال: إني لأكره أن يُحْمَلَ الصَّبِيان على الخيل.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٤)، شرح البخاري لابن بطال [٣٩٩ / ٩]، الجامع لابن

يونس [١٥٣ / ٢٤]، البيان والتحصيل [٢٢ / ١٧].

(٢) قوله: «تَبَيَّعَ»، يعني: هاج، ينظر: لسان العرب [٤٢٢ / ٨].

(٣) أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار - مسند ابن عباس [٤٩٤ / ١]، من حديث أنس.

(٤) أخرجه أبو داود [٣٣٩ / ٤]، وابن ماجه [٦٧٠ / ٤]، من حديث ابن عباس، أن

النَّبِيِّ ﷺ قال: «من اقتبس علماً من النجوم، اقتبس شعبةً من السَّحَر»، وهو في

التحفة [٢٧٢ / ٥].

قلت له: أفترى أن يُشْهَدَ إِجْرَاؤُهَا<sup>(١)</sup>؟

قال: لا أدري، أمّا أنا فلا أرى حملهم، ولا أراه ينبغي<sup>(٢)(٣)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره ذلك؛ لأنّ في ذلك تعريضاً لإتلافهم وعَطَبِهِمْ؛ لأنّ الصَّبِيَّ لا يضبط الفرس ولا يمكنه التحرّز منه كما يمكن الرّجل ذلك، فكره حمل الصّبيان عليها للإجْراء<sup>(٤)</sup> لهذه العلة.﴾



[٣٢٦٣] قال أشهب: سئل مالك عن اكتحال الرّجل بِالْإِثْمِدِ؟

فقال: ما يعجبني، وما كان من عمل النّاس، وما سمعت فيه شيئاً<sup>(٥)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره الاكتحال بِالْإِثْمِدِ؛ لأنّ فيه ضرباً من الزينة الّتي تُشَبِّهُ زينة النّساء، ويكره للرّجال التّشَبُّه بالنّساء.﴾

(١) قوله: «إِجْرَاؤُهَا»، كذا رسمها، وفي طبعة الغرب: «أجراً»، وفي المطبوع من

المختصر: «إجراءهم».

(٢) قوله: «أمّا أنا فلا أرى حملهم، ولا أراه ينبغي»، لعلّها من كلام أشهب، إذ السياق يدل

عليه، لكنه جاء متصلاً من كلام مالك في العتبية، كما في البيان والتحصيل، والله أعلم.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٧٤)، النوادر والزيادات [٣/ ٤٣٥]، الجامع من مختصر

المدوّنة، ص (٢٤٧)، البيان والتحصيل [١٨/ ٢٦٤].

(٤) قوله: «لِلْإِجْراءِ»، كذا في شب وجه، وهي غير مثبتة في طبعة الغرب.

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٧٥)، البيان والتحصيل [١٨/ ٢٧٣].

وهذا إذا كان بالنهار، فأما بالليل فإنه يجوز إن شاء الله، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ، فَإِنَّهُ يَشُدُّ الْعَيْنَ وَيَجْلُو الْبَصَرَ»<sup>(١)</sup>.



[٣٢٦٤] قال أشهب: سئل مالك عن الصلاة<sup>(٢)</sup> على اللعاب بالشطرنج

والنرد؟

فقال: أما هم من أهل الإسلام<sup>(٣)</sup>؟، [جه ٢٢٢/ب] إذا بولغ في هذا ذهب كل مذهب.

يَسْتَحِقُّونَ<sup>(٤)</sup>، يقول الله عز وجل: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، ويقول: ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهم أهل الإسلام، وإنما أمر الله تعالى بإجازة من يرضى.

(١) أخرجه أبو داود [٣٢٧/٤]، والترمذي [٣٦١/٣]، وابن ماجه [٥٣٦/٤]، وهو في التحفة [١٤٥/٥].

(٢) قوله: «الصلاة»، كذا في شب، وفي جه، ولفظ مالك في النوادر [٣١٩/١٤]، والجامع من مختصر المدونة، ص (٢٦٤)، والعتبة، كما في البيان والتحصيل [٢٧٣/١٨]: «السلام».

(٣) قوله: «أهل الإسلام»، كذا في شب، وجه، وفي النوادر والزيادات [٣٢٠/١٤]، والجامع من مختصر المدونة، ص (٢٦٤)، وفي المطبوع من المتقى للباجي [٢٧٨/٧]: «أهل السلام».

(٤) قوله: «يَسْتَحِقُّونَ»، كذا في شب، وفي جه: «يستخفون»، وهو لفظ المطبوع من العتبة كما في البيان والتحصيل.

فَقِيلَ: أَفْتَرَى شَهَادَتَهُمْ جَائِزَةً؟

فَقَالَ: أَمَّا مَنْ أَدْمَنَهَا، فَلَا أَرَى شَهَادَتَهُ طَائِلَةً، يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]، فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الضَّلَالِ.

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَكْرَهُ كُلَّ مَا يُلْعَبُ بِهِ مِنَ الطَّبْلِ وَالْأَرْبَعَةِ عَشَرَ<sup>(١)</sup>.

فَقِيلَ لِمَالِكٍ: وَالشُّطْرَنْجُ؟

قَالَ: هِيَ شَرٌّ مِنَ الطَّبْلِ، وَهِيَ عِنْدَنَا أَلْهَى مِنْ غَيْرِهَا.

وَسَمِعْتُ مَالِكًا، وَسُئِلَ عَنِ اللَّعْبِ بِالشُّطْرَنْجِ، أَتَكْرَهُهُ؟

فَقَالَ: نَعَمْ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا كَرِهَ اللَّعْبُ بِالشُّطْرَنْجِ وَالنَّرْدِ وَالطَّبْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ اللَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ يُلْهِى عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَيَصُدُّ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ

(١) قوله: «والأربعة عشر»، حكى ابن العربي في أحكام القرآن [١٠/٣]، أنها من الألعاب التي فيها قمار.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٥)، الموطأ [١٣٩٦/٥]، الجامع من مختصر المدونة، ص (٢٦٤)، النوادر والزيادات [٣١٩/١٤]، المتقى للباجي [٢٧٨/٧]، البيان والتحصيل [٢٧٣/١٨]، وقد نقل ابن العربي في أحكام القرآن [٩/٣]، هذا النص عن ابن عبد الحكم.



بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ﴿المائدة: ٩١﴾، فَكُلُّ مَا صَدَّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ<sup>(١)</sup>.

فَأَمَّا السَّلَامُ عَلَيْهِمْ فَجَائِزٌ؛ لِأَنَّ السَّلَامَ هُوَ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَمَّا قَبُولُ شَهَادَتِهِمْ، فَهِيَ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يُدْمِنُوا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أَدْمَنُوا، صَدَّاهُمْ ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، فَخَرَجُوا مِنَ الْعَدَالَةِ، فَلَمْ يَجْزِ قَبُولُ شَهَادَتِهِمْ، وَإِذَا لَمْ يُدْمِنُوا، كَانَ ذَلِكَ ذَنْبًا صَغِيرًا، وَيَجُوزُ قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَرْتَكِبُوا الْكِبَائِرَ؛ لِأَنَّ بَنِي آدَمَ لَا يَخْلُونَ مِنَ الذُّنُوبِ الصَّغَارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْتَكِبُ الْكِبَائِرَ.



[٣٢٦٥] سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّظَرِ إِلَى شَعْرِ النَّصَارَى، وَهُنَّ ظُؤُورُنَا، وَلَا نَجِدُ مِنْهُنَّ بُدًّا؟

فَقَالَ: مَا يَعْجِبُنِي.

قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُمْ مِنْ مِصْرَ، وَإِنَّ مِصْرَ فَتَحَتْ عَنْوَةً؟

قَالَ: مَا سَمِعْتُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

- 
- (١) نقل التلمساني في شرح التفریع [٣٨٨/١٠]، هذه القطعة من الشرح عن الأبهري.  
 (٢) من قوله: «قلت له: إنهم من مصر» إلى نهاية المسألة زيادة مثبتة من نسخة برنستون، وينظر: المختصر الكبير، ص (٥٧٥)، البيان والتحصيل [٣١٠/١٨].

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى شَعْرِ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ لَا يَحِلُّ لَهُ فَرَجُهَا أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا لَهَا.

ولأنَّه لا يأمن أيضاً الفتنة على نفسه بالنظر إليها.



[٣٢٦٦] قال أشهب: سئل مالك عن القراءة بالألحان؟

فقال: ما يعجبني، إنَّ ذلك يُشَبِّهُ بِالْغِنَاءِ، وَيُضْحِكُ بِالْقُرْآنِ، وَيُسْتَهْزَأُ بِهِ، [ويقال]: «فلانٌ أحسن قراءةً من فلانٍ»، ولقد بلغني أنَّ [ج ٢٢٣/١] الجواري قد علَّمنَ ذلك كما يُعلِّمنَ الغناء، فلا أحبُّ ذلك على حالٍ من الأحوال، في رمضان ولا غيره، أين القراءة التي يقرأ هؤلاء من القراءة التي كان رسول الله ﷺ يقرأ؟. وإنِّي لأكره التطريب في الأذان، ولقد هممت أن أكلم أمير المؤمنين في ذلك؛ لأنِّي كنت أسمعهم يؤذِّنون<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ التَّطْرِيبَ فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّلْحِينَ فِيهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْبَهُ الْغِنَاءَ وَالْقَصَا [ئد]، وَيَخْرُجُ عَنِ الْمَعْرُوفِ مِنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَمَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، فَأَمَّا تَحْقِيقُ الْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيبُهَا، فَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ.

وكذلك [التّ]طريب في الأذان مكروه؛ لأنَّه يشبه ذلك أيضاً الغناء، والغناء يجري مجرى اللهو والفرح، والقرآن ذكر الله جَلَّ وَعَزَّ، فَيَرْتَفِعُ عَنْ ذَلِكَ، وَيَجِبُ أَنْ يُنَزَّهَ عَنْهُ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٥)، المدونة (١/ ٢٨٨)، الجامع من مختصر المدونة، ص

فَأَمَّا مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(١)</sup> فمعناه [فيما] قاله أهل العلم: يستغني بالقرآن.

وكذلك قوله: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»<sup>(٢)</sup>، معناه: قراءته بالتحقيق والترتيل، لا التطريب والتلحين.

ألا ترى: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَطْرِبُ وَلَا يُلْحَنُ، بَلْ كَانَ يَرْتِّلُ قِرَاءَتَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، قيل في التفسير: بينه تبيينًا.



باب ما جاء في خروج النساء في الجنائز وغيرها، وجلوسهن عند الصُّنَّاعِ<sup>(٣)</sup>  
[٣٢٦٧] قال ابن القاسم: قال مالك: إني لأكره للشَّابَّةَ من النساء أن تخرج  
على الجنائز أو إلى المسجد<sup>(٤)</sup>.

فَأَمَّا الشَّابَّةُ<sup>(٥)</sup>، فلا بأس أن تخرج على زوجها وعلى أخيها إلى جنازته،

(١) أخرجه البخاري (٧٥٢٧)، وهو في التحفة [٣٧ / ١١].

(٢) أخرجه أبو داود [٢ / ٢٧٥]، وابن ماجه [٢ / ٣٦٦]، والنسائي في الكبرى [٢ / ٢٦]، وهو في التحفة [٢ / ٢٤].

(٣) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٤) توجد في نسخة برنستون زيادة، هي: فَأَمَّا المتجالة فلا بأس.

(٥) قوله: «فَأَمَّا الشَّابَّةُ»، كذا في شب، وتوجد بعد: «فَأَمَّا»، علامة إلحاق، لكن خطأ النَّاسِخَ على الكلمة التي في الحاشية، مما يوحي بعدم ثبوتها، وفي نسخة جه: «فَأَمَّا غَيْرُ الشَّابَّةِ»، وما في نسخة شب، موافق لما في المدونة [١ / ٢٦٢]، وهو ما يفهم من كلام الشارح، والله أعلم.

ولا بأس بمثل هذا مما يُعرف، والأمر المعروف أن تخرج على جنازته<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الاختيار للنساء الإقامة في بيوتهنّ وترك الخروج إلا فيما لا بدّ لهنّ منه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَهْلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ، لَمَنَعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ»<sup>(٢)</sup>، فهذا استحَبَّ مالكٌ أن لا تخرج المرأة من بيتها لجنازة وغيرها، إلا فيما لا بدّ لها منه، مثل جنازة أهلها، مثل: أمها، وأبيها، وأخيها، وزوجها، وما أشبه ذلك؛ لأنّ في منعها من ذلك ضرراً [ج ٢٢٣/ب] عليها وحرقة لها.

ولأنّ عُرِفَ النَّاسُ قد جرى بخروجها في مثل هذا، وإن كانت شابةً. وأما الْمُتَجَالَّةُ<sup>(٣)</sup> والعجوز، فلا بأس أن تخرج؛ لأنّه قد أُمنِ منها الفتنة بالنظر إليها، ولم يؤمن ذلك في الشابة.



[٣٢٦٨] قال ابن القاسم: قال مالك: أرى للأئمة أن يتقدّموا إلى الصُّنَاعِ في قعود النساء إليهم، وأرى أن لا تُترك المرأة الشابة أن تجلس إلى الصُّنَاعِ، وأما المرأة الْمُتَجَالَّةُ والخادمِ الدُّونِ النَّبِيِّ لا تُتَّهَمُ على القعود، ولا يُتَّهَمُ من تقعد عنده، فإنّي لا أرى بذلك بأساً<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٦)، المدونة [١/ ٢٦٢].

(٢) متفق عليه: البخاري (٨٦٩)، مسلم [٢/ ٣٤]، وهو في التحفة [١٢/ ٤٢٤].

(٣) تقدّم معنى الْمُتَجَالَّةُ، وأنها المرأة الكبيرة في السن.

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٦)، النوادر والزيادات [٨/ ٢٤٣]، الجامع لابن يونس

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ خِيفَةَ الْفِتْنَةِ وَالرَّيْبَةِ مِمَّنْ يُقْصِدُ إِلَيْهِ مِنَ الصُّنَّاعِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَأْمُونِينَ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهُمْ، فَيَكْرَهُ قَعُودَ الْمَرْأَةِ الشَّابَّةِ إِلَيْهِمْ. فَأَمَّا الْعَجُوزُ وَالْخَادِمُ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنَ الْقَعُودِ عِنْدَهُمْ وَمَعَامَلَتِهِمْ؛ لِحَاجَتِهِمْ إِلَى ذَلِكَ.﴾



باب مَا جَاءَ فِي مَبِيتِ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>  
 [٣٢٦٩] قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْخَدَمِ، يَبِيتُونَ عَرَاءً فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ فِي الشِّتَاءِ؟  
 فَكَرِهَ ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ أَنْ تَبِيتَ النِّسَاءُ عَرَاءً لَيْسَ عَلَيْهِنَّ ثِيَابٌ يَلْبَسُونَهَا فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ يَتَعَرَّوْنَ<sup>(٢)</sup>.  
 ﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ هَذَا مِنْ دَنَاءَةِ الْأَخْلَاقِ، وَفِي ذَلِكَ إِشْرَافٌ عَلَى الْعَوْرَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.﴾



باب مَا جَاءَ فِي عِلَاجِ الْمَجَانِينِ<sup>(٣)</sup>  
 [٣٢٧٠] قَالَ<sup>(٤)</sup>: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: .....

- 
- (١) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.  
 (٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٦)، وقد نقل ابن بطال في شرح البخاري [٣٦٧/٧]، هذه المسألة عن ابن القاسم، وينظر: النوادر والزيادات [٦٢١/٤].  
 (٣) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.  
 (٤) قوله «قال:» كذا في شب، وفي جه: «قال ابن القاسم:»، وفي نسخة برنستون: «قال عبد الله:».

وَالَّذِينَ<sup>(١)</sup> يَعَالِجُونَ الْمُجَانِينَ وَيُزْعِمُونَ أَنَّهُمْ يَعَالِجُونَ بِالْقُرْآنِ كَذَبُوا، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَعَلِمَهُ الْأَنْبِيَاءُ، وَلَقَدْ سَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا عَلِمَ حَتَّى أُخْبِرَ بِهِ، فَأَرَى أَن يُزَجَرَ عَنْ ذَلِكَ، وَكَرِهَهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَذْكُرُ أَنَّهُ يَعْلَمُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ، قَدْ ادَّعَى مَا لَمْ يَعْلَمَهُ الْأَنْبِيَاءُ وَأَصْحَابُهُمْ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدٌ مِنَ الْقُرْآنِ مَا لَمْ يَعْلَمَهُ الْأَنْبِيَاءُ.



### باب ما جاء في قراءة القرآن<sup>(٣)</sup>

[٣٢٧١] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْهَمْزِ وَالنَّبْرِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؟

فَقَالَ: مَا يَعْجِبُنِي<sup>(٤)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْهَمْزِ الشَّدِيدِ صُعُوبَةٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وَخُرُوجًا عَنِ السُّهُولَةِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَقَدْ كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ<sup>(٥)</sup> سَهْلَةً مُرْتَلَّةً<sup>(٦)</sup>.



(١) قوله: «والذين»، كذا في شب، وفي جه: «في الذين».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٦)، البيان والتحصيل [٣٤٤ / ٩].

(٣) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٧)، البيان والتحصيل [٣٥٨ / ١].

(٥) قوله: «وأصحابه»، مثبت في شب، دون جه.

(٦) توجد في هذا الموضع مسألة مثبتة في نسخة برنستون دون شب وجه، هي:

[٣٢٧١ - ٢] قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ،

فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ.

ما جاء في شرب الماء الذي يوضع في المسجد<sup>(١)</sup>  
 [٣٢٧٢] وسمعت مالكا يسأل عن الماء<sup>(٢)</sup> الَّذِي يُسْقَى في المسجد، أترى  
 أَنْ يُشْرَبَ منه؟

قال: نعم، إِنَّمَا جُعِلَ للعطشان، [ج٤، ٢٢/١] ولم يُرَدِّ به أهل المسكنة، فلا أرى أن  
 يُتْرَكَ شُرْبُهُ، ولم يزل هذا من أمر الناس بهذا المكان وغيره، وقد سقى سعد بن عبادة.  
 فقل له: في المسجد؟

فقال: لا، ولكن في منزله الَّذِي كان فيه.  
 فقل لمالك: فالأقناء<sup>(٣)</sup> تكون في المسجد، وأشباه ذلك؟  
 فقال: لا بأس بذلك<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الماءَ إِنَّمَا يُسْقَى ليشربه العطشان، فقيراً كان أو غنياً،  
 وليس يراد به الفقراء، فجاز شرب ذلك للأغنياء، هذا معروفٌ من عرف الناس أَنَّهُمْ لا  
 يريدون الفقراء بشربه، وقد قال رسول الله ﷺ: «فِي كُلِّ كَبِدٍ حَرٌّ»<sup>(٥)</sup> أَجْرٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٢) قوله: «وسمعت مالكا يسأل عن الماء»، كذا في شب، وفي ج٤: «وسألت مالكا عن الماء».

(٣) قوله: «فالأقناء»، هي العراجين من التمر، وواحداه قنو، ينظر: البيان والتحصيل  
 [٢٥٤/١]، وفي لسان العرب [٢٠٤/١٥]: «العذق بما فيه من الرطب».

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٧)، شرح البخاري لابن بطال [٧٣/٢]، البيان والتحصيل  
 [٢٥٣/١].

(٥) قوله: «حرٌّ»، كذا في شب وجه، وفي طبعة الغرب: «رطوبة»، والحرٌّ: فعلٌ من  
 الحرَّ، وهي تأنيث حرَّان، وهما للمبالغة، يريد أنها لشدة حرها قد عطشت ويبست من  
 العطش، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٣٦٢/١].

(٦) أخرجه ابن حبان [٢٩٩/٢]، وأحمد [١٢٠/٢٩].

ولأنَّ الماءَ أيضاً يراد بِشُرْبِهِ كُلُّ النَّاسِ، الفقير والغني، كما يكون ذلك في المساجد، يُصَلِّي فيها الفقير والغني ويقيم فيها<sup>(١)</sup>، وكذلك القناطر والجسور والمقابر وأشباه ذلك إذا سُبِّلت، يستوي فيها الفقير والغني.

وكذلك الأَقْنَاءُ - وهي الثَّمار -، إذا جعلت في المسجد، فإنَّما يراد بها أن يأكلها الناس، فقيراً كان أكلها أم غنياً.



باب ما جاء في الرَّجُلِ وما يجب عليه من حيازته عبده وولده<sup>(٢)</sup>

[٣٢٧٣] قال ابن القاسم: سئل مالك عن الرجل يشتري الخادم، أترى عليه أن يَخْفِضَهَا<sup>(٣)</sup>؟

قال مالك: لله إن كان يريد حبسها، فإنِّي أرى ذلك له.

له وإن كانت للبيع، فلا أرى ذلك عليه<sup>(٤)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَرَادَهَا لِلْقَنِيَةِ وَالْخَدْمَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَخْفِضَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ سُنَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ فَرَضٌ، فَوْجِبَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِهَا، وَلَا يَتْرَكَ سَنَةً مُؤَكَّدَةً.

(١) قوله: «ويقيم فيها»، مثبت في شب دون جه.

(٢) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٣) قوله: «يخفصها»، يعني: يختنها، والخفص هو ختان الجارية، كما رُوِيَ في الحديث: «اخْفِضِي وَلَا تَنْهَكِي»، ينظر: فتح الباري [١/ ٤٧٠]، لسان العرب [٧/ ١٤٦].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٧)، الجامع لابن يونس [١٤/ ١٤٦]، المنتقى للباقي [٧/ ٢٣٢].



وإن أراد بيعها، لم يكن عليه ذلك؛ لأنه يفعل ذلك بها غيره مِمَّنْ يريد حبسها للقنية.



### باب ما جاء في الأكل والشُّرب<sup>(١)</sup>

[٣٢٧٤] وسُئِلَ مالِكٌ عن الرَّجُلِ يأكل وهو واضعُ يده اليسرى على الأرض؟

فقال: إني لأتقيّه، وما سمعت فيه بنهي<sup>(٢)</sup>.

✽ إنما كره ذلك؛ لأنه يشبه الأكل متكئًا، وذلك من فعل العجم وأهل التكبر والتجبر.

وقد روى الثوري وغيره، عن علي بن الأقرم<sup>(٣)</sup>، عن أبي جحيفة، عن النبي ﷺ قال: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَكِيًّا»<sup>(٤)</sup>، وفي خبر آخر: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، أَكُلُ أَكُلَ الْعَبْدِ»<sup>(٥)</sup>.



(١) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٧)، المنتقى للباجي [٧/ ٢٥٠]، البيان والتحصيل [١٧/ ٢٢٢].

(٣) علي بن الأقرم بن عمرو الهمداني الوادعي، كوفي، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب، ص (٦٩٠).

(٤) أخرجه أبو داود [٤/ ٢٨٧]، بهذا الإسناد، وهو في البخاري (٥٣٩٨)، من غير طريق سفیان، وفي التحفة [٩/ ٩٧].

(٥) أخرجه البزار [١٢/ ٥٤]، من حديث ابن عمر، وأبو يعلى في مسنده [٨/ ٣١٨]، من

[٣٢٧٥] قال ابن وهب: قال مالك: لا بأس بالشُّرب قائماً<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ [ج٢٢٧/ب] لَأَنَّ الشُّرْبَ قَائِماً مَبَاحٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وقد روى حفص بن غياث، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال:

«كُنَّا نَأْكُلُ وَنَحْنُ نَسْعَى وَنَشْرَبُ قِيَامًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

وروى الزُّهْرِيُّ، عن سهل بن سعد: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ»<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٧٦] قال ابن وهب: وسمعتَه يكره النَّفْخَ فِي الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ.

وسمعتَه يقول: لَعَنُ الْأَصَابِعُ مِنَ الطَّعَامِ: مَا أَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ

يقوله<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ النَّفْخَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ رِيقِ الَّذِي

يَنْفَخُ فِيهِ فَيَقَعُ فِيهِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَتَقَذَّرُهُ النَّاسُ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَنْ يَأْكُلُ أَوْ

يَشْرَبُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ حَسَنِ الْأَدَبِ.

حديث عائشة، وابن أبي شيبة [١٩ / ٦١]، من حديث رجل من بني سالم، أو فهم.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي [٣ / ٤٥٢]، وابن ماجه [٤ / ٤٢٤]، وهو في التحفة [٦ / ١٢٥].

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٧٧)، التفریع [٢ / ٣٥٠]، البيان والتحصيل [١٧ / ١٧٢].

وقد روى مالكٌ، عن أيُّوب بن حبيب<sup>(١)</sup>، عن أبي المثنى الجُهَنِيِّ<sup>(٢)</sup>، عن أبي سعيد الخدري: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ»<sup>(٣)</sup>.  
فَأَمَّا لَعَقُ الْأَصَابِعِ فَمَبَاحٌ، وَتَرْكُهُ مَبَاحٌ، وَقَدْ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ»<sup>(٤)</sup>.



[٣٢٧٧] قال ابن القاسم: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمَرْأَةِ يَغِيبُ زَوْجَهَا<sup>(٥)</sup>، فَيَمْرُضُ أَخْوَهَا، فَتُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَهُمْ تَعُوْدُهُمْ، وَلَمْ يَأْذِنْ لَهَا زَوْجَهَا حِينَ خَرَجَ؟  
قال: لا بأس أن تأتيهم وإن لم يأذن لها حين يخرج<sup>(٦)</sup>.  
﴿هـ﴾ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي تَرْكِ عِيَادَةِ أَخِيهَا أَوْ أَبِيهَا أَوْ مِنْ [أ] شَبِهَ ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَيْهَا، وَحَرَقَةً لَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَفْعَلَ مَا هُوَ ضَرَرٌ عَلَيْهَا.

- 
- (١) أيوب بن حبيب الزهري المدني، ثقة، من السادسة. تقريب التهذيب، ص (١٥٨).
  - (٢) أبو المثنى الجهني المدني، مقبول، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٢٠٠).
  - (٣) أخرجه مالك [١٣٥٤ / ٥]، ومن طريقه الترمذي [٤٥٧ / ٣]، وهو عند أبي داود [٢٦٩ / ٤]، وفي التحفة [٤٩٩ / ٣].
  - (٤) أخرجه مسلم [١١٣ / ٦]، من حديث كعب بن مالك قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ مِنَ الطَّعَامِ»، وهو في التحفة [٣١٦ / ٨].
  - (٥) توجد في هذا الموضع زيادة في نسخة برنستون، غير مثبتة في شب، وجه، هي: «أو أختها أو أمها».
  - (٦) المختصر الكبير، ص (٥٧٨)، البيان والتحصيل [٣١٨ / ٤].

ولأنَّ زوجها لو كان حاضراً، لم يجز له منعها من ذلك؛ لأنَّ في ذلك قطع الرَّحِم، وقد أمر الله تعالى ورسوله صَلَّى الله عَلَيْهِ بِصَلَةِ الرَّحِم.



### باب ما جاء في ترك الكلام<sup>(١)</sup>

[٣٢٧٨] وسُئِلَ مالِكٌ عن القنوت يوماً - يعني: السُّكُوت - ؟

فكرهه، وقال: بلغني أَنَّهُ نُهِيَ أَنْ يَقْنِتَ أَحَدٌ يوماً<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدْعَةٌ وَحْدَتْ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: «وَأَمْلَأُ الْخَيْرَ خَيْرٌ مِنَ السُّكُوتِ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ مَعَاذُ: «أَوْصِنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَنْ تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٤)</sup>، فَالْكَلَامُ بِخَيْرٍ خَيْرٌ مِنَ السُّكُوتِ.



[٣٢٧٩] وَسُئِلَ مالِكٌ عَنِ الْأَرْكَبَةِ<sup>(٥)</sup>، يُجْعَلُ فِيهَا الْأَجْرَاسُ، وَالْحَمِيرُ

وَالْإِبِلُ الَّتِي يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْقُرْطُ [ج ٢٢٨ / ١] وَغَيْرُهُ؟

(١) هذا العنوان مثبت من نسخة برنستون.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٨).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک [٤٢٠ / ٣].

(٤) أخرجه ابن حبان [٩٩ / ٣]، والطبراني في المعجم الكبير [٩٣ / ٢٠].

(٥) قوله «الأركبة»، كذا رسمها في شب، وهي مطموسة في جه، وفي طبعة الغرب:

«الأكرية»، ونحوها في المطبوع من المختصر.

فقال: ما جاء في هذا إلا الحديث الواحد<sup>(١)</sup>، وتركه أحب إلي من غيره.

وعن الذي يكون في أرجل النساء؟

قال: ما في هذا الذي جاء فيه الحديث، وتركه أحب إلي من غير تحريم<sup>(٢)</sup>.

هم إنما قال ذلك؛ لأن الأجراس يؤذي الناس صوتهما، وتتأذى الدواب بذلك، فيكره تعليقها.

ويكره ذلك أيضاً للنساء؛ لأن صوت ذلك ينبه على موضعها، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس»<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٨٠] قال ابن وهب: سئل مالك عن الرجل يدعى إلى الوليمة، أترى أن

يجيب إذا كان فيها شراب؟

قال: ليتركه، فإنه أظهر المنكر.

فقل له: فالنصراني يصنع الصنيع، فيدعو المسلم إلى صنيعه؟

(١) قوله: «الحديث الواحد»، ذكر الباجي في المنتقى [٢٥٥ / ٧]، وابن رشد في البيان والتحصيل [٦٢٥ / ١٧]، أنه حديث أم سلمة، أن النبي ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس». أخرجه أبو داود [٢٤٠ / ٣]، وهو في التحفة [٣١٥ / ١١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٧٨)، الجامع لابن يونس [١٨٦ / ٢٤]، المنتقى للباجي [٢٥٥ / ٧]، البيان والتحصيل [٦٢٤ / ١٧].

(٣) أخرجه مسلم [١٦٣ / ٦]، وهو في التحفة [٣٩٥ / ٩].

فقال: ما أحبّ ذلك، وما أعلمه حراماً.

قال مالكٌ: وزعموا أنّ عمر بن الخطاب دعاه بعض النّصارى، فلم يُجبهُ.

سُئِلَ مالكٌ عن الدّعوة في الختان؟

فقال: ليس ذلك من الدّعوات، فإنّ أجاب فلا بأس بذلك، وإنّما الإجابة في وليمة العرس.

سُئِلَ مالكٌ عن اللهو يكون فيه البوق؟

فقال: إذا كان كثيراً مشتهراً فإنّي أكرهه، وإن كان شيئاً خفيفاً فلا بأس به إن شاء الله.

قال مالكٌ: وذلك يختلف في كثرة اللهو والعود والجواري<sup>(١)</sup>.

هـ إنّما قال ذلك؛ لأنّ النّبىّ ﷺ قال: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيُجِبْ»<sup>(٢)</sup>، وذلك وليمة العرس؛ لأنّها تختصّ بهذا الاسم دون سائر الدّعوات.

وإنّما استحبّ حضورها؛ لأنّ يظْهَر أمر النّكاح وينتشر، فتثبت حقوقه وحرمه، ولا يخفى ذلك على النّاس، ولهذا المعنى أجيز فيه ضرب الدّف

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٨)، الجامع من مختصر المدوّنة، ص (٢٢٢ و ٢٦٣)،

النوادر والزيادات [٤/ ٥٧٠]، الجامع لابن يونس [٢٤/ ٢٦٧]، البيان والتحصيل

[٤/ ٣٥٤]، شرح البخاري لابن بطال [٧/ ٢٩٢ و ٢٨٠]، التوضيح لابن الملّقن

[٢٤/ ٥٤١].

(٢) متفق عليه: البخاري (٥١٧٣)، مسلم [٤/ ١٥٢]، وهو في التحفة [٦/ ١٤٧].

وبعض اللهو إذا لم يكن سَرَفًا، وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ»<sup>(١)</sup> يعني: الدَّفَّ، أراد النَّبِيُّ ﷺ أن يَظْهَرَ ذلك.

فأما غيره من الدَّعوات، فليس على أحدٍ إجابتها، فإن أجاب جاز، بل يُستحب ذلك له، إلا أن يكون في الدَّعوة لعبٌ ولهوٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أن يجيبه إلى ذلك، وبخاصَّةٍ إذا كان المدعو من أهل الفضل والدين؛ لأن في ذلك بَذْلَةً<sup>(٢)</sup> له وَضِعةً<sup>(٣)</sup>.

وكذلك لا يحب أن يجيب غير المسلمين؛ لأن في ذلك ضِعةً له، [ج ٢٢٨/ب] وقد قال مالك: «لا أحب لأهل الفضل والدين أن يجيبوا الدَّعوات»، أراد لهذا المعنى؛ لأن في ذلك بَذْلَةً ومخالطةً لمن لا يشاكله؛ لأن الدَّعوة يكون فيها اختلاط النَّاسِ، إلا أن يكون قومٌ يشاكلونه، وقد قال رسول الله ﷺ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالتَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، وَإِيَّايَ»<sup>(٤)</sup> وَهَوَّشَاتِ<sup>(٥)</sup> الْأَسْوَاقِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه [٣/٩٠]، والترمذي [٢/٣٨٤]، وهو في التحفة [١٢/٢٥٨].

(٢) قوله: «بَذْلَةً»، كذا رسمها في شب وجه، ومعناها الامتهان، كما في لسان العرب [١١/٥٠]، وقد جاءت في طبعة الغرب: «مذلة».

(٣) قوله: «وَضِعةً»، الضِعة خلاف الرفعة في القدر، ينظر: لسان العرب [٨/٣٩٧]، وهي غير مثبتة في طبعة الغرب.

(٤) قوله: «وَإِيَّايَ»، كذا رسمها في شب وجه، وفي مصادر التخريج: «وَإِيَّاكُمْ».

(٥) قوله: «وَهَوَّشَاتِ»، يعني: فِتْنَهَا وَهَيَّجَهَا، ينظر: النهاية في غريب الحديث [٥/٢٨٢]، وقد جاءت في طبعة الغرب: «وهو شَأْن».

(٦) أخرجه مسلم [٢/٣٠]، وأحمد [٧/٣٨٠]، وأبو داود [١/٤٦٢]، والنسائي في

فكذلك يُستحبُّ لأهل الفضل أن يخالطوا أمثالهم، ويجتنبوا من لا يُعرف موضعهم وفضلهم؛ لأنَّ في ذلك تعظيم أمر الله تعالى وتعظيم الدين، وذلك ممَّا يؤمر به ويُستحبُّ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].



[٣٢٨١] قال أشهب: سألت مالكا عن قول رسول الله ﷺ: «قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ»<sup>(١)</sup>؟

قال: أمَّا «قِيلَ وَقَالَ»: فهو الإكثار في رأيي، وهذا الإرجاف<sup>(٢)</sup>: أُعْطِيَ فلانٌ كذا، ومُنِعَ فلانٌ؛ يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، فهو لاء يخوضون. وأمَّا كثرة السؤال، فلا أدري.

أمَّا ما أنتم فيه ممَّا أنهاكم عنه، فقد كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها،

الكبرى [٣٥٤ / ١٠]، وهو في التحفة [٩٦ / ٧].

(١) تقدَّم ذكره في المسألة رقم ٣٢٣٧.

(٢) من قوله: «فهو الإكثار»، إلى هذا الموضع، حكاه ابن بطال في شرح البخاري [٥٣١ / ٦]، الباجي في المنتقى [٣١٥ / ٧] بلفظ: «قَالَ مَالِكٌ: هُوَ الْإِكْثَارُ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِرْجَافُ نَحْوُ قَوْلِ النَّاسِ».



قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، فلا أدري أهو هذا، أم هو السؤال من مسألة الاستعطاء<sup>(١)</sup>.

[٣٢٨٢] وسألت مالكا عن حديث أبي هريرة: «كَاسِيَاتُ عَارِيَاتٍ، مَائِلَاتُ مُمِيلَاتٍ»<sup>(٢)</sup>؟

قال: أَمَا «كَاسِيَاتُ عَارِيَاتٍ»: فلبس الرقاق، وَأَمَا «مَائِلَاتُ»: فمائلاتٌ عن الحقِّ، «مُمِيلَاتُ» لمن أطاعهنَّ من أزواجهنَّ وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

[٣٢٨٣] وسُئِلَ مالِكٌ عن حديث النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَالَ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ»؟

قال: ذلك فيما يُرَى، أن يقول الرَّجُلُ تَفْضُلاً عَلَى النَّاسِ: «ولم يبق غيري»، فَأَمَّا الَّذِي يَقُولُ ذَلِكَ متَحَزِّناً عَلَى النَّاسِ، فيقول: «هلك أهل هذه القرية وبادوا» و«ذهب خيار النَّاسِ» عَلَى وجه التَّحَزُّنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ من كلام النَّاسِ، وهو حسنٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٧٩)، شرح البخاري لابن بطال [٦ / ٥٣١]، المتتقى للباقي [٧ / ٣٥١]، البيان والتحصيل [١٨ / ٣١٨].

(٢) أخرجه مسلم [٦ / ١٦٨]، وهو في التحفة [٩ / ٣٩٨].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٧٩)، شرح البخاري لابن بطال [٣ / ١١٧]، البيان والتحصيل [١٨ / ٣٣٤].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٨٠)، الجامع لابن يونس [٢٤ / ١٢٦]، البيان والتحصيل [١٧ / ٢٨٠ و ١٨ / ٣٤٠].

[٣٢٨٤] وسمعت مالكا وسئل عن تفسير حديث النبي ﷺ: «أُمِرْتُ بِقَرِيَّةٍ

تَأْكُلُ الْقَرْيَ»<sup>(١)</sup>؟

قال: تفتح القرى<sup>(٢)</sup>.

قد فسر مالك ما تقدم مما [ج٢٢٩/١] ذكرناه، فأغنى عن التفسير، وفيما

ذكره في هذا كفاية.



[٣٢٨٥] قال: وسمعت مالكا يقول: من لم يعد كلامه من عمله، كثُر

كلامه<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٨٦] وسئل مالك عن الرجل يُعْطَى الشَّيءَ فيأبى ذلك، أترى ذلك

خيراً له أن يرُدّه؟

(١) متفق عليه: البخاري (١٨٧١)، مسلم [٤/١٢٠]، بلفظ: «أُمِرْتُ بِقَرِيَّةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ»، يقولون يثرب وهي المدينة، تنفي الناس كما ينفي الكيّر خبث الحديد»، وهو في التحفة [١٠/٧٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٠)، البيان والتحصيل [١٧/١٤]، مسند الموطأ للجوهري، ص (٥٩٥)، الفقيه والمتفقه للخطيب [١/٢٩٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٠)، مختصر كتاب الجامع من المدونة لابن أبي زيد، ص (١٧٠)، الجامع لابن يونس [٢٤/١٢١].

قال مالك: نعم، إلا أن يخاف على نفسه الجوع<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الاستعفاف أفضل من أخذ الشيء، إِلَّا أَنْ تَأْتِي ضرورة، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، فكان ترك ما يُعْطَاهُ الْإِنْسَانُ خَيْرًا مِنْ أَخْذِهِ، إِلَّا يَجُوعُ، فَيُحِبُّ أَنْ يَأْخُذَهُ وَلَا يَعْذِبَ نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ فِي جُوعِهِ ضَعْفًا مِنْهُ عَنْ أَدَاءِ الْفَرَائِضِ وَالْحَقُوقِ الَّتِي لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ يَكْرَهُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْتَارَ حَالَةً تُوَدِّيهِ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا أَتَاكَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَخُذْهُ»<sup>(٣)</sup>.



[٣٢٨٧] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْمُحْتَجِمِ: أَتَرَى أَنْ يَضَعَ<sup>(٤)</sup> حِجَامَتَهُ<sup>(٥)</sup>؟

قال: لا بأس حيث طرحه، وقد بلغني أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ، قَدْ كَانَ فِي قَلَنْسُوْتِهِ شَعْرٌ مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٦)</sup>، وَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّهُ لَا يُدْفَنُ الشَّعْرُ<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) المختصر الكبير، ص (٥٨١)، البيان والتحصيل [٣٦٤ / ١٣].
  - (٢) متفق عليه: البخاري (١٤٢٧)، مسلم [٩٤ / ٣]، وهو في التحفة [٧٧ / ٣].
  - (٣) متفق عليه: البخاري (١٤٧٣)، مسلم [٩٨ / ٣]، وهو في التحفة [٥٥ / ٨].
  - (٤) قوله: «يضع»، كذا في شب، وفي جه: «يطرح».
  - (٥) قوله: «يضع حجامته»، لعل المراد: أنه يضع شعر حجامته ولا يدفنه، كما يدل عليه السياق، والله أعلم.
  - (٦) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [١٠٤ / ٤]، والحاكم في المستدرک [٣٦٦ / ٣].
  - (٧) المختصر الكبير، ص (٥٨١)، النوادر والزيادات [٥٣٤ / ١]، الجامع لابن يونس [٢٤ / ١٥٥]، الذخيرة للقرافي [٢٨١ / ١٣].

وفي هذا دلالةٌ أنَّ شعر الإنسان والحيوان كلُّه طاهرٌ، وكذلك صوف الحيوان؛ لأنَّه ممَّا لا يجري فيه الرُّوح فيموت بموته.

ألا ترى: أنَّه يجوز قطعه في حال حياته والانتفاع به، فكذلك بعد موته.



[٣٢٨٨] وسُئِلَ مالِكُ عن المولود: أَيُوذَنُ في أُذُنَيْهِ حين يولد؟

فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، وقال: من يقول هذا النَّصارى<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدْعَةٌ، إِذْ لَمْ يُنْقَلْ بِخَبَرٍ صَحِيحٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ، وَلَا عَنْ السَّلَفِ بَعْدَهُمْ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ.



[٣٢٨٩] سُئِلَ مالِكُ عن الَّذِي يَقُومُ مِنَ الْمَجْلِسِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ

يَقُولُ: «إِذَا رَجَعَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»؟

قَالَ: مَا سَمِعْتُ فِيهِ بِشَيْءٍ، وَإِنَّهُ لِحَسَنٌ إِذَا كَانَتْ أُوْبَتُهُ قَرِيبًا، وَإِنْ بَعُدَ ذَلِكَ حَتَّى يَبْعُدَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَا أَرَى ذَلِكَ لَهُ، وَإِنَّ هَذَا مِنْ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ<sup>(٢)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ أَحَدٌ مُبَاحٌ لِلنَّاسِ الْقُعُودِ فِيهِ،

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨١)، النوادر والزيادات [٣٣٧ / ٤].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨١)، البيان والتحصيل [٢٣١ / ١٧].

فهو أولى به ما دام فيه، فإذا قام عنه، زال ما كان له فيه من الحق، فصار هو وغيره بمنزلة واحدة.

فإن أراد الرجوع إليه [ج ٢٠٨ / ب] فكانه <sup>(١)</sup> كان أولى به من طريق الاستحسان لا الوجوب، وذلك كما يقوم لحاجة يقضيها أو أشباه ذلك، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» <sup>(٢)</sup>، قال محمد بن مسلمة: «معنى ذلك: إذا قام لحاجة، أو أن يكون قد جلس إلى عالم أو من يتعلم منه خيراً، فإنه أولى به، فأما إذا كان لغير ذلك، أو قام تاركاً له، فليس هو أولى به من غيره».



[٣٢٩٠] سئل مالكٌ عما يُنثرُ على الصبيان عند خروج أسنانهم وفي العرائس، فتكون منه النهبة؟

قال: لا أحبُّ أن يؤكل منه شيءٌ إذا كان يُنتهب <sup>(٣)</sup>.  
 إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَأْخُذُ مِنْهُ مَنْ لَا يَحِبُّ صَاحِبَ الشَّيْءِ أَخْذَهُ لَهُ، وَيُحِبُّ أَخْذَ غَيْرِهِ؛ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ كَرِهَ أَخْذَهُ وَأَكْلَهُ، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.



(١) قوله: «إليه فكانه»، كذا في شب، وفي جه: «إلى مكانه».

(٢) أخرجه مسلم [١٠ / ٧]، وهو في التحفة [٣٩٩ / ٩].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨١)، البيان والتحصيل [٣٨٨ / ٣].

[٣٢٩١] قال ابن القاسم: قال مالك: إنَّ من عَيْبِ القاضي، أَنَّهُ إِذَا عُزِلَ، لم يرجع إلى مجلسه الَّذي كان يَتَعَلَّمُ فيه<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَهُ قَدْ دَخَلَهُ ضَرْبٌ مِنَ الْكِبَرِ وَالتَّيِّهِ<sup>(٢)</sup> لَتَقْلِيدِهِ الْقَضَاءُ مَتَى لَمْ يَرْجِعْ إِلَى مَجْلِسِهِ الَّذِي كَانَ يَتَعَلَّمُ فِيهِ أَوْ يُعَلِّمُ، وَذَلِكَ عَيْبٌ فِيهِ. ﴾



[٣٢٩٢] قال مالك: سمعت أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا دَخَلَ مَنْزِلَهُ أَنْ يَقُولَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

﴿ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ، فِي الرَّجُلَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا: ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [الكهف: ٣٩]، فَهُوَ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِ الرَّجُلِ حَجْرَتِهِ وَبَيْتِهِ. ﴾



[٣٢٩٣] قال أشهب: سئل مالك: أَتَرَاهُ صَالِحًا أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ طَعَامٍ لَا يَأْكُلُهُ عِيَالُهُ وَرَقِيقُهُ، وَيَلْبَسُ ثِيَابًا لَا يَكْسُوهُمْ مِثْلُهَا؟

فقال: إي والله، إِنِّي لأُراه من ذَلِكَ فِي سَعَةٍ، وَلَكِنْ يُحْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيُطْعِمُهُمْ.

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٢)، النوادر والزيادات [١٠ / ٨]، وقد نقله ابن الملقن في التوضيح [٣٦٠ / ٣]، وفيه زيادة، هي: «قَالَ: وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسٍ رَبِيعَةٍ إِلَى خُطْبَةٍ أَوْ حَكَمٍ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ بَعْدَهَا».

(٢) قوله: «التَّيِّهِ»: هُوَ الصَّلْفُ وَالْكِبَرُ، يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ [٤٨٢ / ١٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٢)، طبقات ابن سعد [٥٧٢ / ٧].

فَقِيلَ لِمَالِكٍ: أَرَأَيْتَ مَا جَاءَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>(١)</sup>؟

فَقَالَ: كَانَ النَّاسُ يَوْمئِذٍ، لَيْسَ لَهُمْ هَذَا الْقَوْتُ<sup>(٢)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَبَاحٌ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَلْبَسَ مِمَّا قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمَالِ، مَا يَحِبُّهُ وَيَشْتَهِيهِ، وَيَتَجَمَّلُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ سَرَفًا، فَجَازَ لَهُ فِي ذَاتِ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَيَخْتَصَّ بِهِ دُونَ عِيَالِهِ، بَعْدَ أَنْ يُوفِّيَ عِيَالَهُ حَقُّوْقَهُمْ.﴾

وَقَدْ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ [ج ٢٠٩/١] ثِيَابٌ يَتَجَمَّلُ بِهَا لِلْجُمُعَةِ وَالْأَعْيَادِ وَالْوُفُودِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ، سِوَى

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا الصَّحِيحِينَ: الْبُخَارِيُّ (٣٠)، وَمُسْلِمٌ [٩٢/٥]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمُ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيَطْعَمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبَسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ»، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [١٨٤/٩].

(٢) الْمُخْتَصَرُ الْكَبِيرُ، ص (٥٨٢)، وَقَدْ نَقَلَ الْبَاجِي فِي الْمُنْتَقَى [٢١٢/٧]، هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَيَنْظُرُ: الْجَامِعُ لِابْنِ يُونُسَ [١٦٥/٢٤]، الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ [٢٧١/١٨].

(٣) لَعَلَّهُ يَشِيرُ إِلَى مَا فِي الصَّحِيحِينَ: الْبُخَارِيُّ (٨٨٦)، وَمُسْلِمٌ [١٣٧/٦]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وَجَدَ عَمْرٌ حَلَّةً إِسْتَبْرَقَ تَبَاعَ فِي السُّوقِ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغِ هَذِهِ الْحَلَّةَ، فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَلِلْوُفُودِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خِلَاقَ لَهُ، أَوْ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ»، وَهُوَ فِي التَّحْفَةِ [٣٨٣/٥].

ثَوْبِي مِهْنَتِهِ»<sup>(١)</sup>، فدلَّ هذا أَنَّ التَّجَمُّلَ فِي النَّاسِ مُسْتَحَبٌّ.



[٣٢٩٤] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ، فَيَسْأَلُهُ بِاللَّهِ لَا يَشْتَرِيهِ؟

قال: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَشْتَرِيهِ، فَأَمَّا أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَلَا<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيهِ؛ لِمَا قَدْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ مِنْ تَرْكِ شِرَائِهِ. ﴾

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فَلَا؛ لِأَنَّ شِرَاءَهُ لَهُ مَبَاحٌ، وَلَا يُلْزَمُهُ تَرْكِ شِرَائِهِ مِنْ أَجْلِ قِسْمٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.



[٣٢٩٥] قال أشهب: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّسْبَةِ الَّتِي يَنْتَسِبُ إِلَيْهَا النَّاسُ،

حَتَّى يَبْلُغُوا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَتَكَرَهُ ذَلِكَ؟

قال: نعم، إِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ.

فقلت له: أَيُنْتَسَبُ حَتَّى يَبْلُغَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟

فقال: لَا أَحَبُّ ذَلِكَ.

قال: وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي أَنْسَابِ الْأَنْبِيَاءِ كغَيْرِهِمْ، يَقُولُ «إِبْرَاهِيمُ بْنُ فُلَانٍ بْنُ

فُلَانٍ»، مَا يُدْرِيهِ مَا هَذَا؟، وَمَنْ يَخْبِرُهُ بِهَذَا؟<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مالك [١٥٣/٢]، وابن ماجه [١٩٥/٢]، وهو في التحفة [١٤٦/١٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٢)، البيان والتحصيل [٢٩٣/١٨].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٢)، البيان والتحصيل [٣٠٣/١٨].



﴿ إِنَّمَا كره النَّسْبَةُ إِلَى آدَمَ وَإِبْرَاهِيمَ وَأَشْبَاهَهُمَا؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ لَا تَعْلَمَ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا تَعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خَبَرٌ صَحِيحٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿وَعَادَاوَتُمُودَا وَأَصْحَبَ الرَّسِّ وَقُرُونَابِينَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، فَقَالَ: كَذَبَ النَّسَابُونَ»<sup>(١)</sup>، فَيُكْرَهُ أَنْ يُنْسَبَ الْإِنْسَانُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَلَا سِوَا الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لَوْجُوبِ حَقِّهِمْ، وَثُبُوتِ حُرْمَتِهِمْ عَلَى النَّاسِ.



[٣٢٩٦] قَالَ أَشْهَبُ: قَالَ مَالِكٌ: الْفَطَةُ مَكْرُوهَةٌ، يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ قَالَ حَاكِيًا عَنْ لَقْمَانَ الْحَكِيمِ: ﴿يَبْنِي أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتِ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ﴾ [الحجرات: ٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ»<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا وُضِعَ فِي

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات [٣٨/١].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٣)، الجامع لابن يونس [١٢٢/٢٤]، البيان والتحصيل [٣٠١/١٨].

(٣) أخرجه الطبراني في معارج الأعلام، ص (٣١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان [٤٤٦/١٠].

الْمِيزَانِ شَيْءٌ أَثْقَلَ مِنْ حُسْنِ [ج ٢٠٩ / ب] «الْخُلُقِ»<sup>(١)</sup>، وقال الزُّهْرِيُّ، عن أَبِي سلمة، عن أَبِي هريرة، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>، وقال الزُّهْرِيُّ، عن سالمٍ، عن أَبِيهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٣)</sup>، وَرُويَ فِي الْخَبَرِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِذْرِهَا»<sup>(٤)</sup>، وقال الأَصْبَغُ بن نباتة<sup>(٥)</sup>، عن عَلِيِّ بن أَبِي طَالِبٍ عليه السَّلَام: «مَنْ لَأَنْتُ كَلِمَتُهُ، وَجَبَتْ مَحَبَّتُهُ»<sup>(٦)</sup>، فَيُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِهِ لَيِّنٌ، وَفِي أُمُورِهِ مُتَوَاضِعٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ فَظًّا غَلِيظًا جَافِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْجَبَابِرَةِ، وَقَدْ رَوَى الْعَلَاءُ بن عبد الرحمن، عن أَبِيهِ، عن أَبِي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَلَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا عَفَا عَنْ مَظْلَمَةٍ، إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا»<sup>(٧)</sup>.



- 
- (١) أخرجه أبو داود [٥ / ٢٧٥]، والترمذي [٣ / ٥٣٥]، وهو في التحفة [٨ / ٢٤٣].
- (٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣٢٣٧.
- (٣) متفق عليه: البخاري (٢٤)، مسلم [١ / ٤٦]، وهو في التحفة [٥ / ٣٧٣].
- (٤) متفق عليه: البخاري (٣٥٦٢)، مسلم [٧ / ٧٨]، وهو في التحفة [٣ / ٣٧٧].
- (٥) أصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي الكوفي، متروك، رُمِيَ بالرفض، من الثالثة. تقريب التهذيب، ص (١٥١).
- (٦) حكاه المبرد في الكامل [١ / ٥٦]، عن علي رضي الله عنه.
- (٧) أخرجه مسلم [٨ / ٢١]، وهو في التحفة [١٠ / ٢٢٥].

[٣٢٩٧] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ بَعْضٍ <sup>(١)</sup> مَا جَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ: «يُكْرَهُ إِضَاعَةُ

الْمَالِ» <sup>(٢)</sup>؟

قال: أَلَا تَرَى قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُبْذِرْ بَذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦] الآية، وهو: مَنَعُهُ مِنْ حَقِّهِ، ووضعه في غير حَقِّهِ <sup>(٣)</sup>.

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّبْذِيرَ سَفَهٌ، وَمَنِ السَّفَهَ أَخَذَ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ حَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا، وَالسَّفَهَ هُوَ ضِدُّهَا، وَهُوَ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ غَيْرَ مَوَاضِعَهَا.



[٣٢٩٨] قَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَا تَنْبَغِي الْإِقَامَةُ بِأَرْضٍ يُعْمَلُ

فِيهَا بِغَيْرِ الْحَقِّ وَالسَّبِّ لِلسَّلَفِ، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لِمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَا كُنْتُ أَرَى بِهَذَا بَأْسًا، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِكَ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ فِيهَا، فَخَرَجَ عَنْهُ» <sup>(٤)</sup>.

قال مالك: والنَّاسُ كانوا يخرجون من الكلمة، وهذا يقيم على هذا العمل

(١) قوله: «بعض»، كذا في شب، وفي جه: «معنى».

(٢) تقدّم ذكره في المسألة رقم ٣٢٣٧.

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٣)، البيان والتحصيل [٣٠٧ / ١٨].

(٤) أخرجه مالك [٩١٦ / ٤]، والبيهقي في السنن الكبرى [٦٠ / ١١].

بغير الحقِّ والسبِّ للسَّلف!، وقد قال الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مُرْغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠] <sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ أَمَرَ بِتَرْكِ مَجَالَسَةِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْبَاطِلِ وَاللَّهْوِ، وَأَمَرَ بِمُفَارَقَتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨] [ج ٢١٠/١] <sup>(٢)</sup> فأمر الله سبحانه نبيه ﷺ بمفارقة أهل الكفر والمعاصي، وأمر بقتال أهل البغي والمعاصي بقوله: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، وقال النبي ﷺ: «سَيَكُونُ أُمَرَاءُ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ» <sup>(٣)</sup>، فوجب بما ذكرناه مفارقة أهل الظُّلم وترك مخالطتهم والخروج عن جملتهم، وترك الإقامة بالأرض التي هم فيها؛ لئلا يجري حكمهم عليه ولا يذلُّونه.

هذا إذا أمكنه ذلك، فإن لم يمكنه لضعفٍ أو عِلَّةٍ، كان في سَعَةٍ من ذلك إذا أقام في الأرض التي هم فيها ولم يخالطهم، ولم يُعِينهم على أمرهم وأنكر

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٣)، وقد نقل ابن عبد البر في الاستذكار [١٤ / ٤١]، هذه

المسألة عن أشهب، وينظر: البيان والتحصيل [١٨ / ٣٣٥].

(٢) تبدأ الصفحة عند قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَخُوضُوا﴾.

(٣) أخرجه الترمذي [١ / ٦٠٠]، والنسائي في الكبرى [٧ / ١٩٢]، وهو في التحفة

ما يأتونه بقلبه إن لم يمكنه إنكاره بيده أو لسانه، وقد قال الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِلَّا  
 الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (١٨) فَأُولَئِكَ  
 عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ ﴿[النساء: ٩٨-٩٩]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا  
 عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾  
 [التوبة: ٩١]، يعني: أَنَّهُ لَا ضِيقَ عَلَيْهِمْ فِي التَّخَلُّفِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ  
 قُوَّةٌ عَلَى الْخُرُوجِ مَعَهُ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ  
 وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: ٩٣]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الضَّعِيفَ فِي بَدَنِهِ وَمَالِهِ مَعْذُورٌ فِي التَّخَلُّفِ  
 عَنِ الْخُرُوجِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ هُوَ مَعْذُورٌ بِتَرْكِهِ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي  
 يُعْمَلُ فِيهَا بِالْمَعَاصِي.



[٣٢٩٩] قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَقْبَلَتْ

تَرِيدُ الْإِسْلَامَ بِمَكَّةَ؟

قَالَ: تُسَلِّمُ بِالْمَدِينَةِ؛ فَإِنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ، وَلَعَلَّهَا أَنْ تَمُوتَ كَافِرَةً قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ

مَكَّةَ<sup>(١)</sup>.



[٣٣٠٠] قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَهُ الْفَقْهَ

وَالْفُضْلَ، فَيُجْلِسُهُ؟

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٤).

قال: إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُكْرَهُ، ولكن لا بأس أن يُوسَّعَ له<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ إِذَا كَانَ قِيَامُهُ﴾ [جهه ٢٢/ب] له تعظيماً له في نفسه، فأما إذا كان قيامه له لدينه أو علمه أو شرفه، أو لمعنى متعلّق بأمر الله تعالى، كان ذلك جائزاً؛ لأنَّ في ذلك تعظيماً لأمر الله تعالى، قال الله سبحانه: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتُ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠]، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ»<sup>(٢)</sup>، حين أقبل سعد.



[٣٣٠١] قال ابن وهب: سئل مالك عن الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: «أُتَمَّعَ اللَّهُ

بِكَ»؟

فقال: لا بأس بذلك، بمنزلة ما يقول: «عافاك الله وأصلحك»<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ دَعَاءٌ لَهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُو الْمَرْءَ لِأَخِيهِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ الْمَدْعُو لَهُ مِمَّنْ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُسْلِمُونَ.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٤)، وقد نقل ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم

[٣٩٥ / ١]، هذه المسألة عن مالك.

(٢) متفق عليه: البخاري (٤١٢١)، مسلم [١٦٠ / ٥]، وهو في التحفة [٣٢٧ / ٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٤).

[٣٣٠٢] قال ابن وهب: وسمعت مالكا يقول: إذا كُنتَ في أمرين أبداً، أنت من أحدهما في شكٍّ، فخذ بالذي هو أوثق<sup>(١)</sup>.

هـ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِمَا رواه الزُّهْرِيُّ، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «مَا خَيْرُ رَسُولٍ لِلَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ مَأْثَمًا، فَإِذَا كَانَ مَأْثَمًا، كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»<sup>(٣)</sup>، وقال: «مَنْ يَزْعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ»<sup>(٤)</sup>، فلهذا ينبغي للإنسان أن يأخذ بالأوثق في أمر دينه، وبالأيسر في أمر دنياه.



[٣٣٠٣] قال ابن وهب: قال مالك: إِنَّ الْأَشْيَاءَ إِنَّمَا فَسَدَتْ وَقُبِحَتْ، حِينَ تُعْدَى بِهَا مَنَازِلُهَا<sup>(٥)</sup>.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٤)، الجامع لابن يونس [١١٠ / ٢٤]، ترتيب المدارك [٦١ / ٢].

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٥٦٠)، مسلم [٨٠ / ٧]، وهو في التحفة [٧٧ / ١٢].

(٣) أخرجه الترمذي [٢٨٦ / ٤]، والنسائي في الكبرى [١١٧ / ٥]، وهو في التحفة [٣ / ٦٣].

(٤) متفق عليه: البخاري (٥٢)، مسلم [٥٠ / ٥]، وهو في التحفة [٢١ / ٩].

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٨٤)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٠)، الجامع لابن يونس [٦٦ / ٢٤]، المدخل لابن الحاج [١٢٨ / ١].

[٣٣٠٤] وقال مالك: لا ينبغي لأحد أن يفاحش المرأة، ولا يرادها، ولا  
يكثر مُراجعتها<sup>(١)</sup>.



[٣٣٠٥] قال ابن وهب: سئل مالك عن الأكل في المسجد؟

فقال: أما الشيء الخفيف، مثل: السويق، والطعام اليسير، فأرجو أن يكون  
خفيفاً، وأما الطعام الكثير، مثل: ألوان اللحم، وغير ذلك، فلا يعجبني، والخفيف  
أيسر، ومن الناس من يشتد عليه الصيام، وليس كل الناس في الصيام سواءً، الرجل  
الضعيف وما أشبهه، فذلك لا بأس به في الخفيف من الطعام.

ف قيل له: فالرحاب من المسجد؟

قال: ولا الرحاب من المسجد، أكره ذلك في الطعام الكثير.

قال مالك: أ رأيت هذا الذي يأكل اللحم في المسجد، أليس يريد أن يغسل  
يده؟

ف قيل له: بلى.

قال: أليس يخرج؟

قالوا: بلى.

---

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٤)، وقد ذكر الباجي في المنتقى [٢١٢/٧]، هذا النقل  
عن ابن عبد الحكم، وينظر كلام مالك أيضاً في: الجامع من مختصر المدونة، ص  
(٢٢٥)، الجامع لابن يونس [١٩٠/٢٤].



قال: فليخرج إذا أراد أن يأكل مثل هذا.

قال مالك: وقد بلغني أن مساجد [ج٢٢٦/١] أهل مصر يُصْبِحُونَ وبقية ذلك في مساجدهم، فلا يعجبني هذا ولا أحبه<sup>(١)</sup>.

﴿إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهَلَكْتُمْ سَوَاعِدٌ وَبِيعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]، فأخبر عزَّ وَجَلَّ أَنَّ المساجد بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ اللَّذِينَ هُمَا أَمْرُ الْآخِرَةِ لَا أَمْرُ الدُّنْيَا، فيجب أن يجتنب الأكل والشرب والبيع والشراء فيها، وكل ما كان من أمر الدنيا. وكذلك قال عطاء الخراساني للذي رآه يبيع في المسجد: «عَلَيْكَ بِسُوقِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ هَذَا سُوقُ الْآخِرَةِ»<sup>(٢)</sup>، فلهذا المعنى يُكْرَهُ الأكل والشرب إذا كثر في المسجد، فأما إذا خَفَّ فلا بأس به.



[٣٣٠ ٦] قال ابن القاسم: سئل مالك عن الذي يبني في داره مسجداً، ويتخذ فوقه منزلاً يسكنه، فيفتحونه لِلْقَبِيلِ يصلُّونَ فيه؟

قال: لا خير في أن يتخذ فوقه منزلاً لنفسه، وكرهه كراهية شديدة، قال: وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِمَامَ هُدًى، وكان قد اتخذ طريقاً إِلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فربما

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٤)، البيان والتحصيل [٢٦٨/١].

(٢) ينظر: الموطأ [٢/٢٤٤].

تَصَفَّ<sup>(١)</sup> فيه، فلم يكن تقربه فيه امرأة ولا جارية، وهذا يريد أن يجعله منزلاً فوقه، فلا يعجبني ذلك<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره ذلك؛ لَأَنَّهُ قد يجوز أن يجمع في البيت الَّذِي هو فوق المسجد ويبول فيه وأشباه ذلك، وذلك مكروه؛ لَأَنَّهُ يفعل ذلك فوق المسجد، وفي ترك ذلك تعظيمٌ لأمر الله عَزَّ وَجَلَّ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].



[٣٣٠٧] قال ابن القاسم: سئل مالك عن تقليم الأظفار وقصّ الشارب في المسجد، يَجْعَلُ ذلك في ثوبه؟

قال: لا يفعل ذلك، ولكن ليخرج إذا أراد أن يفعل.

ف قيل له: يدفن الشعر والأظفار؟

فأنكر ذلك وقال لي: لا تفعله<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «تصف»، كذا رسمها في شب وجهه، وفي المدوّنَة وغيرها: «وقد كان عمر بن عبد

العزیز إمام هدى، وقد كان يبيت فوق ظهر المسجد - مسجد النَّبِيِّ عليه السلام -، فلا تقربه فيه امرأة، وهذا إذا بني فوقه صار مسكنًا يجمع فيه ويأكل فيه».

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٥)، المدوّنَة [١/ ١٩٧]، الجامع لابن يونس [٢/ ٦٤٥]، البيان والتحصيل [١٨/ ١٦٣].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٥)، المدوّنَة [١/ ٢٩٤]، النوادر والزيادات [١/ ٥٣٤].

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ؛ تَعْظِيمًا لَهُ، وَلِجَوَازِ أَنْ يَسْقُطَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ. ﴾



[٣٣٠٨] قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَسَوَّكَ فِي الْمَسْجِدِ؛ مِنْ أَجْلِ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّوَاكِ فَيَلْقِيهِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا أَحَبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَمَضَّمُ فِي الْمَسْجِدِ<sup>(١)</sup>.



[٣٣٠٩] قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْنَا مَالَكًا يُسْأَلُ عَنِ الْمَصَاحِفِ، يُكْتَبُ فِيهَا «خَوَاتِمُ السُّورِ، مِنْ كُلِّ سُورَةٍ مَا فِيهَا مِنْ آيَةٍ»؟  
فَقَالَ: إِنِّي لَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي أُمَّهَاتِ الْمَصَاحِفِ أَنْ يُكْتَبَ فِيهَا شَيْءٌ أَوْ تُشَكَّلَ، فَأَمَّا مَا يَتَعَلَّمُ [١/٢٢٧] فِيهِ الْغُلَمَانُ مِنَ الْمَصَاحِفِ الصَّغَارِ، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا<sup>(٢)</sup>.  
[٣٣١٠] قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ: أَرَأَيْتَ مِنْ اسْتُكْتِبَ مَصْحَفًا الْيَوْمَ، أَتَرَى أَنْ يَكْتَبَ عَلَى مَا أَحْكَمَ النَّاسُ مِنَ الْهَجَاءِ الْيَوْمَ؟

قَالَ: لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكْتَبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْأُولَى، وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّهُ هَكَذَا؛ لِأَنَّ «بِرَاءةً» لَمَّا لَمْ يَوْجَدْ أَوَّلُهَا، لَمْ يُكْتَبَ فِيهَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٥)، النوادر والزيادات [٢/ ٩٤]، البيان والتحصيل [٣١٧/ ٢].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٥)، النوادر والزيادات [١/ ٥٣١]، الجامع لابن يونس [٦٩٤/ ٢].

لئَلَّا يوضع شيءٌ في غير موضعه، والنَّاسُ كُلُّما كتبوا في الألواح من القرآن من أوَّل السُّورة وآخرها، كتبوا فيه: «بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم»، ولم يفعلوا ذلك في المصاحف حين لم يجدوا أوَّل «براءة».

فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ تَأْلَيفَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ، كَيْفَ جَاءَ هَكَذَا وَقَدْ بُدِئَ بِالسُّورِ الْكِبَارِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ نَزَلَ قَبْلَ بَعْضٍ؟

فَقَالَ: أَجَلْ، قَدْ نَزَلَ بِمَكَّةَ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ أَرَى أَنَّهُمْ أَلْفَوْا عَلَى مَا كَانُوا يَسْمَعُونَ مِنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>.

إِنَّمَا كَرِهَ إِثْبَاتَ عِدَدِ آيِ السُّورِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ فِي الْمَصَاحِفِ الْأُمِّهَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَدَّثٌ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَدِيمِ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ شَكْلُ الْمَصْحَفِ وَنَقْطُهُ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي عَصْرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّمَا حَدَثَ بَعْدُ، فَكَرِهَ مَالِكٌ ذَلِكَ فِي أُمِّهَاتِ الْمَصَاحِفِ.

فَأَمَّا مَا كَانَ لِتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَفِيفٌ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.



[٣٣١١] قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْحَلِيَةِ لِلْمَصَاحِفِ<sup>(٢)</sup>؟

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٦)، وقد روى أبو عمرو الداني في المقنع، ص (١٩)، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم، وينظر: النوادر والزيادات [٥٣١ / ١]، البيان والتحصيل [٣٥٤ / ١٨].

(٢) قوله: «الحلية للمصاحف»، حلية السيف والمصحف، هي ما يحلَّى به ويزين، ينظر: المصباح المنير، ص (١٤٩).

فقال: لا بأس به، وإنه لحسنٌ، إنَّ عندي لمُصْحَفًا لجَدِّي، كتبه إذ كتب عثمانُ المصاحف، عليه حليةٌ كثيرةٌ من فضَّةٍ، كذلك كان، ما زِدْتُ أنا فيه شيئاً<sup>(١)</sup>.  
 ٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ فِي فِعْلِ ذَلِكَ زِينَةً لِلْمَصْحَفِ وَجَمَالاً لَهُ، وَذَلِكَ مَبَاحٌ؛ لَأَنَّ حَلِيَةَ السَّيْفِ وَالْمَصْحَفِ وَلِبَسَ الْخَاتَمِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ فَضَّةٍ جَائِزٌ لِلرِّجَالِ، لَا يَجُوزُ لَهُمْ اتِّخَاذُ حَلِيٍّ غَيْرِ هَذَا.



[٣٣١٢] وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الْحَرْفِ يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ، مِثْلُ: الْوَاوِ، وَالْأَلْفِ، أَتَرَى أَنْ يُغَيَّرَ مِنَ الْمَصْحَفِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ كَذَلِكَ؟  
 قال: لا<sup>(٢)</sup>.

٥٥ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُ الْمَصْحَفِ عَمَّا نُقِلَ عَلَيْهِ، [ج، ٢٢٧/١] مِمَّا نَقَلَهُ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ، وَلَوْ جَازَ تَغْيِيرَ الْحَرْفِ مِنْهُ، لَجَازَ تَغْيِيرَ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ الْقُرْآنِ وَتَبْدِيلِهِ.



[٣٣١٣] قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَسَمِعْتُ مَالِكَاً يَكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ الْقُرْآنُ فِي الصُّحُفِ، قَالَ: بَلْغَنِي أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: «أَكْتُبُ فِي الصُّحُفِ، أَتَخَفُّ بِهَا؟»

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٦)، البيان والتحصيل [٢٧٥ / ١٨].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٦)، وقد نقل أبو عمرو الداني في المقنع، ص (٣٦)، هذه المسألة عن ابن عبد الحكم.

فكره ذلك أن يُفَرَّق في كتابه، فيُحْمَلُ أسداساً وأسباعاً، وعاب ذلك على من فعله<sup>(١)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره ذلك؛ لثلا يُفَرَّق القرآن؛ وليكون في موضعٍ واحدٍ. وليُتْرِكَ على ما جعله السلف؛ لأنَّه ينبغي لنا أن نقتدي بفعلهم ونَتَّبِع آثارهم، وقد مدح جَلَّ وعزَّ التابعين للسلف فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وذمَّ مخالفة طريقهم فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [النساء: ١١٥].



[٣٣١٤] قال أشهب: سئل مالك عن صبيٍّ - ابن سبع سنين - ختم القرآن؟ قال: ما أرى هذا ينبغي<sup>(٢)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كره ذلك؛ لأنَّه إذا تعلَّمه على هذه السَّرعَة، لم يُحْكَمْ أَخْذُهُ ويعرف حدوده، وسَبِيل مَنْ تعلَّم القرآن أن يتعلَّمه ويتبيَّن أحكامه وحدوده حسب طاقته، والصَّبي لا يمكنه هذا في الأغلب، وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يبقون في السُّورة المَدَّة الطَّويلة، يتعلَّمونها ويتبيَّنون ما فيها من الأحكام.



(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٦)، النوادر والزيادات [١/ ٥٣١]، الجامع لابن يونس

[٢/ ٦٩٥]، البيان والتحصيل [١/ ٣١٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٧)، المتتقى للباجي [١/ ٣٤٩]، البيان والتحصيل

[٢٨٧/ ١٨].

[٣٣١٥] قال ابن القاسم وابن وهب: سألتنا مالكاً عن الإيمان، يزيد؟

قال: قد ذكر الله تعالى زيادته في غير آي من القرآن.

فقلت له: أبعضه أفضل من بعض؟

فقال: نعم.

قال مالك: الإيمان: القول والعمل<sup>(١)</sup>.

ثم إننا قال: «إن الإيمان يزيد»؛ لأن الله تعالى قد ذكر زيادته في غير موضع، فقال: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال: ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا﴾ [المدثر: ٣١].

فأمّا نقصانه، فقد كره مالك الكلام فيه؛ لأنه لم ير له ذكر نقصان في كتاب الله عز وجل، ولا سنة رسول الله ﷺ.

والدليل على أن الإيمان قول وعمل، قول الله جل وعز: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، فدلّ على أن الكلم الطيب يرتفع بالعمل الصالح.

وكذلك روي عن النبي ﷺ أنه قال: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، [جه ٢٢٩/ب] وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ»<sup>(٢)</sup>،

(١) المختصر الكبير، ص (٥٨٧)، وقد نقل ابن عبد البر في الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ص (٣٣)، هذه المسألة عن ابن وهب.

(٢) متفق عليه: البخاري (٨)، مسلم [٣٤ / ١]، وهو في التحفة [١٤ / ٦].

فجعل أعمال الإسلام من الإسلام، بمنزلة قول لا إله إلا الله، أن الإسلام إلا يتم إلا بها، فكذلك شرائعه، لا يتم الإسلام إلا بإتيانها.



[٣٣١٦] وسُئِلَ مالِكُ عَمَّنْ يَتَحَدَّثُ الْحَدِيثَ الَّذِي قَالُوا: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»<sup>(١)</sup>، وَالَّذِي جَاءَ: «أَنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي جَهَنَّمَ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ»<sup>(٢)</sup>؟

فأنكر ذلك إنكاراً شديداً، ونهى أن يتحدَّثَ بها أحدٌ<sup>(٣)</sup>.

ف قيل له: إنَّ ناساً من أهل العلم يتحدَّثون بها؟

فقال: من هم؟

فقلنا له: ابن عجلان، عن أبي الزناد.

فقال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الأشياء، ولم يكن عالماً<sup>(٤)</sup>.

﴿ إِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يُتَحَدَّثَ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءُ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ صَحِيحَةً إِلَّا سَنَادٌ

(١) متفق عليه: البخاري (٦٢٢٧)، مسلم [١٤٩ / ٨]، وهو في التحفة [٣٩٩ / ١٠].

(٢) متفق عليه: البخاري (٧٤٣٩)، مسلم [١١٤ / ١]، وهو في التحفة [٤١٠ / ٣].

(٣) ينظر التعليق على كلام الإمام مالك في: الفتاوى الكبرى لابن تيمية [٦١٩ / ٦]، وعقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، للشيخ حمود التويجري، ص (١٠).

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٨٧)، النوادر والزيادات [٥٥٣ / ١٤]، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٤)، أصول السنة لابن أبي زمنين، ص (٧٥).



عنده<sup>(١)</sup>، فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ ويُتحدّث عنه بما ليس بصحيح الرواية عنه.

ولأنّ في ذلك ضرباً من التشبيه، والله يتعالى عن التشبيه بخلقه، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]<sup>(٢)</sup>.

ولأنّ هذه الأحاديث إذا صحّت، لم توجب علم الحقيقة، وإنّما توجب علم الظاهر، ولا يجوز ترك ما يوجب العلم الحقيقيّ الذي أوجبه العقل بخبر غير صحيح، ولو صحّ أيضاً، كما أوجب العلم الحقيقيّ كما يوجبه العقل والقياس<sup>(٣)</sup>.



(١) هذا التعليل، حكاه ابن القاسم، كما في المستخرجة، ينظر: البيان والتحصيل [٤٠١ / ١٦].

(٢) كذا علل الشيخ أبو بكر هذه الرواية عن مالك، وقد خالفه فيها أبو الوليد محمد بن رشد، كما في البيان والتحصيل [٤٠٢ / ١٦]، وابن عبد البر، كما في التمهيد [١٥٠ / ٧]، حيث ذكرا أنّ مالكا إنّما كره أن تشاع رواية هذه الأحاديث، ويكثر التحدّث بها، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها.

(٣) أشار أبو الوليد محمد بن رشد رحمه الله إلى هذا التعليل في البيان والتحصيل [٤٠١ / ١٦]، ورّدّه، فقال: «ولا اختلاف بينهم أيضاً في جواز إطلاق القول بأنّ لله يدين ووجهاً وعينين؛ لأنّ الله وصف بذلك نفسه بكتابه، فوجب إطلاق القول بذلك، والاعتقاد بأنّها صفات ذاته، من غير تكيف ولا تشبيه ولا تحديد؛ إذ لا يشبهه شيء من المخلوقات، هذا قول المحقّقين من المتكلّمين.

[٣٣١٧] وقد سُئِلَ مالِكٌ عَمَّا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ

وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup>؟

فقال: تُرْسَلُ هذه الأحاد [يث] كما جاءت - يعني: إذا صَحَّتْ -<sup>(٢)</sup>.

وُسئِلَ عن: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؟

فقال: الاستواء معلومٌ، والكيفية غير معلومة، والسؤال عن هذا بدعة<sup>(٣)</sup>.

وتوقف كثيرٌ من الشُّيوخ عن إثبات هذه الصفات الخمس، وقالوا: لا يجوز أن يثبت في صفات الله ما لم يعلم بضرورة العقل ولا بدليله، وتأولوها على غير ظاهرها، فقالوا: المراد بالوجه الذات، كما يقال: «وجه الطريق، ووجه الأمر ذاته ونفسه»، والمراد بالعينين إدراك المرئيات، والمراد باليدين النعمتين، وقوله تعالى: ﴿يَدَيَّ﴾، أي: ليدي؛ لأنَّ حروف الخفض يبدل بعضها من بعض. والصواب قول المحققين الذين أثبتوها صفاتٍ لذاته تعالى، وهو الذي قاله مالكٌ في هذه الرواية.

(١) أخرجه مالك [٢/٢٩٨]، ومن طريقه البخاري (١١٤٥)، ومسلم [٢/١٧٥]، وهو في التحفة [٩٨/١٠].

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٨)، وقد روى ابن أبي زمنين في أصول السنة، ص (١١٣): «وأخبرني وهب عن ابن وضاح، عن زهير بن عباد قال: كلٌّ من أدركت من المشايخ: مالك، وسفيان، وفضيل بن عياض، وعيسى، وابن المبارك، ووكيع، كانوا يقولون: النزول حق».

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٨)، النوادر والزيادات [١٤/٥٥٢]، الجامع لابن يونس [٢٢/٢٩٣]، البيان والتحصيل [١٦/٣٦٧].

وكان مالكٌ يكره الخوض في الكلام والجِدَال في الدين، وقال: الجدال في الدين يُقَسِّي القلب<sup>(١)</sup>.



[٣٣١٨] قال أشهب: وقال مالكٌ: وقد أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يُصَلُّوا نحو بيت المقدس [ج ٢٣٠/١] سِتَّةَ عشرَ شهرًا، ثُمَّ أُمِرُوا بالبيت، فقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، في صلاتهم إلى بيت المقدس.

قال مالكٌ: وإنِّي لأكره قراءة<sup>(٢)</sup> هذه الآية، ما قالت المرجئة: «إِنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ»، وقد سَمَّاها الله عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْإِيمَانِ<sup>(٣)</sup>.



[٣٣١٩] قال: وسمعت مالكا وسئلَ عَمَّنْ قَدَرَ عَلَى كَلَامِ الزَّنادقة والقدرية والإباضية وأصحاب الأهواء، يُكَلِّمُهُمْ؟

قال مالكٌ: لَا يُكَلِّمُهُمْ، وَإِنَّ الَّذِينَ كَانُوا يَخْرُجُونَ، إِنَّمَا عَابُوا المعاصي لله عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّ هَؤُلَاءَ تَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الانتقاء لابن عبد البر، ص (٣٤)، ترتيب المدارك [٢/٣٩].

(٢) قوله: «لأكره قراءة» كذا في شب، وفي جه: «لأذكر بقراءة»، إلا أن قوله و«بقراءة»، شبه مطموس، ونحوها عبارة مالك في العتبية، كما في البيان والتحصيل [١٨/٢٦٨].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٨)، وقد روى ابن عبد البر في الانتقاء، ص (٣٤)، هذه المسألة عن أشهب، وينظر: البيان والتحصيل [١٨/٢٦٨].

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٨٨)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٥).

[٣٣٢٠] قال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: كان ذلك الرجل<sup>(١)</sup>، إذا جاءه

بعض هؤلاء، قال: «أما أنا فعلى بينة من ربي، وأما أنت فاذهب إلى شاك مثلك فخاصمه».

وقال ذلك الرجل: «يُلبَّسونَ على أنفسهم، ثمَّ يطلبون من يُلبَّسون عليهم»<sup>(٢)</sup>.

[٣٣٢١] قال أشهب: سألت مالكا عن مجالسة القدرية وكلامهم؟

فقال: لا تجالسهم ولا تكلمهم، إلا أن تجلس إليهم تُغلَّظ عليهم.

قلت: إن لنا جيرانا أجالسهم، ولا أكلمهم ولا أخاصمهم.

قال: لا تجالسهم، عادهم في الله، فإن الله جلَّ وعزَّ يقول: ﴿لَا تَحْدُ قَوْمًا

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فلا تُؤادُوهم

ولا تزوروهم.

وقال: ما أبينَ هذا في الردِّ على القدرية: ﴿لَا يَزَالُ بُعِثَتْهُمْ إِلَى بُنَوَارِبَةٍ

(١) ذكر ابن أبي زيد في الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٥)، أن هذا الرجل، هو عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٩)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٥)، الإبانة الكبرى لابن بطة [١/ ٤٠٤]، أصول السنة لابن أبي زمين، ص (٣٠١).

فِي قُلُوبِهِمْ ﴿التوبة: ١١﴾، وقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾<sup>(١)</sup>، فهذا لا يكون أبداً يرجع ولا يزال<sup>(٢)</sup>.

[٣٣٢٢] قال أشهب: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ عِيَادَةِ أَهْلِ الْقَدْرِ؟

فقال: لا تعودوهم، ولا تُحَدِّثْ عَنْهُمْ.

قال: وكان لقمان الحكيم يقول لابنه: «يا بني: لا تجالس الفجار ولا تماشهم، لا ينزل عليهم عذابٌ فيصيبك معهم، يا بني: جالس الفقهاء وماشهم، عسى أن تنزل عليهم رحمةٌ فتصيبك معهم»<sup>(٣)</sup>.

[٣٣٢٣] قال ابن وهب: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، أَيْسَلَّمْ عَلَيْهِمْ؟

قال مالك: أهل الأهواء بئس القوم، لا يُسَلَّمْ عَلَيْهِمْ، واعتزالهم أحب إليّ<sup>(٤)</sup>.

[٣٣٢٤] قال: وسمعت مالكا وسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُتَّهَمُ بِهَذِهِ الْأَهْوَاءِ:

الإباضية والقدرية وغير ذلك، أترى بهجرته بأساً؟

فقال: من كان هكذا، فلا خير فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) قول الله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ (التوبة: ١١)، الآية، جاء في شب، وجه: (يا نوح أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ).

(٢) المختصر الكبير، ص (٥٨٩)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٥)، البيان والتحصيل [٢١٠ / ١٨].

(٣) المختصر الكبير، ص (٥٨٩)، الجامع من مختصر المدونة، ص (١٢٥).

(٤) المختصر الكبير، ص (٥٨٩).

(٥) المختصر الكبير، ص (٥٩٠).

﴿ إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُكَلِّمُ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ عَلَى وَجْهِ الْجِدَالِ وَالنَّظَرِ»؛ لِأَنَّهُ يُكْرِهُ لَهُ أَنْ يَزِيلُوهُ عَنِ الْحَقِّ [ج: ٢٣٠/ب] الَّذِي يَعْتَقِدُهُ وَيَقْدَحُوا لَهُ شَكًّا فِيمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّوَابِ وَالسَّلَامَةِ وَاتِّبَاعِ الْحَقِّ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْمُكَلِّمُ لَهُمْ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْكَلَامِ، وَمَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالسَّمْعِيِّ، وَالْعِلْمِ بِأَصُولِ ذَلِكَ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ مَالِكٌ تَرْكَ كَلَامِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْجِدَالِ.

فَأَمَّا عَلَى وَجْهِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ وَالْغُلْظَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَتْرَكُوا مَا هُمْ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا كِرَاهَتُهُ لِكَلَامِهِمْ فِي غَيْرِ الْجِدَالِ أَيْضًا، وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَعِيَادَتِهِمْ إِذَا مَرَضُوا، وَتَرْوِيحِهِمْ وَالتَّزْوِيجَ إِلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا عَلَى غَيْرِ حَقٍّ فِي دِينِهِمْ، وَجِبَ مَبَايِنَتُهُمْ، كَمَا وَجِبَ مَبَايِنَةُ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالظُّلْمِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [النساء: ١٤٠]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، فَوَجِبَ لِمَا ذَكَرْنَا مَجَانِبَةَ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْبِدْعِ وَالزَّيْغِ؛ لِفَعْلِهِمْ مَا لَا يَجُوزُ، وَاعْتِقَادِهِمْ غَيْرَ الْحَقِّ.

وَيُكْرِهُ لِمُخَالَفَةِ أَهْلِ الْحَقِّ لَهُمْ أَنْ يُنْسَبُوا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ قَالَ الْأَعْمَشُ: «اجْتَمَعَ رَأْيُ التَّابِعِينَ، أَنْ لَا يَسْأَلُوا عَنِ الْمَرْءِ بَعْدَ أَنْ يَنْظُرُوا مِنْ يَخَادِنَ»<sup>(١)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة [٢/ ٤٥٢].

النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنِ يُحَالُ»<sup>(١)</sup>، فيكره بما ذكرنا كلام أهل البدع كلهم على وجه الجدال وغيره، وتجب مجانبتهم وترك الأنس بهم، وقد روي عن عبد الله بن مسعود أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الْفَاجِرَ، فَالْقَهُ بِوَجْهِ مُكْفَهَرٍ»<sup>(٢)</sup>، فلهذا قال مالك: إِنَّهُ لَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَزَوِّجُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، مِنْ: الْقَدْرِيَّةِ، وَالْإِبَاضِيَّةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَمَنْ أَشْبَهُهُمْ.

وقال عبد الرزاق: سألت مالكا عن القدري؟

فقال: هو الَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ الشَّيْءَ حَتَّىٰ يَكُونَ».

وعلى هذا يدل كلام مالك واحتجاجه على القدرية، أَنَّهُمْ هُمْ عِنْدَهُ الَّذِينَ يَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ.

وهذا القول مِمَّنْ قَالَه مَخَالِفٌ لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَدْ أَخْبَرَ عَمَّا لَا يَكُونُ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ، فَقَالَ: ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، [جه ٢٣١/٢٣١] (٣) فَمِنْ قَالَ: «إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ مُحَدَّثٌ»، فَقَدْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ، وَضَلَّ بِقَوْلِهِ، وَخَالَفَ مَا مَضَىٰ عَلَيْهِ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وقال مالك، عن عمِّه أبي سهيل: سألتني عمر بن عبد العزيز عن القدرية؟

فقلت: أرى أن تستتيبهم، فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف.

(١) أخرجه أبو داود [٢٨٧/٥]، والترمذي [١٨٧/٤]، وهو في التحفة [٣٧٧/١٠].

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [١١٢/٩].

(٣) تبدأ اللوحة عند قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾.

قال عمر: ذلك رأيي.

قال مالك: وذلك رأيي<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القاسم: سألت مالكا عن الإباضية؟

فقال: أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا<sup>(٢)</sup>.

قلت: فهذا رأي مالك في الإباضية وحدهم؟

قال: هذا رأي مالك في الإباضية، وفي سائر أهل البدع.

وقال ابن وهب، وأشهب، وابن عبد الحكم عن مالك في الإباضية: إنهم

يستتابون، وكذلك أهل البدع كلهم يستتابون، فإن تابوا، وإلا قتلوا<sup>(٣)</sup>.

وقالوا جميعاً: لا يُعَادُ أهل البدع، مِنْ: القدرية، والإباضية، وأشباههم من

أهل الأهواء<sup>(٤)</sup>.

قال مالك هذا في كتبه الأحكام، مثل: الحدود، والجهاد، لا في حكاية

شاذة عنه.

(١) ينظر: الموطأ [١٣٢٤/٥].

(٢) ينظر: الموطأ [١٣٢٤/٥]، المدونة [٥٣٠/٥].

(٣) ينظر: النوادر والزيادات [٥٢٤/١٤].

(٤) ينظر: المدونة [١/٢٥٨، ٥٣٠].



وقال ابن القاسم: قال مالك: إذا خرج قومٌ على إمامٍ عدلٍ، فأظهروا الهوى والعصبيّة كما فعله أهل الشام، فأرى أن يُجَاهَدُوا حتّى يرجعوا إلى الحقّ<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: لا يُصَلِّي خلف أهل البدع، ولا تُقبَل شهادتهم<sup>(٢)</sup>.

فهذا مذهب مالك في أهل البدع والأهواء، مثل: القدريّة، والإباضيّة، والخوارج، ومن أشبههم.

ورأيت في كتاب رجلٍ ليس من أهل الفقه، قد نسب مالكا إلى رأي الإباضيّة، والشافعيّ إلى رأي الرافضة، وأبا حنيفة إلى الإرجاء، ولم يحلّ لهذا الرجل أن ينسب هؤلاء القوم إلى دينٍ لا يُعرفون به.

فأمّا مالك: فقد ذكرنا قوله في الإباضيّة، وما يراه من الرأى فيهم، أنّهم يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا.

والإباضيّة ضربٌ من الخوارج، يتولّون أبا بكرٍ وعمر، ويتبرّؤون من عثمان وعليّ وكثيرٍ من الصّحابة رضي الله عنهم.

فهذا ما عرفناه من مذهب مالك، فأمّا ما في القلب، فلا يعلمه إلا خالق القلب، ولا [ج ٢٣١/ب] يحلّ لأحد أن ينسب أحداً إلى دينٍ لا يعلمه، لا سيّما مثل مالك بن أنس في دينه وفضله وإمامته؛ إذ كان من أهل القرآن والحديث والفقه

(١) ينظر: المدوّنة [٥٣٠/١].

(٢) ينظر: المدوّنة [١٧٧/١]، التوسط بين مالك وابن القاسم، ص (٢٩).

والورع، وهو إمام دار الهجرة، وشيخ الحجاز الذي حفظ علم الحجاز وعرفه، وقال الشافعي: «لولا مالك وابن عيينة، لذهب علم الحجاز»<sup>(١)</sup>.

وابن عيينة، فإنما نُقِلَ عنه الحديث ولم ينقل عنه الفقه، ومالكٌ فُنُقِلَ عنه الأُمران جميعاً.

وقد أفتى مالكٌ نحواً من سبعين سنةً، وحدثَ مثلها، وحدثَ عنه عشرون ومئة سنةً، منها خمسون سنةً وهو حيٌّ، وحدثَ عنه جماعةٌ من التابعين، مثل: الزَّهري، ويحيى بن سعيدٍ الأنصاري، وربيعه بن أبي عبد الرحمن، وحدثَ عنه الأئمة، مثل: الأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، وحملوا عنه، فكيف يحلُّ لأحد أن يُضيف مثل هذا الرجل الجليل إلى بدعة، هذا ما لا يسع مسلماً فعله.

وقد كان مالكٌ - لشِدَّتِه على أهل الأهواء والزَّيغ - ينحرفون عنه، فأما أن يُتعلَّقَ عنه ببدعةٍ أو حادثةٍ، فنعوذ بالله من ذلك، وقد كان أشدَّ النَّاسِ اتِّباعاً لسلفه وشيوخه ممَّن أدركهم، وإنَّما أدرك التابعين [في الأكثر] وجالسهم وأخذ عنهم، وقد كان مع ذلك مُعَظَماً للدين وأهله، مُجَلَّلاً للعلم، حتَّى لا يحدثُ إلا على طهارةٍ، ولا يفتي إلا كذلك، هذا مشهورٌ عنه.

وقد قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت رجلاً أعقل من مالكٍ، ولا رأيتُ أحداً، لله أهيب في قلبه من مالكٍ»<sup>(٢)</sup>.

وكتبُ مالكٍ مملوءةٌ بالرواية عن أهل البيت، مثل: علي بن أبي طالب،

(١) ينظر: آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، ص (١٥٧).

(٢) ينظر: مسند الموطأ للجوهري، ص (١٠٩).

وولده من بعده، وقد جالس جعفر بن محمد سنين وحَمَلَ عنه، وإنَّه ليقول في الموطأ: «بلغني عن علي بن أبي طالب»، فينبئ عليه الباب ويقول به، ويكون عنده خبرٌ متَّصلٌ عن عمر وابنه فيدعه، وكذلك عن غيره، لِمَا يرى أَنَّ الحقَّ في غيره، وكذلك يقول: «بلغني عن ابن مسعود، فينبئ عليه ويقول به».

وقد رُوِيَ عن معنٍ أَنَّهُ قال: سمعت مالكا يقول: من سبَّ واحداً من السَّلفِ، فلا حظ له في الفِئء<sup>(١)</sup>.

وقال ابن وهب: قيل لمالك: لم لا تخضب؟

فقال: كان علي بن [جه ٢٣٢/أ] أبي طالب لا يخضب.

وروى غيره: أَنَّ رجلاً من ولاة المدينة قال لمالك: يا أبا عبد الله، لم لا تخضب؟

فقال: لم يبق من عدلك إلا أن أخضب أنا، كان علي بن أبي طالب لا يخضب<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: تُوفِّي رسول الله ﷺ، فقام أبو بكرٍ سنتين، وعُمَرُ عشر سنين، وعثمان اثنتي عشرة سنة، ثم سار عليٌّ مَسِيرَهُ، فخرجت عليه الخوارج.

فهذا مذهب مالك واعتقاده فيمن خالف علياً وقاتله؛ لأنَّه يرى أَنَّ الحق معه والصَّواب ما هو عليه، ومن خالفه مخطئٌ، لكنَّه غير كافرٍ ولا فاسقٍ ولا ضالٍّ

(١) ينظر: النوادر والزيادات [٣/٣٩٨].

(٢) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر [٢٧/٨٦].

بالخطأ؛ لأنَّ المجتهد في الدين - إذا كان في غير التوحيد والعدل - إذا أخطأ معذورٌ، لا يُكفَّر ولا يُفسَّق.

ألا ترى: أنَّ أصحاب رسول الله ﷺ قد خالف بعضهم بعضاً في الأحكام، وخطأ بعضهم بعضاً، ثمَّ لم يُكفَّر أحدهم من خالفه ولا ضلَّه؛ لأنَّ طريق ما قال [وإفيه] الاجتهاد لا النص، وكذلك ما فعلوه في الإمامة، طريقه الاجتهاد لا النص، فلم يُكفَّرُوا ولم يُفسَّقُوا ولم يُضَلُّوا، وإنَّ أخطأ بعضهم في الاعتقاد والفعل، وقد قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup>.

فهذا مذهب أهل العلم والفقهاء في اجتهاد أصحاب رسول الله ﷺ في الأحكام كلّها، من الإمامة وغيرها، أنَّ المصيب منهم مأجورٌ، والمخطئ معذورٌ بخطئه، غير كافرٍ ولا فاسقٍ ولا ضالٍّ، ومن خرج عن هذا الاعتقاد فيهم، خرج ولم يحلَّ له ذلك، لا أنَّه<sup>(٢)</sup> ينسب بعضهم إلى كفرٍ أو فسقٍ أو ضلالٍ، ونعوذ بالله من ذلك.

وسأذكر مسألة الإباضية وسائر أهل البدع وأذكر قول مالكٍ فيهم. وما رواه في الموطأ عن عليٍّ من المسند والمقطوع، وما رواه عن ولده، منهم: جعفر بن محمّد وغيره، وما رواه عن ابن مسعود.

(١) متفق عليه: البخاري (٧٣٥٢)، مسلم [١٣١ / ٥]، وهو في التحفة [٨ / ١٥٧].

(٢) قوله: «لا أنَّه»، كذا في شب، وفي جه: «لأنَّه».

فقد حُكي عَمَّن [ج ٢٣٢/ب] قطع الله لسانه وجدّدَ عذابه عليه، أنّه حكي عن مالك أنّه قال: «عليّ وابن مسعودٍ ممَّن نفثه المدينة».

ولقد كذب من قال هذا عنه، وكيف يقول ذلك وهو يروي عنهم ويأخذ بقولهم ويتبع آثارهم.

وإنما روى مالك وغيره من العلماء، - منهم الثوري -، عن محمد بن المنكدر، عن جابر: «أنّ أعرابياً قدِمَ المدينة، وباع رسول الله ﷺ على الإسلام، ثمّ إنّ الأعرابي وعك، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقلني بيعتي، فأبى، ثمّ جاء إليه من الغد، فأبى، فهرب الأعرابي وخرج عن المدينة، فقال النبي ﷺ: المدينة كالكبير تنفي خبئها، وينصع طيبها»<sup>(١)</sup>، وقال النبي ﷺ: «لا يخرج أحدٌ من المدينة رغبةً عنها، إلّا أبدلها الله تعالى من هو خيرٌ منه»<sup>(٢)</sup>، وقال: «لا يضبر أحدٌ على لأوائها وشدّتها، إلّا كنتُ له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

ومعلومٌ أنّ أصحاب رسول الله ﷺ لم يخرجوا عن المدينة رغبةً عنها، وعن الكون بقرب رسول الله صَلَّى الله عليه وجواره، رغبةً عنه من أجل دنيا، وإنّما خرجوا لحاجتهم إلى الخروج، ولطلب الطاعة، مثل: الجهاد، والرّباط، والحجّ، والعمرة، والأعمال التي بالنّاس ضرورةٌ إلى من يعملها: كالإمرة، والعمالة، والحكم، وأخذ الصدقة، وأشباه ذلك، فمتى خرج الإنسان عن المدينة لهذه الوجوه، أو لطلب فضل الله، أو حاجةٍ، ولم يكن خروجه رغبةً عنها، فليس

(١) متفق عليه: البخاري (١٨٨٣)، مسلم [٤/ ١٢٠]، وهو في التحفة [٢/ ٣٦١].

(٢) أخرجه مسلم [٤/ ١١٣]، وهو في التحفة [٣/ ٢٩٤].

(٣) هي قطعة من الحديث المتقدم.

مِمَّنْ نفته المدينة، ومتى خرج رغبةً عنها وكرهية الإقامة فيها، لا من أجل شدّة تلحقه، فهو مِمَّنْ نفته المدينة.

❦ وقد سمعت من يذكر أنّ لمالك بن أنسٍ كتاب سِرٍّ، وكان مالكٌ أتقى لله عزَّ وجلَّ وأعظم شأنًا أن يتّقي في دينه أحدًا أو يراعيه، وكان مشهوراً بهذه الحال، وأنّه لا يتّقي أحدًا من سلطانٍ ولا غيره.

وقد نظرت في غير نسخةٍ من كتاب السِرِّ تنقض بعضها بعضاً، ولو سمع مالكٌ إنساناً يتكلّم ببعض ما فيه، [ج ٢٣٣/١] لأوجعه ضرباً.

وقد حدّثني موسى بن إسماعيل القاضي، قال: سمعت عبد الله بن أحمد الطيالسي يقول: سألت إسماعيل بن إسحاق عن كتاب السِرِّ لمالك؟

فقال: سألت أبا ثابتٍ، محمد بن عبيد الله المدني - صاحب ابن القاسم - هل لمالك كتاب سِرٍّ؟

فقال: سألت ابن القاسم عن ذلك، فقال: ما يُعرف لمالك كتاب سِرٍّ<sup>(١)</sup>.

فأمّا كراهيته للصلاة خلف أهل البدع؛ فلا تُنهم على غير حقٍّ، فوجب أن لا يكونوا أئمةً يُقتدَى بهم ويُؤتمُّ بأفعالهم.

ألا ترى: أن الفاسق يُكره أن يُصلّى خلفه ويُقتدَى بفعله، فكذلك المبتدع مثله.

(١) من قوله: «وقد سمعت»، إلى هذا الموضع، نقله ابن شاس عن الأبهري، في عقد

ولأنَّ الإمامة، لَمَّا كان الأولى بها من كان من أهل الدِّين والقرآن والعلم؛  
لفضله على غيره، كان أن لا يكون المبتدع إماماً أولى؛ لنقصه عن أهل الحقِّ  
والصَّواب؛ لاعتقاده البدعة.

وكذلك لا يجوز قبول شهادتهم؛ لأنَّهم غير عُدُولٍ باعتقادهم الخطأ؛  
لأنَّه لَمَّا لم يجوز قبول شهادتهم مع فعلهم الخطأ وإتيانهم له - أعني: ركوبهم  
الكبائر -؛ لخروجهم بهذا عن الحقِّ، فكذلك لا يجوز قبول شهادتهم؛  
لخروجهم عن الحقِّ باعتقادهم البدعة.

ولَمَّا لم يجوز قبول شهادة الكافر على المسلم؛ لمخالفته له في الاعتقاد  
وخطأ الكافر في اعتقاده، وجب أن لا تقبل شهادة أهل البدع؛ لخطئهم في  
اعتقادهم على أهل الحقِّ.

ولأنَّهم غير مأمونين أيضاً في النِّقول على أهل الحقِّ؛ لمخالفتهم لهم في  
الاعتقاد وعداوتهم لهم في ذلك، وشهادة العدوِّ على العدوِّ غير مقبولةٍ إذا كانت  
العداوة في الدِّين، لا تقبل شهادة المُبطل على المحقِّ، وتقبل شهادة المحقِّ على  
المبطل؛ بدلالة: قبول شهادة المسلم على الكافر، وترك قبول شهادته [دعة] الكافر  
على المسلم.

ولَمَّا كانت العداوة في أمر الدنيا بين النَّاس لا يجوز معها قبول شهادة  
بعضهم على بعضٍ؛ لِمَا يُتَّهَمُ العدو في الشَّهادة على عدوه، كانت العداوة في أمر  
الدِّين أولى أن لا يجوز قبول الشَّهادة معها، وأن لا تقبل شهادة المبطل في الدِّين  
على المحقِّ.

وكما وجب قتال أهل العدل لأهل [ج: ٢٢٤/ب] البغي وردَّهم حتَّى يرجعوا إلى

الحقّ؛ لمخالفتهم لأهل الحقّ، كذلك وجب أن لا يُقبل قولهم على أهل الحقّ؛ لمخالفتهم إيّاهم في الحقّ.

فأمّا وجوب قتل أهل البدع والأهواء إذا لم يترُكُوا ما هم عليه ويرجعوا إلى الحقّ؛ فلا نّ الله سبحانه لمّا أمر بقتال أهل البغي حتّى يرجعوا إلى الحقّ ويتركوا ما هم عليه من الباطل، وجب أيضاً أن يؤمر أهل البدع بترك البدع والرجوع إلى الحقّ، فإن فعلوا وإلاّ جاز قتلهم.

وكما جاز قتل الزّاني المحصن، والقاتل العمد، وإن تابا؛ لفعله ما قد نهاه الله عنه من الفساد، كذلك جاز قتل أهل البدع؛ لفعلهم واعتقادهم ما قد نهاهم الله عزّ وجلّ عنه من الباطل.

ولمّا جاز قتل اللّصوص إذا خرجوا لطلب المال، وجاز قتلهم إذا قُدر عليهم من غير توبة؛ لأنّ فعلهم يؤدّي إلى [ف]ساد المال، ويدخل على النّاس الضّرر في معاشهم وسبلهم الّتي لا بدّ لهم من [س]لوكها، جاز قتل أهل البدع إذا لم يتوبوا؛ للضّرر الّذي يلحق النّاس في دينهم [م]؛ لأنّهم يدعون النّاس إلى دينهم، ويعلّمونهم ويقتدي النّاس بهم - وإن لم يعلموا [هم] -، فإنّه يـ[د]خل عليهم من الضّرر في دينهم أكثر من الضّرر الّذي يدخل عليهم في دنـ[يا]هم ممّا يفعله اللّصوص وقطّاع الطريق الّذين قد أباح الله قتلهم [إن لم يتوبوا، فجاز] للضّرر الّذي يلحق النّاس في دينهم قتل أهل البدع إن لم يتوبوا ويترُكُوا [ما] هم عليه.



فلهذا قال مالكٌ ومن تقدّمه من أهل العلم: «إنَّ أهل البدع والأهواء يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا»<sup>(١)</sup>.

تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين كثيراً، وصَلَّى الله على [نبينا محمد]، وعلى آله وسلم تسليماً.



(١) جاء بعد هذا الموضع في نسخة جـ: «آخر كتاب الجامع، وهو آخر كتاب عبد الله بن عبد الحكم المصري، سماعه منه، وسماع ابن وهب وابن القاسم منه، والحمد لله رب العالمين، ذكر أنه قوبل بالأمّ المسموعة على أبي بكر الأبهري رحمه الله، ومنها كُتِبَ بمصر.

وكان الفراغ منه: مستهل شوال، سنة خمس وثلاثين وأربعمئة. وفُرِغَ من هذه النسخة يوم الخميس، التاسع من شهر رمضان المعظم، سنة اثنتين وستمئة.

وكتب: مروان بن حسان بن جندي بن خولة بن جندي القشيري، عفا الله عنه برحمته، وجميع المسلمين، وصَلَّى الله على محمد، وآله، وسلم.

## الفهرس العام

| م  | الباب أو الكتاب             | رقم المسألة |
|----|-----------------------------|-------------|
| ١  | من كتاب الزكاة              | ١           |
| ٢  | باب زكاة التجارة            | ٣           |
| ٣  | باب ضمان الزكاة             | ١٣          |
| ٤  | باب ما لا يُضمَّن من الزكاة | ١٩          |
| ٥  | باب زكاة أموال اليتامى      | ٢٦          |
| ٦  | باب زكاة المعادن والركاز    | ٣٠          |
| ٧  | زكاة الماشية                | ٣٦          |
| ٨  | زكاة الغنم                  | ٣٧          |
| ٩  | زكاة البقر                  | ٣٨          |
| ١٠ | باب زكاة الخلطاء            | ٤١          |
| ١١ | زكاة العوامل                | ٤٧          |
| ١٢ | من زكاة الزروع              | ٦١          |
| ١٣ | زكاة الفطر                  | ٧١          |
| ١٤ | باب عشور أهل الذمة          | ٩١          |
| ١٥ | باب قسَم الصَّدقات          | ٩٧          |
| ١٦ | كتاب الصَّيام               | ٩٨          |

| م  | الباب أو الكتاب                          | رقم المسألة |
|----|--|-------------|
| ١٧ | كتاب الحج                                | ١٣٦         |
| ١٨ | ما جاء في الحج                           | ١٣٦         |
| ١٩ | باب ما جاء في رفع الصوت بالإهلال         | ١٦٧         |
| ٢٠ | باب ما جاء في اللباس للمحرم              | ١٨٠         |
| ٢١ | باب ما جاء في الطيب في الحج              | ٢٠١         |
| ٢٢ | ما جاء في قتل القمل والبراغيث للمحرم     | ٢١٥         |
| ٢٣ | باب ما يقتل المحرم من الدواب وما لا يقتل | ٢٢٩         |
| ٢٤ | باب في استسعاط المحرم وحجامة             | ٢٥٣         |
| ٢٥ | باب في الفدية للمحصر                     | ٢٥٩         |
| ٢٦ | باب في الصبي يحج                         | ٢٩٤         |
| ٢٧ | باب ما جاء في قتل الصيد للمحرم           | ٣٠٤         |
| ٢٨ | باب ما جاء في قطع شجر الحرم              | ٣٣١         |
| ٢٩ | باب ما جاء في حج المملوك                 | ٣٦٧         |
| ٣٠ | باب ما يفسد الحج                         | ٣٧٥         |
| ٣١ | باب ما جاء فيمن أحصر                     | ٤٠٠         |
| ٣٢ | باب ما جاء في العمرة                     | ٤٣٨         |
| ٣٣ | باب ما جاء في طواف الحائض                | ٤٥٥         |
| ٣٤ | باب ما جاء في الاستطاعة إلى الحج         | ٤٦٩         |
| ٣٥ | باب ما جاء في الرجل يحج عن الرجل         | ٤٨١         |

| رقم المسألة | الباب أو الكتاب                       | م  |
|-------------|---------------------------------------|----|
| ٤٩١         | باب ما جاء في غسل المحرمين لدخول مكة  | ٣٦ |
| ٤٩٥         | باب ما جاء في الطواف                  | ٣٧ |
| ٥١٩         | باب ما جاء في الطواف بعد العصر والصبح | ٣٨ |
| ٥٣٨         | باب ما جاء في استلام الركن            | ٣٩ |
| ٥٦٣         | باب ما جاء في الخروج إلى منى وعرفة    | ٤٠ |
| ٥٩١         | باب ما جاء في قصر الصلاة وإتمامها     | ٤١ |
| ٦٠٥         | باب ما جاء في رمي الجمار              | ٤٢ |
| ٦٣٥         | باب ما جاء في تقليد البدن ونحرها      | ٤٣ |
| ٦٧٨         | باب ما جاء في الهدى يعطب              | ٤٤ |
| ٦٩٢         | باب ما جاء في الحلاق                  | ٤٥ |
| ٧١٢         | باب ما جاء في الإفاضة                 | ٤٦ |
| ٧٣١         | باب ما جاء في وداع البيت              | ٤٧ |
| ٧٤٥         | كتاب النكاح                           | ٤٨ |
| ٨٥٦         | باب الطلاق إلى أجل وشهادة الأبداد     | ٤٩ |
| ٨٧٧         | من باب النذور والأيمان                | ٥٠ |
| ٩٥٥         | من كتاب الأضاحي                       | ٥١ |
| ٩٨٤         | كتاب العقيدة                          | ٥٢ |
| ٩٩٦         | كتاب الصيد                            | ٥٣ |
| ١٠١٦        | من كتاب البيوع                        | ٥٤ |

| رقم المسألة | الباب أو الكتاب                                      | م  |
|-------------|--|----|
| ١١٩٤        | من باب الرهن   | ٥٥ |
| ١٢٤٣        | باب العارية  | ٥٦ |
| ١٢٥٦        | باب الوديعة  | ٥٧ |
| ١٢٧١        | باب اللقطة   | ٥٨ |
| ١٢٩٤        | باب الإباق   | ٥٩ |
| ١٣٠٤        | باب الغصب  | ٦٠ |
| ١٣١٦        | باب البضائع  | ٦١ |
| ١٣٤٤        | باب القضاء في الرباع                                 | ٦٢ |
| ١٣٥٥        | باب في الدعوى والأيمان                               | ٦٣ |
| ١٤٦٤        | باب الصلح  | ٦٤ |
| ١٤٧٣        | باب الوكالة  | ٦٥ |
| ١٤٧٩        | باب القضاء في الاستحقاق                              | ٦٦ |
| ١٤٨٥        | باب القضاء في إحياء الموات                           | ٦٧ |
| ١٤٨٩        | باب القضاء في البنیان                                | ٦٨ |
| ١٥٠٠        | باب القضاء في الكلا والآبار والأدوية والبرك والأنهار | ٦٩ |
| ١٥١٤        | باب القضاء في استحقاق الإماء                         | ٧٠ |
| ١٥١٦        | القضاء في تعدي المواشي                               | ٧١ |
| ١٥٢٠        | من باب الحضانة                                       | ٧٢ |
| ١٥٣٦        | باب الرضاعة  | ٧٣ |

| م  | الباب أو الكتاب                           | رقم المسألة |
|----|---|-------------|
| ٧٤ | باب النفقة                                | ١٥٤٧        |
| ٧٥ | باب القضاء على الغائب                     | ١٥٥٩        |
| ٧٦ | باب القضاء في المداينات والتفليس          | ١٥٦٠        |
| ٧٧ | باب الحماله                               | ١٦١٧        |
| ٧٨ | باب الحواله                               | ١٦٣٥        |
| ٧٩ | باب المؤلّى عَلَيْهِ                      | ١٦٣٨        |
| ٨٠ | باب ما جاء في الديون                      | ١٦٥١        |
| ٨١ | باب تضمين الصناع                          | ١٦٨٧        |
| ٨٢ | كتاب الجهاد                               | ١٧١٣        |
| ٨٣ | كتاب الوصايا                              | ١٨٠٦        |
| ٨٤ | ما جاء في الرّجل يوصي لبعض ورثته بـغلام   | ١٨٢٥        |
| ٨٥ | ما جاء في الرّجل يوصي بعقّ وحجّ وهو صرورة | ١٨٣٣        |
| ٨٦ | كتاب القسامة والجراح                      | ٢٠٤٣        |
| ٨٧ | باب العقول                                | ٢٠٨٨        |
| ٨٨ | باب ما جاء في القذف                       | ٢٤١٥        |
| ٨٩ | باب ما جاء في حدود الخمر وغيره            | ٢٤٨٧        |
| ٩٠ | باب ما جاء في القطع                       | ٢٥٣٩        |
| ٩١ | كتاب أمّهات الأولاد                       | ٢٦٥٧        |
| ٩٢ | كتاب المدبّر                              | ٢٦٧٨        |

| رقم المسألة | الباب أو الكتاب        | م  |
|-------------|------------------------|----|
| ٢٧٣٢        | كتاب المكاتب           | ٩٣ |
| ٢٨٥٨        | كتاب العتق             | ٩٤ |
| ٢٩٥٧        | كتاب الولاء            | ٩٥ |
| ٣١١٨        | كتاب الفرائض           | ٩٦ |
| ٣١٥٢        | السُّنَّة في الموارِيث | ٩٧ |
| ٣١٦١        | كتاب الجامع            | ٩٨ |



## فهرس الآيات القرآنية

| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة |
|--|----------|-------|-------------|
| ﴿أَتَأْتُونَ الْفَنَحْشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾  | الأعراف  | ٨٠    | ٢٤٢٦        |
| ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾  | المائدة  | ٩٦    | ٣٢٩ - ٣٢٢   |
| ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾   | الأحزاب  | ٥     | ٢٩٦٤        |
| ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾   | الانشقاق | ١     | ٣٠٤٥        |
| ﴿وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾  | التكوير  | ١     | ٣٠٤٥        |
| ﴿وَإِذَا تَدَايَنُتُم بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُتِبُوهَ﴾   | البقرة   | ٢٨٢   | ١٠٤٠        |
| ﴿أَشْكُرْ لِي وَلِوَلَدِكَ﴾  | لقمان    | ١٤    | ٣١٨٠        |
| ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِكَ مَا نَشَئُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ | هود      | ٨٧    | ٢٤٥٩        |
| ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾  | البقرة   | ٨٣    | ٩١ - ١٣     |



| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة                            |
|--|----------|-------|--|
| ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ <sup>(١٨)</sup> فَأُولَٰئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ ۗ | المائدة  | ٩٨    | ٣٢٩٨                                   |
| ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ <sup>(١٥)</sup> أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا  | المرسلات | ٢٥    | ٢٥٦١                                   |
| ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾   | فاطر     | ١٠    | ٣٣١٥                                   |
| ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾   | هود      | ٨٨    | ١٥٣٩ - ١٥٢١<br>- ١٩٧٨ - ١٥٤٧ -<br>٢٧٧٧ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ﴾   | الحجرات  | ١٤    | ٣٢٩٦                                   |
| ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾   | البقرة   | ١٥٨   | ٦٧٣                                    |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾  | النحل    | ٩٠    | ٨١٩                                    |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾   | النساء   | ٥٨    | ١٢٤٣                                   |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                  |
|---|---------|-------|------------------------------|
| ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ | النساء  | ١٧٦   | ٣١٤٣ - ٣١٤٢                  |
| ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَقْدُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾  | التوبة  | ٩     | ٣٢٩٨                         |
| ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾  | الشورى  | ٤٢    | ١٢٤٧ - ٢٠٩٠ -<br>٢٤٣٥ - ٢١٢٥ |
| ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾   | التوبة  | ٦٠    | ٩٧ - ٦٩                      |
| ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾  | المائدة | ٣٣    | ٢٣٩٤ - ٢٣١٦                  |
| ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾   | المائدة | ٩١    | ٣٢٦٤                         |
| ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾   | المائدة | ٨٩    | ٢٩٣٩                         |

| الآية   | السورة   | الرقم | رقم المسألة   |
|---|----------|-------|---|
| ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾   | المائدة  | ١     | ٩١٨-٨٤٢-١٠٥<br>١٢٤٥-١١٧٩-<br>١٨٦٥-١٤٧١-<br>-٢٦٧٨-١٩٤٧-<br>٣٠٢٣-٢٧١٨ |
| ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾  | المؤمنون | ٦١    | ٣٠٤٩  |
| ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾   | الشعراء  | ١٩٥   | ٣٢٠٤  |
| ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾  | آل عمران | ١١٠   | ٣٢١٨  |
| ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾                                       | المائدة  | ١٠٦   | ١٣٠٢  |
| ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾                           | هود      | ٦٥    | ٢٣٩٢  |
| ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ يَاقَانَ الْآيَاتِ﴾   | البقرة   | ١٨٧   | ١٢٥-١٠٥   |
| ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾  | البقرة   | ١٩٩   | ٧٤٢   |
| ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾ | المؤمنون | ١٤    | ٢٣١٠  |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة                             |
|--|---------|-------|---|
| ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾  | البقرة  | ١٧٨   | ٢٣١٥ - ٢٣٢٥<br>٢٣٣٢                     |
| ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾  | الأعراف | ١٩٩   | ١٥٣٦ - ٧٨٢                              |
| ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾  | التوبة  | ١٠٣   | ٢٦                                      |
| ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾  | البقرة  | ١٩٦   | ٤١٦ - ٤١٣                               |
| ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾  | الحج    | ٣٠    | ٧٣٠ - ٧٤٤<br>٣٢٠٠ - ٣٢٠٣<br>٣٢٥٨ - ٣٣٠٠ |
| ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا﴾ | النساء  | ٩٧    | ٣٢٩٨                                    |
| ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾  | النساء  | ٣٤    | ١٥٥٠ - ٢٩٧٤<br>٣٠١٣                     |
| ﴿رَحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾   | الفتح   | ٢٩    | ٣١٧٩                                    |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة                          |
|--|---------|-------|--------------------------------------|
| ﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ | النور   | ٢     | ٢١٨٥ - ٢٤٠٠<br>- ٢٥٠٠ - ٢١٥٩<br>٢٦٠٧ |
| ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرُهُ﴾  | البقرة  | ٢٣٦   | ١٥٤٧ - ١٥٣٦                          |
| ﴿فَتَأْخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾                    | المائدة | ١٠٦   | ٢٠٦٤ - ١٤٠٨                          |
| ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾  | النساء  | ٦     | ١٢٦٦                                 |
| ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾  | النساء  | ٦     | ١٣٢١ - ١٣٩٤<br>١٨٧٤                  |
| ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾  | الجمعة  | ١٠    | ٢٧٣٢                                 |
| ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَمْوَالَهُنَّ الَّتِي بَعَثَ اللَّهُ فِيكُمْ﴾   | الطلاق  | ٦     | ١٥٣٦ - ١٥٤٨<br>١٥٥٠                  |
| ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَمَنَ أَمْنَتَهُ، وَلَيْسَ لِلَّهِ رِبَةُ﴾                                       | البقرة  | ٢٣٨   | ١٢٢٦                                 |
| ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾  | النساء  | ٣     | ٧٩٨                                  |

| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة |
|--|----------|-------|-------------|
| ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ | الممتحنة | ١٠    | ٣٠٠٣        |
| ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾                           | النساء   | ١١    | ٣١٣٨        |
| ﴿فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ﴾                        | النساء   | ١٧٦   | ٣١٣٠        |
| ﴿فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَدْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَنْتُمْ بَعْ أَجُورُهُنَّ﴾         | النساء   | ٢٥    | ٧٨٨         |
| ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾   | المجادلة | ٣     | ٢٩٣٩        |
| ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾  | النساء   | ٩٢    | ٢٩٣٩        |
| ﴿فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾         | النساء   | ٩٢    | ٢٩٣٩        |
| ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَنَ﴾  | الأنبياء | ٧٩    | ٣٢٤١        |
| ﴿فَقَنَّبُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى بَقِيَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾             | الحجرات  | ٩     | ٣٢٩٨        |
| ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾                       | هود      | ٦٥    | ٣٢٥٩        |
| ﴿فَكَرَبَةٍ﴾   | البلد    | ١٣    | ٦٩٠         |
| ﴿فَكَابُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾                               | النور    | ٣٣    | ٢٧٣٢        |
| ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾                                      | المائدة  | ١٠٤   | ١٠١٤        |
| ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾                             | الأنعام  | ١١٨   | ١٠٠٧        |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة   |
|--|---------|-------|---|
| ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾   | الحج    | ٢٨    | ٩٧٣ - ٩٩١   |
| ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾   | البقرة  | ٢٢١   | ٧٤٥   |
| ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾                              | النساء  | ١٤٠   | ٣٣٢٤  |
| ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾   | النساء  | ١٢٩   | ٧٩٨   |
| ﴿فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾   | الأعراف | ١٨٩   | ١٩١٥  |
| ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾   | يونس    | ٣٢    | ٣١٩٦  |
| ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾        | البقرة  | ١٩٤   | ١٣٠٨ - ١٣٠٤<br>٢٠٩٠ - ٢٠٨٩ -<br>٢٠٩٣ - ٢٠٩١ -<br>٢١٢١ - ٢١١٤ -<br>٢١٤٣ - ٢١٣٢ -<br>- ٢١٥٩ - ٢١٤٤ -<br>٢٣١٥ - ٢٢٦٢ |
| ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾      | البقرة  | ١٨١   | ٣٠٦٨  |
| ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ | البقرة  | ٢٠٣   | ٧١١   |

| رقم المسألة                 | الرقم | السورة  | الآية  |
|-----------------------------|-------|---------|--|
| ٦٨٧ - ٤١٩ - ٤١٨             | ١٩٦   | البقرة  | ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ<br>فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا<br>رَجَعْتُمْ ۖ﴾ |
| ١٢٩                         | ١٨٥   | البقرة  | ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ﴾  |
| ٢١١٨ - ٢٠٨٠                 | ١٧٨   | البقرة  | ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَنْبِئْ<br>بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ۖ﴾   |
| ٢٦٢ - ٢٥٩                   | ١٩٦   | البقرة  | ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ۖ﴾   |
| ١٢٥ - ١٠٩                   | ١٨٤   | البقرة  | ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ<br>فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۖ﴾  |
| ٩٢٨ - ١٤٧١ -<br>١٨٦٥ - ١٨٦٠ | ١٩٦   | البقرة  | ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا<br>رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ۖ﴾   |
| ٢٦                          | ٢٤    | المعارج | ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ<br>وَالْمَحْرُومِ ۖ﴾   |
| ٣٣٠٥                        | ٣٦    | النور   | ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا<br>أَسْمُهُ ۖ﴾   |
| ٩٠٩                         | ٢     | التحريم | ﴿فَدَفَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ۖ﴾  |



| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة  |
|--|----------|-------|--|
| ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ | يونس     | ٥٩    | ٩٠٩  |
| ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾   | الأنفال  | ٣٨    | ٢٣٧٦ - ٢٣٨٣ -<br>٢٣٩٢ - ٢٣٩٦                                   |
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾  | البقرة   | ١٨٠   | ١٩١٥ - ١٩٨٨  |
| ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾   | البقرة   | ١٧٨   | ٢٠٩٨ - ٢١٢٨ -<br>٢١٣١ - ٢١٤٨ -<br>٢٢٥٨ - ٢١٠٢ -<br>٢١١٨ - ٢١١٩ |
| ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾  | النساء   | ١٣٥   | ٢٩٠٠ - ١٥٦٣ -<br>٢٣٥٥  |
| ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ﴾   | النساء   | ٢٩    | ١١٠٦   |
| ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ<br>الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾   | المجادلة | ٢٢    | ٣٣٢٤   |
| ﴿ لَا تَحْزَنْمُوا طِيبَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾   | المائدة  | ٨٧    | ٩١٣ - ٣٠٣٢   |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                |
|---|---------|-------|----------------------------|
| ﴿لَا تُضَارَّ وِلْدَةٌ بِوِلْدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوِلْدِهِ ۖ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾  | البقرة  | ٢٣٣   | ١٥٣٦ - ١٥٣٩<br>١٥٤٢ - ١٥٤٤ |
| ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۖ﴾   | البقرة  | ٢٣٦   | ٧٦١ - ٧٩٢                  |
| ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۖ﴾   | النساء  | ١١٤   | ٣٢٠٩                       |
| ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ﴾  | البقرة  | ٢٨٦   | ٩٢٨ - ١٥٤٢                 |
| ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ۖ﴾   | المائدة | ٨٩    | ٨٩٢ - ٨٩٤                  |
| ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ مَحْمِلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ۖ﴾  | الحج    | ٣٣    | ٥٧٦ - ٩٥٤                  |
| ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۖ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۖ﴾ | النساء  | ٧     | ٣١٢٩                       |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة        |
|---|---------|-------|--------------------|
| ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ | البقرة  | ٢٧٣   | ٢٠٠٨               |
| ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾   | الفتح   | ٤     | ٣٣١٥               |
| ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾  | التوبة  | ٩١    | ٣٢٩٨               |
| ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾  | الشورى  | ١١    | ٣٣١٦               |
| ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾   | الطلاق  | ٧     | ١٥٣٦ - ١٥٤٣ - ١٥٤٧ |
| ﴿مُخَلَّفِينَ رُءُوسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾  | الفتح   | ٢٧    | ٦٩٩ - ٣٠٢          |
| ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتِلُوا قَتْلًا تَقْتِيلًا﴾  | الأحزاب | ٦١    | ٢٣٨٤               |
| ﴿مِنَ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾  | المائدة | ٣٢    | ٢٣٨٥               |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة   |
|--|---------|-------|---|
| ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾  | النساء  | ١١    | ٢٧٠٥ - ٢٩٠١ -<br>٣١٦٠   |
| ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾  | البقرة  | ٢٣٧   | ٨٣٧   |
| ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾  | المائدة | ٤٥    | ٢٠٨٠ - ٢١٠٢ -<br>٢١١٥ - ٢١١٦ -<br>٢١١٩ - ٢١٢٧ -<br>٢١٣١ - ٢٣١٥ -<br>٢٣٢٥ - ٢٣٣٤ - |
| ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾   | المائدة | ٩٥    | ٢٥٩ - ٦٥٨ - ٦٨٢<br>٦٨٦ -  |
| ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ﴾                    | الفتح   | ٢٥    | ٤١٨ - ٦٥٨ - ٦٨٢<br>٦٨٦ - ٩٦٠ -  |
| ﴿وَابْتَاعُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ | النساء  | ٦     | ١٦٤١  |
| ﴿وَأَنِ السَّبِيلِ﴾  | التوبة  | ٦٠    | ١٩٧٩  |
| ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾   | البقرة  | ١٩٦   | ١٠٥ - ٩٢٩ -   |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                            |
|---|---------|-------|--|
| ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾  | النور   | ٣٣    | ٢٧٣٣                                   |
| ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾  | البقرة  | ٢٧٥   | ١٠٢٥ - ١٠١٦<br>- ١١٦٥ - ١٠٢٥ -<br>١٠٤٠ |
| ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضْعَةِ﴾  | النساء  | ٢٣    | ٣٢٢٨                                   |
| ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾   | المائدة | ٢     | ٣٣٠ - ٣١٩                              |
| ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ | الأنعام | ٦٨    | ٣٢٩٨                                   |
| ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾  | الأنعام | ١٥٢   | ٨٤٢                                    |
| ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾   | الحج    | ٢٧    | ٩٢٩                                    |
| ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾  | الأحقاف | ١٥    | ٧٥١                                    |
| ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾  | الحج    | ٧٧    | ٣٢١٨                                   |
| ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾   | الأنعام | ١٠٩   | ٨٩٠                                    |
| ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾   | لقمان   | ١٩    | ٣٢٩٦                                   |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة   |
|--|---------|-------|---|
| ﴿وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ ۚ اللَّهُ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ﴾               | الحج    | ٣٦    | ٦٥٧-٦٧٣-٦٧٥<br>-٩٦٠-٦٩٠-<br>٩٨٦   |
| ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ <sup>٤</sup> ﴾   | المائدة | ٤٥    | ٢٠٨٠-٢٠٧٠<br>٢٠٩٠-٢٠٨٩-<br>٢١١٦-٢١١٥-<br>٢١٢٠-٢١١٨-<br>٢١٢٢-٢١٢١-<br>٢١٣٥-٢١٣١-<br>٢١٤١-٢١٣٩-<br>٢١٤٤-٢١٤٣-<br>٢١٥١-٢١٤٨-<br>٢١٥٩-٢١٥٥-<br>٢٢٤٨-٢٢٣٥-<br>٢٢٥٧-٢٢٥٦-<br>٢٣١٥-٢٢٥٨-<br>٢٣٣٢-٢٣١٥-<br>-٢٣٣٤- |
| ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَأْخُذْنَ بِالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ | التوبة  | ١٠٠   | ٣٣١٣  |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة   |
|--|---------|-------|---|
| ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾   | المعارج | ٢٤    | ٢٥٩٣  |
| ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾   | الأنفال | ٧٣    | ٢٣١٨  |
| ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ | الفرقان | ٦٨    | ٢٠٥٠  |
| ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾                          | النور   | ٤     | ٢٤٣٠ - ٢٤١٥<br>٢٥٠٠   |
| ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾  | المائدة | ٣٨    | ٢٥٣٩ - ٢١٥٩<br>٢٥٩٠ - ٢٥٦٢ -<br>٢٥٩٣ - ٢٥٩٢ -<br>٢٦١٠ - ٢٦٠٧ -<br>٢٦١٥ - ٢٦١٢ |
| ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾  | البقرة  | ١٧٨   | ٢١٢٣  |
| ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾  | المائدة | ٤٥    | ٢٢٥٦ - ٢١٥٥<br>٢٢٥٨   |
| ﴿وَالَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾            | الطلاق  | ٤     | ٧٤٦   |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                |
|---|---------|-------|----------------------------|
| ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾   | المائدة | ٥     | ٧٧٥                        |
| ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾   | التوبة  | ٧١    | ٣١٥٩                       |
| ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾                | البقرة  | ٢٣٣   | ١٥٣٦ - ١٥٤٧<br>٢٥٢١        |
| ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾  | النساء  | ٢٥    | ٧٧٩                        |
| ﴿وَأِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَنْعُكُمْ لَهُ أُخْرَى﴾   | الطلاق  | ٦     | ١٥٣٦                       |
| ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾                                  | النساء  | ٣٥    | ٨٥٥                        |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾  | البقرة  | ٢٨٠   | ١٥٧٤ - ١٥٦١                |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ | النساء  | ١٣    | ٣١٣٩ - ٣١٣٩<br>٣١٥٩ - ٣١٤٥ |



| الآية   | السورة     | الرقم | رقم المسألة                                   |
|---|------------|-------|---|
| ﴿وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾             | الطلاق     | ٦     | ٨٥١ - ١٥٥٠ -<br>٢٤٧١                          |
| ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾            | النور      | ٣٢    | ٧٤٥   |
| ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾  | الشعراء    | ٢٢٦   | ٢٤٦١  |
| ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾                                     | الإسراء    | ٣٤    | ٩١٨   |
| ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾                     | الأَنْفَال | ٧٥    | ٣١٢٩  |
| ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾   | الأنعام    | ٦     | ٢٨٧٥  |
| ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ | المائدة    | ٢     | ١١٧٨ - ١٢٨٠ -<br>١٣١٤ - ١٦٤١ -<br>٣٢٠٩ - ٣٢١٠ |
| ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾   | الشورى     | ٤٠    | ١٣٠٤ - ١٣٠٨ -<br>٢٠٩١                         |
| ﴿وَحَلَّلْتُ آبَائَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾   | النساء     | ٢٣    | ٧٦٦ - ٧٦٩                                     |
| ﴿وَحَمَلُهُ، وَفَضْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾  | الأحقاف    | ١٥    | ٢٥٢١  |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                     |
|---|---------|-------|---------------------------------|
| ﴿وَرَبِّيبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ<br>مِنْ فَسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾   | النساء  | ٢٣    | ٧٦٦-٣١٧-٤٧<br>١٥٣٥-             |
| ﴿وَرَقِيلُ الْقُرْءَانِ تَرْبِيلاً﴾   | المزمل  | ٤     | ٣٢٦٦                            |
| ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ<br>وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾   | المائدة | ٥     | ٩٦٨                             |
| ﴿وَعَايَشُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾  | النساء  | ١٩    | -١٥٣٦-٧٨٢<br>١٥٣٩-١٥٣٦<br>١٥٤٧- |
| ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى<br>الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ<br>كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ | البقرة  | ٣١    | ٣٢٤٢                            |
| ﴿وَعَلَى الْوُلُودِ لَهُ رِزْقُهُمْ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾   | البقرة  | ٢٣٣   | -٨٠٦-٧٨٤<br>١٥٥١-١٥٤٣           |
| ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾  | البقرة  | ٢٣٣   | ١٥٥١                            |
| ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾   | التوبة  | ٦٠    | ١٩٧٣                            |
| ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۖ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۚ تَكَادُ السَّمَوَاتُ<br>يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ﴾                                 | مريم    | ٨٨    | ٢٨٧٥                            |

| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة |
|--|----------|-------|-------------|
| ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾                    | الأنبياء | ٢٦    | ٢٨٧٥        |
| ﴿وَقَرَنَ فِي يُونُسَ كَنَّا وَلَا تَبْرَحْ تَبْرِجَ الْجَهْلِيَّةِ الْأُولَى﴾                   | الأحزاب  | ٣٣    | ٣٢٦٧        |
| ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾                                  | الأنعام  | ١٢١   | ١٠٠٧        |
| ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ﴾ | الإسراء  | ٢٩    | ٩١٠         |
| ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾                                | هود      | ١١٣   | ٣٣٢٤        |
| ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمْ النَّارُ﴾                                | هود      | ١١٣   | ٣٢٩٨        |
| ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾   | الأنعام  | ١٦٤   | ٢٢٩١        |
| ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ لَئِنْ لَمْ يَنْجِبِ الْمُسْرِفِينَ﴾                                      | الأنعام  | ١٤١   | ٢٠٠٩        |
| ﴿وَلَا تَقْطِعْ مِنْهُمْ لِيُنْفَذَ أَوْكُفُّوا﴾   | الانسان  | ٢٤    | ٥٧١         |
| ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾                                      | البقرة   | ١٩٠   | ٢٥٣٢        |
| ﴿وَلَا نَقُولُ لِنَأْتِيَ بِغَيْرِ مَا نَقُولُ﴾<br>(٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾             | الكهف    | ٢٣    | ٨٩٨         |

| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة                                   |
|--|---------|-------|---|
| ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾  | البقرة  | ٢٨٣   | ٢٤٢٥  |
| ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾   | الأنعام | ١٦٤   | ١٤٣٥  |
| ﴿وَلَا تَتَسَنَّسْ فِي سَبِيلِكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾  | القصص   | ٧٧    | ٩١٠   |
| ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾  | البقرة  | ٢٢١   | ٧٤٥   |
| ﴿وَلَا تُنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾   | النساء  | ٢٢    | ٧٦٦ - ٧٦٩                                     |
| ﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾  | الإسراء | ٢٣    | ٣١٨٠  |
| ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾                             | النساء  | ٥     | ١٦٤١ - ١٢٩٤<br>- ١٦٤١ - ١٦٤٨ -<br>٣٠١٤ - ٢٩٢٣ |
| ﴿وَلَا يَحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الذِّبِّ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ | التوبة  | ٢٩    | ٢٨٦٧  |
| ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾                 | البقرة  | ٢٢٨   | ٢٢٦١  |
| ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾  | النور   | ٣١    | ٣٢٧٩  |

| الآية  | السورة   | الرقم | رقم المسألة                  |
|--|----------|-------|------------------------------|
| ﴿وَلَا يُؤَيَّهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾   | النساء   | ١١    | ٣١٣٦ - ٣١٣٨                  |
| ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ نَظُرُونَ﴾  | آل عمران | ١٤٣   | ١٩٨٨ - ١٩١٥                  |
| ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾  | البقرة   | ١٧٩   | ٢٠٤٣ - ٢٠٥٢ -<br>٢٠٨٠ - ٢١٠٨ |
| ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن كُنَّ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ﴾   | النساء   | ١٢    | ٣١٣٤                         |
| ﴿وَلَكِن يُّؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَنَ كُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ | المائدة  | ٨٩    | ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٦ -<br>٩٠٨ -   |
| ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾  | الأعراف  | ١٨٠   | ٣٢٣١                         |
| ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾  | البقرة   | ٢٣٨   | ١٢٠٠ - ١٢٢٦                  |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة |
|---|---------|-------|-------------|
| ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾               | النساء  | ١٢    | ٣١٣٥        |
| ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾   | البقرة  | ٢٢٨   | ٧٨٢         |
| ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾  | الأنعام | ٢٨    | ٣٣٢٤        |
| ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾  | الأنفال | ٢٣    | ٣٣٢٤        |
| ﴿وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾  | الكهف   | ٣٩    | ٣٢٩٢        |
| ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ هَلَكَ مِنْ صَوْمِعٍ وَبَيْعٍ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ | الحج    | ٤٠    | ٣٣٠٥        |
| ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾  | الأحزاب | ٥     | ٢١٦٩        |
| ﴿وَلَيْسَ هَذَا عَذَابٌ يُطَافُ بِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾   | النور   | ٢     | ٢٤٠٦        |
| ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾   | الحج    | ٢٩    | ٩٣١         |
| ﴿وَمَا تَرِيدُنَّ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾   | القصاص  | ١٩    | ١٥٣٩        |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                                   |
|---|---------|-------|---|
| ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾                       | المائدة | ٤     | ١٠١٣-٩٩٦-١٠٠٠                                 |
| ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِلَّا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾  | البقرة  | ١٠٢   | ٢٣٧٨  |
| ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾   | لقمان   | ٦     | ٣١٩٦  |
| ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾  | البقرة  | ٩٧    | ٢١٥٩  |
| ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾   | الإسراء | ٣٣    | ٢٠٤٧-٢٠٥١<br>٢٠٩٨-٢٠٥٢-<br>٢١٢٣-٢١٢٨-<br>٢١٣٧ |
| ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾  | النساء  | ٩٢    | ٦٩٠-٢١٩١-<br>٢٣٦٤-٢٣٦٥-<br>٢٣٦٧-              |
| ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾  | النساء  | ٦     | ١٢٨٥  |
| ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ مِنْ فَنِيِّتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ | النساء  | ٢٥    | ٧٧٧   |

| الآية   | السورة   | الرقم | رقم المسألة                             |
|---|----------|-------|---|
| ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ شَعْبِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾  | الحج     | ٣٢    | ٧٣٠ - ٧٤٤<br>٣٢٠٣ - ٣٢٥٨<br>٣٢٨٠ - ٣٣٠٦ |
| ﴿وَوَرِّثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾   | النساء   | ١١    | ٣١٣٧ - ٣١٥٩                             |
| ﴿وَيَتَّبِعْ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾  | النساء   | ١١٥   | ٣٣١٣                                    |
| ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (١٤) أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾                                       | المجادلة | ١٤    | ٨٩٤                                     |
| ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي آيَاتِهِ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ أَلَا نَعْمَرُ فَكُلُوا مِنْهَا﴾              | الحج     | ٢٨    | ٦٩٣ - ٩٧٢ - ٩٨١<br>-                    |
| ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾   | المدثر   | ٣١    | ٣٣١٥                                    |
| ﴿وَيَسْتَنْشِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ لِحَقِّ﴾  | يونس     | ٥٣    | ١٤٣٤                                    |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَسَتْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاسْتَبَوْهُ﴾                                       | البقرة   | ٢٨٢   | ١٠٦٦                                    |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ | الجمعة   | ٩     | ١١٦٢                                    |



| الآية  | السورة  | الرقم | رقم المسألة  |
|--|---------|-------|--|
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾  | البقرة  | ١٨٣   | ١٢٩  |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾  | البقرة  | ١٧٨   | ٢٠٨٠   |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾   | النساء  | ١٣٥   | ٥٩ - ٥٠  |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا﴾  | المائدة | ٨٧    | ٩٠٩  |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ | المائدة | ٩٥    | ٣١٧ - ٣١٦ - ٤٧<br>- ٦٧٢ - ٣٢٣ -<br>٩٢٠ - ٩٥٤ - ٩٦٠<br>٢٣٦٤ - ٩٨٦ - |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبِئْسَ اللَّهُ بِشَىءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾   | المائدة | ٩٤    | ٩٩٦  |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾   | الحج    | ٥     | ٢٦٥٨   |

| الآية   | السورة   | الرقم | رقم المسألة |
|---|----------|-------|-------------|
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾                                    | الحجرات  | ١٣    | ٨٠٣         |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾   | التوبة   | ٧٣    | ٢٣٨٤        |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبِيبِهِنَّ ذَلِكَ آدَمُ أَنْ يَعْرِفَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾                                 | الأحزاب  | ٥٩    | ٣٢٤٩        |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنْ مِمَّا مَرَضَاتُ أَزْوَاجِكَ﴾  | التحريم  | ١     | ٩٠٩         |
| ﴿يَبْقَىٰ أَقَمِ الصَّلَاةَ وَامْرَأَ بِالْمَعْرُوفِ وَآنِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾  | لقمان    | ١٧    | ٣٢٩٦        |
| ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ | ص        | ٢٦    | ٢٣٩٧        |
| ﴿يَعْرِيمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾  | آل عمران | ٤٢    | ٢٦          |

| الآية   | السورة  | الرقم | رقم المسألة                                   |
|---|---------|-------|---|
| ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ | النساء  | ١١    | ٢٢٨١-٢٧٥٨<br>٣١٢٩-٣١٢٩-<br>٣١٣٠-٣١٣١-<br>٣١٥٧ |
| ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا﴾   | الإنسان | ٧     | ٩٣١   |



## فهرس المسائل

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٩     |             | كتاب الزكاة   |
| ٦٩     | ح ١ - ٢     | ما زاد على نصاب الذهب والفضة، هل فيه عفو                |
| ٧٠     | ح ٣         | فيمن استفاد مالاً خلال الحول                            |
| ٧٠     | ح ٤         | فيمن استفاد مالين في وقتين مختلفين في حول واحد          |
| ٧١     | ح ٥         | ربح المال مضموم إلى أصله ويزكى لحوله                    |
| ٧٣     | ح ٦         | في تبديل النصاب   |
| ٧٥     | ١           | مسألة: حول ربح التجارة                                  |
| ٧٥     | ٢           | مسألة: زكاة الدين إذا وهبه الدائن للمدين بعد حلول الحول |
| ٧٦     | ٣           | مسألة: اشتراط كون الثمن عيناً في زكاة العروض            |
| ٧٧     | ٤           | مسألة: زكاة التاجر المدير                               |
| ٧٩     | ٥           | مسألة: زكاة التاجر غير المدير                           |
| ٧٩     | ٦           | مسألة: بيع العروض ثم شراء غيرها                         |
| ٨٠     | ٧           | مسألة: لا زكاة على العروض إن كانت لغير التجارة          |
| ٨٠     | ٨           | مسألة: من اشترى عبداً للتجارة، لكنه كان يخدمه، ثم باعه  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٨١     | ٩           | مسألة: لو اشترى العرض للتجارة، ثم غير نيته للقنية، ثم باعه بعد سنين           |
| ٨٢     | ١٠          | مسألة: لو اشترى العرض للقنية، ثم أراد بيعه، ثم حبسه سنين، ثم باعه             |
| ٨٢     | ١١          | مسألة: زكاة فوائد الغلات  |
| ٨٣     | ١٢          | مسألة: حال الحول على مال فاشترى به سلعة قبل إخراج الزكاة فربح                 |
| ٨٤     |             | باب ضمان الزكاة   |
| ٨٤     | ١٣          | مسألة: تعجيل الزكاة   |
| ٨٧     | ١٤          | مسألة: ضمان الزكاة إذا هلك قبل وصولها لمستحقها                                |
| ٨٩     | ١٥          | مسألة: التفريط في أداء الزكاة لا يسقط حكمها                                   |
| ٨٩     | ١٦          | مسألة: كيفية خراج الزكاة التي مضت عليها سنين                                  |
| ٩٠     | ١٧          | مسألة: زكاة اللقطة والوديعة   |
| ٩١     | ١٨          | مسألة: زكاة المال المغصوب   |
|        |             | باب ما لا يُضمَّن من الزكاة   |
| ٩٢     | ١٩          | مسألة: لا زكاة في مال دُفِعَ لتفرقة على مستحقه، فحال عليه حول آخر قبل التفرقة |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٩٢     | ٢٠          | مسألة: وقت وجوب الزكاة على العبد الذي يعتق أو الكافر الذي يسلم |
| ٩٣     | ٢١          | مسألة: زكاة المال المفقود                                      |
| ٩٣     | ٢٢          | مسألة: إخراج القيمة في الزكاة                                  |
| ٩٦     | ٢٣          | مسألة: من أعطى مالا إلى رجل ليأكل ربحه، فلا زكاة فيه           |
| ٩٦     | ٢٤          | مسألة: موضع إخراج الزكاة                                       |
| ٩٧     | ٢٥          | مسألة: نقل الزكاة من بلد إلى بلد                               |
| ٩٧     |             | باب زكاة أموال اليتامى   |
| ٩٧     | ٢٦          | مسألة: زكاة أموال الصغار                                       |
| ١٠٢    | ٢٧          | مسألة: زكاة الحلي إذا كان تبعا للعروض                          |
| ١٠٣    | ٢٨          | مسألة: زكاة الحلي المتخذ للبس أو الأجرة                        |
| ١٠٧    | ٢٩          | مسألة: زكاة اللؤلؤ والجوهر والعنبر                             |
| ١٠٨    |             | باب زكاة المعادن والركاز                                       |
| ١٠٨    | ٣٠          | مسألة: زكاة المعادن  |
| ١١١    | ٣١          | مسألة: زكاة معادن البحر  |
| ١١١    | ٣٢          | مسألة: زكاة التماثيل الموجودة في البحر                         |
| ١١١    | ٣٣          | مسألة: زكاة الذهب الموجود في المعادن                           |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١١٢    | ٣٤          | مسألة: مؤنة استخراج المعدن لا اعتبار لها في الزكاة   |
| ١١٣    | ٣٥          | مسألة: حكم الركاز  |
| ١١٥    |             | زكاة الماشية   |
| ١١٥    | ٣٦          | مسألة: نصاب زكاة الإبل ومقدارها  |
| ١٢٢    |             | زكاة الغنم   |
| ١٢٢    | ٣٧          | مسألة: نصاب زكاة الغنم ومقدارها  |
| ١٢٣    |             | زكاة البقر   |
| ١٢٣    | ٣٨          | مسألة: نصاب زكاة البقر ومقدارها  |
| ١٢٦    | ٣٩          | مسألة: زكاة الأوقاص  |
| ١٢٦    | ٤٠          | مسألة: زكاة الماشية إذا اجتمع فيها سنان  |
| ١٢٧    |             | باب زكاة الخلطاء   |
| ١٢٧    | ٤١          | مسألة: اشتراط النصاب في الخلطة   |
| ١٣٢    | ٤٢          | مسألة: بأي شيء تحصل الخلطة   |
| ١٣٣    | ٤٣          | مسألة: زكاة الخليط إذا كان له ماشية بموضع آخر  |
| ١٣٤    | ٤٤          | مسألة: اشتراط النصاب في الخلطة   |
| ١٣٤    | ٤٥          | مسألة: لو أخذ الساعي شاة من خلطاء لم تبلغ خلطتهم النصاب، ولو بلغت ولكن كان نصيب كل منهم دون النصاب |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٣٥    | ٤٦          | مسألة: لا يشترط في مدة الخلطة أن تكون حولاً                                     |
| ١٣٦    |             | زكاة العوامل  |
| ١٣٦    | ٤٧          | مسألة: اشتراط السوم في زكاة الماشية   |
| ١٤٠    | ٤٨          | مسألة: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع |
| ١٤١    | ٤٩          | مسألة: زكاة ماشية الرجل إذا كانت في بلدان شتى                                   |
| ١٤١    | ٥٠          | مسألة: لا يقسم الساعي المال ثلاثة أصناف - إذا اجتمعت الضأن والمعز في المال      |
| ١٤٣    | ٥١          | مسألة: حول نتاج الماشية   |
| ١٤٥    | ٥٢          | مسألة: حول الماشية المستفادة إذا ضمت إلى نصاب أو إلى غير نصاب                   |
| ١٤٦    | ٥٢          | مسألة: حول الذَّهَب المستفاد إذا ضم إلى نصاب أو إلى غير نصاب                    |
| ١٤٧    | ٥٣          | مسألة: مقدار الزكاة في الماشية يكون وقت عد الساعي لها، لا ما قبلها ولا ما بعدها |
| ١٤٩    | ٥٤          | مسألة: زكاة الماشية إذا تصدق صاحبها بلبنها وأولادها                             |
| ١٥٠    | ٥٥          | مسألة: الدين لا يمنع زكاة الماشية   |
| ١٥٠    | ٥٦          | مسألة: إذا نقص نصاب الماشية في أثناء الحول ثم كمل                               |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٥١    | ٥٧          | مسألة: الزكاة في ماشية العبد  |
| ١٥١    | ٥٨          | مسألة: استحلاف الناس على الزكاة   |
| ١٥٢    | ٥٩          | مسألة: نوع الماشية التي تؤخذ في الزكاة  |
| ١٥٤    | ٦٠          | مسألة: الزكاة في الماشية إذا اشتراها للتجارة وحال عليها<br>الحول قبل بيعها                          |
| ١٥٥    | ٦١          | مسألة: ليس في زكاة الزروع حول   |
| ١٥٦    | ٦٢          | مسألة: زكاة الفواكه والبقول   |
| ١٦٢    | ٦٣          | مسألة: زكاة الزيتون والجلجلان وحب الفجل، وما كان<br>الغرض منها في الأغلب زيتها                      |
| ١٦٣    | ٦٤          | مسألة: لو اشترى الزرع للتجارة ثم أثمر قبل مرور الحول  |
| ١٦٤    | ٦٥          | مسألة: من اشترى حائطاً للتجارة، وجبت الزكاة في الزروع،<br>وفي المال المستفاد منه إذا حال عليه الحول |
| ١٦٥    | ٦٦          | مسألة: الطعام الذي لم يزرع للتجارة، لا تجب فيه زكاة<br>العروض                                       |
| ١٦٥    | ٦٧          | مسألة: يضم زرع الرجل الواحد بعضه إلى بعض إذا كان في<br>أرض مفترقة                                   |
| ١٦٦    | ٦٨          | مسألة: اشتراط بلوغ النصاب في زكاة الشركاء في الحوائط<br>والزرع                                      |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: وجوب الخراج لا يسقط الزكاة                   | ٦٩          | ١٦٧    |
| مسألة: زكاة الزرع تجب إذا تنهى صلاحه                | ٧٠          | ١٦٨    |
| زكاة الفطر  |             | ١٦٩    |
| مسألة: على من تجب زكاة الفطر                        | ٧١          | ١٦٩    |
| مسألة: مقدار زكاة الفطر                             | ٧١          | ١٧١    |
| مسألة: إخراج القيمة في زكاة الفطر                   | ٧١          | ١٧٢    |
| مسألة: حكم الزيادة على الصاع في زكاة الفطر          | ٧١          | ١٧٢    |
| مسألة: وقت إخراج زكاة الفطر                         | ٧١          | ١٧٣    |
| مسألة: حكم زكاة الفطر على أهل البادية               | ٧٢          | ١٧٥    |
| مسألة: تنقية الطعام المخرج في زكاة الفطر مما يخالطه | ٧٣          | ١٧٦    |
| مسألة: زكاة الفطر على المسافر                       | ٧٤          | ١٧٧    |
| مسألة: وجوب زكاة الفطر على من فرط في إخراجها        | ٧٥          | ١٧٧    |
| مسألة: إخراج القيمة في زكاة الفطر                   | ٧٦          | ١٧٧    |
| مسألة: نوع الطعام المخرج في زكاة الفطر              | ٧٧          | ١٧٨    |
| مسألة: لا يخرج في زكاة الفطر ما ليس بقوت            | ٧٨          | ١٧٩    |
| مسألة: إعطاء حارس الزكاة أجره منها                  | ٧٩          | ١٧٩    |
| مسألة: نوع الطعام المخرج في زكاة الفطر              | ٨٠          | ١٨٠    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٨١    | ٨١          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن اليتيم                              |
| ١٨١    | ٨٢          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن المولود يوم الفطر                   |
| ١٨٢    | ٨٣          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن الميت يوم الفطر                     |
| ١٨٢    | ٨٤          | مسألة: زكاة الفطر على من أسلم يوم الفطر                        |
| ١٨٣    | ٨٥          | مسألة: الأضحية على من أسلم يوم النحر                           |
| ١٨٣    | ٨٦          | مسألة: زكاة الفطر عن العبد المملوك نصفه                        |
| ١٨٥    | ٨٧          | مسألة: على من تجب زكاة الفطر عن العبد المشري قبل الفطر أو بعده |
| ١٨٦    | ٨٨          | مسألة: وجوب إخراج الزكاة عمن يموئهم الرجل                      |
| ١٨٦    | ٨٨          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن المكاتب والآبق                      |
| ١٨٦    | ٨٨          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن عبيد العبيد                         |
| ١٨٦    | ٨٨          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن الأجير                              |
| ١٨٧    | ٨٨          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن عبيد زوجته                          |
| ١٨٨    | ٨٩          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن الوالدين                            |
| ١٨٩    | ٩٠          | مسألة: إخراج زكاة الفطر عن الزوجة التي لم يين بها              |
| ١٨٩    |             | باب عشور أهل الذمة   |
| ١٨٩    | ٩١          | مسألة: وجوب الجزية على رجال أهل الذمة                          |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: وجوب الجزية على نساء وصبيان أهل الذمة  | ٩١          | ١٨٩    |
| مسألة: لا تجب الزكاة على أهل الذمة  | ٩١          | ١٨٩    |
| مسألة: وجوب العشر على أهل الذمة إذا تجروا من بلد إلى بلد                            | ٩١          | ١٩٠    |
| مسألة: تخفيف العشر على أهل الذمة إذا تجروا إلى مكة والمدينة خاصة                    | ٩١          | ١٩٠    |
| مسألة: وجوب العشر على أهل الذمة في كل مرة يتجرون فيها                               | ٩٢          | ١٩٤    |
| مسألة: لا يجب العشر على أهل الذمة طريق عودتهم لبلدهم وإن تجروا                      | ٩٣          | ١٩٥    |
| مسألة: يجب العشر على عبيد أهل الذمة إذا تجروا بين بلدان المسلمين                    | ٩٤          | ١٩٥    |
| مسألة: من قدم للتجارة في بلاد المسلمين ولم يشتر، لم يؤخذ منه العشر                  | ٩٥          | ١٩٦    |
| مسألة: يجب العشر على أهل الذمة الذين يسكنون في دار الحرب إذا تجروا في بلاد المسلمين | ٩٦          | ١٩٧    |
| باب قسَمِ الصَّدَقَاتِ  |             | ١٩٧    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: لا يجب تقسيم الزكاة أثماناً، ويجوز إعطاء صنف دون صنف | ٩٧          | ١٩٧    |
| كتاب الصيام   |             | ٢٠٣    |
| مسألة: عدد الشهود على ثبوت الشهر                            | ٩٨          | ٢٠٣    |
| مسألة: لو ثبت رمضان نهارة                                   | ٩٩          | ٢١١    |
| مسألة: حكم صلاة العيد لو ثبت شوال نهارة                     | ٩٩          | ٢١١    |
| مسألة: رؤية هلال شوال نهارة                                 | ١٠٠         | ٢١٣    |
| مسألة: الفرق بين رؤية المنفرد لهلال رمضان وهلال شوال        | ١٠١         | ٢١٤    |
| مسألة: رؤية هلال رمضان نهارة                                | ١٠٢         | ٢١٥    |
| مسألة: من صام تطوعاً وثبت أن يومه من رمضان                  | ١٠٣         | ٢١٦    |
| مسألة: من علم بثبوت الشهر بعد أن أفطر، لكنه لم يأكل         | ١٠٤         | ٢١٦    |
| مسألة: لا يصح الصوم بدون نية                                | ١٠٥         | ٢١٧    |
| مسألة: يجزئ في رمضان نية واحدة عن جميع الشهر                | ١٠٥         | ٢١٨    |
| مسألة: آخر وقت النية في الصوم                               | ١٠٥         | ٢١٩    |
| مسألة: النفل يلزم بالشروع فيه                               | ١٠٥         | ٢٢١    |
| مسألة: حكم الصوم بنية مشروطة                                | ١٠٦         | ٢٢٦    |
| مسألة: آخر وقت النية للصوم                                  | ١٠٧         | ٢٢٦    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٢٨    | ١٠٨         | مسألة: حكم صيام آخر يوم من شعبان  |
| ٢٣١    | ١٠٨         | مسألة: من صام آخر شعبان بنية الاحتياط لرمضان  |
| ٢٣٢    | ١٠٨         | مسألة: حكم صوم يوم الشك   |
| ٢٣٣    | ١٠٩         | مسألة: حكم الصوم في السفر   |
| ٢٣٤    | ١٠٩         | مسألة: استحباب صوم رمضان للمسافر  |
| ٢٣٥    | ١١٠         | مسألة: استحباب صوم رمضان للمسافر إذا علم أنه يدخل بلده أول النهار                       |
| ٢٣٦    | ١١١         | مسألة: فطر المسافر إذا خرج من بلده صائماً   |
| ٢٣٦    | ١١٢         | مسألة: يجوز للمسافر المفطر الأكل والشرب، وإن وافى امرأته وقد طهرت من حیضها فله أن يصيها |
| ٢٣٧    | ١١٢         | مسألة: من أفطر بدون عذر، فلا يجوز له الأكل بعد ذلك في وقت الصوم                         |
| ٢٣٧    | ١١٣         | مسألة: حكم فطر المسافر، لو أصبح يومه صائماً   |
| ٢٣٩    | ١١٤         | مسألة: متى يصبح المسافر مقيماً ولا يحل له الفطر   |
| ٢٤٠    | ١١٥         | مسألة: حكم فطر المسافر قبل خروجه من بلده  |
| ٢٤٢    | ١١٦         | مسألة: ضابط السفر الذي يجوز فيه الفطر   |
| ٢٤٣    | ١١٧         | مسألة: النفل لا يلزم بالشروع للمسافر  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٤٤    | ١١٨         | مسألة: لزوم النفل بالشروع                          |
| ٢٤٥    | ١١٩         | مسألة: لا فرق بين حكم المسافر في البر والبحر       |
| ٢٤٦    | ١٢٠         | مسألة: المسافر يفطر ويقدم على أهله بعد الفجر       |
| ٢٤٦    | ١٢١         | مسألة: حكم من أفطر وهو يظن جواز الفطر له           |
| ٢٤٦    | ١٢٢         | مسألة: وصال الصائم                                 |
| ٢٤٧    | ١٢٣         | مسألة: حكم السواك للصائم                           |
| ٢٤٩    | ١٢٤         | مسألة: حكم القبلة والمباشرة للصائم                 |
| ٢٥١    | ١٢٥         | مسألة: أكل الصائم وشربه ناسياً                     |
| ٢٥٤    | ١٢٦         | مسألة: أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع                |
| ٢٥٦    | ١٢٧         | مسألة: أكل الصائم بقايا الطعام بين أسنانه          |
| ٢٥٦    | ١٢٨         | مسألة: يستحب قضاء رمضان متتابعاً                   |
| ٢٥٦    | ١٢٩         | مسألة: قضاء من أسلم في رمضان                       |
| ٢٥٧    | ١٣٠         | مسألة: الحجامة للصائم                              |
| ٢٦١    | ١٣١         | مسألة: حكم القيء للصائم                            |
| ٢٦٣    | ١٣٢         | مسألة: حكم القلس للصائم                            |
| ٢٦٤    | ١٣٣         | مسألة: التفريط في قضاء رمضان حتى يدخل رمضان التالي |
| ٢٦٦    | ١٣٤         | مسألة: من مات وعليه قضاء من رمضان                  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٦٧    | ١٣٥         | مسألة: من أفطر متعمداً بجماع                                     |
| ٢٦٨    | ١٣٥         | مسألة: من أفطر بغير عذر بغير جماع                                |
| ٢٧٣    | ح ٧         | أقل الاعتكاف   |
| ٢٧٤    | ح ٨         | اشتراط المسجد للاعتكاف   |
| ٢٧٤    | ح ٩         | اشتغال المصلي بمجالس العلم والبيع والشراء                        |
| ٢٧٤    | ح ١٠        | دخول المعتكف المعتكف   |
| ٢٧٥    |             | كتاب الحج  |
| ٢٧٥    |             | باب ما جاء في الحج   |
| ٢٧٥    | ١٣٦         | مسألة: من أراد أن يهل بالحج من المدينة، أيعتسل من ذي الحليفة؟    |
| ٢٧٦    | ١٣٧         | مسألة: لا بأس لمن اغتسل بالمدينة أن يلبس ثيابه حتى الإحرام       |
| ٢٧٦    | ١٣٨         | مسألة: يستحب الإحرام بالبياض                                     |
| ٢٧٧    | ١٣٩         | مسألة: إذا ركع خرج   |
| ٢٧٧    | ١٤٠         | مسألة: الراكب يحرم حين تستوي به راحلته والماشي إذا أخذ بالمشي    |
| ٢٧٧    | ١٤١         | مسألة: يستحب الإحرام على إثر نافلة، وإن أحرم على إثر مكتوبة أجزأ |



| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: ليس في الركوع قبل الإحرام وقت  | ١٤٢         | ٢٧٨    |
| مسألة: من أتى الميقات في غير وقت صلاة فليقم حتى يجيء وقت الصلاة                     | ١٤٣         | ٢٧٨    |
| مسألة: من أهل من الجحفة فالوادي مهل كله ويستحب أن يحرم من أوله                      | ١٤٤         | ٢٧٨    |
| مسألة: ميقات أهل الشام ومصر الجحفة وإن آخروا بذئ الحليفة الإحرام إلى الجحفة فلا بأس | ١٤٥         | ٢٧٨    |
| مسألة: يستحب لأهل المشرق أن يحرموا من ذي الحليفة إذا مروا بها                       | ١٤٦         | ٢٧٩    |
| مسألة: من مر بميقاته وهو مريض فليحرم ولا يؤخر                                       | ١٤٧         | ٢٧٩    |
| مسألة: من أهل قبل الميقات فلا بأس به، ويكره لمن قارب الميقات أن يهل قبله            | ١٤٨         | ٢٧٩    |
| مسألة: من كان منزله دون المواقيت إلى مكة، فليحرم من منزله أو مسجده                  | ١٤٩         | ٢٨٠    |
| مسألة: من كان منزله بمنى أو عرفة فليهل من منزله                                     | ١٥٠         | ٢٨٠    |
| مسألة: من كان منزله حذاء الميقات فليهل من منزله                                     | ١٥١         | ٢٨٠    |
| مسألة: يحرم أهل مكة من المسجد   | ١٥٢         | ٢٨٠    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٨١    | ١٥٣         | مسألة: من كان بمكة من غير أهلها، فإن أحب أن يخرج إلى ميقات بلده فله ذلك وإن أحرم بمكة أجزأه |
| ٢٨١    | ١٥٤         | مسألة: لا يؤخر أهل مكة الإحرام عن هلال ذي الحجة إلى يوم التروية                             |
| ٢٨١    | ١٥٥         | مسألة: حكم من تعدى الميقات ولم يحرم   |
| ٢٨٢    | ١٥٦         | مسألة: من تعدى الميقات يريد دخول مكة حلالاً ثم بدا له أن يحرم                               |
| ٢٨٢    | ١٥٧         | مسألة: من جاوز الميقات لحاجة وهو حلال، ثم بدا له أن يعتمر                                   |
| ٢٨٣    | ١٥٨         | مسألة: الهدي الواجب على الذي يجاوز الميقات بدون إحرام                                       |
| ٢٨٣    | ١٥٩         | مسألة: لا يهل أحد بالحج في غير أشهر الحج، ومن فعل لزمه                                      |
| ٢٨٣    | ١٦٠         | مسألة: يستحب أن لا يسمي في إحرامه حجة أو عمرة وإنما ينويه بقلبه                             |
| ٢٨٤    | ١٦١         | مسألة: من أراد أن يحج عن رجل وهو مكة، فليهل من ميقات ذلك الرجل، وإن أهل من مكة أجزأ         |
| ٢٨٥    | ١٦٢         | مسألة: من أراد الحج فأخطأ فقرن، فلا شيء عليه، وذلك إلى نيته                                 |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٨٥    | ١٦٣         | مسألة: من قرن فليقل: لبيك بحجة وعمره   |
| ٢٨٥    | ١٦٤         | مسألة: لا ينبغي لأحد أن يحرم بحج أو عمره ثم يقيم ببلده مهلاً بها دون أن يخرج       |
| ٢٨٦    | ١٦٥         | مسألة: تغتسل الحائض لإحرامها   |
| ٢٨٦    | ١٦٥         | مسألة: تحرم الحائض من فناء مسجد ذي الحليفة   |
| ٢٨٦    | ١٦٥         | مسألة: إن كانت الحائض بذى الحليفة فإنها تحرم ولا تؤخر إلى الجحفة رجاء أن تطهر      |
| ٢٨٦    | ١٦٥         | مسألة: تحرم الحائض في ثياب طاهرة   |
| ٢٨٦    | ١٦٦         | مسألة: لا بأس أن تمتشط الحائض بحناء ليس فيه طيب، ويستحب أن يكون قبل الغسل          |
| ٢٨٦    |             | باب ما جاء في رفع الصوت بالإهلال   |
| ٢٨٦    | ١٦٧         | مسألة: لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في مساجد الجماعات، إلا مسجد منى والمسجد الحرام |
| ٢٨٧    | ١٦٧         | مسألة: تسمع المرأة نفسها ولا ترفع صوتها بالإهلال                                   |
| ٢٨٧    | ١٦٨         | مسألة: التلبية تكون على كل شرف ودبر كل صلاة، وليس عليه عند انضمام الرفاق           |
| ٢٨٨    | ١٦٩         | مسألة: يلي الرجل في منزله  |
| ٢٨٨    | ١٧٠         | مسألة: ليس للتلبية وقت ولكن على قدر الطاقة   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٨٨    | ١٧٠         | مسألة: يرفع صوته بالا هلال خلف النافلة والمكتوبة  |
| ٢٨٨    | ١٧١         | مسألة: لا بأس بتعليم المحرم التلبية   |
| ٢٨٩    | ١٧٢         | مسألة: يستحب الكف عن التلبية في الطواف في الحج  |
| ٢٨٩    | ١٧٣         | مسألة: لا بأس بالتلبية على الصفا والمروة  |
| ٢٨٩    | ١٧٣         | مسألة: لا يلي في طواف ولا سعي في العمرة   |
| ٢٨٩    | ١٧٤         | مسألة: من رجع لحاجته فليلب وهو راجع   |
| ٢٨٩    | ١٧٥         | مسألة: لا يرد الملبى سلاماً حتى يفرغ من تلبيته  |
| ٢٩٠    | ١٧٦         | مسألة: يعلم العجمي التلبية بلسانه الذي يرطن به ويلبي به   |
| ٢٩٠    | ١٧٧         | مسألة: من جهل التلبية وأهل بالتكبير حتى يفرغ، فليهرق دمًا   |
| ٢٩٠    | ١٧٨         | مسألة: من بدأ بالتلبية ثم كبر بعد وهلل فلا شيء عليه   |
| ٢٩٠    | ١٧٩         | مسألة: حكم من نادى رجلاً فقال: لبيك اللهم لبيك، على وجه السفه   |
| ٢٩١    |             | مسألة: ما جاء في اللباس للمحرم  |
| ٢٩١    | ١٨٠         | مسألة: لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا العمامة ولا البرنس ولا الخفين، إلا أن لا يجد نعلين، فيقطعهما أسفل الكعبين |
| ٢٩١    | ١٨١         | مسألة: يكره أن يلبس شيئاً ينتفض صبغه  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٩١    | ١٨١         | مسألة: لا يستحب أن يحرم بثوب له لون الزعفران حتى يذهب اللون منه      |
| ٢٩٢    | ١٨٢         | مسألة: لا بأس بالإحرام في الثوب إذا كانت فيه اللمعة من الزعفران      |
| ٢٩٣    | ١٨٣         | مسألة: البياض في الحرام مستحب  |
| ٢٩٣    | ١٨٤         | مسألة: لا ينام المحرم على مصبوغ بورس، ولا وسادة، ولا محبر بزعفران    |
| ٢٩٣    | ١٨٥         | مسألة: لا ينام المحرم على وسادة مصبوغة                               |
| ٢٩٤    | ١٨٦         | مسألة: لا بأس للمحرمة أن تلبس المعصفر إذا لم يكن يخرج لونه على الجلد |
| ٢٩٤    | ١٨٧         | مسألة: إذا مس الثوب ريح طيب ثم ذهب منه فلا بأس بالإحرام فيه          |
| ٢٩٥    | ١٨٨         | مسألة: لا بأس بالإحرام في الثوب المعلم                               |
| ٢٩٥    | ١٨٩         | مسألة: لا بأس أن يغسل الرجل ثوبه إذا احتاج إلى ذلك                   |
| ٢٩٥    | ١٩٠         | مسألة: إذا احتاج إلى غسل ثوبه ، فلا يغسله بالغاسول                   |
| ٢٩٥    | ١٩١         | مسألة: إن غسل ثوبه لحاجة ومات بعض دوابه فلا شيء عليه                 |
| ٢٩٥    | ١٩٢         | مسألة: لا بأس أن يبدل المحرم ثوبه                                    |
| ٢٩٦    | ١٩٣         | مسألة: من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ويفدي                          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٩٦    | ١٩٤         | مسألة: لا يجوز للمحرم أن يدخل كتفيه في قباء، ولكن يرتدي به             |
| ٢٩٧    | ١٩٥         | مسألة: لا بأس أن يرتدي المحرم بالجبة                                   |
| ٢٩٧    | ١٩٦         | مسألة: لا يرتدي المحرم بالسراويل                                       |
| ٢٩٧    | ١٩٧         | مسألة: لا تنتقب المحرمة ولا تبرقع ولا تلبس القفازين                    |
| ٢٩٨    | ١٩٨         | مسألة: لا بأس للمحرمة بلبس السراويل والخفين                            |
| ٢٩٨    | ١٩٩         | مسألة: لا بأس للمحرمة أن تلبس الحرير المصبغ والوشي والحلي              |
| ٢٩٨    | ٢٠٠         | مسألة: يستحب للمحرمة ترك لباس المعصفر المشع الذي إذا عرقت خرج في جلدها |
| ٢٩٩    |             | باب ما جاء في الطيب في الحج  |
| ٢٩٩    | ٢٠١         | مسألة: يستحب ترك الطيب عند الإحرام                                     |
| ٢٩٩    | ٢٠١         | مسألة: لا بأس بالرازي والبان السمع والكاذي عند الإحرام                 |
| ٣٠٠    | ٢٠٢         | مسألة: لا بأس أن تختضب المرأة وتمشط قبل الإحرام                        |
| ٣٠٠    | ٢٠٣         | مسألة: لا بأس للمحرمة أن تسدل الثوب على وجهها                          |
| ٣٠٠    | ٢٠٤         | لا تكتحل الحرمة بإثمد فيه مسك، وإن اكتحلت فلتفتد                       |
| ٣٠٠    | ٢٠٥         | مسألة: لا بأس أن يكتحل المحرم إذا رمد بكحل ليس فيه طيب                 |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣٠١    | ٢٠٦         | مسألة: إن وجد المحرم في عينيه حراً فلا بأس بالكحل له                        |
| ٣٠١    | ٢٠٧         | مسألة: لا بأس بالكحل قبل الإحرام للمحرم                                     |
| ٣٠١    | ٢٠٨         | مسألة: لا يشتم المحرم الريحان، ولا يفتدي إن فعل                             |
| ٣٠١    | ٢٠٩         | مسألة: لا بأس بالسواك للمحرم وإن أدمى                                       |
| ٣٠٢    | ٢١٠         | مسألة: لا بأس أن يبيع المحرم ويشترى   |
| ٣٠٢    | ٢١١         | مسألة: لا يدخل المحرم الحمام، فإن فعل وخاف أن يكون قتل دواباً فتستحب الفدية |
| ٣٠٢    | ٢١٢         | مسألة: لا ينظر محرم ولا محرمة في مرآة إلا من ضرورة                          |
| ٣٠٣    | ٢١٣         | مسألة: يحك المحرم رأسه حكاً رقيقاً، ولا بأس بحك جلده وإن أدامه              |
| ٣٠٣    | ٢١٤         | مسألة: لا يقص المحرم أظفاره، وإن فعل افتدى                                  |
| ٣٠٤    | ٢١٤         | مسألة: لو انكسر ظفر المحرم فلا بأس أن يقصه                                  |
| ٣٠٤    |             | مسألة: ما جاء في قتل القمل والبراغيث للمحرم                                 |
| ٣٠٤    | ٢١٥         | مسألة: لا يقتل المحرم القملة ولا يطرحها من ثوبه ولا جلده                    |
| ٣٠٤    | ٢١٦         | مسألة: لا يقص المحرم شعراً  |
| ٣٠٤    | ٢١٧         | مسألة: لا بأس أن يلقي المحرم القراد عن نفسه                                 |
| ٣٠٤    | ٢١٨         | مسألة: من قتل دبرة أو نملة لدغته فليطعم                                     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٠٥    | ٢١٩         | مسألة: لا يقرء المحرم بعيره، ولا بأس أن ينزع العلقه عن دابته                 |
| ٣٠٥    | ٢٢٠         | مسألة: من ألقى قراداً من بعير فليطعم   |
| ٣٠٥    | ٢٢١         | مسألة: من وجد عليه بقه أو ما أشبهها فأخذها فماتت، فلا شيء عليه               |
| ٣٠٦    | ٢٢٢         | مسألة: يطعم المحرم إذا قتل البعوض والبراغيث                                  |
| ٣٠٦    | ٢٢٣         | مسألة: يلقى المحرم عنه دواب الأرض كلها: الحلمة والحنان والنملة والذرة        |
| ٣٠٧    | ٢٢٤         | مسألة: إذا سقطت من رأس المحرم قملة فلا يردّها وليدعها مكانها                 |
| ٣٠٧    | ٢٢٥         | مسألة: إن جعلت المحرمة في رأسها زاوفاً قبل الإحرام فلتفتد                    |
| ٣٠٨    | ٢٢٦         | مسألة: يتصدق المحرم إذا قتل الذرة والدبرة إذا آذته                           |
| ٣٠٨    | ٢٢٧         | مسألة: من وقعت في رأسه قملة أو رآها في ثوبه، فلا بأس بنقلها من مكان إلى مكان |
| ٣٠٨    | ٢٢٨         | مسألة: من فلى إزاره أو أعطاه محرماً ففلىه فقتل منه الدواب وألقاها فليفتد     |
| ٣٠٩    |             | باب ما يقتل المحرم من الدواب وما لا يقتل                                     |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٠٩    | ٢٢٩         | مسألة: لا بأس أن يقتل المحرم الأسد والنمر والفهد والذئب وكل ما عدا على الناس |
| ٣٠٩    | ٢٣٠         | مسألة: لا يقتل المحرم الثعلب والضبع والهر وما أشبهه، وإن قتلهم ودئ ما قتل    |
| ٣٠٩    | ٢٣١         | مسألة: لا يقتل المحرم من الطير إلا الغراب والحدأة                            |
| ٣١٠    | ٢٣٢         | مسألة: لا يقتل المحرم الخنزير ولا القرد ولا الوزغ                            |
| ٣١٠    | ٢٣٣         | مسألة: لا يستحب أن يقتل الغراب والحدأة إلا أن يضرا                           |
| ٣١٠    | ٢٣٤         | مسألة: لا بأس أن يقتل المحرم الفأرة والعقرب والحية وإن لم تضره               |
| ٣١١    | ٢٣٤         | مسألة: لا يقتل المحرم صغار الدواب ولا فراخ الغربان في وكورها                 |
| ٣١١    | ٢٣٥         | مسألة: إذا قتل المحرم الصقر والبازي فإنه يديه                                |
| ٣١١    | ٢٣٦         | مسألة: لا بأس بقتل الحية والفأرة والعقرب في الحرم                            |
| ٣١١    | ٢٣٧         | مسألة: لا يستحب للمحرم قتل الغراب والحدأة في الحرم                           |
| ٣١٢    | ٢٣٨         | مسألة: لا بأس بقتل المحرم الحية الصغيرة                                      |
| ٣١٢    | ٢٣٩         | مسألة: لا يستحب للمحرم أن يخرج معه بصقر ولا بازي                             |
| ٣١٢    | ٢٤٠         | مسألة: إذا غطى المحرم رأسه فأكنه من برد أو حر افتدئ وإن كان ناسياً           |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣١٢    | ٢٤٠         | مسألة: إن مس المحرم الطيب افتدى ولو كان ناسياً أو مضطراً أو جاهلاً                         |
| ٣١٣    | ٢٤١         | مسألة: لا بأس أن يلبس المحرم المنطقة والهميان للنفقة، يربطها على بدنه ولا يجعلها فوق إزاره |
| ٣١٣    | ٢٤٢         | مسألة: يفعل بالميت الحرام ما يفعل بالحلال في كفته  |
| ٣١٦    | ٢٤٣         | مسألة: لا يغطي المحرم وجهه ولا المحرمة إلا أن تستتر  |
| ٣١٦    | ٢٤٤         | مسألة: لا يستظل المحرم على المحمل ومن فعل افتدى  |
| ٣١٦    | ٢٤٤         | مسألة: لا بأس أن يستظل المحرم بالفسطاس والبيت  |
| ٣١٨    | ٢٤٥         | مسألة: لا بأس أن تستظل المحرمة على المحمل  |
| ٣١٨    | ٢٤٦         | مسألة: لا بأس أن يمشي المحرم في ظلال المحامل   |
| ٣١٨    | ٢٤٧         | مسألة: لا يستظل المحرم في البحر، وإن فعل افتدى   |
| ٣١٩    | ٢٤٨         | مسألة: لا بأس أن يضع المحرم يده على رأسه من شدة الحر ولا بأس أن يستر بها وجهه              |
| ٣١٩    | ٢٤٨         | مسألة: لا بأس أن يستر المحرم أنفه من الغبار بثوبه  |
| ٣١٩    | ٢٤٩         | مسألة: لا يستحب للمحرم أن يكب وجهه على الوسادة   |
| ٣٢٠    | ٢٥٠         | مسألة: من لبد شعره أو عقصه أو ضفره فعليه الحلاق ولا سبيل إلى التقصير                       |
| ٣٢٠    | ٢٥١         | مسألة: من افتدى قبل أن تجب عليه الفدية فلا يجزئه   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٢١    | ٢٥٢         | مسألة: إذا ارتكب المحرم محظورات متتالية ففي كل شيء فدية وإن ارتكبها في موطن واحد فعليه فدية واحدة      |
| ٣٢١    | ٢٥٢         | مسألة: إن ارتكب المحرم المريض محظوراً ونيته أن يعود إلى فعله إن عاد به المرض، فليس عليه إلا فدية واحدة |
| ٣٢١    | ٢٥٢         | مسألة: إن ارتكب المحرم المريض محظوراً، ثم صح، ثم مرض وارتكب نفس المحظور فعليه فدية أخرى                |
| ٣٢٥    |             | باب في استسقاط المحرم وحجامة   |
| ٣٢٥    | ٢٥٣         | مسألة: يكره للمحرم أن يستعط بالبنفسج والزنبق لرائحته   |
| ٣٢٥    | ٢٥٣         | مسألة: لا بأس للمحرم أن يستعط بالسمن والزيت  |
| ٣٢٥    | ٢٥٤         | مسألة: لا بأس للمحرم أن يقطر البان في أذنه ويجعله في فيه   |
| ٣٢٦    | ٢٥٥         | مسألة: لا بأس أن يدهن المحرم باطن كفه وقدمه بالسمن والزيت  |
| ٣٢٦    | ٢٥٥         | مسألة: لا يدهن المحرم ظاهر قدميه بالزيت، وإن فعل افتدى   |
| ٣٢٦    | ٢٥٦         | مسألة: لو دهن المحرم رأسه بزيت لا طيب فيه افتدى  |
| ٣٢٧    | ٢٥٧         | مسألة: لو دهن المحرم باطن ساقيه وركبتيه فعليه الفدية   |
| ٣٢٧    | ٢٥٨         | مسألة: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة ولا بأس أن يبط جرحه أو يفقأ دمله                                   |
| ٣٢٨    |             | باب في الفدية للمحصر   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٢٨    | ٢٥٩         | مسألة: من وجبت عليه الفدية فهي: صيام أو صدقة أو نسك، والنسك شاة يذبحها حيث شاء ويتصدق بها ولا يأكل منها، والصيام ثلاثة أيام يصومها حيث شاء، والصدقة إطعام ستة مساكين مدين في أي موضع شاء |
| ٣٣٢    | ٢٦٠         | مسألة: لو أطلع شعيراً أو ذرة، فليُنظر كم يجزئه من ذلك مجرى المدين، فيعطيه الفقير   |
| ٣٣٢    | ٢٦١         | مسألة: لا يستحب في الفدية الجذع  |
| ٣٣٣    | ٢٦٢         | مسألة: لا ينبغي لأحد أن يرتكب شيئاً من المحظورات ليسارة مؤونة الفدية عليه  |
| ٣٣٤    | ٢٦٣         | مسألة: من علق كتاباً فليفتد  |
| ٣٣٤    | ٢٦٤         | مسألة: من ربط عمامته على إزاره فليفتد  |
| ٣٣٤    | ٢٦٥         | مسألة: حكم استذفار المحرم  |
| ٣٣٦    | ٢٦٦         | مسألة: لا بأس أن يتقلد المحرم السيف إذا اضطر   |
| ٣٣٦    | ٢٦٧         | مسألة: من اضطر إلى حمل متاعه فحمله فسقط شعره، فلا شيء عليه، ومن حرك لحيته عند الوضوء فسقط شعره، فلا شيء عليه   |
| ٣٣٧    | ٢٦٨         | مسألة: حكم من نتف شعرة أو شعرات ناسياً   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٣٧    | ٢٦٩         | مسألة: من كان من شأنه قرض أظفاره أو شعر لحيته ناسياً فعليه فدية                    |
| ٣٣٨    | ٢٧٠         | مسألة: من جرب خفين في رجله فلا شيء عليه  |
| ٣٣٨    | ٢٧١         | مسألة: من أخذ باناً بأصبعه فقطره على كفه فلا شيء عليه                              |
| ٣٣٨    | ٢٧٢         | مسألة: من لبس قميصاً ناسياً فلم ينتفع به فلا شيء عليه                              |
| ٣٣٩    | ٢٧٣         | مسألة: من نام فاستيقظ مغطى الرأس فلا شيء عليه                                      |
| ٣٣٩    | ٢٧٤         | مسألة: لا بأس أن يطرح المحرم ثوبه على رأسه ليجففه به من الماء                      |
| ٣٤٠    | ٢٧٥         | مسألة: حكم ما أصاب ثوب المحرم من خلوق الكعبة                                       |
| ٣٤١    | ٢٧٦         | مسألة: يكره للمحرم أن يبيع الطيب والزنبق وما أشبه                                  |
| ٣٤١    | ٢٧٧         | مسألة: لا يستديم المحرم شم الطيب بين الصفا والمروة ولا من العطارين                 |
| ٣٤١    | ٢٧٧         | مسألة: لا يصحب المحرم أعداء في طيب يجد رائحته                                      |
| ٣٤٢    | ٢٧٨         | مسألة: حكم من كانت به قروح فجعل عليها رقاعاً من خرق                                |
| ٣٤٢    | ٢٧٩         | مسألة: لو ربط المحرم عليه خرقة من البول والمذي افتدى                               |
| ٣٤٣    | ٢٨٠         | مسألة: لا يقص المحرم شعر حرام ولا حلال   |
| ٣٤٣    | ٢٨٠         | مسألة: لو جز المحرم شعر دابته أو شعر إنسان واستيقن أنه لم يقتل دواباً فلا شيء عليه |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: لا بأس للمحرم أن يتبرد بالغسل ما لم ينغمس                                 | ٢٨١         | ٣٤٣    |
| مسألة: يستحب للمحرم أن يوفر شعره للشعث، ولا يأخذ منه عند إحرامه                  | ٢٨٢         | ٣٤٤    |
| مسألة: إن لم يجد المحرم النعلين قطع الخفين أسفل الكعبين                          | ٢٨٣         | ٣٤٥    |
| مسألة: إذا احتاج المحرم إلى لبس الخف، لبسه وافتدى                                | ٢٨٣         | ٣٤٥    |
| مسألة: لا يلبس المحرم نعلين معطوفي القدم   | ٢٨٤         | ٣٤٦    |
| مسألة: لا بأس أن يحمل المحرم متاعه على رأسه                                      | ٢٨٥         | ٣٤٦    |
| مسألة: إذا طهرت المحرمة فلا تزيد على الغسل بالماء وإن اغتسلت بالسدر والحرص افتدت | ٢٨٦         | ٣٤٧    |
| مسألة: لا يجعل المحرم في رأسه خلاً للإبرية قبل الإحرام                           | ٢٨٧         | ٣٤٧    |
| مسألة: ليس على المحرم كشف ظهره للشمس ابتغاء الفضل فيه                            | ٢٨٨         | ٣٤٨    |
| مسألة: لا يخضب المحرم رأسه ولا لحيته بحناء                                       | ٢٨٩         | ٣٤٩    |
| مسألة: لا بأس بالخبيص والخشكنا وما طبخته النار من الزعفران                       | ٢٩٠         | ٣٤٩    |
| مسألة: تكره الدقة الصفراء والأشنان الأصفر والشراب الذي فيه الكافور والطيب        | ٢٩١         | ٣٤٩    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٥٠    | ٢٩٢         | مسألة: لا بأس بشرب الفلونية والترياق                       |
| ٣٥٠    | ٢٩٣         | مسألة: إن شرب المحرم شراباً فيه طيب فلا يعود، ولا شيء عليه |
| ٣٥١    |             | باب في الصبي يحج   |
| ٣٥١    | ٢٩٤         | مسألة: لا بأس بالحج بالصبي                                 |
| ٣٥١    | ٢٩٥         | مسألة: يجتنب الصبي ما يجتنب الكبير                         |
| ٣٥١    | ٢٩٦         | مسألة: يطاف بالصبي ويسعى ويرمى عنه إن كان لا يقوى          |
| ٣٥٢    | ٢٩٧         | مسألة: لا يجزئ حج الصبي من حجة الإسلام                     |
| ٣٥٣    | ٢٩٨         | مسألة: إذا أصاب الصبي صيداً وداه                           |
| ٣٥٣    | ٢٩٩         | مسألة: إن احتاج الصبي إلى شيء مما فيه الفدية فدي عنه       |
| ٣٥٤    | ٣٠٠         | مسألة: يؤخر إحرام الصبي حتى يدنو من مكة                    |
| ٣٥٤    | ٣٠٠         | مسألة: لا بأس بترك القلادة والسوارين علي الصبي المحرم      |
| ٣٥٤    | ٣٠١         | مسألة: يركع الصبي ركعتي الطواف ولا تركع عنه                |
| ٣٥٥    | ٣٠١         | مسألة: الصبية مثل الصبي                                    |
| ٣٥٥    | ٣٠٢         | مسألة: لا بأس للمحرم في الحلاق أو التقصير، والحلاق أفضل    |
| ٣٥٦    | ٣٠٣         | مسألة: إن بلغ الصبي في إحرامه، لم يجزئه من حجة الإسلام     |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| باب ما جاء في قتل الصيد للمحرم   |             | ٣٥٨    |
| مسألة: إن قتل المحرم صيداً فعليه الجزاء، سواء كان الصيد في يده قبل الإحرام أم بعده                   | ٣٠٤         | ٣٥٨    |
| مسألة: إذا قتل الحلال صيداً في الحرم فهو بمنزلة المحرم يقتل الصيد في الجزاء                          | ٣٠٥         | ٣٥٩    |
| مسألة: ما قتله المحرم من الصيد خطأ أو عمداً فلا يحل لحلال ولا حرام أكله، وإن أكله حلال فلا جزاء عليه | ٣٠٦         | ٣٠٦    |
| مسألة: ما صيد للمحرم فلا يؤكل  | ٣٠٧         | ٣٦١    |
| مسألة: من صيد من أجله صيد فأكل منه فعليه الجزاء، وإن أكل منه محرم غيره فلا جزاء                      | ٣٠٨         | ٣٦٢    |
| مسألة: ما صيد للمحرم قبل إحرامه فلا بأس بأكله  | ٣٠٩         | ٣٦٤    |
| مسألة: من قتل صيداً وأكله فعليه كفارة واحدة  | ٣١٠         | ٣٦٤    |
| مسألة: في الجرادة قبضة   | ٣١١         | ٣٦٤    |
| مسألة: إذا دل حراماً حلالاً على الصيد أو ناوله سوطاً فهو آثم ولا جزاء عليه                           | ٣١٢         | ٣٦٥    |
| مسألة: إن أوطأ المحرم دابته فقتل الصيد، فعليه الجزاء، وإن أصابت الدابة من تلقاء نفسها فلا شيء عليه   | ٣١٣         | ٣٦٦    |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: إن كثر الجراد على الناس ولم يستطيعوا التحفظ منه، فلا شيء عليهم إن لم يتعمدوا قتله | ٣١٤         | ٣٦٦    |
| مسألة: من أحرم وعنده شيء من الصيد فليخلفه عند أهله، ولا يحمل المحرم معه طيراً أو غيره    | ٣١٥         | ٣٦٧    |
| مسألة: المحرم المضطر لا يصيد ويأكل الميتة  | ٣١٦         | ٣٦٧    |
| مسألة: قتل المحرم للصيد في الخطأ والعمد سواء في أن عليه الجزاء                           | ٣١٧         | ٣٦٨    |
| مسألة: إن اشترك قوم محرمون في قتل صيد فعلى كل إنسان منهم الكفارة                         | ٣١٨         | ٣٧٠    |
| مسألة: إن أصاب المعتمر الصيد بعد الطواف وقبل السعي فعليه الجزاء                          | ٣١٩         | ٣٧٢    |
| مسألة: لا يضمن السيد جزاء ما قتل عبده المحرم   | ٣٢٠         | ٣٧٢    |
| مسألة: إذا قتل القارن الصيد فعليه جزاء واحد  | ٣٢١         | ٣٧٣    |
| مسألة: لا يقتل المحرم الطير الذي يكون في البحر   | ٣٢٢         | ٣٧٥    |
| مسألة: في بيض النعامة عشر ثمن البدنة وفي بيض الطير عشر ثمن أمه                           | ٣٢٣         | ٣٧٥    |
| مسألة: لا يذبح المحرم من حمامه الذي يكون في البرج، ولا بأس بما ذبح أهله                  | ٣٢٤         | ٣٧٧    |

| الصفحة     | رقم المسألة  | المسألة  |
|------------|--------------|--|
| ٣٧٨        | ٣٢٥          | مسألة: لا بأس أن يذبح المحرم الوز والدجاج والنعم وما ليس بصيد ممتنع                                    |
| ٣٧٨        | ٣٢٦          | مسألة: لا يذبح المحرم الداجن من الوحش الذي قد استأنس   |
| ٣٧٨<br>٣٧٩ | ٣٢٧ -<br>٣٢٨ | مسألة: ما صاده الحلال خارج الحرم ودخل به الحرم فلا بأس أن يذبح في الحرم                                |
| ٣٨٠        | ٣٢٩          | مسألة: لا بأس بصيد المحرم للحيتان  |
| ٣٨٠        | ٣٣٠          | مسألة: إن قتل الحاج صيداً قبل الإفاضة فعليه الجزاء   |
| ٣٨١        |              | باب ما جاء في قطع شجر الحرم  |
| ٣٨١        | ٣٣١          | مسألة: لا يقطع من شجر الحرم شيء  |
| ٣٨١        | ٣٣٢          | مسألة: لا يحتش المحرم إلا لحاجة، خشية أن يقتل الدواب   |
| ٣٨٢        | ٣٣٣          | مسألة: لا بأس للمحرم أن يقطع الشجر في غير الحرم لمنفعته  |
| ٣٨٢        | ٣٣٤          | مسألة: لا يقتل الصيد في حرم المدينة، ومن قتله فلا جزاء عليه  |
| ٣٨٤        | ٣٣٥          | مسألة: من أرسل كلبه على صيد في الحرم فقتل الصيد في الحل فلا يؤكل وعليه الجزاء                          |
| ٣٨٤        | ٣٣٦          | مسألة: من أرسل كلبه على صيد في الحل فصاده في الحرم فلا يؤكل ولا جزاء عليه إلا إن أرسله قريباً من الحرم |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣٨٦    | ٣٣٧         | مسألة: من رمى بسهمه في الحرم والصيد في الحل فلا يؤكل  |
| ٣٨٧    | ٣٣٨         | مسألة: إذا أصاب المحرم الصيد فإنه يحكم عليه بذلك ذوا عدلٍ   |
| ٣٨٧    | ٣٣٨         | مسألة: يحكم على من أصاب صيداً إما بالهدي أو الإطعام أو الصيد، هو مخير   |
| ٣٨٧    | ٣٣٨         | مسألة: إن اختار الهدي، يحكم عليه بالسنة الماضية، وإن اختار الإطعام حكماً عليه بقيمة الصيد الذي أصاب فيطعم به، وإن اختار الصيام حكم عليه بأن يصوم مكان كل مد يوماً |
| ٣٨٨    | ٣٣٨         | مسألة: يحكم في الظبي بشاة   |
| ٣٨٩    | ٣٣٩         | مسألة: يحكم في النعامة ببذنة  |
| ٣٨٩    | ٣٤٠         | مسألة: يحكم في الظبي بشاة ولا تكون ثنياً  |
| ٣٨٩    | ٣٤١         | وفي حمام مكة وفراخها شاة  |
| ٣٩٠    | ٣٤٢         | مسألة: وفي حمام الحرم شاة   |
| ٣٩٠    | ٣٤٣         | مسألة: وفي حمام الحل حكومة  |
| ٣٩٠    | ٣٤٤         | مسألة: وفي صغار الصيد مثل ما في كباره   |
| ٣٩١    | ٣٤٥         | مسألة: تؤدى النسور والعقبان والبيزان  |
| ٣٩١    | ٣٤٦         | مسألة: من أحرم من أهل مكة فأغلق بيته على حمام فمتن، فعليه شاة في كل فرخ   |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: يقوم الصيد حيث أصيب  | ٣٤٧         | ٣٩١    |
| مسألة: يقوم الطعام بسعر المكان الذي قتل فيه الصيد                                       | ٣٤٨         | ٣٩١    |
| مسألة: إن قوم الصيد دراهم ثم قومت الدراهم طعاماً فلا بأس والصواب أن يقوم الصيد بالطعام  | ٣٤٩         | ٣٩٢    |
| مسألة: يستأنف الحكم فيما مضت فيه حكومة وما لم تمض                                       | ٣٥٠         | ٣٩٢    |
| مسألة: إن اختلف الحكماء ورأى أن يأخذ بأرفقهما فلا يفعل ولكن يبحث غيرهما                 | ٣٥١         | ٣٩٢    |
| مسألة: إن بلغ صوم الجزاء أكثر من شهرين فإنه يصوم  | ٣٥٢         | ٣٩٣    |
| مسألة: إن لم يكن في الموضع الذي أصاب الصيد فيه طعام فإنه يقوم بأقرب القرى والمدائن إليه | ٣٥٣         | ٣٩٣    |
| مسألة: يحكم في الأرنب واليربوع بالاجتهاد  | ٣٥٤         | ٣٩٣    |
| مسألة: يحكم في بقرة الوحش ببقرة   | ٣٥٥         | ٣٩٣    |
| مسألة: يحكم في النعامة ببذنة  | ٣٥٦         | ٣٩٤    |
| مسألة: يحكم في حمار الوحش ببقرة   | ٣٥٧         | ٣٩٤    |
| مسألة: من أصاب جراداً وهو محرم حكم عليه، ولا يجزأ بما مضى                               | ٣٥٨         | ٣٩٤    |
| مسألة: يقوم الصقر والبازي على قدره وناحيته لا على ما يرجى من صيده                       | ٣٥٩         | ٣٩٤    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٩٥    | ٣٦٠         | مسألة: تقوم القماري على هيتها لا على صراخها  |
| ٣٩٥    | ٣٦١         | مسألة: لا تقوم العصافير على لعب الصبيان بها  |
| ٣٩٥    | ٣٦٢         | مسألة: لا يحكم في الصيد إلا بالثني، وقد قيل في الضأن الجذع   |
| ٣٩٥    | ٣٦٣         | مسألة: من فقأ عين صيد أو كسر رجله فذهب ولم يدر ما فعل، فعليه جزاؤه                                 |
| ٣٩٦    | ٣٦٤         | مسألة: من اشترى طيراً وأمر غلامه أن يرسله فأخطأ فذبحه فعلى السيد الجزاء                            |
| ٣٩٦    | ٣٦٥         | مسألة: من اشترى طيراً فقص ريشه ثم علم بعدم جوازه، فإنه يئتمه ثم يرسله في موضع يخرج فيه ريشه ويفديه |
| ٣٩٧    | ٣٦٦         | مسألة: من اشترى طيراً وهو محرم فمات في يده، فليفده   |
| ٣٩٧    |             | باب ما جاء في حج المملوك   |
| ٣٩٧    | ٣٦٧         | مسألة: إذا حج المملوك ثم عتق فعليه حجة أخرى  |
| ٣٩٨    | ٣٦٨         | مسألة: إذا عتق المملوك وهو محرم فلا يجزئه من حجة الإسلام   |
| ٣٩٨    | ٣٦٩         | مسألة: من عتق قبل الإحرام وأدرك الوقوف بعرفة قبل الفجر فقد أدرك الحج وأجزأه                        |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٩٨    | ٣٧٠         | مسألة: إذا طلب المملوك الذي خرج مع سيده أن يأذن له بالحج، فيكره له منعه                          |
| ٣٩٩    | ٣٧١         | مسألة: من أسلم ليلة عرفة وأدرك الوقوف بعرفة قبل الفجر أجزاءه عن حجة الإسلام                      |
| ٣٩٩    | ٣٧٢         | مسألة: من أصاب أهله وهو محرم فسد حجه، فإن أكرهها أحجها وأهدى عنها، وإن طاوعته فعليها             |
| ٤٠٠    | ٣٧٣         | مسألة: من أصاب أهله قبل رمي الجمرات فعليها حج قابل وهدى، وإن أصاب بعد الرمي فعليها العمرة والهدي |
| ٤٠١    | ٣٧٤         | مسألة: من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع                                    |
| ٤٠١    |             | باب ما يفسد الحج   |
| ٤٠١    | ٣٧٥         | مسألة: يفسد الحج التقاء الختانين أو الماء الدافق من المباشرة أو الجسة                            |
| ٤٠٢    | ٣٧٦         | مسألة: إذا أفسد القارن حجه فإنه يحج العام القادم قارناً ويهدي هديين                              |
| ٤٠٢    | ٣٧٧         | مسألة: حكم من أدم النظر إلى امرأته   |
| ٤٠٣    | ٣٧٨         | مسألة: من أكره امرأته فأفسد حجها وتزوجت غيره، فإن زوجها يكره على الإذن لها                       |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة    |
|---|-------------|-----------|
| مسألة: من أكره أمته فعليه أن يحجها ويهدي عنها   | ٣٧٩         | ٤٠٤       |
| مسألة: من أفسد حجه فإنه يكمل الحج حتى يفرغ ثم يحج قابلاً ويهدي  | ٣٨٠         | ٤٠٥       |
| مسألة: حكم من حركته الدابة فوجد لذة فتمادى  | ٣٨١         | ٤٠٥       |
| مسألة: من أفسد حجه فعليه أن يهل العام القادم من حيث كان أهل، إلا أن يكون أبعد من الميقات                | ٣٨٢         | ٤٠٦       |
| مسألة: من أفسد حجه فإنه يحج العام القادم، ويفرق عن زوجته إذا أحرما حتى يأتيا الموضع الذي أفسدا فيه الحج | ٣٨٢         | ٤٠٦       |
| مسألة: من أصاب امرأته مراراً فليس عليه إلا هدي واحد   | ٣٨٣         | ٤٠٧       |
| مسألة: حكم من تذكر أهله وردده على قلبه حتى أنزل   | ٣٨٤         | ٤٠٨       |
| مسألة: إن أفسد القارن حجه ولم يجد هدياً فعليه صيام ستة أيام في الحج وأربعة عشر إذا رجع                  | ٣٨٥         | ٤٠٩       |
| مسألة: إن أصاب أربع نسوة وهو محرم في يوم واحد فعليه فدية واحدة، وعلى كل واحدة فدية                      | ٣٨٦         | ٤٠٩       |
| مسألة: حكم من قبل امرأته  | ٣٨٧ - ٣٨٨   | ٤٠٩ - ٤١٠ |
| مسألة: يكره للمحرم أن يرى من زوجته ما يدعوها إليها أو أن يحملها في المحمل                               | ٣٨٩         | ٤١٠       |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤١٠    | ٣٩٠         | مسألة: من أفسد عمرته فإنه يكملها حتى يفرغ ثم يبدلها ويهدي   |
| ٤١١    | ٣٩١         | مسألة: من أفسد عمرته بجماع فإنه يبدلها ويحرم من حيث أحرم، إلا أن يكون أبعد من الميقات   |
| ٤١١    | ٣٩٢         | مسألة: من وطئ في العمرة قبل الحلاق فليهد  |
| ٤١١    | ٣٩٣         | مسألة: من أتى بعمرة ثم وقع بأهله، ثم تذكر أن طوافه وسعيه كان على غير طهارة  |
| ٤١٢    | ٣٩٤-٣٩٥     | مسألة: من أصاب زوجته بعد رمي جمرة العقبة، ونسيت من الطواف شوطاً، ثم طلقها وتزوجت وعلمت بعد ذلك، فيفسخ النكاح حتى تعتمر وتهدي ثم تتزوج |
| ٤١٣    | ٣٩٦         | مسألة: حكم من أفاض بالبيت ثم وطئ قبل أن يركع  |
| ٤١٣    | ٣٩٧         | مسألة: إفراد الحج أحب من القران   |
| ٤١٣    | ٣٩٨         | مسألة: من أحرم في شوال أو ذي القعدة فليحرم بالحج إن قوي، وإن خاف فليحرم بالعمرة   |
| ٤١٤    | ٣٩٩         | مسألة: الحج راكباً أحب من المشي ويكون متمتعاً   |
| ٤١٤    |             | باب ما جاء فيمن أحصر  |
| ٤١٤    | ٤٠٠         | مسألة: حكم من حصر بعدو  |
| ٤١٦    | ٤٠١         | مسألة: حكم من حصر بغير عدو  |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤١٧    | ٤٠٢         | مسألة: حكم من فاته الحج   |
| ٤١٧ -  | ٤٠٣ -       | مسألة: حكم من حصر بمرض  |
| ٤١٨    | ٤٠٤         |   |
| ٤١٨    | ٤٠٥         | مسألة: أهل مكة مثل أهل الآفاق إذا أحصروا بالمرض                             |
| ٤١٨    | ٤٠٦         | مسألة: حكم من أحصر في الحج وأقام على حصره إلى العام القابل                  |
| ٤١٩    | ٤٠٧         | مسألة: يستحب للمحصر أن يحل من حجه   |
| ٤١٩    | ٤٠٨         | مسألة: حكم من فاته الحج فأراد أن يقدم هديه الذي عليه قابل قبل الحج          |
| ٤٢٠    | ٤٠٩         | مسألة: فوات الحج في الفريضة والتطوع سواء                                    |
| ٤٢٠    | ٤١٠         | مسألة: يستحب للمحصر إذا أقام على إحرامه إلى قابل أن يهدي                    |
| ٤٢٠    | ٤١١         | مسألة: من قرن ثم فاته الحج، فإنه يحج قابلاً ويهدي هديين                     |
| ٤٢١    |             | باب ما جاء في القران والتمتع  |
| ٤٢١    | ٤١٢         | مسألة: صفة المتمتع  |
| ٤٢٢    | ٤١٣         | مسألة: من انقطع من أهل مكة فسكن غيرها ثم قدم معتمراً في أشهر الحج فهو متمتع |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٢٢    | ٤١٣         | مسألة: أهل مكة لا تمتع عليهم، وكل من سكن مكة من أهل الآفاق فهو مثلهم                              |
| ٤٢٣    | ٤١٤         | مسألة: إذا سافر المكي ثم رجع إلى مكة يريد الإقامة فهو بمنزلة أهل مكة                              |
| ٤٢٣    | ٤١٥         | مسألة: من خرج من أهل الآفاق يريد الإقامة بمكة، فدخل بعمره في أشهر الحج ثم حج، فليس بمنزلة أهل مكة |
| ٤٢٤    | ٤١٦         | مسألة: من قرن من أهل مكة فلا هدي عليه   |
| ٤٢٤    | ٤١٧         | مسألة: الذين لا يجب عليهم التمتع من أهل مكة هم أهل وادي ذي طوى وما أشبهه                          |
| ٤٢٥    | ٤١٨         | مسألة: يهدي المتمتع بدنة أو بقرة، فإن لم يجد أهدى شاة   |
| ٤٢٨    | ٤١٩         | مسألة: إن تصدق المتمتع بثمن هدي فإنه لا يجزئه حتى يبعث بهدي                                       |
| ٤٢٩    | ٤٢٠         | مسألة: من شرع في صيام التمتع ثم أيسر، فيستحب له أن يقطع الصوم ويهدي                               |
| ٤٢٩    | ٤٢١         | مسألة: من اشترى هديه بمكة فنحره ولم يخرجه إلى الحل فلا يجزئه                                      |
| ٤٢٩    | ٤٢٢         | مسألة: من اعتمر ومعه هدي فنحره ثم حج، لم يجزئه عن تمتعه   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٢٩    | ٤٢٣         | مسألة: من قرن فلا ينحر إلا بمنى  |
| ٤٣٠    | ٤٢٤         | مسألة: من تمتع ولم تحضره يسرة ولم يجد من يسلفه فصام، فلا هدي عليه بعد                        |
| ٤٣٠    | ٤٢٥         | مسألة: من اعتمر في أشهر الحج ثم مات قبل رمي جمرة العقبة، فلا هدي عليه ومن رمى وجب عليه الهدي |
| ٤٣٠    | ٤٢٦         | مسألة: من لم يصم للتمتع ورجع إلى بلده فإنه يهدي إن وجد                                       |
| ٤٣٠    | ٤٢٧         | مسألة: إذا تمتع العبد فلا يهدي إلا بإذن سيده، وإن لم يأذن له صام                             |
| ٤٣١    | ٤٢٨         | مسألة: من اعتمر في غير أشهر الحج وحج في أشهر الحج فعمرته في الشهر الذي يحل فيه               |
| ٤٣٢    | ٤٢٩         | مسألة: صيام السبعة الأيام يتابع بينها  |
| ٤٣٢    | ٤٣٠         | مسألة: يستحب لمن عليه صيام سبعة أيام أن يصومها في أهله ولو صام في الطريق أجزاء               |
| ٤٣٢    | ٤٣١         | مسألة: حكم صيام القارن   |
| ٤٣٣    | ٤٣٢         | مسألة: من أحرم يوم التروية صام يوم عرفة ويومين من أيام منى                                   |
| ٤٣٣    | ٤٣٣         | مسألة: من أخر الهدي والصيام حتى أحرم بالحج من قابل، فليصم ثلاثة أيام في إحرامه وسبعة إذا رجع |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٣٣    | ٤٣٤         | مسألة: لا بأس للذي يصوم أيام منى أن يطأ أهله بالليل إذا كان قد أفاض      |
| ٤٣٣    | ٤٣٥         | مسألة: من صام الثلاثة أيام ثم مات قبل أن يصوم السبعة فليهد عنه           |
| ٤٣٤    | ٤٣٦         | مسألة: ليس على الذي يصوم أيام منى تأخير الإفاضة                          |
| ٤٣٤    | ٤٣٧         | مسألة: لا يحل القارن من شيء إلا كما يحل الحاج                            |
| ٤٣٤    |             | باب ما جاء في العمرة   |
| ٤٣٤    | ٤٣٨         | مسألة: العمرة جائزة إذا غربت الشمس من آخر أيام التشريق                   |
| ٤٣٥    | ٤٣٩         | مسألة: لا بأس بالعمرة في المحرم وإن كان قد اعتمر في ذي الحجة             |
| ٤٣٥    | ٤٤٠         | مسألة: لا بأس أن يهل أهل الآفاق بالعمرة في أيام التشريق                  |
| ٤٣٦    | ٤٤١         | مسألة: العمرة سنة مرة واحدة على الرجل في دهره، ولا يعتمر في السنة مراراً |
| ٤٣٧    | ٤٤٢         | مسألة: يستحب لمن أقام إلى عمرة المحرم ألا يعتمر في ذي الحجة              |
| ٤٣٧    | ٤٤٣         | مسألة: لا يعتمر الرجل في سنة واحدة مرتين                                 |
| ٤٣٧    | ٤٤٤         | مسألة: يضاف الحج إلى العمرة ولا تضاف العمرة إلى الحج                     |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: إن أضاف الحج إلى عمرة قد كان ساق فيها هدياً، فيستحب أن يهدي هدياً آخر                   | ٤٤٥         | ٤٣٨    |
| مسألة: لا بأس أن يدخل الحج على العمرة ما لم يطف، فإن طاف فلا يفعل حتى يحل من عمرته             | ٤٤٦         | ٤٣٨    |
| مسألة: من ساق هدياً في عمرة ثم حل ونحر، ثم أدرك الحج في عامه، لم يجزه ذلك الهدي                | ٤٤٧         | ٤٣٨    |
| مسألة: العمرة من الميقات أفضل ومن لم يفعل فالجعرانة أفضل من التنعيم، وإن اعتمر من التنعيم أجزأ | ٤٤٨         | ٤٣٩    |
| مسألة: لا يحرم أحد بعمرة من مكة  | ٤٤٩         | ٤٣٩    |
| مسألة: من أهل بحج ثم أضاف إليه عمرة، فليست العمرة بشيء، وليس عليه إتمامها                      | ٤٥٠         | ٤٣٩    |
| مسألة: لا بأس بالعمرة قبل الحج، ويستحب أن يتدئ بالحج إذا كان في إبانه                          | ٤٥١         | ٤٣٩    |
| مسألة: من قدم معتمراً يوم التروية فحل، فلا يحلق ولكن يقصر أو يضيف الحج                         | ٤٥٢         | ٤٥٢    |
| مسألة: من دخل في عشر ذي الحجة ممن يريد الحج فليهل في وقته ولا يؤخر إلى يوم التروية             | ٤٥٣         | ٤٤٠    |
| مسألة: حكم المرأة إذا دخلت بعمرة فحاضت   | ٤٥٤         | ٤٤١    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
|        |             | باب ما جاء في طواف الحائض   |
| ٤٤١    | ٤٥٥         | مسألة: لا تطوف الحائض بالبيت ولا تسعى، فإن طافت<br>وركعت ركعتين ثم حاضت فإنها تسعى  |
| ٤٤٢    | ٤٥٦         | مسألة: إذا أهلت المرأة بعمره ثم حاضت، فدخلت وهي<br>حائض وأردفت الحج، فيستحب لها أن تعتمر مرة أخرى إذا<br>حلت                                  |
| ٤٤٢    | ٤٥٧         | مسألة: إذا حاضت المعتمرة بعد الطواف وقبل الركعتين،<br>فتقيم حتى تطهر ثم تطوف وتسعى  |
| ٤٤٢    | ٤٥٨         | مسألة: يقطع المعتمر التلبية من الميقات إذا انتهى إلى الحرم،<br>ومن التنعيم إذا رأى البيت وإذا دخل المسجد، ومن الجعرانة<br>إذا دخل مكة وبيوتها |
| ٤٤٣    | ٤٥٩         | مسألة: لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا<br>غيره ولا يحضر التزويج حتى يفيض  |
| ٤٤٤    | ٤٦٠         | مسألة: إذا أهل المولى عليه أو المرأة عند زوجها، فلا يجاز<br>ذلك، وليس عليهم القضاء إذا ملكوا أنفسهم   |
| ٤٤٤    | ٤٦١         | مسألة: يبدأ بالحج قبل النكاح  |
| ٤٤٤    | ٤٦٢         | مسألة: لا يقضي دين أبيه إذا لم تكن عنده سعة   |
|        | ٤٦٣         | مسألة: لا يحج الرجل إلا بإذن والديه، إلا حجة الإسلام  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٤٥    | ٤٦٤         | مسألة: من أوجب على نفسه حجاً فلا يكابر والديه ولا يعجل فإن أبياً فليخرج |
| ٤٤٥    | ٤٦٥         | مسألة: من كان عليه دين لا قضاء له، فلا بأس أن يحج                       |
| ٤٤٦    | ٤٦٦         | مسألة: من واجره نفسه في الحج فحج أجراً عنه                              |
| ٤٤٦    | ٤٦٧         | مسألة: من أعطي شيئاً لينفقه في الحج، فليرد ما فضل                       |
| ٤٤٧    | ٤٦٨         | مسألة: لا بأس أن يحج الرجل بعبد النصراني ويكري من النصراني              |
| ٤٤٧    |             | باب ما جاء في الاستطاعة إلى الحج  |
| ٤٤٧    | ٤٦٩         | الاستطاعة إلى الحج على قدر الطاقة، وليس ذلك الزاد والراحلة              |
| ٤٤٨    | ٤٧٠         | مسألة: لا بأس بالضرورة أن يمر بيت المقدس قبل الحج                       |
| ٤٤٩    | ٤٧١         | مسألة: لا بأس أن يحج الرجل الذي لا شيء له ويتكفف الناس ذهاباً وإياباً   |
| ٤٤٩    | ٤٧٢         | مسألة: لا بأس أن يحج المدين إذا كان له وفاء أو كان يرجو القضاء          |
| ٤٤٩    | ٤٧٣         | مسألة: ليس شرب النبيذ الذي يعمل في الحج من السنة                        |
| ٤٥٠    | ٤٧٤         | مسألة: لا يستحب للمرأة أن تحج في البحر                                  |
| ٤٥٠    | ٤٧٥         | مسألة: أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة                              |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٥٠    | ٤٧٦         | مسألة: لا يدخل أخبية مكة بغير إحرام   |
| ٤٥٠    | ٤٧٧         | مسألة: لا بأس للحطابين وأصحاب الفاكهة ومن يأتي من أعراس مكة أن يدخلها بغير إحرام  |
| ٤٥١    | ٤٧٨         | مسألة: حكم دخول العبد مكة مع سيده، هل يشترط له الإحرام                            |
| ٤٥٢    | ٤٧٩         | مسألة: المرأة التي ليس لها محرم من النساء وهي صرورة فإنها تحج في جماعة النساء     |
| ٤٥٢    | ٤٨٠         | مسألة: لا بأس أن يفتي المحرم في أمر النساء ووطئهن وحيضهن                          |
| ٤٥٣    |             | باب ما جاء في الرجل يحج عن الرجل  |
| ٤٥٣    | ٤٨١         | مسألة: من حج عن رجل ولم يحج قط، فليمض على حجه ثم يحج عن نفسه                      |
| ٤٥٣    | ٤٨٢         | مسألة: من أوصى لرجل أن يحج عنه بعد موته فليفعل                                    |
| ٤٥٣    | ٤٨٣         | مسألة: لا يحج أحد عن أحد  |
| ٤٥٤    | ٤٨٤         | مسألة: لا يؤاجر أحد نفسه في الحج ليحج عن غيره                                     |
| ٤٥٤    | ٤٨٥         | مسألة: من حج عن رجل فالنية تكفيه  |
| ٤٥٤    | ٤٨٦         | مسألة: من شرط عليه أن يحج حجة لا يقدم بين يديها عمرة، فاعتمر ثم حج، فلا يلزمه شيء |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٥٤    | ٤٨٧         | مسألة: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يتصدق عنه ويعتق ويهدي، إلا أن يوصي الميت بذلك |
| ٤٥٥    | ٤٨٨         | مسألة: لا يحج الرجل عن أبيه ولا قرابته، إلا أن يكون وعده أو أوصى له                              |
| ٤٥٥    | ٤٨٩         | مسألة: لا يمشي أحد عن أحد، ولكن يهدي عنه مكان مشيه   |
| ٤٥٥    | ٤٩٠         | مسألة: إذا كان الرجل لا يستطيع الحج وله ابن قادر، فلا يحج عنه، ولكن يحجه إن استطاع               |
| ٤٥٦    |             | باب ما جاء في غسل المحرمين لدخول مكة   |
| ٤٥٦    | ٤٩١         | مسألة: يغتسل المحرم لدخول مكة ولا يؤخر حتى يدخل مكة  |
| ٤٥٦    | ٤٩٢         | مسألة: لا تغتسل الحائض والنفساء لدخول مكة  |
| ٤٥٦    | ٤٩٣         | مسألة: الغسل للوقوف بعرفة مستحب  |
| ٤٥٧    | ٤٩٤         | مسألة: لا غسل بذى طوى على امرأة إذا كانت حائضاً لدخول مكة  |
| ٤٥٧    |             | باب ما جاء في الطواف   |
| ٤٥٧    | ٤٩٥         | مسألة: إذا دخل المسجد فإنه يبدأ بالطواف قبل أن يركع  |
| ٤٥٧    | ٤٩٦         | مسألة: يبدأ الطواف من الركن الأسود، وإن بدأ من غيره ألغى ما بينه وبين الركن                      |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٥٧    | ٤٩٦         | مسألة: يبدأ السعي من الصفا، وإن بدأ من غيره ألغى ما بينه وبين الصفا              |
| ٤٥٨    | ٤٩٧         | مسألة: من طاف بعض الطواف في الحجر فلا يجزئ                                       |
| ٤٥٨    | ٤٩٨         | مسألة: يرمل الذي يطوف ثلاثة أشواط، ثم أربعة أشواط مشياً                          |
| ٤٥٨    | ٤٩٩         | مسألة: لا يحسر الذي يطوف عن منكبيه في الطواف                                     |
| ٤٥٨    | ٥٠٠         | مسألة: يرمل المعتمر من أهل مكة ومن غيرهم   |
| ٤٥٩    | ٥٠١         | مسألة: من آخر الطواف حتى صدر فليرمل، ومن ترك الرمل فلا شيء عليه                  |
| ٤٥٩    | ٥٠٢         | مسألة: من نسي السعي في الوادي بين الصفا والمروة فلا شيء عليه                     |
| ٤٥٩    | ٥٠٣         | مسألة: إن أدرك الذي ينسى الرمل ذلك، أعاد الطواف والرمل والسعي، وإن فات فلا شيء   |
| ٤٦٠    | ٥٠٤         | مسألة: لا يقرأ أحد في الطواف   |
| ٤٦٠    | ٥٠٥         | مسألة: السنة أن يتبع كل سبعة أشواط ركعتين  |
| ٤٦٠    | ٥٠٦         | مسألة: من دخل في الطواف فلا يقطعه للصلاة على جنازة                               |
| ٤٦١    | ٥٠٧         | مسألة: لا يطوف المكي بالبيت حتى يرمي الجمرة، فإن فعل عاد، ولا بأس أن يطوف تطوعاً |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٦١    | ٥٠٨         | مسألة: لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت لحج أو عمرة إلا من جاء من الحل محرماً         |
| ٤٦٢    | ٥٠٩         | مسألة: طواف من جاء مراهقاً يوم عرفة  |
| ٤٦٢    | ٥١٠         | مسألة: طواف من جاء يوم التروية ومعه أهله   |
| ٤٦٣    | ٥١١         | مسألة: حكم من طيف به محمولاً ثم أفاق   |
| ٤٦٤    | ٥١٢         | مسألة: من طاف بصبي، فلا يجزئه ذلك من طوافه                                       |
| ٤٦٥    | ٥١٣         | مسألة: لا يقف الرجل مع الرجل في الطواف يتحدث، ولا بأس بالكلام فيه                |
| ٤٦٥    | ٥١٤         | مسألة: ليس عند الركن دعاء مؤقت   |
| ٤٦٦    | ٥١٥         | مسألة: يكبر إذا حاذى الركن ولا يرفع يديه   |
| ٤٦٦    | ٥١٦         | مسألة: من طلع عليه الفجر وقد فرغ من طوافه فإنه يبدأ بركعتي الطواف قبل الفجر      |
| ٤٦٦    | ٥١٧         | مسألة: حكم من طلع عليه الفجر وهو في طواف تطوع                                    |
| ٤٦٧    | ٥١٨         | مسألة: لا يستحب لأحد أن يدخل في الطواف إذا تقارب من الفجر ما يخاف ألا يقضي طوافه |
| ٤٦٧    |             | باب ما جاء في الطواف بعد العصر والصبح  |
| ٤٦٧    | ٥١٩         | مسألة: يطاف بعد العصر طواف واحد ثم يؤخر الركوع حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح كذلك   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٦٨    | ٥٢٠         | مسألة: إن صلى الذي يطوف بعد العصر ركعتين بعد المغرب قبل الصلاة فهو جائز |
| ٤٦٨    | ٥٢١         | مسألة: من أفاض بعد الصبح فلا يخرج حتى يركع في المسجد أو بمكة            |
| ٤٦٩    | ٥٢٢         | مسألة: لا بأس بالطواف الواجب بعد العصر                                  |
| ٤٦٩    | ٥٢٣         | مسألة: حكم طواف من صدر فوجد الناس قد انصرفوا من العصر                   |
| ٤٧٠    | ٥٢٤         | مسألة: من قامت عليه الصلاة في بعض طوافه فليقطع وليصل ثم يبين            |
| ٤٧١    | ٥٢٥         | مسألة: لا بأس أن يطوف بعد الإقامة شوطاً أو شوطين حتى تعتدل الصفوف       |
| ٤٧١    | ٥٢٦         | مسألة: لا تجزئ الصلاة المكتوبة من الركعتين                              |
| ٤٧١    | ٥٢٧         | مسألة: لا بأس بالإسراع والتأيد في الطواف                                |
| ٤٧٢    | ٥٢٨         | مسألة: لا يشرب الماء في الطواف إلا أن يعطش                              |
| ٤٧٢    | ٥٢٩         | مسألة: حكم من أحدث في طوافه   |
| ٤٧٣    | ٥٣٠         | مسألة: من انتقض وضوؤه قبل الركعتين في الطواف                            |
| ٤٧٣    | ٥٣١         | مسألة: من انتقض وضوؤه في السعي  |
| ٤٧٤    | ٥٣٢         | مسألة: من قطع طوافه لشيء متعمداً فإنه يأتنف                             |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٧٤    | ٥٣٣         | مسألة: من سها في طوافه فليين على ما استيقن                    |
| ٤٧٤    | ٥٣٤         | مسألة: من شك في الطواف بعدما ركع ركعتين، فليتم طوافه ثم ليركع |
| ٤٧٥    | ٥٣٥         | مسألة: من شك في شيء من الطواف الواجب حتى صدر                  |
| ٤٧٥    | ٥٣٦         | مسألة: من شك في طوافه فأثبت له من معه فهو في سعة              |
| ٤٧٦    | ٥٣٧         | مسألة: لا يطوف بالبيت إلا طاهراً ولا يستلم إلا طاهراً         |
| ٤٧٦    |             | باب ما جاء في استلام الركن                                    |
| ٤٧٦    | ٥٣٨         | مسألة: إذا رفع المستلم إلى الركن يده فليضعها على فيه          |
| ٤٧٦    | ٥٣٩         | مسألة: يستلم الركن قبل خروجه إلى الصفا إن قدر                 |
| ٤٧٦    | ٥٣٩         | مسألة: يكبر عند استلام الركن، ومن لم يقدر فليكبر إذا حاذاه    |
| ٤٧٦    | ٥٤٠         | مسألة: لا يقبل الركن اليماني، ويستلم باليد ثم توضع على الفم   |
| ٤٧٧    | ٥٤١         | مسألة: لا يسجد على الركن الأسود، ولكن يقبل                    |
| ٤٧٧    | ٥٤٢         | مسألة: من ترك الاستلام فلا شيء عليه                           |
| ٤٧٧    | ٥٤٣         | مسألة: لا بأس بالصدر قبل دخول البيت                           |
| ٤٧٨    | ٥٤٤         | مسألة: من قدم السعي قبل الطواف فليطف وليس مرة أخرى            |
| ٤٧٨    | ٥٤٥         | مسألة: ليس على الناس رفع اليدين إذا رأوا البيت                |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٧٨    | ٥٤٦         | مسألة: لا بأس للمرأة ذات الجمال أن تؤخر الطواف إلى الليل                                |
| ٤٧٨    | ٥٤٧         | مسألة: من نسي شيئاً من الطواف الواجب، رجع من بلده حتى يطوف ويركع ويسعى                  |
| ٤٧٩    | ٥٤٨         | مسألة: لا تطوف المرأة متقبعة ولا الرجل مغطى الفم  |
| ٤٧٩    | ٥٤٩         | مسألة: لا بأس بالطواف وإن بلغ زمزم وإن كان النساء خلفه إلى البيت                        |
| ٤٧٩    | ٥٥٠         | مسألة: من ركع ركعتي الطواف الواجب في الحجر ثم ذكر في بعض السعي، فليقطع وليطف ويركع ويسع |
| ٤٧٩    | ٥٥١         | مسألة: لو ركع ركعتي الطواف في غير مقام إبراهيم  |
| ٤٨٠    | ٥٥٢         | مسألة: لا يركع ركعتي الإفاضة في الحجر   |
| ٤٨٠    | ٥٥٣         | مسألة: من نسي ركعتي الطواف حتى أتى بلده، فليهد  |
| ٤٨٠    | ٥٥٤         | مسألة: حكم ركعتي طواف النافلة في الحجر  |
| ٤٨٠    | ٥٥٥         | مسألة: من سعى قبل أن يركع، فليركع ثم يعيد السعي   |
| ٤٨١    | ٥٥٦         | مسألة: يستحب التطهر للسعي والجمار والوقوف بعرفة ومزدلفة                                 |
| ٤٨١    | ٥٥٧         | مسألة: من أحدث في سعيه، فإنه يتوضأ ثم يرجع فيني   |
| ٤٨١    | ٥٥٨         | مسألة: إن حاضت امرأة في سعيها فإنها تتم   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٨١    | ٥٥٨         | مسألة: إن حاضبت المرأة بعد الطواف والركعتين، فإنها تسعى وتقف المواقف كلها ولا تفيض حتى تطهر |
| ٤٨١    | ٥٥٩         | مسألة: يبدأ الساعي بالصفاء قبل المروة   |
| ٤٨٢    | ٥٥٩         | مسألة: صفة السعي بين الصفا والمروة  |
| ٤٨٢    | ٥٥٩         | مسألة: لا يقف الساعي مع من يتحدث معه  |
| ٤٨٢    | ٥٦٠         | مسألة: حكم من بدأ بالسعي قبل الطواف فلم يذكر حتى خرج من مكة                                 |
| ٤٨٣    | ٥٦١         | مسألة: حكم من خرج من مكة ولم يسع  |
| ٤٨٤    | ٥٦٢         | مسألة: من سعى، فلا يخرج إلى حاجة في غير مكة حتى يخرج إلى منى                                |
| ٤٨٤    |             | باب ما جاء في الخروج إلى منى وعرفة  |
| ٤٨٤    | ٥٦٣         | مسألة: يستحب الخروج إلى منى لموافاة صلاة الظهر بها  |
| ٤٨٤    | ٥٦٣         | مسألة: لا يستحب الخروج إلى منى قبل التروية ولا عرفة قبل يوم عرفة                            |
| ٤٨٥    | ٥٦٤         | مسألة: يكره أن يمر على غير طريق المأزمين  |
| ٤٨٥    | ٥٦٥         | مسألة: كل أمر تصنع الحائض في الحج فلا بأس بالرجل أن يصنعه على غير طهارة                     |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: يقف الواقف بعرفة راكباً وإن وقف قائماً فلا بأس أن يستريح                 | ٥٦٦         | ٤٨٥    |
| مسألة: الوقوف بعرفة حيث شاء إلا بطن عرفة وليس فيها موضع أفضل من موضع            | ٥٦٧         | ٤٨٦    |
| مسألة: لا يستحب الوقوف على جبال عرفة، ولكن حيث يقف الناس                        | ٥٦٨         | ٤٨٦    |
| مسألة: لا يقف أحد بمنزله ولكن يلحق بالناس                                       | ٥٦٩         | ٤٨٦    |
| مسألة: لا بأس أن يقف الرجلان على البعير   | ٥٧٠         | ٤٨٧    |
| مسألة: من خرج من عرفة قبل مغيب الشمس ولم يرجع إليها حتى طلع الفجر فقد فاته الحج | ٥٧١         | ٤٨٧    |
| مسألة: لا يدفع أحد من عرفة قبل الإمام   | ٥٧٢         | ٤٨٩    |
| مسألة: لا بأس أن يتراخى الناس في الدفع بعد الإمام ما لم يسرفوا                  | ٥٧٣         | ٤٩٠    |
| مسألة: إذا طلع الفجر ليلة النحر، فلا معتمل بعرفة                                | ٥٧٤         | ٤٩٠    |
| مسألة: إذا طلعت الشمس يوم النحر، فلا معتمل بالمزدلفة                            | ٥٧٥         | ٤٩١    |
| مسألة: إذا غابت الشمس في آخر أيام التشريق فلا معتمل بمنى                        | ٥٧٦         | ٤٩١    |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٩١    | ٥٧٧         | مسألة: من دفع مع الإمام من عرفة، فلا ينزل ببعض المياه ليتعشى ويقضي حاجته      |
| ٤٩١    | ٥٧٨         | مسألة: من أتى عرفة بعد دفع الإمام، فليقف يدعو وينصرف                          |
| ٤٩٣    | ٥٧٩         | مسألة: من أخر الطواف والسعي حتى رمى الجمرة، فقد حلّ له ما حلّ لمن بدأ بالطواف |
| ٤٩٣    | ٥٨٠         | مسألة: لا شيء على المريض إذا تأخر في الوقوف مع الناس بعرفة للمرض              |
| ٤٩٤    | ٥٨١         | مسألة: إذا غابت الشمس بعرفة، يقطع المحرمون التلبية                            |
| ٤٩٥    | ٥٨١         | مسألة: لا يلبي الإمام على المنبر يوم عرفة                                     |
| ٤٩٥    | ٥٨٢         | مسألة: لا يجهر الإمام بالقراءة يوم عرفة                                       |
| ٤٩٦    | ٥٨٣         | مسألة: لا جمعة بعرفة ولا في أيام التشريق ولا في يوم التروية                   |
| ٤٩٦    | ٥٨٤         | مسألة: لا صلاة عيد بمنى   |
| ٤٩٧    | ٥٨٥         | مسألة: الصلاة بعرفة والمزدلفة وليلة المطر، بأذان وإقامة لكل صلاة              |
| ٤٩٨    | ٥٨٦         | مسألة: لا بأس أن يؤذن المؤذن حين يفرغ الإمام من خطبته الأولى                  |
| ٤٩٨    | ٥٨٧         | مسألة: لا بأس أن يحطّ الرّجل الخفيف الشّان عن رحله قبل الصلاة بمزدلفة         |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٩٩    | ٥٨٨         | مسألة: من فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة فليجمع بينهما  |
| ٤٩٩    | ٥٨٩         | مسألة: لا تصلّي المغرب والعشاء إلا بمزدلفة، إلا من لم يقف مع الإمام بعرفة                   |
| ٤٩٩    | ٥٩٠         | مسألة: من كان به علة من كسر أو ضعف، فليجمع بين الصلاتين قبل أن يأتي المزدلفة حين يغيب الشفق |
| ٥٠٠    |             | باب ما جاء في قصر الصلاة وإتمامها   |
| ٥٠٠    | ٥٩١         | مسألة: يقصر أهل مكة الصلاة بعرفة ومنى   |
| ٥٠٠    | ٥٩٢         | مسألة: يتم أهل منى الصلاة بمنى ويقصرون بعرفة، ويتم أهل عرفة الصلاة بعرفة ويقصرون بمنى       |
| ٥٠١    | ٥٩٣         | مسألة: إن خرج رجل من أهل منى إلى عرفة فأدركته الصلاة بعرفة فإنه يقصرها                      |
| ٥٠١    | ٥٩٤         | مسألة: حكم صلاة أهل مكة إذا دفعوا من منى لمكة   |
| ٥٠٢    | ٥٩٥         | مسألة: من أجمع المقام بمكة، فإنه يقصر بمنى  |
| ٥٠٢    | ٥٩٦         | مسألة: من رمى الجمرة آخر أيام التشريق ثم أقام بمنى حتى الظهر فإنه يقصر                      |
| ٥٠٢    | ٥٩٧         | مسألة: الدفع من المزدلفة يكون عند الإسفار الذي يجوز تأخير الصلاة إليه                       |
| ٥٠٣    | ٥٩٨         | مسألة: لا يدفع أحد من مزدلفة حتى يدفع الإمام  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٠٣    | ٥٩٩         | مسألة: لا بأس أن يتراخى الناس عن الإمام عند الدفع من مزدلفة                        |
| ٥٠٣    | ٦٠٠         | مسألة: من دفع من مزدلفة قبل الإمام فبئس ما صنع ولا شيء عليه                        |
| ٥٠٣    | ٦٠١         | مسألة: من جاز المزدلفة ولم ينخ بها فليهد بدنة                                      |
| ٥٠٤    | ٦٠٢         | مسألة: من أتى مزدلفة بعد طلوع الشمس فلا يقف  |
| ٥٠٤    | ٦٠٣         | مسألة: من نزل بالمزدلفة قبل الفجر، ثم رحل قبل الصبح إلى منى فلا شيء عليه           |
| ٥٠٤    | ٦٠٤         | مسألة: يضرب الحاج دابته في بطن محسر ويسعى المشي فيه كنعو ما يحرك صاحب الدابة دابته |
| ٥٠٥    |             | باب ما جاء في رمي الجمار   |
| ٥٠٥    | ٦٠٥         | مسألة: يستحب أن يرمي الجمرة يوم النحر راكباً                                       |
| ٥٠٥    | ٦٠٦         | مسألة: يرمي أيام منى ماشياً، ويرجع ماشياً يوم النفر الآخر                          |
| ٥٠٥    | ٦٠٧         | مسألة: ليس أخذ حصي الرمي من المزدلفة واجب، ويأخذ من حيث شاء، إلا من عند الجمرة     |
| ٥٠٥    | ٦٠٨         | مسألة: لا يغسل الحصى، ولا يرمي بما قد رمي به                                       |
| ٥٠٦    | ٦٠٩         | مسألة: قدر حصي الرمي مثل حصي الخذف وأكبر قليلاً                                    |
| ٥٠٦    | ٦١٠         | مسألة: لا يرمي الجمار أيام منى حتى تزول الشمس                                      |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٠٦    | ٦١١         | مسألة: لا ترمى جمرة العقبة من فوقها، وترمى من الوادي                                      |
| ٥٠٦    | ٦١٢         | مسألة: يرمي رعاء الإبل يوم النحر، ثم يرمون يوم النفر الأول<br>لذلك اليوم ولليوم الذي قبله |
| ٥٠٧    | ٦١٣         | مسألة: من رمى جمرة العقبة قبل الفجر أعاد الرمي  |
| ٥٠٧    | ٦١٤         | مسألة: من شك في الرمي فلا يدري بسبع أو ست، فليرم<br>حصاة                                  |
| ٥٠٨    | ٦١٥         | مسألة: من نسي حصاة حتى ذهبت أيام منى، فليذبح شاة  |
| ٥٠٨    | ٦١٦         | مسألة: إن نسي جمرة تامة فليذبح بقرة   |
| ٥٠٨    | ٦١٧         | مسألة: حكم من بقيت في يده حصاة فلم يدر من أي جمرة<br>هي                                   |
| ٥٠٩    | ٦١٨         | مسألة: حكم من رمى الجمرة الأولى ثم الآخرة ثم الوسطى                                       |
| ٥١٠    | ٦١٩         | مسألة: حكم من نسي رمي جمرة من الجمار ثم ذكر في<br>المساء                                  |
| ٥١٠    | ٦٢٠         | مسألة: حكم من لم يرم جمرة العقبة حتى دخل المساء   |
| ٥١٠    | ٦٢١         | مسألة: حكم من نسي جمرة العقبة ورمها أيام التشريق  |
| ٥١٠    | ٦٢٢         | مسألة: حكم من نسي رمي جمرة العقبة ولم يرمها أيام<br>التشريق                               |
| ٥١١    | ٦٢٣         | مسألة: من نسي الرمي نهائياً فرمى ليلاً فلا هدي عليه                                       |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥١١    | ٦٢٤         | مسألة: حكم من نسي رمي الجمار وذكرها في اليوم الذي بعده  |
| ٥١١    | ٦٢٥         | مسألة: إن لم يرم المريض حتى يوم النفر الآخر   |
| ٥١٢    | ٦٢٦         | مسألة: الرمي عن المريض والصبي   |
| ٥١٢    | ٦٢٧         | مسألة: إن صح المريض في أيام الرمي رمى   |
| ٥١٣    | ٦٢٨         | مسألة: من رمى عن المريض، فليبدأ بالرمي عن نفسه ثم عن المريض   |
| ٥١٣    | ٦٢٩         | مسألة: من رمي عنه فليدخل هديه من الحل إلى الحرم   |
| ٥١٤    | ٦٣٠         | مسألة: إن أخر رجل الرمي إلى المغيب بسبب المريض  |
| ٥١٤    | ٦٣١         | مسألة: حكم من سقطت منه حصاة عند الجمرة أو فيها  |
| ٥١٤    | ٦٣٢         | مسألة: لا يجزئ أن يرمي بحصاتين معاً   |
| ٥١٤    | ٦٣٣         | مسألة: من رمى الجمرة يوم النحر فلا يقف عندها  |
| ٥١٥    | ٦٣٤         | مسألة: إن رمى الجمرة الأولى أيام التشريق فإنه يتقدم أمامها ثم يدعو، ثم يرمي الأخرى ثم يتقدم ذات الشمال في بطن المسيل فيدعو، ثم يرمي جمرة العقبة ولا يقف عندها |
| ٥١٥    |             | باب ما جاء في تقليد البدن   |
| ٥١٥    | ٦٣٥         | مسألة: من ساق بدنة فليقلدها ثم يشعرها ثم يصل ثم يحرم  |
| ٥١٥    | ٦٣٦         | مسألة: يكره للرجل أن يقلد بدنته ويشعرها ثم يؤخر الإحرام   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥١٦    | ٦٣٧         | مسألة: يشعرها في شقها الأيسر ويقول إذا أشعر: بسم الله والله أكبر                         |
| ٥١٦    | ٦٣٨         | مسألة: إن أشعها وقلدها قبل إحرامه أو بعد إحرامه أجزأ عنه                                 |
| ٥١٦    | ٦٣٩         | مسألة: لا تقلد المرأة ولا تشعر ولا تذبح ولا تنحر   |
| ٥١٧    | ٦٤٠         | مسألة: النعل الواحدة تجزئ في التقليد من النعلين  |
| ٥١٧    | ٦٤١         | مسألة: تقتل القلائد حتى تثبت ولا تنقطع   |
| ٥١٧    | ٦٤٢         | مسألة: تقلد البقر وشعر إذا كان لها أسنمة، وإن لم يكن لها أسنمة تقلد ولا تشعر، وكذا الإبل |
| ٥١٨    | ٦٤٣         | مسألة: لا تقلد الغنم ولا تشعر  |
| ٥١٨    | ٦٤٤         | مسألة: من لم يقلد بدنته ولم يشعرها فلا شيء عليه  |
| ٥١٩    | ٦٤٥         | مسألة: حكم جلال البدن  |
| ٥١٩    | ٦٤٦         | مسألة: لا يجوز الدبر في الهدى ولا بأس بالشارف  |
| ٥٢٠    | ٦٤٧         | مسألة: إذا قلد الهدى وأشعر ثم حدث به عيب فهو مجزئ  |
| ٥٢٠    | ٦٤٨         | مسألة: إذا قلد الهدى وهو أعجف ثم سمن قبل أن ينحر فلا يجزئ                                |
| ٥٢٠    | ٦٤٩         | مسألة: حكم من قلده هديه وأشعره ثم وجد به عيباً   |
| ٥٢٢    | ٦٥٠         | مسألة: لا بد للمحرم أن يقف الهدى بنفسه أو يأمر من يقف به، وليس وقف الباعة وقفاً          |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: صفة نحر البدن   | ٦٥١         | ٥٢٢    |
| مسألة: صفة نحر البقر والغنم  | ٦٥٢         | ٥٢٢    |
| مسألة: صفة نحر البدن   | ٦٥٣         | ٥٢٣    |
| مسألة: حكم البدن إذا قلدت وأشعرت ثم ولدت   | ٦٥٤         | ٥٢٤    |
| مسألة: يجوز إبدال البدن بخير منها ما لم يقلدها ويشعرها                           | ٦٥٥         | ٥٢٤    |
| مسألة: حكم اشتراك القوم في البدنة الواحدة  | ٦٥٦         | ٥٢٤    |
| مسألة: حكم الانتفاع بالبدنة في الركوب وشرب اللبن                                 | ٦٥٧         | ٥٢٤    |
| مسألة: لا تنحر البدن في الحج إلا بمنى، ولا في العمرة إلا بمكة أو ما يلي بيوت مكة | ٦٥٨         | ٥٢٥    |
| مسألة: ما استيسر من الهدى شاة  | ٦٥٩         | ٥٢٨    |
| مسألة: لا بأس أن يبعث الرجل بالبدنة مع حاج أو معتمر، محرم أو غير محرم            | ٦٦٠         | ٥٢٨    |
| مسألة: إن أدرك المعتمر هديه، فلا يؤخر نحره حتى ينحره بمنى، لينحره إذا طاف وسعى   | ٦٦١         | ٥٢٩    |
| مسألة: حكم الرجلين يخطئان فينحر كل واحد منهما هدي صاحبه                          | ٦٦٢         | ٥٢٩    |
| مسألة: إذا كان مع المعتمر هدي جزاء الصيد، فإنه ينحره بمكة إذا حل من عمرته        | ٦٦٣         | ٥٣١    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٣١    | ٦٦٤         | مسألة: لا تساق الغنم إذا كانت هدياً إلا من عرفة أو ما قارب مكة              |
| ٥٣٢    | ٦٦٥         | مسألة: لا بأس بالتيس والنعجة في الهدى                                       |
| ٥٣٢    | ٦٦٦         | مسألة: لا بأس على من نحر بمنى أن ينحر قبل الإمام                            |
| ٥٣٣    | ٦٦٧         | مسألة: من كانت عليه بدنة، فاشترها بمنى فنحرها فإنه يبدلها                   |
| ٥٣٣    | ٦٦٨         | مسألة: إذا وقف القارن هديه بعرفة ونحره بمكة فإن ذلك يجزئه                   |
| ٥٣٣    | ٦٦٩         | مسألة: حكم من نوى بدنة في غير مكة   |
| ٥٣٤    | ٦٧٠         | مسألة: حكم من وجد صالة بمنى   |
| ٥٣٤    | ٦٧١         | مسألة: حكم من نذر بدنة فلم يجدها  |
| ٥٣٤    | ٦٧٢         | مسألة: لا يكون جزاء الصيد إلا بمكة  |
| ٥٣٦    | ٦٧٣         | مسألة: لا بأس بالأكل من الهدى كله إلا جزء الصيد ونسك الأذى وما نذر للمساكين |
| ٥٣٨    | ٦٧٤         | مسألة: حكم ما عطب من الهدى قبل محله   |
| ٥٤٠    | ٦٧٦         | مسألة: حكم من أكل من لحم جزاء الصيد   |
| ٥٤١    | ٦٧٧         | مسألة: ليس لقسم لحم البدن وقت معلوم   |
| ٥٤٢    |             | باب ما جاء في الهدى يعطب  |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٤٢    | ٦٧٨         | مسألة: كيف يصنع بالهدي إذا عطب   |
| ٥٤٢    | ٦٧٩         | مسألة: إذا أصيب الهدى فلا يباع شيء من لحمه   |
| ٥٤٣    | ٦٨٠         | مسألة: إن ساق القارن معه هدياً فعطب أو عطب بعرفة أو المزدلفة قبل أن يبلغ محله فعليه بدله |
| ٥٤٣    | ٦٨١         | مسألة: من عطب هديه بمنى قبل أن ينحره فليبدله   |
| ٥٤٤    | ٦٨٢         | مسألة: من ضلت بدنته، فلا ينحرها إلا بمكة   |
| ٥٤٤    | ٦٨٣         | مسألة: حكم من ضل هديه قبل الموقف ثم وجده بمنى  |
| ٥٤٥    | ٦٨٤         | مسألة: لا بأس على المتمتع إذا ضل هديه ليلة المزدلفة، ورمى وحلق وأفاض أن يصيب أهله        |
| ٥٤٦    | ٦٨٥         | مسألة: حكم من قرن وساق هديه فضل ولم يقف به بعرفة ثم وجده بمنى                            |
| ٥٤٧    | ٦٨٦         | مسألة: حكم من ضلت بدنته فأبدلها ثم وجدها   |
| ٥٤٧    | ٦٨٧         | مسألة: إذا ضلت بدنة الموسر يوم النحر فإنه يصوم أيام منى                                  |
| ٥٤٩    | ٦٨٨         | مسألة: حكم من دخل بعمره في عشر ذي الحجة، وفرغ من عمرته وأراد أن يؤخر هديه ويهل بالحج     |
| ٥٤٩    | ٦٨٩         | مسألة: تفسير حديث: مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسُكِهِ شَيْئًا أَوْ تَرَكَهُ فَلْيُهْرِقْ دَمًا    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٥٠    | ٦٩٠         | مسألة: من أوصى أن يهدى عنه بدنة فأهدي عنه ذكر فلا بأس به                    |
| ٥٥١    | ٦٩١         | مسألة: من قرن الحج والعمرة فلا يأخذ من شعره حتى ينحر هديه، ولا يحل إلا بمنى |
| ٥٥١    |             | باب ما جاء في الحلاق  |
| ٥٥١    | ٦٩٢         | مسألة: لا يحلق أحد قبل أن ينحر  |
| ٥٥٢    | ٦٩٣         | مسألة: لا ينحر أحد قبل الفجر من يوم النحر                                   |
| ٥٥٣    | ٦٩٤         | مسألة: حكم من حلق رأسه قبل رمي الجمرة                                       |
| ٥٥٤    | ٦٩٥         | مسألة: حكم من أفاض قبل أن يرمي جمرة العقبة                                  |
| ٥٥٤    | ٦٩٦         | مسألة: حكم من أفاض قبل أن يحلق  |
| ٥٥٥    | ٦٩٧         | مسألة: حكم من أصاب النساء قبل أن يذبح ويحلق                                 |
| ٥٥٦    | ٦٩٨         | مسألة: يستحب أن يكون الحلاق بمنى  |
| ٥٥٦    | ٦٩٩         | مسألة: صفة تقصير المرأة شعرها   |
| ٥٥٧    | ٧٠٠         | مسألة: لا يجوز للرجل أن يأخذ من أطراف شعره إذا قصر، ولكن يجز ذلك            |
| ٥٥٨    | ٧٠١         | مسألة: حكم المرأة إذا نسيت التقصير حتى خرجت                                 |
| ٥٥٨    | ٧٠٢         | مسألة: حكم من أصابها زوجها قبل التقصير                                      |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٥٨    | ٧٠٣         | مسألة: لا بأس بلبس الثياب وغسل الرأس بالغاسول وقتل القمل بعد رمي الجمرة وقبل الحلاق            |
| ٥٦٠    | ٧٠٤         | مسألة: لا يدخل أحد الكعبة حتى يحلق   |
| ٥٦٠    | ٧٠٥         | مسألة: من لم يطف بالبيت ولا سعى حتى رمى جمرة العقبة، حل له مثل ما حل لمن طاف وسعى              |
| ٥٦١    | ٧٠٦         | مسألة: الحلاق في العمرة أحب من التقصير   |
| ٥٦٢    | ٧٠٧         | مسألة: لا بأس أن يؤخر المعتمر الحلاق إلى الغد، ولا يلبس ثوباً ولا يدخل البيت ولا يطوف حتى يحلق |
| ٥٦٢    | ٧٠٨         | مسألة: يستحب لمن نسي الحلاق في الحج أن يحلق بمنى   |
| ٥٦٣    | ٧٠٩         | مسألة: من نسي الحلاق والتقصير فليهد  |
| ٥٦٣    | ٧١٠         | مسألة: من أصابه عذر فتخلف بمزدلفة حتى غابت الشمس يوم النحر فليهد                               |
| ٥٦٤    | ٧١١         | مسألة: لا بأس بالتعجل في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال                               |
| ٥٦٥    |             | باب ما جاء في الإفاضة  |
| ٥٦٥    | ٧١٢         | مسألة: حكم من تعجل وأفاض ثم انصرف، وكان ممره على منى فغابت عليه الشمس بمنى                     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٦٥    | ٧١٢         | مسألة: حكم من تعجل فأنصرف، ثم رجع ليأخذ شيئاً نسيه<br>فغابت عليه الشمس بمنى |
| ٥٦٥    | ٧١٣         | مسألة: لا يستحب لإمام الحجاج أن يتعجل ولا لأهل مكة<br>إلا من عذر            |
| ٥٦٦    | ٧١٤         | مسألة: لا بأس لمن تعجل وخرج من منى أن يقيم بمكة حتى<br>يمسي                 |
| ٥٦٧    | ٧١٥         | مسألة: من بات ليلة من ليالي منى وراء العقبة فليهرق دماً                     |
| ٥٦٧    | ٧١٦         | مسألة: حكم من أفاض وأقام بمكة مريضاً، لم يأت منى ولم<br>يرم الجمار          |
| ٥٦٧    | ٧١٧         | مسألة: من بات بعض ليلة عن منى فلا شيء عليه                                  |
| ٥٦٨    | ٧١٨         | مسألة: من أفاض في يوم جمعة فليرجع إلى منى ويدع<br>الجمعة                    |
| ٥٦٨    | ٧١٩         | مسألة: لا بأس للرجل أن يطلع أهله بمكة في أيام منى<br>ويصيب منهم             |
| ٥٦٩    | ٧٢٠         | مسألة: لا تستحب الإقامة بمنى بعد النفر                                      |
| ٥٦٩    | ٧٢١         | مسألة: لا يترك التكبير بمنى في أيام التشريق حتى يصلوا<br>الظهر بمنى ويرموا  |
| ٥٧٠    | ٧٢٢         | مسألة: يستحب تعجيل الإفاضة في يوم النحر                                     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٧٠    | ٧٢٣         | مسألة: لا يستحب لأحد أن يتنفل بطواف بعد طواف الإفاضة                                       |
| ٥٧١    | ٧٢٤         | مسألة: حكم من نسي الإفاضة حتى رجع إلى بلده   |
| ٥٧٢    | ٧٢٥         | حكم من ركعتي الطوف لمن أفاض بعد الصبح  |
| ٥٧٢    | ٧٢٦         | مسألة: حكم المرأة إذا حاضت أو نفست قبل الإفاضة   |
| ٥٧٤    | ٧٢٧         | مسألة: حكم المرأة إن حاضت بعد الإفاضة وقبل الوداع  |
| ٥٧٤    | ٧٢٧         | مسألة: من اشترطت على الكري عمرة المحرم فحاضت بعد الإفاضة وقبل العمرة، فلا يحبس عليها الكري |
| ٥٧٥    | ٧٢٨         | مسألة: حكم النزول بالمحصب  |
| ٥٧٦    | ٧٢٩         | مسألة: يستحب دخول البيت والصلاة فيه  |
| ٥٧٦    | ٧٢٩         | مسألة: يكره اعتناق أساطين البيت  |
| ٥٧٧    | ٧٣٠         | مسألة: لا يدخل الرجل الكعبة بنعليه   |
| ٥٧٨    |             | باب ما جاء في وداع البيت   |
| ٥٧٨    | ٧٣١         | مسألة: حكم من ترك وداع البيت حتى صدر   |
| ٥٧٨    | ٧٣٢         | مسألة: من أنهى عمرته ثم أراد الخروج فليس عليه أن يودع البيت                                |
| ٥٧٨    | ٧٣٢         | مسألة: يجزئ طواف الإفاضة عن طواف الوداع  |
| ٥٧٩    | ٧٣٣         | مسألة: من ودع فلا بأس أن يشتري بعض حاجته ثم يخرج   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٧٩    | ٧٣٤         | مسألة: من ترك الوداع فلا يهريق دمًا                             |
| ٥٨٠    | ٧٣٥         | مسألة: ليس الملتزم بواجب  |
| ٥٨٠    | ٧٣٦         | مسألة: حكم من ودع البيت ثم بات به كراهة                         |
| ٥٨١    | ٧٣٧         | مسألة: حكم الركعتين لمن طاف طواف الوداع بعد العصر               |
| ٥٨١    | ٧٣٨         | مسألة: من أراد أن يعتمر من الجعرانة أو التنعيم فلا وداع عليه    |
| ٥٨٢    | ٧٣٩         | مسألة: لا يتعلق بأستار الكعبة عند الوداع                        |
| ٥٨٢    | ٧٣٩         | مسألة: لا يتعلق بقبر النبي صلى الله عليه وسلم                   |
| ٥٨٢    | ٧٤٠         | مسألة: حكم ركعتي طواف الوداع                                    |
| ٥٨٣    | ٧٤١         | من قرن وآخر طوافه حتى صدر فإنه يجزئه لحجه وعمرته ووداعه وإفاضته |
| ٥٨٣    | ٧٤٢         | مسألة: يوم الحج الأكبر هو يوم النحر                             |
| ٥٨٥    | ٧٤٣         | مسألة: لا يجاوز أحد المعرس حتى يصلي فيه                         |
| ٥٨٥    | ٧٤٤         | مسألة: منبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يُقرأ بالنعال           |
| ٥٨٧    | ٧٤٥         | كتاب النكاح   |
| ٥٨٧    | ٧٤٥         | باب في إنكاح البكر والثيب                                       |
| ٥٨٧    | ٧٤٥         | مسألة: إنكاح البكر بغير إذنها                                   |

| الصفحة       | رقم المسألة  | المسألة   |
|--------------|--------------|---|
| ٥٩٠          | ٧٤٦          | مسألة: إنكاح الصغيرة  |
| ٥٩١          | ٧٤٧          | مسألة: إنكاح البكر التي اعترض عنتها زوجها                         |
| ٥٩٣          | ٧٤٨          | مسألة: إنكاح البكر التي غاب أبوها                                 |
| ٥٩٤          | ٧٤٩          | مسألة: إنكاح الثيب  |
| ٥٩٥          | ٧٥٠          | مسألة: إنكاح اليتيمة  |
| ٥٩٦          | ٧٥١          | مسألة: إنكاح الجد ابنة ابنه، والولي اليتيمة                       |
| ٥٩٧          | ٧٥٢          | مسألة: العقد على الصغير والمباراة عنه                             |
| ٥٩٨ -<br>٥٩٩ | ٧٥٣ -<br>٧٥٥ | مسائل: تزويج الأخ أخته، وهي تنكر أن تكون قد رضيت                  |
| ٦٠٠          | ٧٥٦          | مسألة: يجب أن يعلم الولي وليته بالذي بُذل لها، ويسمي لها من خطبها |
| ٦٠١          | ٧٥٧          | مسألة: إنكاح السفينة  |
| ٦٠١          | ٧٥٨          | مسألة: إنكاح الثيب بغير رضاها                                     |
| ٦٠٢          | ح ١١         | مسألة: ترتيب الأولياء على الزواج                                  |
| ٦٠٢          | ح ١٢         | مسألة: أيهما أولى بولاية النكاح، الوصي أم الولي                   |
| ٦٠٣          | ح ١٣         | مسألة: حكم الصداق في طلاق الصغير، وصداق الصغير الفقير على أبيه    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٠٣    | ح ١٤        | مسألة: التزويج بشرط كون النّفقة على والد الصّغير |
| ٦٠٤    | ح ١٥        | مسألة: غير الوليّ يزوّج المرأة الشريفة بإذنها    |
| ٦٠٤    | ح ١٦        | غير الوليّ يزوّج المرأة الدنيّة                  |
| ٦٠٥    | ح ١٧        | في المرأة يزوّجها وليّان                         |
| ٦٠٧    | ح ١٨        | اجتماع الأولياء                                  |
| ٦٠٧    | ح ١٩        | حكم الشّهادة على عقد النّكاح                     |
| ٦٠٨    | ح ٢٠        | نكاح السر  |
| ٦٠٩    | ح ٢١        | إذن الابن البالغ في النّكاح                      |
| ٦٠٩    | ح ٢٢        | باب إنكاح العبد                                  |
| ٦١٠    | ح ٢٣        | المرأة لا تلي عقد النّكاح                        |
| ٦١٠    | ح ٢٤        | اشتراط إذن السيد للعبد في الزّواج                |
| ٦١١    | ح ٢٥        | زواج الأمة بغير إذن سيّدّها                      |
| ٦١٢    | ح ٢٦        | والمعتقة إلى أجل لا تزوّج إلّا برضاها            |
| ٦١٢    | ح ٢٧        | الرجعة حقٌّ للعبد                                |
| ٦١٣    | ح ٢٨        | ولاية الكافر على المسلمة                         |
| ٦١٣    | ٧٥٩         | مسألة: مشروعية خطبة النّكاح                      |
| ٦١٤    | ٧٦٠         | باب ما يجوز عقد النّكاح به من الصّدق             |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة    |
|--|-------------|-----------|
| مسألة: لا بأس أن يكون المهر غائباً                                       | ٧٦٠         | ٦١٤       |
| مسألة: مشروعية النكاح على مهر غير مسمى                                   | ٧٦١         | ٦١٥       |
| مسألة: إن سمي لها مهرأ مجهولاً   | ٧٦٢         | ٦١٦       |
| مسألة: إن سمي لها مهرأ محرماً  | ٧٦٢         | ٦١٦       |
| مسائل: لو تزوجت بمهر مجهول ثم قبضته                                      | ٧٦٣ - ٧٦٤   | ٦١٨ - ٦١٩ |
| مسألة: لو تزوجت بمهر، ثم تبين أن المهر قد مسروق                          | ٧٦٥         | ٦١٩       |
| باب ما يحرم نكاحه من النساء  | ٧٦٦         | ٦٢٠       |
| مسائل: كل ما حرم الجمع فيه بالنكاح، حرم الجمع فيه بالوطء بملك اليمين     | ٧٦٦ - ٧٧٠   | ٦٢٠ - ٦٢٤ |
| مسألة: النكاح الفاسد إذا قارنه الوطء ثبتت به الحرمة                      | ٧٧١         | ٦٢٥       |
| مسائل: من زوّج بغير علمه   | ٧٧٢ - ٧٧٣   | ٦٢٥ - ٦٢٤ |
| مسألة: النكاح الفاسد إذا لم يقارنه الوطء، لم تثبت به الحرمة              | ٧٧٤         | ٦٢٦       |
| مسألة: كل امرأة جاز عقد النكاح عليها جاز وطؤها بملك اليمين، والعكس       | ٧٧٥         | ٦٢٧       |
| مسألة: شراء الجارية وزوجها من تجار العدو، ويزعم الذين يبيعونها أنه زوجته | ٧٧٦         | ٦٢٨       |

| الصفحة | رقم المسألة  | المسألة  |
|--------|--------------|--|
| ٦٢٩    | ٧٧٧          | مسألة: لا يجوز نكاح الإماء من أهل الكتاب                 |
| ٦٣٠    | ٧٧٨          | مسألة: يجوز تزويج الكفار بعضهم من بعض                    |
| ٦٣١    | ٧٧٩          | مسألة: يكره الزواج من اليهودية والنصرانية                |
| ٦٣٢    | ٧٨٠          | مسألة: لا يجوز وطء الأمة إذا كان فيها شقص حر             |
| ٦٣٣    | ٧٨١          | مسألة: لو نكح نصراني على مهر فاسد عند المسلمين، ثم أسلم  |
| ٦٣٤    | ٧٨٢          | مسألة: لا بأس أن يؤخر أهل المرأة الدخول، حتى يجهزوها     |
| ٦٣٥    | ٧٨٣          | مسألة: نفقة الأمة إذا تزوجت وكانت تنقطع لزوجها ليلاً فقط |
| ٦٣٧    | ٧٨٤          | مسألة: نفقة الحرة إذا تزوجها العبد                       |
| ٦٣٩ -  | ٧٨٥ -        | مسائل: الدخول بالزوجة براءة من المهر                     |
| ٦٤٢    | ٧٨٧          |  |
| ٦٤٣    | ٧٨٨          | مسألة: صداق الأمة ملك لها، وليس للسيد                    |
| ٦٤٣    | ٧٨٩          | مسألة: ليس على المرأة أن تعطي صداقها                     |
| ٦٤٤    | ٧٩٠          | مسألة: إذا تزوجت أمة ونصفها حر، فليس للسيد من صداقها شيء |
| ٦٤٥    | ٧٩١ -<br>٧٩٢ | مسألة: حكم المهر إذا كان موصوفاً                         |
| ٦٤٧    | ٧٩٣          |  |

| المسألة  | رقم المسألة    | الصفحة     |
|--|----------------|------------|
| مسألة: أقلّ الصّدّاق   | ح ٢٩           | ٦٤٧        |
| مسألة: نقد الصّدّاق قبل الدّخول  | ح ٣١           | ٦٤٩        |
| باب الصّدّاق يسقط ويثبت  | ح ٣٢           | ٦٤٩        |
| في العبد يتزوّج أمة فتعتق قبل الدّخول بها                                      | ح ٣٣           | ٦٥٠        |
| أثر الخلع على الصّدّاق   | ح ٣٤           | ٦٥٠        |
| فيمن وهبت لزوجها نصف الصّدّاق أو كلّه، ثمّ طلقها قبل الدّخول                   | ح ٣٥           | ٦٥١        |
| في الزّوج يطّلع على عيبٍ بامرأته، فيختار ردّها                                 | ح ٣٦ -<br>ح ٣٧ | ٦٥١<br>٦٥٢ |
| تلف الصّدّاق قبل الدّخول   | ح ٣٨           | ٦٥٢        |
| المرأة تشتري بمال الصّدّاق شيئاً لمصلحة الزّواج أو لغيره، ثمّ تطلق قبل الدّخول | ح ٣٩           | ٦٥٣        |
| فيمن تزوّج امرأة على عيبٍ ممّن يعتق عليها                                      | ح ٤٠           | ٦٥٤        |
| في المرأة تضع شيئاً من صداقها على ألاّ يتزوّج زوجها عليها                      | ح ٤١           | ٦٥٥        |
| خلوة الرّجل بامرأته في منزلها أو منزله، وادّعاؤها الوطء                        | ح ٤٢           | ٦٥٦        |
| باب فيمن يحرم نكاحه من النساء  | ح ٤٣           | ٦٥٧        |
| في وقوع الحرمة بالزّنا   | ح ٤٤           | ٦٥٧        |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| الزّواج من المرأة المعلنّة بالسوء                 | ح ٤٥        | ٦٥٨    |
| زواج العبد أربعاً، وزواجه الحرّة على الأمة والعكس | ح ٤٦        | ٦٥٨    |
| شرط زواج الحرّ من الأمة                           | ح ٤٧        | ٦٥٩    |
| من وجد طولاً للحرّة ولم يجد ما ينفق عليها         | ح ٤٨        | ٦٦٠    |
| في الحرّة يتزوّج عليها زوجها أمة                  | ح ٤٩        | ٦٦٠    |
| باب العيوب التي توجب الرّد في النّكاح             | ح ٥٠        | ٦٦١    |
| فيمن تزوّج امرأة في عدّتها                        | ح ٥١        | ٦٦٢    |
| في العيوب التي لا تردّ بها المرأة                 | ح ٥٢        | ٦٦٣    |
| العيوب التي يرّد بها الرّجل                       | ح ٥٣ -      | ٦٦٣ -  |
|   | ح ٥٥        | ٦٦٤    |
| الفرقة من العيوب تطليقة واحدة                     | ح ٥٦ -      | ٦٦٤    |
|   | ح ٥٧        |        |
| باب في نكاح الشغار                                | ح ٥٨        | ٦٦٥    |
| باب نكاح المتعة                                   | ح ٥٩        | ٦٦٦    |
| باب الاجتماع في خطبة النّساء                      | ح ٦٠        | ٦٦٦    |
| الشّروط الذي مع الصّدّاق، حكمه حكم الصّدّاق       | ح ٦١        | ٦٦٧    |
| هدايا الزّواج بعد الطّلاق                         | ح ٦٢        | ٦٦٧    |

| المسألة                                      | رقم المسألة    | الصفحة       |
|--|----------------|--------------|
| فيمن زاد في صداق امرأته ثم طلقها أو مات عنها | ح ٦٣           | ٦٦٨          |
| العفو عن الصّدّاق                            | ح ٦٤           | ٦٦٨          |
| إسقاط السيّد ما شاء من الصّدّاق عن زوج أُمته | ح ٦٥           | ٦٦٩          |
| باب نكاح التفويض                             | ح ٦٦ -<br>ح ٦٧ | ٦٧٠ -<br>٦٧١ |
| فيمن نكح نكاح تفويضٍ وهو صحيح ثم مرض         | ح ٦٨           | ٦٧٢          |
| المتعة للمطلّقات                             | ح ٦٩           | ٦٧٢          |
| لمن تكون المتعة                              | ح ٧٠           | ٦٧٣          |
| باب النفقة على الأزواج                       | ح ٧١           | ٦٧٤          |
| نفقة النّاشز                                 | ح ٧٣           | ٦٧٥          |
| في اختلاف الزّوجين على نفقة ماضية            | ح ٧٤           | ٦٧٥          |
| في تزويج المريض والمريضة                     | ح ٧٥           | ٦٧٥          |
| لا نكاح للمولى عليه إلّا بإذن وليّه          | ح ٧٦           | ٦٧٧          |
| زواج العبد بغير إذن سيّده                    | ح ٧٧ -<br>ح ٧٨ | ٦٧٩          |
| ما لا يحلّ في الجمع بين النّساء              | ح ٧٩           | ٦٨٠          |
| باب نكاح العنّين والمحبوب                    | ح ٨٠           | ٦٨٠          |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة    |
|--|-------------|-----------|
| في الرجل يعجز عن الوطء بعد مدّة من الدّخول               | ح ٨١        | ٦٨١       |
| أجل العبد في العنة                                       | ح ٨٢        | ٦٨١       |
| الصدّاق المستحقّ للمرأة في فراقه العنّين والمحبوب والخصي | ح ٨٣        | ٦٨١       |
| فيمن نكح امرأة في عدّتها                                 | ح ٨٤        | ٦٨٣       |
| فيمن خطب امرأة معتدّة ثم نكحها بعد انقضاء المدّة         | ح ٨٥        | ٦٨٤       |
| زواج امرأة المفقود قبل أربع سنين                         | ح ٨٦        | ٦٨٤       |
| في تحريم المطلقة ثلاثاً                                  | ح ٨٧        | ٦٨٥       |
| من تزوّج أمةً لغيره، ثمّ اشتراها                         | ح ٨٨        | ٦٨٦       |
| فيمن تزوّج امرأة وابنتها في عقدٍ واحدٍ                   | ح ٨٩        | ٦٨٦       |
| فيمن يحرم الجمع بينهما                                   | ح ٩٠        | ٦٨٧       |
| حكم الجمع بين الأختين                                    | ح ٩١        | ٦٨٨       |
| فيمن أراد أن يطأ أمةً بملك اليمين، ثمّ أراد أن يطأ أختها | ح ٩٢        | ٦٨٨       |
| باب نكاح المحرم  | ح ٩٣        | ٦٨٩       |
| شراء المحرم الجوّاري ووطئه لهنّ                          | ح ٩٤        | ٦٩٠       |
| باب: الشروط في النّكاح                                   | ٧٩٤ - ٨٠٢   | ٦٩٤ - ٦٩٥ |

| المسألة  | رقم المسألة  | الصفحة     |
|--|--------------|------------|
| مسألة: يزوج الرجل على دينه وأمانته                                 | ٨٠٣          | ٦٩٥        |
| مسائل: تتمم الشروط في النكاح                                       | ٨٠٤ -<br>٨٠٩ | ٦٩٦<br>٧٠٠ |
| باب: الفرقة والفسخ في النكاح                                       | ٨١٠          | ٧٠٢        |
| مسائل: متى تكون الفرقة فسخاً، ومتى تكون طلاقاً                     | ٨١٠          | ٧٠٢        |
| مسألة: نكاح السفية والعبد موقوف بإجازة الولي والسيد                | ٨١١          | ٧٠٤        |
| مسألة: إسلام المرأة وزوجها كافر فسخ                                | ٨١٢          | ٧٠٤        |
| مسألة: تزويج السيد عبده أمتة بغير مهر فسخ                          | ٨١٣          | ٧٠٦        |
| مسألة: ملك الزوج لزوجته أو العكس فسخ                               | ٨١٤          | ٧٠٦        |
| مسألة: الفرقة في نكاح المحرم تكون طلاقاً                           | ٨١٥          | ٧٠٦        |
| باب القسم بين الزوجات  | ٨١٦          | ٧٠٧        |
| مسألة: يقيم عند البكر سبعاً وعند الثيب ثلاثاً                      | ٨١٦          | ٧٠٧        |
| مسألة: النفقة على الحرة والنصرانية سواء                            | ٨١٧          | ٧١٠        |
| مسألة: لا بأس أن يؤثر الرجل امرأته من غيرها، ما لم ينقص غيرها حقها | ٨١٨          | ٧١١        |
| مسألة: العدل بين النساء في الدخول والبيتوتة                        | ٨١٨          | ٧١١        |
| مسألة: لا بأس أن تكون ثيابه عند واحدة منهما                        | ٨١٨          | ٧١١        |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٧١٢    | ٨١٩         | مسألة: لا يتزوج الرجل المرأة على أنه يؤثر عليها  |
| ٧١٢    | ٨٢٠         | مسألة: لا يأتي غحدى زوجاته في يوم الأخرى، إلا عائداً أو<br>لحاجة                               |
| ٧١٣    | ٨٢٠         | مسألة حق الزوجة إذا حاضت قائم، لا يبطل ذلك حيضها   |
| ٧١٣    | ٨٢١         | مسألة: العدل بين الزوجتين إن كانتا في بلدين مختلفين  |
| ٧١٤    | ٨٢٢         | مسألة: إن سافر بإحدى زوجاته فليأتنف القسم إذا رجع  |
| ٧١٤    | ٨٢٣         | مسألة: إن أراد السفر بواحدة لنفسه فإنه يقرع بينهما   |
| ٧١٥    | ٨٢٤         | مسألة: إن أقام عند امراته ليلة ويوماً إلى الظهر ثم سافر<br>ورجع فإنه يرجع للأخرى               |
| ٧١٦    | ٨٢٥         | مسألة: إن مرض عند إحدى نسائه فلا يقضي الأخرى إذا<br>صح   |
| ٧١٧    | ٨٢٦         | مسألة: لا تشتري المرأة من صاحبها يوماً ولا سنة ولا شهراً                                       |
| ٧١٧    | ٨٢٧         | مسألة: لا يعطي الرجل امرأته الشيء يرضيها في يومها  |
| ٧١٨    | ٨٢٨         | مسألة: لا بأس أن يطأ الرجل امرأته في يوم غيرها إن أذنت له<br>التي لها اليوم وإن لم تأذن لم يجز |
| ٧١٨    | ٨٢٩         | مسألة: لا يجمع بين امرأتين من نسائه في فراش واحد   |
| ٧١٩    | ٨٣٠         | مسألة: لا بأس أن يغتسل من السراري غسلاً واحداً   |



| المسألة   | رقم المسألة    | الصفحة       |
|---|----------------|--------------|
| مسألة: لا يجمع الرجل زوجته أو جاريته وعنده من يسمع<br>حسن ذلك               | ٨٣١            | ٧١٩          |
| مسألة: لا يجمع بين أمتين في فراش واحد                                       | ٨٣١            | ٧١٩          |
| مسألة: لا يجمع الرجل بين زوجتين في بيت واحد إلا<br>برضاها                   | ٨٣٢            | ٧٢٠          |
| مسألة: لا بأس أن يكون للرجل بيت تأتيه فيه كل امرأة في<br>يومها إن رضين بذلك | ٨٣٣            | ٧٢٠          |
| العدل بين النساء في القسم   | ح ٩٥ -<br>ح ٩٧ | ٧٢١          |
| مسألة: تسرر العبد في ماله   | ٨٣٤            | ٧٢١          |
| مسألة: العزل عن الأمة والحرّة   | ٨٣٥            | ٧٢٢          |
| مسائل: وليمة النكاح   | ٨٣٦ -<br>٨٣٧   | ٧٢٥ -<br>٧٢٦ |
| كتاب الطلاق   | ح ٩٨           | ٧٢٧          |
| الطلاق البدعي   | ح ٩٨           | ٧٢٧          |
| حكم الطلاق في الحيض والتفاس   | ح ٩٩           | ٧٢٨          |
| ألفاظ الطلاق  | ح ١٠٠          | ٧٢٩          |
| فيمن قال لامرأته: أنت طالق  | ح ١٠١          | ٧٣٠          |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| عدد الطّلاق معتبرٌ بالرجال                          | ح ١٠٢       | ٧٣٠    |
| لا طلاق على صبيٍّ أو مجنونٍ أو مغمى عليه            | ح ١٠٣       | ٧٣١    |
| طلاق المكره   | ح ١٠٤       | ٧٣١    |
| حكم طلاق السكران وعتاقه                             | ح ١٠٥       | ٧٣٢    |
| باب في الطّلاق الرّجعي وأحكامه                      | ح ١٠٦       | ٧٣٢    |
| حكم الرّجعة بالقول والفعل                           | ح ١٠٧       | ٧٣٣    |
| فيمن وطئ أو قبل ولم يقصد بذلك الرّجعة               | ح ١٠٨       | ٧٣٣    |
| حكم إنكاح المرأة نفسها وإنكاح الشّغار وإنكاح المحرم | ح ١٠٩       | ٧٣٤    |
| حكم فسخ النّكاح في الرّدة                           | ح ١١٠       | ٧٣٤    |
| حكم نيّة الطّلاق دون اللفظ به                       | ح ١١١       | ٧٣٥    |
| حكم طلاق المشرّك وعتقه                              | ح ١١٢       | ٧٣٦    |
| في الرّجل يسلم في عدّة زوجته المسلمة قبله           | ح ١١٣       | ٧٣٦    |
| حكم من أراد الدّخول قبل نقد الصّدّاق                | ح ١١٤       | ٧٣٧    |
| حكم من أعسر بالصّدّاق                               | ح ١١٥       | ٧٣٧    |
| ضرب الأجل للمعسر بالصّدّاق                          | ح ١١٦       | ٧٣٨    |
| أجل المعسر بالنّفقة                                 | ح ١١٧       | ٧٣٨    |
| فيمن طلق وعليه صدّاقٌ مؤجّل                         | ح ١١٨       | ٧٣٩    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٣٩    | ح ١١٩       | فيما يترتب على الطلاق البائن ثلاثاً وطلاق الخلع                                       |
| ٧٤٠    | ح ١٢٠       | في المريض يطلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم يموت  |
| ٧٤٠    | ح ١٢١       | فيمن طلق امرأته صلاقاً رجعيّاً، فلما انقضت العدة، ادّعى أنّه قد كان راجعها            |
| ٧٤٢    | ح ١٢٢       | باب الخلع   |
| ٧٤٢    | ح ١٢٢       | فيما لو طلق مختلعةً في العدة  |
| ٧٤٢    | ح ١٢٣       | الخلع يصحّ على أيّ شيء  |
| ٧٤٣    | ح ١٢٤       | في إنكار المرأة أنّ زوجها خالعه على مال   |
| ٧٤٣    | ح ١٢٥       | الخلع على غير عوض   |
| ٧٤٤    | ٨٣٨         | مسألة: من أقر أن امرأته خالعه بمال وهي تنكر، وقع الخلع                                |
| ٧٤٤    | ٨٣٩         | مسألة: من أقر أنه امرأته خالعه على أنه إن حصل منها على مال وقع الخلع، وإن لم يحصل فلا |
| ٧٤٥    | ٨٤٠         | مسألة: من قال لامرأته: اقضي ديني وأفارقك، فقضته                                       |
| ٧٤٥    | ٨٤١         | مسألة: من قالت له زوجته: خذ هذه العشرين وفارقتني، فوافق وقبضها ثم قال لا أفارقك       |
| ٧٤٦    | ٨٤٢         | مسألة: إن قال الرجل لامرأته: اقضيني ديني على وجه الفدية أفارقك                        |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من قال لختنه: فارق ابنتي ولك ما على ظهرك من المهر   | ٨٤٣         | ٧٤٦    |
| مسألة: المرأة توكل بصلحها رجلاً، فيضع عن الزوج مئة   | ٨٤٤         | ٧٤٧    |
| مسألة: من صالح عن أخته وضمن لها الصداق الذي على زوجها  | ٨٤٥         | ٧٤٨    |
| مسألة: من تخالغ امرأته وهو غائب، فتطلق نفسها البتة   | ٨٤٦         | ٧٤٨    |
| مسألة: من خالغ امرأته على شيء، على أن ذلك خلعها عن لم تكن حاملاً   | ٨٤٧         | ٧٤٩    |
| مسألة: لا خلع للأمة سواء كان زوجها حراً أو عبداً إلا بإذن السيد  | ٨٤٨         | ٧٥٠    |
| مسألة: خلع المريضة من زوجها  | ٨٤٩         | ٧٥١    |
| مسألة: إن خالعت المرأة زوجها ولها ولد وبها حمل، فنفقة الولد والحمل والرضاع عليه                                      | ٨٥٠         | ٧٥٢    |
| مسألة: لا نفقة للمختلعة إلا أن تكون حاملاً   | ٨٥١         | ٧٥٢    |
| مسألة: الفرق بين المبارية والمختلعة والمفتدية  | ٨٥٢         | ٧٥٣    |
| مسألة: إن ندم أهل المرأة على تزويجها، وقالوا للزوج: خُذْ مِنَّا مَا أَخَذْنَا مِنْكَ وَتَوَدَّيْ إِلَيْنَا أُخْتَنَا | ٨٥٣         | ٧٥٣    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٧٥٤    | ٨٥٤         | مسألة: لا بأس أن يباري الولي عن يتيمة في الخلع إن كان نظراً له   |
| ٧٥٤    | ٨٥٥         | مسألة: التحكيم بين الزوجين   |
| ٧٥٧    | ٨٥٦         | باب الطلاق إلى أجل وشهادة الأبداد  |
| ٧٦١    | ٨٥٦         | مسألة: من طلق امرأته إلى شهر أو سنة أو أجل معلوم، فإنها طالق من حين تكلم به  |
| ٧٦٢    | ٨٥٧         | مسألة: لا يجوز أن يقاطع الرجل جاريته إلى مدة معلومة يصيبها إلى تلك المدة، ثم هل عليه حرام                                      |
| ٧٦٣    | ٨٥٨         | مسألة: من قال لامرأته: إِذَا كَفَلْتُ ابْنِي ثَلَاثَ سِنِينَ فَأَنْتِ طَالِقُ الْبَتَّةِ، وَمَا يَمْنَعُنِي إِلَّا حَضَانَتُهُ |
| ٧٦٣    | ٨٥٩         | مسألة: من قال لامرأته: أَنْتِ طَالِقُ إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ قَالَ: "أَنْتِ طَالِقُ تِلْكَ الطَّلَاقِ السَّاعَةِ"                 |
| ٧٦٤    | ٨٦٠         | مسألة: من قال لامرأته: أَنْتِ طَالِقُ يَوْمَ يَمُوتُ أَبِي   |
| ٧٦٤    | ٨٦١         | مسألة: من شرط لامرأة تزوجها: إِذَا دَخَلْتَ عَلَيَّ فَأَمْرَأَتِي الَّتِي تَحْتِي طَالِقُ                                      |
| ٧٦٤    | ٨٦٢         | مسألة: من قال لامرأته: إِذَا وَضَعْتَ فَأَنْتِ طَالِقُ   |
| ٧٦٥    | ٨٦٣         | مسألة: من قال لامرأته: أَنْتِ طَالِقُ إِذَا وَضَعْتَ، فوضعت واحداً وبقي آخر  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٦٦    | ٨٦٤         | مسألة: من قال لامرأته: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَاتَ فُلَانٌ   |
| ٧٦٦    | ٨٦٥         | مسألة: من تزوج على امرأته، وقال للزوجة: إِنَّ حَبَسْتُهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَأَمْرُكِ بِيَدِكَ                            |
| ٧٦٧    | ٨٦٦         | مسائل: الشهادة في الطلاق  |
| ٧٦٧    | ٨٦٦         | مسألة: اتفاق الشهود على الطلاق على القول، واختلافهم في الوقت  |
| ٧٦٩    | ٨٦٧         | مسألة: اختلاف الشهود على الطلاق في الفعل الذي علق الطلاق عليه   |
| ٧٦٩    | ٨٦٨         | مسألة: اتفاق الشهود على الطلاق في الفعل الذي علق الطلاق عليه، واختلافهم في الوقت  |
| ٧٧٠    | ٨٦٩         | مسألة: اختلاف البلدان واتفاق الشهادة لا يضر في الطلاق   |
| ٧٧١    | ٨٧٠         | مسألة: إن شهد شاهدان على طلاق، فقال أحدهما: أَشْهَدُنِي عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِي وَاحِدَةً، وقال الآخر مثل ذلك، وبين ذلك أيام |
| ٧٧١    | ٨٧١         | مسألة: من شهد عليه رجلان، فقال أحدهما: طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، وقال الآخر: اثنتين   |
| ٧٧٢    | ٨٧٢         | مسألة: من شهد عليه رجلان، فقال أحدهما: طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وقال الآخر: واحدة   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٧٣    | ٨٧٣         | مسألة: من شهد عليه رجلان، فقال أحدهما: حَلَفَ بِالطَّلَاقِ: إِنَّ فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وشهد الآخر أنه قال: اسْتَعْدَيْتُ عَلَيْكَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ |
| ٧٧٣    | ٨٧٤         | مسألة: طلق امراته في سفر وشهد عليه شهود، ثم قدم عليها فوطئها، فرفعوه للسلطان  |
| ٧٧٤    | ٨٧٥         | مسألة: من شهد عليه بطلاق امراته البتة وقد ماتت  |
| ٧٧٥    | ٨٧٦         | مسألة: إن ادعت المرأة الطلاق وأنكر الزوج فإنه لا يحلف بدعواها   |
| ٧٧٥    | ٨٧٦         | مسألة: يحلف على الدعوى في الطلاق على المنبر   |
| ٧٧٦    | ح ١٢٦       | مسألة: وجوب الشهادة على من سمع رجلاً يطلق امرأته  |
| ٧٧٧    | ح ١٢٧       | مسألة: عدّة من طلقها زوجها في سفر ومات وتأخر علمها بموته  |
| ٧٧٨    | ح ١٢٨       | مسألة: امرأة المفقود  |
| ٧٧٩    | ح ١٢٩       | مسألة: نفقة امرأة المفقود   |
| ٧٧٩    | ح ١٣٠       | مسألة: في المفقود يقدم بعد انقضاء عدّة امرأته   |
| ٧٨٠    | ح ١٣١       | مسألة: حكم زوجة الأسير  |
| ٧٨١    | ح ١٣٢       | مسألة: حكم امرأة المفقود الذي يغلب على ظنّ الحاكم أنّه هلك  |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: تملك الرجل امرأته طلاقها                              | ح ١٣٣       | ٧٨٢    |
| مسألة: في المملّكة تطلق نفسها ثلاثاً، فيناكر زوجها           | ح ١٣٤       | ٧٨٣    |
| مسألة: فيمن قال لامرأته: أمرك بيدك إن تزوّجتُ عليك           | ح ١٣٥       | ٧٨٤    |
| مسألة: سقوط تملك المرأة                                      | ح ١٣٦       | ٧٨٤    |
| مسألة: المملّكة تختار زوجها                                  | ح ١٣٧       | ٧٨٤    |
| باب الإيلاء  | ح ١٣٨       | ٧٨٤    |
| مسألة: أجل الإيلاء من يوم الحلف                              | ح ١٤٠       | ٧٨٥    |
| مسألة: خصام المرأة لزوجها إن حلف بالإيلاء أكثر من أربعة أشهر | ح ١٤١       | ٧٨٦    |
| مسألة: فيمن حلف بعق عبدٍ مطلق                                | ح ١٤٢       | ٧٨٧    |
| مسألة: في المولي يمضي أجله قبل وقف الحاكم له                 | ح ١٤٣       | ٧٨٧    |
| كتاب الظهار  | ح ١٤٤       | ٧٨٨    |
| مسألة: فيمن ظاهر من جميع نسائه                               | ح ١٤٥       | ٧٨٩    |
| مسألة: فيمن ظاهر من إحدى نسائه، ثم ألحق بها أخرى             | ح ١٤٦       | ٧٨٩    |
| مسألة: فيمن قال: كلّ امرأةٍ أتزوّجها فهي عليّ كظهر أمي       | ح ١٤٧       | ٧٩٠    |
| مسألة: لزوم كفارة الظهار                                     | ح ١٤٨       | ٧٩٠    |
| مسألة: الظهار يصحّ من الزّوجات وملك اليمين                   | ح ١٤٩       | ٧٩٢    |



| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: فيمن عجز عن الصّيام في كفّارة الظّهار                            | ح ١٥٠       | ٧٩٢    |
| مسألة: حكم من وطئ في كفّارة الظّهار قبل أن يتمّها                       | ح ١٥١       | ٧٩٢    |
| مسألة: ظهار العبد   | ح ١٥٢       | ٧٩٣    |
| كتاب اللعان   | ح ١٥٣       | ٧٩٤    |
| مسألة: لعان العاجز عن الجماع  | ح ١٥٥       | ٧٩٥    |
| مسألة: في قذف الرّجل لامرأته وادّعائه عليها بالزّنا                     | ح ١٥٦       | ٧٩٦    |
| مسألة: في الرّجل ينفي حمل امراته بعد إقراره به                          | ح ١٥٧       | ٧٩٧    |
| مسألة: في الرّجل يدّعي على امرأته الزّنا، وتقرّر بذلك وتأتي بوليد       | ح ١٥٨       | ٧٩٨    |
| صفة اللّعان   | ح ١٥٩       | ٧٩٩    |
| مسألة: في الرّجل يغيب عن امرأته، فتأتي بوليد ثمّ تموت                   | ح ١٦٤       | ٨٠١    |
| مسألة: في الرّجل يكذب نفسه بعد اللّعان                                  | ح ١٦٥       | ٨٠٢    |
| باب إسلام أحد الزّوجين  | ح ١٦٦       | ٨٠٢    |
| مسألة: في إسلام المرأة ذات الرّوج الكافر، مدخولاً بها أو غير مدخولٍ بها | ح ١٦٨       | ٨٠٣    |
| مسألة: في ادّعاء الرّوج أنّه أسلم في عدّة امرأته                        | ح ١٦٩       | ٨٠٤    |
| مسألة: في الرّجل يسلم وتحتّه أكثر من أربع نسوة، أو أختان                | ح ١٧٠       | ٨٠٤    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: تخيير الأمة المعتقة تحت عبدٍ                           | ح ١٧١       | ٨٠٥    |
| مسألة: في الأمة تعتق وهي تحت حرٍّ أو عبدٍ                     | ح ١٧٢       | ٨٠٦    |
| مسألة: اختيار الأمة نفسها قبل الدّخول يُسقط الصّدّاق          | ح ١٧٣       | ٨٠٦    |
| باب العدة للمطلّقات   | ح ١٧٤       | ٨٠٦    |
| مسألة: عدة اليائسة والصّغيرة                                  | ح ١٧٥       | ٨٠٨    |
| مسألة: عدة الحائض   | ح ١٧٦       | ٨٠٨    |
| مسألة: عدة المستحاضة  | ح ١٧٧       | ٨١٠    |
| مسألة: عدة الحامل   | ح ١٧٨       | ٨١١    |
| مسألة: عدة الأمة  | ح ١٧٩       | ٨١٢    |
| باب عدة الوفاة  | ح ١٨٠       | ٨١٣    |
| مسألة: عدة الكتابية المدخول بها                               | ح ١٨١       | ٨١٣    |
| مسألة: عدة أمّ الولد  | ح ١٨٢       | ٨١٤    |
| باب الانتقال والبناء في العدة                                 | ح ١٨٣       |        |
| مسألة: في الأمة المطلّقة تعتق أو يموت عنها زوجها أثناء عدّتها | ح ١٨٤       | ٨١٥    |
| مسألة: عدة المرأة التي طُلّقت ثم ارتجعت ثم طُلّقت             | ح ١٨٥       | ٨١٥    |
| باب الإحداد   | ح ١٨٦       | ٨١٦    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٨١٧    | ح ١٩٠       | باب السّكنى في العدة                                |
| ٨١٨    | ح ١٩١       | مسألة: انتقال المعتدة من بيت الزّوجيّة أثناء العدة  |
| ٨١٨    | ح ١٩٢       | باب الاستبراء                                       |
| ٨١٩    | ح ١٩٢       | مسألة: استبراء الزّانية والمغصوبة على نفسها         |
| ٥      | ٨٧٧         | باب النذور والأيمان                                 |
| ٥      | ٨٧٧         | مسألة: حكم النذر إذا لم يسم                         |
| ٧      | ٨٧٧         | مسألة: وجوب الوفاء بالنذر المسمى إن كان طاعة        |
| ٨      | ٨٧٨         | مسألة: حكم من نذر ترك معصية ثم ارتكبها              |
| ٨      | ٨٧٩         | مسألة: حكم من نذر ترك المندوب                       |
| ٩      | ٨٨٠         | مسألة: حكم من نذر فعل معصية                         |
| ١٠     | ٨٨١         | مسألة: حكم من نذر ترك واجب                          |
| ١١     | ٨٨٢         | مسألة: حكم من نذر ارتكاب معصية ولم يسمها            |
| ١١     | ٨٨٣         | مسألة: حكم من نذر عشرة نذور ولم يسمها               |
| ١١     | ٨٨٤         | مسألة: كيف تكون كفارة النذر المخير فيه بين عدة أمور |
| ١٢     | ٨٨٥         | مسألة: حكم النذر في الغضب                           |
| ١٢     | ٨٨٦         | مسألة: حكم النذر إذا كان فيه تكرار                  |
| ١٤     | ٨٨٧         | مسألة: حكم قول القائل "علي عهد الله"                |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٤     | ٨٨٨         | مسألة: حكم قول القائل "علي عهد الله ومواثيقه"                 |
| ١٤     | ٨٨٩         | مسألة: حكم الحلف بغير الله                                    |
| ١٥     | ٨٩٠         | مسألة: حكم من حلف على فلان "ليفعلن كذا"، فلم يفعل             |
| ١٦     | ٨٩١         | مسألة: حكم من قال "إن لم أفعل كذا فأنا كافر"                  |
| ١٦     | ٨٩٢         | مسألة: اليمين المنعقدة  |
| ١٧     | ٨٩٣         | مسألة: يمين اللغو   |
| ١٩     | ٨٩٤         | مسألة: اليمين الكاذبة   |
| ٢١     | ٨٩٥         | مسألة: معنى تأكيد اليمين                                      |
| ٢٢     | ٨٩٦         | مسألة: التورية في اليمين                                      |
| ٢٢     | ٨٩٧         | مسألة: كفارة من حلف بيمين واحدة على أشياء متعددة              |
| ٢٥     | ٨٩٨         | مسألة: حكم الاستثناء في اليمين                                |
| ٢٧     | ٨٩٩         | مسألة: حكم من حلف فقال: "إن شاء الله"                         |
| ٢٨     | ٩٠٠         | مسألة: الاستثناء في اليمين لا يكون إلا في اليمين بالله عز وجل |
| ٢٩     | ٩٠١         | مسألة: من حلف على يمين بحسب علمه، ثم تبين له خلافه            |

| المسألة   | رقم المسألة  | الصفحة |
|---|--------------|--------|
| مسألة: كيفية كفارة اليمين بالله عز وجل  | ٩٠٢ -<br>٩٠٥ | ٣٤-٢٩  |
| مسألة: لا يجوز إعطاء المسكين الواحد أكثر من مدٍّ، ولو كانت عليه أكثر من كفارة           | ٩٠٦          | ٣٥     |
| مسألة: تجوز الكفارة قبل الحنث وبعده   | ٩٠٧          | ٣٧     |
| مسألة: يجوز إعطاء الطفل المرضع من الكفارة إن كان مسكيناً                                | ٩٠٨          | ٣٩     |
| مسألة: ما حرمه الشخص على نفسه فإنه حلال ولا كفارة فيه                                   | ٩٠٩          | ٤٠     |
| مسألة: من قال "كل مالي في سبيل الله" لزمه إخراج الثلث فقط                               | ٩١٠          | ٤٣     |
| مسألة: من قال لشيء معين من ماله "هو في سبيل الله" فإنه يخرج به كله                      | ٩١٠          | ٤٣     |
| مسألة: من أوجب على نفسه ثلث ماله أو ربعه أو نحوه، فإنما يكون مقداره يوم حلف، لا يوم حنث | ٩١١          | ٤٧     |
| مسألة: في العبد يقول: مالي في سبيل الله عز وجل، ثم ظهر أنه قد عتق قبل ذلك               | ٩١٢          | ٤٧     |
| مسألة: من حلف بالتصدق بكل مال يكسبه، فلا شيء عليه                                       | ٩١٣          | ٤٨     |

| الصفحة     | رقم المسألة  | المسألة  |
|------------|--------------|--|
| ٤٨         | ٩١٤          | مسألة: من جعل حلياً في سبيل الله فإنه يبيعه ويقسمه، ولا يقسمه حلياً  |
| ٤٨         | ٩١٥          | مسألة: حكم من جعل مالاً من ماله هدياً                                |
| ٤٩         | ٩١٦          | مسألة: من جعل عليه إخراج بدنة أو رقبة، وعجر، بقيت في ذمته حتى يستطيع |
| ٤٩         | ٩١٧          | مسألة: حكم من قال: مالي صدقة، ثم حنث                                 |
| ٥٠         | ٩١٨          | مسألة: من حلف أن يخرج ماله فحنث، ثم حلف فحنث                         |
| ٥٠         | ٩١٩          | مسألة: من نذر نذراً وضرب له أجلاً يتكرر فيه                          |
| ٥١         | ٩٢٠          | مسألة: من نذر جعل غلامه هدياً  |
| ٥٢         | ٩٢١          | مسألة: من نذر جعل غلام غيره هدياً                                    |
| ٥٢         | ٩٢٢          | مسألة: من نذر جعل حرٍ من الناس هدياً                                 |
| ٥٣         | ٩٢٣          | مسألة: من نذر جعل ماله في رتاج الكعبة                                |
| ٥٣ -<br>٥٤ | ٩٢٤ -<br>٩٢٥ | مسألة: من حلف نحر ابنه   |
| ٥٤         | ٩٢٦          | مسألة: من نذر جعل ابنه هدياً   |
| ٥٥         | ٩٢٧          | مسألة: من نذر حمل رجل إلى بيت الله                                   |
| ٦١-٥٧      | ٩٢٨ -<br>٩٣١ | مسائل: في النذر بالمشي إلى بيت الله عز وجل                           |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦١     | ٩٣٢         | مسألة: من نذر أن يمشي إلى بيت الله مئة مرة                             |
| ٦٢     | ٩٣٣         | مسألة: من نذر أن يمشي إلى بيت الله حافياً                              |
| ٦٣     | ٩٣٤         | مسألة: من نذر المشي لبيت الله، فمشى لنذره وحجه وهو<br>ضرورة            |
| ٦٤     | ٩٣٥         | مسألة: من كان عليه مشي إلى بيت الله، فركب اليوم والليلة                |
| ٦٤     | ٩٣٦         | مسألة: ومن كان عليه مشي فمشى بعض الطريق، فنسي<br>حاجة له خلفه          |
| ٦٤     | ٩٣٧         | مسألة: العبد يحلف بالمشي إلى بيت الله، ثم يعتق                         |
| ٦٥     | ٩٣٨         | مسألة: من نذر حمل شيء لا يطيقه إلى بيت الله                            |
| ٦٥     | ٩٣٩         | مسألة: من حج وهو ضرورة عن نفسه ومشى عن غيره                            |
| ٦٦     | ٩٤٠         | مسألة: من نذر الحج إن فعل كذا وكذا، ثم فعله، فوقت<br>إحرامه بحسب نيته  |
| ٦٧     | ٩٤١         | مسألة: من نذر العمرة إن فعل كذا وكذا، ثم فعله، فوقت<br>إحرامه حين يحنث |
| ٦٧     | ٩٤٢         | مسألة: من نذر الحج من المدينة، فإنه يحرم من ذي الحليفة                 |
| ٦٨     | ٩٤٣         | مسألة: من نذر المشي، ثم قطع مشيه بإقامة، ثم واصل مشيه                  |
| ٦٩     | ٩٤٤         | مسألة: من نذر المشي إلى بيت الله، فإنه يمشي من حيث<br>حلف              |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٩     | ٩٤٥         | مسألة: من نذر فلزمه هديان من جنسٍ واحدٍ، فإنه يجتزئ بأحدهما              |
| ٦٩     | ٩٤٦         | مسألة: من نذر المشي إلى بيت الله وكرر النذر، فعليه هدي واحد              |
| ٧٠     | ٩٤٧         | مسألة: من نذر المشي إلى بيت الله، فمشى عقبة وركب عقبة مع قدرته على المشي |
| ٧٠     | ٩٤٨         | مسألة: من مات وعليه نذر مشي  |
| ٧١     | ٩٤٩         | مسألة: من نذر المشي إلى بيت الله، فمشى في الحج وهو صرورة                 |
| ٧٢     | ٩٥٠         | مسألة: من نذر المشي لبيت الله، فقطع طريقه البحر                          |
| ٧٢     | ٩٥١         | مسألة: النذر بالمشي إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه                       |
| ٧٤     | ٩٥٢         | مسألة: من نذر المشي إلى المدينة أو بيت المقدس                            |
| ٧٦     | ٩٥٣         | مسألة: من حلف بالمشي إلى بيت الله عز وجل وأضرع المسجد                    |
| ٧٦     | ٩٥٤         | مسألة: من نذر نحر بدنة في بلد من البلدان                                 |
| ٨٠     | ٩٥٥         | من كتاب الأضاحي  |
| ٨٠     | ٩٥٥         | مسألة: التضحية بالعجفاء التي لا شحم فيها                                 |
| ٨٠     | ٩٥٦         | مسألة: التضحية بالجماء والمكسورة القرن                                   |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٨٠     | ٩٥٧         | مسألة: التضحية بما في بدنها شق يسير                             |
| ٨١     | ٩٥٨         | مسألة: التضحية بما انكسر فيها عضو وجبر                          |
| ٨١     | ٩٥٩         | مسألة: التضحية بالهرمة  |
| ٨١     | ٩٦٠         | مسألة: التضحية والعقيقة بالوحش                                  |
| ٨٢     | ٩٦١         | مسألة: التضحية بالساقطة الأسنان                                 |
| ٨٣     | ٩٦٢         | مسألة: التضحية بالشاة المصابة بالتحمة                           |
| ٨٣     | ٩٦٣         | مسألة: يستحب أن يضحي المسلم عن نفسه وعن كل فرد من بيته بكبش كبش |
| ٨٥     | ٩٦٤         | مسألة: الاشتراك في الأضحية                                      |
| ٨٧     | ٩٦٥         | مسألة: إبدال الرجل أضحيته                                       |
| ٨٧     | ٩٦٥         | مسألة: حكم الأضحية إن دخلها عيب قبل ذبحها                       |
| ٨٧     | ٩٦٦         | مسألة: بيع الأضحية بعد شرائها وقبل إيجابها                      |
| ٨٨     | ٩٦٧         | مسألة: لا يذبح للرجل أحد غيره                                   |
| ٩٠     | ٩٦٨         | مسألة: ذبح النصراني للأضحية                                     |
| ٩١     | ٩٦٩         | مسألة: ما يقال عند ذبح الأضحية                                  |
| ٩١     | ٩٧٠         | مسألة: ينبغي للإمام أن يحضر ذبيحته للمصلّي لينحرها              |
| ٩٢     | ٩٧١         | مسألة: حكم الذبح قبل ذبح الإمام                                 |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٩٤     | ٩٧٢         | مسألة: حكم ذبح الأضحية ليلاً                              |
| ٩٥     | ٩٧٣         | مسألة: الأكل من الأضحية                                   |
| ٩٦     | ٩٧٤         | مسألة: الإطعام من الأضحية                                 |
| ٩٧     | ٩٧٥         | مسألة: بيع لحم الأضحية أو إعطاء الجازر أجرته منها         |
| ٩٨     | ٩٧٦         | مسألة: الرجوع في الأضحية بعد إيجابها                      |
| ٩٨     | ٩٧٧         | مسألة: الأضحية عن العبد والجنين في بطن أمه                |
| ٩٩     | ٩٧٨         | مسألة: من اشترى أضحيته ومات قبل إيجابها                   |
| ٩٩     | ٩٧٩         | مسألة: من ضلت أضحيته ووجدتها بعد أيام النحر               |
| ١٠٠    | ٩٨٠         | مسألة: اختلاط الضحايا بعضها ببعض                          |
| ١٠٠    | ٩٨١         | مسألة: أيام التضحية، والأيام المعلومات، والأيام المعدودات |
| ١٠٣    | ٩٨٢         | مسألة: ادخار لحوم الأضاحي                                 |
| ١٠٤    | ٩٨٣         | مسألة: أخذ الشعر وتقليم الظفر في أيام عشر ذي الحجة        |
| ١٠٧    | ٩٨٤         | كتاب العقيدة  |
| ١٠٧    | ٩٨٤         | مسألة: حكم العقيدة  |
| ١٠٧    | ٩٨٤         | مسألة: الفرق بين عقيدة الذكر والأنثى                      |
| ١٠٨    | ٩٨٤         | مسألة: اشراك أكثر من صغير في العقيدة                      |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٠٨    | ٩٨٥         | مسألة: العيوب التي تتقضى في العقيقة                 |
| ١٠٨    | ٩٨٥         | مسألة: بيع لحم العقيقة، وإعطاء الجزاء أجرته منها    |
| ١٠٩    | ٩٨٥         | مسألة: الأكل من العقيقة                             |
| ١٠٩    | ٩٨٥         | مسألة: مس الصبي بشيء من دم العقيقة                  |
| ١٠٩    | ٩٨٦         | مسألة: العقيقة بالطير أو الوحش                      |
| ١١٠    | ٩٨٧         | مسألة: وقت العقيقة والعمل إذا فات وقتها             |
| ١١١    | ٩٨٨         | مسألة: كيفية حساب وقت العقيقة                       |
| ١١١    | ٩٨٨         | مسألة: وقت تسمية المولود                            |
| ١١١    | ٩٨٨         | مسألة: العقيقة عن الكبير                            |
| ١١٢    | ٩٨٩         | مسألة: ذبح العقيقة ليلاً                            |
| ١١٢    | ٩٩٠         | مسألة: العقيقة عمن مات قبل اليوم السابع             |
| ١١٣    | ٩٩١         | مسألة: الإطعام من العقيقة                           |
| ١١٣    | ٩٩٢         | مسألة: العقيقة عن اليتيم                            |
| ١١٤    | ٩٩٣         | مسألة: بيع صوف العقيقة                              |
| ١١٤    | ٩٩٤         | مسألة: وقت ختان الصبي                               |
| ١١٤    | ٩٩٥         | مسألة: حكم حلق رأس الصبي والتصدق بوزنه ذهباً أو فضة |
| ١١٧    | ٩٩٦         | كتاب الصيد  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١١٧    | ٩٩٦         | مسألة: ذكاة الممتنع من الصيد                                |
| ١١٨    | ٩٩٧         | مسألة: الصيد بالمعراض                                       |
| ١١٩    | ٩٩٨         | مسألة: الصيد بالحجر والعصا ونحوها                           |
| ١٢٠    | ٩٩٩         | مسألة: الصيد بالحباله (الشرك)                               |
| ١٢٠    | ١٠٠٠        | مسألة: الصيد بالجوارح                                       |
| ١٢١    | ١٠٠١        | مسألة: إدراك الصيد حياً في فم الجوارح وعدم تذكيته مع القدرة |
| ١٢٢    | ١٠٠٢        | مسألة: ذكاة الجوارح إن بات الصيد عن الصائد                  |
| ١٢٤    | ١٠٠٣        | مسألة: صيد الجارح إذا شاركه جارح آخر غير معلم               |
| ١٢٥    | ١٠٠٤        | مسألة: إذا تردى الصيد في الماء بعد إرسال الجارح عليه        |
| ١٢٦    | ١٠٠٥        | مسألة: اشتراط النية في الصيد                                |
| ١٢٦    | ١٠٠٦        | مسألة: إن ضرب الصيد فبان منه عضو فلا يؤكل                   |
| ١٢٧    | ١٠٠٧        | مسألة: التسمية على الصيد                                    |
| ١٢٨    | ١٠٠٨        | مسألة: من رمى صيداً فأخطأ وأصاب صيداً آخر                   |
| ١٢٩    | ١٠٠٩        | مسألة: من أرسل كلبه على جماعة ونوى صيد كل ما يصيده الكلب    |

| الصفحة      | رقم المسألة      | المسألة   |
|-------------|------------------|---|
| ١٣٠         | ١٠١٠ -<br>١٠١١   | مسائل: ما صاده الكلب من غير إرسال صاحبه                               |
| ١٣١         | ١٠١٢             | مسألة: من رمى سهمًا فأصاب به طيرين                                    |
| ١٣١         | ١٠١٣             | مسألة: صيد الضاري من الكلاب   |
| ١٣٢         | ١٠١٤             | مسألة: إذا أكل الكلب من الصيد   |
| ١٣٥         | ١٠١٥             | مسألة: ومن رمى صيدًا فوق في الماء، فذبحه في الماء خوفًا<br>من أن يموت |
| ١٣٦         | ح ١٩٤            | كتاب الأطعمة  |
| ١٣٦         | ح ١٩٤            | مسألة: ما يؤكل من الطير   |
| ١٣٦         | ح ١٩٥            | مسألة: أكل سباع الوحش   |
| ١٣٧         | ح ١٩٦            | مسألة: أكل الخنزير والانتفاع بشعره                                    |
| ١٣٧         | ح ١٩٧            | مسألة: أكل ما لا ذكاة له من طعام المجوس                               |
| ١٣٧         | ح ١٩٨            | مسألة: المحرم يأكل الميتة ولا يصطاد                                   |
| ١٣٩         | ح ١٩٩            | من كتاب البيوع  |
| ١٣٩<br>١٤١- | ح ١٩٩ -<br>ح ٢٠٢ | باب ما لا يجوز فيه التفاضل  |
| ١٤٢         | ح ٢٠٣            | مسألة: بيع اللحوم   |

| الصفحة         | رقم المسألة      | المسألة   |
|----------------|------------------|---|
| ١٤٢            | ح ٢٠٤            | مسألة: بيع الطريّ باليابس من القمح والزبيب واللحوم والألبان               |
| ١٤٢            | ح ٢٠٥            | مسألة: في ما يجوز في بيعه التفاضل والتماثل من الألبان واللحوم             |
| ١٤٣            | ح ٢٠٦            | مسألة: بيع الرطب بالرطب   |
| ١٤٤            | ح ٢٠٧            | مسألة: بيع الفاكهة، رطبها ويابسها   |
| ١٤٥ -<br>١٤٦   | ح ٢٠٨ -<br>ح ٢٠٩ | مسألة: بيع اللحم بالحيوان   |
| ١٤٦            | ح ٢١٠            | باب بيع الجزاف  |
| ١٤٧            | ح ٢١١ -<br>ح ٢١٢ | مسألة: بيع المكيل حسب قول البائع وتصديق المشتري                           |
| ١٤٧ -<br>١٥٠   | ح ٢١٣ -<br>٢١٦   | باب بيع الطعام قبل قبضه   |
| ١٥٠            | ح ٢١٧ -<br>٢١٨   | باب السلم في الأشياء  |
| ١٥١ -<br>١٥٢ - | ح ٢١٩ -<br>ح ٢٢١ | مسألة: السلم في التمر والزبيب، والإقالة من بعض الطعام أو العرض المسلم فيه |
| ١٥٢            | ح ٢٢٢            | مسألة: استبدال الطعام المباع بثمن مؤجل بطعام غيره                         |

| المسألة   | رقم المسألة      | الصفحة       |
|---|------------------|--------------|
| مسألة: فيما يجوز تأخير الثمن فيه عن المثل، أو المثل عن الثمن            | ح ٢٢٣ -<br>ح ٢٢٥ | ١٥٣ -<br>١٥٤ |
| مسألة: السلم فيما ليس عند البائع أصله، والسلم المعلق بشجرة أو أرض معينة | ح ٢٢٦            | ١٥٤          |
| مسألة: فيما يجوز من القرض وما لا يجوز                                   | ح ٢٢٧            | ١٥٤          |
| مسألة: مكان قضاء القراض ووقته   | ح ٢٢٨ -<br>ح ٢٢٩ | ٢٢٨          |
| باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها   | ح ٢٣٠ -<br>ح ٢٣٢ | ١٥٥ -<br>١٥٦ |
| مسألة: بيع الثمار بعد طيبها   | ح ٢٣٣ -<br>ح ٢٣٥ | ١٥٧          |
| مسألة: بيع المقائي والمباطح   | ح ٢٣٦            | ١٥٨          |
| مسألة: بيع البقول والقرط والقضب   | ح ٢٣٧            | ١٥٩          |
| مسألة: بيع الموز والورد والياسمين                                       | ح ٢٣٨ -<br>ح ٢٣٩ | ١٥٩          |
| مسألة: بيع الزرع  | ح ٢٤٠            | ١٥٩          |
| مسألة: بيع الأصول مع ثمرها مؤبرة وغير مؤبرة                             | ح ٢٤١ -<br>ح ٢٤٢ | ١٦٠ -<br>١٦٠ |

| الصفحة       | رقم المسألة      | المسألة  |
|--------------|------------------|--|
| ١٦١<br>١٦٢   | ح ٢٤٣ -<br>ح ٢٤٦ | مسألة: بيع الثمار على رؤوس الأشجار والاستثناء منها |
| ١٦٣ -<br>١٦٤ | ح ٢٤٧ -<br>ح ٢٤٩ | باب العرايا  |
| ١٦٥          | ح ٢٥٠            | باب وضع الجوائح                                    |
| ١٦٥          | ح ٢٥١            | مسألة: الجائحة بسبب نقصان المياه                   |
| ١٦٦          | ح ٢٥٢            | مسألة: الجوائح في المقايي والمباطخ والبقول         |
| ١٦٧          | ح ٢٥٣            | مسألة: لا جائحة عند الحصاد                         |
| ١٦٧          | ح ٢٥٤ -<br>ح ٢٥٥ | مسألة: فيمن ابتاع ذهباً بورق ثم وجدها ناقصة        |
| ١٦٨          | ح ٢٥٦            | مسألة: فيما لو وجد في الصرف شيئاً رديئاً           |
| ١٦٨          | ح ٢٥٧            | مسألة: بدل الدينانير والدراهم المختلفة الوزن       |
| ١٦٨          | ح ٢٥٨            | مسألة: تغيير سكة الدراهم والدينانير والفلوس        |
| ١٦٩          | ح ٢٥٩            | مسألة: صرف الفلوس إلى أجل                          |
| ١٦٩          | ح ٢٦٠            | مسألة: الاقتراض من الصيرفي وتغيير القيمة           |
| ١٧٠          | ح ٢٦١            | مسألة: شراء تراب الذهب والفضة بجنسه أو بغير جنسه   |
| ١٧٣ -<br>١٧٨ | ١٠١٦ -<br>١٠١٨   | مسائل: ما يجوز فيه التفاضل وما لا يجوز             |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة    |
|--|-------------|-----------|
| مسألة: القرض في الحيوان والولائد   | ١٠١٩        | ١٧٨       |
| مسائل: بيع الحيوان بمثله وزيادة نقد  | ١٠٢٠ - ١٠٢٢ | ١٨٠ - ١٨١ |
| مسألة: بيع العرض باثنين مثله، أحدهما نقداً والآخر نسيئة                    | ١٠٢٣        | ١٨١       |
| مسألة: التفاضل في العروض التي من صنف واحد                                  | ١٠٢٤        | ١٨٢       |
| مسألة: السلم في الحيوان  | ١٠٢٥        | ١٠٨٣      |
| مسألة: السلم في نتاج الحيوان   | ١٠٢٦        | ١٨٥       |
| مسائل: شراء البائع للمسلم فيه عند حلول الأجل                               | ١٠٢٧ - ١٠٣٠ | ١٨٥ - ١٨٦ |
| مسائل: تسليم المسلم فيه  | ١٠٣١ - ١٠٣٤ | ١٨٧ - ١٨٩ |
| مسألة: بيع المسلم فيه قبل قبضه   | ١٠٣٥        | ١٨٩       |
| مسائل: تسليم المسلم فيه مع اختلاف شروط المشتري                             | ١٠٣٦ - ١٠٣٨ | ١٩٠ - ١٩١ |
| مسألة: توكيل البائع للمشتري بشراء مقابل للمسلم فيه، وإعطائه ذهباً يشتري به | ١٠٣٩        | ١٩٢       |
| مسألة: السلف في العروض إلى الأجل القريب                                    | ١٠٤٠        | ١٩٢       |
| مسألة: السلم في الصوف  | ١٠٤١        | ١٩٤       |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة                        |
|--------------|----------------|--------------------------------|
| ١٩٤ -<br>١٩٩ | ١٠٤٢ -<br>١٠٥١ | مسائل: الإقالة في البيع        |
| ٢٠٠ -<br>٢٠٤ | ١٠٥٢ -<br>١٠٦٣ | مسائل: البيع بثمان مؤجل        |
| ٢٠٥<br>٢١٣ - | ١٠٦٤ -<br>١٠٧٩ | مسائل: المربحة والعينة         |
| ٢١٣<br>٢٢٠ - | ١٠٨٠ -<br>١٠٩٠ | مسائل: البيع بالصفة            |
| ٢٢٠<br>٢٢٦ - | ١٠٩١ -<br>١١٠٠ | مسائل: الخيار في البيع         |
| ٢٢٧<br>٢٢٨   | ١١٠١ -<br>١١٠٢ | مسائل: الشروط في البيع         |
| ٢٢٩ -<br>٢٣٣ | ١١٠٣ -<br>١١٠٥ | مسائل: المزاينة                |
| ٢٣٣ -<br>٢٤٣ | ١١٠٦ -<br>١١١٩ | مسائل: الغرر                   |
| ٢٤٤<br>٢٤٨   | ١١٢٠ -<br>١١٢٧ | مسائل: بيعتين في بيعة          |
| ٢٤٩          | ١١٢٨           | مسألة: بيع المسلم على بيع أخيه |

| المسألة                            | رقم المسألة    | الصفحة       |
|------------------------------------|----------------|--------------|
| مسألة: البيع والسلف                | ١١٢٩           | ٢٥٠          |
| مسائل تلقي السلع وبيع الحاضر للباد | ١١٣٠ -<br>١١٣٣ | ٢٥١ -<br>٢٥٤ |
| مسألة: الغش في الأسواق             | ١١٣٤           | ٢٥٤          |
| مسألة: التسعير على أهل الأسواق     | ١١٣٥           | ٢٥٥          |
| مسائل: الإحتكار                    | ١١٣٦ -<br>١١٤٠ | ٢٥٦<br>٢٥٨   |
| مسائل: بيع الدين بالدين            | ١١٤١ -<br>١١٥٩ | ٢٥٩ -<br>٢٦٩ |
| مسألة: النهي عن النجش              | ١١٦٠           | ٢٧٠          |
| مسألة: بيع المزاد                  | ١١٦١           | ٢٧١          |
| مسألة: البيع بعد نداء الجمعة       | ١١٦٢           | ٢٧١          |
| مسائل: الربا                       | ١١٦٣ -<br>١١٦٦ | ٢٧٣ -<br>٢٧٥ |
| مسألة: بيع المصراة                 | ١١٦٧           | ٢٧٦          |
| مسائل: البيع مع الشرط              | ١١٦٨ -<br>١١٧١ | ٢٧٧ -<br>٢٨٠ |

| المسألة   | رقم المسألة      | الصفحة       |
|---|------------------|--------------|
| مسائل: الحماله في البيوع                        | ١١٧٢ -<br>١١٧٣   | ٢٨٠ -<br>٢٨١ |
| مسألة: بيع عسب الفحل                            | ١١٧٤             | ٢٨١          |
| مسألة: إجارة المكيال والميزان                   | ١١٧٥             | ٢٨٢          |
| مسألة: كسب الحجام                               | ١١٧٦             | ٢٨٢          |
| مسائل: أخذ الأجرة على التعليم                   | ١١٧٧ -<br>١١٨٠   | ٢٨٣ -<br>٢٨٦ |
| مسألة: أرزاق المؤذنين وبيع المصحف               | ١١٨١             | ٢٨٧          |
| مسائل: بيع الدين                                | ١١٨٢ -<br>١١٨٦   | ٢٨٧ -<br>٢٨٩ |
| مسألة: بيع العربون                              | ١١٨٧             | ٢٩٠          |
| مسائل: بيع الغرر                                | ١١٨٨ -<br>١١٩٢   | ٢٩١ -<br>٢٩٤ |
| مسألة: إهداء المدين للدائن الهدية               | ١١٩٣             | ٢٩٤          |
| باب العيوب في البيع                             | ح ٢٦٢            | ٢٩٥          |
| مسألة: فيما إذا حدث بالسلعة عند المشتري عيب آخر | ح ٢٦٣ -<br>ح ٢٦٦ | ٢٩٦ -<br>٢٩٧ |
| مسألة: فيمن وطئ أمة معينة بعد علمه بالعيب       | ح ٢٦٧            | ٢٩٨          |

| المسألة  | رقم المسألة      | الصفحة       |
|--|------------------|--------------|
| مسألة: في استعمال الشيء المعيب قبل علمه بعيبه      | ح ٢٦٨ -<br>ح ٢٧٠ | ٣٠٠ -<br>٣٠٢ |
| مسألة: العلائق عيبٌ يوجب الردّ                     | ح ٢٧١            | ٣٠٣          |
| مسألة: في عهدة الرقيق                              | ح ٢٧٢            | ٣٠٣          |
| باب الاستبراء                                      | ح ٢٧٣ -<br>ح ٢٧٤ | ٣٠٥ -<br>٣٠٦ |
| باب بيع البراءة                                    | ح ٢٧٥            | ٣٠٦          |
| باب التفرقة في البيع                               | ح ٢٧٦            | ٣٠٨          |
| باب بيع المربحة                                    | ح ٢٧٧            | ٣٠٨          |
| مسألة: فيمن ذكر أنّه غلط في ثمن سلعةٍ باعها مربحةً | ح ٢٧٨ -<br>ح ٢٧٩ | ٣٠٩          |
| كتاب الإجارة والجعل                                |                  | ٣٠٩          |
| باب إجارة الدور والأرضين                           | ح ٢٨٠            | ٣٠٩          |
| مسألة: حكم الاستئجار مشاهرةً                       | ح ٢٨١            | ٣١٠          |
| مسألة: أقسام الإجارة                               | ح ٢٨٢            | ٣١٠          |
| مسألة: موت أحد متعاقدي الإجارة                     | ح ٢٨٣ -<br>ح ٢٨٥ | ٣١١ -<br>٣١٢ |

| المسألة                                      | رقم المسألة      | الصفحة       |
|--|------------------|--------------|
| مسألة: ضمان الرّاعي للغنم                    | ح ٢٨٦ -<br>٢٩٠   | ٣١٢ -<br>٣١٤ |
| مسألة: بيع الكراء                            | ح ٢٩١            | ٣١٤          |
| مسألة: فيمن استؤجر على حمل متاع فسقط منه     | ح ٢٩٢            | ٣١٥          |
| مسألة: الكراء للحجّ                          | ح ٢٩٣            | ٣١٥          |
| مسألة: في العبد والصبيّ يهلكان في عملٍ خطيرٍ | ح ٢٩٤ -<br>ح ٢٩٥ | ٣١٦          |
| باب في الجعل                                 | ح ٢٩٦            | ٣١٧          |
| مسألة: الغرر في الجعالة                      | ح ٢٩٧ ح<br>٢٩٨   | ٣١٨ -<br>٣١٩ |
| مسألة: الجعل على العبد الآبق                 | ح ٢٩٩ -<br>ح ٣٠٠ | ٣١٩          |
| مسألة: نفص الزيتون على جزءٍ ممّا يسقط منه    | ح ٣٠١            | ٣٢٠          |
| مسألة: الجعالة على استخراج المياه            | ح ٣٠٢            | ٣٢٠          |
| كتاب الشركة                                  | ح ٣٠٣            | ٣٢١          |
| مسألة: التفاضل والتّمائل في مال الشريكين     | ح ٣٠٤            | ٣٢١          |
| مسألة: في اختلاف مال الشريكين                | ح ٣٠٥            | ٣٢٢          |
| مسألة: شركة الأبدان                          | ح ٣٠٦            | ٣٢٢          |

| المسألة   | رقم المسألة      | الصفحة       |
|---|------------------|--------------|
| كتاب القراض   | ح ٣٠٧            | ٣٢٣          |
| مسألة: فسخ القراض                                       | ح ٣٠٨            | ٣٢٤          |
| مسألة: القراض بالدنانير والدراهم والحلي                 | ح ٣٠٩            | ٣٢٥          |
| مسألة: القراض على شيء من العروض                         | ح ٣١٠            | ٣٢٥          |
| مسألة: ضمان القراض                                      | ح ٣١١            | ٣٢٦          |
| مسألة: القراض إلى أجل                                   | ح ٣١٢            | ٣٢٧          |
| مسألة: نفقة العامل في القراض                            | ح ٣١٣            | ٣٢٧          |
| مسألة: انضمام عقد آخر إلى القراض                        | ح ٣١٤            | ٣٢٨          |
| مسألة: اشتراط السلف مع عقد القراض                       | ح ٣١٥ -<br>ح ٣١٦ | ٣٢٨ -<br>٣٢٩ |
| مسألة: البيع بالدين في عقد القراض                       | ح ٣١٧            | ٣٢٩          |
| مسألة: اشتراط رب المال على العامل ألا يشتري سلعة بعينها | ح ٣١٨ -<br>ح ٣١٩ | ٣٢٩ -<br>٣٣٠ |
| مسألة: مشاركة العامل بمال القراض لغيره                  | ح ٣٢٠            | ٣٣٠          |
| مسألة: اختلاط أكثر من مال في قراض واحد                  | ح ٣٢١ -<br>ح ٣٢٢ | ٣٣٠          |
| مسألة: في موت أحد المتقارضين                            | ح ٣٢٣            | ٣٣٢          |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: جبر خسارة رأس مال القراض                | ح ٣٢٤       | ٣٣٢    |
| مسألة: زكاة مال القراض                         | ح ٣٢٥       | ٣٣٢    |
| مسألة: تحويل الدين إلى قراض                    | ح ٣٢٦       | ٣٣٢    |
| مسألة: في الجارية يشتريها العامل من مال القراض | ح ٣٢٧ -     | ٣٣٣ -  |
|  | ح ٣٢٨       | ٣٣٤    |
| مسألة: زكاة الغنم المشتراة بمال القراض         | ح ٣٢٨       | ٣٣٤    |
| كتاب المساقاة                                  | ح ٣٢٩       | ٣٣٤    |
| مسألة: مساقاة الزرع                            | ح ٣٣٠       | ٣٣٥    |
| مسألة: مساقاة الثمر                            | ح ٣٣١       | ٣٣٥    |
| مسألة: المساقاة لأكثر من عام                   | ح ٣٣٢       | ٣٣٥    |
| مسألة: مساقاة غير المسلم                       | ح ٣٣٣       | ٣٣٦    |
| مسألة: المساقاة على حوائط مختلفة               | ح ٣٣٤ -     | ٣٣٦ -  |
|  | ح ٣٣٥       | ٣٣٧    |
| مسألة: حائط المساقاة تصيبه جائحة               | ح ٣٣٦       | ٣٣٨    |
| مسألة: نصاب الزكاة في عقد المساقاة             | ح ٣٣٧       | ٣٣٨    |
| باب كراء الأرض                                 | ح ٣٣٨       | ٣٣٩    |



| المسألة  | رقم المسألة      | الصفحة       |
|--|------------------|--------------|
| باب الشّركة في الزّرع  | ح ٣٣٩ -<br>ح ٣٤١ | ٣٣٩ -<br>٣٤٠ |
| مسألة: في الشّركة على أنّ البذر من أحدهما والأرض من الآخر                        | ح ٣٤٢            | ٣٤٠          |
| مسألة: فيما إذا دفع رجلٌ إلى رجلٍ بذراً يبذره في أرضه على أنّ الزرع بينهما نصفان | ح ٣٤٣            | ٣٤١          |
| مسألة: في السّيل يحمل البذر إلى أرضٍ أخرى فينبت فيها                             | ح ٣٤٤            | ٣٤٢          |
| مسألة: كراء أرض مصر  | ح ٣٤٥            | ٣٤٢          |
| مسألة: فيمن اكترى أرضاً فانقطع ماؤها بعد زرعها                                   | ح ٣٤٦ -<br>ح ٣٤٧ | ٣٤٣          |
| باب الرهن  | ح ٣٤٨            | ٣٤٤          |
| مسألة: فيمن رهن ما لا يضمن على أنّه ضامنٌ له                                     | ح ٣٤٨            | ٣٤٤          |
| مسألة: غلات الرهن  | ح ٣٤٩            | ٣٤٥          |
| مسألة: الانتفاع بالرّهن  | ح ٣٥٠            | ٣٤٦          |
| مسألة: ارتهان العبد الذي له مالٌ   | ح ٣٥١            | ٣٤٦          |
| مسألة: في مساقاة الحائط ثمّ رهنه   | ح ٣٥٢            | ٣٤٦          |
| مسألة: في الرّهن يؤجره المرتهن من ربّه   | ح ٣٥٣            | ٣٤٧          |
| مسألة: بيع المرتهن للرهن   | ح ٣٥٤            | ٣٤٨          |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٣٤٩          | ح ٣٥٥          | مسألة: حكم من رهن نصيبه من دارٍ ثمَّ أراد أن يستأجر نصيب صاحبه |
| ٣٤٥          | ١١٩٤           | مسألة: حكم رهن المدين بدين يحيط بماله                          |
| ٣٥٠          | ١١٩٥           | مسألة: وطء الراهن الوليدة بعد رهنها                            |
| ٣٥١          | ١١٩٦           | مسألة: المرتهن أولى بالرهن في الموت والفلس من الغرماء          |
| ٣٥١          | ١١٩٧           | مسألة: إقرار المرتهن لورثة ميت برهنٍ لأبيهم                    |
| ٣٥٢          | ١١٩٨           | مسألة: لو ارتهن السيد من عبده رهنًا فهو أولى به من الغرماء     |
| ٣٥٣          | ١١٩٩           | مسألة: وطء المرتهن للوليدة إن كانت رهنًا                       |
| ٣٥٣          | ١٢٠٠           | مسألة: الرهن جائز في الديون والحقوق كلها                       |
| ٣٥٤          | ١٢٠١           | مسألة: تأخير أجل الرهن بدين جديد أو رهنٍ جديد                  |
| ٣٥٤          | ١٢٠٢           | مسألة: رهن فضلة الرهن  |
| ٣٥٥          | ١٢٠٣           | مسألة: تأجيل الدين برهنٍ                                       |
| ٣٥٦          | ١٢٠٤           | مسألة: هلاك الرهن والتداعي في قيمته                            |
| ٣٥٦          | ١٢٠٤           | مسألة: الفرق بين المرتهن والمؤمن                               |
| ٣٥٨ -<br>٣٥٩ | ١٢٠٥ -<br>١٢٠٦ | مسائل: إن كان الرهن ظاهرًا واختلفا في المبلغ الذي رهن به       |
| ٣٥٩          | ١٢٠٧           | مسألة: إن هلك الرهن واختلف في المبلغ الذي رهن به               |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٦٠    | ١٢٠٨        | مسألة: إذا وضع الرهن على يدي رجل فهلك، واختلفا في المبلغ الذي رهن به |
| ٣٦١    | ١٢٠٩        | مسألة: إن هلك الرهن واختلفا فيه                                      |
| ٣٦٢    | ١٢١٠        | مسألة: بيع المرتهن الرهن   |
| ٣٦٣    | ١٢١١        | مسألة: الرهون التي تضمن  |
| ٣٦٤    | ١٢١٢        | مسألة: لا ضمان على مؤتمن وضع الرهن على يديه                          |
| ٣٦٤    | ١٢١٣        | مسألة: إذا ارتهن المرتهن رهناً وتحمل رجلان ما يلحقه من نقصان         |
| ٣٦٤    | ١٢١٤        | مسألة: إن كان الرهن لرجلين وحل أجله، فأظر أحدهما دون الآخر           |
| ٣٦٥    | ١٢١٥        | مسألة: إذا هلك المرتهن، ولم يعلم الورثة بكم ارتهن الرهن              |
| ٣٦٦    | ١٢١٦        | مسألة: من رهن حلي امرأته فيبيع، اتبعته بقيمته                        |
| ٣٦٦    | ١٢١٧        | مسألة: إذا أنكر الراهن الرهن   |
| ٣٦٧    | ١٢١٨        | مسألة: إذا ادعى الراهن أنه قضى المرتهن بعض حقه                       |
| ٣٦٧    | ١٢١٩        | مسألة: لو أراد الراهن إبدال الرهن                                    |
| ٣٦٧    | ١٢١٩        | مسألة: بيع الراهن الرهن بدون إذن المرتهن                             |
| ٣٦٨    | ١٢٢٠        | مسألة: إذا باع الراهن الرهن  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣٦٨    | ١٢٢١        | مسألة: ضمان المرتهن للرهن إن هلك                          |
| ٣٧٠ -  | ١٢٢٢ -      | مسائل: من أرسل رسولاً يرهن له رهناً، فيد الرسول يد        |
| ٣٧١    | ١٢٢٣        | الراهن  |
| ٣٧١    | ١٢٢٤        | مسألة: من ارتهن رهناً ثم رهنه آخر فتلف عنده               |
| ٣٧٢    | ١٢٢٥        | مسألة: فساد الرهن في يد المرتهن                           |
| ٣٧٢    | ١٢٢٦        | مسألة: اختلاف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين               |
| ٣٧٣    | ١٢٢٧        | مسألة: من ارتهن رهناً بشهود، ثم ادعى مقداراً أكبر مما شهد |
|        |             | به الشهود   |
| ٣٧٤    | ١٢٢٨        | مسألة: الاختلاف بين الراهن والمرتهن، هل ما في يده وديعة   |
|        |             | أم رهن  |
| ١٧٤ -  | ١٢٢٩ -      | مسائل: من ارتهن عبداً فجرح العبد                          |
| ٣٧٥    | ١٢٣٠        |   |
| ٣٧٦    | ١٢٣١        | مسألة: من ارتهن زرعاً فأصابته عاهة، فأخذ مالا من غيره     |
|        |             | فأصلحه  |
| ٣٧٦    | ١٢٣٢        | مسألة: إذا أراد الراهن بيع الرهن ليدفع للمرتهن حقه        |
| ٣٧٧    | ١٢٣٣        | مسألة: من ارتهن رهناً ذا غلة، وطلب من الراهن استئجاره     |
|        |             | لتقاضي الغلة  |
| ٣٧٧    | ١٢٣٤        | مسألة: من غر مرتهنًا فسلم الرهن للراهن                    |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: إذا رهن رجلان داراً ومات أحدهما قبل الأجل       | ١٢٣٥        | ٣٧٨    |
| مسألة: نفقة الرهن على صاحبه                            | ١٢٣٦        | ٣٧٨    |
| مسألة: الرهن أولى من الكفن                             | ١٢٣٧        | ٣٧٩    |
| مسألة: من رهن غلاماً ثم حلف بعته، ثم حنث               | ١٢٣٨        | ٣٧٩    |
| مسألة: بيع الراهن للرهن                                | ١٢٣٩        | ٣٨٠    |
| مسألة: بيع من وضع الرهن على يديه للرهن                 | ١٢٤٠        | ٣٨١    |
| مسألة: رهن الأمة بدون ولدها                            | ١٢٤١        | ٣٨١    |
| مسألة: رهن فضلة الرهن                                  | ١٢٤٢        | ٣٨٢    |
| باب العارية  | ١٢٤٣        | ٣٨٤    |
| مسألة: ضمان الدابة المستعارة، إذا لم يتعد المستعير     | ١٢٤٣        | ٣٨٤    |
| مسألة: ضمان العارية التي ليست بحيوان                   | ١٢٤٤        | ٣٨٦    |
| مسألة: الرجوع في العارية قبل حلول الأجل                | ١٢٤٥        | ٣٨٧    |
| مسألة: إعطاء المستعير شيئاً ليخلي بين المعير والعارية  | ١٢٤٦        | ٣٨٧    |
| مسألة: التعدي في استخدام منفعة العارية                 | ١٢٤٧        | ٣٨٨    |
| مسألة: من استعار دابة أو عبداً، فضلت أو أبق            | ١٢٤٨        | ٣٨٩    |
| مسألة: الاختلاف في منفعة العارية                       | ١٢٤٩        | ٣٩٠    |
| مسألة: التعدي في استخدام منفعة العارية، مع عدم تغييرها | ١٢٥٠        | ٣٩١    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: التعدي في استخدام منفعة العارية إن كانت ثوباً            | ١٢٥١        | ٣٩٢    |
| مسألة: من استعار عارية فدفعها إلى غيره فهلكت                    | ١٢٥٢        | ٣٩٢    |
| مسألة: استعار دابة لحمل الحنطة، فحمل الجنجلان                   | ١٢٥٣        | ٣٩٣    |
| مسألة: اشتراط المستعير ضمان العارية                             | ١٢٥٤        | ٣٩٤    |
| مسألة: العارية تسرق عند المستعير                                | ١٢٥٥        | ٣٩٥    |
| باب الوديعة   | ١٢٥٦        | ٣٩٧    |
| مسألة: تعدي المودع في الوديعة                                   | ١٢٥٦        | ٣٩٧    |
| مسألة: استيداع المودع للوديعة عند غيره لعذر                     | ١٢٥٧        | ٣٩٨    |
| مسألة: إذا كان المودع لا يستطيع الوصول لرب الوديعة              | ١٢٥٨        | ٣٩٩    |
| مسألة: اتجار المودع بالوديعة                                    | ١٢٥٩        | ٣٩٩    |
| مسألة: السلف من الوديعة   | ١٢٦٠        | ٤٠٠    |
| مسألة: من أقر بوديعة لفلان عند رجال ثم هلك                      | ١٢٦١        | ٤٠١    |
| مسألة: استودع وديعة، فاستودعها غيره بدون عذر                    | ١٢٦٢        | ٤٠١    |
| مسألة: من دفعت إليه وديعة بيينة، فلا يخرج منها إلا بيينة        | ١٢٦٣        | ٤٠٢    |
| مسألة: السلف من الودائع وضمانيها                                | ١٢٦٤        | ٤٠٢    |
| مسألة: إذا ادعى المستودع أن وديعتها فيها دنائير، وأنكر المستودع | ١٢٦٥        | ٤٠٣    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٠٣    | ١٢٦٦        | مسألة: من دُفِعَ إليه مال ليدفعه آخر، فلا يدفعه إلا بينة |
| ٤٠٤    | ١٢٦٧        | مسألة: ادّعاء المستودع أن الوديعة قد ضاعت                |
| ٤٠٥    | ١٢٦٨        | مسألة: من استودع وديعةً فهلك                             |
| ٤٠٦    | ١٢٦٩        | مسألة: من أمر رجلاً يتقاضى له مالاً، ففعل وخلطه بماله    |
| ٤٠٦    | ١٢٧٠        | مسألة: المرأة في صداقها أسوة الغرماء                     |
| ٤٠٧    | ١٢٧١        | باب اللقطة   |
| ٤٠٧    | ١٢٧١        | مسألة: اللقطة يلتقطها العبد                              |
| ٤٠٨    | ١٢٧٢        | مسألة: التصرف في اللقطة                                  |
| ٤٠٩    | ١٢٧٣        | مسألة: اللقطة في طريق السفر                              |
| ٤٠٩    | ١٢٧٤        | مسألة: النية في اللقطة                                   |
| ٤١٠    | ١٢٧٥        | مسألة: لقطة التمرات والكسر                               |
| ٤١٠    | ١٢٧٦        | مسألة: التصرف في اللقطة بعد تعريفها سنة                  |
| ٤١١    | ١٢٧٧        | مسألة: من ضاع منه دينار، فتبعه به رجل، هل يأخذه؟         |
| ٤١١    | ١٢٧٨        | مسألة: خراج اللقطة                                       |
| ٤١٢    | ١٢٧٩        | مسألة: اللقطة إذا كانت ليست ذات بال                      |
| ٤١٣    | ١٢٨٠        | مسألة: اللقطة إذا كانت ذات بال                           |
| ٤١٣    | ١٢٨١        | مسألة: اللقطة تختص بالنساء توجد بالمسجد                  |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: دفع الملتقط اللقطة إلى غيره ليعرفها              | ١٢٨٢        | ٤١٤    |
| مسألة: إنشاد اللقطة في المسجد                           | ١٢٨٣        | ٤١٥    |
| مسألة: لقطة الخشب توجد بالبحر                           | ١٢٨٤        | ٤١٥    |
| مسألة: لقطة الشاة أو البقرة في الصحراء                  | ١٢٨٥        | ٤١٦    |
| مسألة: تصرف الإمام في الضوال والإباق                    | ١٢٨٦        | ٤١٩    |
| مسألة: لا يبيع الضوال إلا الإمام                        | ١٢٨٧        | ٤٢٠    |
| مسألة: لقطة الإبل                                       | ١٢٨٨        | ٤٢٠    |
| مسألة: اللقطة من الشياه توجد بقرب القرية                | ١٢٨٩        | ٤٢١    |
| مسألة: تفسير قول عمر: من أوى ضالة فهو ضال               | ١٢٩٠        | ٤٢١    |
| مسألة: الفرق بين لقطة المواشي وغيرها                    | ١٢٩١        | ٤٢١    |
| مسألة: الصيد ينفلت من صاحبه، ثم يصيده غيره              | ١٢٩٢        | ٤٢٢    |
| مسألة: دفع اللقطة إلى من يطلبها، إذا عرف العفاص والوكاء | ١٢٩٣        | ٤٢٤    |
| باب الإباق  | ١٢٩٤        | ٤٢٩    |
| مسألة: نفقة الآبق                                       | ١٢٩٤        | ٤٢٩    |
| مسألة: إرسال الآبق بعد أخذه                             | ١٢٩٤        | ٤٢٩    |
| مسألة: الرجوع عن الجعل المجعول في طلب الآبق             | ١٢٩٥        | ٤٣٠    |



| المسألة   | رقم المسألة    | الصفحة |
|---|----------------|--------|
| مسألة: حبس الآبق  | ١٢٩٦ -<br>١٢٩٧ | ٤٣١    |
| مسألة: التخيير في الجعل أو الإطعام والكسوة لمن يطلب الآبق | ١٢٩٨           | ٤٣٢    |
| مسألة: الفرق بين من يطلب الإباق ومن لا يطلب، إن جاء بآبق  | ١٢٩٩           | ٤٣٢    |
| مسألة: مقدار ما يحبس الآبق                                | ١٣٠٠           | ٤٣٣    |
| مسألة: الرّجل يجد الآبق لمن يعرفه، ومن لا يعرفه           | ١٣٠١           | ٤٣٣    |
| مسألة: طلب النفقة مع الجعل في طلب الإباق                  | ١٣٠٢           | ٤٣٤    |
| مسألة: إرسال الآبق بعد أخذه                               | ١٣٠٢           | ٤٣٤    |
| مسألة: الإتيان بالعبد وقد سرق وقطعه السلطان               | ١٣٠٣           | ٤٣٥    |
| باب الغصب   | ١٣٠٤           | ٤٣٧    |
| مسألة: استهلاك المغصوب                                    | ١٣٠٤           | ٤٣٧    |
| مسألة: غصب العبد وهلاكه                                   | ١٣٠٥           | ٤٣٨    |
| مسألة: من اغتصب سلعة قد ثمنت، فإنّه يضمن ثمنها لا قيمتها  | ١٣٠٦           | ٤٣٩    |
| مسألة: استكراه الأمة                                      | ١٣٠٧           | ٤٣٩    |
| مسألة: تضعيف الغرم على من استهلك مال غيره                 | ١٣٠٨           | ٤٤٠    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٤١    | ١٣٠٩        | مسألة: من استهلك زرعاً قبل بدو صلاحه                            |
| ٤٤٢    | ١٣١٠        | مسألة: من اغتصب شيئاً فإن عليه قيمته في الموضع الذي استهلكه فيه |
| ٤٤٢    | ١٣١١        | مسألة: غصب الثوب  |
| ٤٤٣    | ١٣١٢        | مسألة: من غصب الأرض فزرع فيها                                   |
| ٤٤٤    | ١٣١٣        | مسألة: من شارك غيره في قطع الطريق، لكنه لم يتناول شيئاً         |
| ٤٤٥    | ١٣١٤        | مسألة: الظفر بالحق  |
| ٤٤٦    | ١٣١٥        | مسألة: من زرع أرضاً شبهةً                                       |
| ٤٤٨    | ١٣١٦        | باب البضائع   |
| ٤٤٨    | ١٣١٦        | مسألة: يد الرسول يد أمان  |
| ٤٤٨    | ١٣١٧        | مسألة: إن أبضع رجلان مع رجلٍ بمال، وهلك بعضه                    |
| ٤٤٩    | ١٣١٨        | مسألة: المبضع معه يشتري غير ما أمر به                           |
| ٤٥١    | ١٣١٩        | مسألة: المبضع معه يشتري السلعة بأكثر مما أمر به                 |
| ٤٥٢    | ١٣٢٠        | مسألة: يد المبضع معه يد أمان                                    |
| ٤٥٣    | ١٣٢١        | مسألة: من أمر بدفع مالٍ لرجل، فدفعه ولم يتوثق                   |
| ٤٥٤    | ١٣٢٢        | مسألة: من أمر بدفع مالٍ إلى أهل الدافع، فدفعه ولم يتوثق         |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٤٥٥          | ١٣٢٣           | مسألة: من أبضع معه ببضاعة، فبعث بها مع ثقة ليردها إلى صاحبها |
| ٤٥٥          | ١٣٢٤           | مسألة: من أبضع معه ببضاعة، على أنه إن احتاج إليها أنفقها     |
| ٤٥٦          | ١٣٢٥           | مسألة: من أرسل رسولاً يشتري له ثوباً فضاع من يده             |
| ٤٥٦          | ١٣٢٦           | مسألة: المبضع معه مؤتمن على الرد                             |
| ٤٥٧          | ١٣٢٧           | مسألة: المبضع معه ببضاعة إلى رجل، يموت بعد وصوله البلد       |
| ٤٥٧          | ١٣٢٨           | مسألة: المبضع معه ببضاعة إلى رجل يموت قبل وصوله البلد        |
| ٤٥٨ -<br>٤٥٩ | ١٣٢٩ -<br>١٣٣٠ | مسألة: المبضع معه ببضائع يخلطها                              |
| ٤٥٩          | ١٣٣١           | مسألة: المبضع معه يشتري البضائع بغير سعرها                   |
| ٤٦٠          | ١٣٣٢           | مسألة: المبضع معه يشتري بضاعة غير التي طلبت منه              |
| ٤٦١          | ١٣٣٣           | مسألة: المبضع معه يبيع بسعر غير متعارف عليه                  |
| ٤٦١          | ١٣٣٤           | مسألة: هلاك البضاعة في يد المبضع معه                         |
| ٤٦١          | ١٣٣٥           | مسألة: من أبضع معه بسلعة يبلغها غيره فباعها                  |
| ٤٦٢          | ١٣٣٦           | مسألة: المبضع معه ينفق على نفسه من البضاعة                   |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٤٦٢          | ١٣٣٧           | مسألة: المبضع معه يشترط أن لا يشهد على تسليم البضاعة إلى من طلب منه دفعها إليه                           |
| ٤٦٣          | ١٣٣٨           | مسألة: من بعض معه بمال ليدفعه إلى غيره، فيدعي ضياعه  |
| ٤٦٣ -<br>٤٦٤ | ١٣٣٩ -<br>١٣٤٠ | مسألة: من أبضع معه ببضاعة، فطلب من صاحبها النفقة   |
| ٤٦٤          | ١٣٤١           | مسألة: من كان له على رجل دينار، فيقول له: "معى ذهب لا أعرف وزنها، وهذه ثلاثة فاذهب فاستوف دينارك"، فيضيع |
| ٤٦٥          | ١٣٤٢           | مسألة: من أرسل لشراء ثوب فضاع منه الثمن  |
| ٤٦٥          | ١٣٤٣           | مسألة: المبضع معه يضع من ثمن السلعة  |
| ٤٦٦          | ١٣٤٤           | باب القضاء في الرباع   |
| ٤٦٦          | ١٣٤٤           | مسألة: تعارض الدعوى مع طول الحيابة   |
| ٤٦٩          | ١٣٤٥           | مسألة: من كان لهم فناء يرمون فيه، ثم غابوا فاتخذ مقبرة   |
| ٤٧٠          | ١٣٤٦           | مسألة: تعارض بينة السماع وطول الحيابة مع بينة القادم من الخارج   |
| ٤٧١          | ١٣٤٧           | مسألة: بيع الأب أو الزوج على المرأة بدون رضاها   |
| ٤٧٢          | ١٣٤٩           | مسألة: رفض المدعى عليه الإقرار أو الإنكار  |
| ٤٧٢          | ١٣٥٠           | مسألة: تعارض طول الحيابة مع الدعوى   |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة    |
|--|-------------|-----------|
| مسألة: الشركاء في الدار، يدّعي أحدهم القسمة                                  | ١٣٥١        | ٤٧٣       |
| مسألة: الابن يدّعي حيازة أرض أبيه  | ١٣٥٢        | ٤٧٤       |
| مسألة: رجلان اختصما، لأحدهما بينة عدول، وللآخر بينة يدّعي أنهم عدل           | ١٣٥٣        | ٤٧٤       |
| مسألة: الرجل تثبت عليه بينة في شيء من ماله، فيذكر حجة قوية، ويذكر تفرق شهوده | ١٣٥٤        | ٤٧٥       |
| باب في الدعوى والأيمان   | ١٣٥٥        | ٤٧٧       |
| مسألة: اختلاف المتداعيين في المال، هل هو ثمن سلعة أم وديعة                   | ١٣٥٥        | ٤٧٧       |
| مسألة: اختلاف المتداعيين في المال، هل هو وديعة أم مقارضة                     | ١٣٥٦ - ١٣٥٧ | ٤٧٧ - ٤٧٨ |
| مسألة: من أقر بمال لرجلٍ وادّعى أنّه قضاؤه، فأنكر صاحب المال                 | ١٣٥٨        | ٤٧٩       |
| مسألة: من كان في ديه مال هو أمانة، فالقول قوله في الرد والتلف                | ١٣٥٩        | ٤٧٩       |
| مسألة: من تعلق بذمته مال، فعليه البيّنة على دفعه لصاحبه                      | ١٣٥٩        | ٤٧٩       |
| مسألة: المال الموجود في أيدي اللصوص والسراق                                  | ١٣٦٠        | ٤٨٠       |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٨١    | ١٣٦١        | مسألة: من ادعى عليه أمر، فرضي بشهادة فلان من الناس، ثم أنكر مضمون الشهادة |
| ٤٨١    | ١٣٦٢        | مسألة: من أمر ببيع ثوب، فباعه واختلف مع الأمر في ثمن البيع                |
| ٤٨٢    | ١٣٦٣        | مسألة: من أرسل إليه مال وادعى أنه صدقة، وأقره الرسول، وأنكر المرسل        |
| ٤٨٣    | ١٣٦٤        | مسألة: اختلاف البائع والمبتاع في حصول البيع                               |
| ٤٨٣    | ١٣٦٥        | مسألة: ادعاء الراهن أن المرتهن لم يوفه جميع الرهن                         |
| ٤٨٤    | ١٣٦٦        | مسألة: من ادعى رد مال لصاحبه، وأنكر صاحب المال                            |
| ٤٨٥    | ١٣٦٧        | مسألة: ادعاء الشريك حقاً على شريكه  |
| ٤٨٦    | ١٣٦٨        | مسألة: اختلاف المؤجر والمستأجر في مدة الإجارة                             |
| ٤٨٦    | ١٣٦٩        | مسألة: من كانت له بينة على خصمه، لكنه رضي بيمينه فيما يدعي                |
| ٤٨٦    | ١٣٦٩        | مسألة: ومن ادعى على رجل دعوى، فأنكره وحلف، ثم وجد بينة على إقراره بالحق   |
| ٤٨٨    | ١٣٧١        | مسألة: ادعاء الشريك أنه وضع مالاً من عنده في الشركة                       |
| ٤٨٩    | ١٣٧٢        | مسألة: الزوجة توكل الزوج في الشراء، ثم ينكر أن تكون قد دفعت له الثمن      |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: كتب على رجل ذكر حق، وشرط أنه إن جاء به فهو براءته                                | ١٣٧٣        | ٤٩٠    |
| مسألة: الشريكان يتحاسبان، ويكتب أحدهما لصاحبه البراءة، ثم يدّعي قبله حقاً               | ١٣٧٤        | ٤٩١    |
| مسألة: اختلاف المتداعيين في الدين المسدد، هل هو برهن أم بغير رهن                        | ١٣٧٥        | ٤٩١    |
| مسألة: من قضى رجلاً حقاً، فمات ولم تكن له بينة، ثم يدّعي الورثة عدم القضاء              | ١٣٧٦        | ٤٩٢    |
| مسألة: الأمة في يدها متاع تدعي أن رجلاً أمرها برهنه، ويدعي سيدها أنه متاعه              | ١٣٧٧        | ٤٩٣    |
| مسألة: الرجل يسلف آخر سلفين برهنيين، أحدهما بحمالة والآخر بغير حمالة، ثم يختلف مع الحمل | ١٣٧٨        | ٤٩٤    |
| مسألة: من ابتاع حائطاً، ثم بان أنه يستحق نصفه فقط                                       | ١٣٧٩        | ٤٩٥    |
| مسألة: المنتهب ينتهب صرة من رجل، ثم يختلفان في عدة ما فيها                              | ١٣٨٠        | ٤٩٦    |
| مسألة: جلب من كان خارج المدينة على ليل إليها ليحلف على المنبر                           | ١٣٨١        | ٤٩٦    |
| مسألة: متى يعد الدخول بالمرأة براءة من الصداق   | ١٣٨٢        | ٤٩٧    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٩٩    | ١٣٨٣        | مسألة: استحلاف الرجل للرجل   |
| ٥٠١    | ١٣٨٤        | مسألة: وجود حق في كتب الميت قبل الناس  |
| ٥٠٢    | ١٣٨٥        | مسألة: صاحب الثوب ينكر أن يكون الثوب الذي أعطاه الغسال ثوبه                      |
| ٥٠٣    | ١٣٨٦        | مسألة: من قامت عليه بينة أنه أخذ ثوباً لرجل، وأنكر ذلك                           |
| ٥٠٣    | ١٣٨٧        | مسألة: قيام البينة على الشخص ثم ادعاؤه أن عنده بينة                              |
| ٥٠٣    | ١٣٨٨        | مسألة: الرجل يسلف الرجل ذهباً ويأمره بقبضه من الصراف، ثم يرد المدين الذهب للصراف |
| ٥٠٤    | ١٣٨٩        | مسألة: اختلاف المتدائنين في قضاء الدين   |
| ٥٠٤    | ١٣٩٠        | مسألة: الموهوب له يقر بالهبة، ويدعي أنه دفع ثوابها                               |
| ٥٠٥    | ١٣٩١        | مسألة: ومن وهب لرجل شاتين ثم أقام أربعة أشهر، ثم جاء يطلب الثواب                 |
| ٥٠٥    | ١٣٩٢        | مسألة: اختلاف الدائن والمدين في قضاء جميع الحق                                   |
| ٥٠٦    | ١٣٩٣        | مسألة: اختلاف المرسل والرسول في دفع المال  |
| ٥٠٧    | ١٣٩٤        | مسألة: الاشهاد عند دفع المال للرسول  |
| ٥٠٧    | ١٣٩٥        | مسألة: استحلاف البائع للمبتاع إذا قوي سببه                                       |
| ٥٠٨    | ١٣٩٦        | مسألة: ادعاء الورثة على الزوجة إجازة الكفن بمال الميت بسرف                       |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٠٩    | ١٣٩٧        | مسألة: لا يحلف عند منبر النبي ﷺ في أقل من ربع دينار      |
| ٥١٠    | ١٣٩٨        | مسألة: استحلاف المرأة عند منبر النبي ﷺ                   |
| ٤١٠    | ١٣٩٩        | مسألة: فداء الرجل بيمينه                                 |
| ٥١١    | ١٤٠٠        | مسألة: استحلاف النصراني يكون بالله، وفي الكنيسة          |
| ٥١٢    | ١٤٠١        | مسألة: الحلف عند منبر، غير منبر النبي ﷺ                  |
| ٥١٣    | ١٤٠٢        | مسألة: الحلف في مساجد المدائن بعد الصلاة                 |
| ٥١٤    | ١٤٠٣        | مسألة: الحالف يحلف على ما اقتضاه وحده، لا ما اقتضاه غيره |
| ٥١٤    | ١٤٠٤        | مسألة: الحلف يكون بأسماء الله دون صفاته                  |
| ٥١٥    | ١٤٠٥        | مسألة: ربع الدينار يعادل ثلاثة دراهم                     |
| ٥١٥    | ١٤٠٦        | مسألة: صيغة الحلف لمدن ادعي عليه جحود حق لغيره           |
| ٥١٦    | ١٤٠٧        | مسألة: قول الأب فيما يذكر من النفقة على ابنه             |
| ٥١٧    | ١٤٠٧        | مسألة: استحلاف الابن أباه                                |
| ٥١٧    | ١٤٠٨        | مسألة: الحلف يكون في المسجد، وفي أعظم مواضعه، وقياماً    |
| ٥١٨    | ١٤٠٩        | مسألة: لا يحلف عند منبر النبي ﷺ في أقل من ربع دينار      |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٥١٨          | ١٤١٠           | مسألة: الحلف في جميع الأيمان يكون في المساجد، إن كان ربع دينار فما فوق |
| ٥١٩          | ١٤١١           | مسألة: لا يجلب إلى المدينة للحف من بعد عنها، إلا في الدماء والقسامة    |
| ٥٢٠          | ١٤١٢           | مسألة: استحلاف الناس عند المصحف خارج المسجد                            |
| ٥٢٠ -<br>٥٢٤ | ١٤١٣ -<br>١٤١٦ | مسائل: اختلاف البائع والمشتري في ثمن السلعة                            |
| ٥٢٤          | ١٤١٧           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في الثمن، هل هو نقد أو نظرة              |
| ٥٢٥          | ١٤١٨           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في السلعة، هل قبضت أم لا                 |
| ٥٢٧          | ١٤١٩           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري فيما استثناه البائع من السلعة            |
| ٥٢٧          | ١٤٢٠           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في وزن الدراهم                           |
| ٥٢٨          | ١٤٢١ -<br>١٤٢٢ | مسألة: نقد الكراء يكون بنقد الموضع الذي تكرار فيه                      |
| ٥٢٩          | ١٤٢٣           | مسألة: البائع والمشتري يختلفان في دفع الثمن                            |
| ٥٢٩          | ١٤٢٤           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في نوع النقد                             |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٥٣٠          | ١٤٢٥           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في الغرض من المبيع           |
| ٥٣١          | ١٤٢٦           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في الثمن                     |
| ٥٣٢          | ١٤٢٧           | مسألة: اختلاف البائع والمشتري في دفع الثمن                 |
| ٥٣٣          | ١٤٢٨           | مسألة: اختلاف المؤجر والمستأجر في الجهة التي استأجره إليها |
| ٥٣٥ -<br>٥٣٧ | ١٤٢٩ -<br>١٤٣٠ | مسألة: اختلاف المؤجر والمستأجر في قيمة الأجرة              |
| ٥٣٩          | ١٤٣١           | مسألة: اختلاف المؤجر والمؤجر في دفع الكراء بعد البلوغ      |
| ٥٣٩          | ١٤٣٢           | مسألة: اختلاف المؤجر والمستأجر في دفع الأجرة               |
| ٥٣٩          | ١٤٣٣           | مسألة: ومن تكارى إلى بلدٍ، ثم جاء بعد ذلك يطلب منه الكراء  |
| ٥٤١          | ١٤٣٤           | مسألة: اختلاف صاحب المال والصانع في قيمة المصنوع           |
| ٥٤٢          | ١٤٣٥           | مسألة: استلحاق أحد الإخوة أخاً له بعد موت أبيه             |
| ٥٤٨ -<br>٥٥١ | ١٤٣٦ -<br>١٤٣٨ | مسائل: الرّجل يستلحق ابناً له                              |
| ٥٥٢          | ١٤٣٩           | مسألة: الرّجل ينكر حمل أمته منه للعزل                      |
| ٥٥٣          | ١٤٤٠           | مسألة: الرّجل ينكر حمل أمته لأنّه استبرأها                 |
| ٥٥٤          | ١٤٤١           | مسألة: الرّجل يدّعي الولد، ثم ينكره عند الموت              |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٥٥    | ١٤٤٢        | مسألة: الرّجل يبيع الجارية وهي حامل، ثم يدّعي الولد                              |
| ٥٥٦    | ١٤٤٣        | مسألة: إقرار المرء على نفسه بحق من باب دفع الظلم عن نفسه أو رد من يثقل عليه أمره |
| ٥٥٧    | ١٤٤٤        | مسألة: إقرار الرّجل على نفسه بدين لامرأته  |
| ٥٥٧    | ١٤٤٥        | مسألة: توكيل المرأة زوجها في البيع أو القبض                                      |
| ٥٥٨    | ١٤٤٦        | مسألة: إقرار الرّجل على نفسه بدين لميت، وادعاؤه سداد بعضه                        |
| ٥٥٨    | ١٤٤٧        | مسألة: إقرار الرّجل بحق لغيره، وادعاؤه السداد                                    |
| ٥٥٩    | ١٤٤٨        | مسألة: إقرار المرتهن برهنٍ عنده لرجل، وصاحب الرهن ينكر ويقول: هو وديعة           |
| ٥٥٩    | ١٤٤٩        | مسألة: ذكر الرّجل ديناً لرجل مع سداده، من باب الشكر والحمد لصاحبه                |
| ٥٦٠    | ١٤٥٠        | مسألة: المرتهن يقر برهن عنده لغيره، وينكر الورثة أنّه رهن                        |
| ٥٦٠    | ١٤٥١        | مسألة: الرّجل يذكر حقاً لغيره لا على وجه الإقرار                                 |
| ٥٦٠    | ١٤٥٢        | مسألة: الرّجل يقر بدين لامرأته في مرضه، ثم يصح فينكره                            |
| ٥٦٠    | ١٤٥٣        | مسألة: الرّجل يدّعي دابة بيد رجل، ويقول: بيتي غائبة، ويريد إثبات بيتته           |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٥٦٣          | ١٤٥٤           | مسألة: الرَّجُل يقيم البينة أنَّ دابة فلان له، ويدعي فلان أنَّه اشتراها            |
| ٥٦٣          | ١٤٥٥           | مسألة: العبد أو الجارية يدعي الحرية، وأنَّ عندهما شهود، لكنهم غيب                  |
| ٥٦٣          | ١٤٥٦           | مسألة: الجارية تدعي الحرية وغياب بيتتها  |
| ٥٦٣          | ١٤٥٧ -<br>١٤٥٨ | مسألة: الرَّجُل يرد الدين لصاحبه بحضرة شهود، ويدعي صاحب الدين النقصان              |
| ٥٦٩          | ١٤٥٩           | مسألة: الرَّجُل يستلف من غيره ديناراً، ثم يدعي نقصان وزن الدينار                   |
| ٥٦٩ -<br>٥٧٤ | ١٤٦٠ -<br>١٤٦٣ | مسائل: اختلاف الرَّجُل والمرأة في متاع البيت                                       |
| ٥٧٥          | ١٤٦٤           | باب الصلح  |
| ٥٧٥          | ١٤٦٤           | مسألة: الرَّجُل يصلح في الظاهر، ثم يدعي أنَّه إنَّما يصلح ليقر له خصمه في العلانية |
| ٥٧٦          | ١٤٦٥           | مسألة: من صلح رجل ثم أراد الرجوع عن الصلح  |
| ٥٧٦          | ١٤٦٦           | مسألة: من ضاعت بينته، فصالح غريمه على نصف المبلغ، ثم وجد البينة                    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٧٧    | ١٤٦٧        | مسألة: من عجل في الصلح مع غياب بينته، ثم أراد الرجوع عند حضورها              |
| ٥٧٧    | ١٤٦٨        | مسألة: من صالح غريمه على شرطٍ مخالف لما أمر الله به                          |
| ٥٧٨    | ١٤٦٩        | مسألة: الصلح على أمرٍ مجهول  |
| ٥٧٨    | ١٤٧٠        | مسألة: من ادعى خلاف ما وقع الصلح عليه فلا يقبل قوله                          |
| ٥٧٩    | ١٤٧١        | مسألة: الوعد غير ملزم  |
| ٥٨٠    | ١٤٧٢        | مسألة: الصلح على عوض مجهول   |
| ٥٨١    | ١٤٧٣        | باب الوكالة  |
| ٥٨١    | ١٤٧٣        | مسألة: الوكيل مؤتمن  |
| ٥٨٢    | ١٤٧٤        | مسألة: الخصم يؤدي خصمه، فيريد الآخر توكيل غيره                               |
| ٥٨٣    | ١٤٧٥        | مسألة: في الوكيل بقبض المال، يقر أنه قبض، ولا بينة له، ولم يدفع المال لصاحبه |
| ٥٨٣    | ١٤٧٦        | مسألة: الذي عليه الحق يدعي خروجه منه ودفعه إلى صاحب الحق                     |
| ٥٨٤    | ١٤٧٧        | مسألة: ابن الأخ يخاصم عن عمه الغائب بدون وكالة                               |
| ٥٨٥    | ١٤٧٨        | مسألة: العشيرة تخاصم عن أحد أفرادها  |
| ٥٨٥    | ١٤٧٩        | باب القضاء في الاستحقاق  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٨٥    | ١٤٧٩        | مسألة: الرّجل يحيي أرضاً ميتة، ثم يأتي من يستحقها              |
| ٥٨٧    | ١٤٨٠        | مسألة: الرّجل يشتري داراً ثم استحققت                           |
| ٥٨٨    | ١٤٨١        | مسألة: الرّجل يبني في أرض قوم بدون إذنهم                       |
| ٥٨٩    | ١٤٨٢        | مسألة: الرّجل يكتري الأرض فيعمر فيها                           |
| ٥٩٠    | ١٤٨٣        | مسألة: الرّجل يكتري الأرض فيعمر فيها، ثم يجيء فيها أمر السلطان |
| ٥٩٠    | ١٤٨٤        | مسألة: من ابتاع داراً أو أرضاً فعمل فيها ثم استحققت لآخر       |
| ٥٩١    | ١٤٨٥        | باب القضاء في إحياء الموات                                     |
| ٥٩١    | ١٤٨٥        | مسألة: من أحيا أرضاً فهي له                                    |
| ٥٩١    | ١٤٨٥        | مسألة: ما هي الأرض التي تحاز بالإحياء                          |
| ٥٩٤    | ١٤٨٥        | مسألة: صور الإحياء   |
| ٥٩٤    | ١٤٨٥        | مسألة: إحياء الأرض التي يتشاح فيها الناس                       |
| ٥٩٤    | ١٤٨٦        | مسألة: من أحيا أرضاً مواتاً فاستحققت                           |
| ٥٩٥    | ١٤٨٧        | مسألة: عودة الأرض إلى ما كانت عليه من الخراب                   |
| ٥٩٦    | ١٤٨٨        | مسألة: الغاصب يزرع في أرض الغصب                                |
| ٥٩٨    | ١٤٨٩        | باب القضاء في البنیان  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٩٨    | ١٤٨٩        | مسألة: لو كان للرجل سفلى وللآخر علوى، فإصلاح السقف على صاحب السفلى               |
| ٥٩٩    | ١٤٩٠        | مسألة: من كان له جدار يستر دار غيره فسقط   |
| ٥٩٩    | ١٤٩١        | مسألة: فتح الرجل الكوة في جداره  |
| ٦٠٠    | ١٤٩٢        | مسألة: رفع الرجل جداره بدون رضا جاره   |
| ٦٠٠    | ١٤٩٣        | مسألة: الرجل يعير جاره خشبة يغرسها في جداره، ثم يريد نزعها                       |
| ٦٠١    | ١٤٩٤        | مسألة: غرس الرجل خشبة لجاره في جداره   |
| ٦٠٢    | ١٤٩٥        | مسألة: الرجل هل يمر في حائط رجل، فأراد صاحب الحائط أن يحظر حائطه ويجعل عليه بابا |
| ٦٠٣    | ١٤٩٦        | مسألة: الرجل يريد أن يحظر الحائط، ويدعو شريكه ليحظر معه                          |
| ٦٠٣    | ١٤٩٧        | مسألة: الجدار بين الرجلين ينهدم  |
| ٦٠٤    | ١٤٩٨        | مسألة: الجار يريد أن يقرب بابيه من باب جاره                                      |
| ٦٠٥    | ١٤٩٩        | مسألة: الرجل له أرض فيها طريق لقوم، فيريد أن يؤخر موضع الطريق                    |
| ٦٠٦    | ١٥٠٠        | باب القضاء في الكلاء والآبار والأدوية والبرك والأنهار                            |
| ٦٠٦    | ١٥٠٠        | مسألة: الرجل هارت بئر وعنده زرع، ولجاره بئر                                      |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٠٧    | ١٥٠١        | مسألة: بيع مياه الماشية  |
| ٦٠٩    | ١٥٠٢        | مسألة: منع ماء بئر الزرع   |
| ٦٠٩    | ١٥٠٣        | مسألة: منع ماء بئر الماشية   |
| ٦١٠    | ١٥٠٤        | مسألة: بيع مياه بئر الزرع  |
| ٦١٠    | ١٥٠٥        | مسألة: الرجل له بئر زرع، ويريد جاره أن يحفر في ملكه بئراً قريباً منه     |
| ٦١٢    | ١٥٠٦        | مسألة: الرجلان تكون بينهما عين ماء، فيقل مأوها، ويرد أحدهما أن يرفع فيها |
| ٦١٣    | ١٥٠٧        | مسألة: الرجل له الحائط وفيه الكلاء                                       |
| ٦١٣    | ١٥٠٨        | مسألة: توريث آبار الماشية  |
| ٦١٤    | ١٥٠٩        | مسألة: الرجل هارت بئر له جار عنده بئر                                    |
| ٦١٥    | ١٥١٠        | مسألة: حريم آبار الماشية   |
| ٦١٦    | ١٥١١        | مسألة: في اختلاف الشركاء في الماء  |
| ٦١٦    | ١٥١٢        | مسألة: العين تكون مشتركة بين جماعة، فيقل مأوها                           |
| ٦١٨    | ١٥١٣        | مسألة: القوم تكون بينهم عين ماء، فينقطع الماء من ناحية أحدهم             |
| ٦١٩    | ١٥١٤        | باب القضاء في استحقاق الإماء   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦١٩    | ١٥١٤        | مسألة: الأمة تغر من نفسها وتزوج حراً فتلد  |
| ٦٢١    | ١٥١٥        | مسألة: أم الولد تغر من نفسها   |
| ٦٢٢    | ١٥١٦        | القضاء في تعدي المواشي   |
| ٦٢٢    | ١٥١٦        | مسائل ما أفسدت المواشي بالليل أو النهار  |
| ٦٢٤    | ١٥١٧        | مسألة: إذا تقدم إلى أصحاب الكلب الضاري أو البعير أو الدابة، ما أفسدت ليلاً أو نهاراً فعليهم غرمه |
| ٦٢٥    | ١٥١٨        | مسألة: الحوائط التي تحرس والتي لا تحرس سواء  |
| ٦٢٥    | ١٥١٩        | مسألة: الدابة تنفلت بالليل فتطأ على رجل نائم   |
| ٦٢٦    | ح ٣٥٦       | مسألة: فيمن وجد في زرعه دابةً فربطها حتى ماتت  |
| ٦٢٧    | ح ٣٥٧       | مسألة: فيمن تعدى على بهيمة   |
| ٦٢٧    | ح ٣٥٨       | مسألة: فيمن خاف حيواناً على نفسه فقتله   |
| ٦٢٨    | ح ٣٥٩       | كتاب الرضاع  |
| ٦٢٩    | ح ٣٥٩       | مسألة: التحريم بالرضاع يحصل بالمصّة الواحدة  |
| ٦٣٠    | ح ٣٥٩       | مسألة: رضاع الكبير   |
| ٦٣٠    | ح ٣٦٠       | مسألة: من رضع من امرأة، حرم عليه نكاح بناتها، ولا يحرم على أخيه                                  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٣١    | ح ٣٦١       | مسألة: من رضع من امرأة حرم عليه بناتها من زوجها الحالي، ومن السابق، وحرم عليه بنات الزوج من زوجته التي رضع منها ومن غيرها |
| ٦٣١    | ح ٣٦٢       | مسألة: اللبن للفحل  |
| ٦٣١    | ح ٣٦٣       | مسألة: في رضاع المرأة البكر أو العجوز   |
| ٦٣٤    | ١٥٢٠        | باب الحضانة   |
| ٦٣٤    | ١٥٢٠        | مسألة: حد استغناء الجارية عن حضانة أبيها  |
| ٦٣٤    | ١٥٢٠        | مسألة: تأديب الأب ولده  |
| ٦٣٥    | ١٥٢١        | مسألة: حضانة النساء   |
| ٦٣٦    | ١٥٢٢        | مسألة: حضانة الخالة لأبناء أختها  |
| ٦٣٧    | ١٥٢٣        | مسألة: حضانة الجدة لابنة ابنتها   |
| ٦٣٧    | ١٥٢٤        | مسألة: حضانة الأم لابنتها   |
| ٦٣٨    | ١٥٢٥        | مسألة: الجدة من الأم أولى من الجدة من الأب  |
| ٦٣٩    | ١٥٢٦        | مسألة: الخروج بالولد عن نسبه  |
| ٦٣٩    | ١٥٢٧        | مسألة: إن تزوجت الأم فالجدة أولى بحضانة الولد   |
| ٦٤٠    | ١٥٢٨        | مسألة: نفقة الولد على جدته، وإعطائه أجره الحضانة  |
| ٦٤٠    | ١٥٢٩        | مسألة: الجدة أولى من الخالة   |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٦٤١    | ١٥٣٠           | مسألة: الخالة أولى من العمّة                                       |
| ٦٤١    | ١٥٣١           | مسألة: المطلقة تترك الرضيع لأبيه، وبعد الفطام تريد أخذه            |
| ٦٤٢    | ١٥٣٢           | مسألة: إذا تزوجت الأم وأخذ الوالد ولده، ثم طلقت                    |
| ٦٤٢    | ١٥٣٣           | مسألة: إذا طلق الرجل المرأة فطرح الولد إلى أبيهم                   |
| ٦٤٣    | ١٥٣٤           | مسألة: العبد يطلق الحرة وله منها ولد، فتتزوج بعده                  |
| ٦٤٤    | ١٥٣٥           | مسألة: الرجل يتزوج المرأة عندها بنت صغيرة، ثم يأمر الم<br>بإخراجها |
| ٦٤٤    | ١٥٣٦           | باب الرضاعة  |
| ٦٤٤    | ١٥٣٦           | مسألة: رضاعة الأم لأبنائها إذا كانت تحت أبيهم                      |
| ٦٤٧    | ١٥٣٧           | مسألة: المرأة تسترضع لولدها وهي تحت أبيهم                          |
| ٦٤٧    | ١٥٣٨           | مسألة: الأم تريد الزواج، فتوصي بالولد إلى عمه أو عصبته             |
| ٦٤٨    | ١٥٣٩           | مسألة: نفقة الرضاعة  |
| ٦٥٠    | ١٥٤٠ -<br>١٥٤١ | مسألة: رضاع أم الولد لولدها إذا مات سيدها                          |
| ٦٥١    | ١٥٤٢           | مسألة: إرضاع المرأة الغنية لولدها إن كان الأب فقيراً               |
| ٦٥٢    | ١٥٤٣           | مسألة: نفقة المرضع على زوجها                                       |
| ٦٥٣    | ١٥٤٤           | مسألة: نفقة الحامل إذا مات زوجها، وأجرة رضاعة الولد                |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٥٥    | ١٥٤٥        | مسألة: نفقة المرضع إذا مات والد الطفل                                 |
| ٦٥٥    | ١٥٤٦        | مسألة: نفقة المرضع إذا مات الولد                                      |
| ٦٥٦    | ١٥٤٧        | باب النفقة  |
| ٦٥٦    | ١٥٤٧        | مسألة: مقدار نفقة المرأة إذا خاصمت زوجها ولها أولاد                   |
| ٦٥٩    | ح ٣٦٥       | مسألة: نفقة المرأة التي تطلق وبها حمل                                 |
| ٦٥٩    | ١٥٤٨        | مسألة: سقوط نفقة الرجل عن ولده وبنته                                  |
| ٦٦١    | ١٥٤٩        | مسألة: محاسبة الوالد لولده  |
| ٦٦٢    | ١٥٥٠        | مسألة: نفقة الأم على أولادها  |
| ٦٦٣    | ١٥٥١        | مسألة: نفقة الرجل على أخيه أو أخته أو ابن ابنه                        |
| ٦٦٣    | ١٥٥١        | مسألة: نفقة المرأة على والديها  |
| ٦٦٥    | ١٥٥٢        | مسألة: أخذ الرجل من مال ولده  |
| ٦٦٦    | ١٥٥٣        | مسألة: أخذ الولد من مال والديه  |
| ٦٦٦    | ١٥٥٤        | مسألة: إخراج الرجل ولده إذا بلغ                                       |
| ٦٦٧    | ١٥٥٥        | مسألة: الرجل ينفق على ولده ولهم مال، ثم يموت فيريد الورثة أن يحاسبوهم |
| ٦٦٨    | ١٥٥٦        | مسألة: ليس على الابن أن يحج أباه من ماله                              |
| ٦٦٨    | ١٥٥٧        | مسألة: نفقة الولد على أمه إذا كانت تحت زوج                            |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٦٩    | ١٥٥٨        | مسألة: نفقة الرجل على جده وجدته  |
| ٦٧٠    | ١٥٥٩        | باب القضاء على الغائب  |
| ٦٧٠    | ١٥٥٩        | مسألة: القضاء على الغائب في الدين  |
| ٦٧٠    | ١٥٥٩        | مسألة: القضاء على الغائب في الرباع   |
| ٦٧٣    | ١٥٦٠        | باب القضاء في المداينات والتفليس   |
| ٦٧٤    | ١٥٦٠        | مسألة: المفلس والميت تحل حقوق الناس عليهما                                     |
| ٦٧٤    | ١٥٦١        | مسألة: بيع الحر واستتجاره في الدين   |
| ٦٧٥    | ١٥٦٢        | مسألة: الرجل يفلس، فيجد أحد الغرماء سلعته عنده                                 |
| ٦٨٤    | ١٥٦٣        | مسألة: الرجل يفلس فيجد أحد الغرماء ثوبه عنده                                   |
| ٦٨٤    | ١٥٦٤        | مسألة: الرجل يشتري ثوباً فينسجه أو بقعة فيبينها، ولم يسدد قيمتها ثم يفلس       |
| ٦٨٥    | ١٥٦٥        | مسألة: الرجل يشتري الجارية فتلد من غيره  |
| ٦٨٦    | ١٥٦٦        | مسألة: الرجل يفلس فيجد أحد الغرماء سلعته عنده قد خلطت بغيرها                   |
| ٦٨٦    | ١٥٦٧        | مسألة: من فَلََسَ وعليه طعامٌ وعروضٌ، فإنما يحاصُّ له بقيمة ذلك يوم يُشترى لهم |
| ٦٨٧    | ١٥٦٨        | مسألة: الأجير أولى بالزرع إذا أفلس صاحبه                                       |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٨٧    | ١٥٦٩        | مسألة: الأجير في الحانوت إذا أفلس صاحبه  |
| ٦٨٨    | ١٥٧٠        | مسألة: صاحب الأرض أولى بالزراع إذا أفلس المستأجر                                     |
| ٦٨٨    | ١٥٧١        | مسألة: الرّجل يفلس ثم يثوب هل مال  |
| ٦٨٨    | ١٥٧١        | مسألة: الرّجل يفلس، ثم يداين آخرين فيفلس   |
| ٦٨٩    | ١٥٧٢        | مسألة: المفلس تدخل عليه فائدة من ميراث أو عقل جرح                                    |
| ٦٩٠    | ١٥٧٣        | مسألة: حبس الموسر إذا لم يقض   |
| ٦٩١    | ١٥٧٤        | مسألة: حبس المعسر في الدين   |
| ٦٩٢    | ١٥٧٥        | مسألة: المكثري دابة أو عبداً أولى بما في يديه من الغرماء في<br>الفلس                 |
| ٦٩٣    | ١٥٧٦        | مسألة: المكثري حانوتاً يكون أسوة الغرماء في الفلس                                    |
| ٦٩٤    | ١٥٧٧        | مسألة: ومن قام عليه غرامؤه ففلسوه بغير سلطان ثم دابنه<br>آخرون، فهم أولى بما في يديه |
| ٦٩٤    | ١٥٧٨        | مسألة: الرّجل يشتري الأدم ويقطعها نعالاً ثم يفلس وهي<br>عنده، ولصاحب الأدم دين عليه  |
| ٦٩٥    | ١٥٧٩        | مسألة: إقرار المفلس بعد تفليسه   |
| ٦٩٥    | ١٥٨٠        | مسألة: المرتهن أقوى من الدائن في الفلس   |
| ٦٩٥ -  | ١٥٨١ -      | مسألة: السلطان يفلس الرّجل ويبيع ماله ويضعه على يدي                                  |
| ٦٩٦    | ١٥٨٢        | رجل فيضيع  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٩٧    | ١٥٨٣        | مسألة: الرَّجل يجد سلعته عند المفلس ويريد الغرماء منه<br>منها            |
| ٦٩٧    | ١٥٨٤        | مسألة: الرَّجل يبيع في السوق ويشترى، ثم يدّعي الفلس                      |
| ٦٩٨    | ١٥٨٥        | مسألة: من تفالس بدون أمر نزل به  |
| ٦٩٩    | ١٥٨٦        | مسألة: الرَّجل يكتري جملاً ثم يفلس صاحب الجمل                            |
| ٦٩٩    | ١٥٨٧        | مسألة: الرَّجل يحمل طعاماً لصاحبه، ثم يفلس صاحبه                         |
| ٧٠٠    | ١٥٨٨        | مسألة: الرَّجل يبيع الداجة، ثم تنتج عند المشتري، فيبيع<br>نتاجها ثم يفلس |
| ٧٠٠    | ١٥٨٩        | مسألة: مقدار ما يترك للرجل إذا خلع من ماله                               |
| ٧٠١    | ١٥٩٠        | مسألة: المفلس توهب له هبة ثواب   |
| ٧٠١ -  | ١٥٩١ -      | مسألة: البائع يبيع المشتري سلعتين، فيبيع المشتري أحدها،                  |
| ٧٠٢    | ١٥٩٢        | ثم يفلس وهو مدين للبائع  |
| ٧٠٣    | ١٥٩٣        | مسألة: مقدار ما يستأنى في بيع مال المفلس                                 |
| ٧٠٣    | ١٥٩٤        | مسألة: الكري يفلس قبل أن يقبض المكتري العين                              |
| ٧٠٤    | ١٥٩٥        | مسألة: الرَّجل يجد سلعته عند مفلس فلا يقبضها، ثم يموت<br>المفلس          |
| ٧٠٤    | ١٥٩٦        | مسألة: الرَّجل يشتري حائطاً فيزرعه، ثم يفلس                              |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٠٦    | ١٥٩٧        | مسألة: الرَّجل يشتري قمحاً من عدة أشخاص، ويخلطه، ثم يفلس                            |
| ٧٠٧    | ١٥٩٨        | مسألة: ومن عَيَّن رجلاً في عطائه، فحُيسَ العطاء وله مالٌ فيه وفاءٌ                  |
| ٧٠٧    | ١٥٩٩        | مسألة: لا يلحق الشريك ما اذَّان شريكه   |
| ٧٠٨    | ١٦٠٠        | مسألة: الرَّجل يشتري السلعة بين إلى أجل، ثم يرهنها، ثم يفلس وهي عند المرتهن         |
| ٧٠٩    | ١٦٠١        | مسألة: المفلس تقع له شفعة، ويطلب الغرماء منه أخذها                                  |
| ٧٠٩    | ١٦٠٢        | مسألة: الرَّجل يستأجر أجيراً لحفظ رحله ومتاعه، ثم يفلس ولم يدفع له أجرته            |
| ٧٠٩    | ١٦٠٣        | مسألة: الرَّجل يكتري داراً لمدة سنة، ثم يسكن فيها أشهر فيفلس ولم يدفع الأجرة        |
| ٧١٠    | ١٦٠٤        | مسألة: الرَّجل يبيع سلعة بأجل، فيفوت بعضها عند المشتري، ثم يفلس                     |
| ٧١١    | ١٦٠٥        | مسألة: الصانع يفلس، فيخرج بعض ما يصنعه ويقر به لفلان                                |
| ٧١٢    | ١٦٠٦        | مسألة: الرَّجل يبيع جارية ويقتضي بعض ثمنها، فتلد عند المشتري وتموت، ثم يفلس المشتري |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧١٣    | ١٦٠٧        | مسألة: الرَّجل يبيع جارية ويقتضي بعض ثمنها، ثم يفلس المشتري، فيردها ويأخذ ما دفع، ثم يظهر بها عيب |
| ٧١٣    | ١٦٠٨        | مسألة: الرَّجل يستدين فيزرع، ثم يعجز فيستدين مرة أخرى، ثم يفلس، وعنده أجير للزرع                  |
| ٧١٥    | ١٦٠٩        | مسألة: من أفلس ولم يوقف للتفليس، جاز أن يقضي بعض غرمائه دون بعض                                   |
| ٧١٥    | ١٦١٠        | مسألة: الرَّجل يكتري الأرض فيزرعها، ثم يرهن الزرع، ثم يفلس  |
| ٧١٦    | ١٦١١        | مسألة: الرَّجل عليه دين بينة، ثم يقر بدين للناس ليس عليه بينة                                     |
| ٧١٧    | ١٦١٢        | مسألة: الرَّجل يفلس وفي يده قراض  |
| ٧١٧    | ١٦١٣        | مسألة: المرأة تصالح زوجها بدنانير إلى أجل ثم تفلس   |
| ٧١٨    | ١٦١٤        | مسألة: الرَّجل يكتري سفينة لحمل الطعام، ثم يفلس والطعام على ظهر السفينة                           |
| ٧١٨    | ١٦١٥        | مسألة: الرَّجل يتزوج المرأة بعبد معين، وعليه دين يحيط بماله، ثم يقوم عليه الغرماء                 |
| ٧١٩    | ١٦١٦        | مسألة: الرَّجل يتكاري كراءً ويدفع للكري، ثم يفر الكري   |
| ٧٢٠    | ١٦١٧        | باب الحمامة   |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: الحمل يتحمل الاتيان بالمتحمل عنه، ثم يهرب المتحمل عنه                      | ١٦١٧        | ٧٢٠    |
| مسألة: الحمل يتحمل الدين عن المدين، ثم يموت المدين                                | ١٦١٨        | ٧٢١    |
| مسألة: البداءة بالحمل أو المتحمل عنه عند حلول الأجل                               | ١٦١٩        | ٧٢٢    |
| مسألة: موت الحمل قبل الأجل  | ١٦٢٠        | ٧٢٣    |
| مسألة: حمالة المرأة بدون إذن زوجها  | ١٦٢١        | ٧٢٥    |
| مسألة: الفرق بين الحمالة والحوالة   | ١٦٢٢        | ٧٢٥    |
| مسألة: الحمالة بجعل   | ١٦٢٣        | ٧٢٦    |
| مسألة: موت الحمل  | ١٦٢٤        | ٧٢٧    |
| مسألة: اشتراط الحمل أنه حميل بالبدن دون المال                                     | ١٦٢٥        | ٧٢٧    |
| مسألة: المرأة تتحمل بزوجه ثم تدعي الإكراه   | ١٦٢٦        | ٧٢٨    |
| مسألة: الرجلان يتحملان بالرجل فيموت أحدهما  | ١٦٢٧        | ٧٢٩    |
| مسألة: الغلام عليه دين ويتحمل به سيده، ثم يباع الغلام فيطلب المدين من السيد الدين | ١٦٢٧        | ٧٢٩    |
| مسألة: الحمل يتحمل عن الكري ويأخذ عنه رهناً، ثم يفلس الكري                        | ١٦٢٩        | ٧٣٠    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٣١    | ١٦٣٠        | مسألة: الرَّجُلُ لَهُ عَلَى الْمَدِينِ حَقَانٌ، حَقٌّ بِحِمَالَةٍ وَحَقٌّ بِدُونَ حِمَالَةٍ، فَيَمُوتُ الْمَدِينُ وَيَبَاعُ مَالُهُ وَيُعْطَى الدَّائِنُ بَعْضُ حَقِّهِ، وَيَحْلُلُ الْمَيِّتُ مِنَ الْمَتَّبِقِيِّ، ثُمَّ يُطْلَبُ مِنَ الْحَمِيلِ |
| ٧٣١    | ١٦٣١        | مسألة: الدِّينُ يَحُلُّ عَلَى الْمَدِينِ، فَيَأْخُذُهُ الدَّائِنُ، فَيُرِيدُ الْحَمِيلَ فَسَخَّ الْحِمَالَةَ  |
| ٧٣٢    | ١٦٣٢        | مسألة: الْحَمِيلُ يَمُوتُ قَبْلَ الْأَجْلِ  |
| ٧٣٣    | ١٦٣٣        | مسألة: الرَّجُلَانِ يَتَحَمَّلَانِ عَنِ الْمَدِينِ  |
| ٧٣٤    | ١٦٣٤        | مسألة: قِضَاءُ دَيْنِ الْمُتَحَمِّلِ عَنْهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ   |
| ٧٣٤    | ١٦٣٥        | بَابُ الْحَوَالَةِ  |
| ٧٣٤    | ١٦٣٥        | مسألة: الْمُحْتَالُ لَا يَرْجِعُ لِلْمَحِيلِ مَتَى أَفْلَسَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ   |
| ٧٣٧    | ١٦٣٦        | مسألة: الْمُحْتَالُ يَحَالُ عَلَى مَكَاتِبٍ، فَيَفْلَسُ الْمَكَاتِبُ أَوْ يَعْتَقُ أَوْ يَمُوتُ   |
| ٧٣٨    | ١٦٣٧        | مسألة: مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حَوَالَةٌ وَحِمَالَةٌ  |
| ٧٣٩    | ١٦٣٨        | بَابُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ  |
| ٧٣٩    | ١٦٣٨        | مسألة: مَا أَذَانُهُ السَّفِيهِ فَلَا يَلْحَقُهُ، وَإِنْ صَلَحَتْ حَالُهُ   |
| ٧٤٠    | ١٦٣٩        | مسألة: الْحَجَرُ عَلَى الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَكُونُ عِنْدَ السُّلْطَانِ  |
| ٧٤٠    | ١٦٤٠        | مسألة: الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ  |
| ٧٤١    | ١٦٤١        | مسألة: خُرُوجُ الْوَلَدِ عَنْ أَبِيهِ إِذَا بَلَغَ  |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: المرأة تتزوج وتلد ويريد أبوها الخروج بها بعد فراق زوجها أو وفاته                                  | ١٦٤٢        | ٧٤٢    |
| مسألة: صدقة المولى عليه على أمه  | ١٦٤٣        | ٧٤٣    |
| مسألة: إعطاء المولى عليه شيئاً من ماله   | ١٦٤٤        | ٧٤٣    |
| مسألة: الولي يرى المولى عليه يبيع ويشترى   | ١٦٤٥        | ٧٤٤    |
| مسألة: المولى عليه يدان بإذن وليه  | ١٦٤٦        | ٧٤٤    |
| مسألة: المولى عليه يريد أن يصل أخته بشيء من المال  | ١٦٤٧        | ٧٤٥    |
| مسألة: الولي ينزع عن المولى عليه ما يكتسبه من المال  | ١٦٤٨        | ٧٤٥    |
| مسألة: المولى عليه يبيع السلعة ففتوت   | ١٦٤٩        | ٧٤٦    |
| مسألة: المولى عليه يكتري   | ١٦٥٠        | ٧٤٧    |
| باب ما جاء في الديون   | ١٦٥١        | ٧٤٨    |
| مسألة: العبد يستدين بدون إذن سيده ثم يعتق  | ١٦٥١        | ٧٤٨    |
| مسألة: الدين يحل بالموت أو الفلاس  | ١٦٥٢        | ٧٤٨    |
| مسألة: المفلس يغيب، ويريد الغرماء اقتضاء حقوقهم  | ١٦٥٣        | ٧٤٩    |
| مسألة: الرجل يموت ويترك عيناً وديناً وعرضاً، ويريد بعض الورثة أن يتحمل للغرماء، ويخلوا بينهم وبين التركة | ١٦٥٤        | ٧٥١    |
| مسألة: الرجل يموت وله دين فيه شاهد، وعليه دين للغرماء  | ١٦٥٥        | ٧٥٣    |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------------|----------------|---|
| ٧٥٤          | ١٦٥٦           | مسألة: المدين يقضي بعض غرمائه قبل أن يفلس، فيقوم عليه الآخرون   |
| ٧٥٤ -<br>٧٥٦ | ١٦٥٧ -<br>١٦٥٩ | مسائل: الغريم يهلك، فيقتسم الغرماء ماله، ثم يطرأ غريم جديد  |
| ٧٥٧          | ١٦٦٠           | مسألة: الرّجل يهلك ويقتسم الورثة ميراثه، ثم يطرأ عليه دين   |
| ٧٥٨          | ١٦٦١           | مسألة: الدين يقرب حلوله، فيريد المدين السفر   |
| ٧٥٨          | ١٦٦٢           | مسألة: الرّجل يبتاع طعاما وينقد البائع، ثم يموت البائع وعليه غرماء، قبل أن يقبض الرّجل طعامه                          |
| ٧٥٩          | ١٦٦٣           | مسألة: المدين يهلك ودينه يستغرق تركته، فيتحمل الابن بدين أبيه على أن يخلي الغرماء بينه وبين التركة                    |
| ٧٥٩          | ١٦٦٤           | مسألة: الرّجل يهلك ويترك جارية، فيعجل ابنه ويطأ الجارية وتحمل قبل اقتضاء الغرماء حقوقهم                               |
| ٧٦٠          | ١٦٦٥           | مسألة: من بَيْعَ عَبْدَهُ فِي دَيْنِهِ بَعْدَهُ، فاشتراه بعض الغرماء، فأراد أن يقاصوه وقد فَضَّلَتْ عَلَيْهِ فَضْلُهُ |
| ٧٦١          | ١٦٦٦           | مسألة: الرّجل يكتب في ذكر حق: من جاء به اقتضاءً كان له، فيأتي به غير صاحبه  |
| ٧٦٢          | ١٦٦٧           | مسألة: المفلس يقر بوديعة عنده   |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------------|----------------|---|
| ٧٦٢          | ١٦٦٨           | مسألة: الوصي والوارث يتصرفان في التركة، ثم يطرأ الدين على الميت                             |
| ٧٦٣          | ١٦٦٩           | مسألة: الوصي يتاجر بالتركة يربح، ثم يطرأ دين على الميت                                      |
| ٧٦٤          | ١٦٧٠           | مسألة: الوصي ينفق التركة على الأطفال، ثم يطرأ دين على الميت                                 |
| ٧٦٤          | ١٦٧١           | مسألة: الورثة يتجرون في التركة فيربحون، ثم يطرأ دين على الميت                               |
| ٧٦٥          | ١٦٧٢           | مسألة: الابن يقضي بعض دين أبيه، ويريد الغرماء استحلافه: أن أباه لم يأمره بقضاء دينه         |
| ٧٦٦          | ١٦٧٣           | مسألة: الرجل يهلك ويترك رهوناً لا تعرف أصحابها، ولا كم فيها                                 |
| ٧٦٦          | ١٦٧٤           | مسألة: ضمان المجهول   |
| ٧٦٧          | ١٦٧٥           | مسألة: المرأة يغيب زوجها، فتنفق على نفسها وولدها من مالها، ثم يهلك الزوج                    |
| ٧٦٨          | ١٦٧٦           | مسألة: الرجل يموت ويترك مالاً وديناً لا يستغرق ماله، فيريد الورثة التصرف فيما يفضل من المال |
| ٧٦٩ -<br>٧٧١ | ١٦٧٧ -<br>١٦٧٩ | مسائل: دين العبد في رقبته دون ذمته  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٧٢    | ١٦٨٠        | مسألة: كل من كان متهمًا في إقراره، فإقراره غير جائز، إلا<br>بينة        |
| ٧٧٣    | ١٦٨١        | مسألة: العبد المأذون له بالتجارة يقر بدين للناس وينكر سيده<br>ذلك       |
| ٧٧٣    | ١٦٨٢        | مسألة: غرماء العبد أولى من غرماء سيده                                   |
| ٧٧٤    | ١٦٨٣        | مسألة: جناية العبد المأذون له في رقبته، وديونه في ذمته                  |
| ٧٧٥    | ١٦٨٤        | مسألة: العبد المأذون له بالتجارة يضع من ثمن السلعة،<br>ويتجاوز في النقد |
| ٧٧٥    | ١٦٨٥        | مسألة: السيد يستخلف العبد على تقاضي الخراج،<br>فيستخلف العبد عبيد لسيد  |
| ٧٧٦    | ١٦٨٦        | مسألة: غرماء المفلس يأخذون ماله حيث كان ومع من كان                      |
| ٧٧٦    | ١٦٨٧        | باب تضمين الصناع  |
| ٧٧٦    | ١٦٨٧        | مسألة: تضمين الصناع فيما يصنعون في منازلهم                              |
| ٧٧٧    | ١٦٨٨        | مسألة: الغسال يخطئ في دفع الثوب إلى غير سيده                            |
| ٧٧٨    | ١٦٨٩        | مسألة: الخياط يحترق بيته، فيرى ثوب رجل يحترق فلا<br>يخلصه مع قدرته      |
| ٧٧٨    | ١٦٩٠        | مسألة: الرجل يدفع للصباغ ثوبًا يبيضه، فيصبغه الصباغ                     |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٨٠    | ١٦٩١        | مسألة: اختلاف صاحب المال والصانع في ماهية العين المصنوعة  |
| ٧٨١    | ١٦٩٢        | مسألة: اختلاف صاحب العين والصانع في صفة المصنوع   |
| ٧٨٢    | ١٦٩٣        | مسألة: اختلاف صاحب العين والصانع في صفة المصنوع   |
| ٧٨٣    | ١٦٩٤        | مسألة: الخياط يفسد الثوب على صاحبه  |
| ٧٨٣    | ١٦٩٥        | مسألة: الخباز يدفع إلى الرجل خبزاً ليس بخبزه  |
| ٧٨٤    | ١٦٩٦        | مسألة: اجتهد الصانع في تقدير العمل المصنوع  |
| ٧٨٥    | ١٦٩٧        | مسألة: الصانع يذكرون سرقات بيوتهم   |
| ٧٨٦    | ١٦٩٨        | مسألة: الرجل يدفع إلى الصانع ثوباً وأجرة، فيدفعه الصانع لغيره ويفر، ويجد صاحب الثوب ثوبه عند الثاني |
| ٧٨٧    | ١٦٩٩        | مسألة: تضمين البيطار  |
| ٧٨٧    | ١٧٠٠        | مسألة: الرجل يدفع للغسال ثوباً يغسله فيصبغه   |
| ٧٨٨    | ١٧٠١        | مسألة: اختلاف صاحب المال والصانع في ماهية العمل المطلوب   |
| ٧٨٩    | ١٧٠٢        | مسألة: تلف الشيء عند الصانع بغير صنعه   |
| ٧٨٩    | ١٧٠٣        | مسألة: إفساد الصانع للمصنوع   |
| ٧٩٠    | ١٧٠٤        | مسألة: تضمين القصارين   |

| الصفحة | رقم المسألة      | المسألة  |
|--------|------------------|--|
| ٧٩٠    | ١٧٠٥             | مسألة: الصانع يسرق بيته، فيقر بعين لبعض الناس                                  |
| ٧٩١    | ١٧٠٦             | مسألة: تضمين العبد الصانع  |
| ٧٩٢    | ١٧٠٧             | مسألة: الصانع أحق بما في يديه إذا أفلس ربّ المال، حتى يستوفي حقه               |
| ٧٩٢    | ١٧٠٨             | مسألة: يستعمل القلنسوة من الخياط فيبيعها الخياط فيأتي صاحبها فيريد إمضاء البيع |
| ٧٩٣    | ١٧٠٩             | مسألة: الصانع ضامنون، سواء عملوا بأجرة أو بغير أجرة                            |
| ٧٩٤    | ١٧١٠             | مسألة: الرّجل يدفع إلى الصانع نموذجاً ليعمل له مثله، فهو له ضامن               |
| ٧٩٥    | ١٧١١             | مسألة: الصانع يشترط أن لا ضمان عليه  |
| ٧٩٥    | ١٧١٢             | مسألة: الغسال يخطئ فيدفع الثوب إلى غير صاحبه                                   |
| ٧٩٦    | ح ٣٦٦            | باب في الحجر   |
| ٧٩٦    | ح ٣٦٦            | مسألة: الوصيّ والوليّ مصدّقان فيما ذكرا من النفقة                              |
| ٧٩٦    | ح ٣٦٧            | مسألة: دعوى الوصيّ برّد مال اليتيم   |
| ٧٩٧    | ح ٣٦٨            | مسألة: خلط مال اليتيم بمال الوصيّ  |
| ٧٩٨    | ح ٣٦٩            | مسألة: النفقة على أمّ اليتيم وإخراج الزّكاة والأضحية عنه                       |
| ٧٩٩    | ح ٣٧٠ -<br>ح ٣٧١ | باب القضاء فيما طرح من السفن   |

| الصفحة | رقم المسألة      | المسألة   |
|--------|------------------|---|
| ٨٠٠    | ح ٣٧٢            | مسألة: حساب الرقيق إذا كانوا للتجارة أو نواتية حين طرح المتاع |
| ٨٠٠    | ح ٣٧٣            | مسألة: تقويم المتاع المطروح في البحر                          |
| ٨٠١    | ح ٣٧٤            | مسألة: في المركبين يصطدما                                     |
| ٨٠٢    | ح ٣٧٥            | كتاب القسمة   |
| ٨٠٢    | ح ٣٧٦            | مسألة: في قسمة الثياب والدور ونحوهما                          |
| ٨٠٣    | ح ٣٧٧            | مسألة: في قسمة ما لا ينقسم                                    |
| ٨٠٣    | ح ٣٧٨            | مسألة: قسمة الحائط إذا كان مختلف النخل والشجر                 |
| ٨٠٤    | ح ٣٧٩            | مسألة: أخذ العوض على قسمة الموارث                             |
| ٨٠٤    | ح ٣٨٠            | مسألة: في قسمة الحمام   |
| ٨٠٥    | ح ٣٨١            | كتاب الشفعة   |
| ٨٠٧    | ح ٣٨٢            | مسألة: الشفعة في الطريق والبئر ونحوهما                        |
| ٨٠٧    | ح ٣٨٣            | مسألة: الشفعة على قدر الأنصباء                                |
| ٨٠٩    | ح ٣٨٤ -<br>ح ٣٨٥ | مسألة: الشفعة بين أهل الميراث                                 |
| ٨١٠    | ح ٣٨٦            | مسألة: فيمن وهب لهم سهم من دار أو أرض مشتركة                  |
| ٨١١    | ح ٣٨٧            | مسألة: الشفعة في السهم يكون صداقاً أو صلحاً                   |

| المسألة  | رقم المسألة      | الصفحة       |
|--|------------------|--------------|
| مسألة: فيمن باع ما فيه الشفعة وما لا شفعة فيه صفقة واحدة     | ح ٣٨٨            | ٨١٢          |
| مسألة: فيمن باع سهماً من دور مشتركة صفقة واحدة               | ح ٣٨٩            | ٨١٣          |
| مسألة: في بيع سهم له شفعاء عدة، فترك بعضهم الأخذ بالشفعة     | ح ٣٩٠            | ٨١٣          |
| مسألة: في حضور بعض الشفعاء وغياب بعضهم                       | ح ٣٩١            | ٨١٤          |
| مسألة: في انقطاع شفعة الغائب                                 | ح ٣٩٢            | ٨١٤          |
| مسألة: في الحاضر يؤخر الأخذ بالشفعة مع علمه بوجوبها          | ح ٣٩٣            | ٨١٥          |
| مسألة: فيمن وهب شفعته قبل وجوبها                             | ح ٣٩٤            | ٨١٦          |
| مسألة: فيما يسقط الشفعة وما لا يسقطها                        | ح ٣٩٥            | ٨١٦          |
| مسألة: في عهدة الشفيع  | ح ٣٩٦            | ٨١٦          |
| مسألة: فيمن باع سهماً ثم استقال المشتري منه                  | ح ٣٩٧            | ٨١٧          |
| مسألة: في بيع السهم الذي فيه الشفعة مراراً قبل أخذ الشفيع له | ح ٣٩٨ -<br>ح ٣٩٩ | ٨١٧ -<br>٨١٨ |
| مسألة: مطل الشفيع  | ح ٤٠٠ -<br>ح ٤٠١ | ٨١٨ -<br>٨١٩ |
| كتاب الجهاد والوصايا من المختصر الكبير                       | ١٧١٣             | ٥            |
| باب ما جاء في الجهاد   | ١٧١٣             | ٥            |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٥      | ١٧١٣           | مسألة: الجهاد بدون إذن الوالدين                                  |
| ٦      | ١٧١٤ -<br>١٧١٥ | مسألة: الرجل يتجهز للغزو ثم لا يغزو، ما يصنع بمتاعه              |
| ٧      | ١٧١٦           | مسألة: تحريق أرض العدو وقتل دوابهم                               |
| ٧      | ١٧١٧           | مسألة: قتل دواب العدو وإحراق علوفاتهم، وإحراق النخل              |
| ٧      | ١٧١٨           | مسألة: الغلول من الغنيمة   |
| ٨      | ١٧١٩           | مسألة: النفل من الخمس  |
| ٨      | ١٧٢٠           | مسألة: من قتل قتيلاً فليس له سلبه                                |
| ٨      | ١٧٢١           | مسألة: حكم ما حازه المشركون من أموال المسلمين، ثم غنمه المسلمون  |
| ٨      | ١٧٢٢           | مسألة: حكم أم الولد التي يحزها العدو ثم يغنهما المسلمون          |
| ٩      | ١٧٢٣           | مسألة: حكم الرجل يخرج في مفادة فيشتري حراً أو عبداً، هل يكون له  |
| ٩      | ١٧٢٤           | مسألة: الأسير من المسلمين يكون في يد العدو ثم يغنم المسلمون ماله |
| ١٠     | ١٧٢٥           | مسألة: أكل الطعام وذبح الماشية في أرض العدو بدون إذن الإمام      |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------|----------------|---|
| ١٠     | ١٧٢٦           | مسألة: الرجل يبيع على أصحابه بعض ما يجده في أرض العدو                     |
| ١١     | ١٧٢٧ -<br>١٧٢٨ | مسألة: أخذ ما يحتاج إليه الرجل من أرض العدو كالنخل أو الجلد وأشجار الدواء |
| ١١     | ١٧٢٩           | مسألة: حكم ما بيع من الطعام في أرض العدو                                  |
| ١٢     | ١٧٣٠           | مسألة: حكم أخذ الحجر والمسن والعصا والقصب ونحوها                          |
| ١٣     | ١٧٣١           | مسألة: أخذ ما يتركه الغانمون لكثرة ما عندهم                               |
| ١٣     | ١٧٣٢           | مسألة: حكم أخذ شيء من الطعام ومبادلته مع الغير بطعام آخر                  |
| ١٣     | ١٧٣٣           | مسألة: الرجل يموت في أرض العدو قبل القتال فهل يسهم له                     |
| ١٤     | ١٧٣٤           | مسألة: الرجل يموت في أثناء القتال، فله سهمه                               |
| ١٤     | ١٧٣٥           | مسألة: الرجل يكون مع الجيش وهو مريض فله سهمه                              |
| ١٤     | ١٧٣٦           | مسألة: لا يسهم لصبي ولا امرأة   |
| ١٤     | ١٧٣٧           | مسألة: لا يسهم لأجير إلا أن يحضر القتال                                   |
| ١٥     | ١٧٣٨           | مسألة: من لم يبلغ الحلم وأطاق القتال فله سهمه                             |
| ١٥     | ١٧٣٩           | مسألة: السرية التي تخرج من العسكر فتغنم، فإنه يقسم بينها وبين العسكر      |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: السرية التي تخرج من البلد فتغنم، فإنه لا تقاسم أهل البلد | ١٧٤٠        | ١٥     |
| مسألة: للفراس سهم وللفرس سهمان                                  | ١٧٤١        | ١٦     |
| مسألة: سهم الهجن والبراكين                                      | ١٧٤٢        | ١٦     |
| مسألة: سهم البغال والحمير                                       | ١٧٤٣        | ١٦     |
| مسألة: إناث الخيل وذكرانها سواء                                 | ١٧٤٤        | ١٧     |
| مسألة: الرجل يعير آخر فرسه فسهم الفرس لمن قاتل                  | ١٧٤٥        | ١٧     |
| مسألة: لا يدفع رجل لرجل فرسه على أن له سهمًا ولصاحبه سهمًا      | ١٧٤٦        | ١٧     |
| باب ما جاء في مراكب العدو إذا انكسرت                            | ١٧٤٧        | ١٨     |
| مسألة: حكم من انكسر بهم مركبهم من العدو                         | ١٧٤٧        | ١٨     |
| مسألة: لا يكون الخمس إلا فيما أوجف عليه بالخيـل والركاب         | ١٧٤٨        | ١٨     |
| مسألة: مراكب العدو تنكسر وفيها الجوز والشحم                     | ١٧٤٩        | ١٨     |
| مسألة: تجار العدو ينزلون بموضع غير الذي تُقَدَّمُ إليهم         | ١٧٥٠        | ١٩     |
| مسألة: تجار العدو ينزلون بأمان، ثم تطرحهم الريح لبلد مسلم آخر   | ١٧٥١        | ١٩     |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ١٩     | ١٧٥٢           | مسألة: تجار العدو يكون لهم الأمان على أن تراهم العين، ثم تردهم الريح |
| ١٩     | ١٧٥٣           | مسألة: من استحيي من تجار العدو فلا يقتل بعد ذلك                      |
| ١٩     | ١٧٥٤           | مسألة: حكم أمان المرأة وإجارتها على المسلمين                         |
| ١٩     | ١٧٥٥           | مسألة: إذا نادى العدو بالأمان فلا يقتلون                             |
| ١٩     | ١٧٥٦           | مسألة: السرية تلقى علجاً فيزعم أنه مستأمن، هل يقتل؟                  |
| ٢١     | ١٧٥٧           | مسألة: قتل الأسارى   |
| ٢١     | ١٧٥٨           | مسألة: استئذان الإمام قبل قتال العدو                                 |
| ٢١     | ١٧٥٩           | مسألة: النداء بالمبارزة بين الصفيين                                  |
| ٢٢     | ١٧٦٠           | مسألة: الفرس يعطب في أرض العدو                                       |
| ٢٢     | ١٧٦١ -<br>١٧٦٢ | مسائل: قتل الرهبان وأخذ أموالهم                                      |
| ٢٢     | ١٧٦٣           | مسألة: قتل النساء والشيوخ  |
| ٢٣     | ١٧٦٤           | مسألة: الكافر يسلم فيغزو مع المسلمين، ويغنموا ماله                   |
| ٢٣     | ١٧٦٥           | مسألة: المسلمون يغنموا مال الأسير المسلم                             |
| ٢٣     | ١٧٦٦           | مسألة: الأسير المسلم عند العدو لا يقتل من أسروه                      |
| ٢٣     | ١٧٦٧           | مسألة: يجب على المسلمين أن يفتكوا أسراهم                             |



| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------|----------------|---|
| ٢٤     | ١٧٦٨           | مسألة: لا بأس أن يهرب الأسير المسلم   |
| ٢٤     | ١٧٦٩           | مسألة: الأسير المسلم لا يقاتل مع المشركين عدوهم                                 |
| ٢٤     | ١٧٧٠           | مسألة: حكم سكنى الثغور بالأهل والولد  |
| ٢٤     | ١٧٧١           | مسألة: الرجل يشتري الجارية من الفبيء فيجد معها حلياً، هل يرد للمغنم             |
| ٢٥     | ١٧٧٢           | مسألة: لا يقاتل العدو حتى يُدعوا، ولا يُبَيِّتوا                                |
| ٢٥     | ١٧٧٣           | مسألة: حكم تترس العدو بأسرى المسلمين  |
| ٢٥     | ١٧٧٤           | مسألة: حد الجاسوس   |
| ٢٥     | ١٧٧٥           | مسألة: المسلمون يرتهنون رهائن، فيسلمون ويأبون الرجوع                            |
| ٢٦     | ١٧٧٦           | مسألة: التاجر المسلم في أرض العدو، لا يعاونهم على عدوهم                         |
| ٢٦     | ١٧٧٧           | مسألة: حكم قتال اللصوص ومناشدتهم  |
| ٢٦     | ١٧٧٨           | مسألة: حكم شراء أولاد العدو من اللصوص   |
| ٢٦     | ١٧٧٩           | مسألة: من كان عنده مال في سبيل الله، فیدفعه إلى من يخرج خیر من أن یبعث به للغزو |
| ٢٧     | ١٧٨٠ -<br>١٧٨٣ | مسائل: حكم المال الذي يعطاه الرجل ليجاهد به                                     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٨     | ١٧٨٤        | مسألة: الرجل يعطي الفرس للجهاد، فيموت المجاهد، ويطلب فرسه                         |
| ٢٨     | ١٧٨٥        | مسألة: الرجل يعطي الفرس ليجاهد به، فيموت قبل أن يخرج، ويريد الورثة أخذه والغزو به |
| ٢٩     | ١٧٨٦        | مسألة: من أعطي فرساً في سبيل الله، فهل له أن يبيعه؟                               |
| ٢٩     | ١٧٨٧        | مسألة: الرجل يعطي الفرس للجهاد، ثم يكون له بعد، هل يصح تصرفه فيه؟                 |
| ٢٩     | ١٧٨٨        | مسألة: من أعطي فرساً للجهاد فلا ينزه  |
| ٣٠     | ١٧٨٩        | مسألة: حكم من أعطي فرساً للجهاد، هل ينتفع بثمنه في غير الجهاد؟                    |
| ٣١     | ١٧٩٠        | باب ما جاء فيمن استشهد  |
| ٣١     | ١٧٩٠        | مسألة: الشهيد لا يغسل ولا يكفن ولا يصلّي عليه                                     |
| ٣١     | ١٧٩١        | مسألة: من جرح في أرض الغزو ثم بعد ذلك، غسل وصلي عليه                              |
| ٣١     | ١٧٩٢        | مسألة: لا تزداد على الشهيد ثياب غير ثيابه   |
| ٣٢     | ١٧٩٣        | مسألة: يدفن الشهداء بالمناطق والقلانس   |
| ٣٢     | ١٧٩٤        | مسألة: المبطون والغريق ونحوهم يغسلون ويصلّي عليهم                                 |
| ٣٣     | ١٧٩٥        | باب ما جاء في الجزية  |

| الصفحة     | رقم المسألة    | المسألة  |
|------------|----------------|--|
| ٣٣         | ١٧٩٥           | مسألة: الجزية على الرجال البالغين دون النساء والصبيان                            |
| ٣٣         | ١٧٩٦           | مسألة: لا يزداد عليهم أكثر من أربعة دنانير أو أربعون ديناراً، فريضة عمر          |
| ٣٣         | ١٧٩٧           | مسألة: مقدار دية المجوس  |
| ٣٤         | ١٧٩٨           | مسألة: مقدار دية من لم يؤمن من العرب   |
| ٣٤         | ١٧٩٩           | مسألة: لا يؤخذ في الجزية الخمر ولا الخنزير                                       |
| ٣٥         | ١٨٠٠           | مسألة: من أسلم وضعت عنه الجزية   |
| ٣٥         | ١٨٠١           | مسألة: من صولحوا على خراج ثم أسلموا وضع عنهم الخراج                              |
| ٣٥         | ١٨٠٢           | مسألة: لا شيء على أهل الجزية غير جزيتهم  |
| ٣٦         | ١٨٠٣           | مسألة: حكم أرض من أسلم من أهل الصلح ومن أهل العنوة                               |
| ٣٦         | ١٨٠٤           | مسألة: الرجل من أهل الصلح يبيع أرضه، هل يجوز؟                                    |
| ٣٦         | ١٨٠٥           | مسألة: الرجل من أهل العنوة يبيع أرضه، هل يجوز؟                                   |
| ٦٩         | ١٨٠٦           | كتاب الوصايا   |
| ٦٩ -<br>٨٢ | ١٨٠٦ -<br>١٨٢٩ | مسائل: أحكام الوصية لو ارث   |
| ٨٢         | ١٨٣٠           | مسألة: من قتل رجلاً خطأً، ثم مات وعليه رقبة، فليس ذلك على الورثة، إلا أن يوصي به |

| الصفحة     | رقم المسألة    | المسألة   |
|------------|----------------|---|
| ٨٢         | ١٨٣١           | مسألة: حكم من أوصى بركة أو نذر، وتُبدئ الزكاة على الوصايا أو النذر                                      |
| ٨٣         | ١٨٣٢           | مسألة: حكم الوصية بالكفارة  |
| ٨٤         | ١٨٣٣           | مسألة: الصلوة يوصي بحج وعق  |
| ٨٤         | ١٨٣٤           | مسألة: حكم وصية الموصي الذي يوصي وهو بعيد عن بلده   |
| ٨٦         | ١٨٣٥           | مسألة: وصية المرأة بأن يحج عنها بثلاثها   |
| ٨٦         | ١٨٣٦           | مسألة: وصية المرأة لزوجها أن يحج عنها   |
| ٨٦         | ١٨٣٧ -<br>١٨٣٨ | مسألة: من أوصى بعق وزكاة  |
| ٨٧         | ١٨٣٩           | مسألة: من أعطي ملاً للحج عن موص، هل له ما فضل؟  |
| ٨٧         | ١٨٤٠           | مسألة: من أوصى بوصايا، ثم جاءه مال غائب   |
| ٨٧         | ١٨٤١           | مسألة: من أوصى أن يحج عنه في مرضه، ثم مات   |
| ٨٨         | ١٨٤٢           | مسألة: من أوصى بكفارة نذر   |
| ٨٨         | ١٨٤٣           | مسألة: حكم وصية الصبي والصبيبة  |
| ٨٩ -<br>٩٠ | ١٨٤٤ -<br>١٨٤٥ | مسألة: حكم من أوصى بثمره بستان لرجل كل سنة، ولم يخرج الأرض في بعض السنين                                |
| ٩٢         | ١٨٤٦           | مسألة: من أوصى بحوائط على مواليه، وأوصى بذلك لرجل، فريد الوصي أن يبتاع من الثمر رقيقاً يعملون في الحائط |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------|----------------|---|
| ٩٣     | ١٨٤٧           | مسألة: من أوصى لرجل بدنانير من ثمر مال له في كل سنة، فأصاب الثمر عاهة                                 |
| ٩٤     | ١٨٤٨ -<br>١٨٤٩ | مسألة: من أوصى لموال له بثمر نخل في كل سنة، ثم مات بعض الموصى له                                      |
| ٩٥     | ١٨٥٠           | مسألة: فيمن يوصي، ويكون الوصي غير مأمون، هل تقرر في يده الوصية؟                                       |
| ٩٥     | ١٨٥١           | مسألة: من أوصى إلى رجلين، لم يفتسما المال، ولكن يوضع عند أحدهما                                       |
| ٩٦     | ١٨٥٢ -<br>١٨٥٣ | مسألة: ومن مات في سفر، فلا يتسلف أوصياؤه من ماله  |
| ٩٦     | ١٨٥٤           | مسألة: من جعل امرأته هي الوصي، ولها ولد، فتزوجت، فأراد أولياء الولد أن يسألوها عما بيدها، هل لهم ذلك؟ |
| ٩٧     | ١٨٥٥           | مسألة: من قال وصيتي إلى فلان فهو كما أوصى   |
| ٩٧     | ١٨٥٦           | مسألة: من جعل وصيه مكاتباً له، ويريد الورثة أن يكشفوا ما في يديه، هل لهم ذلك؟                         |
| ٩٨     | ١٨٥٧           | مسألة: الورثة يريدون أن يكشفوا عما بيد الوصي من الوصايا والعتق والصدقة، هل لهم ذلك؟                   |
| ٩٩     | ١٨٥٨           | مسألة: من أوصى بيتاماه إلى رجل، وبولده إلى رجل، هل يجوز؟  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٠٠    | ١٨٥٩        | مسألة: من أوصى إلى رجل بولده، ولم يذكر بعض الولد، هل يلي هذا الولد نفسه؟                            |
| ١٠١    | ١٨٦٠        | مسألة: الوصي بالخيار في قبول الوصية وعدم قبولها   |
| ١٠١    | ١٨٦١        | مسألة: الجد يوصي لحفيده، ويجعل الجدة وصية لهم   |
| ١٠٢    | ١٨٦٢        | مسألة: الأم توصي بميراث ولدها إلى رجل آخر غير الأب، فلا يجوز ذلك                                    |
| ١٠٣    | ١٨٦٣        | مسألة: هل يجوز جعل العبد وصيًا  |
| ١٠٤    | ١٨٦٤        | مسألة: ليس للوصي أن يترك الوصية بعد قبولها  |
| ١٠٤    | ١٨٦٥        | مسألة: الدين يبدأ على الميراث   |
| ١٠٥    | ١٨٦٦        | مسألة: حكم استخلاص المصحف من مال الموصي للغلام دون أخواته   |
| ١٠٦    | ١٨٦٧        | مسألة: لا بأس أن تكون المرأة وصية على المال والأبناء، ولا تلي نكاح البنات                           |
| ١٠٧    | ١٨٦٨        | مسألة: الشريك يوصي أن شريكه مصدق بما يدعيه، وهو وصي على ماله، ثم يريد الورثة أن يكشفوه، هل لهم ذلك؟ |
| ١٠٧    | ١٨٦٩        | مسألة: لا بأس أن يلي الشخص وصية من كان يتهم بأمور عظام  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٠٨    | ١٨٧٠        | مسألة: من أوصى لرجل بأن يجعل ثلثه حيث أراه الله عز وجل، كيف يجعله؟     |
| ١٠٩    | ١٨٧١        | مسألة: لا بأس ببيع متاع الميت مساومة ومزايدة على وجه النظر             |
| ١١٠    | ١٨٧٢        | مسألة: الوصي يخرج بالوصية بدون أمر الورثة، ثم تضيع منه، فإنه يضمن      |
| ١١٠    | ١٨٧٣        | مسألة: وصية الوصي بمال الموصي وولده جائزة، وإن كره الورثة              |
| ١١١    | ١٨٧٤        | مسألة: الوصي يدعي دفع المال إلى الموصي إليهم دون بينة، هل يصدق؟        |
| ١١٣    | ١٨٧٥        | باب ما جاء في الرجل يُوصى إليه، فلا يُشهد إلا واحداً                   |
| ١١٣    | ١٨٧٦        | مسألة: ومن أوصى له في وصيته بشيء، حلف وأخذه                            |
| ١١٤    | ١٨٧٧        | مسألة: الميت يوصي إلى غلامه، فيريد الورثة بيعه قبل أن يبلغ أبناء الميت |
| ١١٤    | ١٨٧٨        | مسألة: من أقر لرجل بدين في مرضه، وليست له بينة، هل يقبل؟               |
| ١١٥    | ١٨٧٩        | مسألة: حكم من أوصى في مرضه بمال لامرأته، ثم صحّ فادّعى التوليح         |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١١٥    | ١٨٨٠        | مسألة: الرجل يوصي في وصيته أن لامرأته عليه حقاً من صداقتها، هل تجاز وصيته؟                                   |
| ١١٦    | ١٨٨١        | مسألة: الرجل يقر في مرضه أن أرضاً من ماله لامرأته، هل يجوز إقراره؟   |
| ١١٧    | ١٨٨٢        | مسألة: من أوصى بـمال عليه لفلان وذكر أنه مصدق، فيدعي الوصي أنه أكثر مما أوصى، فهل يصدق؟                      |
| ١١٧    | ١٨٨٣        | مسألة: من كان في يده مال قراضٍ، فحضرته الوفاة وليس عنده رجالٌ يوصي إليهم، فأخبر امرأته به، كيف يعمل به؟      |
| ١١٨    | ١٨٨٤        | مسألة: الميت يقر لرجل كانت بينه وبينه مخالطة بـمال، ويريد الوصي استحلافه قبل أن يعطيه، فهل له استحلافه؟      |
| ١١٨    | ١٨٨٥        | مسألة: من أوصى لأخته بـمال ولا بينة لها في أصل الحق، ولها بينة أنها كانت تتقاضاه في صحته، فهل تجاز الوصية؟   |
| ١١٩    | ١٨٨٦        | مسألة: من وجد لقطةً فعرفها ثم استنفقها، ثم هلك وعليه دينٌ لا وفاء له، فإنه يُحاصُّ بها الغرماءُ              |
| ١١٩    | ١٨٨٧        | مسألة: من كان يعامل الناس ويأخذ قراضاً، فيوصي أن هذا المال لفلان، وهذا لفلان، هل يجاز ذلك؟                   |
| ١٢٠    | ١٨٨٨        | مسألة: من أوصى: "لعمّة له بدينٍ عليه، وأوصى للأباعد بدينٍ"، ولا بينة للعمّة، وللأباعد بينة، فهل تعطى العمّة؟ |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: حكم من أوصى لأم ولده بثلثه  | ١٨٨٩        | ١٢١    |
| باب ما جاء في الوصية لأم الولد   | ١٨٩٠        | ١٢٢    |
| مسألة: من أوصى لأم ولده بمال ينفق عليها ما كانت مع ولدها ولم تنكح، فمات الولد                      | ١٨٩٠        | ١٢٢    |
| مسألة: من أوصى لأم ولده بمال من ثمر حائط له في كل سنة، ثم باعه الوصي العام المقبل                  | ١٨٩١        | ١٢٢    |
| مسألة: من أوصى: "لأم ولدي له بشيء ما لم تتزوج"، فصالحها الورثة على شيء دفعوه إليها نقداً، ثم تزوجت | ١٨٩٢        | ١٢٣    |
| مسألة: من أوصى: لنفر بنفقتهم ما عاشوا، كيف تنفذ الوصية؟  | ١٨٩٣        | ١٢٣    |
| مسألة: من أوصى لأم ولد أن ينفق عليه ثلاث سنين وخادم ثم هي حرة، على من نفقة الخادم؟                 | ١٨٩٤        | ١٢٦    |
| مسألة: من أوصى: "أن يُنفقَ على أمِّ ابنه"، وهي وارثة   | ١٨٩٥        | ١٢٧    |
| مسألة: من قال: "أنفقوا على فلانٍ عشر سنين"، فعزل له، ثم يموت بعد سنةٍ أو سنين                      | ١٨٩٦        | ١٢٨    |
| مسألة: من أوصى لغلام: "بنفقته وكسوته سنين"، فدفع إليه نفقة سنةٍ، ثم مات قبل السنة                  | ١٨٩٧        | ١٢٨    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٢٩    | ١٨٩٨        | مسألة: من أوصى بوصايا، ثم أتاه مأل ورثته لم يكن علم به   |
| ١٣٠    | ١٨٩٩        | مسألة: من أوصى: "بأن كل مملوك له حر"، وله رقيق لم يكن علم بهم  |
| ١٣٠    | ١٩٠٠        | مسألة: من أوصى بثلث ماله لرجال، وقد كان أسكن رجلاً داراً حياته، ثم رجعت إليه قبل موته ولم يعلم برجوعها، هل تدخل الوصية؟    |
| ١٣١    | ١٩٠١        | مسألة: من أوصى بثلث ماله، ثم ورث مالا قبل يموت من قريب له، فلم يُحدث فيه وصية  |
| ١٣١    | ١٩٠٢        | مسألة: من أعطى عطية، فلم تُحز حتى هلك، وأوصى: "بثلث ماله لرجل، هل تدخل العطية؟   |
| ١٣٢    | ١٩٠٣        | مسألة: من كان له عبد أبق، أو جمل شارد، فأوصى بوصايا، ثم جاء سلامة ذلك، فهل يدخل في الوصية؟                                 |
| ١٣٢    | ١٩٠٤        | مسألة: من قيل له: "غرقت سفينته ومات عبده"، حتى انتشر ذلك عند الناس، ثم جاءت سلامته، فهل يدخل في الوصية؟                    |
| ١٣٣    | ١٩٠٥        | مسألة: من أوصى: "أن ثيابه أو سلاحه أو متاعه لفلان"، فذهب بعض متاعه واستحدث متاعاً آخر وسلاحاً وثياباً، فهل يدخل في الوصية؟ |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٣٤    | ١٩٠٦        | مسألة: من قال: "حائطي لفلان"، فانكسرت منه نخلاتٌ<br>وَعَرَسَ مكانها وَدِيًّا، فهل يدخل في الوصية          |
| ١٣٤    | ١٩٠٧        | مسألة: من قال: "عبيد لفلان"، ثم باعه واستحدث غيره،<br>فهل يدخل في الوصية؟                                 |
| ١٣٥    | ١٩٠٨        | مسألة: من أوصى، فقال ورثته: "قد أوصى بأكثر من ثلث ماله  |
| ١٣٧    | ١٩٠٩        | مسألة: ومن أوصى لرجلٍ بعبدٍ بعينه لم يحمله الثلثُ، كيف<br>تنفذ الوصية؟                                    |
| ١٣٨    | ١٩١٠        | مسألة: من أوصى له بثوبٍ، وآخر بثوبٍ، وآخر بعبدٍ،<br>ولآخر بمسكنٍ، فلم يحملِ الثلثُ، كيف تنفذ الوصية؟      |
| ١٣٩    | ١٩١١        | مسألة: حكم من ترك ديونًا وعروضًا، وأوصى بشيءٍ ناضٍ<br>من ماله، فامتنع الورثة أن يُنفذوا ذلك               |
| ١٣٩    | ١٩١٢        | مسألة: هل للمقتول أن يعفو عن قاتله، إن كان خطأً أو عمدًا؟   |
| ١٤٠    | ١٩١٣        | مسألة: ومن قُتِلَ فأوصى بثلث ماله   |
| ١٤٠    | ١٩١٤        | مسألة: حكم صدقة الحامل وعتقها   |
| ١٤١    | ١٩١٥        | مسألة: حكم قضاء المريض المخوف عليه والحامل التي<br>بلغت ستة أشهر والذي يزحف في القتال في الصف في<br>مالهم |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: وصايا الضَّعِيف في عقله، والسَّفِيهِ، والمصاب الذي يُخْنَق أحياناً ويفيق أحياناً     | ١٩١٦        | ١٤٢    |
| مسألة: تصرف الشيخ الكبير والمجذوم وغيرهم من أهل البلاء في أموالهم                           | ١٩١٧        | ١٤٣    |
| مسألة: من أوصى: لرجلٍ بثلث ماله، ولرجلٍ برِيع ماله، كيف تنفذ الوصية                         | ١٩١٨        | ١٤٤    |
| مسألة: من تصدَّق في مرضه على رجلٍ بصدقةٍ، وأوصى بوصايا، لم يدخل أهل الوصايا على صاحب الصدقة | ١٩١٩        | ١٤٥    |
| مسألة: من أوصى: "لرجلٍ بثلث ماله"، ثم أوصى بعد ذلك بوصايا                                   | ١٩٢٠        | ١٤٥    |
| مسألة: من أوصى: لرجلٍ بثُلُثِهِ، ولرجلٍ بِغَلَّةِ دارٍ ثلاث سنين، كيف تنفذ الوصايا          | ١٩٢١        | ١٤٥    |
| مسألة: من أوصى: لرجلٍ بمئةٍ بتلاً، ولآخر سَلَفُ مئةٍ، فلم يحمل الثلث                        | ١٩٢٢        | ١٤٦    |
| مسألة: من قال: "ثُلُثِي لفلانٍ، ولفلانٍ ديناران، ولفلانٍ ثلاثةً"، كيف تنفذ الوصية           | ١٩٢٣        | ١٤٦    |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------|----------------|---|
| ١٤٧    | ١٩٢٤           | مسألة: من أوصى بثلث ماله لقوم بأجزاء معلومة، وترك مدبراً، وأوصى في غلامين له يباعان مِمَّنْ أَحَبَّ، كيف تنفذ الوصايا                         |
| ١٤٨    | ١٩٢٥           | مسألة: من أوصى بوصايا، وأوصى: "أن تُباع جاريته مِمَّنْ أَحَبْتُ"، وله حائط لا يُدرى ما غَلَّتْه، ولا ما يدخل عليها من العول، كيف تنفذ الوصايا |
| ١٤٩    | ١٩٢٦           | مسألة: وإذا أوصت امرأة: "بتدبير جارية لها، ولقوم بأشياء، ثم كتبت الوصية وقالت: "ما فضل من ثلثي، فلفلان، ثم ماتت المدبرة قَبْلَها              |
| ١٥٠    | ١٩٢٧           | مسألة: من قال: لفلان عشرة دنانير من ثلثي، وثلثي لفلان، أو قال: ثلثي لفلان، ولفلان منه عشرة دنانير، كيف تنفذ الوصية                            |
| ١٥١    | ١٩٢٨ -<br>١٩٢٩ | مسألة: من قال: لفلان عليّ من الدين كذا، وللمساكين نصف السُّدس، كيف تنفذ الوصية  |
| ١٥٢    | ١٩٣٠           | مسألة: من أوصى: لرجل بجزء من أرضه، وأرضه مختلفة، قيمة الجيدة ألف، والرديئة مئة، والوسط ما بين، كيف تنفذ الوصية؟                               |
| ١٥٢    | ١٩٣١           | مسألة: من أوصى لعبد بيته، أخرج بقيمته ولم ينظر ما يعطى به   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٥٣    | ١٩٣٢        | مسألة: من أوصى: "لرجلٍ بالثلث"، ثم أوصى بعد ذلك<br>بوصايا، كيف تنفذ الوصية                                     |
| ١٥٣    | ١٩٣٣        | مسألة: إذا اجتمع أهل الأجزاء مع أهل التسمية في الوصية،<br>كيف تنفذ الوصية؟                                     |
| ١٥٤    | ١٩٣٤        | مسألة: من أعطى عَطِيَّةً، فَلَمْ تُحْزَ حَتَّى هَلَكَ، وَأَوْصَى بِثُلْثِ<br>مَالِهِ                           |
| ١٥٤    | ١٩٣٥        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بعشرةٍ، ولآخر بعشرين، وثلث ماله<br>عشرةً، كيف تنفذ الوصية؟                                |
| ١٥٥    | ١٩٣٦        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بنصف ماله، ولآخر بثلثه، كيف تنفذ<br>الوصية؟   |
| ١٥٥    | ١٩٣٧        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بمئتين، ولآخر بمئةٍ، ثم كُلَّمَا فِي<br>آخِرٍ، فَقَالَ: لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، كَمْ يُعْطَى؟ |
| ١٥٦    | ١٩٣٨        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بمثل ما يُصِيبُ بَعْضَ وَرَثَتِهِ، وَوَرِثَتُهُ<br>رِجَالٌ وَنِسَاءٌ، فَكَمْ يُعْطَى؟     |
| ١٥٧    | ١٩٣٩        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بعشرةٍ دنانير، ولآخر بأربعةٍ، ولآخر<br>بنصف ثلثه أو رבעه، كيف تنفذ الوصية؟                |
| ١٥٧    | ١٩٤٠        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بعشرةٍ من إِبِلِهِ وَلَمْ يُسَمِّهَا، وَإِبِلُهُ<br>مِئَةٌ، كيف تنفذ الوصية؟              |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من أوصى له بثلث ماله أو بجزء منه، فَإِنَّهُ يَقَعُ حَقُّهُ فِي رِبَاعِهِ وَمَا كَانَ لَهُ مِنْ شَيْءٍ، وَيَكُونُ شَفِيعًا   | ١٩٤١        | ١٥٩    |
| مسألة: من أوصى بثلث ماله في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، وَلِفُلَانٍ مِئَّةٌ، فَلَمْ يَكُنِ الثَّلَاثُ إِلَّا مِئَةٌ   | ١٩٤٢        | ١٥٩    |
| مسألة: من قال: ثلث مالي في سبيل الله وفي الرقاب وفي المساكين، فَإِنَّهُمْ يَتَعَاوَلُونَ   | ١٩٤٣        | ١٦٠    |
| مسألة: من تصدَّق في صحته على بعض ولده برقيق فحازوهم، ثم أوصى أَنْ يُعْطَى وَلَدُهُ الْبَاقُونَ مِثْلَ مَا أُعْطِيَ إِخْوَتَهُمْ، وَأَوْصَى بِعَتَقٍ، فَكَيْفَ تَنْفُذُ الْوَصِيَّةَ؟ | ١٩٤٤        | ١٦٠    |
| مسألة: من أوصى بوصيةٍ وأشهد عليها، ثم حضرته الوفاة فأوصى بوصيةٍ أُخْرَى وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضَ الْأُولَى   | ١٩٤٥        | ١٦١    |
| مسألة: من أوصى بوصيةٍ ووضعها على يدي رجلٍ، ثم صَحَّ فَلَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ حَتَّى مَرَضَ مَرَضَةً أُخْرَى فَمَاتَ، هَلْ تَجَازَى؟   | ١٩٤٦        | ١٦٢    |
| مسألة: من أوصى بوصيةٍ فيها عتقٌ أو غير ذلك، فَإِنَّهُ يُرَدُّ مِنْهَا مَا شَاءَ وَيُغَيَّرُهُ، إِلَّا التَّدْبِيرَ   | ١٩٤٧        | ١٦٢    |
| مسألة: من أوصى بوصيةٍ فيها تصرف برقيقه، ثم صَحَّ فَبَاعَ رَأْسًا مِنْ رَقِيقِهِ الَّذِي كَانَ أَوْصَى فِيهِمْ، ثُمَّ مَاتَ وَوَصِيَّتُهُ عَلَى حَالِهَا                              | ١٩٤٨        | ١٦٣    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٦٣    | ١٩٤٩        | مسألة: من أوصى أن تُبَاعَ وصيفةٌ صغيرةٌ ممَّن أحبَّت، وهي مع أمِّها؛ فَإِنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بينها وبين أمِّها   |
| ١٦٤    | ١٩٥٠        | مسألة: ومن أوصى: "لرجلٍ بدنانير"، ثمَّ أوصى له في وصيَّةٍ أخرى بأقلَّ منها أو بأكثر، ولم يذكر إبطال الأولى   |
| ١٦٥    | ١٩٥١        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بثلاثمئة دينارٍ وبمسكنٍ يُبَدَأُ بها، ثمَّ أوصى له في وصيَّةٍ أخرى: بألف دينارٍ ولم يقل: يُبَدَأُ بها، ثمَّ قال: وقد زدته مع ألفه مئةً، فكم يعطى؟ |
| ١٦٥    | ١٩٥٢        | مسألة: من أوصى بوصيَّةٍ أعتق فيها رقيقاً من رقيقه، ثمَّ صحَّ فرهنهم، ثمَّ مرض فمات   |
| ١٦٦    | ١٩٥٣        | مسألة: حكم من مات فَوُجِدَتْ وصيَّته مكتوبةً، وشُهِدَ أَنَّهُ خطُّه بيده، هل تجوز؟   |
| ١٦٦    | ١٩٥٤        | مسألة: من حبَّسَ حُبْسًا في مرضه، وجعلها بعد حبسه في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُغَيَّرَ ذلك في مرضه  |
| ١٦٦    | ١٩٥٥        | مسألة: من أوصى بوصيَّةٍ عند سفرٍ أو مرضٍ، فقال: "إِنْ مِتُّ من سفري أو مرضي"، ثمَّ صحَّ وَقَدِمَ، ثمَّ مرض فمات  |
| ١٦٧    | ١٩٥٦        | مسألة: من أوصى بوصيَّةٍ وأعتق فيها جاريةً له، ثمَّ صحَّ فجاءته فَوَقَفَتْهُ عَلَى عِتْقِهَا، فقال: "أَنْتِ عَلَى وصيَّتي"، ثمَّ بدا له فَشَقَّ الوصيَّةَ، فذلك له      |



| المسألة   | رقم المسألة    | الصفحة |
|---|----------------|--------|
| مسألة: من أوصى بمالٍ يُقَسَّمُ على أقاربه، قُسِمَ على الأقرب فالأقرب  | ١٩٥٧           | ١٦٨    |
| مسألة: من أوصى لأخواله ولولدهم بوصيته، فلم يُقَسِّم المَالُ حتَّى مات قومٌ ممَّنْ كان حيًّا ووُلِدَ آخرون       | ١٩٥٨           | ١٦٨    |
| مسألة: إذا أوصت امرأة لبني أخيها بعشرة عَشْرَةٍ، ثمَّ مات بعضهم قبل تموت المرأة، ووُلِدَ آخرون                  | ١٩٥٩           | ١٦٩    |
| مسألة: من أوصى لمَسْكَنَةِ بني فلانٍ، فإنها تُقَسَّمُ على أهل الحاجة يوم تقسم                                   | ١٩٦٠           | ١٧٠    |
| مسألة: من أوصى بوصية لأهله، فعصبتها أهله  | ١٩٦١           | ١٧٠    |
| مسألة: من أوصى بمالٍ لمواليه، وله موالٍ من قبَله، وموالٍ من قِبَلِ أبيه، وموالٍ من قِبَلِ أقاربه، من الذي يعطى؟ | ١٩٦٢ -<br>١٩٦٣ | ١٧١    |
| مسألة: من أوصى بثلث ماله لمواليه، دخل أُمَّهَاتُ أولاده الذين عَتَّقُوا بعد موته معهم                           | ١٩٦٤           | ١٧٢    |
| مسألة: من أوصى لقرباته أو لذوي قرباته، لم يدخل ولد البنات معهم  | ١٩٦٥           | ١٧٢    |
| مسألة: ومن أوصى لولده وعَقِبِهِمْ، فليس ولد البنات بعقبٍ  | ١٩٦٦           | ١٧٣    |
| مسألة: من أوصى لأقاربه بثلثه، وأوصى لفلانٍ بدينارٍ، وفلانٍ بدينارٍ، وهم من أقاربه، كيف يعطون؟                   | ١٩٦٧           | ١٧٣    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٧٤    | ١٩٦٨        | مسألة: ومن أوصى لرجلٍ بشيءٍ، فهلك ذلك الشيء   |
| ١٧٤    | ١٩٦٩        | مسألة: من كان له ورثة، وأوصى لرجلٍ بـغلامٍ، ولرجلٍ بما بقي من ثلثه، فمات الغلام                     |
| ١٧٥    | ١٩٧٠        | مسألة: من أوصى لرجلٍ بمالٍ، وأوصى بعق غلامٍ له، فمات الغلام   |
| ١٧٥    | ١٩٧١        | مسألة: من أوصى بطعامٍ في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، جُعِلَ لأهل الحاجة                                |
| ١٧٦    | ١٩٧٢        | مسألة: من أوصى ببعيرٍ بعينه في سبيل الله، وما بقي من ثلثه فلا بن عمّه، فمات البعير قبل أن يُقَوِّمَ |
| ١٧٦    | ١٩٧٣        | مسألة: من أوصى فقال: كذا وكذا في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، فإنه يُخْرَجُ في الغزو                    |
| ١٧٧    | ١٩٧٤        | مسألة: من جَعَلَتْ خَلْخالَهَا في سبيل الله إن شفاها الله، فصَحَّتْ، فتخرجهما، ولا تخرج قيمتهما     |
| ١٧٧    | ١٩٧٥        | مسألة: من أوصى بشيءٍ في سبيل الله، لم يُجْعَلْ بِجُدَّةٍ، ويستحب جعلها في السواحل                   |
| ١٧٨    | ١٩٧٦        | مسألة: من أوصى بشيءٍ في سبيل الله، أُعْطِيَ أهل الحاجة  |
| ١٧٨    | ١٩٧٧        | مسألة: من أوصى بسلاحه في سبيل الله، فلا يجعله الوصيَّ حبسًا، ولكن يجتهد فيه                         |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ١٧٨    | ١٩٧٨        | مسألة: من أوصى بصدقة بدنانير من غلّة له؛ يُبتاع بها قمحٌ فيُتصدق به   |
| ١٨٠    | ١٩٧٩        | مسألة: من أوصى بماله في أبناء السبيل، فلا يُعطى منه مشركٌ   |
| ١٨٠    | ١٩٨٠        | مسألة: إذا أوصت امرأة بثلث مالها في المساكين، ولها أقارب محتاجون  |
| ١٨١    | ١٩٨١        | مسألة: من أوصى: "بماله في ابن السبيل"، فلا يُعطى منه مشركٌ  |
| ١٨١    | ١٩٨١        | مسألة: ومن أوصى به بمكّة، جُعِلَ حيث أوصى به  |
| ١٨١    | ١٩٨٢        | مسألة: من أوصى بمالٍ في سبيل الله، فلا يُعطى منه أبناء السبيل   |
| ١٨٢    | ١٩٨٣        | مسألة: من أوصى بشيءٍ في أبناء السبيل، أعطي كلّ ابن سبيلٍ، في أي موضعٍ كان من المسلمين                                   |
| ١٨٢    | ١٩٨٤        | مسألة: لا يُمنع المريض من البيع والشراء   |
| ١٨٣    | ١٩٨٥        | مسألة: إذا تصدّق المريض الثّقل والذي يزحف إلى الصّفّ بالصدقة على غير وجه الوصيّة، ثمّ صحّ هذا وسَلِمَ هذا، لم يرجع فيها |
| ١٨٣    | ١٩٨٦        | مسألة: حكم من حضرتها الوفاة، فتصدّقت بمهرٍ لها على زوجها على ابنتين له من غيرها   |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: حكم من ابتاع جاريةً في مرضه بعشرة دنانير ثم أعتقها، وثُلُثُهُ لَا يَحْمِلُ  | ١٩٨٧        | ١٨٣    |
| مسألة: من حُبِسَ للقتل، فتصدَّق أو أعتق، فذلك في ثُلُثِهِ  | ١٩٨٨        | ١٨٤    |
| مسألة: حكم من أوصى لرجلٍ بوصيةً، ثم مات الموصى له قبل الموصي   | ١٩٨٩        | ١٨٤    |
| مسألة: حكم من أوصى لرجلٍ بوصيةً، ثم هلك الموصي قبل الموصى له، ثم هلك الموصى له قبل يُقَسَّم المَالُ  | ١٩٩٠        | ١٨٥    |
| مسألة: حكم من أوصى: إن حدث بي حدث الموت ولم أغيِّر وصيَّتي، فلولد فلانٍ، لكل رجلٍ منهم عشرةٌ عشرةٌ، فمات ابنان منهم قبل موته، ووُلِدَ آخرون                      | ١٩٩١        | ١٨٦    |
| مسألة: حكم من أوصت فقالت: "لفلانةٌ ثوبي الخز"، فذهب ذلك الثوب واستخلقت مثله كذلك   | ١٩٩٢        | ١٨٦    |
| مسألة: حكم من أوصى فقال: "إني قد كنتُ حملتُ فلانًا على فرسٍ فلانٍ فَأَنْفِذُوهُ لَهُ   | ١٩٩٣        | ١٨٧    |
| مسألة: حكم من حملَ رجلاً على فرسٍ، ثم أقرَّه عنده، يقومُ لَهُ عَلَيْهِ وَيُعْلِفُهُ، وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ يَقْبِضُهُ، هل هو من رأس المال؟ | ١٩٩٤        | ١٨٨    |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------|----------------|---|
| ١٨٩    | ١٩٩٥ -<br>١٩٩٦ | مسألة: حكم من أوصى بوصايا، وأوصى: "لِرَجُلٍ بِثَلَاثِينَ دِينَارًا"، وَاعْتَرَفَتِ الْوَصَايَا الثُّلُثُ، ثُمَّ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ بِالثَّلَاثِينَ قَبْلَ الْمُوصِي                     |
| ١٩٠    | ١٩٩٧           | مسألة: حكم من أوصى بوصايا، وما بقي من الثلث فلفلان، فهلك بعض أهل الوصايا قَبْلَ الْمُوصِي   |
| ١٩٠    | ١٩٩٨           | مسألة: حكم من أوصى لرجل بوصية، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُوصِي  |
| ١٩١    | ١٩٩٩           | مسألة: من ختم وصيته، ودفعها إلى قومٍ أَشْهَدَهُمْ عَلَيْهَا، وَأَمَرَهُمْ: "أَنْ لَا يَقْضُوا خَاتَمَهُ حَتَّى يَمُوتَ"، فَذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا أَشْهَدَهُمْ أَنْ مَا فِيهَا مِنْهُ       |
| ١٩٢    | ٢٠٠٠           | مسألة: حكم من قال: "وصيتي عند فلان"، فَلَمَّا مَاتَ، أَخْرَجَ فَلَانٌ وَصِيَّتَهُ   |
| ١٩٣    | ٢٠٠١           | مسألة: حكم من أوصى: "إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ مِنْ مَرَضِهِ هَذَا، مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَنَةٍ، بَكَذَا وَكَذَا"، فَسَلِمَ وَجَاوَزَ الْأَجَلَ، ثُمَّ مَاتَ وَالْوَصِيَّةُ عَلَى حَالِهَا |
| ١٩٣    | ٢٠٠٢           | مسألة: حكم من أوصى: "إِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ مِنْ مَرَضِهِ هَذَا أَوْ سَفَرِهِ"، ثُمَّ صَحَّ أَوْ قَدِمَ، ثُمَّ مَاتَ وَالْوَصِيَّةُ عَلَى حَالِهَا                                       |
| ١٩٤    | ٢٠٠٣           | مسألة: حكم من طَبَعَ عَلَى وَصِيَّةِ رَجُلٍ، هَلْ يَشْهَدُ؟   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٩٤    | ٢٠٠٤        | مسألة: حكم من كتب وصيته وطبع عليها وأشهد عليها، هل يشهد عليها؟   |
| ١٩٥    | ٢٠٠٥        | مسألة: حكم من دعا بوصية قد كتبها من عند أهله، فقال: "اشهدوا عليها"، هل يشهدون؟   |
| ١٩٥    | ٢٠٠٦        | مسألة: من أوصى: "أن ثلث ماله صدقة"، ولم يسم شيئاً، فيقسم على أهل الحاجة  |
| ١٩٦    | ٢٠٠٧        | مسألة: حكم من دفع إلى رجل مالا يقسمه، فمات وقد بقي بعضه  |
| ١٩٧    | ٢٠٠٨        | مسألة: من أوصى إليه بأن يقسم ورقاً وحنطة على المساكين، فيعطي المتعففين أفضل  |
| ١٩٨    | ٢٠٠٩        | مسألة: حكم من أوصى "أن يكفن بسرف، وأوصى بمثل ذلك في حنوطه وقبره  |
| ١٩٩    | ٢٠١٠        | مسألة: وصية المسلم للكافر جائزة  |
| ٢٠٠    | ٢٠١١        | مسألة: من أوصت: "لمولاتها بجميع ما في بيتها، ولفلانة بثلاثي ثلثها، ولفلانة بثلث الثلث الباقي"، ولم يرث المرأة الميثة إلا ولدها، ما الذي تأخذه المولاة؟ |
| ٢٠١    | ٢٠١٢        | مسألة: من أوصى: "أن ادفعوا إلى فلان مئة درهم، وخذوا منه خمسة دنانير لي عنده"، فأبى أن يدفع الدنانير  |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من أسلف رجلاً عشرة دراهم، وقال: "إِنْ مِتُّ فَهِيَ لَكَ"، فهي من ثلثه   | ٢٠١٣        | ٢٠٢    |
| مسألة: إذا أَدَانَ المَوْلَى عليه ثَمَّ مات، لم يُقْضَ عنه، وإن أوصى به وبلغ الوصية، جاز ذلك   | ٢٠١٤        | ٢٠٣    |
| مسألة: من دَفَعَتْ إليه امرأةٌ ذِكْرَ حَقِّ لها على زوجها ثمَّ ماتت، والزَّوج مولاها ولا وارث لها غيره، هل يدفع إليه الذكر حق؟   | ٢٠١٥        | ٢٠٣    |
| مسألة: من أوصى: "إلى رجل بثلث ماله، يجعله حيث أراه الله عَزَّ وَجَلَّ"، فيجعله في سبيل الخير   | ٢٠١٦        | ٢٠٤    |
| مسألة: من أوصى: "لرجل بثلثين ديناراً، ولرجل بثلث ثلثه، ولآخر بالثلث الباقي"، وماله دينٌ على الناس، فاستؤجر من يتقاضى الدين بعشرة، وترك ثلثاً يكون تسعين ديناراً، كيف يقسم المال؟ | ٢٠١٧        | ٢٠٤    |
| مسألة: من أوصى: "إلى امرأته بثلثه تجعله في سبيل الخير"، فأعتقت عنه وقضت ديناً عليه بغير يَبَينَةٍ، هل لها ذلك؟   | ٢٠١٨        | ٢٠٥    |
| مسألة: من أوصى: "بثلث ماله للفقراء والمساكين"، وترك دوراً ومنازل، فلهم ثلث كل شيء، يُقَطَّع لهم به   | ٢٠١٩        | ٢٠٦    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٠٦    | ٢٠٢٠        | مسألة: من جعل وصيته عند امرأته، وأوصى إليها بنفقة على بني فلان فيما بينه وبينها ولم يشهد أحداً، فهل يقبل قولها؟   |
| ٢٠٧    | ٢٠٢١        | مسألة: لا بأس بالتَّشْهَد في الوصية، ولا يَكْتَبُ: "أؤمن بالقدر كله، خيره وشره"                                   |
| ٢٠٧    | ٢٠٢٢        | مسألة: من أوصى: "لرجلٍ بثلاثة دنانير، وللآخر بثلاثة"، فأقامت في يدي الوصي سنين لا يدري من صاحبها، كيف يتصرف فيها؟ |
| ٢٠٨    | ٢٠٢٣        | مسألة: من لم يترك وارثاً ولا عصبَةً، فليس له أن يوصي بماله كله  |
| ٢٠٩    | ٢٠٢٤        | مسألة: من أوصى: "لرجلٍ بعبدٍ آبقٍ وبجملٍ شاردٍ"، فأُتِيَ به بإجارةٍ، فعلى من الإجارة؟                             |
| ٢٠٩    | ٢٠٢٥        | مسألة: من أوصى إليه بوصية، فعليه أن يذهب ليأخذها حيث كانت، وكيف إن كانت الوصية مما يُقَوِّم؟                      |
| ٢١٠    | ٢٠٢٦        | مسألة: من أوصى إلى مملوك بوصية، هل للسيد أن ينزعها عنه  |
| ٢١٢    | ٢٠٢٧        | مسألة: حكم من أوصى: "لأقارب له بوصية" ولم يُشْهَد عليها إلا أقارب لهم   |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من أوصى: "بثلث ماله لقوم، وأوصى أن لا يباع طعام منزله وأن يُقرَّ لورثته يأكلونه"، فهل لأهل الثلث شيء في الطعام؟ | ٢٠٢٨        | ٢١٢    |
| مسألة: من أوصى إليه بوصية فتسخطها، فإنها تردّ إلى الورثة   | ٢٠٢٩        | ٢١٢    |
| مسألة: من أوصى: "لرجل بغلام له مُحَبَّسٍ حَتَّى يَجْمَعَ ماله"، فجمع مالا من خراجها، فماله للذي أوصى له به             | ٢٠٣٠        | ٢١٣    |
| مسألة: من أوصى: "بثلث ماله"، وله حائطان، فأرادوا يجمعوا الثلث في حائطٍ واحدٍ   | ٢٠٣١        | ٢١٣    |
| مسألة: من أوصى: "بثلث ماله إلى رجلٍ يجعله حيث أراه الله"، فيجعله في سبيل الخير   | ٢٠٣٢        | ٢١٤    |
| مسألة: من كانت لها مالان مختلفان، فأوصت بأحدهما في سبيل الله، وبعد موتها لم يجدوا أحد المالين                          | ٢٠٣٣        | ٢١٤    |
| مسألة: حكم من قال: "ما كان لي من حقٍّ عند قرابتي فهو لهم"، ثم مات وله عند بعضهم قِراضٌ                                 | ٢٠٣٤        | ٢١٥    |
| مسألة: من أوصى: "لعبدٍ له بدنانير"، فلا يستحب للورثة انتزاعها منه  | ٢٠٣٥        | ٢١٥    |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٢١٦          | ٢٠٣٦           | مسألة: من أوصى: "لعبد بدنانير"، فأراد سيده انتزاعها منه، فلا يُمنع من ذلك  |
| ٢١٦ -<br>٢١٧ | ٢٠٣٧ -<br>٢٠٣٨ | مسألة: إن غاب الموصى له ولم يوجد، فَيَصَدَّقُ بها عنه  |
| ٢١٧          | ٢٠٣٩           | مسألة: من أوصى: "لرجل بعبد"، أو تَصَدَّقَ به عليه، أو وهبه له، فالمال لربِّ العبد، إلَّا أن يشترطه   |
| ٢١٩          | ٢٠٤٠           | مسألة: من أوصى بخدمة ابنه، فلا يجوز ذلك، إلَّا لأم الولد التي تلده   |
| ٢٢٠          | ٢٠٤١           | مسألة: من أوصى: "لرجل بخمسة، ولرجل بعشرة، ولرجل بثلاثة، ولرجل بدينار، وقال: ما بقي من ثلثي فيُقسَمُ أثلاثًا، فثلثاه لمن لم أَفْضَلْهُ في وصيتي، كيف تقسم الوصية؟ |
| ٢٢١          | ٢٠٤٢           | مسألة: حكم من قال: "لفلان مئة، ولفلان خمسون"، ثم قيل له: "لفلان؟"، فقال: "وله مثله"، ولا يُدرى ما أراد   |
| ٢٢٣          | ٢٠٤٣           | كتاب القسامة والجراح   |
| ٢٢٣          | ٢٠٤٣           | مسألة: يقسم أولياء المقتول مع اللوث  |
| ٢٢٣          | ٢٠٤٣           | مسألة: يبدأ المدَّعون بالإيمان في القسامة  |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: شهادة الشاهد الواحد العدل دون غيره من الشهود<br>لوث، ويقسم معها                      | ٢٠٤٣        | ٢٢٣    |
| مسألة: يقسم أولياء المقتول، مع قول المجروح قتلني فلان،<br>ويكون قوله لوثاً                  | ٢٠٤٣        | ٢٢٣    |
| مسألة: هل يقسم مع شهادة النساء في القتل العمد، وهل<br>تكون شهادتهن لوثاً؟                   | ٢٠٤٣        | ٢٢٤    |
| مسألة: يَبْدَأُ بِالْأَيْمَانِ الَّذِينَ يَدْعُونَ الدَّمَ فِي الْقِسَامَةِ                 | ٢٠٤٤        | ٢٢٩    |
| مسألة: المدَّعون من الأولياء يحلفون خمسين رجلاً خمسين<br>يميناً                             | ٢٠٤٥        | ٢٣٠    |
| مسألة: إن كان الأولياء أكثر من خمسين رجلاً، حلفوا<br>خمسين يميناً ولم يحلف الباقيون         | ٢٠٤٥        | ٢٣٠    |
| مسألة: إن نكل واحد من الأولياء إذا كانوا قُعدَدَ واحدٍ، حلف<br>المدَّعى عليهم خمسين يميناً  | ٢٠٤٥        | ٢٣٠    |
| مسألة: لا يُقْتَلُ فِي الْقِسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ  | ٢٠٤٦        | ٢٣٢    |
| مسألة: إن نكل المدعون عن اليمين، فلا يبرأ المدعى عليهم<br>بغير يمين                         | ٢٠٤٧        | ٢٣٣    |
| مسألة: لا يُقَسِّمُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ إِلَّا اثْنَانِ فَصَاعِداً، وَلَا تَكُونُ<br>بواحد | ٢٠٤٨        | ٢٣٤    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٣٥    | ٢٠٤٩        | مسألة: إن نكل المدعون عن اليمين، ثم نكل المدعى عليهم عن اليمين، ثم أراد المدعون أن يحلفوا، فلا قسامة لهم بعد ذلك  |
| ٢٣٥    | ٢٠٥٠        | مسألة: لا يقتل في القسامة إلا واحد، ويُجلد من بقي منهم مئة مئة ويحبس عاماً  |
| ٢٣٦    | ٢٠٥١        | مسألة: لا يَحْلِفُ في القسامة في العمد أحدٌ من النساء   |
| ٢٣٦    | ٢٠٥١        | مسألة: إن لم يكن ولاية المقتول إلا نساءً، فلا قسامة لهنّ ولا عفو  |
| ٢٣٨    | ٢٠٥٢        | مسألة: إن ضرب النّفَرُ الرَّجُلَ حَتَّى يَمُوت تحت أيديهم، قُتِلُوا به جميعاً   |
| ٢٣٨    | ٢٠٥٢        | مسألة: لا يقسم في القسامة إلا على واحد  |
| ٢٣٩    | ٢٠٥٣        | مسألة: إذا ادَّعَى الدَّمُ على نفرٍ لهم عددٌ، ونكل ولاية الدَّم عن القسامة ورُدَّت الأيمان عليهم، لم يبرأ كلّ واحدٍ منهم دون أن يحلف عن نفسه خمسين يميناً |
| ٢٣٩    | ٢٠٥٤        | مسألة: إذا نكل أحدٌ من ولاية الدم، ممن يجوز له العفو، لم يكن إلى القتل سبيل   |
| ٢٣٩    | ٢٠٥٤        | مسألة: إذا نكل أحدٌ من ولاية الدم، لمن تكون الدية   |
| ٢٤٠    | ٢٠٥٥        | مسألة: إن قال المقتول: فلان قتلني، وفلان فعل بي كذا وكذا، لم يقسم ولاته إلا على الذي قتله   |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: من وجبت عليهم قسامَةٌ وهم نأوون عن المدينة،<br>جُلبوا إليها حتَّى يحلفوا بها     | ٢٠٥٦        | ٢٤١    |
| مسألة: يستحب أن تكون الأيمان في القسامة بعد الصلاة                                      | ٢٠٥٦        | ٢٤١    |
| مسألة: ليس في الجراح قسامة، وإنما في القتل فقط  | ٢٠٥٧        | ٢٤١    |
| مسألة: إذا نكل أحد ولاية الدم، فلا قسامة، ولن تكون الدية؟                               | ٢٠٥٨        | ٢٤٢    |
| مسألة: إذا نكل أحد العصبه - من غير ولاية الدم -، فإن من<br>بقي يحلق ويجب له الدم        | ٢٠٥٩        | ٢٤٣    |
| مسألة: إن أقسم العصبه من غير ولاية الدم، ثم عفا بعضهم،<br>فإن من قام بالدم أولى ممن عفا | ٢٠٥٩        | ٢٤٣    |
| مسألة: إن عفا أحد من ولاية الدم، جاز عفوه وأخذ الباقيون<br>الدية                        | ٢٠٦٠        | ٢٤٤    |
| مسألة: من قتل وترك أختًا وعصبه، فعفت الأخت وأبت<br>العصبه                               | ٢٠٦١        | ٢٤٥    |
| مسألة: من قتل وله ابنة وعصبه، فعفت البنت وأبت العصبه<br>أو العكس                        | ٢٠٦١        | ٢٤٥    |
| مسألة: من قال قتلني فلان وفلان وفلان، فأقر أحدهم أنه<br>القاتل، ثم رجع عن إقراره        | ٢٠٦٢        | ٢٤٦    |

| المسألة  | رقم المسألة    | الصفحة       |
|--|----------------|--------------|
| مسألة: يُجَلَّبُ فِي الْقِسَامَةِ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَلَا يُجَلَّبُ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِثْلَ عَشْرَةِ أَمْيَالٍ                                | ٢٠٦٣           | ٢٤٧          |
| مسألة: يُحْلَفُ فِي الْقِسَامَةِ قِيَامًا  | ٢٠٦٤           | ٢٤٧          |
| مسألة: إِذَا قَتَلَ نَفَرٌ رَجُلًا وَأَقْسَمَ وَلَاتَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، حَلَفُوا: "لَمَاتَ مِنْ ضَرْبِ فُلَانٍ"  | ٢٠٦٥           | ٢٤٨          |
| مسألة: مَنْ قُتِلَ، فَادَّعَى بَعْضُ وَلَاتِهِ أَنَّهُ قُتِلَ عَمْدًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "لَا عَلَمَ لَنَا بِهِ، وَلَا بَمَنْ قَتَلَهُ، فَلَا نَحْلِفُ"، فَإِنْ دَمَهُ بَطَّلَ، وَلَمْ يَكُنِ الدِّيَّةُ           | ٢٠٦٦ -<br>٢٠٦٧ | ٢٤٨ -<br>٢٤٩ |
| مسألة: إِنْ قَالَ بَعْضُ وَلَاةِ الدَّمِ: "قُتِلَ عَمْدًا"، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "قُتِلَ خَطَأً"، وَحَلَفُوا جَمِيعًا، كَانَتْ فِيهِ الدِّيَّةُ إِنْ أَحَبَّ الَّذِينَ ادَّعَاوِ الدَّمِ                              | ٢٠٦٨           | ٢٤٩          |
| مسألة: مَنْ حُبِسَ فِي قَتْلِ خَطَأٍ أَوْ عَمْدٍ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْعَمْدُ وَلَا يَقَامُ عَلَيْهِ، وَلَا يَبْطُلُ الْخَطَأُ وَيَأْخُذُونَ الدِّيَّةَ                 | ٢٠٦٩           | ٢٥٠          |
| مسألة: مَنْ جُرِحَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْجَرْحِ، فَتَكَلَّ وَلَاتُهُ عَنِ الْقِسَامَةِ، وَتَكَلَّ الْجَارِحُ عَنِ الْقِسَامَةِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ يَكُونُ عَلَى الْجَارِحِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً، دُونَ الْعَاقِلَةِ | ٢٠٧٠           | ٢٥١          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٥١    | ٢٠٧١        | مسألة: ليس في من قُتِلَ بين الصّفين قسامةٌ، وإنّما فيه الدّية لبعضهم من بعضٍ   |
| ٢٥٢    | ٢٠٧٢        | مسألة: يبدأ المدعون للدم في القسامة في القتل الخطأ، مثل القتل العمد  |
| ٢٥٢    | ٢٠٧٢        | مسألة: عدد الأيمان في قسامة القتل الخطأ، كعددتها في العمد  |
| ٢٥٢    | ٢٠٧٢        | مسألة: يجوز للرجل الواحد والمرأة الواحدة أن تقسم في قتل الخطأ  |
| ٢٥٢    |             | مسألة: عدد الأيمان يكون على حسب المواريث   |
| ٢٥٣    | ٢٠٧٢        | مسألة: يحلفون ولالة الدم في قتل الخطأ خمسين يمينا، ويكون قَسَمُ الأيمان عليهم على قدر مواريثهم                               |
| ٢٥٣    | ٢٠٧٢        | مسألة: إن كان في الأيمان كسورٌ إذا قُسِمَتْ، نُظِرَ إلى الَّذِي عليه أكثر تلك اليمين، فيُجَبَّرَ عليه                        |
| ٢٥٣    | ٢٠٧٣        | مسألة: إذا قام أحد ورثة المقتول في قتل الخطأ يريد حقه، وأصحابه غيب او صغار، فإنه يحلف خمسين يمينا ويأخذ حقه من الدية         |
| ٢٥٤    | ٢٠٧٤        | مسألة: إذا نكل بعض أولياء الدم في قتل خطأ، فإن من أقسم يأخذ حقه من الدية، ولمن نكل فلا شيء له، ولا يحق لهم أن يحلفوا بعد ذلك |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٥٥    | ٢٠٧٥        | مسألة: من قال عند موته: "قتلني فلان خطأ"؛ فلا يكون قوله<br>لوثاً، ولا يُقسَم مع قوله                              |
| ٢٥٦    | ٢٠٧٦        | مسألة: من أقرَّ أنه قتل فلاناً خطأ، لم تحمل عاقلته عقل ذلك<br>الرَّجل، إلا أن يكون مع قوله ما يشده                |
| ٢٥٧    | ٢٠٧٧        | مسألة: إذا نكل الفريقان في القسامة في الخطأ، لم يكن على<br>العاقله عقل  |
| ٢٥٧    | ٢٠٧٨        | مسألة: تقسم المرأة الواحدة في دية الخطأ، تقسم خمسين<br>يميناً وتأخذ حقها من الدية                                 |
| ٢٥٧    | ٢٠٧٩        | مسألة: إذا قتل النفر الرجل خطأ، فإن ولاة الدم يقسمون<br>عليهم جميعاً، ولا يقسمون على واحد بعينه، إلا في<br>القصاص |
| ٢٥٨    | ٢٠٨٠        | مسألة: من قتل شخصاً عمداً وأبى أن يدفع الدية، فليس<br>للولاة أخذها من مال الجاني                                  |
| ٢٥٩    | ٢٠٨٠        | مسألة: لا تحمل العاقله عقل العمد، وإنما تحمل عقل الخطأ<br>فقط   |
| ٢٦٠    | ٢٠٨١        | مسألة: يجوز للرجل أن يعفو عن دمه في قتل العمد دون<br>الخطأ، إلا في قتل الغيلة                                     |
| ٢٦١    | ٢٠٨٢        | مسألة: إذا أراد العصبه القيام بالدم، وأبت النساء، فذلك لهم  |



| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: إذا أراد العصبه العفو، وأبت النساء، فذلك لهن  | ٢٠٨٢        | ٢٦٢    |
| مسألة: عفو البنين عن الدم جائز على البنات، ولا أمر للبنات مع البنين  | ٢٠٨٣        | ٢٦٢    |
| مسألة: إن عفي عن قاتل العمد، فلا عقل عليه، إلا أن يكون اشترط ذلك عليه عند العفو  | ٢٠٨٤        | ٢٦٣    |
| مسألة: ورثة مستحق الدم يقومون مقامه في القصاص والمال   | ٢٠٨٥        | ٢٦٣    |
| مسألة: إذا وُجد القاتل في محلة قوم أو دارهم، لم يؤخذ به أقرب الناس إليه  | ٢٠٨٦        | ٢٦٤    |
| مسألة: من مات من زحام، أو وُجد في ماء، أو وُجد ميتاً حين يفيض الناس من عرفة، فليس فيه شيء  | ٢٠٨٧        | ٢٦٥    |
| باب العقول   | ٢٠٨٨        | ٢٦٦    |
| مسألة: الدية تجب لما استقرّ عليه أمر الجرح، فمن ضرب موضحة فصارت منقّلة، فله عقل المُنقّلة، وإن ذهب عينه فله عقل موضحة وعقل عينه، | ٢٠٨٨        | ٢٦٦    |
| مسألة: من عض أصبع رجل فبرئ منها، ثم مات، فللولاة أن يقسموا إن أحبوا  | ٢٠٨٩        | ٢٦٧    |
| مسألة: من عض أصبع رجل فشلت أصابعه، يقاد من أصبعه إن قُدر على ذلك، وإن لم يمكن القود كانت فيه الدية                               | ٢٠٨٩        | ٢٦٧    |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------------|----------------|---|
| ٢٦٨          | ٢٠٩٠           | مسألة: لا يجوز أن يُقْتَصَّ من الجاني بأكثر مما جنى، وإن آل جَرْحُهُ إلى أكثر مما جَرَحَ، لكنه يُقْتَصُّ منه مثل الجرح، ويعطى عقل ما يبرأ من الجراح   |
| ٢٦٨          | ٢٠٩٠           | مسألة: ليس في الجراح قسامة  |
| ٢٦٨ -<br>٢٦٩ | ٢٠٩٠ -<br>٢٠٩١ | مسألة: إن اقتص المجرّوح من الجارح، فزاد جرح الجارح على جرح المجرّوح أو نقص  |
| ٢٧٠          | ٢٠٩٢           | مسألة: في الموضحة في الوجه خمسون ديناراً، ويزاد فيها بقدر الشين على ما يرى  |
| ٢٧١          | ٢٠٩٣           | مسألة: من جرح رجلاً ملطاة فصارت موضحة، أقيد من ملطاة، وعقل له ما بينهما   |
| ٢٧١          | ٢٠٩٤           | مسألة: حكم من أصاب رجلاً بضربة في رأسه، فذهبت منه يده ورجله، سواء عمداً أو خطأ  |
| ٢٧٢          | ٢٠٩٥           | مسألة: من شجّ رجلاً موضحةً فصارت مُنْقَلَةً، فله أن يأخذ عَقْلَ الْمُنْقَلَةِ إن أراد   |
| ٢٧٢          | ٢٠٩٦           | مسألة: حكم من من شجّ رجلاً موضحةً فصارت مُنْقَلَةً، سواء كانت منقلة من أول ضربة، أو صارت عند العلاج   |
| ٢٧٣          | ٢٠٩٧           | مسألة: كل ما كسر من الإنسان من يد أو رجل عمداً لم يقدر منه ولم يعقل حتى يبرأ، وما الحكم إن استقاد المجرّوح فكان جرح المستقاد منه أكثر من جرح المجرّوح |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: ان استقاد المجروح من الجارح، فبرئ الجاح وشل المجروح الأول  | ٢٠٩٧        | ٢٧٣    |
| مسألة: إذا ضرب النّفَرُ الرَّجُلَ حَتَّى يَمُوتَ تحت أيديهم، قُتِلُوا به جميعاً   | ٢٠٩٨        | ٢٧٤    |
| مسألة: إذا ضرب النّفَرُ الرَّجُلَ فمات بعد حمله، كانت قَسَامَةٌ على واحد  | ٢٠٩٩        | ٢٧٥    |
| مسألة: حكم ما إذا أَمْسَكَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ فَقَتَلَهُ  | ٢١٠٠        | ٢٧٦    |
| مسألة: إذا ضرب النّفَرُ الرَّجُلَ وافترقوا وبه مُوضِحَةٌ، لا يُدْرَى مِنْ أَيِّهِمْ كانت الشَّجَّةُ، فعليهم العقل كلّهم | ٢١٠١        | ٢٧٨    |
| مسألة: إذا قَتَلَ السَّكَران، قُتِلَ به   | ٢١٠٢        | ٢٧٩    |
| مسألة: إذا قتل المجنون والمعتوه، فليس عليهما إلا العقل  | ٢١٠٣        | ٢٧٩    |
| مسألة: جناية المعتوه مثل الصبي، فوق الثلث تحمله العاقلة، وما دون الثلث مِمَّا لا تحمله العاقلة                          | ٢١٠٤        | ٢٨٠    |
| مسألة: إن جنى الصبي والمعتوه حملت العاقلة ما فوق الثلث، وما دون الثلث فهو في ماله إن كان له مال، وإلا أتبع ديناً به     | ٢١٠٤        | ٢٨٠    |
| مسألة: من قتل رجلاً عمداً، ثمَّ أصاب إنساناً خطأً، عقلت عنه العاقلة ما أصاب خطأً  | ٢١٠٥        | ٢٨١    |

| المسألة  | رقم المسألة    | الصفحة       |
|--|----------------|--------------|
| مسألة: من قتل رجلاً عمداً، وأصيب هو خطأً، فله عقل الخطأ  | ٢١٠٥           | ٢٨١          |
| مسألة: حكم من قتل رجلاً عمداً، ثمّ عدا عليه رجلٌ فقتله   | ٢١٠٦           | ٢٨١          |
| مسألة: حكم من قتل رجلاً عمداً، ثمّ عدا عليه رجلٌ فقتله خطأً  | ٢١٠٧           | ٢٨٣          |
| مسألة: من جرح رجلاً ثمّ قتل آخر، فالقتل يأتي على ذلك كله   | ٢١٠٨           | ٢٨٣          |
| مسألة: حكم من جرح رجلاً ثمّ قتله   | ٢١٠٩           | ٢٨٤          |
| مسألة: من قتل رجلاً عمداً، فعدا وليّه على القاتل فقتله   | ٢١١٠           | ٢٨٥          |
| مسألة: شبه العمد باطلٌ، إنّما هو عمدٌ وخطأٌ  | ٢١١١           | ٢٨٦          |
| مسألة: متى يكون القتل عمداً؟   | ٢١١٢ -<br>٢١١٣ | ٢٨٦ -<br>٢٨٧ |
| مسألة: من قتل رجلاً بعصى، قُتل بعصى  | ٢١١٤           | ٢٨٨          |
| مسألة: يقتص للمرأة من الرجل، كما يقتص للرجل من المرأة  | ٢١١٥           | ٢٨٩          |
| مسألة: العقل بين المرأة والرجل سواء، إلا أن تبلغ المرأة ثلث دية الرجل، ثمّ تكون في عقلها ويكون الرجل في عقله | ٢١١٥           | ٢٨٩          |
| مسألة: يقتص للحر من الحر، سواء في ذلك الرجل والمرأة  | ٢١١٦           | ٢٩٠          |
| مسألة: القود من المرأة الحامل  | ٢١١٧           | ٢٩١          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٢٩١    | ٢١١٧        | مسألة: حكم الجنائية على المرأة الحامل خطأ أو عمداً  |
| ٢٩٣    | ٢١١٨        | مسألة: من جنى على عدد من الأشخاص في نفس العضو، اقتص منه من ذلك العضو فقط، وكذا لو قتل عدداً من الأشخاص                                      |
| ٢٩٥    | ٢١١٩        | مسألة: القصاص بين المسلمين والعفو، إنما يكون في القتل الحاصل بعداوة، وأما ما كان غيلة ومحاربة، لم يجز العفو عنه                             |
| ٢٩٦    | ٢١٢٠        | مسألة: من ضرب رجلاً فأتقاه بيده فكسرها، أقيد منه  |
| ٢٩٦    | ٢١٢١        | مسألة: لا يستقيد المجروح بنفسه، ولكن يُدْعَا له أهل العلم بذلك  |
| ٢٩٦    | ٢١٢١        | مسألة: الكسر والجرح وكما يستطيع القود فيه ولم يكن الغالب فيه التلف، ففيه القود  |
| ٢٩٧    | ٢١٢١        | مسألة: الجرح المَخُوفُ، أو الذي يُتَعَذَّرُ فيه البلوغ إلى المماثلة، مثل المَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَالْمَنْقَلَةِ، ففيه الدية دون القود |
| ٢٩٨    | ٢١٢٢        | مسألة: حكم من من لطم رجلاً، فذهب بصره والعين قائمة  |
| ٢٩٨    | ٢١٢٢        | مسألة: حكم من فقا عين رجل   |
| ٢٩٩    | ٢١٢٣        | مسألة: حكم اشترك الصغير والكبير في القتل العمد  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٢٩٩    | ٢١٢٣        | مسألة: حكم اشترك الحر والعبد في قتل العبد  |
| ٢٩٩    | ٢١٢٣        | مسألة: قتل الصغير لا يكون عمداً أبداً، وإنما هو خطأ  |
| ٣٠٠    | ٢١٢٤        | مسألة: حكم اشترك الصغير والكبير في القتل الخطأ   |
| ٣٠١    | ٢١٢٥        | مسألة: إن جرح كبير صغيراً، خير ولي الصغير بين القود أو العقل   |
| ٣٠١    | ٢١٢٥        | مسألة: الحر والعبد يقتلان الحر عمداً   |
| ٣٠٢    | ٢١٢٦        | مسألة: حكم من قطع يد رجل اليمنى ثم سرق، هل يقطع حداً، وهل للمجروح الدية؟                                     |
| ٣٠٢    | ٢١٢٧        | مسألة: يقتص للرجل من المرأة والمرأة من الرجل   |
| ٣٠٣    | ٢١٢٨        | مسألة: يقتل الجماعة بالواحد في قتل العمد إذا تساوا في الحرية   |
| ٣٠٤    | ٢١٢٩        | مسألة: من أمر رجلاً بقتل رجل، فما حكم القاتل والامرء؟  |
| ٣٠٥    | ٢١٣٠        | مسألة: حكم من اطلع على رجل في بيته، ففقأ عينه بحصاة  |
| ٣٠٦    | ٢١٣١        | مسألة: إذا تعمّد الرجل قتل ابنه، قُتِلَ بِهِ   |
| ٣٠٧    | ٢١٣١        | مسألة: من قتل رجلاً بعصاً، فإن شاء وليه قتلَهُ بالسيف، وإن شاء قتلَهُ بالعصا إذا كانت تُجْهَزُ في ضربة واحدة |
| ٣٠٨    | ٢١٣٢        | مسألة: يستحب أن يولي القاضي على الجراح رجلين يبصران ذلك ويقيسان  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣١١    | ٢١٣٢        | مسألة: حكم الرجل يجرح الرجل، فيجرحه الآخر مثل جرحه   |
| ٣١٢    | ٢١٣٣        | مسألة: من أراد أن يقتص من جرحه، فيقتص له طبيب، ويكون أجر الطبيب عليه   |
| ٣١٢    | ٢١٣٤        | مسألة: من ادعى أن شخصاً جرحه وليس له إلا شاهد واحد، فإنه يحلف ويقتص، وإن رد اليمين على المدعى عليه فنكل اقتص منه أيضاً |
| ٣١٣    | ٢١٣٥        | مسألة: من جرح رجلاً عمداً فأراد المجروح أن يأخذ العقل وأبى الجراح، فليس له إلا القصاص                                  |
| ٣١٤    | ٢١٣٦        | مسألة: من قتل أخاه، وللأخ ابن وأب، فأراد الابن القود وأبى الأب   |
| ٣١٥    | ٢١٣٧        | مسألة: يُقْتَلُ الأخ بأخيه، إذا قتله عمداً على وجه العداوة   |
| ٣١٥    | ٢١٣٨        | مسألة: يقتل المرأة بابنها إن قتله عمداً  |
| ٣١٦    | ٢١٣٩        | مسألة: الأقطع يقطع يد رجل عمداً، فهل تقطع يده  |
| ٣١٦    | ٢١٤٠        | مسألة: من ادعى على رجل أنه جرحه، فعليه البينة، وإلا يمين المدعى عليه   |
| ٣١٧    | ٢١٤١        | مسألة: من قَطَعَ إحدى قصبتَي يده، ففيه القود إن كان يُسْتَطَاعُ ذلك  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣١٧    | ٢١٤٢        | مسألة: من قَطَعَ يد رجلٍ صحيحةً سليمةً، أو فُقأ عينه، وَيَدُ القاطِعِ أو عَيْنُ الْفَاقِيِّ بها نقصٌ أو عيبٌ وفيها استمتاعٌ، فأراد المجروح القود بيده |
| ٣١٨    | ٢١٤٣        | مسألة: من قَطَعَ بعض أصبع رجلٍ، وأصبع القاطع أطول من أصبع المقطوع، والمقطوع أطول  |
| ٣١٩    | ٢١٤٤        | مسألة: حكم من أصاب امرأته بجرح خطأ أو عمدًا   |
| ٣١٩    | ٢١٤٥        | مسألة: من عَنَّف في وطء زوجته، فماتت من وطئه  |
| ٣٢٠    | ٢١٤٦        | مسألة: حكم الزوج العبد يشج الحرية أو يكسر ضلعها   |
| ٣٢١ -  | ٢١٤٧ -      | مسألة: إذا اقتتل جماعةٌ، فانكشفوا وبينهم قَتِيلٌ أو جريحٌ، ولا يُدْرَى من قَتَلَهُ ولا من جَرَحَهُ، على من يكون عقله؟                                 |
| ٣٢٢    | ٢١٤٨        |   |
| ٣٢٣    | ٢١٤٩        | مسألة: الحكم بالشاهد الواحد في الجراح   |
| ٣٢٣    | ٢١٥٠        | مسألة: إذا اقتتل نفرٌ، فافترقوا وبينهم قَتِيلان، لكن بأحدهم جَدَعُ أُذُنٍ وجراحٌ، ففيهم العقل فقط، وليس في جراحهم شيءٌ                                |
| ٣٢٤    | ٢١٥١        | مسألة: لا يُقَاد في الجائفة والمأمومة، ولا يقاد من الفخذ، ويستحب أن لا يقاد في المنقلة  |
| ٣٢٤    | ٢١٥٢        | مسألة: لا يُقَاد من اللَّطْمَةِ، ولكن يعاقبه الإمام في ذلك  |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٢٥    | ٢١٥٣        | مسألة: من ضرب رجلاً حتّى أحدث، فعليه العقوبة من السلطان بقدر ما يرى                              |
| ٣٢٥    | ٢١٥٤        | مسألة: ليس في الظفر قودٌ، ويُستأنى حتّى يُنظر إلى ما يصير إليه، وفي عقله الاجتهاد                |
| ٣٢٦    | ٢١٥٥        | مسألة: حكم من من لطم رجلاً، فذهب بصره والعين قائمة   |
| ٣٢٧    | ٢١٥٥        | مسألة: حكم من فقا عين رجل  |
| ٣٢٧    | ٢١٥٦        | مسألة: هل في قطع طرف من اللسان يمنع الكلام مدّة قود؟   |
| ٣٢٨    | ٢١٥٧        | مسألة: إن قطع من اللسان ما يمنع من الكلام، ففيه الدية كاملة                                      |
| ٣٢٨    | ٢١٥٨        | مسألة: إن قطع من اللسان ما يمنع الكلام، فينتظر به حتّى ينظر: أينبت أم لا                         |
| ٣٢٩    | ٢١٥٩        | مسألة: من قتل رجلاً في الحرم، فإنّه يُقتل في الحرم   |
| ٣٢٩    | ٢١٥٩        | مسألة: من قتل رجلاً في الحلّ فلم يُقدّر عليه إلّا في الحرم، قُتل في الحرم                        |
| ٣٢٩    | ٢١٥٩        | مسألة: وتقام الحدود التي افترض الله جلّ وعزّ على عباده في الحرم وغيره، ولا يُستأنى بصاحبه        |
| ٣٣٠    | ٢١٦٠        | مسألة: من اتهم بقتل رجل، فاعترف عند السلطان بغير ضربٍ، فلما أمر به ليقتل، أنكر، فلا ينفعه إنكاره |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣٣١    | ٢١٦١        | مسألة: من أخذ في قتل رجلٍ فأنكر، وادّعى الخطأ                                     |
| ٣٣٢    | ٢١٦٢        | مسألة: من أقرّ بقتل رجلٍ خطأً، فلا يلزمه شيء في ماله، ولا يلزم العاقلة أيضاً      |
| ٣٣٢    | ٢١٦٣        | مسألة: حكم من اتهم بقتل رجلٍ فاعترف، ثم ادّعى أن اعترافه كان خوفاً من الضرب       |
| ٣٣٣    | ٢١٦٤        | مسألة: إذا عُفِيَ عن قاتل العمد، ضُربَ مئةً وحُسِ سنةً                            |
| ٣٣٣    | ٢١٦٤        | مسألة: من استحقَّ دمه بالقسامة، ضُربَ مئةً وحُسِ سنةً                             |
| ٣٣٣    | ٢١٦٤        | مسألة: إذا قتل الحر عبداً عمداً، ضُربَ مئةً وحُسِ سنةً                            |
| ٣٣٤    | ٢١٦٥        | مسألة: إذا أصيبت النفس، ففيها الدية   |
| ٣٣٤    | ٢١٦٥        | مسألة: إن اجتمعت جراح متعددة في بدن المجرّح، وجبت في كل واحدة دية                 |
| ٣٣٥    | ٢١٦٦        | مسألة: إذا ختنَ الطَّيِّبُ فقطع الحشفة، فعليه العقل                               |
| ٣٣٥    | ٢١٦٦        | مسألة: حكم ما أخطأ به الطيب   |
| ٣٣٦    | ٢١٦٧        | مسألة: حكم المرأة إذا شربت دواءً فسقط ولدها                                       |
| ٣٣٧    | ٢١٦٨        | مسألة: حكم ما أخطأ به الطيب   |
| ٣٣٨    | ٢١٦٩        | مسألة: شهادة الشاهد الواحد على جرح الخطأ  |
| ٣٣٩    | ٢١٧٠        | مسألة: حكم الجرح إنَّما يستقرُّ بعد اندماله، فلا يعقل الخطأ حتى يبرأ المجرّح ويصح |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من استعان صبيّاً أو عبداً مملوكاً في شيءٍ له بال، فهو ضامنٌ لِمَا أصابهما إذا كان بغير إذنٍ         | ٢١٧١        | ٣٣٩    |
| مسألة: من أمر صبيّاً حرّاً أن ينزل في بئرٍ أو يرقى نخلةً، فهلك في ذلك، فالذي أمره ضامنٌ لِمَا أصابه        | ٢١٧٢        | ٣٣٩    |
| مسألة: من استعان كبيراً في شيءٍ فأصابه شيءٌ، فلا شيء عليه  | ٢١٧٣        | ٣٤٠    |
| مسألة: من اقتنى كلباً لماشيةً في داره، فعقر الكلبُ إنساناً، فهو ضامنٌ إذا كان يعلم أنه عقور                | ٢١٧٤        | ٣٤٠    |
| مسألة: حكم من حفر بئراً على طريقٍ، أو ربط دابّته، أو صنع أشباه ذلك على طريق المسلمين                       | ٢١٧٥        | ٣٤١    |
| مسألة: من جعل على حائطه عيداناً أو قصباً لتَدْخُلَ في رجلٍ من دَخَلَ حائطه، فهو ضامنٌ لِمَا أصيب به        | ٢١٧٦        | ٣٤٢    |
| مسألة: من اقتنى كلباً ليُخْرِزَ ثَمَرُهُ، فيعقر إنساناً، فهو ضامنٌ لِمَا أصاب                              | ٢١٧٦        | ٣٤٢    |
| مسألة: حكم من جعل حِبَالَةً أو حفر حفيراً للسباع، فعطب به إنسانٌ   | ٢١٧٧        | ٣٤٣    |
| مسألة: إذا قاد رجلٌ بصيراً أعمى، فوقع البصير في بئرٍ ووقع الأعمى عليه، فمات البصير، فديته على عاقلة الأعمى | ٢١٧٨        | ٣٤٤    |
| مسألة: نزل في بئرٍ، فأدركه رجلٌ آخر، فجذب الأسفلُ الأعلى، فخرّاً جميعاً فماتا، فعلى عاقلة الجاذب الدية     | ٢١٧٩        | ٣٤٤    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٤٤    | ٢١٨٠        | مسألة: حكم من أمسك لرجل حبلاً في بئرٍ، فانقطع الحبل فسقط المتعلِّق فمات  |
| ٣٤٥    | ٢١٨١        | مسألة: تجب الدِّية في ذهاب السَّمع، سواء اضْطَلَمَتِ الأذنان أو لم تضطلما  |
| ٣٤٦    | ٢١٨٢        | مسألة: في ثديي المرأة الدِّية كاملة  |
| ٣٤٦    | ٢١٨٢        | مسألة: في اللسان الدِّية كاملة   |
| ٣٤٦    | ٢١٨٢        | مسألة: في ذَكَرِ الرَّجُلِ الدِّية كاملة   |
| ٣٤٦    | ٢١٨٢        | مسألة: في الحشفة إذا قُطِعَت الدِّية كاملة   |
| ٣٤٦    | ٢١٨٢        | مسألة: في الصُّلبِ إذا كُسِرَ الدِّية كاملة، وإن برئ وبه انحناء أُعْطِيَ بقدر ذل   |
| ٣٤٧    | ٢١٨٢        | مسألة: في الشَّفَتَيْنِ الدِّية، وفي كلِّ شفةٍ نصف الدِّية   |
| ٣٤٧    | ٢١٨٣        | مسألة: من قُطِعَ ذَكَرُهُ وأُنْثِيَاه جميعاً، فله ديتان، فإن كان أحدهما بعد الآخر، ففي كلِّ واحدٍ ديةٌ   |
| ٣٤٨    | ٢١٨٤        | مسألة: إن أصيب بعض ثديي المرأة، ففيه حكومة العدل المجتهد   |
| ٣٤٨    | ٢١٨٤        | مسألة: كلُّ ما كُسِرَ من الإنسان خطأً: يدٌ، أو رِجْلٌ، أو غير ذلك فبراً وعاد لهيئته، فلا شيء فيه، وإن كان نَقَصَ أو كان فيه عَثْلٌ، ففيه عَقْلُهُ بحساب ما نقص |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: ليس في الجراح إذا كانت خطأ في الجسد عقل إذا برئ وعاد لهيئته، إلا الجائفة ففيها ثلث النفس   | ٢١٨٤        | ٣٤٨    |
| مسألة: ليس في مُنْقَلَةِ الجسد عقل، وهي مثل مُوضِحَةِ الجسد   | ٢١٨٤        | ٣٤٩    |
| مسألة: من شجّ رجلاً شجّة لا قود فيها مثل المُنْقَلَةِ، فعليه عقوبة مع العقل   | ٢١٨٥        | ٣٤٩    |
| مسألة: من شجّ شخصاً شجّة لا قود فيها، فإنه يضرب في ذلك مجرّداً إن كان رجلاً، ويضرب الرجل والمرأة وهم جلوس                                   | ٢١٨٥        | ٣٤٩    |
| مسألة: إذا اسؤصل مارن الأنف ففيه الدية كاملة  | ٢١٨٦        | ٣٥٠    |
| مسألة: ليس في الحاجبين عقل مسمّى  | ٢١٨٧        | ٣٥٠    |
| مسألة: حكم من ربط رجلاً بحبل فدّاه في بئر، وتدلىّ الرجل في البئر، فانقطع الحبل فخرّ هابطاً، فخشي الرجل أن يذهب معه فخلّى سبيل الحبل         | ٢١٨٨        | ٣٥١    |
| مسألة: العبد له ولد من امرأة حرّة، فيجعله أبوه في البحر بغير إذن أمّه فيغرق المركب ويغرق الغلام وينجو الأب، ثمّ تطلب أمّه وأولياء أمّه ديته | ٢١٨٩        | ٣٥١    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: في رجلين يحملان معه خشبةً، فلَمَّا ألقوها، ألقوها على الصبي خطأ، فعلى عاقبتهم الدية، وعليهم الكفارة                                | ٢١٩٠        | ٣٥٢    |
| مسألة: إذا ذهب العقل وعُرفَ ذهابه، ففيه الديةُ كاملة  | ٢١٩١        | ٣٥٣    |
| مسألة: كلُّ ما ليس فيه عقلٌ مُسمًى، مثل: المِلْطَاةِ وَالْبَاصِعةِ، فلا شيء فيه إذا برئ، إلا أن يشين                                      | ٢١٩٢        | ٣٥٣    |
| مسألة: من أتى وبه أثر ضَرْبٍ وَجَرَّاحٍ، فزعم المقتول أن فلاناً وفلاناً قاتلاه، وأنهما اللذان فعلا به هذا، فإِهما يسجنان حتى ينكشف أمرهما | ٢١٩٣        | ٣٥٣    |
| مسألة: إن سقط حملٌ على جارية فماتت، فإن الحمل يضمن  | ٢١٩٤        | ٣٥٤    |
| مسألة: إذا جُبرِتْ التَّرْقُوَةُ، فليس فيها شيءٌ  | ٢١٩٥        | ٣٥٥    |
| مسألة: في أَشْرَافِ الْأُذُنَيْنِ، والعينين القائمة، واليد السَّلاءُ، الاجتهاد  | ٢١٩٦        | ٣٥٦    |
| مسألة: من كُسِرَتْ فخذُه ثم جُبرِتْ مستويةً، فليس على الكاسر نفقته ولا علاجه  | ٢١٩٧        | ٣٥٧    |
| مسألة: إذا كان أهل بلادٍ قد جَرَوْا على عقلٍ مُسمًى فيما دون المَوْضِحَةِ، في الباضِع وما أشبهه، فهو باطل                                 | ٢١٩٨        | ٣٥٧    |
| مسألة: من شج رجلاً، فادعى المضروب أن سمعه ذهب، كيف يكشف ذلك؟  | ٢١٩٩        | ٣٥٨    |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من حفر بئراً أو شُرْبًا للماء أو للربح - مِمَّا مثله يُعْمَلُ - في داره أو أرضه، فسقط فيها إنسانٌ فمات، فلا ضمان عليه | ٢٢٠٠        | ٣٥٨    |
| مسألة: من جعل جِبَالَةً في داره أو شيئاً؛ يُتْلَفُ به إِنْسَانًا، فَتَلَفَ، فعليه ضمانه                                      | ٢٢٠١        | ٣٥٩    |
| مسألة: حكم من حمل إنساناً معه على دَابَّةٍ ليسقيها، فصرعته فقتلته  | ٢٢٠٢        | ٣٥٩    |
| مسألة: من قُتِلَ وترك ابناً له صغيراً، وترك أباه، فلأب أن يأخذ العقل، وليس له العفو  | ٢٢٠٣        | ٣٦٠    |
| مسألة: من قتل على مالٍ، فليس للورثة، ولا للسلطان أن يعفو عن القاتل   | ٢٢٠٣        | ٣٦٠    |
| مسألة: من قُتِلَ وله ولدٌ صغيرٌ، فَيَنْظُرُ لهم وليُّهم في القود، وإذا كان خطأً، لم يكن له العفو                             | ٢٢٠٤        | ٣٦١    |
| مسألة: حكم من قُتِلَ وله ولدٌ صغيرٌ وعَصَبَةٌ، هل للعصبة القتل، وهل لهم العفو على دية أو بدون دية                            | ٢٢٠٥        | ٣٦١    |
| مسألة: من قُتِلَ وله بنون صغيرٌ وكبارٌ، فأراد الكبار أن يَقْتُلُوا، فذلك لهم   | ٢٢٠٦        | ٣٦٣    |
| مسألة: الابن أولى بالقيام بالدم من الأب  | ٢٢٠٧        | ٣٦٣    |
| مسألة: من قتل وله ولد صغير وأب، فولى الولد يقوم مقامه في القيام بالدم  | ٢٢٠٧        | ٣٦٤    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٣٦٤    | ٢٢٠٨        | مسألة: من قُتِلَ وله بنون عُيِبَ وحُضُورٌ، لم يُقْتَلِ القاتل،<br>وانتَظِرَ به العُيْبُ حَتَّى يَقدَموا   |
| ٣٦٥    | ٢٢٠٩        | مسألة: حكم جناية الدابة إذا كان عليها قائد أو سائق أو راكب  |
| ٣٦٦    | ٢٢١٠        | مسألة: حكم الرديفان على الدابة، فتصيب دابَّتُهُمَا إنسانًا<br>بُجْرَحَ  |
| ٣٦٧    | ٢٢١١        | مسألة: إذا جَمَعَ فرسٌ بصبيٍّ وَعَلِمَ أَنَّهُ مغلوبٌ فصدم إنسانًا<br>فجرحه، فهو على الصَّبي في ماله إذا كان دون الثلث، وعلى<br>عاقلته إذا كان ثلث الدية فما فوقه |
| ٣٦٨    | ٢٢١٢        | مسألة: إذا اصطدم رجلان على فرسين، فوصل فرس أحدهما<br>على رِجْلٍ صَبِيٍّ ففقطع أصبعًا من أصابعه، فعلى من العقل؟  |
| ٣٦٨    | ٢٢١٣        | مسألة: ما ضربت الدابة بيدها وعليها راكبٌ، فليس على<br>راكبها شيءٌ، إِلَّا أن يكون أوطأها أو حرَّكها   |
| ٣٦٨    | ٢٢١٤        | مسألة: من أوقف دابته في تَوَقُّفٍ فيها الدَّوَابُّ، فقتلت<br>إنسانًا، فلا شيء عليه  |
| ٣٦٩    | ٢٢١٥        | مسألة: إذا وقع العسْكَرُ على إنسانٍ فقتله، فلا شيء عليه   |
| ٣٧٠    | ٢٢١٦        | مسألة: لا قود بين الصَّبيان، وعمدهم خطأ ما لم تجب عليهم<br>الحدود   |
| ٣٧١    | ٢٢١٧        | مسألة: لو اشترك كبير وصغير في قتل رجل كبير خطأ، فعلى<br>كل واحد منهما نصف الدية   |



| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: شهادة الصبيان بعضهم على بعض جائزة في الجراح والقتل ما لم يتفرقوا ويخبيوا                                 | ٢٢١٨        | ٣٧١    |
| مسألة: إذا جرح صبي إنساناً عمداً جرحاً يبلغ ثلث الدية، فذلك على عاقلته  | ٢٢١٩        | ٣٧٢    |
| مسألة: لا يُقتل غلامٌ ولا جاريةٌ، حتّى يحتلم الغلام وتحيض الجارية   | ٢٢٢٠        | ٣٧٣    |
| مسألة: كيف يحكم إذا كسرت سن الصبي؟  | ٢٢٢١        | ٣٧٣    |
| مسألة: لا يجوز لأب الصبي أن يعفو عن جرح الصبي   | ٢٢٢٢        | ٣٧٤    |
| مسألة: لو اقتتل صبيان، فقتل أحدهما الآخر، فقال المقتول: قتلني فلان، وأقر القاتل، فلا يعتد بإقراره ولا قول الميت | ٢٢٢٣        | ٣٧٤    |
| مسألة: ليس فيما دون الموضحة عقلٌ مُسمّى، وإنما فيه الاجتهاد   | ٢٢٢٤        | ٣٧٥    |
| مسألة: كل نافذة في عضوٍ من الأعضاء، فإنما فيها الاجتهاد   | ٢٢٢٥        | ٣٧٥    |
| مسألة: فيشدي الرجل إذا قُطع الاجتهاد  | ٢٢٢٦        | ٣٧٦    |
| مسألة: العين القائمة إذا طُفئت، واليد الشلاء إذا قُطعت، فإنما فيها الاجتهاد                                     | ٢٢٢٧        | ٣٧٦    |
| مسألة: إذا نزع الظفر، ففيه الاجتهاد   | ٢٢٢٨        | ٣٧٦    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٣٧٦    | ٢٢٢٩        | مسألة: في ذَكَرِ الْخَصِيّ الاجتهاد، وفي لسان الأخرس<br>الاجتهاد   |
| ٣٧٧    | ٢٢٣٠        | مسألة: في شعر العين الاجتهاد   |
| ٣٧٧    | ٢٢٣١        | مسألة: في حِجَاكِ الْعَيْنِ الاجتهاد   |
| ٣٧٨    | ٢٢٣٢        | مسألة: لَا تَكُونُ الْمُوضِحَةُ وَلَا الْمُنْقَلَةُ وَلَا الْمَأْمُومَةُ إِلَّا فِي<br>الوجه والرأس، وأما ما كان من ذلك في الجسد فإِنَّمَا فِيهِ<br>الاجتهاد |
| ٣٧٨    | ٢٢٣٣        | مسألة: إِذَا قُطِعَتِ الْأُذُنَانِ وَبَقِيَ السَّمْعُ، ففيهما الاجتهاد   |
| ٣٧٩    | ٢٢٣٤        | مسألة: إِذَا قُطِعَ الذَّرَاعُ بَعْدَ ذَهَابِ الْكَفِّ، ففيه الاجتهاد  |
| ٣٧٩    | ٢٢٣٥        | مسألة: الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ الْمُوضِحَةِ، وَلَا دِيَّةُ فِيهِ إِذَا بَرَأَ<br>وعاد لهيئته   |
| ٣٨٠    | ٢٢٣٦        | مسألة: فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً   |
| ٣٨٠    | ٢٢٣٧        | مسألة: لَا تَكُونُ مُنْقَلَةً، وَلَا مُوضِحَةً، وَلَا مَأْمُومَةً، إِلَّا فِي<br>الوجه والرأس  |
| ٣٨٠    | ٢٢٣٧        | مسألة: لَيْسَ اللَّحْيُ الْأَسْفَلُ وَلَا الْأَنْفُ مِنَ الرَّأْسِ، إِنَّمَا هُمَا<br>عُظْمَانِ مَنْفَرَدَانِ  |
| ٣٨١    | ٢٢٣٨        | مسألة: فِي الْجَائِفَةِ وَالْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ النَّفْسِ  |
| ٣٨١    | ٢٢٣٩        | مسألة: الْجَائِفَةُ الَّتِي تَنْفِذُ الشَّقِيقَيْنِ، بِمَنْزِلَةِ الْجَائِفَتَيْنِ   |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------------|----------------|---|
| ٣٨٢          | ٢٢٤٠           | مسألة: من أصيب بِجَائِفَتَيْنِ وَمُنْقَلَتَيْنِ وَمَأْمُومَتَيْنِ، عُقِلَ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ   |
| ٣٨٢          | ٢٢٤١           | مسألة: من أَوْضَحَ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، فَلَهُ فِي كُلِّ مُوَضِّحَةٍ خَمْسٌ   |
| ٣٨٢          | ٢٢٤٢           | مسألة: من شَجَّ ثَلَاثَ مُنْقَلَاتٍ، حَمَلَتْ ذَلِكَ الْعَاقِلَةَ   |
| ٣٨٣          | ٢٢٤٣           | مسألة: الْجَائِفَةُ: هِيَ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ  |
| ٣٨٣          | ٢٢٤٤           | مسألة: الْمُوَضِّحَةُ: هِيَ مَا وَضَحَ الْعَظْمُ، وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ إِبْرَةٍ  |
| ٣٨٣          | ٢٢٤٥           | مسألة: الْمُنْقَلَةُ: هِيَ مَا طَارَ فِرَاشُهَا   |
| ٣٨٤          | ٢٢٤٦           | مسألة: من ضُرِبَ مُوَضِّحَتَيْنِ فِي ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، عَقَلْنَا لَهُ جَمِيعًا  |
| - ٣٨٤<br>٣٨٩ | - ٢٢٤٧<br>٢٢٥٢ | مسألة: دِيَةُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْأَصَابِعِ  |
| ٣٨٩          | ٢٢٥٣           | مسألة: حَكَمَ مَنْ أَصِيبَتْ أَصْبَعُهُ فَلَمْ تَبْرَأْ، فَرُفِعَتْ إِلَى صَاحِبِ الْجِرَاحِ قَبْلَ بَرئِهَا، فَقَالَ: "ذَهَبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا"، فَأَعْطِيَ دِيَةَ ذَلِكَ، ثُمَّ صَحَّتْ وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا إِلَّا رُبْعٌ |
| ٣٩٠          | ٢٢٥٤           | مسألة: إِذَا سُكِّتَ الْيَدُ، فَقَدْ تَمَّ عَقْلُهَا، وَإِنْ دَخَلَهَا نَقْصٌ، أُعْطِيَ بِقَدْرِ ذَلِكَ   |
| ٣٩١          | ٢٢٥٥           | مسألة: فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ إِذَا فُقِّتَ الدِّيَةُ كَامِلَةً   |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة    |
|--|-------------|-----------|
| مسألة: إذا فقا أعور عين صحيح جميعاً، اقتُص منه عينٌ بعينٍ، وأُخذَ منه للعين الأخرى خمسمئة                                | ٢٢٥٦        | ٣٩٣       |
| مسألة: إذا فقا أعور عين صحيح، وأبى أن يؤدّي العقل، وأمّكن من نفسه تُفقاً عينه، فذلك له                                   | ٢٢٥٧        | ٣٩٣       |
| مسألة: إذا فقا الأعور عين صحيح عمداً، فُقِئت عينه بعينه  | ٢٢٥٨        | ٣٩٤       |
| مسألة: إذا فُقِئت عين الأعور؛ خيّر الأعور بين أن تُفقاً عينه بعينه، أو يُعطى ثمن عينه ألف دينارٍ، شاء ذلك الصّحيح أو أبى | ٢٢٥٩        | ٣٩٤       |
| مسألة: إذا فقا أعور عين صحيح، فأراد الصّحيح أخذ العقل، فله عقل العين التي ترك ألف دينارٍ                                 | ٢٢٦٠        | ٣٩٥       |
| مسألة: من ضرب فادعى ذهاب بعض بصره، كيف يكشف ذلك؟   | ٢٢٦١        | ٣٩٦       |
| مسألة: حكم من أصابه رممٌ أو كبرٌ، فذهب بعض بصره، ثم أصيب في عينه   | ٢٢٦٢        | ٣٩٧       |
| مسألة: حكم من كانت سنه تتحرك من الكبر، فأصيّبت بضربة فطرح  | ٢٢٦٢ - ٢٢٦٤ | ٣٩٧ - ٣٩٨ |
| مسألة: مُقدّم الفم والأضراس عقلها سواءً، خمس خمس   | ٢٢٦٥        | ٤٠٠       |
| مسألة: إذا اسودّت السنُّ، تمّ عقلها، وإن طُرحت بعد ذلك تمّ عقلها   | ٢٢٦٦        | ٤٠١       |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: حكم من كانت سنُّه تزحف فطرحت   | ٢٢٦٧        | ٤٠١    |
| مسألة: إن ضَرَبَ رجلٌ سنَّ رجلٍ فحرَّكها، فله بحساب ما نَقَصَها، وإن أصيبت بعد ذلك، فله بقدر ذلك أيضاً  | ٢٢٦٨        | ٤٠٢    |
| مسألة: تحرك سنُّ الكبير ثم طرحها رجلٌ، ففيها العقل كاملاً، وإن انثلم طرف السن، فله بحساب ما انثلم       | ٢٢٦٩        | ٤٠٢    |
| مسألة: إذا أصيبت سنُّ كبيرٍ فأخذ عقلها ثم نبتت، لم يرجع عليه بشيء                                       | ٢٢٧٠        | ٤٠٣    |
| مسألة: حكم السنِّ المثلمة تصاب عمداً  | ٢٢٧١        | ٤٠٣    |
| مسألة: ما يستأنى به من الأعضاء حتى يعرف، ثم بعد ذلك يعقل  | ٢٢٧٢        | ٤٠٤    |
| مسألة: أهل الذَّهَبِ أهلُ الشَّامِ وأهلُ مِصْرَ، وأهلُ الوَرِقِ أهلُ العراق، وأهلُ الإبلِ أهلُ العمود   | ٢٢٧٣        | ٤٠٥    |
| مسألة: لا تُخْرَجُ الدِّيةُ إلَّا في ذهبٍ أو وَرِقٍ أو إِبِلٍ، لا يُخْرَجُ فيها شيءٌ ولا حُلٌّ ولا بقرٌ | ٢٢٧٤        | ٤٠٦    |
| مسألة: لا يُقْبَلُ من أهل القرى في الدِّيةِ الإِبِلُ، ولا من أهل العمود الذهب                           | ٢٢٧٤        | ٤٠٦    |
| مسألة: أسنان الإبل في القتل والجراح في الخطأ، على أهل الإبل أخماسٌ                                      | ٢٢٧٥        | ٤٠٧    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: حكم تغليظ الدية على أهل الذهب  | ٢٢٧٦        | ٤٠٨    |
| مسألة: لا تُغَلِّظ الدية في الشهر الحرام، ولا في المُحَرَّم، ولا في قرابة أخ ولا قرابة غيره                             | ٢٢٧٧        | ٤١١    |
| مسألة: يستحب تقطيع الدية في ثلاث سنين، وتُلْثي الدية في سنتين، ونصف الدية في سنتين، وتُلْث الدية في سنة                 | ٢٢٧٨        | ٤١١    |
| مسألة: من جَرَحَ رَجُلًا جرحاً يقع عليه فيه ثلث الدية، لم يُنَجِّمْ عليه، وأُخِذَ منه كله                               | ٢٢٧٩        | ٤١٣    |
| مسألة: من أصاب رجلاً مَوْضِحَةً خطأ، لم تُنَجِّمْ عليها ديتها   | ٢٢٨٠        | ٤١٣    |
| مسألة: قاتل العمد لا يرث من المال ولا من الدية، وقاتل الخطأ يرث من المال، ولا يرث من الدية                              | ٢٢٨١        | ٤١٣    |
| مسألة: قاتل العمد لا يرث ولا يَحْجِبُ، وهو بمنزلة الكافر والعبد، ولا يَحْجِبُ إِلَّا من يرث                             | ٢٢٨٢        | ٤١٦    |
| مسألة: قاتل الخطأ يَحْجِبُ في المال ولا يَحْجِبُ في الدية   | ٢٢٨٣        | ٤١٧    |
| مسألة: إذا قَبِلَ وُلاةُ الدِّمِّ الدِّيةَ، فهي موروثة على كتاب الله جَلَّ وَعَزَّ                                      | ٢٢٨٤        | ٤١٧    |
| مسألة: كُلُّ من قُبِلَتْ منه الدِّيةُ في شيءٍ من القتل أو الجراح النَّبِيِّ فيها القصاص، فذلك في مال القاتل دون العاقلة | ٢٢٨٥        | ٤١٨    |
| مسألة: لا تَعْقِلُ العاقلة أَحَدًا أصاب نفسه بشيءٍ عمدًا أو خطأ   | ٢٢٨٦        | ٤١٩    |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: إن جنت المرأة والصبيّة الذين لا مال لهما جناية دون الثلث، كان ديناً ولم تحمل العاقلة منه شيئاً     | ٢٢٨٧        | ٤١٩    |
| مسألة: لا تحمِلُ النّساء ولا الصّبيان من العقل شيئاً، ولا يحمل إلاّ من بلغ الحُلُم من الرّجال             | ٢٢٨٨        | ٤٢٠    |
| مسألة: ليس لأموال العاقلة حدٌّ، إذا بلغته عقّلوا، وإذا قصّرت عنه، لم يعقّلوا                              | ٢٢٨٩        | ٤٢٠    |
| مسألة: من جنّى جنايةً خطأً، فما كان من ذلك دون الثلث فهو في ماله، وما جاوز الثلث من ذلك حمَلَتْهُ العاقلة | ٢٢٩٠        | ٤٢١    |
| مسألة: لا يؤخذ أبو الصّبيّ بِغرمِ جنايته  | ٢٢٩١        | ٤٢٢    |
| مسألة: لا تحمل العاقلة في جراح الصّبيان فيما بينهم إلاّ الثلث فصاعداً، وما كان دون الثلث، ففي أموالهم     | ٢٢٩٢        | ٤٢٢    |
| مسألة: من جرحَ جائفَةً أو مأمومةً عمدًا، يُدّى بمال الجراح فيها، فما نقص عن ماله، كان على العاقلة         | ٢٢٩٣        | ٤٢٣    |
| مسألة: إذا جرحت المرأة امرأةً أو رجلاً، فكان ذلك يبلغ ثلث دية المرأة، حملته العاقلة                       | ٢٢٩٤        | ٤٢٣    |
| مسألة: إن جرح رجلٌ امرأةً، فبلغ ثلث دية المرأة، عقلته العاقلة   | ٢٢٩٥        | ٤٢٤    |
| مسألة: يلزَمُ العاقلةَ عقلُ الموالي، كانوا أهل ديوانٍ أو منقطعين، وليس له أن يعقل عنه غير قومه            | ٢٢٩٦        | ٤٢٤    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٢٥    | ٢٢٩٧        | مسألة: إن انقطع الرجل من أهل البادية إلى المدينة وما أشبهها من أمّهات القرى فسكنها، ضُمَّ عقله إلى قومِهِ من أهل القرى                 |
| ٤٢٦    | ٢٢٩٨        | مسألة: إذا وقع العقل على قبيلة فلم يوجد منهم أحدٌ، أو لم يوجد منهم رجلٌ، أو وُجد منهم من لا يقوى على ذلك، ضُمَّ إليهم أقرب القبائل بهم |
| ٤٢٦    | ٢٢٩٩        | مسألة: إن كان للمرأة ولدٌ وزوجٌ من غير قبيلتها، لم يكن عليهما من عقلها شيءٌ، وميراثها لولدها وزوجها                                    |
| ٤٢٧    | ٢٣٠٠        | مسألة: لو أن امرأةً من كلبٍ تزوّجت من قريشٍ فكان لها ولدٌ، ثم جاءت بجناية، لم تكن جنايتها إلا على كلبٍ                                 |
| ٤٢٨    | ٢٣٠١        | مسألة: تُعاقَلُ المرأةُ الرَّجُلُ في الموضحةِ والمُنْقَلَةِ، وما دون المأمومةِ والجائفةِ من الجراح كلها                                |
| ٤٢٩    | ٢٣٠٢        | مسألة: إن أصيبت المرأة بمأمومةٍ وجائفةٍ وأشباهاها ممّا يكون فيه ثلث الدية فصاعداً، كان عقلها على النصف من عقل الرَّجُلِ                |
| ٤٢٩    | ٢٣٠٢        | مسألة: إذا أصيبت كف المرأة فأخذت عقلها، ثم أصيب لها أصبعٌ من الكف الآخر، أخذت فيها عشرين الإبل   |
| ٤٢٩    | ٢٣٠٣        | مسألة: في جنين الأمّة إذا طُرِحَ فاستَهَلَ، قيمته حين يطرح، وإن كان أقلّ من عُشْرِ قيمة أمّه   |



| المسألة   | رقم المسألة    | الصفحة       |
|---|----------------|--------------|
| مسألة: في جنين أمّ الولد من سيّدها الحرّ، مثل ما في جنين الحرّة   | ٢٣٠٤           | ٤٣٠          |
| مسألة: دية جنين الأمّة عشر ثمنها  | ٢٣٠٥           | ٤٣٠          |
| مسألة: إذا طرَحَ جنين الحرّة فاستهلَّ صارخاً ثمّ مات، ففيه الدّية كاملة   | ٢٣٠٦           | ٤٣١          |
| مسألة: يستحب أن تؤخذ الغُرّة في دية الجنين من الحُمُرَانِ ، إلّا أن تكون الحُمُرَانُ في الأرض الّتي يُقْضَى فيها بالغُرّة قليل، فيؤخذ من أوسط السُّودَانِ | ٢٣٠٧           | ٤٣١          |
| مسألة: دية المرأة التي تقتل وفي بطنها جنين  | ٢٣٠٨ -<br>٢٣٠٩ | ٤٣٣ -<br>٤٣٤ |
| مسألة: في جنين اليهودية والنّصرانية عُشْرُ دية أمّه   | ٢٣١٠           | ٤٣٥          |
| مسألة: إذا استهلَّ الجنين صارخاً، حملته العاقلة   | ٢٣١١           | ٤٣٥          |
| مسألة: في جنين النّصرانية من المسلم غُرّة، ولو مات أبوه وأمّه حاملٌ به، وَرِثَ أباه، وإن استهلَّ ففيه الدّية كاملة  | ٢٣١٢           | ٤٣٦          |
| مسألة: من ضَرَبَ امرأته فأسقطت، فَإِنَّهُ ليس يرث من ديته شيئاً   | ٢٣١٣           | ٤٣٦          |
| مسألة: إذا ضَرَبَتْ المرأة فطرحت جنينين، ففيهما غُرَّتَانِ، وإن استهلّا، كانت ديتان   | ٢٣١٤           | ٤٣٦          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٣٧    | ٢٣١٥        | مسألة: لا قود بين المؤمن والكافر في الجراح   |
| ٤٣٩    | ٢٣١٥        | مسألة: لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ، ولا يقاد أهل الذِّمَّة من المسلمين  |
| ٤٣٩    | ٢٣١٦        | مسألة: من قتل عبداً، أو يهودياً، أو نصرانياً، غيلةً، فذلك من الفساد في الأرض، ويُقتل                       |
| ٤٤٠    | ٢٣١٧        | مسألة: دية اليهوديِّ والنَّصرانيِّ، مثل نصف دية المسلم   |
| ٤٤٢    | ٢٣١٧        | مسألة: جراح اليهوديِّ والنَّصرانيِّ والمجوسيِّ في دياتهم، على حساب جراح المسلمين في دياتهم                 |
| ٤٤٢    | ٢٣١٧        | مسألة: دية المجوسيِّ ثمانمئة درهمٍ   |
| ٤٤٢    | ٢٣١٨        | مسألة: حكم النصراني يقتل مسلماً خطأً   |
| ٤٤٣    | ٢٣١٩        | مسألة: حكم النصراني يفقأ عين مسلم عمداً  |
| ٤٤٤    | ٢٣٢٠        | مسألة: حكم العبد يجرح الحر، ويريد الحر القصاص دون الدية  |
| ٤٤٤    | ٢٣٢١        | مسألة: العبد يجرح الحر عمداً جرحاً لا دية فيه، فيبرأ   |
| ٤٤٥    | ٢٣٢٢        | مسألة: الحكم إذا ضرب عبداً أنف رجل حرٍّ بالسَّوط   |
| ٤٤٦    | ٢٣٢٣        | مسألة: المسلم يقتل النصراني ويشهد شاهد على قتله، هل لأوليائه القسامة                                       |
| ٤٤٧    | ٢٣٢٤        | مسألة: إذا جرح عبداً رجلاً حرّاً جرحاً، فقال سيِّده: "ادفعه إليَّ أبيعه وأدفعُ إليك دية جرحك"، فليس ذلك له |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٤٨    | ٢٣٢٥        | مسألة: إقادة العبيد بعضهم من بعض، حَسَنٌ مَعْمُولٌ به  |
| ٤٤٨    | ٢٣٢٦        | مسألة: حكم ما يكسر من العبد من يد أو رجل   |
| ٤٤٩    | ٢٣٢٧        | مسألة: حكم العبد يجرح رجلاً ثم يجرح آخر  |
| ٤٤٩    | ٢٣٢٨        | مسألة: حكم العبد يكسر عضد الحر، فيبرأ ويعود لهيئته   |
| ٤٥٠    | ٢٣٢٩        | مسألة: حكم العبد يجرح حرّاً فيعتقه سيده  |
| ٤٥٢    | ٢٣٣٠        | مسألة: حكم من عدا على عبده فأخصاه  |
| ٤٥٣    | ٢٣٣١        | مسألة: مقدار ما في موضحة العبد ومنقلته ومأمومته وجائفته، وما سواها مما يصاب به وينقص من ثمنه   |
| ٤٥٥    | ٢٣٣٢        | مسألة: القصاص بين العبيد في النفوس والجراح   |
| ٤٥٥    | ٢٣٣٣        | مسألة: إن قتل عبدٌ عبداً أو حرّاً، ماذا يُصْنَعُ بالعبد؟                                       |
| ٤٥٦    | ٢٣٣٤        | مسألة: القصاص بين العبيد الذكور والإناث، نَفْسُ الأَمةِ بِنَفْسِ العبد، وجرحها بجرحه           |
| ٤٥٧    | ٢٣٣٥        | مسألة: إذا جرَّ العبد جريرةً، لم يَعْقِلْ عنه أحدٌ إلا سيّده                                   |
| ٤٥٨    | ٢٣٣٦        | مسألة: حكم ما إذا جرح عبدٌ يهودياً أو نصرانياً جرحاً   |
| ٤٥٩    | ٢٣٣٧        | مسألة: إذا جَرَحَ العبد فافتداه سيّده، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَفْتَدِيهِ بَدِيَةِ الجرح دون قيمته |
| ٤٥٩    | ٢٣٣٨        | مسألة: إذا جَرَحَ العبد وجاء سيّده بشاهدٍ واحدٍ، حلف سيّده مع شاهده ولم يحلف العبد             |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٦٠    | ٢٣٣٩        | مسألة: جناية العبيد، وكلّ ما أصابوا من جرح، أو خِلْسَةٍ، أو سرقة لا قطع فيها، فإنّما ذلك في رقابهم               |
| ٤٦١    | ٢٣٤٠        | مسألة: إذا جرحَ العبدُ ثمَّ أعتقه سيّده أو وهبه، فدية الجرح لسيّده   |
| ٤٦١    | ٢٣٤١        | مسألة: إذا جرحَ العبدَ فعالجه طبيب، فلا تكون أجره الطبيب على الجراح  |
| ٤٦٢    | ٢٣٤٢        | مسألة: إذا جرحَ عبدٌ عبداً أو قتلَهُ، فأراد سيّد العبد المجروح الدّية، وأبى سيّد الجراح إلّا القصاص، فالقول لمن؟ |
| ٤٦٢    | ٢٣٤٣        | مسألة: إذا كان في جائفَةِ العبدِ ومأْمُومَتِهِ ومَوْضِعَتِهِ عيبٌ، لم يُرَدِّ لذلك شيءٌ سوى عقل الجرح            |
| ٤٦٣    | ٢٣٤٤        | مسألة: من أخذ جاريةً أمانةً فضرّ بها فماتت، فإنّه يضمن قيمتها بالتلف وهو القتل، وليس بمنزلة الغاصب               |
| ٤٦٣    | ٢٣٤٥        | مسألة: العبد يكون لليتيم، فيجرح شخصاً، فيدفع ولي اليتيم أرش جنايته ويأخذه لنفسه                                  |
| ٤٦٤    | ٢٣٤٦        | مسألة: إذا جرحَ العبد وله مالٌ وعليه دينٌ، فدينُهُ أولى بماله من جرحه  |
| ٤٦٥    | ٢٣٤٧        | مسألة: في العبد يُسجُّ موضحة، ويقر الجاني، ثم يموت العبد من الشجة  |
| ٤٦٦    | ٢٣٤٨        | مسألة: إذا اشترك العبيد في جناية، كيف يكون افتكاكهم؟   |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------------|----------------|--|
| ٤٦٦          | ٢٣٤٩           | مسألة: الأمة تقتل نفساً ولا يعلم بها أحد، ثم تباع وتلد عند سيدها، ثم يُعلم بجنايتها                              |
| ٤٦٧          | ٢٣٥٠           | مسألة: إذا جرح عبدٌ رجلاً وقتل آخر، فالقتل يأتي على ذلك كله  |
| ٤٦٩          | ٢٣٥١           | مسألة: إذا قتل عبدٌ رجلاً خطأ، وقتل آخر عمداً  |
| ٤٦٩          | ٢٣٥٢           | مسألة: إذا جرح العبد رجلاً وعليه دينٌ للناس  |
| ٤٧٠          | ٢٣٥٣           | مسألة: إذا جرح العبد، لم يُقَوِّم بماله  |
| ٤٧١          | ٢٣٥٤           | مسألة: إذا جرح عبدٌ رجلاً، فأسلمه إليه السيّد ولا مال للعبد، ثمّ ظهر له مالٌ وأراد المجروح أخذه، فأبى ذلك السيّد |
| ٤٧١          | ٢٣٥٥           | مسألة: إذا أقرّ العبد بأنه قتلَ عبداً عمداً  |
| ٤٧٣          | ٢٣٥٦           | مسألة: إذا قال عبدٌ: "قتلني فلانٌ عمداً"، لرجلٍ حرٍّ، فما حكم الحر   |
| ٤٧٤ -<br>٤٧٥ | ٢٣٥٧ -<br>٢٣٥٨ | مسألة: شهادة الواحد في جرح العبد   |
| ٤٧٦          | ٢٣٥٩           | مسألة: جرح العبد المعتقد نصفه  |
| ٤٧٧          | ٢٣٦٠           | مسألة: إذا قُتِلَ المُكَاتَبُ، غَرِمَ قاتله قيمته مُكَاتَباً   |
| ٤٧٨          | ٢٣٦١           | مسألة: اختلاف الأولياء مع الأم في القيام بالدم أو الصلح  |
| ٤٧٩          | ٢٣٦٢           | مسألة: من قتل رجلاً، فأدّى الدية ثم قُتِلَ، فيُقْتَل به من قتله  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٧٩    | ٢٣٦٣        | مسألة: حكم من أصيب بِمَوْضِحَةٍ خطأ، فَصُولِحَ على ثلاثين ديناراً، ثُمَّ برئ منها، فمات، فقام عصيته يطلبون ديته |
| ٤٨٠    | ٢٣٦٤        | مسألة: ما يستحب لقاتل العمد من الكفارة  |
| ٤٨٠    | ٢٣٦٤        | مسألة: قتل العمد لا تجب فيه الكفارة، وإنما الكفارة في قتل الخطأ   |
| ٤٨٠    | ٢٣٦٤        | مسألة: لا تجب الكفارة على من قتل كافراً   |
| ٤٨٠    | ٢٣٦٤        | مسألة: لا يقتص للعبد من الحر  |
| ٤٨١    | ٢٣٦٥        | مسألة: إذا اجتمع نفر على قتل رجل خطأ، فالدية عليهم جميعاً، وعلى كل واحد منهم الكفارة                            |
| ٤٨٢    | ٢٣٦٦        | مسألة: يستحب للمسلم أن يكفر عن قتل الذمي  |
| ٤٨٣    | ٢٣٦٧        | مسألة: عقوبة من قتل عبداً متعمداً   |
| ٤٨٣    | ٢٣٦٨        | مسألة: لا كفارة على الطبيب يسقي المريض دواء فيموت   |
| ٤٨٣    | ٢٣٦٩        | مسألة: استحباب الكفارة في قتل الأجير الذمي  |
| ٤٨٤    | ٢٣٧٠        | مسألة: لا كفارة واجبة في إسقاط الجنين من بطن أمه  |
| ٤٨٤    | ٢٣٧١        | من نزع سنّاً لصبيٍّ ولم يُغْرِ، وهي تتحرّك، فأقام أَيّاماً ثُمَّ مات، هل عليه الكفارة؟                          |
| ٤٨٥    | ٢٣٧٢        | مسألة: من أمر شخصاً بضرب عبداً أو استعان به على ضربه فمات، هل عليهما كفارة؟                                     |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: السيد يجد عبده على زناً، فيجلده ثمانين، فيموت العبد، هل عليه كفارة                   | ٢٣٧٣        | ٤٨٥    |
| مسألة: من طرح جنيناً فاستهل صارخاً ثم مات، فعليه الكفارة                                    | ٢٣٧٤        | ٤٨٦    |
| مسألة: المرأة تنام على ولدها بالليل خطأ فيموت، فعليها الكفارة                               | ٢٣٧٥        | ٤٨٦    |
| مسألة: من سب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يقتل ولا يستتاب، سواء كان الساب مسلماً أم كافراً | ٢٣٧٦        | ٤٨٦    |
| مسألة: في النصراني يسب النبي صلى الله عليه وسلم   | ٢٣٧٧        | ٤٨٨    |
| مسألة: قتل الساحر   | ٢٣٧٨        | ٤٨٨    |
| مسألة: قتل سحار أهل الكتاب  | ٢٣٧٩        | ٤٩٠    |
| مسألة: في الاشتباه في فعل الساحر، وهل قتل به أم لا  | ٢٣٨٠        | ٤٩١    |
| مسألة: حكم المنجم ومن يدعي الغيب  | ٢٣٨١        | ٤٩١    |
| مسألة: قتل المرتد   | ٢٣٨٢        | ٤٩٢    |
| مسألة: قتل المرتدة  | ٢٣٨٣        | ٤٩٣    |
| مسألة: قتل الزنديق والمنافق   | ٢٣٨٤        | ٤٩٣    |
| مسألة: قتل مدعي النبوة  | ٢٣٨٥        | ٧٩٧    |
| مسألة: إذا ارتدَّ العبد، فعلى سيِّده أن يرفعه إلى السُّلطان                                 | ٢٣٨٦        | ٤٩٨    |

| الصفحة       | رقم المسألة      | المسألة  |
|--------------|------------------|--|
| ٤٩٨          | ٢٣٨٧             | مسألة: استتابة القدري  |
| ٥٠٠          | ٢٣٨٨             | مسألة: قتل القدري وأهل البدعة بعد استتابتهم                            |
| ٥٠٠          | ٢٣٨٨             | مسألة: فيمن يرد بعد إسلامه بمدة يسيرة، ويزعم أن ذلك من ضيق             |
| ٥٠٠          | ٢٣٨٩             | مسألة: في الغلام يرد قبل البلوغ  |
| ٥٠١          | ٢٣٩٠             | مسألة: في النصراني يسلم، وله أولاد صغار يبقون على النصرانية حتى البلوغ |
| ٥٠٢          | ٢٣٩١             | مسألة: في الأمة النصرانية تسلم وتعتق، فترجع إلى بلادها فتردد           |
| ٥٠٢          | ٢٣٩٢             | مسألة: توبة المرتد   |
| ٥٠٢          | ٢٣٩٢             | مسألة: استتابة المرتد ثلاثة أيام                                       |
| ٥٠٣ -<br>٥٠٤ | ٢٣٩٣ -<br>٢٣٩٤   | مسألة: حكم المحاربين، وحد الحراية                                      |
| ٥٠٦          | ح ٤٠٢            | باب في حد الزنا  |
| ٥٠٦          | ح ٤٠٢            | مسألة: وجوب الحد بالوطء في الفرج                                       |
| ٥٠٧          | ح ٤٠٣            | مسألة: إحصان الأمة الكتابية والصبيّة والمجنونة                         |
| ٥٠٧          | ح ٤٠٤ -<br>ح ٤٠٥ | مسألة: حد الزاني البكر الحرّ والعبد                                    |



| المسألة  | رقم المسألة      | الصفحة       |
|--|------------------|--------------|
| مسألة: شهادة الشهود على الزنا  | ح ٤٠٦            | ٥٠٨          |
| مسألة: إقامة حد الزنا على الغلام والجارية  | ح ٤٠٧            | ٥٠٨          |
| مسألة: فيمن زنا بجارية امرأته  | ح ٤٠٨            | ٥٠٩          |
| مسألة: فيمن زنى بجارية له فيها شريك  | ح ٤٠٩            | ٥٠٩          |
| مسألة: فيمن أكر حرّة على الزنا أو أمة  | ح ٤١٠            | ٥١٠          |
| مسألة: فيما إذا أكره النصراني حرّة مسلمة أو أمة  | ح ٤١١ -<br>ح ٤١٣ | ٥١٠ -<br>٥١١ |
| مسألة: حضور طائفة من المؤمنين حد الزنا   | ح ٤١٤            | ٥١١          |
| مسألة: لا حد على أهل الكتاب بالزنا وشرب الخمر  | ٢٣٩٥             | ٥١٣          |
| مسألة: يعاقب أهل الكتاب إذا أظهروا شرب الخمر والزنا  | ٢٣٩٥             | ١٣           |
| مسألة: يقام على أهل الكتاب حد السرقة والقتل  | ٢٣٩٥             | ٥١٤          |
| مسألة: يقام على أهل الكتاب حد القذف  | ٢٣٩٥             | ٥١٤          |
| مسألة: لا حد على أهل الكتاب في قذف بعضهم بعضاً   | ٢٣٩٥             | ٥١٤          |
| مسألة: إذا أصاب النصراني أو اليهودي حداً مما يؤخذ به، ثم أسلم قبل أن يقام عليه، فإنه يقام عليه | ٢٣٩٦             | ٥١٥          |
| مسألة: حكم الحاكم بعلمه  | ٢٣٩٧             | ٥١٥          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥١٧    | ٢٣٩٨        | مسألة: حكم ما إذا دعا رجلٌ شرطياً إلى بيتٍ فيه فسقٌ، هل يتبعه  |
| ٥١٨    | ٢٣٩٩        | مسألة: من كان له جارٌ يُظهر شرب الخمر وما لا ينبغي في الإسلام، هل يرفعه للسلطان                      |
| ٥١٩    | ٢٤٠٠        | مسألة: إذا عطّل الوالي حدّاً من حدود الله عزّ وجلّ ثمّ عزّل، فيستحب أن يُرفعَ ذلك إلى الذي وليّ بعده |
| ٥١٩    | ٢٤٠١        | مسألة: إذا اعترف الرجل عند الإمام بالزنا مرّةً واحدةً، وأقام على ذلك، أُقيم عليه الحدّ               |
| ٥٢١    | ٢٤٠٢        | مسألة: إذا اعترف الرجل بالزنا، ثم نزع عن ذلك   |
| ٥٢٢    | ٢٤٠٢        | مسألة: حكم فاعل اللواط والمفعول به   |
| ٥٢٣    | ٢٤٠٣        | مسألة: حكم نفي المخنثين  |
| ٥٢٤    | ٢٤٠٤        | مسألة: إذا زنت الأمة ولها زوج، فهل لسيدها أن يقيم عليها الحدّ  |
| ٥٢٥    | ٢٤٠٥        | مسألة: إذا رأى الرجل أمته تزني، فلا يقيم عليها الحدّ حتّى يُشهِدَ عليها أربعةً سِوَاهُ               |
| ٥٢٥    | ٢٤٠٦        | مسألة: إذا ضرب الرجلُ أمته أو عبده حدّ الزنا، فليخضُر ذلك طائفةً من المؤمنين                         |
| ٥٢٦    | ٢٤٠٧        | مسألة: العبد يصيب حدّاً ثم يكرره قبل إقامة الحد عليه   |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: يَحُدُّ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَعَبْدَهُ فِي الشَّرَابِ وَالزَّنا دُونَ السُّلْطَانِ   | ٢٤٠٨        | ٥٢٦    |
| مسألة: لَا يَقِيمُ السَّيِّدُ الْعَبْدَ حَدَ الزَّنا وَالْخَمْرَ عَلَى أُمَّتِهِ النَّصْرَانِيَّةِ  | ٢٤٠٨        | ٥٢٧    |
| مسألة: إِذَا كَانَ عَبْدَانِ لِرَجُلٍ، جَرَّحَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، لَمْ يُقَدِّهِ مِنْهُ إِلَّا بِالسُّلْطَانِ                                 | ٢٤٠٩        | ٥٢٧    |
| مسألة: مَنْ وَجَدَ عَبْدَهُ سَكْرَانًا، فَلَا يَضْرِبُهُ بَعْضُ أَرْبَعِينَ، وَلَكِنْ يَضْرِبُهُ بِالسَّوْطِ                                      | ٢٤١٠        | ٥٢٨    |
| مسألة: مَنْ ابْتَاعَ أُمَّةً حُبْلَى، وَعَلِمَ أَنَّ سَيِّدَهَا لَمْ يَكُنْ حَدَّهَا، فَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ لَا يَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدَّ        | ٢٤١١        | ٥٢٨    |
| مسألة: لَا يَقْطَعُ سَيِّدُ الْعَبْدِ الْعَبْدَ إِذَا سَرَقَ إِلَّا بِالسُّلْطَانِ، وَلَا يَقْطَعُهُ السُّلْطَانُ بِقَوْلِهِ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ | ٢٤١٢        | ٥٢٩    |
| مسألة: الطَّائِفَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي تَشْهَدُ الْحَدَّ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا   | ٢٤١٣        | ٥٢٩    |
| مسألة: يُنْفَى الْبَكَرُ إِذَا زَنَى عَامًّا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ، وَيُحْبَسُ؛ لِأَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ                        | ٢٤١٤        | ٥٣٠    |
| مسألة: لَا نَفْيَ عَلَى النِّسَاءِ وَلَا عَلَى الْعَبِيدِ   | ٢٤١٤        | ٥٣٠    |
| باب مَا جَاءَ فِي الْقَذْفِ   | ٢٤١٥        | ٥٣٢    |
| مسألة: عَلَى كُلِّ مَنْ قَذَفَ مُسْلِمًا حَرًّا بِالْغَا عَفِيفًا الْحَدَّ ثَمَانِينَ   | ٢٤١٥        | ٥٣٢    |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: شروط الحصانة في وجوب الحدِّ على القاذف  | ٢٤١٥        | ٥٣٢    |
| مسألة: حكم من قال: "زنيْتُ بفُلانةٍ"   | ٢٤١٦        | ٥٣٣    |
| مسألة: من قذف جاريةً قد بلغت الوطء ولم تبلغ، حُدَّ لها، وإن قذفت هي رجلاً، لم تُحدَّ حتَّى تبلغ            | ٢٤١٧        | ٥٣٤    |
| مسألة: إذا قالت المرأة: "غصبني فلانٌ"، هل تجلد الحد  | ٢٤١٨        | ٥٣٤    |
| مسألة: من قذف رجلاً فقال: "أُمُّهُ أَمَةٌ"، أو: "نصرانيَّةٌ"، فعليه البينة وإلاَّ فإنه يحد                 | ٢٤١٩        | ٥٣٥    |
| مسألة: حكم من نفى رجلاً عربياً من قومه   | ٢٤٢٠        | ٥٣٦    |
| مسألة: من قَدَفَ قبل أن يحتلم أو قَذَفَ، فلا يُجلد لأحدٍ ولا يُجلد له                                      | ٢٤٢١        | ٥٣٦    |
| مسألة: من قذف رجلاً، ثمَّ مات المقدوف قبل يأخذ لنفسه، فلا وليَّاته أن يقوموا بذلك                          | ٢٤٢٢        | ٥٣٦    |
| مسألة: من قال لقوم: "من رمانى منكم فهو ابن الزانية"، ولم يرمه أحدٌ، ثمَّ رماه رجلٌ منهم، فهل يحد           | ٢٤٢٣        | ٥٣٧    |
| مسألة: حكم من قيل له إن فلانا يشهد عليك بحق، فقال "من شهد عليَّ منهم فهو ابن الزانية"، فشهد عليه بذكر الحق | ٢٤٢٤        | ٥٣٧    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٣٨    | ٢٤٢٥        | مسألة: من قذف رجلاً عند قوم، وقال لهم: "إنَّ المجالس أمانة"، فبلغ ذلك المقذوف، فأتى إليهم فسألهم الشَّهادة، فعليهم أن يشهدوا |
| ٥٣٩    | ٢٤٢٦        | مسألة: من قال لرجلٍ: "يا لوطي"، فعليه الحدُّ   |
| ٥٣٩    | ٢٤٢٧        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "يا مخنث"   |
| ٥٤٠    | ٢٤٢٨        | مسألة: إذا قال رجل لرجلٍ: "يا مجلود"، فقال: "إن كُنْتُ مجلوداً فأنت فاسقٌ"، فأتى بالبيِّنة أنَّه مجلودٌ                      |
| ٥٤٠    | ٢٤٢٩        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "ما أعرف أباك"  |
| ٥٤٠    | ٢٤٣٠        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "يا ابن الزَّانية"، وقد هلكت أمُّه في الشُّرك   |
| ٥٤١    | ٢٤٣١ - ٢٤٣٢ | مسألة: حكم من قال لامرأته حين دخل بها أو بعدما فارقتها: "لم أجدها عذراء"   |
| ٥٤٢    | ٢٤٣٣        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "يا ابن العفيفة"  |
| ٥٤٢    | ٢٤٣٤        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ "يا زاني"، فحُسَّ لِيُثْبِتَ عليه، فوُجِدَ المقذوف زانياً  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٤٢    | ٢٤٣٥        | مسألة: حكم من قال لرجل عربي: "أقم البيّنة أنّ أمّك حرّة مسلمة"   |
| ٥٤٣    | ٢٤٣٦        | مسألة: من قال لرجل وهو يريد عيبه ولا يطعن في نسبه: "إن لم أكن أصحّ منك، فأنت ابن الزّانية"، فيقول: "أنا أصحّ منك في الأمور، لست أقارف ما تقارف من العيوب"، فعليه البيّنة أنّه أصحّ منه كما ذكر |
| ٥٤٣    | ٢٤٣٧        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "إن لم أكن خيراً منك، فأنت ابن زنا"   |
| ٥٤٤    | ٢٤٣٨        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "يا ابن الزّانية، فعلتُ بأمّك"  |
| ٥٤٥    | ٢٤٣٩        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "إنّك فعلت كذا وكذا"، فقال: "من يقول أنّي فعلت كذا وكذا فهو ابن الزّانية"، فيقول رجلٌ: "أنا قلّته"  |
| ٥٤٦    | ٢٤٤٠        | مسألة: من قال لمحبوبٍ: "يا زانٍ"، فلا حدّ عليه   |
| ٥٤٦    | ٢٤٤١        | مسألة: من قال لمجنونةٍ: "يا زانية في خبيلها"، فعليه الحدّ  |
| ٥٤٧    | ٢٤٤٢        | مسألة: من قال لرجلٍ: "يا ابن الأمّة"، أو: "يا ابن البربرية"، وأمّه عربيّة، جُلِدَ الحدّ  |
| ٥٤٧    | ٢٤٤٣        | مسألة: من نفى رجلاً من نسبه فعليه الحد   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٤٧    | ٢٤٤٣        | مسألة: من قال لرجل: "يا ابن زنية"، فعليه الحد وإن كانت أمّه أمّة أو نصرانية   |
| ٥٤٨    | ٢٤٤٤        | مسألة: من قال لرجل: "لست مولى فلان"، لمولاه، ضرب الحد   |
| ٥٤٩    | ٢٤٤٥        | مسألة: من قال لابن مملوك: "يا ابن زنية"، فعليه الحد   |
| ٥٤٩    | ٢٤٤٦        | مسألة: من قال لرجل: "يا منبوذ"، فعليه الحد  |
| ٥٤٩    | ٢٤٤٧        | مسألة: من قال لرجل من العرب أو الموالي: "يا ابن النبطي"، أو: "يا ابن الحداد"، فعليه الحد إن كان أبوه لم يعمل شيئاً من تلك الأعمال |
| ٥٥٠    | ٢٤٤٨        | مسألة: من قال لابن ملاءنة: "لست بابن فلان"، - الذي لاعن أمّه -، على وجه غضب ومُشاتمة، حدّ   |
| ٥٥٠    | ٢٤٤٩        | مسألة: من قال لرجل: "يا ابن الأقطع"، أو: "يا ابن الأسود"، ولم يكن في آبائه أسود ولا أقطع، حدّ                                     |
| ٥٥١    | ٢٤٥٠        | مسألة: من قال لمسلم: "يا ابن كافر، ليس أبوك فلاناً"، حدّ، ولو كان أبواه مملوكين، حدّ أيضاً  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٥١    | ٢٤٥١        | مسألة: من قال لرجل من الموالي: "يا حبشي"، أو: "يا رومي"، وأصله كذلك، إلَّا أنَّ له آباءً في الإسلام، يؤذيه بذلك، فيُعاقب                     |
| ٥٥٢    | ٢٤٥٢        | مسألة: من قال لرجل من الأعاجم: "يا ابن البربري"، أو: "يا ابن الأشباني"، فإنَّه لا حدَّ عليه، ويحلف أنه ما أراد نفسه من نسبه                  |
| ٥٥٢    | ٢٤٥٣        | مسألة: من قال لرجل "يا ابن الحائك"، أو: "يا ابن الخياط"، وكان أصله من الأعاجم، فلا حدَّ عليه أيضاً، ولكن يحلف بالله ما أراد نفيه، ثمَّ يعاقب |
| ٥٥٣    | ٢٤٥٤        | مسألة: من قُتِلَ أخوه، فجاء أخو المقتول يكلمه - وهو عربيٌّ -، فقال له: "تنحَّ أيُّها العبد"، ثمَّ قال: "أردت سواده، ولم أرد نفيه"            |
| ٥٥٤    | ٢٤٥٥        | مسألة: من قال لرجل من الموالي له أبٌّ في الإسلام: "يا نبطي"، أو: "يا ابن النبطي"، حلف ما أراد نفيه من نسبه، ثمَّ أُدِّبَ                     |
| ٥٥٥    | ٢٤٥٦        | مسألة: من قال لرجل: "يا ابن الخياط"، وفي آبائه من قَبْلَ أمِّه خياطٌ، فيحلف بالله ما أراد إلَّا أباه ذلك الذي من قَبْلَ أمِّه، ولا حدَّ عليه |



| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: حكم من قال لابن الأبيض: "يا ابن الأسود"  | ٢٤٥٧        | ٥٥٥    |
| مسألة: من قال لرجلٍ من الموالي: "يا ابن البربري"، أو: "يا ابن الرومي"، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ مَا أَرَادَ نَفِيَهُ مِنْ نَسَبِهِ، فَإِنْ حَلَفَ عَزَرَ وَإِلَّا حُدَّ | ٢٤٥٨        | ٥٥٥    |
| مسألة: لا حَدَّ إِلَّا فِي: نَفْيٍ، أَوْ قَذْفٍ، أَوْ تَعْرِضٍ يُرَى أَنَّ قَائِلَهُ أَرَادَ بِهِ نَفِيًا أَوْ قَذْفًا  | ٢٤٥٩        | ٥٥٧    |
| مسألة: من قال لرجلٍ: "إِنِّي أَرَاكَ زَانِيًا"، فَقَالَ لَهُ الْآخَرُ: "أَنْتَ أَزْنَى مِنِّي"، - وَهُمَا عَفِيفَانِ -، فَيُحَدُّانِ جَمِيعًا                     | ٢٤٦٠        | ٥٥٩    |
| مسألة: من ابْتَهَرَ بامرأةٍ فِي شِعْرِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ قَلْتُهُ، لَيْسَ لَهُ عِنْدِي أَصْلٌ"، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ                            | ٢٤٦١        | ٥٦٠    |
| مسألة: من قَذَفَ نَصْرَانِيَّةً وَلَهَا زَوْجٌ مُسْلِمٌ وَبَنُونَ مُسْلِمُونَ، فَيُعَزَّرُ وَلَا يُحَدُّ  | ٢٤٦٢        | ٥٦٠    |
| مسألة: من قال لرجلٍ: "يا ابن الزَّانية"، وَقَدْ مَاتَتْ أُمُّهُ فِي الشَّرْكِ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ   | ٢٤٦٣        | ٥٦١    |
| مسألة: من نَفَى نَصْرَانِيًّا مِنْ أَبِيهِ، وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ، فَقَالَ ابْنُهُ: "قَطَعَ نَسَبِي"، فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ                                     | ٢٤٦٤        | ٥٦١    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٦١    | ٢٤٦٥        | مسألة: إذا افترى على عبدٍ أو قُتِلَ، فأقام البيّنة أنّه قد كان عتق قبل ذلك، فهو بمنزلة الحرّ، وإذا افترى هو كذلك                  |
| ٥٦٢    | ٢٤٦٦        | مسألة: من أوصى بعقب عبدٍ له، وله مالٌ مأمونٌ من دورٍ وأرضٍ، فلم يُقَوِّم في الثلث حتّى قذفه رجلٌ، فلا حدّ عليه حتّى يقام في الثلث |
| ٥٦٣    | ٢٤٦٧        | مسألة: حكم العبد يُقَدَف أو يجرح، فيحكم له، ثم يجيء بالبيّنة أنّه قد عتق قبل ذلك  |
| ٥٦٤    | ٢٤٦٨        | مسألة: حد العبد والأمة في القذف أربعون  |
| ٥٦٤    | ٢٤٦٩        | مسألة: إذا قَذَف العبدُ، ثم حُبِسَ في السّجن وأُعتِقَ قبل يُقام ذلك عليه، فإنّ حدّه حدُّ عبدٍ                                     |
| ٥٦٥    | ٢٤٧٠        | مسألة: إذا العبد لامرأته: "يا زانية"، وقال: "لم أرها تزني، وإنّما قتلته على غضبٍ"، وهي أمةٌ - فلا حدّ عليه                        |
| ٥٦٥    | ٢٤٧١        | مسألة: من هلك وترك أمّ ولدٍ له حاملاً - بيناً حملها -، فقدفها رجلٌ قبل أن تضع، فإنّه يُحدُّ ولا يُنتظر بها أن تضع                 |
| ٥٦٦    | ٢٤٧٢        | مسألة: إذا لاعن العبدُ الحرّة، ثمّ أكذب نفسه، لحق به الولد، وحدّ أربعين، وإن كانت أمةً، لحق به الولد، ولم يكن عليه حدّ            |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: من قذف شخصاً أو نفرأ في مجلس أو مجالس متعددة قبل أن يقام عليه الحد، فإنه يحد حداً واحداً  | ٢٤٧٣        | ٥٦٦    |
| مسألة: من قذف قوماً، فقام به بعضهم فحدّ، ثمّ أراد بعض من لم يقيم أن يحدّه ثانية، فليس ذلك له     | ٢٤٧٤        | ٥٦٧    |
| مسألة: من سرق، أو زنا، أو شرب خمرأ، قبل أن يُقام عليه الحدّ - مراراً -، لم يُحدّ إلا حداً واحداً | ٢٤٧٥        | ٥٦٨    |
| مسألة: من قذف رجلاً، فبلغ به الإمام، ثمّ أراد أن يعفو عنه، لم يجز عفوّه إلا أن يكون أراد سترأ    | ٢٤٧٦        | ٥٧٠    |
| مسألة: من قذف أبواه وقد ماتا، لم يجز عفوّه   | ٢٤٧٧        | ٥٧١    |
| مسألة: من قذف رجلاً، فأراد أن يكتب عليه بحدّه كتاباً: "متى شاء أن يقوم به قام"، فذلك جائز        | ٢٤٧٨        | ٥٧٢    |
| مسألة: عفا عن حدّ وقع على إنسان، ثمّ أراد أخذه به بعد، لم يكن ذلك له                             | ٢٤٧٩        | ٥٧٣    |
| مسألة: من قال لرجلٍ: "حدّي عندك، متى أردتُه أخذتُه"، فذلك له                                     | ٢٤٨٠        | ٥٧٣    |
| مسألة: إذا قذف الرّجلُ ابنه أو أباه، فأراد العفو عنه بعد بلوغ الإمام، فذلك جائز                  | ٢٤٨١        | ٥٧٣    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٧٣    | ٢٤٨١        | مسألة: يجوز للمقذوف العفو عن حد القذف ما لم يبلغ الإمام  |
| ٥٧٤    | ٢٤٨٢        | مسألة: من ومن قذف رجلاً قد كان عهداً أمه أمه، فقال له: "أخزأك الله وأخزى زانية ولدتك"، وقد أعتقت أمه، فعليه الحد |
| ٥٧٤    | ٢٤٨٣        | مسألة: من قذف رجلاً فعفا عنه، ثم قام رجل من الناس فأقام عليه البيّنة: فإنه لا يُحد                               |
| ٥٧٥    | ٢٤٨٤        | مسألة: من اجتمعت عليه حُدودُ فيها قتلٌ، فالقتل يأتي على ذلك كله، إلا الفرية                                      |
| ٥٧٦    | ٢٤٨٥        | مسألة: من قذف رجلاً وزناً، حدّ ثم رجم، وإن قذف وشرب خمرًا، حدّ حدًا واحدًا                                       |
| ٥٧٦    | ٢٤٨٦        | مسألة: الحدود في أرض العدو، والقصاص بين المسلمين، كهيئته في أرض الإسلام  |
| ٥٧٦    | ٢٤٨٦        | مسألة: إن أخر الإمام الحدود في أرض العدو حتى يقدم أرض الإسلام، أقامه عليه فيها                                   |
| ٥٧٧    | ٢٤٨٧        | باب ما جاء في حدود الخمر وغيره   |
| ٥٧٧    | ٢٤٨٧        | مسألة: إذا شهد شاهدان على رجل بشرب الخمر، واختلفا في وقت وقوعها  |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٥٧٨    | ٢٤٨٨ -<br>٢٤٨٩ | مسألة: الشهادة على ربح الخمر   |
| ٥٧٩    | ٢٤٩٠           | مسألة: إذا شهد شاهدان على القذف مع اختلاف في وقت القذف، وجب الحد                                       |
| ٥٨٠    | ٢٤٩١           | مسألة: من شرب مسكراً، فعليه الحدُّ، سكر أو لم يسكر   |
| ٥٨١    | ٢٤٩٢           | مسألة: أقرَّ على نفسه بشرب الخمر، حدَّ، وإن نزع عن ذلك فقال: "إنما قلته لوجه كذا وكذا"، فليس عليه حدُّ |
| ٥٨٢    | ٢٤٩٢           | مسألة: يُضرب شارب الخمر كلّما أتى به   |
| ٥٨٢    | ٢٤٩٣           | مسألة: من شرب خمرأً، وجب عليه الحدُّ في أوَّل جرعة يتجرَّعها   |
| ٥٨٣    | ٢٤٩٣           | مسألة: من شرب كأس خمر، شرب بعد ذلك أكواساً كثيرةً، فليس عليه إلَّا حدٌّ واحدٌ                          |
| ٥٨٣    | ٢٤٩٣           | مسألة: من شرب الخمر مراراً قبل أن يحدَّ، فليس عليه إلَّا حدٌّ واحدٌ                                    |
| ٥٨٣    | ٢٩٩٤           | مسألة: من وجَدَ مفطراً في شهر رمضان بشرب الخمر، فعليه نكالٌ مع الحدِّ                                  |
| ٥٨٣    | ٢٤٩٥           | مسألة: من وجَدَ مع قوم يشربون ولم يشرب، وليست به رائحةٌ فإنَّه يعاقب                                   |

| المسألة   | رقم المسألة | الصفحة |
|---|-------------|--------|
| مسألة: لا بأس بالنَّيِّدِ الحُلُو، وما أسكر كثيره فقليله حرامٌ                    | ٢٤٩٦        | ٥٨٤    |
| مسألة: حكم من وُجد به رائحةٌ، فشهد دَوَا عدلٍ أَنَّهُ مُسَكَّرٌ                   | ٢٤٩٧        | ٥٨٥    |
| مسألة: لا تُحَرِّقُ البيتَ الَّذِي يوجد فيها الخمر                                | ٢٤٩٨        | ٥٨٦    |
| مسألة: من أدمن الخمر، جُلِدَ كُلَّمَا أَتَى به                                    | ٢٤٩٩        | ٥٨٦    |
| مسألة: الجلد في الحدود: الإيجاع   | ٢٥٠٠        | ٥٨٨    |
| مسألة: ينزع عن المرأة من الثَّياب ما يقيها الضَّرْبَ، ويُتْرَكُ عليها ما يوارِيها | ٢٥٠٠        | ٥٨٨    |
| مسألة: يُجَرَّدُ الرَّجُلُ، ولا تُجَرَّدُ المرأةُ                                 | ٢٥٠١        | ٥٨٩    |
| مسألة: يجلد الرجل والمرأة وهما قاعدان   | ٢٥٠١        | ٥٨٩    |
| مسألة: لا تُجلد الأعضاء كُلُّها   | ٢٥٠٢        | ٥٨٩    |
| مسألة: جلد الزَّنا والفرية والشَّرَابِ سواءٌ                                      | ٢٥٠٣        | ٥٩٠    |
| مسألة: لا يحلق شارب الخمر، ولا بأس أن يُطاف به إذا كان فاسقًا مدمنًا سفيهاً       | ٢٥٠٣        | ٥٩٠    |
| مسألة: من سَبَّ عُمَّهُ أو خَالَهُ، فلا أرى عليه شيئاً                            | ٢٥٠٤        | ٥٩٠    |
| مسألة: حكم من كان بينه وبين رجل منازعةٌ، فقال له: "لَا جُلْدَ لَكَ حَدِّينِ"      | ٢٥٠٥        | ٥٩١    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٩١    | ٢٥٠٦        | مسألة: إذا قال عربيُّ لقرشيٍّ، - وكلاهما قد صحب أبوه رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ -، فقال كُلُّ واحدٍ منهما لصاحبه: "أنا خيرٌ منك، وأقرب برسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ منك"، فلا حد في هذا |
| ٥٩٢    | ٢٥٠٧        | مسألة: لا بأس أن يُضْرَبَ في المسجد الضَّرْبُ الخَفِيفُ، الخَمْسَةُ الأسواط أو نحوها، فَأَمَّا الضَّرْبُ المَوْجِعُ والحُدُودُ، فلا تُضْرَبُ في المسجد   |
| ٥٩٢    | ٢٥٠٨        | مسألة: من قال لرجلٍ: "يا حمارُ، يا فاسقُ، يا شاربِ خمرٍ"، فلا حدَّ عليه، ويعاقب  |
| ٥٩٣    | ٢٥٠٩        | مسألة: من سمع رجلاً يَقْذِفُ رجلاً، فلا يكتُم المذْكَوفَ وليعلمه   |
| ٥٩٤    | ٢٥١٠        | مسألة: من ادَّعى على رجلٍ أَنَّهُ قَذَفَهُ، فليس له أن يَسْتَحْلِفَهُ  |
| ٥٩٤    | ٢٥١٠        | مسألة: الحكم بالشاهد واليمين في القذف  |
| ٥٩٥    | ٢٥١١        | مسألة: من قذف رجلاً قد زنا وأقيم عليه الحد، فلا حد عليه  |
| ٥٩٥    | ٢٥١٢        | من قال للإمام: "إنِّي سمعت فلاناً يَقْذِفُ فلاناً"، فليس على الإمام أن يُعْلِمَ فلاناً   |
| ٥٩٥    | ٢٥١٣        | مسألة: من قذف رجلاً عند الإمام، فعلى الإمام أن يأخذ له بحدِّه  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٩٦    | ٢٥١٤        | مسألة: من رَفَعَ إلى الوالي شهادته: "أَنَّهُ رأى فلانًا يشرب الخمر"، أو: "يَسْرِقُ"، وهو وَحْدَهُ، فَرَدَّ الوالي شهادته، فلا عقوبة عليه |
| ٥٩٦    | ٢٥١٥        | مسألة: النَّاسُ في أنسابهم ومواضعهم، على ما حازوا عليه وعُرفوا، فمن ادَّعى فيه وعليه غير ذلك، فعليه البيّنة                              |
| ٥٩٧    | ٢٥١٦        | مسألة: من قال لرجلٍ: "يا ابن أُمِّ"، فقال: "ابن أُمَّكَ الشَّيْطَانُ"، فلا حدّ فيه   |
| ٥٩٧    | ٢٥١٧        | مسألة: يَحْبِسُ الوالي القاذفَ إذا خاف أن يهربَ  |
| ٥٩٧    | ٢٥١٨        | مسألة: لا يلح الوالي على أحدِ الرَّجُلَيْنِ: أن يدع خصومتَهُ، أو يُصالحَ   |
| ٥٩٨    | ٢٥١٩        | مسألة: إقامة الحد على الحامل   |
| ٥٩٩    | ٢٥٢٠        | مسألة: حكم من تزوّج الخامسة  |
| ٥٩٩    | ٢٥٢١        | مسألة: من ولدت لستّة أشهرٍ، أو بعدها بيومٍ، ألْحِقَ الولدُ بالزَّوْجِ  |
| ٦٠٠    | ٢٥٢٢        | مسألة: من وُجِدَ مع امرأةٍ في لحافٍ، بات معها حتّى أصبحَ، فيضرب نكالا على قَدْرِ ما يرى الإمام   |
| ٦٠٢    | ٢٥٢٣        | مسألة: من أتى بهيمةً عُوقِبَ   |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٠٢    | ٢٥٢٤        | مسألة: حكم من كان بينه وبين آخر منازعةً، فقال له: "يا مُراء،<br>يا خائن"                                       |
| ٦٠٣    | ٢٥٢٥        | مسألة: إذا أتى العجمُ الحدودَ، لم يُعَذِّروا، وأقيم عليهم  |
| ٦٠٤    | ٢٥٢٦        | مسألة: من أتى برجلٍ إلى الإمام، فزعم أنَّه سرقَ متاعه، فهل<br>عليه نكال  |
| ٦٠٤    | ٢٥٢٧        | مسألة: من قال لرجلٍ: "إِنَّ أَمَّكَ لَتُحِبُّ الظُّلْمَ"، فلا حدَّ عليه  |
| ٦٠٤    | ٢٥٢٨        | مسألة: إذا قال مولىٌ لعربيٍّ: "أنا خيرٌ منك"، وأقرب برسول<br>الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ مِنْكَ"، فهل فيه عقوبة |
| ٦٠٥    | ٢٥٢٩        | مسألة: من افتري على مَنبُوذٍ، فإنه يعزَّر بأذائه إِيَّاه   |
| ٦٠٦    | ٢٥٣٠        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "إِنَّكَ لَشَحِيحٌ بَخِيلٌ"   |
| ٦٠٦    | ٢٥٣١        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "كَذَبْتَ وَأَثِمْتَ"   |
| ٦٠٧    | ٢٥٣٢        | مسألة: لا يعذب اللصوص بالوَهق والخنافس   |
| ٦٠٧    | ٢٥٣٢        | مسألة: يضرب اللص على ظهره، فإن لم يجد في ظهره<br>مضرباً فإنه يبطح ويضرب على إِيَّاه                            |
| ٦٠٨    | ٢٥٣٣        | مسألة: حكم من أخذَ بِلِيلٍ ومعه سيفٌ   |
| ٦٠٨    | ٢٥٣٤        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "أُخْرِجْتَ مِنَ الْيَمَنِ وَحِيداً<br>طريداً"  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٠٨    | ٢٥٣٥        | مسألة: من أخذ قومًا في تهمة فلا يخلو ببعضهم، فيقول: "أخبرني ولك الأمان"             |
| ٦٠٩    | ٢٥٣٦        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "يا كلبُ"  |
| ٦٠٩    | ٢٥٣٧        | مسألة: حكم من قال لرجلٍ: "لا أب لك"   |
| ٦١٠    | ٢٥٣٨        | مسألة: من أصاب ذاتَ محرّمٍ، فعليه الحدُّ  |
| ٥      | ٢٥٣٩        | باب ما جاء في القطع   |
| ٥      | ٢٥٣٩        | مسألة: شروط القطع في السرقة   |
| ٦      | ٢٥٣٩        | مسألة: مقدار المال المسروق الذي فيه قطع   |
| ٧      | ٢٥٤٠        | مسألة: تراعى قيمة المسروق يوم فعل السارق  |
| ٧      | ٢٥٤١        | مسألة: إقامة الحد على القوم يشتركون في السرقة                                       |
| ٨      | ٢٥٤٢        | مسألة: حكم من سرق فأختلِفَ في قيمة سرقة   |
| ٩      | ٢٥٤٣        | مسألة: يُقَطَّعُ في ثلاثة دراهم، رُخِصَت الدِّراهم أو عَكَتْ                        |
| ١٠     | ٢٥٤٤        | مسألة: من سرق مراراً قبل يقام عليه الحدُّ، ثم أقيم عليه، فليس عليه إلَّا حدٌّ واحدٌ |
| ١١     | ٢٥٤٥        | مسألة: حكم من أقر لرجلٍ سَمَاهُ بسرقةٍ، ثم رجع                                      |
| ١١     | ٢٥٤٦        | مسألة: حكم من امتحن في سرقةٍ فأخرجها  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ١٢     | ٢٥٤٧        | مسألة: حكم من أتهم بسرقة، فسئل: "أَسْرَقْتَ؟"، قال: "نعم، وقد ذهب، وليس معي منه إلا هذه الدراهم" |
| ١٢     | ٢٥٤٨        | مسألة: من أتى تائباً وأقرَّ على نفسه بالسَّرقَة، فيَحْدُثُ                                       |
| ١٣     | ٢٥٤٩        | مسألة: من سرق متاعاً، فإن صاحبه يأخذه متى وجده بعينه، وكيف إن وجده مباعاً                        |
| ١٣     | ٢٥٤٩        | مسألة: حكم من سرق متاعاً فاستهلكه، هل تؤخذ منه قيمته مع الحد                                     |
| ١٦     | ٢٥٥٠        | مسألة: من سرق حيواناً فهلك بعد يومٍ أو يومين، هل يضمّنه مع الحد؟                                 |
| ١٦     | ٢٥٥١        | مسألة: من دخل منزلاً يسرق، فأفسد متاعاً قبل يخرج، فعليه غرم ما أفسد                              |
| ١٧     | ٢٥٥٢        | مسألة: من سرق ما لا قطع فيه، أو انتهب مال أحد، فإنه يغرم قيمته                                   |
| ١٧     | ٢٥٥٣        | مسألة: حكم من دخل بيتاً فسرَق منه وترك بابه مفتوحاً، فهلك منه بعض ما فيه                         |
| ١٨     | ٢٥٥٤        | مسألة: حكم من سرق دابةً فماتت أو نقصت  |
| ١٨     | ٢٥٥٥        | مسألة: من سرق دابة شخص، فوجدها بعد مدة ولم تتغير، فهل يلزمه غرم                                  |

| الصفحة    | رقم المسألة   | المسألة   |
|-----------|---------------|---|
| ١٩        | ٢٥٥٦          | مسألة: من سَرَقَ وهو موسرٌ، ثمَّ أقيم عليه وهو معسرٌ، فلا عُزْمَ عليه   |
| ١٩        | ٢٥٥٦          | مسألة: من سرق وهو معسرٌ، ثمَّ أيسرَ، فلا عُزْمَ عليه  |
| ٢٠-<br>٢١ | ٢٥٥٧-<br>٢٥٥٩ | مسألة: اشتراط سرقة الدواب من من حرز مثلها في القطع  |
| ٢١        | ٢٥٦٠          | مسألة: حرز الحمام   |
| ٢٢        | ٢٥٦١          | مسألة: القبر حرزٌ للميت ولكفنه  |
| ٢٣        | ٢٥٦٢          | مسألة: سرقة الزوج من متاع زوجته والعكس  |
| ٢٣        | ٢٥٦٣          | مسألة: حكم من سَرَقَ متاعاً، فأخذ في البيت قبل أن يخرج  |
| ٢٤        | ٢٥٦٤          | مسألة: الدار المشتركة ليست بحرز   |
| ٢٤        | ٢٥٦٥          | مسألة: إذا اشترك رجلان في السرقة أحدهما في الداخل والآخر في الخارج  |
| ٢٥        | ٢٥٦٦          | مسألة: حكم من سَرَقَ دُهْنًا فادَّهَنَ به ثمَّ خرج  |
| ٢٦        | ٢٥٦٧          | مسألة: حكم من دخل بيتاً فسرَقَ طعاماً يجب في مثله القطع، فأكله قبل أن يخرج به                                 |
| ٢٦        | ٢٥٦٨          | مسألة: حكم من ذبح شاةً وخرج بها مذبوحةً، وهي لا تسوى مذبوحةً رُبْعَ دينارٍ، وهي تسوى حَيَّةً ما يجب فيه القطع |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٢٧     | ٢٥٦٩           | مسألة: حكم من سرق من الثياب التي تُغسل على البحر وتُجفف ويشغل أهلها عن حراستها   |
| ٢٧     | ٢٥٧٠           | مسألة: حكم الدار المشتركة وهي طريق، لرجل فيها شاة، ولاخر شاتان، فأغلق الباب بالليل، فتسور رجل من الجدار فسرقت شاة منها |
| ٢٨     | ٢٥٧١ -<br>٢٥٧٢ | مسألة: لا قطع على من سرق من دار حتى يخرج منها  |
| ٢٩     | ٢٥٧٣ -<br>٢٥٧٤ | مسألة: سرقة ما يكون تحت النائم   |
| ٣٠     | ٢٥٧٥           | مسألة: سرقة القوم المشتركين في المنزل بعضهم من بعض   |
| ٣١     | ٢٥٧٦           | مسألة: حكم من أدخل بعض أهل الصناعات في منزله بعمل له عملاً، فسرق   |
| ٣١     | ٢٥٧٧           | مسألة: من دخل على قوم على وجه الائتمان له، فسرق، فلا قطع عليه  |
| ٣٢     | ٢٥٧٨           | مسألة: في الشخصين يشتركان في الحرز، فيسرق أحدهما من الآخر  |
| ٣٢     | ٢٥٧٩           | مسألة: إذا دخل قوم منزلاً لصنيع، فسرق بعضهم منه شيئاً، فلا قطع عليه  |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٣٣     | ٢٥٨٠           | مسألة: من أَدْخَلَ رَجُلَيْنِ حَانُوتَهُ، فَعَرَضَ عَلَيْهِمَا بَزًّا، فَسَرَقَ أَحَدُهُمَا مِنْهُ ثَوْبًا، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ                              |
| ٣٣     | ٢٥٨١           | مسألة: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ فِي الْمَحْرَصِ، فَعَلَّقُوا أَسْيَافَهُمْ، ثُمَّ قَامَ بَعْضُهُمْ لِيَتَوَضَّأَ، فَسَرَقَ سَيْفَهُ، فَلَا قَطَعَ عَلَى سَارِقِهِ |
| ٣٤     | ٢٥٨٢           | مسألة: من أَدْخَلَ رَجُلًا مَنْزِلَهُ، فَعَمِدَ إِلَى تَابُوتِ فِي الْبَيْتِ فَأَخَذَ مَا فِيهِ، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ   |
| ٣٥     | ٢٥٨٣           | مسألة: من أَغْلَقَ حَانُوتَهُ وَدَفَعَ مِفْتَاحَهُ إِلَى أَجِيرٍ لَهُ، فَخَالَفَهُ إِلَيْهِ فَسَرَقَ مِنْهُ، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ                             |
| ٣٥     | ٢٥٨٤           | مسألة: لَا قَطَعَ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ حُلِيِّ الْكَعْبَةِ   |
| ٣٦     | ٢٥٨٥           | مسألة: إِنْ دَخَلَتْ امْرَأَةٌ عَلَى بَزَّازٍ تَبْتَاعُ مِنْهُ ثَوْبًا، فَخَرَجَ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا، فَسَرَقَتْ ثَوْبًا، فَلَا قَطَعَ عَلَيْهَا               |
| ٣٦     | ٢٥٨٦           | مسألة: حَكَمَ مَنْ أَدْخَلَ رَجُلًا مَنْزِلَهُ، فَسَرَقَ مَا فِي كُمِّهِ   |
| ٣٦     | ٢٥٨٧           | مسألة: حَكَمَ اعْتِرَافَ مَنْ الْعَبْدُ بِأَمْرِ يَقَعُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَالْعُقُوبَةُ بِجَسَدِهِ، أَوْ الْغَرَمَ عَلَى سَيِّدِهِ                            |
| ٣٧     | ٢٥٨٨           | مسألة: إِذَا دُخِلَ عَلَى عَمِيدٍ وَعِنْدَهُمْ شَاتَانِ مَذْبُوحَتَانِ لِبَعْضِ جِيرَانِهِمْ، فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَأَقْرَأَتْهُمَا وَجَحَدَ الثَّلَاثُ    |
| ٣٨     | ٢٥٨٩ —<br>٢٥٩٠ | مسألة: سرقة العبد من متاع سيده   |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: سرقة المكاتب من مال سيده  | ٢٥٩١        | ٣٩     |
| مسألة: سرقة العبد من مال ابن سيده  | ٢٥٩٢        | ٣٩     |
| مسألة: حكم من سرق ولداً صغيراً أو أعجمياً  | ٢٥٩٣        | ٤٠     |
| مسألة: حكم من قطع نفقة من كُفّر رجل، أو حلّها نائماً<br>ومستيقظاً                          | ٢٥٩٤        | ٤٣     |
| مسألة: حكم من ومن سرق خَلْخَالَ صَبِيٍّ أو قُرْطَةً  | ٢٥٩٥        | ٤٣     |
| مسألة: حكم من سرق من أمتعة الناس التي تكون موضوعةً<br>بالأسواق مُحَرَّزَةً قد أحرزها أهلها | ٢٥٩٦        | ٤٤     |
| مسألة: المسافرون ينزلون بفلاة من الأرض وينبخون بعض<br>إبلهم فيسرق بعضها                    | ٢٥٩٧        | ٤٥     |
| مسألة: حكم من سرق من المغانم والأهراء وبيت مال<br>المسلمين                                 | ٢٥٩٨        | ٤٦     |
| مسألة: حكم من دخل بيتاً فسرَق دُهنًا فَادَّهَنَ به، ثمَّ خرج                               | ٢٥٩٩        | ٤٨     |
| مسألة: لا قطع في كَثْرٍ  | ٢٦٠٠        | ٤٨     |
| مسألة: لا قطع في النَّخْلة الصغيرة، ولا الكبيرة  | ٢٦٠١        | ٤٩     |
| مسألة: من سرق نخلةً من حائط رجل، أو نخلةً قد احتلبت<br>وبقي أصلها، فلا قطع عليه            | ٢٦٠٢        | ٥٠     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٠     | ٢٦٠٣        | مسألة: من استعار عاريةً، أو كان عليه دينٌ، فجحده، فلا قَطَعَ عليه   |
| ٥١     | ٢٦٠٤        | مسألة: حكم من وجد معهم سرقة، وهم متهمون   |
| ٥٢     | ٢٦٠٥        | مسألة: لا يُقَطَّعُ الغلامُ حَتَّى يَحْتَلِمَ، ولا الجاريةُ حَتَّى تَحِيضَ  |
| ٥٣     | ٢٦٠٦        | مسألة: إذا أُمِرَ بقطع السَّارِقِ، فَقُطِعَ يساره خطأ بدل يمينه، فلا تُقَطَّعُ يمينه بعد يساره                    |
| ٥٣     | ٢٦٠٧        | مسألة: ترتيب الأعضاء التي تقطع حال تكرر السرقة  |
| ٥٥     | ٢٦٠٨        | مسألة: من سَرَقَ وَيَدُهُ اليمْنَى شَلَّاءُ، فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ   |
| ٥٦     | ٢٦٠٩        | مسألة: حكم من سرق فوجب عليه القطع، فَعَدَا عليه رجلٌ فقطع يده اليمْنَى التي قد وجب عليه فيها القطع                |
| ٥٦     | ٢٦١٠        | مسألة: يُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ، وَيُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ |
| ٥٧     | ٢٦١١        | مسألة: من سرق خمراً من نصرانيٍّ أو معاهدٍ، فلا قَطَعَ عليه، وعليه عُرْمُهُ  |
| ٥٧     | ٢٦١٢        | مسألة: تُقَطَّعُ يَدُ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ   |
| ٥٨     | ٢٦١٣        | مسألة: إذا امتنع السَّارِقُ وَقَاتَلَهُمْ حَتَّى تُصَابَ نَفْسُهُ، فَهِيَ هَذَرٌ                                  |
| ٥٩     | ٢٦١٤        | مسألة: من سرق من بيت بابه مفتوح، فعليه القطع  |
| ٥٩     | ٢٦١٥        | مسألة: من سرق طيراً قَطَعَ  |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٩     | ٢٦١٦        | مسألة: إذا سرق نصراني ثم أسلم، فُطِعَ   |
| ٦٠     | ٢٦١٧        | مسألة: حكم من أخذ بالليل أو بالسحر ومعه متاع، فيقول: "لم أسرق، ولكن فلان أرسلني"، هل يصدق؟            |
| ٦١     | ٢٦١٨        | مسألة: إذا اشترك اثنان في السرقة، أحدهما في أسفل البيت والآخر في أعلى البيت، يجر المسروق بالحبل لأعلى |
| ٦١     | ٢٦١٩        | مسألة: من سرق من ثياب الصباغين التي على الجبال فلا قطع عليه   |
| ٦١     | ٢٦٢٠        | مسألة: من سرق من فناء حانوت محظر يجعل فيه المتاع ويبيت فيه، فعليه القطع                               |
| ٦٢     | ٢٦٢١        | مسألة: حكم من سرق نعل سيف، أو الحلق التي تكون في الحوانيت، أو قطع أطراف الحمائل                       |
| ٦٣     | ٢٦٢٢        | مسألة: من اختل بعيراً من قطار، فُطِعَ   |
| ٦٣     | ٢٦٢٣        | مسألة: حكم من أخذ متاع رجل من بيته ثم أخذ، فقال: "أرسلني صاحبه"، وصاحبه بالشام، والسارق بالمدينة      |
| ٦٤     | ٢٦٢٤        | مسألة: حكم من سرق من مطامير يحرز فيها المتاع، وسواء كانت بفلاة من الأرض أو بحضرة منزله                |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٥     | ٢٦٢٥        | مسألة: حكم اشترك ثلاثة في سرقة، احدهم في أسفل البيت، وآخر على ظهر البيت، وثالث في الطريق، فيناول الذي في البيت الذي على ظهر البيت، ويناول الذي على ظهر البيت الذي في الطريق |
| ٦٥     | ٢٦٢٦        | مسألة: من احتلّ بغير أَمِنْ عَقَالِهِ، أو قطع سراراً، أو فتح باباً فأخرج متاعاً، فعليه القطعُ   |
| ٦٦     | ٢٦٢٧        | مسألة: من لَقِيَ رجلاً في السَّحَرِ، فغصبه ثوبه، فَلَا قَطْعَ عليه إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحَارِباً   |
| ٦٦     | ٢٦٢٨        | مسألة: من أتى بحديدة أو بحجرٍ إلى كُفٍّ رجلٍ، فضرَبَهُ بذلك وأخذه، فعليه القطعُ   |
| ٦٧     | ٢٦٢٩        | مسألة: من قَرَطَ من السَّيْفِ - وصاحبه متقلده - ما فيه القطعُ، قُطِعَ   |
| ٦٧     | ٢٦٣٠        | مسألة: حكم من دخل بيتاً، فأخذ ثوباً فشَقَّهُ في البيت ثمَّ خرج به   |
| ٦٧     | ٢٦٣١        | مسألة: حكم من سرقَ ثوباً لا يجب في مثله القطع، وفيه مال مَصْرُورٌ يجب فيه القطعُ، فيقول: "لم أعلم بما فيه"  |
| ٦٨     | ٢٦٣٢        | مسألة: إذا لَمْ يَشْهَدْ عَلَى السَّارِقِ إِلَّا شَاهِدٌ وَاحِدٌ، لَمْ يُقَطَّعْ وَعُوقِبَ  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٩     | ٢٦٣٣        | مسألة: من سَرَقَ سَرِقَةً فرمى بها من حرزها إلى خارجٍ، ثمَّ أُخِذَ في البيت قبل أن يَخْرُجَ، فعليه القطعُ |
| ٦٩     | ٢٦٣٤        | مسألة: الرفاق في السفر يسرق بعضهم من بعض  |
| ٦٩     | ٢٦٣٥        | مسألة: من سرق ما لا قطع فيه، ثمَّ سرق ما لا قطع فيه، وفيهما جميعاً ما يجب فيه القطعُ، فلا قطعُ عليه       |
| ٧٠     | ٢٦٣٦        | مسألة: لا قطع في الغُلُولِ، وعلى صاحبه العقوبة  |
| ٧٠     | ٢٦٣٧        | مسألة: حكم من وُجِدَ معه متاعٌ، فُسِّلَ، فأخبر: "أَنَّهُ أَخَذَهُ وهو يظُنُّ أَنَّهُ لا يعرف السَّرِقَةَ" |
| ٧٠     | ٢٦٣٨        | مسألة: حكم اشتراك ثلاثة في سرقة، أخذوا متاعاً فحملوه على واحدٍ منهم فخرج به يَحْمِلُهُ                    |
| ٧١     | ٢٦٣٩        | مسألة: حكم سرقة الخلخال الذي يَكُنْ في رجل الصبي  |
| ٧٢     | ٢٦٤٠        | مسألة: من سَرَقَ من مَحْمَلٍ ثوباً على وجهِ السَّرِقَةِ، فعليه القطعُ                                     |
| ٧٢     | ٢٦٤١        | مسألة: حكم النفر يدخلون منزلاً على أن يسرقوا، فأخذ كلُّ واحدٍ منهم شيئاً بيده وخرَجَ به، وهم لا يشتركون   |
| ٧٣     | ٢٦٤٢        | مسألة: ليس على من سرق خمرأً ولا خنزيراً قطعُ، ولكن عليه الغُرْمُ مع العقوبة المَوْجِعة                    |
| ٧٣     | ٢٦٤٣        | مسألة: من سرق من قمحِ الفطرة وعليه حارسٌ، فعليه القطعُ  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٧٤     | ٢٦٤٤        | مسألة: حكم من سرق من رجل سرقةً فعفا عنه، ثم رفعه قومٌ آخرون إلى السُّلطان                           |
| ٧٤     | ٢٦٤٥        | مسألة: حكم الرجلين يسرقان منزلاً، فكان أحدهما داخلاً والآخر خارجاً، والداخلُ يُخْرِجُ إليه وهو ينقل |
| ٧٥     | ٢٦٤٦        | مسألة: لا يُشْفَعُ للَسَّارِقِ إذا صار في يدي الإمام أو الحرس                                       |
| ٧٥     | ٢٦٤٦        | مسألة: حكم الشفاعة للَسَّارِقِ قبل أن يصير في يدي الإمام والحرس                                     |
| ٧٦     | ٢٦٤٧        | مسألة: من حَلَّ دَابَّةً من باب المسجد، فلا قطع عليه  |
| ٧٦     | ٢٦٤٨        | مسألة: من سرق من متاعِ الحَمَّام - مِمَّنْ لم يدْخُلْهُ -، فعليه القطعُ                             |
| ٧٦     | ٢٦٤٩        | مسألة: من سرق قمحاً، فجعل ينقل قليلاً قليلاً، في كلِّ نقلَةٍ ما لا يجبُ فيه القطع، فعليه القطعُ     |
| ٧٧     | ٢٦٥٠        | مسألة: حكم من احتال في أخذ الدابة من الصبي حتى أخذها  |
| ٧٨     | ٢٦٥١        | مسألة: من سرق من المَحْمَلِ وصاحبُهُ فِيهِ أو ليس فيه، ففيه القطع                                   |
| ٧٨     | ٢٦٥٢        | مسألة: حكم السرقة من الإبل التي تسير، سواء كانت مقطورة أو غير مقطورة                                |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: مسألة: إذا كانت الدَّوَابُّ عليها الزَّوَامِلُ، فوقف لها سارقٌ على الطريق فأخذ منها دَابَّةً فتنحَّى بها، فإنه يقطع | ٢٦٥٣        | ٧٩     |
| مسألة: من أشار إلى شاةٍ بعلفٍ حتَّى تخرجَ فسرقتها، فلا قطع عليه  | ٢٦٥٤        | ٧٩     |
| مسألة: حكم السرقة من الزرع الذي يحصد ويوضع في الغائط   | ٢٦٥٥        | ٨٠     |
| مسألة: حكم من يسرق من الإمام، هل للإمام أن يعفو عنه؟   | ٢٦٥٦        | ٨١     |
| مسألة: كتاب أمهات الأولاد  | ٢٦٥٧ -      | ٨٣ -   |
|  | ٢٦٧٧        | ١٠٢    |
| كتاب المدبر  | ٢٦٧٨ -      | ١٠٥ -  |
|  | ٢٧٣١        | ١٤٧    |
| كتاب المكاتب   | ٢٧٣٢ -      | ١٤٩ -  |
|  | ٢٨٥٧        | ٢٣٤    |
| كتاب العتق   | ٢٨٥٨ -      | ٢٣٥ -  |
|  | ٢٩٥٦        | ٣٠٢    |
| كتاب الولاء  | ٢٩٥٧ -      | ٣٠٣ -  |
|  | ٣١١٧        | ٤٠٦    |
| كتاب الفرائض   | ٣١١٨        | ٤٠٩    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٠٩    | ٣١١٨        | مسألة: الأخ للأب والأم، أولى بالميراث من الأخ للأب                                  |
| ٤٠٩    | ٣١١٩        | مسألة: الأخ للأب، أولى من ابن الأخ للأب والأم                                       |
| ٤١٠    | ٣١٢٠        | مسألة: ابن الأخ من قبل الأب والأم، أولى من ابن الأخ من قبل الأب                     |
| ٤١٠    | ٣١٢١        | مسألة: ابن الأخ من قبل الأب، أولى من ابن ابن الأخ من قبل الأب والأم                 |
| ٤١٠    | ٣١٢٢        | مسألة: ابن ابن الأخ للأب، أولى من العم - أخي الأب للأب والأم                        |
| ٤١١    | ٣١٢٣        | مسألة: العم - أخو الأب من قبل الأب والأم -، أولى من العم - أخي الأب من قبل الأب     |
| ٤١١    | ٣١٢٤        | مسألة: العم - أخو الأب من قبل الأب -، أولى من ابن العم - أخي الأب من قبل الأب والأم |
| ٤١٢    | ٣١٢٥        | مسألة: ابن العم - من قبل الأب والأم -، أولى من ابن العم من قبل الأب                 |
| ٤١٢    | ٣١٢٦        | مسألة: ابن العم - للأب -، أولى من عم الأب - أخي الأب من قبل الأب والأم              |
| ٤١٣    | ٣١٢٧        | مسألة: الجدُّ أبو الأب، أولى من ابن الأخ للأب والأم                                 |

| الصفحة | رقم المسألة    | المسألة  |
|--------|----------------|--|
| ٤١٣    | ٣١٢٨           | مسألة: ابن الأخ - مِنْ قَبْلِ الأب والأُمّ -، أولى من العمّ -<br>أخي الأب مِنْ قَبْلِ الأب والأُمّ   |
| ٤١٤    | ٣١٢٩           | مسألة: لا يرث: ابن الأخ للأُمّ، ولا الجدُّ مِنْ قَبْلِ الأُمّ، ولا<br>عمّ - أخو أبٍ للأُمّ -، ولا خالٌ، ولا جدّة - أمّ أبي الأُمّ -،<br>ولا بنت أخٍ، ولا عمّة، ولا خالة                |
| ٤١٦    | ٣١٣٠           | مسألة: ميراث الولد من والدهم ووالدتهم  |
| ٤١٧    | ٣١٣١           | مسألة: ولد الأبناء الذكور إذا لم يكن دُونهم ولدٌ، بمنزلة<br>الولد سواءً، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وأنثاهم كأنثاهم، يَرِثُونَ كما<br>يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كما يَحْجُبُونَ           |
| ٤١٨    | ٣١٣٢           | إذا اجتمع ولد الصُّلبِ وولد الابن للصُّلبِ، فكان في ولد<br>الصُّلبِ ذَكَرٌ، فلا فريضة لولد الابن معهم  |
| ٤١٨    | ٣١٣٣           | مسألة: إن لم يكن فيهم ذَكَرٌ وكانت ابنتان فأكثر ذلك، فَإِنَّهُ لَا<br>ميراث لبنات الابن، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ - هو مِنَ الْمُتَوَفَّى<br>- في قرابتهنَّ أو أبعد منهنَّ |
| ٤١٩    | ٣١٣٤           | مسألة: ميراث الرّجل من امرأته  |
| ٤١٩    | ٣١٣٥           | مسألة: ميراث المرأة من زوجها   |
| ٤٢٠    | ٣١٣٦ -<br>٣١٣٧ | مسألة: ميراث الأب من ابنه أو ابنته   |
| ٤٢١    | ٣١٣٨           | مسألة: ميراث الأم من ابنها وابنتها   |

| المسألة  | رقم المسألة | الصفحة |
|--|-------------|--------|
| مسألة: ميراث الأخوة للأم   | ٣١٣٩        | ٤٢٢    |
| مسألة: ميراث الأخوة للأب والأم   | ٣١٤٠ -      | ٤٢٣ -  |
|  | ٣١٤٢        | ٤٢٤    |
| مسألة: ميراث الإخوة للأب، كميراث الإخوة للأب والأم   | ٣١٤٣        | ٤٢٦    |
| مسألة: ميراث الأخوات للأب والأم، والأخوات للأب   | ٣١٤٤        | ٤٢٦    |
| مسألة: يُفَرِّضُ لِبَنِي الْأُمِّ مَعَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَمَعَ بَنِي الْأَبِ،<br>لِلْوَحْدِ السُّدُسُ، وَلِلْأَثْنَيْنِ فِصَاعِدًا ثَلَاثًا | ٣١٤٥        | ٤٢٧    |
| مسألة: ميراث الجد أبو الأب   | ٣١٤٦ -      | ٤٢٨ -  |
|  | ٣١٤٩        | ٤٣٤    |
| مسألة: ميراث الجدَّة - أمُّ الأمِّ   | ٣١٤٩ -      | ٣٤٣    |
|  | ٣١٥٠        |        |
| مسألة: إذا اجتمع الجدَّتان جميعاً، وليس معهما أمٌّ ولا أبٌّ  | ٣١٥١        | ٤٣٥    |
| باب السُّنَّةِ فِي الْمَوَارِيثِ   | ٣١٥٢        | ٤٣٧    |
| مسألة: لا يرث المسلم الكافر  | ٣١٥٢        | ٤٣٧    |
| مسألة: لا يرث العبدُ الحرَّ  | ٣١٥٢        | ٤٣٧    |
| مسألة: لا يتوارث أحدٌ من الأعاجم، إلَّا أحدٌ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ   | ٣١٥٢        | ٤٣٨    |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٤٣٩    | ٣١٥٣        | مسألة: حكم من قُتِلَ في حربٍ، أو سقط عليهم هدمٌ، أو غرقوا في نهرٍ، وهم قرابةٌ يتوارثون، فلم يُدَرَّ من مات منهم قبل صاحبه |
| ٤٤١    | ٣١٥٤        | مسألة: إذا سقط الجنين فاستهَلَ صارخاً، وَرِثَ   |
| ٤٤٢    | ٣١٥٥        | مسألة: ميراث المرتدِّ لجماعة المسلمين   |
| ٤٤٣    | ٣١٥٦        | مسألة: ميراث المنبوذ للمسلمين، وعقله عليهم  |
| ٤٤٤    | ٣١٥٧        | مسألة: لا يرث أحدٌ إلا بنسبٍ قرابةٍ أو عتاقةٍ   |
| ٤٤٥    | ٣١٥٨        | مسألة: من ألحقَ بأبيه بعد موته، فقد وجب حقُّه في ميراثه   |
| ٤٤٥    | ٣١٥٩        | مسألة: حكم ميراث ولد المُلَاعَنَةِ وولد الزَّنا أمه   |
| ٤٤٧    | ٣١٦٠        | مسألة: ما يبدأ به من الحقوق بعد موت الميت   |
| ٤٤٩    | ٣١٦١        | كتاب الجامع   |
| ٤٤٩    | ٣١٦١        | مسألة: سَمَةُ البهائم   |
| ٤٥٣    | ٣١٦٢        | باب ما جاء في إخصاء البهائم   |
| ٤٥٣    | ٣١٦٢        | مسألة: حكم خصاء الأنعام   |
| ٤٥٥    | ٣١٦٣        | باب ما جاء في إلقاء الدوابِّ في النَّارِ ودفنها في الأرض  |
| ٤٥٥    | ٣١٦٣        | مسألة: حكم إلقاء القملة في النار والماء والتراب   |
| ٤٥٧    | ٣١٦٤        | باب ما جاء في غسل اليد من الطعام  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٥٧    | ٣١٦٤        | مسألة: حكم غسل اليد بعد الطعام   |
| ٤٥٩    | ٣١٦٥        | باب ما جاء في آنية الفضة وما فُضِّضَ من الخشب وغيره  |
| ٤٥٩    | ٣١٦٥        | مسألة: حكم الشرب من القد المضرب بالفضة أو الذي فيه حلقة من فضة                             |
| ٤٦٢    | ٣١٦٦        | باب ما جاء في غسل اليد بالطعام   |
| ٤٦٢    | ٣١٦٦        | مسألة: حكم استعمال الطعام كالدقيق لغسل اليدين  |
| ٤٦٣    | ٣١٦٧        | مسألة: حكم غسل اليدين قبل الأكل  |
| ٤٦٦    | ٣١٦٨        | باب ما جاء في اختناث الأسقية، والشرب من ثلمة القدح   |
| ٤٦٦    | ٣١٦٨        | مسألة: حكم اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ  |
| ٤٦٨    | ٣١٦٩        | باب ما جاء في قطع السدر  |
| ٤٦٨    | ٣١٦٩        | مسألة: حكم الأكل من طعام العمال الذين يعملون عند الأمراء وتَحَدُّثُ لهم الأموال في أعمالهم |
| ٤٦٨    | ٣١٧٠        | مسألة: حكم قطع السدر   |
| ٤٤٦٨   | ٣١٧٠        | مسألة: حكم قطع شجر الحرم   |
| ٤٧٠    | ٣١٧١        | باب ما جاء في الانتعال   |
| ٤٧٠    | ٣١٧١        | مسألة: حكم انتعال الرجل قائماً   |
| ٤٧١    | ٣١٧١        | مسألة: حكم المشي في نعل واحدة  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٧٢    | ٣١٧٢        | باب ما جاء في صبغ الشعر  |
| ٤٧٢    | ٣١٧٢        | مسألة: حكم صبغ الشعر بالسواد   |
| ٤٧٢    | ٣١٧٢        | مسألة: حكم صبغ الشعر   |
| ٤٧٤    | ٣١٧٣        | مسألة: حكم نتف الشيب   |
| ٤٧٦    | ٣١٧٤        | باب ما جاء في حلاق بعض الرأس وترك بعضه                                 |
| ٤٧٦    | ٣١٧٤        | مسألة: حكم القزع   |
| ٤٧٧    | ٣١٧٥        | مسألة: حكم الحجامة التي تكون في وسط الرأس                              |
| ٤٨١    | ٣١٧٦        | باب ما جاء في وصل الشعر ونتفه، وحدّ الأسنان، والإستئذان                |
| ٤٨١    | ٣١٧٦        | مسألة: حكم الوصل في الشَّعْرِ، والوشم، وحدّ الأسنان للترزين            |
| ٤٨١    | ٣١٧٧        | مسألة: مقدار ما يستأذن الشخص   |
| ٤٨٤    | ٣١٧٨        | باب ما جاء في السَّلام على النِّصاري والرَّدِّ عليهم والخروج من الهجرة |
| ٤٨٤    | ٣١٧٨        | مسألة: حكم بدء اليهود والنصارى بالسلام                                 |
| ٤٨٤    | ٣١٧٨        | مسألة: كيف يرد على اليهود والنصارى السلام                              |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٤٨٥    | ٣١٧٩        | مسألة: متى يخرج المتخاصم مع أخاه المسلم من المهاجرة                                    |
| ٤٨٧    | ٣١٨٠        | باب ما جاء في الدعاء   |
| ٤٨٧    | ٣١٨٠        | مسألة: حكم الدعاء بـ: "اللهم ارحمهما كما ربياني صغيراً" إذا لم يدرك الولد والديه       |
| ٤٨٧    | ٣١٨١        | مسألة: حكم قول الداعي: "يا سيدي"   |
| ٤٨٩    | ٣١٨٢        | باب ما جاء في اتخاذ الكلاب وقتلها  |
| ٤٨٩    | ٣١٨٢        | مسألة: لا بأس باتخاذ كلب الصيد والماشية والحرث والكلاب التي تسرح مع الماشية وترجع معها |
| ٤٩٠    | ٣١٨٣        | مسألة: حكم قتل الكلاب  |
| ٤٩٢    |             | باب ما جاء في تعلقة المرضى وما يتداوى به   |
| ٤٩٢    | ٣١٨٤        | مسألة: حكم تعليق التيممة من القرآن   |
| ٤٩٣    | ٣١٨٥        | مسألة: حكم التداوي باللبان الأثني وأبوال الصبيان ومراة السبع                           |
| ٤٩٦    | ٣١٨٦        | مسألة: حكم التداوي بأبوال الإبل  |
| ٤٩٦    | ٣١٨٦        | مسألة: حكم شرب أبوال الأنعام   |
| ٤٩٦    | ٣١٨٦        | مسألة: حكم شرب أبوال الخيل   |

| المسألة  | رقم المسألة    | الصفحة |
|--|----------------|--------|
| مسألة: حكم التداوي بالحقنة   | ٣١٨٧           | ٤٩٧    |
| باب ما جاء في قتل الحيات   | ٣٤٨٨           | ٤٩٩    |
| مسألة: حكم قتل الحيات التي في البيوت أو الصحراء  | ٣١٨٨           | ٤٩٩    |
| مسألة: حكم حضور الوليمة بغير دعوة  | ٣١٨٩           | ٥٠١    |
| باب ما جاء في الضيافة، وأكل طعام المسلم والذمي بغير إذنه   | ٣١٩٠           | ٥٠٢    |
| مسألة: معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّيْفَةِ: «جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» | ٣١٩٠           | ٥٠٢    |
| مسألة: حكم الضيافة التي جعلت على أهل الكتاب للمسلمين   | ٣١٩٠           | ٥٠٢    |
| مسألة: أكل الأب من ضيعة الإبن  | ٣١٩١           | ٥٠٣    |
| مسألة: حكم الأكل من الثمر المعلق   | ٣١٩٢ -<br>٣١٩٣ | ٥٠٤    |
| مسألة: حكم أكل الولد من جنان أبيه أو أمه أو أخته   | ٣١٩٤           | ٥٠٥    |
| مسألة: حكم رعي الشخص من علف غيره   | ٣١٩٥           | ٥٠٧    |
| باب ما جاء في اللهو وسماعه   | ٣١٩٦           | ٥٠٨    |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٠٨    | ٣١٩٦        | مسألة: سماع الشخص المزمار والطبل وهو يمشي في طريق، أو يجلس في مجلس                             |
| ٥٠٨    | ٣١٩٦        | مسألة: حكم حضور الوليمة التي فيها عيدان الغناء ونحوه   |
| ٥١١    | ٣١٩٧        | باب ما جاء في موقف من أراد السلام على النبي عليه الصلاة والسلام                                |
| ٥١١    | ٣١٩٧        | مسألة: أين يقف من أراد التسليم على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من القبر           |
| ٥١١    | ٣١٩٨        | مسألة: حكم إتيان قبر النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم   |
| ٥١٢    | ٣١٩٨        | مسألة: حكم الالتصاق بجدار قبر النبي صلى الله عليه وسلم   |
| ٥١٣    | ٣١٩٩        | باب ما جاء في كتاب الرسائل وتقدمة الرجل بنفسه  |
| ٥١٣    | ٣١٩٩        | مسألة: حكم الرجل يكتب إلى الرجل: "بسم الله الرحمن الرحيم، لفلان بن فلان، بدون أن يقول: أما بعد |
| ٥١٤    | ٣٢٠٠        | مسألة: حكم الذي يبدأ في الكتاب بأصغر منه، ولعله ليس بأفضل منه                                  |
| ٥١٥    | ٣٢٠١        | باب ما جاء في فرق الشعر والإحسان إليه  |
| ٥١٥    | ٣٢٠١        | مسألة: هل للشعر حد إذا انتهى إليه فرقه صاحبه؟  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥١٥    | ٣٢٠٢        | مسألة: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «حَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ» |
| ٥١٧    |             | مسألة: ما جاء في صعود منبر رسول الله عليه السلام   |
| ٥١٧    | ٣٢٠٣        | مسألة: حكم صعود منبر رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخفَّين أو نعلين             |
| ٥١٧    | ٣٢٠٣        | مسألة: دخول الكعبة بنعلين  |
| ٥١٩    | ٣٢٠٤        | باب ما جاء في الرطانة في المسجد  |
| ٥١٩    | ٣٢٠٤        | مسألة: حكم التكلم بلسان الأعاجم في المسجد  |
| ٥٢٠    | ٣٢٠٥        | باب ما جاء في التقنع   |
| ٥٢٠    | ٣٢٠٥        | مسألة: حكم التقنع بالثوب   |
| ٥٢١    | ٣٢٠٦        | باب ما جاء في السرعة على الدوابِّ وتنخيسها   |
| ٥٢١    | ٣٢٠٦        | مسألة: حكم سُرْعَةِ السَّيْرِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي الْحَجِّ                               |
| ٥٢١    | ٣٢٠٧        | مسألة: حكم المهاميز التي تهمز بها الدواب   |
| ٥٢٣    | ٣٢٠٨        | باب ما جاء في التجارات في أرض العدو وفي الولايات   |
| ٥٢٣    | ٣٢٠٨        | مسألة: حكم الخروج إلى أرض العدو للتجارة  |
| ٥٢٤    | ٣٢٠٩        | مسألة: حكم من لا يعمل عند الولاة، ويشير على غيره ليعمل                                     |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٢٤    | ٣٢٠٩        | مسألة: حكم الإشارة على أهل الفضل ليعملوا عند الولاية                              |
| ٥٢٥    | ٣٢١٠        | مسألة: حكم من يدعى للعمل عند الولاية، فيخاف على دمه<br>أو جلد ظهره أو هدم داره    |
| ٥٢٧    | ٣٢١١        | باب ما جاء في نظر العبد إلى شعر مولاته  |
| ٥٢٧    | ٣٢١١        | حكم نظر العبد إلى شعر مولاته  |
| ٥٢٨    | ٣٢١٢        | مسألة: باب ما جاء في النوم بعد صلاة الصبح   |
| ٥٢٨    | ٣٢١٢        | مسألة: حكم النوم بعد صلاة الصبح   |
| ٥٢٨    | ٣٢١٣        | مسألة: حكم لبس الخاتم الذي يكون نقش فُصّه تمثالاً                                 |
| ٥٢٩    | ٣٢١٤        | مسألة: الخاتم الذي فيه ذكر الله عز وجل، هل يجوز لبسه في<br>الشمال التي يستنجي بها |
| ٥٢٩    | ٣٢١٥        | مسألة: حكم لبس الخاتم الذي يُجَعَلُ فيه المسمار من<br>الذهب في فُصّه              |
| ٥٣٠    | ٣٢١٦        | مسألة: حكم التَّخْتُمِ بالحديد والنُّحاس  |
| ٥٣١    | ٣٢١٧        | باب ما جاء في شرب الحامل الدواء   |
| ٥٣١    | ٣٢١٧        | مسألة: حكم شرب الحامل للدواء الذي يوصف لها  |
| ٥٣٣    | ٣٢١٨        | باب ما ينبغي للوالي أن يتعاهده من أمور الناس                                      |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٣٣    | ٣٢١٨        | مسألة: حكم خروج الوالي او من ينيبه للتخفيف عمن أُثْقِلَ عليه في عمله، ويزيد في رزق من قلَّ رزقه ونحوه |
| ٥٣٤    | ٣٢١٩        | باب ما جاء في تقبيل يد الرجل ومعانقته، ومصافحته غير المسلم  |
| ٥٣٤    | ٣٢١٩        | مسألة: حكم تقبيل يد الرجل   |
| ٥٣٦    | ٣٢٢٠        | مسألة: حكم المصافحة   |
| ٥٣٦    | ٣٢٢٠        | مسألة: حكم المعانقة   |
| ٥٣٧    | ٣٢٢٠        | مسألة: حكم عيادة اليهودي والنصراني  |
| ٥٣٧    | ٣٢٢٠        | مسألة: حكم تكتية اليهودي والنصراني  |
| ٥٣٨    | ٣٢٢١        | مسألة: حكم تقبيل البنت لأبيها والأخت لأخيها   |
| ٥٤٠    | ٣٢٢٢        | مسألة: إلزام النصاري المناطق  |
| ٥٤١    | ٣٢٢٢        | مسألة: حكم تكتية النصاري  |
| ٥٤١    | ٣٢٢٣        | مسألة: هل يجب على الناس استقبال القصاص إذا قصوا بعد الصلاة  |
| ٥٤٢    | ٣٢٢٤        | مسألة: حكم العمامة التي لا تدور تحت الحنك   |
| ٥٤٢    | ٣٢٢٥        | مسألة: تعميم الميت  |

| الصفحة       | رقم المسألة    | المسألة   |
|--------------|----------------|---|
| ٥٤٣          | ٣٢٢٥           | مسألة: استحباب لبس العمامة  |
| ٥٤٣          | ٣٢٢٦           | مسألة: حكم تناجي الجماعة دون الواحد                                       |
| ٥٤٤ -<br>٥٤٥ | ٣٢٢٧ -<br>٣٢٢٨ | مسألة: حكم سفر المرأة بدون محرم   |
| ٥٤٦          | ٣٢٢٩           | مسألة: حكم إحقاء الشوارب  |
| ٥٤٧          | ٣٢٣٠           | مسألة: حكم من خرج بالشَّيء إلى المسكين ليعطيَهُ إِيَّاهُ،<br>فيجده قد ذهب |
| ٥٤٨          | ٣٢٣١           | مسألة: حكم التسمية بياسين أو مهدي أو الهادي                               |
| ٥٤٩          | ٣٢٣٢           | مسألة: التقديم والتأخير في رواية الحديث بدون اختلاف<br>المعنى             |
| ٥٥٠          | ٣٢٣٣           | مسألة: الرواية عمن لا يحفظ، وهو صحيح الكتاب                               |
| ٥٥٢          | ٣٢٣٤           | مسألة: حكم المناولة   |
| ٥٥٣          | ٣٢٣٥           | مسألة: قول: حدثنا فيما أخذ عرضاً ولم يسمع سماعاً                          |
| ٥٥٤ -<br>٥٥٥ | ٣٢٣٦ -<br>٣٢٣٩ | مسألة: كراهة الإكثار من المسائل   |
| ٥٥٥          | ٣٢٤١           | مسألة: من كان يخطئ في بعض المسائل، هل له أن يفتي                          |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٥٦    | ٣٢٤٢        | مسألة: حكم طلب العلم، وهل هو فريضة  |
| ٥٥٩    | ٣٢٤٣        | مسألة: حكم رفع الصوت في المسجد في العلم   |
| ٥٦٠    | ٣٢٤٤        | مسألة: حكم لباس المظال  |
| ٥٦١    | ٣٢٤٥        | مسألة: حكم لبس الرجل الثوب الرقيق   |
| ٥٦٢    | ٣٢٤٦        | مسألة: حكم اشتغال الصماء  |
| ٥٦٢    | ٣٢٤٧        | مسألة: حكم لبس البرانس  |
| ٥٦٣    | ٣٢٤٨        | مسألة: حكم لبس الثياب الضيقة للرجال والنساء   |
| ٥٦٤    | ٣٢٤٩        | مسألة: حكم خروج الإمام في الإزار  |
| ٥٦٥    | ٣٢٥٠        | مسألة: حكم اتخاذ الصور  |
| ٥٦٦    | ٣٢٥١        | مسألة: إلباس الغلام الصغير ثوب الحرير أو حلي الذهب  |
| ٥٦٧    | ٣٢٥٢        | مسألة: حكم الركوب على جلود السباع والنمور   |
| ٥٦٨    | ٣٢٥٣        | مسألة: حكم لباس الملاحِف الْمُعَصْفَرَةِ للرجال في البيوت                                     |
| ٥٦٩    | ٣٢٥٤        | مسألة: حكم الخُرْصِ من الذهب، يُجْعَلُ فِيهِ اللَّوْلُو، ثُمَّ يُجْعَلُ فِي أُذُنِ الصَّبِيِّ |
| ٥٧٠    | ٣٢٥٥        | مسألة: حكم الركوب على المِثْرَةِ  |
| ٥٧٠    | ٣٢٥٦        | مسألة: حكم لبس الخَزِّ  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٧١    | ٣٢٥٧        | مسألة: حكم لبس الصغار قميص الحرير                                     |
| ٥٧١    | ٣٢٥٨        | مسألة: حكم قراءة القرآن في الحمام وفي الطريق وفي الطواف               |
| ٥٧٣    | ٣٢٥٩        | مسألة: ضرب الأجل لليهود والنصارى إذا قدموا المدينة                    |
| ٥٧٤    | ٣٢٦٠        | مسألة: النظر إلى المجذوم  |
| ٥٧٥    | ٣٢٦١        | مسألة: الحجامة يوم الأربعاء والسبت                                    |
| ٥٧٦    | ٣٢٦٢        | مسألة: حكم حمل الصبيان الصغار على الخيل؛ يُجْرُونَهَا لِلرَّهَانِ     |
| ٥٧٧    | ٣٢٦٣        | مسألة: حكم اكتحال الرجل بالإنميد                                      |
| ٥٧٨    | ٣٢٦٤        | مسألة: الصلاة على اللُّعَابِ بِالشُّطْرُنَجِ والتَّرْدِ، وحكم شهادتهم |
| ٥٧٨    | ٣٢٦٤        | مسألة: حكم لعب الشطرنج والطبل والأربعة عَشَرَ                         |
| ٥٨٠    | ٣٢٦٥        | مسألة: حكم النظر إلى شعر النصرانية                                    |
| ٥٨١    | ٣٢٦٦        | مسألة: قراءة القرآن بالألحان  |
| ٥٨١    | ٣٢٦٦        | مسألة: التطريب في الأذان  |
| ٥٨٢    | ٣٢٦٧        | مسألة: شهود المرأة الجنازة  |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٥٨٣    | ٣٢٦٨        | مسألة: النهي عن قعود النساء إلى الصنّاع                                 |
| ٥٨٤    | ٣٢٦٩        | مسألة: حكم الخدم يبيتون عرأة في لحاف واحد في الشتاء                     |
| ٥٨٤    | ٣٢٧٠        | مسألة: ادعاء علاج القجنون بالقرآن                                       |
| ٥٨٥    | ٣٢٧١        | حكم الهمز والنبر في قراءة القرآن  |
| ٥٨٥    | ٣٢٧٢        | مسألة: حكم شرب الماء الذي يوضع للشرب في المسجد، وما يوضع من الرطب ونحوه |
| ٥٨٧    | ٣٢٧٣        | مسألة: هل يجب على من اشترى جارية أن يخفضها                              |
| ٥٨٨    | ٣٢٧٤        | مسألة: حكم من يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض                        |
| ٥٨٩    | ٣٢٧٥        | مسألة: حكم شرب الرجل قائماً   |
| ٥٨٩    | ٣٢٧٦        | مسألة: حكم النفخ في الشراب والطعام                                      |
| ٥٨٩    | ٣٢٧٦        | مسألة: حكم لعق الأصابع من الطعام  |
| ٥٩٠    | ٣٢٧٧        | مسألة: عيادة المرأة أقاربها في غياب زوجها                               |
| ٥٩١    | ٣٢٧٨        | مسألة: حكم من يلزم نفسه السكوت يوماً                                    |
| ٥٩١    | ٣٢٧٩        | مسألة: حكم تعليق الجرس على الدواب                                       |
| ٥٩٢    | ٣٢٨٠        | مسألة: حكم حضور الوليمة إذا كان فيها شراب                               |
| ٥٩٢    | ٣٢٨٠        | مسألة: حكم الصنيع الذي يصنعه النصراني                                   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٥٩٣    | ٣٢٨٠        | مسألة: حكم عمل الصنيع في الختان وحضوره   |
| ٥٩٣    | ٣٢٨٠        | مسألة: حكم اللهب بالبوق  |
| ٥٩٥    | ٣٢٨١        | مسألة: معنى قول النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ»   |
| ٥٩٥    | ٣٢٨١        | مسألة: في الإكثار من السؤال  |
| ٥٩٦    | ٣٢٨٢        | مسألة: معنى قول النبي صَلَّى الله عليه وسلم: «كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ»    |
| ٥٩٦    | ٣٢٨٣        | مسألة: معنى قول النبي صَلَّى الله عليه وسلم: «مَنْ قَالَ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ» |
| ٥٩٧    | ٣٢٨٤        | مسألة: معنى قول النبي صَلَّى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى»           |
| ٥٩٧    | ٣٢٨٦        | مسألة: حكم من يعطى العطية، هل الأفضل قبولها أم ردها  |
| ٥٩٨    | ٣٢٨٧        | مسألة: أين يضع المحتجم شعر حجامته  |
| ٥٩٨    | ٣٢٨٧        | مسألة: هل يدفن الشعر   |
| ٥٩٩    | ٣٢٨٨        | مسألة: الأذان في أذن المولود   |
| ٥٩٩    | ٣٢٨٩        | مسألة: هل القائم من المجلس أحق به إذا رجع؟   |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦٠٠    | ٣٢٩٠        | مسألة: حكم ما يُثَرَّ على الصَّبيان عند خروج أسنانهم وفي العرائس، فتكون منه النَّهْبَةُ        |
| ٦٠١    | ٣٢٩١        | مسألة: من عَيَّبَ القاضي، أنَّه إذا عُرِّلَ، لم يرجع إلى مجلسه الَّذِي كان يَتَعَلَّمُ فيه     |
| ٦٠١    | ٣٢٩٢        | مسألة: يُسْتَحَبُّ للرجُل إذا دخل منزله أن يقول: "ما شاء الله، لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بالله" |
| ٦٠١    | ٣٢٩٣        | مسألة: أكل الرجل من طعام لا يأكله عياله ورفيقه، ولبسه ثيابًا لا يكسوها مثلها                   |
| ٦٠٣    | ٣٢٩٤        | مسألة: حكم الرَّجل يريد أن يشتري العبدَ، فيسأله بالله لا يشتريه، هل يشتريه                     |
| ٦٠٣    | ٣٢٩٥        | مسألة: حكم النسبة التي ينتسب إليها النَّاسُ، حتَّى يبلغوا آدم عليه السَّلام                    |
| ٦٠٤    | ٣٢٩٦        | مسألة: الفَظَّةُ مكروهةٌ   |
| ٦٠٦    | ٣٢٩٧        | مسألة: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يُكْرَهُ إضاعة المال»                               |
| ٦٠٦    | ٣٢٩٨        | مسألة: لا تنبغي الإقامة بأرضٍ يُعْمَلُ فيها بغير الحقِّ والسَّبِّ للسَّلف                      |

| الصفحة | رقم المسألة | المسألة   |
|--------|-------------|---|
| ٦٠٨    | ٣٢٩٩        | مسألة: في امرأةٍ من أهل الكتاب، أقبلت تريد الإسلام بمكة، هل تسلم بها أم تسلم بالمدينة       |
| ٦٠٨    | ٣٣٠٠        | مسألة: قيام الرجل للرجل ليجلسه  |
| ٦٠٩    | ٣٣٠١        | مسألة: حكم قول الرجل للرجل: "أَمْتَعَ اللهُ بِكَ"   |
| ٦١٠    | ٣٣٠٢        | مسألة: إذا كُنْتَ في أمرين أبداً، أنت من أحدهما في شك، فخذ بالذي هو أوثق                    |
| ٦١١    | ٣٣٠٥        | مسألة: حكم الأكل في المسجد  |
| ٦١٢    | ٣٣٠٦        | مسألة: بناء الدور فوق المساجد   |
| ٦١٣    | ٣٣٠٧        | مسألة: حكم تقليم الأظفار وقصّ الشارب في المسجد، لمن يَجْعَلُ ذلك في ثوبه                    |
| ٦١٣    | ٣٣٠٧        | مسألة: حكم دفن الشعر والأظفار   |
| ٦١٤    | ٣٣٠٨        | مسألة: الكتابة في المصاحف   |
| ٦١٤    | ٣٣١٠        | مسألة: الكتابة على رسم المصحف   |
| ٦١٥    | ٣٣١١        | مسألة: حكم تحلية المصحف   |
| ٦١٦    | ٣٣١٢        | مسألة: الحرف يكون في القرآن، مثل: الواو، والألف، هل يُغَيَّرُ من المصحف إذا وُجِدَ فيه كذلك |



| الصفحة | رقم المسألة | المسألة  |
|--------|-------------|--|
| ٦١٦    | ٣٣١٣        | مسألة: حكم كتابة القرآن في الصحف مجزأة                     |
| ٦١٧    | ٣٣١٤        | مسألة: حفظ الصبي الصغير للقرآن                             |
| ٦١٨    | ٣٣١٥        | مسألة: الإيمان قول وعمل، وبعضه أفضل من بعض، وزيادة الإيمان |
| ٦١٩    | ٣٣١٦        | مسألة: التحدث بأحاديث الصفات                               |
| ٦٢١    | ٣٣١٧        | مسألة: إجراء أحاديث الصفات على ظاهرها كما جاءت             |
| ٦٢٢    | ٣٣١٩        | مسألة: مناظرة أهل البدع ومجالستهم وعيادتهم والسلام عليهم   |
| ٦٢٤    | ٣٣٢٤        | مسألة: في الذب عن مالك                                     |



## فهرس مسائل الإجماع أو نفي الخلاف

| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ٣٧          | لا خلاف في مقدار زكاة الغنم بين أهل العلم  |
| ٤٩          | لا خلاف في أن مَنْ كَانَتْ لَهُ غَنَمٌ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى، ضُمَّتْ إِلَى بَعْضِهَا فِي الزَّكَاةِ          |
| ٥١          | لا خلاف نعلمه في أن حلول الحول على الأمهات كحلوله على السخال   |
| ٦٨          | لا خلاف في أن صاحب الزرع إذا بلغت حصته ما تجب فيه الزكاة فإنَّ عليه الزكاة                                   |
| ٧١          | لا أحد من أهل العلم يقول إن الرجل يلزمه إخراج زكاة الفطر عن زوجته النصرانية واليهودية                        |
| ٩١          | لا خلاف في أن الجزية تجب على الرجال البالغين دون النساء والصبيان   |
| ٩٩          | لا خلاف في أن صلاة العيد في أول النهار لا في آخره  |
| ١٠٥         | اتَّفَقَ عَلَى لُزُومِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِمَنْ قَدْ دَخَلَ فِيهِمَا، وَوَجُوبِ إِتْمَامِهِمَا عَلَيْهِ |
| ١٠٧         | لا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجَنَّةِ                                 |
| ١١٢         | لا خلاف في أن الصائم إذا أكل من شيء وهو يظن أن له أن يأكل منه، ثم انكشف له منع ذلك، فعليه أن يكف عن الأكل    |

| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ١١٥         | لا يقول أحدٌ من أهل العلم أنَّ من كان يتوقع أن يصاب بمرض أو حيض، فلا يلزمه صوم ذلك اليوم وله الأكل قبل أن يصاب         |
| ١٢٥         | لا يقول عالمٌ أنه يشترط على الصائم أن يستحضر نية الصوم خلال جميع فترة صومه، بل قد ينسى                                 |
| ١٣٠         | لا نعلم خلافاً بين فقهاء الأمصار، أنَّ الصائم لو قَطَعَ عرقه أو بَطَّ جرحه، أنَّه لا يفطر                              |
| ١٣٥         | لا خلاف بين فقهاء الأمصار أنَّ من أفطر بجماع متعمداً أنَّ عليه الكفارة   |
| ٢٤٢         | النَّاس قد أجمعوا على إلحاق الشهداء من المسلمين في ترك الغسل بشهداء أحد  |
| ٣٠٣         | اتَّفَق المسلمون على وجوب النية عند الدخول في أعمال القرب  |
| ٣٠٥         | لا خلاف بين العلماء نعلمه في وجوب الجزاء على مَنْ قَتَلَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ وَهُوَ حَلَالٌ                          |
| ٣٢١         | لا نعلم خلافاً في أنَّ المحرم إذا قتل في الحرم كان عليه جزاء واحد  |
| ٥٧٤         | لا خلاف بين أهل العلم في أنه إذا طلع الفجر ليلة النحر، فلا وقوف بعرفة بعد ذلك  |
| ٦٧٢         | ولا خلاف نعلمه في أن جزاء الصيد لا يجوز ذبحه في الحل   |
| ٧٤٦         | لا خلاف بين فقهاء الأمصار الذين يرجع إليهم في العلم في أن الأب يجوز له أن يعقد على ابنته الصغيرة قبل أن تبلغ فيستأذنها |

| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ٧٥٩         | لا خلاف نعلمه في أنَّ خُطْبَةَ النِّكَاحِ ليست بفرضٍ لا يصح النِّكَاحُ بغيرها، وإنَّما هي مستحبةٌ  |
| ٧٦٦         | لو عقد رجلٌ على امرأةٍ نكاحًا صحيحًا، حرِّمَتْ على ابنه وأبيه، وكذلك إذا وطئ الرجل أمةً حرمت على ابنه وأبيه بإجماع المسلمين  |
| ٧٩٦         | لا خلاف بين أهل العلم أنَّ الرجل إذا وطئ الأمة، فإنَّها تحرم على أبيه وابنه، لا خلاف في ذلك نعلمه بين أهل العلم  |
| ٧٧١         | إِذَا نَكَحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا نِكَاحًا حَلَالًا، حَرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَتَحْرُمُ عَلَى الْأَبِ ابْنَتُهَا إِذَا هُوَ أَصَابَهَا، لا خلاف في ذلك نعلمه بين أهل العلم  |
| ٧٧٤         | نكاح المرأة في عدتها فاسدٌ بإجماع المسلمين   |
| ٧٨٠         | لا خلاف بين أهل العلم في أنَّ الأمة لا يجوز وطؤها إذا كان بعضها حرًّا أو فيها ملك للغير  |
| ٨٦٦         | لو شهد على رجلٍ أنَّه أقرَّ بدينارٍ لزيدٍ في شعبان، وشهد آخر أنَّه أقرَّ عنده بدينارٍ لزيدٍ في رمضان، لكانت الشهادة جائزةً على المقرِّ بدينارٍ لزيدٍ وإن اختلف وقت الإقرار، لا نعلم خلافًا في قبول هذه الشهادة والحكم بها، مع العلم بأنَّ القول الذي شهدوا عليه في وقتين مختلفين |
| ٨٩٤         | الكفَّارة لا تجب بعقد اليمين بإجماع العلماء دون حلها بالحنث  |

| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ٨٩٥         | متى كرر اليمين مؤكّداً لها، كانت يميناً واحدة، فوجب عليه كفارة واحدة، كما يكون اللفظ بالطلاق فيكون واحدة، وهذا لا خلاف فيه نعلمه |
| ٩٠٣         | لا خلاف نعلمه بين علماء الأمصار أنّ عتق العمياء والمقطوعة اليدين أو الرجلين وأشباه ذلك غير جائز في كفارة اليمين                  |
| ٩٠٧         | كفارة الأذى تجب بعد حلق الرأس وفعل أشباهه من اللبس والطيب، لا خلاف فيه أيضاً نعلمه   |
| ٩١٠         | لا يجوز في العتق والحج وغير ذلك مما يوجب الإنسان على نفسه أن يعدل فيه إلى غيره من الكفارات، وهذا فاسدٌ بإجماع                    |
| ٩٨٦         | لا خلاف في ذلك نعلمه في عدم جواز العقيقة بالوحش أو بشيء من الطير   |
| ١٠١٦        | كل بيع جائز، إلا ما منعت الدلالة منه، ولا خلاف في هذه الجملة التي ذكرناها بين أهل العلم  |
| ١١٤١        | لا نعلم خلافاً أنّ بيع الدين بالدين لا يجوز  |
| ١١٦٤        | الطعام بالطعام لا يجوز بيعه متأخراً، سواء كان من جنس واحد أو جنسين، هذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم                             |
| ١١٨١        | لا نعلم خلافاً في جواز أخذ الإمام من مال المسلمين ما لا بد له منه من الرزق   |

| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ١٢٩٢        | إذا انصب زيتٌ لشخص في بركة زيتٍ لغيره أو بئر زيتٍ لغيره، فإنه لا يزول ملك صاحب الزيت عنه لأنه لا يعرف بعينه، والقول بأنه يزول غلطٌ بإجماعٍ، وهما شريكان في الزيت   |
| ١٣٠٤        | على الإنسان بدّل ما أتلّف على الإنسان من ماله، عمداً كان أو خطأ؛ لأنّ حكم الإتلاف يستوي في العمد والخطأ في المال، ولا خلاف في هذه الجملة بين فقهاء الأمصار الذين يرجع إليهم، دون من شذ منهم ولم يُعدّ خلافاً         |
| ١٣٠٥        | فإذا تلف المغصوب في يد الغاصب لزمه قيمته، لا خلاف في هذا بين أهل العلم   |
| ١٣٠٨        | ولا نعلم خلافاً في أنّ تضعيف قيمة الشيء المتلف غير جائزة بين الفقهاء   |
| ١٣٩٧        | لا يحلف أحدٌ عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من ربع دينارٍ، ولا خلاف في ذلك نعلمه   |
| ١٤١١        | لا يجلب الشخص في الأيمان من إقليمٍ إلى إقليمٍ ليحلف، فإن هذا لا يقوله أحدٌ   |
| ١٤٧٣        | كلّ مَنْ كان في يده مالٌ على وجه الأمانة، فقال: قد دفعته إلى من ائتمنه، فالقول قوله مع يمينه، وكلّ من كان في ذمته شيءٌ، فقال: قد دفعته إلى من له عليّ، فلا يقبل قوله إلّا ببينة، لا خلاف في هذه الجملة بين أهل العلم |

| رقم المسألة | المسألة   |
|-------------|---|
| ١٥١٦        | لا نعلم خلافاً أنه لا شيء على أرباب الماشية فيما أتلقت ماشيتهم بالنهار                                      |
| ١٥٥٠        | النفقة على الوالدين واجبة على البنت بإجماع العلماء  |
| ١٥٦٠        | دَيْنُ الميت مقدّم على الميراث، ولا خلاف في ذلك   |
| ١٥٦٣        | لم يختلف أحد من أهل العلم أن من وجد رجلاً سلعته عنده مفلس قد أودعها إياه، فهو أحق بها من غرمائه             |
| ١٥٨٠        | صاحب الرهن أحق بالرهن من سائر الغرماء، ولا خلاف في هذا نعلمه  |
| ١٦١٧        | الْحَمَالَةُ لا تجوز في الحدود بإجماع العلماء   |
| ١٩١٦        | ولا خلاف نعلمه في أنّ وصية من لا يعقل ويميز ما يوصي به غير جائزة  |
| ٢٠٨٠        | دية قتل العمد إذا عُفِيَ عن القاتل، تكون في مال القاتل خاصّة دون العاقلة ولا خلاف في هذا بين جملة أهل العلم |
| ٢١١٥        | يقتص للمرأة من الرجل كما يقتص للرجل من المرأة ولا خلاف في هذا بين العلماء                                   |
| ٢١١٦        | لا يقتل السيّد بعبد ولا المؤمن بالمعاهد باتفاق العلماء  |
| ٢١٣٧        | يُقْتَلُ الأخ بأخيه، إذا قتله عمداً على وجه العداوة، ولا خلاف في هذا نعلمه                                  |

| رقم المسألة | المسألة   |
|-------------|---|
| ٢١٥٧        | إذا ذهب البصر من العين، ففيها الدية كاملة، هذا مما لا خلاف فيه  |
| ٢١٨٢        | في ثديي المرأة الدية كاملة، وفي اللسان الدية كاملة، وفي ذكر الرجل الدية كاملة، وفي الحشفة إذا قُطعت الدية كاملة، وفي الصلب إذا كُسِرَ الدية كاملة، وإن برئ وبه انحناء أُعطي بقدر ذلك، وفي الشفتين الدية، وفي كل شفة نصف الدية، لا خلاف من وجوب الدية لذهاب هذه الأعضاء أو منافعها |
| ٢٢٢٠        | يلزم الصبي والمجنون المال من الدية وبذل ما أتلفا من المال، بإجماع أهل العلم الذين يُعتمد عليهم  |
| ٢٢٧١        | دية الجرح لا يستقر وجوبها قبل اندمالها، هذا لا خلاف فيه بين أهل العلم   |
| ٢٢٧٨        | الدية تُقَطَّع في ثلاث سنين، والثُلث منها في سنة، لا خلاف في هذا بين جماعة أهل العلم  |
| ٢٢٨١        | قاتل العمد لا يرث من المال ولا من الدية، هذا ما لا اختلاف فيه نعلمه بين الفقهاء   |
| ٢٢٨٢        | لو خَلَفَ رجلٌ ابنه وأباه وجدّه، وكان أبوه عبداً، أنّ لجده السُّدُسَ، والباقي لابنه، ولم يحجب أبوه جدّه بإجماع  |



| رقم المسألة | المسألة  |
|-------------|--|
| ٢٢٨٥        | قاتل الخطأ إذا عفي عنه، فالدية في ماله دون العاقلة، لا خلاف في هذا بين جملة أهل العلم  |
| ٢٢٨٨        | لا يَحْمِلُ النِّسَاءُ وَلَا الصَّبِيَّانِ مِنَ الْعَقْلِ شَيْئًا، لا خلاف في هذا نعلمه من جملة أهل العلم  |
| ٢٣٠٣        | إذا طَرِحَ الْجَنِينِ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ مَاتَ، فَإِنَّ حَكْمَهُ يُعْتَبَرُ فِي نَفْسِهِ دُونَ حَكْمِ أُمِّهِ، لا خلاف في هذا بين أهل العلم   |
| ٢٣١٥        | السَّيِّدُ لَا يُقْتَلُ بَعْدَهُ بِإِجْمَاعِ جَمَلَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُمْ  |
| ٢٣١٥        | لا نعلم خلافاً أَنَّ الْعَبْدَ يُقْتَلُ بِالْحَرِّ، وَالْكَافِرُ يُقْتَلُ بِالْمُسْلِمِ  |
| ٢٣١٧        | جراح غير المسلمين فيما بينهم واعتبارها من دياتهم، فكاعتبار جراح المسلمين من دياتهم، وهذا لا نعلم فيه خلافاً  |
| ٢٣٢٥        | لا نعلم خلافاً بين العلماء في إقادة العبيد بعضهم من بعض  |
| ٢٣٦٥        | إذا قتل النفر رجلاً خطأً، فالدية على عواقلهم، لا خلاف في هذا بين أهل العلم   |
| ٢٣٩٤        | في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾، اتفق فقهاء المسلمين على أَنَّ المراد بالآية ليس إذا وقع القتل، فأمَّا إذا وقع القتل فلا تخيير |

| رقم المسألة | المسألة   |
|-------------|---|
| ٢٤٠٧        | إذا زنى الزاني فأولج مرةً بعد مرةً، لكان عليه حدٌّ واحدٌ، وإذا شرب الخمر مراراً أو سرق مراراً، فعليه حدٌّ واحدٌ، وإذا أحدث بوجوه الحدث، لكان عليه طهرٌ واحدٌ، لا خلاف في هذا بين فقهاء الأمصار الَّذِينَ يُعتمد عليهم |
| ٢٤٤٥        | لا يجب الحد على من قذف عبداً أو أمةً، أو كافراً أو كافرةً، وكذلك لا يجب على من قذف زانياً أو زانيةً، لا خلاف في هذه الجملة بين فقهاء الأمصار  |
| ٢٤٧٥        | الوطء في النكاح الفاسد إثمًا عليه مهرٌ واحدٌ في كلِّ وطءٍ كان منه في هذا النكاح، فليس يجب عليه في كلِّ وطءٍ مهر المثل، وهذا إجماع أهل العلم   |
| ٢٤٩٣        | لو زنا الشخص مراراً، أو أولج في الفرج مراراً، فعليه حدٌّ واحدٌ قبل أن يحدَّ، بإجماع أهل العلم   |
| ٢٥٣٩        | اتَّفَقَ جملة أهل العلم على شرطِ السرقة: أن يكون المسروق في الجِرْزِ  |
| ٢٥٣٩        | إذا كان السارق بالغاً عاقلاً مميّزاً، فإنه يقطع، لا خلاف بين جملة أهل العلم في هذا  |
| ٢٥٨٩        | لا يقطع العبد إذا سرق من متاع سيده، لا خلاف في هذا بين العلماء نَعْلَمُهُ   |

| رقم المسألة | المسألة   |
|-------------|---|
| ٢٦٥٦        | لا يجوز للحاكم أن يَحْكُمَ لنفسه، كما لا يجوز للشاهد أن يشهد لنفسه، وإنَّما يجوز أن يحكم على غيره لغيره لا لهُ، ولا خلاف في هذا بين أهل العلم |
| ٢٦٥٧        | لا نعلم خلافاً أنَّ بيع أم الولد في حال حملها غير جائزٍ   |
| ٢٦٥٧        | لا نعلم خلافاً في جواز وطء أم الولد حتَّى يموت السيّد، أو يعتقها  |
| ٢٦٩٢        | ولد أمّ الولد الحادث بعد أن تصير أمّ ولدٍ بمنزلة أمّ الولد، لا خلاف في ذلك بين أهل العلم  |
| ٢٨٧٥        | لا خلاف بين أهل العلم في عتق الولد على الوالد إذا ملكه  |
| ٢٨٧٥        | لا خلاف بين أهل العلم في عتق الوالد على الولد إذا ملكه  |
| ٢٨٨٩        | من أعتق جزءاً من عبده، لزمه تكميل حرّيته، لا خلاف في ذلك بين أهل العلم  |
| ٢٩٠٤        | وراثّة الميت قبل موته فاسدٌ بإجماع  |
| ٢٩٤٥        | من أعتق عبداً قادراً على أن يتصرف في معاشه ومصالحه، فلا يكون عليه مراعاة ما يحدث عليه بعد ذلك بإجماع  |
| ٢٩٥٠        | عتق الولد وإن سفل، والوالدين وإن علّوا واجبٌ على الإنسان إذا ملكهم بإجماع العلماء، لا خلاف في ذلك   |

| المسألة   | رقم المسألة |
|---|-------------|
| لا يحلُّ بيع الولاء ولا هبته، هذا ما لا خلاف فيه بين العلماء  | ٢٩٥٧        |
| التعصيب مُقَدَّم على الرَّحْم في الموارث، هذا ما لا خلاف فيه  | ٢٩٨٣        |
| شهادة النساء لا تجوز في الحدود بإجماع العلماء   | ٣٠٠٠        |
| لا خلاف بين أهل العلم أنَّ من أعتق ما لا يملكه، فعتقه غير جائز ولا لازم                             | ٣٠٣١        |
| لا خلاف فيه بين أهل العلم أنَّ الأخ للأب والأم، أولى بالميراث من الأخ للأب                          | ٣١١٨        |
| الأخ للأب، أولى من ابن الأخ للأب والأم، هذا ما لا خلاف فيه  | ٣١١٩        |
| ابن الأخ من قَبْلِ الأب والأم، أولى من ابن الأخ من قبل الأب، هذا ما لا خلاف فيه                     | ٣١٢٠        |
| ابن الأخ من قَبْلِ الأب، أولى من ابنِ ابنِ الأخ من قَبْلِ الأب والأم، هذا ما لا خلاف فيه            | ٣١٢١        |
| ابنُ ابنِ الأخ للأب، أولى من العمِّ - أخي الأب للأب والأم، هذا لا خلاف فيه                          | ٣١٢٢        |
| العمِّ - أخو الأب من قَبْلِ الأب والأم -، أولى من العمِّ - أخي الأب من قَبْلِ الأب، هذا لا خلاف فيه | ٣١٢٣        |

| المسألة   | رقم المسألة |
|---|-------------|
| ابن العم - من قَبْلِ الأب والأم -، أولى من ابن العم من قَبْلِ الأب، لا خلاف في ذلك  | ٣١٢٥        |
| يُرَاعَى فِي الْأُولَى بِالْمِيرَاثِ قُوَّةُ السَّبَبِ: فتارة يكون باجتماع شيئين: رَحِمٍ وَتَعْصِيبٍ، وَإِنْ بَعُدَتْ الْوَلَادَةُ. وتارة بأن يُقَارَنَ قَرُبُ الْوَلَادَةِ مِنَ الْمَيِّتِ التَّعْصِيبُ وَالرَّحِمُ، فيكون أولى مِمَّنْ فِيهِ التَّعْصِيبُ وَالرَّحِمُ وليس له قرب ولادة، وهذه جملة لا خلاف بين أهل العلم فيها | ٣١٢٦        |
| الجدُّ أبو الأب، أولى من ابن الأخ للأب والأم، هذا قول جماعة أهل العلم   | ٣١٢٧        |
| ابن الأخ - مِنْ قَبْلِ الأب والأم -، أولى من العم - أخي الأب مِنْ قَبْلِ الأب والأم، هذا ما لا خلاف فيه   | ٣١٢٨        |
| ولد الأبناء الذكور إذا لم يكن دُونَهُمْ وَلَدٌ، بمنزلة الولد سواءً، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ، هذا ما لا خِلَافَ فِيهِ   | ٣١٣٢        |
| ميراث الرجل من امرأته إذا لم تترك ولداً أو ولد ابن، النِّصْفُ، فَإِنْ تَرَكَتْ وَلِداً أَوْ وَلَدَ ابْنٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، فلزوجها الرُّبْعُ، وهذا الإجماع   | ٣١٣٥        |
| ولد الولد بمنزلة الولد، لا خلاف في ذلك  | ٣١٣٥        |
| ميراث الأب من ابنه أو ابنته إذا مات أحدهما وترك ولداً، أو ولد ابن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلأب السُّدُسُ فَرِيضَةً، وهذا لا خلاف فيه   | ٣١٣٦        |

| المسألة   | رقم المسألة |
|---|-------------|
| إن لم يُصَبِّ الأب بالتَّعْصِيب شيءٌ، لم يُنْقَصْ عن الفرض، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم   | ٣١٣٧        |
| متى كان له ولدٌ وإن سَفَلَ، أو والدٌ وإن عَلَا، فلا يرث إخوته لأُمِّه شيئاً، وعلى ذلك أجمع أهل العلم  | ٣١٣٩        |
| الإخوة للأُم إن كانوا اثنين، فلكل واحدٍ منهما السُّدُسُ، فإن كانوا أكثر من ذلك، فهم شركاء في الثلث، يقتسمونه بينهم، الذَّكر والأنثى فيه سواءٌ، وهذا ممَّا لا خلاف فيه بين أهل العلم أيضاً   | ٣١٣٩        |
| لا يرث الإخوة للأب والأُم مع الولد الذَّكور، ولا مع وَلَدِ الابن الذَّكور، هذا ما لا خلاف فيه بين أهل العلم   | ٣١٤١        |
| ميراثُ الإخوة للأب، كميراث الإخوة للأب والأُم، ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لا يشاركون بني الأُم في المُشْتَرَكَةِ؛ لِأَنََّّهُمْ خَرَجُوا مِنْ وَلَادَةِ الأُمِّ الَّتِي جَمَعَتْ أَوْلَادَكَ، هذا ما لا خلاف فيه أيضاً بين أهل العلم، | ٣١٤٣        |
| يُفَرِّضُ لبني الأُم مع بني الأب والأُم، ومع بني الأب، للواحد السُّدُسُ، وَلِلْأُنْثَيْنِ فِصَاعِدَا الثَّلْثِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنْثَى، هم فيه بمنزلة واحدة، سواء الذَّكور والإناث، لا خلاف في هذا بين أهل العلم  | ٣١٤٥        |
| لا ينقص الجَدُّ - أبو الأب عن السدس، هذا ما لا خلاف فيه   | ٣١٤٦        |
| يبدأ بأهل الفرائض قبل أهل التعصيب، هذا ما لا خلاف فيه   | ٣١٤٧        |

| رقم المسألة | المسألة   |
|-------------|---|
| ٣١٤٩        | يُفَرِّضُ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، هذا لا خلاف فيه بين أهل العلم  |
| ٣١٥٩        | أم ولد الزنا والملاعنة يرثان من ولدهما، هذا ما لا خلاف فيه  |
| ٣١٦٠        | من هلك وترك وَرَثَتَهُ ومالاً، وأوصى بثلثه، فَإِنَّهُ يُبَدَأُ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِكَفَنِهِ وَحَنُوطِهِ، ثُمَّ يُقْضَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنُهُ، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهُ ثُلُثُهُ لِمَنْ أَوْصَىٰ بِهِ، وَيُقَسَّمُ الثُّلُثَانِ الْبَاقِيَانِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ عَلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وفرائضه، لا اختلاف فيه بين المسلمين |
| ٣١٦٠        | يلزم الورثة أن ينفذوا الوصية في الثلث، وما زاد على ذلك فلا يلزمهم إلا أن يجيزوا، هذا ما لا نعلم فيه خلافاً  |



## فهرس المصادر والمراجع

| م | الكتاب   |
|---|--|
| ١ | الإبانة الكبرى لابن بطة، بيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان ابن بطة العكبري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م        |
| ٢ | إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف - المدينة، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م |
| ٣ | الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م                                  |
| ٤ | أحكام القرآن الكريم، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي - إسطنبول، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م            |
| ٥ | أحكام القرآن للشافعي، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م  |
| ٦ | أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: ١٤٠٥هـ  |



|    |   |
|----|---|
| ٧  | أحكام القرآن، محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م                                  |
| ٨  | أحكام أهل الملل والردة من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م |
| ٩  | اختلاف أقوال مالك وأصحابه، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣ هـ                              |
| ١٠ | اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م   |
| ١١ | اختلاف الفقهاء، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، تحقيق: محمد طاهر حكيم، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م   |
| ١٢ | آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م                    |
| ١٣ | الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م                        |

|    |  |
|----|--|
| ١٤ | الإشراف على مذاهب العلماء، محمد بن إبراهيم، ابن المنذر، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية - رأس الخيمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م                                      |
| ١٥ | الأصل، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: محمد بوينوكال، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م  |
| ١٦ | أصول السنة، محمد بن عبد الله بن عيسى، ابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ                         |
| ١٧ | اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة: السابعة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م |
| ١٨ | الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرنى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - القاهرة، الطبعة: الأولى ٢٠٠١ م                             |
| ١٩ | إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج، تحقيق: مجموعة من المحققين، الفروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م   |
| ٢٠ | الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م   |
| ٢١ | الأموال، القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، تحقيق: سيد بن رجب، دار الهدي النبوي - المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م   |

|    |   |
|----|---|
| ٢٢ | الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: صبحي الكحالة، مكتبة القدسي - القاهرة، الطبعة ١٣٥٠ هـ                               |
| ٢٣ | الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م |
| ٢٤ | الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفلاح - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م                |
| ٢٥ | الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم، عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مشهور حسن سلمان، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة: الأولى ١٤٠٧ هـ                                |
| ٢٦ | البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة: الثانية   |
| ٢٧ | بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م                                |
| ٢٨ | البنية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى، بدر الدين العيني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م                           |
| ٢٩ | البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م                            |

|    |  |
|----|--|
| ٣٠ | البيان والتحصيل، محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م                                |
| ٣١ | تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء - الكويت، الطبعة: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م |
| ٣٢ | التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدى، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٤ م  |
| ٣٣ | تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م    |
| ٣٤ | التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م  |
| ٣٥ | تاريخ المدينة، عمر بن شبة النميري تحقيق: فهمي محمد شلتوت، طبعة خيرية ١٣٩٩ هـ   |
| ٣٦ | تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م                       |
| ٣٧ | تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م                                   |
| ٣٨ | التجريد، أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام - القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م                             |

|    |  |
|----|--|
| ٣٩ | تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ  |
| ٤٠ | تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م                               |
| ٤١ | تحفة الحبيب على شرح الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م   |
| ٤٢ | تذكرة أولي الألباب في شرح تفريع ابن الجلاب، إبراهيم بن يحيى بن محمد التلمساني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مجموعة نجيبويه المعرفية - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م |
| ٤٣ | ترتيب المدارك وتقريب المسالك، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة فضالة - المحمدية - المغرب، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م                             |
| ٤٤ | تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٦ م                                   |
| ٤٥ | التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م  |
| ٤٦ | التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة، محمد بن الحسين بن محمد، أبو يعلى الفراء، تحقيق: محمد بن فهد الفريح، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م             |

|    |  |
|----|--|
| ٤٧ | التفريع، عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب، تحقيق: حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب - تونس، الطبعة: الأولى ١٩٨٧م  |
| ٤٨ | تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - جدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٩هـ                                 |
| ٤٩ | تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن القنازعي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م  |
| ٥٠ | التفسير من سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م                |
| ٥١ | تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ   |
| ٥٢ | التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن محمد، ابن عبد البر، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، الطبعة: ١٣٨٧هـ |
| ٥٣ | التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م                 |
| ٥٤ | تهذيب الآثار، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة  |

|    |   |
|----|---|
| ٥٥ | تهذيب الأسماء واللغات، محي الدين بن شرف النووي، دار الكتب العلمية - بيروت، بدون طبعة  |
| ٥٦ | تهذيب التهذيب، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م  |
| ٥٧ | تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م                                 |
| ٥٨ | التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة، قاسم بن خلف بن فتح الجبيري، تحقيق: مصطفى باحوا، دار الضياء - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م |
| ٥٩ | التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، خليل بن إسحاق، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م           |
| ٦٠ | التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م                                      |
| ٦١ | الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، قاسم بن قطلوبغا، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات - صنعاء، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م                 |

|    |   |
|----|---|
| ٦٢ | الثقات، محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: الأولى: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م  |
| ٦٣ | جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م                                   |
| ٦٤ | الجامع الكبير، سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م  |
| ٦٥ | الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار طوق النجاة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ  |
| ٦٦ | جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: سمير الزهيري، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م  |
| ٦٧ | الجامع لمسائل المدونة، محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م |
| ٦٨ | الجامع لمفردات الأدوية والأغذية، عبد الله بن أحمد الأندلسي، ابن البيطار، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م   |
| ٦٩ | الجامع، عبد الله بن وهب المصري، تحقيق: محمد عبد الله الحمادي، جمعية دار البر - دبي، الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م   |



|    |  |
|----|--|
| ٧٠ | الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة: ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م                          |
| ٧١ | جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م                                     |
| ٧٢ | جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٨٧ م   |
| ٧٣ | حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الفكر - بيروت، نسخة مصورة.   |
| ٧٤ | حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي بن أحمد بن مكرم، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م                            |
| ٧٥ | الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م                         |
| ٧٦ | الحج من المسائل المستخرجة من الأسمعة مما ليس في المدونة، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الأموي، تحقيق: ميكلوش موراني، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م |

|    |   |
|----|---|
| ٧٧ | الحجة على أهل المدينة، محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٣ هـ                        |
| ٧٨ | حلية الفقهاء، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م |
| ٧٩ | الخراج، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أبو يوسف القاضي، تحقيق: مجموعة من المحققين، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة                                     |
| ٨٠ | درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر خواجه أمين أفندي، تعريب: فهمي الحسيني، دار الجيل - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م                 |
| ٨١ | الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر - القاهرة       |
| ٨٢ | ديوان الأحكام الكبرى، عيسى بن سهل الغرناطي، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م  |
| ٨٣ | الذب عن مذهب الإمام مالك، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: محمد العلمي، الرابطة المحمدية للعلماء - الرباط، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م     |
| ٨٤ | الذخيرة، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٤ م                          |

|    |  |
|----|--|
| ٨٥ | ذم الملاهي، عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان، ابن أبي الدنيا، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ  |
| ٨٦ | رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م   |
| ٨٧ | زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م                        |
| ٨٨ | الزهد، المعافى بن عمران الموصلي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م  |
| ٨٩ | زيادة اختلاف فقهاء الأمصار في المختصر الصغير (المختصر الصغير لابن عبد الحكم)، عبيد الله بن محمد البرقي، تحقيق: محمد عبد الله الحمادي، جمعية دار البر - دبي، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م |
| ٩٠ | سنن ابن ماجه، ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة العالمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م  |
| ٩١ | سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م   |
| ٩٢ | السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م   |

|     |   |
|-----|---|
| ٩٣  | السنن الكبير، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م                                   |
| ٩٤  | السنن، سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م   |
| ٩٥  | سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م |
| ٩٦  | سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م   |
| ٩٧  | شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر ابن سالم مخلوف، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م                              |
| ٩٨  | شرح التفریع، أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي، تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م  |
| ٩٩  | شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: مجموعة من المحققين، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م   |
| ١٠٠ | شرح السير الكبير، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، شركة الإعلانات الشرقية - القاهرة، الطبعة: ١٩٧٩م  |

|     |   |
|-----|---|
| ١٠١ | الشرح الصغير للشيخ الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، دار المعارف - القاهرة   |
| ١٠٢ | شرح العمدة، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار عالم الفوائد - مكة، الطبعة: الأولى ١٤٣٦ هـ                    |
| ١٠٣ | شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك، ابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م                   |
| ١٠٤ | شرح غريب ألفاظ المدونة، الجبي، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م  |
| ١٠٥ | شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي الجصاص، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م                      |
| ١٠٦ | شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي، دار الفكر للطباعة - بيروت   |
| ١٠٧ | شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٤٩٤ م                          |
| ١٠٨ | شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: مجموعة من المحققين، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: ١٩١٤ هـ - ١٩٩٤ م                              |
| ١٠٩ | شرح موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م |

|     |   |
|-----|---|
| ١١٠ | شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، خلف بن عبد الملك بن مسعود، ابن بشكوال، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م          |
| ١١١ | صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م                            |
| ١١٢ | الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثانية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م     |
| ١١٣ | الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م  |
| ١١٤ | طرح الثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت مصورة عن الطبعة المصرية القديمة                              |
| ١١٥ | طلبة الطلبة، عمر بن محمد بن أحمد النسفي، مكتبة المثنى - بغداد، الطبعة: ١٣١١هـ   |
| ١١٦ | عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، عبد الله بن نجم بن شاس، تحقيق: حميد بن محمد لحمر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م |
| ١١٧ | عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، حمود بن عبد الله بن حمود التويجري، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م   |

|     |   |
|-----|---|
| ١١٨ | العناية شرح الهداية، محمد بن محمد بن محمود البابر تي، مطبعة بولاق،<br>الطبعة: الأولى ١٣١٥ هـ  |
| ١١٩ | عيون المسائل، القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي، تحقيق: علي محمد<br>إبراهيم، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م                 |
| ١٢٠ | غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني،<br>تحقيق: حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ -<br>١٩٩٣ م |
| ١٢١ | الفتاوى الكبرى لابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ابن تيمية<br>الحراني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م     |
| ١٢٢ | فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، دار<br>السلام - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م                              |
| ١٢٣ | الفروع، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي،<br>مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م                     |
| ١٢٤ | الفصول في الأصول، أحمد بن علي الرازي الجصاص، وزارة الأوقاف<br>الكويتية، الطبعة: الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م  |
| ١٢٥ | الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن<br>يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - الدمام،<br>الطبعة: الثانية ١٤٢١ هـ        |

|     |  |
|-----|--|
| ١٢٦ | فهرسة ابن خير الإشبيلي، محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م                                      |
| ١٢٧ | القضاء في البيوع من موطأ ابن وهب، عبد الله بن وهب القرشي المصري، تحقيق: ميكوش موراني، دار الغرب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ - ٢٠٠٤ م  |
| ١٢٨ | الكافي في فقه أهل المدينة، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م |
| ١٢٩ | الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م                                     |
| ١٣٠ | الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م   |
| ١٣١ | الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ                            |
| ١٣٢ | لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٤ هـ  |
| ١٣٣ | المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م  |



|     |   |
|-----|---|
| ١٣٤ | المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م                                     |
| ١٣٥ | مجمع الأمثال، أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م   |
| ١٣٦ | المجموع شرح المذهب، محيي الدين بن شرف الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م                                      |
| ١٣٧ | المحاربة من موطأ ابن وهب، عبد الله بن وهب القرشي المصري، تحقيق: ميكوش موراني، دار الغرب - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٢ - ٢٠٠٢ م  |
| ١٣٨ | المحلى، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى ١٣٤٧ هـ   |
| ١٣٩ | مختصر أبي مصعب الزهري، أحمد بن أبي بكر الزهري، تحقيق: نور الدين شوبد، الرابطة المحمدية للعلماء - الرباط، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م                                 |
| ١٤٠ | مختصر اختلاف العلماء، أحمد بن علي الجصاص، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ   |
| ١٤١ | المختصر الفقهي لابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي، تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية - دبي، الطبعة: الأولى ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م |
| ١٤٢ | المختصر الكبير، عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، تحقيق: أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م                                     |

|     |  |
|-----|--|
| ١٤٣ | مختصر المزنّي، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزنّي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م   |
| ١٤٤ | مختصر كتاب الجامع من المدونة، المطبوع باسم: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م |
| ١٤٥ | المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده المرسّي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م   |
| ١٤٦ | المدونة، سحنون بن سعيد التتوخي، بدون محقق، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م  |
| ١٤٧ | المراسيل، سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ  |
| ١٤٨ | مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، تحقيق: مجموعة من المحققين، المجمع الثقافي - أبو ظبي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ  |
| ١٤٩ | المسالك في شرح موطأ مالك، محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م  |

|     |   |
|-----|---|
| ١٥٠ | مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م |
| ١٥١ | المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري، دار المعرفة - بيروت   |
| ١٥٢ | مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م                |
| ١٥٣ | مسند البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البزار، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، الطبعة: الأولى ٢٠٠٩ م            |
| ١٥٤ | مسند الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي، دار المغني للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م                              |
| ١٥٥ | مسند الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م                    |
| ١٥٦ | مسند الشاميين، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م            |
| ١٥٧ | مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م       |

|     |  |
|-----|--|
| ١٥٨ | المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل (صحيح مسلم)، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل - بيروت، الطبعة: ١٣٣٤هـ |
| ١٥٩ | مسند الموطأ، عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٧م               |
| ١٦٠ | المسند، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م                                  |
| ١٦١ | مشارك الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث، نسخة مصورة   |
| ١٦٢ | المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الثانية            |
| ١٦٣ | المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ  |
| ١٦٤ | المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة - جدة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م                                      |
| ١٦٥ | المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ |

|     |   |
|-----|---|
| ١٦٦ | المطلع على ألفاظ المقنع، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة السوادى - جدة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م |
| ١٦٧ | معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م   |
| ١٦٨ | المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م                 |
| ١٦٩ | معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثانية ١٩٩٥م  |
| ١٧٠ | المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م   |
| ١٧١ | معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، نزيه حماد، دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م                                 |
| ١٧٢ | معجم لغة الفقهاء، مجموعة من المؤلفين، دار النفائس - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م   |
| ١٧٣ | معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م                    |

|     |  |
|-----|--|
| ١٧٤ | معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م                              |
| ١٧٥ | المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر - تونس، الطبعة: الثانية ١٩٨٨م                                 |
| ١٧٦ | المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب بن علي البغدادي، تحقيق: عبد الحق حميش، مكتبة مصطفى أحمد الباز - مكة  |
| ١٧٧ | المعيار المعرب والجامع المغرب، أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية، الطبعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م |
| ١٧٨ | المغرب في ترتيب المعرب، ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، دار الكتاب العربي - بيروت  |
| ١٧٩ | المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: مجموعة من المحققين، عالم الكتب - الرياض، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م                 |
| ١٨٠ | المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار ابن كثير - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م              |
| ١٨١ | المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة                              |

|     |   |
|-----|---|
| ١٨٢ | منتخب الأحكام، محمد بن عبد الله بن عيسى، ابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله بن عطية الرداد الغامدي، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م |
| ١٨٣ | المنتخب من علل الخلال، عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م     |
| ١٨٤ | المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى ١٣٣٢هـ  |
| ١٨٥ | منح الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن أحمد بن محمد عlish، دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م  |
| ١٨٦ | المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٢هـ  |
| ١٨٧ | المهذب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م         |
| ١٨٨ | مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الحطاب الرعيني، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م                       |
| ١٨٩ | الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة: من ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ   |

|     |  |
|-----|--|
| ١٩٠ | موطأ الإمام مالك برواية ابن زياد، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٩٨٢ م  |
| ١٩١ | موطأ الإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: ١٤١٢ هـ  |
| ١٩٢ | موطأ الإمام مالك برواية القعنبي، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م   |
| ١٩٣ | موطأ الإمام مالك برواية سويد بن سعيد الحدثاني، مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٤ م  |
| ١٩٤ | موطأ الإمام مالك برواية يحيى الليثي، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبوظبي، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م |
| ١٩٥ | النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان، ابن بطال الركبي، تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية - مكة، الطبعة: ١٩٨٨ م - ١٩٩١ م                      |
| ١٩٦ | النكت والفروق لمسائل المدونة والمختلطة، عبد الحق بن هارون الصقلي، تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م  |



|     |  |
|-----|--|
| ١٩٧ | نهاية المطالب في دراية المذهب، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م                   |
| ١٩٨ | النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير، تحقيق: مجموعة من المحققين، المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م                    |
| ١٩٩ | النوادر والزيادات على ما في المدونة وغيرها من الأمهات، عبد الله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٩٩ م |



## فهرس موضوعات الجزء الرابع

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقَطْعِ.....                            | ٥          |
| كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ.....                           | ٨٣         |
| كِتَابُ الْمُدَبِّرِ.....                                     | ١٠٥        |
| كتاب المكاتب.....   | ١٤٩        |
| كتاب العتق.....   | ٢٣٥        |
| كتاب الولاء.....  | ٣٠٣        |
| كتاب الفرائض.....   | ٤٠٩        |
| السُّنَّةُ فِي الْمَوَارِيثِ.....                             | ٤٣٧        |
| كتاب الجامع.....  | ٤٤٩        |
| باب ما جاء في السمّة في وجوه البهائم.....                     | ٤٤٩        |
| باب ما جاء في إخصاء البهائم.....                              | ٤٥٣        |
| باب ما جاء في إلقاء الدوابِّ في النَّارِ ودفنها في الأرض..... | ٤٥٥        |
| باب ما جاء في غسل اليد من الطعام.....                         | ٤٥٧        |
| باب ما جاء في آنية الفضة وما فُضِّضَ من الخشب وغيره.....      | ٤٥٩        |
| باب ما جاء في غسل اليد بالطعام.....                           | ٤٦٢        |
| باب ما جاء في اختناث الأسقية، والشرب من ثلثة القدح.....       | ٤٦٦        |
| باب ما جاء في قطع السدر.....                                  | ٤٦٨        |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| باب ما جاء في الانتعال.....   | ٤٧٠        |
| باب ما جاء في صبغ الشعر.....  | ٤٧٢        |
| باب ما جاء في حلاق بعض الرأس وترك بعضه.....                             | ٤٧٦        |
| باب ما جاء في وصل الشعر ونتفه، وحدّ الأسنان، والاستئذان.....            | ٤٨١        |
| باب ما جاء في السّلام على النّصارى والرّدّ عليهم والخروج من الهجرة..... | ٤٨٤        |
| باب ما جاء في الدعاء.....   | ٤٨٧        |
| باب ما جاء في اتخاذ الكلاب وقتلها.....                                  | ٤٨٩        |
| باب ما جاء في تعلقة المرضى وما يتداوى به.....                           | ٤٩٢        |
| باب ما جاء في قتل الحيات.....   | ٤٩٩        |
| باب ما جاء في الوليمة بغير دعوة.....                                    | ٥٠١        |
| باب ما جاء في الضيافة، وأكل طعام المسلم والذمي بغير إذنه.....           | ٥٠٢        |
| باب ما جاء في اللهو وسماحه.....   | ٥٠٨        |
| باب ما جاء في موقف من أراد السلام على النّبيّ عليه السلام.....          | ٥١١        |
| باب ما جاء في كتاب الرسائل وتقدمة الرجل بنفسه.....                      | ٥١٣        |
| باب ما جاء في فرق الشّعْر والإحسان إليه.....                            | ٥١٥        |
| باب ما جاء في صعود منبر رسول الله عليه السلام.....                      | ٥١٧        |
| باب ما جاء في الرطانة في المسجد.....                                    | ٥١٩        |
| باب ما جاء في التقنيع.....  | ٥٢٠        |
| باب ما جاء في السرعة على الدوابّ وتنخيسها.....                          | ٥٢١        |
| باب ما جاء في التجارات في أرض العدو وفي الولايات.....                   | ٥٢٣        |
| باب ما جاء في نظر العبد إلى شعر مولاته.....                             | ٥٢٧        |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| باب ما جاء في النوم بعد صلاة الصبح.....                         | ٥٢٨        |
| باب ما جاء في شرب الحامل الدواء.....                            | ٥٣١        |
| باب ما ينبغي للوالي أن يتعاهده من أمور الناس.....               | ٥٣٣        |
| باب ما جاء في تقبيل يد الرجل ومعانقته، ومصافحته غير المسلم..... | ٥٣٤        |
| الفهرس العام.....   | ٦٣٧        |
| فهرس الآيات القرآنية.....                                       | ٦٤٣        |
| فهرس المسائل.....   | ٦٧١        |
| فهرس مسائل الإجماع أو نفي الخلاف.....                           | ٩٤٠        |
| فهرس المصادر والمراجع.....                                      | ٩٥٤        |
| فهرس موضوعات الجزء الرابع.....                                  | ٩٧٩        |

